

أنوار المحمود على سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

يحتوي على تفسيرات رائعة
لشيخ الهند مولانا محمود حسن وشيخ الكويت محمد الورد شاه السخيري
والشيخ الكبير خليل أحمد رشيد القزويني شيخ الإسلام شبيب أحمد العثماني
رحمهم الله

جمعها والتفها
العلامة الشيخ محمد صديق النجيب آبادي
رئيس الجامعة الشريعة بدهلي

الجزء الثاني

من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
٤٣٧ - دى - گارڈن ایسٹ - کراچی ٥ - پاکستان

اول كتاب النكاح

النكاح في اللغة الضم وقال الفراء النكاح يضم ثم سكن اسم الفرج ويجوز كسر اوله وكثر استعماله في الوطى وسمى بالعتد
لكونه سبه قال ابو القاسم هو حقيقة فيهما وقيل حقيقة في العتد مجاز في الوطى وقيل حقيقة في الوطى ومجاز في العتد وفي
الشرح حقيقة في الوطى مجاز في العتد وقيل الحقيقة وهو احد الروايتين عن الشافعي وفي رواية قال حقيقة في
العتد ومجاز في الوطى وهو الصحيح عندهم وقيل مقول بالاستشراك على كل منهما قلت هذا هو المراجع عندي وقال
في البدائع لا خلاف ان النكاح فرض حاله التوثان حتى ان من تاقث نفسه اى النساء بحيث لا يمكنه الصبر
عنه وهو قادر على المهر والنفقة ولم يزوج يائمه واختلاف فيما اذا لم تنق نفسه اى النساء قال نفقة القياس
مثل واؤد بن علي الاصفهاني وغيره من اصحاب الطواجر انه فرض عين بمنزلة الصوم والصلوة وغيرهما
من فروض الاعيان حتى ان من تركه مع القدرة على المهر والنفقة والوطى يائمه وقال الشافعي ابن مسباح
كالبقيع والشراء واختلف اصحابنا فيه قال بعضهم انه مندوب ومستحب واليه ذهب من اصحابنا الكرخي وقال
بعضهم انه فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين بمنزلة الجهاد وصلوة الجبازة وقال بعضهم انه
واجب ثم القائلون بالوجوب اختلفوا في كيفية الوجوب قال بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كد السلام
وقال بعضهم انه واجب عين لمن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين كصدقة الفطر والاضحية
قال في الدر المختار ويكون واجبا عند التوثان فان تيقن الزنا لا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة والا
فلا ثم تبرك ويكون سنة مؤكدة في الاصح فيا ثم تبرك وثياب ان نوى تحصيلنا وولد احوال الاعتدال اى القدرة

على طي وهو نفقة وكروا تحريم النكاح البور فان تيقنه حرم ذلك -

باب الفوضى على النكاح ١ اى التعريب فيه والحث عليه ذكر ابن تيمية اختاها في افضل العبارات بعد الفوضى والسنن فقال ابو حنيفة والاك ان الافضل هو التجز في علوم الدينية وقال الشافعي صلوته ليل فقال احمد لم يداخل بعض الصوفية قول الشافعي اقرب الى الولاية من ان النكاح للمعبودة افضل من النكاح وقول ابى حنيفة ان النكاح افضل من النكاح للنقل اقرب الى البوثة قلت ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الان لم تستمر في الجنة الا البنكاح والايمان وهو افضل من النكاح لوجود الاول ان الحسن متقدمة على النوافل بالا جلع والثاني ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل الثالث انه عليه السلام واخطب عليه بحيث لم يخل عنه ولو كان النكاح افضل لفعله والرابع انه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة نفس المرأة عن الهلاك والحصول الولد الموحدة

قول له لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من استطاع منكم البائة هي مثل البائة لثة في الباء ومنه يسمى النكاح بادوا بها لان الرجل يتدوا من اباه اى يتمكن منها كما يتدوا من داره فليأتوه فانه اغضض البصر واحصن الفرج ومن لم يستطع منكم فليصوم فانه له وجبة الوجاء بكسر الراء وبالمد وهو مرض الخصىتين قال النووي اجتماع العلماء في المراء بالباء ههنا على قولين يرجحان على معنى واحد احدهما ان المراد منها بالغو وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة وهي مؤنة النكاح فليترج ومن لم يستطع الجماع بعجزه عن مؤنة فليصوم لقطع شهوته ولقطع شهوته كما يقطع الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الثاب الذين هم منقطع شهوة النساء ولا يتفكرون عنها والقول الثاني ثبوت النكاح وسميت باسم اياها بما تقتديره من استطاع منكم مؤنة النكاح فليترج ومن لم يستطع فليصم ليدفع شهوته وقالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تاويل البائة على المؤنة واجاب الاولون بما قدمناه وهو ان تقديره من لم يستطع الجماع عن عجزه المؤنة وهو محتاج الى الجماع فليصم بالصوم انتهى قال العيني والحل على المعنى الاعم اولى بان يراد بالباء القدرة على الوطى وثبوت التزوج واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية ويشفي ان يكمل على دواء ليسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه قد يقدر بعد فبندم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بان لا يكسر بالاكافور ونحوه واستدل بعض المالكية على تحريم الاستمناء وقد ذكر اصحابنا الحنفية انه مباح عند العجز لاجل تسكين الشهوة -

باب ما يوصى به من تزويج ذات الدين

قوله عن اليمورية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح النساء لا يزوجن الا لهما ولحبا لهما ولدين بينهما

فأظفر بن إسماعيل الدين حبيب بن إسماعيل بن عمار بن النضر في كتابه النوراني في كتابه
 كانت فريضة الدين من الأربعة فإن الدين الحق أن يرغب فيه من أخلاق المسلم
 باب في تزيين الألبكار جمع بكروبي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى
 قوله قال فلا يكبر أتباعها ولا تلعنك وفي رواية تضاعفكم وتضاعفكم وفيه ترغيب في كتاب الألبكار
 قوله جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن إصمًا في الأفق قد لاقتني قال غريدها
 أي البهائم بالطلاق قال خاف أن تتبعها أنفسى قال فاستمع بها قوله لا تسع يد أنس قيل أي كناية عن الغيرة أي
 أنها مطاعة لمن أرادها وقيل إن كناية عن بذلها الطعام وهو قول الأصمى وقال النسائي قيل كانت سعية تعطي و
 قال أحمد بن حنبل ليس هو عندنا إلا أنها تعطي من مالها وقال أبو النضر محمد بن إسماعيل بن عمار الدين ابن الكثير حبل
 فلا قروده وإنما الفاحشة الغلبي فاو ارادها الرجل فكان ذلك فاذنوا وقال أبو النضر محمد بن إسماعيل بن عمار الدين ابن الكثير حبل
 الحس على الزنا لا يبد جوارا ولا قرب حمله على أن الزوج نهم منها أنها لا ترد من أراد منها السوء لأنه لا يتحقق وقوع
 ذلك منها بل ظهر ذلك بقرائن فاشتهده الشارع إلى مفارقتها احتياطا فلما علم أنه لا يتقيد على فراقها لمحبته لها
 وأنه لا يصير على ذلك رخص له في إبقائها لأن محبة لها متحققة ووقوع الفاحشة منها متوهم قلت هذا
 مشبه بالحديث لا يناسب الباب إلا أن يقال إن الألبكار فلما يكن بمثلها بمثل هذا بكثرة
 جانيهن فالترغيب من الأولى

باب في قوله تعالى لا دينكم إلا سني الله وتما بها أو مشرك والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك
 اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم نزلت هذه الآية في بعض من استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في نكاح متوفات بالزنا من أهل الشرك وكان أصحاب الرايات يكرهون النكاح فأنزل الله
 تحريمهم على المؤمنين من أولئك البنايا الزانية أو مشرك لانهن كذلك والزانية من أولئك البنايا لا ينكحها إلا
 زان من المؤمنين أو المشركين شلها لانهن كن مشركات وحرم ذلك على المؤمنين فحرم الله نكاحهن في
 قول أهل هذه المقالة وقال آخرون معنى ذلك الزانية لا يزني إلا بزانية أو مشركة والزانية لا يزني بها
 إلا زان أو مشرك قالوا ومعنى النكاح في هذا الموضع الجماع وقال آخرون كان هذا حكم الله في كل زان
 وزانية حتى نسخ بقوله وانكحوا الأيامي منكم فاحل نكاح كل مسلمة هذا النكاح كل مسلم قال ابن حبيب
 الطبري بعد بيان ذلك الأقوال وأولى الأقوال في ذلك عندى بالصواب قول من قال عنى بالنكاح في
 هذا الموضع الولي وإن الآية نزلت في بنات المشركات وذات الرايات وذلك لتقسيم الحجية على أن الزانية
 من المسلمات حرام على كل مشرك وإن الزاني من المسلمين حرام عليه كل مشرك من عبدة الأوثان
 فلعلم إذا كان كذلك أنه لم ينعى بالزانية أن الزاني من المؤمنين لا يتقيد بمثل على عفيفة من المسلمات
 ولا ينكح إلا بزانية أو مشركة وإذا كان ذلك كذلك تبين أن معنى الآية الزاني لا يزني إلا بزانية تسهل

الزنا او مشركه تسخه وقوله حرم ذلك على المؤمنين يقول وحرم الزنا على المؤمنين بالشر ورسوله وذلك
هو النكاح الذي قال جل شأنه الزاني لا ينكح الا زانية الاية قال في نهاية المقصد اختلفوا في زواج الزانية فاجاز
الجمهور ومنه يقوم وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين بل خرج مخرج
الذم او مخرج التحريم وبطل الاشارة في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الى الزنا او الى النكاح و
انما صار الجمهور لكل الاية على الذم لا على التحريم او قال المنذرى وللعلامة في الاية خمسة اقوال احدها
انها منسوخة والناسخ فأنكحوا الايامي منكم وعلى هذا اكثر العلماء ليقولون من زنى بامرأة فله ان يتزوجها
وبغيره ان يتزوجها قلت وبه قال الحنفية والثانية والمالكية والحنبلية والشافعية والقيمي وقال بالحكمية
والثاني ان النكاح بينهما الوطء والثالث ان الزاني المجلود لا ينكح الا زانية مجلودة او مشركه وكذلك الزانية والرائج
ان هذا كان في نسوة كان الرجل يتزوج احدهن على ان تنفق عليه ما كسبه من الزنا الخامس ادعاء في تحريم النكاح
الزانية على العفيف والعفيف على الزانية انتهى قال الراشدي في الكشاف وقيل كان نكاح الزانية محرما في اول الاسلام
ثم نسخ والناسخ قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم وقيل الاجماع وروى ذلك عن سعيد بن المسيب او قلت الظاهر ان الاية
خرج مخرج الذم لا مخرج التحريم كما اختاره صاحب الكشاف.

قوله ان مرثد بن ابى مرثد الغنوى كان يحمل الاسارى بمكة وكان بمكة بغية يقال لها عناق
وكانت صديقة اى في الجارية قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انك
عناق لمسكت عني فقلت والذانية لا ينكحها الا من ادناها فقلت فدا عاني فقرا أهأ على
وقال تنكحها اي لا ينبغي لك ان تنكحها والحديث مختصر واخره الترمذي وغيره مطولا.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الزاني المجلود الا مثله
اي المجلودة في الزنا فاهو تحريم المجلودة والمجلود الا على مثلها والوصف بكونه مجلودا ومجلودة ليس الا لان
ثبوت الزنا لا يكون الا بالقرار او الشهادة وهما يستلزمان الجلد. واما اذا لم تثبت فلا يطلق عليه اسم الزاني
او الزانية فعلى هذا عمدته هو العلماء والائمة ان هذا الحديث منسوخ كما ثبتت الاية او يقال ان في الحديث خبر
على ان عادة الناس جارية على ان الناس والزاني لما يربط الا بمثله فلا يدل على تحريم نكاح الزاني بالعقوبة او
بكل العفيف بالزانية وبالعكس.

باب في الرجل يعتق امه ثم يتزوجها ما من الفضل

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق جارية وتزوجها كان له اجران
اي اجر العن واجر التزوج قيل لاجران على كل عمل يعمل بعد ذلك من الصوم والصلاة وغيرها وهذا الحديث
مختصر واخرجه مسلم والبخاري مطولا ونقطة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لهم اجران رجل من اهل الكتاب
اسن مبنيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم والعبد المملوك اذا ادى حق الله وحق ماله ورجل كانت

عذرة له ليلاء باقايها فاحسن ارجوها وعليه فاحسن آيها فاما قوله في ذلها ان ولا يفتن في ذلها فليفتن
انما يفتن لان الغافل من كل شيء يفتن بين امرين يفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
اوى خلاص الله وحق الخالق انه انما قوله يفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
وقال المصنفون ما جاز فيه فانه قول انس انه ليس في ذلها ما ويل من ذلها ليس في ذلها ما ويل من ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
عليه عليه وسلم وليس الخيرة وان الغافل في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
في جوارحه بنت الحارث فسل فاعلم في حصة ثم قال ابن عمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
فعل في ذلها ان الحكم في ذلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
سما فاعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
حديث انس بن مالك في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن

باب يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وفي نسخة الباب الرضاة من ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
ما يحرم من النسب وهذا الباب يتعلق بتجريم النكاح وتوابعه واقتضاها الحرمه بين الرضاة والاولاد المرخصة
وتنزيلهم منزلة الاقارب في جملتنا نظر واختلاف السافرة ولكن يترتب عليه باقى الاحكام الاخرى من التوارث
وجوب اللغات والعق بالمك والشهادة والعقل واستقلال القضاة من تامة المناظرة في الفقه فقلت واستثنى منه
بعض الصور ذكر الاكثر من من مضافا احد عشر من صورة وجهها صاحب البحر الرضاة ولما في من ثم
قال لا اعصاف في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
كام فافله اوجدة الولد وام اخت ابن وام ابن وام نال وعبد ابن اعتماد وثالث في جعل النسب
سه وام اخت ابنت عمته فخذ بها في تمام النسب واعتقد ثم قال لما قلنا في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن في ذلها فليفتن
بدليل العقل والمحققون على ان ليس تنقيصا لانه حال ما يحرم من الرضاة على ما يحرم بالنسب ما يحرم بالنسب
هو ان يتعلق به خباب تحريره وقد يتعلق بما عبر عنه بلفظ الامهات والبسات وانما حكم وعماكم ونالكم ونبات
النسب ونبات النكاح فما كان من مسمى هذه الغاظة متممها في الرضاة حرم نسب والستنيات ليس مسمى منها
من مسمى تلك فكيف تكون مجموعته وهي غير متناهية فالحرمات بالنسب في الحران مذكورة في السبع الفاظ و
فقد اصدر الشرع في المناظرة على الرضاة وهي الاصول والفروع وفروع الاعمال الشريفة الى الباب والامهات
الاعمال البعيدة المعنى الحرم مفقود في الستنيات

قوله عن عائشة رضي الله عنها سلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة
ما يحرم من الوالدات كبر الوالدات النسب قال القرطبي في الحديث دلالة على
ان الرضاة يشترط الحرمه بين الرضاة والمرضة ولو جهل معنى الذي وقع الاستغناء بلين ولده منها والسيده
فترحم على الصبي لانها صغيره وامها لانها مبدرة فصاعدا وانها لانها خالصة ونبتا لانها اخته ونبتت بنتها

فما زالوا لها بنت اخته وبنت بنت نازلا لها بنت اخته وامه فصعدا لها
جدة واخته لها بنت ولا يتعدى التحريم الى احاد من قرابة الرضخ فليست اخته من الرضاة اختا لا خيم ولا بنتا
وامه اذ لا رضاع بينهم والحكمة في ذلك ان سبب التحريم ما ينفصل من اجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اغترى
الرضخ صار جزء من اجزائها فانشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضخ لانه ليس منهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب
ولا سبب فامثلة اخرج ابن سعد من طريق برة بنت ابى جرة ان اول من ارضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم ثوبه بلبن ابن ابي ابيال لم يسفرح اياها قبل ان تقدم حليمة وارضعت قبله حمزة وبعده ابا سلمة بن عبد الاسد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضعها وهو بمكة وكانت خديجة تتركها وهي على ملك ابى لهب وسألته ان يبيعها
فاتسعه فلما باه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتهبها ابو لهب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث اليها البصلة ويكسوها
حتى جاء الخبر انها ماتت سنة سبع مائة وخميسات انها مسرحة قبلها وقال الحافظ في الفتح وذكر السلي ان العباس
قال لما مات ابو لهب رايت في منامي بعد جولي في شرحا فقال القيت لجدكم راحة الا ان العذاب يخفف عنى كل يوم
أثنين وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم اثنين وكانت ثوبته لبشرت ابا لهب بولده فاعتقها -

باب في لبن الفحل اى الرجل وشبه اللبن الى مجازية بكوء السبب فيه قال جهم الصعامة والبايعين و
ابو جهم ومالك والشافعي واحمد بن حنبل واخرون ان لبن الفحل يحرم وحجته حديث الباب وقال بعض
السلف ان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئا وبه قال داود وقالوا ان اللبن لا ينفصل من الرجل
وانما ينفصل من المرأة فكيف ينشر الحرمة من الرجل والجواب ان قياسا في مقابلة النقص فلا يثبت اليه على ان
سبب اللبن هو ما رزق الرجل والمرأة فوجب ان يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولادة وجب تحريم ولدا لولده
لتعلق ولده الى هذا ما روى عن عباس بن عبد المطلب في هذه المسئلة القلق واحدا خرج ابن ابي شيبة وايضا فان

الوطى يدرك اللبن للفحل فينصب

قوله عن عائشة قالت دخل على الفلج بن ابي القيس فاستأذنت منه قال تستأذنين منى وانا
عليك قالت قلت من اين قال ادضعتك امرأته اخي قالت انها ادضعتني المراءة
لم يدركني الرجل فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثته فقال نعمك فليعلم عليك
وفي الحديث دليل على ان لبن الفحل يحرم ينشر الحرمة لمن ارضع الصغير بلبنه فلا تعلق لبنت زوج المرأة التي
ارضعته من غير ما شلا ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بالرضاع بينهما قبل ذلك واذا خبر
بالوحي بعد ذلك فلعنه رواية الباب الفلج بن ابي القيس وفي البخارى الفلج اخا ابى القيس وهو
الحفوذ قال الحافظ وقال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال الفلج بن القيس
اخا ابى القيس -

باب في رضاعة الكبيد اى بعد زمن النظم لا يحرم وذهب الى هذا جمهور الامامة وقالوا ان حكم الرضاة

اثباته في الصغر واستدلوا بقوله تعالى والاولاد ان يرضعوا ولان ولد من كالمين وقوله تعالى وحمله ونصا له
 ثلثون شهرا وقوله تعالى ونصا له في عاين ويجريه ام سلمة عند التردى لا يحرم من الرضاع الا ما نطق الالماني
 في الثدي وكان قبل النكاح ويجريه بعد الثبوت الزهر عند ابن ماجه بلغة الرضاع الا ما نطق الالماني ويجريه ابن
 عمر الموقوف عليه لارضاعه الالماني الرضغ في الصغير ويجريه ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان
 كانت مصعة واحدة فهي تحرم ويجريه ابن عباس مرفوعا عند ابن عدي والدانطني واليهي لا يحرم من الرضاع
 الا ما كانت في الحولين ويجريه الباب وسياقي وقد اختلفوا في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع نفسه
 التحريم على احوال الاول انه لا يحرم منه الا ما كان في الحولين وهو على عن عمرو بن عباس وابن مسعود والشافعي
 والي حنيفة والثوري والملك والابي يوسف ومحمد بن احمد بن حنبل والقول الثاني ان الرضاع المتضمن للتحريم قبل
 النكاح واليه ذهب الحسن والاوزاعي والقول الثالث ثلثون شهرا وهو رواية عن ابي حنيفة وزفر والقول الرابع
 في الحولين وما قاربها روى ذلك عن الملك وروى عنه ان الرضاع بعد الحولين لا يحرم فليده وكثيره كما في الموطاء
 القول الخامس ثلث سنين وهو مروي عن جماعة من اهل الكوفة

قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفيص
 فشتق ذلك عليه فتغير وجههم انفق ثالثا بيان رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظرون
 من اباها تكن فانما الرضاعة من المجاعة قوله انظرون الخ معناه ما لمن ما وقع من ذلك هل هو
 رضاع صحيح بشرط من وقوعه في زمن الرضاعة فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع الما يكون اذا وقع الرضاع المشروط
 وقال التلب معناه انظرون ما يوجب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة المجاعة
 فتعزل انما الرضاعة من المجاعة لتعيل اى الرضاعة التي تثبت بها الحرمة فتعزل به الخلوة حيث يكون الرضغ
 طفلا ليد اللبن بوعته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كغيره من المصعة فيشطر
 مع اولاده فكانه قال لارضاعه معتبرة الا المغنية عن الجماعة والمطعمه من المجاعة واستدل به على
 ان التفريق بين المصعة يحسرم سواء كان يشرب ام اكل بائى عنه كان حتى الوجوه
 والسواك والشرو وغير ذلك

باب من حرّم به اى بالرضاع الكبير قد مر انه لم يذهب اليه الجمهور وقال بعض السلف يحرم ما رضع
 الكبير ايضا وذهب ابن تيمية ان الرضاعة تعتبر في الصغر الاثنا دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى
 عن دخوله المرأة فثبت اختيارها منه وحمل على ذلك قصة سالم التي في الباب واجاب الجمهور
 عن قصة سالم في حديث الباب باجوبة منها انه مشوخ وبجرم المحب الطبري في احكامه وقرره
 بعضهم بان قصة سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اعتبار زمن النكاح من روايته
 احداث الصحابة قبل على تاخرها وهو مستند ضعيف ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة ابي عذيفة والاصل

في قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم ما روي هذا الارخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره وقرره آخرون بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغير
خولف الاصل له ولقي ما عاده على الاصل وقصة سالم واقعة يعين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب
الوقوف عن الاحتجاج بها.

باب هل يحرم ما دون خمس رضعات اختلفوا في هذه المسألة فقال الجمهور يحرم قليل الرضاع وكثيره
وهو قول مالك والشافعية والاوزاعي والثوري والليث وسوا المشهور عن احمد وذهب آخرون الى ان
الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة لم اختلفوا فقال الشافعية خمس رضعات وهي رواية عن احمد وفي
بعض كتب الشافعية خمس رضعات مشعبات في خمسة اوقات جائعات وقال احمد في رواية لا تحرم
المصة والمصتان بل ثلث مصات وبه قال الحق.

قوله عن عائشة انها قالت كان فيما انزل الله من القرآن عشر رضعات يمومن ثلثه من خمس
معلومات يمومن فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهن جالقات من القرآن قال المحافظ
جاء عن عائشة عشر رضعات اخرجها لك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة ايضا سبع رضعات
اخرجها ابن ابي حنيفة باسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وفي رواية عنها عبد المزيق لا يحرم دون
سبع رضعات وخمس رضعات وجاء عنها ايضا عن مسلم خمس رضعات والى هذا ذهب الشافعية
وهي رواية عن احمد وذهب احمد في رواية ان الذي يحرم ثلث رضعات قال القطبي في رواية
الاحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان به النص في الباب الا انه يمكن حمله على ما اذا لم يتحقق وصوله
الى جوف الرضيع وتوى بنسب الجمهور بان الاخبار اختلفت في العدد عائشة التي روت ذلك تختلف
عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع الى اقل ما يطلق عليه الاسم ليعضد من حيث النظر المعنى الجارح
لنقص تاسيس التحريم فلما يشترط فيه العدد كالصبر او يقال بلع بلع الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد
كالمنى وايضا فقوله عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ بمعلومات فثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
ومن ما يقرر لا ينتهض للاحتجاج على احد من قول الاصوليين لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر الذي
روي في القرآن لاخر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي انه خبر يقبل قوله والله اعلم انتهى لمخصما قاله
الحافظ في الفتح قلت معنى قول عائشة ومن مما يقرر ان القرآن يعني ان بعض من لم يبلغه النسخ كان
يقرأه على الرسم الاول لان النسخ لا يكون الا في زمان الوحي فكيف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
اذا ثبت بذلك قرب زمان الوحي فنقول ان الاصح عشر رضعات بسبع رضعات ثم نسخ هذا الخمس
رضعات ثم هذا ثلث رضعات ثم هذا ايضا نسخ بقوله تعالى واللاتي ارضعنكم فصار حكم الرضا عتاقا
ما يطلق عليه اسم الرضا عتاق وهو وصول اللبن الى جوف الرضيع مطلقا فلا يستدل بديث الباب ولا تحريم المصصة
والمصتان اما اول الان فيه اضطرابا وثانيا لمسلم خلوده عن الاضطراب انه فسوخ بالآية او انه كناية عن عيول

اللبين الى جوف الصبي و لذا قال ابن عباس اذا خلق الصبي فقد حرم من شئ من الرضعة او امة تبال
تحم لان العلق اسم لما يخرج من الصبي حين يولد اسود لزج اذا قيل اللبني الى جوفه يقال لبث فيه حتى
اي الى مقبضه عسله ليقطع عنه عقيقه انما ذكر ذلك ليعلم ان اللبني قد صار الى جوفه لانه لا يخرج من ذم اللبني
يصير في جوفه المصنة فعل الرضيع والامالة فعل المرغع.

باب في الرضخ عند انفصال الرضخ العظيمة القليلة اي عطا الرضعة وقت انفصاله
ليتم ان يسوا الرضعة عند انفصال الصبي شيئا فاستخبر الشريعة

قوله قلت يا رسول الله ما ينبغي من الرضخ اي لا يقطع عن حق الرضعة قال العنق المذموم
او الامة الفرقة في الاصل بياض في وجه الفرس والمراد بهما العبد او الامة كما فسره بقوله العبد او الامة اي ذ
اربت الفرقة فتراويت حقها كاملا.

باب ما كره ان يجمع بينهما من النساء اي في النكاح او في ملك اليمين ولما او الاصل فيه قوله تعالى
وان تتجوا بين الاثنين وهذا المسئلة الفقه عليها الامة ونفع المناظر الوجعينة بان كل امرأتين او فرخت
كل واحدة منهما ذكر الا يجوز له ان يتزوج بالاخرى لا يجوز الجمع بينهما بهذا المتعيق الناطق في الآية لا الزيادة بخبر الواحد
وان سلم فبما خبر المشهور ولا محذور فيه وايضا المحذور في زيادة الركن والشبهة ليست بزيادة
قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها
ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى اي لا يجمع بين العمة وبنت اختها
في النكاح سواء تقدم نكاح العمة او بنت الاخ وفيه معنى قوله ولا تنكح الكبرى على الصغرى الحديث فمذمور
الحكمة تاركها الاولى وكذا الجمع في الوطى ملك اليمين

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره ان يجمع بين العمة والخالة وبين
الخالتين والعنتين قوله ان يجمع الحديث معناه حرم ان يجمع بين العمة وبين بنت اختها وبين الخالة
وبين بنت اختها كما في الحديث السابق مصرح فعلى هذا الطرف الثاني من دخول بين متروك في الكلام المشهور
اي بين العمة والخالة وبين من بهما عمة وخالة هما وكذا قوله بين الخالتين اي وبين من بهما خالتان هما
والمراد بالخالتين الصغرى ومن بهما عمة وخالة هما والكبرى منهما او الابوية وهي اخت الام من اب والاموية وهي
اخت الام من ام وولى هذا القياس العنتين وكثير ان يكون المراد بالخالتين الخالة ومن بهما خالة لها اطلق
عليها اسم الخالة لتقليبا وكذا العنتين والكلام مجرد التاكيد وقيل المراد بهن عن الجمع بين امرأتين احداهما
عمة والاخرى خالا او كل منهما عمة الاخرى او كل منهما خالة الاخرى تصوير الاولى ان يكون رجل وامرأة فترجوا
امرأة وبنتها فترجوا الاب البنات والابن الام تولدت كل منهما امة من باعين الزوجتين فانبتت الاب
عمة بنت الابن وبنت الابن خالتها وتصوير الثاني اي العنتين ان يتزوج رجل ام رجل ويتزوج الاخر امر
فيولد كل منهما امة فانبتت كل واحد منهما عمة الاخرى وتصوير الثالث اي الخالتين ان يتزوج رجل امة

رجل والاخر اجنبية فولدت لكل منهما ابنة فابنت كل واحد منهما غالة الاخرى -
 قوله - اني لست احرم حلال ولا حرام ولا دين ولا الله لا يجتمع بنت رسول الله بنت عبد الله فكانوا
 اى ليس التحليل والتحريم نفسى هو من عند الله تعالى وهو يتولى امر التحليل والتحريم وانا ما يبلغ لما ينزل ربي ولكن
 لا يجتمع فاطمة بنتى وبنت ابى جليل وهى جويرة او العوراء وقيل اسمها جميلة والاول هو الاشهر قال الحافظ وقال ابن
 التين اصح انحل عليه هذه القصة ان النبى صلى الله عليه وسلم حرم على كل من صلى الله عليه من ابنة ابى جليل لا على
 بان ذلك يوزن ويؤيد بآية حرام بالاتفاق ومن قول الاحرم حلالا اى هى حلال لو لم يكن عنده فاطمة وانا المصحح بينهما الذى
 يستلزم تنازى النبى صلى الله عليه وسلم تنازى ائمة بعده فلا وزم غيره وان السياق يشعر بان ذلك صحيح لعل الله لفته من النبى
 صلى الله عليه وسلم رعاية لفاطمة وقيل هو ذلك امتثال لامر النبى صلى الله عليه وسلم والذى يظهر لى انه لا يجسد
 ان بعدن خصائص النبى صلى الله عليه وسلم ان لا تخرج على نبأه وتخرج على نبأه وتخرج على نبأه وتخرج على نبأه
 قوله فانما ابنتى بفضة منى يريى بالاربابا ويوقى بالاربابا قال الحافظ ويؤخذ من هذا الحديث ان
 فاطمة لو رضى بذلك لم يمنع على من التزوج بها او لغيرها واستشكل اختصاص فاطمة بذلك مع ان الغيرة
 على النبى صلى الله عليه وسلم اقرب الى شيعة الانبياء من الغيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكر
 من الزوجات ولو جازتهن الغيرة ومع ذلك لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوج من حبهن ما راعاه فى حق فاطمة
 وحصل الجواب ان فاطمة كانت اذ ذلك فاقدة من تركن اليه من يونس ويونس وحشها من ام واخت بكلا
 اهرات المؤمنين فان كل واحدة منهن كانت تحرق الى من يحمل لها بعد ذلك وراية عليه وهو زوج
 صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من المملكات والقبائل والقبائل وحبر الخواطر بحيث ان كل واحدة منهن ترضى
 من كل خلق وجمل غلة يجمع ما يعده من حيث له وجمل الخبيثى ووجهه من الغيرة لزال عن ضرب -
 باب فى نكاح المتعة وهى تزويج المرأة الى رجل فاذ انقضت وقعت الفرقة او يقال ان معنى المتعة عقد
 مؤقت بين الرجل والمرأة ينتهى بانتهاء الوقت فبعد ذلك بانتهاء المتعة وانكاح المؤقت ايضا فيكون النكاح المؤقت
 من افراد المتعة وان عقد بافظ التزويج واحفظ التبرؤ والنفيد ذلك من الالفاظ التى تفيد التناضح مع
 المرأة على هذا المعنى وقيل هى انجحت فى خير فخرجت منه وتزوجت وتزوجت وتزوجت ثم انجحت ثم انجحت
 فى غرة الفتح ثم نكحت بعدا الى الابد وقال الخزانى ان فى غرة الفتح انجحت الى ثلثة ايام ثم نكحت الى الابد
 فقلت انى متروكى اباحتها فى الاسلام فى حين ما قبل ما كان فى الفتح كان نكاح المؤبد ولكن لم يخلل ويحل
 عليه رواية ابن عباس وقيل الخزانى فهم ابن تيمية كيف تكون مسابغى الى الخبيث ومع ان النساء كلها كانت
 يهودية وعلى ان النبى لم يحرم كان فى خبيث والنسب عن المتعة فى فتح مكة فوسم الراوى وجمع بينهما واما الرواية التى
 تدل على اباحتها فى يهود فضعيفة لا يعاير بها واما الخزانى والوداع وكان فيه متعة الحج لا متعة النساء المتع مقابل
 الاخر والقرآن واختلفت الصحابة فقال بعضهم باجتهال عدم بلوغهم السن ثم رجعوا عن اباحتها وقالوا بحرمها
 فالتقدم لا يجمع على حرمها الا قوم من الروافض قالوا باباحتها وانجبت بهم كيف قالوا باباحتها وهم ينتسبون الى

علي بن ابي طالب وقد ثبت عنه حرمةها الموية فما هي الا الزمرة الشيطانية والفسائية التي جعلتهم على ذلك
وكذب اكثر مما علمهم المذهبية بل لا خلاف عندي لاحد من الصحابة في حرمةها ايضا الاما روى عن ابن عباس
وهو ايضا قائل بحرمتها وقت الاضطراب نقل الحارثي في كتاب النسخ والمنسوخ خويلد بن ابي حمزة عن ابن عباس
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما طالع حجة يا صاحب بل لك في نفوس ابن عباس
اهل لك في رخصة الطواف السنة وتكون تنوي لك حتى مضى للناس فقال ابن عباس سبحان الله
ما قلت الا كما تحب من الميمنة اى بابا جتاه عن ردة الشيق والاضطراب وهذا ايضا لم يدرى اليه احد سواه
وقال علي المرتضى ابن عباس انت رجل تأنله الحديث قوله نهي عنها في حجة الوداع وفي رواية مسلم
في هذا القصة ان ابا ذر غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ليلة بين ليلة وليلة
فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منتهى النصارى الحديث بطوله وفي آخره فلم اخرج حتى حرما رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رواية من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع ليجعل سبيها مخالفا لحديث مسلم حيث
ابى داود في تعيين المحل والحديث واحد في قصة واحدة.

باب في الشقاق قال النووي الشقاق كسر الشين المعجمة اصاب في السنة الرفع يقال شغل الكلب اذا رفع
رجله ليحول كانه قال لا ترفع رجله حتى ارفع رجله ينكس وقيل هو من شغل البلاء على الخلود عن الصداق
وكان الشقاق من النكاح الجائز لا من النكاح المصحح والعلما على انه منهي عنه لكن اختلفوا هل هو منهي يقتضي البطلان النكاح
ام لا وعند الشافعي يقتضي البطلان وحكاه الخطابي عن احمد واسحاق وابي عبيد وقال مالك ليس قبل الدخول و
بعده وفي رواية عن قبله لا بعده وقال جماعة يصح بمهر المثل وهو مذموم ابي حنيفة وكل من عظماء وزعموا
والديث وبنو رواية عن احمد واسحاق وبنو قال ابو ثور وابن جرير واجمعوا على ان غير البنات من الاخوات
وبنات الاخ والعلمات وبنات الاعمام والامار كالبنيات في هذا وصورة الواضحة زوجتك بنتي على ان
زوجتي بنتك ووضعت كل واحدة صداق الاخرى فيقول قلت

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشقاق والبنى لا يدل على بطلانه نعم يدل على كونه
منهيا عنه ويستلزم الكراهة فقلنا بما قول ابن العباس بن عبد الله بن العباس انكم عبد الرحمن بن الحكم
مفعول اول لا يخرج ابنته مفعول ثاني وانك اى العباس عبد الرحمن فاعل لا يخرج بنته فكانت
عبد الرحمن والعباس جعل الصداق اى لكل واحدة من ابنتهما قال الشوكاني وللشقاق صورتان احدهما المذكورة
في الاحاديث وهي خلوص كل منهما من الصداق والثانية ان يشترط كل واحد من الوليين على الآخر ان
يزوجه وليته فمن العلما من اعتبره الاولي فقط ومنهما دون الثانية وليس يقتضي البطلان عنه هم مجرد
ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية بل يقتضي ذلك جعل البضع صداقا واختلفوا في
ما اذا لم يخرج الا ما صح عنه من الصحيح قال الحافظ واختلف نص الشافعي في ما اذا سمى مع ذلك مهران فنص
في الاما على البطلان وظاهر قصد في المنع الصحة وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف

من اهل المذاهب قلت فاذا ثبت ذلك علمت ان العقد الذي وقع بين العباس بن عبد الله وابنة عبد الرحمن بن الحكم وبين العقد الذي وقع بين عبد الرحمن بن الحكم وابنة العباس ليس فيها خاتمة الشغار الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العقد من خاليان عن شرط تزويج كل واحد منهما ابنة الآخر وليس فيها خلوص كل منهما الصداق ولم يجعل لبيع كل واحد منهما صداقا لاخرى بل فيها تقبض الصداق لكل واحد منهما غير البيع من المال فلهذا الصورة بخلاف ما ليس فيها علة الفساد عند احسن العلماء رافعا معاوية رضي الله عنه بالتفريق بينهما ليس الا للاقتياط ومن باب سد الذرائع واما قول معاوية في كتابه هذا الشغار الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمنعني على فهمه وانت تعلم ان فهم الراوي غير معتبر ومع هذا مخالف للغة اللغوي بذكر المجزوء

باب في التحليل اي ان طلق رجل زوجته ثلاثا ثم تزوج بها آخر ليحلها الزوج الاول بل يجوز ذلك ام لا اختلف العلماء فيه واختلفت الرواية ايضا عن ابي حنيفة فيه ففي المشهور عنه انه اذا تمكح بشرط التحليل بالقول بان يقول الزوجك على ان احلكك للزوج الاول يكره ذلك النكاح للزوج الاول والثاني جميعا كراية تحريم والنكاح صحيح ويبطل الشرط والشرط معصية وله ان يقيم معها وان لم يشترط بالقول فلا يكره بل يكون باجورا وفي فتح القدير هذا المكين الرجل معروفا بهذا الفعل والايكرو هذا ايضا كراية تحريم وان لم يشترط بالقول وقال ابو يوسف لا ينقذ النكاح بشرط التحليل ولا يحل للاول لان باطل حتى شرط التوقيت فيكون في معنى المنعة فيبطل وبه قال مالك واحمد والشافعي في التقديم ورواية عن ابي حنيفة وقال محمد يصح النكاح ولا تحلل الاول -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن المحلل والمحل له استعمل بهذا الحديث ابن تيمية ان النكاح بنيت التحليل وبشرط التحليل باطل ولا تحلل للاول ولا ترتب عليه احكام النكاح وضمن فيه مجدا قلت الحديث عند ابي حنيفة محمول على الاشتراط كونه كميته وان صح النكاح وتحلل للاول قال الحافظ استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها بانت منه او بشرط انه يطلقها او نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك ان اطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها وقال ابن حزم ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لغل في كل واسب وبالجواب ومزوج فصح انه اراد ببعض المحللين ومن اجل حرمان الغير بلا حجة فتعين ان يكون ذلك في من شرط ذلك لانهم انما ينفذوا في ان الزوج اذا لم ينو تحليلها للاول ونوت هي انها لا تدخل في العن فدل على ان المعنى الشرط انتهى من المجزئين للتحليل بلا شرط ابو ثور وبعض الحنفية واخرون وحملوا احاديث التخييم على ما اذا وقع الشرط انه نكاح تحليل قالوا وقد روى عبد الرزاق ان امراة ارسلت الى رجل فزوجته نفسها ليحلها زوجها فامر وعمن بمطاعا ان يقيم معها ولا يطلقها فاوعدته ان لا يزوجها ففهم نكاح ولم يامر باستينافه وروى عبد الرزاق المعنا عن عروة بن الزبير ان كان لابي بسان التحليل اذ لم يعلم احد الزوجين قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله

والقاسم بن محمد قال ابن القيم في اعلام المؤمنين رجع عن عطائي من نكح امرأة مجلاتهم غيب فيها فاسكتها قال لا بأس
 بذلك وقال الشافعي لا بأس بالتحليل اذ لم يامر به الزوج وقال الليث بن سعد ان تزوجها ثم فارقها فزجج الى
 زوجها وقال الشافعي واليولاء المحلل الذي يفسد كاحه به من تزوجها ليحلها ثم يطلقها فانا من لم يشترط
 ذلك في عقد النكاح فقد صحح لا دالة فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد او لم يشترط فلو لم يشترط فلو لم يشترط
 قال اليولاء وهو باجور وروى بشر بن الوليد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة مثل هذا وهو روى الشافعي
 عن محمد بن ابي يوسف عن ابى حنيفة انه انما يشترط عليه في نفس العقد انما تزوجها ليحلها لا لاول فانه نكاح صحيح
 وبطل الشرط وان لم يقيم معها فبطلت ثلاث روايات عن ابى حنيفة قالوا وقد قال الله تعالى فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره وبنا نزوج قد عقد بغيره وولي ورضا وخالو ما عن المانع الشرعي وهو راعب في ردا
 الى زوجها الاول فيدخل في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا الا نكاح رغبة هذا
 نكاح رغبة في تحليلها للسلم كما امر الله تعالى بقوله حتى تنكح زوجا غيره والنفى صلى الله عليه وسلم انما بشرط في
 عودها الى الاول مجرد ذوق العسيلة فيها فالعسيلة حلت له بالنكاح والنفى صلى الله عليه وسلم للحال
 فلا يرب ان لم يرد كل محلل ومحلل له فان الولي محلل لما كان حرا ما قبل العقد والحكم المزوج محلل لهذا الاعتبار
 والبالغ امته محلل للثبتي وطا با ووجدا نكاح من تزوج مطقة ثلاثا فانه محلل ولو لم يشترط التحليل او لم يشترط
 فان المحل حصل بوطء وعقد ومعلوم قطعاً ان لم يدخل في النكاح وانما الزاوية من اجل الحرام يفعلها او عقده
 بلا حرج وكل مسلم لا يشرك في انه اهل للعنة ومن قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورعيب في جرح شمله بزوجة
 ولم تشعه وشعث اولاده وعماله فهو محسن واعلى الحسين من سبيل فضلا ان لم يفتهم لعنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انتهى -

باب في نكاح العبد لغير اذن مولاه وفي نسخة لغير اذن سيده اختلف العلماء فيه فقال داود ظاهره صحيح وقال
 مالك ان العقد نافذ ولا سيده فصح وقال الحنفية ان العقد يوقوف بغيره بالاجارة وقال الشافعي ان العقد اطل بالاجارة
 قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر
 فيه دليل على ان نكاح العبد الصحيح لغير اذن سيده وذلك للحكم عليه بانه عاهر والعاهر الزاني والزنا باطل
 باب في كراهية ان يخطب الرجل على خطبة اخيه الخطبة بالكسرة وهو طلب الرجل من ولي
 المرأة ان تزوجها منه واما ما ذهب فمطلق على القول والكلام قال الطحاوي ان علم علامات الرضا فكم في الاثلا
 قوله عن ابيه ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة اخيه
 اي المسلم قال الجوهري هذا النبي للتحريم وقال الخطابي هذا النبي للتأديب وليس للتحريم سبيل العقد عند اكثر
 الفقهاء كذا قال ولا لانه يمين كونه للتحريم وبين لطلان عند الجوهري بل هو عند سبيل التحريم ولا سبيل العقد
 على النودى ان النبي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الثاقفية والنابلية محل التحريم اذنا

للصوم واخبرني الفتوى قلت وفي كتب الفقهاء ان زوجة حرة مكلمة نفسها بغير شهود ولي واذا نفذ
 نكاحها عند ابني حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وكان ابو يوسف يقول اولاً انه لا ينعقد الا بولي اذا
 كان لها ولي ثم رجح وقال ان كان الزوج كفواً لها جاز والافلا ثم رجح وقال جاز سواء كان الزوج كفواً
 لها ولم يكن وعند محمد ينعقد موقتاً على اجازة الولي سواء كان الزوج كفواً او لم يكن ويروى رجوعه الى قولها
 وقال زين العرب قال مالك ان كانت المرأة دعيمة جاز ان تزوج نفسها او تول كل من يزوجه وان كانت شريفة
 لابن ولها واما الاستدلال ابني حنيفة بنظر الرواية فبالكتابات والسنة والقياس واما الكتاب فقوله تعالى
 وامرأة مؤمنة ان وسيت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فالاية نص على العقد والنكاح لعبارتها وانما
 باللفظ الية فكانت حجة على المخالف في المسلمين وقوله تعالى فان طلقها فلا تلحس بعدي حتى تنكح زوجاً غيره و
 الاستدلال بهن وجهين احدهما انه اضاف النكاح اليها فيقضي تصور النكاح بينها والثاني انه جعل نكاح المرأة غاية
 البرمنة فيقضي انتهار الحرة عند نكاحها نفسها وعنده لا يتهي وقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يتراجعا اي يتاكها
 اضاف النكاح اليهما من غير ذكر الولي وقوله تعالى او اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن
 ازواجهن الآية والاستدلال بهن وجهين احدهما اضاف النكاح اليهن فيدل على جواز النكاح لعبارتهم من
 غير شرط الولي والثاني انه في الاولياء عن النكاح عن كنهن نفسهن من ازواجهن اذ اترضى الزوجان ابني يقضي تصوير
 النبي عنه واما السنة فكثيرة ومنها اخرها الطحاوي بسنده عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها زوجت حفصة
 عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال اشك لي بضع بهدا ونيقات عليه
 الحديث اي يتفرد عليه براه فهذا يدل على ان النكاح ينعقد بغير شهود والى واذا فان عائشة لم تكن ولها حفصة
 وكان ولها ابها عبد الرحمن ويؤكد ان غائباً بالشام ثم نكحت عائشة حفصة وقد رأت ان تزوجهما بن عبد الرحمن
 بغير جاز ورات ذلك العقد مستقيماً والليل على ان الغرض اذن الولي ورضاه ولا يجب عبارته ما اخرجه
 الطحاوي بسنده عن ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابني سلمة فخطبني الى
 نفسي فقلت يا رسول الله ليس احد من اوليائي شايد فقال انه ليس منهم شايد ولا غائب يكره ذلك قالت
 ثم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها فني الحديث دليل على ان الامر في التزوج اليها دون اوليائها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ودل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس منهم شايد ولا غائب يكره
 ذلك على ان رضا الاولياء يكفي ولا يجب عباراتهم وبهذا هو مما يدل على عدم ضرورة حسابات الاولياء لفظ
 رواية موطا امام مالك ص ١٢ في باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملاً ونظرة فقالت ام سلمة ولدت سبعه
 في الاسلام بعد وفات زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال
 اكمل المتكلم بعد وكان اليها عيباً ورجاها اذا جازاها اليها ان يوثروها فخطبها فخطت الى الشاب فقال
 وسلم فذكرت لذلك فقال قد طلعت فانكحي من شئت فهذا يدل صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم جوزها
 النكاح بدون حضور الاولياء واما القياس فهو انها بلغت عن عقل وحرية فعد صارت ولية نفسها في النكاح

فلما تفرق موليا عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجامع ان ولاية الانكاح انما ثبتت للاب الصغير بطريق النيابة
عنها شرعا لكون النكاح تصرفا متعلقا بمصلحة الدين والشيا وحاجتها اليه حالا والا لكونها عاجزة عن إبرام
ذلك بنفسها فبالبرغم عن عقل نال العجز حقيقة وقد رتب على التصرف في نفسها حقيقة فتمزول ولاية الغيبة
وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية
للمر على المحرم ثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح لصغير
العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
النساء شقائق الرجال ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في بابها وتثبت الولاية لها كذا اذا
صارت ولي نفسها في النكاح لا تفرق موليا عليها بالضرورة لما فيمن الاستحالة

قول عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن مولايها
فانكاحها باطل قلت مرات اي كرر ثلاث مرات فان دخل بها فلها ما اصاب منها فان
تتزوجوا فانه لكان اولي من لا دخل له وفي بعض الروايات فلها المهر بما استحل من فرجها استعمل بهذا
الحديث الحجازيون ثلاث لا تعلق له بمراودهم فانهم قالوا لا ينعقد النكاح بغير اذن النساء وان اظهر الى غير
ما تفرق من الادب من عبارات الاوليا ومنه ظاهر نعم هذا جهة لابي يوسف ومحمد على انه لا يبرهن اذن الولي ويبدو
النكاح باطل طلقا فانه قيل ان ملار على الزهري فرض عليه فانه لا يوجب ضعفا في الثبوت وسيفي بضعف
ان راوي الى يرب عاتقه ومن يذهبوا ان النكاح لغير ولي والدليل عليه ما روى انها زوجت بنت اخيها
عبر الرجل من المذنبين الزبير واذا كان يذهبها في باب الباب بذلك كيف تزوج حائضا لا تعمل به و
لان ثبت فحمل على الامت لان لفظ الباب ايما امرأة نكحت بغير اذن مولايها قيل ذكر المولى على ان
المراود من المرأة الامنة وقيل كون اذن المولى لا يبرهن صادق عنده ايضا فان اذن المولى واجب في بعض الصور
ومتعبد في بعض الصور وامن صورة لا يوجب فيها اذن المولى فاذا ثبت ان الحريث يدل على اذن المولى
فينظر الفقيه ان الاذن هل يكون اذنه حقيقة او لا حتى يدل اذنه انما ينظر الى المولية فنحن ان اذن المولى نظر
لمولية الحق فخصيل الذمة والكفاة والمهر كما في موطأ رحمه الله قالوا ابو حنيفة فقال ماذا وضعت نفسك في
كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فانكاح حاربا وجعل محمد بن القاروق الا عظم حجة لابي حنيفة فعنه
السلطان في الرواية عدم التمام وكونه على شرف السقوط ان كان للمولى ضرر في ذلك بتقليل المهر وعدم الكفاة
فان للمولى ان يفسخ ما رفس القضية الى النقص ويحجب الباطل بما لا فائدة فيه ربنا ما خلقت بها باطلا الا لشي
ما خلقت لشيء داخل ورجل يتال بكاره وعلى ان الرواية يدل على انعقاد النكاح لان الامر باعطاء المهر وكن
العقر والمردال على جواز النكاح من غير ولي وانعقاد بالاسم لفظ بعض الروايات فلها المهر بما استحل
وايضا لفظ الرواية فان تشاوروا فالسلطان ولي من لا ولي له فمدني ان اذن المولى ليس بكون الاذن
حق بل نظر المولية معناه اهتم لما تعرضوا لتسلطوا فثبت المرأة يتحقق لا ولي لها فالسلطان ولي لمتلها

قوله عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بى الى تمسک بهذا النص
الحجازي على انه لا ينفق عقد النكاح بغير عبارات الاوليات قلت لا يصح التمسک لهذا بل لا يتعلق له بموسى
ايضا وانما اخذوا المسئلة من عرف الناس وتعرضوا الى اثباتها بالمرفوعات فلا يتعلق بالحديث ابي موسى ولا
الحديث عائشة بل بمعنى حديث عائشة اى لا نکاح الا باذن ولي فوجه الى ابي يوسف ومحمد نجيب بما يجب
عن حديث عائشة وقال ابن الهمام هذا مارض لقوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها رواه مسلم
ولما في الموطا وغيرهما ووجه الاستدلال انه ثبت لكل منها من الولي حق في ضمن قوله احق ومعلوم
انه ليس للولي سوى مباشرة العقد اذ ارضيت وقدر عليها احق منه به ولعله هذا ان يجري بين هذا الحديث
وماروا حكم المعارضة والترحيع او طريقه الجمع فعلى الاول تخرج بالقوة السند وعدم الاختلاف في صحته
بخلاف حديث لا نکاح الا للولي فانه ضعيف مضطرب في اسناده وفي وصله وانقطاعه وارساله وكذا
حديث عائشة رضي الله عنها عن ابن جزيج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة
وقد انكر الزهري قال الطحاوي وذكر ابن جزيج انه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه وعلى الثاني وهو اعمال
طريقه الجمع بان يحمل عموم على الخصوص وذلك شائع وهذا يخص حديث ابي موسى لجد جاز كون النفي
للكمال والسنة وسو جمل قولها يخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على
قول من لم يصح ما يشر منه من غير كفوا وحكمه على قول من يصح وثبت للولي حق الخصوصية في نسخه
وكل ذلك شائع في الاطلاقات النصوص ويجب الزكاه لدفع المعارضة بينهما على ان حديث
عائشة بخلاف ما ذهبتم قلت بل حديث ابي موسى ايضا فان مفهومه اذا نكحت نفسها باذن وليها كان
صحيا وهو خلاف ما ذهبتم ثبت مع المقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقها
هو نفسها وهي من اهل الكمال فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الاول انتهى قلت حديث
ابي موسى رواه ابو حنيفة ايضا كما في مسنده وفي مستدرک الحاكم فلا يقال لعله لم يبلغ باب حنيفة
هذا الحديث فاما ان يحمل على التخصيص بما مر من استدلالنا فلا يقال ان هذا تخصيص العام بالرأى
ابتداء وان كان هذا ايضا جائزا اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام ولذا
تجد اكثر احاديث الاخلاق تخص بالراى ومنها وجه على كماله وان يحمل على نفي الكمال ومعناه تنزل
النقص منزلة المعدوم كما يشهد الفصحاء كثير الانفي الكمال في اللفظ بل في مصداق اللفظ وقال
بعض بالقول الموجب بانما نقول انه لا نکاح الا للولي لكن الولي اعم من ان يكون غير المولية كما في
الصغيرى او يكون نفس المولى كما في الكبرى قلت ظاهر الفاظ الحديث يده فانه يدل ان المولية
غير زولية وعندي يحمل آخر سوى ما ذكرنا من قبل وهو ان لا نکاح الا للولي صادق على مذهب ابي حنيفة
فان المرأة ان نكحت في غير الكفو وتبعضان المهر المثل فحكم ما مروا نكحت في الكفو وتبعض المهر
لم ياذن لها الولي فحكم الولي على ان ياذن لها ويأمره الشرعية بالاذن لحديث على والايه اذا وجدت لها

كفوا بالحديث ولقولوا تعالى ولا تعضلوهن ان يكنن ازاوجهن الا ان اذن فيها فصدق انك كاح ما ذن
الولى وان كان الاذن مالا ولا خير فيه فان الاذن عام عندها وان لم ياذنها فقد خالف امر الشارع فاسلطان
ولى لمن لاولى بها فاحصل الحديث استرخاء لولى واستبداد به فحصل من احاديث الباب امور ان الكناح
يكون باذن الولى وان العبرة للمولوية عند اختلاف الولى والمولوية وان الاوليا راذلنا رضوا بالقولانية
للسلطان وبذلك كله قول ابى حنيفة -

قوله عن ام حبيبة انها كانت عند ابى جحش فهلك عنها مكان فيموت هاجرا الى ارض الحبشة
فترد بها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عند همدان فقصتها انها خرجت مهاجرة
الى ارض الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش فمات فتردوا وثبتت على الاسلام قالت رايت في المنام كان
أتيا يقول يا ام المؤمنين فخرت فاطمة وولتها بان رسول الله عليه وسلم يزوجني فلما انقضت عدتي فاحسرت
الا برسول النجاشي على ابى يستاذن فاذا اجابته يقال لها ابرئة فدخلت على فقال ان الملك يقول لك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوجك منه فقلت لبشرك الله بالخبر قالت يقول الملك
وكفى من زوجك فارسلت الى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وفي ميرة العري ولى نكاحا عثمان بن
عثمان فلما كان العشي امر النجاشي جعفر بن ابى طالب ومن هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشي قال
الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن عزيز الجبار الواسع لاله الا الله وحده وان محمد عبده ورسوله
انه الذى بشرت عيسى بن مريم ابا بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوج ام حبيبة بنت ابى سفيان
فاجبت الى ما دعا اليه وقد اهدتها اربع مائة دينار وفي روعة الاحباب اربع مائة مثقال من الذهب
ثم سكب الدنيا يمين يده القوم فكلهم خالد بن سعيد بن العاص فقال الحمد لله احمده واستعينه واستغفره
واستشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الخ انا بعد فقد اجبت الى ما دعا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجت ام حبيبة بنت ابى سفيان فبارك الله لرسوله ووقع النجاشي الدنيا الى خالد فقبضها ثم اراد ان يقوموا
فقال النجاشي اجلسوا فان من من الانبياء اذا تزوجوا ان يوكل طعام على التزويج فبعدا بطعام فكلوا الخ لم يأت
نساء الملك من العطر وغيره وولعت النجاشي ام حبيبة الى النبي صلى الله عليه وسلم مع شرجيل بن حسنة
ولما بلغ اباسفيان ذلك قال ذلك الفعل لا يقرع الله وكان لام حبيبة عين قدم بها الى المدينة
بضع وثلاثون سنة وكنت عند النبي صلى الله عليه وسلم قرى بها من اربع سنين وتوفيت في زمان معاوية سنة
ثلاثين اواربع واليعين من الهجرة في المدينة على القول الصحيح وصلى عليها مروان بن الحكم كذا في تاريخ الخلفاء
مناسبة الحديث ان ام حبيبة زوجت نفسها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك لها ولى و
دل الحديث على ان النجاشي تولى النكاح وهو ليس بولى لها ويقال ان النجاشي كان اسلطانا فوكل من علا ولى لوالده
بان خالد بن سعيد بن العاص تولى امر النكاح وهو وليها فلم تثبت بطريق صحيح -
باب في العضل وهو المنع والشدته والمراد بها منع الولى من ان يزوج

قوله عن الحسن حدثنني معقل بن يسار قال كانت لما خلت فخطب الى فاتاني ابن عمر على انكحتها
ايالة ثم طلقها طلاقا له راجعة ثم تزكجها حتى انقضت عدتها فلما خطبت الى اتاني بخطبتها فقلت لا
والله لا انكحها ابدا قال ففي نزول هذه الآية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تغضونهن
اي لا تمنعنهن ان ينكحن اذ واجهن الآية قال فكفرت عن يميني فانكحتها ايالة استعمل بهذا من قال
بشرط الولي في النكاح قال الحافظ وسي اصرح دليل على اعتبار الولي والامام كان بعضه معنى ولايتها وكما
بها ان تزوج نفسها لم يحتج اليها ومن كان امره اليد لا يقال ان غيره منعه عنه واستعمل الخففة بهذه الامة على
عدم شرط الولي في النكاح وقد تقدم تقريره وقال الطحاوي قد تجمل ما قالوا وتكمل غير ذلك ان يكون عضل
مستقل كان ترسيده لا خفنة في المراجعة فتقف عند ذلك فامر بتبرك ذلك انتهى

باب اذا انكح الوليان اي اذا انكح الوليان المستويان في الولاية امرأة جنتين فما حكمه قال في المبدئ
فاما اذا كان في الدرجة سوارا كالآخرين وعين ونحو ذلك فكل واحد منهما على حياء الى ان يزوج رضيا الا اذا دخل
بعد ان كان التزوج من كفوهم وافرقتا مالك ليس لاحد الاولياء ولا لانهما لا ينكح ما لم يتعوا ابنا على ان هذه
الولاية ولايته شرعية عنده وعندنا وعند العامة ولايته استبداد فان زوجها كل واحد من الوليين رجلا عليمه فان
وقع العقدان معا بطل جميعا لا ذلا سميل الى الجمع بينهما وليس احدهما اولى من الاخر وان دفعا مرتبا فان
كان لا يدرى السابق فكذلك لما قلنا وان علم السابق من اللاحق جاز الاول ولم يحجز الاخر اه بلخصا
قوله اي امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما الميراث قال الترمذي هذا حديث حسن والعمل
على هذا عند اهل العلم العلم بينهم في ذلك اختلاف اذا زوج احد الوليين قبل الآخر فنكاح الاول جائز ونكاح
الآخر مفسوخ واذا زوجا جميعا فنكاحا جميعا مفسوخ وهو قول الثوري واسمعنا وسحقنا قلت وكذا نذهب
الى خيفة في هذه المسئلة

باب في قوله تعالى لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضونهن اي لا تقرهن من ترسبوا بعض
ما يتصور من يعني تكون له المرأة وهي كارتبة لبعثتها ولها عليه مهر فيض التقدي بكذا اقول ابن عباس الضحك وغيره
قوله كان الرجل اذا مات كان اولياءه احق بامرأة من ولي نفسها اي من ولي المرأة
ان شئت بعضهم زوجها او زوجها وفي النسخة المصرية ان شار زوجها او زوجها وفي رواية البخاري
ان شار بعضهم زوجها وان شاء زوجها وان شاء لم يزوجها فاما في البخاري والنسخة المصرية لا يبي داود يزوج
واما في النسخة الهندية فلعلمها سهو من الكاتب وان شاء المرزوها فتنزلت هذه الآية في الثاني عنه
قوله عن ابن عباس قال لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضونهن لتتلهبوا ببعض
ما يتيقنوهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة والى وسبب نزول ذلك الحكم ان الرجل كان يرث امرأته

ذي قرابة فيعضلها حتى تموت او تود اليه صلحها فالحكم الله تعالى عن ذلك لتوا الحكم اي
من احكته اي منعه اي لا يحل لكم ان ترثوا النكاح اقراركم ولياكم كبرافان قال قائل كيف كانوا يرثونها

وما وجه تحريم ورثتهن قبل ان ذلك ليس محض ورثتهن اذا هن من فتركن مالا وانما ذلك انهن في الجارية كانت
 انهن اذا ماتت زوجها كان ابنه او قريبه اولى بهما من غيرهما ومنها تنفيسها فان شاركنها وان شارعهن عليها
 نفسها من غير ولم يزوجها حتى تموت فخرم الله تعالى الملك وخطر عليهم نكاح حلائل ابائهم ومنها يتم عن غفلتهم
 عن النكاح كذا في تفسير الطبري -

باب في الاستتار اى طلب الامن للمرأة في النكاح قد مر ان الولايات على نوعين ولاية اجبار وى الولاية
 على الصغير بكونها كانت او ثيبا وولاية ذب وى الولاية على العاقلة البالغة بكونها كانت او ثيبا فلا تجبر بالغت
 على النكاح فلا بد من الاذن بكونها كانت او ثيبا غير ان سكوت البكر وضحكها وبكاها بلا صوت اذن ولا بد بخلاف
 الثيب فان لا بد من نطقها قال في البدل ثم اذا اختلف الحكم في البكر البالغة والثيب البالغة في الجملة
 حتى جعل السكوت رضائن البكر دون الثيب فلا بد من معرفة البكارة والثيب في الحكم لاني الحقيقة لان
 حقيقة البكارة بغير العذر وحقيقة الثيب بغير زوال العذر واما الحكم غير مبني على ذلك بالاجماع فنقول لا خلاف
 في ان كل من زالت عذرتها بوطي أو طرفة أو حشفة أو طول النعيس انبها في حكم الابكار تزوج كما تزوج الابكار
 ولا خلاف ايضا ان من زالت عذرتها بوطي متعلق بشبوت النسب وهو الوطى بعقد جائزا وقاسرا وشبهته
 عقد يوجب لها مهر بذلك الوطى انما تزوج كما تزوج الثيب واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانها تزوج كما تزوج
 الابكار في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد والشافعي تزوج كالتزويج الثيب انتهى فمدار الاجبار عند ابي حنيفة
 على الصغير بكونها كانت او ثيبا ووافقه جمهور العلماء باقرار الترمذي خلافا للشافعي فان مدار الاجبار عنده
 على البكارة وبذلك انما ترى -

قوله قال في النكاح الثيب حتى تستأمر ولا يلزمك الا باذنها قالوا يا رسول الله وما اذنها
 قال ان تسكت قوله حتى تستأمر اى لا يعقد على الثيب حتى يطلب الامن منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقد
 عليها اولى الابدان ثم مر ذلك وكذلك البكر وفي الحديث التفرقة بين البكر والثيب فغير للثيب بالاستتار
 وللبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهتان الاستتار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى
 المتأمر ولها يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صحت بمنعها اتفقوا والبكر بخلاف ذلك
 والاذن والرضي القبول والسكوت بخلاف الامر فاذا صرح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر
 لانها قد تسكت ان تفتش وسياتي مفصلا بحث في باب في الثيب قوله تستأمر النتيجة في نفسها فان سكوت
 ذمها اذ نادى ان ايت فلاحوا عز عليها المراد بالنية الكبيرة البالغة سماها نية باعتبار ما كانت لقوله
 تعالى فاتوا اليك اى هو الهم وفائدة التسمية بها مراعاة حقها والشفقة عليها فان اليتيم مظنة الرافة والرحمة
 كما نهى الله عليه ولم يشرط بلوغها فعلا ولا نكاح حتى تبلغ فتسافر فسكوتها اذنها وان امت فلا جواز للنكاح عليها
 اى ولا ولاية عليها مع الاستناع قال ابو عيسى الترمذي حديث ابي هريرة حديث حسن واختلف
 اهل العلم في تزويج اليتيمة فزى بعض اهل العلم ان اليتية اذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فاذا

لفظ الخبر من ان لا يجار لانه طلب الامر والاذن وقائمة الطائفة وليست الا يعلم رضا او وعد من قبل على ذلك بناء
 النصارى من طائفة الاستيناد ان يوجب النفاذ معه وقد عيى على المفهوم لو عارضته والحاصل من اللفظ اثبات
 الاحقية للثيب بنفسها مطلقاً ثم اثبت مثل لا يكره حيث اثبت حق ان تثبت مروفاً في الامر انفس على احقية كل
 من الثيب والبكر بلفظ يخصها كان قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا غير ان افاد احقية البكر باخبار
 في ضمن اثبات حق الاستينار بالاسباب ان البكر لا تخطب الى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف الثيب
 فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بايجاب استينارها بايا فلا نقبات عليها تنزوي بها قبل ان
 رضا بالخطيب والايام من لا تزوج لها بكر كان اذ ثياب فانها صرحت في اثبات الاحقية للبكر ثم تخصصها بالاستينار
 وذلك لما قلنا من السبب ويتحقق الروايات بخلاف ما مشوا عليه فانه اثبات المعارضة بينهما
 وتخصيص المنطوق وهو الايام لا اعمال المفهوم مع ان باقى روايت الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على
 ما قرنا فلا يجوز العدول عما ذهبنا اليه في تقرير اليه انتهى وقال الشوكاني وطاهر حديث الباب ان البكر
 البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد واليه ذهب الثوري والاذاعي والعترة والخفينة وحكاة الترمذي
 عن اكثر اهل العلم وذهب الشافعي واحمد الى انه يجوز للاب ان يزوجه بغير استيناد ان يرضى عليه في حايث الباب
 من قوله والبكرين نامر لولها ويرى عليهم ايضا حديث عبد الرحمن بن بريدة الذي سياتي في باب ما جاز في
 الكفاة واما ما احتجوا به من مفهوم الثيب احق بنفسها من وليها ذيل ان ولي البكر احق بها منها فيجب
 بان المفهوم لا يتخصص للمسك في مقابلة المنطوق وقد اجابوا عن دليل اهل القول الاول بما قاله
 الشافعي من ان الموازنة تكون على السطانية النفس وليد حديث ابن عمر بلفظ وامر والنصارى في نهايتها
 قال ولا خلاف ان ليس للامام ان يملكه على معنى استطلاعة النفس وقال في الجوهري النقي على البيهقي عن الشافعي
 انه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر الا بامر لم يجز ان تزوج حتى يكون لها امر في نفسها قلت قوله
 صلى الله عليه وسلم ولا تنكح البكر حتى تستاذن دليل على ان البكر البالغ لا يجبرها الوهاب ولا غيره قال شراح
 العمدة وهو ناسب ابي حنيفة ونسكه بالحديث قولى لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر وربما زاد على ذلك
 بان يقال الاستيناد ان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا يكون داخلة تحت الارادة و
 يخص بالحديث بالبرهان فيكون اقرب الى تناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ولا تنكح البكر حتى تستاذن وهو قول عام لكل من عفا على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله
 وسلم فهو باطل لانه حجة على الخلق وليس لاحد ان يستثنى الاستة مثلها فلما ثبت ان ابابكر الصديق زوج
 عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة الامر لها في نفسها كان ذلك مستثنى منه وقوله عليه السلام
 في حديث ابن عباس والبكر استاذنها الوهاب صرح في ان الاب لا يجبر البكر البالغ عليه ايضا حديث جابر
 عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس فترك الشافعي منطوق هذه الادلة واستعمل بمفهوم حديث
 الثيب احق بنفسها وقال هذا يدل على ان البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم اولى من المفهوم بخلافها

لا سيما في حديث مسلم البكر السمرقاني ابو جابر في حديثه عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالبصرة الكحل ابيها البكر السمرقاني متعلقا اخصا وذهب ابن جابر اليه ان البكر بالبصرة لا يخرج واجاب عن
 حديثه الايمachus بنفسها بان الاميم من لادرج له رجا او امره كذا او شيئا من ذلك على ان لا يملكه وكره ذكر
 البكر لقوله والبكر تشاذن للفرق بين الاثنين في تليق وكونه اشبه وسنذكر اول الايمachus اخطا رواه له ومات سلف
 الامة وغلطها في اجازتهم لولا الصغيرة وترويحها بذكر كانت او شيئا من غير خلاف

باب في الاكفاء جمع كفو المثل والنظر والمراعاة المساواة في امور خاتمة وهي سنة عن الخليفة وقد علم
 السيد المحمدي من ان الكفاية في الشئ يكون في دست لها ميت يبيع قد ضبطه نسب واسم له كك
 حرفه حرية وديانة مال فلفظها الكفاية في نسب او في شئ ككنا بلعنه بعضا ويا في العرب اكفاء بلعنه بعضا
 وحرية واسلاما والبيان فيه كما لا بار وديانة والا وحرية وقال تلك في قولنا لا تعتبر المال في الدين وفي
 قول لا كفارة اصلا وسق قولنا لا تعتبر في الدين والحرية والسلامة عن العيوب وعند الشافعي
 واحمد معتبر في الاسلام فلفظ وعنه احمد في النسب ايضا وفي وجه الشافعية تعتبر في المال والسلامة عن العيوب
 وفي وجه نسبا قال في الفتح والصحح تقديم شي باشم والمطلب على غيرهم ومن هذا لولا ان الكفاية لبعض
 ابي العرب وقال الثوري اذا نكح المولى العربية فليخرج النكاح وبه قال احمد في رواية ولو سخط الشافعي فقال
 ليس نكاح غير الاكفاء حرما فارد به النكاح وانما هو تنصير المرأة والاولاد نكاحا واما في الخطابي
 ان الكفاية معتبر في قول اكثر العلماء بارية اشياء الدين والحرية والنسب والصناعة قلت الكفاية في
 الدين لازمة بالاجماع حتى لا يجوز نكاح مسلمة بكافر وانما في غير ذلك لا ضرورة واعتبر الكفاية في النسب المجهول
 وتعتبر للنسار للرجال لانها تستكشف المرأة المسلمة عن ان تكون فراسا للدين في بخلاف العكس
 قوله عن ابي هريرة ان ابا هريرة حججه النبي صلى الله عليه وسلم في البياض فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم يا بني بياضة انكوا يا احمد اي بناتكم وانكوا اليها اي اخطبو اليه بناته وانما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لان الناس ينفون ان يتناكحو المولى وكان ابو سنان الحجام البياض
 مولى فزوه بن عمر من خيار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من سره ان ينظر الى من صور الله اليه ان ينظر اليه في سبيل فليمنه الى ان يتناكحو معه باعتباره
 الكفاية وان الحرية لا تعتبر بها لئلا يفسد نسب فلا يخرج احدهم من حرمة عن قبيلة ولا كذلك في بعض العجم
 الذين غلبوا النسب فان الحرية تعتبر بها فيهم

باب في تزويج من له بديل اي في نكاح امرأة قبل ولادتها مكان في الجاهلية وليس في الاسلام
 قوله فقال طارق بن الهمداني من يعطى بختها بوايه اي بعوضه ويد له وفي روايته التي لعلها
 طلبها او قصده انما قلت وما رواه قال اذ وجه اول بنت تكون الى اعطيت (ح) الحديث في الحديث
 التي تلحق ابني لعلها

باب الصلح في وهو المهر وهو اسم لما استحقته المرأة بعد النكاح او الولي ويقال له الصداق والخاتمة والمهر
والفرقة والصدقة والحباد والعلية والعرق وقد ساء الله تعالى بالاعتلاء منه ما يبيع النكاح بما ذكره ان النكاح
عقد الصناعم وازدواج لغة والمتصور منه النواله وذلك المال فيتم بالزوجين والاشارة فيه ذكر المهر واجب
شرعا بانه شرط المحل لكن لا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح كذا يبيع مع نفق المهر وقال مالك المبيع مع النفي اعتبارا
بالبيع ثم اعلم انه لا ينفى المغالاة في المهر

قوله قال خطبنا عمر فقال ألا لا تخالوا بصدق النساء اني لا اشتهلوا في كثرة الصداق فانها
اي المغالاة في المهر لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله لكان اكملها النبي صلى
الله عليه وسلم ما صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بناته ولا اصدق
امرأة من بناته اكثر من تتقي عشرة رجايل ياروي في الحديث الا ان صداق ام بية
بنت سفيان كانت اربعة الاف درهم فوسته من قول عمر لانه صدقها النخعي من عنده بارض الحديث من
غير تعيين النبي صلى الله عليه وسلم وماروته عائشة من بنتي عشرة او ثمانية وثلاثا لا يخالفه لانه ترك ذكر الكسر ويحتمل انه
لم يبلغه الزيادة التي روت عائشة ولا صدق ام بية والواقية اربعون درهما والنش نصف او ثمانية فصار مهر الزواني
الظاهر سوى ام بية لان مهر اربعة الاف درهم او اربع مائة دينار ومهر بنات الظاهرات ثمانية درهم
دائمه واحد وتثمنون تولج وثلاث مائة

باب قلة المهر اختلف العلماء فيه فقال احمد بن حنبل والشافعي ان المهر غير مقدار يستوي فيه القليل
والكثير وتصلح الدائق والحجة به او قيل اقله ما يجب فيه القطع واقل ما يجب فيه القطع يختلف فيه قليل حجة شيعية وبها اخذ
ابن حزم وقيل ربع دينار او ثلثه درهم وبه قال مالك وقيل خمسة دراهم وقيل عشرة وقيل اربعون وقيل خمسون
وما عندنا قال صاحب البدل والبيان اوفي المقدار الذي يصلح مهر فاذا دنا عشرة دراهم او ثمانية عشر دراهم
وبعد عننا والشافعي المهر غير مقدار يستوي فيه القليل والكثير وتصلح الدائق والحجة به او احتج ياروي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اعطى ملاك فيه طعاما او ثوبا او سويقا فقد استحل وروى عن النسائي قال تزوج عبد الرحمن بن
عوف امرأة علي وزن لواة من ذهب فدل على ان التقدير في المهرين ملازم ولنا قولنا تعالى واحل لكم ما اراد ذلكم
ان تبغوا بما اموالكم شرط سبحانه وتعالى ان يكون مهر المالا والحجة والدائق ونحوهما لا يعذران الا ما فلا يصلح مهر وروى عن
جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا مهر دون عشرة وعن عمرو بن علي وعبد الرحمن بن عمر بن الخطاب قال لا يكون
المهر اقل من عشرة دراهم والظاهر انهم قالوا ذلك توفيقا لانه باب الايصال اليه بالايجاب والقياس ولانه
لما وقع الاختلاف في المقدار يجب الاخذ بالمعيق وهو العشرة واما الحديث فغير اثبات الاستحسان اذا ذكر
فيه مال قليل لا تبلغ قيمة عشرة وعندنا الاستحسان صحيح ثابت الا ترى انه يصح من غير تسمية شئ اصلا فعند
تسمية مال قليل اولى الا ان المسمى اذا كان دون العشرة تكمل عشرة وليس في الحديث نفى الزيادة على المقدار
وعندنا قام دليل الزيادة الى العشرة فيكمل عشرة ولا حجة ياروي من الاثر لان فيسره وزن لواة من ذهب وقد

يكون مثل وزن دينار كل أكثر في العادة فان قيل روى ان قيمة النواة كانت ثلثة دراهم فالجواب ان القوم غير معلوم
 ان من كان فلا يصلح ان قيل قول ذلك حجة على الغير حتى يعلم ان من هو من روى ذلك قال قوم ان النواة كان بلغ وزن
 قيمة عشرة دراهم وقيل ان ابراهيم النخعي على ان القدر المذكور في الخبر والآخر كان يحتمل ان يكون معجلا في المهر
 لا اصل المهر على ما جرت العادة بتجمل شيء من المهر قبل الدخول يحتمل ان يكون ذلك كل في حال جواز النكاح بغيره
 على ما قيل بين النكاح كان جائزا لغير مهر الى ان ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار انتهى قلت اكثر اصحابنا احتجوا
 بحديث جابر اقل من عشرة ولا هم اخرجوا الدار فطفي وفي سنده بشير بن عبيد وجعل بن ارمط وهما ضعيفان
 وقالا ان البيهقي اخرج بطرق وكذلك السهيلي رواه بطرق والضعيف اذا روى من طرق يصير حسنا لغيره
 ويخرج بسكا ذكره النووي في شرح المذهب قلت في جميع طرق حجاج بن ارمط فليست به وان حسن الترمذي
 زواتيل صح في بعض المواضع بل الصحيح تسكنا ما اخرج ابن الهمام في باب الكفار من فتح القدير بسند ليس فيه
 حجاج بن ارمط وعلى ان تليذه ولعله يوفق ابن امير الحاج جارسند وسأل عن الحافظ مشهاب الدين
 ابي الفضل ابن حجر العسقلاني فسند الحافظ فيمنه صحيح استدلالنا بحمل الاحاديث التي ورد فيها المهر اقل من عشرة
 دراهم على مهر المعلن كما قال الفقهاء فيجب ان يرسل الزوج قبل الزفاف بعض المهر الى الزوجة ولكن بقي هنا انكسار
 قوي وهو ان هذا الحديث وان كان حشا ولكنه لا يجوز به الزيادة على القاطع وهو قوله تعالى ان تنفخوا باموالكم
 فادبيل على اشتراط ما يسي بالاتي الجملة ولم يوجب احد الى هذا وقد كفت اللسان ابن الهمام ايضا فنفدي
 جوابان الاول ان تحديد المهر في جانب الاقل في مرتبة الواجب الظن فلا يلزم الزيادة المنوعة على القاطع فان
 المنوعة زيادة شرط او ركن في مرتبة القطع والزيادة بخبر الواحد في مرتبة الظن جائز اعلم من يكون شرطا او ركنا او
 حكما ولا يبين باذوان لم يذكر ارباب الاصول فاذن لا يرد اشتراط عشرة دراهم في نصاب السبعة فانه
 ثابت ايضا بخبر الواحد وكذلك لا يرد اشتراط المنصر في اقامة الجمعة واشتراط ستر العورة في الحج نعم اذا كان الخبر
 الواحد قطعيا بالقرآن وغيره فيجوز به الزيادة ايضا في مرتبة القطع فان قيل لم ينقل عن احد من المشايخ انه واجب
 يقال لعلم لم يذكره الا ان مرتبة الواجب عندنا ليست في العقود والمعاملات انما هي في العبادات وفيها فقط
 في الصلوات والحج واما الزكاة والصوم فليست فيها ايضا واجبا الثاني ان تحديد المهر لاسن الواجب في
 مرتبة الظن ولا من الشرط والركن بل هو من الحكم الذي يترتب على الشيء فزيادة الحكم يجوز على القاطع بخبر الواحد

في حكمه
 في حكمه

والله اعلم بالصواب

قوله قال يا رسول الله تزوجت امراة قال اصدقتها قال وزنتها قال من ذهب
 اي من الجبل واختلف في المراد بقوله نواة فقيل المراد واحد نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وان القيمة عنها يوزن
 كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار وروى بنو التمر يختلف في الوزن فكيف يحتمل معيارا لما
 يوزن به قيل لهذا النواة من ذهب عبارة عما قيمة خمسة دراهم من الورق وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم
 واستبعد لا يثبت لزم ان يكون ثلثة مثاقيل ونصفا قوله قال من اعطى في صلتي امراة مالا

كفيه سويقاً وتمرّاً فقد استعمل قد تقدم معناه فقلنا عن البائع والاولى ان يحل على المعمل ويحتمل كان ذلك
في المتن المنسوخ كما قال جابر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نستعقب بالقبضه من الطعام
على معنى المتعة اي متعة النكاح.

باب في التزويج على عمل يعلى اي يحل المهر كما قال الشافعي واحمد بن حنبل ما
جاز ان يكون ثمن في البيع جالان يكون مهر في النكاح سواء كان قليلاً او كثيراً وسواء كان المال حقيقة او حكماً ثم
اختلنا في تعليم القرآن فقال الشافعي يصح للمهر وقال احمد في رواية لا يصلح وبه قال مالك والشافعي وصاحبه روى
الترمذي عن الشافعي ان المتقن يصح للمهر وبه قال ابو يوسف وقال مالك والشافعي ان المتقن لا يصلح للمهر وهو المشهور عن الشافعي
وقال مالك والشافعي والمهر لا بد ان يكون بالاحقية ثم اختلفوا في عدة الزوج ليعلم ان النكاح لا يكمل الا بالمتقن قال الشافعي واهله قال ابو يوسف
ذلك لا يصلح به الا ان ليس بمال - قول من سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته
امرأتان فقالتا يا رسول الله اني قد وهبنا نفسي لك فقامت قتيماً طويلاً فقام فقال يا رسول الله
زوجيهما ان لم تكن لك حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك من شئ تصدقها به اياه
قال ما عندي الا زارني هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعطيتهما ازاراً لم تجلس
الا زاراك فالتمس شيئاً قال فالتمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شئ قال نعم سورة كذا السور سماها
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها ايها معك من القرآن قوله قد هبت
نفسى لك فيه حذف مضان فقلنا نفسى اخوه والا فالحقيقة غير مرادة لان رتبة الخرافات لم
نكازها قالت تزوجك من غير عوض وقوله زوجتكها ايها معك من القرآن استدلل بهذا الشئ
على ان المسئ في المهر لا يجب ان يكون الا منقوماً بل يصح التسمية وان لم يكن الا منقوماً بعد ان يكون مما يجوز اذ
العوض عنه لان المسئ بهنما هو السورة من القرآن وهو لا يوصف بالماتر قلت لا بد ان يكون المسئ المهر
الا منقوماً لقوله تعالى ان يتعوا بما هو الاكم ولقوله تعالى فقص ما فرضتم امره بنصف المهر ونصف نفقته كونه المقرض
محملاً للتصنيف وهو المال فثبت ما لا يكون الا لا يكون مهر فلا تصح تسميته به في الحديث لانه ظاهره متردك
بالاجماع لان السورة من القرآن لا تكون هراً بالاجماع وليس فيه ذكر التعليم ولا ما يدل عليه فحناه زوجتها لسبب امك
من القرآن قالوا بالنسبة لا للبدلية وكان بذلك نصاباً للنكاح وقال الزرقاني هذا من خصوصيات هذا الرجل
لحديث لا يكون لاحد بعدك هراً الحديث وغرر الى سنن سعيد بن منصور قلت اخرج ابن السكن في معرفته
الصحابة وضعفه السيوطي في الخصائص الكبرى ويحتمل انها وهبت نفسها اي مهرها لهذا الرجل فامره صلى الله
عليه وسلم تعليم القرآن لها فغير الراوى حاصل المعنى وقال كقول النبي ذلك لا حد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي هذا الامر مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يخرج امرأة رجلاً من غير مهر لان النص لا يجب لشيء بعد النبي

الحرف وهو قوله باموالكم

باب فيمن تزوج ولم يسم صداقته قلت اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة ان المرأة تتحق بموت زوجها
ابدا لعقد قبل فرض الصداق صحيح المهر وان لم يقع منه دخول ولا خلوة وهو مروي عن ابن مسعود وبه قال
احمد واسحاق وقال مالك والشافعي في رواية انها لا تتحق الا الميراث فقط ولا تتحق مهر ولا متعة
قوله عن عبد الله بن مسعود في رجل تزوج امرأة مات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها نفقا
لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث قال معقل ابن سنان سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم قضى به في بروج بنت واشق هذا ابي حنيفة ومن وافقه والحديث اخرجه
الترمذي وصححه الترمذي واخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان وقال ابن حزم لا يفرق فيه لصحة اسناده قال البيهقي قد
سمي فيه ابن سنان وهو صحيح في مشهور الاختلاف فيه لا يفرق ان جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما دل على
ان جماعة من الشيخين يذهبون اليه وقال الشافعي لا اخفط من وجه شيب مثله ولو ثبت حديث بروج نقلت به مروي
الحاكم في المستدرک عن حرمته بن يحيى انه قال سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروج بنت واشق قلت قال
الحاكم قال شيخنا ابو عبد الله لم يحضر الشافعي لثقت على رؤس الناس وقلت قد صح الحديث نقل به للحديث
شاهدا اخرجه ابو داود والحاكم من حديث عقبة بن عامر في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا
فدخل بها ولم يفرض لها عدا فاحضرت الوفاة فقال اشهدكم ان ههنا هي ميراثها

باب في خطبة النكاح اي عند العقد قال اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وبه قال الامة الاربع
وغیرهم من اهل العلم وقد شرط بعض اهل الظاهر وهو ما اذا

قوله قال خطبت الى النبي صلى الله عليه وسلم امامه بنت عبد المطلب فالتحنى من غير
ان يتشهد اي يخطب فدل هذا على جواز النكاح بغير خطبة فيجب الخطبة في النكاح

باب في تزويج المصغرة يجوز للولي جبر النكاح الصغير والصغيرة والمصغرة للصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ في
غير الاب والجد بشرط القضاء عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما في الكل وقال مالك يجوز نكاح
الصغيرة للصغير الاب وجد له والجد وغيره وان ولاتيه الاجبار عنده مخصوصة بالاب وحده على الصغيرة وحده
وبه قال الشافعي الا انه قال والجد كالاب فيه واذا بلغت فلا خيار لهما في فسخه واما غير الاب والجد من
الاولياء فلا يجوز ان يزوجا فان زوجا فلا يصح قال الحافظ قال المهلب اجمعوا على انه يجوز لابي تزويج
ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لاوطار مثله الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه في من لاوطار وحكى ابن حزم
عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنة البكر الصغيرة حتى تبلغ واذن وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه
وسلم عائشة وهي بنت ستين كان من خصائصه ومقابله تجوز الحسن والخميس لابي اجبار بنة كبيرة كانت
او صغيرة بكر كانت او ثيبا قلت ويرد دعوى التخصيص ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الى علي بن ابي طالب
بأنها صغيرة فقال عمر ان تعش تكبر تزوجا

قوله عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع قال سليمان ادست ودخل بي أنابت لتبيع في أكثر الروايات بنت سبع وفي بعضها بنت سبع والجن بينهما ان كان لها ست كسر وقول ودعلا ولا تخدي في الدغل بها في تسبل حذرك ان تليق الجمار وتبلغ ذلك باختلافهن ولا يثبت بسن دون سن

باب في لقام عند البكرى اذا تزوج البكر على الثيب لم يقيم عند بالاختاف في ان العدل واجب على الزوج بين النساء اذا كان له اكثر من زوجة ولا خلاف في انه يقيم عند البكر الجديدة سبعا وعند الثيب الجديدة ثلثا انما الخلاف في ان ذلك يجتبى عليها او لا فقال مالك واحمد بن حنبل والثافعي ان كانت الجديدة بكرا فعند البكر ثلثا وان كانت ثيبا ثلثا ثم التمسوا بعد ذلك وقال ابو حنيفة ان التفضيل بالجديدة الجديدة فقط ودون الزيادة بان يهرز باليذرة فيبيت عند سبعا ان كانت بكرا او ثلثا ان كانت ثيبا ثم يبيت عند الثاوية كذا كذا اي سبعا او ثلثا وحيث الباب جلة لا يخرجه ولا دليل لهم في ذلك -

قوله عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج ام سلمة اقام عند خا ثلاثا ثم قال ليس بك على ان هلك هوان ان شئت سمعت لك وان سمعت لك سمعت لك في الحديث ولعل على ان التفضيل بالزوجة دون الزيادة ويجب التسوية لان ام سلمة لما استزادت قال ابو سعيد لك سمعت لمن ولم يقل لو سمعت لك لمعت لثاني فان كانت الجديدة الثيب تفضل بثلاث على القديمة كما قال الثافعي لكان الواجب ان يقول ان شئت سمعت لك وان سمعت لك لمعت لثاني نعم بذلك ان اتت في ذلك واجب وانما التفضيل بالزوجة فقط وهو يوجب ابى حنيفة وصاحبه -

باب في الرجل يدخل امرأة قبل ان يتفق لها اي يعطيها شيئا اتفق العلماء على ان لا يشترط ان يعطيها الزوج قبل الدخول بها شيئا وقالوا لا يجزى ان يرسل الزوج بعض المهر الى الزوجة قبل الزفاف -

قوله ان عليا لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخى عنها اذ اذن خذ بها فتد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطها ادعك فاغطاها ودعها فتد رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطها الدرع محمول على الاستحباب لا على الوجوب يدل عليه حديث عائشة امي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأته على زوجها قبل ان يعطيها شيئا بأسب في ما يقال للتزويج اي من الدعاء

قوله عن ابهر مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارفاء اي هتا ودعاه الانسان اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير

باب الرجل يتزوج المرأة فيجد لها حبل يجوز تزوج المرأة الى بل من ثلثا عند ابى حنيفة ومحمد ولكن لا يلزم باحتي تضع حملها وقال ابو يوسف ومالك واحمد لا يجوز النكاح قيا على الحبل من غير الزا وقال

الشافعي يجوز تزوج الحمل من الزنا والوطي جيبا واقفا وان الزاني يجوز التزويج من مزية وطل له وطيبا وكذلك
اتفقوا على ان النكاح من الحمل من غير الزنا من الثابت بالنسب باطلا -

قوله قال تزوجت امرأة بكراني ستزها قد خلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي صلى الله عليه

وسلم لها الصلح بما استحللت من تحريمها والولد عبد **الف** الحديث في الحديث ريل
على ان الحمل من الزنا يجوز التزويج منها ولا يطار الا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما احدثت بما استحللت من
فرجها وتولدت فرقي بينهما في حديث الا في معناها فرق باعتبار الولي لان لا يجوز له قربانها حتى تنقض وتولد والولد عبد لك
اي احسن اليك ما يحسن الانسان الى عبده وان كان ولدا لغيره وحرا وليس معناها انه رقيق لانه لم يات به احد له
ان الولد من الزنا يكون عبد لم ينفقوا على احد من العبد يعني الخادم قوله فاجلدها واخذوها وعمل على
انها اقرب بالزنا وعلم النبي صلى الله عليه وسلم باوعى اولى التعزير والتأديب -

باب في القسم بين النساء اي الشؤنة في الميت والطعام والكسوة والاعطاش في المجامعة والمودة و
القسم واجب لقوله تعالى فان تعفم ان لا تعدوا فواحدة اي ان تعفم ان لا تعدوا في القسم في كحاح المشي والثلثا و
الرباع فواحدة غريب مجازة وتعالى النكاح الواحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة وانما يخاف على ترك
الحاجب فدل على ان العدل بين واجب واليد اشار في اخسر الآية بقوله فكذلك ان لا تعدوا لانه
لا يجوز والحدود راد نكاح العدل واجب ضرورة وليست في القسم الكبر والشيخ والشابة والعجز والقدمية
والهشية والسليمة والكفاية والحرة والعتق لانه فان كانت احدى الزوجتين حرة والاخرى مملوكة فلهما
دلالة يوم وهذه الشؤنة في السكنى والبيوتة والمانى المأكول والمشروب والملبوس فانه يسوي بينهما لان ذلك من
الحاجات اللازمة فيمتوى فيه الحرة والامانة وليسا فرمين ثمار والقرعة احب وقال الشافعي تجب القرعة ولها
ان ترجح على الزوج ان وصيت بينهما للاخرى او رضيت بتركها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين نسائه
قيل كان العدل واجبا عليه وقيل ان القسم لم يكن واجبا عليه بل كان القسم استحسانا -

قوله قال من كانت له امرأتان فمال الى احداهما جاء يوم القيمة وشقته مائل الى احد جنبه
مغلون سناط وفيه دليل على ان العدل بين واجب - قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم

بعث الى النساء فاجتمعن عنده في مرضه فقال في الاستطیع ان ادو وبيعتن فان رأيتن ان

تأتان لي فاكون عند عائشة فقلت ذلك وانه الاستيذان ان كان القسم واجبا عليه فلو لا بد منه وان لم يكن
واجبا عليه فليس على جبر خاطر من وطئها فلو لم يكن تبرا عنه صلى الله عليه وسلم قوله قالت كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقصى بين نسائه فأتيتهن فخرج بهن الى خارج ما معه

استدل بهذا الشافعي على ان القرعة واجب فاذا اقرع فعدت السفر فاعتد لا يجزئ القسم واما اذا سافر

بغير قرعة فانه يقسم لباقيات قلت ان القرعة ليست بواجبة بل الافضل لكسب فلو لم يكن ودعا لتهمة الليل

عن نفسه بدليل ان لان يسافر وحده ووهن فاذا سافر باحد من بالقرعة او بغير القرعة فقد من

لا اله الا انت الذي لا اله الا انت يا ذا الجلال والإكرام
يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام

قوله (لما نشر المرأة المراءاة لزوجها) أي تصف انو متبذرها وليست بها. والزوجها أي انظر اليها،
 ليعلم ان قلبه بها. التي كذلك فنته وانسى عن ذي الاعيةته هو الوصف المذكور

باب في دواحي اسمه آية المبيات الآتية بين من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يكتل
وطهر من ملك اليمين في قلم فادامت على ومنها على شجرة وما المنيية التي من اهل الكتاب كيل وطها بعد الاستبراء
الارادة والعبد حيفة كمانه الحامل ووش الحامل ونذا تعلق عليه واختاف العلماء في المسببة التي هي ذات زوج
سببته وحدها فقال الشافعي وآخرون نقل وطها اذا انقضت استبراءها وقال ابو حنيفة وآخرون لا نقل وطها حتى اخرجت
الى اوال السلام ان الفرقية تثبت قبائين الى اربعين لا تجنس السبي ثم انقضت عدتها نقل الوطني منها بملك اليمين
قولك واصحابو الهمر سمعوا يا ذك كان اناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروا

من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين فانزل الله في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايضا كنهم اى عمن لهم حلال اذا انفصلت عنهن قال النووي ومعهن والمزوجات حراما على غير أزواجهن الا
ما ملكتهن بالسي فانه يفتخ كالح زوجها الكافر وتكلم اذا انفصلت استبراءها وقال في البدائع ومنها ان لا تكون منكموه
التي لغيره تعالى والمحصنات من النساء مخلوقات في قوله عز وجل حرمت عليكم ايمانكم الى قوله والمحصنات من النساء ومن
روايات الا زواج وسواء كان زوجا مسلما او كافرا الا المسبية التي هي ذات زوج حبسيت وعدها لان قوله عز وجل والمحصنات
من النساء في جميع ذوات الا زواج ثم استثنى تعالى منها المملوكات بقوله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والمراد منها المسبيات
اللاتي يهين ومن ذوات الا زواج ليكون المستثنى لمن يهين المستثنى منه فتعني حرمة كل ذات زوج الا التي حبسيت كما
روى عن ابن عباس ان قال في هذه الآية كذا ذات زوج ايمانها زنا الا ما حبسيت والمراد منه التي حبسيت وعدها وانما
الى دار الاسلام ان الفرقه تنبث ثبائش الدارين عنها لا بنفس السي وصارت هي في حكم الزنية انتهى قلت واجازت
ابواب تزل على الن العدة تكون بالحيض لا بالطهر

باب فی جامع النکاح ای باب جامع الاحادیث ششمی فی النکاح۔

فقله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اصاب في ديني اى جامعياتي وبرا في الحديث يستدل به وبالاحاديث
الكثيرة الواردة في هذا الباب على ان يحرم تبيان النساء في اوبارهن فهو حرام باجماع الامة لا يشذ عنهم تاذ
وجوزه الرواقض الملائعة مع انه كرهه عندهم ايضا ووجبوا للزوجة فيه عشرة دنانير عوض النطفة وفيه
المائة احدى مسائلهم التي شذوا بها-

قوله سمعت جابر ايقول ان اليهود يقولون اذا اجامع الرجل اهله في فوجهم رانها في يثقب خلعها ويوح في ثيابها كان ولده ابل اي التولد بذلك الجماع يقول الواطئي عن الجماع المتعارف فاحسن الله عن رجل راى عليهم نساء كعبرث ذكرهم اي مواضع زراعة اولادكم يعني في كل موضع من الارض المخصصة للزراعة وحملها القبل فان الذبح وضع

الفرث لا محل للفرث فاقوا حركته اى شتمته اى كيف شتمتم من قيام او قعود او ضلوع او من جانب الدبر فى فرجها
والمنى على اى هيئة كانت هى مباحة لهم ولا يترتب منها ضرر عليكم شتمتم بالماراث لما يلقى فى الارواح من الخلف
التي منها النسل المشبهة بالبذور فلفظ اى بمعنى كيف او بمعنى من اين اى اقوالوا حركتم من اى جهة شتمتم-

قوله عن ابن عباس قال ان ابن عمر واصله يعقوبه او هم انما كان هذا المعنى الحديث حاصل قول ابن
عباس ان الذى يلحقه عن ابن عمر ان صح فهو غلط منه فان قوله تعالى نساكم الاية لا يدل على اباحة الوطى فى الدبر
بل يدل على حرمة فانه زلت فى اتيان النساء فى محل الفرث فى اباحة الكيفيات المختلفة مقبليات ومدرات و
مستقبليات فى عموم الاعمال لا فى عموم المواضع قلت ههنا من غلطه شديدة بحجب البلاء وتدها بلانغ وهى ان بعض
العلماء نسبوا الى ابن عمر انه جوز الوطى فى ادبار النساء وبهذه النسبة وقع فى الجوارى ايضا حيث روى عن ثابته عن
ابن عمر وذكره ياقوتها فى ولم يذكر دخول الفتنة فى قلت بهذه النسبة محض افتراء عليه وقديمه الطحاوى مفصلا فى باب طى
فى ادبار النساء وفيه قلت لان عمر ما تقول فى الجوارى المحض بين لاي الوطى فى ادبارهن قال وما تخمض فذكرت
الدبر فقال لى ولعل فعله ذلك من المسلمين ثم ذكر الطحاوى ان هذا عن ابن عمر صحيح وما روى ثابته عن ابن عمر غلط لان سالم
ابن عبد الله انكره وعلى ابن يعقوب قال ان ثابته روى هذا بكبر وذهب عنه الخ قلت ومشار الغلط ان ابن عمر
قال انه يجوز ان ياتي الزوج من جانب الدبر فى قبلها كما قال فى وجه النزول جابر فاقم ولا تكن من الغافلين-

باب فى اتيان الحائض ومباشرتها اى جماعها والصاق البشارة بالبشرة من غير جماع قد تقدم حكمها
وشرح الاحاديث فى كتاب الطهارة ههنا مكر فليراجع حاصله ان الوطى بالانقضه حرام بالاتفاق والاستتلاء بما تحت
الازار روى موضح الدم بأربعة ابي يوسف ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل والشافعى فى قوله القديم وبعض المالكية و
قال الجوزى جواز الاستمتاع بما فوق الازار دون ما تحت وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعى فى قوله الجديد
باب فى كفارة من اتى حائضا قد تقدم حكم الباب وشرح الحديث فى كتاب الطهارة فى باب اتيان
الحائض فليراجع-

باب ما جاء فى العزل قال الحافظ ابن عبد البر انه لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن الزوجة الحرة
الا اذنها لان الجماع من جهة ولها المطالبة بوليين الجماع المعروف بالا لا يطيقه عزل قال الحافظ ابن حجر وفيه
فى نقل هذا الجماع ابن سيرين قال ولحقه بان المعروف عن الشافعية انه لا حق للمرأة فى الجماع فيجوز عن تركه لعل
عزل الحرة بغير اذنها على منغضى تجوز لهم ان لا حق لها فى الوطى واما الامة فان كانت زوجة فحكمها حكم الزوجة واختلفوا هل يغير
الاذن منها او من سيدها فغلب المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقائله ابو يوسف
محمد الا اذن لها وهى روى عن احمد وعنه باذنها وعنه يبيع العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا وان كانت سيرة فيبذل
منها بغير اذنها عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الحافظ فى الفتح يجوز عندها بلا خلاف الا فى وجه حكاة الروايات فى
المنع مطلقا كدسب ابن حزم وان كانت السرية مستولة فالراجح الجواز فيها مطلقا لانها ليست راسية فى الفرس فاقول
حكمها حكم الامة المزوجة قلت هذا كله قضاء واما ديانة فلم يرش به الا على صلى الله عليه وسلم-

قوله عن ابى سعيد الخدرى ان رجلا قال يا رسول الله انى جاسية دانا انزل عنها دانا احكم ان
تسجل وانا اسيد ما يريد الرجل اى يربا وتصيل المال بوضعه فافقه له امل لانها اذا تمت وولدت
صارت ام ولد فلما يجوز نكاحها وان اليها وحديث ان العزل مؤبد والله اعلم فى قال كذبت يهود اى فى قولهم العزل
المؤبد الصغرى فان الواو فى الودات حية وهذا يكون ليدخل فى المثلث فاذ المثلث لم يتحقق الواو لو اساد الله ان يخلق
ما استطعت ان تصرفه اى تمت وهذا الحديث ظاهره مخالف لما رواه مسلم من حديث حماد بن عمار قال يروى الله
عليه وسلم ذلك الواو الذى يقتل لانتفاذ بينهما لان حديث الباب يدل على الجواز وهذا على الكراهة ثم روى عن حماد بن عمار
حديثه ضعيف لمعاصرة لما هو اكثر من طرقا ورواه بن داود فى الاحاديث الصحيحة بالتحريم والحديث صحيح لا يربى فيه ولا يمكن
تؤتى منوخ وروى بعد معرفة التاريخ وقال الشافعى يحتمل ان يكون حديث حماد على وفق ما كان عليه الامر ولا من غير
اهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فذهب اليهود فيما كانوا يقولونه ولتقبة ابن الرشيد وابن العزى بان النبى
صلى الله عليه وسلم لا يجر من شيئا تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه -

وقبل حديث حماد راجع لكونها فى الصحيح وحديث الباب ومقابلته ضعيف بالاختلاف فى اسناده والاضطراب ورواؤه
انما يقتصر فى حديثه لا يقتضى بعض الوجوه فمضى قوى بعضها امل به وهو هناك كذلك الجمع ممكن قول ان قول اليهود وان العزل
المؤبد الصغرى يقتضى انه اذا نكحها لم يكن صغيرا النسبة الى دفع المولود بعد وضعها فلما يعارض قوله ان العزل واذا خفي فانه
يدل على انه ليس فى حكم الظاهر اصلا فلما يترتب عليه حكم وانما جعله واداس من جهة اشتراكها فى قطع الولادة وقال ابن القيم
ان الذى كذب يصلى الله عليه وسلم اليهود وهو زعيم ان العزل لا يتصور مع الحمل اصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوارث
فالكذبهم واخبرنا لا ينعى امل اذا اشار الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفي فى حديث حماد
لان الرجل انما يعزل بها من امل فاجرى قصده لذلك مجرى الواو لان الفرق بينهما ان الواو اذا نكحها لم يشرع بالاشارة اليه
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصته بكونه خفيا قلت فاذ الجمع قوى واحاديث الباب لا يورد
ولغيرهم الاحاديث اجازة مع عدم المرضي -

باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصابة اهله وعقد ابن تيمية باب نهى الزوجين عن التحدث بما يرى
حال الوقاع وانما اكتفى البودا وعلى تحدث الرجل مع ان المرأة كذلك لانهما لا يمتنعان من النساء اكثر
قوله ثم اقبل على الرجل فقال هل منكم الرجل اذا اتي اهله فاعلق عليه بابه والقي عليه سكرة
واستتر بستر الله قالوا نعم قال ثم يجلس بعد ذلك فيقول فعلت كذا ففعلت كذا اذ قال فسكتوا فقال
فاقبل على النساء فقال هل منكم من تحدث فسكتن مجتث فتاة على احد من كبتها وتطاولت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليراهن وليسمع كلامها فقالت يا رسول الله انهم ليقعدون
انهم يتعدونه فقال هل تدرون ما مثل ذلك اى فى الفج والافتضاح فقال انما مثل ذلك مثل
شيطنة لفتت شيطنانا فى السكينة ففهم مغلغلة اى جامع الشيطان الشيطان فى مراءى من الناس والناس
ينتظرون اليه فى الحديث وليس على ان انشاء واحد الزوجين لما يقع بينهما من امور الجماع حرام -

آخر كتاب النسخ بسمره الرحمن الرحيم اول كتاب الطلاق اسم معنى المصدا الذي هو التخليق والطلاق في اللغة
حل الوفاق مشتق من الطلاق وهو الارسال والترك وفي الشرع هو حل القيد الثابت شرعا بالنكاح وسبب الحاجة
الى الخلاص عند تبين الاخلاق وشروط كون الزوج مكلفا ولو تقيرا السكران وكون المرأة منكوبة او في عاقل تصليحها
محلا للطلاق وحكمه وقوع الفقرة مؤجلا بانتضاء العدة في الزوجي وبدون في البائن وركنة نفس اللفظ وصفه الالبان للخص
من المكارة الدينية او المدنية وهو انقض المباحات وجعلت ولاية الى الرجل لانه المالك كما تستقر لها بالمرء ولا نهى
لاولايتهما في امور باوشرع العدوية للتمسك من التذرك عند النكاح والخضري الثالث لانه عارفين في الشرع وهو
اقل الجمع ولا نهى الاكثر وتجب الطلاق لو مودة او تاركة الصلوة ويجب لوفات الامساك بالمعروف كما في المجهوب
والعنين ويجرم لو كان الطلاق باعيا.

باب في من خيب امرأة على طلاق وجهها اى اغرى وافسد وانما عقده الباب في كتاب الطلاق لان
التخيب سبب للفساد والنزاع بين الزوجين وهو سبب للطلاق وخض تخيب المرأة مع ان اغراء الزوج على الزوجة
كذلك في الحكم لانهم جبلين على الاعوجاج فقبول الفساد والميل الى الفساد في طبعين اغلب واكثر قلته عقلم فلاب
بذا حجت بالذكر وهو حرام.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من تخيب اى خدرع وافسد امرأة على زوجها او عيدا على سيرة
بان يذكر ماوى الزوج عند امرأته او مما من اجنبى عند ياكذلك مساوى السيد عند عبده وفي معناهما افساد الزوج
على امرأته وقوله ليس من اى من اتباعنا.

باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأته له اى المرأة تشترط في نكاحها من الرجل سيكون زوجها ان
يخلق امرأة له ويخل فيه المرأة التي تكون في نكاح رجل له امرأة اخرى فتسأل طلاقا وهذا السؤال والاشترط مكره
لما تخرج من عند بعض وكراهية تنزيه عند بعض.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاقا اختها لتستقرم صحقتها ولتنتكح فان لها ما قدر لها
اى لو نكحت بالماطل ولم تسأل طلاقا الضرة واجتمعت معها لا ينقص ذلك مما قدر لها ولو شرطت طلاقا الضرة
فقطها الزوج ثم نكحت فلا يزيد لها ذلك على ما قدر لها وفي رواية البخاري قال لا يحل لامرأة تسأل طلاقا اختها
الحديث قال الحافظ ظاهره تخريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرهية في المرأة لا تبني
معها ان تستمر في عصمة الزوج او لتزويجها من الزوج او للزوج معها او يكون سواها ذلك لبعض وللزوج روية
في ذلك فيكون كالمطلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن جبيب حمل العلماء هذا النبي على
الذهب فلو ضل ذلك لم يفسخ النكاح ولقبه ابن بطال بان نفى المحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسح النكاح
وانما فيه التخليط على المرأة ان تسأل طلاقا الاخرى ولترض بما قسم الله لها.

باب في كراهية الطلاق اى في كون الطلاق في نفسه جوازا ومكره واعند المتقدمين
قوله قال ابن بطال الى الله عن رجل طلاق قبل كون الطلاق مبغضا مناف لكونه حلالا فان كونه مبغضا

التي تضي رجاء ترك على فعله كونه خلافاً لغيره
الحلال مشروع وهو عند الشرع كاداء الصلوة في البيت لا الغد وكالصلوة في الارض المنصوبة ونحوها وما كان
اجب الاشياء عند الشيطان هو التفرق بين الزوجين كان البض الاشياء عند الله هو الطلاق قيل المراد بالحلال ليس
تركه ملازم للشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه وقد يقال الطلاق حلال لذاته والابضية لما يترب عليه من
الجواز الى المحصنة

باب في طلاق السنة اي السنون ومعنى السنون والسني بينهما ان ثبت على وجه الاستوجب اعتبارا بالان
المستحب للشواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه فلا يتجى كيف يكون سنوا حسنا ومع كونه البض المباح واختلف
العلماء في طلاق السني فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امرأته في طهر لم يمسها فيه تطليقة واحدة ثم تكبرها حتى
تتضمن العدة بروية اول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والاوزاعي وقال ابو حنيفة طلاق السنة نوعان
نوع احسن وهو ما قال مالك انما كان هذا القوم احسن من الحسن الآتي لانه لا خلاف لاحد في عدم الكراهة فيه بخلاف الحسن
فان انكا يقول فيه بالكراهة ويخرج في البدني والنوع الثاني الحسن فيجوز بالسي ايضا وهو تطليقتا ثلث طلاقات متفرقة
في ثلثة اطوار لا طي فيها في كل طهر واحدة للمدخل بها والطلاق البدني تطليقتا ثلاثا متفرقة في طهر واحد وبكلمة واحدة
وتطليق الموطوءة في حالة الحيض ايضا بدعي وقال الشافعي ما قال ابو حنيفة في السنة الا انه قال الثلث في طهر واحد
في كلاته واحدة ايضا سني لان الطلاق مشروع والمشرعية لا يجامع الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحرام
تطويل الحدة لا الطلاق فاذا اطلق ثلثا في طهر واحد وبكلمة واحدة والطلاق وصار عاصيا وذهب جماعة منهم الظاهرية الى ان
ان الطلاق الثلاث خالية لا تقع الا واحدة وساقى واعلم ان السنة في الطلاق على نوعين سنة في الوقت وسنة في العدة
فالسنة في العدة لا يثبت الا بالمدخل بها خاصة وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يمسها فيه كامر السنة في العدة يستوى فيه
المدخل بها وغير المدخول بها لان السنة في العدة وهو ان يطلقها واحدة فان كانت في الموطوءة في طهر خال عن الجماع
يكون سنيا في العدة والوقت وان لم يكن في طهر خال عن الجماع يسن في العدة ويدعي في الوقت واذا اطلق في المدخول بها
واحدة وقع سنيا سواء كان في الحيض او الطهر وقال ابن رشد في بداية المجتهد جمع العلماء على ان المطلق للسنة في
المدخول بها هو الذي يطلق امرأته في طهر لم يمسها فيه لفظ واحدة وان المطلق في الحيض او الطهر الذي مسها فيه يطلق
للسنة واختلفوا من هذا الباب في ثلثة مواضع الموضع الاول بل من شرط ان لا يتبعها طلاق في العدة والثاني بل المطلق ثلثا بل
الثلث مطلق للسنة ام لا والثالث في حكم من يطلق في وقت الحيض اما الاول فاختلاف فيه مالك والشافعية ومن تبعهما فقال
مالك من شرط ان لا يتبعها في العدة طلاقا آخر وقال ابو حنيفة ان طلقها عن كل طهر طاعة واحدة كان مطلقا للسنة والثاني
فان انكا ذهب الى ان المطلق ثلثا بلفظ واحد مطلق لغير سنة وذهب الشافعي الى انه مطلق للسنة وسبب الخلاف موارضة
اقراره على السلام للمطلق بين يديه ثلثا في لفظ واحدة لمعهم الكتاب في حكم المطلقة الثالثة والى ريب الذي ارجح الشافعي
هو ما ثبت من ان النكاح في طهر زوجة ثلثا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الفرع من الملاعة قال فلو كان بدعة
لما اقر على الله عليه وسلم واما مالك فلما رأى ان المطلق بلفظ الثلاث لا يقع للرخصة التي جعلها الله في العدة قال فيه ان ليس

للمتعة واعتذر أصحابه عن الحديث بان المتلاعنين عنده قد وقعت الفرقة بينهما من قبل التلاعن نفسه فتوقع الطلاق على غير محله فلم يصحف لابلسته ولا بعبه وقول مالك والله اعلم اظهر بينهما قول الشافعي اهو في كسر الدقائق و طلاق الموطوءة حاصبا على غير اجها ويطلقها في طهر من اى اذا طهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق ثم جاشت ثم طهرت ثم طهرت
الشافعي في طلقها فيه انما في ظاهر الرواية وهو المذكور في الاصل وذكر الطحاوي رواية عن ابى حنيفة ان طلقها في الطهر الاولى على الحيضة التي طلقها وارجعها فيها وبقال الشافعي في وجوب والمشرع عنه وبالك واهما في طلقها في الطهر الثاني
اختلفت في وجوب المراجعة فيجب الى الوجوب مالك واهما في رواية والمشرع عنه وهو قول الجمهور انها مستحبة وجوب بان ابتداء النكاح لا يجب فاستدرك ذلك من صحاح ابى اية من الحنفية انها واجبة والحكمة لمن قال بالوجوب وروود الامر به وان الطلاق لما كان محرما في الحيض كان استلامته النكاح فيه واجبة واقتوا على انه لو طلق قبل الدخول في حيضه لم يؤمر بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر والباب قوله عن نافع عن عبد الله ابن عمر انه طلق امرأته

أمرته بنت عفار وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر ابن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجعها لان طلقها طلاقا فاعيا فيرجعها ليجوز اثر الكراهية بالرجعة ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم طهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس
وفي رواية ثم لمسها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليطاعها وفي لفظ فليرجعها ثم لمسها طاهرا او حائضا فلتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء في اشارته الى قوله تعالى فليطعنن ليعتبرن والمشار إليها في قوله فتلك العدة عنهما حالة الحيض فقيل اللام في ان تطلق لها النساء بمعنى في فتكون حجة لما ذهب اليه الشافعي من ان العدة بالاطهار اذ لو كانت بالحيض يلزم ان يكون الطلاق مأمورا به وليس كذلك واجيب باننا انسلم ان اللام منها بمعنى في بل المعاقبة كما في قوله تعالى فليطعنن ليعتبرن قوله قلت فيعتد بها قال فمه امر آيت ان عجزوا واستحسق

قال ابن تيمية معناه ان طلاق الحيض منهي عنه فلا تبدل الاحكام ان عجزوا وتحق الرجل وقال الجمهور قوله فيه اى فماذا استفهام فابدل الالف هاء لوقف اى فماذا اخبرني ان عجز ابن عمر او المطلق عن ادراكه كان يجب عليه وفعل فعل المختار بان كتاب ما هو خلاف الشرع من الطلاق في الحيض تعطل الاحكام الشرعية لانه استفهام انكار اى نعم يجب طلاقه ولا يمنع احسا به لغيره وحقه وقال الكرافي فما يكون ان لم يحسب تلك التعليلية فانه لا شك في كونه محسوبة بتلك التعليلية او لم تكن زجرا اى انخرجه فانه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوبا في عار الطلاق قلت كيف ينكر ابن تيمية وقوع الطلاق مع انه كثير الطرق من سلم وغيره بل الاحاديث الواردة في قصته تدل على وقوعه وقال ابو الزبير وسمعنا شيئا ضعفه ابو داود وغيره انه يحتمل ان يقال فيه ايضا ان ضميمه لم ير يعود الى الرجعة فيكون معناه اى لم ير الرجعة شيئا متوقفا ايضا يلزم على مخرج ابن تيمية ان يكون الفاء في قوله فلهذا

باب في نسخ المراجعة بعد التعليلات الثلاث وفي نسخة العون باب الرجل يرجع ولا يشهد واماكم باب الاول فانفتحت الامم على ان الطلاق الذي يملك الرجعة عقديتان فاذا طلق ثلثا فلا محل له الا بعد وطئ زوجه كرجوعت الامم على ان الدخول شرط الحل لا الاول ولم يخالف في ذلك الا سعي بن المسيب الخواص والشيعة و

وأود الطاهري وبشر المري وذلك خلاف للاختلاف انهم استنادوا الى دليل والشرع الاطلاق وان الانزال لانكمال و
 يشترط ان يكون موجبا للنسل وهو التقاد الخناين وشذا الحسن في اشتراط الانزال قال الغيا لانزال قلت ليس في المسئلة
 دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لغة الجماع واما حكم الباب الثاني الذي في نسخة العون ويلقبه حديث الاول من
 الباب فقال الوضيفة وآخرون الرجعة هي استدامة الملك القائم في العقدان لم يعلق ثلثا وتصح في العدة ولو لم ترض
 بقول الزوج واجتنبك وراجعت امرأتى والا شهدا مندوب عليها وقال ماك والثاني لا تصح الرجعة الا بالاشهاد لقوله وكذا
 واشهد واذا وى عدل علم امره وهو للزوج ولنا النصوص المطلقة كقول تعالى فامسكوهن ولعلتهن احق بردين ولقول
 عليه السلام من ابك فليرجعنا من غير قيد بالاشهاد واشترطه زيادة وهي نسخ فلا يجوز الا بشهاد الامر في الاية يحول على
 الزب يدل عليها قريتها بالمخافة بقولها وفارقوهن وهي ليست شرطية كذا في الرجعة والعجب منهم انهم يشترطون الاشهاد
 في الرجعة اعتبارا بابتداء النكاح ولا يشترطون رضاهما ولا تجديلهما ولا الولي والعجب منه ان كانا يشترطانها بالاشهاد ولا يشترط
 في ابتداء النكاح وبدا الاشهاد يختص عندهم في الرجعة بالقول وكذا عندنا قوله ان عمران ابن حصين سئل عن

الرجل يطلق امرأته اى طلقا رجعا ثم يقع بها اى يجامعها للرجع ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها
 فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة اشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد
 اى ولا تعد الى ترك الاشهاد على الطلاق ولا على الرجعة ويدل هذا على النيب لان الاشهاد على الطلاق مندوب
 بالاتفاق فكذا على الرجعة وبهذا يريث الامانة للا بالباب الذي في نسخة العون -

قوله عن ابن عباس والمطلقات يتربعصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن ما خلق الله
 في امرحاهن الآية وذلك ان الرجل كان اى في الجاهلية وفي بدو الاسلام اذ اطلق امرأته فهو احق
 برجعته وان طلعهما ثلاثا فنسخ ذلك فقال الطلاق مرتان الا يبيح الطلاق الذي يملك الرجعة عقبيه مرتان فاذا
 طلق ثلاثا فلا تحل له الا بعد طلي وزوج آخر -

باب في سنة طلاق العبد اتفق العلماء على ان يقع طلاق العبد على امرأته دون طلاق مولاه واختلفوا
 في عدد الطلاق فقال الوضيفة وآخرون ان الاعتبار في عدد الطلاق وكذا في العدة بالنساء طلاق الحرة ثلاث طلقات
 وعدتها ثلاث حيض او ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حرا او عبدا وطلاق الامه ولو بدرية او مكاتبه طلقتان وعدتها
 جفتان واشهر ونصف سواء كانت تحت عبدا حرا وقال الشافعي يعتبر الطلاق بحال الرجل فيملك الحرة ثلاث
 تطليقات ولا يملك العبد من الطلاق الا اثنتين حرة كانت زوجة او امته وبه قال احمد بن حنبل واما كاشدوا بقوله
 عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء اخرج الدارقطني والبيهقي عن ابن مسعود موقونا واخرجه الدارقطني ايضا عن
 ابن عباس موقونا واخرجه احمد بن حنبل موقونا والموقوف فيه في حكم المرفوع ولنا قوله عليه السلام طلاق الامه ثنتان
 وعدتها جفتان اخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعا وقال الدارقطني والبيهقي الصحيح انه موقوف و
 اخرج صاحب السنن البوداود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه قال الترمذي حديث عائشة هذا حديث
 غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاہر بن اسلم وقال والعمل عليه عندنا في العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وغيره قلت هذا يعني في صحته وفي الدلالة على ما قال القاسم وسالم عمل المسلمون وقال مالك شهرة التي بالمدنية تعني عده صحته
سند قلت معني ما رواه الشافعي عن ابن مسعود الطلاق بالرجال اي القاع بالرجال دون عدد ووب نقول -

قوله انه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحت مملوكة فطلعتها التلقين ثم عتقا بعد ذلك
هل يصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث الاثني
قال ابن عباس بقيت لك واحدة وبذا غالف جمهور العلماء لانه يدل على ان العبد يملك من الطلاق ثلث تطلقاته
وان كانت زوجة امتد ولم يقل بذلك احد من الائمة الاربعه فاجاب عنه الحنفي وغيره بانه محمول على الزمان الذي كان التعليق
في حكمه تطلقه قلت هذا غير متبر لان هذا امر متنازع فيه على انه يرد قوله بقيت لك واحدة والفتة واحدة لان التلقين لما
كانت في حكم الواحدة بقيت له اثنتان لا واحدة لانهما صالحان فاجاب انه محمول على الطلاق المعلق بانه قال ان عتقت
فانت طالق ثنتين فلا تنفعا ان العبد كونه حرة فاعتقا بقيت له واحدة بالاتفاق لانه مالك اثلاثه وبذا ظاهر ولعل الى
هذا اشار ابو داود وابن جرير حيث عاتقه طلاق الاصة تطلقتان وقد عاتقها حيفتان وفي لفظ وعادتها حيفتان وفيه ان
المراء بالقر الحيف والحدة بالحيف لا بالطهر -

باب في الطلاق قبل النكاح وبذا على نوعين اما ان ينجز الطلاق واما ان يعلقها بالنكاح فان كان الاول متحققا
على ان لا يقع الطلاق فياصلا وهو محل حديث الباب وبذا التاويل منقول عن السلف كقول وسالم والشعبي والزهرري
 وغيرهم وان كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الائمة فقال الشافعي واحمد والصحيح والتعليق وهو قول ابن عباس وعائشة و
قال مالك ان عزم بان قال كل امرأة اتزوجها طالق ونحوه لا يصح اذ فيه مديان النكاح وان خص بذلك او قبله او صنفه
او امرأة صح بان قال كل امرأة من مصر او من بني تميم او كل بكر او كل شبيب اتزوجها طالق فهذا الصنع وبه قال الاوزاعي
وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة واصحابه لا فرق بين العموم وذلك المخصوص فاذا اضاف الطلاق الى الملك او الى سببه
بان قال لمنكوحه ان زرت فانت طالق او قال لاجبة ان كنكك فانت طالق فيقع الطلاق به وجود الشرط وهو
الزيارة في الاول والنكاح في الثاني واما اذا قال لاجبة ان زرت فانت طالق فنكحها فرأت لم تطلق لان التعليق
لوجوده في الملك ولا اضيف الى الملك وبهذا مروى عن عمرو بن وهب وابن مسعود -

قوله قال لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك وزاد ابن الصباح
ولا دفن الا فيما تملك عننا محمولة على نفي التجيز لانه هو الطلاق واما المعلق فليس به
بل غرضه ان يصير طلاقا وذلك عند الشرط والمحل الذي عتق السلف كالشعبي والزهرري وغيرهم فان قيل لا معنى لحماية على التجيز
لانه ظاهر يعرف ذلك احد فوجب حمل على التعليق فالجواب صارت طاهر بعد انشائها للشرع فيه لا قبله فقد كالوا في الجاهلية
يطبقون قبل الترخيز تجيزا ويعيدون ذلك طلاقا فاذا اوجد النكاح فنفى ذلك صلى الله عليه وسلم في الشرع وما يؤيد ذلك
باني موطا مالك ان معبد بن عمر بن سليم الزرقى سأل قاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها فقال القاسم ان رجلا
جعل امرأة عليه كظهر امرأته ان هو تزوجها فامر عمر ان لا يقربها حتى يكفر كفارة الظاهر فقد صرح عمر بصحة تعليق
الظهار بالملك ولم يذكر عليه احد كان اجماعا والكل واحد واختلف فيه ايضا -

باب في الطلاق على غلط وفي بعض النسخ على غير ما بدل على غلط واحد باب **ويقال من امن في ما لم**
يخاف عليه الغلط وفي حالة الغضب ثم الطلاق على غلط وقع عند الجمهور وفي رواية عن الثمانية والاثني عشر المصنف والمخالفين
 المكره يقع عند ابن حنيفة وبقية وقال الثوري والنخعي وقال الشافعي لا يقع قوله لا بلالات ولا عتاق في اعتلا ف
 قال في المصنف اي في اكره لان المكره ينقل عليه في امره ومقتضى عليه في تصرفه كما ينقل الباب على ايدى طائفتين من المعلقين الطليقات
 وقصة واحدة حتى لا يبقى فيه شيء لكن يطلق طلاق النسوة ويل معناه الجوزون قيل الغضب وقال ابو عبيدة الماخاف في التفسير -
باب في الطلاق على الهزل اي اذا كان الطلاق بالزلة يلزم عليه قال القاضي الفاضل اتفق العلماء على ان طلاق الزلة لا يل
 يقع فاذا جرى مخرج لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا يقع ان يقول كنت فيه لاعبا او بالزلة لا يلزم قبل ذلك من غلط
 الاحكام فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في حديث الباب لم يرد حكمه قلت هذه اشياء يكون الي والزل فيه سواء الطلاق والعتاق والمعين
 والنكاح وغيرهما وخرج المناط ان كل تصرف يمين فقيه الى والزل سواء والمراد من الميمين الترام التصرف بذمة -
 قوله ثلث جد من جد وهن لهم جد النكاح والطلاق والرجعة في الحديث دليل على ان من تلفظ بالزلة لم يفسخ كالح والطلاق
 او رجعة او عتاق وقسمه ذلك وحسن هذه الثلاثة بالذكر كما مر في الفرج -

باب بقية نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث زاولنا بقية لانه قد تقدم في الباب قريبا وذكر فيه حديثا يدل على
 نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وذلك اذا كانت مفردة في ثلاثة ايام متتالية عليه واما اذا كانت في مجلس واحد ففيه اختلاف
 فيذكر هنا نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وان كانت في مجلس واحد مفردة او كل واحد واحد بلفظ الثلاث واختلاف الناس فيه
 على اربعة مذاهب اجماع انه يقع وهذا قول الاثنية والرابعة وهو رواية الثميين وكثير من الصحابة الثاني انها لا تقع بل تزلوا بها بعد
 محرمته وهو قول الروافض وبعض اهل الظاهر وطول بعضهم ذلك في كل طلاق يمين كطلاق الخائض والثالث انه يقع بواحدة
 رجعية وهو قول طائفة وعلموه بواحدة من اربعة الاربعة ان يقع بين المدخول بها وغيره فانفق الثالث بالمدخول بها وتقع
 بغيره با واحدة واليه ذهب الشيخ بن راهويي قوله عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد ابو س كانه ابي والذكر كانه
 واخوته بالجر عطف في قوله كانه ابي والذكر كانه واخوه وهو عبد يزيد بن اشم بن عبد المطلب بن عبد مناف وكان من اولاد
 زكاته وجموعه وميمون بن ابي ام ركانة واسمها عجلية بنت عجلان فطلق ابو ركانة عبد يزيد امر كانه ونكح امرأته من
 مزينة فجات النسيء صلى الله عليه وسلم فقال لاي الزنية ما يعني عني الا كما يعني فهذه الشعرة لشعرة
 اخذت منها من راسها حاصل هذا الكلام انها شكت عنه وقالت لا يقدر على وليها ففرق بين وبينه
 فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حجة اى عصبة وغيره لكذبها وافرأها على زوجها باذنه عشرين وطلب فارتدتا فذاعا
 بركانة واخوته فشق قال لجلسائهم اترون ذلنا نيشب منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد يزيد طلقتها ففعل قال راجع امر أنك امر كانه واخوته فقال اني طلقتها ثلاثا
 يا رسول الله فقال قد علمت راجعها وتلا يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن استدلهن بهذا الحديث من قال اذا طلق رجل ثلاثا نجوة وقت واحدة قلت ان هذا
 وقع فيها اختلاف في حديث ابن جريج يدل على ان هذا القصة وقعت لعبد يزيد والذكر كانه وحديث ثعلب بن عجر وعبد الله بن علي

يدل على ان هذه القصة وقعت لركانة بن عبد يزيد بن جبر وعبد الله بن يزيد بن جبر
 جبر واستدل بانهم ولدا لرجل واحد بل انهم علموا بالقياس ووقع فيها اختلاف في حديث ابن زيد يدل على ان عبد بن جبر لم يكن له اب
 من عبد العبد بن زيد يدل على ان ركانة طلقها البتة وسيأتي حديث تلخ وعبد الله بن زيد في باب البتة واجاب ابو
 عن هذه القصة بانها معارضة لقصة فتوى ابن عباس بوقوع الثاثة اخرجها الجصفي في الباب المستخرج من الرقي فبادر
 قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال انه طلق امراته ثلاثا فصدت حتى ماتت انت

سبروها اليه فقال ينطلق احدكم فيركب الاحمق فترى يقول يا ابن عباس يا ابن عباس
 وان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وارزاقا فانك لم تتق الله فلا جد لك ثم جاء عصيت سره
 اى بتخليتك الثالث دفعه واحد وبانت منك امرأتك الحديث فانطلق ابن عباس انه كان عنده امرأتان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينفق بخلافه لا يرجع لهما ولا يزوجهم ولا يورثهم وان ابدا او ورث ان ركانة انما
 طلق امراته البتة كما اخرج في الباب من طريق ال بيت ركانة وهو تعليل قوى وكذا ان يكون بس رواته مثل البتة
 على الثالث فهذه السكتة لفت الاستدلال بهذا الحديث اى حديث ابن عباس وان هذه واقعة حال لا قوم لها قال
 ابن جبر وغيره يشبه ان يكون وروى في تكرير اللفظ كان يقول انت طالق انت طالق انت طالق وكالوا على مثله
 عددهم فيقبل منهم انهم ارادوا التاكيد فلما كثر الناس في من عمر وكثر فيهم الخلع ونحوه مما يشبه قول من ادعى التاكيد على
 اللفظ على ظاهر النكار فامضاء عليهم وهذا الجواب ارتضاء القرطبي وقواوه يقول عمر ان الناس استعملوا في امر كانت لهم فيه
 انما وكذا قال النووي ان هذا صحيح الاجابة قلت ولقد كنت في باب البتة حيث تلخ وعبد الله بن زيد قريبان ركانة
 بن عبد زيد يخلق امرأته سيمية البتة فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال والله ياروت الا واحدة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والله ياروت الا واحدة فقال ركانة والله ياروت الا واحدة ففرها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيت
 نالما على انه طلقها ثلاثا فامر عليه السلام بالرجعة بناه على انه اراد التاكيد لا التأسيس وكان سواله صلى الله عليه وسلم يعلم
 انه اراد الواحدة او الثلث وان طلقها بالبتة يجوز فيه الواحدة والثلث عندنا في حنفية وعن الشافعي شيئا الثنتين ايضا كل
 امره عليه السلام بالرجعة حساى بكل حصة عنه الحنفية لانها من الكنايات الباتية وليغير الكلام عند الشافعي لانها رجعية
 عنه واما حديث طائوس الذي فيه قصة سوال ابى الصهباء عن ابن عباس ليس فيه حجة لا باعتبار السند ولا باعتبار المتن
 ابا اعتبار السندان طائوس يقول ان ابا الصهباء قال لابن عباس فاعلم منه انه يروى عن ابى الصهباء عن ابن عباس
 او كان ما خرفني المجلس الذي سأل ابو الصهباء عن ابن عباس فيروى عن ابن عباس فان كان الاول فابو الصهباء
 ضعيف قال السائق ابو الصهباء صهيبي بصري ضعيف على انه يخالف فتوى ابن عباس وسائر الروايات عنه كما اتفقهم
 قريبا انما بان الثلث واضحا من ابا اعتبار المتن ففيه اختلاف كثير فاولا ان قوله ان الثلث كانت تحسب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه نصريح بان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم او بتقريره فيمن ان يكون
 بذا من غير امره صلى الله عليه وسلم والتقريب عليه بانه كان في الجاهلية واتجاه الاسلام ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا لم يكن
 رجعتها نسخ فذلك فيحمل ان يكون بعض من لم يباغض النسخ كالوا على ذلك كما في مائة النكاح انه اتفق ثم بعد النسخ كان من

لم يبلغ الشئ بقولها لكذا وان سلم انه كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلمه كان في رجل يطلق امرأته بقولها انت طالق
انت طالق انت طالق بتفرق الفاظ وكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما يابى بكر على صدقهم وسلامتهم
لم يكن فيهم الخب والخداع فكانوا يصيدون انهم ارادوا به التأكيد ولا يريدون به الثالث فلما اراد عمر رضي الله عنه في زمان امور
ظهرت وبها لا تغيرت شئ من حمل اللفظ على التأكيد والزعم الثالث ولو يده قول عمر في هذا لا يشعني ان الناس قد
استحلوا في امر كانت لهم فيه بنات فلو امنضنا عليهم وذكر بعض العلماء وتبين ان يكون معناه ان الناس في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومصدان المعنى ان الطلاق الموقف في عهد عثمان
كان يوقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثالث اصلا او كانوا يستعملونها نادرا واما في عصر عمر فكثر استعمالها
قال النووي وعلي هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لاعتبار الحكم في الواحدة مع تلك الاحتمالات
لا يتركها بها وايضا وقع في حديث سلم ان ابا الصبيان قال لابن عباس بات من بناتك وخسر النوى هذا اللفظ اى
من الامور المستغربة ولما كان هذا الامر غريبا غير شائع في الاسلام فلا يكون تحجابه وايضا وقع في الحديث ان عمر بن الخطاب
امضاهن وبها بخض من الصبيات في زمن توفيه ولم ينكر عليه احدنا ولا لا يظن بعمر بن الخطاب ان يخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الامر الصريح الشائع ثم لا يظن باصحابه ان لا ينكر عليه فيما يخالف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصار الاجماع
على ذلك ولا يمكن اجماعهم على باطل فالحق الصريح انه اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا متواليا او مفرا فكون ثلاثا واحدا وهو
الذي ادعى الشريعة -

باب فيما عني به الطلاق والنيك بالجرع على ما عني اى باب في النيات في الطلاق وغيرها ما علم ان بعض
الفاظ الطلاق يحتاج فيه بالوقوع الطلاق الى النية فاما الالفاظ الصريحة للطلاق فلا يحتاج فيها الى النية بل يقع الطلاق
نوى اولم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى بين الحي والهزل فيما فعل ذلك انها لا تحتاج الى النية -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرك ان تعتزل امرأتك قال اى لعب اطلقها ام ماذا

افعل قال لا تطلقها ابل اعتزلها فلا تقرب بينهما اى للمباشرة والوطى وكنت رجلا شابا فنفقت بشبابي ان لا يقع
منى شئ مع امرأتى ما يكون سببا لزيادة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا امرأتى الحقى باهلك حكوى
عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الامر اى في التحلف عن غزوة التوك وتبطل التوبة وتترك كلام الناس
وعرض المصنف ان لعب بن مالك قال الحقى بملك ولم يقع به الطلاق لانه لم يزوجها به واللفظ ليس بصريح بل من
الكناية بالطلاق ولذا يحتاج فيه الى النية فلما لم ينزل يقع به الطلاق -

باب في الخيا سرا اى اذا خير الرجل امرأته بالطلاق بل يقع الطلاق ام لا قال جمهور الصبيات والتابعين اذا
قال الرجل لامرأته اختارى بينى به الدلاق فاختارت الزوج لا يقع به شئ وهو قول الاية الرابعة وكفى الترمذي عن
على انها ان اختارت نفسها فواحدة بائمة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيار بن ثابت ان اختارت نفسها
ثلاثا وان اختارت زوجها فواحدة بائمة وعن عمرو بن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بائمة وعنهما رجعية وان اختارت

زوجها ثلاثاً واختلف الايم فيها اختارت نفسها فقال لها اختاري نبوي به الطلاق فاخترت في مجلسها
بان قالت اخترت نفسي بانت لواحدة ولم تصح نيته الثالث وقال الثاني واحمد والواقع به رجعي وتصح نيته الثالث يقع
ثلاثاً اذا كان بالبينة وقال مالك الواقع بثلاث وقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري تطليقة فاخترت نفسها
طلقت واحدة رجعية قوله عن عائشة قالت خير ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترته فخرج بعد ذلك شيئاً
اي من الطلاق ذكر ان آية التخيير بول على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيان عرض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى نساء شهرتها امره
الذين يخيرون بين الصبر عليه والرضا بما قسم لهم والنعل بطاعة الله وبين ان يغيثوا وليفاقوا ان لم يرضوا بالذي قسم
لهم قيل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة تغار بها فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها النبي قل
لازواجك ان كنتم ترون الحيوة الدنيا وزينتها الآيات فابتنوا اليها وقال اني فاكره امر افعليك ان لا تنجلي حتى تستأمر
الوليك قالت قد علم ان الولي لم يكونوا ليا امراني بل انتم ثم تلاه الآية قالت عائشة قلت في اي ذوات امر الولى فاني ارى الله
رسوله والارلاءة قالت عائشة ثم فعل الزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخترت طلاقاً من اجل انهن اخترت فعلي هذا لو خير رجل امرته في الطلاق فاخترته لم يكن طلاقاً ولو
اختارت الطلاق يكون طلاقاً فهذا الحديث حجة لابي حنيفة ومن تبعه.

باب في امرك بيدك اختلف اهل العلم في هذا فقال بعض اهل العلم الصبياته منهم وعبد الله بن مسعود
اي واحدة وبه اخذ الحنفية قال محمد في الموطأ والطلاق عندنا على ما نوى الزوج فان نوى واحدة فواحدة وبأئنه وهو مخاطب
من الخطاب وهو قول ابي حنيفة والعمامة وقال عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب التضار ما قضت انتهى اي الحكم
مانوت المرأة من رجعية او بأئنه واحدة او ثلاث لان الامر موقوف اليها وبه اخذ مالك واحمد وكثر الدقائقي امرك
بيدك ينوي ثلاثاً فقالت اخترت نفسي لواحدة داي لمرة واحدة وتعين وفي طلقت نفسي لواحدة او اخترت نفسي بتطليقة
بانت لواحدة قوله قلت لا يوجب هل تعلم احدا قال بقول الحسن امرك بيدك داي هي ثلاث م

قال لا الاشئ حد ثناء قتادة عن كثير مولى ابن مسهرة عن ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم لم يبت حوه اي بنحو ما قال الحسن في امرك بيدك انها ثلاث قال ايوب

فقد مر علينا كثير فسألته اي انك حدثت قتادة في امرك بيدك انها ثلاث قال ما حدثت بهن اقط

فذكرته لقتادة فقال بلى ولكنه نسبني فهذا من قبل من حدثت ونسبني قال الماخذ في شرح الحنفية وان روى عن
شيخ حديثاً وحديثاً مروية فان كان خبراً كان يقول كذب على او ما رويت له هذا او نحو ذلك فان دفع منه ذلك روى ذلك الخبر
كذب واحدها لا بعينه ولا يكون ذلك قاصداً واحدها للتعارض الى آخر ما قال في الحديث مردود لا يخرج به.

باب في البتة اي اذا قال الزوج لامرته انت طالق البتة قال الترمذي وقد اختلف اهل العلم من اصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وزوي على ان جعلنا ثلاثاً و
قال بعض اهل العلم في بيت الرجل ان لوى واحداً فواحدة وان نوى ثلثاً قلت وان نوى ثنتين لم يكن الا واحدة وهو قول

صلى الله عليه وسلم حرمت عليه بنت وثالث اشكوا الى السرافقة وشهد على النبي انزل على نبيك كان هذا اول نهار في الاسلام
 فانزل الله تعالى عليه قريش الله قول النبي تجادوك في زوجات الآيات قال لها ادعي زوجك فجاء فقلنا عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قريش الله الآيات ثم قال لم يزل يتطليح ان تلقى رقية قال اذا يذهب مالي كله الرقية غالية وانا قليل المال فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يزل يتطليح ان تصوم شهرين تتنايعين فقال والله يا رسول الله ان لم اكل في اليوم ثلث مرات كل بصري و
 خشيت ان اعمى عيني قال فزل يتطليح ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله الا ان تعين على ذلك يا رسول الله قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اني معي نكحة عشرين ساعا فانتهى بها امرها قوله قال فاطمه و سقاها من تمر بين ستين مسكينا
 الحديث والوقت ستون صاعا فيكون لكل مسكين صاع كامل وهو نديب ابى حنيفة قوله قال فليطعم ستين مسكينا
 قالت ما عندنا من شئ يصدرق به قالت ساعتهن بعرق من تمر والعرق نفع الرازي نزيل نسوج من نسلج الخوص واختلفت
 الروايات في تقدير العرق ففي هذه الرواية ان العرق ستون صاعا وفي الرواية الثانية ثلثون صاعا وفي الرواية الثالثة عشرة
 صاعا وهذا الاختلاف ليس في الواقع بل هو مني على كبره وصغره واصغره فالماصل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه في
 كفارة ولما كان هذا المقدار يكفي نصف مقدار الكفارة قالت قلت يا رسول الله فاني اعينه بعرق اخر قال قد احسنت
 اذ هي فاطمة بن داود ستين مسكينا ارجو ان يبين عن ذلك في بن آدم والعرق ستون صاعا قال ابو داود و
 هذا ما كفت عنه من غير ان تستأمر الا في ستاد ثلث ليس في الحديث والله على ان قوله كفت عنه بغير اذنه وعلمه
 في الحديث والله على انهما فعلت ذلك باذنه لانها كانا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اعان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعرق كما يدل عليه سائر الروايات ولو سلم انهما لم يكونا موجودين وكانت خوله وحدها موجودة عنده فلما اعطاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عرق فمردود عن آخر فالظاهر انها قد سبت به اليه بها وازادت فيه عرفا فخرج به ان لا يطعم عليه اوس بن الصامت
 فسكوت يكون اذنا واذن منه ولا يلزم من عدم الذكر ما يفتقر الى اذنا واذن جها ومنه فلا حاجة في قوله
 بسأب في المنحله ليعتم المجزئة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجية على مال وفي الشرع فراق الرجل امرأته على
 عوض يحصل له وقال كثير من من الفقهاء هو مفارقة الرجل امرأته على مال طين مجيد فانه لا يشترط كون عوض الخلع بالانان
 لو خالعا عليهن دين او خالعا عليهما قصاص لهما عليه فانه صحيح وان لم يأخذ الزوج مهناسما وقال اصحابنا الخلع ازالة الزوجية بما عليه
 من المال اه واختلف في ما يهية الخلع قال الحنفية هو طلاق وهو مروي عن عمرو عثمان ولا شافعي تولان في قول شافعي قال
 الحنفية وفي قول ليس بطلاق بل هو فسخ وهو مروي عن ابن عباس وقائمة الاختلاف ان اذا خالعا لم تروجا تعونا ليطالعين
 عند الحنفية وعنده ثلاث تطليقات حتى لو طلقا بعد ذلك تطليقتين حرمت عليه مرة عظيمة عند الحنفية وعنده لا تحرم الماشيت
 واجبة الشافعي بظاهر قوله عز وجل الطلاق مرتان الى قولنا ان غلقها ذكر كحاجد الطلاق مرتين ثم ذكر الخلع بقوله فلا جناح عليهما
 انتم بعد ثم ذكر الطلاق ايضا بقوله تعالى فان طلقها فلا جناح لهما بعد الا اذا عاد عددا الطلاق على الثلث وهذا لا يجوز والجواب
 عن الآية انه لا حاجة لقبها لان ذكر الخلع يرجع الى الطالقين المذكورين الا انه ذكرهما اوله لا يبرع عوض ثم ذكر بعض ثم ذكرهما وتعالى
 الثالثة ليقول فان طلقها فلم يلزم الزيادة على الثلث بل يجب حمل على هذا لا يلزمنا القول بتخيير المشرع واستدل الاضاف على
 ان الخلع طلاق بما اخرج النساء في باب الخلع اقبل الى رقية وطلعتا تطليقة الحديث وهذا الحديث اخرج البخاري ايضا

قوله عن عائشة ان حبيبة بنت سبل كانت عند ثابت بن قيس ابن شماس فضر بها فسكر
بعضها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فاشتكت اليه فدعا النبي صلى الله عليه
وسلم ثابتا فجاء فقال خذ بعض مالها وفارقها فقال وميصل ذلك يا رسول الله قال نعم قال
فاني اصدق بما حد يقين وهما بيد هاف قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها فاسرقها ففعل
ثابت باخذها وفارقها واختلف الروايات في قصة ثابت بانها خال من زوجة جميلة وفي بعضها انه خال من زوجة حبيبة
بنت سبل ولا اختلاف لعل خالها كل واحدة منهما.

باب في المملوكة تعتق وحرة او عبد هل لها الخيار في فسخ نكاحها ام لا اذا كان الزوج غير له اعتقت
زوجته فلها الخيار اتفاقا واذا اذا كان الزوج حرا فاعتقت زوجته هل ثبت لها الخيار ام لا فذهب الجمهور الى انه لا يثبت وجوبها
عليه في النكاح عدم الكفاية لان المرأة اذا صارت حرة وكان الزوج عبد لم يكن كفوا لها ولو يده فذا قول عائشة في حديث الباب
ولو كان حرا لم يجز ذلك فثبت بان هذه الزيادة درجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينها ايضا
ابوداود في رواية مالك ولو سلم ان من قولها فهو اجتهاد منها وليس بحجة وذهب الشعبي والشافعي والثوري والحنفية الى انه يثبت لها
الخيار ولو كان الزوج حرا وسكو بالرواية التي فيها انه كان مريج بريرة حركه في النيل وقال ابن القيم في الهدى ان حديث
عائشة رواية لثمة الاسود وعروة وابن قاسم فاما الاسود فمختلف عنه انه كان حرا فاعرفه فعمدة روايتان صحيحتان متوافقتان
احدهما انه كان حرا والثانية انه كان عبدا وامر عبد الرحمن بن القاسم فعمدة روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا والثانية انه كان
قالت لامرأته في كونه عبدا وحرا فانه كان في اول الامر عبدا ثم اتفق فصار حرا من قال فاعرفه فعمدة روايتان صحيحتان متوافقتان
حرا فهو اجتهاد من العارضة بعد التيقن ليس فيه معارضة فانه ثبت الحرة بعد التيقن وليس في قول من قال انه كان عبدا في ذلك
وجاهل ما قال الشعبي في شرح البخاري في هذا البحث ان الاحتجاج بهذه الاحاديث التي فيها انه كان عبدا على انه كان حرا
اعتقت بريرة غير قوي وكذلك قول ابن عباس انه عبد لا يدل على انه كان عبدا حين اعتقت بريرة لان الظاهر انه كان
يخبر انه كان عبدا فلما تم الاستدلال به والتحقق فيه ان يقول ان اختلافهم في مصفين لا يتبعان في حاله واحدة فعمدة روايتان
ماتين بمعنى انه كان عبدا في حاله وحرا في حاله اخرى فبالضرورة تكون احدي الحالتين متاخره عن الاخرى وقد علم ان الرقي بغيره
الحرة والحرة لا يعقبها الرقي فاذا كان كذلك جلت حال العبودية متاخره وحال الحرية متاخره فثبت بها الطريق انه كان حرا في
الوقت الذي خبرت فيه بريرة وعبد اقبل ذلك فيكون قول من قال انه كان عبدا محمولا على الحالة المتأخرة وقول من قال
كان حرا محمولا على الحالة المتأخرة فاذا لا يتبع تناقض وثبت قول من قال انه كان حرا فيصليح الحكم به ولكن سلمنا ان جميع
الروايات اجرت باذنه كان عبدا فليس فيه ما يدل على عدم صحته ما يذهب من يذهب ان زوج الامه اذا كان حرا فاعتقت
الامه ليس لها الخيار لانه ليس فيه ما يدل على ذلك لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ان قال خيرتها لان زوجها عبدا وهذا
لا يوجد اصله في الآثار فثبت انه خيرها لكونها قد اعتقت فثبتت سيوتى فيه ان يكون زوجها حرا وعبدا وتذهب اصحاب التوضيح
في قوله لان خيارها انا وقع من اجل كونه عبدا ولو اطلع هذا على ما قلنا من التحقيق لما قال كذا -
باب من قال كان حرا عمه لحفيته في كماله حرا او عبدا وخياره التيقن فلا يلزم الاختلاف -

قوله عن الاسود عن عائشة ان نرج بريرة كان حرا حين اعتقت وانها خبرت ففتحت
 صاحب ان يكون صفة وان لم يكن كذلك او كانا كره لانها كانت جميلة وان منيها كان اسود وهاذا
 وجه الخبر ففتحنا ذكره صاحب الهداية رواد ابن ابي عمير قلت والوجه اذ ذكره الطحاوي من ان الامة كانت قبل غزوة بدر
 ولاية الاجبار واما ما ذكره فاعتق فلما بين ان تكون مختارة فترفع ولاية الاجبار.

باب حتى متى يكون لها اختيار قال في البدل والامانة بطل به فبذلك يثبت بالابطال نصا ودلالة من قول او
 فعل يدل على الرضا بالكلح ويطلب بالقيام عن المجلس لانه دليل الاعراض كخيار الخيرة ولا يثبت بالسكوت بل يثبت
 الى اخر المجلس اذ لم يوجد منها دليل الاعراض كخيار الخيرة لان السكوت يحتمل ان يكون رضاهما بالمقام معه وتحمل ان
 يكون للتأمل لان يلتقي زوايا الملك عليها فتخرج الى التامل ولان التأمل من زمان فبعد ذلك بالمجلس كما في خيار
 الخيرة وخيار القبول بالبيع انتهى وقال الشافعي في قول يثبت الخيار بالسكوت وفي قول يثبت الى ثلثة ايام قيل يثبت
 بقيامهما من مجلس الى آخر قوله فخيرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لهما ان قهر بك فلا خيار لك
 اي ان جامعك ببريرة حيث فلا خيار لك لان تكليفك ياه علي الوطى يدل على الرضا بالكلح فثبت الخيار في الحديث
 ويدل على ان الخيار يثبت بالنقل الذي يدل على الرضا كما اذا كنت الزينة من نفسه او به قال ابو حنيفة وما لك واحد
 ومروا عن الشافعي فيهما.

باب في المملوكين يفتقن معا هل غير امراته قوله عن عائشة انها امرأت ان تفتق مملوكين لهما اي اذا
 نرج اي كل واحد منهما الزوج الآخر وقيل غيرهما لانهما الى الجارية المفوضة من قول مملوكين قال اي القاسم
 فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرهما ان تبدا بالرجل قبل المرأة قالوا ولو لم يكن التحريم متعنا اذا كان
 الزوج حرا لم يكن للبرأة ليقع الخلام فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت شرط يكون لهما اختيارا فقلت وفي اسناد هذا الحديث
 عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقال القليل لا يعرف الابه وقال ابن حزم لا يصح هذا الحديث ولو صح لم يكن فيه حرج لانه
 ليس فيه انما كانا زوجين ولو كانا زوجين يثبت ان تكون البهامة بالرجل لفضل عتقه على الاتي كما في الحديث الصحيح
 او بصير ورثته جارا لاتبقي لهما عارها نازجة العبد فلا تزيلا لغيره.

باب اذا اسلم احد الزوجين في كنفه القاتل ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا
 فرق بينهما وانه مطلق لا باسما ولو اسلم احدهما داهي دار الحرب لم يقرب حتى يجلسا ولو اسلم زوج الكفاية لم يقرب
 لكاهنهما وتبين الدارين سبب الفرية داهي سبب وقوع الفرية عند حاجتي اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلما او
 ذميا وقعت البينة ان لا يسي داهي ليس السبب الفرية عندنا وقال الشافعي واحمد وما لك سبب الفرية بل هو
 دون تباين الدارين حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام من دار الحرب مسلما لانت الفرية عندنا ثم وعندنا قل
 سبب احد الزوجين الحربين وجيء الى دار الاسلام لانت الفرية بينهما اتفاقا لتباين الدارين عندنا وليس عندنا سببها
 معا لم يلق الفرية بينهما عندنا وعندنا قل الفرية تحصل الفرية بينهما بحد ثلثة امور انفضاء العدة او عرض الاسلام
 على الآخر من الماتعة او قتل احدهما من دار الاسلام الى دار الحرب او بالعكس وسواء اعنده الاسلام قبل الدخول او بعده

وقال الثاني واما اذا اسلم قبل انقضائه التمتع ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كانا مسلمين او الوثنيين او
اجديرا كان علي دين والاخر على دين سواء كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او اوجدهما في احديهما والاخر في الآخر.

قوله عن عیاس ان رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فترجى ان امراته

مسلمة بعده فقال يا رسول الله انما قد كانت اسلمت معي فراءد بها عليه قال التري يا عمار
هذا الحديث في الحديث دليل على ان اذا علم الاسلام بها ثم علم الاخران اسلامه كان من الاولين
نكاحا . قوله عن ابن عباس قال اسلمت امرأه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجت

فجاءه روجه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني قد كنت اسلمت وعلمت باسلا

[illegible]

باب الى متى ترد عليه امراته اذا استمر بعد هاتين اذا اسلمت المرأة وهايرت ثم اسلم زوجها بعد اسلامها
الى متى ترد الزوجة بها قال ابو حنيفة وغيره وان اسلم بعد عرض الاسلام ثم رآه وان ابى ان اسلم بعد العرض تبين
للمرأه فيه الكفاي بل تجب له الكفاي وقال الجوزي ان اسلم قبل مضي العدة فله واليه وان اسلم بعد العدة فلا تز
قوله عليه السلام

مر بعد ثمانية أشهر من إجماعهم في حديثه بعد ست سنين قال الحسن بن علي بعد ثنتين قال الحافظ وقت في رواية
عنهم بعد ثنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف بين يتيه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب واسلامه وبعثين
الانما هي فانه ابره بعد فارسلت زينب ان مكة في قبل ان تطلق لها البغداد وشراطيني صلى الله عليه وسلم ان يرسل
زينب فوفى بذلك والمراد بالستين او الثالث ما بين نزول قول تعالى لا اله الا الله من هجرته الى ما بين ما استنبتين و
ابراؤ وقد ورد في اصل المسئلة حديثان متعارضان احدهما ينادي وقال الترمذي بعد اخرج ابا ساس باسنا ووجه الحاكم
في الحديث الثاني اخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن ارمطة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
عليه وسلم لعائنة زينب على ابن العاص بن الربيع كراهة فذكره حيدري قال الترمذي وفي اسنا وفتح قال ثم اخرج عن
يحيى بن ابراهيم بن ابي عبيد بن اسحاق عن ابن اسحاق عن حجاج بن ارمطة قال ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسنا

الفصل على حديث عمرو بن شعيب بن عيسى بن ابي الحرق قال قال الزندي في حديث ابن عباس اليعرف وجهه وشارب نيك الى
 ان ردوا اليه بعد ستين اوجعدين اثنين او ثلاث شكل لا سبعا وان بقي في العدة هذه المدة واجاب الخليلي عن الاشكال
 بان بقا العدة في تلك المدة ممكن وان لم تجز العادة غالباً ولا سيما اذا كانت المدة انما هي سنتان واشهر فان الميسر
 قد يطعن عن ذوات الاقرار لعرض علة احياها ويجاب ان ما حصل لنا اجاب اليعقوبي وهو اولى ما يجتهد في ذلك وخرج ابن عبد البر الى
 بادل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخاله قال بل الجبين الحديثين اولى من العدة واحدهما
 تحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول اي بشروطه فقلت اي بسببه وان معنى قوله لم يثبت شيئاً اي لم يزد
 على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب نفسه الاصول وقد صح فيه لو نفي عقد جديد به جديده والاخذ بالصريح اولى
 من الاخذ بالاحتمال ويؤيده ما روي ابن عباس الحكي عنه في اول الباب فانه واثق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب قال
 وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم على النافي غير ان ائمة رجحوا اسناد حديث ابن
 عباس انتهى ثم قال الخاطا والمعمد ترجح اسناد حديث ابن عباس وقال احسن المسالك في هذا الحديثين ترجح حديث
 ابن عباس كما رجحوا ائمة وحملوا على تطاول العدة في ما بين نزول آية التحريم واسلام ابي العاص ولا مانع من ذلك فضلاً
 عن مطلق الجواز انتهى لمحضاً قالت بل احسن المسالك ما اختاره ابن عبد البر وحمل حديث ابن عباس على تناول العدة
 مجرد تشبه على التاميم كما ترى وان رجح حديث ابن عباس فاولى ان يقال انه لم يعرض عليه السلام فلا مبين قبل العرض
 او يقال انها واقعة قبل نهي التناكح بين المسلم والكافر فان نزول النهي في عام الى بيئته في سنة السادسة حين خلق عمرته
 باب في من اسلم وعنده نساء اكثر من اربع قال في البراءة فصل ثم كل نكاح جاز بين المسلمين وهو الذي
 استجمع شرط الجواز اثنى وصفنا اربعة جازين اهل الذمة واما ما قد بين المسلمين من الاكتمه فانها منقسمة في خطهم بينها
 بالبيع ومنها ما يفسد وبها قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر كل نكاح فسد في حق المسلمين فسد في حق اهل الذمة حتى لو
 اظهروا النكاح بغير شهوة لغير عرض عليهم ويكفون على احكامنا وان لم يرفعوا اليها وكذا اذا اسلموا لغير قبضتها عنده وعندنا
 لا يفرق بينهما وان تحالما اليها او اسلما بل يقران عليه ثم قال ثم كل عقد اذا عقده الذمي كان فاسداً اذا عقده الحر
 كان فاسداً ايضا لان المعنى المقصد لا يوجب الفصل بينهما ولو ترجح كانه منفسوخ او باقيتين ثم اسلم فان كان تزويج
 في عدة واحدة فرق بينه وبينه وان كان تزويجهم في عدة متفرقة صح نكاح الابدع وبطل نكاح التامسة وكذا في التاتين
 يصح نكاح الاول وبطل نكاح الثانية وبها قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن عمار من النكاح اربعة ومن الاثنين
 واحدة سواء تزويجهم في عدة واحدة او عدة استسما ما وبها اخذ الشافعي اخرج محمد بن ابي اسحاق ان اسلم وعنده عشرة نسوة
 فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتار لاربعا منهم وروى ان عيسى ابن الحارث اسلم وعنده ثمان نسوة
 فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتار منهن اربعا وروى ان فيروز المدي اسلم وعنده اثنان فخير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يتخير ان نكاحهن كان دفعة واحدة او على الترتيب ولو كان الحكم ختاف لاستغفر قبل ان يكلم
 الشرع فيه هو التخيير مطلقاً ولا يخيئه وابي يوسف على الجمع حرم على اسلم والكافر جريان لانه حرمة ثبتت المعنى مقبول وبه
 خوف الجور في الفاء حتى وان افضا الى تسع الزوجة المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا اذا لا يعرض اهل الذمة

مع قيام الحزب لان ذلك وما بينهم وهو مشترك من هو وهم وقد نهينا عن الترضي لهم عن مثله بعد اعطاء الذمة وليس لنا ولاية الترضي لابل الحرب فاذا اسلم فقد زال الملك فلا يمكن من استيفاء ما رجع بعد الاسلام فاذا كان تزويج الخس في عقدة واحدة فقد حصل لكل كل واحدة منهم جميعا اذ ليست احاديث من الاخرى والجميع محرم وقد زال الملك من الترضي فلا بد من الاعتراض بالتفريق وكذلك اذ تزويج الاقربين في عقدة واحدة لان كل واحد واحد منهما جليل فاما اذ ليست احاديثا باولى من الاخرى والاسلام بين من ذلك ولا مانع من التفريق فيفرض فاذا كان تزويج علي الترتيب في عقدة متفرقة فكذلك الاربع منهم وقع صحيح لان الحزب ليس التزوج بارتبة بوجه مسلمة كان او كافرا ولم يصح نكاح الحاشية لمصولة بها فيفرض بينهما بعد الاسلام فلا بد من التفريق بعد الاسلام واما الاحاديث فيعني اثبات الاختيار للزوج المسلم يمكن ليس فيها ان لان يتردد ذلك بالنكاح الاول او بغيره فاحتمل انه اثبت له الاختيار بالتجديد والعقد عليين وتحليل انه اثبت له الاختيار لم يمكن بالفصل الاول فلا يكون حجة مع الاحتمال مع انه قد روي ان ذلك قبل تحريم الجمع فانه روي في الجوزان غيلان اسلم وقد كان تزويج في الجارية وروى كحول انه قال كان ذلك قبل نزول الفرائض وتحريم الجمع ثبت بسوء النساء الكبرى وهي مدنية وروى ان فيروز لما جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان حتى اتيتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارج فطلق احدهما ومعلوم ان المطلاق انما يكون في النكاح الصحيح فدل ان ذلك التقدير صحيح في الاصل فدل انه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام في التخي.

قوله قال اسلمت وعندى ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اختر منهن امرعا كان نكاح كل واحدة منهم صحيحا لان التزوج كان قبل نزول قوله تعالى ثمنى وثلاث وربع ولذا قاله صلى الله عليه وسلم اختر منهن اربعا فلا يخالف الثمنين بقوله قلته يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال طلق ايتهما شئت بهذا حديث فيروز الدليلى اخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ واخرجه الترمذي ولفظ اخر اتيهن شئت وهذا ايضا لا يخالف الثمنين لان هذا ايضا قبل نزول قوله تعالى وان جمعتهم من الاقربين وكان نكاحا صحيحا.

باب اذا اسلم احد الابوين لمن يكون الولد اى والاخر كافرا حتى الناس بالولد الصغير حضانه امه قبل الفرض وولدها حتى يستعنى الغلام وبالجارية حتى تحيض الا انه تكون مرتبة او فاجرة غير مأمونة الم تزويج بزواج آخر وقد استغننا بسبع سنين ولا خيار للولد وبه قال مالك ابو حنيفة ومنهم من ادعى ان الولد مير او غلام او جارية وقال الشافعي اذا صار ميرم اخرجه ابن الايوبي وقال احمد بن حنبل اذا بلغ سبع سنين تجوز الغلام وسلم الجارية الى الاب من غير التخيير ومن العجب انهم لا يتخيرون ابائهم وهو اختياره لرب وهو موقوف ثم يتخيرون اخياره احد الابوين وهو ضرر عليه بالخلف.

قوله عن جدى رافع ابن ثمان انه اسلم وابت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتى وهي فطيمه او شبهه وقال رافع ابنتى فقال له اى الاربع النبي صلى الله عليه وسلم اخبره ما خيرة وقال لها اتخذي حاجتي واقدر الصبيته فيهما ثم قال ادعواها اى البنت واسما لخيرة فالت الصبية الى امرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اهداها فمال الى ابينها فاخذها في اليدين وذل لمن قال بالتخيير قلت منه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه مستجاب الدعوات ولعل غرض من التخيير حصاره فحجبه الكافر

لكما يتوهم انه على النبي صلى الله عليه وسلم راعى المسلم قال ابن الهيثم ونحن نقول انه اذا اختار من اختاره الشرع وقع له لكن
 الوقوف على ذلك معذور تخيير غيره صلى الله عليه وسلم مع دعاي نجيب بعده صلى الله عليه وسلم اعتبارا منظرية وهو
 فيما قلنا انتهى وقال في البدل ولنا ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للامام انت احب اليه مني ولم يخير النبي
 ليس بحكمة لانه بلغته هواه ميل الى اللذة الحاضرة من الفراغ والكسل والهرب من الكتاب وتعلم آداب النفس معاملة
 الدين فيجتاح شر الابوين وهو الذي بهله ولا يؤدبه واما حديث ابى هريرة راي ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بانه وقد سقاني من براني عتية وقد فسخي فقال زوجها اتاحني في ولدي ففعل
 عليه السلام هذا البوك وبهذه الك فخذ يديا مما شئت فاخذ يديا فانا نطقنت به فالمراد منه التخيير في حق البعل لانها قالت
 ففسخي وستقاني من براني عتية ومعنى قولها تفسخي اى كسب على والبلع هو الذي يقدر على الكسب وقيل ان سبوا في عتية
 بالمدينة لا يمكن للصغير الاستقراء منه فدل على ان المراد منه التخيير في حق البعل ونحن به نقول ان الصبي اذا بلغ نجبر
 باب في اللعان اى في بيان احكام اللعان وهو مصدر للملاعة مشتق من اللعن وهو الطرد والابعاد وبعد ما عر
 الرتبة اول بعد كل منهما من الآخر ولا يجتمعان ابدا وفي الشرع هي شهادات موكلات بالايان مقررة باللعن فانكمت مقام
 حال القذف في حقه ومقام حال الزاني في حقها وقال المجازيون هي الايمان موكلات بالشهادات ولذا لم يشترطوا كون الزوجين
 ابدا للشهادة وشروط العرايين قال في البدل اختلاف العلما في حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو وجوب التفرق
 مادام على حال اللعان لا وقوع الفرقة بنفس اللعان من غير تفرق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وظهاره واملائه و
 يجري التوارث بينهما قبل التفرق وقال زفر والشافعي هو وقوع الفرقة بنفس اللعان لا عند زفر لا تقع الفرقة باللعن
 وعنه الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل ان تلغى المرأة وجهه قول الشافعي ان الفرقة امر يخص بالزوج الا ترى انه
 هو المخصص بسبب الفرقة فلا ينفق وقوعها على فعل المرأة كالطلاق واخرج زفر ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال التلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي بناء النكاح اجتماعهما وهو خلاف النص ولنا ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهما ان رجلا لا عن امرائه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولد حافرق النبي صلى الله عليه

سلم بينهما والحق الولد بالمرأة وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لا عن بين عاصم ابن عدى و

بين امرائه ففرق بينهما وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين الجلافي وبين امرائه فلما

فرغ من اللعان فرق بينهما ثم قال عليه الصلوة والسلام انه يعلم ان احدكم لا كاذب فحمل منكما

تائب قال ذلك ثلاثا فابى ففرق بينهما فقلت للهاديث على ان الفرقة لا تقع بلعان الزوج واللعن

اول وقت لما اختل التفرق من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان ثم قال باختلاف

العلماء فيه ايضا قال الوجيف ونحو الفرقة في اللعان فرقة بتبليقة بانه فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع و

الزوج مادام على حاله اللعان فان الكذب الزوج نفسه فجدد له او كذبت المرأة نفسها بان صدقته جاز النكاح بينهما و

يجتمعان فقال الوليد زفر والحسن بن زياد في فرقة بغير طلاق وانها توجب حرمة مودة كحرمة الرضاع والمصاهرة و
 احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم التلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذا نص في الباب وكذا روى عن جماعة من الصحابة

رفعى الله عنهم ثم صلى وعبد الله بن مسعود وغيرهم ثم انزلوا الملائكة ان الملائكة ماتوا بالابن حبيته ومعه ياروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان بين عويمر البجلي وبين امرأته فقال عويمر يا رسول الله اني اريد ان
ياسر ول الله حبيته عليه وسلم ان امسكتما فامضى طالق ثلاثا فاني بهن الروايات كن بيت عليه

ان له افسار فيها فمضى طالق ثلاثا فافهمه اطلاق الزوج عقيب اللعان سنة المتأخرين
لان عويمر اطلق زوجته ثم ابعدها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذ باعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
سلم فحجب على كل ملاعن ان يطلق فاذ التمس عيوب القاضى متابع في التفرق فيكون طلاقا كما في العنين ولان سب
بانه الفرقة قارف الزنيح لانه يوجب اللعان واللعان يوجب التفرق والتفرق يوجب الفرقة فكانت الفرقة بهذه
الوسائل مضافه الى القارف السابق وكل فرقة تكون من الزنيح او يكون فعل الزنيح سببا لانه طلاقا كما في العنين
والخلع والايلاء وهو قول الساف ان كل فرقة وقعت من قبل الزنيح فهي طلاق من نحو ابراهيم والحسن
وسعيد بن جبيرة وقادة وغيرهم واما ما لا يثبت فاما يثبت لما ذكرنا ان حقيقة المدعى هو المشاعل الفعل
وكما فرغ من اللعان ما بقيا متلاعتين فاحقيقة فافهمه المراءى الى الحكم وهو ان يمين حكم اللعان فيها انما يتاها فاذ الكذب
الزوج نفسه ومنه حد القذف بطل حكم اللعان فلم يبق متلاعتين حقيقة وحكما فجاز اجتماعهما واما الحكم الذي ليس باصلي
للعان فهو وجوب قطع النسب في احوال الزوجي القذف وهو القذف بالليل ياروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما لعن بين بلال بن امية وبين زوجته وفرق بينهما نفى الولد عنه وانتهى بالمرأة فقصار الشئ ان حكم اللعان وعلى هذا
قلنا ان القذف اذا لم ينفذ موجبا لللعان او سقط لغيره وجوب الي او لم يجب او لم ينفذ لغيرها ما تيمنا بعد
لا يتقطع نسب الولد الى آخر ما قال وقال الحافظ في الشئ وعن احمد بن حنبل في الولد يجر اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في
اللعان وفيه نظر لانه لو استلحه لكان الولد يجر اللعان ولو لم يتعرض له في القذف عنه وشبهت زنا المرأة ثم ترفع عنها الحد باللعان
وقال الشافعي ان نفى الولد في الولد في الملاعة انتهى وان لم يتعرض له فله ان يعيد اللعان لانها عنه ولا اعادة على
المرأة انتهى ثم اعلم انه اختلفت الروايات في نزول آية اللعان فبعضها تقتضي انها نزلت في قصته الجملاني وهو من
تصرفات الرواة وبعضها تدل انها نزلت في قصته بلال بن امية وهو اكثر واصح وقال الحافظ في كيفية الجمع بينهما ان
يكون بلال سال اولاهم سال عويمر فنزلت في شأنهما معا وظهر لي الان احتمال ان يكون عاصم سال قبل ان نزل
ثم جاء بلال بعد فنزلت عنه والى فجا عويمر في المرة الثانية التي قال فيها ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فوجد
الآية نزلت في شأن بلال فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم يانها نزلت في بلال بن امية فنزلت في كل من وقع له ذلك بان ذلك
لا يختص ببلال وكذا يجب على سياق حديث ابن مسعود وختم انه لما شرع يدين عويمر توجه العجماني جاء بلال فذكر قصته نزلت
في عويمر فنزلت في ذلك فيك وفي صاحبك قول فقال يار رسول الله امر آيت سرجا وجد مع امرأته

رجلا ايقنل فقتلوه امر كفيف يفعل ذرا في حديث ابن عمر عن سلم فمكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمد يدها
بعد ذلك اماه فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فانزل الشعر وجل هو الاية في سورة النور والذين يرون
الزواجرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل فيك وفي صاحبك آية زواجك قوله قران فاذهب

فأت بها قال سهل فتلا عنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اى قتلا عليهم الآيات ووعظها وذكروا خبرها فتلا عنا فلما قرأ قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان
 امسكتها فظلمتهما عويمر ثم لا تأقبل ان يامر النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

فكانت تلك سنة المتلا عندين استندل بهذا من قال ان الفرقة لا يقع بنفس اللعان بل بحكم القاضي وان
 الفرقة في اللعان فرقة تبليغة بانه لا ايتها فرقة بلا طلاق لان عويمر طلق زوجته ثلاثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم ينفذ بها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينفذ بها عليه ولما انفذ بها عليه فنجب على كل ملاعن ان يخلق فاذ اتبع
 بنوب القاضي منا به في التفرق قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به او عجز

راى اسود العينين عظيم الا ليتين وهى اللينة المشفرة على الظن والتمس خلاصه اى عويمر الا قد صدق وان
 جاءت به احبهم تصغير اجراى ما لا الى الحمة كانه وجه فلا اراه الا كاذبا استندل بهذا من قال ان الحمة

حجة شرعية وسياتي في باب قوله عن ابن عباس قال جاءه الحارث وفيه وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من
 اجل انها ميتة فان من غير طلاق ولا ميتة عنهما اى لم يتوف عنها زوجها استندل بهذا من اللعان تفرق بفتح
 بلا طلاق وعلى ان المرأة المنسوخة باللعان لا تستحق في مائة العدة لفقته ولا سكنى فالجواب ان الحارث خفيف لان في
 سنة عباد بن منصور وهو ضعيف على ان لو وقت الفرقة بحر واللعان لا كفر عليه صلى الله عليه وسلم تطليقة فلا ينفذ قول
 ابن عباس وفي حديث ابن عمر انه قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يني مضى ذلك الطلاق وهو حجة على من قال ان
 الطلاق الثلاث لا يقع او وقع واحدة ثم هو اولى من حارث ابن عباس لان ربح امضائه صلى الله عليه وسلم الطلاق وذلك
 انما يكون بفهم اعتبار ذلك منه صلى الله عليه وسلم

باب اذا اشتك في الولد بقرنية اللون قال جمهور العلماء لا يجوز للاب ان ينفي ولده بمجرد كونه في القافي اللون وقال
 الشافعي لا يجوز ذلك ان لم يعم الى الخلق في اللون قرنية زمانا انهما فانت بولد على لون الرجل الذي اتها به جاز
 النفي على الصحيح وقال الحنابلة يجوز النفي مع القرنية مطلقا قوله عن ابى هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم من بني خزيمة فقال ان امرأتى جارية ثورنى رعايت اى انكرته واراد فبيعته فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها
 قال حمير قال فهل فيه من ادرق قال ان فيها كورسات جميع ادرق اى ما لا الى السواد قال فاني تراها قال عسى ان
 يكون نزع عرق قال وهذا اى الولد الاسود عسى ان يكون نزع عرق المراد بالعرق الاصل من النسب
 والمعنى ان ورثها انما جاء لانه كان في اصولها البعيدة ما كان بهذا اللون او بالوان تحصل الفرقة من اختلاطها فان اخرج
 اصول قد نورث ولذا تلك تورث والامراض والالوان تنهبها ورواية لم يخص له في الائمة ورواية اخرى في الائمة كما
 في حديث الباب اظنه منكرا فقي بعض النسخ فلا يكون نفيا ولا موجبا لللعان

باب التغليظ في الانتفاء قوله اياكم جل جلاله وهو ينظر اليه احتجب الله منه حتى الحارث اى حجة البعد
 من رحمة جزاء وفا وفي قوله وهو ينظر اليه اى الولد الى الرجل اشار الى قوله شقته ورحمة وكثرة قسوة نامة وغلظة او

المن والخال ان الرجل نظر الى ولده وبدا يلعب به فيل المعنى وبو نظيره الى ابي يعلى ان ولده
باب في ادعاء ولد السهم ما كان في الجاهلية اذا رقى رجل من اهل البيت فقلت من اثن الرجل ان ولده يثبت
في نسبنا بطالة السهم فقال ولما جازهم لم يلحق النسب بها وعما كان في الجاهلية من الحق بها -

قوله لا مسأعة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبته **ف** قال في الجمع
السمات الزنا وكان القوم في الجاهلية في الدماء ولان الزنا اهل من يعين لوالهين فيكسبون اهل البئر ارب كانت عليهن عنت
الامة انما خرجت وبما كان فلان اذا جازهم ما علمه من ابي كان كلما سمي الى الصلابة في حصول غرضه في الجاهلية الاسلام ولم
يلحق النسب بها وعما كان منها في الجاهلية من الحق ومعنى قوله فقد لحق بعصبته اي لا تترش له وتغض عنه قلبه و
من ادعى ولدا بغيره شدة اي من زنا فلا يثبت ولا يورث لانه لم يثبت النسب بينهما شرعا -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى اي اراد ان يقضى في ان كان مستلحق بعصبته المجبول اي الولد
الذي طلب الورثة ان يثبتوه به وفيه يد الى مورثهم استلحق بعصبته المجبول عنه لقوله المستلحق بعد ابيه اي بعد
موت ابي المستلحق الذي يدعى اي ذلك المستلحق له اي الابي يعني نفسه اليه اناس يهدون سيرة ملك الامة ولم يكره
الوجه في مات ائمه ورثته خبر ان قيل حصة ثمانية المستلحق وخبر ان محمد وثقفي كل من كان من امة اي
كل ولد حصل من جارية يملكها اليوم احابا اي جامعها فقد لحق بمن استلحقه يعني ان لم يكره لغيره في حياته ليس له
اي ما لولد مما قسم قبله من الميراث اي قبل الاستلحاق فملك الجاهلية لان ذلك القسم وقت في
الجاهلية الاسلام يعني ما وقع في الجاهلية وما ادرك من ميراث لو يقسم فله نصيبه اي فلولد نصيب
ولا يلحق اذا كان ابيه الذي يدعى له اي يتيب اليه اكره اي ابيه لان الولد يثني عنه بانكاره وهذا انما يكون
اذا دعي الاستبراء بان يقول معنى عليها حتى بعدنا احابا وما يلحق بعد عني الميراث حتى ولدت وحلف على الاستبراء فثبت
يثني عه الولد وان كان اي الولد من امة لو يملكها او من حرة عاها اي زنا بها فانه لا يلحق به

ولا يورث وان وعصبته كان الذي يدعى له هو ادعاء فهو ولد زينة من حرة **ك** ان امانة
قال الخطابي هذه احكام تخص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوائل الاسلام ومبادئ الشرع وهي ان الرجل اذا
مات واستلحق له ورثة ولما كان كان الرجل الذي يدعى الولد له ورثة قد انكره منه لم يلحق به ولم يتر من وان لم يكن
انكره وان كان من امة لم يورث منه ما لم يقسم به من له ولم يورث ما قبل الاستلحاق وان كان من امة غير كرم
ولم يورثه اوس حرة زنى بها المايث بل لو استلحقه الواطى لم يلحق به فان الزنا لما ثبتت النسب قبل النوى
معناه اذا كان الرجل غروجة او مملوكة حارثه ورثته فاشاله فانت بولد له الامكان لم يورثه وصار ولد الحرة بينهما التوارث
غيره من احكام الولادة سواء كان موافقا في الشبهة او مخالفا -

باب في القافة **ب** هو من يعرف آثاره ويعرف شبه الرجل باخيه وابيه ولحق الفروع بالاصول بالشر والعلامات
اكتفاء العلماء فيه ان له اعتبار في الشرع ام لا فقال الشافعي انه جازم مطلقا وقال مالك احمد موجبه في بعض الامور
يقال ابو حنيفة وسفيان الثوري واسحاق بن راهويه لا اعتبار له في الشرع وانكره اكون حجة مطلقا -

قوله عن عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال سعد وابن السرح) يوما مسرورا قال
 عثمان) تعرف اسما به وجهه فقال اي عائشة المتري نحن المدلجي راى خريدا واسما قد
 غطيا ونسبها لبطيفة ويدات اقداما فقال اي المدلجي ان هذه الاقدام بعضها لمن بعض قال النوى
 وكانت الجالبة لتفتح في نسب اسامة بن زيد مع الحق الشرع اياه بكونه اسود وشدي السواد وكان زيد اميش فلما قضى
 هذا القائف بالماق منه مع اختلاف اللون وكانت الجالبة تقول القائف فرح ابني صلى الله عليه وسلم كونه زاجر المهرن
 الطعن في نفسه وكانت ام اسامة حشية سودا واسمها بركة وكنتها ام كين واختلفوا في العمل بقول القائف وانشق نقابا
 على رايشه زوفية العدالة وبلى شير العاد لم يكن بواحد والاصح الاكتفاء بواحد هذا الحديث انتهى قلت ليس في الحديث جواز
 الحكم بقول القائف لان الاستدلال لم يكن ببناءه الا على استبشار صلى الله عليه وسلم وسروره بقول القائف وهذا يحتمل مرين
 احدهما يحتمل ان يكون رضى بقول القائف وثبتا نسب اسامة بن زيد فيحتمل ان يكون استبشاره صلى الله عليه وسلم
 ردعا لغيره بل الجالبة بالظال نسب اسامة بن زيد فلا يشك في ان استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول القائف لم يكن على
 الاحتمال الاول بل على الثاني ولو كان الاحتمالان متساويين لم يكن فيه محل الاستدلال فكيف اذا كان الاحتمال الثاني
 هو الاربع بل هو المتعين فلا يجوز الاستدلال باستبشاره صلى الله عليه وسلم على اثبات امر القائف في اثبات النسب غير
 هو ظاهر واما الجواب عما استدلوا على صحة القيافة بمجرب الدعان حيث قال صلى الله عليه وسلم فيه ان جاءت به جهب استم تحش
 السابقين فهو زوجها وان جاءت به اورق جدها بما ليخرج السابقين سابع الاليتين فهو الذي رمت به وهذه هي القيافة
 والحكم بالشبه بان هذا الحكم منه صلى الله عليه وسلم لم يكن الحكم بالقيافة ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلها فلا يعرف
 ذلك منه صلى الله عليه وسلم في مدة عمره ودعوى وجود القيافة صلى الله عليه وسلم قد ح في رساله بل هو حكم بالوجي الالهى على
 انه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شرعية الدعان لتوايل يكون المدعى على الشبه فاذا كان الولد لشبهها بالزوج ثبت كذب
 يد الزوج حد القذف ولو كان لشبهها بالغير الزوج لكان ثبت شرعنا ما با وتجدها لا زنا.

باب من قال بالقربة اذ انتادعوا في الولد اي اذا تنازع الرجلان او اكثر في الولد بان تكون الجارية
 مملوكة لهم فوقعوا عليها في طهر فادعوه كلهم فيحكم بالقرعة عند من يقول بالقرعة وهو قول اسحاق بن راهويه وبه قول الشافعي
 في القديم وانكر ابو حنيفة اعتبار القرعة واعلم ان الطحاوي ادعى انها منسوخة كان في اول الاسلام وقال شيخنا شيخ شافعي
 مولانا محمود حسن قاسم مره الاولى ان لا يقال انها منسوخة بل يقال ان اباحية ايضا يعقبها كما اذا اراد السراحد ويريد
 ان يذهب به احدى الزوجات فعرف القرعة سحب عند ابى حنيفة الا ان اباحية يقول باعتبارها في ترجيح احد المتساويين
 واما اثبات امر ارتباطها بالشافعي واسحاق ايضا لا يقولان ان القرعة حجة في اثبات الميراث لثبات النسب
 السداد والطريق الشرعية فصار حاصل الخلاف ان القرعة معتبرة عند الفريقين والخلاف انما هو في تحريم تعيين ان القرعة
 معتبرة الى هذا الحد والاولى في هذا الحد لا دليل فيه عند احد الفريقين لان المواضع التي ثبتت فيه القرعة منه صلى الله عليه وسلم لا يصح
 فيها الترخيص احد المتساويين او اثبات امر على الشوايح ان يثبتوا انها كانت لاثبات امر لا ترجيح احد المتساويين واما
 حديث الباب فعلى تقدير صحة سقوطه على رضى فلا حجة.

قوله عن نرب بن ابي نعيم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اليمن فقال
ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا (امين كان واليا في اليمن) فيختصمون اليه في ولد
راي كل واحد يدعي ان الولد لولد له وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال راي علي للثنتين منها
في نكحة منهم طيبا (اسما من غير انتم امر من طاب) بالولد لهذا اي لهذا الثالث منكم فعليا اي صامتا وتامعا
ولم يضايقه قال للثنتين طيبا بالولد لهذا فعليا ثم قال للثنتين طيبا لهذا فعليا فقال انتم ترضى كاء
متشا كسرون اي تمنازعون اني مقرب بينكم اي اتقني بكم بالفرقة على الولد فمن قرع فله الولد وعليه
لصاحبه ثلثا الدية فاقرع بينهم فجعله لمن قرع ففصلت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى بدا امره او واجزه كان حكمه صلى الله عليه وسلم من سوادهم وحادثة وكاثر استدلالهم من قال ان القرعة ثبتت
بالنسب قلت هذا الحديث مخالف لاصول الدين فان المرأة التي وقعوا عليها في طهر ان تكون مملوكة لهم او غير مملوكة فاذا
كانت مملوكة لهم كما يشترط كلام الشيخ ابن تيمية في الدر المنقبي فانه يحل الباب باب الشكر كالمطلون الا انه في طهر واحد ثم ذكر فيه هذا
الحديث حديث زيد بن ارقم في قصة قضا علي واشتت نسب ولده بالواحد منهم لا تجب عليه ثلثي الدية بل يجب عليه اهما ثلثا ثمانية
المائة لانهما صارت ام ولده واحدة واما اذا كانت غير مملوكة فلا يثبت نسب الولد لاهم ادعوا الوطى بانها لاهم لم يدعوا
النكاح ولا الملك فلم يكن لهم فرسا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابى هريرة رواه الجماعة ان الولد لغيره
والعابر كخبر فلا يثبت نسب الولد لواحد منهم فعلى هذا قال بعض العلماء ان المار غير ثابت والله اعلم

باب في وجوه النكاح التي كان يفتاها اهل الجاهلية قوله ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة
انحاء فحاكم منها النكاح الذي يخطب الرجل الى رجل او الى وليه فيصدقها راي يعين الى صداقها ثم
ينكحها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طهرها
امر سلى الى فلان داءى الى راس الى راس لا استبضاع فاستبضع راي
الطبعي منه الباضعة وهو المجمع على انه والمباذنة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج ويعتبر لها من وجها
ولا يحسبها واحدة بدين جاهلية من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فادتين حملها اصابها راي باب اذجهما احب و
انما يفعل تلك ما غلبت في نجاة الولد لانهما كانوا يظنون ذلك الاستبضاع من اكابرهم وروسا بهم في الشجاعة والكرم وغير ذلك
فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح اخر يجمع الوهطون الشرقة فيدخلون على المرأة
راي واحد بعد واحد كلهم يصيبها راي يدا في ثوبه فاذا حملت ود صنعت راي الحمل ودر ليل بعد
ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عند هانفول لهم قد عرفتم
الذى فان من امرهم وقد طلعت وهو ابنيك يا فلان راي لواحد منهم فتسمى من
احب منهم باسمه فيلحق به راي بال رجل الذي سمته ولد لها ونكاح مراع يجمع الناس الكثير فيدخل
على المرأة لا تمتنع ممن جاءها ودهن البغايا (زواني) يكن ينصبون على ايامهن راسات تكن علما
لن اردهن دخل عليهن فاذا حملت فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم الفاقة ثم الحقوا ولد لها بالذير ون

داى على لسان التحالف فالتا طلة داي استلمه واسل الاول انت المام للصوق وددى ابنا لا يتبع من ذلك فلما بعث الله عليهم اهلكه عليه وسلم هدم كناسهم اهل الجاهلية كله الا كناس اهل الاسلام الذين قال العلماء ربي على العائشة رجا لم يتركها الا بالاول كالحاخذون ودفن قوله تعالى ولا تغتات انما انية دلون ما استتر فلما باس به واطر بولوم الثاني كالحاخذ العشرة الثالث كالحاخذ البديل وهو ان يقول الزبل للزبل انزل لي عن امرالك و انزل لك عن امراتي وازيدك

باب الولد للفرأش الفرأش عند ابى حنيفة ثلثة القوي والمتوسط والضعيف فالقوي فراش المنكحة عليها انه لا يكن لفي ولدها الا باللعان والمتوسط فراش ام الولد فانه اذا اقره بالولد فانه يثبت النسب بعد ما بالسكوت لا يثبتي الا بالنفي والضعيف فراش الامة فلا يثبت النسب من المولى الا بالدعوة والاقرار بالسكوت وعلى هذا قال توزج المغربي بالشرقية وبنيها مسيرة سنة فجات بولد لستة اشهر من يوم تزوجها فثبت النسب من الزوج المغربي واستبعدوا النووي وقال ان ابا حنيفة جمد على ظاهر الحديث وما تضمنه ابن الهمام وتبعه صاحب الدر المختار وقال انما قال ابو حنيفة بهذا المامكان العقلي وهو ان يصير اليها بخلو كرامة من الله تعالى او ان يكون له استخدام ثلث من استبعد هذا فمقد خل عن باب مستقل في الفتنة وهو باب اللعان فالوجه انه اذا ولدت الشرقية ولم ينف المغربي كونه ولد فكيف يمكن لاحد ان ينفى الولد وروى عن ابى حنيفة ان الزوج اذا علم ان الولد ليس مني فوجب عليه ديانته ان ينفى الولد ويلاعن نعم لاحق للقاضي في الاستفسار قبل رفع الامر اليه قال في الدر المختار الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت اه فاذن اثنا عن اللعان والنفي يوجب لحاق الولد بشعوب نسبة منه شرعا وروى عن ابى حنيفة في رد المختار ان المولى اذا علم ان ولده انتمت يجرم عليه السكوت والبقاء عن الدعوة والاقرار وديانته ثم اقول ان اثبات النسب ونفيه ان كان عقليا فلا يجرى اللعان فانه ليس لعلي وان كان غير عقليا فالشرعية شرعية الفرأش ثبت نسبة منه من نفي فاذن لا احتياج الى تعقيب مسئلة ابى حنيفة كما قيده ابن الهمام وغيره قوله عن عائشة اختهم سعد بن ابى قحص (وهو واحد العشرة المبشرة) وعبد الله بن زهراء وهو موقوف بنت زعم

ابى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابنة ذمعة واسم ابن ام زمرعة عبد الرحمن بن زمرعة وكانت امه امة يمانية لابي وقعت بدهم الخصومة عام فتح مكة فقال سعد وصاني اخي عتبة اذا قد مت مكة ان انظر الى ابن ام زمرعة اى عبد الرحمن فاقبضه فافه ابيه وكان عتبة زنى بوليدة زمرعة في الجاهلية وولدت ابنا فظن على رسم الجاهلية ان نسب ولدها ثابت بالزاني فادعى لانه ان يقبض ذلك الابن الى نفسه ويرى وقال عبيد بن زمرعة هو اخي ابن امه اى لى كل من انا قال لان ابى كان يظن ان ابلك اليميين وقد ولدت ولد باعلى فراشه فوالى وانا ابنا فانا

اثنى باقى فزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهبا بينا اجنبية فقال الولد للفرأش اى لصاحب الفرأش وللعاهل المحبس داي ولزاني الحارة بان يرجم ان كان مصحاحا ويحل ان يكون مثناه الحرمان عن الميراث والنسب كما يقال للمحرم في يده التراب والحجر فيكون المراد بالحجر الذلة والنجاسة فالظاهر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نوعا عليه من جاهلية وابطال ما كان يثبت من التعاقب بانه مولود من امرأته بن ابى وقاص وبشبهه واحتججوا به داي من الولد عبد الرحمن يا سودة داي امرأه بالاحتجاب لما راي من حجة ذلك الولد ليقبحه ان الشرع يحكم ان هذا الابن

أجرك ولكن حكم التقوى ان تجتنب منه لانه شهيد بقتله كما انه اجنبى عنها-

باب من احق بالولد اى الحضانة وبى الترتيب يقال خضنة حضانة اذا رفعة وربية احق الناس بالولد خضنة ائمة قبل الفرقة وبعد الام لان تكون حرة او افاجرة غير مأمونة الم تنزج بزواج آخر بالاجماع ثم ام الام ثم ام الابائ ثم الاخوات ثم ام ثم لا ثم لاب ثم لى لان ذلك ثم العتات كذلك وكل امرأة من هؤلاء التى اذن حق فى الحضانة اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها فى الحضانة عند ابى حنيفة وقال الشافعى سقط حقها مطلقا سواء كانت غير حرة او بحرة وقال الحسن البصرى لا تسقط مطلقا حقها بالكساح والام والمدة احق بالسلام الصغير حتى يستنقذ وقد رتب سنين و بالجارية الصغيرة حتى تحيض وغيرهما احق بالصغيرة حتى تستنقذ ولا خيار للولد عند ابى حنيفة وبه قال مالك سواء كان الولد ذكرا او انثى او جارية وقال الشافعى اذا صار مميزا بين الابوين وقال احمد اذا بلغ سبع سنين ينجر الغلام وتسلم الجارية الى الاب من غير تخيير ومن التعجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع لثم يعتبرون اختياره اخذ الابوين وهو غلطه بما ظنهم قوله ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطينى له دعاء وقدى له سقاء وتجسرى له خواء وان اباه طلقني فالاذا ان ينزع له منى فقال له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

انت احق بصالحه لتكني استدلى بهذا الشافعى على ان كل من تزوجت من النساء من كان لها حق الحضانة سقط حقها مطلقا سواء كانت بنى رحم محرم او غير ذى رحم محرم لان الدليل لم يفيض قلت معناه انت احق به الم تنكحى بغير المحرم لعدم الشفقة فانه يتحقق على الولد فليلا وينظر اليه فغضا بخلاف ما كان الشيخ نازح محرم للصغيرة كالبنه اذا كان زوجها ابى والام اذا كان زوجها ام الصغير على ان الحديث يدل على ان الحادث من الكساح يبطل حقها فى الحضانة واما الكساح القائم قبل ذلك فلا يسقط حقها مثلاً امرأة ولدت قبل ان تاتى بها ام الام للولد ولها زوج وهو ابى للولد فلا يسقط حق الحضانة لها بحكم هذا الحديث لانها لم تحدث نكاحا والراجح عن الشافعية هو هذا القول الموافق للحنفية -

قوله فقال ابوهريرة اللهم انى اقول هذا الا انى سمعت امرأه جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان زوجي يويد ابن يذهب بابني وقد سقاني من بئر ابى عنبه وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استئما عليه فقال نرى وجهها من يجاتنى فى دلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الولد وهذه امك فخذ بيد ابيهما شئت فاحذ بيد امه فانطلقت به استدلى بهذا الشافعى على ان اذا صار الولد مميزا بين الابوين فقلت وير منها قريبا فليمر ارجع ولا حجة لرفيه لانه لم يذكر الفرقا فالظاهر انها كانت فى حجة لقولها ان زوجي ينكحى ان كان بالنا بل هو الظاهر لان الذى يلقى من البهيم هو البالغ وليس فيه دليل على انه ينجح فى الصبح لانه ليس فى الحديث ذكر عمر فاذا كان صغيرا ينجح رشده ولا عارف بمصلحة فلا ينفذ اختياره ولانه لا تفصو وتعلمه يتناسر عنده الراحة والتخلى فلا يتحقق النكاح وقد ثبت عن ابى بكر الصديق انه قضى فى عامهم بن عمر بن الخطاب لانه لم يخبره بذلك وكان يحضر الصحابة ولم ينكره احد فنصار مجعاً عليه -

باب فى حدة المطلقة العدة ولنه مصدر من عدل يقال عدت الشئ اى احصيته وفى الشرع تربع تلمز المرأة عند

زاول النكاح أو شبهة أو الفرس فعدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلثة أقران كانت من ذوات الحيض وكان الفرس بعد
الدخول بها أو ثلثة أشهر لم ينحص لصغر وكبر وعدة الامتناع قرآن ونصف المقدر وعدة الحامل وضعة وزوجة الفارس الباطل
والمراد بالقرآن الحيض عند أبي حنيفة وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي ومالك الطهر خلع عن أسماء بنت يزيد بن
السكن الا نصارىة انهما طلقت بغير عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المطلقة عدل فانزل الله
عن دحل حين طلقت اسماء بالعدة للطلاق الى ريث وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء
باب في فتحة ما استثنى به من عدل المطلقات يعني ان آية عدة المطلقات تشمل ذوات الاقرار والايام الصغار
والمسوسة وغير المسوسة والحواشي وغير الحواشي فاستثنى منها الايام والصغار وغير المسوسات والحواشي

فخلع عن ابن عباس قال والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء وقال والايام يتربصن من الحيض
من نسائك ان اريتم فدتهن ثلثة اشهر والايام لم ينحصن فسمي ذلك اى فتح ذاك القول الثاني ليشمل
للايام والصغار الا ان لم تبلغن من الحيض من ذلك اى من القول الاول الشامل لجميع انواع المطلقات فاجوب
للايام والصغار العدة ثلثة اشهر مكان ثلثة قروء وقال (اى ابن عباس) وان طلقن من
قبل ان تمسوهن فعدا لهن من عدل فدتهن ثلثة اشهر فدتهن ثلثة اشهر فدتهن ثلثة اشهر فدتهن ثلثة اشهر
عدة ولم يذكر ابن عباس الحواشي اذا طلق من الاختلاف فيها اولان الغرض ان الآية المشتملة على عدة المطلقات
ليس على عمومها واطلقتها

باب في المثل جعله اى اذا طلق الزوج امرأته ثلثة او اقلتين فجزاها ان ياربها ويستدأمة الملك لهما بمفرق
الدية وتصح في العدة ان لم يطلق ثلثا ولو لم ترش لقبول الزوج راجعت امرأتى والا شها ومنه وب عليها
اجتزاعن التجايد وتصح الرجعة بالفعل الذى يوجب حرمة المصاهرة مع اكرامته كالوطى والقبلة والنمس وقال الشافعي
لاصح بالفعل عند القدرة على القول بان لا يكون اخس او يقل اللسان قوله عن عثمان الذي صلى الله عليه وسلم
طلق حفصة ثم سار جميعها قال الشيخ الهادي في المدايح ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة فلما بلغ ناء الخبر
عمره فاستمر له حتى الى النبي الله عليه وسلم راج حفصة فنهاها صوامت فوامت وهي زوجتك في الجنة

باب في نفقة المبتع من البت وهو الطلق ويؤتى طلاق البائن والثلثا ليعني اذا طلق الزوج زوجته
طلاقا بائنا او ثلثا بائنا تجب لها في عتدا النفقة على الزوج اختلف العلماء في جباة الكلام ان المعتدة ان كانت معتدة من
ملك صحيح عن طلاق فان كان الطلاق رجعي فلها النفقة والسكنى بلا خلاف لان ذلك النكاح قائم كان الحال بالطلاق
كالحال قبله وان كان الطلاق ثلثا بائنا او بائنا فلها النفقة والسكنى ان كانت حاملة بالاجماع لقوله تعالى وان كن اولات
حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن وان كانت حاملة فانتقوا فيها فقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن
عبد العزيز وسفيان الثوري والوفيق جبر والصحاب والتابعين ان لها النفقة والسكنى وقال الشافعي لها السكنى و
النفقة لها وقال ابن ابي ليلى والسختي والوفور وحميد بن عجل لافقة ولا سكنى لها واحتجوا بقوله تعالى وان كن اولات
فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن خص الحامل بالامر بالانفاق عليها فلو وجب الانفاق على غير الحامل لطل التحصيص ولم يكن

لتخصيصها بالذكر معنى ذل بمجوسه ان غير الحامل لافقه لها وايضا استدلووا بحديث الباب حيث فاطمة بنت ميس انها قالت
خلعتي زوجي ثلاثا فلم يجعل لي النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ولان النفقة تجب بالملك وقد زال الملك بالثلاث
والباقي الا ان الشافعي يقول عزفت وجوب السكنى في الحامل بالنص بخلاف الباقي واستدلوا بالضعف وغيره بقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم وفي قراءة عبد الله بن مسعود اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجوهكم و
لا اختلاف بين القريتين لكن احديهما تفسيره لاخرى لقوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقراءة ابن مسعود
ايها وليس ذلك اختلاف القراءة بل قراءة تفسير للقراءة الظاهرة كذا ولان الامر بالاسكان امر بالانفاق لانها اذا كانت
مجبوزة ممنوعة عن الخروج لا تقدر على التسبب بالنفقة فلو اتكن نفقتها على الزوج ولا مال لها لمالك او ضاقي الامر عليها و
عسر وذا لا يجوز وقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من غير فضل بين كمال الطلاق
ولبعده في العدة ولان النفقة انما وجبت قبل الطلاق كذا في مجوسه عن الخروج والبر والحق الزوج وتلقب ذلك الاقباس
بعد الطلاق في حالة العدة وثانيدا بانضمام حق الشرع اليه لان الحبس قبل الطلاق كان حقا للزوج على الخصوص وبعده
الطلاق لتعلق به حتى الشرح حتى لا يباح لها الخروج وان اذن لها الزوج بالخروج فلما وجبت به النفقة قبل التاكيد ولان تجب
بعد التاكيد وفي ما لا ينفقها امر بالانفاق على الحامل وانه لا ينبغي وجوب الانفاق على غير الحامل ولا يوجب ايضا فيكون سكوتا
موقوف على قيام الدليل وقام دليل الوجوب وهو ما ذكرنا واما حديث فاطمة بنت ميس فتدبره عمره فقال منع كتابي
وسنة نبينا يقول امرأة لا تدري لعلمها حقت او نسيت وقد انكره اسامة بن زيد انه كان اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا
رما بما كان في يده وكذلك انكرته عائشة فانها قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر هذا الحديث يعني قولها لانا نفقة لها ولا سكنى
اخرج الطحاوي في هذه الاقوال باسناد حسن ثم روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان الناس انكروا عليها ما حدثت به من وجوب
قبل ان تكل وقد انكره ابن الخطاب ذلك بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينك عليه منهم منكر فدل تركهم التكبير
في ذلك عليه ان ذنبهم فيه كذبهم ونقلوا ان احمد بن حنبل كان يصيحك يقول ابن في كتاب الله وعرضه ان يارسل لجهنم
قلت قول عمر لا يدرى كتاب ربنا يحتمل انه اراد بقوله عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجوهكم ويكون
قراءة لقراءة ابن مسعود ويحتمل انه اراد بقوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ويحتمل انما اراد بقوله لا يدرى كتاب ربنا في السكنى
خاصة وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم كما هو القراءة الظاهرة وارايد بقوله رضي الله عنه بنسبة نبينا ما روى
الطحاوي بسند لا يخط عن الحسن قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وفي سنة خضيب
بن ناصح وهو من رواة الحسن وفي جهاد بن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة وقالوا لم يخرج عن الجارية قلت انه اخرج عنه لكنه في
نسخة غير من رواية وقال الحافظ في التلخيص ان لم يسمع ابراهيم عن عمر قلت مرسل النسخ متصل كلها وهو لا يرسل الا ما كان صحيحا كما في
التهميد وقال ابن القيم اني اشتبهت لم يثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا تجاؤر ليعني اليه وقال الشافعي ان
لفظ وسنة نبينا اليه بيت وهم الراوي قلت هذا اللفظ مروي في مسلم صحاحه فلا يمكن الاكابر عنه قالوا ان خروجها من بيت
العدة كان لها مزية في الاحاديث الصحاح انها كانت تخدم على ايمانها فقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم بيت ابن ابي بكر
قال الطحاوي بطريق الاوامر انما لم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها صارت كالناشرة اذا كان سبب الخروج منها وبكلمة القول

فيسخرج من بيت زوجها في بيتها وكان منها سبب ارجع الخرج انما لا تخفى النفقة مادامت في بيت غير الزوج وتقبل
ان زوجها كان غائبا فلم يقض بها النفقة والسكنى على الزوج للنفقة اذ لا يجوز التمسك على الغائب من غير ان يكون عنه خصم
حاضر فان قيل روي ان زوجها خرج الى اليمن وقد كان وكل اخاه فالحجاب انما هو كمال الجواب او بايصال النفقة ولم يرد كله
بالخصومة قلت فيه نظرا فانها خرجت باجازة تملكه عليه وسلم فلم يكن ما شره فلا بد من عند عن نفقته كما بينه العذر عن
نفق السكنى قلت ان النفي الزائل الذي كانت تطلبها فان حمل النفقة قد اعطيت كافي الروايات واحصا اعظم زوجها
عشرة تراعى كافي التزدي وغيره وفي بعض الروايات اربعين عشرة اصوع كافي الطحاوي وغيره

قوله عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمير بن حفص طلقها البتة وهو غائب فادرس اليها وكسبه
روى يحيى بن ابى ربيعة والحارث بن هشام بسبعين روى نفقة العدة وفي رواية الآتي طلق امرأته ثلاثا وان ترك بها نفقة
يسيرة فخطبته روى على ثلثة النفقة الشيعر القليل وارضيت به فقال روى الكليل (والله حاله علينا
من شئ فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال لها ليس لك عليه نفقة روى ثلثة روى وارضى لها ان تعتد كحديث
قوله فقال فاطمة حين بلغها ذلك روى قول مروان من روى شيئا بان لم يسع الا من امراته بيني وبينكم كتاب

الدي قال الله تعالى فطلقها حين لعنتم روى الى قوله تعالى (وان قد روى لعن الله يحسن ث بعد ذلك اصل قالت فامى
احسن بعد ثلاث قد اجبت فاطمة بنت قيس صاحب النفقة على مروان حين بلغها انكار مروان بقولها بيني وبينكم كتاب
وقرأت اول سورة الطلاق وعجل استلامها ان قولها الى لا يخرجون من بيتي ولا يخرجن وروى في المطابقة الرجعية فاذنوا
يقول في آخر ذلك لعن الله من بعد ذلك امرأته او باجداث الامر هو ان ينفق في قلبه الرغبة اليها فيرجعها وهذا يدل على
ان الهن عن الخرج والاذن كان في الطلاق الرجعي فاما اذا طلقها ثلاثا او ابانها فاجب روى عليها من شئ حتى يريث الله
بعد الابانة امرأته انما هذا الحكم اذا كانت له عليها راحة واما اذا طلقها ثلاثا فامى امرئ يريث بعد الثلاث واذا لم يكن لها نفقة
وليس حاملها فعلى ان تجسوها في بيت الزوج فيخرجها الخرج وقد وافق فاطمة على ان المراد بقوله تعالى يحسن ث بعد ذلك امر
الرجعية فتارة والحسن والسدي والصالح اخرج الطبري عنهم وعلى غير وان المراد بالامرايات من قبل الله تعالى من نسخ او
تخصيص او نحو ذلك فلم يخصه ذلك في الرجعية قلت ان الايات عامرة في سياقاتها وان كان الامر خاصا فلما علينا الا
بيان التكتية في القيد وبهذا انما تروى القرآن كثير

باب من اكر ذلك على فاطمة امى انكر دم وجوب نفقة المبتوتة وسكنها على زوجها وادخولها وانقلاها
من البيت على فاطمة بنت قيس وقد انكر من الخطاب بحضور الصحابة ولم ينكر الا انكارا واحدا وكان اجماعا وانكرت عائشة وانكر
مروان كما هو مفصل في الباب قوله ان فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب فقال انك تدين عكرت اب رينا سنة
بنيت لظلمة لاند كخطبت ام ولد اذ نزع الطلاق بهذا السند عن ابى اسحق اطول منه وفيه سنا بتا روى كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله
عليه وسلم ليقول امرأه لا تدرى عليها كذا ثبت قال الله تعالى لا يخرجون من بيتي ولا يخرجن الاية واخرج عن ابراهيم عن عمر
عبد الله انها كانت تقول الطائفة ثلاثا لما سكنى والنفقة ثم اخرج بسند عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان زوجها
طلقها ثلاثا فانتهى صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاجرت ذلك انما في ذلك النفي فقال قال عمر بن الخطاب

واخر بذلك لسانباركي آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لعاهل او هبت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكينة والنقطة وهذا الحديث نص صريح على خلاف ما حدثت فاطمة من عدم
 وجوب النقطة والسكينة لمبتوتة على زوجها وقد بلغ في التشفي على هذا الحديث ابن القيم في بيته فقال نحن نشهد بالله شهادة
 نضل عنها اذ القينا ان هذا كذب على عمره وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبغي ان لا يخل الإنسان فرط الانصار
 للمذنب او التصب لها على معارضة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الكذب المجتنب فلو يكون هذا عند عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تحرس فاطمة وذوها ولم يهرزوا الكلمة الى آخر ما قال قلت وانا نتج من امرأة الشيخ ابن القيم على
 رد الحديث المعبر الثابت عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام
 فكذلك كتمان الحديث الصحيح الثابت وهذا فرط الانصار للمذنب والتعصب له حملة على كتمان الحديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والذي قاله من القرينة بانه لو كان عند عمره تحرس فاطمة ولم تهرزوا بكلمة فيخفى جافان ما سمعته من في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحفظت منه وان كان او هبت فيه او دخله النسيان والغلط اقوى عن ما ما سمعته بواسطه عمر كيف تحرس
 بالسمع من عمر وليس في الحديث قدح الا ان مقتضى عن النخعي عن عمران كان النخعي هذا هو الاسود بن زيد فلما انقطع فيه
 كما لا يخفى على الواقف على طبقات الرجال وبديل عليه ما اخرج الطحاوي عن ابى اسحاق البستي قال كنت عند الزهري
 يزيد في الحديث ومعنا الشعبي فذكر والمطلقة ثلاثا فقال الشعبي اخبرني فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال بها لاسكينة ولا نقطة قال فرماه الاسود بصماعة قال ويكاد يتحدث بشيئا قد بلغ ذلك الى عمر بن الخطاب قال لسان
 باركي الحديث وان كان النخعي هو ابراهيم فهو متقطع وابراهيم وان كان لم يدرك عمر الا ان مراسيل صحيح الاثنى عشرين كذا قال ابن
 معين وليس في الحديث منهما اقل صاحب التهذيب في اوائله مراسيل النخعي صحيح ثم ذكر فيه عن الراشدين قلت للنخعي اذا
 حديثي حديثا فاستد به فقال اذ قلت عن عبد الله ما علم از عن غيره واحد عندنا سميت لك احدا هو الذي سميت قال ابو عمر
 في الامايل على ان مراسيل اقوى من مسانيد وقال في موضع آخر مراسيل ابن مسعود وعمر صحيح كلها وما رسل منها
 من الذي اسند حكاه يحيى بن القطان وغيره قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الحافظ ابو سعيد العلاني هو اكثر من ارسال
 وجاهه من الاثني عشر مراسيل اجعل هذا الحديث صحيح على الصحيح من الحديث من اهل الجرح والتعديل وبطل كتمان الشيخ ابن القيم
 باب في المبتوتة خسرهم بالهكس وبالليل تبين في بيت زوجها في العدة قال ابو حنيفة وآخرون يجوز خروج المرأة
 البائن من منزلهما في انهما يلجأ الى ذلك ولا يجوز لغير الحاجة وقال الشافعي وما كنت اجمعا يجوز لها الخروج في النهار مطلقا
 قول عن جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد غلاها راى قطع ثمره فكلها فكلها اجل ذنبا ما فانت النبي صلى
 الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال اخرجي نجدى غلاك لذلك ان تصدق منه او تغفلى خيرا
 في الحديث دليل على ان يجوز لها الخروج للحاجة كما يدل عليه عليه صلى الله عليه وسلم ذلك بالصدقة او فعل الخير
 باب شجر متاع المتوفى عنها زوجها من الميراث اي كان المتوفى عنها زوجها قبل زول الميراث ان يوصى لها
 الزوج بدعائها وكسرتها وسكنها او امتحان اليراث تمام السنة فنش ذلك الحكم ما جعل لها من الميراث
 قول عن ابن عباس (في قول تعالى) والذين يتوفون منك ويذبحون ذبيحة (اي فليدوا وصية)

الانس واجسام متاعا راي متولين متاعا الى المحول غير استخراج ففسخ ذلك بآلية الميراث بما فرض له من الربع والثلث ونسخ اجل المحول بان جعل اجلها اربعة اشهر وعشرا فالماصل ان الآتية الاولى كان فيها حكمان اولهما وجوب الوصية على الازواج ثنائيتها الحكم بعدم اخراجها من البيت فانكلم الاول نسخ بما جعل لها من الميراث من اربع والثلث ثنائيتها نسخ بما جعل لها من الاعتداد بالربعة اشهر وعشرا لئلا

باب احداث الموتى عنهما من دجها والاحداث الخزن على موت الزوج وليس ثياب الخزن وترك الزينة بجلى او حير او نشاط او التزين بالجواهر كلها وليس الحر وغيره من الثياب المصبوغة وباستعمال الطيب والكحل والذهن اللابغز فيخوز لها لبس الحر لئلا يكتفى بالثوب المصبوغ لعدم وجود غيره وكذلك يجوز استعمال الطيب والذهن للتداوى والكحل للبرد ونحوه والاحداث واجب بالاتفاق على المتوفى عنها زوجها واختلف العلماء هل يجب على مستدة البت ام لا تجب عند الجففة وقال الشافعي ومالك الاحداث في البتة نوى عن محمد في النواذر انه يجوز الاحداث على بعض الاقارب الى ثلثة ايام

قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحسد على ميتة رسوا كان قريبا او اجنيا فوق ثلث لئلا لا يعلن زوج الربعة اشهر وعشرا هذا الحديث يدل على حرمة الاحداث للنساء على ميتة سواء كان ابا او ابنا او اخا بالان التقيد بقوله فوق ثلث يدل على ان الاحداث يباح بها في تلك المدة ولكن لا يجب لها الاحداث في تلك المدة فلو دعما زوجها الى الجمار لا يحل لها الانتفاع ويدل على ان الاحداث تجب على المتوفى عنها زوجها الربعة اشهر وعشرا وما عدا ذلك لا يحل لها الانتفاع ويدل على قيل الحكمة في هذا الحد ان الحد لا يتكامل تخليقه فتوفي الروح بعد مائة وعشرين يوما وهي زيادة على الربعة اشهر بنتان الامة فخير الكسرى التقيد على طريق الاحتياط قوله جاءت امرأة اسمها عاتكة بنت نعيم من عبد المدين النخام

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي زواجها عنها راسم الزوج فخيرته الخرومي قد اشكتك عنها فكحلها فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم امرتان ادخلتا لك يقول لا قال لما قلت قال النووي فيه دليل على تحريم الاكتمال على العادة سواء احتاجت اليه ام لا وارجى في حديث اسم سلمتي في الحديث وغيره اجليه بالليل واسميه بالنهار وجعل بينهما اربعة اشهر لا يحل وان احتاجت لم يجرى بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركت بحمل انكاره على الله عليه وسلم على حال لم تبلغ مرتبة الضرورة

باب في المتوفى عنها تنتقل اى هل تنتقل من المنزل الذي بلغها في زوجها وفيه اختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء مالک والشافعي واصحابهم يجب عليها ان تقتدى ببيت وجبت فيه الا ان يخرجها الوترية فيما اذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها وينهدم البيت الذي كانت تسكنه فيجوز لها انتقال الى غيره للضرورة و قال بعض السلف ان المدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ايجز لها ان تختار حيث شارت وتحول من بيت زوجها ومنه يرد على ابن عباس قوله ان القرية بنت مالك بن سنان وهي اخت ابى سعيد الخدري

اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسال ان توجع الى اهلها في بيتي عذرة خان زوجها خرج في طلب ابي عبد الله ابقوا حتى اذا كانت ابطرف القدوم

دومض على ستة اميال من المدينة لحرقهم فقتلوه فصالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهلي
فاني لم يتركني في مسكني يملكه ولا في نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة اذني المسجد دعاني ادا امرني فذعيت له فقال كيف
قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال امكثي في بيتك
حتى يبلغ الكتاب ابراهيم في دليل على ان المتوفى عنها تعد في المنزل الذي بلغنا في زوجها وهي فيه
ولا تخرج منه الى غيره بلا ضرورة شديدة.

باب من رأى الفحول اي من رأى المعتدة ان تتحول من بيت زوجها الى غيره كما ذهب بعض السلف هو قول
علي وابن عباس قوله قال عطلة قال ابن عباس سمعت هذا الآية اى قوله تعالى والذين يتوفون عنكم ويذرون
انوا جادوسية لازوا بهم متاعا الى الحول غير اخرج بعدتها عند اهلها راي كانت سكتا با في هذه العدة المذكورة
في قوله تعالى والذين يتوفون عنكم ويذرون انوا جادوسية بصن با نفس اربعة اشهر وعشر عند اهل زوجها واجبا على المرأة
التي توفى زوجها بهذه الآية في نفسها قوله تعالى فان خرج من فلا جناح عليكم الا في عقد حيث شاءت وعندها راي زوجها
او في بيتها ايها وحسن راي الناس قول الله تعالى فلا جناح عليكم قول ابن عباس ان شاءت

اعتدت عند اهلها سكنت في صيتها راي عند اهل زوجها وليس لهم ان يخرجوها وان شاءت خرجت لقول
الله عز وجل ان خرجن فلا جناح عليكم في عقد الا راي قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم

ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلثين ففسخ انسكتي ووزنت الوصية فلا يسكن لها عليهم تعتد حيث شاءت
اعلم ان في بيان الذين الاثنين اختلاف اصحاب ابن عباس فاجبوا على ان آية الوصية الى الحول كانت مقدمة ثم
نزلت آية اربعة اشهر وعشر ففسخت هذه الآية حكم الوصية الى الحول لاجل ما عدل عن ابن عباس فانها قال ان حكم الرخص
الرابعة اشهر وعشر كان واجبا عليها ان يلازم في الاعتداد ببيت زوجها وان تعدت حيث شئت وكذا كان لها ان
حتى يسكن على اهل زوجها بان لا يخرجوها ففسخ ذلك آية الميراث فاشار ابو داود بقوله باب من راي التحول الى
ان بعض العلماء يقولون ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ان تعدت حيث شئت وتحول من بيتها
باب فيما تجنب المعتدة في عدتها يجب على المعتدة من فوات زوجها الاحاد بترك الزينة بكل او حريرا او متشابها

او دمن او طيب او كحل او لبس ثوب مصبوغ الا بالضرورة وبالعذر فيجب لها لبس الحريرا او المصبوغ بالحكمة والقيل و
لعدم وجود غيره وكذا يجوز للمدين والطبيب التداوي والتكحل للرء وبهذا ذهب جمهور الائمة وذهب الظاهرية الى انها تحل

وليس وجع وعذر قواما لا لبس ثوبا مصبوغا لا ثوب غضب كالحجاب لا لبس طبيا الا اذا ظهر لها
من نبيذ كمن تسقط اظفار الحنث العصب برون برودا ليس شج ابيض ثم يصيب بعد ذلك كذا في الصحاح وفي المعنى الصبح
انبتت لصبغ الزنبايب وفسرت في الحديث بانها ثياب من الين فيها بياض وسواد قال بياض لباس الاسود وعند الائمة
والنفس والافطار نوعان من العود وليس المقصود بهما الطبيب وخص فيها للمغتسل من الخوض لانه الرأحة الكريمة
يتبع اثر الدم لا الطبيب قال النووي في قول نوعان من الطبيب المعصفر في التي صبغت باصفر لثمة المصبوغ بالمشق في

باب في من تزوج الحامل قال جبريل الطحاوي والصابغون والائمة الاربعون ان الحامل اذا مات عنها زوجها
سقط عني عنها بوضع الحمل ومن على بسند صحيح انها تنسد باخر الاجلين وبه قال ابن عباس ثم رجع عنه

قوله عن ابن ابي ذر قال من شدة غشيت بالهنة اى من يخالفني في عدة الحامل لانزلت سورة النساء القصص
دوي سورة الطلاق ايجل لادوية الاذبحوا وعشروا اى بعد نزول هذه الآية فخصت آية سورة الطلاق عموم
الربعة اشهر وعشر فصارت عدة الحوامل هي وضع الحمل لا غير كما قال تعالى واولات الاحمال اجلن ان يوضعن حملهن

باب في عدة ام الولد اذا مات الزوج اولاً ثم مات المولى لزمها عدة الزوج شهران وخمسة ايام ولا يلزمها موت
المولى لشيء ايهما مستدة الزوج وان ماتت مولاها وورثها ولم يدر الاول او علم ان المولى مات اولاً ثم مات الزوج فعدها اربعة
اشهر وعشر اعادة وفات الزوج والتفصيل في الشقة قوله عن عمر بن الخطاب قال لا تلبسوا علينا سبعة

فبيننا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها اربعة اشهر وعشر ايعنى ام الولد اى في صورة مات المولى
اولاً ثم مات الزوج وهي حرة فتتعد عدة الحرائر للوفات اربعة اشهر وعشر

باب المبتوتة لا يزوج اليها من زوجها حتى تنكح غيره اى غير الزوج الاول ويطأها والكراد المبتوتة المطهرات
ويكفي ما يوجب الحد وقال الحسن البصري لا بد من بعد نفية الحشفة حصول الانزال ونقل عن سعيد بن اسيب كفى فيه
النكاح قوله ذلل النبي صلى الله عليه وسلم لاجل الاول حتى تنكح عسيلة الاخر ويذوق عسيلة
اى لذة الجماع وهي بدول الحشفة

باب في تعظيم الزنا الزنا كبيرة لا يجامع قوله عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اى لذنبا اعظم
قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت ثم اى قال ان تفعل ولدك خفية ان ياكل مملك قال ثم
اى قال ان تزاني حليلة جامله قال انزل تصديقي قول النبي صلى الله عليه وسلم والذين يبدعون

مع الله الربا اخر ولا يقدحون النفس الحق حرم الله الاباحق ولا يزوجون الابية
المذكورة في سورة الفرقان وفي آخرها ايضا عت له العتاب يوم القيمة ويجد فيه مهانا والله تعالى اعلم

اول كتاب الصوم

الصوم والصيام مصدران لصام وهو في اللغة الامساك مطلقاً ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوماً اى صمتاً
وقيل في الاصل الامساك عن الفعل كقول النابغة سهيل صيام فويل غير صائمة تحت العجاج واخرى تلك
الجماء اى مسكة عن الحركة وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة قال
الزرقاني وشرع الصيام لغواً عظيماً كسر النفس وقهر الشيطان فاشبع نهر في النفس يرويه الشيطان ويجوع نهر في
الروح ترويه الملائكة وكان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة لان كلاهما عبادة بدنية الا انما كان
بين النكاح والصيام مناسبة من ان الصوم تقيد للنفس كما ان النكاح تقيد للمرأة وكما ان النكاح قاطع للشهوة كذلك
الصيام قاطع لها فانه لو جاز وكان الطلاق اسبب للنكاح لانه من توابعه ولو احقه ذكره بعده ثم ذكر الصيام والله تعالى اعلم

باب مبدأ فرض الصيام فرضت صوم رمضان بعد ما صرقت القبلة الى الكعبة في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة كما ذكره الشيخ وكان قبله صوم يوم عاشوراء فرضا وصوم البيض فلما نزل رمضان نسخ ومن ادلة فرض صوم عاشوراء حديث ابن عمر وحديث عائشة بلغة الامم وحديث الربيع بنت معوذ عن مسلم وغيره من اصحابنا فليتم صومه الى ريث وحديث مسلمة مرفوعا من اكل فليصم بقية اليوم ومن لم يكن اكل فليصم وسياقي اذ عليه السلام ارسل ان من اكل يوم عاشوراء فليقتض يوما مكانه وغير ذلك وبه قال علماء الحنفية وقال الشوافع لم يفرض قبل رمضان صوم قوله عن ابن عباس يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من

قبلكم فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلاوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب و النساء صاموا الى المائدة التي يفيد بها الحديث ان المتع مقيد بصلوة العشاء وفي حديث الاثني في حديث البراء ان المتع من ذلك كان مقيدا باليوم فيقال انه لا مائدة بينهما يجوز تعييدها في كل منهما فانها تتحقق اولها تحقق المتع وقيل يتحمل ان يكون ذكر صلوة العشاء والكون بالبعد بالمنطقة النوم غالبا والتعدي في الحقيقة بالنوم كما هو المشهور في الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على من اكل في وقت ما كتب على اكل الكتاب فلما وقع القصة لعمر نسخ ذلك ونزل احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك آية فرضت في الطعام والشراب الجماع الى الفجر ففرح المسلمون بذلك -

باب ستم قولته تتناول الذين يطيعون المشهور ان هذه الآية كانت في حق رمضان فنسخت كما قال سلمة بن الاكوع وقال ابن عباس انها في رمضان ونسخت اطلاقها وبقي بعض صورها بحكمة كالشيخ الفاني ونحوه وقال بعض اوساط المفسرين انها محكمة وليقولون انها في رمضان ولفظا لا مقيدة واما وعلى الذين لا يطيعون قلت مثل هذا التقدير لا اصل له في اللغة والشرع ولعل منشاء قول بعض المفسرين حيث قالوا ان في مادة الطاعة مشتقة بالطقية وكلفته معتبرة يعني اذ لا يستعمل الا فيها بوشاق وصعب وقالوا ان معناه ان الفدية على من يطيق الصوم ولكن بمشقة وصعوبة فما ادرك من هذا ذلك البعض وقالوا بتقدير لا ومن ذكر الضابطه تقدير لا قال ان يكون جواب القسم مثبتا لم يكن في طالع جواب القسم من التاكيد وغيره كما في ستم لتدبر على الايام ذو جود قلت لا يقال في هذا ايضا ان لفظ لا مقدر بل يذكر المثبت ويرويه المعنى بصورة الانكار وقال حذاق المفسرين ان الآية نزلت في ايام البيض حين كانت صوما فرضا وكان من شاد صام ومن شاد افطر واطم مسكينا ثم نزلت فرضية صوم رمضان فنسخت فرضية ايام البيض والاختيار بين الصوم وفدية هذا هو الحق والظاهر ان تسمية ايام المعدودات لا يصدق على رمضان بل على ايام البيض وعاشوراء لان المعدودات تكون بمعنى البيض فتكون مصداقها ايام البيض لا الشهر الكامل ولان ايام جمع فدية بلا لام التعريف فلا يصدق على صوم الشهر ولان يلزم على اهل المقالة الاولى لو قلنا ان الآية في رمضان التكرار في الآية كما لا يخفى ولولا يدل مقاله الثانية حديث معاذ بن جبل وقد مر سابقا وتيمم تصريح بان وعلى الذين يطيعون فدية الآية في حق ايام البيض بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلثة ايام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فانزل الله كتب عليكم الصيام الاire وحديث معاذ وان كان توفا كما حديث

سلمة بن الأكوع إلا أن تخافوا الله وعلم من سلمة بالحلال والحرام فيكون الترجيح له عليه وإن كان حديث سلمة حديث الصحابي
حديث معاذ حديث السنن بعد أن كانا صحيحان - قوله سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين
يطيقونه ذنبا طعام مسكين كان من الأثمان فيقطع ففعل حتى نزلت الآية التي بعد ها
وي قولنا في شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن الآية فإن فيها من شهركم الشهر فليصمه فستصتها أي نحتت نذر الآية
الآية التي قبلها وهي قولنا تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه ذنبا
طعام مسكين فكان من شاء صمهم إن يفتدي بطعام مسكين ففعلهم أي بأقاربهم والأقارب والأقارب والأقارب
فقال فمن نظم خيرهم وخيرهم أي زادوا بطريق التطوع طعا ما زادوا على طعام المسكين الواجب على مسكينين أو مسكين
فمؤخره وإن تصوموا خير لكم من الفدية وقال فمن شهد منكم الشهر فليصمه من كان مريضا أو على سفر فعدة
من أيام أخر ظاهره ما يدل على ابن عباس قائل بفتح آية وعلى الذين يطيقونه الآية ففعلهم أي آخر قولهم ورجح إلى
قول من قال إنها مشروطة بتماها وقيل أنه يقول إن الآية من شهدكم الشهر فليصمه نحت الألفاني فاتها حكمية في خبرنا
باب من قال في مثبتة التشيخ والحسبي اختلف العلماء في الشيخ وأبجلى وأبجلى وأبجلى وأبجلى وأبجلى وأبجلى
الصبر ولولمها والنفس ففرخص في الأضطرار بالانفاق ولكن يجب عليها القضاء بالكفارة وفدية عند أبي حنيفة وقال
الشافعي يجب على المريض القضاء والفدية وما لا يشك الغافي الذي لا يرجي قدرته على الصوم والعجز الكبيرة التي لا ترجي
قدرتها على الصوم ومن كان في معناها وأيس من حيوة ففرخص في الأضطرار عند أبي حنيفة وعند الشافعي في الجدي يجب
عليهم الفدية فقط وقال مالك لا فدية عليهم وبه قال الشافعي في القديم قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والمرأة وهما يطيقان الصيام إن لم يطرأ على طعام مكان
كل ذي مرض مسكينين قول ابن عباس بظاهره ونحو الآية تدل على أن المطيقين للصيام إذا أفطروا عليهم
فدية طعام مسكين فلا يدل عليهم الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة في قوله توجيهان أما أن يقال إن في الآية قوله يطيقونه ليس من
باب الأفعال بل هو من باب الفعلية على قراءة ابن عباس فيمنعهم قوله كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة
وهما يطيقان أي بالجهد والمشقة بالآية وإنما يقال إن قوله يطيقونه في الآية من باب الأفعال ففعلهم أي نحتت
ابن عباس ربح من قوله الأول إلى قول الجمهور أي كان ولا يحكم أن المطيقين كانوا مخيرين بين الفدية والصيام
ثم نسخ ذلك الحكم ولكن بقيت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام كما في جميع نسخ بدون ذكر
لأننا في وهو نحو ما لفسائر روايات ابن عباس فإن السيوطي أخرجه عن ابن جبر وابن المنذر وابن حاتم وابن أبي
في سننه عن ابن عباس في الآية قال كانت رخصة للشيخ الكبير والعجز وهما يطيقان الصوم إن أفطرا ولطعام مكان
كل يوم مسكينين نحتت بعد ذلك فقال الله تعالى فمن شهدكم الشهر فليصمه وأثبت للشيخ الكبير والعجز الكبيرة إذا كانا
لا يطيقان الصوم أن يطرأ ولطعام الجمل والمرح إذا خافا أفطرا وأطعمتا مكان كل يوم مسكينين فاما أن يقال وهما
يطيقان الصوم أي بالجهد والمشقة أو يقال إن حرف لاسقطت من النسخ -
باب الشهوة يكون كسعا وعشرا وقد يكون اثنين فحكم ابتداء الصوم وانتهائه بالاستئصال لنفق العلماء على وجوب الصوم

وأنظر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم واشتاقوا في الشهر فقال الشافعي
ويكره فيه وقال إذا كثر لم يحررها أما احتياطا فيقول رتبة جهته مع دلتها في الحديث ظاهره حصر الشافعي في تسع وعشرين
من أذان غير مفرقة بل ذكر يكون ثلثين والكتاب أن الذي ان الشريعة يكون تسعة وعشرين أو يجوز على الأكثر الأغلب
لقول ابن سريج أنه من مات صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين وأكثر من ثلثين وفي حديث أم سلمة أن الشريعة تسعة
وعشرين ولا يفتأ أيضا أنها قد يكون وليس الرافعي كونه ثلثين كما قال عبد القاهر إن تقديم الخبر قد يكون لبسنا الخبر
وبشار إليه حيث قالت لا تقولوا أن الشهر إنما يكون تسعة وعشرين بل قال علي السلام الشريعة تسعة وعشرين
بأنه لما أنزل الله عز وجل في مسنده وقال ابن العربي قول الشهر تسع وعشرون مضاه حصوه من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون
تسعة وعشرين وهو أقدم ويكون ثلثين وهو أكثر فلا تأخذوا أنكم بالصوم الأكثر احتياطا ولا تنصروا على الأقل غفيا
وكن أجعلوا عما ذكرتم من جهة اعتبارها باسئله

قوله في ذلك من غير أن يذكره في مسنده من ذلك ما يحسنه قال الحافظ وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فهم
من جملة على ظاهره فقال لا يكون رمضان وذا الحجة والأكثرين وهذا قول مردود معان للموجود المشاهد وكيفية في
رد قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية واذنوا الروية فإن غمناكموا العدة فانه لو كان رمضان ابدل ثلثين لم يرجع
إلى بدلتهم من تأويل معنى لا تعاقبوا بالواجب كان إسحاق بن راهويه يقول لا يتقصان في الفضيلة أن كانا تسعة و
عشرين ومثل لا يتقصان معان جاراها تسعة وعشرين جارا لثلثين ولا بد وقيل لا يتقصان في ثواب العمل
فيما بذل القولان مشهوران عن السلف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن إسحاق بن إبراهيم وأحمد بن حنبل
فقطي قول أحمد لا يجوز أن يتقصا معاني سنة واحدة أن نقص رمضان تم ذوالحجة وان نقص ذوالحجة تم رمضان وعلى
قول إسحاق يجوز أن يتقصا معاني سنة واحدة قال الحافظ وزاد القرطبي أن معناه لا يتقصان في عام بعينه وهو
العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا كراه ابن بريز ومن قبله الوالوي بن رشد وقيل المعنى
لا يتقصان في الأحكام وبينما جزم البيهقي وقيل للحامدي فقال معنى لا يتقصان أن الأحكام فيها وإن كان تسعة و
عشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها إذا كانا ثلثين وقيل معناه لا يتقصان في نفس الأمر ولكن ربما حال دون رتبة
الهلال مانع ولا ينبغي بعده وقيل معناه لا يتقصان معاني سنة واحدة على طرق الأكثر الأغلب وإن ندر وتوقع ذلك
وبذا عدل مما تقدم لأنه ربما وجد وتوقعها وتوقع كل منهما تسعة وعشرين قال الحامدي لا ينافيها وأوجه على نقص
أحد ما يذهب إليه العيان لا تأخذ وجدنا ما يتقصان معاني أعوام وقال الزين بن النير لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الأكثرين
وأقربها أن المراد أن النقص الحسي باعتبار العدد بخبر بيان كلاهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفها بالتقصان بخلاف غيرهما من
الشهور وجعله يرجع إلى تأييد قول إسحاق وقال البيهقي في المعرفة إنما خصها بالذكر لتعلق حكم الصوم وأرجح بها وجه
التوهم وقال أنه الصواب وقال الطبري ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من
الشهور وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما تنقص انتهى

باب إذا دخل الشهر الهلال أي غاب في روية الهلال فما حكمه لا مواخذه عليهم إذا دخلوا في الروية

فلم يردوا عند السجاء وتعالى ويحب التمسك عليهم في الدنيا كما هو مبسوط في الفتحة قوله قال حفظكم يوم تفتطرون أجمعين
 يوم تضحون المحسن يشاغل في الحاشية عن الخطاب في أن معنى الحديث أن الخطأ موضع عن الناس فيما كان سبيل الاجتهاد
 فلوان قوا اجتهدوا ولم يروا الهلال الا بعد ثلثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعة وعشرين
 فان صومهم ونظرهم باطن ولا عتب عليهم وكذا في كج اذا اخطأ اليوم معرفة فانه ليس عليهم اعادة ويكرههم اضاهاهم كذلك
 وبذا تخفيف من الشهر سبعة ورفق بعبادهم وقال الترمذي فسر بعض اهل العلم بالحديث فقال إنما معنى هذا الصوم والخطأ
 مع الجماعة وعظم الناس اى اضاهاهم واخطأوا في الجماعة وقد اخطأوا فيها فلا مواخذة عليهم به قلت هذا الحكم فيما عند العامة
 ما انا الحكم في بلدنا فان الحكم بالعادة فهو مبسوط في كتب الفتحة وليس هذا موضع تفصيل

باب اذا سعى الشهر رويته البطلان فليكن عدة ايام شعبان ثلثين.

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من شعبان ما لا يقبض من غيره فصرح بصوم لروية
 من بعضنا فان غم عليه البطلان لم يده ثلثين من شعبان، على شعبان ثلثين يري ما شرعوا به بعد اكمال شعبان
 ثلثين يوما.

باب من قال فان غم عليه فصرحوا بثلثين اى ان اخفى الشهر شوال بعد روية الهلال فيكمل عدة ايام رمضان
 بان يصام ثلثين يوما من رمضان قوله لا نقدر عوا الشهر بصيام يوما ولا يومين اى لا يستقبلوا رمضان
 بصيام على نية الاحتياط لرمضان الا ان يكون شئ يصومه احد كره راى من كان له ورد فله ان فيه لانا اعتقاد
 والله وترك المألوف شديد وليس من استقبال رمضان بخلاف من لم يفتيا ووصام رمضان قبله يوم او يومين فانه
 حاول الطعن في حكم الشارع فانه علمه بالروية، ولا يصرحوا حتى تودع راى بلال رمضان، ثم صرحوا راى
 اشهر وبعد روية بلال رمضان حتى تودع راى بلال شوال، فان حاله وند غمالة فانه لا يعتد بثلثين فخطأ الحديث
 باب في التشدد اى في جواز تقديم الصوم على رمضان لمن كان له عادة ووافق ذلك اليوم المتأقلا قبل رمضان
 او يومين او لمن يصوم بنية النفل لالرمضان او لمن يصوم ثلثا او ازيد منه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لو جل هل صحت من سر وشعبان شيئا قال قال الخطابي من رمضان، فصرحوا بحد اقل حد لما يومين والمراد
 بانه ما ثابت وبها ثابت وسيد الجري كما اخرج الطحاوى عن ثابت لفظ فصم يومين وعن الجري يوم يوما والسر رجع سر
 من الاستمرار قال ابو عبيد والجور المراد منه بهنا اخر الشهر سميت بذلك لاستمراره فيها وقيل سره اوله وقيل واسطه كما هو الاول
 باب اخبرني في الهلال في بلد قبل الاخيرين بثلثين اى بثلثين من الشهر لاخيرين ام لا قد اختلف العلماء في ذلك
 على ما ذهب اليه بالكل بلدر رويته حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق وحكاها الماروروى وجبنا
 للشافعية ثمانية مقابلة اذ روي بعبدة لزم اهل البلاد كلها وهو المشهور عن المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه
 وقال اتبعوا على انه اترامى الروية فيها بعين البلاد وكذا اسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيخنا اذا كانت روية
 الهلال غامرة قاطعة بموضع ثم نقل عن غيرهم شهادة الاشعين لروية الصوم وقال ابن الماحشون لا يزمهم بالشهادة الا
 اهل البلد التي ثبتت فيه الشهادة الا ان ثبتت عند الامام الاعظم فيزم لان البلاد في حقها كبلد الواحد وكذا في

شهادته في صحة الأحكام الشرعية والرواية من جهته وسواء كان ابن القطر من البعد يجوز مع اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل
التخصيص الأدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب بهذا التخصيص فيجب أن يقتصر على محل النص إن كان النص محاداً على
المعقوم منه إن لم يكن معلواً للورد وعلى خلاف الغياص ولم يأت ابن عباس بإقتضاها على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتنع لفهمه
منطوقه وعمومه وخصوصه إنما جاء بالصيغة مجملية شارحة إلى إقصاء ما في عدم عمل أهل المدينة برواية أهل الشام على تسليم أن ذلك
المراود لفهمه من زيادة على ذلك حتى يتجدهم محضاً لذلك العموم فيجب الإقتصار على العموم من ذلك الوارد على خلاف الغياص و
عدم إلحاقه به فلا يجب على أهل المدينة العمل برواية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة إن تلبها ولو
سلم صحة إلحاقه بالتخصيص العموم به فثابت أن يكون في الحملات التي ينهاس البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر وما في
أهل من ذلك فلا وهذا غير فيجب أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البريد والناحية أو البعيد في المنس من العمل بالرواية
والذي ينبغي اعتقاده هو ما ذهب إليه المالكية أنه إذا راه أهل البلد لم يلزم أهل البلاد وكلها أحقت لبقاء البعد وفيه أن في قطر
كل يوم للصام وكذلك لصلوات النخبة لليلة تعتبر اختلاف المطالع بالاتفاق لأن طلوع الشمس وغروبها ودخول الوقت
وغروجه يختلف باختلاف الأقطار والبلدان حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك طلوع
الشمس وطلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع غمس لآخرين وغروب غيمض
ونصف ميل لآخرين وهذا ثبت في علم الأخلاق والهيئة والتفقوا على ذلك في إفتاء الصوم وإتياء وكذلك في الصلوات
النخبة في إتياء وقتها وانتهائها أنها تعتبر اختلاف طلوعها وغروبها كذلك ينبغي في إهلالها أن تعتبران لفصل الهلال
من شلح الشمس فيختلف باختلاف الأقطار وقيل في الجواب لم يعتبر ذلك الرواية ابن عباس لأنه لم يقل ليل فيعتبر
في الشرع لأن كريب لم يشهد برواية ولم يشهد على الشهادة ولم يشهد على القضاء فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاء فقلت
هنا معنى على رواية الترمذي وقصر قهرها فإن فيها سقطت منها نعم رايته - وقيل إن شهادته بالرواية شهادة واحد
كان في المدينة فمحملاً بمن شهادة ثم كثيرة قلت إذا جاز الشهادة من خارج البلدة تعتبر في يوم الصوم الصيامية شهادة الواحد
فالحق في الجواب ما قاله الشافعية وشيخنا مولانا محمود حسن قدس الله روحه أنه رأى ابن عباس رأى من قال أنه إذا صام
بشهادة الواحد رمضان فكل عدة رمضان ثلثين لا يفتل ليصوموا أحد وثلثين يوماً -

باب كراهية صوم يوم الثلاثاء يوم الشك يوم عظيم لا يوم الصوم الصحيح فالشك ما استوى فيه طرف الإدراك من الغنى
والأثبات وهذا يوم الثلاثاء في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوق الشك في اليوم الثلاثين من شعبان
أو من رمضان قال ابن الجوزي في التحقيق لأحمد بن حنبل في هذه المسئلة ثلثة أقوال أحدها يجب صومه على أنه من
رمضان ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً بل قضاء وكفاة ونذراً ونفلاً يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك و
ابو حنيفة لا يجوز من فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ما ألتها المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر قلت عندنا من
المشقة على وجه أحد أن ينوي في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريراً ويجوز عن رمضان أن نهر رمضان في السنة
أن ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً تنزهاً بها ثم إن نهر رمضان يجزئه والثالث أن يتردد في أصل النية بأن
ينوي أن يصوم هذا إن كان من رمضان ولا يصوم إن كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون جازماً والرابع أن

يترو في وصفت النية بان يتو ان كان قد اس من رمضان ليوم عنه وان كان من شعبان فمن واجب آخر وهذا كرو
لشرودين امرين مكرهين لم ان لهم ان من رمضان اجزاه والناس ان يؤي عن رمضان ان كان غايته وفي الطعن
ان كان من شعبان وهذا ايضا مكره وشرويهما ثم ان لهم ان من رمضان اجزاه عنه والسادس ان يؤي التطهير وهو
غير مكره بل مستحب لان من وهم الذين لا يترددون في نية التلاوع واليعبدون وتقال لامعته بالاختيار الى تمت
الزوال ثم بالافطار ان لم لهم رمضان فيعلم ان ان ابا حنيفة موافق لما في استنباب يوم يوم الشك وقصامه
بعض السلف ثم ابن عمر ان النبي في حديثه الاثني عشر يوم اول يومين في الذي كان في يومه وهذا لرحمة رمضان
ولهذا وجه جديد فليس ينبغي عنه قوله فقال عمار من صام هذا اليوم (اي يوم الشك) فقد عصى بالقاسم
صل الله عليه وسلم استدل بعلي بن حمزة يوم يوم الشك فالت ليس المراد يوم الشك يوم غيب بل المراد منه يوم النحر والشك
هو الوسواس والوهم المحض كما قال ابن تيمية

باب فحين يصل شعبان بومضان اي يصل شعبان بصوم آخر ايامه يوم اول يومين رمضان قوله لا تعد صوا
صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون صوم فصومه حل فليصم ذلك الصوم معنى الحديث لا يستقبلوا
رمضان بالصيام على نية الاقيا والمعنى رمضان قبل الحكمة فيه التقوى بالظن رمضان ليحل فيه بقوة والشك قلنت فيه لظن
ان مقتضى الحديث انه لو تقدم بصيام ثلثة ايام او اربعة جاز قبل الحكمة فيه خشية اختلاط النقل بالفرض وفيه ايضا نظرا ويجوز
لمن رعادة كما في الحديث وقيل لان الحكم علق بالروية من تقدمه يوم اول يومين معنى رمضان فقد حاول الطعن في ذلك الحكم
وهذا هو المتمد لان فيه التقدم بين يدي الله ورسوله قال تعالى من شهدكم على انتم فليصمه فقال صلى الله عليه وسلم صوموا لروية
من تقدم صومهم فقد غش في هذه العلة ثم هذا النبي في النقل اليه المتعادي والاقضاء والنذر فيها ضرورة لانها فرض والتاخير
غير مخي واما الورود فليس بسديد لان الفضل العبادات او بها قول الله ليصوم من السنة شهرا ما االا

شعبا يصله بومضان ولفظ الشائي في هذا الحديث ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين
الا انه كان يصل شعبان بومضان فظاهره السابق يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرين
متتابعين الا انه كان يصل شعبان بصوم حتى يقرب بصوم رمضان فان الجملة الاولى يدل على عدم تتابع الصوم حقيقة
واما الجملة الثانية الاستثنائية لو كان معناه انه كان يصل شعبان بومضان حقيقة يقال الاشعبان ورمضان فزيادة
قوله انه كان يصل تدل على ان المراد بالوصول القرب وليده ما روت عائشة كان يصوم كل اقليل ابل كان يصوم كل في
رواية كان يصوم شعبان اوعامه شعبان وفي رواية كان يصوم شعبان كله وفي رواية لاصام شهر قط كما لا غير رمضان و
لم يصم شهر قط منذ اتي المدينة الا ان يكون بومضان وفي رواية قلت بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهر كله
تالت لاما علمت صام شهر اكله الا رمضان وفي رواية قالت والتان صام شهر معلوما سوى رمضان حتى لوجهه ولا انظر
حتى يصوم منه وهذه الروايات المختلفة كلها عند الشائي واما لفظ حديث سلم عن ام سلمة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان فداريته في شهر اكثر منه صياما في شعبان وفي رواية ولم اره سائما من شهر قط اكثر من صيامه
من شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وهذه الروايات المختلفة تتجه بل يقال المراد بالكل اكثره والمراد بومضان ان يتر

برمضان وليؤيده ما قال الترمذي بعد تزجي الحديث وروى عن ابن المبارك قال في هذا الحديث وهو جائز في كلام العرب انما صام اكثر الشهور ولما يقال قام فلان ليلة اربع ولعله تعشى واشتغل ببعض امره كان ابن المبارك قد رأى كالأشياء شخبين يقول انما معنى هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهور.

باب في كراهية ذلك اي الصوم في آخر شعبان اي محل شعبان برمضان او كراهية للشفقة على الضعفاء.

قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصوموا الحديث يختلف في صحته وضعفه واكثر العلماء ضعفوه ومع ضعفه محمول على من يضعف الصوم فاذا مضى النصف الاول من شعبان فلا يصومون الثلاثة ذهاب النشاط في صيام رمضان وقيامه واما من صام شعبان كله فيتعذر بالصوم ويزول عنه الكلفة وقيل النهي لمن لا يقوى على تسليح الصيام فاستحب له الافطار كما استحب افطار صوم غيره لينتقى على الدعار واما من قدر على النهي له.

باب شهادة رجلين على سارية هلال نشوال سه اذا لم يبال ليل فسلم لنا س اراؤه بالبصار اذا كان في السماء على كاليوم والغبار قبل شهادة رجلين او حوثرين ليل الفطر كما في سائر الاحكام فتشترط فيه العادة والحجوة والعدول ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كفتق الامة وطلاق الحرة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا الشهادة بجمع كثير يقع العلم بحجهم في هلال رمضان والفطر فاجابوا من خارج المصر ومن مكان مرتفع فذلك الحكم في اقسام الرواية من انه لا يقبل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا جاءوا من حوالى المدينة من موضع مرتفع ومن مضار وسج قوله بعد لينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفسك الرواية فان لم نره وشهد بها عدل شكتنا بشهادتهما اي ان لم نره بانفسنا فنعبد لنا س كحج بشهادة رجلين والاصحى كالفطر فيشترط في الفطر ايضا شهادة عدلين قولوا يختلف للناس في اخويهم من رمضان فقد اعم اربابنا فشهدا عند

النبي صلى الله عليه وسلم بالهلال الهلال امس عشية فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس ان يفطروا اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة اعراسين ان اليوم الاول من شوال **باب في شهادة الواحد على سارية هلال** من رمضان اذا كان في السماء علة كاليوم والغبار قبل خبر عدل ولو قنا وان شئنا رمضان بلا دعوى وبلا لفظ الشهادة وبلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة سواربين كيفية الزوايل لا وقال مالك لا يشترط فيه المشي وبه قال الشافعي في احد قوله لانه نوع شهادة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا الشهادة بجمع كثير يقع العلم به في هلال رمضان والفطر فان جاء احد من خارج المصر فظاهر الرواية ان لا يقبل وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل اذا كان من حوالى المدينة.

قوله جاء اعل بنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في هلال الهلال فقال انشاهدنا لا اله الا الله

قال نعم قال انشاهدنا محمد رسول الله قال نعم قال يا ايها الذين آمنوا لا اله الا الله في الخبر دليل على ان يقبل في رويته هلال رمضان شهادة الواحد العدل لانه من باب الاخبار لا من باب الشهادة والام يقبل شهادة الواحد العدل العدد شرط في الشهادة واذا كان اخبارا فالعدل ليس بشرط في الاخبار من هدايات

وتشرط العدالة فقلنا كما في رواية الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وتؤذك ولذا شغل هذا الايمان على الشرع ولم
 باب في توكيد الصلوة من السجود بالضم مصدر وبالفتح اسم ما يمسح به من الطعام والشراب قال في الهداية
 بين الله ما لم السجود لما روى عن عمر بن الخطاب من قوله انه قال فصل لابدين صيامنا وصيامنا اهل
 وكتاب اذلة السجود انما روايت الباب) والسنن فيه التاخير فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه من منن المرسلين و
 في رواية من اطلاق المرسلين انتهى وقيل ابن المنذر الاجمل على نذرية السجود وليس بواجب بما ثبت عنه صلى الله
 عليه وسلم واصحابه انهم واصلوا.

باب دقت المصحف وقت الصبح الصادق المبدأ للصوم وهو بياض الذي ينتشر في الافق عرضا قال
 في رد المحتار وهل المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضوء كالخلاف في الصلوة والاو احوط والثاني اوسع كما
 قال الكواشي كما في المحيط ام قال في المحيط اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر او بنبوءة عندنا نظر تسكالنا من الآيات
 وذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى جواز السجود الى ان تبيض الفجر فروي سعيدين منصور بن رعد عن فضيلة قال
 تشرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو والد النبا ع في ان الشمس لم تطلع واخرها لما روى من وجه آخر عن عاصم نحوه و
 روى ابن المنذر عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخط الابيض من الخط الاسود قال ابن المنذر وذهب
 بعضهم الى ان المراد بالتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرق والساكن والبيوت وروى بنسناد
 صحيح عن سالم بن عبد الله بن يحيى وروى عنه ابن ابي بكرة قال له اخرج فانظر لم تطلع الفجر قال فظننت ثم اتيت فقلت قد ابيض
 وسط ثم قال اخرج فانظر لم تطلع فظننت فقلت قد عترض فقال الآن البغني شرقي قال اسحاق هو لا راءوا جاز انك
 والصلوة بعد طلوع الفجر لمعترض من متى تبين بياض النهار من سواد الليل قال اسحاق وباقول الاول اقول لكن
 والطعن على من تناول الرخصة كالقول الثاني ولا اري عليه قضاء ولا فائدة ام قلت وفي فتاوى فاضل بن بجور
 الاكل الى انتشار الصبح الصادق ام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اذا نشر لواء اليبس لكم الساطع المصعد
 راي لا يزعجكم فتستعوا به السجود فان الساطع المصعد اي المرتفع طولا فخر كاذب فكلما اطلعتموها حتى يفرض عليكم الاحصر
 اي حتى ينتهين البياض المعترض اوائل الحمرة وهو الصبح الصادق لان البياض اذا تمام طلوعه ظهرت ادائل الحمرة
 والعرب تنبه الصبح بالفتح في الخيل لما بين من بياض وحمرة قلت لا يحل إطلاق على الابيض البياض.

باب الرجل يسمع النداء والافطار في يد لا يمتنع عن الشرب ولا قوله اذا سمع احدكم النداء
 خلافا على خلافه فلا يصنع حتى يقضى حجه مثله ياكل او يشرب منه استدلك به قال ابن السكيت في القيس
 الفجر لا طلع لان الاذان يشرع على اول طلوع الفجر وليس بياض من الاكل والشرب بل المانع من تبيين الفجر
 قلت لا دليل فيه فان النداء انما اراد به نداء المغرب فالمعنى ظاهر وهو ان لا يغني لان ينتظر بعد الغروب شيئا من تمام النداء
 او غير ذلك يجب للمساعدة الى الافطار وان اراد بها نداء صلوة الفجر فالمعنى ان النداء لا يعيدها وانما المناط به هو الفجر
 فلا اذن المؤذن والصائم يعلم ان الفجر لم ينته بعد فليس له ان يصنع من دعه حتى يقضي حاجته لان المراد منه حتى
 يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود وهو التبين دون نفس ابتلاج الفجر نظر الى حال العوام للتيسر ولك ان تحل

الرواية على غير حالة الصوم فلا تعلق له بالغروب ولا بالمغرب بل هي ناظر الى مسئلة الصلوة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا مضى
العشاء واقيمت العشاء فادبوا بالعشاء فانها مبقاة على نطق واحد-

باب دقت فطر اصفائهم في رد المحتار ان رجلا اذا كان على موضع عال ونحته اناس فوجبا الناس الشمس قد
غرب واما الرجل الصاعد على موضع عال فيرى الشمس انه لم تغرب يجوز الا فطر لهم لانه قول اذ جاء الليل من ههنا و
ذهب لذهابهم من ههنا واذا غابت الشمس فقد فطر فلفصا قال الحافداي دخل في وقت الفطر وتخلل ان يكون معناه فقد
صار فطر في الحكم ككون الليل ليس نظرا للصيام الشرعي ربح ابن خزيمه الاول فتنازل قوله فقد فطر الصائم لفظه خبر و
معناه الامري بلفظ الصائم ولو كان المراد فقد صار فطر اكلان فطر جميع الصوم واحد ولو لم يكن للمغرب في تعجيل الافطار معنى
قوله قال يا بلال انزل فاجد ح قال يا رسول الله لو امسيت قال انزل فاجد ح لنا قال يا

رسول الله ان عليك نهارا قال انزل فاجد ح لنا قال فجد ح ففطر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعل بلال كان يرى كثرة الفطور من شدة الصوفيين ان ايشس لم تغرب ويقول لعلها غطاشي من جبل ونحوه او كان
هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس قال الحافداي قلت هذا يدل على تعجيل الافطار-

باب ما يستحب من تعجيل لفظي قال ابن عبد البر اجد يشعير في تعجيل الافطار وتأخير السجود صحاح متواترة وعند
عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم امرع الناس فطاروا بالاطعام
باب ما يفطر عليه طمع الشائع ان يكون الافطار على حلال طيب اي شئ كان ومثل بل شئ لم يفسد النار
لحديث ورويه كان يجب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطر على ثلث تمرات او شئ من ثمرات النار اخرج ابو يعلى عن
ابن ابي كان احدا كرم صائما فليفطر على التمر فان التمر لم يحيد التمر فطه الماء فان الماء طهه من قال
الحافداي ومن خواص التمر اذا وصل الى المعدة ان وجهها خالية تحصل به الغذاء والا اخرج ما يشاك من ثمرات الطعام قلت
فيه اياما الى انه يكون حلالا لطبا -

باب القول عند الاخطأ اي اهلدار قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فطر قال راي اهل الانظار
ذهب الخطأ وابتليت العرق وثبت الاجز تعلق بالاخير على سبيل التبرك قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا فطر قال اللهم لك صمت وطمع زلت اخطأ اي يدعو وقت الافطار-

باب الفطر قبل غروب الشمس اي اذا فطر على طم في غيم ثم بدت الشمس تضيي يوما مكانه ولا يلزم عليه الكفارة
ولكن يلزم ان لا يأكل ولا يشرب بعد الشمس الى الغروب وهو مذموم الا انه لا يلزم قوله ويد من ذلك
بتدوير حرف الاستغنام اي ويل من القضا يعني ان قضاء الصوم الذي افطره اخطا لا يلزم فانه يشام في جواب رامة

باب في الوصال هو توالي الصيام في يومين او اكثر من غير افطار بالليل وهو مكروه اما الوصال الى السجود
ابن يمينه باستحبابه قلت ولا بد من الجواز بل اكرهه عند الاخاف فانهم لم يتعرضوا اليه وقد ثبت اذني في حديث الصعيين و
اخرجه ابو داود في الباب عن ابى سعيد قول عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا
فانك تواصل يا رسول الله قال في لست كما هيكم في رواية واكيم شئ ابي اطعم واسقى ولتلا رواية اخرى

أبي سعيد بن أبي سعيد قال القاضي اراد بقوله واكمل مثل الفرق بينه وبين غيره لانه تعالى التفضيل عليه بايد مسد طعاه
 وشرا به من حيث لا يشغل عن الاحساس بالجموع والعطش ولتقوية على الطاعة ويجرعه عن الخلل المقتضي الى ضعف القوى كمال
 الاعراض وانه لا حق في الخفايا والقول الآخر انه محمول على ظاهره بان يرزقه الله تعالى طعاما فوسرا باليالي صيامه فيكون ذلك
 كرامة قلت القول الاول هو الصواب لان قوله لم يزل يرد قول الآخر ان الوصال مع تناول الطعام بالشرع
 محال والحكمة في النهي عنه لغيره على الشرعية وسلم انه يورث الضعف والسامة والقصور عن ادائه من الطاعات فقليل
 الهني للتحريم وقيل للتعزيز قال القاضي والظاهر هو الاول احول والثاني ما روي عنه انه صلى الله عليه وسلم نهاهم عن
 الاصال ليرتبه لهم وعمل ابن عمر وغيره من الصحابة -

باب في الغيبة للصائم الغيبة ذكر كذا فاك بما يكره اتفق العلماء انها لا تغدبها الصوم الا لا ولا في فانه
 قال انها مفيدة للصوم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع قولنا في الباطل وهو باقية ثم وقال
 الطيبي الزور والكذب والبهتان اي من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والافتراء والغيبة والبهتان
 والقذف والسب والشتم واللعن واشباهها مما يجب على الانسان اجتنابها ويحرم عليها الزكاهاء والعسل يه راي
 بالزور يعني الفواحش من الاعمال لانها في الاثم كالزور فليس لله حاجة داي الثبات وسبالات وهو مجاز
 عن عدم التبول في السبب وادارة في السبب في ان يدع طعامه وشهوانه فانها مما يحل في الجملة فاذا تركها فترك
 احرارا من اصله استحق العقاب وعدم قبول طاعته في الوقت فان المطلوب منه ترك المعاصي مطلقا قال ابن بطال
 ليس معناه ان يومر ان يدع صيامه وانما معناه التحريم قول الزور وما ذكره وهو مثل قول من باع النحر فليقتض
 الخنازير اي يذبحها ولم يذبحها ولكنه على التحريم والعظيم لاثمها في النحر وما قوله فليس لله حاجة فلا مضموم له فان الله لا يحتاج
 الى شيء وانما معناه ليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة قلت وفيه دليل على انه يجوز اجتماع نهي الشارع والصحة
 خلاف ما قال ابن قيمه فان الائمة الارابعة اتفقوا بصحة صوم الغائب وجب ثوابه قوله اذا كان احدكم صائما

فلا يريث ولا يجهل فان اعمل قاتلا او شاة فليقل في نصاي يقولها في نفسه في الفرض من النقل او قاتله بلسانه في الفرض
 باب السواك للصائم قال في البداءة ولا بأس للصائم ان يتسك سواك كان السواك يا ابا او طبيا مبلولا او
 غير مبلول وقال ابو يوسف اذا كان مبلولا يكره وقال الشافعي يكره السواك آخر النهار كيف ما كان واتجه لمباروي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحولف ثم الصائم اطيب عند الله من سبيح المسك الاستياك يزيل الكنوف فيكره وجهه قول
 ابى يوسف ان الاستياك بالببول من السواك اذ قال الما في الفم من حرجاجة ولذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 شبه خلال الصائم السواك والحديث جده على ابى يوسف والشافعي لانه وصف الاستياك بالخربة مطلقا من غير ان يبين المبلول
 وغير المبلول وبين ان يكون في اول النهار وآخره لان المقصود منه التطهير للفم فيستوى فيه المبلول وغيره واول النهار
 وآخره كالمنفعة والاما الحديث فالمراد من تعميمه في الكلام مع الصائم في الصوم والتبته على كونه محبوبا لله تعالى ومنه
 ونحن به نقول والكل على انهم كانوا يخرجون عن الكلام مع الصائم لتغيره في الصوم فتعبر عن ذلك ودعاهم الى الكلام قلت
 ونقل الترمذي رواية اخرى عن الشافعي انه لم يرب بالسواك بالملل النهار وآخره واختاره النودى والمزني وغيرهم و

كرد احمد واسحاق آخر الثنا قلت ما من حديث يدل على كراهية السواك الرطب او بعد الزوال وقول ابى حنيفة مختار
عند البخاري قيل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم فقلت دعني اعد له الاصح
اخرجه الترمذي وقال حديث حسن والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك باسا ام

باب الصائم يصب عليه الماء من العطش فيباغضه لا يستنشق في البراءة واما الاستنشاق والاعتسال
صب الماء على الرأس والتلفف بالثوب المبلول فقد قال ابو حنيفة انه يكره وقال ابو يوسف لا يكره واستحججنا بما روي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ماء من شدة الحرارة وهو صائم واخرج ابو داود في الباب
مغناه وعن ابن عمر انه كان يبل الثوب ويلفف به وهو صائم ولا يفرق فيه دفع اذى الحر فلا يكره كما لو استظل لاني حنيفة
ان فيه انذارا للغير من العبادة والاعتزال عن تحمل مشقتها وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على حال مخصوصة
وهي حال خوف الاضطرار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر يحمل على مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة قلت لا حاجة الى هذا
يؤخذ قول ابى يوسف وهو موافق لظاهر الحديث ومروا بى حنيفة انه يكره اذا كان لطريق عدم الصبر قال في الدر المختار وكذا
لا كراهة في جامة وتلفف بثوب مبلل مضمضة واستنشاق او اعتسال للتبرع عند الحاجة وبليغ في شرب الماء عن البراءة ام

باب في الصائم يستحجم اختلف السلف في الحجة للصائم فالحججهم على عدم القطع بها مطلقا وعن علي وعطاء
والاوزاعي واحمد واسحق وابى ثور يفتي بالحاجم والحججهم واوجبوا عليهم القضاء وشذ عطاء ووجب الكفارة ايضا وفي
بداية المجتهد ان الحجة فيها ثلاثة مذاهب قوم قالوا انها لفطر وان الامساك عنها واجب وبه قال احمد وداود والاوزاعي
واسحاق بن راهويه وقوم قالوا انها مكرهة ولا مفطرة وبه قال ابو حنيفة واحكامه وبسبب اختلافهم فاضل الآثار
المباردة في ذلك وذلك انه ورد في ذلك حديثان احدهما ما روي عن طريق ثوبان ومن طريق راشد بن خثعم انه عليه الصلوة
والسلام قال اخطأ الحجاجم والحججهم من اخرج ابو داود في الباب وحديث ثوبان هذا كان يصححه احمد والحديث الثاني

حديث عمر بن عبد الله بن عباس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم احججه وهو صائم اخرجه ايضا ابو داود في الباب
وحديث ابن عباس بهذا صحيح فذهب العلماء بهذه المذاهب الثلاثة فذهب اهل البيت والشافعية والحنابلة والحنابلة
والشافعية فذهبوا الى الاستحجام عند الاعتزال والرجوع الى البراءة الماصلية اذ لم يعلم الناس من المشوك فذهب بهذا الوجه
قال بجريث ثوبان وذلك ان هذا موجب حكم وحديث ابن عباس رافعه والموجب مرجع كثير من العلماء على الراجح لان الحكم
اذا ثبت بطريقين يوجب العمل لم يرفع الا بطريق يوجب العمل برفعه وحديث ثوبان قد رجع اليه بذهب ابن عباس
يحتمل ان يكون ناسخا ويحتمل ان يكون منسوخا وذلك شك والشك لا يوجب عملا ولا يرفع العلم الموجب للعمل وبهذا على
طريق من لا يرى الشك مؤثر في العلم ومن رام الحج بينهما حمل حديث النبي على الكراهة وحديث الاحتجام على رفع الخطأ ومن
استنبط الاحتراض قال بآية الاحتجام للصائم انتهى قلت والذين رجحوا حديث ابن عباس وعلموا به اولو احديث اخطأ الحجاجم
والحججهم بان المراد به انها مفطرة ان كقول تعالى اني الان في اعصر عمر ابي يا ايل الية وكذا قال البغوي في شرح السنة معنى قوله
اخطأ الحجاجم والحججهم اي تعرضوا لافطار الحجاجم طاعة لاياس ووصول شئ من اليم الى جوفه من الخبز واليا الحجاجم فانه لا يثبت
قوته فيؤذي لماره الى ان يلفظ وقيل معنى اخطأ فعلا مكرها وهو الحجاجم فصار كانهما غير متلبسين بالعبادة وقيل انه على الله عليه وسلم

انما قال افطر الحاجم والججوم لانهما كانا يفتانان فالحكمة القليلة لا الحجة تقلت معناه او عمل النفس الحاجم والججوم في صوتهما
 يغير ذلك النفس في احكام الآخرة لا الاحكام الدنيا مثل القية ومن المعلوم ان الشرية ربما تعرض الى احكام الآخرة
 وتجبرها بفوائدها عن مثل قطع الصلوة وبرء الكلب والحمار والمرأة اى قطع الوصلة بين الرب وعبد وبعده والصلوة ليست
 بباطلة في احكام الدنيا لكذا يقال ابن حزم صح حديث افطر الحاجم والججوم بل ارب لكن وجدنا من حديث ابى سعيد رخص النبي
 صلى الله عليه وسلم في الحجة للصائم واستاده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة قبل على نسخ الفطر بالحجة
 سواء كان حاجا او مجبرا والحديث المذكور اخرج النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجال الثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه
 وله شاهد من حديث انس اخرج الدارقطني ولفظه اول ما كبرت الحجة للصائم ان جعفر بن ابى طالب اتهم وهو صائم فمربه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افطره ان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجة للصائم وكان انس يحكيه و
 هو صائم ورجالهم من رجال البخاري الا ان في المتن ما ينكر لان فيه ان ذلك كان في التمتع وجعفر كان قتل
 قبل ذلك وقيل انما هي عن الحجة لاجل الضعف فروى عبد الرزاق والبوداوي ومن طريق عبد الرحمن بن عابس عن

عبد الرحمن بن ابى ليلى عن رجل عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الحجامة للصائم وعن المواصلة له بحسبهما ابقاء على اصحابه قولنا القاء على اصحابه تعليق بقوله نهى وقد
 رواه ابن ابى شبيب عن وكيع عن الثوري باسناد هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الحجة للصائم وكرها للضعف اى للضعف

باب الصائم يحل له ان لا يفطر على ان لا يفطر على ان لا يفطر
 قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلام ولا من استحجم الحديث حجة في الحجة لا لفطر الصوم
 باب في الحل عند النوم قال في البدائع ولا بأس بان يتحل الصائم بالثوب وغيره لو نحل لا يفطر وان وجد ثوبه
 في حلقه عند عاتة العلماء ولما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحل وهو صائم ولما ذكرنا انه ليس للعين شقدا الى البوف
 وان وجد في حلقه فهو اثره لا عينه تلت لما وجدوا اثر الحل في حلقهم فقال بعض العلماء انه مفطر به قال ابن شبرمة
 وابن ابى بلي قال ان الحل ليس الصوم قول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالاقبال لمصرع عند النسيء
 قال ليقظة الصائم استدله ابن ابى بلي وابن شبرمة على ان الحل ليس الصوم واجابوا بان الحديث ضعيف لا يفتي به
 قلت استدله البرقيان بحديث مرفوع والاشيان منكران ولنا آثار الصاجرة

باب الصائم يستقي عامدا اى يحتاج حتى يقي قال جمهور العلماء انه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء
 ويطل صوم من تعذر اخرجه ولم يقبله فوجب عليه القضاء وبه قال الشافعي والوضعية قلت وفي المسئلة تفصيل وموضع
 كتب الفتوة قول من ذرعه في وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء عندك فليقض حجة للجمهور الا انه ضعيف
 قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فافطر قال صدق وانما صبيت له وضوئه قال الترمذي انما منى
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما مشغوعا فاقفأ فاضطر لذلك كذا روى مفرقا في بعض الحديث انه قال يركب
 استدله بالوضعية واهمدا وسماعا وابن المبارك والثوري على ان القيء ناقض للصوم وحل الشافعي على غسل الفم والوجه او على

في الصحيح غير مقطوب قال الأئمة الاربعة وكان ابو هريرة يقول اول ما من اصبح جنباً ويريد الصوم ليس له دم بل يظفر و
يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه يامر بالظفر ثم لما وعمل اليه حديث الباب حديث عائشة وام سلمة رجع عنه وبقي على العمل
بحديث ابى هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذي واليقوتى قول الجمهور ان قوله تعالى اهل لكم ليلة الصيام الرفث الى السراكم
يتقضى اهاضه الوطى في ليلة الصوم ومن جعلتها الوقت المقارن للظهور الفجر فيباح الجماع فيه ومن ضرورته ان يصح
فاحل ذلك جنباً وقد استدل بهذه الآية على هذا الامام محمد في موطنه وهو اشارة للنسب ويؤيد دعوى الشيخ رجوع
ابى هريرة عن الفتوى بذلك كما في رواية البخاري انه لما اخبر بما قالت ام سلمة وعائشة فقال بها اعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي رواية ابن جريج رجوع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك - قول عن عائشة وام سلمة من حديث النبي صلى

الله عليه وسلم انها قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر جنباً قال عبد الله بن زيد في حديثه في رمضان
من جماع غير مطلق الا في رمضان في حديثه القسبي وفي حديث الاذرى في ذكر لفظ في رمضان فقط وفي عدم ذكره
فان الاذرى زاد هذا اللفظ في حديثه ولم يذكره القسبي واثار اليعقوبي قال الترمذي في الحديث فانه ان اخذ بها انه كان يباح
في رمضان ولو اخرج الفصل الى بعد طلوع الفجر بنا للجمهور والاشافي ان ذلك كان من جماع لاسن اخلطام لانه كان لا يتكلم اذ
الاختلام من الشيطان وهو معصوم عنه قلت ارادت بالقييد بالجماع المباعدة في الرو على من راعه ان فاعل ذلك عمداً لا غير
واذا كان الفاعل عمداً لا يظفر والذي ينبغي الاعتسار او ينه عن اولى بذلك

باب كفارة من اذى اهله في رمضان اي عمد في صوم رمضان اختلف العلماء في من افطر بجماع متمداً في
رمضان فان الجمهور على ان الواجب عليه القضاء والكفارة وشذ قوم فلم يوجبوا على المفطر عمداً بالجماع الا القضاء فقط وكذلك
شذ قوم ايضا فقالوا ليس عليه الا الكفارة فقط ثم اختلفوا من ذلك في مواضع منها بل الافطار متمداً بالاكل والشرب
حكم اكله اكله بالجماع في القضاء والكفارة ام لا ومنها اذا جاع سابها باذا عليه ومنها ما اذا على المرأة اذا لم يكن مكره
ومنها بل الكفارة الواجبة فيه مترتبة او على التخيير ومنها كم المقدار الذي يجب ان يطعم كل مسكين اذا كفر بالاطعام ومنها بل
الكفارة متكررة بترك الجماع ام لا ومنها اذا زلزم الاطعام وكان مسكناً يلزمه الاطعام اذا اضرى ام لا اما المسألة الاولى
وهي هل تجب الكفارة بالاكل والشرب متمداً فان اكله والشرب متمداً فان اكله والشرب متمداً فان اكله والشرب متمداً فان اكله
الى ان من افطر متمداً بالاكل والشرب ان عليه القضاء والكفارة وتزويج الشافعي واحمد واهل الظاهر الى ان الكفارة
انما تلزم في الافطار من الجماع فقط وجعلوا الشافعي واحمد وغيرهما ان وجوب الكفارة ثبت معناه لا من القياس لان
وجوبها لرفع الذنب والتوبة كافية لرفع الذنب ولان الكفارة من باب التاخير والقياس لا يبتدى الى تعيين المقايير
وانما عرف وجوبها بالتصريح النص ورد في الجماع والاكل والشرب ليساني معناه لان الجماع اشد حرمة منهما حتى يتعلق به
وجوب الحد ومنها فان لم يورد في الجماع لا يكون وارداً في الاكل والشرب فيتمتعلى مورد النص واجتج وافقته و
ما لك وغيرهما بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من افطر في رمضان متمداً فعليه على الظاهر وعلى المظاهر
الكفارة بنص الكتاب فكذلك على المفطر متمداً واجتجوا ايضا يتنفع المناط في الموافقة وقالوا ان الوصف المؤثر فيها هو افساد
لصوم رمضان متمداً من غير عمد ولا سرف وهو يوجب في الاكل والشرب فكان ايجاب الكفارة فيها بدلالة النص لا بالتحليل

وقال الامام الشريفي في المسبوق ولما يثبت الى حرمة ان يذبح في رمضان فقال من فيه ريح و
لا فخر في لحم فقال انتق رتبة وكرا وبواقدان الرجل قال شربت في رمضان فقال على ان الكفاية في الاكل والشرب و
الجماع ثم نحن لانوجب الكفاية بالقياس وانما نوجبها استلزاما للنس ان السائل وكذا الواقعة وعينها ليس بجماع بل بخل
في محل مأكوك وانما الجناية العظيمة فبين ان الواجب للكفاية فطره وجناته الا ترى ان الكفاية تنضاف الى الخطر و
الواجبات تنضاف الى اسبابها والدليل عليه انه لا يجب على الناس ان ياكلوا الخطر والخطر الذي هو جنابة يتكلم به يحصل بالاكل
كما يحصل بالجماع ولان كونه لا يوجب الحكم بالسبب لا اله الا الله ثم ايجاب في الاكل اولى لان الكفاية وجبت لاجرة ووعاها
في وقت الصوم الى الاكل اكثر منه الى الجماع والعبرة عندنا بما يوجب الكفاية فيه اولى كما ان حرمة التامية تنفي حرمة
البريق الاولى ثم لاجل العادة استوى حرمة الجماع وحرمة الاكل بخلاف حال عدم المك فان حرمة الجماع انما هي حتى تخرجه حرمة
الجماع على حرمة الاكل وبذلك الجح فان حرمة الجماع فيه أقوى حتى لا يرتفع بالحق والدليل على المساواة بينهما الفصل الثاني في
جعلنا النص الوارد في الاكل حال النسيان كالوارد في الجماع فكذلك يجعل النص الوارد في ايجاب الكفاية بالجماع كالموارد
في الاكل انتهى واما المسألة الثانية وهو اذا جاع ناسيا للصوم فان الشافعي واباحية يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة و
قال مالك عليه القضاء دون الكفاية وقال احمد والشافعي والكفاية والقضاء والشافعي واباحية بما اخرج الشبان
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل واشرب غلظت صومته فاما الحنفية فتدعو
بشبهه عدم قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن منسى الخطا والنسيان واما المسألة الثالثة وهو احتسابه في وجوب
الكفاية على المرأة اذا طاعت على الجماع فان اباحية واصحابه والكفاية واصحابه اوجبوا عليها الكفاية وقال الشافعي وداود
لا كفارة عليها قلت وللشافعي قولان في قول لا يجب عليها اصلا وفي قول يجب عليها وتحبها الرجل وجوبه الاول ان وجوب
الكفاية ولو في الرجل دون المرأة على خلاف القياس وكذا داود بالوجوب الجعني وانما لا يتصور من المرأة فانها موطوءة وليست
بواطئة ففي الحكم فيها على اصل القياس ووجه قولنا في ان الكفاية انما وجبت عليها بسبب فعل الرجل فوجب عليه العمل كمن
المارة لا يقبل ولها ان النص وان ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجبها وهو افساد الصوم رمضان فانظر كمال ترك
محض متعمدا فوجب الكفاية عليها بالالة النص يتبين انه لا يسيل الى التحلل لان الكفاية انما وجبت عليها بفعلها وهو افساد
الصوم ويجب مع الكفاية القضاء عند عامة الفقهاء وقال الاوزاعي ان كفر بالصوم فاقضاه عليه وزعم ان الصومين يتحلان
وبذا غير مدعيان صوم الشهرين يجب تكفيرهما عن جنابة الافساد او نكاح الذنب والافساد وصوم القضاء يجب جبر الغاشم مثل
واحد منهما شرع لغيره ما شرع له الا خلا ليطبق صوم القضاء بصوم شهرين كما لا يسطر الاعتاق وقد روى عن ابى هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي واقع امراته ان يصوم يوما واما المسألة الرابعة وهي هل هذه الكفاية مرتبة لكفاية النكاح او
على التحريم والمراد بالترتيب ان لا يتقبل المكلف الى واحد من الواجبات المخيرة الا بعد العجز عن الذي قبله وبالخير ان يفعل منها
ما شاء اتدأ من غير مخير عن الآخر فخلعوا في ذلك فقال الشافعي واباحية والثوري وسائر الكوفيين هي مرتبة بالحق ولا
فان لم يرد بالصيام ثمان لم يسطع فالاعمال وقال مالك هي على التحريم ولكن وقع في المدونة ولا يعرف ما كغير الاعمال ولا اخذ
بمقتضى ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي مفضلة لا يتردى الى بوجوبها مع عصاومة الى ريث الشابت غير ان بعض الفقهاء

من اصحابه جل هذا اللفظ وتأول على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال واما المسئلة الخامسة وهو اختلافهم في مقدار
 الاطعام فان النكا والشافعي واصحابهما قالوا يطعم كل مسكين مديهما يعني على الشريعة ولم وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجزي اقل من
 دين مديهما على الشريعة ولم وذلك نصف صاع لكل مسكين الحنفية يحلوها على صدقة الفطر لانه واجب كفاية للمسكين
 في يومه واما المسئلة السادسة وهي تكرار الكفارة بتكرار الانطراف فانهم اجمعوا على ان من وطئ في رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم من رمضان عليه
 كفارة اخرى واجتمعوا على انه من وطئ مرارا في يوم واحد ليس عليه الا كفارة واحدة واختلفوا فيمن وطئ في يوم من رمضان و
 لم يكفر حتى وطئ في يوم ثان فقال مالك والشافعي وجماعة عليه لكل يوم كفارة وقال ابو حنيفة واصحابه عليه كفارة واحدة لم يكفر
 عن الجماع الاول واما المسئلة السابعة وهي بل يجب عليه الاطعام اذا اليسر وكان مسرعا في وقت الوجوب فان الاوزاعي قال
 لا شيء عليه ان كان مسرعا واما الشافعي فمترد في ذلك قوله عن ابيه روى قال في رجل اذني صلى الله عليه وسلم فقال
 هل كنت قال ما شئت قال وقعت على امرئ فمضت قال فهل تجدنا فقلت به رقية قال لا قال فهل تستطيع
 ان تصوم شهرين متتابعين قال لا روى حديث سعد قال لا اقر وفي رواية اسحاق وبل لقيت
 بالقيت الاسن الصيام قال ابن وثيق العبد الاشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحاق في هذه
 ان عدم استطاعة لشدة شدة وعدم صبره عن الوضوء ففشار للشافعية نظرا لكون ذلك عند ابي شذوذ الشيق حتى يجده
 غير مستطيع للصوم او لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك ويطيق به من لا يجزئ به لا شيء بعينها فليسوع لا الانتقال الى الصوم مع وجود
 كونه في حكم غير الواجب قلت وعند الحنفية شذوذ الشيق ليس بعذر للانتقال من الصوم الى الاطعام كما هو عند الشوافع والرتيب
 واجب فاجاب ان هذا ايضا من خصوصيات هذا الرجل كما قال الشافعي في الطعام ابله وسياقي قال فهل تستطيع
 ان تطعم مسكينين مسكينا قال لا قال اجلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ستم
 فقال يتصدق به فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيهما اهل بيت
 افقر من قال فضحك رسول الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه قال فاطعة اياهم اي اهلك كما راية
 قيل انه ولي على مقوط الكفارة بالاعسار المتقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يمس النبي صلى الله
 عليه وسلم استقراره في ذمة الى حين يساره وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يقود وليس في الخبر ما يدل على الاستطاعة بل فيه
 ما يدل على استمراره على العجز وقال الجمهور لا تنقطع الكفارة بالاعسار والذي اذن له في التصرف فيه اختلفوا في قيل يمتنع
 ولم يبين ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصومهم اليهم من لا تملك نفقة من اقراره ورواه في الرواية عياك وبالدابة
 المصنوعة بالاذن في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة ابله جاز له ان يصرف الكفارة لهم وقال الزهري كما
 في الباب هو ناسخ بهذا الرجل والى هذا ما اجماع المحرمين قلت هذا هو الاول ولا ضابطه كلية في الخصوصيات انما هو امر
 ذوق في ذمك بالذوق السليم اما اسم هذا الرجل فيقول سلمة بن صحز البياضي وقال عبد النبي في البهائم وتبع ابن بكروال جنا
 بانه سلمان او سلمة بن صحز البياضي واستند الى ما خرجه ابن ابي شيبة وغيره عن سلمة بن صحز انه غاب عن امرته في حضان
 واد وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قلت الظاهر انها واقعتان فان في قصة الجماع انه كان صائما وفي
 قصة سلمة بن صحز ان ذلك كان ليلة فافترقا ولا يلام من اجتمعوا على كونها من بني بياضة وفي قصة الكفارة كونها مرتبة وفي

كون كل منهما كان لا يغير على شيء من فصاها اتحادا للفتنتين قوله ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين
اديطعم ستين مس كذا آية الكسب السابق على التحريم في هذه الخصال ثلاث اقال الجهور من الترتيب
قلت قد روي في الروايات ما يدل على الترتيب والتحريم والذين ردوا الترتيب اكثر منهم الزيادة

باب التغليظ فبين ان فطر عبدك اي افسو صومه في رمضان عمدا وفي نسخة تتعدا قوله عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطره من غير ان يرضى او فطره بغير رضاه فليس عليه صيام الدهر
استدل بهذا الحديث البخاري على ان لا قضاء ولا كفارة على من اكل او شرب تتعدا في رمضان في دار الدنيا وامر موقوف
الى دار الاخرة وانما الكفارة على من جاح امرته في رمضان فقط وهذا كما قال داود الظاهري وابن تيمية ان لا قضاء على
من ترك الصلوة تتعدا بل القضاء على من تركها ناسيا ولم يذبح الى هذا حد من الأئمة الاربعة وثقوا ان معنى الحديث ان يفتن
صيام الدهر اي لا تحصل بفضيلة رمضان وطهارة وبركة وليس معناه لو صام الدهر شيئا القضا من يوم رمضان لا يسقط
قضا ذلك اليوم عند بل الحكم الشرعي فيه انه لو صام بذلك اليوم يوما اخر بعد رمضان يجرئه وليسقط عنه ما كان يجب عليه بهذا
من باب التغليظ والتشديد واليه اشارة الوداد اول بقوله الترجمة

باب من اكل تاسيما اي اكله بل يمل صومه ولا يجب عليه قضا ذلك اليوم ام لا اختلف العلماء فيه فقال الجنيبة
واصحابه والشافعي واصحابه واهل حنبل واخرون ان من اكل ناسيا او شرب او جاح امرته فلا يفيد صومه ولا قضاء عليه و
لا كفارة وقال مالك وابن ابي ليلى ان من اكل ناسيا في صوم الفرض فقد بطل صومه وادله القضاء ما صوم النفل فلا يفيد
وقال الثوري وعطاء بن من اكل او شرب ناسيا لا يفيد صومه ولكن ان جاح امرته ناسيا يفيد صومه وعليه القضاء وفرق
بعضهم بين القليل والكثير في الشرب والاكل فقال في الكثير يفيد الصوم لاني اقليل ناسيا قال ابو حنيفة ان ركن الصوم هو
الاساك عن الاكل والشرب والجماع فانافات ركنه باحد من هذه الثلاثة يفيد الصوم كيف اكان لان احتياص اثنى عند
فوات ركنه امر ضروري سواء كان بعدا او بغير عمد وخطا او طوعا او كراها بعد ان كان ذلك الصوم لا ناسيا ولا في معنى الناسي و
القياس ان لا يفيد وان كان ناسيا وهو قول مالك لوجود هذا الركن كذا تركنا القياس بالنص وهو رواية الباب الرجل السائل هو
ابو هريرة نفسه قوله عن ابي هريرة قال جاءني رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اكلت د
شربت ناسيا وانا صائم فقال اطعمك الله وسقاك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنفل شبهة ففعل النبي
عنه لاضافة الى الله تعالى لوقوعه عن غير قصد وقال ابو حنيفة لا قضاء على الناسي لانه امر مروي عنه صلى الله عليه وسلم والقياس
ان يقتضي ذلك ولكن اتبع الاثر اولي اذا كان صحيحا وحديث صحيح ابو حنيفة لا يقتضي لاحد في مطعن ولان النسيان في باب الصوم
مما يغلب وجوده ولا يمكن دفعه الا بخرج ففعل عذرا ودفعه المخرج والآخر وان ورد في الاكل والشرب ولكنه معلول بمعنى لو جحد
في اكل وهو فعل مضارع اليت تعالى على طريق التحيص بقوله اطعمك الله وسقاك وهذا المعنى لو جحد في الكل اي في الجماع ايضا
فظاهر الحديث عدم الفرق بين القليل والكثير واعتمد بعض المالكية بحمله على النفل وقال لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو
حاصل غير صحيح رده ما وقع في لفظ الدائمين من افطره ليواسن رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدار قطني نفرد بانه
مرووق وهو لغة عند الانصارى

منهم البوحيقة والشافعي وما لك ان المسافر يجوز الصوم والنفطر ثم اختاروا في الانفل منها انما لا ينهم الصوم واخل ومنه
قول مالك والشافعي والبوحيقة وقال يعنى الفطر ففعل وقال لا ينهم افضل الامرين اليسرى القول تعالى يا ايها
المرسل آتية واما الذي يجزئه الصوم في السفر والليل فلهما على انه اختاره اولى القول عليه السلام من رأى زنا او ربلا قد
ظلل عليه ليس من البر الصيام في السفر وقال ابن عباس لا يجوز الصوم في السفر والليل ذهب واودا بن علي من المتأخرين و
قال ابن عمر ان عام في السفر قضى في الجحراى ويجزئ الصوم في السفر من الغرض وكانهم علموا انهم لا يرون الاية واما من نوى الصوم
في السفر فلا يجوز له الاطعام عند مجوره وقال ابو حنيفة فاما في الجور لا يجوز الاطعام في يوم خروجه الا العزاة
فيجوز لهم الاطعام في يوم خروجه ايضا فاحفظه فانه يفيدك في عايش الباب الآتي قوله عن عائشة ان حمنة الاسلمى
سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رجل سجد الصوم فاصوم في السفر قال صم ان شئت
واظلم ان شئت على ان الصوم والفطر كلاهما جائزان في السفر

باب اختصار القطع اي ترجيح الفطر على الصوم لمن اجهده الصوم في السفر قوله صلى الله عليه وسلم انما
عليه فقال ليس من البر الصيام في السفر استدل بهذا على ان الصوم لا يجزئ في السفر لان مقابلته البر الاثم واذا كان انما
له يوم لم يجزئه فاجاب عنه الجيزون انه قد خرج على سبب يقتصر عليه وعلى من كان في مثل حاله والى هذا خرج البخارى في ترجمته
وعمل الشافعي نفى البر على من ابقى قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان ينجز بل يذنبه في رخصته صوم ولا فطره و
قد اخص الله تعالى ان يفطر وهو صحيح قال ويحتمل ان يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه اثم وقال الطحاوى
المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون بالان الاطعام قد
يكون ابرن الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً ومنه تغير قوله صلى الله عليه وسلم ليس المكين بالطواف الى بيت فاندريد
اخرجه من اسباب المسكن كلها واما اذا كان المكين الكامل المسكن الذي لا يجزئ في الغنية فيجوز ان يسأل ولا يفتن له

باب فيمن اختار الصيام اي على الفطر في السفر لم يضره قوله فافينا صاعداً الاسر رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وعبد الله بن عمر قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حولة يادى الى
شعب فليصم مضافاً الى من لا يلحقه مشقة وعنا في سفره فليصم والامر بالاستحباب

باب متى يفطر المسافر اذا اخرج اي اذا خرج للسفر فاذا خرج من المقصود الفجر يجوز الاطعام اذ لم ينو الصوم
في ذلك اليوم واما اذا خرج من مصوره بعد الفجر فلا يجوز الاطعام في يوم الذي خرج منها فيلا يكون صاماً في اول النهار فلا يجوز انفساده
قوله فلم يجدوا البيوت حتى دعا بالسفرة قال قاترب قلت الست توى البيوت قال يوبى جراً وترغب عن
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعل اي الواجزة واكل موعدين بن جبريل روى الحديث هذا الحديث
بظاهره وتألف الحنفية سواء كان الواجزة مقيماً في الفسطاط الذي كان منه ابتداء سفره او كان مسافراً فيه فاجاب عنه اولان
بالبصرة كان مقيماً في فسطاط فخرج منها ليلا قبل الصبح ولم ينو الصوم وركب السفينة قبل الصبح فصار مسافراً فجاز له الاطعام لما تارق
بيوت مصر في الليلة التي ركب فيها السفينة وان كانت البيوت براى منهم فانيما انه كان مسافراً ولم ينو الصبح صائلاً بل لوى ان
يصبح مفطراً ثم انظر الاطعامين اكل طعام الغد

باب مسابقة ما يفطر فيه الصائم اختلفوا في المسابقة التي يجوز فيها الإفطار على حسب اختلافهم في المسابقة التي
تقتصر فيها الصلوة فقال البونيفي: لا يقتصر ولا يفطر اقل من ثلث مراحل وهو بياض الشافعي وما كالك الاوزاعي وغيرهم الى انه
لا يجوز الا في مسيرتين وبهما ثمانية واربعون ميلا باشمية واختار البخاري ان اقل مسافة القصر يوم وليمة وهو
عن الاوزاعي وقال اهل الظاهر اقل مسافة السفر ميل - قوله ان دحية بن خليفة خرج من قرية دمشق
مراة الى قرية قرية عقبية من القسطل الى مقدار مسافة قرية عقبية من القسطل وهو المصر العتيق) وذلك ثلثة
اميال في رمضان ثم انه افطر فافطر معه ناس كراهة اخرون ان يفطر والحد يش قال الجوهري ليس من ان
يسفر حيث كان فتهيا الى هذا الموضع التي كان مسافتها ثلثة اميال بل هو غاي الخرج اي خرج فلما انتهى الى هذا الموضع
ولم يبين فيه غاي السفر فاعلم ان يكون مراد الموضع آخر البعد منه باب فيمن يقول صحت رمضان كل قول لا يقول احد
ان صحت رمضان فتنكح كل ذلك الظاهر هنا هذا قول الحسن الكاظمي (راي تزكية النفس في الحج) واما الذين من قائل
ان شغل الروايات في هذا اللفظ في ابي داود وقدة وهذا لا ينافي صوم رمضان فلا ينافي ولفظ النساء لا ينافي شغلة وفي نسخة
على الحاشية وقدة وهذا السياقي ينافي الصوم وقيام الليل لان الشغلة في الصوم بان له داخل الغفلة فيكسب مرالا
يناسب الصوم وكذلك الرقود ينافي قيام الليل فهو المناسب لقيام الليل واما الغفلة فيقفلة التي في نسخة المتن فلا تناسب
بالصوم والقيام وفي نسخة احمد في رواية لابن ابي عمير في قوله من فوم وغفلة وفي اخرى لابن ابي عمير في قوله من فوم وغفلة او رقدة
باب في صوم العيد بين اي في كراهية صومها يحرم صوم يوم الفطر ويوم النحر سواء كان صوم النذر والكفارة
والتطوع والتضار وهو بالاتفاق واختلفوا فيما لو نذر صومها متعمدا لعينها قال الشافعي وآخرون لا يعتقد نذره
ولا يلزم قضاءها وقال البونيفي: ينقض ولا يلزم قضاؤها واما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق يوم القيل والنودى
لا يجوز لصوم العيد بالاجماع قال اهل يلمز القضاة فيه خلاف للعلامة وفيه للشافعي قولان اصحابنا لا يجب قضاؤه وقال
في الدر المختار ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النظر والشرع فيها بانفس
الشرع محصية ونفس النظر طاعة لصح قال الشافعي اي لازم والحكمة في النهي عن صوم العيدين ان فيه اعراضا عن
ضياقة الله تعالى لعبادة قلقت وقرق الاحناف بين الصلوة في الشرع في اوقات المكروه حيث يجب قضاؤها الا في
رواية عن ابي يوسف ومن الصوم في الشرع في ايام المنهية حيث لا يجب قضاؤها بالشرع لو لم يكن احبهم ان يحرم الصوم
في ايام المنهية متفق عليه بخلاف الصلوة في اوقات المكروه فانهما تختلف فيها فان عند الشافعي يجوز اذا كانت ذات
سبب وثابتان ان المصلي اذا كبر صارت تحرمة بمنزلة النذر بخلاف الصوم فانه اذا صام لم يقل شيئا فلم يكن الشرع بمنزلة
النذر وفي المنزلة حقيقة يلزم ان يحجب الانسا وثمر القضاء فانهم قولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام
هذين اليومين اما يوم الاثنين فما لم يكن سببكم دام يوم الفطر فقط لكم من صيامكم لانه لا ينافي في ان يتركها والارباب سلكوا هذه
المقرب بها فنهى عن الصوم يوم الاثنين لاجل الشك ليؤكد منه فاما النهي في يوم الفطر فاجل الفصل بين الصوم و
افطاره كما يفطر بالبعد -

باب صيام ايام الشرع وفيه عند الحنفية ثلثة حادى عشرة وثاني عشرة وثالث عشرة ومن ذى الحجة قال الحنفية

بل تلقى يوم الخرفى ترك الصيام كما تلقى بنى الخز وغيره من اهل البيت اوجبوا صيامها مطلقا او للمتنح خاصة او لروى عن
 مناه وفي كل ذلك اختلاف العلماء والراجح عند البخاري جواز المتنح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام في
 ابي طلحة من الصيام الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المتنح مطلقا وهو المشهور عن الشافعية قلت في
 قول الحنفية وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من متنح الا للمتنح الذي لا يجد الهدي وهو قول مالك والشافعي في
 القديم وعن الاوزاعي وغيره وتجه من متنح حديث يثبت الهدي عند مسلم فوجها ايام التشريق ايام اكل وشرب وايمن
 حديث لعبد بن مالك ايام منى ايام اكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص اذا قبال لابنه عبد الله في ايام
 التشريق انها الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهن ذامر يقطعهن اخرج ابو داود وروى
 ابن المنذر وصح ابن خزيمة والحاكم انتهى

باب الذي ينحصر يوم الجمعة بصوم قال في الدر المختار في المنزوب صوم يوم الجمعة ولو منفردا قال الشافعي
 صرح به في المنزوب انما في البحر فقال ان صومه بالفرادة يحب هذا العامة كالاشنين والخميس وذكره اكل بعضهم فما في الاشباة وتبني
 نور الا يضلح من كراهته فراده بالصوم قول البعض في الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة ونحوه لما روى عن
 ابن عباس انه كان يصوم ولا يفطر وفي الخميس قال ابو يوسف جاز حديث في كراهته الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاضمار
 ان ينعم اليه يوم اخر انتهى قال الطحاوي قلت ثبت بالنسبة لطلبه الهني عنه والاخر منها الهني كما اوضحه شرح الجاح الصغير
 لان فيه وثاقت فلعلم اذا صام بعض عن بعضها انتهى لمحض قلت لا تارض بين الروايات الفقهية ولا في الاحاديث يجمع
 بانه يتوهم فسادا لاعتقاد فيكرهه ولا يفتي بانه لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله بيوم او بعده
 اي اذا توهم فسادا لاعتقاد فيكرهه ثبت ابن حزم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلثة ايام وقاما كان يفطر
 يوم الجمعة وبه قال مالك انه لا يكره صومه منفردا وقال الماسح اصحابنا يفتي به يني عنه وقال احمد يكره صومه منفردا

باب التباين ينحصر يوم السبت بصوم قال الحنفية انه يكره صوم يوم السبت وحده للتشبه باليهود وقال الشافعي
 اذا فوله وحده ان لو صام معه يوما اخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه قوله قال لا تصوموا يوم
 السبت الا فيما افترض عليكم وان لم يجد احدكم الخاء (نشر الشجر) غيب او عود شجرة فليصمغه
 اي فلياكله بعد المنع قال ابو داود هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص والتبيين وجاز الشرح في عم قال يمكن ان يكون
 اخذه من كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجب موافقة اهل الكتاب في اول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والهني عن
 صوم يوم السبت يوافق الحالة الاولى وصيامها يوافق الحالة الثانية وبه صورة الشرح والله اعلم انتهى قلت ومطالبة
 الحديث بالباب بان الحديث على تقدير عدم تحمولى على ان الهني مخصوص بمن يفرد يوم السبت بالصوم فمنهم من صوم يوم
 قبله او بعده فليس في حق الهني - الرخصة في ذلك - اي في تخصيص يوم السبت بصوم قوله يحدث عن ابن

شهاب انه كان اذا ذكر له انه نهي عن صيام يوم السبت يقول ابن شهاب هذا حديث حمصي
 اي الحديث الذي ورد في الهني عن صيام يوم السبت وهو حديث عبد الله بن بسر ياتي حمصي اي ضعيف وقال ابو داود
 قال مالك هذا كذب اي حديث عبد الله بن بسر وعرض المصنف بذكر قول ابن شهاب وبقول الاوزاعي ليقول

مالك بن انس انهم اكلوا فيه فلا يعتد بفضله الرخصة في يوم السبت قلت لكن قال الترمذي حديث حسن والظاهر ان سبب ما ذكره اعمد وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم صوم يوم السبت فوجب وجوبه كغيره

باب في صوم الدهر - قوله يا رسول الله كيف يحسن يصوم الدهر كل قال للصام ولا افطر قال مسند له يصوم الدهر لا افطر ولا افطر قال في شرح السنة معناه الدعاء عليه بجزءه ويؤثر ان يكون اخباره الا انه اذا اعتاد ذلك لم يجز رياضية ولا كلفة تتلحق بها من غير ثواب وكان لم يصوم حيث لم يمل راحة المظفرين ولتبرئهم فكانه لم يفطر قال مالك والثوري وهذا في حق من ادخل الايام المهيئة في الصوم وامان لم يبرئها فلا بأس عليه في صوم ما عدا الايام المظفرية والشافعي بن عمرو الاسدي كان يصوم الدهر في هذه الايام ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم او غلاة النبي ان ذلك الصوم يحمله ضعيفا فيخرج عن الجهاد وقضا الحقوق فمن لم يضعف فلا بأس عليه قلت الايام المهيئة خارج عنه وصومها مكروه تحريما واحرام فالمراد بالصوم الدهر ما سوى الايام المهيئة وصوم الدهر تحققا لا تنزيها كما قال صلى الله عليه وسلم ثلثة من كل شهر رمضان الى ريشة صيام الدهر فيها صوم الدهر تنزيها لا يتحقق وصوم الدهر تحققا مفضل من صوم الدأوى وهذا مراد الحنفية من كونه كروبا لما قال المجازيون ان صوم الدهر وصوم الدأوى متساويان قال ابن الهمام يكره صوم الدهر لانه يفتننا ويصير طعنا عليه في العبادة على خلاف العادة قلت معنى قوله لا صام ولا افطر من انه لا يمكن له التجرد على صوم الدهر ولا يداوم عليه فكان خلاصا مما افطره في الحديث احب الاعمال اودها ما اذ يتعدى التجدد على صوم الدهر يدل عليه نامة عبد الله بن عمرو بن العاص على علم اختياره الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب في صوم شهر المحرم - وفي اربعة اشهر ثلثة منها صوم واحد فزاد القعدة وذو الحجة والمحرم سرد وحب بمصراتي بين جادى وشعبان فزاد قوله قال صوم من المحرم ما في الشهر الحرام واذنك صوم من المحرم واذنك صوم من المحرم واذنك وقال باصابعه الثلثة فقهامة الى ابي يعقوب صا لعل ثلثة الى انه يصوم من الاشهر الحرام ثلثة ايام ثم لم يشتر بارها الى انه يفطر كذلك ثلثة ايام وكذلك الى آخر الاشهر الاربعة فيكون صائما نصف شهر من الاشهر الحرام وفطر في النصف

باب في صوم المحرم - اي في فضيلة صيام تمام شهر المحرم هو صوم يوم عاشوراء قوله افضل الصيام بعد شهر رمضان فقهامة الله المحرم ما في صيام شهر المحرم واخافه الشهر الى الله لشهر ريف وانما لم يكثر النبي صلى الله عليه وسلم الصوم فيه لانه يحتمل ان يكون ما علم فذلكم الاثني عشر وعرفتم تكميل من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعذار بسفر والمرض مثلا ما من من كثرة الصوم فيه قال النووي وقيل المراد بصوم شهر المحرم صوم يوم عاشوراء ١٢

باب في صوم شعبان - كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر فيه الصيام لا يكثر في غيره واختلف في الحكمة فقليل كان فيشغل عن صوم ثلثة ايام من كل شهر لسرا وغيره ففتح فيفضيها في شعبان وفيه حديث ضعيف وقيل كان يصوم ذلك لتطهير رمضان ورد فيه حديث آخر ازجه الترمذي وضعه وقيل ان نساء يكن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان فيكثر طهر الصيام على الله عليه وسلم وقيل انه يقبض رمضان وصومه فمفسر في وكان يكثر من الصوم في شعبان تدر باليعوم في شهرين غيرهما فيكون من الطلوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاني حديث اصح مما مضى ازجه الشافعي والبوداد وصح ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اراك تصوم من شهرين الشهر

فانصدم من شعبان قال ذلك شهر نزل الناس عن بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب
ان يرتفع علي وانما صائم ونحوه على عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم
ان يصومه شعبان لا ترفع فيه الاعمال

باب في صوم شوال هذا الشهر وفي اكثر النسخ لم يكتب منه باب المطابقة الحديث لا ينكر قوله صم رمضان ولكن
عليه وكل من راعاه وحسب فاذا انت قد صمت الدهر والراو بالذي يليه شوال فخطا بق الحديث بالباب الذي في نسخة

الحاشية واما المطابقة الباب في صوم شعبان فيروا بالذي يليه شعبان وهذا صوم الدهر تترسلا لان الحنة بعشر اشهاها
باب في صوم سنة ايام من شوال في نور الايضاح ومبرم في الفلاح واما القسم الرابع وهو المندوب فهو صوم
ثلاثة ايام من كل شهر ويندب كونه ايام البيض ومن هذا القسم صوم يوم الاثنين ويوم الخميس وصوم ست من شهر شوال لقوله
صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستم من شوال كان كصيام الدهر قلت اخرجه ابو داود

في الباب عن ابي ايوب لم يقل الظاهر وصلها الظاهر قوله فاتبعه قيل لفرقتها الجهد الى لغة اهل الكتاب في التشبيه بالزياد
على المعروف اص قال التودى تحت حديث الباب وفيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي واحمد واثود موافقهم في استحباب
صوم هذه الستة وقال مالك والبخاري يكره ذلك قال مالك في المؤطا ما رأيت قس من اهل العلم يصومها ام وقال قال
اصحابنا وانما افضل ان تصام الستة متتالية عقب يوم الفطر فان فرقها واخرها عن اوائل شوال الى اخرها حصلت تفصيلا
التالية لا يبعد في اتابعه من شوال قال العلماء وانما كان ذلك كصيام الدهر لان الحنة بعشر اشهاها فرضان بعشرة
الشهر الستة لشهرين. وقد علمت ان من باباته مستحب

باب كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم اي تطوعا لم يكن صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم على منوال واحد
بل كان يخلط باختلاف الاحوال فتارة بكثرة ايام صوم وتارة يقله في شهر واحد وعني حديث الباب قدر في الواجب السابقة
باب في صوم الاثنين والخميس اي مع الاثنين وهما من صيام الهند وتبع كما ذكرناه قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم كان يصوم الاثنين والخميس سئل عن ذلك ابي مبيهم ما فقال ان اعمال العباد تنظر في
الاثنين والخميس قال ابن حجر والشافعي في شعبان فقال انه شهر ترفع فيه الاعمال واحب ان يرتفع علي وانما صائم بخارج
رئت ايام الاسبوع مفصلة اعمال العام مجزئة.

باب في صوم العشر اي عشر ذي الحجة والمراد بعشرة ايام كما في الباب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايوم تسع ذي الحجة اي من اول ذي الحجة الى التاسع منها ثمان العاشر يوم العيد والمراد عشر لان في يوم العيد يكون
الاسماك الى الاضحية فيكون في حكم صوم يوم الكافل افضل ايام السنة عشر ذي الحجة وافضل ايام العشر يوم عرفة وافضل
ايام السنة يوم الجمعة في عشر ذي الحجة افضل من يوم الجمعة من غيره ويوم العرفة في الحجة افضل من يوم العرفة
في غيره وقد رجع صوم يوم عرفة كغيره مستحب قوله ما من ايام العمل افضل فيها احب الى الله من
هذه الايام بين العشر فالاول الذي في سبيل الله قال لا اله الا الله في سبيل الله الا هرجل خور بنفسه ما له حله في
من ذلك بشيئ ان يخل في سبيل الله وانما وفيه تفصيل بعض الايام على بعض كالاكمة ونحوها في ايام عشر ذي الحجة على غير ما في

باب في فطره اي فطر عشرين المجزئ ذك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوماً الا غلبت فيه فطره من فضل الصوم وغيره فلا ينافيها نفعت الرواية وهو لا يستلزم نفى الصوم او اذات في جميع العشران فيبا يوم العيد وكان يصوم تسعة الحجة وقيل في الرواية تصحيف الصواب ما راى ما وصاهما غيري

باب في صوم عرفة يعني فطره الصوم العشر من رجب وأما التسعة يوم عرفة الا للحج قوله منى عن صوم يوم عرفة يعني فطره واما في غير عرفة فتدبرها كما تقدم في اقتساب على الله ان يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها.

باب في الصوم يوم عاشوراء قال جمهور العلماء هو اليوم العاشر من الشهر المحرم وكان صومه في بدو الاسلام فرضاً ثم نكثت فرعية وبقي الذنب فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اولها ان يصام وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والعاشر معا قال صاحب الدر المختار من الشك فيه من كراهية صوم يوم عاشوراء فنقل اي صومه منفرداً منقول عن صومه مع التاسع والعاشر النبي صلى الله عليه وسلم صامه منفرداً اخرج مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن بقيت الي تايل لاصوم التاسع فمات قبل ذلك الحديث قال العيني اتفق العلماء ان صوم عاشوراء اليوم منه ليس بواجب واختلفوا في حكم اول الاسلام فقال ابو حنيفة كان واجبا واختلف اصحاب الشافعي على وجوبه اشهرها انه لم يبرك سنة من حين شرعه ولم يكن واجبا قط والثاني لكونه ابي حنيفة.

قول عن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه دأى بصيامه فلما فرض كان هو الفريضة وتلك صوم عاشوراء دأى على طريق الفرض فمن شاء صامه ومن شاء تركه

في الحديث دليل على ان صومه قبل رمضان كان فرضاً ثم رجع من رمضان ما روى ان عاشوراء اليوم التاسع اختلف اهل الشرع في تعيينه فقال اكثره هو اليوم العاشر قال القليل العاشر واعدل عن عاتمة للباينة والعظيم وهو في الاصل صفة الليلة العاشرة فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا بعبء عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصداً بهذا اللفظ علماً على اليوم العاشر وذكر الباع المنصور الجوابي انه لم يستفادوا الا بالاضرار وسارورا والاولا من الضار والساو والادل على هذا اليوم عاشوراء وهو العاشر قال الزين الزيد الاكثر على ان عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو التاسع فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الحاشية وعلى الثاني فهو مضاف لليلة الآتية وقيل انما يسمى يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوله والابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام اودوا الى التاسع قالوا وذا عاشر اكبر العين يروى عن ابن عباس وهو رواية الباب اخذوا بواحدة منها

انه قال اذا لم يت هلال المحرم فاصد واصبح يوم التاسع صائماً قلت اهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يصوم قال نعم وهذا خبره ان يوم عاشوراء يوم التاسع قلت وبمثل هذه الرواية نسب الى ابن عباس انه يقول يوم عاشوراء هو يوم التاسع ثم اولوا كما اول النورى انه قال يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوله والابل ذك ذلك من التاويلات البعيدة وقد اورد ابن عباس هذا الزين بن الميزان معناه ان يوجب الصيام في الليلة المتعقبه لتاسع قلت بهذا النسبة اليه غلط ومعناه انه ارشد السائل الى ان اليوم الذي يصام فيه هو التاسع ولم يجب عليه تعيين

يوم عاشوراء اليوم العاشر من ذك ما لا يزال عز ولا يتعلق بالسؤال عن قايمة فنان ابن عباس لما فهم من السائل ان
مقصود تعيين اليوم الذي يصام الذي يصام فيه اجاب عليه ان الساس وقوله نعم في حديث مسلم بعد قول السائل انك اذا
ابني صلى الله عليه وسلم يصوم في هذا كان يصوم كما في رواية الباب فقلت كان محمدا صلى الله عليه وسلم
يصوم قال كذلك كما يحسن صلى الله عليه وسلم في لحي لان ابن عباس قد اخبرنا بذلك ولا بد من هذا لانه صلى الله عليه وسلم مات قبل يوم
السادس واماويل ابن المني في ناية البعد لان قولنا صحيح يوم الساس صائما لا يتحمل.

باب في غرض صوم من اى عاشوراء قوله ان اسلامت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صوم يومكم غدا
قالوا لا قال فيمنه نية يومه وانصحه اى ما سكو عن الاكل والشرب فيها واقتضوا صوم عاشوراء فيه وليس على انه كان فرضا
باب في صوم يوم فطر يومه اى في فضله وسوى صوم داودى وهو افضل لصيام تطوعا - قوله احب الصيام
اى الله صيام داود - الحديث

باب في صوم الثلث من كل شهر من اى صوم الدهر مثلا قال الحنفية المندوب هو صوم ثلاثين من كل شهر ومنه
كونها الايام البيض ثلثيها من صوم ثلاثين ايام من الشهر غير ايام البيض حصل له ثواب المندوب ومن صام من الشهر ايام
البيض حصل له اجر مندوبين ثلثه ايام من كل شهر ومنه تعيين ايام البيض وقد اختلفت الروايات في تعيين الثلث
ذكر ابو داود في هذا الباب رواية ابن ابي ابيان عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
باب ما من قال لاثنين والحنفيس اى من قال ان صوم ثلاث من كل شهر هو صوم يوم الاثنين ويوم الخميس
من اول الشهر ثم يوم الاثنين من الجمعة الاخرى واخرج فيه حديث حفصة على ان يوم الاثنين ويوم الخميس في الاسبوع
الاول والثالث يوم الاثنين من الاسبوع الثاني وحديث ام سلمة على ان يوم الاثنين والخميس في اول الاسبوع
من الشهر وفي الاسبوع الثاني يوم الخميس كما في نسخة الاحمدية وثم انعقد.

باب ما قال لا يبالي من اى الشهر اى يصوم من ايام الشهر من ايهما شاء ولا يبالي من اى ايام الشهر يصوم و
اخرج فيه حديث عائشة على ان كان يبالي من اى ايام الشهر يصوم وهذا كله عند ابي داود وايعن وغيره فقد جازع عائشة
عند الترمذي على تعيين السبت والاحد والاثنين من الشهر ومن الشهر الاخر الغلاتم والاربعاء والخميس قالوا كل ذلك
فعل صلى الله عليه وسلم لم يلبس الجواز وكل ذلك في حقه افضل والامة فاختاروا فيه فقال مالك انه كره تعيين الثلث
واختار الحسن البصري وجماعة انها من اول الشهر وقال الشافعي انها ايام البيض وقد علمت قول الحنفية ثم اختلفوا
بعد انما هم ان ايام البيض تكون في وسط الشهر في تعيينها فذهب الجمهور الى انها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر
وقيل هي الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر.

باب في النية في الصوم اى تلزم النية قبل الابتداء في الصوم اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واخرون
يجب التثبيت في صوم قضا رمضان او افسده من التطوع وفي صوم التذلل والكل فالت كلها ولا يجب في صوم
رمضان والتذلل المعين والتقل بل تصح نية من الليل الى نيل الضحوة الكبرى اى قبل نصف النهار الشرعي لا تصح
النية بعد الزوال وقال مالك يجب التثبيت في كل ذلك ولم يفرق بين الفطر والقرض والقضار والادار وبين

المعين وغيره المعين فقال الشافعي في احد قوله يصح النية في النفل بعد الزوال الغيا الى غروب الشمس من نهار الذي يحل
 ولا يصح في رمضان الا بالغا عما في جرتن اجزائل الليل قال في البدائع واما الكلام مع الشافعي في صوم رمضان فهو يتجربا
 روى عن ابني علي رضي الله عليه وسلم انه قال لا صيام لمن لم يعزم بالصوم من الليل روى في لفظ حديث ابني داود انه اذ اخرج
 في الباب من لجميع الصيام قبل العشي فلا يصح وان الامساك من اول النهار الى آخره كان نية بركه من النية ليصير
 نية تعالى وانعدمت في اول النهار فلم يصح الامساك في اول النهار لله تعالى لثقة شرط فكذا الباقي لان صوم الغرض لا يتجزأ
 ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى قوله ثم افوا بالصيام الى الليل اباح للمؤمنين الاكل والشرب الجمل على
 ليالي رمضان الى طلوع الفجر واما الصيام عنها بعد طلوع الفجر تاخره لان كلمة ثم لتعقيب مع التراخي فكان هذا امر الصيام
 متراخيا عن اول النهار والامر بالصوم امر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعا بدون النية فكان امر بالصوم بنية متأخرة عن
 اول النهار وقد رآني به فقد رآني بالماصوب يخرج عن العدة الى آخره قال قلت وهذا كما جع على الشافعي في فرض رمضان
 كذلك تجع على مالك فيه وفي النفل وغيره واما ايضا استعمل القائلون بان لا يجب التثبت بجريث سلمه بن الاكبرع و
 الربيع عند الشافعيين وقدم رسالتي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر جلا من المسلمين ان اذن في الناس ان يفرض صوم ما شاور
 الامس اكل فليسك ومن لم ياكل فليصم وفي النفل بجريث فائنة قالت وقل على رسول الله صلى الله عليه وسلم واثبت يداي
 فقال بل عنكم من شئ فقلنا لا فقال في اذن صائم الحديث واما حديث الباب على نفي الفضية كحديث التسمية او على
 غير التعيين من الصيام كالقضاء والكفارات وقول احمد كالشافعي في النفل بانه يجوز نية بعد الزوال ايضا لان بناءه على
 التحفيف ولا في حقيقة ان النية انما تصح اذا وقعت في الليل او في اكثر النهار لان الاكثر حكم الكل ايضا مثبت بذلك واول النية
 باب في الوخصة فيه اى في ترك النية بالليل في الصوم المتيقن وفي النفل اختلف العلماء فمن اصبح يريد
 الاطعام بدال ان يصوم تطوعا فقالت فائنة انه لا يصوم حتى يركله قال الشافعي في احد قوله احمد وقال ابو حنيفة
 ان يصوم قبل العشاء الكبرى وان بدال بعد ما لم يجزئه وهو الاصح عند الشافعية وقال مالك في النافلة لا يصوم الا ان يبيت
 الا ان كان ليسر والصوم فلا يحتاج الى التثبيت وايضا اختلفوا فمن صام تطوعا لم يجوز له الاطعام لا فقال ابو حنيفة
 لا يجوز الا بعد ثم لم يرضاء ان افطر وقال مالك يجوز له الاطعام مطلقا اما اذا افطر بلا عذر فليقضه وقال جماعة يجوز
 له الاطعام ولا قضاء عليه قوله عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل على قومه
 عندكم طعام فاذا قلنا لا قال الى صائهم دخلوا وكعب دخل عليه فاني ما فقلنا يا
 رسول الله اهدنا من هذه الصائفة فاجابهم فقال ادنيه فاصبح صائفا ففطر
 قال النووي في هذا الحديث دليل للجمهور في ان صوم النافلة يجوز نية في النهار قبل زوال الشمس وتأولوا خزين على ان سوال
 بل عنك شئ كونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وادال فطر لذلك وهو اول فاسد وكلف بعيد انتهى ويدل على جواز
 افطار النفل ولاداله فيه وفي رواية الشافعي في وجوب القضاء وعنده وانا وجب القضاء بليل آخره وقد تقدم و
 سياقي في باب الاحق -
 باب من اراد عليه المقضاء اى على الدعاء المتطوع اذا افطره هو بدنه انه يجب تقضا بيا -

قول عن عائشة قالت اهدى لي دجاجة طعاما وكنا صائمتين فاخطى بنا فدخل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله اننا اهدىنا لك دجاجة فاستهين بها فاخطى بنا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليكم ما فعلتم وما كان منكم الا خير ولقد التزمتي اقضية لو آتتكم كات وقوله لا عليكم اي لا بأس
 عليكم في الافطار لا بعد رموهما الا بشئ وفي الحديث دليل التحفة على وجوب قضاء الصوم المتطوع اذا اخطى فان الامر للوجوب
 والاول على الاول منه واليضا التقوا على ان من شترع في الحج فأتاه واجب فذلك الصلوة والصوم -
 باب المأثم تصوم فيه اذا نذر نحرجهما اي تطوعا بل يجوز ذلك لما قول راجع لالتصوم امرأة وجعلها شاهدا بآثاره غير مضاف
 اليه وفي معناه العلم به

باب في انصافه يد على الحج ليمه قالوا اذا دعي الى وليمة فليظهر عذره باي صائم فان قبل عذره قبلها والاحضار الدعوة
 وهو خير في الاكل ونزكه الا ان يتأذى بترك الافطار فينشد الا فضل الافطار والافلا والضيافة عذره عند الحنفية للضيف و
 المضيف وعن ابي حنيفة ان الصائم المتطوع يجوز له الافطار لا بعد رموهما ايضا قلت لا تعارض بين الروايتين بان يقال
 الافطار بلا عذر جائز ولكن غير مرضي قولنا اذا دعي احدكم فليجيب فان كان مفطر فليطعمه وان كان صائما
 فليصم الامر بالاجابة واكل الطعام والدعاء بالبركة كلهم للزيب عند الجمهور

الاعتكاف وهو لغة لزوم الشيء وجس النفس عليه وشربها المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة
 وهو في الاصل سنة ليس بواجب اجرا الا من نذره وكذا من شترع فيه فقطعه عابدا عند قوم وعند الحنفية سنة مؤكدة
 في العشر الاخيرين رمضان سنة كفاية كما في اليربان وغيره لا قصر انها بعد الامكان على من لم يقبله من العجاجة رضي الغنم
 قول عن عائشة بن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قبضه

الله ثم اعتكف اربع ايام من بعد وفاته وفي رواية اخرى على ان الاعتكاف في العشر الاواخر سنة مؤكدة على الكفاية وليس من خصائصه
 قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اذن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه اي اذا اذن ان يعتكف
 العشر الاواخر من رمضان وقيل السجدة ايلة احدى وعشرين ولبيت في المسجد بالليل حتى صلى الفجر ثم دخل معتكفه اي البناء
 الذي يؤم في المسجد لا اعتكافا وانما لم يدخل في بناءه بالليل لان الدخول فيه للتحلي وزيان الليل شبهة وقت الخلوة يخرج
 بالليل الى الخلوة وانما الاعتكاف الى الخلوة بالليل فكل بالدخول في المعتكف فلا دليل فيه ان المعتكف يشترع في الاعتكاف
 بعد صلوة الصبح كما قال به الا وراعي خلاف الامة

باب اين يكون الاعتكاف اتفق العلماء على شروطية المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمرو بن لباته المالكي فاجاز في
 كل مكان واجاز الحنفية للمرأة ان تعتكف في سبي بيتها وهو المكان المعاد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي في التيمم وفيه وجوبها
 ولما لا يكتفي بجوز للرجال والنساء لان المتطوع في البيوت افضل وذهب الى حنيفة واما الى اختصاصه بالمساجد التي تقام
 فيها الصلوات الخمسة وخصه ابو يوسف بالواجب منه واما النقل فمضى كل مسجد وقال الجمهور يعود من كل مسجد الا لمن تلهى من الجمعة
 فاعتكف في الشاخي في الجامع ثم طهره بالاك لان الاعتكاف عندها يتقطع بالجمعة ويجب بالشرع عند مالك وخصه لانه من
 السلف كالبري بالجامع مطلقا واما اليربان في التيمم وخصه فاني بن اليربان بالمساجد الثلاث وعطا مسجد كاية وائمة

باب المسبب لمسجد المنيعة واستدلوا بقوله تعالى وتباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وجعل الله لاله لوهج في غير المسجد يختص
 تحريم المباشرة به لان الجمار منافع الاعتكاف بالاجل فعل من ذكر المساجد ان المراءون الاعتكاف لا يكون الا فيها كذا قال الحافظ
 قوله قال نافع قد مر في عبد الله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد
 وقد روى ابن ماجه بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان اذا اعتكف طرح له فراشه ويضع له
 سريره واداء اسطوانة التوبة وزاد في رواية التيسقي مما يلي القبلة ليستد بها قال النووي وفي هذه الاحاديث ان الاعتكاف
 لا يصح الا في المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه واصحابه لما اعتكفوا في المسجد مع المشتة في ملازمة فلوحا في البيت
 لفعولهم ولومهم لاسباب النساء لان حاجتهن اليه في البيوت اكثر

المعتكف يندخل لبيت لحاجة وفي الكفر ولا يخرج منه الا حاجة شرعية كالجمعة او طبيعة كالبول والغائط فان خرج
 ساهة بلا عذر فبطلت اي فسد اعتكافه ولو خرج بلا عذر شرعي كالجمعة فانه دام المسجد وانفريق المداوي في كابلول والغائط والحوث
 على نفسه او مالوا بالخرج الفصل القديم من المسجد اجرة اذا خرج راسه الى داره فاداء لا يفقد ولو خرج اشارته الى
 انه لو خرج السلطان كرم لا يفقد ولا عذر الى انه لو خرج بعد المرض او النسيان الى مسجد اخر لا يفقد ثلث انفق على ان
 الخروج للبول والغائط لا يفقد وان شئت في غيرهما ان الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج بهما فسد ما خرج المسجد لم يطل
 يلتقي بها القتي والعصم من احتياج اليه قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف
 يد في الراسه فارجله كان لا يدخل البيت الا لاحتاج اليه

يد في الراسه فارجله كان لا يدخل البيت الا لاحتاج اليه
 على باب حجر في غسل رأسه وسائر في المسجد وفي اخرج رأسه على اشتهر الى المسجد الاعتكاف وعلى ان من خرج لبشر
 من مكان حلف ان لا يخرج منه لم يخرج حتى يخرج رجليه ويعتمد عليها المعتكف يعود المريض معناه اذا خرج المعتكف
 من المسجد لحاجة الانسان غير المريض فيعود ام لا اختلف العلماء على ان المعتكف اذا شهد جنازة او عاين مرضيا فقال
 الشورى والثاني واثنى ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه ليعود وهو رواية عن احمد وقال الحنفية
 ان المعتكف لا يخرج لعيادة مريض ولا صلوة جنازة لانه لا ضرورة الى الخروج لان عيادة المريض ليست من الواجبات
 بل من الفضائل وصلوة الجنازة ليست بفرض عين بل فرض كفاية تنقطع بقيام الباتين وما ورد من الرخصة في
 عيادة المريض وصلوة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك يحمل عن علي الاعتكاف الذي يتلوع بمن غير ايجاب فدان
 يخرج متى شاء ويجوز ان تحمل الرخصة على ما اذا كان خرج المعتكف لوجوبه كاجبة الانسان او الجمعة ثم عاين مرضيا او صلى على
 جنازة من غير ان كان خروجه لذلك قصدا قوله قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس بالمرضى وهو معتكف

فيهم كما هو الذي روي بسأل عنه اي اذا خرج لحاجة الانسان غير على المريض فلا يلبس اليه ولا يقوم عنده وكل من
 حاله ليعوده وهو ما روى عن عائشة انها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسي

امرأة ولا يباشرها ولا يمسحها لاحتاجه الا بالام لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا
 في مسجد جامع اي جامع الجماعة واما قوله ولا اعتكاف الا بصوم وبه قال ابو حنيفة واما ان شرطه للاعتكاف الصوم
 وان اتفاهم وقال محمد اقله ساعة ونحن بدون الصوم لطهره والله ومشرطه لا واجب والسنة اللطوع -

باب في المسئلة اذ مكف قول من ما شئت قالت اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
من اخرها دجلة واي استخافه فكانت ترمي بالصخرة واسمها في ما مضى هذا الطمس تحتها مكف تصلي
لا من عن تلويث المسجد
آخر كتاب الصيام والاعتكاف

اول كتاب الجهاد

الجهاد بكسر الجيم اصله لغة المشقة ومصرع اهل الجهد والبطاة ومثل المشقة في سبيل الله والقتال الكفار لاعلاء كلمته ونصرة دينه والطلب
الغني على مجاهدة النفس والشیطان والغشاق فاما مجاهدة النفس على تعليم الدين ثم على فعل بها ثم على تعليمها واما مجاهدة الشيطان
فعلى دفع ما يأتي بين البشرات وما يزين من الشهوات واما مجاهدة الكفار فتعق باليد واللسان والقلب واما مجاهدة الغشاق
فباليد ثم اللسان ثم القلب اختفى في جهاد الكفار بل كان اول فرض من الكفاية قال في الهداية الجهاد فرض على الكفاية اذا
قام به فرقتين من الناس سقط عن الباقيين فان لم يبق به احد ثم جسد الناس تركه الا ان يكون النفي عا ما يجتهد يصير من فرض
الاعيان لقوله تعالى انفر واخفا وقال الاية وفي الذخيرة فان جاور النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو على
الجهاد وامن به بدتن العدو فليعلم فرض كفاية حتى يسعهم تركه اذا امتنع اليهم اما اذا اخرج اليهم بان عجز من القرب العدو و
سما سلوا او لم يجادوا فانه لا يفرض على من يسعهم فرض عين وبكذا الى ان يفرض على جميع اهل الاسلام ثم ما غلبا انتهى قلت
ان قوله تعالى فان قالتم فانكلموا في الشهر الحرام فتدفع بالعدو لانه على الله عليه وسلم كان في ابتداء الاسلام باورا
بالصلح والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فان صغى الصغى انجيل وقال تعالى واعرض عن المشركين ثم امر بالعدا الى
الدين والوعظة والحجالة الحسنة كما قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر
بالقتال اذا كانت البداية منهم لقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدين ثم امر بالقتال ابتداء
في بعض الايام بقوله تعالى فاذا انسحى الاشهر الحرم فاقموا المشركين حيث وجهتموه ثم امر بالبدعة بالقتال مطلقا في
الازمان كلها وفي الاماكن باسمه بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة وقد حاصر صلى الله عليه وسلم الطائف لعشرتين
من ذى الحجة والحاضرة نوع من القتال فمما يدل على ان تحريم القتال في الاشهر الحرم مشروط وانما قيل ان
تتأهل الكفار فرض وان لم يبدوا وقال الثوري لا يجب الملبس بدوا ويجوز القتال في الاشهر الحرم فقال عمار لا يجوز
باب ما جاء في المجردة من دار الكفر الى دار الاسلام والهجرة ضربان طائفة وطائفة فالباطنة ترك ما تدعو اليه
الغش الامارة بالسور والشیطان والطائفة الفرار بالدين من الفتن قال العلماء كانت الهجرة في اول الاسلام
فرضها صارت مندوبة وذلك قوله تعالى ومن هاجر في سبيل الدين جدي الارض مراغما كثيرا وسعة نزل حين اشهد
اذى المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة فامروا بالانتقال الى حضرته
فيكونوا امرتهم فلو اذا خرجهم امرتهم فلو امرتهم وفيه قوله عن ابي سعيد الخدري ان ابا بيا سأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن الهجرة فقال ويحك ان اسنان الهجرة شديدا فهل لك من اجل قال نعم قال فهل لك
صدقتها قال نعم قال فاعمل من وراءها الهجرة فان الله لن يترك من عمالك شيئا

في بلدانهم فبما رولون جلا راولانهم ويتركونها والفتنة تكون لازمة لهم ولا تنفك عنهم حيث يكونون

باب في دعام الجهاد أي يدوم الجهاد إلى قتال الدجال قوله عن عثمان بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين من نزلهم حتى يقاتلوا آخرهم المسيح الدجال الامام المهدي ومبى عليه السلام واتباعه وقاتل الدجال عيسى عليه السلام بعد نزوله من السما على المشاة البيضاء شرقى شرق بباب لندن بيت المقدس حين حاضر المسلمين وفيهم المهدي وبعث الله لايكون الجهاد باقيا ما على ياجوج وياجوج فلعنهم الله القدر والطائفة عليهم وبعد لما ك ان الله اياهم لا تبقى على وجه الارض كافر ما دام عيسى عليه السلام حيا في الارض واما بعد موته عليه السلام وكفر من كفر بعد فلو كانت المسلمين كلهم عن قريب يرتج طيبة وثقار الكفار بحيث لا تقوم الساعة وفي الارض من يقول المحدثا وتخي بعض الاحاديث لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة فيميل على قريها فان خرج الدجال من اشرها لها.

باب في ثواب الجهاد لا يقدر الانسان على بيانه لان الجهاد ذروة مسنام الاسلام وفيه كبت الكفر والضلال. قوله عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل اى المؤمنين اكمل ما قال قال رجل يجاهد سبيل الله بنفسه وماله لا يقول نفسه والله تعالى ولما فيمن النش المتحدى وفيه الايتانية ما اجاب برنى الايمان من سلم الناس من لسانه ويده ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لان الاختلاف في ذلك بسبب اختلاف الاشخاص والاحوال والازمان.

باب في التهي عن السياحة قال في القاموس والسياحة بالكسر واليحاء والرجح الذي باب في الارض للعبادة من المسح من منتهى انتهى وازدوا فيها الدواب في الارض للتفرغ للعبادة ومعارضة الامصار وكفى البرارى.

قوله عن ابي امامة ان رجلا قال يا رسول الله اذن لي بالسياحة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان سياحة امتي الجهاد في سبيل الله عز وجل وله صلى الله عليه وسلم على الجهاد ولم ياذن بمعارضة الامصار وكفى البرارى لما فيه ترك تعلم العلم وترك الجبهة والجماعات.

باب في فضل القفل في الغزاة والقفل هو الجوع قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القفل كفزة القفلة المرة من القفول اي ان اجزا المجاهد في النصر افرقة الى المد بعد غزوة كاجرة في اقبال الى الجهاد لان في قولنا لامة للنفس واستعدوا بالقوة للعدو وحفظا لاله بوجوه الهم وقيل الاله بذلك التعقيب وهو رجوعنا في الوجه الذي جازمته نصرنا وان لم يلق عدوا ولم يشهد قتالا وقد يفعل ذلك الجيش اذا انصرفوا من مغزاهم لاجل امرين احدهما ان العدو اذا اراد انهم انصرفوا عنهم امنواهم وخرجوا من مكنتهم فاذا انفض الجيش الى دار العدو والاولى الفرصة منهم فاعاروا عليهم والآخرة اذا انصرفوا ظاهرين لم يامنوا ان يقفوا العدو واخرجهم فبعواهم وهم فارون قربا استنهم الجيش وبعضهم بالرجوع على ادراجهم فان كان من العدو وطلب كانوا استعدين للقاءهم والافقه سلموا واحرزوا ما سهم من الفينة فيسكنهم ان يكون شل عن قوم قفلوا نحوهم ان يدبرهم من عدوهم من هو اكثر عدوا منهم فقفوا ليتصفوا اليهم عدوا اخر من اصحابهم ثم يكروا على عدوهم قاله في النهاية

باب فضل قتال الروم على غيرهم من الامم قول جاءت امر آة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال لهما ام خلد

وكان من ذرية قتال عن ابنهما وهو مودة قول فقال لهما بؤس اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث
نزلوا من اذنك وانت قد نكبت فقال ان اسرخر ابا بني اى ان اصابتني مصيبة قتل ابني
وقد اسرخر احمي اى اصابتني مصيبة فقد حياتي فان حياتي بحمد الله باقية فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم انك لو نكبت لكانت ذرية قتال على ابن القتال من اهل الكتاب افضل من غيرهم وواقر
منك من البروة هبل بن ذؤنم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك لو نكبت لكانت ذرية قتال على ابن القتال من اهل الكتاب افضل من غيرهم وواقر
قتل غلام طرحت في يوم قرظية عليه حجر من العلم من اهلها ما شئته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له اجر شهيدين يقولون
ان اجر الفتى عليه امرأة اسما بئانية امرأة من قرظية ثم قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بني قرظية لما قتل من اثنت
منهم واقتل امرأة غير ما قوله وانت من ذرية قتال والوا للرجال منها لو كنت اصابتك زنا نيك لكنت حاسرة عن راسك كاشفة
عن وجهك لاساؤك فلما بها على وجهها على حسب العادة -

باب كيف يركب النجس في القصد واختلاف العلماء في وجوب الحج اذا كان في طريقه يحرم وهو المثل قيل البحر من الوجوب والاصح انه كالبر فان كان الغالب فيه السلامة يجب والا فلا وفي زماننا السفن الخاضعة لأكبار لا خطر فيها وفيها السلامة غالب فالتامع الحرج وجب ولا وجوب ادائه واما القنرات والنيل ودجلة وبحون بحون انهار لا تجار فالتامع الوجوب انتفاها.

روى روايته ندماء قالت ثم نام فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما اضحكتك فقال مثل مقالته

قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال
 راي الس، فخرت بها عبادة بن الصامت فخرت في البحر مع معاوية بن ابي سفيان سنة ثمان وعشرين وكان ذلك
 في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ امير الشام فحملها معه فلما سرجه راي عبادة عن الغزو وخرجت من البحر فحسرت
 ما فعلت لتزكيتها فصرعها فاندقت عنقه فماتت اخرج البخاري هذا الحديث من طريق الليث حدثنا يحيى عن محمد بن
 يحيى بن حبان عن انس بن مالك عن خالته ام حرام بنت ملحان قالت نام النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فخرجت مع
 نزعها عبادة بن الصامت غازيا اول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قالوا فلينفروا الشام
 فحسرت اليما وابتزكيتها فصرعها فماتت وهذا الظاهر يدل على ان سقوطها من الدابة كانت بساحل الشام لما خرجت من
 البحر لكان اخرج ابن ابي عمير عن هشام عن يحيى بن حمزة القصة ام حرام وفيه وعبادة نازل بساحل حص قال هشام
 رايت قبر ابا سحل حص وجزم جماعة بان قبر ابي حمزة بقبرص وبجزم ابن حبان وابن عبد البر قال الحافظ وكبح ابهامها
 وصلوا الى الجزيرة بارت القتالة فاخرت الضفاد كلسا فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت ام حرام من السفينة

قاصدة البلد لزيارتها ولتعود راجعة للشام فوقت حينئذ وكمل قول حماد بن زيد فلما رجعت وتول ابني طوالة فلما فعل ما
 ابادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال انما نأخذ ثم وقعت على شيء يزدل به
 الا لكامل من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيهما ما اخرجه عبد الرزاق بسند عن عطاء بن ليث
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم استنقظ الحديث فالتفت اليه فوجد في حجره ام سليم
 في مانت لباحل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن ليث فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد البر بن طعان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام طوم وعن ابن ابي عمير في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام حاتم ولاختها ام عبد الله ففعل
 احداهما دفنت بساحل قبر من والاخرى لباحل حص ولله الحمد قوله ففعل اسسه اى ماني راسه ولا يلزم منه ان
 يكون في راسه فلما بل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الظلي بسبب الراحة قال الحافظ وفيه خدعة المرأة
 الضعيف تبغية راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه وخالته من الرضاة فلذلك كان نيام عندهما وتناول منه ما يجوز للمحرم ان يتناوله من
 محاربه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلبى ام حرام راسه لانها
 كانت من ذوات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار وتزوج طريق يونس بن عبد الاسطى
 قال قال لنا ابن وهيب ام حرام احدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان لتقبل عندهما ونيام
 في حجرهما وتلقي راسه قال ابن عبد البر واياها كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهيب قال وقال غيره انما كانت خالته لايها وجده عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت بعض الخلفاء يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة وحكي ابن العري ماقال ابن وهيب ثم قال قال
 غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً يملك اربعة عن زوجته فكيف عن غيرهما ما هو المنزوعة وهو المبرع عن كل
 فعل قبيح وقول رثث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب وورد ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد تحية الودع وروى غياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالذات الذي على في الرد على من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن اللاحقة دعوى الخصوصية ولا يرد بانها لا تثبت الا بالليل لان الدليل على ذلك واضح انتهى
 باب في فضل من قتل كافراً اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في النار كافر تايب اى المسلم القاتل والكافر المقول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار
 اجتماعا يضر احدهما الا بقتل من هم بارسل الله قال موسى قتل كافراً ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى لا يحتمل
 ان هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد فيكون ذلك كفر الذنوب حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عقوبه بغير النار كالمس في الاعراف عن دخول الجنة اولاً ولا يدخل النار ويكون ان يقتل
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعدين وفي الباب كرامة امهاتهم وندبه مبالغته في اقتنائهم عنهم

نجد الخراساني قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقولان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر حتى
 من احياء العرب قتلوا عنه فاسكبتهم المطر فكان ذلك غدا لهم
 في تفسيره وقد زعم بعضهم ان هذه الآية مسوقة ثم اخرج عن عكرمة والحسن البصري انها قالان الآيةين تسوختان فثبتا قولنا
 وما كان المؤمنون لينفروا كافة ثم قال الطبري ولا ينفروا بالذي قال عكرمة والحسن من نسخ حكم هذه الآية التي ذكرنا لاحية فاقى بعبارة
 ذلك وقد رأى ثبوت الحكم بذلك مدون العمامة والتابعين منذ لم يعد وجاز ان يكون قوله الانفروا والذين كفروا ابا ايمن الناس
 من الناس ويكون المراد بين استغفر ورسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينف على اذكرنا من الرواية عن ابن عباس انه استغفر
 حيا من احياء العرب قتلوا عنه الى ريب فاذا كان ذلك كذلك كان قوله وما كان المؤمنون لينفروا كافة نهيا من الله
 المؤمنين عن اخلاء بلاد الاسلام فغير ممن يقيم فيها واعلا تأمن السلم ان الواجب ان ينفروا بعضهم دون بعض وذلك على من
 استغفرهم ومن لم ينفروا ذلك كذلك لم يكن في احدي الآيتين نسخ للاخرى وكان حكم كل واحد منهما ما ضاينا
 حديث به

باب في الرخصة في القعود من القتال في عدم الخروج الى الفر ولا بل العذر قال الاحناف الجهاد فرض كفاية
 ابتداء من غير ان يجهز الكفار علينا فان قام به قوم سقط عن الكل والا انما ابتكره ولا يجب على من وجوه ومعنوه وامرأة وعبد
 واعى ومعتق ومقطوع اليد وفرض عين على كل واحد من المسلمين المكلفين ان يجهز العدو على بلادنا وصار النفي عما
 اى اذ اجهز العدو وعلى بلديصير الجهاد فرض عين على من كان بقرب منهم اذ كانوا يقدرون على دفع العدو وما على من وراهم
 فاذا باجهز الجرح فيصير فرض عين عليهم ايضا اذ اتجه اليهم بان كان الاولون عاجزين او كاسلحين ثم ثم ان يصير فرض عين
 عين على جميع اهل الاسلام ثم فاعزبا وانا صار الجهاد عند النفي فرض عين لقوله تعالى انفروا خفا وخفا واثقالا اى شابا وشيوخا
 وقيل مشاة وركابا فان قيل هذه الآية باطلا جات على ان يكون الجهاد من فرض العين ان في جميع الاحوال غير مختصة
 بالنفي فما وجه تخصيصها بالنفي العام مع ان العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب فلهذا كون الجهاد من فرض الكفاية
 فيما اذا لم يكن النفي عاما بآية اخرى والسنة والقياس اما لآية لقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
 والجاهدون اولى قوله وكلا وجه النسخ والى ولو كان الجهاد فرض عين لما استحق القاعدون الحسن بل استحقوا الآية واما السنة
 فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى العدو ما كان يخرج كل اهل المدينة ولو كان فرض عين لم يدع احدا
 واما القياس فلان في اشتغال الكل به جهده غير النفي قطع ما قد الجهاد من الكراع والسلاح فوجب على الكفاية -

قوله غدا اولى الضمير قرأ عامة قرا اهل المدينة وكذا والثام بنصب غير بمعنى الا اولى الضرر وغيرهم برف غير على
 البذل من القاعدون والمعنى ان المنفصل على غير اولى الضرر فاما اولى الضرر فليحقن في الفضل بابل الجهاد اذ احدث
 نياتهم يدل عليه حديث انس ان اسما سئل عن الله عليه وسلم قال لقد فركتم بالمدينة اخوانا ماسرهم
 مسايلا ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم من داء الادهم معكم فيه قالوا يا رسول الله كيف يكونون
 معادهم بالمدينة قال حبسهم العدة اى سبهم عن الخروج والراد بالعدو ما هو اعين المرض وعدم القدرة على السفر وما
 حديث باجازه لم يلفظ به لمرض فحمل على الاغلب وفي الحديث دلالة على ان الموضع مية ابرو العاقل اذا سئل عن العمل

باب ما يبرئ من القدر اي العمل الذي يفي العاقل من القدر وكصل له اجر القدر قول من جهز
 في اذ بالي سبيل الله فقد غفرنا قال ابن حبان قتادة انه قال في الاجراء لم يغير حقيقة قال لما خفا وفي رواية السلم واكرم
 خلف الخاني في المروءة لم يغير كان له في الخاني فغيره لثباته الى ان الغازي انا جبر نفسه وقام بكفالة من ثلثه لبعده
 كان له الاجر مرتين وقال القبري لثباته ان يكون متمم اي مرتبة من بعض الروايات قلت ولا حاجة لعدوي زياتها
 بغيرها وفي الصحيح والذي يغير في توجيهها انها اطلعت بالنسبة الى جوع الثواب الحاصل للغازي والى الف لغيره فان
 الثواب اذا انقسم بينهما لم يغير كان لكل منهما مثل بالآخر فلا تعارض بين الحديثين -

باب في الجرح والنجس عن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شرا في رجل شتم حاله
 حين خالف ما عصى الله في ذنبه او جرحه وهو الجرح والتعدي وتناول اي شديدا كما يدخل في حد شدة ذنوبه والمعنى ان
 من شتم الناس ظل من جرحه وغيره وجرح شديدا -

باب في قوله تعالى لا تعلقوا الايديكم الى التهلكة الباري ما ناله والمعنى لا تعلقوا الايديكم اي انفسكم فبر من الانفس
 بالايدي وايضا في قوله حذروا الايديكم اي التعلقوا بالايديكم الى التهلكة والتعلقوا في ما يوجب التهلكة في الدنيا
 ترك الانفاق في سبيل الله وقيل في الاقامة في الاصل والمال وترك الجهاد وقيل في ترك التوبة والقفوط من رحمة الله تعالى
 وحديث الباب يدل على الثاني -

باب في السرم اي في فضيلة الرمي ويدخل فيه من يعرض عنه فيه ما يرمي به من الرصاص بالبندقية والمدافع و
 غير ذلك من آلات الحرب الجدي المستعمل في هذا الزمان فانها اغنت عن رمي السهام بالقوس وعظمت قال النووي تحت
 حديث الباب وفي هذه الاحاديث فضيلة الرمي والمناضلة والاهتار بذلك بين الجهاد في سبيل الله تعالى وكذلك المناضلة
 وسائر انواع استعمال السلاح وكذلك المناضلة بالليل وغيره كما سبق في باب ما المراد بهذا كله التمرن على القتال والتدريب
 والتجدي في رياضة الاعضاء بذلك قول ابي حنيفة رضي الله عنه وجعل يدخل بالسيوف في الحبل ثلاثة نفر الجنة صانعي الحبل
 اي من السهم الواحد ورؤية وتبني يدخل الجنة ثلاثة نفر الحربة صانعيه الذي يبريه ويسويه حال كونه يطلب في صيده بذلك
 الجهاد والثواب والرامي به حقا ومتبليا على النبل او المراد بالنبل الذي يرمي النبل على الرامي من الهتاف - قوله
 يقول فاعلوا بهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة السرمية الحديث اي المراد في الآية من القوة رمي السهام
 في معناها قال في تفسير الكبير المراد بالقوة ههنا ما يكون سببا للحصول القوة وذكره ووافيه وجها الاول ان المراد من القوة انواع
 الاسلحة والثاني ان القوة الرمي قالها صلى الله عليه وسلم ثلاثا على المنبر الثالث القوة هي الحصون التي قال صلى الله عليه وسلم
 الاولى ان يقال هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو وكل ما هو آلة للغزو والجهاد فهو من جملة القوة وقوله صلى الله
 عليه وسلم القوة هي الرمي لا يتقوى به على حرب العدو وكل ما هو آلة للغزو والجهاد فهو من جملة القوة وقوله صلى الله
 عليه وسلم بل يدعى بالان هذا المدكور في تشريف من المقصود فكذا سبنا وفيه الآية تدل على ان الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح
 وتعليم الغزوية والرمي فريضة الاله من فروض الكفايات -

باب فيمن يغفر ذنوبه ويغفر له ذنوبه قوله قال المغفر وغفر وان فاما من اجتنب ذنوبه

وإطلاع الامام دافق الكرمية وياهم الله ليند من الميامر توفى السالبة اى عامل الشريك معاملة الميسر والسهول
وليجنب الفساد فان توفى هم اى القليلة وكذا الكله وشربه ومركبه وسكونه اجر كله دافى ذوا جرو ثواب واما من

غفل عن اى امر ياء وسعة وععمل الامام وافتسك الاذى فانه لم يرجع بالكلية
لنفع الكاف وفى نسخة كسر رافى القاموس كفاف الشئ كسباب ثلثه ومن الرزق الكف عن الناس دافى وكفاف الشئ
بالخيراره وفى النهاية الكفاف الذى لا يفعل عن الشئ ويكون بقدر الحاجة اليه قال القاضى اى لم يرجع بالثواب
ما هو من كفاف الشئ وهو خياره ومن الرزق اى لم يرجع بخير او ثواب بل يفتيه يوم القيامة فقول الاول ايشير الى ان الثواب
بالكسر والثاني الى انه لا يفتح وقال المظهر الميعين الغرور اسباب كسب يكون له اجر ولا عليه وزرره اكثر
لانه لم يفر منه واحد فى الارض يقال كفافى تكفت عني وكفت عنك انتفى ويدل على انه اقتصر على كسر الكاف و
اراد به المصدر من باب المخاطلة قال الطيبي الوجه ما قاله القاضى لان الكفاف على هذا المعنى يقتضى ان يكون له ثواب ايضا
واثم ويزيد انه على ثواب كما قال عيسى الله عنه ودوت فى سلك من الخلافة كفافا لا على والى والمرنى المفسد له ثواب
التيه كذا قال الشيخ ابو حامد فى المراتى الذى لا يتقى وجه الله بل يفلح خراور ياء وسعة بطل عبادة ثم روى القارى على الطيبي
بان ليس فى الحديث دلالة على ان المراتى المذكور فى الحديث هو الذى ليس له نية العبادة بل نية الرياء والسمعة والغاير ان المراتى
من هو جامع بين النيتين نية العبادة ونية الرياء والسمعة فعلى هذا لا تبطل نية عبادة بالكلية تعالى فى عين العلم انتمش
فى الرياء ان لا يريه الثواب اصلا وهو فى غاية المتقت ثم ما فيه اراذان والرياء تعالى ثم يقر به استواء فيه فالمرحان لا يمكن
ولا يعلم ما ترج فيه قصد الثواب المأمون ان الراجح فيه نقصان الابطال ان الثواب العقاب بحسب القصد من

قوله قال يا رسول الله رجل يريد ان يجهنم فى سبيل الله وهو يتقى عرسا من عرس الدنيا فقال النبى
صل الله عليه وسلم لا اجر له الحديث فى السؤال كمثل معين اولها معناه يريد الجهاد فى سبيل الله باعتبار الظاهر
والحال ان مطلوبه الاصلى وقصوده الحقيقية غرض الدنيا وثباتها معناه انه يريد الجهاد فى سبيل الله باعتبار نية والحال
انه يطلب موعظ الدنيا ويطلب معه نية حصولها فعلى الاول معنى الجواب لا اجر له مطلقا وهو خائب بقرينة وعلى الثانى
لا اجر له كاملا.

باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فما حله وجوابه المذكور فى حديث الباب فهو فى سبيل الله تعالى قال الحافظ
المراد بكلمة الله دعوة الى الاسلام وكفى ان يكون المراد ان لا يكون فى سبيل الله الامن كان سبب قتال الخلفاء
كلمة الله فمعنى انه لو اضاف الى ذلك سببا من الاسباب المذكورة يعنى يقاتل ليدرك من الناس ويشهر بالشجاعة
ويقاتل ليجده الناس على شجاعة ويقاتل ليعمل لمن مال القيمة ويقاتل ليرى مرتبة من الشجاعة اى للسمعة والرياء
مثل ذلك كفى ان لا يخل او حصل فمما لا اصلا وقصودا وبذلك صرح الطبري فقال اذا كان اصل الباعث
هو الاول لا يضرم ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور والحاصل ان القتال منشأه القوة الغفائية والقوة الغفائية
والقوة الشهوانية ولا يكون فى سبيل الله الا الاول
باب فضل الشهادة اى فى سبيل الله تعالى اخرج المصنف فى الباب عن ابن عباس -

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب اخوانكم يا حنظل جعل الله اسرارهم في جوف طير خضر تبرد انهم لم ينجسوا تأكل من ثمارها وتادى الى قناديل من ذهب معلقة في نلك لعرش الرحمن قال الذهبي في تلخيصه وقد تلقى بهذا الحديث فاشا لبعض القائلين بالتنازع وانتقال الارواح و تسعيها في الصور الحسن الرقيقة وتلخيصها في الصور القبيحة المستحرة وزعموا ان هذا هو الثواب والعقاب وهذا باطل مردود لا يطابق ما جاءت به الشرائع من اثبات الحشر والنشر وفي بعض حواشي شرح العقائد تعلم ان التنازع عند المبرهن والارواح على الابدان في هذا العالم لا في الآخرة اذ هم ينكرون الآخرة والكعبة والنار والفردا فقلت لاجابة الى ما قالوا ان الحديث لا يدل على معنى التنازع بل معناه ان ارواح الشهداء في طير خضر كالطروف فيها مثل الماس في الآلات اى في اجواف طير خضر طائر من الارواح على اشباح مصورة بصور الطيور حتى تتلذذ الارواح بنسب الاشباح فقلت بل يستقر الاحاديث فينبغي مراد الحديث في طيرها ما كتب عن كعب بن مالك انما سمعت المؤمنين طير يعلى في شجر الجنة حتى يرحمهم الله في جسده يوم القيامة اى حيث يندى ايل على ان الارواح مثل طير خضر في العيش وسرعة السير والطيران وعدم القيد لانها في طير خضر فيكون الحاصل تشبيه الارواح بالطيور ووجاهة التشبيه فاذا علم ان ارواح بعض المؤمنين غير الشهداء ايضا طير خضر وفي حديث الضعيف ان الطير الخضر زرور دينا

باب في الشهيد يشفع اى يقبل شفاعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع الشهداء سبعين من اهل بيته فيغفر لهم شفاعة والشهداء اعم من ان يكون حقيقة او ظاهرا

باب في النور يبرى عند قبور الشهداء سواء كان شهادة حقيقة او حكما وهذا ما روي في الاول مطابقا للباب لما مات النجاشي كنا نفتح الله لا يزال على قبره نفس لان لعل موت النجاشي كان لوجه من وجوه الشهادة فاذا كانت الشهادة المحكية كذلك فالحقيقة اولى بما روي في الثاني حديث جابر بن عبد الله السلمي فظالم مطابقة له بالباب وظاهره يدل على فضيلة من مات على فراشه بالصلاة والصوم والاعمال غير الفسادة والصوم على من قتل في سبيل الله قبله من الذين السلموا فقال بعضهم لا شك ان فيه فائز بغير مبلغ درجة بالصلاة والصوم لا يبلغها الا ترى ان ابا بكر الصولي بلغ درجة من الفضل لم يبلغها الشهداء بكمال اخلاصه وصديقته الله تعالى فافعل هذا الرجل الآخر بلغ درجة باخلاصه وصديقته الله تعالى فافعل هذا الرجل الآخر بلغ درجة بغير مبلغ من الفضل لم يبلغها الشهداء في سبيل الله وتتم ان يقال ان الاول لم يبلغ منزلة الشهادة الكاملة لانه عرض في مئة نقص عن درجة الشهادة الكاملة واما الآخر فبلغ باخلاصه في مئة في الصلوة والصوم والاعمال درجة فاق على الاول والمعلم بالصواب

باب في الجحافل في الغزو والجحافل جمع جميلة او جوارك بالفتح والجعل الاسم بالضم والمصدر بالفتح جملات ككذ الجملاء والاجرة على الشيء فعلا او تولد المراد في الحديث ان يكتب الغزو على الرجل فيعطى رطلا شيئا يخرج مكانه او يدفع اليه القيم الى الغارز شيئا فيقيم الغارز ويخرج هو قيل الجعل ان يكتب البعث على الغزاة فيخرج من الاربع فدية رجل ويكمل له الجار والمعل والمجمل هو الذي لا يفر من الكثرة وكذا الجعل بان وجد في والالا اتي والمراد بالجعل ههنا الذي يضره الامام على الناس للذين يخرجون الى الجهاد قال القاري واختلاف في جواز اخذ الجعل على الجهاد فخص فيه الزهري والكل واصحاب ابي حنيفة ولم يجوزوه وقال القاضي لا يجوز ان يفر ويكمل فان اخذه فخلعه لانه وقال القاضي لا يجوز

ابن بطال ان اخراج الرجل من الدنيا فتنوع به اواعان الغازي على غزوه بفرس ونحوها فلانزل فيه وانما اختلفوا فيها
 اذا اخرج نفسه او فرسه في الغزو فذكره مالك وكراهه ان يأخذ جلا على ان يتقدم الى الحصن وكراهه اصحاب ابي حنيفة الجعائل
 الا ان كان بالمسلمين ضعفت ليس في بيت المال شيئا وقالوا ان اعان بعضهم بعضا جاز لا على وجه البديل وقال الشافعي لا يجوز
 ان يغزو بجمل يأخذ وانما يجوز من السلطان ودون غيره لان الجهاد فرض كفاية فمن فعله منع عن الفرض ولا يجوز ان يستحق
 على غيره وجها كما قال العيني وقال الخافض في باب آخر للاجير في الغزو وحال ان امان يكون استوجبه للمخدة او واستوجبه
 يتاقل فالاول قال الاوزاعي واهمده واسحاق لا يسهم له وقال الاكثر ليسهم له بحيث سلمت كنت اجبره للخدمة اسوس فرسه
 اخرج سلم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان قاتل وانما الاجير اذا استوجبه لقاتل فقال
 للمالكية والحنفية لا يسهم له يسهم وقال احمد لو استاجر الامام قوما على الغزو ولم يسهم لهم سوى الاجرة وقال الشافعي يذاينهم لم يجز
 الجهاد اما الكمال بلان المسلم اذا حضر الصف فانه يتعين عليه الجهاد ولا يستحق اجرة انتهى قلت مراد صاحب الكنز ان لا يجزى
 الامام على ارباب المال شيئا لغير الجيش من غير طيب انفسهم اذا كان في بيت المال شيء لانه يشبه الاجير على الطاعة فحققت
 حرام نكره ان يسهم بقوله والا لا يوان لم يوجد في بيت المال شيء لا يكره ليجل اى اخذ المال من الناس لاجل الغزاه
 لان بيت المال معد لقتال المسلمين فاذا لم يكن فيه شيء فلا بأس بان يلقى بعضهم بعضا لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحق
 الا انى وان الحاجة الى الجهاد داسة وقدر الغني على المد عليه وسلم در عاس صفوان عند الحاجة لغير رضاهم ونكر كان
 يغزى العرب عن ذى الحليمة اى بيعت من لا زوجة ليعطى من له زوجة ليعطى الشافعي اى الذي لم يفرس القاعد
 قيل كرهه والصحح الاول قوله عن ابى ثوب انه سئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستفقر عليكم الامصا
 وستكون جنود مجند يقطع عنكم فيها بعض شيئا اى يلزمون عليكم في تلك الجنود
 ان يخرجوا جيشا تبعث من كل قوم الى الجهاد فيكره الرجل منكم البعث فيها والخروج في البعث الى الغزو وبلا اجرة
 فيخلص من قومه ثم يتنصر لقبى اى ان بعد ان تارق قومك راسية الغزو وبغير اجرة تنق العنابل طالبا منهم ان يشترطوا له
 اياهم شيئا يعرض عليهم يقول من اكف بعت كل امرئ من ياخذ في اجرة الكهية جيش كذا ويكفي منى هو مؤنثى من اكفه
 بعت كذا الا ذلك الجهاد الى آخر قطعة من دعه اى الرجل الذي كره البعث تطوعا للاجير فقط لا الغازي في
 سبيل الله الى ان يقتل فاقول ابن المالك افاودة به انه لم يكن له جهاد كسائر الاجير اذا لم يقصد لغزو الا يجعل المشروط والمراد
 بالباغى في ثوب الغزو عن مثل هذا الشخص -

باب الرخصة في اخذ الجعائل تقدم المذاهب فيه معنى الجعائل قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم قال للغازي اجرة وللجاعل اجرة واجرة الغازي اى الذى يغزى بالطلب على الذى يمين الغازي بنقل المال
 فلو ما وتجزى اسبابه وما يحتاج الى الجاهل اجرة اعطاه المال في سبيل الله واجزوه من سبيل الغزو فذلك الغازي واما الجعائل
 الذى يغزو بالاجرة واحد وهو ثوب الاخرى المخصص به -

باب غنم الرجل يغزو وياجره لخدمته فلو اختلفوا في الاجير العمل وحفظ الدواب يحضر الوقعة بل يسهم فيقتل لا يسهم لقتل
 ولم يقتل انما الاجرة عمله وهو قول الاوزاعي واسحاق واحد قولى الشافعي وقال مالك فاحسبهم له ان لم يقتل انا كان

قاصدة البلد لزيارتها ولعود راجعة للشام فوعدت حينئذ ويكيل قول حماد بن زيد فلما رجعت وقول ابي طالة فلما فعل ما
 اداوت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شيء يزول به
 الا لكامل من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيها ما اخرجه عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالتفت اليه ووقع في البخاري وغيره هي قصة ام سليم
 في مات بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة الثانية وحدثت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد الله بن طحان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام حرام وعن ابن ابي عمير في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعدت القصة لام حرام ولاختها ام عبد الله ففعل
 احدهما ودفنت بساحل قبرص والاخرى بساحل حمص ولله الحمد قوله فجلس أسببه اى ما في راسه ولا يلزم منه ان
 يكون في راسه قمل بل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الغلي سبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدعة المرأة
 الضعيف بتغليب راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه وخالته من الرضاعة فلذلك كان ينام عندها وتسال منه ما يجوز للمحرم ان يتنازه من
 محارمه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينام في ام حرام راسها
 كانت من ذوات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسطى
 قال قال لنا ابن وهب ام حرام احدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلذلك كان يثقل عندها وينام
 في حجرها وتلقى رأسه قال ابن عبد البر واليهما كان في محرم له وجيز ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهب قال وقال غيره انما كانت خالة لابيها ووجه عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة وعلى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال قال
 غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما يملك الرب عن زوجة فكيف عن غيرهما ما هو المنزوعة وهو المبرع عن كل
 فعل قبيح وقول رثث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب ورد ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد تحية الودع ورد عياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالغ الدسائلي في الردعي من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن اللجوء دعوى الخصوصية ولا يرد ما كونهما لا تثبت الا بالليل لان الدليل على ذلك اضع اتهي
 باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في النار كافران الا ابايهم والابناء والاعمال والافراد والافراد والافراد والافراد والافراد والافراد والافراد
 اجتماعا بغيرهما الا في قول من هم يارسل الله قال مومن قتل كافرا ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى ويحتمل
 ان هذا مختص بمن قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك بكفر الذنوب حتى لا يعاقب حينها او يكون نية مخصوصة او حالة مخصوصة
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نكاحهم على القاعدين وفي الباب كحرمتهما ومنه وبالغته في اجتنابهم عنهم

افا كان مع الناس عند القتال وقيل يخرج بين الاجرة والسهم قيل انه اذا قاتل ولم يشترط في اجارته القتال يجب لمن
الاجرة والسهم لانهما غير متناهيين وهو ظاهر قاعدة مذهب الحنفية بان الاجارة والا جرتعمان -

باب في الرجل يغير دوابها كان اي خروجها الى الغزو واذا لم يكن النفي عاما وكان الجهاد فرض كفاية
لا يخرج الا باذن الوالدين اذا كان مسلمين وكذلك لا تخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجه او سيده فان كان الجهاد فرض عين
فلا حاجة الى اذن الوالدين وان منها عصاها وخرج وان كانا كافرين فيخرج بدون اذنها فرضا كان الجهاد او نطقا
وكذلك لا يخرج الى شئ من الطغوات كالج والعمره والزبارة ولا يصوم التطوع اذ ذكره الوالدان المسلمان او احدهما
الا باذنها قال ابن الهمام لان طاعة كل منهما فرض عليه والجهاد لم يتعين عليه واخرج المصنف في الباب ثلثة بهائم
كلها موافقة للباب ولعل قصتها وقعت في وقت لم تكن الهجرة والجهاد فرض عين

باب في النساء يغيرون قد تقدم ان الجهاد لا يجب على النساء اذا كان فرض كفاية فلا تخرج الا باذن زوجها اما
اذا كان فرض عين فتخرج بلا اذن زوجها اذا كان لها محرم لان حق الزوج لا يظهر في فرض الاعيان كما في الصلوة و
الصوم بخلاف ما قبل النفي لان تغييرها يقع الفرض فلا حاجة الى البطلان حق الزوج قال النووي تحت حديث الباب في
خروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في السبي والمداواة ونحوها وهذه المداواة لمحاربهن وازواجهن وما كان منها غير ذلك
فيمس لشبهة الا في موضع الحاجة - **قول** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير دوابه وسلم يغير دوابه من

الانصار ليستعين الماء وديلا ودين الجرحى مع جرح

باب في الغزو ومع ائمة الجحوش اي مع الجاهل من الائمة قد تقدم في ابواب الصلوة ان الائمة الكبرى هي
استحقاق نصف عام ونصف الامام من اهل الواجبات فلهذا اقره على من صاحب المعجزات ويشترط ان يكون حرا مسلما ذكرا
عاقلا بالغ قادرا وكيرة عقيدة لئلا يفتش ويعزل به ولا يعزل به اذا لم يكن كفرا فيعزل بطريان ما يفتي المقصود من الردة
والجور المطبق وصيرورة امير لا يرجي خلاصه والحق والحرص والصبر والمرض الذي يفسد العلوم وخلو نفسه عن الامة يخرج
فاذا كان الامير فاستقيا جازا وانه لا يعزل بالحق والجور يجب اطاعته ما لم يامر بمعصية فاذا امر بالخروج للجهاد يجب الخروج
قول لجهاد ما مضى منذ بفتح الله المان يقا تل اخرا متي لد جال لا يبطله جبر حيان ولا عدل عادل

اي اذا كان السلطان جائرا يخرج من الجهاد كما كان مع السلطان العادل ويحتمل ان يكون مناه اذا كان الجور شائعا في
الامة يخرج الجهاد معهم وكذلك اذا كان العدل شائعا في الكفر يعني جميع الجهاد واما قال بانها الجهاد والى ان يقال آخر استي
الرجال بين موطن اليهود لان بعد ذلك لا يبقى على وجه الارض كافرا ثم بعد ذلك يموت المؤمنون بترك طيبة فلا يبقى في الارض
مؤمن **قول** الجهاد واجب عليهم مع كل امير راعا ان ادفع جيرا اي مع السلطان الجائر والغاير والى

باب الرجل يتحمل بهال غيره لا يخرج اي يحمل نفسه وساء على واتباعه غازيا **قول** انه اسلامه ان يغير وقال
باعتقدها جرح الانه ثمان من اخوانك فوالله ليس له حال فيغيرون به ولا عشرة ولا زعمهم فليضم احد كماله
الرجلين او الثلاثة اي في الاول وسرور ومركوبه فالا احد تامن ظهرا لا عقبة كعقبة يعني احد لهم المثل اي
كانت واتباع كل واحد من شرك في الركوب فترك نوبته ويركب من الذين لا اهل لهم ولا عشرة نوبته اخرى بقدر ما تركب -

وولفظا حمدا فاذنوا مني لم قلنا سمى النبي صلى الله عليه وسلم من ادى اليه بالحنين ودرست عيناه فاحاه
 النبي صلى الله عليه وسلم فسمي ذنبا وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير عند اذنه وفي الحديث ونفراة اصل اذنه وهما ذنبا
 والهاء الثاينتان اولهما الحاق فسكت فقال من رب هذا الجمل لمن هذا الجمل فجاوبني من الانصاف فقال
 لي يا رسول الله قال اقلنا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها فانت لا تتقاه
 الى انك تجيعه راى لا تطلع حتى تؤذي الجوع وقد تدب اى بكده وشعبه قوله عن ابهر بوجه ابن رسول الله
 صلى الله عليه قال بينا سرجل من بني اسرائيل عيسى بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بيرا فانزل
 فيه فاشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث راى الكلب اخرج لسانه من الفم ياكل الارض من العطش فقال
 الرجل لئن بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغته فانزل ليدبر فالاخيه فمسكه فبيعه حتى فسخ الكلب فشكر الله له
 راى عليه اوثيل عله واجازاه بفعله وقال القرطبي معناه انظر ما جازاه بعنده ما كنت تحضر له قالوا (الصحابه)
 يا رسول الله وان لنا في الهاتمه لاجرا قال في كل كبد سر طبة احرا اى كل كبد حية والمادر طوة الحية قال
 التستلاني في اموس باب وصف الشئ باعتبار ايقول اليك ان يكون معناه في كل كبد حية من سقا حتى تصير طبة ابرو معنى
 الظرفية منها ان يقدح رعد ورف اى الاجزات في ارضه اكل كبد حية والكبد يذكر وفوت قال الداؤدي المعنى في كل كبد حية ابر
 وهو عام في جميع الحيوانات وقيل عمومهم مخصوص بالحيوان المحترم وهو الم لا يورثه يحصل الثواب بالتيقن بخلاف المأمور
 بقتله كالخنزير والكلب فانه لا يجوز ان يقتل ليزاد ضرره قاله النووي قال ابن التين لا ينتج اجراه الى عموم معنى فليس يقتل
 لانه امر ان يحسن القتل ويبتاع عن المثل

باب في تقليد الخيل بالادوات مع وقال الحافظ قال ابن الجوزي وفي المرافاة ما كتبه احوال انهم كانوا يلقون
 الابل اذ راى القسي ثوبا لتصيب العين بزعمهم فامروا بقطعها اعلاما بان الاقوال لا تروى امر الدثيثا وبذا قول مالك وثابتها ابنى
 عن ذلك لما تخفق الدابة بهما شدة الرض وكفى ذلك عن محمد بن الحسن صاحب ابى خفيته وكلام ابى عبيد ريج فانه قال
 بنى عن ذلك لان الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيها وربما تعلقت بشجرة فاحتقت او تعوقت عن السير
 ما ثابها انهم كانوا يعلقون فيها الاجراس حكاه الحافظ في قال النووي وغيره الجمهور على ان الهني للكرامة وانها كرامة منزليه
 قيل للخرم وقيل يمين قبل الحاقه ويجوز عند الحاجة وعن مالك تنخص الكرامة من القلان بالوزر ويجوز لغيره اذا لم يقصد من
 العين هذا كذا في تعليق التائم وغيره مما ليس فيه قرآن ونحوه واما ما فيه ذكر الدابة الهني فيه فانه لما يجعل للبيك به والنحو
 با سماء وذكره وكذلك الهني عما يعلق لاجل الرتبة الم يلحق الخيل او السرف قوله لا يتبعين في رتبة لغير قلادة من
 دتروا لا قطعوا الحد يد اشار المصنف بذكر لفظ الخيل في الترتيب الى ان ذكر العبري في الحديث باعتبار الغالب والا
 فهو عام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رطب الخيل اسمها ابنا صهيح اعجازها وادغال دأ كف الها
 اى تحبها ولطفها فانه من العبادة ولا نها تارح بذلك وتفرح تكون موجبا لقبوتها وسنها وسمها في النبذ كبره كما لما نزل
 وقلنا هاؤلا تفضل لها الادوات في النهاية اى قلند واطلب اعدا الدين والدفاع عن المسلمين ولا تقصد واطلب اذكار
 الجاهلية ودخول الحق كانت بينهم والادوات وطر باكره وموادم وطلب الثاير بدلتا جعلوا ذلك لازما لها في اعتبارها لادوم القلان

للعناق وقيل اراد بالاذن ورا القوس اى لا تجعلوا فى اعناقها الا ذنبا حتى لا ينهزها رعت الاشجار فثبت الاذن وبني
شعبا فثقت بها وقيل انما نهزهم عنها لانهم كانوا يعتقدون ان تقليد بالاذن اريد في ضرر او يدفع عنها العين والاذى فنكون كما ينبغي
بما نهزهم واعلم انهم لا تدفع ضررا ولا تصرف قدرا.

باب في تعليق الاجل وهو الذي يخرج من الصوت من الجمل وغيره يتعلق في اعناق الدواب وفي حديث الباب
لا تصحب الملايكة رفقة فيها جرس او كلب وقد تقدم عدم الاتيان للملائكة في بيت فيها كلب ان كان كلبا زرع والصي
وقال في حديث الباب في حق الجرس انه من الشيطان والمزمار آية يرمز بها واضافتها الى الشيطان لانها تسمى القليب عن
ذكر الله تعالى واعلم ان المعازف يضرب بالغم والملاهي باليدى قال الائمة الاولية تجرهما واشتغلوا الطبل و
الدبل للتخريف والوليمة او لغرض محجج آخر وثبت عن بعض الصوفية سماع السرود ووقفوا على سماع الاشعار فثبت
بغير المعازف والملاهي ولم يثبت عن المتقدمين سماع المعازف والملاهي والعياد فابعد.

باب في ترك الجلالة هي من الحيوان ما تاكل العذرة والبلية العرجلة البلية الجليلة واجلتهما في حاله وجلاله
او التقبلها في حديث الباب تسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الانبلا ان يركب عليها وهذا
كان غالب علمنا من العذرة حتى ظهر على لهما ولبنتها وعرقها فحرم اكلها وركوبها الا بعد ان حبست اياها حتى ذهب اقرام وانما
يحرم اكل لهما ولبنتها لتجنبها باختلاف النسخ وراية تركها ما يلزم فيه من التلبس بالنجاسة وليكون السبب للاحتياط عن
اعتقادها بذلك.

باب في الرجل يسمى ذابحة عقده الباب اشارة الى مشروعية تسمية الدواب من الحمار والفرس وفي الباب
عن معاذ قال كنت ردا النبي صلى الله عليه وسلم على امرائه قال لعقده قال الحافظ وفي الاحاديث الواردة في هذا الباب اني
قول من ذكر الساب بعض الجول العربية الاصلية لان الاسماء توضع للتمييز بين افراد الجنس وغير مصغر مأخوذ من العفر
دمهون الزاب كما يسمى بذلك للونه والعفرة حمرة بين الطماياض وبوصفها اعفر اخروج عن بناء اصلها كما قالوا سود
في تصغير اسود.

باب في الدلاء عند الغفر والخييل لله اركبي اى فرسان العدو والخييل يطلق على الافرنجى على الفرسان ووقع هذا
النداء والافرنجى غزوة الثانية ويوغزوة ذى فراء غار فيها عبيد بن حصن الفزاري في بني سبد الشرب غطفان على فتح ابني
صلى الله عليه وسلم انتهى بالخاتبة فاستاقوا قتل رايعها وهو رجل من عسفان فجاها الصرخ ونودى يا خييل الله اركبي وكان
اول ما نودى بها قال الشيخ ابن القيم في زوائد المعاد.

باب الذي عن لعن البهيمية قول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فسمع لعنة فقال ما هذه قالوا هذه
قذارة لعنت راحلتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما راحلتها ما عليها قال النودى انما قال هذا
تبرأ لها ولغيرها وكان قديمين بنينا ونهى غيرهم عن لعن فهو ثبت برسالة الناقة ولم يردوا النبي عن مصاحبة تلك الناقة في
الطريق وما ابيها وزوجها وركوبها في غير مصاحبة صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من التصرفات التي كانت جائزة قبل هذا في
باقية على الجواز لان الشرع انما ورد بالنهي عن المصاحبة لانه وروى في رواية لا تصاحبنا ناقة عليها عريضة فبقي الباقي كما كان النبي

وحيث ان فعل ذلك عقوبة لصاحبها التمسك بالثبوت الى مثل قولها فلا يجوز ترك ذلك الناقبة بخصوصها ولا ركوبها ولا اكلها وغير ذلك من التصرفات الجائزة.

باب في التمسك بشئ بين اليه انحرى والاعراض وتبين بعضها على بعض كما يفعل من الجمال والكناس والديوك وغيره وانما ينهي عن ذلك لانه من الملاهي وفيه ايلام الدواب والاكلهم وان كان بشرط من الجائزين فيه كما ارادنا.

باب في دسم الدواب الوسم يجوز في العلامة فيها بالي يجوز الوسم على الدابة اذا تمثل على فائدة بعد ان يكون في الوجه لانه في الوجه يترجى الوجه وليعود على بعض الحواس بالالبال او بالافساد كالباصرة والاذن ليست من الوجه وثبت الوسم على الفخذ عن عمر الفاروق رضي الله عنه وكان مكتوباً على ميسرته في ثوبه لوقف لعدو عليه في تمييزه باليد وانما انتدبها وليعرف صاحبها فلا يشترط ان تصدق بها مثلاً قال الخافض لم اقف على تصريح على ان كان ستمو بالي ميسرته يعني على الله عليه وسلم وقع في البخاري ليس شاة وفي اخرى له في اللباس وهو ليس الظاهر الذي قدم عليه والمرد بالظلال بل وكان كان ليسم الابل والغنم فصايف اوله ونحوه ليس شاة ورا ليس غير ذلك وقوله اذا نهكتم قال الخافض وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالي ومخالفة فيه الحنفية تسكنا لعموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النهي.

باب في كراهية التمسك بغيره على الخيل اي تمسك عليها بالنسل انما هو على الفرس وان كان جائزاً ولكنه يترغى ون النهي على التمسك عليه ولم يركب البغل وجعله تعالى من الغنم ومن على عباده يتولوا والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال الطحاوي ان النهي عنه لا ارشاد والاشقة كيلا يكون لتعطيل آله الجهاد لان الفرس يعمل بالايدي والبغل قال الطبري يعمل بالانزاع جازاً وركوب التمرتين بجاز ان كالصور فان عملها حرام واستعملها في الفرس والبطل مسلح قول عن علي بن ابي طالب قال لهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها فقال علي لو حملنا الحمير على الخيل فكنا نتلصق بهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك

الذين لا يعلمون اي ان انزاع الفرس على الفرس خير من انزاع الحمير على الخيل او لا يعلمون احكام الشريعة ولا يهتدون الى ما هو اولى واشنع قيل يجرى مجرى اللان للالبانة اي الذين ليسوا من اهل المعرفة في شئ.

باب في ركوب ثلاثة على دابة يجوز اذا كانت مطيقة سواء اذا لم يطبقها فلا يجوز.

باب في الوقوف على الدابة يكره اذا كان لغير حاجة قال الخليل في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب على راحته واقفا عليها فدل ذلك على ان الوقوف على ظهورها ان كان لارب او بلوغ وطرا ليدرك مع المنزول مباح وان النهي انما انصرف الى الوقوف عليها بالمعنى لوجوبه بان يمتطئنه الانسان ويتخذ مقعراً لانتصاب الدابة وليضربها من غير طائل انتهى وفي حديث الباب اي اي دو في نسمة اياكم ان تتخذوا ظهري وادبيكم من اي تقفون عليها كما تقفون على المنابر بلا حاجة والتحذير يكون في الغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في السكك لان الانسان قد يجد نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليله منزل المخاطب وفي شرح الغيبين اياكم وشذ التحذير بغير المخاطب.

باب في الجنائز منع جيبه يعني مخنوبة وهي المستبعدة التي تقاد وليس عليها راكب ركول،

قوله قال ابو هريرة قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم لي فكون ابل الشياطين وديوت للشياطين
 اى اذا كانت رائحة على قدر الحاجة او منهية من مال الحرام والارباب والسعة والى ههنا قوله صلى الله عليه وسلم وقال ابو هريرة
 عن نفسه فاما ابل الشياطين فذو راسها اى راسى فى راسى غير جرح احد كمن يخيبات مودود اسمها فلا يعلم
 بوزانها آدمي بلخية ولا تقطع به فلا يحده قال القاضى عيسى الصالح بن اصفاف هذا النوع من الابل صفوا
 هو نجيبات سمان يسوقها الرجل معه فى سفر فلا يركبها ولا يحتاج اليها فى حمل متاعه ثم يربها بخرقة السلم ولا تقطع بين الصنف و
 العجز فلا يملكه اما ديوت الشياطين فلم اسمها راسها راسى فى راسى كلام ابى هريرة وقال عبد الصمد بن يحيى الراوى
 كان سعيد يقول لارواحها الا هذه الاقفاص المنيعة فلا تبالى بها الهواوى الذى يتجسس المسترقون تغافروا فيها
 قال القاضى وعين التابى وسعيد اصفاف من البيوت وهو الاقفاص الحلمات بالديار يريد بها المحامل التى يتخذها
 المسترقون فى الاسفار قال الشريف وليس فى الحديث ما يدل عليه يريد على ما قاله القاضى بل نظم الحديث دليل على ان
 جميعه اى قوله فلم اراها من سن الحديث ومن قول النبى صلى الله عليه وسلم على يد الغنماء صلى الله عليه وسلم قال فاما ابل
 الشياطين فقد راسها اى قوله فلا يملكه واما ديوت الشياطين فلم اراها فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يرين الهواوى المسترق
 بالديار والمحامل التى ياتخذها المسترقون فى الاسفار وما يدل على ما ذكرنا قول الراوى بعد قوله فلم اراها كان سعيد يقول
 قال الطيبى هذا توجيه غير موجه بل فى تأمل والتوجيه ما عليه كلام القاضى اى ولا يخفى ان ظاهر العبارة مع الشريف
 ويحتاج الى التعديل عند النقل صريح او دليل صحيح وليس التام فى مدخل الاعم وجود احد منها فى العلم الا ان
 ثبت بقوله يكون فان الظاهر منه انه لا مستقبل فيه فلا ملائمة ان يكون قوله فاما ابل فقد راسها من كلام النبى صلى الله
 عليه وسلم بل يتعين ان يكون قول غيري فلا نسب آخر الحديث الى التابعين ان تفصيل ابله راجع الى الصحابي فصح
 الاستدلال وبزول الاشكال والله اعلم للحال

باب فى سرعة التمسك المطلوب اذا كان فى زمان القحط ولم يتجاوز من المنزل المتعارف الى آخره
 فان فى التماسك وزنه تعاب الناس والبهائم من غير ضرورة والمضى بطلان الخصيب فيه مطلوب بل شئى ان يرعى الابل من
 العلف والنبات فى الارض

باب راب الدابة احدى بصلة لها اى التماسك احدى بالركوب على مقدم الدابة من غير قوله خبرية يقول
 بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشى جاءهم رجل ومعه حماد فقال يا رسول الله انك وتاخرا لى رجل
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانت احدى بصلة ودابتك متى الان تجمع لى قال فانى
 قد جعلته لك فخر كى صلى الله عليه وسلم وانا قال ذلك مع الرجل قد كان رجل لصدر دابة
 تاخر عن صدرها وقعد على عجزها تنهبها على المسئلة ولانه لعلته تاخرها علم ان الافضل احدى بصلة الدابة فبين ان الواقعية
 لاجل النقص فان كنت تركت الصدر لى بطن ذلك فصدر لانك احدى واما ان كنت تاخرت بعد العلم بالكل احدى فاضرها
 يا بلى الدابة تفرق فى الحرب اى تقطع عراقيها والعروق بالتم عصب خلف الكفين بين مفصل القدم
 والساق من ذوات الاربع ومن الانسان فويق اللعب يجر العرق فى الحرب اذا رعى رجل واليق انه مطلوب فلا يظفر له العود

فيقوى به على قتال المسلمين واول من فعلها من المسلمين في غزوة مؤتة حين اقيم اى رى فزمن فرس لسفر اذ تبار
وقطع قوائمها بالسيف

باب في السبق بلغني انباء الوحدة وهو الجمل السابق على سبعة من بيل والوال واما بالكون في ذلك وقت
الزبل والرواية الصحيحة في هذا الحديث بالغ بريان الجمل السابق على سباق الابل والابل والى وانى ستمائة بالابل و
الحجر في النسل وهو الرى لان هذه الامور قد في قتال العدو وفي بدل الجمل عليها تعقيب في الجمل وتجرى من على التي في
لان فيه اما ان يكون تمارا اولها عيشا فقال الماخذ في الفتح قوله باب السبق بين الخيل اى شروعية ذلك والسبق بين الخيل
وسكون الوحدة مصدر وهو المراد به وباتركه الزن الذي يوضع هناك وقال وقد بلغ العلماء على ان ازا المسابقة بين
لكن قصر بالاك والشافعي على الخف والحاجز والتصل وخصه بعض العلماء بالخيول واجازوه على كل شئ وانفقوا على
جواز البعض بشرط ان يكون من غير المتسابقين كالانام حيث لا يكون منهم فرس وجوز الجمهور ان يكون من اهل الجانيين
من المتسابقين وكذا اذا كان من اهل الجانيين بشرط ان لا يخرج من عنده شيئا لا يخرج من عنده شيئا لا يخرج من عنده شيئا وان
يخرج كل منهما سباقا من غلب انما السبقين فانفقوا على منعه قال العيني قال ابن التين انما على الله عليه وسلم سابق بين
الخيول على كل شئ من اهل الجانيين على السبق ثلاث حلل واعلى الثانية حلين والثالثة حل واحد والاربع حل واحد والاربع
وربها والسادس خمسة وقال بركه العديك وفي كلهم وفي السابق وانفصل فملت به كسب الفار والكاف وسكون
السين المهمة بينهما وفي آخره اللام وهو الذي يجرى في الجلبة آخر الخيل قال السرخسي في شرح السير الكبير لا بأس
بالمسابقة بالافراس لم يبلغ غاية الاستحسان وكذلك المسابقة على الاقدام لا بأس بها كحديث الهري قال كانت المسابقات بين
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والركاب والارجل لان الفراهجة يجتاجون الى رياضة الغنم حتى اذا اثنوا
بالطلب والهرب وهم رعاة لا يشق عليهم العدو وكما يجتاجون الى ذلك في رياضة الدواب ام المراد بالخف وخف وهو العير
وبالما في قوله جازا فرس والبغل والحمار والتصل وتصل وهو السهم والرجح والسيف والتغصير ان تعلق الخيل حتى تسكن
وتقوى ثم تليل عليها بقدر القوت وتدخل بيتا لغشى بالجلال حتى تفرق فاذ جف عرقها جف تجرها وتقوم على الجري والفتاء
مكان خارج الميزبة وبين مئذنة الودع خمسة اميال اربعة اوسعة وثنية الودع هو اسم من التوديع عند الرضيل وهي
مئذنة مشرفة على الميزبة ليلها من يركبها والمسافة بين مئذنة الودع ومئذنة زرقي ميل

باب في السبق على الرجل قوله عن عائشة انها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسابقة فسبقته على
رجل فلما حملت اللحم سابقة فسبقني فها هذه قبالة السبق حتى يعوض تلك السبق التي سبقتها في المرة الاولى

باب في المحلل وهذا الثالث في الرمان بين اثنين وانما قيل للمحلل لان الرمان بين اثنين كان حراما لا تبار
فاذا دخل هذه الثالث جاز الرمان فحل ما كان حراما وفي حديث الباب من ادخل في سباقين فرس بين راسي في
السباق والرمان يعني وهو لا يؤمن ان يسبقوا في الفرس غير مأمون من كونه سباقا او سبقا فيكون الفرس الثالث
كفر الفرسين فليس يقدرون ادخل في سباقين فرس بين راسي ان يسبقوا في راسي من المسبوقين بل يوافق
قطعا وكذا اذا كان مأمونا من السابقتين بل يوافق قطعا ويقينا فها هذه في صورة المسبوقين فان الثالث كان لم يكن

فيكون تمامها هو ما في صورة السابقة وان لم يكن تمامها الا ان فيه تعليق عليك المال على الخطر وهو لا يجوز قال الامام
 ابو جعفر النعماني في مثل الاماير فاما معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان كان لا يمين ان يسبق فلأبأس به وان كان بين
 ان يسبق فلا خير فيه فوجها الى العلم لا يخيلون انه اراد بذلك البطل من الخيل الذي يمين منه ان يسبق وفي كسر التام
 وشره للزمني ووجهه لا يجعل من الجابنين لاسن اجال الجابنين لما روى عبد الله بن عمران النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل
 وراسه من شرط الجبل من الجابنين ان يقول ان سبق فركب فلان على كذا وان سبق فركب فلان على كذا وهو تمام فلا يجوز
 لان القمار من القمار الذي يراود ربه ونفس اخرى سوى القمار قال لان كل واحد من القمار من ممن يجوز ان يذهب مال الى صاحب
 ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الزيادة والانتقاص في كل واحد منهما فصار تمام وهو حرام بالعصم ولا لذلك اذا شرط من
 جانب واحد لان انتقصان الزيادة لا يمكن فيها وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخرى انتقصان فقط فلا يكون متعامدة
 لان المتعامدة متغايرة متقضية ان يكون من الجابنين فماذا لم يكن في معناه جازا مستحسانا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق
 التعليك على الخطر ولا يمكن الحاق ما شرطه الجبل به لانه ليس في معناه لان المانع فيمن وجبه من القمار والتعليق بالخطر و
 في الاخر من وجه واحد وهو التعليق بالخطر لا غير فليس بمثل له حتى يقاس عليه وشرطه ان يكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا
 شرط ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال النجاة انما اذا علم ان احدهما يسبق لانه فلا يجوز لانه ما جاز الحاجة الى الراجحة
 على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير على نفسه لشرط لا منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجبل من الجابنين وادخلنا
 فاما لما جاز اذا كان فرس المحلل كفوا للغيرهما يجوز ان يسبق او يتبع وان كان سميح او سبق لانه لا حاجة الى ما جاز فلا يجوز حديث ابى داود
 واحمد وغيرهما وصورة ادخال المحلل ان يقول لثالث ان سبقتنا فلما لان لك وان سبقناك فلا شئ لنا عليك ولكن انظر
 الذي شرطاه بينهما وهو ان يسبق كان له الجبل على صاحبه باق على حاله فان غلبها اخذ المالكين وان غلبها فلا شئ لهما عليه
 ويناخياهما غلب المال المشروط لمن صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التعداد وكلها قطعاً ولقد بينا وانما يحتمل
 ان ياتوا ولا ياتوا فخرج بذلك ان يكون لما فصار كما اذا شرطه من جانب واحد وان القمار هو الذي يستوى فيه الجابنان
 في احتمال الغرمة - والمراد بالجزا المذكورة في باب المسابقة المحل لا الاستحقاق حتى لو اثنع المخلوب من الدفع لا يجزى
 الخاصي فلا يقضى عليه به اهـ

باب الجلب على الخيل في التسابق اي المسابقة فالجلب في الرهان من الجبته وهو الصياح وفي الزكوة من
 الجلب وهو طلب ان يجلب الاموال لغنى قلبه صلى الله عليه وسلم لا يجلب ولا يحب في السابق الجلب ان يتبع
 الراكب رجلاً فرسه فيجده ويجلب عليه يصيح جثاً على الجري والجنب فيه ان يجلب فرساً الى فرسه الذي يسابق عليه فاذا انزل الزكوة
 تحول الى الجلب وانما معناه في الزكوة فقد تقدم في محله وبها نهيان في كلام الموضعين -

باب في السيف يمسك اي احكمه قال في الدر المختار ولا يتجلى الرجل باذهب فضة مطلقاً الا بخاتم ونقطة و
 حلية سيف منها اي الفضة اذا لم يرد به التزني قال الشامي قوله منها اي الفضة لاسن الذهب درر انتهى وفي حديث لبا
 كانت قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة البقية هي التي يكون على راس قائم السيف وقيل هي تحتها
 شارب السيف والشاربان الفخا طويان في اسفل قائم السيف -

**باب في النبل يدخل في المسجد النبيل السهام والنبال صاحبه وصانعه كالنابل وفي حديث الباب ان لا يمر بها الا و
هو اخذ بنحوها ونصول من فصل وهو حديد السهم وفيه جواز ادخال السجل السلخ واشارته ان الغنيم قليل الدم وكثيره وتأكيد
حرمة السلم وسد باب الفتنة بين المسلمين وكذا في حديث الثاني والمردا بالسوق محل اجتماع الناس واختلاطهم**

باب في النهي ان يتعاطى السيف مسلحاً يعطى ويؤخذ من الجاهل من خارجا من التمدد فتمت النهي ايضا بمنى على
احتمال خدش المسلم به المسلم وسد لذريعة الفساد بين المسلمين وفي بعض النسخ قبل حديث نهى ان يقدل بسيفين مسجلين
باب النهي ان يقدل بسيفين اصبعين القدر القطع المتاصل او المستطيل او الشق طولا كالاقتراد والتقديري في الكل و
السيف بالفتح الذي يقدل بقطع من الخيل يجره سيور قلوبين اصبعين كخيل معينين احدهما بين اصبعي القفا والآخر بين اصبعي غصن القفا
والاول شكل فان القطع بين اصبعي القفا غير معروف بل تمتز فان القديكون بالازميل وهو مشفرة الخار فبالا زميل لا يميل
القطع بين اصبعي القفا والقفا وما القديين اصبعي القفا غير ممكن وتحتل بان يعقرو والا دخال في باب النهي ان يتعاطى السيف
مسلحاً ولا ذكره بعد باب في النبل يدخل في المسجد يؤيد ذلك المعنى

باب في لميل المد شح متع وربع وهو قوس المد يتلبس في الحرب يقال لدار الزينة ايضا والغرض بهذا الباب ان لا يتحيز
في الحرب يتلبس الدروع ليس بخلاف التلوك كما ورد في حديث آخر اعقبها وتوكل وفي الباب ان تسلك الله على الله عليه
سلم ظاهريوم احد بين سبعين اذ ليس تعالى في ليس احدهما فوق الآخر كانه من الظاهر والتعاون

باب في الوايات والارضية في النهاية الراية العلم الضم وكان اسم الراية النبي صلى الله عليه وسلم العقاب وفي المغرب
الراية العلم الجيش وهو دون الراية لانه شقة ثوب يلبس ويشد على الدرع والراية علم الجيش وتسمى ام الحرب وهو فوق الدوار
وقال التورثي الراية هي التي يتولها صاحب الحرب ويقال عليها الدوار علمه بكلمة الاميرة وتدوم حيث دار وفي شرح
سلم الراية العلم الصغير والدوار العلم الكبير قلت ويؤيده حديث يمدى لواء الحمد واودم ومن دونه تحت لواء يوم القيمة وكان
راية رسول الله صلى الله عليه وسلم خذفا في اللواء ان كان لواءه يوم دخل مكة البص وفي بعض مغازيه سودا ورمحه
فردى من برقه فيها كخط من سودا وبها ضمنت فردة تشبها بالفرس وفي بعض مغازيه صفراء

باب في الاشارة بالراية والاضحة الرذل هو الرذل من الشئ والمردم غير قويا مائ الانشاص من الكفا الربيع
من الشيورخ والنسار وغيرهم قوله ابتغى المصنف لاي الظهور في الضعفاء فاجابهم وتعين على الايدي عاينهم فانزله وتنصرون
بضعافا فذكر على الايدي عاينهم فذكر بضعافا فاجابهم وتعين على الايدي عاينهم فانزله وتنصرون
وسلم لطلب العجب الاقويار على توهم ولا يعتمدون على شجاعتهم فان النصر من الامن عند الله العزيز الحكيم

باب في الرجل ينادى بالنادى بالنادى هو في الاصل العلامة التي تنصب ليعرف بها الرجل رفقة في الصحابة كانوا
يعظمون على كلمة اذا تكلموا بها يعرف بعضهم بعضا ويتعارفون بها في الحرب ليتنازل العدو وعن غير رفيقنا دون بها وقت الحرب
وكان ذلك مختصا فكان في بعض الغزوات شعار المهاجرين لفظ عبد الله وشعار الانصار لفظ عبد الرحمن وفي بعضها النفا
است است وهو من الاست حيث انما قيل الخطاب هو الله تعالى فانه المسميت فالعني باننا صرناست العدو وفي شرح السنة
بأنه وراست على هذا الخطاب كلوا جاز من غزاة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ان يتم فليكن شعاركم حملنا خير من انما

تجوا على الحدود في الليل بفتة فليكن علامتكم حم لا يصرحون وهو دعاء واخبار رفقوا ان يتيم على صيغة الجمل من بيت العبد
باب ما يقول الرجل اذا سافر من الدعاء لاله وواله وهون السفر وغير ذلك قوله عن ابي هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر قال اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الابل اللهم
انني اعن ذبك من دعائك السفر وشقة وشدة وكابة المنقلب وهو تقييد السفر بالكم
من شدة الهم والحزن من كآبة والكتاب والمعنى ان يرحل من سفره بامر محرم بآفة اصابه من سفره او لغيره فيقتضي الحاجة
او اصابته آفة او يربطه بغيره او يفتقر لبعضهم وسوء المنظر في الابل المال الذي من كل منظر يقرب الحزن والسوء عند
النظر اليه في الابل والمال اللهم اطولنا الارض راي قصر ليدرا وهوون علينا السفر اي سهل وولي انزوي
وكان اذا استوى على بغل خارجا الى سفره كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا مقرنين
داي مطيقين لولا تحيى الله تعالى يا هم لنا وانا الى ربنا المنقلبون اللهم اقم لي اسبالت في سفرنا هذا البرد والتقوى
ومن العمل بما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصاحب في السفر
والخليفة في الابل والسال راي كما في الحضر اذا رجع قال هون راي الكلمات المذكورة
وهذا في هون التبرون وما صدر عننا من المناهي في السفر عابدين لربنا حامدين الحديث

باب في الدعاء عند الوداع اي وقت الخروج الى السفر والغزو قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا ارا ان يستودع الجيش قال استودع الله دينكم وما انتكم دخوات يوم اعصاكم
اي اجعل هذه الامور ودية عند الله استفظ اياها-

باب ما يقول الرجل اذا ركب اي دابة للسفر وغيره قوله اني بدلتك ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال
بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
داي مطيقين واقر يا ربي وانا الى ربنا المنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله اكبر ثلاث مرات
وعل التثنية اياما في الالواح الثالث من الماضي والحال والاستقبال والى الدنيا والى الزخ والبقى
ثم قال سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت الحديث

باب ما يقول الرجل اذا نزل المنزل من الدعاء في حديث الباب كان صلى الله عليه وسلم يقول يا ارض مرتبة
در برك الله اعود بالله من شر ربان يلقني فيك معصية او محنة وبلية وشر ما فيك من البرودة والحراة ونسأد
الهواء وغيره وشر ما خلق فيك راي في جوفك من الموديات ومن شر ما يدب عليك واعدو ذباله
من اسد اسود ومن الحية والعقرب من سأكة البلاء من الشاة والمراد من ساكن البلد الحن والانس لانهم يكونون البلاء في
والمراد بالوالد واولد آدم وذرية ويحتمل جمع يابو يوجد بالتوالي من الحيوانات احوالها وفروعها ويحتمل ان يكون والد الميسر
وما ولد الشياطين-

باب في كراهية السيل الدليل في حديث الباب لا ترسلوا خروشيكم اذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة
العشاء فان الشياطين تعيث رفسا اذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة العشاء هي اقبال واول سواد وكان

الى امرض العدو قال ما كملنا هذه مخالفة ان ينال العدو اي يهودى الى استهانة قال ابن عبد البر رحمه الله ان لا يراى
 بالمصنف في السرايا والعسكر الصغير الخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف في مالك ايضا مطلقا وفصل ابو حنيفة وادار الشافعي في الكرامة
 مع الخوف وجودا وعدمه ما استدلل به على من يرحم المصنف من الكافر للعدالة المذكورة فيه ومنها تمكن من استهانة ولا خلاف في تحريم ملك
 وانما اختلط بل يصح لو وقع ولو لم يزل ملكه لا واستدل به على من يعلم الكافر لم يزل ملكه لا واستدل به على من يعلم الكافر لم يزل ملكه لا واستدل به على من يعلم الكافر لم يزل ملكه لا
 وعن الشافعي بالعدوان وفصل بعض المالكية بين القليل لاجل مصلحة قيام الحجية عليهم فاجازه وبين الكافية فنهى ويؤيده ما كتب
 النبي صلى الله عليه وسلم الى بقر بن عبد الويل في بعض آيات ونقل النووى الاتفاق على جواز الاستهانة اليهم من ثلثه ما نصه من يرحم المصنف من الكافر لم يزل ملكه لا
 استهانة قال يسكن بل احسن ان يقال كتب علم وان لم يكن فيها انما تغليب العلم الشرعى قال ولله التلخيص وتبني ما يتعلق بالشرع
 لكتب النحر والفتنة

باب فيما يجب من الجيوش والرفقاء والسرايا الجيش العسكر الكبير والسرقة العسكر الصغير وجوابه في تذييل الباب
 قال خبير الصحابة اربعة دأى في السفر وخير السرايا اربعة خاتمة وخير الجيوش اربعة الاف اى من يهودهم واطل منهم
 لا من قريتهم ولئن ليلب اثناعشر الفاقم قلعة معناه انه لو صاروا مخاويع لم يكن للقلعة بل الامر خروبا وانما لم يوط
 قليلا من والاعدا لما لا يعد ولا يحصى لان كل واحد من هذه الاثنا عشر جيشا فكل جيشا من هذه الاثنا عشر جيشا فكل جيشا من هذه الاثنا عشر جيشا
 الكثير المقاتل منهم بعضهم وهو لا يعلمهم فهاون من ذلك قول بعض الصحابة يوم حنين وكانوا اثنى عشر الف منهم انما انقلب اليهم من
 قلعة وانما قاموا عن اعجاب بهم فقال تعالى ولوم حنين اذ اجمعتم كثرتم كثرتم فلم تعلم نعمتكم شيئا وكان عشرة الاف من اهل المدينة
 والافان من سلمى فتح مكة قال الطبري في تاريخه في الحديفة والاربع على الاربعة واثنا عشر فعلا اربع ولعل الاشارة بذلك الى
 الشدة والقوة واشتداد خطر انهم تغلبوا باركان الينار

باب في دعاء المشركين الى الاسلام عند اعادة القتال ولا ينبغي لنا ان نقبلهم حتى ندعوا لم تبلغ الدعوة الى
 الاسلام ولا يجوز ذلك ندعو اليه بما من يرضه لتكون الدعوة مبالغة في الانذار وروى الحديث تقديم الدعوة الى الاسلام على
 القتال كان في ابتداء الاسلام حين لم ينتشر الاسلام ولم يستغنى والابصار انتشر واستغنى وعرف كل مشرك الى ما اذا يدعى الى
 القتال قبل الدعوة لانهم ربما يستحسنون بالدعوة فلا يقدر عليهم اصفان اسلموا فيها ولا ندعهم الى اداء الجزية ان كانوا من قبل
 منهم الجزية كما بل الكتاب والجوس اعجدة الاذان من العجم وامان لا تقبل منهم الجزية كما لم يدين وعجدة الاذان من العرب
 فلا ندعهم الى اداء الجزية يوم القامة اذ لا تقبل منهم الا الاسلام فتعلمهم الى ان يسلموا او تقابل من تقبل عنده الى قبول
 اودام لان بهائيتي القتال لقوله تعالى احسبي اعطوا الجزية عن يديهم صاغرون

باب في الحرق في بلاد العدو وحقارهم بالحرق بالنار وحقارهم بالحرق بالنار وحقارهم بالحرق بالنار وحقارهم بالحرق بالنار وحقارهم بالحرق بالنار
 كانت ثمرة او غيره مثمرة لان في هذه الاشياء الحاق الكبت والغيظ بهم وكفر في شملهم وغلبة بالاجماع الا في رواية لثاني
 واهم فعل بهم بالفعلة بنو زامر وروايات الباب وغيره بقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حرق نخيل بني السخيرة وقطع وهي البويرة فانزل الله عز وجل فاقطع من لينة الآية وتصوير البيرة التي بقي منها المار
 موضع من بلدتي النصير ثم طافه من اليوم والذين غزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة احل لينة اشترافهم

للعصاة فاعلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده والعدا علم

باب من كان استه يأكل مما سقط اذا كان المعروف ذلك في بلده قوله فقال يا غلام لم تر في الغنم قال اكل قال فلا ترعى الغنم وكل مما يسقط في شغلها ولا ينهي عن الرمي لا يسيط منه النبي والنصح اولادنا الذين فيما سقط في اسفلها

باب اثنين كان لا يحلب اي مائة الثير غير اذنه قوله لا يحلب احد مائة احد يغربا ذنه اوجب ان توثق مشربا والغزو يوضع فيها المتلع فكس خزانة فنتقل (يستخرج) طباها رضى الظالم اوجب اكله ان يكره خزانة وتخرج طباها برب نكاحا يوجب لك شي ان لا يبيع غير ذلك فاما نحن لم نخرج طباها فوجب اكله من اجله

باب في اطاعة يجب على الماطعة الامير الملو يوم مصيبة حتى قالوا اذا امرت مسلح يصير واجبا واذا لم يصير امره قوله قال بن جرير عن ابيها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر منكم راي قر ابن جرح هذا الية قول عبد الله بن قيس بن عدي بعث النبي صلى الله عليه في سنة وقوله عبد الله بن قيس بعثنا او قوله بعثه الخ خبره وبعث الله الرسة كانت سنة تسع اخبرني بطعن سعيد بن جبير عن ابن عباس بقوله اقول ابن جرير وفي البخاري عن ابن عباس قال بزي يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم في عبد الله بن حذافة بعث النبي صلى الله عليه وسلم في سرية فبى رواية ابى داود ونسب الى جده وهو عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعيد بن سعد بن بنمقر القرشي السهمي ابو حذافة من السابقين الاولين شهد بدرا وما وقع في رواية البخاري عن علي قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليها من الانصار الى ريث وصفه بالانصار فخالف لما تقدم من كونه سبيا فاشيا فخرج بعضهم على تعدد القصة واليه مال ابن القيم واما ابن الجوزي فقال قوله من الانصار وهم من بعض الرواة وانما هو سبي قوله عن علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا دامي عليهم جلا دامي هم من يسمو له ويطيعوا فاجبرنا لا داههم ان يقتلوا فيها

راي اوقد الامير نار او امرهم ان يذخلوا فيها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم امركم بالسمع والطاعة في فاني قوم ان يذخلوا وقالوا فما فرنا من النار راى من الكفر لاجل النار كيف نذخلها واداد قوم ان يدخلوها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو دخلوا فيها لميزوا فيها وفي رواية البخاري ما خرجوا منها الى يوم القيمة وفي رواية حفص ما خرجوا منها ابدا يعني ان الدخول فيها مصيبة والعاصي لسيح النار ويحتمل ان يكون المراد لو دخلوا مستحلين لما خرجوا منها ابدا فيه صفة الاستحرام لان الضمير في قوله ودخلوا النار التي اوقدها الامير وفي قوله ما خرجوا منها النار الاخرة محتمل وهو الظاهر ان الضمير للنار التي اوقدها لهم اي ظنوا انهم اذا دخلوا بسب طاعة اميرهم لآضرهم فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم لو دخلوا فيها لا استرقوا فاما قوله فخرجوا فمعصية الله انما الطاعة في المعصية اي فيما يوافق الشريعة لاني معصية الخائق

باب ما يؤمن من انضمام العسكر اي يجب على الجماعة النازلة في السفر ان يزلوا في المنازل بالاجتماع والانضمام وان يتخذوا طريقا وينزلوا باجانبه لئلا يتضيق الناس في الخروج من المنازل والرجوع اليها قوله كان الناس اذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا لا تقر قواست الشعاب والاودية

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد تكلم في الشباب والاولاد انما ذكروا من الشيطان فلم
يأزل بعد ذلك ما زالوا الا انضموا بعضهم الى بعض حتى يقال لو بسط عليهم ثوب لعمهم
اي لعمهم فكان الاجتماع بحيث لا يفتيق النازل ولا يسلط الطريق قوله فضيق الناس لما نزل وقطعوا الطريق فنبعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي في الناس ان من ضيق ما زالوا وقطع طريقا فلا جهاد له
اي من ضيق على الناس من اكلهم وسدوا الطريق فلم يفتيق الناس طريقا ان يخرجوا من منازلهم ويرجعوا اليها بسبب تضييق المنازل
فلا جهاد بل لا زالوا على الجماعة النازلة ان تخرجوا وطريقها ونزلوا بها لاجل تضييق الناس في الخروج والرجوع.

باب في كراهية تضييق لقاء العدو واما في غير ذلك ان في تضييق الاعمال واعتقادهم على انفسهم
قوله فقال يا ايها الناس انتم تعلمون لقاء العدو وسدوا الطريق والافعال الناصرة وعليكما وكل انتم تعلمون قوله فاذا
الفتية هم فاصبروا واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف كمال القسطاني اي ان ثواب الله والسبب الموصول الى الجنة
عند الضرب بالسيوف في سبيل الله وسدوا الطريق والافعال الناصرة وعليكما وكل ان ثواب الجماعة الجنة فكان
ظلال السيوف المشهورة في الجماعة الجنة اي يلازمها استحقاق ذلك وخص السيوف لانها اعظم الآلات القتال وانفعها.

باب ما يدعى عند اللقاء اي لقاء العدو قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال اللهم انت عضدي
اي قوتي وتضيري بك احول راي التحرك وقيل احتال العدو كراي الاعداء وقيل اوشع فاشع من حال بينهما اذا اشع
من الآخر وبك اصول راي اسدوا وقهر والصلوة الجملة والثوبين وبك احتال اي بجوك وتوبك اقاتل.

باب في دعاء المشركين اي الاسلام هذه الترجمة مكررة قد تقدم قبيل ذلك فحق الاول في ذكر الدعوة لاجل ايجابها وبها ذكر انفا
اشارة الى ان الدعوة على نوعين اذ اعلم ان الكفار لا يهتم بالدعوة لايحجب ان يدعو الى الاسلام ولكن يهذب لهم الدعوة فان اذ
لم يهذب ان يدعو الى الاسلام قوله ابن عوف قال كتبت الى نافع اسأله عن دعاء المشركين عند القتال فكتب لي
ان ذلك كان في اول الاسلام وقد اعادني الله صلى الله عليه وسلم في المعطلين

وهم غارون اي قاتلون عن اعدائهم المسلمين وانعامهم لسقى على الماء فقتل مقاتلهم وسبى سبيهم
اي ذروا بهم واصاب يدهم في جوارحه بنت الحادث من اهل التويعين وكان ذلك سنة ست من الهجرة وفيها سقط
عقد عائشة وشي غزوة الربيع.

باب المكون في الحرب المكون يوقع به الآخر في الشهر وهو من السرا على انه يخبرني فهو استدرار بطول الصلة و
تأخير الغلبة وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكون عتري وفيهم خادون فجماع سكون وال وفيهم من فتح والار
منه ينقضي امر الجبهة واحدة من الخلع اي ان القتال اذا خضع مرة لم يكن لها خالفه وبما صرح الروايات واصحابنا ونحو ذلك
وبما لا سم من الخلع وسمى انما ذلك ان الحرب تحدر الجبال وتنبهم ولا تنهم لهم كالضفكة لمن يكثر الضحك روى انه صلى الله عليه
وسلم قال يوم الاحزاب لما بعث فيهم من سفودان بخيل بين قريش وعطفان واليهود يعني ان الماكزة في الحرب النفع من الماكزة
وقامه اداة الكذب فيها يمكن التعويض اولى من جمع فالت قد ابرح بعضهم بهذا الكذب القوي فيشكل بالعدو فيقرب على الله عليه وسلم
بالعدو وقال ولا تفرجوا في الحديث رواه احمد وابن ماجه يقول اولادنا اي الحرب خدعة خبرنا ان شرب ومراة قيل ان خدعة لا يدرك

لم يكن عاقبة واما ان المراد بالتورية وبليس كذب وبالفرق
 لا يجرم الخلف بان يريهم انما لا يخبرهم في هذا اليوم حتى يا سوا وناجهم فيه او يريهم انما يذهب الى صوب آخر حتى يغفلوا خاتمهم من اهل
 نحو ذلك من الكذب الغفلي وهو الملازم للحيث الثاني في الباب بن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد غشروا
 (اي في جهة من الجهات) دس في غير اذن التورية اي غير ملك الجبهة اي مشروء كمن غش فادهم انهم يريدون من اللور ابي
 النبي البليان وازار ظهره لثلاثين خبوا الى مقصد فميتهم واللقائه وكان يقول الحق بخذعة بكلف اذا كان بين
 وبينهم عهد على ان لا يخرب في هذا اليوم حتى انما فانه لا تجوز الحاربة لان هذا استيمان وعهد فالحال ان تفتش العهد وليس من
 الخداع ويكون عذر انبياءه والحاصل ان الخديعة الاتصال مكر الى الخصم من حيث لا يعلم من غير خلف وعيد وانقض عهد
 بن وهسان في نظره وتصلح جاز الكذب او دفع ظالم + واول لترضى وتقال ليظفروا -

باب في لزوم الساتر مع سابق وهم الذين يسوقون عيش الفزاة ويكونون من وراءه يحفظون في الباب كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يختلف اي يغشي خلف الناس في المسير فيزجي الضعيف يردف ويدعو لهم اى
 يسوق من ضعف من الراحلة ويرد خلفه من عقب او عي ظهره ويدعو للمسلمين

باب على ما يقتل المشركون وفي الباب امرت ان اقاتل الناس حتى يشركوا بالله الا الله اى حتى
 يسلموا ولا بد ان يؤمنوا بعلي الله عليه وسلم وانما انكفى بكلمة التوحيد لان المراد بالناس مشركوا العرب وكانوا يعتقدون
 الشرك فاذا وجدوا علم انهم آمنوا بحمد علي الله عليه وسلم لم يعرفوا ذلك الامنة على الله عليه وسلم بخلاف اليهود والنصارى
 لانهم يعتقدون ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله اى العرب وبنينا فلا يحكم باسلامهم ما لم يقر وبرائته وتبرأوا من دينهم
 فانما استلوا في الكافر بحري عليهم حكم الاسلام وان كانوا في الباطن على خلاف ذلك فاذا كان باطنهم على خلاف ظاهرهم
 لا يعرض لهم في الدنيا ولكن لو اخذوا في الاخرة فيعاقبون عليه لانهم مشافقون وانما لم يذكر في الجحيم لان مشرك العرب
 لا يهيل منهم جزية قوله لا تقتله فان قتلتك واحد ما تكلم بالاسلام فانه يمازى لك قبل ان تقتله انت
 يمازى لك قبل ان يقول كلمة التي قال وبى كلمة الاسلام قوله فانه بمنزلة من لا صار مسلما معصوم لم قبل ان فعلت
 فعلتك اى اباح ومك تصاحا والمعنى انك تملك قتله تحقون الدم بالاسلام كما ذكرنا هو بعد الاسلام وقوله انت بمنزلة
 لانك حرمت مباح الدم كما هو مباح الدم قبل الاسلام لكن السبب في مختلف لان اباحة دم القاتل بحق القصاص اباحة
 دم الكافر بحق الاسلام قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريته الى خثعم فاعتصم الناس منه فهدى
 (اي عن القتل بائنه فطوا ان المسلمين اذا راوا ساجدين يقيموا اسلاما فلا يقتلوا فلما لم يفت المسلمون الى سورة

ناسع فيهم القتل قال اى جري فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم بقتل العقل وقال ان
 برى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله لهدى لما سقط نصف الدنيا ولم يرت من مسلم
 يقيم بين المشركين قال لا تروا يا ساهلها من باب التفاضل من الروية يقال ترى القوم اذا راى بعضهم بعضا
 واساوا لترى الى الزيد مجاز واصلة تمر اى فيزد احدى التامين تخفيها قال الخياط في معنى ثلثة وجوز قيل مضاء
 لا يستوى كلها قيل معناه ان الفرق بين دارى الاسلام والكفر ظاهري مسلم ان يساكن الكفار في بلادهم حتى بلادهم

حتى اذا اذقوا اناراً كان بينهم حديث يرى انهم يرون ناراً هاهنا او ذقت وقيل مناه لا تسمي المسلم لبيته المشرك ولا يشبهه بنى بيه
 بذكر اسم قلت ان النار لان الدصبات سالوا عن وجه البصري اذ عن وجهه وهو النصف من العقل لان الخاسر كامل الدنيا لانهم كانوا
 مسلمين فقلوا اخذوا ففنى الجواب على الاول انما ثبت لانهم قالوا الواجب عليهم حيث امرتهم ان يكونوا من الكفار بحديث لا تترقى
 ناراً وما على الشكافي وانما سقط النصف من دياتهم لانهم تلبوا بالعلم بحديث اقاموا قيمهم مع الامرو بالبعد عنهم فكان عليهم مضاً الى
 عليين اولاً بان قلت حرم القائلين حيث لم يشكوا امرهم والثانية اقامتهم في مقام المشركين فكانوا كمن يملك فعل كونه فعل غير
 فقط حصته جثاثة

باب في التولي يوم الزحف وموكبهم والقول تعالى ومن يومهم يومئذ دبره الامم خرافة القتال والتميز الى منتهى تقديره
 لنبض من الدرداء وهم يومئذ في حكم هذه الآية بل هو خاص في اهل بدر عام فقال طائفة
 هو اهل بدر فاصحابه في الباب عن ابى سعيد قال قلت لابي بصير يومئذ دبره لانهم لم يكن لهم
 ان تتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عدوه وينهزموا عنه هكذا روى عن الحسن البصري والصحيح ما روى عن يزيد بن
 حبيب بسند فيه ابن ابي عمير قال اوجب الشئ من فر يوم بدر انما قال ومن يومهم يومئذ دبره الآية فلما كان يوم احد بعد ذلك
 قال انما استبرأهم الشيطان ببعض السبوا ولقد عفا الله عنهم ثم كان خيبر بعد ذلك فتح سين فقال ثم وليتهم بدرين ثم
 تريب الشئ من بعد ذلك على من يشار وقال الآخرون بل هذه الآية حكمها عام في كل من ولي الدين العدو منهزماً روى
 ذلك عن ابن جرير الطبري قال الصواب من قال حكمها محكم وانما نزلت في اهل بدر وحكمها ثابت في جميع المؤمنين اذا القوا
 العدو وان يولوا يومهم الدين من بين الامم والتميز لقتال والتميز الى منتهى قوله من المؤمنين من حيث كانت من ارض الاسلام نعم كان
 الحكم في اول الامر لا يجوز الفرار من عشرة امثالهم ثم خفف بلا صارا الحكم ان لا يفرأ من ضعف كما اخرج المصنف في الباب
 عن ابن عباس قال نزلت ان يكن منكم عشرة واربون صابرون يغلبوا مائة من فشق ذلك

على المسلمين حين فرض الله حمران لا يفرأ واحد من عشرة
 ثم ان الله سبحانه تخفيف فقال لان حفظ الله عنكم الحريه وقام الآية وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا
 مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا ين عمر وغيره من الذين
 انهم ما في سيرة من سري ارسول الله عليه وسلم حين جلسوا مترصدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلوة الفجر فقال من
 القوم فقلنا نحن الفرارون فاقبل اليك فقال لا اى ليس اتم الفرارون بل انتم العكاسون والفرارون
 العطاون على الكفار قال قد نزلنا قبلك يا ايها النبي السليمانى بل انهم يفرأوا بعمارتهم في قلوبهم من الشبهة
 بخالفه قوله تعالى ومن يومهم يومئذ دبره الامم فقلوا انهم فروا غير مرتين للقتال وغير تخزين الى منتهى لانهم لم تكن لهم فنية هناك فزال
 صلى الله عليه وسلم هذه الشبهة وقال كقيم ربكم تخزين الى منتهى لانهم فروا غير مرتين للقتال وغير تخزين الى منتهى لانهم لم تكن لهم فنية هناك فزال
 كان جائزاً لهم فقلوا انهم لم يكونوا من فراراً استحق الوعيد عليه وان لم يكن جازاً فتوجيه اجراء عنهم انهم لما ذموا ولم يعلموا
 ما اقترافوا في سخط عنهم فليس عليهم شيء فصع على الوجهين لسلية النبي صلى الله عليه وسلم اياهم وادعاهم الى الاستئذان
 المذكورين في الآية المذكورة فهذا من قبيل ما قال اهل الحانى ملقى الخطاب بما لا يترقب -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجلد الثاني

باب في الامور التي يكون على الكفر اي ما حكم بل يجري كلمة الكفر على اللسان ام القال ابن بطال اجماعا على ان
 اكره على الكفر واشار القائل اذا علم ارجاع المؤمن اخذنا رخصة ما غير الكفر فان اكره على اكل الخنزير وشرب الخمر شافنا فافعل
 اولى وقال بعض المالكية بل يائمن من اكل غير باقنا يصير كالمنظر على اكل الميتة اذا خاف على نفسه فلم ياكل
 يذهب الحنفية في ذلك ان الرجل اذا اكره على اكل الميتة وشرب الخمر والخنزير يجب ان يضرب او يقيد لم ياكل وان اكره على
 اذ طرح عضوه وسرد ذلك لان هذه الاشياء ايجت عند الضرورة ولا يسعدان يصبر على ما لو عدي فان صبر حتى او تقوى بل اكل
 فهو اثم لان ما ايج كان بالانتقل معا ولا ينظر على اكل نفسه قيام كما في حالة المنحصة ان مات ولم ياكل وان اكره على الكفر
 او سب الرسول بامرين من منتهى نفسه او على عضوه وسعدان يظهر امره ولا يترى فان فعل ذلك فله طهر
 بالايان فلا اثم عليه فان صبر حتى قتل ولم يترك الكفر كان ما جورا وان اكره على اكل الفل ان سبتم اقبل او قتل عضوه وسعدان
 ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان اكره قتل على قتل غير مسلم يقيم عليه يصبر حتى يقتل فان قتل كان اثم
 لان قتل المسلم مما لا يتصلح لضرورة المحض ما في البرايه بدل - قوله عن خباب قال اني نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ودع له وهو يقول يا جامل ودادة بردة في ظل الكعبة فشكوت اليه راي ما تلقى من قسركي فكن من الغلب
 فقلنا لا تستعجل لنا الا تدعي الله لنا ان يجيئنا من اذي الكفار مجلس محتمل وجهه من الغضب على امتي ايام
 فقال قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل المؤمن ظاهرا فيكره على الكفر فياخذ في تحصيله في الادب ثم يوتى بالمشاهدة (آراء)
 فيجوز على راسه فيجعل في اثنين ما يصرفه ذلك (التعذيب) عن دينه ويغشط باهشاط الحديد ما دون
 عظم من لحم عصب ما يصرفه ذلك عن دينه الحديث قال الحافظ قال به تسليته لهم وشارة الى الصبر حتى تنقضي المدة المتعددة الى
 ذلك الاشارة بقوله في آخر الحديث ولا تتركتم لتعجلون قال ابن بطال انما لم يحب النبي صلى الله عليه وسلم لسؤال خباب ومن معه
 بالدعاء على الكفار من قوله تعالى ادعوني استجب لكم وقولوا لا اذبحوا بهم باسنا نصرعوا لانه علم انه قد سبق القدر بما جرى عليهم من
 البلوى ليؤجروا عليه كما يرتب به عادة الشفاعة في افعال الانبياء ونصبروا على الشدة في ذات الله ثم كانت بهم العاقبة الفرح
 ورجل الاجراف ما غير الانبياء فوجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لانهم لم يطلعوا على ما اطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 باب في حكم الجاسوس اذا كان مسلما الجاسوس ما يجيئ من غيبت لوطن الامور وغيره واشتات العلماء في حكمه قال الزهري
 وانا الجاسوس المسلم يقال الشافعي والاوزاعي والحنفية وبعض المالكية وجاسوس العلماء ورجل يعرف الامام بما يرى من ضرب وجس
 ونحوها ولا يجوز قتله وقال الكوفي جاسوس الامام والمفسر لا جاسوسا وقال القاضي عياض ما كبر اوصي يقتل قال واختلفوا في ترك
 التوبة قال اخرج المصنف في الباب قصة الكتاب من حاطب بن ابي بلتعنة الى مشركي مكة وهم يسيل بن عمرو وحنان بن ابيد
 عكرته بن ابي جهل رضي الله عنهم فانهم اسلموا بعد ذلك مع امرأة قيل اسمها سارة وقيل كنود وفي رواية ام سارة وقيل انها
 كانت مولاة العباس واشتات العلماء في اسلامها قيل كانت مسلمة وقيل لا ولا يؤيد الثاني رواية البخاري فان بها امر من المسلمين
 فقل المصنف اخبار القول الاول ولذا اقره في الترجمة اذا كان مسلما وليكن ان يقال ان المراد بالجاسوس هو حاطب وكان مسلما

قطعاً ذكر الواقعي ان حاطباً جعل لها عشرة دنانير وقيل ديناراً واحداً وقيل قد كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجه
 اليكم بجيش كالليل ليبرك السيل قيل كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن بالغزو ولا اراه الا ما يريدكم وقد اجبت
 ان تكون لي يا بكتباري اليكم قوله فقال ما هذا يا حاطب فقال يا رسول الله تعجل اليك (اي اجمع غزوتي واكمل بعثتي)
 فاني كنت امرأ مصلحاً في شريسي (اي حليفهم) ولما كن من انفسها وان قد نيتنا (اي من اصحابك المهاجرين)
 لهم بها فلما بات يحجون بها اهلهم عكة فاجبت فانفتحت ذلك (النسب) ان اخذت فيهم يدك يحجون فترايتني بها والله
 والله يا رسول الله ما كان بي من كفي فلما اذنك (اي ما فعلت ذلك كفر بالاسلام وقد علمت ان الله تعالى منزل بهم
 باسمه النبي عنهم كتابي شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقكم راي في بيان العذر وهو صادق فيه وقبل عذره)
 فقال عمر ادعني اضرب عنق هذا المنافق الحارثي قال الحارثي انما قال ذلك عرج تصديق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لحاطب فيما اعتذر به لما كان عنده من التوبة واليقين من عيب الى التفاق وظن ان من خالف امره به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استحق القتل لكنه لم يجزم بذلك فلذلك استاذن في قتله والخطب عليه من ان يكونه البين
 خلاف ما ظهر وعذره حاطب ما ذكره فانه مشغولاً ان لا ضربة انتهي وقال الحارثي في السيرة ليكن قول عمر المذكور
 وعنه عليه بقوله فاما لك الله الا ان يقال يجوز ان يكون قول عمر ذلك قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكر فوقه التحية
 والآخر في الكلام من الرواة قلت الظاهر ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كان مبني على الباطن فيما اعتذر به لحاطب
 وقد علم صدقه واما قول عمر فكان بحسب الظاهر لانه انما فعل فعل المنافق والله اعلم بالصواب قال الحارثي وقد استعمل قوله
 اسمعوا ما شئتم قد كان ظاهراً لانه لا بد وهو خلاف عهد الشرع واجيب انه اخبار عن الماضي اي كل عمل كان لكم فهو
 مغفور ولو لم يكن انما يتسببون من العمل لم يقع بلغظ الماضي فقد غفرت لكم ويقال فاسغفروا لكم وتغيب بان لو كان
 الماضي لما حسن الاستدلال في قصة حاطب لانه صلى الله عليه وسلم غفرت لكم حاطب به عنكم رايه اخال في امر حاطب وبه التفتنة
 كانت بعد ريبت بين قبل على ان المراد عدم المواخذة بما يصدر عنهم بعد ذلك وانهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال
 الظلمة التي اقصت مجزولهم السابقة واما لو ان الخطر لهم الذنوب اللاحقة ان وقعت اي كل ما علمتموه بعد هذه الواقعة
 من اي عمل كان فهو مغفور وقيل ان المراد لو لم يقع اذا وقعت مغفورة وقيل هي بشارة بعدم الوقوع منهم نفيها لظواهر
 لما دونه فقامت بن الطعون شرب الخمر في ايام عمر ووقع لمسخ الكلام في الاثام والتفتون على ان البشارة المذكورة فيما يتعلق
 باحكام آخرة الاحكام الدنيا من اقامته الحد وغيره -

باب في الجاسوس الذي اى ما حكمه لقتل ام لا قال النووي واما الجاسوس المعاهد الذي فقال مالك و
 الا وراعي يصير ناقضاً للعهد فان راى استرقاقه او يجر قتله وقال جماهير العلماء لا ينقض عهده بذلك قال اصحابنا الا
 ان يكون قد شرط عليه انقضاء العهد بذلك انتهى - واخرج المصنف في الباب حديث فرائد بن حيان ولم يكن زياراً حين سر
 بل كان حريصاً لان لغة الحريث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتله وكان عيباً (جاسوساً)

لابي سفيان وكان حليف الرجل من نصائهم من نصائهم في الحديث فدل الحديث على ان حريصاً حين اسر له كان
 جاسوراً لابي سفيان في حربه وبكذا لفظ احمد في سننه فلابا طبق الحديث في الباب فدل المصنف استنبط حكم الذي كبره حليفاً واما

يطلبها صوره ولا يشتر ولا يبالى بها عليه لما اذا اقتصر المبدأ بل يكون الوجه من المن والاذى -

باب الى الرجل يستأجر بعضه الجمل الى المسلمة جعل لفسه سيرة راي الكفار وحقها البخاري باب هل يتاسر
الرجل ومن لم يتاسر الى بل يلم نفسه الاسرام اقال العيني في نزول غيبب وصاحبه جازان يستأجر الرجل قال الهلب
اذا اذعان ياله بالفسه في اعيار لفسه لعل هو لا يروى الحسن للباس ان يستأجر الرجل اذا اذعان ان قلبه فقال الثوري
انه لا يسلم المسلم ان يمكن من نفسه الامجور وحق الاوامى لا باس للاسير المسلم ان ياتي ان يمكن من نفسه بل يافض لاشدة
ولما اذن الاسر والاذى من ان يجري عليه ملك كافر كما فعل عاصم رضي الله عنهم قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم
عشرة عينات بها سوا الى مكة لياتوهم بخر قریش (داهم عليهم عاصم بن ثابت) وكذلك في الصحيح وفي السيرة ان
الاسير ما به كان مرشد من ابني مرشد وزاد في البخاري في رواية فانطلقوا حتى اذا كانوا بالهامة وكروا الى من ينزل يقول لهم
بنو كنانة فذهبوا اليهم هذا بل يفرق من عانة رجل دام راي مشوا وخرجوا اليهم وفي رواية فذهبوا اليهم قريبا من ابي بل
ولا تافض لان المائدة الاذى غير رواية وزاد البخاري ناقصوا الكارم حتى اثم من لا نزلوه فوجدوا فيه نوى تمرز وود من الميتة
فأفادوا الكارم شرب فبقية الكارم حتى يلقوهم فلما اخص بهم عاصم لجا ذالى قسود في رفات وراة والين مولود مع
لم تفع ما لجل وفي رواية البخاري الى فقه ودي الراية المشرفة ففعلوا (اي نزل) لهم راي عاصم صاحبهم

انزولوا فاعطوا باليد اليكم راي انقاد ووليتا وذكر العهد والليتاق ان لا تقتل منكرا احدا فقال عاصم امانا فلا
انزل في دمة كما خرو هذا وذا البخاري اليهم اخبر عنا نيك وفي رواية الهيا لسي فاستجاب الله عاصم فاجر رسول خبيرهم فاجر
بصير بملك يوم اصبحوا وفي رواية بريدة فقال عاصم اليهم في ابي لك اليوم عليك فاهم في كمي فسرهم بالنيك فقتلوا
عاصم في سبعة نفر راي في جلد سبعة ودم عاصم من ارباب ومقرين ابني مرشد وحبس بن حدى وعائد بن الكبير وحبس بن ميم
ونزل اليهم ثلاثة نفر على العهد والليتاق منهم خبيب وكان موثقل حارث ابن عامر يوم يدم ومن يد بن ابي النخعي

في رجل اخر (ومر عبد الله بن طارق) فلما استقنوا منهم اطلقوا رطلوا افتاد قسمهم فخر بطهم بها قال الرجل
الثالث هذا اقل لعن الله لا محبة لكم الى هؤلاء لاصوة راي بالذين اختاروا القتل ولم يمتاروا لاسلوا من اباني اختار
ان يقتل منهم فوجدوا في ان يصحبهم فقتلوا (وزاد البخاري وانطلقوا بخبيب وزيدي باعوا باليد فاشترى خبيبا
بنه الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب هذا حتى جمعوا على قتله
رأي عزمو الى قتله لجان خربت الاشهر الحرم فاستعاد راي خبيب موسى راي آذ الحارث يمسقح بها فلما
خرجوا به راي من الحرم الى التميم ليقتلوه قال لهم خبيب دعوني ارفع كعبتين ثم قال والله لولا ان تعسبون
لي جزاء لهدت وفي رواية البخاري زيادة كثيرة فراجعه وفيه ادعوا اليهم اصحبهم وادعاهم بد واما لعل الحول و
منهم احد في الحديث قلت وبذا بعث بي سرته الرجع وبي سبب القرية نبي لحيان

باب في الكتمان جمع كمين من الكون وهو ضد البروز من تخفى في الحرب للاعداد قوله جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الهامة يوم احل كانوا اخباين لجل جنة معترضة بين الفعل ومفعول عبد الله بن جبير (اي بايرا)
وقال ان رايهمونا تحفظنا انطير فلا شراهم من مكانكم هذا حتى لسل اليكم دان وانيتموا نهم منا القوم د

أدبناهم فلما رجعت أودسكم اليكم الحديث كان هذا الحكم من صلى الله عليه وسلم باليمين والعرض مشددة إلتزام
 صلى الله عليه وسلم بالثبات والقرار في هذا المحل المتهمة بالثبات يقولوا نهزمتا قتلنا وتحلفنا الطير بالعرض فلا ترجوا منهم
 مكانكم بل وفي حديث ابن عباس عند أحمد والطبراني والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم أقامهم في موضع ثم قال لهم اهلوا مواضعكم
 فان رأيتموها تقتل فلا تصروا وان رأيتموها قد غنمنا فلا تشركوا الي شيئا فلما خالفوا امر النبي صلى الله عليه وسلم نهزموا الطير
 صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلا فاعتبروا يا اولى الابصار

باب في الصفوف اي في القتال قال تعالى ولما لمون في سبيله صفوا كأنهم بنيان مرصوص قوله قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين اصطفنا يوم بدر اذا التذكروك بعوا فاعشركم فادعهم بالذليل واستبقوا ذليلكم
 عن بعدنا في الصف في الارض فتزيب السهام ولم يحمل كناية والكاتب القليل كثر الكتب اذا قارب الحق القليلة تكثر اذا قارب البخاري التذكروك اي اكثر كبريتك
باب في سبل السيوف عند اللقاء قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر اذا كتبوك فادعهم بالذليل
 ولا تتسلوا السيوف حتى يفتشوا كهم اي يزعموا ويجهوا عليكم

باب في المياسنة في المبارزة وارباب كبر الباء هو الخروج من الصف للقتال قوله عن علي قال نكح
 الحديث حاصله انه خرج عتبة بن ربيعة وابنه الوليد بن عتبة واخوه شيبة بن ربيعة من صنعهم الى المسلمين فنادى عتبة بل
 من مبارزنا جاب لشباب من الانصار عبيد الله بن رواحة وعوف ومعوذ بن عوف فقال عتبة لا حاجة لنا في الانصار انما
 نقاتل مع بني عمناء قريش فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث فتوجه علي الى شيبة وحمزة الى عتبة
 قتلاهما واما الوليد وعبيدة والوليد وجرح كل واحد صاحبه فتوجه علي وحمزة لقتل كل واحد صاحبه على الوليد قتلاه ثم حملا عبيدة

باب النسي عن المثلة قال في الجمع يقال مثلت بالحيوان مثلاً اذا قطع اطرافه وشوشت به ومثلت بالقتيل اذا
 جععت انه اذا نذره او اذا كبره او اذ شتمه من اطرافه والاسم المثلة لفتح يهم وخم ثار وقيل لضم يهم كغرفة قيل لفتح تكون مصدر ربي
 المثلة صبر ممنوع اما في حالة القتال فلا قال في الدلر المختار وهينما عن قدر وغلول وعن خلة بعد الظفرهم واما قبله
 فلا بأس بها اختيار قال الشامي قال الربيعي وذهابن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جاز بان قبله في المثل ما اذا وقعت قتالا

كبار ضرب ففقط اذ نكح ثم ضرب بفتح عي ثم ضرب بفتح يه والنفذ وكذا نكحته وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام
 الحرب ليس له ان يسل به بل يقتله مقتضى ما في الاختيار ان له ذلك كيف وقطع ان بلغ في كتيهم واضربهم ثم تقيت في
 الصعيين وغيرهما النبي عن المثلة فان كان متاخرا عن قصته العربيين فالنكح ظاهر وان لم يدفقه تعارض ثم خرجهم
 الحرم وتضمن الحكم شيخ الاخر لا من جبن على جماعة بان قطع الف رجل واذى رجل ويدي آخره رجل آخره فحين اخذنا به
 يقتض من كل لكن يستاني في كل قصاص الي بر اقبله فهدو مثله فهدنا الاصدار وانا لنظير اثر النبي والنكح فيمن مثل الشخص حتى

قتله مقتضى الشخص ان يقتل به ابتداء ولا مثل به فبحر لخصه انتهى قلت انه متخ النبي التاخر وقد صح عن عمار بن الحصين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان ينهاهم عن المثلة بعد امر عشرين ميهن في كل خطبة وقد صح عن ابن سيرين ان حديثا لعنيس بل النبي
 عن المثلة قوله عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلتهم اهل الايمان
 وفي نسخة مثله اهل الايمان فانهم يقتلون بالسرعة تعالى والتاخر ولون في القتل كما هو عادة غير اهل الايمان فانهم يقتلون

يبيتون فيصاب من ذلهم ديمهم ونسأهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هجرناهم - الحديث انه
الذراري والنساء من رجال المشركين اى حكمهم واحد في جواز القتل في غزاة الليل من غير قصد بهذا الابل على امارته
الذراري والنساء مطلقا بل يمتنع بحال عدم القصد فنقول الدراري تمتنع وسئل الله صلى الله عليه وسلم ان
ذلك عن قتل النساء والولدان - اشار الى ان حكم جواز قتل الدراري والنساء من غير قصد ليس بمعنى ان يمتنع
مطلقا من حكم جواز القتل اذا كان بغية قصد كما اذا لم يكن الوصول الى الابل بالابل التي الذرية مثل البيتوتة فاذا اصيبوا
بهم جاز قتلهم وعدم جواز القتل اذا كان بالغمد في وجه البهائم فانهم

باب في كراهية حرق العدو بالنار في الكفر ونحوها بهم بنصب المجانيق وحرقهم وغرقهم وتلج اشجارهم والنساء منهم
ورسومهم وان تشرعوا بغير قصد منهم انتهى قوله وحرقهم اى ونحوهم ايضا بالحرق بالنار لان النبي صلى الله عليه وسلم احرق لوطيا
لبعض الموحدة موضع من بلد بني النضير وكذا نحرهم بالفرق بارسال الماء عليهم وبالكلمة في حالة الحرب والاصول فيكونها اسباب
فيجوز ملاكاته واما حرق الحيوانات فيكونه في الدرا المختار وفي البهي كيدوا حرق جراد ومل وعقرب والاباس اذ اخطأ
فيها مثل انتهى قال الشوكاني في النيل وقد اختلف السلف في التحريق فذكره عرو بن عباس وغيره مطلقا وسواء كان
في سبب كفر او في حال مقاتلة او في قصاص واجازده على وخالد بن الوليد وغيرهما قال الملب ليس هذا النبي صلى الله عليه وسلم
على سبيل التواضع ويكفي على جواز التحريق فعل الصحابة وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عمن العرنيين بالمدية كما تقدم وقد
احرق ابو بكر بالنار في حصرة الصحابة وحرق خالد بن الوليد ناسا من اهل الردة وكذا حرق على كما تقدم في الحدود

قوله حتى جهل بن جهممة الاسلمي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحرق
قال فتخرج فيها وقال ان وجههم فلا نأفوا حقوة بالدا وفعلت فناداني فخرجت اليه فقال ان وجهنا
فلا نأفوا حقوة ولا حقوة فانه لا يعذب بالنار الا الرب النادر يخرج البخاري هذا الحديث من حديث ابى سريرة اذ قال
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث قتال ابي حنيفة فلا نأفوا حقوة بالنا قال الحافظ ووقع في روايته ابن
ان وجههم سار بن الاسود والرجل الذي سبق منه الى زئيب اسبق فخر قوما بالنار يعني زئيب بنث رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم وكان زوجا ابو الحارث بن الرخاء لما اسره الصحابة ثم اخطأ النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بشرط عليه ان يخرج اليه
زئيب فخرج فاقبها سار بن الاسود ورفيقه فحبا لغير ما فاستطاعت ومضت من ذلك فكان افراسبار المذكور كونه الاصل في
ذلك والاخر كان نبعا لوسى ابن السكن في رواية الرجل الآخر من بني عكرمة قلت وقد سئل سار بن النخعي رواية ابن النخعي
المدكورة فلم يقبله السريرة واصابا الاسلام فهاجر فذكر قصة اسلامه وعاش بها الى خلافة معاوية ولم تقف على ربيعة على ذكر في
الصحابة فاعلمه مات قبل ان يسلم قوله صلى الله عليه وسلم اى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرية عمل قد حرقها فقال
من حرق هذه قلنا نحن قال قلنا لئيبه الذين بالنار الا الرب النادر فيه دليل على كراهية حرق الحيوانات -

باب الرجل يكره دابته على النصف او السهم اى سهمين الغنمية في الغزاة اى اذا حركت النمل في الخيل
الناس في هذا قتال الجاهل من غير علم على النصف من الغنمة في غزاة الرجل ان يكون به اس وقل الا اذا غزا باراه
الاجازة وان كان مالك بن انس يكره وفيه ذهب الشافعي المأثور ان يعطيه فرسا على سهمين الغنمية فان فعل فانه اجزئ ركوبه

قلت يا هوندينا فان يا قاسد لان الاجارة تنوقف عنها على تعيين المقنوع عليه والاجرة وغيرهما وبيننا كما بينا لولان و
ليس في الحديث ان الانصارى اعطى دابة ثالثة على السهم بل جملة عقبة اى ثوبه اوردافا وعلى هذا لا يدخل هذه الصورة
فمن اعطى دابة لآخر على السهم ولكن اجازة بل كانت عدة بجازات الحصة بالحصة وعلى تقدير التسليم لا دليل في حديثنا لباب
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به اواقرها عليه.

باب في الانصارى يوتى يدل عليها حديث الباب ولا خلاف فيه لاحد

باب في الانصارى يوتى منه ويخبر بقوله اى يسب ويوتى ويضرب ويكره على الاثر الشئى اخرج في الباب حديث
بروفيه دليل على تزمية ويجوز ذلك ولا خلاف لاحضيه ما عدا ان الصحابة اخذوا عبد الله بن اسود بنى الحجاج اسم سلم فسالوه عن
ابى سفيان رئيس غير قريش القادم من الشام مع العيينة قال والله ما شئى من امره علم ولكن هذه قريش قد جارت بينهم الوجدل
وعنته وغيت فضله على ذلك لانهم ظفروا به اذ يذهب ويكفى خبر ابى سفيان فيقول للخلاص من الضرب دعوى ودعوى فاذا
تركوه قال والله ما لى ابى سفيان من علم ولكن هذه قريش اوسع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى ضربهم على ذلك
فما انصرف من المصوفة قال عاتى نفسى بيده انكم لتضربونه اذا صدمتكم وتذعنوا اذ اذكم الحديث

باب في الانصارى يكره على السلام اى بل يكره قوله عن ابن عباس قال كانت المرأة تكون مقالة ففعل
على نفسه هان عاش لها ولد ان تهود ولا تسمى المرأة التي لا تعيش لها ولد من الاوس والخزرج قبل الاسلام كانت تسمى
ان عاش لها ولد يهوديا فلما اعلنت بنو النضير وكان فيهم من ابناء الانصار فقالوا لا بدع ابناءنا فانزل

الله عز وجل الاكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي اى الهدى من الكفر ووقع في رواية سعيد بن جبير عن ابن جبر
في تفسيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرخ احدكم الا فخره اى اكله فان اخذواكم فقمتم منكم وان اخذواكم فقمتم منكم فاقبلوا منهم فقمتم
باب قتال الانصارى ولا يصح عليه الاسلام اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرخ احدكم الا فخره اى اكله فان اخذواكم فقمتم منكم فاقبلوا منهم فقمتم

على الخاشي واشتبه منه بعضهم فقال من اتى السلاح فهو آمن ومن دخل دار ابى سفيان فهو آمن ومن اطلق بابه فهو آمن و
من دخل المسجد فهو آمن فامتهم كلهم الا الشقيين منهم وهم عبد الرحمن بن سعد بن ابى السرح ذهب به عثمان بن عفان الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاسلم واين دخل فله الجوزة وعكرته بن ابى جهم فانه هرب من مكة فذهبت امرته خلفه فالت بمرسول الله
صلى الله عليه وسلم فاسلم والوثر بن قنينة فله على مغيص بن صباة ثلثة ليلية العيش وشبابا ابن الاسود وهو الذى عرض لزيث بن

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعن ارجن ففرض بها لغيره حتى سقطت على صورة واستقطعت جنبها ثم اسلم وكسب زبير اسلم و
حتى بن حرب اسلم وصوتان بن امية يمد يده فهرب الى جده فاستامن لعمير بن وهب النخعي فاستامن فاعطاه ما امنه اورداه

علامة فخرج بها عتيق اى اركه بركة فخرج معه حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صفوان بن ابي ابراهيم انك استنيت قال
صديق قال فاجلنى فى امرى بالجياش بشرين انت فيه بالجياش اربعة اشهر فلما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاكثير اسلم

عاصم بن غلاطه فله على ابى بنى طالب وعبد الرحمن بن زهير كان يهودى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره من المسلمين
على قتالهم فلما سمع يمد يده هرب الى بخران وسكنها وبعده فذوقه الاسلام في فله فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم واما النساء
اللاتى ابدى النبي صلى الله عليه وسلم واما بنى من بنى بنت بنت عتبة امرأة ابى سفيان جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت في النساء

يا بئس النساء على الصفا وقربتهن بالثفاف والوحدة مصغرة أو القتر على بالفاء المفتوحة والراء المهملة الساكنة والمثناة العنقية والنون
هنا قتيبان لابن خطل من قتيبان فقتلت قريظة ووافرتي فاسلمت ودولاً فبني خطل فقتل يوم الفتح ومولاة بني عبد المطلب أم
ازنب فقتلت والمدن على العلم ذكرهم أهل السير في الرجال الذين أهدر البني صلى الله عليه وسلم دمه منهم كانوا أحدث فقتلوا منهم أربعة وأربعين
لقتلهم والمدن ساكن ستة فقتل منهم ثلثته ولا توفرت في حديث الباب إلا أربعة نفر وأمر اثنين ففلا يخالف ما في السير فإن ذكر العدد
لا يقتضي نفياً ما عداه ويحتمل أن يكون ذكر العدد في وقت حفظه الراوي قوله ثم أقبل على أصحابه فقال أما كان فيكم
سراجل وشيد يقوم إلى هذا حديث مما لحقت يدك عن يميني فقتل الذي عهد له من أبي السرح لأنه كان جديراً بالدم لا يقال إنك
يجوز قتله بعد أن أجاره عثمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم عليهم أن يذبحوا ما ذبحوا من أولادهم إلا ما ذبحوا من أولادهم
أهدر ومرو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يجردوا من ذبحوا من أولادهم إلا ما ذبحوا من أولادهم إلا ما ذبحوا من أولادهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان عهد له من قبل ذلك في الحبل والحرم قوله فقالوا ما ذبحوا من أولادهم إلا ما ذبحوا من أولادهم
الادعاءات البينا ببيتك قال لا ينبغي لبيان تكون له خاتمة كعين أي لا يصح لهم بالأيام للناس فإذا كففت لسانه وأبغض
إلى خلافه فنهض فان وإذا كان ظهور تلك الحيازة من قبل عين فسميت خاتمة العين في الحيازة ما يعني المصدر وهي الحيازة
من قبيل إضافة الضمة إلى الموصوف أي العين الخاتمة قوله جاء رجل فقال بن خطل متعلق باستأ الكعبة فقالوا
وإن كان مستعينا باستأ الكعبة فانه عهد له من قبل ذلك في الحبل والحرم قوله فقالوا ما ذبحوا من أولادهم إلا ما ذبحوا من أولادهم
على أن الكعبة لا تعذر وجوب عليه القتل وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم وفي الاستدلال بذلك نظران الحيازة
تمسك بان ذلك انما وقع في الساعة التي أحل النبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة وقد صرح بان حرمتها عادت كما كانت و
الساعة المذكورة وقع عند أحمد بن حنبل حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنها استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر واخرج
عمر بن شبة في كتاب مكة من حديث السائب بن زيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرج من تحت استار الكعبة
عبد الله بن قطل فضربت عنقه صبراً بين ندم ومقام إبراهيم وقال قتلتم قرشي بعد نذاعيه ورجاء لثقات إلا أن في أبي شبة
باب في قتل الأسير صبراً أي صبراً يقال للرجل إذا شدت يده ورجلاه ورجل يسكت حتى يعزب عنه قتل صبراً
العلماء على أنه يجوز قتل الأسير ولا خلاف إلا فيه قول من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد قتل أريك رقيقين إلى أبي
قال من للصبيبة قال النادر أي يتكلم النادر يعني أن حملت النادر أن تكون كما فعلت في بني فالتارعبارة عن الضليع
وقيل اجاب بأسلوب الحكيم أي لك النار إذا نفي أتهم بالشان نفسك وإهني لك النار ووقع عنك امر الصبيبة فان كان لهم
هذا المدعى على الذي آمن وادع على الأرض الاعليه رزقها والصبيبة جمع الصبي وهو من لم ينظم بعد
باب في قتل الأسير بالنبل أي بالسهام يجوز مع الكرامة قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا قتلتم فاحسوا القتل
قوله فاني بأربعة إبل من العود فانه بهم فقتلوا صبراً قال أبو داود قال لنا غدير سعيد عن ابن
ذهب في هذا الحديث قال بالنبل صبراً غزاة لفظ بالنبل وبه يناسب الترجمة والأعلاج جمع تلج وهو الرجل
من كثرة الجراح المولعة ترجع الباب إلى توفيق المحدثين -
باب في المن على الأسير وفيه فلاح علم أن المحدث المتأخرون ثمانية أبواب قتل الأسير المن على الأسير في الأسير وقد

اختلاف السائق في التعامل بالاسير بان الامام بالخيار فيه في ان يقتل او يمن عليه او ينادو ويسترق فقال الامام الشافعي سبي غير
بين يده الامم فيل يمشي وروى عن الحسن البصري انه قتل الاسير وقال من عليه او فاداه وكره ذلك قال عطاء بن روى
عن ابن عمر انه دبره الشافعي من غير عطاء اصله يقتله فابي ان يقتله وثلاثه قالوا نعم فانما سلبوا بعد واما فاداه وكذا روى عن مجاهد و
ابن سيرين كراهة قتل الاسير وقال الامام ابو حنيفة ان الامام يحرق في الاسير بين ان يقتله او يسترق ولا يجوز لان يمين عليه او
يفادى بالمال او بالنس فالحق قتلها الامام على جواز قتل الاسير لا يعلم بينهم خلافا فيه وانا اخشاه في خلافه فقال اصحابنا
الاحناف في ظاهر الرواية لا يفادى بالاسير بالمال ولا يسلم للصبي من اهل الحرب ولا يفادى بامرئ المسلمين ايضا فلا يجوز
الامام ان يعطي اسراهم ويستعذبهم اسارى المسلمين من ابيهم قال ابو يوسف ومحمد لا باس ان يفادى اسرى المسلمين
بامرئ المشركين ويؤخذ في الشورى والا وراعي والشافعي والاك واجد بالاساءة وقال محمد لا باس باخذ المال فاداه اذا كان
المسلمين حاجته وهو رواية عن ابي حنيفة وسوق ابن يوسف يجوز ذلك قبل القتلة لا بعد باذا بالحق ومن الغدا بامرئ المسلمين و
بالمال فانهم استحبوا بقوله تعالى فانما سلبوا بعد واما فاداه فظاهر في جوازها بالمال وبالمسلمين وبان النبي صلى الله عليه وسلم قد
اسارى بدر بالمال ويؤخذ في الغدا بالمسلمين برواية عمران بن حصين قال اسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم واسرى اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجا من بني عامر بن صعصعة فربا النبي صلى الله عليه وسلم ويؤخذ في قتال علي ايم جبين
فقال بجريه خلفك ثقيف الحديث وفي آخره ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد راء بالراطين الذين كانت ثقيف استرهم و بان في
ذلك تخليص المسلمين يداك فذلك اول من قتل الكفار والافتخار به بالاسترقاق واما مشكاة الباب اى المن وهو ان
يطلق الامام الاسارى مجابا لغير اخذ في قتال الشافعي يجوز به قال مالك واجد لاية المذكورة واما فاداه عليه الصلوة والسلام من
المن على بعض الاسارى يوم بعد واما فاداه لغيره فيمنع ولا يجوز ذلك عند الحنفية وقال اكثر النسخ ذلك كلام المن والغدا المذكور
في سورة محمد وآية السيف نزلت في سورة براءة وفي آخر سورة نزلت وعوتب عليه السلام على الاخذ يوم بدر بقوله تعالى واولا
كتاب من الميثاق الآتية في الآتية من ذلك المن او الغدا وباروي في اسارى بد نكل ذلك نسخ بل قوله فاقولوا المشركين حيث
دهدوه وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فكلوا بسيماهم وقد روينا ذلك عن
السدي وابن جرير وقوله تعالى فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ما نزلنا من السماء من قلوبهم من شيء ولم يحطوا
بشيء من الاياتين وجوب القتال لكفار حتى يسلموا او يوروا بالجزية والمن والغدا بالمال او بغيره في ذلك ولم يحتجنا اهل التفسير
وقلة الآثار ان سورة براءة نزلت بعد سورة محمد عليه السلام فلم يوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للغدا المذكور في غيره بل
وايعنا استدلو بقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق منهم وذا بعد الاخذ والاسر لان الضرب فوق الاعناق هو الاية من
المفصل ولا يقرر على ذلك حال القتال ولا يقر عليه بعد الاخذ والاسر وان الغدا اذ اعانة لا عداء الدين وتقوم به لم يعزيم
حربا علينا وروى في الحرب اول من استنقذ الاسير المسلم واستغاده الممال كذا قالوا مشائخنا الاحناف قلت قد علمت رواية
الغدا لا بالمال والنس واما المن في ابي بكر لم يجز حسن ان المن جائز بشرط ان يرى الامام مصلحة يداها واما النساء والذراري
فيهم لم يترقن مساكنات من العرب اذ من غير العرب فرجال مشركي العرب والمرتين فانهم لا يترقن عننا بل يقتلون
او يسلمون لان النبي صلى الله عليه وسلم استرق نساءهم وذراريهم وهم صميم العرب وكذا الصحابة استرقوا نساء المرتدين من العرب

قال فلما كان من الغد جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا هو وابو بكر بكيان فقلت يا رسول الله خير من ابي شيئا فقلت
 فما جئت فان وجدت بكلمة كنت وان لم اجد بكلمة كنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد عرفت على اصحابك في الغد ثم انظر
 فقلت عرفت على ذلك اذ من في الشجرة فبشر قريظة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقول ان الشجرة وبل ما كان النبي الى آخر الآيات
 وفيه اشكال وهو ان التسمية تقتضي جواز ذلك واحد منهما فكيف يجوز ان ينزل العذاب باحد واحد بها والجواب عنه انهم خير وابن نجراروا
 من الامرين باجسادهم بها واحب في الحالة الموجودة عند الله تعالى فاخطأوا وترك ما هو الاحب عند الله تعالى في رغبة في المال فخطبوا
 على ذلك والاولى ان يقال ان بعض الصحابة والاولى ذلك في رغبة في عرض الدنيا لهم الذين عوتبوا بذلك فاحسنه دون غيرهم
 لئلا يترددوا في زيادون عرض الدنيا والديار الاخرى قال العلامة ابن القيم زاد المعاد وقد حكم الناس في ابي الراثن
 كان اصوب فخرجت طائفة قول عمر بن الخطاب ورجعت طائفة قول ابي بكر لا يستقر امر الله عليه وموافقة الكتاب الذي سبق من
 البدر لاجل ذلك ولم يوافقوا الرحمة التي غلبت الغضب والتقية التي غلبت البدر عليه ولم يفر في ذلك ابراهيم بن يحيى والتقية بن عمر
 بن جهم وموسى والحصول الخير العظيم الذي حصل باسلام اكثر او تلك الاسرى واليهج من خرج من اصحابهم من المسلمين و
 لحصول القوة التي حصلت للمسلمين بالقدار ولو وافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفر او لا ولو وافقة العلة آخر حيث اشتر
 الامر على ابي ربه وكما ان نظر الصديق فانه لا يرى التيقن عليه علم الله آخر وعلية جانب الرحمة على جانب العقوبة قالوا واما كذا النبي
 صلى الله عليه وسلم فانا ما كانت رحمة لنزول العذاب لمن اراد بذلك عرض الدنيا ولم يرد بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا ابو بكر فان الاداء بعض الضيقات فالتقية كانت ثم ولا تعصيب من اراد ذلك فاحسنه كما هزم العسكر ليو حنين يقول احسن
 لن تغلب اليوم من قلة وباعجاب كثرهم لمن اعجبه منهم فزعم الجيش بذلك فتنة ومحنة ثم استقر الامر على النصرة والظفر
 قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل فداء الهل لجاهلية يوم يداديع فانه اى درهم وفي سيرة الخليفة كان الفداء فيهم
 على قدر معلوم وكان الاربعة الاف في ثمانية آلاف درهم الى الفين الى الف ومن لم يكن معناه وهو يحسن الكتاب في دفع الشجرة
 فلما من عثمان المدينة ليعلم الكتاب فانا تعلموا ان كان ذلك فدائه وفي حديث ابن عباس عند ابن جرير في تفسيره وكان
 العباس اسروهم بدر فانتدب نفسه بالبعين اوقية من ذهب واليها عند ومن عبدة قال كان فدا ناسارى بدسائة
 اوقية والاولية الاربعون وربما ومن الدنا عشرة دنانير وقد اخذ من المطلب بن ابي ذرعة في فدا راسه الاربعة الاف درهم
 قوله لما بعثت اهل مكة في فداء اسماء اثم بعثت زينب في فداء ابي العاص بمال دبعت فيه بقلادته

كانت عند خديجة اخذتها بها على ابي العاص الحديف اعلم ان كفارة ملكة سألوا ابا العاص ان يطلق زينب
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما طلق ولدا لابي لب نجي النبي صلى الله عليه وسلم فاقول ان كفارة ملكة سألوا ابا العاص ان يطلق زينب
 وزوجك اى امرأة من قريش شئت فاقول ذلك وقال والده لا افرق صاحبتى وواجب ان لي بها امرأة من قريش ففكر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وافشى عليه ذلك خير فلما اسروهم بدر لاطقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد عدي فداؤه
 وثمره عليه ان ينجي سبيل زينب ان تهاجر الى المدينة ولم يرد تخليته السبيل الطلاق وحكم المنكحة بين المسلمين كالكفار بعد
 باتيا فلما وصل ابو العاص بمكة ارسلها وكانت حاملا فخرج في طلبها بهار بن الاسود ورجل آخر حتى ادركها بذي طوى
 ونحس البعير فوثقت والقت حملها ثم وصلت بطن يانج عند يدين حارثة ورجل من الانصاف فضعها باوا وصلا بالي المدينة

ففتننا الفارسة ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذريرة والنساء فوقع بينهم وبين الجبل فقاموا
فجئت بهم الى ابى بكر فبينهم امرأة من فزارسة عليها ثنعم من ادم معها بنت لها من احسن العرب ففتلني
ابو بكر بنتها الحسد بيت قوله فتنا اى صينا وفرنا العنق المير ولونث وجعلنا قى والجماعة من النساء الفرس
الفر والخلق والقلعة من السحاب ومن الجملد اليابس قوله فتلني اى اعطاني فى الحديث دليل على تفرق بين السبايا اذا كانوا
بالغن فان ابكر فرق بين ام فرق وفتنها واقرو رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى آخر الحديث دليل على جواز ذمار اسارى
وقد تقدم بيان -

باب فى المال يصيبه العدو ومن المسلمين تشريد دمه صاحبه فى الفتننة فلما حكمه بل ياخذ
صاحبه السلم ام لا قال فى الكفر فى باب استيلاء الكفار وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم فممن وجب
ملكهم القسمة اخذه مما يابعد بما بالقيمة والثلثين لا يشترط انا جزمهم انتهى حاصله ان غلبوا على اموالنا والعيان بالملك
بشرط الاحراز بدارهم وان لم يحزوها بالملك جهات وقال الشافعى لا يملكونها بل لا حراز ولا قبضها ثم ان ظهر على دار الحرب بعد
ما اخذوا اموالنا وحرزوها بدارهم فوجد المسلمون المال لكون اموالهم قبل قسمة الامام الغنية بين المسلمين فبى لهم بغير شى
ان وجدوا بعد القسمة اخذوها بالقيمة لقوله عليه السلام فى رواية ابن عباس ان وجدت قبل القسمة فهو لك بغير شى وان وجدت
بعد القسمة فهو لك بالقيمة ولان يد المالك القديم زالت بغير رضا وكان الحق الاخذ بغير شى نظرا لان فى الاخذ بعد القسمة ضررا
بالمافوظ منه وازالة ملكه الخاص فياخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين والشركة قبل القسمة عامة فيقتل الضرر فياخذ بغير
القيمة وقال الشافعى ياخذ بها فى الوجهين وعن احمد لا حق للمالك بعد القسمة - قوله عن ابن عمر ان غلاما لابن عمر
اتى الى الحد وظهر عليه المسلمون فودع رسول الله صلى الله عليه وسلم انى ابن عمر ولم يقسم

اى ربه مما قبل القسمة ولم يدخله فى قسمة الغنية على الغزاة وكذلك رواية فرقتل القسمة كما فى رواية الشافعى -

باب فى عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون وذهب ابى حنيفة واصحابه فى ذلك اقال فى الهداية
وانا اسلم عبد لحربى ثم خرج اليها وظهر على الدار فخرج وكذا اذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ان عبيد اسلم
عبيد الطائفت اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلهم وقال به عتق الله قوله عن علي بن ابي طالب
قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع يوم احد ببينة قبل الصبح فكتب اليه مواليهم
فقالوا يا محمد والله يا خوجوا اليك دغبة فى دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا

يا رسول الله وذهب اليهم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما اذكم تتهمون يا معشر
فما شى حتى يبيع الله عليكم من يفتروا بكم على هذا واني ان يودهم وقال هم عتقاء الله عز وجل
فانهم لما جاءوا الى الامام مسلمين فامرهم الكفار صاروا عتقاء فمعتق الله عز وجل لانهم عتقوا بغير اعتاق احدهم الناس وهذا الحديث
اخرجه الحاكم فى المستدرک وذكره الزيلعى فى نصب الاية وقال اخرج الترمذى فى المناقب واخرج بروايات غير واحدة ان العبد
اسلموا وخرجوا مسلمين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزاة الطائف والعبدان يعنى المملوك بكسر التين وضعها وسكون الباء
مع عبد لولاء اراك يفتنون اى عن مخالفة الشرع فيهم بالظن فانما تصديق الكفار -

باب في اباحتها الطعام في ارض العدو وقال في الهداية ولا بأس بان يعلف السكرك في دار الحرب ولا كلوا مما وجدوا
من الطعام لقوله عليه السلام في طعام خبير كلوه واعفوه ولا تملوه ويستعملوا الخطب ويدبوا الدابن وليتجوا به العاتية وتبطلوا
بما يجرونه من السلاح كل ذلك بلا قسرة اذا احتاج اليه ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يبيعوا منه ما لا يشاءون ولا يبيعوا
الا شفع بها قبل القسرة من غير حاجة قوله عن ابن عمر ان جيشاً غفوا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
طعاماً عدداً فلم يدخن منهم الخس ولعله لم يكن نائداً على قدر الحاجة فكلوه هناك ولم يبق من شيء حتى لو فخذ منه الخس فليس
الباقي قوله عن عبد الله بن مغفل قال دلى جواب عن محمد بن خديج عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي روي عن ابي بصير
عن ابي الحسن بن جابر بن ابي مملوك عن محمد بن جابر بن ابي مملوك عن محمد بن جابر بن ابي مملوك عن محمد بن جابر بن ابي مملوك

باب في النهي عن النهبة اذا كان في الطعام قلة في ارض العدو وحاصلاً اذا كان في الطعام قلة واحتياج السكرك
الى الطعام فلا يجوز لبعضهم ان يهبوه ويبقى الباقي من حرمانه فاذا كان كذلك فالأعمال القيمة بينهم قال عياض ائبح العلماء على جواز
اكل طعام الحربيين مادام المسلمون في دار الحرب على قدر حاجتهم ولم يشترط احد من العلماء استئذان الامام الا الزهري وهو يوجب على
انه لا يجوز ان يخرج معه منة شيئاً الى عمالة دام الاسلام فان اخرجه لم يرد له الى الغنم ولا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ويجوز ان يبيع
دوابهم وليس شيئا منهم يستعمل سلاحهم في حال الحرب بغير الاستئذان بشرط الا واعي وقال ابن الهمام حبل بابن ان المجود
اما ياكل او لا ياكل اما يتداوى به كالبهائم ولا يفتا في ليس لهم استعمال الا ما كان من السلاح او الكراع كالفرس فيجوز بشرط
الحاجة بان يات فرساً او كسيرة من المان الاولان بغير سيرة وفرسه باستعماله فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمان عليه ولو ائتمن الخيل
فبيعت له ثم يرد الى الغنمة اذا انقضت الحرب وكذا الثوب اذا اضطره الى استعماله ثم يرد اذا استغنى عنه ولو تأمل لعل المراد ضمان عليه
ولو احتاج الكل الى الثياب والسلاح فيها حينئذ واما يتداوى بغيره فليس لاحد منها ولو كان الطيب والادوية التي لا تأكل كدمن
البنفسج لانه ليس في محل الحاجة بل الفضول ولا شك انه لو تحقق باحد مرض يجوز له ان يستعملها كان لذلك كلبس الثوب فيعتبر
حقيقة الحاجة واما ياكل لانه لا يفتا في سوا ذلك ان كان حشياً الاكل كالحلم المطبوخ والخبز والزيت والعسل والسكر والغائبة اليابسة
والرطبة والبصل والشعير والخبثين والادوية المأكولة كالسيرة فليهم الاكل والادوية تلك الادوية لان الادوية انتفع في
البدن كالأكل وكذا اترقيح الدابة ويطيب حافر بالدهن وكذلك ما يكون غير حشياً كالغنم فلم يوجبوا كلها ويرون البدلية
الغنية ثم شرط في السير الصغيرة الحاجة الى الثنا ومن ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبيرة وهو الاستحسان وبذلك كانت الائمة
الاشارة فيجوز لكل من الغنى والفقير تداوله الا انما جاز ولا غفل لخدمته الجندی باجر لا ليجل لهم ولو فعلوا الا ضمان عليهم وياخذوا كسيرة
هو من معهم عبيده وسانه وصبيان الذين دخلوا معه قوله كناعه عبد الرحمن بن سمرة بكابل فاصاب الناس

غنيته فانهم قد قام خطيباً فقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهي اي اخذ المال قبل القسمة فزجوا ما اخذوا
فقسمه بينهم اي عبد الرحمن وهذا المال الذي وقع فيه النهي ان كان طعاماً كما يدل عليه ضيق المؤلف لعل بعضاً منهم
يهبوه وبعضهم يبيعون وكان في الطعام قلة وان كان غير الطعام فظاهراً انه لا يجوز اخذ قبل القسمة
قوله خو جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاصاب الناس حاجة تشد يداه وجهدها صابوا
غنا فانه يهبوها فان قد ودنا لتغنى اذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم غشياً على قوسه فاكلها

قد وردنا قبوسه ثم جعل يرمي اللحم بالتراب ثم قال ان النهمه ليست
 بأجل من الميتة اذ ان الميتة ليست بأجل من النهمه الشك من حناد
 في الحديث الشك لان احدهما ان عندهم العباد والائمه الفقهاء يجوز فتح الحيوانات عند تحقق الحاجة وقد تحقق بدل عليها قوله
 فاحصا بالناس حاجته ثم يدبر وجهه والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلف القدر وويل اللحم بالتراب وهو ايضا
 المال والبطال الحق جميع الغائبين فيمكن ان يجاب عن الاول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلف في ذلك على انها
 اخذت بطريق النهم فلا يتقدر بقدر الحاجة او يقال ان في ذلك الوقت كان في الطعام قلة وكان جميع الجيش محتاجا اليها
 واذا كان الكل محتاجين لا يجوز لهم ان يأخذوا منها الا بعد قسمة الامام كما تقدم عن ابن الهمام والى هذا اشار المؤلف بترجمة
 الباب ويجاب عن الثاني بما قاله القسطنطيني المأمور بالقتال انما هو المرق عقوبة للذين تعجلوا وانفس اللحم فلم يهلك بل يحل على
 من وجع ورواى المغنايم لاجل النبي عن اضاة المال -

باب في حمل الطعام من ارض احدى الى دار الاسلام قال ابن الهمام فاذا خرج المسلمون من دار الحرب
 لم يجز ان يلقنوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها لان الضرورة انقضت والباحة التي كانت في دار الحرب انما كانت باعتبارها
 ولان الحق قد كثر حتى لو ترك نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج ومن فضل معطاهما وعلف يروى الى الغنيمة اذا لم يكن ثمن الغنيمة
 الى دار الحرب بشرط قوله كذا ناكل الحين رضى الفرض ولا نفسه حتى ان كذا لا ترجع الى رجاله اذا خرجت
 منه مملوكة الجزير وفي نسخة الجزير بزيادة الواو اخذه في الشكوة وفي نسخة الجزير بمرار المملة ثم العجوة بمعنى الجزير
 طاهر والجزير في غريب الجاح الجزير مع جزوره وهو الواحد من الابل يقع على الذكر والانثى وفي القاموس في مادة الجزير انطلق
 والشاة السميعة ثم قال الجزير البعير او قاص بالناقة الجزيرة ثم قال وما يخرج من الشاة انتهى قال صاحب بدل المجموع قلت
 ويحتمل ان يكون الجزير معرب هو في القارية لزوك والهندية كما جاز وهو الاقرب عندي قال في القاموس في مادة الجزير
 والرومة قول معربة وتكسر الجيم وهو عذبة انتهى محمد التلمت ووضع ورقة مدقوقة على التخرج المتكاملة نافع وفي لسان العرب
 الجزير والجزير معروف هذه الرومة التي تؤكل واحدة تها بزره وجزرة قال ابن دريد لا احبها عريته وقال ابو حنيفة اصله
 فارسي الغراب هو الجزير والجزير الذي يؤكل ولا يقال في الشاة الا الجزير بالفتح قوله واخره قننا جمع خرج وهو وعاء من الخس
 تحمل على الدابة بطريقها يوضع فيه التلعل وتقال له الجوالق والمراد بالرجال محل اقامتهم في الغزاة ومن ادلهم في المدينة فان كان
 المراد هو الاول فلما اشكال وان كان الثاني فنحو على انهم يرجعون اليها بعد قسمة الامام يرجعون لبعدهم حصتهم -

باب في بيع الطعام اذا فصل عن الناس في ارض العدو قال في الدر المختار ولا تقسم غنيمة ثم الا اذا
 قسم عن اجهاد او حاجة الغزاة تنفع ولم تخرج الغنيمة قبلها لا للامام ولا للغير يعني للقتول المولود شيئا بطعام جاز بوجهه
 قال الشامي نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاصفيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالطعام و
 العلف للحاجة ومن يبيع لمتاع شئ لم يربح به يمكن اياها طعاما لغيره انتهى فقوله انما يبيع لهم الجواب سوال تقديره
 كيف لا يجوز البيع مع ان يجوز لهم الانفعال بالطعام والعلف كما ياتي بالجواب طاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شئ ليعام
 وان كان الحكم كذلك انتهى قوله عن عبد الرحمن بن غنم قال لما بطننا مدينة قنسرين مع شرحبيل بن السط

فلما انقضا اصاب فيهما غما وبقي قسم فينا طائفة منها وجعل بقيةها في المغنم فلقيت معاذ بن جبل فقال معاذ غنر ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا فاصبنا في غنا فقتل فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيةها في المغنم فكان معاذ بن جبل في الرطب والرطب رطب الخيل في التفرو والمقام فيه كلف هجوم العدو ولا قامت الجهاد والقتل من بلده فجهل ابو عبيد بن الجراح فجهل عندني سنة سبعة عشر بعد فرغ من الزمرك وشعر حبل بن السط فختلف في حجة فوسم الغنية على قدر ما يحتاج اليها والامانة الحديث بالرجز فقال لما كان في القصة معنى البع لا ينما مبادلة حقيقة علم منه جواز البيع ايضا فصح الاستدلال بالرواية على ان الغنية من جواز البيع والوجه في جواز البيع ان الاثبات من مال الغنية لما كان لاجل الحاجة فكثير ما توقف في الحاجة للغزاة على بيع ما وتوا من الغنية اذا احتاجوا الى غير ما اتاهم الامام فان الامام اذا لم يجد في مال الغنية طعاما واشيا جواما لم يكن بد من تحصيله بالدية بما اخذوه منها

باب في الرجل ينفع من الغنيمة بقتل اى المخرج اليه لا يجوز ولا يجوز الا انفع برما تقدم قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من بالله والبيع الاخر فلا يركب دابة من في المسلمين حتى اذا اعجزها ادها فيه ومن كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يلبس ثوبا من ثياب المسلمين حتى اذا اخلقه سادة فيه المروا بالي الغنية ونها محمول على ما اذا لم يخرج اليه واما اذا احتاج اليكما اذا ملك فرسه في المعركة فاخذ فرس العدو وقاتل عليه وكذلك الثياب اذا اخذه البروشلا يجوز لبسه فاذا انقضت حاجته رد في غنيمة
باب في الرخصة في السلاح لقتال في المعركة يجوز استعمال السلاح اذا اخلخ اليه الا ان يجب عليه ان يره في الغنيمة بعد الفراغ منه وقد تقدم مفصلا عن ابن الهيثم فتذكره ولا تغفل قوله ثنى ابو عبيد عن ابيه دعبه البر من مسود قال مرود فاذا اوجبه ل صريح قد ضربت رجله فقلت يا اعدو والله يا ابا جهل قد اخزى الله الاخر قال ولا هابه عند ذلك فقال ابع من رجل قتله قومه فصر يده بسيف غلا طائل فلم يبق شيئا حتى سقط سيفه من يده فصر يده به حتى سرد اى مات وفيه الدلالة على الترجمة فان ابن مسعود اشتمل في قتله سيف ابي جهل لما احتاج اليه قوله العبد من رجل قال الخطابي كذا رواه ابو داود ومروان والاصح هو احمد من رجل باليم بعد العين وهي كلمة للرب معناها كما يقول بل زاد على رجل قتله قومه يهون على نفسه اهل على الهلاك وقال في النهاية كذا جاء في ابى داود والبعد ومعناها الهوى والبلع لان الشئ المتناهى في كونه يقال قد البعد فيه وهذا المراد ليد اى لا يقطع مثل العظمة والمعنى انك استغنيت شأني واستبعدت قتل من قتل جوا بعين من رجل قتله قومه والروايات الصحيحة اعتمد باليمن اعجب من رجل قتله قومه تقول انا اعمد من كذا اى اعجب منه

باب في تعظيم الغلول قد كثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب التنظير والتشديد في باب الغلول حتى لم يصل على الغال وقال لبعده مدغم من شهد قتل والاولا والى الجنة كالا والذي نفسي بيده ان الشملة اى الكسار التي اخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصعبا المقاسم ليشغل عليه ارا وقال شرك من نارا وقال لرجل الذي كان في غلته دوات قيل له كركره هو في النار في عبارة عليها وكذلك ثبت احراق ما عقرته ولما انقضت الامت على ان الغلول كبرية وجرم فاعلم ان كركره

باب في الغلول اذا كان يسهل ولا يتوكله العام ولا يغير صله اختلعت الروايات في عقوبة الغال وتركه واختلاف الروايات والافانراختلف العلماء وسياتي في باب الاتي بيان اختلاف عقوبة الغال ولعل الثواب اثار بهما الباب الى توفيق الروايات وبذلك كما ترى واختلف العلماء بعد اتفاقهم ان الغلول كبيره فاذا فعل الغال اذا حجاب وبهم على الغلول بالمال الذي غلته فخال الثوري والا وراعي والبيث وذلك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالهاتى وكان الشافعي لا يرى ذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان كان لم يملكه فليس له التصديق بهال غيرة قال والواجب ان يدفع الى الامام كالا موال الضالة وما قول الخفية في ذلك فما قال في السير الكبير ولو ان رجلا غل ثيابا من الغنم ثم لم يمت فاني به الامام بعد القسمة ولفرق الجيش فللام في ذلك راى ان شاك في الغلول وقال انما لا اعرف صحتك قد التزمت وبلا بغيرك وانت البصر بالتمت حتى توصل الحق الى المستحق وان شاك في ذلك منه وجعل خمسة لمن سعى الصدقة في لانه وهو المال في يده وصاحب المال مصدق ثم عاينما يخبر من حال ما في يده وبقا برصدية خمسة لارباب الخمس فيصرف اليهم والهاتى يكون بمنزلة اللقطة في يده ان طعن ان يقدر على ابله فالحكم فيه ما ذكرنا وان لم يطعن في ذلك قسمة بين المساكين ان احب والاجله موقوف في بيت المال وكتب عليه امره وشانه ولو ان صاحب الغلول لم يات به الامام ولكنه تاب من الغلول وهو في يده فان لم يطعن في ان يقدر على ابله فالمستحب له ان يتصدق به به وان طعن في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في جميع ما ذكرنا ورفعه ذلك الى الامام احب الى كما هو الحكم في اللقطة ايضا ولقد روي في الامام بالخيار في تصدقه الا انه ينبغي له ان لا يدع الخمس في يده لانه اذا اقران خمس ما في يده لمن اسى الله تعالى في كتابه واقراره فيما في يده صحيح في حقه فيشفي له ان ياخذ الخمس منه ويصرف الى المصارف حتى لا يكون مضيقا حتى ارباب الخمس انتهى

قوله عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصاب غنية امر بلا لا فنادى في الناس فيجبون فبناهم فيخمسه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما كنا اصيناه من الغنية فقال اسمعت بلا لا ينادى ثلاثا قال نعم قال فما منعك ان تجي به فاعتد واليه فقال كن انت تجي به يوم القيمة فان اقبله عدك وهذا ايضا من باب التخليط والتشديد في باب الغلول بل نوع من التعزير كما قد احرق ماله ايضا تعزيرا -

باب في عقوبة الغال قال في شرح السير الكبير واذا واد الغلول في رجل اوجضه ضرا ولم يبلغ به العين سوطا لانه انكبت جريه ليس فيها حد مقرر فيعزر عليها ولا يبلغ بالتعزير شيئا من الى ولا يحرق رجل بما حن ولا تعلق عليه ايضا لان له منها نصيبا وهذا قول الجمهور من الفقهاء ما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال ويروون فيه حديثا عن الحسن قال لو غل الغلول من رجل ثم حرق رجله الا ان يكون فيه مصحف فاصحاب الحسن يروون عنه موقوفا وقد ذكر الا وراعي عن رجل عن الحسن هذا الحديث مرفوعا ولكن الفقهاء لم يصحوا هذا الحديث لانه شاذ ويروى مجهول لا يعرف ثم هو مخالف للامار المشهورة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلق الوعيد بكل من ظهر منه غلول ولم يشتغل باحراق رجل احد من ذلك حديث مدغم وحديث آخر قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استشهد فلان فقال كلا اني رايت يجزى الى النار لعن الله اوله واولاد ابواؤ

في الباب المتقدم وحديث الثاني رواه احمد في مسنده وغيره وسماه ذكر كرهة فهذا كله دليل على علم الخوارج في الغلول وان ليس فيه
 احراق الرجل لان تاريخه للميان عن وقت الحاجة لا يجوز قتله جابليس في الغلول قطع ولا نكال وهذا الصريح يفتي احراق الرجل
 وكما لا يحرق رجل الغال لا يحرم سبه من الغيبة ومن العطاء لانه لو سرق مالا لا نصيب له فيه لا يحرم سبه به فاذا كان له فيه
 نصيب اولى والذين يقولون باحراق رجله ليقولوا لا يحرق المصحف ولا الحيوان ولا السلاح فيه قياسا سائر الاشعة فان
 قالوا لا يحرق الحيوان لمعنى المشقة فينبغي لهم ان يذبحوه ثم يحرقوه والدليل على ضعف هذا الحديث المروي فيه ان الغلول فيما نرى
 ما كان في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان رسول الله عليه وسلم لكثرة المنافقين والاعراب الذين يغزون معهم وهم كانوا
 اصحاب غلول وابل المغازي لم يجدوا شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه الا روه فلو كان احراق رجل
 لقلوا ذلك مستغنيا وحيث لم يوجد ذلك عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حديث شاذ وثابت ما يخالف اصول
 مما ثبتت مع الشبهات مثل حديث الشاذ لا يجوز كيف ثبت به ما يندرك بالشبهات ارايتم ثابته التي عليه تحرق وتترك غرابنا
 فلعلمنا ان يكون من البدو ارايتم ان لم يكن لرجل ان يحرق متاع الذي في بيته بالتشرد او مائة من وديعة او عارضة الانسان في
 رجله ارايتم عطين اعاد كل واحد منهما صاحبه متاعا ثم غل كل واحد منهما ما يحرق باعده كل واحد منهما من متاع صاحبه ارايتم
 قوا جميعين في رجل غل بعضهم وعلم به اصحابه ولم تجز واباحه اخرج متاعا خاصا ومتاعهم كتمانهم عليه انتهى لقولنا ان بل الجحود
 قلت في الحادي القديس جواز التعزير بالمال عن ابي يوسف فلو صح الحديث كمل عليه ولا ضرورة الى رد اوقا ويليها او بقل
 الشيخ عظم التعزير من العزير يعني الرد والرجوع وهو التاديب لغة وشرعا التاديب دون الحد واجتبت الامتة على وجوب التعزير
 في كبرهات لا تجوز الحد ثم قد يكون بالضرب على القفا بالکف وقد يكون بتعريب الاذن وقد يكون بالكلام العنيف
 وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بغير عيوس وليس في التعزير شيء مقدور انما هو مغرض الى راسي الامام على
 بالقاضي جنبا عليهم وقيل التعزير على اربعة مراتب تعزير اشرف الاشرف وهم العلماء والعلماء يكون بالاعلام فقط بان يقول
 القاضي له بالاعلام بلغني انك تفعل كذا فلا تفعل وتعزير الامراء والداةين يكون بالاعلام والجراي باب القاضي والنحو
 في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالاعلام والجراي والحبس وتعزير الاشرار يكون بهذا كله والضرب وعن ابي يوسف ان التعزير
 باخذ الاموال جائز لا مال وفي الهيئة راي رجلان امراته يزني بها او مع محرمته وبها مطاوعان قتل الرجل والمرأة جميعا فثبت
 التعزير بشهادة رجلين وامرأتين ورجل لانه من جنس حقوق العباد ولهذا قيل فيه الشهادة على الشهادة ووضح الفوعة و
 شرع في حق الصبيان والتكفيل قوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وجد نحر
 الرجل قد غل فاحرقوا مثاقمه اخرجه قال فوجا في مثله مصحفا فقال بسا الماعنة فقال بعه وتصدق فثبته
 قال الطحاوي لو صح الحديث لا يحتل ان يكون حين كانت العقوبة بالمال قلت هذا كثر في غير عهدنا ايضا لما حجة الـ
 قول الشيخ كما هو رواية عن ابي يوسف ان يجز التعزير بالمال فتحرق رجله ومنع من السهم تعزير بالمال -

باب انتهى عن الاستدلال على غل قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كتم
 غلا فله مثله اي من سر غلول قال ولم يظهره عند الامام فانه مثل الغال في الاثم والعقوبة وهذا ايضا تعزير وتشديد في امر
 باب في السلب يعطى الفاتل قال الا اذا لم يستحب الامام ان يعيد غلا بزيادة شئ على سبه بان يقول من قتل قتيلا

فليس له دعي المتاع قليلا باعتبار ما يؤهل اليه كما في قوله تعالى اني ارا في اعصر خرا والسلب لفتحتين وقد سكت الالام بمعنى السلب
 جودا سلبا وفي الاصطلاح ما يخذله القاتل من قرنه من السلاح والثياب كما يذكر المؤلف في باب الاتي وبان يقول للسيرة
 جعلت لكم الرجز والصف الثالث بعد الخمس لانه يخرج من على القتال ويومئذ يذهب اليه قتال الله تعالى يا ايها النبي عرض
 بلوئين على القتال ورضى صلى الله عليه وسلم بالتفصيل على القتال فقال من قتل قليلا لم عليه ميتة فليس له سلب كما في جميعين وغيره
 ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجز بعد الخمس في رحمة رواده الوداد وغيره وسياقي وكان يتفصل عليه السلام في البداية الرجز
 وفي الرحمة الثالث رواده التزدي واحمد وابن ماجة وقوله بعد الخمس ليس على سبيل الشرط بل هو لانه لو قتل برجز الكل جازو
 انما وقع ذلك عنهم اتفاقا لا ترى انه لو قتل للسيرة بالكل جاز ايضا عندها فهذا اولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكره سنا كالايم
 والناباير وليقل من اخذ شيئا فوله وهذا قبل الاحرار والباقي الاحرار فما يتفصل من الخمس فقط فلا يجوز بعد الاحرار ان
 يتفصل من الرحمة الخامسة لان حق الغنائم من ناكده بالاحراز في الدار والحق لهم في الخمس فجاز ان يتفصل منه لا يتفصل فيه الباطل
 حق الاصناف الثمانية وهو ايضا لا يجوز لانه قولي المدخ الى الغزاة باعتبار انهم من الفقهاء لان المستحق فقير غير معين فاذا جاز
 صرنا فقير غير مختار فصرنا فقير المختار اولى وعند الشافعي ومالك لا يتفصل من الخمس ايضا وقال في بدلة الجند واما المسئلة الالية
 وهي بل يجب سلب المقتول للقاتل وليس يجب الا ان يغفل الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب
 المقتول الا ان يغفل له الامام على جهة الاحتياط وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد والوثوب
 واسحاق وجاعة السلب هو واجب للقاتل قال ذلك الامام ولم يقله ومن هو لا من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط
 في ذلك شرط او منهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتل قبل موقعة الحرب او بعده واما ان يقتله في حين الموقعة
 فليس له سلب وبه قال الاوزاعي وقال قوم ان استكثر الامام السلب جاز ان يتخذه وسبب اختيارهم به احتمال قوله عليه السلام
 يوم حنين بعد ما برود القتال من قتل قليلا فليس له ان يكون ذلك منه عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة
 الاستحقاق للقاتل ومالك قوي عنده انه على جهة النفل من قبل انه لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه الصلوة والسلام و
 لا يقتضي به الا ايام حنين ولما رضى آية الغنيمة كان حمل ذلك على الاستحقاق اني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية
 فانه لما نص في الآية علم ان الرحمة الخامسة واجبة للغنائم كما انه لما نص على الثالث للام في الموارث علم ان الغنائم
 لا باب قال ابو جعفر وهذا القول مخوفه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروى عن عمر بن الخطاب انه قال كنا نحبس السلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونخرج الوداد وعن عوف بن مالك الاشجعي وفالدين الوليد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلب قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك ان البراء بن عازب حمل على مرتبان يوم الدار فطعن
 طعنه على قروبس سرجه فبلغ سبعة ثلثين الفابغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لابي طلحة انا كنا انخس السلب وان سلب البراء
 قد بلغنا الاكثر ولا ارا في الاخيرة قال قال ابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه سأل سلب خمس في الاسلام وبه انسك
 من فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب اهو فقال قوم لا يجزى ما جازي المقتول واشتق قوم
 من ذلك السلب والغنمة انتهى لمعنا قوله عن ابي قتادة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في عام حنين فلما احدثت فوجوه ابي هريرة في بعض الجيش لا يماهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله على جبل عاتق قال انما

هو مسلمة ما بين العنق والكايل وفي النهاية هو موضع الرأين العنق قوله ان الناس رجعو الى بعد الانهم لم يصوت العباس
ابن المظب فانه نادى بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صتيما يا معشر الانصار يا معشر اصحاب السيف في رواية مسلم قال
العباس فوالله كانت عظمتهم حين سمعوا صوتي عظمت البقرى اولاد البقرى واليكم يا اليكم فترجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اجتمع عنده ما استقبلوا الناس فاقفوا واظفر الى قتالهم فقال آلان حى الوطيس ثم تناول حصيات من الارض ثم قال
ما هت الوجوه فرمى بها في وجوه المشركين فما كان انسان منهم الا وقد استلأ عيناه من تلك القذبة الشارب فولى المشركون الاولاد
ذرل فقال من قتل قتيلنا عليه بيته فليدله قال لما وضعت الحرب اوزارها وخرج من قتال المشركين مرة بعد مرة فخرج المقاتلون الى
اول الحرب والينا ولوعده لانه قال في هذا الوقت تشرعوا قوله لا اله الا الله اذ قال الخطابي بكنا يروى والصاب لا اله الا الله والبركة
قبيل ذاقناه في كل كلام لا اله الا الله يجعلون اركاننا والاسم ومعناه لا اله الا الله لا يكون وقال الخطابي فاما اذا اقتربت في الحج والادوات
المقبرة والاصول المحقة من الصحين وغيرهما كبسر الالف ثم قال عجيبة منوشة ثم قال بعد قل كلام الخطابي ويريد به الذي يظهر
ان الرواية المشهورة صواب وليست بخطا وذلك ان هذا الكلام وقع على جواب احد المتكلمين على الاخرى والبراهي التي عرض بها
عن واو القسم وذلك ان العرب تقول في القسم المدا فلن يكون له بركة وتصرافا فكانهم عرضوا عن البركة ما لا يقال والله الشارب
مخرجها واما اخرى بلا شك حرف جواب لتعليل وهي شل التي وقعت في قول صلى الله عليه وسلم قد شل عن سج الرب بالشر
فقال ان يقص الرب اذا جفت قالوا نعم قال فلا اذا فلو قال فلا والله اذا كان مساويا لما وقع بيننا وسوقه لا اله الا الله فاذن كل
وجه لكنه لم يخرج هناك الى القسم فتركه فوضع تحت واستقامته معنى ووضعها من غير حاجة الى كلف لغيره يخرج عن
البلاغة الى آخره قال قلت فيه ايضا بالالتبيه

باب في الكلام يمنع القاتل السلب ان مرأى والفس من السلب من السلب
لعل يوافق بعد هذه الترجمة اهل العراق قال في الهداية والسلب اعلى المقول من شيان وسلاطه ومركبه وكلنا ما كان على كبر
من السرج والالة وكذا ما على الدابة من ماله في هيبه وعلى وسطه وعاد ذلك ليس بسلب قال في فتح القدير وعلى وسطه
من ذهب ونفخة واسوى ذلك ما هو مع علامه او على دابة اخرى فليس منه بل حق الكل والحقيقة الرافدة في موزن القنب وكل
شي شددته في موزن ذلك وقبلك فقد تحققت الشائني في المنطقة والطوق والسوار والحق ما في وسطه من النفقة وحقبة
قولان احدى هاتين من السلب وبوقال احمد والآخر ان من السلب وهو قولنا وعن احمد في ردة روايتان انتهى قلت في هذا
بيان المناصب في السلب في باب المتقدم وقال في شرح السير الكبير المختصه لا خلاف ان التفضيل جائز قبل الاصاير المخصوص
على القاتل فانه ما يورى التحريض لقوله تعالى يا ايها النبي اعرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله عليه وسلم
وكل من قام مقامه فان الشجعان قلما يتخاطرون بانفسهم او لم يخسروا شي من المصاير فاذا اخسهم الامام بذاك فذلك التحريم
على المخاطرة بارواهم واليقاض انفسهم في جلبة العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تفضيل الامام عنه وعلى قول الشافعي
من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق التفضيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من قتل قتيلنا فله سلبه نصب الشرع وشل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع بيان السلب كقوله عليه السلام من بدل بين
فاقتلوه وكلنا نقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي الصحابة ولم ينقل ان قال هذا الا بعد

تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من مغازبه من قتل قتيلا عليه السلام
 الا في موضعين واولهما بعد ما انهم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم لكونهم اعداء فقال الله تعالى فيهم ولينهم يدبرين وذكر
 محمد بن ابراهيم البجلي ان قال ذلك يوم بدر وخين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فذكرنا اننا قلنا ان ذلك
 بطريق التفسير للتحريض لا بطريق نصب الشرع وايداهما قلنا ما ذكره عبد الله بن شقيق قال كان صلى الله عليه وسلم محمدا واولي
 القرى فاما هو رجل فقال بالقول في الغنائم فقال الله تعالى فيهم واولو الارلارلرلة قال في الغنيمة لغنيها الرجل قال ان ربيت
 جنبك ليهم فليست باحق بمن اخيك المسلم فذا دليل ظاهر على ان القتال لا يستحق السلب بدون التفسير وعلى هذا القول النسخ
 اهل العراق والحجاز قال ابو حنيفة لا تفل بدار حراز الغنيمة وهذا مذهب اهل العراق والحجاز واهل الشام يجوزون التفسير بعد
 الاحراز ومن قال بالاولى وقلنا دليل على فساد قولهم لان التفسير للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعده ولان
 التفسير لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال الحق ثابت للافتقار او لابطال الحق ثابت في المحس لا لابطالها وفي التفسير لوجه
 الاصابة البطلان الحق ثم اسدل باجماعهم قوله عن عوف بن مالك الانصبي قال خرجت مع زيد بن حارث الخليل
 حاصدا ان المدد ويقتل رجلا من الروم كان مسلما وسرج فربما طلبا بدين باغا فاجاد الدين الوليد منه سلب الروي كله وبعضه
 وكان خالد بن الوليد ميرا اذ ذاك وانكر ذلك على خالد عوف ولم يعط السلب خالدا وشكا عوف ذلك على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا خالده ردي عليه ما اخذت منه فبين ذلك قال عوف لخالد وذاك يا خالدا لم اؤد ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما ذاك نقص عوف ما جرى بينه وبين خالد غضب وقال يا خالده لا ترو عليه فبدا ويل واضح على ان السلب لا يستحق القتال
 لنصب الشرع والاكتفى بنسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانيا واعتذر للمطابق في هذا وقال انما نسخ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خالد في الثانية ان يرو عليه سلبه زجر العوف لما تجر الناس على الاية لان خالدا كان مجتهدا في صنعه لما راى فيه من الصلوة
 فامضى عليه السلام اجتهاده واليسير من الضرر تحيل الكثير من النسخ قال ويشبه ان يكون عليه السلام قد عوفه من انفس
 الذي هو له انتهى -

باب في السلب لا يتحقق قال في البدل ما حكم التفسير فوجاه احدا اختصاص التفسير بالنقل حتى انشاكر
 غيره وهل ثبتت الملك فيقبل الاحراز في دار الاسلام فيه كلام متذكر في موضعه انشا الله تعالى والثاني انه لا محس في النقل
 لان المحس انما يجب في غنيمة مشتركة بين الفاتحين والنقل ما حصله الامام لصاحبه وقطع شركة الاعيان عنه فلا يجب فيه
 المحس ويشاكر النقل للفرقة في اربعة اخماس ما اصابه لان الاصابة او الجهاد حصل لقوته الكل الا ان الامام خضع بعض
 ببعضها وقطع حق الباقيين عنه بغير حق الكل متعلقا بما وراهم فبما رآهم فيه قوله عن عوف بن مالك الانصبي وخالد
 ابن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل وكره محس السلب ولقظا احمد في مسنده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحبس السلب ولم يذكر الجاهل الاولى -

باب من اجاز على جريحه مقتضى فيقول من سلبه اى ميثاقه وتم عليه واسرع فيقول من بعض سلبه
 قوله عن عبد الله بن مسعود قال فقلت لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وسيف ابى جهل كان قتل
 اى اجهل هذا بظاهره معارض بما وقع في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم فكر في معنى معاذ بن عمرو بن الجوح وماذا بين

وقال كلما كانت له وان قضى بسلبه لما ذبح عمرو ولما استحق الانتصاري السلب لقتلته كيف اعطى سيفه لعبد المدين مسود فبذبح
بما قال الرديعي بنصب الزايه ووجه الدليل ان السلب لو كان للقتال لقتلني ببنيها لان قال كلما كانت له وكذا عليه السلام وفعل
احدهما دليل على ان الامر فيه موقوف الى الامام انتهى او بما في الصحيح راجع ويحتمل ان يكون على التثنية عليه وسلم فبذل سيفه لعبد المدين فصار
معاذ والمعاذ اعلم

باب من جاء بعد الغنيمة لادسهم له اى بعد اجزاها في دار الاسلام واقسمتها في دار الحرب اوبه المغانم فيها اطم
ان الغنيمة ما يتناول من الكفا عتوة حال قيام الحرب وعكها ان تقسم بعد الحس للغنائم فاحصة ولا حظ لغيرهم فيه والى ما
يتناول منهم بعد وضع الحرب اوزارها وليصير الدار دار السلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا يحس والنقل ما يعطى للدار
نازما على سبيل التفضيل كما تقدم بيانه وفي اصطلاح المسلمين كل ما يملك اخذه من اموالهم فهو في ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في
على ان الغنيمة تقسم بعد الحس للغنائم فاحصة ولا حظ لغيرهم اخلصوا لردى المعين والمعدى الذي يحقهم للاعانة فيقتسم
فيها ام لا فقال ابو حنيفة وطائفة ان المعاون الذي كان معينا عند الجاهزة والحمل الذي لحق بدار الحرب هما يشتركان وان
لم يشتركا مع الغنائم في الغنيمة لاسواءهما في السبب الذي هو جاهزة الدرب الفاعل حين دار الاسلام ودار الحرب
على قصد القتال وقال الشافعي لا يشتركون المدبر والقتال وبذا يبنى على ان السبب هو الجاهزة عندنا وشهودنا
عنده وقال في الهابة واذا تقسم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوا فيها خلافا للشافعي في جواز ان
القتال انتهى قوله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبيد بن سعيد اخبره انه سعى ابا

هريرة بن محمد بن سعيد بن العاص بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا بن سعيد بن العاص
على سرية من المدينة قيل نجح فقدم ابا بن سعيد واصحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجديد بعد ان فتحها وان حزم خيلهم ليف فقال ابا بن سعيد لما يا رسول الله فقال ابو هريرة نقلت
عن تقسم لهم يا رسول الله فقال ابا بن سعيد انت بها يا بن محمد وعلينا من راس ضال فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اجلس يا ابا بن و لم يقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بثمانين رجلا و هو ما اثبت في
البردابة صغيرة كالسور وخشيت قال ذلك تحقير لابي هريرة ثم رجعنا من راس ضال اى لم يعلينا من راس السد البري
وفي رواية الضان بالنون ومواس الجبل قيل جبل لدوس قوم ابي هريرة بغير سمر والبجدة في هذه الرواية السائل هو ابا بن
والمال هو ابو هريرة وفي رواية الا في هذه النقطة الغلب فان فيها السائل ابو هريرة والمال ابا بن ففزع عن ابي هريرة
قال قد عمت المدينة و... الله صلى الله عليه وسلم بجديد حين انفتحها فاسألته ان يسمي لي فتكلم بعض

ولد سعيد بن العاص فقال و ابا بن لا تسمه حلة (الابى هريرة) يا رسول الله قال فقلت هذا
فان ابن قول فقال سعيد بن العاص يا عجبا لو برقدت على علينا من قدم ضال يعبرني ليقول هو سلم
اوجه الله فقلت لم يبق يدعيه اى عجبا الرجل كالدبر ترحم علينا فثمة من طرف ضال يعبرني ويعبرني تقبل مسلم وحله الدار
مرتبة الشادة على يدى ثمانية يوم اجدوا ليدلى بمدة جيش لم يقتل في حالة الكفر وابن قول هو النعمان بن قول شهيد راقى في
قال الما فوطع في احدى الطريقين ما يدلى في قسم القلوب فان في رواية ابن ميمونة ان ابا هريرة السائل ان تقسم لوان ابا بن

والرسول فللا إسمهم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى.

باب في الميراث العبد محمد بنان من الغنية في كسر الدقان والمملوك والمرأة والصبي والذي الرضخ لا السهم لهم اى
لمملوك اذا قاتل مطلقا سوار كان قتلا او مبرا او مكاتبا والمركبة سوار كانت حرة او مائة اذا كانت قتال او قتلى الجرحى او لقوم
على المرضى او تخدم الغنائين او تحفظ متاعهم والصبي وكذا المجنون والمعتوه واذا قاتلوا باذن الامام والذي اذا قاتل اولى على الطريق
اى ابو الهول المذكورين الرضخ اى العطار القليل بحسب ما يرى الامام ولا ينظر له ولا يسهم ولا يبلغ بالرضخ السهم الا في دلالة الذي
فانه يزاول على السهم اذا كان في دلالة منفعة عظيمة لان ما ياحذاجرة فيعطى بايغ بالغا واروى الترمذى انه عليه السلام اسهم
لقوم من اليهود قاتلوا معه وللصبيان واروى المؤلف واهم للنساء وايضا بنو كندول على الرضخ كرواية ابن عباس وسباني
قال في فتح القدير ثم الرضخ عندنا من الغنية قبل اخراج النخس وهو قول الشافعي واحمد وفي قول له وهو رواية عن احمد من اربعة
الانخاس وفي قول الشافعي ثم نخس النخس وقال مالك من النخس اشتق وذهب الاوزاعي الى ان يسهم للمرأة والصبي وقال
الزهري يسهم للذي لا يصيد النساء والصبيان فيرضخ لهم وعن مالك اذا قال لا اعلم العبد يعني شيئا عن الحسن بن صالح الجوهري
للعبد المرحول في الهبات ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل لادخل تحت يد المولى فصارت له كاتبا والمرأة يرضخ بها اذا كانت تملأى الجرحى
وتقوم على المرضى لانها عاجزة عن حقيقة القتال فيقال هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد اذا قاتل على حقيقة القتال
ولذي النما يرضخ له اذا قاتل اولى على الطريق ولما قيل لان فيمنعوا المسلمين الا انه يزاول على السهم في الدلالة اذا كانت فيمنعوا

واما حديث الباب حديث حشره وفيه اسمهم لنا كما اسمهم للرجال اي النساء فهو حديث اسناده ضعيف لا تقوم به حجة قال الخطابي وقال ابن القيم قولها اسمهم لنا اسمهم للرجال يعني به اننا اشركناهم في اصل العطاء لا في قدره وفاراد اننا اعطانا مثل ما اعطى الرجال لانه اعطاهن بقدره وسواقله ويدل عليه قولها اعطانا تسهلا ونظير ذلك ان اعطاهن هو المتر فظا لا غير قوله فاخذوا في حملات فامرني بشئ من حرقى بالمتاع اي امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم باعطاء اثبات البيت ولم يسهم لي لاني كنت مملوكا وصغيرا كما ذكره ابو داود في نسخة

باب في المشرق ليسهم له: بقدر حرق الاستفهام أي بل ليسهم له قد تقدم المذاهب فيه أن يجهل العلماء وقالوا ليسهم له إنما
يرتفع له إذا قاتل أول على الطريق يراعى السهم في الدلالة ولا يلجأ السهم إذا قاتل وقال الزسري أنيسهم للذي فوض جهوه العلماء

بهرون: الا باعوه فقال بعض الناس لبعض الناس قالوا: او يحى الى النبي صلى الله عليه وسلم فنخرجنا مع
 الناس فوجف فوجنا النبي صلى الله عليه وسلم واقف على امره احلته عند كل امر فمزملا اجتمع عليه
 الناس فنهروا عليهم انا ففحصنا لك ففتحنا مينا فقال: وجعل يادرسول الله افترق هو قال نعم والذئني
 حمل بيده انه لفتحتم ففحصت خيبر على اهل الحديبية ففحصه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية
 عشر سهما وكان الجيش الفاء خمسة مائة نيم ثلاث مائة فادس فاعطى الفادس ستمين واعطى
 الواجل سهما قال ابو داود وحديث ابى معاوية اعلم والعمل عليه ادى الوهم في حديث صحيح
 انه قال ثلث مائة فادس وكان اذا ما دق فادس قوله قال رجل هو عمر رضي الله عنه انما قال ذلك لان الصلح في
 الحديبية لم يكن على ظاهره ففما حل ذلك وبهرين كما اشار اليه بقوله لما نظى الدين في وينيا ولذا ذكره صلى الله عليه وسلم بالخطب و
 قدس قوله تعالى وجعل من دون ذلك لفتح قريبا هو صلح الحديبية بقول الزهري ففتح في الاسلام فتح قبله كان اعظم منه
 انما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت الهدنة وضعت الحرب وامن الناس كلهم بعضهم بعضا والتخو افتخار وضوا في
 الحديث والمناخ فلم يعلم احد في الاسلام يعقل شيئا الا دخل فيه وقد دخل في نيك السنين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك
 او اكثر ويقال ان الماردون الفتح فتح مكة فمعنى الكلام ان صلح الحديبية بسبب نفع مكة ووزيرة اليه تملك الاولى ان يقال ان
 المارد الفتح فتح خيبر ثم اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة سبعين ربح من المدينة في الحجة وبعض الحرم ثم خرج في القية الحرة
 الى خيبر فتحها حصنا فكان اول حصون فتح حصن ناعم ثم القوص حصن بني الى الحقيق واصاب منهم سبايا منهم صفية
 بنت حبي بن اخطب فاصلفا بالنشر رفع الله عليه حصن مصعب بن مغاف وبخبر حصن الكثر فاجادوا كما منه وكان آخر حصون
 اهل خيبر افتتحها الوحج والسلام فاجتمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لضع عشرة ليلة فلما انقضا بالهاك سألوه ان يعينهم فاجتمع
 ففعل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حاز لا اموال كلها الشق والظفائة والكثيرة وجمع حصونهم الا ما كان في ذنيك
 الحصنين قوله ثمانية عشر سهما قلت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال خيبر على ستة وثلاثين سهما حبس لنفسه الف
 ولو جاهد ولما يرويه من التواثب ثمانية عشر سهما وقسم النصف الباقية للفرقاء وكان الجيش الفاء وخمسائهم ثلث مائة فارس
 فاعطى الفارس من فرس سبعين سهما والفرس وسهما الفرس وللراجل سهما وقوله قال ابو داود وحديث ابى معاوية الخيبر الى التضعيف
 رواية صحيح وثقوية رواية التي تقدم في الباب المتقدم وبين وجه الوهم الجيش كان الفاء وارب مائة ففهم مائة فارس فاستفاد
 الحساب اعطى الفارس ثلثة اسهم سهم له وسهما للفرس والراجل سهما فقلت هذا الوجه لا ينبغي ان يذكر في تضعيف الرواية كما ذكر لان
 الروايات اختلفت في عدد اصحاب الحديبية ففي رواية البراءة البخاري كما اربع عشرة مائة وفي حديث سالم عن جابر قال لما
 لم كنتم يومئذ قال لو كنا مائة الف لكنا كما كنا خمس عشرة مائة ثم اخرج البخاري بسنده عن قتادة قلت لسعيد بن المسيب بلغني ان
 جابر بن عبد الله كان يقول كانوا اربع عشرة مائة فقال في تعيد حاشي جابر كانوا اربع عشرة مائة الذين باليعوا النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم الحديبية ثم اخرج البخاري من حديث عبد الله بن ابى اوفى في حديثه عن اصحاب الشجرة الفاء وثلث مائة فكان لهم
 من المهاجرين فادس ما لم يكن جابر وسعيد بن المسيب عنه اقرب الى التحقيق من الروايات الباقية لانه اكد بقوله الذين
 باليعوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ثم ماتت هذه الرواية في رواية من جابر في الاضارى ورواية الساب ناسين الوهم و

والضعيف وايضا الضعيف بعد ولا شئ الزيادة فليس أقل العدد مخالفا للزيادة بل هو داخل فيها لان عند الزيادة علم
 فيعتبر ويؤخذ وعل من قال كانوا السبع عشرة مائة ذكر المتألمين وترك ذكر باقيهم فلا وجه للضعيف رواية مجمع بهذا الوجه و
 لا اختلاف بينه وبين رواية أبي معاوية المتقدم في باب معنى كما علمته وجه الذي لا يعيد عنه منتصف لعمري في رواية أبي السائب كلام
 وهو ما ذكره الطبري ان ابن القطان قال في كتابه وعلة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن محرز ولا يعرف روى عنه غير ابنه
 وابنه مجمع ثقة فضعف ابن القطان هذا الحديث بحال يعقوب بن محرز لا لم يعرف بانه روى عنه غير ابنه قلت ممن قال الحافظ
 روى عنه مجمع وابن اخيه ابراهيم بن اسحق بن علي بن محرز وعبد العزيز بن عبيد بن مصيب وذكره ابن حبان في الثقات فارتفع الجمان
 وثبت الشئ ثم انما تكلم الامام الشافعي في مجمع بن يعقوب قال في المحامد قال الشافعي في مجمع بن يعقوب قال الحافظ روى عنه يونس
 بن محمد المذنب ويحيى بن حسان واسماعيل بن اونس والعقبي وثيبة ومحمد بن عيسى بن الطباع وغيرهم من كان رواة بهذا العدد
 فكيف يكون مجهولاً ثم عن ابن معين والشافعي ليس به باس وقال الواحاشم لاباس به وقال ابن سعد ثقة وثقة ابن القطان
 كما تقدم نصا وخرج هذا الحديث الحاكم في المستدرك وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف وقال الحافظ شمس الدين
 الذهبي في المجتبى بعد تحريجه صحيح

باب في النقل للفتحين الغنية وجه انقال والمراد بها ههنا اما الغنية لانها فضل من الغنية جانه وعطاه ويذكر في هذا الباب من
 حكماء غير اذكر في ابواب المتقدمه والمراد بها ما يخص الامام من السلب وغيره للتحريض ليقال نقل فلانا بالضعيف وقلنا نقلنا
 الشديدا لفتان فضيحتان لان نقلنا الانقال في عبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الغنيين فذلك الفعل يسمى تنظيلا وذكر المال
 يسمى نقلنا قال في بداية التمهيد والاشغال الامام من الغنية لمن شاع عن ان يزيد على نصيب ثلث العلماء اتفقوا على جواز ذلك
 واختلفوا من اى شئ يكون النقل في مقاديره وهل يجوز اوعده قبل الحرب بل يجب السلب للقاتل ام ليس يجب لان نقل الامام
 بغيره لا يوجب مسائل هي قواعد الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النقل يكون من الحسن لواجب لبيت مال المسلمين وقال
 الكشي قال في النقل انما يكون من حسن النفس هو خطأ الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي قال قوم بل النقل من جملة الغنية
 به قال احمد وابو عبيد ومن يولد من اجازة تفصيل مجمع الغنية والسلب اخلافهم يوجب بين الاثنين الواوذين في الغنائم تعارض
 ام يها على التخيير اعني قوله تعالى وانظروا لعل انتم من شئ الاية قوله تعالى فيسئلوك عن الانفال الآية في ان قوله تعالى وانظروا لعل
 ان ما غنتم من شئ ما سئله قوله تعالى فيسئلوك عن الانفال قال لانفال الامن الحسن او من حسن الحسن ومن رأى ان الاثنين
 لا تعارض بينهما وان يها على التخيير اعني ان الامام ان ينقل من راس الغنية من شارولان لا ينقل بان يطبق جميع ارباع الغنية
 للفائزين قال يجوز النقل من راس الغنية واما المسئلة الثانية وهي ما مقدار الامام ان ينقل من ذلك عند الذين اجازوه
 النقل من راس الغنية فان قوما قالوا لا يجوز ان ينقل الا من الثلث والربع على حديث جبيب بن مسلمة وقال قوم ان نقل
 الامام السرقة صحيح اغنيت جازة نصير الى ان آية الانفال غير مفصلة بل محكمة وانها على عمومها غير مخصصة ومن رأى انها مخصصة
 بهؤلاء قالوا لا يجوز ان ينقل الا من الثلث والربع واما المسئلة الثالثة وهي هل يجوز اوعده لتفصيل قبل الحرب ام ليس يجوز ذلك
 فانهم اختلفوا فيه فذكر ذلك الكشي واجازته جماعة وجه قوله ان الغزو واما التقصير وجهه البدر العظيم وتكون كلمة البدر العليا واذا اوعده
 الامام بالنقل قبل الحرب صحيف ان يجب الغزاة ما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر حديث جبيب بن مسلمة ان النبي

على النبي صلى الله عليه وسلم كان يغفل في الغزو في يده الرمح وفي القفيل التمدد في هذه المسئلة الاربعة الخ قد تقدم في ابواب المقدمة فذكره و
 تقدم مسألك الخفية ايضا بالتفصيل فراجعوا حاصله ان التفتيل اعطاشى لا يدرك سهام الغائبين ويجوز من كل الخفية واربعه
 الاقماس الخمس ولكن اقبل على احوال هذا السلام واما بعد الاقرار بدار الاسلام فلا يجوز الا من الخمس وصول التفتيل متعدد مثلا
 ان يقول من قتل قتيلا عليه جنيته فله عليه وان يقول من اخذ شيئا فهو له وان يقول للسرير جعلت لكم المخرج والنفذ او الثالث
 بعد الخمس او قبلها وكذلك ان يقول للسرير جعلت لكم كل بعد الخمس او قبلها فهذا كله التحريض المندوب الذي يقوله تعالى يا ايها النبي
 حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من قام مقامه فلما كان بناء مندوب التحريض فهو
 قبل الاصابة لا بعد ها واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الاقرار فهو محمول على ان اعطى ذلك من الخمس باعتبار ان من
 السالكين او اعطى ذلك من هم أنفسهم من الخمس او من الصنف الذي كان له او اعطى ذلك مما اخاره الله تعالى عليه لا بايجاب الخيل
 والركاب فقد كان الامر فيها موقوفا على النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى في الانفال الله والرسول اختلفا في شأن نزول في هذه
 الآيات فخرج في الباب الاو اعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من فعل

كذلك وكان فله من الغنل كذا وكذا قال فتقدم الفتيان ^{المتتال} ولزم المشيخة الوايات فلم يبرحوها
 بلما تروا فلما فرغ الله عليهم قالت المشيخة كثر أرواحنا ونظمهم لكونوا هم مقيم فتأم اليها فلما قد
 بالمعظم وبقى فإني الفتيان فقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وآله لنا زينوا وأخرج عن ابن عباس ثانيا
 قال يوم بن رومن قتل فتية كذا وكذا ومن أسير أسير فكل ذلك ما روى عن ابن عباس أيضا ابن أبي شريح
 عليه السلام من أن لي مكان كذا وكذا وكذا وأفع كذا وكذا وكذا فاشاع الشبان والقبلي الشيوع عن الرايات فلما فتح
 عليهم وأولوا الجيوش أهل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله تعالى يستولونك عن الأنفال قل الأنفال لله
 والرسول إلى قومه أخرجه ابن عباس في كتابه في تفسيره فإما من المؤمنين الكاهنون الحنث

[illegible]

الحديث فانه يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينفل يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه فان سعد بن ابى وقاص قتل سيد
 بن العاص واخذ سيفه فكان هو احق به فكيف منح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان من قتل بهذا القول وكل ان كيف تنفل
 ولم ينزل حكم في الغنيمة بعد ذلك قال من قتل قتيلاً فله سلبه والسلب كان من جملة الغنيمة فتعيل ان الغنيمة كانت حراماً على الامم
 السابقة بل كانت النازات بينهما فلما كلها وكانت هذه علامة القبول وظن ابني صلى الله عليه وسلم ان ربه ورسوله بناه على السلب
 والاشهاديات التي كانت حراماً على الامم السابقة لم تنطبق في امته فيعمل الغنائم لامة فعلى هذا عرض ونفل بقوله من قتل الخ وغيره
 على معنى ان يكون له سلبه بحكم الله تعالى انشاء الله تعالى وينتظر نزول الحكم بآيكم وسعد بن ابى وقاص سأل السيف قبل نزول الحكم
 في الغنيمة فمنعه صلى الله عليه وسلم ثم نزل حكمه في قوله تعالى ليس لوك عن الانفال بانه مغنوص الى الراعي صلى الله عليه وسلم فجعله له
 وكذلك كل من قتل قتيلاً اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه له كما روى عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال اخذ
 على سلب الوليد بن قبة واخذ حمزة سلب عتبة واخايمية ذبن الحارث سلب خبيبة فذنى الى وثمة وكان عبدة قد خرج
 فمات بذات اجدال في الصغر اقبل ان ينتهي الى المدينة وروى عن موسى بن سعد بن زيد قال اوى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسر اسيراً فله فاعطى قتال ابى جهل لعهدة القتلى سلبه و
 ما اخذ والغيرة قتال قسمة على النساء بينهم قلت قال الحظا ان ذكر التنزيل في بدوهم وانما نفل في يوم خيبر فان صح هذا
 فلابغى ضرورة الجواب وعلى تقدير تسليم تنفيذه صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الروايات فالجواب ان حالة الغنيمة قد سبقت
 من هذه الآية واخر زولها كما ان فرضية في الوضوء على آية الوضوء في هذا صحيح تنفيذه فاعطاه وقلت قد ثبتت روايات
 الباب ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه فتعيل كما قال ابو حنيفة لا تفسر ح كمال الشافعي لان قوله صلى الله عليه
 وسلم من اسر اسيراً فله كذا تنفيذه بالاتفاق وقد قال كليهما في وقت واحد فلما كان الشافعي في نفل يكون الاول ايضا كذلك
 جاب في التنقل للسيرة فتخرج من الصلوك اى اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى دار الحرب للقتال فابى الانهم
 سرية اى قطعة من العسكر الى جانب آخر فينفل اياهما تقدم ان عندنا يجوز لها التنفل كل الغنيمة وبالثالث والرابع والتعجيل
 الخمس ولابد وان لم ينفل الا ما لها في والعسكر الذي لم يباشر بالقتال لكن موجوداً في دار الحرب سواء في كل الغنيمة وان نفل لها
 فبعد النفل بالقيمة بينها سواء اعمل ان هذا الفاظ السرية هي التي تخرج بالليل وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي
 من مائة الى خمسة مائة زاد على خمسمائة يقال لا تسرفان زاد على ثمان مائة تسمى جيشاً وابيها يسمى سبطاناً زاد على اربعة الان
 يسمى حجلة فان زاد على ثمان مائة واربعمائة الجيش العظيم واما ما افترق من السرية يسمى بشفا والعشرة فما بعد يسمى حفيرة
 الاربعة وعصبة والى ثمان مائة مقبلة فان زاد على حجرة والكثيرة ما اجتمع ولم ينتشر قال الحافظ في الفتح قال في السير الكبير صورة
 هذا التنفل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسر اسيراً فله كذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادى حين ينادى
 يوم بدر ولوم حين اوبعت سرية فيقول لكم الثالث ما تسمعون بعد الخمس او يلقن بهذه الكلمة فعند الاطلاق لهم الثالث المصاب
 قبل ان الخمس يتخصمون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس وعند التقيد بهذه الزيادة الخمس اصابوا ثم يكون لهم الثالث
 ما بقي يتخصمون به وهم شركاء الجيش فيما بقي وقال فيه في كل آخر ولان الامم اثبت سرية من دار الاسلام فنفل لهم الثالث بعد الخمس
 اقبل الخمس كان هذا التنفل باطلا لان ما خصص بهم بالتنفل ولا مقصود من هذا التنفل سوى ابطال الخمس وابطال التنفل الثاني

على الراجل وذلك لا يجوز خلاف ما انا التوافق في الحرب في التفتيل هناك في التفتيل من الجيش ثمرة في الغيرة على التفتيل
تخصيصهم بعض النصاب وذلك مستقيم قوله عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قبل (رب) ^ب
حين انبعثت سرية من الجيش فكان تسهماان ربحهم الجيش اثني عشر بعيرا اثني عشر بعيرا واربعة
دفل الهل السرية بعوا بعوا وراى على الاثني عشر بعيرا في التفتيل كان نفل به امير الجيش فكانت سهماانهم (اهل السرية
مع النفل ثلثة عشر ثلثة عشر اختلف الروايات في الباب في هذه التفتيل في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من امير ذلك
الجيش اذن النبي صلى الله عليه وسلم واحداهما من احداهما قلت كان التفتيل من امير الجيش ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم
فمن اسند التفتيل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اسنده مجازا لانما قرره ولم يغيره وكانه تفتيل منه صلى الله عليه وسلم و
قسم الغيرة في المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الجيش قال الحافظ واختلف الروايات في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من
امير ذلك الجيش اذن النبي صلى الله عليه وسلم واحداهما من احداهما فروا يدسحق حريته ان التفتيل كان من الاسير والقسم من
النبي صلى الله عليه وسلم وناهر رواية الليث عن نافع عن محمد بن اسير الجيوش فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معززا
لذلك ومجيزا للفتح الروايات وفي الحديث ان الجيش اذا افر من قطعة فغنموا شيئا كانت الغيرة للجميع قال ابن عبد البر واختلف
الجهاد في ذلك اى اذا خرج الجيش جميعه ثم افرقت منه قطعة انتهى ليس الملو من الجيش القائم في بلاد الاسلام فانه يشترك
الجيش الخارج الى بلاد العدو ثم اعلم ان اهل السير ذلك وان الغيرة كانت ما تابعوا والغاشاة وقال ابن عبد البر في روايات
ذلك الجيش كان اربعة آلاف والسر التي خرجت منه كانت خمسة عشر رجلا فكيف تقسم ما لا يعبر على اربعة آلاف حتى يكون نصيب
كل واحد منهم اثنا عشر بعيرا اثنا عشر بعيرا او اربعة عشر بعيرا ان هذا العدد من البعير والاشاة كانت غيرة السرية وما غنمها
فوزا في هذه الغيرة فكل اغنم العسكر وحده والسرية وحده لما قسمت عليهم حصل لكل واحد منهم اثنا عشر بعيرا فقل رجل السرية
بعير بعير ولم يذكر في الحديث عدد جميع اغنم العسكر والسرية وهذا التاويل على تقدير ان يكون هذا الحديث محفوظا والافاذي
وقع في الروايات الصحيحة المتبعة ان هذه القسمة كانت على السرية فقط ولم يذكر احد منهم خروج الجيش وعلى هذه الروايات تحتاج
الى التاويل انتهى قلت بهذا اثر ابن المبارك وقال كما في الباب لا يعدل من سمعت بذلك هكذا او نحو يعنه مالك
ابن انس يعني قال ابن المبارك للوليد بن مسلم لا يساوي حديث شعيب بن ابى حمزة وابن ابى فروة بذلك فان الذي
حدثه مالك عن نافع هو المعتبر واما ما حدث بشعيب وابن ابى فروة وان كان فيه المتابع غير معتبر والاختلاف الذي وقع
بين حديثهما وبين حديث مالك في حديثهما ذكر بعث الجيش ثم بعث السرية وان سهماان الجيش اثنا عشر بعيرا اثنا عشر بعيرا
يعني حصل لكل واحد من اشخاص الجيش والسرية اثنا عشر بعيرا وليس في حديث مالك ذكر بعث الجيش ولا ذكر بعث السرية
من الجيش ولا ذكر سهماان الجيش بل في بعث السرية وذكر سهماان لها فقط للجيش فلما كان عدد الجيش اربعة آلاف وسهم
لله واحد اثنا عشر بعيرا يبلغ عدد البعرة زائدا على اثنين الفا فلما زاد ابن المبارك وتوى حديث مالك لانه اتقن واخذ
اشبهت بينهما وقد تايده رواية مالك برواية الليث وعبيد الله وغيرهما وقد صح ابن سعد في الطبقات وكانت الابل ماتي بعير و
الغنم ماتي شاة وسبوا سببا كثيرا وجعلوا الغنم خارجا فخرجوا الخنفس فحزله وفسموا بالي على اهل السرية فاصاب كل واحد منهم اثنا عشر
بعيرا لاهل البعير بعير ثم انتهى قوله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر فلما ثلثة

[illegible]

تملك الخيول واما على انك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فاستنقذوا عشر الفاح واقلت القوم بالقي وهي عشر قنط
 حديث الباب طاهره من اكله بن الاكوع اخذ منهم جميع القناح فانه قال حتى ما خلق الله شيئا من ظهر النبي صلى الله عليه وسلم الاجابة
 ورايهم في ما فارقوا في آخره فاعطاني منهم الفادس من الرجل فيه الفادس من الخمس او خمس الخمس بطريق النفل وبهم الابل
 من اربعة اقسام الغنيمة وتسم الباقي بعد الخمس على الجميع وبها بقى الباب -

باب النفل من الذهب والفضة ومن ادخل مخفم ثم تقدم ان التعجيل عند ما يجوز في كل شيء حتى الدرهم والذنانير
 وبان يقول من اخذ شيئا فوله واما ذكر المصنف الذهب والفضة خاصة لاختلاف العلماء فيها قال في شرح السيرة الكبري النفل
 في الاصل كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام من قبل قتيلا فانه سلب يقتل رجل قتيلا وكان معه درهم او
 ذانير او فضة او سيف او سوار من ذهب او من فضة او من فضة او ذهب فذلك كله وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب و
 لافضة واما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عيين ماله فيكون حكم الغنيمة متقرا
 فيها وقول المصنف ومن ادخل مخفم لعل الماروبة ما يحصل من الغنيمة قبل القتال اذا دخل عسكر الاسلام والحرب حصلت
 له غنيمة من قبل ان تلقوا بالقوة الجيش فليس للامام فيه ان ينفل منه في اول المسئلة وسواء النفل بالذهب والفضة فالظاهر
 ان ينفل المصنف في المسائلين ان لا نفل فيها قلت ولعل هذه اشارة الى قول الاوزاعي قال في النفل في الفسخ وقال
 الاوزاعي لا ينفل من اول الغنيمة ولا ينفل من بابها ولا فضة وخالف الجمهور والمصنف في العلم بذلك الجمهور وقوله عن ابى الجوزية

الجوزي قال اصبت بالرض الروم جرحا فحمل فيها دنانير في امرأة معادية فاعطينا رجل من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من بني سليم يقال له معن بن يزيد فاقبعتها بها فاقسمتها بين المسلمين واعطاني
 منها ما اعطى رجلا منهم ثم قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا نفل الا بعد الخمس لاعطيتك فهاخذ يعرض على من نصيبه فابيت اي من اخذ
 نصيبه وراوى رواية الامام احمد قلت واما احتج به كتاب قال القاضي طاهره في الكلام يدل على انه انما ينفل بالاجوزية من الغنائم
 التي وجب له سلبه فوله صلى الله عليه وسلم لا نفل الا بعد الخمس وانه لما منع لتفصيله ووجهه ان ذلك يدل على ان النفل انما يكون من
 الخمس الاربعة التي هي للغنائم كما دل عليه الحديث السابق ولعل التي وجبها كانت من عدواي فذلك لم يعط النفل
 منه قلت هذا اجتهاد ومذهبني الشافعي

باب في الامام يستأثر بشيء من القنط لنفسه اي يعطيه ويختار مثل السيف والبارية والفرس وغيرها من الغنيمة
 قبل قسمتها لنفسه بالاجوز لاجد لاجه صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا له وحديث الباب مختص وقد تقدم به واية عمر بن الخطاب
 عن ابيه عن جده في باب فداء الاسير

باب في الوفاء بالعهد فبينما عن الغدر والغدر نقص العهد وترك الوفاء بما التزم وفي الباب
 ان الغادر ينصب له لواء يوم القيمة فيقال لهذا غدوة فلا ف بين فلات اي قيام ويرفع بغير
 غدر وفخيرة وتشهير فان قيل قال صلى الله عليه وسلم اكره خدعة فيكشك بالخدعة قلنا النزع بين الغدر والخدعة انه ما دامت
 الحرب قائمة لا يحرم الخداع بل هو من افعالهم في هذا اليوم حتى يامنوا وتجاربهم فيها وزيهم فاما سلب الى صوب اخر حتى لا يغفلوا فائتيم بها

وَيُؤْذَنُ لَكَ فَعَلَمَ بِهِ أَنَّهُ مُفَصَّلًا

بَابُ فِي الْأَمَامِ يَسْتَجِبُ فِي الْعَهْدِ أَيْ تَقْبِي بِهِ وَلَكِنَّا فِي الْقِتَالِ قَوْلُهُ الْأَمَامُ جَنَّةٌ يُقَاتِلُ بِهِ أَيْ قِتَالُهُ وَبَعْضُهُ
وَمِنْهُ مَنَعُ الْعَدُوِّ وَكَيْفَ أَوْيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ قِتَالًا بَامِرُهُ وَرَأْيُ الْحَاصِلِ أَنَّ الْأَمَامَ يَجِلُّ مُقَدَّمًا فِي عَقْدِ كُلِّ شَيْءٍ كَمَا فِي حُلِّ كُلِّ شَيْءٍ وَتَقْبِي
فِي كُلِّ شَيْءٍ أَمْرُهُ وَنَفْضُ كُلِّ شَيْءٍ بِظُلْمِهِ وَهَذَا يُمْسِكُ قُرُونًا أَفْرَادَهُ قَوْلُهُ إِنَّ أَبَانَغَ أَخْبَرَهُ قَالَ بَعْثَنِي قَرْنِي إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا دَايَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَقِي فِي قَلْبِي الْأِسْلَامَ فَقُلْتُ

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي دَائِلٌ لَكَ لِأَرْجِي إِلَيْهِمْ أَبَدًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي لَا أَخْبِسُ بِالْعَهْدِ
وَلَا أَخْبِسُ بِالْبَرِّ وَلَكِنْ أَرْجِي أَنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْآنَ فَأَرْجِي قَالَ فَذَلِكُنَّ

فَمَا أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمْتُ لِحُدُوثِ تَوَلَّاهُ أَخْبِسُ أَيْ لَا أَنْفَضُ بِالْعَهْدِ تَمَالَ الْخَبَرِ
الْمَرَادُ بِالْعَهْدِ هُنَا الْعَادَةُ الْجَارِيَةُ لِاتِّخَارِ الْفَرَسِ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَنَّ الرِّسْلَ لَا تَعْرِضُ لَهُمْ بِكَرْوَةٍ قَوْلُهُ قَالَ ابُودَاؤُدَ كَهَذَا كَانَ

فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْيَوْمَ لَا يَصِلُ إِلَى الْإِسْلَامِ الْكُفَّارُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَكَانَ يَرِيدُ أَنْ يَرِيَهُمَا فَمَا عَمَّ حَسْبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَبَانَغَ فَيَوْمَئِذٍ نَفْضُ صِيَابَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنَّهُ كَانَ عَلَى اسْتِغْنَاءٍ مِنْ عَوْدِهِ مُسْلِمًا وَكَانَ شَيْءٌ مِنَ الْمَغْضَا لَأَنَّهُ كَانَ فِي حَيْثُ كَانَ سَبَابًا

لِأَسْبَابِ إِيَّاكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَسْرِ الرِّسْلِ وَأَنْ لَمْ يَكُنِ الْحَبْسُ مِنْهُ وَلَوْ أَشْهَرُ ذَلِكَ لِأَسْبَابِ الْمُرْسَلَاتِ وَالْمُتَخَلِّطَاتِ الَّتِي
تَوَلَّفَ عَلَيْهَا مَشْرِعُ الْأِسْلَامِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا بِمَا وَهَدَا كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْمُنَاقِقَ وَقِيلَ إِنَّ بَرَاءَةَ نَفْسٍ فِي زَمَانِ صَلَاحِ الْحَرِيْبِيَّةِ

وَبَامِرُهُ وَوَلَانِ الْأِسْلَامِ إِيَّاكَ كَانَ قَبْلَ بَرِّهِ وَهُوَ شَهْدُ فِي الْآخِرَةِ

بَابُ فِي الْأَمَامِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا الْعَدُوُّ وَعَهْدٌ فَيَسْلُوُ خَوْفَهُ الْأَمَامُ قَبْلَ مَضَى الْمُدَّةَ لِيُقَرِّبَ مِنْهُمْ فَيُغَيِّرُ لِيُؤْمِدَ عَلَيْهِمْ وَهَذَا مِنْهُ غَدَاةٌ
كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَأَنَّ إِذَا صَلَحَ الْأَمَامُ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَى مَدَّةٍ وَمُتَقَرِّمًا فِي وَطْءٍ فَقَدْ صَارَتْ مَدَّةٌ مَسِيرَةٍ وَلَوْ أَنَّ الْقَضَاءَ الْمُدَّةَ الْمَضْرُوبَةَ

كَالْمَشْرُوطِ مَعَ الْمُدَّةِ فِي أَنَّ لَا يَفْرُغُ مِنْهَا قَدْ أَسَارَ إِلَيْهِمْ فِي الْأَمَامِ الصَّلَاحِ وَالْمُدَّةُ كَانَ الْإِقْبَالَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي تَمُوتُ عَنْهُ فَبُذِلَ أَيْضًا
مِنْ الْخَلْفِ الْمُنْهِي عَنْهُ لَمْ يَنْفُضْ أَهْلَ الْمُدَّةِ بَانَ ظَهَرَتْ مِنْ خِيَانَةِ قَلْبِهِ لَيْسَ إِلَيْهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُمْ قَوْلُهُ كَانَ بَيْنَ مَعَادِيهِ د

بَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ كَانَ يَسْلُوُ خَوْفَهُ بَلَا دَهْمٍ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ تَخَلَّصَتْ وَفِي آخِرِهِ مَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَشِيدُ
عَقْدًا وَلَا يَحِيطُ حَتَّى يَنْقَضِيَ أَمْدُهَا وَيَنْتَبِذَ إِلَيْهِمْ سَوَاءٌ فَجِعَ مَعَادِيَهُ وَقَوْلُهُ فَلَا يَشِيدُ عَقْدَهُ الْمَالِغَةُ عَنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ وَالْإِطْلَافِ

مِنْ الزَّيَادَةِ فِي الْعَهْدِ وَالتَّكِيدُ قَوْلُهُ حَتَّى يَنْقَضِيَ أَمْدُهَا أَوْ يَنْتَبِذَ إِلَيْهِمْ الْعَهْدُ قَوْلُهُ وَإِنْ يَرِيدَانِ لِيُفْرِمَ فَيَكُونُ لِقَائَهُمَا فِي بَعْدِ عَلَى
بَابُ فِي الْوَفَاءِ بِالْمَعَاهِدِ حَرْمَةٌ ذَمَّةٌ وَفِي نَسْخِ مَدَّةٍ كَمَا تَأْتِي وَأَمَّا الْأَمَامُ كَمَا تَأْتِي فِي الْعَصَةِ وَهَذَا قَوْلُ الْخَفِيَّةِ

أَفَاقِلُ سَلَمَ ذَمًّا وَمَعَادِيَهُ الْقَيْلُ وَتَمَالَ الشَّافِي لَا يَقْبَلُ بِهِ قَوْلُهُ مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا فِي عَهْدِهِ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ أَيْ مَنْ
قَتَلَ مَعَادِيَهُ سَوَاءً كَانَ عَهْدُهُ مَوْثِقًا أَوْ مَوْثِقًا أَوْ غَايَةً أَمْرُهُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ قَتْلُهُ فَرَحِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَخَوَّلَ الْجَنَّةَ مَعَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ

أَوْ كَوَّلَ عَلَى التَّهْمِيدِ وَالْمُتَخَلِّفِ كُنْهَهُ الْأَمْرُ حَقِيقَةً وَقِيلَ وَقْتُهُ وَقَدَرُهُ

بَابُ فِي الرُّسُلِ جَمْعُ رَسُولٍ وَهُوَ الرِّسْلُ مِنَ الْكُفَّارِ بِرِسَالَةِ الْكُتَابِ إِلَى الْأَمَامِ الْمُسْلِمِينَ مَضَتْ السَّنَةُ إِنْ لَا تَعْرِضُ الرِّسْلُ
الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَا تَعْلَمُهُمْ وَأَنْ تَكَلَّمَ الْكَلِمَةُ الْكُفْرُ خُفِّضَتْ لَأَنَّ الرِّسَالَةَ تَقْتَضِي جَوَابَ الْبَصْلِ عَلَى الرُّسُولِ نِكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ
الْعَهْدِ وَلِأَنَّ لِعَطْلَ مَصْلَحَةِ الرِّسَالَةِ قَوْلُ مَضَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَا حَالَيْنِ قَرَأَ كُتَابَ مُسْلِمَةٍ

فانقول ان انما قالوا فنقول كما قال قال اما دأله لولا ان الرملة لا تقتل لضربت اعناقكم
وفي مصنف ابن تيمية غزاه الى احمد قال جابر بن النواحة وابن اثال رسولاً مسلمية الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما انشدنا
اني رسول الله قال انشدنا مسلمية رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمنت بامه ورسوله لو كنت قاتلاً رسولاً لتكلم
فقط لهما في الباب فنقول كما قال اني مسلمية معناه تصديق في دعوى النبوة ونقول ورسول الله وبذا كفروا وتلاوهما في حضرة
صل الله عليه وسلم وبذا مسلمية الكذاب الذي بناه وكان صاحب خيرات فقتله خلق من بني حنيفة ثم نزل في خلافة ابي بكر الصديق
وقتل قريظة بن مالك بامر عبد الرحمن مسعود الكوفي ابن النواحة صاحب مسلمية كما اخرج المصنف في الباب

باب في امان المسلمة قال ابن المنذر راجع اهل العلم على جواز امان المرأة الا عبد الملك صاحب مالك ومحمون
فانها قالوا اهل الامان ان اجازته جاز وان رده ردت قالت الحنفية اذا آمن رجل من رجل او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او
اهل مدينة صريح الامان ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المسلمون شركاء في دماءهم اي متساوي فلا يبيد دين الشريف على دين
الوضيع وبني بنتهم اذ انهم اي اقلهم عدد وادوم الواحد ولان كل واحد من المسلمين من اهل القتال اما الرجل فظاهر واما المرأة فمن جهة
التعديب اما المال او بالعقد فيحق الامان منها للمقاتلات محله ولا نه على الصلوة اجازة امان ام هاني رجلا من المشركين فيخذلهم
فيما رواه البخاري وسلم ورواه البهوتي في الباب واهل المشرك بها الحارث بن هشام ولا يجوز امان المريض والشيخ الغالي في الطب
المأذون واما عبد المحجور عليه عن القتال فلا يصح عندنا في حنيفة وبني يوسف وبصح عن محمد بن قيس قال الامان لا ينفعني واما كذا احمد في رواية
وذكر الكوفي ان ابا يوسف ومحمد ولا يجوز امان الذي اذا امره امير المسلمين فحوزا منه وكذا لا يجوز امان الاسير والتاجر قال في البدل
ومن ثم ان الامان يقتل والبلوغ فلا يجوز امان المجنون واصبى عندهما العلماء وعند محمد البلوغ ليس بشرا حتى ان الصبي المراهق
الذي يقتل الاسلام اذا آمن بيمينه ومنها الاسلام فلا يصح امان الكافر وان كان قاتل مع المسلمين رقت قال الحافظ
لكن يقال الا لا يخفى ان عز الدين مع المسلمين فاس احد امان امان امضا ولا يفرضه الى امانته واما الحرة فليست
بشرا لصحة الامان فيصح امان العبد للمأذون في القتال بالاجماع ولما يصح امان العبد المحجور عن القتال فليست قال ابو حنيفة
وابو يوسف لا يصح وقال محمد بن قيس والشافعي وجع قول محمد واشتافعي قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث سبي بنتهم اذا هم والذرية
العبد والامان نوب عهد والعبد المسلم وفي المسلمين فيتناول الحديث وقال ابو حنيفة والابو يوسف ابى يث لا يتناول المحجور لان الامان
اما ان يكون من الذمات وفي الحساسة واما ان يكون من الذمات وهو القرب والاول ليس بمأذون ان الحديث يتناول المسلمين بقوله
المسلمون كشكا فادانهم ولا حساسة مع الاسلام واشتافعي لا يتناول المحجور لا لا يكون في صف القتال فلا يكون اقرب الى الكفر فليست
قال الحافظ في الشيخ واما العبد فاجازته هو امانه قاتل او لم يقتل وقال ابو حنيفة ان قاتل جازا امانه والا لا قوله عن ابن

عباس قال حدثني ام هاني بنت ابي طالب حديث قوله عن عائشة قالت ان كانت المرأة لتجيز على
المؤمنين فيجوز ذى كانت المرأة تعطي الامان الكفار مع المسلمين من قتله فيجوز امانها وجوازها وفي حكم المرفوع

باب في صلح العبد قال في كسر الدقائق ونصالحهم ولو بابل ان خير او نبيذ لو خير احد اي اذا راى الامان ان يصلح
ال الحرب على مال ياخذ او على مال يصفه عند خوف الملاك وكان في ذلك صلح للمسلمين فخير ذلك الصلح لقوله تعالى وان خجوا
للمسلم فاصح لها اي مالوا الى الصلح بخلاف اذا المالكين فيه خير لا يكون ترك جهاد ضرره ومضى وهو فرض فلا يجوز تركه من غير ضرره و

عذر هذا اذا كان لنا حاجة وان لم يكن لنا حاجة لم يحرم المال الذي يؤخذ من الصلح ليعرف في مصارف الخراج والحج والعمرة ولا خسر
 الا ان يخرجوا باسبابهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى احد اهل بيته صلى الله عليه وسلم او الى احد اهل بيته صلى الله عليه وسلم او الى احد اهل بيته صلى الله عليه وسلم
 ان كان غيرة في الفدية يكون كذلك وهذا انما انقضت المدة او ما اذ بهضت المدة بسبل الصلح بعضها فلما انشد اليهم واذا كان
 الصلح على اجل فمقتضى قبل مضي المدة زده اليهم بمقتضى ما اخرج المصنف في الباب قصص صلح الى يمنية وسوان كان شرطه في الفاس
 بينون الهزلية ولكن كان في الحقيقة فتحا عظيما قد وقعت تلك الهزلية في سنة ست لبعث الهجرة حين اكرم العزة النبي ومن معه
 على المدينة وسلم من ذي الحليفة وساتق بركت به لاطلعة القصود في القضية قريبا من مكة فقال اخذت ذلك ليس بخلق وعادة
 ولكن بهما عاين الفعل ثم قال قسم والذي نفسي بيده لا يسئلوني اليوم خطة وخصلة ليعلمون بهما حرمان الله الا اعطيتهم اياها
 وقبلت لهم ثم زجر باقونيت وقامت لسيرة فتناول بعضي الى يمنية فاعت القريش سبيل بن عمرو فقالوا اذهب الى بالظالم
 لهما بالظالم اياه الذي صلى الله عليه وسلم سبيل قال قد سئلكم من امركم فلما انتهى سبيل بن عمرو الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على ان توضع الحرب بينهما عشرين وان يامن الناس بعضهم بعضا وان يرجع عنهم حاجهم
 بل وان لا ياتيك من اجل وان كان على دينك الارودة وان جاءكم المينا لا تردوه وغيره ذلك من الشرط قوله ثم اتاه

بني عروة بن مسعود فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلماه اخذ بحجته والمذيرة بن شعبة
 قائم على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف المحديث كان عروة يافخه في المباركة
 في وقت الظلم لاطلعة على عادة العرب وكان المغيرة بن ابي عروة يمينه اجمالا للنبي صلى الله عليه وسلم واعظيما ويقول آخريك
 عن حيت لا لا يفتي لشرك ان يمينه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل ذلك عنه واليافا واستماله له قوله قال اي
 على لا دلست السعي في غدا ذلك ابي في الظفر شرك بهذا المال وكان خرج المغيرة قبل اسلامه مع ثمانية عشر نفرا
 من ثقيف لا اثار القوس بمصر فحسن اليهم واعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت للمغيرة منهم فلما كالا بالطريق تنهوا بالخرن فلما
 بكروا واواوب المغيرة فقتلهم وقت بالمدينة واسلم فاعطى عروة وثلاثة عشر نفرا من جانب المغيرة اولياهم قوله
 دخل ان بيننا عمية مكشوفة وانه لا اسلاك ولا اغلال العبيد وعاد يجعل خيرا افضل الشباب اي يناصره
 نقي من الغل والخذاع عطوى على الوفاء قوله لا اغلال قال الخطابي اي لا سرقة ولا خيانة ليقول ان بعضنا يامن بعضا
 فانه يترض لسرا ولا جهر او قيل الاسلاك السيف والاغلال لبس الدروع للحرب وزلف ابو جعيد هذا القول دليل لا اسلاك
 الفاقة الشهيرة والاغلال السرقة الخفية -

باب في العداوة في على عروة ويشبهه بهن اى المسلم باقى عند الكفار ليقولهم على غرة منهم ويشبهه المسلم بالكفار
 في العداوة والهيبة كي يعلموا ان هذا من المسلمين وقد كذب منهم وتبرى كي يطلع المسلم على خفايا امورهم وسرهم كل ذلك
 كبره اذا كان في صلته وغير المسلمين اخرج المصنف في الباب قصة قتل محمد بن سلمة كعب بن الاشرف اليهودي وكان كعب
 رجلا طويلا جبارا ظليما وامره كان بهما المسلمين بعد وقعة بدر وخرج الى مكة فقتل على ابن وادعه الهبي فجا احسان وبها امرأة

باب في الاذن في القفول بعلي الهادي اذ اعرض للنبيين حادثة الواثق عن التقبول فالا امام ان يؤمنهم قوله عن
عمره عن ابن عباس قال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله، واليوم الآخر الا لينة فسقطها التي
في النور انما المؤمنون الذين امنوا بالله، ودسوله الى عفوس، وحيمه انما خوفنا ماويل فيه
الايات فقال بعضهم وهم حكيمه والحسن البصري ان الاتيين التين في سورة التوبة لا يستأذنك الى قولهم في ربيعهم يترددون
نفسها التي في سورة النور انما المؤمنون الى عفوس رحيم فان مقتضى آيات التوبة ان الاستئذان للرجوع كان فيها عزمهم في الرجوع
الحكم واذا في سورة النور وقال بعضهم لم يلق فيها نسخ بل اخبر سنان وتعالى في سورة التوبة ان المؤمنين لا يتخلفون عن
الجهاد في سبيل الله باستئذانهم بل عا ذير الكاذبة واما المتألفون فيستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الغزو
لعمادير الكاذبة فليس في خبري عن الاستئذان بواجب لانهما يدل على ذلك آية التوبة ان المؤمنين اذا عرض لهم حاجة لا ينبغي
يستأذنون فيها ولا يستأذنون من غير حاجة فاذا استأذنوا لوك بعض شأنهم فان من شئت منهم لشقاء الحاجة واستغفر لهم الله فقلت
كل ما روي لا بالنسخ نسخ التقيين لا الاصطلاحى -

باب في بعثة البشراء جمع بشير وهو المخبر بخبر سار من الفخ وغيره قوله عن جرير قال قال لي رسول الله صلى
الله عليه واله اعزني من ذي الخلصة فانا لها فخرها ثم بعث رجلا من اصحاب الى النبي صلى الله عليه وسلم يشترى ابا رطاط
قوله ذي الخلصة بيت كان فيه صنم لدوس وشمع وبجيلة وغيرهم وذا الخلصة كانت مروية بضياء متقوسمة عليها كهيئة الشايج قدسها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة واسلمت العرب ووذت عليه وفود با قدم عليه جرير بن عبد الله فقال يا جرير
الا تاني من ذي الخلصة فقال بلى فوجه السحى اتى بنى الحسن بن بكيلة فصار بهم اليد فقامت خشم وتسل ماثنين من بنى قحافة
ابن عامر بن خشم وطفهم بهم وبهم بنان ذي الخلصة واحرم فيه النار فاحترق وهو على اربعة مراحل من مكة وهو اليوم
بيت فصار فيها اجرت وقال المبر وموضعا يوم محمد جابح لبلدة يقال لها الحيات من ارض خشم معجم

باب في اعطاء البشير قول سمعت كعب بن مالك الديث فذيله ثم صليت الصبح صبا ثم تحسبن ليلة على
ظهرويت من يديتنا فسمعت صا رخا ويناوى باعلى صوته على جبل ملح يا كعب بن مالك البشر فاما جأوى
الذى سمعت صوته يبشر في نزعت له ثوب في فكسوتهما اياها المبر

باب في سمع الشكر قال في الدر المختار وسجدة الشكر سجدة يلقى قال ابن العابد في ثمره رواه المختار وسجدة
لمن تجده عند غنة ظاهرة او رزقه الله تعالى الا اولادها وان دفعت عنه غنة وتحوذ ذلك السجدة لان سبيل الله تعالى شكر مستقبل
القبلة يحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر فرفع راسه كما في سجدة السلاوة قوله يعني هو قولها واما عن الامام فقلت عن في الحجة ان قال
لا اراها واجبة لانها لو وجب لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواصلة وفيه تكليف مالا يطاق تحمل في الذخيرة
عن محمد بن اذ كان لا يراها شيئا ويحكم المشككون في معنا فقل لا يراها سنة وقيل لشكر الله تعالى لان تمام بصلوة كعتين كان فعل عليه
الصلاة والسلام يوم الفتح قيل الراوى في الوجوب قيل نفى المشروعية وان فعلها مكره لا ثواب عليه وتركه اولى وغرد في المصنف
الى الاكثرين فان كان مستندا الاكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبادته السالفين محتمل والا فلهما ثبوت
كما نص عليه الحمد لانهما قد جازيا غير حديث وفعلها ابو بكر وعمر وعلي فلما يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم والنسخ كذا في

الطينة وفي آخره شرع المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عن علي عليه السلام فلا يخفى عنه لما فيه من الخشوع وعلية الفتوى وسنة
فروق الاشياء وسببها الشكر جازع عنده لا واجبة ومهتوي ما روى عندها ليست مشروعة وجوبا وفيها من القواعد الاولى والحمد
لله الخلف في سببها لا في الجواز قوله عن ابى بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اجابته امره سجدوا
دبته به خروسا سجدا شاكر الله عز وجل وفي الحديث الثاني عن سعد بن ابى وقاص انه نزل في قريش من غزوة
وسى خيبر عندها الحجة خارج مكة بينهما وبين المدينة لفتح العين وسكون الراء في فتح الواو بعد باراء الحمد ووجه فتح يدي يديه
في عا الله ساعة راي اولاً ثم سجد سجداً فمكث طويلاً ثم قام فرفع يديه فاستسأى الله تعالى ساعة ثم خروسا سجداً
فمكث طويلاً ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خروسا سجداً ذكره احمد ثلاثاً قال اني سألت ابي و
تشفعت لامي فاعطاني ثلث امتى فخرت سجداً شكراً للرب الحديث فمكث طويلاً ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خروسا سجداً دليل
على استحباب سجدة الشكر واستحباب رفع اليدين عند الدعاء كما في رواية الثانية.

باب في طرد في الباب اولاً عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان
يأتي الرجل اهله طرد في الباب اخرج بطريق الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن مما دخل الرجل
منه من سفوف اول الليل وهذا الحديث ظاهر ويخالف حديث الاول فقول ان المراد بهذا الحديث هو الدخول على
الاهل مع المراد الاثنان طردوا علي بن ابي طالب كونه احسن الاوقات لان اذا اتى المله اول الليل يكون مستريحاً فانه لا يسبب طول
الغيبة لاجل السفر يكون كثير الشبق فيغيث به وقيل ان هذا الحديث يحمل على انه اذا اطلع المله بقدره قبل الحجي والاول اذا لم يطرا
بقدره وقيل ان الكراهية في الدخول اول الليل يحمل على التنزيه وهذا على الجواز قال الزهري ان الكراهية في الدخول
واقبله فلا يقال الحافظ وفي طريق عاصم عن ابي عن جابر اذا اطل احدكم الغيبة فلا يطرق المله لئلا يتقيد فيه بطول الغيبة
يشير الى ان علة النهي انما لو جئنا فندنا حكمه يدور مع علة وجوده وعدا والعلنة في ذلك انه ربما يلهي على غير امره من تشييع
والتنزيه المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب الفقرة بينهما او يجرى على غير حاله مرضية والسر مطلوب بالسرعة وتقع في
حديث محارب عن جابر ان عبد الله بن رواحة اتى امرأته ليلياً وعندها امرأة تشبهها فظن انها امرأته بالسيوف فلما ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يطرق الرجل المله ليلياً قلت الغرض ان يطرح بقدره المله قبل ان يدخل عليه رواية الباب
عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفوف فلما ذهبنا للدخول قال امهوا حقاً ندخل
ليلاً لكي نقتشط الشعثة وتستحم الغيبة اي التي غاب عنها زوجها واراد بالاستحوا وان تعالج شعركا عاتيا
بما من المتأخر من امر النساء يعني من الشف والتور ولم يرويه استعمال الحديث ان ذلك يبرئ من امره

باب في التلخي اي تعذر المسافر من القوامين من السفر خارج البلد اي استقبالهم وسببهم كالنوم عند
الترحيل لا سيما اذا كان سفره وادج او عمرة قوله عن السائب بن يزيد قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
سلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه الناس فلقية مع الصنبا على فنية السادة اذ
ذاك صبياً فبينما هو اذ سمع تيمم لشئ مشرقه على المدينة ليلا ما من يريكم سمي لشؤد من المسافرين والتبول كما سمع من

وادي القرى والشام بينها وبين المدينة ثمان عشرة مرحلة

باب فيما يستحب من انفاق الزاد في السفر اذا قفل اي اذا جاز المسلم الزاد للفرج وجب له ان يصرفه ويغنيه في سفره
الفرج ثم ان بقي منه شيء يستحب ان يصرفه في حجة اخرى ولا يصرفه في غيره قوله عن انس بن مالك ان فتى من اسلم

قال يا رسول الله اني ادخل الجهاد وليس لي مال اتجهز به قال اذهب الى فلان الانصاري

فانه قد تجهز فمضى فقل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لك السلام و

قل له ادفع الى ما تجهز به فاتاه فقال له ذلك فقال لامراته يا ذلانة ادفعي اليه ما

جهزتي به ولا تحبس منه شيئا فوالله لا تحبس منه شيئا فبأولئك فيه

قال النووي وفي الحديث ما نوى الانسان صرفه في حجة البر فغذرت عليه تلك الجنة يستحب له بذله في حجة اخرى من البر ولا يلزم
الم يلزم بالذلة قلت وفي هذا الكلام اشارة الى مناسبة الى ريث الباب

باب في الصلوة عند القدوم من السفر قال في الدر المختار ومن المنزوات ركعتا السفر والقدوم من السفر

اشامي قوله ركعتا السفر عن معظم من تقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عن ركعتي السفر الا خلف

يركعهما عندهم حين يريد سفر او اداء الطرقي وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهرا

في الصلوة فاذا قدم بدأ بالسجدة فصل في ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم قلت ورواه ابو داود وفي الباب شرح المنية ومناه

انحصاص صلوة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القدوم منه بالسجدة وبصرح الشافعية

باب في كراهة الملقا سجد لعظيم الهم وهو القسام وبلغ الميم جمع مقسم وهو القسمة قال في كنز الدقائق ونزيب

نصب قاسم رزقه من بيت المال القسيم بلا اجروا لا ينصب قاسم لقيم باجل بعد الرؤس ويجب ان يكون عدلا اينا عالما بالبيت

اي يجب نصب قاسم رزقه في بيت المال لان القسمة من جنس القضاء من حيث انه يتم قطع المنازعة فاشبهه رزق

القاضي ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة القاضي والمقاتل والمفتي فكون كفاية في بيت المال لانه عدل صالحهم

كمنفعة هؤلاء قوله والا يعني ان لم ينصب قاسما رزقه في بيت المال نصبه وجعل رزقه على التقاسمين لان النفع لهم

على الخصوص ولقد رآه القاضي اجرة مثله في بلطع في اموالهم وتحكيم في الزيادة والافضل ان يكون رزقه من بيت المال

لان الرزق واجب ومن التهمة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والقسمات قال فقلنا وما

القسمات قال الشيء يكون بين الناس فينقص منه في نفسه شيئا وفرضه عطاء في رواية الثاني قال الرجل

يكون على القسام من الناس راي الجماعة وهو اميرهم او عزيرهم فيقيم بينهم فيأخذ من حظهم واحد حظا

اي حصته منها حرام بالاتفاق قال الخطابي ليس في هذا تحريم اجرة القسام والمأهولي امرن ولي امرهم علفا لهم وانقيبا فاذا

قسم بينهم ساء لهم اسك منها لنفسه شيئا نصيبا واما اذا اخذ الاجرة باذن المقسم لهم فلا يجرم وهو مبين في الحديث الذي يليه

باب في التجادة في الغزو اما الاعمال بالنيات الحديث فان كانت نيته التجارة فلا جرمه وان كانت الغرض

والغصب بالذات الجهاد واما صدرت التجارة فممنها بلا توقع فيجوز له لو ابغى الغزو كما لا يوقل غرض المصنف بعقد بلا

الباب الموافقة للشوافع في المسئلة الخلافية الشهيرة وهي ان الشوافع لا يوجب ربح الغنائم في دار الحرب قبل القسمة بل اجرانها

باب الاضحية عن الميت التضحية عن الميت عرفت قربة لانه عليه السلام حي عن امته قال في الفتح والقياس ان لا يجوز لانه تبرع بالاثلاث فلا يجوز من غيره وكالاتفاق عن الميت قلت الاضحية عن الميت اثنان جائزة وتيق عن الميت كالتصدق بخلاف الاعتناء لان فيه الزام الوالد للميت ولا تنوب الابوصية واذا اوصى فليزم يجب التصديق

بجمع لحما والاعكاس حكم الضحية التي قال ابن وسبان في منظومة سه وعن ميت بالامر الزم تصدقا والاكل منها وهذا الخبر
قوله عن حنفي ذلك ثابت عليا يصح بكشيش فقلت لما هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصنافي ان اصحني عنه فانما اصحني عنه بوجه واحد والثاني عن نفسي

باب الرجل ياخذ من شجرة في اخره كعبين فيضعي بل يكره ام لا تختلف الغلاني ذلك فذهب احمد اسحاق
وبعض اصحاب الشافعي الى ان يحرم عليه اخذ شئ من شجره واغفاره حتى يضعي في وقت الاخير وقال الشافعي واصحابه هو
مكره اياه بمنزلة وليس بجرام وقال ابو حنيفة واصحابه يجب ذلك ولكن لا يكره ولا يجب فيكون تجاها ان يستلزم الزيادة
وقت ابد التاجر وبها يتايدون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاغفار ونحوه قوق الاربعين وقال مالك في رواية
لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في الظهور دون الواجب قوله من كان له ذبح (مذبح) يذبحه
فاذا اهل هلال في المحبة فلا يخاله من شجره ولا من اطفاله فيضحي بهذا عنه ما جمل على النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ما جمل على النبي صلى الله عليه وسلم

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شئ اعله العلة حتى يحرم بهديه
باب ما يستحب من الضحية قال في البدل ما الذي يرجع الى الاضحية فالسحب ان يكون باسمها واحسبها
واعلمها لانها مطهرة الاذرة قال عليه الصلوة والسلام غطوا ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم ومهما كانت المطية اعظم و
اسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر وافضل الشاة ان يكون كبشا طمخ اقرب موجوا لما روي جابر رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كسب ثلثين اقرين موجوا ثلثين عظمين سمينين والاقرن العظيم القرن والاطح الابيض وروي عليه الصلوة
والسلام ان قال دم العفراء يعمل عند المثل دم السوادين وان احسن اللون عند الله البياض والمخلوق الخبيث يفسد
والجود يعلل يولد قوق الضحية من قبل هو الضحية كذا روي عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى فانه روي عنه ان شئ من الضحية
بالضحية فقال ما زلت في هذا فذهب ما ذهب من خصية واما الذي يرجع الى وقت الضحية فالسحب هو اليوم الاول من ايام
البحار وما روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انه قالوا الايام اربعة ايام اولها افضل ولا تسارعة الى الخبز ولا ان العلة شاة
اضاف عماره في هذه الايام بلجوم القرابين فكانت الضحية في اول الوقت من باب سرعة الاجابة الى ضيافة الله جل شانه
والسحب ان تكون بالنهار ويكره ان تكون بالليل وافضل وقت الضحية لاهل السواد باعد طلوع الشمس لان عند ذلك
البحار اول النهار واما الذي يرجع الى آله الضحية فهو ان تكون آله الذبح حادثة من الحدي واما الذي يرجع الى نفس الضحية
فهو ان السحب هو الذبح في الشاة والبقر والخرفى الابل ويكره القلب من ذلك قطع العروق الاربعة كلها والتزديف
في ذلك وان يكون الذبح من الخلقوم لامن القفار واما الذي يرجع الى من عليه الضحية فالافضل ان يذبح بنفسه وان
تد عليه لانه قريبه فباشرتها بنفسه افضل من توليتها غيره كسائر القربا والكيل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ساق ما تد بهذ فخر منها ثوبا وبعث بهديه الشرفية عليه الصلوة والسلام والحديث الذي رواه انس قال رايت النبي
صلى الله عليه وسلم يذبح كبش كسب ثلثين اقرين واضعاقه رمة على صفاتها وهو يدعها بمره يستقبل الكعبة المحرمة ويحجب ان
يكون الذابح حال الذبح متوجها الى القبلة وان يدعو فيقول اللهم منك ولك صلاتي لوكي وعمي لبي وبما في الله رب العالمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وان يقول ذلك قبل التسمية وبعده لما روي جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم كبش من ذبحها وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما لم يمتد لي من قبله شيء
 قول عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرون يطاف في سواد رسوا والقوام
 وينظر في سواد رسوا والعينين، ويدرك في سواد رسوا والجنين، فاق به فخطي به فقال يا عائشة
 هل لي المدينة ثم قال اشحن بها ففعلت فاخذها واخذ الكبش فاجلسه راي على اليسار فذبحه قال
 بسم الله اللهم تقبل من محمد بن محمد من امة محمد بن محمد على ايديهم ابراهيم الخليل عليه
 قوله عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 رحله عليه فخطها ما عرفت وجها للجنين هو اياهم اكثر من امة ابيهم كذا قول عن جابر بن عبد الله قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الذبح كبشين اقرناين اقرناين من وجهي للذي فطر السموات والارض على املة ابراهيم خديقا راي املاعن حج الايمان الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وانا من المشركين ان صلواتي وشكركم عبادا ما في لله رب العالمين لا تشركوا به شيئا ذلك اقرنا من المسلمين
 اللهم منك ربنا لا نعبد غيرك واصلته الى منك، ولك (خالفه ك) عن محمد دامة بسم الله والله اكبر
 اي بعد التكبير امر المسلمين على ملقة والتماض في الرواية فخطي مرة بالاسود ومرة بالابيض ومرة بالفصل ومرة بالخصي
 باب ما يجوز في الضحى ايا من السنن اعلم ان الاضحية لا يجوز الا من الابل والبقرة والغنم والتمن صفات المزدحم والافان
 والابنوش نور من البقرة فحجز المتفقيه من حج هذه الاشياء اذا كان سنة وهو القبي الا ان كان فانه يجوز من الضان خاتمة الجوز
 اذا كان عليه البحث فخط بالثنيان يشبه على الناطق من بعد الجذع من الضان ماتت لسته اشهر عند الفقهاء وذكرنا في ما
 ابن مبركة اشهر الشيء من الضان والمزاج سنة ومن البقر ابن تين ومن الابل ابن خنمين وقد تقدم تحقيق ذلك في كتاب الكفاية
 فراجع وتخصيص هذه القرية بسنن دون ابن ابراهيم الا بالتوقيف فتجوز ذلك فلا يجوز سنة الاضحية حمل ولا جرد
 ولا نعل ولا نصيل لان المشرع نقاود بالاستئذان التي ذكرناها وهذه تسمى بها والدليل على ما ذكرنا
 حديث الباب اخره البخاري ومسلم وجماعة قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنحوا
 الا حسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضان فبذل الحديث يدل صراحة على ان الجذع من
 الضان يجوز لاسن المعز ما قوله الا ان يعسر عليكم اي السنة وهذا المحمول عند الجمهور على الاستحباب والافضل والايحوز
 الجذع من الضان مع وجود غيره واما قوله في حديث زيد بن خالد فاعطاني عتود اجذعا فالمراد منه ما تم السنة
 وافي عليه المحول من اولاد المعز لان الجذع من المعز اكمل السنة واما قوله في حديث جابر بن سمور عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الجنى ع يوفى عما يوفى في عنة الثني فهو من الضان لاسن المعز والابل والبقرة يدل عليه حديث البراء بن عازب
 قال ضحي خال لي يقال للابو بودة قبل اقصولة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيك ضحيك
 راي لاشاة نكس فقال يا رسول الله عندنا جعن روني رواية البخاري واجبا وهو موافق لقولنا عند العرب ضحي
 من المعز فقال ذبحها ولا اقصم لغيرك اي لا تجزي غيرك عن نكس كما في رواية المتقدم عنه فقال ان عندنا
 عنا قاجذعة روني رواية عناق ابن، وهي خاير من شق الجح ربا عاير طيب لها، فهل يجوز عني قال نعم

دلت بغيره عن احد بعدك والدارج الشاة التي يبلغها الناس في منازلهم قال الحافظ وفي هذا الحديث تخصيص
ابي بردة باجزاء الجلس من المعز في الاضحية لكن وقع في عدة احاديث التصريح بغيره في البردة ففي حديث عقبة بن
عامر ولا رخصة فيها لاحد بعدك قال النبي ان كان نذر الزيادة مخفوفة كان رخصته لعقبة كما رخص لابي بردة قلت وفي هذا
الحديث نظر لان في كل منهما صيغة عموم فلهما تقدم على الآخر انتهى انقضاء الوقوع للثاني واقرب ما يقال فيه ان ذلك صدر
لكل واحد منهما في وقت واحد ويكون خصوصية الاول نحت قبوت الخصوصية للثاني ولما لم ينس ذلك لانه لم يقع في
السياق استمرار الخ لغيره صريحا وقد وقع في كلام بعضهم ان الذين ثبت لهم الرخصة الربعة وخمسة واستشكل الجمع لكونه
فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي الا في قصة ابي بردة في بعضهم وفي قصة عقبة بن عامر
في بعضي واما عدا ذلك ففي قصة زيد بن خالد قال لفتح به وفي حديث عويم بن الشعراء النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد
اضحية اخرى وفي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعطى سعد بن ابي وقاص هذا من المعز فامره ان يقي به و
ليس فيه التصريح بالنفي لغيره والحق انه لا منافاة بين هذه الاحاديث وبين حديث ابي بردة وعقبة لا احتمال ان يكون ذلك
في ابتداء الامر ثم تقرر الشرع بان الجلس من المعز لا يجوز واقتصر ابو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك قلت وفي حديث
ابي بردة دليل على ان من ذبح قبل الصلوة في المصر لا يصح من النسك خلافا للشافعي فانه قال يحرق اذا ذبح بعد اذنه
من الوقت مقدارا ما صلى في صلوة العيد وان لم يصل الامام وحديث من ذبح قبل الصلوة فليجأ اضحية وليحدث قال اول
لكناني يومنا هذا الصلوة ثم الذبح ولا يرعينا انه يجوز ذلك لابل القرى بعد الصبح لان لابل القرى صلوة العيد
تلاقيت الترتيب في حكمه فالصبح الذبح من اهل المصر ان اخرج الامام الصلوة حتى يتصف النهار نعم اذا شغل الامام فلم يصل
العيد وترك ذلك تمدا حتى زالت الشمس فتدبر الصلوة في الايام كلها -

باب ما يكره من الضحايا اي هذا باب في بيان ما لا يجوز التضحية به وما يكره والاصل فيه ان العيب الفاحش
مانع والبسر غير مانع والبسر الاثر في الجها والكثير قد يقال في كراهة الذنائق يعني بالجماء والحصى والثولاء لا بالعباء والعوراء
والعفاء والعرجاء ومنقطع اكثر الاذن والذنب والسن او العين او اللية انتهى اي تجزئ الجماء وبس التي لا قرن لها
خاتمة وكذا مكسورة القرن تجزئ لان القرن لا يتعلق بالمقصود ولما روى عن علي ان شغل عن مكسورة القرن قال لا يصير
قال بلغ الكسر المشاش لا تجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الكتفين والفتحين واما الحصى يجوز لما تقدم من النص بل هو
افضل من الفحل لان لحم الطبيب والحصى منزوع الحشيتين والموجود الذي يلوى عروق الحصى فيصير كالنخس والثولاء تجزئ
لجوزته ان كانت سمينة اذا كان ذلك بينها عن الرعي والاعلاف فلا تجوز لانه يفيض بها كما كان عيدا فاحشا وكذا تجوز
الجرباء اذا كانت سمينة ولم تلتف جلد با اذا كانت هزولة وسرى ذلك في الجلبه وانفد فلا تجوز قوله لا بالعباء الخ اي لا يجوز ان
يصلح به ولا بالبع لان هذه العيوب فاحش كثير لو شغل في اللحم والاصل في ذلك ما اخرج المصنف في الباب عن البراء بن عازب
وجاءه جملة اخرى قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصلى فصر من اصحابه فقال ذلك ارباعا وانا ملئ اقص من
الاناء فقال ربع لا تجوز في الاضاح العوراء بين عود ظلمة بفتة بين مهنها والعرجاء بين ظلمها ورجاء والكلبي للقي
لا تنقح فالعوراء هي ذابرة إحدى العينين فدخل فيه العباء والمرضة هي التي لا تنكح والعرجاء هي التي لا تقدر تشي برجلها

الى المنك والكبير التي لا تنقي هي البرزخ التي لا تنقي لها وموافق المعنى لانح نظامها من الجف فوله متلوع اكثر الاذن انما
 اخرج ابو داود وحده الترمذي عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستشر ابي منظر فتأمل سلامتها من
 آفة العين والاذن ولا تضحي بعوابد ولا مقابلة ولا مدبرة ولا خرقاء ولا شرقاء قال في بيان فقلت
 لا في اسقط اذكر عصابة قال لا قلت فما المقابلة قال يقطع طرف الاذن فقلت فما المدبرة قال
 يقطع من مخارج الاذن قلت فما الشرقاء قال تنشق الاذن قلت فما الخرقاء قال تنشق اذنها للسمعة
 اي العلامة التي تعرف بها هذا الغير عن ابي اسحاق فيقول ان تستشر ابي منظر فتأمل سلامتها من آفة فان ذهب بعض هذه
 الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين فيظفر ان كان الذناب كثير المنح جواز الضحية وان كان يسيرا لا ينح
 لان اليسير مما لا يمكن التحرز عنه اذا لم يكن الا في حادثة فلو اعتبرنا الصفاق الامر على الناس ووقعوا في الحرج واخافوا
 في الحد الفاصل بين التليل والكثير فعن ابي حنيفة ارجع روايات روى محمد في الاصل والجامع الصغير ان كان ذهب المثلث
 لا يجوز ان كان اقل من ذلك جاز وقال ابو يوسف ذكرت قيل لابي حنيفة فقال قولي مثل قولك وتقول ابي يوسف انه اذا
 ذهب الربع لم يجزه وذكر الكشي قول محمد بن قول ابي حنيفة في رواية عنه في الاصل وذكر القاضي في شجرة مختصر الطحاوي قوله
 ابي يوسف واما التبريد في التي لا انسان بها فان كانت ترمي وتختلف جازت والا فلا وذكر في المشتق عن ابي حنيفة انه ان كان
 لا ينبتا عن الاعتلاف تجزئ وان كان ينبتا عن الاعتلاف الا ان يصيب في جوفها صابا لم تجزه وقال ابو يوسف في قول لا تجزئ
 سواء اعتلاف او لم يعتلاف وفي قول ان ذهب اكثر اسنانها لا تجزئ كما قال في الاذن والالية والذنب وفي قول ان بقي
 من اسنانها قدر ما تختلف تجزئ والا فلا واما النبي من المقابلة والمدبرة والخرقاء والشرقاء فاما المقابلة فتقطع من
 قبل اذا نهاش شي ثم ترك معلقا من مقدمها والمدبرة هي التي يقطع من سوخر اذنها شي ولا بيان بل تترك معلقا والشرقاء بالمد
 وهي مشقوقه الاذن طولاً من الشرق وهو الشق والخرقاء مشقوبة الاذن تقباً مستديراً وقيل الشرقاء قطع اذنها طولاً والخرقاء قطع
 اذنها عرضاً فالنهي في الشرقاء والمقابلة والمدبرة بحمول على الذنب وفي الخرقاء على اختلاف الاقويل في حد الكثير على ما بينا و
 لا بأس بما فيه سمة في اذنه لان ذلك لا يعديها في الشاة ولا في عيب يسير او لان السمعة لا تخلو عنها الحيوان ولا يمكن التحرز عنها
 قوله يا ابا الوليد اني خرجت القمل لصفحة فلما احل شيئاً عجيباً غريباً فاء راحتي سقطت اسنانها
 فكبرها فما اذقول فقال اذلا جئتني بها قلت سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم بك تنشق
 ولا انتك انما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصنف والمستأصلة والجفاء والمشيعة والكسراء
 فلهذا في التي تستأصل اذنها حتى يبيد وسماعها والمستأصلة قرفها من اصله
 راي النبي استوصل قرفها من اصلها في نسخة والجفاء التي تنشق عينها راي ذهب بذباب لبرء والعين صعيه لعمدة
 تامة في موضعها والمشيعة التي تلتصق الغنم عجفاً ونزلاً وضعفاً والكسراء الكسيرة اي مكسورة الرجل هذا
 تفسير من المصنف.

باب البقر والجوز وعن محمد بن حنبل في الاصحاح اختلاف العلماء في مقام الاول هل يجوز الاشتراك في الائمة
 ام لا ذهب بعض الى انه لا يجوز الاشتراك فيه معلقا وسهواً عن ذلك وذهب الجمهور الى جوازه ثم اختلفوا في ما بينهما من جواز

مطلقاً ومنهم من جوز بشرط ان يكون كلهم متقربين وبعضهم قال بزيادة ان يكون اسماهم اثنى واحدة ومنهم من فرق بين الغرض
والنوع فذهب الامام الشافعي الى ان يجوز الاشتراك فيه مطلقاً من غير فرق ان يكون الاشتراك المتقربين او المتطوعين او المتطوعين
او بعضهم مقترضاً وبعضهم منفكاً او مراد بالهم وذهب بعض المالكية الى ان يجوز في النذور دون الواجب وذهب ابو حنيفة الى
ان يجوز ذلك اذا كانوا كلهم متقربين قال في البدائع ومنها ان لا يشارك المصحفي فيما يحتمل الشكر من لا يريد القربة راساً فمن
شارك لم يجز عن الاضحية وكذا ما في سائر القرب سوى الاضحية اذا شارك المتقرب من لا يريد القربة لم يجز عن القربة كما في دم
المنعة والقران والاحصاء وجزء الارصاد وغير ذلك وهذا عندنا وعند الشافعي بما ليس بشروط حتى لو اشترك سبعة في اكل
بقرة كلهم يريدون القربة الاضحية او غيرها من وجوب القرب الا واحد منهم يريد اللحم لا يجزي واحد منهم من الاضحية ولا من غيرها
من وجوب القرب عندنا وعند غيره يجزي واحد ولو لم يفعل انما يصير قربة من كل واحد بنيت صاحبه لعدم البنية من احدهم لا يفيج
في قربة السابقين ولنا ان القربة في اداة الدم وانما لا تجزى لانها فرع واحد فان يقع قربة من البعض لا يقع قربة من السابقين
ضرورة عدم التجزؤ ولو ارادوا القربة الاضحية او غيرها من القرب ابراهم سواء كانت القربة واجبة او تطوعاً او وجبت على بعض
دون البعض وسواء اتفقت جهات القربة او اختلفت بان اراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزءا الصعيد وبعضهم يهدي الاحصاء وبعضهم
كفارة شيء اصابه في احرام بعضهم يهدي التطوع وبعضهم دم المتعة والقران وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا اذا
جهات القربة بان كان الكل بجهة واحدة ثم قال وكذلك ان اراد بعضهم العقيقة من ولد وولد من قبل كذا ذكره في نوادر
الاضحية لا يندكرها اذا ارادوا جميع الخليفة وهي ضياء في الشروع وينبغي ان يجوز لمصنفنا والقائم الثاني الى ان يجوز الاشتراك في اكل
ابن ارمويه وابن خزيمه يجوز الاشتراك في البعير في عشرة وقال الجوزيل اذني الطمحي وابن رشد انه اجتمع على ان البدنة تحمل
سبعة شاة وقال في البدائع ولا يجوز بقرة واحدة وبعير واحد اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة او اقل من ذلك وهذا قول عامته على كل
وقال مالك يجزى ذلك عن اهل بيت واحد وان زادوا على سبعة ولا يجزى عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ثم قال
ون العلماء من فصل بين البعير والبقرة فقال البقرة لا تجوز عن اكثر من سبعة والبعير فاجوز عن عشرة ورواه عن سويل
عليه السلام عليه وسلم انه قال البدنة تجزى عن عشرة ونوع من القياس يؤيده وهو ان الابل الكوفة من البقرة ولها فطنت
الابل على البقرة في باب الزكاة والديات فتفضل في الاضحية ايضا ولنا ان الاخبار اذا اختلفت في الظاهر يجب الاحتياط واما
ذلك فيما قلنا ان جازوه عن سبعة ثابت بالاتفاق وفي الزيادة اختلاف فكان الاخذ بالمتق عليه اخذاً بالمتقين واما
ما ذكره من القياس فقد ذكر ان الاشتراك في هذا الباب معدول عن القياس واستعمال القياس فيما هو معدول
عن القياس ليس من الفقهاء انتهى لمصنفنا قوله عن جابر بن عبد الله كذا انقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم نذير البقرة عن سبعة وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البقرة عن سبعة والجزء عن سبعة
والجزء البعير ذكره او انشئ واللفظ موثوق عنه قال مختارنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحد بيعة البنية
عن سبعة والبقرة عن سبعة

باب في الشاة يفيق بها عن جماعة يهدي اليها من اهل البيت والى غيرها واستدل بالحد بيعة الباب قوله
علق بكبح نذير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الله والله لا يهلل عني وعن من يهدي من اهل

فالتاجر لهم في فان الموت يدل على الاشتراك في الثواب لا على كفاية التسمية عنهم بل عليه ما تقدم من ان الجور والفسق يخرجان عن سعة
تكميل تجزئ الشاة الواحدة اكثر منها

باب الامام يدين عجم بالمصلي ليكون لمراي من الفقهاء فيصوبون من ثم الاضحية قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
سلم كان يدين عجم اخصية بالمصلي وكان ابن عمر يذبحه وكذلك الخلفاء الراشدون

باب حبس لحوم الاضاحي فوق ثلث بل يجوز ان لا ذب بعض السلف الى ان يحرم الاسك الحوم الاضاحي بعد
ما ت و ان حكم التجرى على ذلك النووي عن علي وابن عمر وذبح جمهور العلماء الى ان يجوز ذب كل قبل اجمع على ذلك حديث ابي
ثم اختلفوا فيما بينهم على ان ذبح على جاز الاكل والا ذبح على الثلث بل يجب الاكل والتصدق بل لا ذبح بعض السلف الى ما
يجب الاكل والتصدق من الاضحية مستحب لا بقوله تعالى فكلوا منها ولعقوا لعلى الله عليه وسلم فكلوا تصدقوا ولو جوب الاكل فال
الوطيب ابن سلمة من اصحاب الشافعي وكل الجوز بذه الامام على الذب والاستحباب وقالت الشافعية يجب التصديق
اذا كان اضحية تطوع في قول يجب التصديق بالثلث وفي قول بالصف وفي قول لا يجب شيء وقال في البدائع والادبي
هو بوجه الثلث فالمتحجب لصاحب الشافعي ان ياكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها ولا تصدقوا بها ولا ياكل من الاضحية
فله ان ياكل من ضايقة الله عز وجل وجملة الكلام فيه ان الذب ثلثه نوع يجوز لصاحبه ان ياكل منها بالاجماع والتجوز لا يجوز له
ان ياكل منه بالاجماع وتوقع اختلاف فيه فالاول دم الاضحية لقلنا كان او واجبا منذ ورا كان او واجبا مبتدئا والثاني دم
الاحصار وجزء الصبي ودم الكفارات الواجبة بسبب الجنابة على الاحرام كلبس الخيط وعلق الراس والجماع بعد الوقوف
بجوف وغير ذلك من الجنائيات ودم النذر بالذبح والثالث دم التمتع والقران فخذنا اكل وعذ الشافعي لا ياكل ثم كل يجوز له
ان ياكل منه لا يجب عليه ان يتصدق به بل الذبح اذ لو ذبح عليه التصديق لما جاز له ان ياكل منه وكل دم لا يجوز له ان ياكل منه
يجب عليه ان يتصدق بدم الذبح اذ لو لم يجب لادى الى التسبب ولو لم يكن له الذبح لادى الى ايمان عليه في النوعين اما في النوع
الاول فطاهر واما في النوع الثاني فله ان ياكل من غير ضيق ولا يكون مضطرا عليه وان استعمله ليعاد الذبح ان كان من النوع
الثاني لغير قيمة لانه لم يذبح الا للتمتع والتصديق بهما وان كان من النوع الاول لغير ضيق ولا يجب ان
ياكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير وطيع منه غيره والا فضل ان يتصدق بالثلث ويخذه الثلث فبها
اقراره واهدا شويخ الثلث لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمقر ولقوله عز وجل فكلوا منها وابعدوا البائس الفقير
وقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت بهتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها واخرجوا قبضت بجمع الكتاب العزيز والسنة ان المتحجب
ما قلنا من ان يهديها جميعا ولو تصدق باكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القرية في الازالة والتصدق بالدم تطوع
ولان يذبح لكل نفسه فوق ثلثة ايام لان الهني عن ذلك كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتصدق افضل الا ان يكون الرجل
ذاعيا وغيره موص الحال فان افضل ما يذبحه ان يصنع لعله ولو سح عليهم لان حاجته وحاجة عياله مقادير على حاجته
غيره قال عليه الصلوة والسلام ابدأ بنفسك ثم بغيرك قوله سمعت عائشة تقول دف ناس را قبلوه من اهل البادية
حضره الاضحية في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذبحوا الثلث تصدقوا
بما بقى قالت فلما كان بعد ذلك راي فلما جاء الاضحية بعد ذلك الاضحية قيل لوسيد الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله
لقد كان الناس يبتغون من ضحاهم ويحبسون

عليه السلام ما ذاك اذ كان قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا يا عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا نهيتكم من اجل الدابة والجماعة المقبلية التي ذبحت عليكم تكلموا وتصد قواد وخروا باثنته وان كان فوق ثلث ليل فنية تصرح بالنسح التحريم اكل لحوم الاضاحي بعد الثالث واذا خاربوني حديث الثاني عن نبينته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت نهيتكم عن لحومهم اكلها فانك لا تأكلوها فوحي ثلث لكي تستعكم فقد جاء الله لستة تكلموا وخروا فاجتهدوا الاجراي تصدقوا ابتغاء للاجر تولد لكي تستعكم اي يصيب لحوم الاضاحي كل من مضي ومن المضي بالسنة والفرخ -

باب في الوقت بالذبيحة قال في البدل وما الذي يرجع الى آله التحية فما ذكرنا في كتاب الذبائح وهو ان يكون آله الذبح حاد من الحريد والالذي هو بعد الذبح فالمستحب ان تيرص بعد الذبح قدر ما يبرو ليس من جميع اعضائه وتروى الحجة على جميع جهده وبكره ان يخرج من قبل ان يبرو ولا ذكرنا في كتاب قوله ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا اقتلتم فاحسنوا القتلة اذا ذبحتم فاحسنوا الذبح ليعلم احدكم شفرته ولسان يوسم فيه يصح تسه فلا يسبح جلد حتى تبرو ولا ينزع الاحرام من الحريد وغيره ولا فروع الاحسان الذي امر في كل شيء والامر الاحسان محمول على الاستحباب باب في المسافر فيقتضي قالت الحنفية شرط لوجوب الاضحية الاقامة فلا تجب على المسافر في البدل والمصلحة والاماني النوع الثالث فيها الاسلام فلا تجب على الكافر لانها قرينة والكافر ليس من اهل القرب ومنها الحرمة فلا تجب على العبد وان كان مازونا في التجارة او مسافرا لا تقي ما في متعلق بملك المال ولهذا لا تجب عليه زكاة ولا صدقة الفطر ومنها الاقامة فلا تجب على المسافر لانها لا تتبادى لكل مال ولا في كل زمان بل يميون مخصوص في وقت مخصوص والمسافر لا يفرغ في كل مكان في وقت الاضحية فلما وجبنا عليه الاحتياج الى حمله مع نفسه وفيه من الحرج المأخوذ الى ترك السفر وفيه ضرر فخرج الضرر الى اقلع الوجوب وذكر في الاصل وقال ولا تجب الاضحية على الحاج والادب الحاج المسافر فاما اهل مكة فنجب عليهم الاضحية وان حجوا لما روي نافع عن ابن سينا ع رضي الله عنهما انه كان يحلف لمن لم يحج من اهل اثنان الضحايا بالضيعة تطوعا او يتحمل ان يضيحا عن انفسهم لا عند فلا تثبت الوجوب مع الاحتمال انتهى بنذر الضرورة قوله عن ثوبان قال صلى الله عليه وسلم روي حجة البواع ثم قال يا ثوبان اصل لنا لحم هذا الشاة قال فما ذلت اطعمه منها حق فذمنا المذنبين آي من الشاة في جميع سفره على الله عليه وسلم -

باب في ذبائح اهل الكتاب قال في البدل في شمر الطرركن الزكاة ومنها ان يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل في حجة اهل الشرك والنجوس والوثني وذبيحة المرتد اذ ذبيحة اهل الشرك فلقوله تعالى واما اهل الغيرة له وقوله عز وجل وما ذبح على النصب اي النصب وهي الاضام التي يعبدونها واما ذبيحة النجوس فلقوله عليه الصلوة والسلام سنو بالنجوس سنة اهل الكتاب غير النجس نسائهم والا آكل ذبايحهم ولان ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة من شمر اهل الحل عند المانذكر ولم يوجد واما المرتد فلا يقرب على الدين الذي اشغل اليه فكان كالوثني الذي لا يقرب على دينه ولو كان المرتد غلاما مر اسقيا لا تؤكل ذبيحة عندنا في حنيفة ومجهر وعندنا في شافعي تؤكل على ان ردت حنيفة عنهما وعنده لا تصح ولا تؤكل ذبيحة اهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين اتواوا الكتاب تبطل كل حكم والمرتد بائعهم لا يؤكل من المراء ذلك لم يكن للتقصيص باهل الكتاب معنى لان غير الذبائح من اطعمة الكفرة مأكول ولان مطلق

اسم الطعام يقع على الذبايح كما يقع على غير الاله اسم لما يتطعم والذبايح ما يتطعم فيدخل تحت اطلاق اسم الطعام فيعمل لنا اكبابا و
يسوى فيه اهل الحرب منهم وغيرهم لعموم الاله الكريمة وكذا السبوي فيه نصارى بنى تغلب وغيرهم لانهم على دين النصارى الاله انهم
نصارى العرب فينبأ ولهم عدم الاله الشريف وقال سيدنا علي لا تأكل ذبايح نصارى العرب لانهم ليسوا اهل الكتاب وقولوا
عزنا عن قديمهم انهم لا يعلمون الكتاب الا انى وقال ابن عباس لا تأكل ذبايحهم لانهم ليسوا اهل الكتاب وقولوا عزنا عن قديمهم انهم لا يعلمون الكتاب الا انى وقال
الكريمة التي لا تأكلها سيدنا علي دليل على انهم من اهل الكتاب لانه قال عز وجل ومنهم من يتولون الكتاب اي من اهل الكتاب
من بعض الاله انهم يخالفون غيرهم من النصارى في بعض شرائعهم وهذا لا يخرجهم عن كونهم نصارى كسائر النصارى فان
استعمل الكتابي الى دين اهل الكتاب من الكفرة لا تأكل ذبيحة لان اسلم لولا منتقل الى ذلك الدين لا تأكل ذبيحة فالتكالي
اولى ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب تأكل ذبيحة والاصل
فيما ينظر الى حاله
ودينه وقت ذبيحة دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من اتقى من مله ليقرب عليها يجعل كاد من اهل تلك الملة من اهل علي
ما ذكرنا في كتاب الكلج والولودين كسبنا في غير كتابي تأكل ذبيحة انهما كان الكتابي الاب او الام عندنا وقال مالك لغير
الاب ان كان كتابيا تأكل والافلا وقال الشافعي لا تأكل ذبيحة رايتهم انما تأكل ذبيحة الكتابي اذا لم يشهد ذبحه و
لم يسع منه شيء واسع وشهد منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئا يحل على ان يسمع الله تبارك وتعالى وجزا التسمية
تحنيا للظن بما كان بالمسلم ولوسع منه ذكر اسم الله تعالى فكيف يبيد عز وجل المسيح عليه الصلوة والسلام قالوا تأكل الاله انهم يسمونه
تسمية المسلمين الا اذا نص فقال لهم الله الذي هو الشاكلة فلا تحل وقدر روى عن علي انه سئل عن ذبايح اهل الكتاب
وهم يقولون انهم يقولون فقال قبايل الله ذبايحهم وسويعلم ما يقولون فاذا اسع منه ذبحه سمي المسيح عليه الصلوة والسلام
وهذا اوصى الله سبحانه وتعالى ويحسب المسيح لا تأكل ذبيحة كذا روى سيدنا علي ولم يرو عنه غير خلافه فيكون اجماعا على ذلك
واصل غير الله وهذا اهل غير الله عز وجل انتهى لمصنفنا قول عن ابن عباس قال ذكوا ما ذكوا اسم الله عليه فاكلوا
ما ذكوا من كواسم الله عليه فسموه واستنتف من ذلك فقال طعام الله اذ ذكوا الكتابي لكم وطعامكم حل لهم
فرض ابن عباس من هذا الشيخ ان مفهوم الاتيين الاولين كان انه لا ياكل ذبيحة غير المسلم مطلقا سواء كانوا اهل كتاب
او غيرهم لان المخالفة لكانوا مسلمين وفي آية سورة المائدة حل ذبيحة اهل الكتاب لان المراد بالاطعام هو ذبايح اهل الكتاب
والا لافائدة تجتصص لهما فهم فيها قيدا لاطلاق مفهوم الاتيين الاولين وهذا في عرف المتقدمين نسخ والا لاشخ بل حكم
الاتيين الاولين ملكية فيما ازلنا لم يسخ منها شيء فان طعام اهل الكتاب حلال وذبايحهم ذكية وذلك مما حرم الله على
المؤمنين الكلبة قولوا لا تأكلوا مما يدرك اسم الله عليه بفعل لان الله حرم علينا هذه الاله المهيبة وما اهل بل التواخيث و
ذبايح اهل الكتاب ذكية لانهم اهل توحيد واصحاب كتب النبوة ينجون الذبايح بايديهم تسمية الله تعالى
كما يذبح المسلم بديته تسمية الله تعالى قول ابن عباس قوله ان الشياطين ليروحون الى اوليائهم يقولون
ما ذبح الله وليكون الميتة اى ما قتله الله وانه فلا تأكلوا وما ذبحكم انتم فكلوه فانزل الله ولا تأكلوا مما لم
يذبح باسم الله عليه وفي رواية ان اليهود قالوا انا ناكل مما قتلنا ولا ناكل مما قتل الله فانزل الله ولا تأكلوا الاله
فانزل اجماعا وتعالى الى الفرق بين الميتة والذكية بان الميتة هي التي ماتت بحقت نفسها او ماتت بدمج المشركين من

لأنه قال في الأصل أذبح لبن نفسه وظفر نفسه فاذ قتل وليس بذابح قال أبو بكر السن والظفر له في عن الذبيحة
بها إذا كانا متينين في صاحبها وذلك لأن البهي على الله عليه وسلم قال في الظفر أنها مدي الحبشة وبها إذا نذحون بالظفر
القائم في موضعه غير المنزوع وقال ابن عباس ذلك الحق فاما إذا كانا بمنزوعين ففري المادون فلما باس وانما كرهه
أصحابنا منها ما كان بمنزلة السكين الكالة فلهذا المعنى كرهوا الذبح بالظفر والعظم فكانت كراتهم الذبح بسن أو عظم أو قرن
أو نحو ذلك من جهة كماله لما يلقى البهيمة من الألم الذي لا يحتاج إليه في صحة الذكاة أم لمحضها
باب ما جاء في ذبيحة المتروكية أي السابقة في البهي ونحوها يريد بها الزكاة الاضطرابية قال في البدائع واما
الاضطرابية فكنها العقر وهو الجرح في أي موضع كان وذلك في الصيد واهو في المعنى الصيد واما كان كذلك لأن
الذبح إذا لم يكن مقدورا ولا بد من إخراج الدم لازالة المحرم وتطيب اللحم وهو الدم المسفوح على ما ينبغي إتيان سبب الذبح
مقامه وهو الجرح على الأصل المعبود في الشرع من إقامة السبب مقام السبب عند العذرة والصورة كما يقال السفر
مقام المشقة والكلح مقام الوهي ونحو ذلك وكذلك ما نذر من الأبل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لا ينهاه
الصيد وإن كان مستأنسا وقد روى ابن جبير أنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلا يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم إن لهذه الأبل أو أوب كادها الوحش فإذا غلبكم منها شيء فاصحابها بكذا قلت أخرج عنه أبو داود في الباب
المستقدم هذا عن رافع ابن خديج وسواند البعير والبقرة في الصحراء وفي المصروف كوتها العقر كروى عن محمد بن أبي نعيم
عن أبيه قال لما يقدر عليها قال محمد والبعير الذي يذبح على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة فدل أن نذر البعير
في الصحراء والمصروف في هذا الحكم وكذلك ما وقع بينها في البهي لم يقدر على إخراجها ولا على ذبح ولا يحرقه فان ذكاته ذكاة الصيد
لكونه في مقامه الذبح والنحو ذكر في التبيخ في البعير إذا صال على رجل فقتله وهو يذبح الزكاة حل الكه إذا كان لا يقدر
على أخذه ضمن قيمة لأنه إذا كان يقدر على أخذه صار بمنزلة الصيد فجعل الصيال منه فلهذا لا يجزى عن أخذه فيجوز عن نحره
إتيان الجرح فيه مقام النحر كما في الصيد انتهى لمحضها قلت ولقولنا ما قال الشافعي وأحمد وسفيان الثوري وقال مالك
لا يلزم ذكوة الاضطراب في الوهمين في استئناس الصيد ووحش الغنم قوله عن أبي العشراء عن أبيه وهو أسامة
بن مالك بن قيس فإنه قال يا رسول الله أمان تكون إلا من اللبنة أو الحلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسلم لوطعت في فخذها الإجزاء عنت قال أبو داود ولا يصلم هذا إلا في المتروكية والمتوحشة
لما كان مفادها غير الحديث أن في الزكاة كفي الطعن في النحر سواء كانت البهيمة مستأنسة أو متوحشة وهذا مخالف للروايات
الصغيرة من الأحاديث وكذا مخالف لإجماع الأمة فأول المصنف بالمتروكية والمتوحشة والزكاة الاضطرابية وهذا صحيح
لأن السؤال كان أن الزكاة مختصة في النحر في اللبنة أو الذبح في الحلق فاجاب صلى الله عليه وسلم بأنه لا يختص بينهما
بل قد يكون بالجرح فحصل الإجماع أن الزكاة على نوعين اختيارية واضطرابية فالزكاة الاختيارية في الدواب
المقبوضة في يد المالك فلا يجوز الزكاة فيها إلا في الحلق واللثة واما إذا لم تكن في اختيارها فكيف حلها الجرح في أي
موضع من جبهتها حتى في فخذها فانهم
باب في المبالغة في الذبح أي في الانتحارية حتى يشق الحلقوم والمرى والودجان اختلف العلماء على كنهه فيه

الأكثر امداد في معنى الأكثر اعلم ان الاوداج اربعة الخلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الخلقوم والمرى فاذا فرى ذلك كله
 فقد اتى بالذكاة كما بها وسنبا وان فرى البعض دون البعض فعند ابي حنيفة اذا قطع اكثر الاوداج وهو ثلاثة منها اى ثلثه
 كانت ذكرا واحدا ويكيل وقال ابو يوسف لا يكيل حتى يقطع الخلقوم والمرى واحدا والعرقين وقال محمد لا يكيل حتى يقطع من كل واحد
 من الاربعة اكثره وقال الشافعي اذا قطع الخلقوم والمرى حل اذا استوعب قطعها ثم اعلم ان شرطا حل الاكل في الحيوان
 المأكول البرى الزكاة فلا يكيل كله بدونها القول تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله تعالى وما اكل السبع الا ما ذكيت ثم انتهى بانه
 وتعالى الذكي من الحرم والاستثناء من التحريم اياه ثم للزكاة الاختيارية شرط واركان فركبتها الذبح فيما يذبح من الشاة و
 البقرة ونحوهما والخرفا يخرجهما ابل عند القدرة على الذبح والخرف لا يكيل بدون الذبح والخرف لان الحرمة في الحيوان المأكول
 لكان الدم المسفوح فانه لا يذول الا بالذبح والخرف ولان الشاة انما ورد باحلال الطيبات قال الله تعالى لا يسئلوك ما اذا هل لهم
 قل حل لكم الطيبات وقال تعالى ويكيل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ولا ييبس الاخر جرح الدم المسفوح وذلك بالذبح
 والخرف ولهذا حرمت الميتة لان الحرم وهو الدم المسفوح فيها قائم ولهذا لا ييبس في اولى مدة ما يفسد في
 مثلها المذبوح وكذا النتحمة والموقودة والمتروية والطحية لما قلنا والذبح هو فرى الاوداج وحمله ما بين البتة واليمين ليقول
 النبي صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللية والحية اى محل الزكاة وروى الذكاة في الحلق والبتة والخرف فرى الاوداج وحمله
 الجلق والخرف ما يذبح وذبح لا يخرج من لوجده فرى الاوداج ولكنه يكره لان السنة في الابل الخرف وفي غيره الذبح الا ترى ان
 ذكر في الابل الخرف وفي البقر والنعيم الذبح فقال فضل الربكة الخرف في التناويل اى انحر الجرح وروى ان الله يامر ان تذبحوا
 بقره وقال وفيه ذبيحة عظيمة والذبح بمنته المذبوح كالطعن بمعنى الطعن وهو الكلبش الذي فرى بسببنا اسمعيل اوسيدنا
 صلوات الله عليها على اختلاف اصل القصص في ذلك وكذا النبي صلى الله عليه وسلم خرف الابل وذبح البقر والنعيم فدل ان ذك
 هو السنة وذكر محمد في الاصل وقال بلغنا ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خفي الدم عنهم كانوا يخفون الابل فاما معقولة
 البهي السمرى فدل ان ذك على ان الخرف في الابل هو السنة وقال ناك اذا ذبح البهيذة لاجل وكذلك اذا خرف البهيذة فاعلم ان ذك في البهيذة
 قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان لا داعيس في حديث راي تفسيره، واهل التي
 تدعي فيقطع الجبل لا تقضى الى ادب طبعه ثم ياتى تحت قوت قال في النهاية شريطة الشيطان قيل هي الذبيحة التي لا تقض اوداجها
 ولا تقضى ذبيحتها ويؤمن شرط الحجام وكان اهل الجابية يقطعون بعض حلقها ويتركونها حتى تموت وانما اضافها الى الشيطان
 لانه هو الذي حلقها على ذك وحسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم

باب ما جاء في ذكوة المجتنبين هو الولد اذا دام في بطن امه لفقوا على اذا اخرج بعد ذبح امه خاف ذك يكيل
 وان امه لم يذبح فلا يكيل ولا يؤكل وكذلك اذا اخرج ميتا ولم يكن كامل الخلق لا يؤكل ايضا وانما اختلفوا اذا اخرج ميتا بين
 ذبح امه وهو كامل الخلق فقال ابو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زبنا وقال مالك والاحمد بن حنبل والبوليوسف ومحمد
 والشافعي لا باس بالكله واخرج حديث الباب قال الامام السرخسي في المبسوط واجتبه بقول الله تعالى ومن الانعام حمولة
 وفرثا قيل الفرث الصغار من الاجنحة والحواري الكبار فقار من الله تعالى على عباده بكل ذكاهم وفي المشهور ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة امه معناه ذكاة الام ثمانية عن ذكاة الجنين كما يقال لسان الوزير لسان الامير وبع الوصي

برح اليقين وتسمى ذكاة امه بالنصب ومعناه ذكاة امه الا انه صار منصوباً بنزع حرف الخفض من قوله تعالى يا ايها البشر اي بشر
 وعن ابي عبد الله المزني ان قوما سألوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انما التفر الجوز والحيث (رواية الباب) والمعنى فيه
 ان الزكاة تبني على النوس حتى يكون في الاصل بالذبح في المذبح فاذا ذبح الجوز في اي موضع احياه لان ذك وبس مثله لا يذبح
 في وسعه في الجنين ذبح الام لانه مادام غدياً في البطن لا يتأني في فعل الذبح مقصودا وبعد الاخراج لا يتبقى حياً فجعل ذكاة الام
 ذكاة له لان تأثير الذبح في الام في زهوق الحيوة عن الجنين فوق تأثير المرح بكل رجل الصيد فالغالب هناك السلامة وهم بينا
 الملاك ثم كشي بذلك الغفل لانه وس شكه فها اولى ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام حتى يتغذى لغذاءها ونموها بها
 وتقطع عنها بالمقراض كما في بيان الجرح من الجلية وقبضها في الاحكام تبعية الاجزاء حتى لا يجوز استئصالها وغرقها وبجها
 كاستئصالها وبأرجلها وبوت اكل في النتج لوجود اصل والذليل عليه انه يكل ذبح الشاة الحامل ولو لم يكل
 الجنين بذبح الام لما حل ذبحها حال ما فيه من اكلات الحيوان لا للمأكلة ونبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك و
 استدلل ابو حنيفة بقوله تعالى او المتخفة فان احسن الاحوال ان يكون حياً عند ذبح الام فيموت باقتباس نفسه وبما هو المتخفة
 وقال عليه الصلوة والسلام لعدي بن حاتم اذا وقعت ريتيك في المار فلتاكل فانك لا تدري اني الما فقلت امه
 فندرم اكل عند وقوع الذك في سبب زهوق الحيوة وذلك موجود في الجنين فانه لا يدري ان مات بذبح الام او
 باقتباس نفسه وقد يتأني في الاحترار منه في الجملة لانه قد يتوهم انفصاله حياً ليدبح وقال في البدل ولا يبي خيفة قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لانه لا حياة فيه والميتة لا حياة فيه فيدخل تحت النص فان قيل الميتة اسم لاول الحيوة
 فيستدعي تقديم الحيوة وهذا لا يعلم في الجنين فالجواب ان تقدم الحيوة ليس بالشروط لاطلاق اسم الميتة قال الله تعالى ومن ثم هو ما
 فاحياكم على اناسلها ذلك فلا يسر به لانه يتوهم ان كان حياً فمات بموت الام ويحتمل انه لم يكن يحرم اقتياله ثم قال ويحل بتركه
 فقال زكاة نفس الامكون ذكاة نفسين ومعنى هذا ان الجنين في حكم الحيوة نفس على جهة مودعة في الام حتى ينفصل حياً فيبقى
 لا يتوهم بقائه الجوز حياً بعد الانفصال وكذلك بعد موت الام يتوهم انفصال الجنين حياً ولا يتوهم بقائه حيوة الجوز بعد موت
 الاصل ولذلك لا تصرف في الحيوة فاذا كان في حكم الحيوة نفساً على جهة فيشرط فيه ذكاة عليه (وقال في البدل) ولا
 اصل في الحيوة فيكون له اصل في الزكاة والذليل على انه اصل في الحيوة انه يتصور لبقاء حياً بعد ذبح الام ولو كان تبعا
 لام في الحيوة لما تصور لبقاء حياً بعد زوال الحيوة من الام واذا كان اصلياً في الحيوة يكون اصلياً في الزكاة لان الزكاة نفوس
 الحيوة ولا نه اذا تصور لبقاء حياً بعد ذبح الام لم يكن ذبح الام سبباً لخروج الدم عنه اذ لو كان لما تصور لبقاء حياً بعد ذبح الام
 اذا الحيوان الذي لا يعيش بدون الدم عادة بقي الدم مسفوح فيه ولهذا اذا جرح جليل منه الدم وانحزم لقوله تعالى دا
 مسفوحا ولوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولا يمكن التميز بين لحمه ودمه فحرم اللحم ايضا ثم قال ولا تقول تنفذ
 بغذاء الام بل يتفقيه الشرع تعالى في بطن الام من غير غذا ولا يصل الشرعية الغذاء كيف شاء ثم بعد الانفصال قد تغذى ايضا
 بغذاء الام بواسطة اللبن ولم يكن في حكم الجوز وما جعل في سائر الاحكام متبعا لما يتصور لبقائه في الحكم في الام وانه حتى لا يتصور
 انفصاله حياً بعد موت الام ولو انفصل حياً ثم ات الحبل عندهم فعرفنا ان ليس تتبع في هذا الحكم حقيقة المستفاد من ما بينا ان
 المطلوب بالذكاة سبيل الدم لتمييز الظاهر من النجس وبذبح الام لا يحصل هذا المقصود في الجنين اذا المقصود تطيب اللحم النتج

الذي يحصل بالتوقد والتلبيس ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح وهذا الجواب عما قالوا ان الزكاة تنبئ على التوسع قلنا نعم
ولكن لا يسقط بالعدوكما تقتضى الكلب الصيد غبا واخذنا قايما وهذا لان المقصود ولا يحصل بدون الجرح وباجته ذبح الحامل
لا يتوهم ان ينقص الجنين حيا فيذبح ولان المقصود حكم الامم وذبح الحيوان لفرض صحيح حلال كما لو ذبح ما ليس باكل
لمقصود الجلد والمراد بالحيث التشبيه لا النية اي ذكاة الجنين كذكاة امرئ التري انه ذكرك الجنين او لا ولو كان المراد النية
لذكر النية او لا دون المنوب عنه كما قيل في الاطفا الذي استشهد بها وشمل هذا في التشبيه لان شبهه امية وخطا امية
وقال القائل سبه وعيناك عيناها وصيدك جيد سوى ان عظم الساق منك دقيق

والمراد التشبيه فيطبخ في النار ويل في الرواية بالنصب فان المنزوع حرف الكاف قال الله تعالى في ترمز السحاب اي
كمر السحاب وتكمل بالباء ايضا ولكن ان جعلنا المنزوع حرف الكاف لم يكمل الجنين وان جعلناه حرف الباء لم يكمل حتى اجتمع الجواب
لعمل والموجب للحمة فيجب الموجب للحمة والمجرب مع القصة لا يكاد يصح ولو ثبت فالمراد من قوله فخرج من بطنها جنين ميت
اي مشرف على الموت قال الله تعالى انك ميت وانهم متون ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم كملوا اي اذكجوه وكلوه والمراد
بالفرش الصغار فلا يتناول الجنين ولكن كان المراد الجنين ففيه بيان ان الجنين مأكول وبقول ولكن عند وجود الشرط
فيه وان ينقص حيا فيذبح به والله تعالى اعلم انتهى قوله عن ابي سعيد قال سالت رسول الله صلى الله عليه

سلم عن الجنين فقال كلوه ان شئتم وقال مسدد قلنا يا رسول الله نكح الناقة ونذبح البقرة والشاة
نضج في بطنها الجنين انلقية امرئ الكه قال كلوه ان شئتم فان ذكاة الجنين ذكوة امه

وفي رواية جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكوة امه والبريت
ضعف الحاشية منهم عبد الرزاق وقال لا يخرج باسائه كلها وشبه الترمذي مع اذا خرج جنين في بطنها وكان البودا وهو ضعيف
وقد قدم معنا قال في البدائع والاحاديث فقد روي بنصب الزكاة اثنا عشر مائة ذكاة امه اذا التشبيه قد يكون
بحرف التشبيه وقد يكون بحرف حرف التشبيه قال تعالى في ترمز السحاب قال عرشا فيظنون اليك نظر الغشي على الموت
اي كنظر الغشي عليه وبما حجة عليكم لان تشبيه ذكاة الجنين بذكاة امرئ يقتضي استواءهما في الاثارة الى الزكاة وروايت الرافعي
تمثل التشبيها قال الله تعالى ونبه عنهما السموات والارض اي عرضها الغرض السموات والارض فيكون حجة عليكم
وتمثل النية كما قالوا فلا تكون حجة مع الاحتمال مع انه من اخبار الاحاد ورواها فيهم بالكلية وانه دليل على الشبهة او
لو كان اثباتا لا يشتر

باب اللحم لا يدعى اذ كوا سم الله عليه ام لا انما نحن الظن وانما ترك التسمية عمدا وناسيا فقد اختلف فيه
ان قال ابو حنيفة وصاحباؤه وآخرون لا ياكل من حية من ترك التسمية عند الذبح عند قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه
وانه لفسق فهذا عندنا محمول على حاله الذكر وقال مالك ان التسمية شرط حاله الذكر والسجود لا ياكل من ترك التسمية ناسيا عند
وقد الشافعي ليست بشرط اصلا حتى يترك التسمية اي ايضا عنده استدلال الامام مالك بعوم ما لم يؤمن من قوله تعالى ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه من غير فصل بين العمد والسجود والاستدلال بالاية من وجهين احدهما ان مطلق النهي التحريم في حق العمل والاني
بشرط كل ما لم يذكر اسم الله عليه فثمة بقوله وانه لفسق ولاشك بالارتكاب الحرام ولما روى عن ثور بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم

انتقال زوجة المسلم لحال سمي اوليسم المتمد. وبناقص في الباب واما آية فانتناول متروك التسمية به والوجهين المتجهين الى
وانه لفسق اي ترك التسمية عند الذبح فسق وترك التسمية به والى يكون فسقا وكذا كل متروك التسمية به والى يمتنع من التمسك
لان المسئلة اجتهادية وفيها اختلاف الصحابة فدل ان المراد من الآية متروك التسمية عمدا لا سهوا والشافعي ان الناس في ترك
التسمية بل ذكر اسم الله حكما كما هو منقول عن ابن عباس وعلى واشهد الشافعي بقوله على الصلوة والسلام المسلم يترك على اسم
الله تعالى سمي اوليسم قلنا على تقدير الصحة يحول على الناسى الآية المستدرة وكذا في حديث عدي بن حاتم قال عليه الصلوة
والسلام في آخره فلما سميت على كلبك ولم تسم على كلبك غير كلبك الحرة ترك التسمية وعلى حرمة متروك التسمية عمدا
انفعا للاجماع فحين كان قبل الشافعي وبه القول من قد عارضه الاجماع وانما كان الخلاف في متروك التسمية ناسيا فمذهب
ابن عمر يجرم ومنه مذهب علي وابن عباس انه يحل ولهذا قال ابو يوسف والمشافع ان متروك التسمية عام لا يفسق فيه الا بالنية
حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفق قصدا لكونه مخالفا للاجماع قوله قالوا يا رسول الله ان قوما احدثوا عهدا بغير
يا اتوا بطهوان لا ندرى اذكروا اسم الله عليه اهل لم يذكروا اناكل مما هم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

سبحوا الله وكلوا ارشدكم صلى الله عليه وسلم بذلك الى حل حال المؤمنين على الصلح وحسن الظن به وان كان جابلا
باب العتيرة من العترة وهو الذبح في الذبيحة التي كانوا يذبحونها في العترة الاولى من رجب يسمونها الرعية واما الفرع
فقد اختلفوا في تفسيره فقال بعضهم هو اول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكون رجاا البركة في الامم وكثرة تسليما وهو قول اكثر
اهل اللغة وسبق الشافعي وقال بعضهم هو اول النتاج لابل كما قال ابو داود قال بعضهم الفرع اهل ما ينتج
الابل كانوا يذبحونه ليطيبوا به ثم ياكله يلقى جلده على الشجر وهكذا يغيره في البئر ويصلب في الترندي قاله القول الاول
في دار اول نتاج الدابة على الفرع واما الثاني باعتبار نتاج الجمع وان لم يكن اول ما ينتج به وقيل هو اول النتاج لمن بلغت
البهيمة اذ يذبحونه ويسودن فرعا والجملة كانوا يذبحون العتيرة والفرع في زمان الجاهلية لظوا عتيرتهم في الاسلام لله الواحد القهار
وقد اختلفت الاحاديث الواردة في الباب فبعضها يدل على الوجوب وهو حديث عائشة قالت امرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل خمسين سنة شاة اى بالفرقة من كل خمسين واحدة وحديث مخنف بن سليم المتقدم في اول كتاب الفها
ولفظه يا ايها الناس على اهل كل بيت في كل عام ذبيحة وخيثة الحريث وبعضها يدل على الاذن كما في حديث نبينا صلى الله
ولفظه في الباب قال نبينا نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نذبح عتيرة في الجاهلية في رجب فها

تذكر قال ذبحوا لله اى شهبركان لا خصوصية لرجب في الذبح وورد الله واطعموا والفقهاء
قال نبينا قال راجل انا كنا نذبح ذبيحة في كل سنة فخرج فذبح ذ
راى تعطينا الخاء ما شيت حتى اذا استقبل راى توى لليل قال نعم استقبل للتحجيم راى اذا صار جلا فقدر ان
يحل من اراولج ذبحت فصدقت بحجته وفي آخره قال خالد قلت لابي قلاكم السائمة قال ما اى البنى
فيها الفرع وبعضها يدل على المشكافي حديث ابي هريرة وابن عمر لفظ حديث ابي هريرة في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
سما قال كفى ذلا عتيرة وفي لفظ احمد لا عتيرة في الاسلام ولا فرع وفي لفظ ابنه في عن الفرع والعتيرة رواه احمد والشافعي
فان اختلفوا في المشكافي فبعضهم يوجب محمول على الذب بقرينة احاديث التي يدل على جواز الجواز واحاديث

الشيء على عدم الوجوب فيكون متحيزا لا معتبرة ولا فرع اي واخبرته وقالوا ان لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترحيل مع
امكانه ان لا يجوز وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن فقال جمهور العلماء ان الاحاديث التي تدل على جوازها مسنوعة وادعوا ان احاديث
الشيخ والشيخ متناثرة قال ابن المنذر كانت العرب تغلبها وفعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم ينفي عنها والشيء لا يكون الا عن
شيء كان يفعل وما قال ابن ابي شيخين عنهما ثم اذن في فعلها واما تأويل المجوزين بان معنى لا فرع اي فرع واجب يرد حديث
لا معتبرة في الاسلام ولا فرع وكذا نقلنا حديثه عن الفرع والعبرة فانه يدل صراحة على كونه مهيأ عنه بطل الاستدلال على اليأس
باب في الحقيقة العنق الشق ومنه عقيقة المولود وهي شعرة لا تقطع عنه يوم اسبوعه وبها سميت الشاة التي تذبح
نسب الى ابي حنيفة انه لا يراها والموهم عبارة موطا الامام محمد والصحاح ان عنده تيب قال الشافعي ليجب لمن ولد له ولدان لسمية
يوم اسبوعه ويكنى راسه وتصديق عند الامامة الثلاثة بزنة شعرة فضة او ذهبها ثم يعق عن الخلق عقيقة ابادة على ما في الجبيع
المجنبي او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تذبح للذكر والاثنى سواد فترق لها نيا او طين بجوخة او
بدونها من كسر غلظها او لا وانما ذوة دعوة اولاديه قال مالك وسنها الشافعي واحمد بن مسعود مكة شاة ثمان عن الغلام وشاة عن الجارية
غير الا ذكرا لخصها انتهى قلت الصحاح ان عن الامام تيب وباري عندها ليست بسنة فمراة بها ليست بسنة ثابتة والامام تيب
بسنة مؤكدة واما محمد فقال هي تطوع كان الناس يفعلونها ثم نكحت بالاصح اي وجوبها وقال الشافعي ومالك واحمد بن
سنة لا ينبغي تركها لمن قدر عليها وقال احمد في رواية احب الي من التصديق بثمنها على المساكين وقال مرة انها من الاموال التي
لم يزل عليه امر الناس عندها وقال مالك هي من الاموال الذي لا اختلاف فيه عندهم قوله عن ام كوز قالت سمعت

دسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاة ثمان مكافئتان وعن الجارية شاة ثمان وفي رواية الثاني عنها
عن الغلام شاة ثمان وعن الجارية شاة ثمان لا يصح ذلك وان كان ام اثنا عشر اي لا يصح كون شاة العقيقة ذكرا او اناثا وفي الاثر ثمانية
عن الغلام شاة ثمان وعن الجارية شاة ثمان فنعني قوله مكافئتان ثمانية في السن قال ابو داود سمعت احمد
قال مكافئتان مستويتان اذ مقتلونا قال الخطابي اي في السن قال الخطابي قال ابو داود بن قيس سالت زيد بن اسلم عن
قوله مكافئتان فقال ثمانية ثمان جميعا اي لا يوزن احداهما عن الاخرى وقال الزحشمي ومعناه متعادلتان لما يجزى
في الزكاة وفي الاضحية واولي من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد في حديث ام كوز بلغها شاة ثمان ثم قال وهذه الاحاديث
حجة الجمهور في المتفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك بما سواد فترق عن كل واحد منها شاة واجتبه لما جاء ابن ابي شيخين
عليه وسلم عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا حجة فيه فخرج ابو الشيخ عن ابن عباس بلغه كبشين كبشين انتهى لم يلحقا
وقال في موضع اخر بعد رواية ابي داود عن ابن عباس ان دسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين كبش كبشا
اخرج ابو داود لا حجة فيه وعلى تقدير ثبوتها فليس في الحديث ما يرد بالاحاديث المتواترة في التخصيص على التثنية في الغلام
بل غاية ما يعيد على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدة ليس شرط بل مستحب قلت والله اعلم بعمل عن من عنده نفسه
كبشا كبشا وامر عليا فنق كبشا كبشا فاستأنا التثنية المصلي الله عليه وسلم لما جاز قوله عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كل غلام يهينه بعقيقته تذبح يوم السابع ويحلق السنة في الحديث قوله من ثمن بعقيقته قال الخطابي اختلاف
الناس فيه واجد ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال تدعى الشاة بزيادة اذ لم يلحق عنه ثمان غلام الشاة في ابو داود

معناه ان الحقيقة لازمة لا بد منها فثبت المولود في لزومها وعدم انفكاكها عنها بالربن في الزمان وقيل المعنى انهم مبرون باذى
شعره ولذلك جازا مطبوخة الاذى قوله يوم السابع نقل الترمذي عن اهل العلم انهم يجنون ان يمدح الحقيقة يوم السابع
فان لم يتبينها في يوم الرابع عشر فان لم يتبينها في يوم احدى وعشرين فثبت وان لم يتبينها في مدة العشرة شارب في يوم ثلث يوم
الولادة في يوم السابع قوله يوم في اللفظ الجمل من التذمية اي بطرح راسه بالدم كما قال قتادة في الباب قال جمهور العلماء
هو مشوخ كان ذلك من عمل الجاهلية وعليه يحل قول قتادة وبديل على كونه من عمل الجاهلية ما اخرج المصنف في آخر الباب
عن ابى بريدة كفا في الجاهلية اذا قلنا اذ قلنا غلام ذبح فقتل ولطم رأسه بدن مهالما اجاء الله بالاسلام ندحجه
نشاخه وتحلق راسه ولطمه ب زعفران وقيل منشاخين وقال المصنف ينادونهم من بهام اما قالوا
يسمى فقال بهام يدعى وقال لا يؤخذ بهذا يسمى اصح قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال
يحيب الله العقوف كانه كومة الاسم من هذا من تهذيب الكلام لان الحقيقة والعقوف يرجعان الى اصل واحد ولهذا قال
صلى الله عليه وسلم من احب نعمكم ان يشك ارشاد الله الى مشروعية الحقيقة النفسية واورده من هذا اللفظ فهو محمول على بيان
الجواز او قال ذلك على متعارف الناس اخرا الاضاحي اول الصيد هو مصدر يطلق تارة على الفعل اي اخذ الصيد
وهو الاصطيد وتارة على ما يصاد اي الصيد ويصح على ما يصود فالمراد منها هو المعنى اللغوي اي الاصطيد ولانه هو الصيد حقيقة لا الصيد
لانه منفعل فعل الصيد والطلاق اسم لفعل يكون مجازا ثم علم ان الصيد في الشرع هو الارسال بشروط لا يحتاجها جميع من
الحيوان المستوحش المتعش عن الاذى باصل خلقة وحكم الاصطيد بثبوت الملك لا الحيل لانه حكم الزكاة وشروط ثبوت الملك كونه الصيد
غير مخلوك وشروط الحيل ان يكون الصائدين اهل الزكاة وسبب ثبوت الملك للاغنياء الصيد بخاصة لغير الحرم في غير الحرم وبديل الاجنة
قوله تعالى واذا قلتم فاصطادوا قال في البر والبحر والآن بين في كتاب الاصطيد وايما اصطيدوه ولا يباح ومن يباح الاصطيد
وزن لا يباح لفظه الاول فيباح اصطيدا في البحر والبر مما ياكل الكلب غير ان ياكل الكلب يكون اصطيدا لا لا شفع
بلحمه ولا ياكل الكلب يكون اصطيدا لا لا شفع بجلده وشعره وقلبه واذن من اذنته الاصيد الحرام فانه لا يباح اصطيدا والا الموزني منه
لقوله عز وجل اولم ير انما جعلنا حراما آمنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم في صيد الحرم في حديث في طول ولا يفر صيده وخص منه
الموزنيات لقوله عليه الصلوة والسلام خص من الفواست ثلثين في الحلال والحرم وانما الثاني فيباح اصطيدا في البحر للحلال والحرم و
لا يباح اصطيدا في البحر للحرم خاصة لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر انتم حرما والفصل بين الصيد
البر والبحر الحرام.

باب اتخاذ الكلب للصيد وغلا اى الحرسة والراعة قال جمهور العلماء انه يجوز اقتناء الكلب وامساكه وتربيته للصيد
وافادة الصيد وحرسته وغم وزرع وقد تقدم مع ان يجوز اتخاذها هذا ولكن ملائمة الرحمة لا يدخلون بيتا فيه كلب او جنب او صورة
قوله عن ابى بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب ما تشده وغنم (اصيد) ادخل
انفق من اجرة كل يوم تسلاط وفي رواية مسلم عنه برواية الترمذي عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة في كل يوم
غير ان قيل اذا حصل العلم به ولم ولا يتقص غير انما اجترأنا يتقص غير طين زيادة في التأكيد في التفسير من اتخاذ الكلب
فيل يختص نقص التيراطين من اتخاذ بالمدية الشرفية والغير طين اعدا فيل القيراطان لابل المدن والقري القيراطين البوادي

وقيل يذاني نوعين من الكلاب ففى المالبسة ادى قيراطان وفى اودون قيراطا وكذلك اختلفوا فى سبب ذلك فقال ابن عبد البر ووجه الحديث عنى ان المعانى المتعبد بها فى الكلاب من عمل الالام سبعا الايكادنيوم بها المكلف ولا يتحقق منها فربما دخل عليه بخاذا بانقص ابره من ذلك ويروى ان المنصور سائل عمرو بن عبد العزيز بسبب ما لا يدرى شفا لم يعرف فقال المنصور لا يدرى الخفيف ويروع السائل وقيل بسبب نقصان الشباع الملائكة من يتحول بيته او يلحق المارين من الاذى اولان لبعضها شيانين او عقوبة لخالقة الهوى اولو لو غنها فى الاولادى عند غفلة صاحبها فربما يجلس الطاهر منها فاذا استعمل فى العبادات لم يقع موقع الظاهر لمحصل الفتح وتامل الكلاب فقال النورى الحيوان على قتل العقور واختلفوا فيما لا ضر فيه قال امام الحرمين امر النورى صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك الا بالسود البهيم ثم استقر بالشروع على النهى عن قتل جميع الكلاب حيث لا ضر فيها حتى بالسود البهيم قوله لو لان الكلاب امة من الالهم لا يمتنع قتلها وكلها فاختلفوا لعنه الاسود الالبهيم الذى لا يبيض فيه قال الخطا بى معنى هذا الكلام انه صلى الله عليه وسلم كره اقتناء امة من الالهم واعدا من جيل من الخلق لانه من خلق الله تعالى الاول فله نوع من الكلبة والمصلحة يقول اذا كان الاطعمى يذللها سبيلا الى قتلها من فاعلموا شمر ابره من وصى السواد البهيم والقوم اسوا لما لتعنفوا ابره من فى الحارسه وكل عن احمد واعحق وبنها قال لا ياكل صيد الكلب الاسود

باب فى الصيد اى من جمل الاصطياد وبمن قصير خلا الا قال فى البذر لم يمتنع والمحل فى الزكاة الاضطرارة شرا منها ان لا يكون صيد الحرم فان كان لا يؤكل ويكون ميتة سوار كان المذكى محرما واذا لا سوار كان مولدا والحرم او ذك من اكل اليه فانه يضاف الى الحرم فى الحالىين فيكون صيدا الحرم وميتها ان يكون ايضا ذك من الجوارح من ذى الناب من السباع كالكلب والقطر وذى الناب كالثاين والباشق والحقاب والصرقر من الطير مع قوله تعالى ولا تعلم من الجوارح مكلمين الاية ففى الآية الكريمة اعتبار الشرطين وبها الجرح والتعليم لان الجوارح هى التى تخرج وحده التعليم فى الكلب ومثل من ذى الناب ان يكون ليس بك الصيد ولا ياكل منه وبذلك قول عامة العلماء قال الكلب تعليم لان شئ الصيد اذا ارسل ويجب اذا دعى وبوجه قولى الشافعى حتى لو اخذ صيدا فاكل منه لا يؤكل عنه ولا يؤكل عنه واما تعليم ذى الناب كالبازي او نحوه فهو ان يجيب صاحبه اذا دعاه ولا يثيره فدية الماسك على صاحبه حتى لو اخذ الصيد فاكل منه فلا بأس باكل صيده بخلاف الكلب ونحوه والفرق من وجوه احدها ان التعليم يكون ترك العادة والطبع البازي من عاونه التوحش من الناس والتفسير منهم بلعبه فالغالب الناس واجابته صاحبه اذا دعا فكيف وطبعا على تعليم بخلاف الكلب فانه لا يؤلف بلعبه والى الناس ولا يتوش منهم فلا يكتفى بهذا القدر دليل التعلم فى حقه فلا بد من زيادة امر وهو ترك الاكل والثانى ان البازي انما يعلم بالاكل فلا يكتفى ان يخرج بالاكل عن التعليم بخلاف الكلب والثالث ان الكلب يمكن تعليمه بترك الاكل بالضررين فبسته تجمل بالضرر والبازي لا لان فبسته لا تجمل وقد روى عن سيدنا على بن ابي طالب عن عيسى بن سلمان الفارسي انهم قالوا اذا اكل الصقر فكل وان اكل الكلب فلا تأكل ومنها الارسال او الزجر عند عاصم بن جندب بن جابر بن الزجر لان الارسال فى صيد الجوارح اصله ان يكون البطل والجرح مضانا فالمرسل لان عند عاصم بن جندب بن جابر بن الزجر مقام الامتنع جوارح الم يوجد فلا توجد الاضافة فلا ياكل ومنها بقا الارسال فهو ان يكون اخذ الكلب او البازي الصيد فى حال غوره الارسال فانه فى حال القطاع حتى لو ارسل الكلب او البازي على صيد وصى فافخذ صيدا فقتله ثم اخذ آخر على غوره ذلك وقتله ثم قتل ثم يؤكل ذلك كله لان الارسال لم يقطع فكان الثاني كالاول وبذلك قوله

بهم لصيد بن فان ارسل كلبه اوبارو لصيد فعول عن الصيد فيمنه اولى به وانشغل بغيب طلب الصيد وفر عن سنده ذلك
 ثم خرج صيدا خرافا فخذ وقتله لا ياكل الا بالارسل مستانثا ومنه ان يكون الارسل والري على الصيد والري حتى لو ارسل الى
 غير صيد اورد الى غير صيد فاصاب صيدا لا ياكل لان الارسل الى غير الصيد والري الى غير ذلك لا يكون اصطيا وانما يكون قتل
 الصيد وبرز صيدا فالى المرسل والري ومنه ان يكون ذوالناب الذي يصطاد به الجوارح محرم العين فان كان محرم العين
 وهو الخنزير فلا ياكل صيده لانه محرم الانتفاع والا صطيا به انتفاع به فكان حراما فلا يتعلق به الحل وانما اسواه من ذى الناب
 من السباع فتقارن احوالها جميعا كل ذى مخالب وذى ناب علم فتعلم صيده به كان صيده حلالا لعدم قوله تعالى واما عليه من
 الجوارح وتناولوا في الاسود والذئب انه لا يجوز الصيد بهما الا على ريج الى ذواتهما بل لعدم احتمال التعلق حتى لو تصدوا لطلبهما يجوز
 ومنه ان يعلم ان ثلث الصيد بالارسل اوردى هو سب الحل من حيث الظاهر فان شاركهما معنى او سبب في حصول الخلف به
 والتلف بهما لا يفي الحل الا لو اكل الا اذا كان ذلك المعنى مما لا يمكن الاحترازة لانه اذا احتمل حصول التلف بما لا يشترط به
 الحل فاحتمل الحل والحزمت فيخرج جانب الحزمت ومنه ان لمحق المرسل او الرامي الصيدا ومن يقوم مقامه بل التواري عينه
 او قبل القطع الطلب منه اذ لم يدركه فان توارى عن عينه وتعد عن طلبه ثم وجده لم ياكل فانما اذا لم يتوار عنه او توارى
 لكنه لم يتعد عن الطلب حتى وجده لو اكل استحسانا وتبينها التسمية حال الذكر وقت الارسل او الرمي لا وقت الاصابة لقول عليه
 الصلو والسلام لعدي بن حاتم اذا ريت بالمعرض وذكرت اسم الله عليه لعل وان ارسلت كلبك العلم وذكرت اسم الله
 عليه لعل وتوجه عليه اي على المعرض والكلب والاتق التسمية على اسم والكلب الاعند الرمي والارسل فكانت التسمية
 فيها هو وقت الرمي والارسل والمعنى كذا التقضي ومنه ان التسمية شرط والشروط لا يتغير بوجودها حال وجود الركن لان عن وجود
 لصير الركن علمه كافي سائر الاذكار مع شرطها هو المذهب الصحيح على ما عرف في اصول الفقه والركن في الزكاة الاحتياطية
 هو الذبح وفي الاصطلاحية هو الجرح وذلك مضاف الى الرمي والمرسل وانما السهم والكلب آله الجرح والفعل بصفات
 الى مستعمل الآلة لا الى الآلة لذلك اعتبر وجود التسمية وقت الذبح والجرح وهو وقت الرمي والارسل ولا يعتبر وقت الاصابة
 في الزكاة الا غشيرة لان الاصابة ليست من صف العبد لا مباشرة ولا سبيل بل محض صنع الله تعالى يعني به مصنوعه هو مذيب
 اهل السنة والجماعة وفي المسئلة المعروفة بالمولات ونه لان فعل العبد لا بد وان يكون مقدر العبد ومقدور العبد باليقوم
 بحل قدرته وهو نفسه وذلك هو الرمي السابق والارسل السابق فتعتبر التسمية عند ما على ان الاصابة قد تكون وقد لا تكون
 فلا يمكن القناع التسمية عليها وعلى نه يخرج ما روى البشعرن ابى يوسف ولو روى صيدا نسي فاخطا واصاب آخر فقتله فلا بأس
 بالكله وكذلك اذا ارسل كلبا على صيد فاخطا فقتله غير الذي ارسل عليه فقتله لوجود التسمية على السهم والكلب عند الرمي والارسل
 ومنها الجرح بجناد وناب او بخلب اعلم انه لا خلاف في الاصطيا بالسهم والرمح والجرح بالثب ونحوها اذ المخرج لا ياكل اصل
 ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شل عن صيد المعرض فقال عليه الصلو والسلام اذ خرق فكل وان اصابه بغرض فلا تأكل
 فان وقته واما الاصطيا بالجوارح من الحيوانات الانياب كالكلب والفتد ونحوها واما بالناب كالبارزى والشاربين ونحوها
 فاذلك في الرواية المشهورة اذ اذا المخرج لا ياكل حتى لو خرق اصدم ولم يخرج ولم يعضوا منه لا ياكل في ظاهر الرواية وروى
 عن ابى حنيفة وابى يوسف ادخل وجهه الرواية ان الكلب ياخذ الصيد على حسب ما يتفق له فيقتل لانه لا يجرح وقد يتفق

بالحق والصدق والحال حال الضرورة فيخرج الامر فيه ويجعل الحق والصدق كما يخرج كما وسع في الحديث وجعله ظاهر الرواية امر الحديث
وقوله تعالى ليس لكم ما اذا حل به من اصل الحكم القبيات وما علمتم من الجوارح وهي من الجوارح فيقتضي اعتبار الجرح ولان الركن
هو اخراج الدم وذلك بالنزح في حال القدوة في حال الجرح اقيم الجرح مقامه لكونه سببا في خروج الدم ولا يوجد ذلك الحق
وقد سماه صلى الله عليه وسلم غير الجرح في قوله لا ادرام قوله تعالى ولو لم توجد ولا هنا مستخفة وانها محرم القدر تعالى والمستخفة فان
الجرح هو دم لا ينفذ ولكنه كسر عندها منقذات فلهذا ذكر الكرخي انه لم يجر عن ابي حنيفة في شيء مصرح وذكر جرح في الزيادة واطلق ان اذا
لم يجرح لم يؤكل وبهذا الاطلاق يقتضي ادلايل بالكسر فقال ابو يوسف اذا جرح جناب او كلب او كسر عضو انقلعه فلا بأس باكله للصحة
رواية محمد بن يحيى الخصاصي تقديم وتأخير قوله عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت اني
ارسل الكلاب فتمسكت علي اذا كل قال اذا ارسلت الكلاب المعلمة وذكوت اسم الله فكل مما مسكت
عليك قلت ان تعلق قال ان تعلق ما لم يشكرها كلب ليس صنها راي من كلابك التي ارسلتها وذكرت
عليها اسم الله فكل وان لم اذكرت زكاتها ما كرمها فليعلم بها الاكل ثلاث مرات قلت ادري بالعرض فاصيب انما كل
قال اذا رسمت بالعرض وذكوت اسم الله فاصاب فحرق فكل وان اصاب بعرضه فلا تأكل
لان فيه وان جرحوا لوقيد هو الذي يقتل بغير محمد بن عصا او جرحا وغيرهما وكل هذا الاكل ما قتله بالنذرة مطلقا لان فيه والعرض
كربهم بلارش وان اصاب رقيق الطرفين غليظ الوسط لا يصيب دون حده وتيل خشبة تقيد محدودا بها وتال ابن السنين هي عصا
في فمها حديدية يرمى الصائرها بالصيدها اصاب بجمدة فهو ذكي فوكل واصاب بغيره فهو وقيد وفي رواية عدي بن الساب قال
اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكوت اسم الله عليه فكل مما مسكت عليك وان قتل الا ان ياكل الكلب
فان اكل الكلب فلا تأكل الحديث لان اكل فهو غير معلم وقد امر في القرآن اكل مما مسكت على صاحبها الضياع في
الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رسمت صيدهك وذكوت اسم الله فوجئ من الغد ولم تجد
في حاتم ولا فيه لا تغيب صيدهك فكل واذا اختلط بكلابك كلب من غيرة فلا تأكل لا تدرى لعله قتله
الذي ليس منه راي من الكلاب الملقن وهذا الحديث اصل عظيم في حل الصيد اذا وجد فيه سببان الموت اليهما و
كان احد السببين مما لا يفيد القتل فاذا كان كذلك بان يكون موت الصيد بخيل ان يضاف الى سبب القتل الكلب المعلمة
المرسل بالشمس والسم بخيل ان يضاف الى سبب الذي لا يفيد القتل كوجوب ان الصيد في المار او اخلاط الكلب غير المعلمة
لا ياكل فوقع الشك فيمنع الغيب المحرم كما في الباب عنه قال فاذا وقعت ذميتك راي صيدك الذي رسمت اليه السم
في ماء ففرقت فماتت فلا تأكل لا وجد سببا سببان الموت للماء والسم والموت بوقوع الماء لا يفيد القتل فخرج الحرمة و
اعلم منها شرط آخر وهو ان لا يقيد عن الطلب قال في البدل وقدر وى ان رجلا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدا
فقال لمن اين لك هذا قال ربيته بالاسس وكنت في طلبه حتى اجم على الغيل فقطعت عن شتم وجهه اليوم ومروا في فيه فقال عليه السلام
ان غاب عنك ولا يدرى حل بعض البوام اعانك عليه لا حاجة لي فيه وروى عن ابن عباس انه سئل عن ذك قال كل
ما اصعبت وورع ما ايسر قال ابو يوسف الاضمار ما عابه والاغمار ما توارى عنه وقال هشام عن محمد الاضمار ما توارى عن بصرك و
الاغمار ما توارى عن بصرك الا ان اقيم الطلب مقام البصر للضرورة وانما في الباب عن ثعلبة الحشفي قال قال النبي صلى

توصون بها في الشرع عهدا خاص مضاف الى البذل والموت وقيل يصح التبرع قال الا ترى ان الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف
اصية او وصية وسميت وصية لان الميت يصل بها اكان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد وصاه بالتخفيف بغير سزو
تطلق شرعا ايضا لما يقرب به الزجر عن المنيات والحث على الامور الحسنة كذا في الفقه

باب ما جاء في ايامه به من الوصية اي ما يلزم على المراد اكان لشيء يوصي فيه وفي نسخة ما يلزم صيغة الجمل اى
يؤمن من الشرع وهو الاوضح اختلاف العلماء فيه فذهب بعضهم الى انها واجبة على كل من ليس له وارث وهو قول الساقى وادوية قال
الشافعي في القديم وذهب لبعضهم الى انها واجبة للوالدين والاقربين بآية البقرة وليس استدلالا صحيحا لانها منسوخة بآية النساء
ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع سوى من شذذ كما قال قلت هي عندنا مستحبة اذا لم يكن عليه حق مستحق
لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج والصلوة ونحوها واجبة وكذا اذا كان عليه حق من الناس
كالزدي عليه دين او عنده ودية او حق لغيره فينبغي ايضا يجب عليه ان يوصي فیه ثم اعلم ان القياس ياتي جواز الوصية لغير المالك
مضاف الى حال زوال الملك ولواضا الى حال قيامه بان قال مالك فانه اذا كان باطلا فلهذا اولى الان الشارع اجاز له
لحاجة الناس اليها لان الانسان مغرور باله مقصر في عمله فاذا عرض له عارض وخاف المالك يحتاج الى تلافى ما فاتته من التصحيح

قوله قال ما حق امرى مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا وصية مكتوبة عندك
استدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية واجاب عن قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حق امرى المراد
المراد المزمع والاحتياط لانه قد يفهم الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للذين ان يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي و
قال غيره وعلق اخذ الشافعي وطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت اعم من ان يكون واجبا او مندوبا فالواجبة فيه
لمن قال بالوجوب بل اتفقوا على ما يدل على المنع وهو قول بعض الوصية الى ارادة الموصي حيث قال لشيء يوصي فيه
اي يريد ان يوصي في ذلك لو كانت واجبة لما علقها بما رواه قوله يبيت ليلتين في رواية مسلم والنسائي ثلث ليل او
ليلتين وبذلك على ان التقريب لا للتشديد والعنى لا يصح عليه ان كان تلميذا ولذا كان بعض السلف يصنع
وصية تحت وسادة قوله عن عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا واداد ولاد وهو لا يعبر

ولا شاة ولا اوصى بشيء اى من الدنيا والمال بل في امور الدين كوصية بكتاب الله ولاهل البيت واخراج
اليهود من جزيرة العرب واجازة الوفود وخلافه ابى بكر وعث اسامة اما ما ذكر بعض اهل السير ان رسول الله صلى الله عليه و
سلم كان لابل كثيرة وكان لعشر من مائة يخففه نهائي نواحي المدينة وكان له سبع شياه وسبع من غنم فبلغت ثلث مائة على ما في رواية
عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة نسائي وموتة عاتلي فهو صدقة اخرج الشيخين عن ابى هريرة وكذا ك
اخرجنا عن ابى بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الورث ما تركناه صدقة فمما تعلق على ان ما ترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نفسه ولكنه شيئا لا يجعل جميعا صدقة تصح قول عائشة ما ترك الحديث

باب ما جاء في ما يجوز للموصي في مال الوصية بالثلث لما جنى جائزة وبدون الثلث مستحبة ان كان الورثة اخصار
اوليتهم من نصيبهم وان كانوا فقرا ولا يستفنون بما يرثون فترك الوصية اولى وانما لا تجوز للوارث والقاتل ولا شاة ولا وصية
لما ادعى الثلث ابن عمر الوتره والتفصيل في كتب الفقه قوله قال من مضى استثنى فيه اى قرب من نصيبه

بقضاءها والقدرة على تحصيل مصالحها وروادها بعد ما قد نبه على بدين الشريعة يوسف عليه السلام بقوله اني حفيظ عظيم فاذا فقد العرش
مرمت الولاية قلت اخبرني الناس بمثل ما لم يكن مزاج الي ذرنا سب لذلك قلتموه -

باب ما جاء في تسعة الوصية للوالدين والافنين اختلف الناس في الوصية المذكورة في قوله تعالى كتب عليكم اذا
حضر احدكم الموت ان تترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بل كانت واجبة ام لا فقالوا انما لم يكن واجبة وانما كانت
نه باورشا وقالوا انهم قد كانت فرضا ثم نخت واختلف الموجهون فيهم من قال بانه الآية صارت منسوخة وفيهم من قال
انها باصارت منسوخة وهذا اختيارنا في سلم الاصحابي واختلف القائلون بمنسوختها في النسخ ما اذا هو فقال بعضهم صارت منسوخة
باعطاء الله تعالى اهل المواريث كل ذي حق حقه وقال بعضهم انها منسوخة بقوله عليه السلام الا لا وصية لوارث واختلفوا ايضا
على قولين فبهم من قال انها صارت منسوخة في حق من يرث وفي حق من لا يرث وهو قول اكثر المفسرين والفقهاء وفيهم من قال
انها منسوخة في من يرث ما تبت في من لا يرث وهو مذهب الحسن البصري وغيره فندم بانه الآية دالة على وجوب الوصية للقريب
الذي لا يكون وارثا لمحض من الكبير قلت مراد ابن عباس في الذي قاله في الباب تسعة هي الآية للميراث نسخ المتعبدين
لا الاصولي الاصطلاح -

باب ما جاء في الوصية للوارث قد تقدم ان الوصية لا تصح لوارث الموحي ان لم تجز الوصية ليرث الاب
ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه وأشار الى آية الميراث فلا وصية لوارث الموت وهذا حديث مشهور يوجب بطلان
زيادة على القرآن ونسخه ولا يبركونه وارثا ولا غيره وارث عند الموت لا وقت الوصية حتى لو وصي لاجنه وهو وارث ثم ولد له ابن وصيت
الوصية للاخ وعكسه لو وصي لاجنه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموحي بطلت الوصية للاخ -

باب غنطة البيتيم في طعامهم يجوز اذا كان بنية الاصلاح له قوله عن ابن عباس قال لما انزل الله
عز وجل ولا تقربوا مال اليتيم الا اليه حتى احسن وان الذين ياكلون اموال اليتيم ظلما الآية
انطلق من كان عند بيتيم فعزل طعامه من طعامه وشرا به من شرا به فجعل يفضل من طعامه
فيحبس له حتى ياكله او يفل راد الى البيتيم فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله
صل الله عليه فانزل الله عز وجل يسألونك عن اليتيم اى وما يقوته من الحرج في شأنهم فان آلهم بائنا وان عزوا لهم
من اموالهم وصنعوا لهم طعاما فخرج قل اصلهم له سجد في اموالهم بتميتها وما خلعتكم خيلهم وان تخلطوا لهم
تخلطوا فنفقتهم بفقركم فافوا انكم رايتم انواكم في الدين ومن شأن الاخ ان يخالط اخاه فكم ذلك والله يعلم المقصد
لما طعم من اصلهم فيجاري كلامهم فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرا به من شرا به

باب ما جاء في مال اليتيم ان يبال من مال اليتيم ان كان ولي اليتيم فقيرا او مشريا فيجوز له ان ياكل من مال
المعروف قوله ان رجل ادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في فقير ليس لي مال دلي بيتيم قال فكل من مال
بيتيمك غير مسروق ولا هبادس ولا ممتثل قوله غير مسرف اي غير مجاوز عن الحاجة ولا بادس اي جعل ثلثه
ان كبير قال تعالى ولا تاكلوا اموالاكم بدار ان يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف وتوكل
لا تامل اي غير جاع بالانفسه -

باب ما جاء متى ينقطع البتة بالتمتع فقوا على ان اذا طلق الرجل او المرأة انقطع تيمم في الباب لا يتيم بعل حاله
اي بعد بلوغ ولا صلات يوم الى الليل الصمت السكوت وترك الكلام قيل كان الصمت من عبادة اهل الجالية فيها
عن ذلك وامر وابلنطق والذكر بالخبر

باب ما جاء في التشديد في اكل مال اليتيم اي بخير من هو كبره كما في حديث الباب قد تقدم بيان اختلافهم في
حد الكبره حاصله قيل الكبره هي الموجبة للحرق وقيل بالحق عليه الوعيد بنص كتاب اوسنه وقيل هي كل ذنب قرن به وعيد الوعيد
وقيل كل ذنب ادخل صاحبه النار وقال القرطبي في المعجم هي كل ذنب اطلق عليه بنص كتاب اوسنه او اجمع انه كبره او عظيم او
اخر من رتبة العقاب او علق عليه الحد او شد العقاب عليه فهو كبره وقال ابن عطاء في حكمه الكبره اذا اوجبهك ففعله ولا صغيرة
اذا اقال بك عدله وقال الحلي في المنهاج امن ذنب الا وفيه صغيرة وكبره وقد يتقلب الصغيرة كبره بقدرية تضم اليها وتقلب
الكبره فاحش كذا لا الكفر بالله فانه انش الكبار وليس من لوع صغيرة ومع ذلك فهو يقسم الى فاحش وانحش ثم ذكر الحلي
اشبه لما قال فاش في نفس النفس بغير قناه كبره فان قتل اصلا او فرعا او ذراع او بالجرم او بالشهر الحرام فهو فاحش والرمز
كبره وان كان بحليلة الجار او بابت رحم او في شهر رمضان او في الحرم فهو فاحش وشرب الخمر كبره فان كان في شهر رمضان نهرا
او في الحرم او جارب فهو فاحش والاول كالمخاذه مع الاجنبية صغيرة فان كان مع امرأة الاب او حليلة الابن او ذنبا
فكبره والسرقه ما دون النصاب صغيرة فان كان المسروق منه لا يملك غيره وافشى به عده الى الضعف فهو كبره واطال
في اشبه ذلك فقلت الكبره كانت مقصوده بالذات كالزنا والسرقه وشرب الخمر والصغيرة ما كانت وسيلة الغير كالقبلة و
الحش والكلام والمس الزنا وقس على هذا قوله اجتنبوا السبع الموبقات راي الافعال المهلكات التي تترفع
فاعلمها في الكلام قيل يادرسول الله وما هن قال الشرب بالله وهو اكل الكبان والسهم وقتل النفس التي
حرم الله الا بالحق واكل الجوارح واكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقل ف المحصنات
المغافلات المؤمنات فالمراد بالسبع الموبقات الكبائر ولا انحصار في السبع وانما اقتصر فيه بحسب المقام
بالنسبة للسائل وعلى ان مفهوم العديس بحجة

باب ما جاء في الدليل على ان الكفر مع جميع المال فيقدم الكفر وما في مفاد من التجهيز على الدين وعلى الوصية
وعلى الميراث من غير تقية ولا تهذيب وهو كعد كفرن الكفاية او كفرن السنة او قدر الجلبية في حوته من اوسط ثيابها ومن الذي
كان يترجى به في الاعيان والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه قوله عن خبيب قال مصعب بن عمير قتل يوم احد
ولم يكن له الا ثمن كذا اذا غطينا ما سه خرجت نجلا واذا غطينا وجلبية خرج ما سه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم غطوا بهما ما سه واجعلوا على نجلبية من الازخو

باب ما جاء في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها اذ يبرئها اي يري الواهب بمنها يوصيه
الموصوب له اذا حكم له بها من باب العود في الصدقة والبر قال ابن الملك اكثر الطار على الشخص اذا قصت بصحة
على ترميم وشرها طلت له وقيل يجب صحتها الى غير لانها صارت محتالة تعالى قوله ان امرأه اتت رسول الله
صل الله عليه وسلم وقالت كنت تصدقت على امرأتي بدينار فقلت تلك الولية قال رسول الله صلى الله

عليه سلم قد وجبت اليك في الميراث الحريث اى عمارت الجارية التى تصدقت بها على اى ملك ملك بالارث
بالارث وعادت اليك بالوجع اللؤلؤ بعد ان وثقت ابرك عند الله لصلتها تمليكها لها بته او صدقة ولا يكون ذرا جوا في الصدقة
باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف اى يوليى بالوقف او يوقف ماله الذى سيكون موقوفه الوقف هو مصدر
من وقف اذا حبسه وقفه ووقف بنفسه وقفا يتبدى ولا يتبدى وفى الشرع عندنا في حقيقته هو حبس العين على ملك الوقف و
التصدق بالمنفعة وعند صاحبيه هو حبس العين على ملك الله تعالى وعنه الشافعي واما مالك و احمد فيقول الملك الى الموتوف عليه
لو ابلاه وعمن الشافعي انه ينقل الى الله تعالى ومعنى حبس العين قصر العين على ملكه لا يتجاوز ملكه غيره واما يتصدق
بالمنفعة على الفقراء وعلى وجهه وجوده الخير فلهذا يرد الرجوع المكروه تحريمه بل حراما وبيع ولويسد
يورث عند الامام وعند غيرهم يؤول ملك الوقف عند فقهاء شئ من ذلك ولا يبي حقيقته حديث الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لعمرين سأل قال ان شئت حبست اصلها او قصدت قتلها اى بقصدتها او بين ذلك ما في رواية عبد الله بن
عمر عن الشافعي وابن ابي ابيس اصلها وبس ثمرتها اصبته على ملكك وتصديق تجربتها ولا لكان سبلا جعوا في رواية يحيى بن
سعيد تصديق غيره وجس اصلها لان غرض الوقف التصديق بغلته وهو لا يتصور الا اذا بقي الاصل على ملكه ولان لا بد ان يكون
في الشرعية فيكون الشئ على ملك صاحبه ليحصل اجره الى يوم القيمة لان الشئ اذا خرج عن ملكه يحصل له اجره ومن خروجه
عن ملكه ودخوله في ملك الغير لا يحصل له اجره عن ملكه اخرج عن ملكه اخرج عن ملكه اخرج عن ملكه اخرج عن ملكه اخرج عن ملكه
قال قال عمر لولا انى ذكرت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لردتها واستبدل بها لاهم حقيقته ان ان الثفاف الارض لا يمنع من
الرجوع فيها والى الذى من عمر من الرجوع كونه ذكره النبي صلى الله عليه وسلم فذكره ان اشارته على امره من غير ثمة علم
ان الوقف سببا ومكنا ومخلا وشرطا فسيبها الا انه محبوب النفس في الدنيا بسبب الاحباب وبالشباب في الآخرة وركنه الا ان لا يخالطه
كل من من ثم الصريح وبى وثقت جنت وسلبت والثالثة كناية عن توقفت على القيمة وبى تصدقت وحرمت وابارت ومحل
المال المتقوم وشرط منها عدم الحجر بسببه او دين وكونه مضمنا للاسقاط الاركان وكونه معلوما وان لا يذكر فيه خيار شرط
وال لا يكون موقفا بشرا وسنة بل يكون اخرجه ولا يقطع قوله عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ارضا فبيده
فانى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اصبحت ارضا لم اصبحت مالا قط انفس عندى منه فكيف تاهى فى به
قال ان شئت حبست اصلها او قصدت قتلها اى بقصدتها او بين ذلك ما في رواية عبد الله بن عمر عن الشافعي وابن ابي ابيس اصلها وبس ثمرتها اصبته على ملكك
للفقراء والقرى والرقاب في سبيل الله وابن السبيل وذا دعن بشر والضيف ثم اتفقوا الاجماع على
من وليها ان ياكل منها بالعرف ويطعم صدقا غايه مقول فيمن اعن بشرى واقفا على غير هذا مثل مالا
قوله تصدق بها عمر لاياباع الخراى وقص عمر عن فقهاء الشرط انه لا ياباع اى لا يجوز بيعها الا ان لا يربح لا يبيع البيع والمال اصل انه شرط
لا يبيع عليه التملك بسبب من اسباب الملك فظاهر الكلام يدل على ان الشرط من كلام عمر ولكن وقع في رواية يحيى بن عمر البستي
تصدق بغيره وجس اصله لا ياباع ولا يورث وكذا في حديث صحه وكلاهما عن نافع عن ابن عمر ونقطة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
سلم تصدق بصله لا ياباع ولا يورث ولكن ينفق ثمره وهذا صريح في ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
شئ في انها قوله عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال انفسه الى عبد الحميد بن عبد الله

ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب عبد الله بن عمر في فتح نقص من
 خبره نحو حديث نافع (راي الحديث المتقدم) قال غير متائل ما لا فاعا غنم ثمره فهو للسائل والمحروم
 قال وساق القصة قال وان شاء ولي فتح اشترى عن ثمره رقيقا لعمله وكتب معقيق وشهد عبد الله
 ابن ارقم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به عبد الله بن عمر امير المؤمنين ان حدث
 به حدث ان غنما وصرة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم الذي نجير ودقيقه
 الذي فيه والمائة التي اطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى تليه حفصة
 ما عاشت ثم يليه ذ والراي من اهلها ان لا يباع ولا يشتري ينفقه حيث سري من السا
 والمحروم وذى القربى ولا حرج على من عليه ان اكل اذا اكل واشترى رقيقا من غيرها
 لفظ هذا يقتضي ان عمر لما كتب كتاب وقف في خلافة لان معقيا مولى عمر كان كاتبه زمن خلافة وقد وصفه فيه بان امير
 المؤمنين وقد تقدم في رواية المتقدم مشاورة مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وذكر عمر بن شبيب باسناد ضعيف عن محمد بن كعب
 ان تصد عنه وكانت في سنة سبع من الهجرة فبطل انه وقف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هذا النظر عليه الى ان
 حضر تالوصية بكتب جند الكتاب وتولى عايضه بنته زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما عاشت فان توفيت فالى ذوى الراي
 من اهلها وبطل ان يكون آخر وقتية ولم يقع من قبل ذلك الا استشارته في كيفية ولم ينفذ الوتف الا عند وصية والمعلم
 قولان حدث به حديث موت عمر بن الخطاب وصرة بن الاكوع الفتح والصرة اسمان للبستانان من ارض خيبر كانت
 ليهود بني حارثة قبيل الصرة القطيعة الحقيقية من النخل وقيل من الابل قلت وفت عمر غنما وكان مقدارها مائة سهم من
 السهام التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم من شهر خيبر وكان عمر اشترى من اهلها وفت المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب
 خيبر التي جعلها من جزء من الخيصة ووقف الصرة وعلها هي المائة سهم التي اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف مع هذه
 الخيصة العبد الذين كانوا يملكون فيها ثم رضى الله عنه بعد ما اجاز للتولى ان يثيق ثمره ومنافه حيث اراد الله ويثق على نفسه بالعبودية
 اى الله الذي جرت به العادة وقيل الله الذي يدخ به الشهوة وقيل المراد به ان ياتمه قدر عمله وقوله غير متولى حال من وليها
 اى غير متولى منها ما لا اى ملكا والمراد ان لا يملك شيئا من رقابها ومنه انه لا يكون اكلم وطعام على وجه التمول بل لا يتجوز للمعاد
 وكذا قوله غير متولى الا اذا تامل الا اذا حصل المال حتى كان تقديره اى غير متخذ اليه بعض مصارفه فقال للفقر والفقير الى الخ
 المراد به ما ذكر في الجس والقوانين والوقف وقوله الرقاب اى في فكها وهم المكاتبون يدرغ اليهم شيء من الوقت تنك ب زنا بهم
 او يشتري بها العبيد يعيقون في سبيل الله منقطع الغزاة والنماذج والضيف هم من نزل بقوم يريد القري قول فاعا غنم من ثمره
 فهو للسائل والمحروم اى افضل وزاد بلى من اكل التولى وصرفه الى مصارفها من ثمره الوقت فهو للسائل والمحروم وهو
 الحمار الذي اذا طلب فكلير رزق ويكون السبعى في الكسب والمنع من الرزق والفقير المتعفف الذي لا يسأل ولا يمل
 بحاجة فيصدق عليه وندان زليخان من الحديث المتقدم من المصارف -

باب ما جاء في الصلوة عن الميعة في رواه البخاري قال صرح علما ثانيا في باب الحج عن الغير ان الانسان ان يحل ثوبا
 عليه ثيروه صلوة او صوما او صدقة او غيره كذا في الهداية بل في زكوة التاماد فاعا غنم من ثمره الوقت فهو للسائل والمحروم

باب ما جاء في من غاب وصية يتصلكت بحرف الاستفهام اي ابيغصا التصديق عنه الفعوا على ان يصل ثوابها اليه كما في حديث الباب وتقدم مفصلا في الباب المتقدم قوله عن عائشة ان امرأته قالت يا رسول الله ان احيى اقللت نفسها ولولا ذلك لتصدقت واعطيت ان يجزي ان اقصى عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقتي عنها اخرجه البخاري في الزكاة وفيه ان رجلا قال وكذلك في باب الوصايا قال الحافظ هو سعد بن عبادته واسم امرأته قوله اقللت اي ائتت بفتنة وفجأة -

باب ما جاء في وصية الحوي ليسلم عليه عليه السلام في قوله اي يضيها قالوا الا يلزم عليه الامساك وتوكل ان العاص ابن ذائل اوصى اليه وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان مسلما فاعتقته عنه اذ تصدقتم عنه ففجعت عنه بلغه اي فاما ان العاص الذي اوصى الرقية اذ لم يسلم فلما نفعه تصدكتم ولا تعظم فهو ثلثه في النار

باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين له دفاء يستنظر غواؤه ديونك بالواسا ثم اخرج فيه رواية جارية وقصته مفصلا مذكورا في الصعيين وغيرها **كتاب الوصايا**
اول كتاب الوصايا جمع فرقة يعني مفروضة كذا في الحديث من الغرض وهو التقدير والقطع يقال فرضت لفلان كذا اي قطعت له شيئا من المال ويقال فرض القاضى الثقة اي تدرها وخضت الموارث باسم الفرض من قوله تعالى نصيبا مفروضا اي مقدار معلوما او مقطوعا عن غيرهم وكان المدة على قدره بنفسه ولم يفرض تقديره الى ملك مقرب لا يبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والربع بخلاف سائر الاحكام فان اكثرها بينتها الستة ببدان تركه الميت بتجزيه ثم بقضاء دينه ثم بتفدية وصية ثم بقسم الباقي من المال بين ورثته اعلم ان الورثة ثلاثة اصناف اصحاب الفرض والعصبات وذوي الارحام فبدأ بالصف الاول اي اصحاب الفرض وهم ذويهم قار في الكتاب الستة ثم بالنسبة اليهم والعصبات وهم نفعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة اقسام عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت انتهى وعصبية بغيره وهي كل انثى فرضها النصف او الثلثان يصرن عصبته بانتهى وعصبته مع غيره وهي كل انثى تصيب عصبته انثى اخرى كالبنات مع الاخوات والنسبية نفعان مولى العتاقة ومولى المولاة ثم ذوي الارحام وهو قريب ليس صاحب فرض مقدور ولا عصبته وهو يرث عند عدم النوعين الاوليين وهو قول عامة الصحابة اخذ ابو حنيفة وموافقيه غير زيد بن ثابت فانه قال لا ميراث لذوي الارحام وبه اخذ مالك والشافعي -

باب ما جاء في تعليلها الفرائض فحدث عليه الصلوة والسلام على تعليمه وتعليل بقوله تعلوا الفرائض وعلوا فانها نصف العلم وهو اول شيء يزرع من امتي وهذا العلم من اشرف العلوم لحديث الباب تنال العلم ثلاثة دماسوى ذلك فهو فضل يلهي الحكمة اذ منة قائمة اذ هي بيضة عادلة المراداية محكية كتاب الله تعالى واحكامها ثبوتها وان لا تكون مشوقة بالنسبة القائل ثمانية اسنادا وان تكون صحيح النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالفرقة العادلة كل علم من احكام الفرائض يحصل بالعدل في القسمة بين الورثة الثمانية من الكتاب والسنة وقيل المراد بالفرقة كل ما يجب العمل به وبالعدالة المساواة لما يؤخذ بالقرآن والسنة في وجوب العمل فهذا الاشارة الى الاجماع والقياس وقد اختلفت الصحابة في مسائل من الفرائض فانا نأخذوا

لها وتروا فيها فاعلموا بها بالنصوص -

باب في الكلاله قد اختلف في تفسير الكلاله فقيل المال وقيل الوارث الذي لا يكون بولد ولا والد وقيل المورث الذي لا يكون له والد ولا ولد ولا جدهم على انه من لا ولد له ولا والد قال الهيثمي الكلاله من الاكليل المحيط بالراس لان الكلاله ورافته تكلمت العصبه اى احاطت بالميت من الطرفين وبى مصدر كالقراة وبى اقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة اى ذوقرة وان عينت المصدر فقلت وثروة عن كلاله ولطيف الكلاله على الوتره مجاز قال ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت الا على ارادة تفسيره من غير نظري حقيقة اللفظ قوله ابي المتكبر ما انه سمع جابرا يقول مرهض فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم ليعود في هودا وبوبكر ما شيعين وقد اغنى على فلم اكلمه فتوضأ و

صبه على فافقت فقلت يا رسول الله كيف اصبح في مالي ولى اخوات قال فنزلت آية الميراث ليستفتى عنك قل الله يفتيكم في الكلاله هكذا رواه غيره واحد عن جابر وهذا يدل على ان قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله هي المراد من قوله فنزلت آية الميراث في حديث جابر لكن اشار النجاشي في صحيحه بان المراد في حديث جابر من آية الميراث هو قوله بوسعكم الله في اولادكم وقدا خرج الترمذي عن طريق يحيى بن ادم عن ابن عيينه حتى نزلت بوسعكم السرى اولادكم قال الحافظ وقد اشكل ذلك تدريا قال ابن العريضي بعد ان ذكر الروايتين في احدهما فنزلت يستفتونك وفي اخرى آية الميراث هذا تعارض لم يتفق بياضه الى الآن ثم اشار الى ترجيح آية الميراث وتفسيره يستفتونك والظاهر يقال ان كلام من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلاله نزلت في ذلك لكن الآية الاولى لما كان فيها الكلاله حقا لميراث الاخوة من الام كما كان ابن مسعود يقرأه اوله اى واخوت من ام وكذا اقره سعد بن ابى وقاص اخبره الهيثمي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الاخرة فيصح ان كلام الآيتين نزل في قصته جابر لكن المتعلقة بهن الآية الاولى ما يتعلق بالكلاله والاسباب نزول اولها فور من حديث جابر ايضا في قصه ابنتي سعد بن الربيع ومنع عنها ان يرثا من ابيها فنزلت بوسعكم الله الآية فقال لهم اعطوا ابنتي سعد الثلثين اعم ثم علم ان السائل في الكلاله آيتين احدهما في الشراء وهي الآية التي في اول سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس في آية الشراء ولذا احال النبي صلى الله عليه وسلم السائل في سورة النساء على آية الميراث في رواية الباب الآتي -

باب من كان ليس له ولد دللنا بها اخوات اى المورث الذي لم يترك ولدا من البنين والبنات وترك اخوات فانما حكمه في قيمة الميراث والوصية اعلم ان الاخوات لاب وام احوال خمس النصف للواحدة لقوله تعالى ولا اخن ثلثها النصف ما ذكره الثمانيان لاثنتين فصاعدا لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ونسب الاثلاث وام المذكور مثل خطه الاثنتين يصح محبة بلا استواءهم في القرابة الى الميت قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهما الثلثان خطه الاثنتين فلم يقدّر نصيب الاخوات في حالة الاختلاط كما لم يقدّر نصيب الاخوة فدل ذلك على انهن قصرن عصبات بهن ولهن الباقي اى النصف النصف اذا كانت واحدة والثلث اذا كانت لبنتان فصاعدا من البنات الصلبة او من بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته وسباقي المائنة الخ مائة والاخوات لاب كالاخوات لاب وام ولهن احوال سبع النصف

فما انفال ابن مسعود فقد ضللت اذا ما بعثتما في هذه الفتوى افضى في هذه المسئلة بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يثبت النصف لابنة الابن الا بغير حق السدس كما هو مصرح في النقط البخاري وانما ابراهيم السدس وعبر باليهام لانه لا قول
تكملة الثلثين معناه ان حق البنات الثلثان وقد اخذت البنت الواحدة النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات
لخاذه بنات الابن واحدة كانت او متعددة وابقى فلان كانت سواء كانت عينية او عينية لانها صارت عصبة مع البنت
باب في الجدة اي ام الاب وام الام لها السدس عند عدم الام وعند الام لاشي لها قوله ان النبي صلى الله

عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم تكن دونهما اه اي الجدة عند عدم الام السدس سواء كانت من اب او ام وجعل ابو بكر
في زمن خلافته لاحد السدس وجعل الاخري عمر في زمن خلافته السدس فالذي قضى عمر لها السدس غير الحق قضى لها ابو بكر

باب ما جاء في ما يراى من الجدة اي ابوالاب دون اب الام فانه ليس من اصحاب الفراض ولا العصباء وانما هو من
ذوي الارحام اعلم ان من اصحاب الفراض الاب والجد الصحيح فلاب ثلث احوال الفرض الخاص عن التعصيب وهو السدس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب معاً ذلك مع الابنة وابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك
ان تعالي قال ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهذا تخصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس
لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرض عني السدس والباقي للابن لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الفراض باليهام فما البنت فلا يورث رجل ذكر واولى الرجال من العصباء هو الابن وان كانت معه بنت فله سدس و
لبنت النصف بالفرض وابقى فلاب لانه لا يورث رجل ذكر من العصباء عند عدم الابن وابنة والتعصيب المحض وذلك عند
عدم الولد ولما لا يورث الابن وان سفل وذلك لقوله تعالي فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا يرث الا اباهما فانه الباقي للاب
ليكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل جميع اقسام الميراث الا ان يرج مسائل الاولى
ان ام الام لا يرث مع الجد والثانية ان الميراث اذا ترك الابوين واحدا والزوجة من ثلث ما بقي بعد نصيب
احد الزوجين ولو كان مكان الاب جليلام ثلث جميع المال الا عند ابني يوسف فان بها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان ابني
الاعيان والعلمات كلهم يقطون مع الاب اجماعا ولا يقطون مع الجد الا عند ابني حيفه والرابعة ان اب العتق بالكسرة
ابن اخذ سدس الولد اعني ابني يوسف وليس للجد بل الولد كله لابن ولا فرق بينهما عند غيره ويسقط الجد بالاب قوله
عن عمران بن حصيص ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه

قال لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس اخر فلما ادبر دعاه فقال ان السدس
الاخر طعملة ايرث اي زيادة على الحق المقدر المفروض وهو السدس بالفرض وتحتو التعصيب صورة
المسئلة ان رجلا مات وخلف بنتين وبه السائل الجد ولم تترك ابا فلبنتين الثلثان تبقى الثلث وهو الذي دفعه اولاً
اليه السدس بالفرض ثم دفع سداً آخر التعصيب وجعل كصحيح المسئلة من شدة لهذا التنبية والاصحح المسئلة من ثلثة سهمان
البنتين وسهم للجد

باب في ما يراى من العصبية قال في القاموس هو كل من لم يكن له فرعية سماة فهو عصبية ان بقي شيء بعد الفرض اخذوا
الاواني السرجية هو كل ذكرا تغل في نية الى الميت اني وهذا التعريف يخص بالعصبة بنفسه وقد تقدم مفصلاً - قوله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلا ذكركم
اي للرجل الاقرب الى الميت وهذا مختص بالعصبات بانفسهم واما العصبات بالغير فوالا لانه من الابن وكذلك بنات الابن
وكذلك الاخوات الاعيان والعمالات مع الاخوة واما العصبية مع الغير فكل انثى تصير بمنزلة انثى اخرى كالاخوات مع البنات
لتولدهن على الصلوة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته وقد تقدم مفصلا

باب في ميراث ذوى الارحام الرحم في الاصل بنبت الولد ووعا في البطن ثم سميت القرابة والوصاية من
جهة الولد ورحمها ذوالرحم وهو غلاف الابن سوا كان ذافرض او عصبته او غيرهما والمراد بها من ذوى الارحام
الاقارب الذين ليسوا ذوىهم مقدروا لهم عصبته اختلف العلماء في تورثهم من الصعابة والالتصين والنفقة وذهب جمهور
الصعابة الى تورثهم منهم على وابن مسعود وابن عباس في اشهر الروايات عنه وعاف بن جبل والوالد ردوا والابن عبيدة بن
الجراح وتابعه في ذلك من التابعين مخرج والنسب وابن سيرين وعطاء روي يروون اهل التفريل علقته واشجى دسري
ولهم بن حماد وابو نعيم والوفيقية القاسم بن سلام وشريك الحسن بن زياد ومن الفقهاء ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر
وعيسى بن ابان وذهب لبعض الصعابة الى عدم تورثهم منهم زيد بن ثابت وابن عباس في روايته عنه وقال به من التابعين سعيد
بن المسيب وسعيد بن جبيرة والفقران سفيان الثوري وداود الشافعي وقالوا لاميراث ذوى الارحام ويوضع المال عند
غيرهم اصحاب الفرائض والعصبات في ميراث المال واحتجوا بايات الموارث بان الميراث سبب وتعلقا وذكر نصيب ذوى الفروض و
العصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان له حق لبيته وما كان رباك لشيء بان تورثهم زيادة على كتاب الله وذلك لان
يخبر الواحد والقياس وبانه عليه الصلوة والسلام لما شل عن ميراث العمة والخالة قال نزل جبريل واخبرني ان لاميراث
للممة والخالة قال الودود في المراسيل معناه لاسمهما ولكن يورثون للرحم ومن قال بتورثهم استدلل بقوله تعالى و
اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الميراث معناه بعضهم اولى بالوراثة من بعض فيما كتب الله تعالى وكم بفقد شرع
الله تعالى لذوى القرابات الميراث بالانفصال بين ذوى رحم لغيره او تعصيب وبين ذوى رحم ليس له شيء منهما فيكونا باثبات
لكل هذه الاية فلا يجب تفصيل كلهم في آيات الموارث فهذا اثبات الاستحقاق بالوصف العام وانه لا منافاة بين
الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص فيعدم فيه الوصف الخاص ثبت الاستحقاق بالوصف
العام فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله وايضا احاديث الباب يدل عليه الحال وادت من لا وادت له
اي من ذوى الفروض والعصبات وقال النبي صلى الله عليه وسلم انا مولى من لا مولى له اي وارث
من لا وارث له ادت ماله وادت له بيت المال وادت عاتقه والحال مولى من لا مولى له اي وارث
من لا وارث له من ذوى الفروض والعصبات يورث ماله وديفك عاتقه وايضا روى ان رجلا رمى سهمي الى سهل
بن خفيف فقتله ولم يكن له وارث الا ان الله كتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله
ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وايضا لما ماتت ابنت الاحرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس بن عجم المنقرض بل تعرفون انكم لسان فقال انه كان فينا غريبا ولا نعرف له فينا الا ابن اخته هو ابو لجان بن عبد المنذر
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن اخته وتنازل ماري الى ميراث العمة والخالة في حال وجود صاحب فرضه او

عن أبيه قال أبو داود في المراسيل قوله من عايشه ان رسول النبي صلى الله عليه وسلم مات ونزلت شيئا واحدا
 من الانبياء ان لا يتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا ما دنا له ليجلوا من اهل قريته
 كان على الدنيا ولم وارثا وكان الولد لا لمتاثة فذهب الكثر الشارحين الى ان الانبياء لا يرثون ولا يورث عنهم لارتفاع
 لما لهم ولغيرهم من التمسك بالدنيا الدينية وانما لا يورثون لانهم لم يرثوا في جودته وقال لا يرثون لانهم
 واما قوله لا يرثون في الاصول لم وارثا من لا وارث له في حقيقة الميراث واما ما رواه ابو داود في ان الامير في ابي
 التميمي به او يصر في مصلح المسلمين او يملك غيرهم ولما لم يرث النبي صلى الله عليه وسلم فكان مال البيت المال خصه في اهل البيت
 لذلك يقال انما هي الاموال التي لم يرثها من قبله فانه لو كان لم يرث المال ومصره مصلح المسلمين وسد حاجتهم
 فوضعه فيهم لما نهي عن المصلحة فان الانبياء كما لا يرثون عنهم لا يرثون عن غيرهم اجماعا وقال شيخ مشايخنا مولانا الغنوكي قدس سره
 انما كان ذلك منتهى ما كان على النبي صلى الله عليه وسلم وارثا لمتاثة وروى عن قوله لا يرثون فزيادة لا يرثون فيهم ولا يورثون
 وهذا وذلك لانه صلى الله عليه وسلم وارث من ابيه ولما امر بالتصدق لاهل ارضه لكونهم اقرب اليه فاقرب اليه ثلث وليلوه في
 البيعة الملبية وترك عبد الله خمسة رجال وقوله من فمن فورث ذلك رسول الله عليه وسلم من ابيه فلي هذا صلى الله عليه وسلم
 يرث ولا يرث قال ابن حاشر الانبياء لا يورثون ما تركناه صدقة واما عدم انفرادهم بالثبات ان صح فهو محمول على التعفف
 فالت ان صح ان المنة لا يرثون وهم ما يورثون بالمال مولانا والا وراثة عن ابي قبل النبوة للاستدلال فيه ولا يفيد
 قوله قال الله في ذلك ان لا يرثوا فادفعه اليه وقوله اعطوه الكبراء من خزاعة انما قاله بعد ابي بكر في
 الامم من مضاف بيت المال لانه وارثه واما ما رتب صدقة الى الكبراء لان حكم هذا الميراث الذي لم يرثه وارثه حكم القسط فاجاب
 ان يتحقق على من هو اقرب الى الميت ليسا يكون احب اليه والكبر بهم اقرب اليه عصوبة ولا طحاوى فيه كلام طويل في معاني الآثار
 وشكل الآثار في جوابها

باب ما يورث ابن الملا عدة الاول الذي نفاه الزعل باللعان لا خلاف فيه لاحد ان احدهما لا يرث الآخر ان التوارث
 باب النسب وتوارث في النسب والاسمين جهة الام ثمانية وثلاثون قوله الملة عشرة ثلث موارث عنتيها د
 الآية اولها دليل على ان النسب عليه الاقارب الوراثية على الاقارب من غير النسب بيت المال ثم لا مانع ان يورث على المصلحة
 قوله جعلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يورث ابن الملا عدة لانه لو لم يرثها من قبله لكانت لغيره من قبله

باب هل يرث المسلم الكافر اجمع المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم واما المسلم من الكافر في خلاف فاجمهور من
 الصماتة الثمانية ومن يوجب على ايراثها ائمتنا وذهب لبعض السلف الى ايراث من الكافر استنادا لا بقوله عليه الصلوة والسلام
 الا انهم ايدوا او لا يميل ولا يخفى فان المراد من علو الاسلام تفصله على غيره وجبة الجهور حديث الباب قوله لا يرث المسلم الكافر
 والا الكافر المسلم وقوله لا يرثون اهل ملكتين ملكتي جمع ثمانية والاربعين الاسلام والكفر في الاسلام
 ما به ولا يورثه المسلم الا الكافر والكافر لا يرث المسلم واما الملل الكافرة كاليهود والنصارى والمجوس فيتوارثون بعضهم ببعض
 والافريق من اهل البيت المسلم من ابيه ودي فاجمهور من يوجب ايراثه في الفداء في العلف لصريح الحديث
 ايراث في من ايراثه علم ما يورث اي لم يفسد بعد وصورة النسب ما لم يرثه ولدان مسلم وكافر مسلم الكافر قبل الفداء

العرب في الجاهلية يبيع ولا رموها بها وتأخذ عليها المال فهي على الله عليه وسلم عن ذلك لانه ليس بمال بل هو حق من الحقوق
فلا يراد عليه البيع لان البيع يستدعي كون المبيع ائالا وحديث الباب رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن ابني يوسف من ابني حنيفة
باب في الملوذ ونيسة ثم عيت اي رفع صوتها بالكاف فان الاستهلال والالطال رفع الصوت والمراد ما يعلم من جهة
وقيد الاستهلال باعتبار ان الغالب في القرية على الحيوة والا نافي اشارة على الحيوة وجهدت يورث ذلك الملوذ من مورثها الذي
ماث قبله حديث الباب قال اذا استهل الملوذ ودوت من التورث اي يجعل وارثا لمن مات قبله حتى اذا خرج من بين
امر نفسه وهو حي ثم مات يورث

باب نستخرج ديارث العقد بمبدأ الرحماء خلف العلماء فيه فقال بعضهم ان التورث بعقد المولات فسوف نقول
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وقال آخرون ليس لمنسوخ من الاصل ولكنه جعل ذوى الارحام اولى من مولى
العاقدة فخرج ميراثهم في حال وجود القرابات وهو باق لهم اذا فقدوا اقربا على الاصل الذي كان عليه ونهنا قول ابني حنيفة
من تبعدوا من السلم على يد رجل وولاه وعاقده ثم مات ولا وارثا وغيره فميراثه وقال مالك في التوريث والشافعي والاوزاعي
ميراث لبيت المال ولا شيء من هذه المولات قال آية والذين عاقدت ايمانكم وفي قرعة عاقت فان لم تجدوا نصيبهم وآية الانفال في اولوا الارحام
بعضهم اولى ببعض توجب الميراث للذي ولاده وعاقده على الوجه الذي ذهب اليه ابو حنيفة لانه كان حكما ثابتا في اول الاسلام
وحكم الشرع في نفس التزويج قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فجعل ذوى الارحام اولى من العاقد في المولى
فحق اقتدرت ذوى الارحام وجب ميراثهم بقضية آية نحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على مولى المولات فليس في القرآن و
لا في السنة ما يوجب لغيرها في آية الحكم مستعملة على ما تقتضيه من اثبات الميراث عند فقد ذوى الارحام وقد تقدم الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم ثبتت هذا الحكم ثم الميراث في الرجل سلم على يد الرجل من المسلمين قال اولى الناس
بجهاة مما تفضل القضي ان يكون اولى الناس بميراثه اذ ليس بعد الموت بينهما ولا في الميراث قوله عن ابن عباس
في قوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قال كان المهر اجور حين قد مو المدة توث
الاختصاص دون ذى رحمه الاشقة التي احاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم راي الاجل عقد
المواثبات من المهاجرين والانصار يورثون الانصار المهاجرين مقدم على ذوى الارحام فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا
مولى ماستر لك الآية قال شفعها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قوله لست بها والذين هم
فأمره يدل على ان آية والذين عاقدت ناسخه وكل جعلنا مسخرة والصواب ان والذين عاقدت هو المنسوخ والناسخ هو قوله
وكل جعلنا الآية كما في رواية الاولى فلهذه الرواية توجيهان اما ان يقال ان فاعل لست بها الميراث الذي يرجع الى قوله وكل
جعلنا الآية والضمير المنصوب مشغول وقوله والذين عاقدت بدل من الضمير المنصوب واما ان يقال ان والذين عاقدت جملة
مستأنفة ليقول ابن عباس فاعل تقدير كونهما مسخرة معناه بالوالذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم اي اعطوهم نصيبهم من النصر
والنصيحة والراثة الا لا العاقدة ويؤيد ذلك وقد ذهب الميراث اي تقدم وراثة مولى المولات على ذوى الارحام قوله حتى
حمل على الاسلام بالسيف قال الحفاظ بدأهم من الراوي بل هو اسلم طوعا وعلى تقدير صحة معناه اي دافع الاسلام قتيل
اهل الاسلام بالسيف فان عبد الرحمن شهيد راح المشركين وكان اسلامه قيل فتح مكة وعلى تقدير كون حمل لينة مجهول معناه

انما ارادى غلبة الاسلام في المقالة حتى تمل صنادر كفا رقيش في بدو غير من الموطن مكانه كره على الاسلام بالسياسة
 اقول امسحوا التقرؤوا الذين عاقدت ايمانكم الى آخره معناه ان هذه الآية نزلت في قصصه الى بكره خلف ان لا يورث ابنه
 عبد الرحمن لانه كان لم يسلم فليصح ان يقرؤوا الذين عاقدت من باب المغادرة بل العوالب على هذا التقدير والذين عقدت فانه
 وقع الخلف من ابني بكره في توريش عبد الرحمن وعلماهم تبليها قرآه عاقدت من باب المغادرة فانه لم يكن لها ما نزلت من القصة
باب في الخلف اي الخلفه التي كانت في الجاهلية قال في النهاية اصل الخلف المعاقرة والعامة والنساء على الاتفاق
 فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال والخارات فذلك الذي ورد النبي عنه بقوله لا حلف في الاسلام وما كان في الجاهلية
 منه على نصر المظلوم وصلته الارحام فذلك الذي قال فيه وايما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة يزيدين المعاقرة
 على الخير ونقصه الحق قلت ويمكن ان يقال معنى قوله لا حلف في الاسلام الى احداث الخلف فان الاسلام يقتضي و
 يوجب التعاون والتعاضد فلا حاجة الى الخلف بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار فانه كان يفقد
 للورثة ومعنى قوله وايما حلف كان في الجاهلية اي على هذه الامور الخلق من لفظ المظلوم وصلته الارحام وعقد المواخاة
 والمواالات فلم يزد الاسلام الا شدة **ج** وقوة الخلف الذي اتفاد على النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان في الجاهلية على الفتن
 والفتنات والغارات والظلم والبغي كما تفادوا باخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم في خيف بني كنانة وكتبوا له كتابا
 لا مطلقا وقال بعضهم نفى مطلقا وهو غير صحيح

باب في الملة نزلت من دية زوجهما اتفقوا على ان الزوجة ترث من دية زوجها لانها من اهل الفروض و
 لا تؤدي الدية لانها ليست من العاقلة وكان عمهم بن الخطاب يقول الدية للعاقلة اي لعصمات المتوفيات الذين
 يعقلون عنها اذا جئوا ولا نزلت الملة من دية نذرهما شيئا حتى قال الصحابي بن مسفيان كتب الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان ددت امرأة تشييم فضباي من دية زوجهما خرج عمر
 عما يقول من عدم تورثها من دية زوجها وشبهه للصحابة بذكر زرار بن جري ولا تركتاب الفراض

اول كتاب الخراج والفقي والامارة

الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي بما اخذه السلطان خراجا مجازا من اطلاق الكل وارادته البعض فيقال ادى عثمان
 خراج أرضه وادى اهل الارض خراجا ثم سمي بالجزية والجزية اسم للمال الذي يؤخذ من الذي ثم اعلم ان بيوت المال المسلمين
 اربعة كل جزائنة ومصرف الاول الخراج والجزية والمال المأخوذ من النصارى وهدية اهل الحرب لاما ما الذي اخذ من اهل الحرب
 بالقتال وما اخذه العاشق من اهل الحرب واهل الامنة اذ امر واعليه واهل الجزاء وما عو كح عليل الحرب على ترك القتال
 قبل نزول العسكر لاجتنب كل ذلك فني وليسر في مصالح المسلمين تحمل نذر الشجور حتى تحسبها بالرجال والعامة والذخيرة و
 بناء القناطر والجدران وازراق القضاة والعمال الذين يأخذون الصدقات وازرق العلماء وهم اهل التفسير والفقه والبرقية و
 العلوم الشرعية وازراق المتكلمة والفقه زرارى هو لا دويض في الكراء والساح وعمارة المساجد والرباطات و
 اقامة شعائر المساجدين ونجاسة الامانة والانان وغير ذلك الثاني من انواع بيت المال الزكوة والعشر ومصرفها ما ذكر في كتاب الزكوة

من يجوز صرف الزكاة اليه والثالث خمس الغنائم والمعاون والراكز ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله فان لله نسبة والمراد بالزكاة
 واليتامى والمساكين وابن السبيل وسياق ذكره والراجح اللغات والزكاة التي لاوارث لها ودية تقتول لا ولي له ومردفها
 النقيض الفقير والغنى الذين لا اولياء لهم يعطون منها لغنائمهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا ينفق عليه لانها
 لبعضها فان لم يكن في بعضها شيء لانه ان يستقرض عليه من النوع الآخر ويصرفه الى اهل ذاك ثم اذا حصل من ذاك النوع
 شيء يرد في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد
 فيه فغنى لانهم مستحقون للصدقات وكذا في غيره واذا صرفه الى مستحقه وجب على الامام ان يقي الله تعالى ويصرفه الى كل مستحق
 قدر حاجته من غير زيادة فان تصرف في شيء من ذلك كان الله عليه حيا.

باب ما يلزم الامام من حق الرعية فعليه بمعنى مفعول ودخلت التاء لغلبة الاسمية في حديث الباب
 ولكم راع ذلككم مستثول عن دعيته قالوا لا ينبغي على الناس بيع عليهم وهو مستثول عنهم
 الحديث اي امير يستول عن الرعية في الاخر بل يصح وادى حقهم والاعلى الى انفاذ المؤمنين على ما يليه امير المؤمنين ويجوزهم ان يكونوا
 فيما وكل اليهم ولا يصنعونه فالرعية بمعنى حفظ الشيء وحسن التمهيد كما سنوي الامير وسيد البيت والمرأة في بيتها والعباء على مال يديهم
 في الاسم الاعلى ولكن معانيم مختلفة المارعية الامام ولاية امور الرعية فالحياة طه من ورائهم وقائمة الحوزة والاحكام بينهم ورعاية
 الرجل اليه فالقيام عليهم بالحق والنفقة وحسن العشرة ولعناية المرأة في زوجها فحسن التدبير في امره والتعميد بخدمته اضيا ذروا
 الخادم فحفظها في يد من مال سيده والقيام بشئله وقوله ولكم راع جواب شرط محذوف فقهره اذا كان الامر كذلك فلكم راع.

باب تاجاء في طلب الامانة يعني ان يطلب الرجل الحكومة والولاية من الخلق والناظر كما درواهنه عنده في حاجته
 الباب فان اعطى احد غير شريكه الامانة فيمن الله سبحانه وتعالى فلا يلبس له ولا يطلبه لقبه وان امن على نفسه الخيف وكرا
 من خاف الخيف وحرم ان يطلب على نفسه ذلك ووجب عليه اذ العين عيانته لحقوق المسلمين.

باب في الضرب يولي اي الاعلى يجعل واليا على امر من امور المسلمين في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استخلف ابن ام مكتوم على المدينة حين كان عمي قال الخطابي انا ولا على الصلوة دون القضاء والاحكام فدل ذلك
 اكراميا عانة الله اليه في امره قال الخطابي في الاعيانة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف على المدينة في عام غزوة وانه يصلي
 بالناس ثم قال قال ابن عبد البر روى جماعة عن اهل العلم بالنسب والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم فدل ذلك
 حقه في الولاية والولاية وذي العشرة وغزوة كرب جابر وغزوة السويق وعطفان وغزوة احد وحمراء الاسود وجران وذات الرق
 وفي خروجه في حجة الوداع وفي خروجه في بدر فقال في رواية الباب استخلف ابن ام مكتوم مرتين لم يسلخ انا ما لي غيرت قد تقدم
 ثم اطله الامانة في كتاب الصلوة في باب الامانة فراجعه

باب في استخاد الكوفيين والوزيرين يوازي الامير فجل عنه ما حمل من الانفعال ومن يلحق الامير الى رايه وتديره في ولجاءه
 ومغزى مجمع كان وزيره على العربية وسلم بالكر وعمر قوله اذا الدلالة بالاعيان خبير جعل له وذي صدق ان شئنا كره
 دان ذكر لسانه واذا الدلالة به فغير ذلك جعل له وذي يسوء ان شئنا لم يبق كرهه وان ذكر له يعينه
 وزير صدق باضا الموصوف الى الصفه اي وزير اصادق في الاقوال والانفعال ناصحا

باب في الحرافة والعزافة بالسر على العريف والعريف هو القيم بامر القبيلة او الجماعة من الناس على امورهم ويعرف
اوامهم ويترفع الامير او الهيم عنه (جود هري) في الباب افلحت ياقديم ان حمت دلوته كان ابا دلو لا كاتب ولا عريف
ومضى في حق المقام ان يكون امير اورنيساو كاتب الامير وعرفنا القوم في حياته وجمع عمره وقال صلى الله عليه وسلم ان الحرافة
حق دلائل للناس من الحرافة ولكن الحرافة في الناس اي ان الحرافة لا بد من ينظم مصالح القيم
ويترفع احوالهم في ترتيب البعوث والاجناد والعطايا والسهمان ومن ذلك هم على خطر في الوقوع عن الهالك والغضب التعذر
القيام بشراط ذلك فليعلم ان يراعوا الحق والصواب -

باب في اخذ الكاتب للامير ذكرنا في المقدمة اسماء الكاتبيين لرسل الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان
وعلي وعبد الله بن سعد وعامر بن فية وابي بن كعب ومعاوية بن ابي سفيان وزيد بن ثابت وغالب بن الوليد والذين من الخوارج
واما بن قيس جند العبد المذموم وغيرهم فيجوز اخذ الكاتب لالة الامور لسل المكاتبات بامر وليه ويكتب بامر من الوصايا
والشروط والصكوك وغير ذلك قوله عن ابن عباس السجيل كاتبة كان الخليفة الله عليه وسلم في تفسير ابن مردويه
باسم ابن عباس السجل يعني الرجل في لغة جند فلي يراعي رواية الباب رجل كاتب كان الخرج واختلفوا في السجل الذي ذكره
الرفاعي يوم نظوى السجل على السجل للكتب نقل اجتهادهم باسم ملك من الملائكة وهو مروى عن ابن عمر وعن ابن عباس رجل كان
يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس ايضا هو الضيفه التي يكتب فيها قوله الاولى ومعناه يوم نظوى السجل
لكي السجل على يافيه من الكتاب

باب في السجاية على الصدقة وهي العمل والسعي فيها حتى في الباب الثالث على الصدقة اي على نفي
الصدق وبالاظهار والاضباب فاجزه كالغاذي في سبيل الله حتى يبرح بيته لان نومه وبنيه في ذبا بادة كلوا قوله
لا يدخل الجنة صاحب مكس قال في النهاية المكس الضربة التي تخذها الماكس وهو السائر لان الغالب في الظلم لا يبرح
سبيل النار بامر ملكه والعشار يستحق النار باعانة في ذلك قال في القاموس مكس في البيع اذا جابها لا والمكس القص والعلم
ودراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الاسواق في الجارية او درهم كان يأخذه لمصدق بغيره في الصدقة تلك معناه في لساننا
وكيس قال في النهاية الماكس من العمال من ينقص من حقوق المساكين لا يعطيهما كما لا يهاهما واما من يأخذ الصدقة ويعشر
يقضيها اجر وهو شاب

باب في الخليفة ليستختلف قرا يستخلف ابو بكر عشرين قرب وفاته كتب كتابا فيه استخلاف عمر وامر الناس ان يبايعوا
من فيه بايعوا الناس واما فلم يستخلف على اسم معين وانما جعل الخلافة شورى بين ستة من العشرة المبشرة فعلى اسم معين
الاتفاق بعد الخليفة فشا وروا فرجوا عثمان رضي الله عنهم جميعا وعنا قوله قال عمر اني استخلف فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلم لم يستخلف ان استخلف فلان ابا بكر قال يستخلف البريث حاصله ان لا اجل ويعبر فعدى له وجه وان اجعلنا
الضابط وعندي فظلا الامران جازان ثم عمل بهما من وجه قال النووي حاصله ان المسلمين اجمعوا على ان الخليفة اذا حضره المشايخ
قبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اتى بانفسه على الصلوة وسلم في هذا والا فخر اتخذه يابى بكر واجتمع على
الشوا والمائة بالاستخلاف وعلى الشوا بالبعد اهل العهد والحل لانسان اذا لم يستخلف الخليفة واجمعوا على جواز جعل الخليفة الامر

شوری کا اذکار عمر الشہ و ا؟ دوا علی انہ یجب علی المسلمین نصب خلیفۃ بل من اہم الواجبات

باب ما جاء في البيعة قد ثبت عن الصحابة يعيتم على يد علي بن أبي طالب عليه السلام على ترك المعاصي وغيره وفيه أصل البيعة التي
في زماننا على يد الصالحين على ترك المعاصي وفيه ثبوت التعليق قوله ابن عمر قال كنا نبايع النبي صلى الله عليه وسلم
على السمع والطاعة على أن نسمع وأمره ونؤايمه ولطيف في ذلك في العروة السيرة والنظم والمكره.

باب في اذناك المال اي ما يملكه الميراث من بيت المال ويعين لهم يجوز للقاضي والمصدق والعلم وغيرهم ان ياخذوا من بيت المال بقدر الكفاية بل يجب على الامام كفاية هؤلاء ومن في معناه من بيت المال وقد اخرج البيهقي عن الزهري قال رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد حين استعمله على مكة الراعي اوقية في كل سنة وعن ابن ابي عمير كان يأخذ كل يوم درهمًا وثلاثي عشر دينارًا ثم القاضى والعامل اذا كان فقيرًا فلا فضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكن اتامة قرض الفقراء بالاداء اشتغال بالكسب ليعدهم عن اقامته قرض القضاء وان كان غنيًا فلا فضل الاضمار قبل الاخذ وهو الاصح وقد ركعتان ما يكفيهما واهله وان احتاج الى دارا وكذا فما يكفيه ايضا فياخذ من بيت المال قدر ضرورته ولا يتجاوزها ولا يحصيل به خادما ومسكنًا بل ذلك على قدر الحاجة منه من غير تنعم واسراف وما زاد على ذلك فهو حرام ويحل على ذلك ما عدا ذلك الباب قال من استعملناه على عمل فخرنا ذراعا فاخذ بعد ذلك فهو غشوي اي زيادة على ارثائه فخيرنا وذراعه من كان لنا فعلا فلذلك كتب ومن بيت المال سر دجة فاني لم يكن له شيء فليكتب وان لم يكن له مسكن فليكتب مسكنًا والحد بيت

باب في هذا يا العمال اي يهدي الى العمال من الرعية ثالث الخفية يراد القاضي دعوة خاصة وبهية لانه
 الرعية فيجب عنها الامان لان قيل من ذي الرحم المحرم او من جرت عاونه بالمهاذلة قبل القضاء لعدم التهمة وفي رد المحتار
 قطعية الرحم وهي حرام والاصل ان المهدي للقاضي الامان يكون ذا خصوصية اولاد الاول لا يجوز قبول بديه مطلقا سواء كان
 قريبا او غيره وسواء كان مهذا قبل القضاء او لم يكن والثاني اما ان يكون قريبا او من جرت له العاذه بالمهاذلة من قبل او
 لم يكن والثاني كذلك لانه اكل على التقاضياتهما والاول يجوز ان لم يزد من له العاذه على المتقاضين ثم اذا اخذ القاضي
 اخذه وتولد الراد يرضع في بيت المال وحكمه حكم القطة لانه انما يهدي الى عمله وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين فكانت الهدايا
 حيث المعنى لهم والاستقرار والاستعانة كالمهية والاصل في ذلك ما خرجه في الباب وهو رواية البخاري قوله ان النبي
 صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الازد فقال ابن اللبنة قال لا والله ان الله عز وجل قد علم المصلحة

فجاء فقال هذا لكم وهذا الهدى الى مقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله واثنى عليه وقال ما بال العالم تبعته فنجي فيقول هذا لكم وهذا الهدى الى الاجلس في بيت امه ادابيه فينظر اليه هل امه الا لا ياتي احد منكم يتيه من تلك الاجاء يلهم الفتاة المديني فانه الاجلس الحاضر انه اذا جلس في بيت امه وابيه لا يهدي له طعاما يقينه هذا الذي اهدي له هو الحلو منه وهو الرشوة فلا ياكل

باب فيما يلزم العامة من الحق من دفع الظالمين بينهم قوله من دلاله الله عز وجل شيئاً من

أما المدعيون فالحق بدين من جهة ثم خذتهم فحق لهم كما عاودوا الأمراء والسلاطين بحيث لا يصل إليهم المظلوم وصحاب
البروت والفرقة الحق بدينه دون محاجة خذتهم فحق لا أي لا يتعشى حاجته ولا يدفع فخره وأخته الحاجة الشديدة
قول ما زاد فيكم من فسخي دعا عندكم وكان أنا الذي خذتهم فحق حيدت أيسرت الفتنة التي للمبغضين زانية
أي لا عليكم ولا عليكم بفسخ نفسي وشهدت أن كل ذلك بمنزلة تعالى وقدروا على أن يملوا الاعطاء واشتبهوا على اعطاء الدول وشهدوا
وتجمل على مبلغ الوجع والعلم والاحكام يعني إن الله تعالى يعطي كل واحد منهم من العلم والعلم على ما تقتضيه به ارادته

باب في قسم الفسخ قد تقدم معنى الفسخ ومصارفها قال التوشحي كان رضى عمران التي لا تجنس وإن جملة العامة المسلمين
يعرف في مصالهم المزية لاحد منهم على آخر في اصل الاستحقاق وإنما التفاوت في التفاضل بحسب اختلاف المراتب والمنزلة وذكر
أنما يتبعص الله تعالى على استحقاقهم كما ذكره كورين في الآية خصوصاً منهم من كان من المهاجرين والانصار لقوله تعالى لنفقر المهاجرين
آيات الثالث والسبعون والاولون من المهاجرين والانصار الآية اوتتبعهم الرسول صلى الله عليه وسلم وتفصيل ما سبق الاستقام
والاجس بلائهم وعنائهم في سبيل الله والشدة والفتنة وكثرة عياله وقد تميزوا كما تقدم قبل هذا السبب من قال أنا يا حق
بهذا الفسخ عنكم دعا احد عنا حق به من احد الا ذلك مناد لنا نحن كتاب الله عز وجل وقسم لهم

في كل جلد وقدمه والسر جلد بلائهم والسر جلد وبعياله والسر جلد وحاجتهم
وعلى هذا الحق وقطعوا وقالوا لاش في الفسخ إنما الحسن في العينة وقال الشافعي وأخرون نجس من الفسخ ايضا قوله اذل جلد
تتج بد أبنا المحوردين وذلك لانهم قوم لا يؤمنون بهم وإنما يظنون في جملة مواليهم وقال بعض الشراح أي بد في ابلغ قوت
مجي الفسخ باعطاه نصيب الكاشين قال ابن الملك وقيل المنفرون لطاعة الله خلوعا قوله اتي بظليته فيها خذوا فقسما بها
للحرة والامه الطيبة الجرب الصغير وقيل هي شبه الخريطة والكيس الحز المهر وخرزات الملك بنواهر الكليله واجر وحسن النساء
لان الحز من شأنهن لانه حق النساء خاصة ولهذا كان البكر لقبها للحر والعبد

باب في اذ ذاق الذر سبيل المراء بالذرية المازرية المتألمين بالخصوص او عامة المؤمنين وكل حق في بيت المال على
قدر رزقهم وضرورتهم وحاجاتهم

باب متى يفيض للرجل في المقاتلة الصبي اذا بلغ خمس عشرة سنة ودخل في زمرة المقاتلة وكان من البالغين
والاعز من الذرية وهذا اذا لم يتكلم واذا اخطم قبل ذلك حكم ببلوغه من الاحتلام وجبل زوجة وعرض ابن عم يوم اخل
ليقبله في المقاتلة وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يقبله وعرض يوم الحنوق وهو ابن خمس عشرة سنة فجاء
كافي الباب اعلم مزيله الصبي اذا بلغ خمس عشرة سنة

باب في كراهية الافراض في اخوانه فان أي اخا الفرض لا يكون رشوة قوله يا ايها الناس خذوا
لعطاء ما كان عطاء لالتجاجت زمانعت وتقاتلت قريش على الملك وكان عن دين احد كوفد عس
أي اذا كان العطاء في عوض الدين ومماثلة فلا تأخذوه الخفض عصارة الخوان العربي وفي الهندى عصارة الغيلابرج
ودادان قريش المنفعة والخاصة (رست)

باب في تدوين العطاء اول من دون الدواوين سيدا عمر رضي الله عنه والدواوين والدياوين حتى الدواوين

يقال لمجتمع الصحف والكتاب كتيب فيه اسماء الجيش والعطاء وفي الباب كان عمر يعقوب الجيّد حتى في باب ١٠
 فشغل عنه هذا الحديث قال الخليل اعقاب الجيوش هو ان يعقوب الامام في اثر التقيمين بالثغر وسيرهم جيشا يتقون ثمارهم
 ويصرف اولئك فانه اذا خال عليهم الغيبة والعزّة تضرروا بذلك واضرّ بالجيش فتقوّلت هناك فتقوّلت هناك فتقوّلت هناك فتقوّلت هناك فتقوّلت هناك
 اهل العطاء واهل الجيش لان الامام كيف يعلم ويحل باسرا الجماعة الغازية مقام بعض بان اليوم نوبة فان ان لم يكن في يوم
 ديوان وجب غير قليل كان عمر شغلا في تدوين ديوان اهل العطاء فلما شغل من اعقاب الجيوش واما كان ثبت ان الامير
 الديوان لاهل الجيش والعطاء وقيل شغل عمر عن ابنته ان المرأة كم مدة لتصرفها ثلثة اشهر فصرف مده الغيبة ثلثة اشهر
 باب في صفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من احوال جمع صفى وهي الاموال في الاراضى التي انا الله تعالى على اهل
 من اهل يوحى المسلمون عليها بخيل ولا ركاب ذكر عمر في الباب خمس آيات اولها ما ذكر فيها من الاموال التي خاضع برسول الله
 عليه وسلم وهي ثمانية وعشرون على من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلم رسلا على من يشاء والله على كل شئ قدير والمعنى انما جعل الدرر والدرر
 اموال بني النضير شيئا لم تحصلوه بالقتال والغلبة ولكن سلط الدرر على من يشاء والله على كل شئ قدير والمعنى انما جعل الدرر والدرر
 يصعد حيث يشاء ومعنى قوله كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حق فيها لاحد وكان يأخذ منها الفقته وفقته المدة ويعصرف
 الباقي في مصالح المسلمين وفي الثانية منها ما اشرك فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم من اصناف شتى من ذوى القربى والنسب
 والمساكين وابن السبيل وهي ما افاد الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين و
 ابن السبيل الآية وفي الثالثة منها ما ذكر فيها باليهود الذين يخرجون ويديهم واموالهم الآية وهم المهاجرون
 وفي الرابعة منها ما ذكر فيها بالانصار وهي والذين تبعوا والدار والايام من تعليم الآية وهم الانصار وفي الخامسة منها ما ذكر للمسلمين
 الذين ينجون من بعد المهاجرين والانصار لى يوم القيمة وهي والذين جاؤا من بعدهم لى يوم القيمة وهم المسلمون الذين ياتون بعد
 فاستوعبت هذه الايات الناس المسلمين كافة الامم الذين من بعدهم لى يوم القيمة والذين جاؤا من بعدهم لى يوم القيمة وهم المسلمون الذين ياتون بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة في احاديث الباب قال صارت البيعة ثلثة حقوق احدا ما وسبب صلى الله عليه وسلم وذلك لصحة
 مخير بين اليهودى لعنة الاسلام يوم احد وكانت سبع حوائط في بني النضير وما اعطاء الانصاف من انهم وهو ما لا يبلغه الماء وكان هذا
 ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم الثاني حصة من الغني من ارض بني النضير من اجلاهم كانت لخاصة لانهم لا يوجب عليها المسلمون بخيل ولا
 لا ركاب ثم قسم الباقي بين المسلمين وكانت الارض لنفسه ويخرجها في نواصب المسلمين وكذلك نصف ارض فداك صالح اليها بعد فتح
 خيبر على نصف ارضها وكان خالصا له وكذلك ثلث ارض وادى القرى اخذه في الصلح بين صالحها اليها اليهود وكذلك حصان
 من حصون خيبر وبها الوثج والسلام اخذها صلحا والثلث سهم من ثلث خيبر وما افتتح فيها عتوة فكانت هذه كلها ملكا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم خاصة لاحق فيها لغيره ولكنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشاء ان يملكها بل ينفقها على اهلها والمسلمين والمصالح العامة و
 كل هذه الصدقات محرمات التملك بعد والده اعلم ان في الحديث ابحاث ومسايل الاجابات وآولها ان العباس وعليها
 يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث فكيف جازى الى ابى بكر بطلبان الميراث وان سلم انهما خفي عليهما هذا الحديث
 فكيف جازى الى عروة اقرع عنده هذا الحديث وثانيها ما وقع في رواية مسلم من كلام العباس في علي ما قال انقض مني وبين هذا الكتاب
 الاثم الغار والخاش وكلام عمر انما كاذبا ثامنا غاروا خاشاوا ليعلم انصافا بارا راشدا تابع الحق وكذلك قول عمر شريفا في كل ما

أشياء فإما إذا كانا في الجواب عن الأول ان عباسا وعليهما العلم في أول الامر حين طلب الميراث من ابني بكر لم يطلبوا على الحديث او
علاوة ولكن ذملا عنه ثم لما بينهما ابوبكر علما بذلك ثم لما علما بالحديث من ابني بكر لم يطلبوا الميراث من عميل طلبا منه ان يعطيها
بغير حق التولية فاعطاها عمر على ذلك واكلا عليها العهد والميثاق بذلك ثم لما وقع النزاع بينهما وجاروا الى عمر شائيا وطلباً منه
ان يكون تلك الاسواق على ذلك العهد والميثاق ولكن تقسم بينهما فيكون كل واحد منهما على نفسه متوليا كما كانا متولين قبل
التقسيم ولكن علم بمرض بذلك ولم يحجز ان يقع اسم التسمية عليهما فليظن ان كان ميراثا لنصف العلم والنصف الآخر زوج البنت حصنة
البنت والدليل على ذلك ان بعد هذه لم يطلب احدهما الورثة من اولاد علي ومن اولاد العباس الميراث وكذلك على زمان خلافة
لم يقسم من الورثة فيستدل بذلك انها علموا وتفقوا بما اتاى ابوبكر وعمران النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج فيما تركه الميراث ووجه
والداعية ان الله تعالى لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى عباده ووعده على التبليغ لادنيه الجنة وامره ان لا يأخذ اجرا اراد عليه السلام
ان لا ينسب اليه من متاع الدنيا شي يكون عند الناس في معنى الاجر فلم يجعل بشي منها وذلك حرم الميراث على الميراثا ليلين
ان جمع المال لورثته كما حرم عليهم الصدقات فقال عليه الصلوة والسلام لا لورث ما تركنا وصدقة واما الحكمة في ان متروك
الانبياء وصدقات فلها ان لا يكون ان يكون في الورثة من تبقى موته فيهلك اولادهم كما لا بارامته فلما لم يكن اولادهم يعني
للمصلح العبدية وهو معنى الصدقة قال النووي فيه اشكال مع اعلام ابني بكر لم يبق في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا لورث وجواب ان كل واحد انما طلب القيام وحده على ذلك ويخرج هذا القرب بالعموم وذلك لقرب امرانه بالنبوة
وليس المراد انهما طلبا بعد ما علما من النبي صلى الله عليه وسلم ومنهما انه ابوبكر ومن لهما دليل المنع واعتذر قاله بذلك احد
ثلاث قولهم ذلك الحديث العباس وعليه وبطلان الفاطمة ولم يطلب احدهما الميراث بل انهم طلبوا من ابني بكر وكذلك عن عمر
التولية بقربهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يرش ابوبكر على تغيير حال الصدقات على ما كان في زمن النبوة واما اعتراض اولاد
العباس وعليهم مشر كما ورثي به ولكن لما اتجا صما وقال ان يقسم بينهما التولية بالنصف فلم يرش عمر على ذلك لتعظيم الميراث
والجواب عن الثاني ان حكاية النووي عن قاضي عياض قال الما زرى هذا اللفظ الذي وقع لا يثبت ظاهره بالعباس حاش
لعل ان يكون فيه هذه الاوصاف فانما امور دون محسن الظن بالصحاب رضي الله عنهم وفي كل رواية عنهم واذ انفسد طرقها
فتبطل الكذب الى الرواية وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على ان ازال هذا اللفظ من نسخة ولعله حمل على رواية اليوم قال الما زرى
واذا كان هذا للفظ لا بد من اثباته ولم نصف اليوم الى رواية فاجود ما حمل عليه اصد من العباس على جهة الادلال على ابن ابيه
لانهم لم يزلوا ابنه وقالوا لا يعتقدوا ويعلموا ان ابن ابيه منه ولعله قصد بذلك روعه ما يعتقدون محظي فيه وان هذه الاوصاف
يتعسف بها لو كان لغيره ما يقع عن قصد وان عليا كان لا يراها موجبة لذلك في اعتقاده ولا بد من هذا التاويل لان هذه القضية
جرت في مجلس فيه عمر وهو الخليفة وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولم يكره احدهم هذا الكلام مع تشديدهم في
انكار المنكر واذ ذلك الا انهم فهموا بقرينة الحال انهم لم يكرهوا ما لا يعتقد ظاهره ومباغتة في الزجر قال الما زرى وكذلك قول عمر انكما تجتبا
ابا بكر فأتياه كما ذابا ثما غادرا ثما خائنا وكذلك ذكر عن نفسه انها راياه كذلك وتاويل هذا على نحو ما سبق وهو ان المراد انكما تعتقدان
ان الواجب ان تفعل في هذه القضية خلاف ما تعتقدان ابوبكر فنحن على مقتضى رأيكما لو اتينا ما اتينا ونحن معتقدان ان اعتقادنا
لكل هذه الاوصاف او يكون معناه ان الامام انما يخالف اذا كان على هذه الاوصاف فيقيم في قضاياها وكان على الفتكما التاخير

من رآها انما اتفقوا ان ذلك فينا والدار علم واما السائل فانه ان عليا والعباس اتفهما في ما اتفاه الله على رسوله من مال النبي
ولم يتنازعا في الخمس وانما تنازعا فيما كان خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما في فكره مدة بعد وفاته وفيه ان يجيب ان يولي
امر كل قبيلة سيدا لانه اعرف باستحقاق كل رجل منهم لعلهم يسمونه في الترخيم ولا عار على السادى بذلك ولا تقصيه في التنازل
مما يولي الامام باليمن الكلام لقول مالك حين امر امة المال بين قومهم لو امرت غيري بذلك وفيه الحاجة للامام وان اهل البيت
شريف ولا غيره الا باذن كما اذن يرفاه حاجب عثمان وغيره وفيه الجلبوس بين يدي السلطان وفيه الشفاعة عند الامام في
انفاذ الحكم اذا اتفقت الامور ونشئ القضاة بين المتخاصمين القول عثمان انقض شيئا وارث احدهما من الآخر وفيه تقرير
الامام من يشهد له على قضاءه وحكمه وفيه انه لا لباس ان يلبس الرجل نفسه ويلبسها اذا قل الحق وفيه جواز ادخال الرجل نفسه
والهفوف سنة وهو خلاف قول جملة الصوفية المتكرين للاذخار الراغبين ان من ادخر فقد سار الفطن بربه ولم يتوكل حقولا
وفيها اشارة اتحاد القار التي ينبغي بها والغسل والعاش وغير ذلك

باب في بيان مواضع تقسم الخمس قسمي القربي عطف على الخمس قال الله تعالى واعلموا انما غنم من شيء فان
لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ميث الاية بظاهر اللفظ ستة اصناف لله وللرسول و
لذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبظاهرها قال بعض العلماء منهم ابو العباس قال سمع الله تعالى يصرف اليه
عمارة الكعبة ان كانت اتمته لغيرها والى عمارة الجانح في كل بلدة تقرب من موضع القصة لان هذه البقاع مضافه الى بيتها
فهذا سهم يصرف اليها والبقية لا يقسم وقال بعضهم الذي لله فلنبي صلى الله عليه وسلم والذي للرسول فلا زوجه فقال بعضهم
الخمس تقسم على خمسة اسهم خمس الله ورسوله وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الحسن البصري والشافعي وعطاء وقتادة
ان سهم الله ورسوله واحد وسهم اخيه محمد بن حنبل وقال سهم الله ورسوله يصرف في سائر الثغور وارزاق الغزاة والقضاة
وكري الانهار وشباب الجصور وقال الشافعي تقسم الخمس اجماعا سهم للنبي صلى الله عليه وسلم والسلم يخلفه الامام ويصرف الى مصالح
المسلمين وسهم لذوي القربى واليتامى والمساكين وسهم لابي السبيل ويقل فقره وذوي القربى فيهم لغيرهم ويكون
ذلك لثمن ما شتم وبني المطلب ولا يكون لغيرهم وهذا الطريق الاستحقاق للمصارف وقال الامام ابو حنيفة وآخرون ما ذكرناه
البدية واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ياكل فقره وذوي القربى فيهم لغيرهم
على غير ما ينقسم من الغنم يكون من اخذ الصدقات وذوي القربى لاكل لهم وبه الثلاثة مصارف الخمس عندنا على ما سئل
الاستحقاق حتى لو صرف الى نصف واحد منهم جاز كما في الصدقات وقال مالك الاممرفوض الى راي الامام ان شارفهم
في المصارف التي بنيت في الآية وان شارف اعطى بعضهم دون بعضهم وان شارف اعطى غيرهم ان كان امر غيرهم اهم من امرهم
فالماصل ما ذهب اليه الشافعي ان لذوي القربى خمس الخمس يستوي فيهم فقيرهم وكونهم لثمن وبني المطلب
دون غيرهم من القرابات ونحن نوافق على ان المراد بالقرابة ههنا بني باشم وبني المطلب فالخلاف في دخول الغني من
ذوي القربى وعدمه ولا اطلاق قوله تعالى ولذوي القربى بلا فصل من الغني والفقير بخلاف التيسار فانهم يشتركون فيهم
الفقر مع تحقق الاطلاق كقولنا ولنا ان الخلفاء الراشدين سموا على ثلاثة اسهم على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة ثم انهم لم يعلموا ذلك
احد من جميع الصحابة بذلك ولو افترهم فكان اجماعهم على ذلك وبه بين ان ليس المراد من ذوي القربى قرابة الرسول

عليه الصلوة والسلام اذ لا يظن بهم من لفظة كتاب الله تعالى ونحوه ان رسول الله عليه السلام في فعله ومنع الحق عن استحقاق
 وكذا لا يظن بمن حضرهم من الصحابة السكوت عما لا يحل مع وصفهم التقوى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما روى انهم
 عليه الصلوة والسلام انهم على خمسة اسهم على غلظي ذا القرنين سها وفي الباب حين مثل ابن عباس عن سهم ذي القرنين قال
 ابن عباس القرني رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضا رائعا فدون حقنا ثم دعا عليه ابينا ان نقبله
 فسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الكلام فيه ان اعطاهم فاصته لفقرهم وجايتهم اية لقربهم وقد علمنا بقسمه الخلفاء الراشدين
 ان اعطاهم لجايتهم وفقرهم لا لقربهم والليل عليه ان عمر اكرمهم مصارف وطعن ابن عباس انهم اهل استحقاق فيه افترى بعرضه
 قسمه وانهم اذا نقص فروودا فحين به ان يجزئهم من اهل العلم والدين الا انه راى انهم مصارف وراى استحقاقهم من علم يرد عليهم ثانيا وقد صح
 علي في الباب بالمراد حيث قال لعمر بن الخطاب في عمره ما كثير واعطاه على القسمة على ذي القرنين قال علي بن ابي طالب في بيعته العام غنما بالمسلمين
 اليه حاجة فادد عليهم فخر عليهم فعمل ان المراد هو الاحتياج الا ان ابن عباس خافهم ولا يضر خلافه فيما اجعت عليه
 الخلفاء الراشدون باسهم ولم يتصل عن احد من الصحابة ان اعطاهم او انكر عليهم فغيرهم فعمل بذلك ابن عمر لا يظن ذي القرنين من اس
 لطريق الاستحقاق وانما يعطونهم ما جرت به عادة في الباب فيقولون في ذي القرنين رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
 الخمس فوضعت مواضع حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيوة ابى بكر وحيوة عمر فاني بمال ذي عابنه
 فقال خذ خذ فقلت لا اريد فقال خذ فاذنتم احق به قلت قد استغنيت بعهده فجعله في
 بيت المال فهذا الحديث ظاهر ونحوه حديث الباب حديث جبير بن مطعم وكان ابي بكر يقسم الخمس نحو قسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى شيء في رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عمر يعطيه من كان بعد
 قال المنذر بن ابي حمزة جبير بن مطعم ان ابا بكر لم يقسم لذوي القرنين حديث صحيح وقد ثبت على انهم لا يصح ثلث التواضع بينهما اما
 لم يقسم ابو بكر لذوي القرنين لانهم اغنياء في وقتهم ولا يري غيرهم احوالهم في وقتهم ثم بعض الوقت اعطاهم لما اثمهم بما جرت به عادة
 خذوه فانهم احق به ان كان المراد بذلك انهم احق بمن غيركم اذا احتجتم اليه لا مطلقا فلو كان لهم الاحقية استغناء وفقر المالكين
 يجوز لعل ان يروه عن قومهم جميع اذا كان الاحتياز لرفي زده عن نفسه او عن ابن مسعود كيف سلع لعمر بن ابي سفيان في بيت المال
 لا لكار على عن اخذوا فلم يكن يخلو في استحقاق جميع بني هاشم وبني المطلب فثبت ظاهره اني ان عليا ما كان زعيم قومهم وبنيهم
 في امورهم وكان لبيته لهم من بؤنة فكان اعلم باحوالهم من عمر فلما عرض عليه التقسيم وبين له انكم احق به لانكم اولي من الغير اذا
 احتجوا واحتجتم ثم رد علي وبين ان لهم عينة منه العام وضعت في بيت المال افترى احقيتهم سقطت بانكار علي ولا يمكن ثبوتها
 الا اذا ايرت الاحقية على الاحتياج وما اذا اخذت احقيتهم بطلت لانهم لا يمكن بعده توجيه فعل عمر ولا على رضى الشرع عنها وقد دل
 ايضا حديث الباب اخرى على عدم احقيتهم به وهو حديث علي قال لي علي الاحد ثلث عفي عن فاطمة الحديث الحديث
 قال ابو جعفر الطوسي ذهب قوم الى ان ذي القرنين قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمهم من الخمس معلوم ولا حظ لهم منه خلاف حظ
 غيرهم وانما جعل الميراث ما جعل من ذلك بقوله فان لله خمسة وللرسول ولذوي القرنين وللقول ما لنا الله على رسول الله من اهل القرنين
 فليقره للرسول ولذوي القرنين بحال فقرهم وجايتهم فادعهم مع الفقراء والمساكين وكان يخرج الفقير واليتيم والمساكين من ذلك

نحوهم من المعنى الذي يستحقوا استحقاقه من ذلك فكذلك ذواته رسول الله صلى الله عليه وسلم الخصم من معيهم انما كانوا معي
 معهم فغيرهم فاذا استخروا من ذلك وقالوا لو كان لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حظ لكانت فاطمة بنت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منهم ذواتهم اليثربا واسمهم برحما فلم يجعل لها حظا في السبي الذي ذكرنا ولم ينجيهم من غار خنداد ولكن وكلها
 الى ذواتهم ومنزل لان ما باخذ من ذلك انما حكمها به حكم المسلمين فيما باخذ من الصدقة فزعمى ان تركها ذلك والاقتبال على
 ذواتهم عز وجل وتبويجهم لميلهم خير لها من ذلك واقتلوا ذواتهم ابو بكر وعمر بنو ذوات رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا الحسن بن علي
 لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حقا خلاف حق سائر المسلمين فثبت بذلك ان ما هو الحكم عندنا وثبت اذا لم يكن حكمها
 احدهن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينجيهم فيه ان ذلك كان رايهم فيه ايضا فاذا ثبتت الاجماع في ذلك من ابى بكر وعمر
 من جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت القول به وجوب العمل به وترك خلافه ثم نأه على ما صار الامر اليه من ان
 على ذلك ايضا وذكرنا في ذلك ما قد جئنا به من حزمته قال ثنا يونس بن عاصم قال ثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق
 قال سألت ابا جعفر فثبت رأيت على بن ابي طالب جيشا على العراق وما ولي من اموال الناس كيف شئت بهم ذوى القربى قال سلك السبيل
 سبيل ابى بكر وعمر قلت وكيف ذائع تقولون قالوا نقولون قال انه والله ما كان ابى بكر ولا عمر ولا الاعين الاية قلت فما منعته قال كره والله
 ان يدعى عليه خلاف ابى بكر وعمر فذا على بن ابي طالب قد اجراه على ما كان ابو بكر وعمر اجراه عليه لانه رأى ذلك عدلا ولو كان رايه
 خلاف ذلك سلم عليه ودينه وفضلها لادروا الى ما رأى انتهى قلت والى ما حصل ان يتأذى ذوى القربى يدفعون في سهم التباين وساكين
 ذوى القربى يدفعون في سهم الساكين وابنا السبيل ولكن نقول ذوى القربى من كل صنف يدفعون على الذين يدفعون معهم وهو الاجماع
 وهو اختيار الكوفي وقال الطحاوي سهمهم الفقير منهم لانه من جميل الصدقة فلا يحل لهم كالاغنياء وذكر الله تعالى في الآية للتركة
 اى الاخراج الكلام تبركا بذكر ذوى سهمهم صلى الله عليه وسلم سقط بوفاته صلى الله عليه وسلم لان الحكم في قوله تعالى ولا لرسوله مرتب على
 الشقاق فيدل على علمه فاذا اشتقاق وهو الراسا كما هو المشهور ولا رسول بعده وهو يخرج الجواب عن قول الشافعي وغيره ان
 سهم الرسول على الصلوة والسلام الخليفة حيث بقيت الرسالة وهذا كما سقط الصنف فلا يصفى الامام نفسه شيئا من الغنمة وبذلك عليه
 فالماصل ان المصارف الذي ذكر في الآية يلقى سهم ثلثه وسقط ثلثه وقيل ان المراد في الآية من القرابة قرب النصرة لا قرب
 النسب ويدل عليه حديث الباب عن سعيد بن المسيب قال اخبرني جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب وتولت بنى نوفل وبنى عبد
 شمس فانطلقت انا وعثمان بن عفان حتى اتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء
 بنى هاشم لانكوفضلهم للموضع الذي وضعت الله به منهم فما بال اخواننا بنى المطلب
 اعطيتهم وتركنا وقربا ابتاد منك) دا حلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلمنا وبنى المطلب لا فقر في جاهلية ولا اسلام
 انما نحن و هم شئ واحد وشبك بين اصابعه السلام
 وتول قرابتنا واحدة انك لو كنتا بنى عبد مناف وذلك لان اسم المطلب ونوفل وعبد شمس هم ابنا رعي بنات وعبد مناف بنو
 الراح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخير بن بن نوفل وعثمان بن بن عبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم نقول

عليه السلام انادى المطلب الخراسي لم يفرق بنو هاشم وبني المطلب في الجاهلية ولا في الاسلام فانما نحن وهم شئ واحد بان كانوا امة واحدة
 متحابين متعاونين فلم يكن بينهم غائل ولا في الجاهلية ولا في الاسلام وانما جوهر شمس وبني نوفل فانهم اخوة فترسان بني هاشم
 ذلك ان كثار قریش وبني كنانة اجتمع رايم على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فابى قومه فخذ ذلك الحق رايم على منابذة
 بني هاشم واخراهم من مكة الى شعب ابي طالب والتفتيق عليهم والى لانيكوتهم ولا يابوهم ولا ياقوا منهم على ان يابوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتل وودع ذلك الاجتماع والمشاورة في خيف بني كنانة وهو المصعب اهل مكة فخذ انما خبر و
 واخبرهم فيها بنو كنانة فبلغ ذلك اطلب الجمع بني هاشم ودخل بنو المطلب مع بني هاشم واخذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شجعهم فاجالوه على ذلك حتى كفارهم فلو انك حية على عادة الجاهلية فخرج عن فريق بني هاشم وجوهر شمس وبني نوفل فذادوا مع
 كفار قریش في طعنهم فذارتوا بني هاشم فمات قریش ذلك كذبوا كتابا تهادنوه فيه على بني هاشم وبني المطلب وكتبوا في حقيقة ذلك
 منصور بن عكرمة بن شهاب ثم ثلث يده وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة لئلا يزال الحرم منه سبع من النبوة واشتاز بنو هاشم وبني المطلب
 الى ابي طالب ودعاوا معه شعبه الا ابا طالب فكان مع قریش فانما هو على ذلك مستين حتى جهدوا وكان لا يصلح اليهم شئ الا سراوا
 كانوا لا يخرجون الا من موسم الى موسم ثم قام رجال في نقض الصحيفة فاجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الارض اكلت جميع
 ما فيها من القطيعة والشلم فلم يدرع الا اسم الله تعالى فاجبرهم ابو طالب بذلك فلما انزلت التمثق وميدت كما قال عليه الصلوة
 والسلام وبالجملة في الحديث دليل ان المراد بالنفس قرب النصرة لا قرب القرابة وهذا واضح انشاء الله تعالى -

باب ما جاء في سهم محرر الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة هو شئ يخبره ويصطفيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من الغنيمة لنفسه كدروع وسيف او جارية كما مصطفى صفية بنت حيي بن اخطب من غنائم خيبر ثم اعطاهم وتزوجها واصطفى
 من الغنائم غنائم البدر وهذا كان مختصا بصلي الله عليه وسلم ليس احد بعده من الخلفاء والاثة وقد اخرج المصنف في حديثين في غنائم
 احداهما عن عائشة بن وهب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يمد يده الى الصفي ان شاء عبدا وان شاء املا
 ان شاء فخرها ما يجتاز به قبل المحسن فهذا يدل على ان الصفي كان من جملة الغنيمة قبل القرية والحديث
 الثاني عن محمد بن سيرين قال الصفي يدخله سرايس من المحسن قبل كل شئ وهذا يدل على انه كان من خمس
 من جملة الغنيمة والذين اثنان رجالها اثالثت كنهها مرسلان لان الشعي وابن سيرين لم يدركا النبي صلى الله عليه وسلم وندبنا في ذلك
 ما قال شمس الاثمة الشريفي في شرح السير الزكية قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث حظوظ في الغنائم الصفي وخمس المحسن
 وبهم كسهم احد الغنائم وسمى الصفي انه كان يصطفى لنفسه شيئا قبل القرية من سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا
 لولي الجيش في الجاهلية مع حظوظه اخرى فيقول القائل -

كالمربح منها ما الصفايا وحملك والنشيط والفضول فانقص ذلك كاسوي الصفي فانه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولرسول الله بعد موته الاتفاق حتى لا يدس الامام الصفي بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الخانات في سهمه من الخمس انه
 بل بقي بعده وقد بينا ذلك في سير الصغير انتهى ثلث الصفي وان كان يؤخذ من جملة الغنيمة لامن الخمس قبل القرية ولكنه كان
 يجب ان الخمس ثلث الغنيمة فانهم ولا تكن من الثالثلين وااحديث فتادع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اخرا كان له سهم صاف ياخذ من حيث شاء فكانت صفية من ذلك السهم كما اذا لم يضره بنفسه

راى لم يشهد القتال مع الجيش مضرب له بسهمه فلم يجبره اى فى ان يعطى من الغنيمة فما حمله انه صلى الله عليه وسلم
اذا لم يكن يغير نفسه لا يكون له اختيار سهم الصفي وهذا هو شهر عند العدا بقتار هذا القيد ولكن قال شيخنا حينما قوله اذا غزا المسلمون
حتى لا يكون الصفي اذا لم يغير بل كان لا الصفي غزا الاول فيز الا ان يقتسم بل السرية غنيمة قبل ان ياتوا بها المدينة باجازه من ساداتها
عليه وسلم فكان لا يوزع منها الصفي الا انه صلى الله عليه وسلم لم يستحق بل لم يبق بقتار محله وقوع القسمة فقلت يؤيده حديث آخر الباب
ما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى نضلة بن اقيش انكم ان شهدتم ثمان لا اله الا الله وان شهدتم
رسول الله فادعهم الزكوة وادعهم الخمس من المغنم وادعهم

الذي صلى الله عليه وسلم الصفي انتم امنون باذان الله ورسوله هذا صريح
في ان سهم الصفي مستحق لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسوا شهد القتال اولم يشهد-

باب كيف كان اخراج اليهود من المدينة لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرة المدينة كان ساكنوا
تختلف الانواع من المسلمين والشركين واليهود وكان اليهود يوزون النبي واصحابه في اشعارهم فامر الله بالصبر والعفو وتواضعوا
للمؤمنين الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرركوا اذى كثير وان تصبروا وسعوا فان ذلك من عزم الامور حتى
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية لما لم يدع كعب بن الاشرف فجوه واذا نزل بقوله من الكعب بن الاشرف ناز
اذى الله ورسوله وقد تقدم قصة قتله مفصلا فاختار اليهود والمشركون فمادوا ثم تقصوا العهود فمادوا فخرجوا من المدينة المنورة و
اجلوسها بقوله عن ابى هريرة قال بينا نحن في المسجد اذ خرج اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال انطلقوا الى يهود فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم
فقال يا معشر يهود اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذلك الذي تم قالها الثالثة اعلموا انما الارض لله ولرسوله واني اريد ان اجليكم من

هذه الارض فمن وجد منكم شيئا فباله فليبعه والا فاعلموا انما الارض لله ولرسوله
استشكل هذا الحديث ان فيه ابهرية ثلث في هذه القصة وابهرية اسلم بعد خيرة واجلار حتى يتفقوا وقرظية والنضير من
يهود المدينة منها قبل مجي ابى هريرة ففعل يهود ابهرية من قوله بينا نحن وخرجنا الى معشر المسلمين لانفسه وقال الحافظ والظاهر
انهم بقايا من اليهود واخرها بالمدينة بعد اجلار حتى يتفقوا وقرظية وبها النضير والفرار من امرهم لانه كان قبل اسلام الى بئر زود
انما جاء ابى هريرة بعد فتح خيبر وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على ان يعطوا في الارض واستمر الى ان اجلارهم عمر بن الخطاب
اعلم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فتح باقي من خيبر ثم باجلار من بقي من صالح من اليهود ثم سالوا ان يتبعهم ليعلموا في
الارض فبقا لهم او كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفه استمر وانها معتمدون على الرضا بانها لهم العمل في الارض خيبر
منهم النبي صلى الله عليه وسلم من سكن المدينة اصلا والشاه علم قلت سياق كلام القرطبي في شرح مسلم يقتضيه انهم ان المراد بذلك يهود النضير
باب في خبر النضير لما اجتمع بنو النضير بالفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد البدر وابوا عن المعاهدة واجلارهم النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من المدينة وعابدي قرظية ثم بعد ذلك فدروا فصار عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم خيبر وعشرين ليلة حتى جبرهم الحصار ورتب في

في قتلهم العرب فزولوا على عهده قتل رجالهم وقسم اموالهم ونسأهم بعد اخراج النخس بين المهاجرين فبيناك اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يهودي كان بالمدينة وفي الباب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه فكتبت كقداقش ديش بعد
 دفعة بد الى اليهود انكم اهل الحلقة السلاح والحصن وانكم لتقاتلن صاحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احلنقلن كذا ولا يحول بيننا وبين خن نسلككم شي راي نسين ونجا من راي اي الخادم اعلا خيل رجعة
 راي الخادم فلما بلغ كتابهم راي خبر كتابهم الى يهود النبي صلى الله عليه وسلم راي قتاله وفي المتنون فلما بلغ يهود
 وهو واضح اجتمع بنو النضير بالعدن فادسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم اخبره اليان في ثلثين
 رجلا من اصحابك ويخرجون منا ثلثون رجلا حتى نلقى بدمكان المنتصف فيسمعوا منك
 وكلامك فان صدقوك وامنوا بك فقص خبرهم راي قنص اليهود مع النبي صلى الله عليه وسلم واختصره الراوي
 عليه الزهري وهو اخبره السيوطي فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثين من اصحابه وخرج اليه ثلثون رجلا من اليهود حتى اذا
 برزوا في بران من الارض قال لبعض اليهود كيف تخلصون عليه ومعه ثلثون رجلا من اصحابه كلهم يحب ان يموت فلهذا نرسلوا
 نفهم ونحن نعلمون رجلا اخر في ثلثة من اصحابكم ونخرج اليك في ثلثة من علمائنا فيسمعوا منك فان امنوا بك امنا لكنا وقد ناك
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة من اصحابه وخرج ثلثة من اليهود واشتعلوا على التناجروا واذا وانك برسول الله صلى الله
 عليه وسلم فارسلت امرأة مصحة من بني النضير الى اخيها وهو رجل مسلم من الانصار فاخبرته خبر الراوي والنضير من الغد
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل اخو بني النضير حتى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم فسار به فخرج قبل ان يعمل اليهم فخرج النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما كان الغد غدا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدمكتائب والجيوش المجتمعة
 فخصرهم فقال لهم انكم والله لا تأمون عندي الا بهن تعاقد في عليه فابوا ان يعطوه عهدا
 فقاتلهم يومهم ذلك ثم غل الغن على بني قريظة بالدمكتائب وذلكت بني النضير ودعاهم الى
 ان يعاهدوه فعاهدوه فانصرف عنهم وغدا على بني النضير بالدمكتائب فقاتلهم
 حتى نزلوا على الجلاء فجعلت بنو النضير من المدينة الى بلاد الشام واحتلوا
 ما اقلست رحلت الابل من امتعتهم وابواب بيوتهم وخشبها فكان شغل بني النضير
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وخصه بها راي من الترتالي واعطاه
 بخل بني النضير فقال الله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل
 ولا كتاب يقول بغير قتال فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم اكثرها للهاجرين وقسمها
 بينهم وقسم منها الرجلين من الانصار كالتن وفي حاجة لم يقسم لاحد من الانصار
 غيرها وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في ايدي
 بني فاطمة رضي الله عنها وفي التفسير الكبير ولم يبق الانصار منها شي الا ثلثة نفر كانت بهم حاجة وهم الودجانة وسبل بن
 ضيف والحارث بن الصمة قال ثم سئل عن اموال بني النضير فذلت بعد القتال لانهم صعدوا اياها وقالوا وتقولوا
 ثم صلحوا على الجلاء فوجب ان يكون تلك الاموال من جملة التغير لان حجة النبي ولاجل هذا السؤال ذكر المفسرون سببا

الاول ان يده الآية ما نزلت في قريش بنى النصف الاثم اوجعوا عليهم يا خيل والركاب وحاجه بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والسلاح بل سدي في ذلك والركاب لان اهل ذلك انجاءوا عنه فصارت تلك القري والادغال في بالرسول عليه السلام من غير حرب
فكان عليه الصلوة والسلام ياخذون فامة فيك ففوتة وفقتة من ايجال ويخيل الباقي في السلاح والكرار والقبول الثاني في ذنوبه
نزلت في بنى النضير وقريتهم وليس للمسلمين بونه كغير خيل والركاب ولم يقطعوا اليها سائفة شيرة وما كانوا يملكون من المدينة
فسدوا اليها شيا ولم يركب الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان راكب جبل فلما كانت القامة قليلا وبني خيل والركاب غير خيل
اجراه الله تعالى في بنى النضير في القامة اصابا فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال انتهى وقال ابو بكر الجعفي في
احكام القرآن فانهم ذكبتين احاسها مصالحة على البلا عن ديارهم من غير بنى ولا استرقاق والادخول في الفضة والماخية
وذا الحكم منسوخ عنه ما اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية وذلك لان الله تعالى امر بقتال الكفار
حتى يسلوا او يولدوا والجزية قال الله تعالى فاقاموا الذين لا يؤمنون بالله الى قولهم في الجزية عن يده وهم صاغرون و
قال الله تعالى فاقاموا المشركين حيث وجادوهم في غير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم واودانهم في الذمة والاسلام
ان يسلوهم ولكنه لو جبر المسلمون عن قتلهم في اذناهم في الاسلام والذمة جاز لهم مصالحتهم على الجلاء عن بلادهم والسنن
الثاني جاز مصالحة اهل الحرب على مجهول من المال لان النبي صلى الله عليه وسلم صلح على الراعيهم على الخلفة وترك لهم ما اتمت
الابل وذلك مجهول انتهى

فباب ما جاء في حكم رضى خيبر لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصون اهل خيبر ما افتتح وحاز من الاموال
ما حازوا فهو الى حصين الطوخ والسلام وكان آخر حصونهم افتتحا فاصبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف عشرة ليلة في
حصينهم الطوخ والسلام حتى اذا القوا بالهكة سالوا وان يسيرهم ويقيم لهم ديارهم يفعل فلما سمع اهل ذلك قد ضموا ما صنعوا بقوا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسيرهم ويقيم لهم ديارهم وان يحا والاموال ففعل فكان فتح خيبر كلها غنوة بعد القتال فزلبهم
على الجلاء ليس يمين ان يكون شعبة غنوة فالمراد وقت في بعض الروايات فتح بعضها صلحا المراد الصلح اصابه على ان يخرجهم
بحقن ديارهم وليس هذا الصلح الاصطلاحي بل وايضا فتح غنوة وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر على المسلمين واختلفت الامة
في البلاد التي لفتحها المسلمون فقال الامام ابو حنيفة الامام حنيفة ان يقيمها كلها بين المسلمين او يوتقها كلها لواء المسلمين او
قسم بعضها ويوتق بعضها كما فعل بنو نضير وقال الشافعي تقسم الارض كلها كما قسم خيبر وقال مالك يوتقها الامام كما فعل عمر لان
فعل عمر كان بحضر من الصحابة فلم يترك عليه اذ صار اجماعا قلت قد اختلفت الروايات في مخرج خيبر وقسمه فقد تقدم في باب
من اسهم لهم من حياضهم بن حارثة فيقسم خيبر على اهل المدينة فيقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشرة سها
وكان كحيش الناقوس مائة فيم ثلث مائة فارس فاعطى الفارس سمين واعطى الراحل سها وقد تقدم في باب في صفاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حياض مالك بن اوس وفيه ما فيه مجزأ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية اجزاء جزين بين المسلمين و
جز لفقته المرفعة من ثلثه المجد بين فقرا المهاجرين ومن حديث سهل بن حماد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر
لصفيين نصفها لثوابه وجازة ونصفها بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سها وفي حديث بشير بن ديار لما نادى الله عليه خيبرها
سنة وثلاثين سها جاعل للمسلمين النظر ثمانية عشر سها بين كل سها مائة واثني مائة على الله عليه وسلم معه منهم سها واحد وعزل

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سماً وهو الشطر لثوابه وما ينزل بمن المسلمين في هذا الباب من حديث ابن عمر
 وفيه وكان التمس يقسم على التمس من نصف خير وياخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعم كل امرأة من امة من اذواجه من الخمس مائة
 وسق فممل وعشرين وسقاً من شحير فالحج بين الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم
 خيرها على ستة وثلاثين سماً فالحج للفرقة وهم اهل المدينة منها ثمانية عشر سماً كما هو مصرح في حديث بشير بن يسار واما
 ما ذكر في حديث مجمع ان ثمانية عشر سماً فالمراد بالنصف الذي كان للفرقة لا الكل واما ما وقع في حديث ابن عمر
 صلى الله عليه وسلم ياتخذ الخمس ليطعم كل امرأة من ازار وبن النخس فالمراد بن النخس النصف الذي اوقفه وعمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لنواشي المسلمين فهو مقسم على خمسة اصناف المذكورين في آية واما ما ذكره علي بن ابي القري فلهذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 واليتامى والمساكين فمخمسة اصناف لان ذكر اسمه سبحانه وتعالى للتبرك وللطولية والتحميد واما ما وقع في رواية اوس بن
 الحذان اذ صلى الله عليه وسلم جزاً ثمانية اجزاء جزين بين المسلمين وجزاً لفلعل وجهه ان الآية صرحنا بظاهر
 اللفظة اصناف فالمراد بالجزين الذين جعلها للمسلمين اربعة اصناف وهم ذوى القربى واليتامى والمساكين ابن ابي
 الاربعه الاصناف فمخمسة اصناف من ثمانية اجزاء وثلاثي بظاهر اللفظة صنفان لله والرسول فمما جز واحد من ثمانية اجزاء فلهذا
 نصف خير الذي اوقفه وعمره رسول الله صلى الله عليه وسلم لنواشي المسلمين فثبت من ان الامام خير بين ان يقسم كل
 الفطرة بين المسلمين او ينفقها كلها لنواشي المسلمين او يوقف بعضها ويقسم بعضها ففضل صلى الله عليه وسلم في خير وثبت
 ان لفاتر سمان ولا راجل بهم قوله عن ابن عمر ان الذي صلى الله عليه وسلم قاتل اهل خيبر فغلب
 على الاذن والفضل والجاه لهم الى قصورهم فصالحوا على ان لو صلى الله عليه وسلم على من اوقفه من الذهب والفضة والغنم
 والحلقة والسلاح ولهم ما حملت دكا بهم على شرط ان لا يكفوا ولا ينفقوا شيئاً فان فعلوا فلا
 ذمة لهم ولا عهد فقبضوا مسكاً (عبد كان فيه ذخيرة من صامت قومت بشيرة الاف دينار)
 لم يبن اخطب وقد كان ربي قتل قبل خيبر فممن قتل من قريظة كان حى بن اخطب احتله
 والناس معه يوم بغي النصير حين اجليت النصير فيه حلهم قال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لسيعة
 واسم رجل من اليهود اين مسك حى بن اخطب قال اذ هبته والفرقة امة من اليهود والنفق فوجدا
 والصحاب المسك فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابي الحقيق وسبا نسائهم وذراريهم واداد
 ان يجليهم فقالوا يا عجل دعنا نفعل في هذه الارض ولنا انشط من اهل الك ولهم المشط الحديث
 اى فعل فيها الى ما ذكره بذلك ان فعل فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل بهذا الحديث من اجاز المراجعة والساقات
 ومن نهما استدل بديث النبي عن المغيرة وسياقي بحته واجاب عن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بما ابله لم يكن
 لطريق المراجعة والمساواة بل كانت بطريق المزج على وجه المثل عليهم والصلح لانه صلى الله عليه وسلم ملكه غنمه ولان
 عليه وسلم لم يعين لهم المدة ولو كانت المراجعة ليعينها لان المراجعة لا تجوز عنه من بجزء الايمان المدة وقيل ابو بكر الرازي
 ابل على ان ما شرط عليهم من نصف الثمر والزرع كان على وجه الجزية ان لم يرد في شئ من الاخبار ان على الله عليه وسلم اخذ منهم

الجنة الى ان مات ولا البكر الى ان مات ولا عمر الى ان اجلاهم ولو لم يكن ذلك جزية لافترسهم حين نزل آية الجزية
باب ما جاء في خبر مكة اني سمعت ابا النضر قال النضر قد اختلف العلماء فيها فقال مالك والشافعي والحنابلة والحنابلة
واهل المدينة غزوة وقال الشافعي فحمت صلحا وادعى المازري ان الشافعي والفرد هذا القول واتج الجهور بحديث ابن مسررة
ونيثم قال بيديهم احد ما على الاخرى احصدوهم حصدا الى ريث ولقولنا اميدت خضر افرش وقولنا من القى سلاحه فهو من بين
دخل دارا في سفيان فهو من غلوكنا آمنين كلهم لم يخرج الى بنا ونحديث اسماني حين اجارت وعلين اراوا على قتلها فقال ابن عباس
عليه وسلم قد اجزنا من اجرت فكيف يدخلها صلحا ونحو ذلك على علي حتى يري قتل وعلين دخلوا في الامان وكيف يحتاج الى ان اسماني
بعد الصلح واتج الشافعي باحاديث المشهورة انه صلى الله عليه وسلم صالهم بمكة فظن انهم لم يقاتلوا في الامان واما قوله احصدوهم وقيل
خالدين قتل فهو محمول على من اظهر من كفار مكة قتل او امانا من دخل دارا في سفيان ومن القى السلاح وامن اسماني محمول
على زيادة الاحتياط عليهم الامان واما هم على قتل وعلين فقلعة تاول منها ثانيا وجرى منها قتالا وانحو ذلك واما قوله في الرواية
الاخرى فما اشرف احد يؤمنه الا انا فهو محمول على من اشرف منهم للقتال والدار علم انتهى فقلت هذه كلها تاويلات مركبة و
اعذار بار ذم وجود الاحاديث المتعارفة على دخوله صلى الله عليه وسلم مكة ونفجها غزوة ولا تترك مثل تلك الاحاديث الصحيحة
الصريحة مثل تلك الاحتمالات التي لا تمن ولا تمنى من جوع ولنعلم ما قيل اذا ما جاوز الصريح شارحا الراي مع الترجع و
لا استرسل في حديث بمر الظهران على انها فحمت صلحا فان فيه انه سلم على بيده البوسفانيان ولم يثبت ان احدا من اهل مكة استامن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل مكة قال في النخيس لما خرج البوسفانيان وحكيم من عنده صلى الله عليه وسلم راجعين الى مكة بعث
في اثرهم الزبير بن العوام واعطاء الراية وامر على خيل المهاجرين والاصحاب وامر ان يسيروا طريق كراة وان يركضوا رايه باعلى
الجحون وتقال له ان تبرح من حيث اخترتك ان تركز رايتي حتى اتيك جعل ابا عبيدة بن الجراح على الخيل والراية ذوق فساد الزبير وانما
حتى وقت الحجون وامر خالد بن الوليد وكان على المجبة التيمن ان يدخل ثمين اسلم من قضاة وبنى سليمان واسلم وغفار وجمينة
ومزينة وسائر القبائل فدخل من الليث اسفل مكة وبها بنو بكر وبنو الحارث بن عبد شمس والاحابيش الذين استنصرتهم وقتضرتهم
قريش وامرهم ان يكونوا باسفل مكة وامر النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الزبير ان يركض رايته عند قبلي البيوت وادنا وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لي انا والراية لقاتلوا الامان فالتكم ولم يكن باعلى مكة من مكة من قبل الزبير قتال واما خالد بن الوليد فوغل من الليث
اسفل مكة لتفقد قرش وبنو بكر والاحابيش فقاتلوه وقتل منهم قريبا من عشرين رجلا ومن هذيل ثلثة اواربعة وانهزموا واهل
البيعة بن الجراح بالصف من المسلمين ينصب مكة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وغل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اواخر المهاجرين حتى نزل باعلى مكة وضربت له هناك قبضة في الباب بن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل

مكة دارا ودخل مكة وسر الزبير بن العوام و ابا عبيدة بن الجراح و خالد بن الوليد على الخيل و
قال يا ايها الهيوة اختلفت بالافصاح راي نادم فناداهم تاجتوا قال اسلكوا هذا الطريق
فلا تشرقن لكم هذا الطريق عليكم احد من اربع قرش للقتال ممن قدم قرش الا انتم هؤلاء فقامت
لاقرش بيت بعد اليك من الله صلى الله عليه وسلم باق قتل من اشرفهم وغل مكة غزوة فقال رسول الله
الله عليه وسلم من دخل دارا في سفيان فهو من غلوكنا آمنين ومن القى السلاح فهو من بين

قد خلوا الكعبة فنقص بهم طواف النبي صلى الله عليه وسلم والكعبة وصل خلف المقام ثم أخذ بجنبتي الباب
 فخرجوا ذابعا النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام قال في انفس قل انفسى رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافا فقال
 يا معشر قريش ماذا ترون اني فاعل فيكم قالوا خير انا خير كريم وابن اكرم كريم فقال اذ بهوا فانتم اطلقنا راعا عقمت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقد كان الله امكنه من قنابهم عنوة فلذلك تسمى اهل مكة طلقاء ماى الذين اطلقوا فلم يسيروا ولم يفرسوا وادوا اطلقوا هو
 هو الماسير اذا اطلق والاروة الباب عن وميب قال سألت جابر اهل غنم حاديهم الفقه شيئا قال لا فقال
 ابن القهم في الهدي فاذا كانت مكة قد فتحتم عنوة قبل يضرب الخراج على مزارعها كسائر ارض العنوة وهل يجوز لكم ان تغفلوا
 ذلك ام لا قيل في هذه المسئلة قولان ولا جرح احدها المنصور الذي لا يجوز القول بغيره انه لاخراج على مزارعها وان تفتت
 عنوة فانها اجل واعظم من ان يضرب عليها الخراج لا سيما والخراج هو جزية الارض وهو على الارض كالحجزية على الروس
 وحرم الرب اجل قدره اكره من ان يضرب عليه جزية وكما يفتتها عادت الى ما وصفها الله عليه من كونه حراما انما يشترك فيها
 اهل الاسلام اذ هو موضع مساكنهم ومتجديهم وقبلة اهل الارض الثاني وهو قول بعض اصحاب احمد ان مزارعها الخراج كما
 هو على مزارع غير ما من ارض العنوة وهو ناسد مخالف لبعض احمد ونسبه وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين
 من بعده رضي الله عنهم فلا تنافي اليه والله اعلم انتهى قلت والى الاول ذهب ابو حنيفة

باب ما جاء في خيل الطائف هو ملك كبير مشهور كثير الاعناب والخيول على ثلاث مراحل او اثنين مكة من جهة الشرق
 وكل ايسل ان الحجة التي ذكرها الله تعالى في قوله طائف عليها كانت من ركب وهم يأمون هي الطائف اقلها جبرئيل عليه
 الصلوة والسلام من موضعها فاصبحت كالصريح وهو الليل ثم صار بها الى مكة ثم فيها الله تعالى طائف بها حول البيت ثم انزلها
 حيث الطائف اليوم فمضى بها وكانت تلك الحجة الضمير وان على فرسخ من صفاء ومن ثم كان الماء والشجر بالطائف وبن احول
 من الارض وكانت قصبة هذه الحجة بعد على علي الصلوة والسلام مير قوله عن عقيل بن ابي العاص ان ذلك

تقيف لما قد مواعظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلكهم المسجد ليكون اسرق لقلوبهم
 فاستقر طوافا عليه ان لا يحشر ولا لا يشهدوا ولا يجيبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لكم ان تحشروا وتكشروا ولا خير في دين ليس فيه كبح قوله لا يشهدوا وهو العبد على سائر المفصول اي لا يذللوا الى
 الخيل ولا تضرب عليهم البعوث وقيل لا يحشرون الى عامل الزكاة بل ياخذ عدتها ثم ياتيها بالخير والبر والصفاء لا يوجد عشر الم
 قيل ارادوا الصدقة الواجبة وقوله يجروا من التجمية وهذا على بناء الفاعل وهو مثل لا يعيدوا وزنا ومعنى واصل التجمية ان يقولوا
 منكم الراكب ارادوا ان لا يعيدوا قال الخطابي يشبه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما يحلهم بالجلود والصدقة لانهم لم يكنوا
 واجبين في العاجل لان الصدقة مما تجب بعد تمام الحول والجهاد انما تجب بخشور العدو والاصادة فجاءت في كل يوم وملاية
 فلم يخرجوا ان يشهدوا انما كان جابر على النبي صلى الله عليه وسلم انهم يتصدون ويجاهدون اذا اسلموا

باب ما جاء في حكمه ارض اليممن اسلم اهل اليممن فكانا ارض اليممن في ملك اهلها وفي مثلها العشرة ارض اليممن
 عشرة ثلثا وصل خبر بنو النضير حتى الله عليه وسلم الى اليممن بعث بديانة همدان عامر بن شهر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
 فاسلم قومهم همدان وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب الى عمير بن مران الهذلي باسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله

الى غير ذى مران ومن اسلم من ههنا ابا عبد السلام عليه السلام فاني اهدى اليكم الله الذي لا اله الا هو ما بعد فانه بانتم اسماكم لما قد بين
ارض الروم فابشر وانان الشقة باكم الى شيت قال عامر وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكم بن مرارة الرادي الى اليمن
جميعا فاسلم عك ذو حيوان اليهودي فقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان بالكم بن مرارة قد بعث اليك
الى الاسلام فاسلمنا ولى ارض فيها ورفيق في كتابا فكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم من عثمان وادى
الله صلى الله عليه وسلم لك ذى خيوان ان كان صادقا في ادخله وماله ودينه فله الايمان وذمة

الله وذمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الساب انتم
رايض بن محال كاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة حين وفد عليه فقال يا اخا

لابن من صدقة راي من العشر والزكاة فقال رايض انما ندعنا القطن يا رسول الله وقد تبذرت
سبا لدعيتهم الاقليل بما راي راي الثروة ولم يبق الاقليل من اهل السبا في قصر راي فضلم الله

صلى الله عليه وسلم على سبعين حلة من قيمة دفاع بن المعافر كل سنة عمن يقيها من سبا
بما راي فلم يزلوا

يودون فيها الحديث من المعافر هو روي يمين فسوته الى معافرو بني بلدة واسر عليه
قال شيخنا شيخنا قوله من قيمة وفاء من المعافر بيان المقدار قيمة الخلق الى ايام الصلوات على ظهور وحاصله ان يكون حلة تساو
قيمة قيمة من المعافر من المعافر كانت معلومة عندهم وكان ذلك صلح يجوز الامام ذلك او كانت خصوصية من على العلية ولم
حيث نقص من حقوق الصدقة لم ان اباكر راي مثل راي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اقرهم على ما كانوا عليه ثم انكرهم
عليهم الزكاة والصدقات مثل الاتوام الاخر حيث ارتفعت عليه التخفيف عنه والى اصل ان المذكور ان كان هو الصلح
عن الزكاة وهو الظاهر من السابق والسياق فومن خصوصيات على العلية ولم وان كان من غير ما من العشر وغيره
فصلح يجوز لعل عليه بعد لغيره

باب في اخراج اليهود من جزيرة العرب قال الشامي قولنا ارض العرب في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب
خمس اقسام نهامة ونجد وعروض ومن فاما نهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز واما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق
واما الحجاز فهو جبل قبل من اليمن حتى يصل بالشام وفيه المدينة وعلان واما العروض فهو اليمامة الى البحر ومن واما سمي الحجاز
حجازا لان حجر بن جندو اليمامة نظم بعضهم جدا طولا وعرضا بقوله جزيرة هذه الارباب حدث بعد ذلك لغيره باق فاما
الطول عنه تحقيقه فمن عدن الى ربو العراق واما على حدة ان سرت عرضا الى ارض الشام بالاتفاق

المراد من اخراج اليهود واليهود ومن في مغايرهم من النصارى وكذا المجوس وغيرهم من المشركين لان اليهود والنصارى
مشركوا اهل الكتاب لانهم يقيمون عزير ابن الله والشيخ ابن الندوي في الباب اخراجا للمشركين من جزيرة العرب

والاخر من اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا تترك فيها الامم
غير المسلم واختلف العلماء في مراد جزيرة العرب منها التعلل الطيب ان الشافعي خص بها الحكم بالحجاز وهو عند مكة والمدينة
واليهامة وحواليها دون اليمن وغيره واما مذهب الحنفية في ذلك فهو ما ذكر في البلدان واما ارض العرب فلا تترك فيها كنيست
ولا يبيد ولا يباع فيها الخمر ولا الخنزير صر كان اوقرية او ماء من مياه العرب ويمن المشركون ان يتخذوا ارض العرب سكنا

او دينا كذا ذكره محمد بن فضال لا ارض العرب على غير ما ذكره ابراهيم بن الدين الباطل قال عليه السلام لا يفتح ويغان في
جزيرة العرب انتهى وفي الباب لا تكون قبلتان في بلد احد نزل في الحاشية عن الشيخ الظاهر ان في معنى النبي والمراد
بني المؤمنين عن الاقامة بارض الكفر او في الحكم عن ان يمكنوا اهل الذمة من ان يشاروا في الكفر في بلاد المسلمين وقيل المراد
اخراج اهل الكتاب من ارض العرب فقط وهو بعيد لا ياسبه عموم البلد انتهى - قوله عن ابن عباس ان النبي

صل الله عليه وسلم ادعى بثلاثة فقال اخراج المشركين من جزيرة العرب واجازة الوعد ففتح
ما كنت اجيزهم قال ابن عباس سكنت عن الثالثة اذ قال فانسيها اي قال سعيد بن عباس ذكر امر بن وكنت
عن الثالثة اذ قال اي ذكر ابن عباس الثالثة فانسيها قال الداودي الثالثة الوصية بالقرآن وبه جزم ابن التين
وقال الملب بل هو تميز جيش اسامة وقواء ابن النبال بان الصحابة لما اختلفوا على ابي بكر في تنفيذ جيش اسامة قال لهم
الوبران النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته وقال عباس بن محمد ان يكون قوله ولا تأخذوا في امرنا
مقرونه بالامر باخراج اليهود ومخيل ان يكون ما وقع في حديث انس انها تولا الصلوة والملك انما كنتم

باب في ايقاف ارض السواد داخل الحنفية اي تركتها بين الفانيين والقبائل المعاصرين المسلمين وبانوب
الامام من النواصب والحاجات قد تقدم ان عمدا الحنفية اذ فتح الامام بلخ فمروا بالخيبر ان شأقتهما بين الفانيين بعد
اخراج النخس اقتدوا برفع عليهما السلام في خيبر اذ اقرأها عليهما ووضع الحجرية على رؤسهم واخراج علي اراضهم كما فعل
عمر بن السواد العراق طابت بذلك نفس الفانيين او لم تطب وقال الشافعي ليس بذلك لاننا صار الفانيين بواسطة بني هاشم
وقد سلم بن جوناخدا بنهم وبقال احمد في رواية وقال مالك يوقها الامام قال في كثر الدقائق ارض العرب ما سلم
الهدا وفتح عوة وقسم بين الفانيين عشيرة والسواد وفتح عوة واقرأها عليهما وصالحهم خراجية انتهى قوله والسواد بقره
مع معطوفاته والخبر قوله خراجية اي ارض العراق وكل ارض تحت غلبته وقهره انقسم بين الفانيين وكذلك كل ارض صالح
الامام اليها خراجية فاما السواد فلان عمر بن فتح السواد وضع عليهم الخراج بحضر الصحابة وكذا على مصرعين اقتضا عمرو بن العاص
سنة عشرين من الهجرة واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر بن المقدس وذن الشام كلها فتحت صلحا
واراضيها عوة على يد يزيد بن ابي سفيان واستثنى من الاراضي المفتوحة مكة ثمرفها اليه كما تقدم لانه عليه السلام اقتضا عوة
وتركها لاهله ولم يوظف عليها الخراج وقوله واقرأها عليهما ليس بشرط في كون الارض خراجية انما الشرط عدم قسمتها ثم ارض السواد
مملوكة لاهله اعتمدا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم انما هي وقف على المسلمين واليهما متاجرون وبه قال مالك واهم في
وقد روينا ابو بكر الرازي في كتابه الاحكام من عشرة وجوه قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

صنع العريضة هادها رضى شميم وصنعت الشام مديها دينار فصنعت مصر اديها روكيال مصر د
دينارها ثم عدتم من حيث بدلتهم قالها اذ بدلتها ثلث مرات اللهم على ذلك سلم ابي هريرة د د م
قال الخطابي معنى الحديث ان ذلك كاشن لا ماله وان هذه البلاد تفتح للمسلمين ويوضع عليها الخراج شيئا متدرا بالكل والاول
وانه يسبق في آخر الزمان وقد ذكره اول الامر كذلك في زمن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انما خراجية ان يهواها وادعها فاما انفسهم كهم فيها ايما عصت

العشر من الحربي العشر لشرط نصاب اى بلوغ بالهم النصاب فلا يؤخذ من القليل ولشرط اخذهم من المسلمين اذا مروا في بلادهم
 والحرب وان علم انهم ياخذون من المسلمين ربع عشر ونصف عشر فاخذ بقدره وان لم ياخذ وامشالا فانه منهم لانا احق بالجزية
 وان كانوا ياخذون الكل لاناخذ الكل بل بقي معوايوصله الى الماسن وهذا اذا دخلوا بالامان وان دخلوا بالامان فهم بالهم
 في ولا يؤخذ في السنة الامرة قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العشرون على اليهود والنصارى

وليس على المسلم عشرين جمع عشرا او بعشر والبقية لا عشر الصداقات في غلات اراضهم فانه من المالك
 قال الامام محمد في الجواهر يؤخذ من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية او غير قطنية نصف العشر في كل سنة ومن
 اهل الحرب اذا دخلوا الرض الاسلام بامان العشر من ذلك كله وكذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن خير والنس بن ابك من
 لجيشا على عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابى حنيفة انتهى وبه قال ابن ابي ليلى والشافعي والثوري والابو عبيد قال مالك يؤخذ
 من تجار اهل الذمة اذا اتجروا الى غير بلادهم عمال او كثر العشر وقد اخرج عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال
 لعن بن ابي بن مالك على الآية فاخرج في كتابه عن عرو يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهم او من اهل الذمة من كل عشرين
 درهم او درهم ومن لازمة لهم من كل عشرة درهم او درهم وروى ابو الحسن القدوري في شرح مختصر الدرر ان عمر نصب العشار و
 قال لهم قد وامن المسلم ربع العشر ومن الذمة نصف العشر ومن الحربي العشر وكان هذا مختصرا من الصحابة فكان اجطاسكوتيا

باب في الذمة يسلم في بعض السنة هل تجزية هذه السنة او الجوزية هذه السنة قال في الهداية ومن اسلم عليه
 جزية سقطت وكذا اذا مات كافر خلا في الشافعي فيها لا انها وجبت بدلا عن العصمة او السكنى وقد وصل اليه العوض فلا ينقطع
 العوض بهذا العارض كما في الاجرة والصالح عن دم العمد ولنا حديث الباب قوله عليه السلام ليس على مسيلح جزية
 وفي الباب يسئل مسيلحين تقسم هذه فقالوا لا يسلم فلا جزية اي سقط عنه ولا انها وجبت عقوبة على الكفر ولهذا السمي جزية
 وهي الجزاء واحد وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا انقام بعد الموت ولان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا لدفع الشر
 وقد اندفع بالموت والاسلام ولا انها وجبت بدلا عن الضر في حقنا وقد قد عليها بنفسه لاسلام والعصمة ثبتت بكونه
 آدميا والذي يسكن ملك نفسه فلا معنى لايجاب بدل العصمة والسكنى وان ات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قتلهم جميعا
 وكذلك ان مات في بعض السنة والله اعلم انتهى

باب في الاقام يقبل لهذا بالمشركين يجوز للامام قبول بدية الكافر من الحربي ايضا ويكون ذلك الفتي يدل على جواز
 قبول بدية الكافر حديث بلال المذكورة في الباب اهدى عظيم ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع ركائب وبي الرجل
 من اهل وعلين كسوة وطعام وقبلة وصرف في قضاء دينه ولفقة ازواجه ولكن في الباب حديث آخر يعارضه بظاهره
 عن عياض بن حماد قال حدثني النبي صلى الله عليه وسلم انما تسلمت قتلت لا فتقال النبي صلى الله

عليه وسلم اني تهيت عن سر ميل المشركين والارزاد العطاء والرفق قال الخطابي يشبه ان
 يكون هذا الحديث منو خالا عليه السلام قبل بدية غيره واعدن المشركين اهدى المقوس مائة والبغلة وابدى له ايدر دومة
 فقبل منها وقبل انما روي بدية ليعينه بره فيجمل ذلك على الاسلام قبل روي بالان للهدية موضعاً من القلب وروى فيها وادى بها
 ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ان يسئل ثلثه الى مشرك فدا قطعاً بسبب ميل ليس ذلك لقبول بدية مقوس واكبر وكوسها لانها

أول كتاب لمية واشتركون في الميراث على ما جاءهم ووافقهم وذلك خلاف حكم أهل الشرك وقال البيهقي في مسند جميل رده حرره
وتنبيه بالنية ما ذلك على الأصنام والآثار في قبول ما يابهم واضح أكثره

كتاب في إنب الماع (الادعيان) أي اعطاء الامام ما أفق من الأرض مغرزة وجاگیر وادن، يقال في البوائع الارض
في الأصل نوعان أرض مملوكة وأرض مباحة غير مملوكة والمملوكة نوعان عامرة وخراب والمباحة نوعان البائعات
وهن مملوكة للبائعين قطعا لهم ومملوكة لهم ولو لم يسم من مملوكة وهو يسمى بالموات وأما الأراضى المملوكة العامة فليس
لأحد ان يبيع فيها من غير إذن صاحبها لأن عصية المكسنة من ذلك وأما الأرض الموات وهي أرض خارج البلد لم يكن
ملكها أحد ولا تتألفا صلا فلا يكون داخل البلد موات أصلا وكذا المكان خارج البلد من مملوكة قطعا لأهلها أو مملوكة لهم لا يكون
مواتا حتى لا يملك الامام أو لا يملكها الامام يملك انقطاع الموات من مصالح المسلمين لما يرتب ذلك الى عمارته البلاد والخصر
فيما يتأق بصلاح المسلمين الامام كبرى الآثار العظام فاصلاح تناظره ونحوه ولو تعلق الامام الموات انما فكره ولم يعبر
الاعتراض لراى ذلك سنين فاذا مضى ثمان سنين فقد عاد مواتا كما كان ولما لم يقطع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس يخرج
أبديت سنين حتى انتهى فخصا بسنة احيا الموات منذ كره في باب الاقنى ثم اعلم ان الانقطاع يطلق على مضمين بحد الانقطاع
الموات وهو الذي تملك فيه بالاحياء ويقال له انقطاع تملك وثانها انقطاع أرض التي في يد المالك كقطع الامام من
الخصر ويقال له في العارية جاگیر وادن وهو المراءى بها اختلاف فيه بل هو تملك الخراج فقط أو تملك الخرج مع تملك الرتبة
يوقع في أكثر الكتب ان تملك الخرج فقط ولكن في كتاب الخراج لا يوجب تملك الخرج والرتبة كلاهما وبه يوجب
ثم في أكثر الكتب ان لا يجوز للامام ان يقطع إلا من هو مصارف الخرج ولكن في كتاب الخراج ان يجوز ان يقطع لكل من يجوز له
ان يبيع عليه المال المنقول ولا يوجب تملك ان انقطاع المعادن انما يجوز اذا كانت باطنية لا ينال منها شئ الا تعجب
ومؤنة كالمخ والنفط والنفورج والكبريت ونحوها وان كانت ظاهرة يحصل المقصود منها بغير كره وصحة يجوز انقطاعها بل انبأنا
فيها ثم كذا كالكالا ومياه الاديته قوله عن ابيه **«أول ابن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطعها بضابطها»**

اعطاء جاگیر وادن لمدة حضرت موت من بلا واليمن وارسل معه معاوية بن صفيان وقال له اعطها ياها قوله عن عمر بن
حريث قال خطب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم داوا بالبلد بنته بقى من رجل القوس كاله الخ
وقال اني لست اذيتك حتى لا يخطبهم امى اليك يا الله رام ازديك فيو كتميل انه خير يعني قد رد ذلك امى الطلب
الزائدة وقال مولانا حماسا في رحمه الله وكتميل ان يكون منها ان ازديك بعينها وأما الان فخير بذلك قاله ان
النبي صلى الله عليه وسلم قطع بلال بن الحارث المزني في معادن القبيلة وهي من ناحية الضرع فذلك
المعادن لا يدخل منها إلا الزكسة الى **اليسوم** القليلة نسبة الى نبل و
الفرع قريبة من نواحي الرعدة من بلاد القبايل منها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة قوله فذلك المعادن الا قال مالك ينفذ
من المعادن مما يخرج منها شئ حتى يبلغ الخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او قدر ما في درهم فضة وبهذا قال جماعة
قال ابو نعيم والثوري وغيرهما المعادن كالزكوة وساس يوفى من قليله وكثيره وساقى وقال الشافعي في معادن الذهب
والفضة ربع العشر كما في الزكاة حتى شرط في النصاب ونسب بعض اصحابه النحل ايضا واشتد بهذا الحديث ولكن ان

عليه وسلم اراد ان يمن عليه ترتيبهم انهم سلموا وان لم يكن لهم حق الامة وسلموا اليها الامتياز والتمتع وقال من الغنم والاراء والاضواء
واراد به المعنى الا انهم من الاسلام قبل الامتياز او بعد ويكون ذلك ميبا لرد الامة اليها بالتواضع والى انما لم يرد في تعيين كافي
في السنة عند سلمه للعدا قبل فبذلك والاولى ان يقال ان القوم سلموا لجل الازدحام وتولية في حبيب الربيع في

وان جئناهم لتقوله بالرجعة فقال لهم ان اذن الذي المروءة في ترتيبهم لما في القري فقالوا بوجوه فاجابهم بحجة فقال
اقطعها اني سرافعة وتوله في حديث اسما طبع الاربعة من القوام فتاوى في حديث ابن عمر اطاع التذير حنف سرفه

داي قد راول عدد وناجى فرسه حتى قام ثم رمى بسوطه فقال اعطوه من حيث بلغ السعوط فكان له
مقدار مجموع حضرة الفرس ورمى السوط فنهض العارث كلها تدل على جواز اطلاق الامام الارض المملوكة ليست المال
لا يملكها احد الا بقطاع الامام ثم تنازعة فيقول رقيبها ويملكها الانسان بما راسي فيه صلواته فيقول كما يملكه اليه من العدم و
الدناير وغيره وانما يقطعه فقها فيستحق بها الاقطاع فانه لا يقطع الا في مقتضىها ان الناس ساءت ولم
تذهب اليك والشافعي الى حجة فيكما ذكرنا عن ابن ابي ابي يوسف واما اقطاع الاخوان فيساقى في كتابي باب بعد اذ تولى

في حديث فيقال قلت تقدم صاحبى لعق حريث بن حسان واخذ بكس بن دائل فباعه على الاسلام عليه وعلى قوما
ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني تميم بالدينا ان لا يجاؤننا ولا يفتكنا منهم احدا الا مسافرا ومجاورا فقال
اكتب يا غلام بالدينا فدا راية قد امر له بها شخص بي وحى وطنى وهادى فقلت يا رسول الله ان

لم يملك السوية من الارض اذ سالك انما هذه الدنيا عتلك مقيد المثل و
مرعى الغنم ونساء بني تميم وبناتها وراى ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة

والقييلة وادى المسلم اخو المسلم يسعهم الماء والشجر ويتعاونون على الفتان
جمع فتان من يفتي المسلم اذ تفتن بعضهم ان يعادوا لورث الفتنة منهم فامرهم بن الحسن الى اوتة وبنها من سوء المشاكره والذين اذن
ديار بني تميم معروفه في سبعة اجبل من الرل في عرضها من كل جبلين شقيقة وطولها من مزن فيسوقه الى رل يبر من دي
الفرار والذكاك اذ ثلثة اعاد وماية فاذا خصب الدنيا وربعت العرب جمع السعته وكثرة شجر او من غداث كثره نزهة من
سكنها لا يعرف المحي طيب تبتها وواها لكة اني معجم البلدان قوله شخص في على بناء الجول يقال للرجل اذا ابتاه ما يعلقه شخص
كاذن من الارض تعلقه واثر عايد قوله ان لم يملك السوية اى لم يملك ما يكون في طلبه سوية وعدل وانما طلب ما في
اعطاء جارية على تميم ومضرة بهم الدنيا عندك اى قريب منك ليس على بعدك حتى لا يشبه حاله

باب احياء الموات الموات كسحاب وغراب في الاعمال الارض فبه الارض لا مالك لها اراض لم تقي لبعدها من
ولى اصطلاح الفقه الارض مباحة غير مملوكة لاحد خارج البلدة لا يتعلق بها رائق اهل البلد فانه زر رعاها لا يقطع الما عنها
اولا بعلها اختلاف العلماء فيها فقال الوجبة من احياء اذن الامام يملكها وقال صاحبها وملك والشافعي من احياء املك
ولا يفتقر الى اذن الامام وبناى احمد احتجوا باطلاق حديث الباب قولن اى ارضا مبيعة هي له وليس لعرق فاما لعرق
اى صارت تلك الارض مملوكة لا شئت الملك المحي من غير تربية اذن الامام وقوله وليس لعرق فاما في حق روى منى ومضانا
فالموتون اى بالتولين عرق وطالم موت لم يوراج الى صاحب العرق اى ليس لذي عرق فاما الى العرق اى ليس لعرق

ذو نلم و هو ان ثبت عروق اشجار الانسان في ارض غيره وبغيره اذ نفع صاحب الارض نفعها شيئا واما رواية الاضافة فاما اكثر
 العلماء على تقديره يكون النفع المصاحب العزل فيكون المراد بالعزل الارض فاما نفع الارض فاما نفع الارض فاما نفع الارض فاما نفع الارض
 في ارض غيره وبغيره ولا يشترط اشتراط البويعه على شرط اذن الامام بقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرء الا ما جاب به نفس امره اذا
 لم ياذن فلم يلقاب نفسه بما يكون له والآن الموات تغيبه فلا بد للاقتصاص به من اذن الامام كما مر في النعمان والربيع عليه ان غيبته
 اسمها اصيب من اهل الحرب بالبيات الخيل والركاب والموات كذلك لان الارض كلها كانت تحت ايدى اهل الحرب
 وتدولى عليه المسلمون غنوة وقهر اذ كانت كلها غنائم فلا تغيب بعض المسلمين شي منها من غير اذن الامام كما مر في النعمان فعلى هذا حديث
 الباب بحيث ان يكون بشره عاين يكون معناه ان اذن الامام لا يخل اذن جماعة باجبار الموات بذلك النفع ومن قول
 بوجه فلا يكون حجة في احتمال وبذلك نظيره قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه حتى لم يبيع الاحتجاج به في ايجاب السلب
 لاقتل كما تقدم اذا اذنا الامام ذلك تغيبا لا تغيبا على حال الاذن فوجبنا من الدال وقال مالك يشترط اذن الامام
 اذا كانت الميتة يحتاج اليها اهل القرى من مري ونحوه والالا

باب ما جاء في الدخول في ارض الخراج اي اشرار ارض الخراج او اخذها اذا اسلم صاحب ارض الخراج
 او اشرار اسلم لا يبعد فليقتلها بل يوجب منه الخراج ويجوز للمسلم ان يشترى ارض الخراج من الذي وقد صح ان الصحابة اشراروا
 ارض الخراج وكانوا يولدون شرها فدل على جواز الشر او اخذ الخراج واداءه للمسلم من غير كراهة في نصب الراية قال البيهقي
 في كتاب المعرفة قال ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة انه كان لابن مسعود جناب بن الارث وجبين بن علي وشرح ارض
 الخراج انتهى اقول معاذة قال من عقد الجزية في عهده فقد جرى مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم
 فوجعل على التشديد والتقليد والمراد بفتح الجزية ارض الخراج واما رواية الثاني عن ابي الدرداء قال قال رسول الله
 عليه وسلم من اخذ ارضا بجزيتها فقد استقال بجزيتها الحديث اي البطل فهو ايضا محمول على التشديد والتقليد
 في من يجهول معاذة بن ابي الشاشا فلا يجمع بغير اذن اذ كان من اشرارته فهو كرهه والافلا -

باب في ارض يجهلها الامام او الرجل المحمي هو مكان محمي من الناس والمأشبة لكثرة قتالته يقال لركه في
 الهندية في الباب عن الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى النقيع وقال لا محمي الا لله عز وجل
 ورواية المتقدمه
 اللهم ورسولاي لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك الا باذن من الله ورسوله فكان
 النبي صلى الله عليه وسلم محمي فليل الجاهل او اهل الصدقة قال القاضي كانت روم الاحياء في الجاهلية يحمون المكان ان يخصب
 لغيرهم ولهم وسائر مواضعهم فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنع ان محمي الا الله ورسوله انتهى اقول ابن الملك المعني لا محمي
 لاحد على الوجه الخاص بل على الوجه الذي حماه لمصلحة المسلمين وقال القاضي لا يجوز ذلك في بلد لم يكن وارعا لتضييق على اهل
 المواشي ولا لاحد من ائمة لفرضه خاصة -

باب ما جاء في الركاذ وما فيه من المال اختاف العلماء في معنى الركاذ فقال مالك والثاني الركاذ هو الكنز
 الباطن المدفون في الارض وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما هو معدن وكذا ايضا قال في البدائع اما المخرج من
 الارض فهو عان احداهما يسمى كنزا وهو المال الذي دونه بنو آدم في الارض والثاني يسمى معينا وهو المال الذي خلقه

الله تعالى في الارض يوم خلق الارض والركاز اسم يقع على كل واحد منهما الا ان حقيقة المعدن واستعماله للكسر مما انتهى فالت هو
 بالكسر المركب بمعنى الاشياء اعم من ان يكون لركازها خلق او الخلق فكان حقيقة في المعدن والكسر مشتركاً بينهما ليس كما
 بالذين قالوا يلحق واستدل لنا الشيخ في الامام بحديث ابي بصير في المعركة عن حبان بن علي عن عبد الله بن ابي سفيان عن ابي
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاز الذي يفت بالارض قال النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز انما هو من الارض والركاز
 ابن سفيان عن ابي سعيد المقبري عن ابي بصير عن جده عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز انما هو من الارض والركاز
 يا رسول الله الذي نطق في الارض يوم خلقت فقلت الشيخ عن علة الحديث وهو عبد الله بن ابي سعيد المقبري قال ابن خن
 في كتاب النصفاء وكان يقرب الاخبار ويهيئ في الآثار انتهى في اصل الحديث تحت الارض فوعان معدن وكسرها فالكسرة اذا وجدنا
 كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة في نقطة وجعلها انما يجب تعريفها ثم التصديق على نفسه ان كان فغير
 او على غيره وان كان غنيا ولو كان على ضرب اهل الجالية كما تقتضيه عليه الصنم فان وجهه في ارض مباحة غير مملوكة لا في نفسه
 الخمس واربعه انما سئلوا جواز فجهده في دار نفسه او ارضه فيه الخمس انما في الفصيل في الكسرة بل يجب فيه الخمس سواء كان
 من جنس الارض ام لم يكن بعد ان كان لا يتقوا لانه في الكسرة والمعدن ملائمة الوارث نوع مذوب بالنار وينطبق كالذهب
 والفضة وغيرهما ونوع لا يذوب ولا ينطبق كالنحاس والالحاج ونوع يكون انما كالقير والنفط والوجوب يخص بالنوع الاول
 دون الاخرين عندنا في الاول الخمس وقال الكافي انما في الارض لا ينس في المعدن في شيء الا اذا كان المستخرج نيب او فضة او بخر
 نصا يجب فيه الزكاة ولا يشترط في الحول وبعض الشوايع قال بشرط الحول ايضا قال في المذهب واما المعدن فالحال منه
 في الاصل فوعان تجسد واثق والتجسد منه فوعان ايضا نوع مذوب بالاذابة وينطبق بالجالية كالذهب والفضة والحديد و
 الرصاص والخمس ونحو ذلك ونوع لا يذوب بالاذابة كالقوت والبلور والعتيق والزمر والفيروز والكل والبرقة
 والزرنيخ والجص والنورة ونحوها والمائع نوع آخر كالنفط والغاز ونحو ذلك وكل ذلك لا يخلو اما ان وجهه في دار الاسلام او في
 دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجهه في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالتمسده ما يذوب بالاذابة وينطبق بالجالية
 يجب فيه الخمس سواء كان ذلك من الذهب والفضة الاخرى ما يذوب بالاذابة وسواء كان قليلا او كثيرا فاربعة اقسام للوجوب
 كذا من كان الاخرى المست من فائدتهم ومنه الكل الا اذا قاطعوا الامام فان كان بقي بشرط وهذا قول اصحابنا رحمهم الله قال
 الشافعي في معادن الذهب والفضة ربع العشر كما في الزكاة حتى شرط فيه النصاب فلم يوجب فيما دون المائتين وشرط بعض
 اصحابنا الحول ايضا واغبر الذهب والفضة فلا خمس فيه واما عندنا فالواجب خمس الغنية في الكل لا يشترط في شيء منه شرط
 الزكاة ويجوز دفعه الى الوالد بن والمولود بن الفقير كما في الغنائم ويجوز للواحد ان يصرف الى نفسه اذا كان محتاجا والغنية
 اربعة اقسام الشافعي ياروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع مال من الحارث المعادين القلبية وكان
 يأخذ منها ربع العشر ولا يها من ماء الارض وربعها وكان يعني ان يجب فيها العشر الا انما كفي ربع العشر لكثرة المونة في
 استخراجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركاز الخمس وهو اسم للمعدن حقيقة واما يطلق على
 الكسرة مجازا لئلا يخل احد بانما هو من الركاز وهو الاشياء وما في المعدن والمثبت في الارض الا لكثرة لانه وضع حيا
 للارض والثاني ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل غنما يوجد من الكسرة العادي فقال فيه وفي الركاز الخمس عطف على

على الكفر والشئ لا يهبط على نفسه الاصل فدل ان المارد منه المعدن وانما قال ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال
المعدن جبار والقلب جبار وفي الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله فقال هو المال الذي خلفه الله تعالى في الارض
يوم خلق السموات والارض فدل على انه اسم للمعدن حقيقة فقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم الخمس في المعدن من غير فصل
بين الذهب والفضة وغيرهما فدل ان الواجب هو الخمس في الكل ولان المعدن كان في ايدي الكفرة وقد زالت اليديهم
وام ثبتت باليهود على هذه المواضع انهم لم يقصدوا الاستيلاء على الجبال والمناقب فبقى ما تحتها على ملك الكفرة وقد استولى
عليه طريق التهم بقوة نفسه فوجب فيه الخمس ويكون اربعة اقسام له كما في الكفر ولا حاجة له في حديث بلال بن الحارث لانه لا يحتمل
انه انما يأخذ منه اربعة عشر ما علم من حاجته وذلك جائز عندنا على ما ذكره فيعمل عليه علماء المسلمين انتهى

قوله عن سعيد بن المسيب والي سلمة سمعا ابا هريرة يحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس
وهو قطعة من حديث طويل ولقد العجا بوجها جبار واليه جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قيل في الحديث دليل على
ان المعدن غير الركاز لانه عطف بينهما والعطف يدل على التمايز قلت لا حاجة فيه ان المارد من المعدن حقيقة فانه اذا وقع فيها
انسان فلا ضمان فيه والمرد الركاز المال الذي في المعدن بان المال المستخرج منها في الخمس فلي زاد لانه العطف عجيبة لان
يدلول احدهما بغير يدلول الاخر فلا حاجة فيه لاحد قوله فالت ذهب المتقلا لحاجته بفتح الجحفة فاذا جرد يخرج من حجر
دينارا ثم يميز يخرج دينارا دينارا حتى اخرج سبعة عشر دينارا ثم اخرج خرقة حمراء يبيع فيها دينارا فكانت ثمانية
عشر دينارا فذهب بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاجبره وقال له خذ صدقتك

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بل هويت الى الحجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
بارك الله لك فيها قيل يفتح الجحفة بفتح اوله ويكون ثمانية ثم جيم ثم ما باخرى موضع بناحية المدينة والجحفة في
الصلح يخرجون فيه لانه كان نبتها والجحز هو الغار الذي كركب فيه قول بل هويت الى الحجر اي تاخذت منها الدينارا قال الاختلاف يدل
على انه لو اخذ من الحجر كان ركازا يجب فيها الخمس قلت لا يظهر وجهه ما قاله لان لو اخذ من الحجر كان في وجود خرقة دليل
على ان ليس بقديم اذ لو كان كذلك لما ثبتت الخرفة الى الآن ولا يجب الخمس الا في العادي الذي لا يعرف صاحبه او في
ما هو مخلوق فاقته قوله بارك الشرائع كان ذلك لقطعة الا ان تعرف لها كان قريبا كان من المتعددين فان الفارقة لا يعلم من ابن
النفوس والتعريف يتغير في الامانة كلما كان الانفاق على المقداد كالتفاق الغير لقطعة على نفسه بعد تعريفها وكان المقداد محتاجا
اليها فخرصه فيها وانما لم يعلم من قناعتها حيث اكتفى بما تيسر ولم يبيع حصة في تعفيس الزيد عليه واما المقداد فانا لم يسهو الى الحجر
ما علم ان اخرج الفارقة هذه اخر قوله على انه لم يبق من ماله بقية كذا قال شيخ مشايخنا قدس سره

باب نبش القبور العادية اي التهمة لاهل الجالية قوله ليقول حين خرجنا معه الى الطائف فمررنا
معه بقبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر ابي رغال وكان بهذا الحجر مريد فع عنه فلما
خرج اصابتها النقرة التي اصابته قومه بهذا المكان فدفن فيه واية ذلك انه دفن معه عصن من ذهب ان
انتم نبشتم عنه اصبته ومعه فانتاب له الناس فاستخرجوا العصن المورغال هو جبال كان من ثيابا ثوبا ثم كان عالما فصالح
النبي صلى الله عليه وسلم فامر له ان يوثقوا فدل على انهم لم يبقوا دليل الجحفة من جوارهم بل العتية قبل ان يول من انما العتية

ينسب بالمثل في الظلم والشوم وهو الذي يرتجى قبره الى الآن قال جبري اذا مات الغزوي فارجو كما ترى في قبره الى حال

اول كتاب الجنائز

الجنائز من جنائز الجنائز لفتح الجيم اسم الميت المحمول وبكسر با اسم السرير الذي يحمل عليه الميت قيل بالعكس مشتق من جنس جنس اذا ستره والمناسبة بين الكتابين يقال ان المصنف ذكر كتاب الجنائز ثم ذكر كتاب الصغايا ثم الوصايا ثم كتاب الغرض وهذه الكتب لها تعلق بالمتى فذكر كتاب الجنائز بعد ما ولكن وجه ادخال كتاب الخراج والفقي والامارة بينهما لما كان له تعلق بالباد فذكر الجنائز بينهما المناسبة الجهاد والصغايا والفرائض لا يخرجها الخراج والفقي والله اعلم

باب الامراض المكهنة للذنوب اي جعل الذنوب وتعالى الامراض كفارة لذنوب المؤمنين من الصغائر والكبائر ايضا اذ يتبين وعلم انها مرتبة من التسمية وتعالى وعصير عليها ولم يظهر الخرج والفروع ولم يظهر الشكوى وهذا قول جمهور العلماء وقال الشافعي ان المعاصي كفارات وان لم يصبر كالحد وولم يصبر ارجان قوله ان المؤمن اذا اصابه السقم ثم اعفاه الله منه رجاه كان كفارة لما مضى من ذنوبه الحديث اسقم المرض قولتم عننا فاستمنا اي من اجل صحتنا لانك لم تسبل بصيته والبلية ثمان المؤمن الكامل وتصيبه البلاء حتى يطهره الله تعالى في الدنيا -

باب اذا كان الرجل يميل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر قبل ان يكتب له اجر عمله والجواب في حديث الباب يقول اذا كان العبد يميل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم لا ينقص منه شيئا -

باب عيادة النساء اي عيادة الرجال النساء ليتجنب قال العلماء يتجنب اذا امن عن الفتنة قوله عن امر العلاء قالت عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ربيعة فقال البشري يا امر العلاء

فان مرض المسلم يذهب الله به خطايا ما كان قد ذهب النار خبث الذهب والفضة فيدبيل على عيادة النساء

باب في العيادة اي عيادة المؤمن الانسان مطلقا سواء كان المريض مؤمنا او مشركا او كافرا قوله خرج

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعود عبد الله بن أبي النفاق في مرضه الذي مات فيه فلما دخل عليه عرف

الموت قال قد كنت انهارت عن حب يهود وجههم مملوك على النفاق فيخيدون قوت على النفاق ولا تتجوز الاسلام

الساني بن عذاب الله تعالى ولم نعمهم عبد الله وقال فقد الغضهم اسعد بن خزيمة فنه اي بغضهم لم ينفهم من الموت

باب في عيادة الذمي بل يجوز وجواب في حديث الباب عن انس ان غلاما من اليهود كان مرض فأتاه

النبى صلى الله عليه وسلم ليعوده ففقد عنده راسه فقال له اسلم فظن الى ابيه و هوى عنده راسه

فقال له ابوه اطلع ابا القاسم فاسلم فاسلم فقال ما لبني صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله

الذى انقذه بي من الناس وهذا الحديث يدل على ان ايمان الصبي معتبر صحيح ولو لم يسلموا فلهذا جاز

استخدام المشرك فان هذا الصبي كان يخدمه صلى الله عليه وسلم وفيه عيادة اذا مرض وفيه حسن العهد واستخدام الصغير عرض الاسلام على الصبي وغير ذلك

باب الشى فى العيادة اى اياها من جارتها كان البنى على الله عليه وسلم يعودون فى ليس بركاب لغلاو
لا يزدونا البرزون انيل التركي ثاوث الاعراب تبعه البراذين وفى الاصل وادب قصه العرف بنجل التركي -

باب فى فضل العيادة على وقت قول من اوصاهنا حسن الوضوء واداءها المسلم محتسبا بوعده
من يهتم سبعين خيرا يقا محتسبا اى طالب الاجر والثواب بوعده بصيته المجهول من النباذة

باب فى العيادة مرارا والعيادة سنة قبل واجبة نظاير حديث ابى هريرة قوله عن عائشة قالت لما اصاب
مدينتين معاذ يوم الحندق رماه رجل فى الاكل فصرخ عليه مرسل الله صلى الله عليه وسلم

فى اسبيل يعودته قريبا والميث طول اخفوه العف وثامه فى مغازى البخارى والرجل الذى رماه كان من قرش
يقال له جبان بن العزة والاكل عرق فى وسط الذراع

باب العيادة من السرمد اى يستحب العيادة فى كل مرض وان لم يكن المرض مخوفا كالرباع والصداع قوله
عن زيد بن ارقم قال عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان يعينى -

باب الخروج من بلدة من الطاعون وهو مرض معروف يقال للواء الذى يفيد به الامرضة والابلان يطفي الروح به
ود يخرج قرح فى الجبد تكون فى المراتق والاباد واصل انخذ اليد وساها البدن ويكون معه ورم والم شديد ويهبط ليد

ما حواله ويخفف او يبر او يكبر وقد يحصل منه الخنقا والقي والمرد سناكل وبار يحصل به الموت بغتة وعاد اقال جمهور العلماء
لا ينبغي ان يقدم فى بلدة الطاعون ولا الخروج الاخر وجا لما جاز فلما باس به وفى حديث الباب اذا استعظم به بارض

فلا تدعوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فراد منه يعنى الطاعون -

قال القاضي فى الحديث بنى عن استقبال البلاء فما تهور وعن الفران فانه فرار عن القار ولا يفتحه قال الخطابي اعاد الامرين
تارب وتعليم والاخر تفويض وتليم قد ورد فى الاحاديث انه ارسل على بنى اسرائيل او من كان قبلكم عذابا لم يكونوا يفتقون

بن كان قبلنا واما امرهم صلى الله عليه وسلم فهو لها رحمة وشهادة فى الصحيحين الطعون شهيد وورد فى حديث ان الطاعون
كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فيجعله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث فى بلدة صابرا يعلم انه لا يصيبه

الاكائب الشكر لكان له اجر شهيد وفى البخارى عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فاجابنى
انه عذاب يبعثه الله على من يشاء وان الله عز وجل جعله رحمة للمؤمنين ليس من احد يقع الطاعون فيمكث فى بلدة صابرا

فما يعلم انه لا يصيبه الاكائب الشكر لكان له اجر شهيد

باب الدعاء للمريض بالشفاعة عند العيادة قوله عن عائشة بنت سعد ان اباها قال اشتكت بمكة
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعودنى ووضع يده على جبهتى ثم مسح صدرى ويطبني ثم قال

اللهم اشف سعد او اتهم له بحسنة وكان سعد بن ابى وقاص من باجرالى المدينة فذاعا لانه تيم
اجرته ولا يموت فى غير دار الهجرة فاستجاب الدعاء ورسوله صلى الله عليه وسلم
باب الدعاء للمريض عند العيادة قوله من عاد مريضا لم يحضر اجله فقال عنه سبع مرارا اسأل الله العظيم
رب العرش العظيم ان يشفيك الا عافاء الله من ذاك المرض وتولاه اذا جاء الرجل ليعده

مريضاً فاقبل الله من شفعه عبدك شيكاً وديكراً والشيخ عيسى بن أبي جعفر
من أعيان الأئمة ورواياته انه ووالده أبو الجواد والثاني من أوثق ما رواه الشيخ إلى الجواز ما يستحب
باب كراهية معنى الموت إذا كان المرز أوفية من عدواً وفوقه من شائق الدنيا والآخرة

نظر في ربه فإكرامه في مفهوم حديث الباب قوله لا بد عون أحدكم بالموت لضيق الدنيا والآخرة
فيقول اللهم احسن ما كانت الحجة خيراً إلى وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً إلى أي من الأيام
فالمائة من الموت إذا كانت الطاعة غالبية على المعصية والموت خير من الحجة إذا انكس الأمر

باب موت الفجأة أي بغتة بلا سبب ظاهر في الباب موت الفجأة اخذت اسقف الشيخين وكسر
فما فتح مشاء اخذت غضب وبالسفر فذهاباً عن فعل منها ان موت الفجأة ثم غلبه في حيث لم يترك الموت واعداد
زاد الاخر في كبره لغيره ولو لم يترك الموت فليدعيه ولم يتركه وان كان في حق المسلم بالآخر مشاءة

باب فضل من مات في الطاعون قوله ما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله تعالى كقول الله تعالى
وسلم الشهادة سبع سموي القتل في سبيل الله المطعون شهيد والعريق شهيد وصاحب ذات
الحجب شهيد والمبطون شهيد والذي يموت تحت المهاد شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد

والجوع كالجوع كالجوع يعني المذخور والمذخور ما مات مع ثمنه بغيره غير مفصل عنها من قبل او بكانت أي تموت في
ميتاً ولو لم يترك كبراً قلت هي التي مات بسبب الولادة

باب المريض يؤخذ من الحفاده وعانة أخرجه المصنف قصة خبيب وأسيره بيان الجوع القتل كالمريض
نكماً استأجر خبيب مؤثراً ليق شعر عانة وهو جوع لقتل نكاً لك المريض لان يقبل فذلك وقصته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعث عشرة عناية خبيب بعد وقعة بدر وأمر عليهم عاصم بن اثبث فاطلقوا حتى إذا كانوا بين عسفان ومكة وذكرهم في
بذل فقال لهم بنو لحيان فقبوا آثارهم حتى يقبوا فاجار عاصم واصحابه إلى فدرة وجار التوم فحاط بهم فمروهم حتى قتلوا
في بقة الغر بالنسب وفي خبيب وزيد ورجل آخر فاطلهم العبد والميتاق ان لا يقتل منكم احداً فقتلوا اليهم فلما استمكن منهم

حلوا اذانهم فطعموا بها لقتل الرجل الثالث الذي معها فاول النذر فاني ان يصعبهم فقتلوه وانما فاقوا خبيب وزيد
بأمرهم بكة وفي الباب عن أبي هريرة اتباع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خلباً وكان خبيب موقفاً
الحارث بن عامر يوم ريد الخلب خلب عندهم اسير حتى اجمعوا لقتله فاستعد خبيب من

ابنة الحارث (اسماء زيب) وهي يتيمة بها فاعانته الحارث
باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت يعني لا انسان هناك تاور على العمل سعي على الخير ولا يفتري
عقوبة المتعالي ورحمته بل يقابل عليه تربية ووعده وقهره وجلاله المجد والنعيم وما اذا كان مقتطعا عن راء الرأى حين ذلك
بالمتعالي وبرحمته وكرمه وعفوه ورحمته بان يترك بالآيات والاكايد الواردة في كرمته تعالى وعفوه ورحمته وادعاه بال

توجيهه وفي المصنف والرضي ورواه يوم الفرية كما قال الشترتالي في الحديث الصحيح اعن من عبدني في بقاء
العقاب في فني حديث الباب ومن قال ان مشاء احسنوا اعمالكم فهو احتمال باطل قوله قل لا يموت احدكم الا

وفي حاله، وهو بحسن الظن بالله تعالى فينبغي في هذه الحالة ان يتوكل على نفسه ويغفوه بكمه وفضل فانه جواد كريم يروى عن ربه
 فقال الخطابي انما يحسن بالمتدين من حسن عمله فكان قال الحسنوا اعمالكم بحسن ظنكم بالله تعالى اذن ساء عمله ساء ظنه (فهذا باطل)
 وقد يكون ايضا حسن الظن بالمتدين جهة الرجا وقاميل غفوه عز وجل احمد وقال الرازي يجوز انه ترغيب في توبته وخرج عن نظام
 فانه ان فعله حسن ظنه ورجا ورحمة

باب ما يتجرب من تطهير ثياب الميت عند الموت قوله عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لما حضره الموت
 دعاني ثياب جلد در جمع جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للميت يبعث
 في ثيابه التي يموت فيها فقال في اللغات ظاهرة ان ابا سعيد انما لبس ثيابا جديدة اتمثالاً لظاهر الحديث بان البعث يكون
 في الثياب واستشكل بانه قد روي في الصحيح بخبر الناس خطاة عزة فاجاب بعضهم بان البعث غير الحشر وكانه اراد ان البعث هو
 اخراج الموتي من القبور والحشر شتمهم في عمامات القياض فيعمل ان يكون البعث في الثياب والحشر عزة وانه لا يبعث ثيابه بعد
 فقال المحققون من اهل الحديث ان الثياب في قوله صلى الله عليه وسلم الميت يبعث في ثيابه عن الاعمال التي يموت فيها
 قد ورد ان العبيد يبعثون على ما مات عليه من عمل صالح او سيئ والعرب يكتفي عن الاعمال للملابسة الرجل بما ملابسة الثياب فيعمل
 في قوله تعالى وثيابك فطهر اي اعمالك فاصح قال الهروي وليس قول من ذهب به الى الاكفان شبي لان المراد ما يكفن به
 بعد موته فقلت فعل فطيب وفضل ابي سعيد يوافق ظاهر الحديث

باب ما يقال عند الميت من الكلام من الدعاء فيه والثناء له وتقال اللهم اغفر له واقصا عني صالحته
 قوله اذا حضرتم الميت فتقولوا خيرا فان الملائكة يومنون على ما تقولون اي من خير او شر فيه ثياب
باب في التلقين هو ذكر كلمة التوحيد عند من حضره الموت عند الشروع قبل الغرغرة ولا يامره بها ووثياب ان
 يكون الملقن غيرهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد في الخير فذكرها عنده جهرا وعسا ان ياتي بها لتكون آخر كلامه
 لقوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا الا الله دخل الجنة ولا نصوص تعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده وحتاج الى
 ذكر ومباعدة عن التوحيد ولو اتى بهامزة كفاؤه ولا يكثر عليه ما يتكلم باجنبي وهذا التلقين مستحب بالاجماع ونقل عن بعض المالكية
 انه يقال واجب بالاتفاق والتلقين على ثلاثة اوجه فالحق في حقه واجب لافساد الركن لا خلاف في عدم حقه
 والثالث اختلافيه وهو ما اذا تم وفقه وكيفية ان يقول يا فلان بن فلان اذكر ان كنت عليقت برضا الله ربنا والاسلام
 ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وهذه التلقين اي التلقين الميت في القبر لا يورثه ولا ينجي عنه وله حديث اخبرنا الطبري في نسخة
 مجمعة وابن القيم في كتاب الروح عن ابي امامة الباجلي ولكن منعه عن التلقين الميت بعد الركن مشروعا عند
 اهل السنة لان الله تعالى يحيمه في القبر وقال الشافعي يلقن بعد الموت فظاهره قوله عليه السلام حديث الباب ليقنوا موتاكم
 قول لاله الا الله وعندنا في ظاهر الرواية لا يلقن والمراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت كما في اقرأ ويسين على
 موتاكم قال الطيبي اي من قرب منكم من الموت سماه باعتبار ما يقول اليه مجازا وعليه قيل قوله عليه السلام اقرأوا الى موتاكم
 ليس ويكن الامر بقرأة ليس بعد الموت فقال ابن حبان الرازي من حضره الموت في تلك الاثناء
باب ما ينبغي للميت تهاب ان يوجه الى القبلة من جهة الموت وان يجهل يمينا ومكنا وبذلك جرى التوارث وانه

بأنه خفيته بوقار وسكينة ظهر عليه مما نزل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة فقالوا فاذنوا لزين العابدين وأما جلوسه في المسجد فاعلم
بأن حسب العامة الشريعة ليس المراد أن جلوسه كان لاجل أن يأتيه الناس فيعزوه -

باب التعزية لا بأس بمرزعة أهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة والسلام من عزي مصابا فله مثل
جزءه أي تملأ على العزاء وهو بالماء الصبر أي بأن يحمله بوعده الماء أن يقول أعظم الشأ جرأ وصن عزاك أي صبرك غفر
ليتك تسيل عليه المصيبة ولا بأس بالجلوس بها إلى ثلثة أيام من غير أن يكتب خطور ويكره التعزية بما يمازجها ويعد القربى عند الباب
فوائد عن عبد الله بن عمر وابن العاص قال قبرا أحديث وفيه إذا هي فاطمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم ما أخرجك يا فاطمة من بيتك قالت أتيت يا رسول الله هذا البيت فرجعت إليهم بميتهم أو
عزيتهم به فلفظ أو لا شك من الراوي يعني الأول وعون راحة الميت والثاني أمرتهم بالصبر من التعزية وفي
رواية النسائي فترجعت إليهم وعزيتهم بميتهم قوله قال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديدا في ذلك وفي رواية النسائي
فقال لها لو بلغت معهم ما رأيت الحجة حتى يروا هاجدا أيك أي لو بلغت معهم الكدى هو متخاير بل المأثرة لم تر الحجة حتى يروا
هاجدا يطلب قال النسائي في غابر السوق يعيدان المراد أن لا يتألم كما لم يراها فلان وإن هذه الشأ من قبيل حتى يرجع الجمل في
سماحيها ومعلوم أن المصيبة غير الشكر لا تؤدي إلى ذلك فأنزل على التغليب في حقها أو قيل على أن تعلم في حقها أنها
لو تركت تلك المصيبة لانقضت بها أي مصيبة تكون مودعة إلى أذكره والتسوية في شمر القول شأنا عبد المطلب فقال لذلك
أقول لا دلالة في هذا الحديث على ما توهمه القوم لانه لو شئت امرأة مع جنازة إلى المقابر لكان ذلك الصبر موجبا للمخلو في
الطاهر كما هو واضح فغاية ما يدل عليه الحديث أنها لو بلغت معهم الكدى لم تر الحجة مع السابقين بل يتقدم ذلك عذاب أو شدة
أو ما شاء الله من أنواع المشاق ثم يقول إنما إلى دخول الجنة قطعاً ويكون عبد المطلب كذلك لا يرى الجنة مع السابقين بل
يتقدم ذلك للامتحان وعنده أوسع مشاق آخر ويكون معنى الحديث لم تزل الحجة حتى تجزي الوقت الذي يرى فيه عبد المطلب فترى الجنة
روية فتكون روية لها متخرة عن روية غيرك مع السابقين بذلك على قواعد أهل السنة لا معنى لغير ذلك على قواعدهم
والذي سمعت من شيوخ الإسلام شرف الدين النادى وقيل عن عبد المطلب فقال لا يكون أهل العزة لم تبلغهم الدعوة وحكمهم
في المذهب معروف انتهى كلام أبي يحيى طمضا

باب الصبر عند المصيبة فإن الصبر بحمل الأجر قال الله تعالى في الصابرين أجزأنا من الصبر بحمل الأجر
قوله عن انس قال أتى نبي الله صلى الله عليه وسلم على امرأة تنكي على صبي لها فقال لها (القي الله

راي خافي عقابا وعا الفقه بترك الدنيا) وأصبرى فقالت وما تنالني أنت بمصليتي فقبل لها هذا النبي صلى الله
عليه وسلم رأى هذا الذي تخاطبه رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل هو الفضل بن عباس فقالت ما عرفت
وذكرت وفي رواية مسلم فأنشد مثل الموت أي من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه صلى الله عليه وسلم فأنشده
فلم تجد على بأبه بوايين فقالت يا رسول الله لم أعرفك فقال إنما الصبر عند الحمد مرة الأولى
أي الصبر الكامل المشاب هو عند ابتداء المصيبة وأول الحق المشقة والأفضل أحد يصبر بعد أن قال الطبري إذا شاك - ردة
المصيبة فيجاب على الصبر وبعد تكرار سورة وتسلط المصاب فيصير الصبر طبا فلا يشاب عليه جوارا إذا لم يصبر الصبر طبا ثم كرر المصيبة

ثم صبر ولو خال اليه في ثياب وكان الدرجة الاعلى عند الصدمة الاولى -

باب في البكاء على الميت يجوز البكاء عند الصدمة باليد موع بلا صوت وقد يرخص بالعتق والنيا وكن التاميد وانما الحرم النوح والندب وشق الجيوب وضرب الخدود واخذة والى تنجيب الميت بكاء باليد عليه قيل ان ينسب مطلقا كما قالت عائشة لا تزوروا رزة وزر اخرى بكاء ثم مصيعة منهم فكيف يعذب الميت ليعلمهم لانه مخالف لهذه الآية وقيل اذا اوصى الميت بذلك كما كان عادة الجالية فيعذب بسببه فيقدر وصيته وقيل اذا علم الميت ان اباه يكون عليه بكاء بالحرام ولم يوصى بغيره فيعذب بسبب عدم الوصية وقال البخاري ان الميت يعذب على فعله لا على تعلمه فاذا اوصى بالنوحه عليه او كان يرضى بها او كان يعلم بكاءهم فلم ينهم عليه وزر فعله والافلا وزر عليه وقيل انهم يذكرون في بكاءهم وتوجههم من اخباره ومن حملتها ما يكون مذموما شرعا فالمعنى انهم يكونون على تلك الافعال وهو يعذب على تلك لكونهم سعيات ويقال له اكنت كذا قوله على اسامة ابن زيد ان ابنة الخريث وفيه موضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه لتفتق فضا

عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له سعد ما هذا قال انها دحمة فبصفتها الله في قلب من نشاء في الحديث قوله لتفتق اي تضطرب وتحرك ولا تثبت على حاله واحدة او المعنى تصوت كما يصوت في حالة الغرغرة في الحديث وقيل ان البكاء بالدموع حمزة وفي حديث الثباني قال انس لقد رايت به يكيدهم (يوجد) بنفسه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فدمعت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تند مع العين وتخرن القلب ولا تقول الاما يرضى ربنا انا بك يا ابراهيم لمحت ونون - طبعنا وشرا وفيه اشارة الى ان من لم يحزن فمن تشاؤ قلبه ومن لم يد مع من فله رحمة فهذا الحال اكل عند باب الكمال من حال من اتاه له ولد من المشايخ فتصيح فان العمل ان يعطي كل ذي حق حقه -

باب في النوح ناحت المرأة على الميت فوجان باب قال والاسم النوح وزان غراب وربما قيل النياح بالكسر يعني ناحت والنياحة بالكسر اسم من المناحة ففتح الميم موضع النوح فتقدم ان البكاء مع الصوت والجزع والغزغز ومع اعداد خاصة حرام وكذلك مع الندب وشق الجيوب وضرب الخدود وكل ذلك كان يفعل اهل الجالية واكثر اهل عالم النساء فبين من ذلك في الباب من امة عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحا نحا عن النياحة وعن ابي سعيد الخدري قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النياحة والمستعقبة التي تنوح على الميت التي تصعد السماء ويعجبها وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من حلق ومن سلق ومن خرق اي من حلق الشعر كما يفعل الكفار ومن صاح ورنج الصوت وخرق ثيابه وقت المصيبة واما انكار عائشة حديث ابن عمر ان الميت ليعذب بكاء باليد عليه ونسبها الى النسيان والاشتباه عليه وعلى عمار بن مسعود لا يقول تعالى ولا تزوروا رزة وزر اخرى وقالت فاما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في يهودية انها لتعذب وهو يكون عليها يعني يعذب بكفرا في حال بكاء بالها لا بسبب البكاء ففنان الميت يعذب بكاء باليد عليه حكاه الكلبي ولكن العلماء لم يسلموا قول عائشة ويرون الحديث صحيحا وطبقوا به الاحاديث والآيات كما ذكرنا في باب القعدة والآتي منها انهم كانوا يخرجون على الميت وينزلونه بعد شتمه ومحامته في زعمهم وذلك الشتم قباح في الشرع فهم يبدون في المكان ويكونون يذكرون به يعذب بها كما كانوا يقولون يا مؤد السوان وموتك ولدان وخرق العمران ومفرق الاخوان ونحوها ما يروونه شجاعة

فراو هو حرام شرعا

باب صنعة الطعام لاهل الميت وفي فتح القدير يستحب لجان اهل الميت والاقرباء البعثة بنية طعام يوم التشييع
 يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فإنه قد اتاهم ما اشبعوا حديث الباب وفتحهم واشتد بهم
 ما ينهم من الحزن عن تهيئة الطعام لانفسهم والمراد طعام تشييعهم يومهم وليتهم فان الغالب ان الحزن الشاغل عن تناول الطعام
 لا يتر كثر من يوم وليمة وقيل يحل لهم طعام الى ثلثة ايام مائة التحزية ثم اذا تشبواهم فاكرس ان ان في عليهم في ذلك لما ينفعوا
 بتركه استحياءا وفراط جوع واعطاهم النجاشي شديدا تحريم لاهل عائشة على المعصية واعطاهم اهل الميت لاجل اجتماع الناس عليه
 بدعة كبروتهم صلح عن جريكتها فنهى عن النجاشية وهو ظاهر في التحريم قال ابن الهمام بكه اتحادا لشيائهم من اهل الميت لانه
 مشروع في السور وفي الشرور وفيه بدعة مستقيمة

باب في الشهيد ليس اى بل ليس الشهيد قيل معنى مقبول اى شهوده بالجنة بالنص وهو قوله تعالى ان الله
 اشترى من المؤمنين انفسهم الآية وقوله عليه الصلوة والسلام انما شهيد على هؤلاء يوم القيامة اى بنيلهم نفوسهم بالتنازع مرغاة
 الله تعالى واعزاز دينه قاله صلى الله عليه وسلم من تبع رجلين من الشهداء في قبر واحد كما في الباب عن جابر وجنى ثماره الى
 عند الله تعالى حاضر اولان عليه شيا بالاشهاد عاله وهو دمه وشجره وجره اولان روحه شهيد دار السلام وروح غير الاشهاد االا
 يوم القيامة ولقيامة بشادة الحق حين تزل اولان شهيد عند خروج روحه بالامن الثواب فكل الشهيد في احكام الدنيا كسائر الموتى
 الا انما يخالفهم في كلين احدهما انه لا يغسل عندمات العلماء والاصل فيه ان شهدا واحد لم يغسلوا كما يدل عليها حديث الباب
 عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل احدان ياتون عنهم المحمدين والجلودان
 يدفنوا ابدانهم شيئا بهم وهذا ظاهري انهم لم يغسلوا وحديث انس ان شهدا احدا لم يغسلوا ودفنوا ابدانهم
 ولم يغسل عليهم وحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول
 ايها الكفار اخذ اللقران فاذا اشتهر به احد هما قد مته في الحمد فقال انما شهيد على هؤلاء يوم القيمة
 و امر بدفنهم ابدانهم ولم يغسلهم **فعله** عدم اعتناهم اتفاق العلماء لان الحسن البصري قالهم وقال
 ليس لان الغسل كرامة لحي آدم والشهيد يعطى الكرامة وانما لم يغسل شهدا واحد تحقيقا على الاحيا ليكون اكثر بهم وجانلم يكونوا
 قادرين على غسلهم قلت يروى قوله عليه الصلوة والسلام زلومهم بكتوبهم وداهم فانهم يعشون يوم القيمة وادواهم تشوب والنون
 لون الدم والزنج رنج المسك فانه بين الغنى بانهم يعشون يوم القيمة وادواهم تشوب واما فلان يقول عنهم الدم بالغسل ليكون
 شاهدا لهم يوم القيمة وبتبين ان ترك غسل الشهيد من باب الكرامة وان الشهاة جللت مانعة عن حلول الغفلة لموت قال
 الشافعي واحمد وآخرون انه لا يغسل على الشهيد كما لا يغسل واستدلوا بحديث انس ولم يغسل عليهم ويجري جابر وان الصلوة على
 الميت شفاء له ودرعا تقيهم ذنوبه والشهيد قد تطهر عن نفس الذنوب لقوله عليه الصلوة والسلام سيف محارم للذنوب استغنى عن
 ذلك كما استغنى عن الغسل ولان الله تعالى وعفت الشهدا رباهم احياهم والصلوة على الميت لا على الحي وقال ابو حنيفة واعجابه
 والاوزاعي والثوري والمزني والحسن البصري وابن السيب واحد في رواية وآخرون وهو تحلل اهل الجواز ايضا يغسل على الشهيد
 قلت الاستدلال بغير حديث الباب في شهدا واحد في نظلم يغسل عليهم في رواية انس فان انما قد بين مراده كما في الباب

عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم رحمة و قد مثل به ولم يصل على احد من الشهداء غير
 ابي غير حمزة مستغاب حمزة كان موجودا في كل صلوة كما روى انه عليه الصلوة والسلام صلى على سبعين امرأة واستدوا لباراداهن
 عن ابن عباس قال اتي بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فعمل ليل على عشرة عشرة ورحلهم كما يرحلون وميكابو موضوع و
 اخرج الطحاوي عنه ولطعان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان موضعين يدير يوم احد عشرة فصلى عليهم وعلى حمزة ثم بوض العشرة حمزة
 موضوع ثم بوض عشرة فصلى عليهم وعلى حمزة معهم واخرج عبد الرزاق في مسنده بانه من عند قتلة لما قتل حمزة يوم احد الحديث وفيه
 ثم اتي بالثاني فجعل يصلي عليهم فوضع سبعة وحمزة فيكبر عليهم سبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حمزة مكانه فيكبر عليهم سبع تكبيرات حتى فرغ منهم
 واخرج الحاكم في مسنده وركه الطبراني في معجم والبيهقي في مسنده ولفظهم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمزة يوم احد النبي القبله ثم كبر
 سبعا ثم جمع اليه الشهداء حتى صلى على سبعين صلاة وانا الطبراني في معجم وقف عليهم حتى واداهم وكنت انا كمن عنه وفي مسنده يزيد بن ابي زياد
 الكوفي رواه عن سلم مقروا بالغير ورواه عنه اصحاب السنن وقال ابو داود ولا أعلم احد راى حديثه وليس هو يزيد بن زياد وهو يحكم فيه
 وناولي حديثه بارواه ابن هشام في الميرة عن اسحاق عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمزة بشي بركة ثم صلى عليه
 وكبر سبع تكبيرات ثم اتي بالثاني فوضوا في حمزة فصل عليهم وعليهم معهم حتى صلى على عشرين وسبعين صلاة وروى الطحاوي عن عبد الله
 ابن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر يوم احد بحمزة بشي بركة ثم صلى عليه تكبر سبع تكبيرات ثم اتي بالثاني يصفون ويصلي
 عليهم وعليهم واخرج ايضا ابن شاذان في كتابه بين حديث ابن اسحق عنه وروى الطحاوي ايضا من حديث ابي الكمال الغفاري قال
 كان النبي اصيلي في سنة دعا ثم حمزة فصلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ايضا الدارقطني عن ابي الكمال قال كان بين النبي
 احد سنة وحمزة عاش ثم فصل عليهم فرفعون التسعة ويدعون حمزة واخرج البيهقي ايضا ولفظ قال صلى الله عليه وسلم لي اتي احد
 عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى على سبعين صلاة وقال الذهبي في مختصر السنن كذا قال ولعله سبع صلوات او شهداء
 احد سبعون او نحوها واخرج ايضا ابو داود في المراسيل كذا قال العيني الخ وللان الصلوة على الميت لاظهار كرامته ولهذا اختص بها
 المسلمون دون الكفرة والشهيد اولى بالكرامة واذكر ومن حصول الطهارة بالشهادة فالعباد وان جلت قدره لا يستغنى عن الدعاء
 الا ترى انهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان درجة كانت فوق درجة الشهداء وانما وضعهم بالحياة في حق احكام
 الآخرة الا ترى الى قوله تعالى بل احياهم عند ربهم يرزقون فانا في حق احكام الدنيا والشهيد ميت يقيم الله في كل امراته بعد القضاء
 العدة فوجوب الصلوة من احكام الدنيا فكان يتفاوت في فعله والثاني ان يكفن في ثياب غيره ان يضر عنه الجسد والصلوات والفر
 والحشو والخف والمنطقة والعلفوة وقال الشافعي لا ينزع عنه شي مما ذكرنا القول عليه الصلوة والسلام لم يوسم شيابهم و
 لنا حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلي احداث ينزع عنهم الحديد والصلوات والدرع و
 البلود مثل الفروع وعلى قال ينزع عنه العمامة والخفان والعلفوة وهذا لان ما يترك يترك كذا والكفن باللبس المستر
 وهذه الاشياء تلبس بالاجل والذينة اولدن البر واولدن معرفة السلاح ولا حاجة للميت الى شي من ذلك فلم يكن شيئا من ذلك كذا
 تبين ان المراد من قولهم شيابهم الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر

باب في ستر الميت عند غسله بستر العورة واجب والنظر اليها حرام كعورة المحرم وسترها من سرته الى ركبته بشدة الازالة
 بها الصلوات عند الخفية كمال الحياة لم يترك الباب عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبور فخذك ولا تنظر الى

ففي ذلك ولا ميت قال الشافعي ليس الرجل في تسعة لورث الباب غسلوه وعليه تيميمه يصوبون المار فوق
 القميص ويدل لكونه القميص قلت هذا مخصوص بعلي السري عليه السلام لم يقل البهائم والنبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب
 اما خلخلة قالوا لا ندري انجز رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثياب كما تجرد موتانا في لباسه الا ان اريد ان يخص بعلي السري
 سلم تجرد غيره نعم فينا ومن الحديث ان من العورة حرام فلذا قال ابو حنيفة يلبس الغاسل خرقة على يديه وتمت من العورة وبنيته
 حتى لا يهر الخوض ولا فرق بين المرأة والرجل لان عورة المرأة كالرجل للرجل

باب كيف غسل الميت غسل الميت شريعة ماضية لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل عليه السلام
 بالملكه وغسلوه وقالوا ولده ندمه موتاكم وشرط الميت للغسل الاستطاعة الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارة الميت
 وبني ان يكون الغاسل طاهرا ولو كره ان يكون جنبا او كافرا ولا يشك ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل
 فابل الامانة والورع والفضل ان يكون غسل الميت مجازا ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها في غسله لو استقبلت من امره
 ما ستبرت ما غسله النساء قول اسماء ابني بكر ولان ما دامت في عهدها لا تبطل وصلة النكاح وقال احمد لا يجوز ان تغسله
 بطلان النكاح ولا يجوز عندنا في حنفية والثوري والشافعي ان يغسل الرجل زوجته لانها صارت اجنبية ولذا يجوز له النكاح
 باختها وقال الشافعي يجوز لان عليا غسل فاطمة ولم ينكر احد من الصحابة عليه فكان اجماعا قلت روي ان فاطمة غسلت ابن
 ولدت ان عليا غسلها فقدها عليه ابن مسعود حتى قال علي ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك
 في الدنيا والاخرة فدا عواها المحبة وصية دليل على ان المعروف كان فيهم ان الرجل لا يغسل زوجته والصحيح عندنا انه يجوز لزوجه
 روي زوجه الا كيفية الغسل ان يغسلها ما يغلي لبدا وحرص فينتدأ بالوضوء باليمين بلا مضغضة واستنشاق لان في الخرج
 الماعن منه والله عسير واستحسن بعض العلماء ان يلبس الغاسل على اعينه خرقة او قطنية يمسح بها لسانه وبها شفتيه ويخبره
 بوجه راسه ولا يجوز غسل رجله يغسل راسه ويجعله بالخطي او الصابون ثم يصبغ الميت على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي
 تحت من يمسح القدم باليأس ثم على يمينه كذلك ولصحب البار عليه لثنا وقال مالك لا يسر التثليث في حقه ويجعل الخنوط
 على راسه ويجعله والكافور على مساجده ولا يصرح شعره ويجعله شعره بضعفين على صدره فوق الدرع وقال الشافعي
 يجعل ثلاث خضائر ويطبق خلف الظهر حديث الباب عن ام عطية وضفنا سائر اسباب ثلاثة قد ذكرنا ثم القيناها خلفها
 فقلنا ما ساء ما دفنيتها قلت لا حاجة لهم فيه لان هذا فضل ام عطية وليس في لفظ حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 بذلك او لم يذكر

باب في الكفن افضل الاكفان بحسب اللون الابيض وبحسب الصفة من برود اللون وكونه من جنس ما يلبسه في
 الجودا قالوا لا لا اخر من ولا احقر وبحسب الكية كفن الرجل على ثلاثة اقسام كفن السنة وهو ثلثة اثواب ازار وهو ما تميز به
 من العرق الى القدم فليس من اصل العنق الى القاعين ودرء يقال لافانده وهي ما يلبس من الفرق الى القدم والثاني كفن
 الكافية وهو ازار وثلثة كفن الشريعة وهو ما يوجد وقال الشافعي كفن السنة ثلث لفائف ولا يسر القميص وسرويه
 عن احمد والاكوفي رواية لما كفن الرجل اربعا ثلثة ارباعه ولبس عمامة وميض وثلث لفائف من قرن الراس الى القاعين
 ارجع الشافعي بحديث الباب عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيانية بيض ليس

فيها مقيص ولا عمارة قلت الاختلاف في الاولوية لاني انجز اولنا واروي عن عبد الله بن عبد الله بن مسعود في الصحيحين
 انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يطيء قيصه يكفين به اياه فاعطاه وعن عبد الله بن مغفل انه قال كنفوني في قميص فان رسول الله
 عليه وسلم كفن في قميصه الذي توفي فيه وفي رواية الباب عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ثلثة اواب بجلانية الحلة ثوبان ومقيصه الذي مات فيه قال ابو داود قال عثمان في ثلثة اواب
 حلة حمراء ومقيصه الذي مات فيه فالعمل على ما روينا اولي لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ورواه
 فعل بعض الصحابة مع انه معارض بما روينا عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مغفل والحال ان كنف على الرجل كنفه
 دون النساء بل قد بين وثال المالكية معنى حديث عائشة ليس فيها عمامة ولا قميص اى لم يكن القميص العمامة في ثلثة ثياب
 بل زائد عليها وقال صاحب البدائع معنى قولها ليس فيها قميص اى لم يتخذ قميصا جديدا قلت اختلفت الروايات في كنفه عليه
 عليه وسلم المختار عند المالكية خمسة ثياب وفي طائفات ابن سعد عليه السلام كفن في سبعة ثياب وفي سند عبد الله بن محمد بن
 وحسن السبيعي وبقاى فيها ان السبعة اوتيت ولكن كفن منها في ثلثة وفي بعض الروايات ان التغطية فترشت وفي بعضها انها
 اخربت كما في سيرة العراقيين وفترشت في قبره طيفه وقيل اخربت وهذا ثبت وبما وجدته اصح ما في الباب انه صلى الله
 عليه وسلم كفن في ثلثة اواب وهذا لا يخالف فيها الا في القميص وان ذكرت في اكثر الكتب مطاوعا ولكن العمل على انها تكون
 بلا خريص ولكن فيصدق عليه ان لا فائدة فافترق في قول عائشة يحمل على ثلثة قميص الخيط ويشترط له ما اخبر الامام مالك في سيرة
 وغيره في موطنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص الميمية قميص ولبف بالثوب الثالث حيث قال القميص ولم يقل القميص القميص الله
 ثم جملة ما روى في كنفه صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب يمانية
 سحرية من كسف ليس فيها قميص ولا عمامة وفي سلم عنها قالت ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة يمانية بعد الله
 بن ابي بكر ثم زعت عنه وكفن في ثلثة اواب سحرية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص الحديث وفي الباب عنها مثل رواية البخاري
 وفيه عنها ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد جرة ثم اخبر عنه وفيه عن ابن عباس في ثلثة اواب الحديث وفي
 الترمذي عنها كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة قال في ذكره والباقي ثلثة ثوبهم في
 ثوبين وبرد جرة قالت قتادى بالبرد وكفنهم بعده ولم يكفونه فيه وفي النسائي عنها كذلك وفي سنن ابن ماجه كذلك في رواية لعن
 ابن عمر قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب يمانية وفي رواية عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ثلثة اواب قميصه الذي مات عليه وحلة بخارية وفي سند احمد عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب
 يمانية وفيه ايضا عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبين ابيض وبرد احمر والفرد احمد بالثوبين و
 عن ابي سعيد بن الاعرابي عن ابي هريرة قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثتين برد بخاري وعنه ابن عباس كفن رسول
 صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب ليس فيها قميص ولا ثياب ولا عمامة وعنه ابن كفن في سبعة ثلثة سحرية ومقيصه وعمامة ولؤلؤ
 والفضة التي جعلت تحت وعنه ابن سعد في ثلثة ثياب يمانية غلاظا زارورا ولفافة وعن ابن مسعود
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قتل قلنا فكم ثوبك قال في ثيابي هذه ان شئتم اوفى يمانية اوفى ثياب مصر وعن ابن سيرين
 عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روي قميصه الذي كفن فيه قال ابن سيرين وانا زرت علي ابا هريرة قال انك

وتدروى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واية مختلفة حديث عائشة روي في كفن النبي صلى الله عليه وسلم كذا قاله
 باب كراهية المغالات في الكفن قد تقدم مقدار كفن الكفانية ويؤان ادنى يكفى فيه الميت في حالة الاختيار ثوبان يقول
 ابى بكر الصديق رضي الله عنه في ثوبين هذين فانهما للهلل والصدرة ولان ادنى الملب الرجل حال حيوة ثوبان يخرج منهما
 ويصل بينهما من غير كراثة واكفن الضرورة فاليوم حديث الباب ان مصعب بن عمير موشل يوم واحد ولم يكن له
 الا ثمره كنا اذا اعطينا بجارسة خرجت رجلاه واذا اعطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم غلوا بها راسه واجعلوا على رجليه اذخر وفي رواية على ان ستر العورة وحدها لا يكفى خلافا لاشعري وركب
 روى ان حمزة كفن في ثوب واحد قوله لا تغالوا في الكفن فانه يسلبه سلبا سريعا اي لا تتجاوزوا في ارفاع قيمة لان
 في مغالاة الكفن اشاعة المال وان الكفن في الارض يلى سريرا وقد تقدم حديث اذا كفن احدكم خاه فليحسن كفنه
 فلا يعرض بهذا فان المراء با حسنة ليس السر في المغالاة ونفاسته بل المراء نفاسته ونفاسته وتستره وتوسطه وتكونه
 من جنس لباسه في الحياة غالب الا في حرمته ولا اقصر

باب في كفن المرأة كفنها سعة ورع اي قميص وازار وجمار ولفافة وخرقة تربط بها ثوبا اخرها من الندي
 الى السرة الى الركبة وكفانية الزاد ولفافة وخمار ويكره التقصير على ثوبين وكذا الرجل على ثوب واحد لا للضرورة وما سئل
 حنة ثواب لم يرث الباب ان لم يلبس ثوبان فالتف التفتية قالت كنت حين غسل امر كلثوم بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند دفنها فكان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقار ثم
 الدرع ثم الخمار ثم المحفة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم جالس عند الباب معه كفننا ثوبا ولناها ثوبا فاصارت لهما في الكفن
 ثمن ثياب وفي مسلم انها زينب وهو الاصح وقيل هي رقية والحقار جمع احقاد والمفرادها يجمع خفاء وهو الانارة وكيفية تكفيها انها
 تلبس الدرع او لا ثم يجعل شعرها مضافتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق تحت اللفافة

باب في المسك للميت في الباب اطيب طيب للمسك فيل باطلا في جوار استعمال المسك للميت
 باب في تعجيل الجنازة اي التجميل في تجهيز الميت في تعجيل الميت وتكفيه لثايله فيتعذر النفوس وشيخ
 عنه الطبراني قوله عجلوا فانه لا ينبغي بحقيقة مسلم ان يحبس بين ظهراني ابيه اي بين اهل

باب في الغسل من غسل الميت قد تقدم بيان في كتاب الطهارة وهو تحب الخواص قوله من غسل الميت
 فليغتسل ومن حملة فليتوضأ قال الخطابي قلت لا أعلم احدا من الفقهاء يوجب غسلا من غسل الميت
 ولا الوضوء من حملة ولا يشبه ان يكون الامر في ذلك على الاستحباب وقد احتمل ان يكون المعنى ان غاسل الميت لا يكدى من
 ان يصيبه نفخ من رشايش المشول وربما كان على بدن الميت نجاسة فاذا احابه لغيره وهو لا يعلم مكانه كان عليه غسل
 جميع البدن ليكون المار قد اتي على الموضع الذي احابه النفس من بدنه وقد قيل في معنى قوله فليتوضأ اي يمكن على وضوء
 ليشبه المصاوة على الميت والله اعلم وفي اشارة حديث مقال انتهى قلت لك في حديث السابق المذكور في اول الباب وان شئت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل الميت على ان كان يارب غسل من غسل الميت قال ابو داود هذا انشوخ سمعت

انما من قبل وسئل من غسل الاميت فقال يجزئها الوضوء قبل قولك بجزء الوضوء على انك تيب ذنبا قبل او لا تيب
 ان غسلك الاميت من الماء الاول والثاني والثالث او الاستنجي في موضع واحد اب شيئا يجزئ الغسل وان اب شيئا اب الغسل
 فادام في علاج الغسل فمات ثم شرب عليه ولا يجزئ ولا يكتفى الا بقتل من الغسل بعموم البلوى ويحرم إمكان التخيير عنه
 باب في تقبيل الميت لا بأس بتقبيل الميت قبل ان يكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامه عن عائشة قالت ابيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون ودهن ميت حتى مر ايت الدهن وسئل
 عن ان رجلا من اهل البيت عليه السلام مات من ايام الجاهلية فاول من دفن بالبيت
 وكان من فضلاء الصحابة

باب في الدفن بالليل اختاف العلماء فيكونه الحسن البصري رحمه الله ورثه وقال يترقب العلماء من السلف والائمه
لا يكره وقد روي الطائفة من السلف منهم الجواليقي رحمه الله يترقبون الناس في الدفن في الليل فيقولون في الدفن في الليل
يخبر كثير من الناس ولا يخبرون في الليل الا فرادى يقولون لا ترمي الناس نارا في المقبرة فالتوحا فاذا ارسلوا الله
صلى الله عليه وسلم في القبر اذ هو يقول ناولوني صاحبكم الحديث ابي اعطوني حتى اوفدني كان اسمه عبد الله

باب في الميت يحمل من ارض الى ارض والتم ان يبتا سلطانا مسلمة نقل الميت قبل الدفن من موضع الى آخر
فقال جماعة من العلماء نقل الميت يغلب فيه التغيير حرام ويجوز نقله تحمیل او ملین لا نقل ابن ابی وقاص من قصر الى
المنية بمحمور بجماعة من الصحابة ولم ينكره وقال بعضهم يجوز ذلك مطلقا وبعضهم منه مطلقا والصحيح ما قلناه
والمسئلة الثانية نقل الميت بعد الدفن فلا يخرج من القبر الا العذر والعذر ان تكون الارض مفسومة واراد صاحب الارض اخراجه
وكذا اذا كان الكفن مغموبا ولم يرض صاحبه الا بدية ذريع ثوبه ان يثيب قبره وينزع ثوبه بالاتفاق قال ابن الهمام
ولا يثيب بعد ازالة التراب المدة طويلة ولا قصيرة الا العذر فقال في التغبس والعذر ان يغيره ان الارض مفسومة او اذا
تغيرت او سقط ثوبه او دبره لاحدوا فقلت كلمة المشايخ في المرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلادها فلم نصبر وارادت نقله
انه لا يلجأ ذلك فتجوز شواد بعض المتأخرين لا يفتت اليه ولم نعلم خلافا من المشايخ في انه لا يثيب وقد دفن بلا غسل او
بلا صلوة فلم يجزوه واما اذا دفنوا ونقل قبل الدفن او تسوية اللبن فلا بأس بنقله تحمیل او ملین لان المسألة الى المقابر
قد بلغ هذا الحد قوله عن جابر قال كنا حملنا القتل يوم احملا لدفنهم (في الصحيح) فجماعنا دعى النبي صلى الله

عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكرم ان تدا فدا القتل في مضاجعهم
فسددناهم ولمنعنا انتقل الشهاد من تقبلهم بل اوتوهم حيث تلووا وكذا من مات في موضع النائيل الى بله
آخر قال المظهر في دلالة على ان الميت النائيل من الموضع الذي فيه قال الاشراف هذا كان في الابتداء اى ابتدأ واحد
واابعد فلما ماروى ان جابر ابا عبد الله الذي قبل باحد بعد سنة اشهر الى التبع ودفن بها قال الطيبي الفاسي ان ذلك
الضرورة الى النقل نقل والا فلا ماروى انك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن حصصه انه بلغ ان عمرو بن الحبحور وبله
ابن عمر الانصاري ان كادوا حضرا ليل قبر بها وكان في قبر واحد فخر عنها فوجدوا لم يتغير كانهما اما بالاس فكان احدهما قد جرح دمه
على جبهته فدفن وهو كذلك فامطت يد عن جرحه ارسلت فرجعت كما كانت وكان ابن الاود من الحضر عسات واربون سنة

قلت هذا القول هو الفضل لانه لا يظن بجابر ان ينقل بعد النبي عن ان يتقل وقد ثبت هذا في شريع من قبلنا لان يعقوب عليه السلام
ات بمفضل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه والله
باب في الصغوف على الجنازة خروصونها وافضل صغوفها آخرها والافضل ان تكون الصغوف ثلاثة حتى
لو كان سوى الامم ستة رجال اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد وفيه القيام وحده وكرو ح انه لا يبعد ذلك صفا ايضا حيث

الباب ما من ميت يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا ووجب اس
ذلك النقل على الله المتعزة وعادته تعالى وفضلا وقد جاز في رواية الاغمر الشراء والتعير بالاجاب نظر الكون وعد الله لا يخلف
هو واجب لغيره صحيح زياد الطبري في حسن الرجل فلان في انه يجب على كل احد ان يعتقه انه لا يجب على النبي فكان ذلك
اذا استنفل اهل الجنازة جنازة ثلثة صفوف للحديث اقام الرجل حده فهو كروه على انه لا يبعد عفا

باب اتباع النساء الجنازة في الباب عن امر عطية قالت نهينا ان تتبع الجنازة و
لم يعزم علينا قال النودي معناه هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك هي كراية تنزهه لانه عزيمة وتحريم ونهيه
اصحابنا ايكه وليس جزام لهذا الحديث قال القاضي قال جمهور العلماء نهين من اتباعها واجازها علماء المدينة واجاز
مالك وكربه لثلاثة ثلث نهين النبي على النبي خروجه من البيوت قال في الدر المختار وكبره خروجه من تحريم قال الشافعي
لقوله عليه الصلوة والسلام اجبن بازورات غير واجورات رواه ابن ماجه ضعيف لكن يعقده المعنى الحادث بثلث
الزمان الذي اشارت عائشة بقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما حدث النساء بعد النبي كما منعت نساء
بنو اسرائيل فذاني نساء زياتها فلذلك نساء زياتها ما في الصحيحين عن امر عطية نهينا عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا
اي انه نهى تنزهه بنهين ان يخص بذلك الزمن حيث يباع لمن الخروج الى المساجد والاعباد

باب فصل الصلوة على الجنازة وتشبيها اي المشي معها واحكامها فالاصل في قوله عليه الصلوة والسلام
صلاوا على كل بر وفاجر قوله للسلام على المسلم سنة حقوق وذكر من جملتها ان يصلي على جنازة في فرض كفاية والعقد على
فرضية صلوة الجنازة الاجماع الا انها فرض كفاية لان قضاء حق الميت يحصل بالبعض وقيل هذه الصلوة بهذه الكيفية
والكبر من خصائص هذه الامم كالوصية لثلاث فكل ما كافر وسبب فرضها الميت السلم وكنها التكبيرات والقيام ونهيتها التحريم
والثناء والاداء واداءها اثره وشروط صحته اسلام الميت مانعها او اسلام احد الوفاة وبقيعة الدار وطهارته فلا تنقض على من نقل
ولا على من عليه جنازة وافضل الصلوة والمشي معها في الباب قال من تتبع جنازة فصله عليها فله خير اط

ومن تبعها حتى يضرغ منها فله فيها اطان اصغرهما مثل احد واحد اطان مثل احد
اي من صلى ولم يش معها فله خير اطون شي معها ايضا الى القبر حتى فرغ من دفنها فله خير اطان اما رواية الثاني ما من مسلم
يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشكون بالله شيئا راي يصلون عليه المسلمون الا استغفروا فيه اي قبل الشك
في ذلك الميت وفي رواية يملكون ما به كلهم يشعرون له فلا يخالف ما تقدم حديث ثلاث صفوف فانه لا يلزم من قبول شفاعته
الربعين او امانته عدم قبول ما دون ذلك فكل الاحاديث صحيح وعمول بحصيل الشفاعة بالافضل ايضا والله اعلم
باب اتباع الميت بالنار قال في البدائع ولا تتبع الجنازة بنا را الى قبره يعني الاجاز في قبره لما روي ان النبي صلى الله عليه

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم واباكم وعمر بن الخطاب ما احبوا الجبازة قالوا هذا حكاية عادة وكانت عادتهم اختيار الافضل و
 لانهم شغلوا الميت والشفيع اذ يتقدموا استدلالهم قال بافضلية المشي فلعلمنا بان تقدم من حريته في فضل الصلوة على
 الجبازة وهو حديث الصحيحين فلعلمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى جبازة فله قيراط ومن استباحها حتى توضع في القبر
 فاقيراطان والاتباع لا يثق الا على الثاني ولحديث ابن مسعود الا في الجبازة يتبوعه ولا تتبعه وليس معها من تقدمها الخ ولان خرج
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن طاوس عن ابيه قال ما شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجبازة وروى الترمذي
 وابو داود عن ابن عمر ان الجبازة يتبوعه ليس معها من تقدمها والاتباع في حديث الباب انهم قد شغلوا بها البيان الجبازة وهل
 الامر على الناس عند الازواج والايال عليه ما روى عبد الرزاق في مصنفه وابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان قال بينا
 ابا شي مع علي بن خلف الجبازة وابو بكر وعمر بن الخطاب ما هما فقلت لعل ابا بكر وعمر بن الخطاب ان امام الجبازة فقال انها لعل ان
 ان المشي فلعلمنا افضل من المشي اماها الا انها لم يسلط على الناس وفي لفظة افضل صلوة الجماعة على الفرد ومغناه
 ان الناس يخرجون عن المشي اماها فلو اختار المشي فلعلمنا الصلوة على الطريق على مشيها اما قولهم ان الناس شغلوا الميت
 فينبغي ان يتفهموا فيقول هذا بحالة الصلوة فان حالة الصلوة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت
 قدامهم وقولهم هذا حوط للصلوة فلما عندنا انما يكون المشي خلفها افضل اذ كان بقرب منها بحيث يشاهد باو في شغل هذا
 انشفت الصلوة ولو شئ قد اربها كان واسعا وهذا اذا كان المشي خلفها يكون او عذلا لا يشغل بها وتغير في حال نفسه فكان
 افضل ومن سوي بينهما قال باللائل متعارضة فيخرج الامر ان ولحديث الباب قال الركب يساء وخلف الجبازة

والماشي خلفها واما ماها وعن يمينها وعن يسارها قريب منها الى ريث قلت هذا لمن يجملها

باب الاسراع بالجبازة اي في تجهيزها وتكفيها وفي المشي معها قال العلماء يمضون مسرعين بالجبازة بحيث
 لا يضطرب الميت على الجبازة بما يجب لحديث الباب قال اسرعوا بالجبازة فان تلك صالحة لخير فقد موثقا
 اليه وان تلك بسوى ذلك فشر تضعونه عن سرقاكم ولحديث ابن مسعود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن المشي مع الجبازة فقال ما دون الجنب ان يكن خيرا تعجل اليه وان يكن غير ذلك
 فبعد الاهل الناس والجبازة متبوعة ولا تتبع ليس معها من تقدمها من قلدها في المراد
 بالاسراع شدة المشي ما دون الجنب الحب هو عدد السرع بحيث لا يضطرب الميت على الجبازة وحديث
 ابن مسعود يدل على ان المشي خلفها افضل ايضا وفي الباب ايضا ان ابا بكره مال بالسوط وروى غيره من لم يكن مع
 الجبازة مسرعين لتركهم السنة

باب الامام يصلي على من قتل نفسه في الباب قال البخاري مرارته يخرج نفسه بمشاقص مع امرئ مع المريض

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقا لامر الله تعالى نعم قال اذا لا اصلحة عليه
 وعند النساء اما انما انا على عاقبة ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة بنفسه الشريعة ولم يهتد الناس عنها ليكون
 المقبول له والرع غير فينبغي ان لا يصلي عليه كبار العلماء والائمة والمثقفون من الناس واغنيهم فيجلون عليه لا يفتن الفرض
 فكانت قال صلى الله عليه وسلم صلوا على من قاتل لاله الا الله وشدا الا وراعي وقال يدين بلا صلوة ولا يصلي عليه احد وهو

قول عمر بن عبد العزيز

باب الصلوة على من قتلته المحدث قال الخطابي كان الزهري يقول يصلي على الذي يتعدى منفي جد ولا يصلي على من قتل في رجم وقد روى عن علي بن ابي طالب انه امر ان يصلي على شراحه وقد رجمها وهو قول اكثر الفقهاء وقال الشافعي لا يترك الصلوة على احد من اهل القبلة راكان او فاريا وقال ابو حنيفة واصحابه والاوزاعي يغسل المرحوم ويصلي عليه وقال مالك من قتل الامام في حرم الحرم ودنا يصلي عليه الامام لم يصلي عليه بله انشأه او غيرهم وقال احمد بن حنبل لا يصلي الا على من قتل نفسه ولا على من قتل من المحاربين او صلب لم يصلي عليه وكذلك الغيبة الباغية لا يصلي على قتلهم وقتلت ووليده ان عليا لم يصلي على اهل النهروان اسي الخوارج ولم يغسلهم فقبل له اسم كفار فقال اخواننا ان عليا فاشارة الى الغلبة وهو النفي ولا تقتل فلما نفسه محارب المسلم كالحري فلا يغسل ولا يصلي عليه وكذا من يقتل بالحق عليه وذبح بعض اصحاب الشافعي الى ابن تارك الصلوة اذا قتل لم يصلي عليه ويصلي على من سواه ممن قتل في حرم وتخاص قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي على ما عثر بن مالك ولم يفقه عن الصلوة عليه فانه رجم فلم يصلي بنفسه الشرقيتين منها وعقوبته

باب في الصلوة على البطل قد تقدم ان يصلي على من مات واستعمل والمراحم ما يصلي على الحياة وكن اختصاصه برفع الصوت فلما استعمل سعى وغسل وصلى عليه وورث وورث وان لم يستعمل ما ورد في خرقته نكروا النبي تأثم ولم يصلي عليه ولا يرث ولا يرث انما قد تقدم ايضا ان شرهوا زصلوة الجنائز اسلام الميت اما بغسقا واسلام احد ابيهم او بغيره الذي روى عنه عائشة قالت مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وصواب من امانة شهره فلم يصلي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لما مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقام عند فتح اليم وكانين غدا وارتعنان وقيل درج وقيل موضع يقرب المسجد واليهي هو عبد المدين يسار روى المعصب ابن الزبير وكذلك معارض بما في الباب عن عطاء بن ابي نجيح صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة قال الخطابي كان بعض اهل العلم ينادي على ان تترك الصلوة عليه لانه قد استغنى بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فترة الصلوة كما استغنى الشهادتين عن الصلوة عليهم وقد روى عطاء مرسلان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وبناولي الامرين وان كان حديث عائشة احسن اتصالا وقد روى ان انس قد اكسفت يوم وفاة ابراهيم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف فاشتغل بها عن الصلوة انتهى قيل المعنى ان عليه السلام لم يصلي بنفسه صلى غيره وقيل انه لم يصلي عليه جماعة قلت انما قالت عائشة بعلمها ولم تعلم بصلاته عليه

باب الصلوة على الجنادة في المسجد اختلف العلماء فيه فقال الشافعي واهل حنبل يجوز صلوة الجنادة في المسجد والجنادة فيه بالكرامة وان كان الافضل ان تكون الصلوة في الخارج استلزام الاجابة عن الامرين من الباب انه صلى الله عليه وسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سميل واخيه وبيضا ابنا واسمها وعد اسم ابنيها واسباب ابن ربيعة واسم اخي سبل صفوان ومن سماه سبلا كما في سلم فهدوهم فانه عاش الجنادة

صلى الله عليه وسلم قالوا في الحديث الثالث من الباب ان الصحيح من نسخ ابي داود واللفظ والاشي عليه قال النووي في شرح مسلم
 كذا في ابن تيمية الصحيح لفظ الاشعي لكنا في نسخة الخطيب لفظ الزبلي وقال ابو الضيف واصحابه كراهية الصلوة على الميت في
 المسجد قال في الدر المختار وكره تحريمها في مسجد جماعة هو اى الميت فيه وحده اوضح القوم واختلاف في الخارجه من
 المسجد وحده اوضح بعض القوم والاختار للكرامة مطلقا خلاصه بنا على ان المسجد مبنى للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكره نذير علم
 واستدلوا بالحديث الثالث من الباب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة
 في المسجد فلا شئ له وفي رواية فلان فلان ظاهره يميل على الكراهية وقد شق ابن الهام في فتح القدير ان الكراهية
 تمنية ومرجب خلاص الاول وانفق تلميذه العلامة قاسم وقال امام الطحاوى النسي فيها وكرهتها قول ابي حنيفة ومحمد
 وجوب قول ابي يوسف وحق ان الجواز كان ثم نسخ وتجدد في البحر وانصرف اليضا سيدي عبد الغنى في رسالة سماه اتمرت الوجوه
 قال الشافعي ولكن يعلل بصلوة الناس على ابي بكر وعمر في المسجد بحج من الصحابة من غير انكار منهم على ذلك قلت مراد الطحاوى
 بنسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى التاخرين والكرامة كراهية بين التحريم والتنزيه وتسمى بالاسادة كما قال عبد الراسم
 ابو اليسر والجواب من حديث الباب انها واقعة حال لا عموم لها ويمكن ان يكون ذلك لضرورة كونها مستغفرا واطلع والدليل عليه
 ما وقع في مسلم انه لما توفي سعد بن ابى وقاص قالت عائشة ادخلوا به المسجد حتى اعلى عليه فانكر ذلك عليه بالصحابة فاستدلوا بفتح
 صلوة ابنى بغير انكارها للصحابة وليس على ان هذا ثابت عندهم خلافا والا على ان يقال ان النسي على النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى عليه في المسجد لبيان الجواز لا كراهية في حق ذلك ولا يجوز عندى انكارها صلى الله عليه وسلم كراهية تحريم لبيان الجواز كما
 تقدم مرارا والدليل على اذ فعله لبيان الجواز في الصلوة في المسجد كراهية ان الجنب على الصلوة ولم يصلى على احد في المسجد يومها
 من ان الصلوة في مسجده افضل من اخذ مصلى في جنب المسجد يصلى فيها صلوة الجنائز وقد اخرج بوقاة النجاشي في المسجد ولم يصلى
 عليه في المسجد بل خرج عنه صلى عليه في الخارج في المصلى وقد صح في الحديث الباب لفظ الاشعي لكنا لفظ الزبلي من الخطيب
 صاحب نسخة ابي داود ان الصحيح لفظ الاشعي له وليذكره حديث ابن ماجه بسند قوى فليس له شئ في الحديث وايضا ذهب ابن ابى ذئب
 لردى الحديث بوليد فان ذهبه الكراهية في مسجد كما ذكره النووي في شرح مسلم وقد وافقنا في هذا البخارى حيث بوب الصلوة
 على الميت بالمصلى والمسجد اخرج حديث صلوة المصلى فقط ولم يخرج حديث الجنازة من صحته وهذا عانة والده اعلم

باب الدفن عند طلوع الشمس وغروبها عقبة بن عامر قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم فيها ان نعلي فيمن او تقبر فيمن موتانا حين تطلع الشمس بانزعة الحديث قال
 الخطيب لى واختلاف الناس في جواز الصلوة على الجنازة ولدفن في هذه الساعات الثلاث فذهب اكثر اهل العلم
 على كراهية الصلوة على الجنازة في الاوقات التي تكره الصلوة فيها وروى عن ابن عمر وموطى عطاء والنخعي والافراحي وكذلك
 قال سفيان الثوري والوضيعه واصحابه واحمد بن حنبل واسحق بن راويه وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنازة اربعة ساعات
 ثمانية ايل او نهار وكذلك الدفن اى وقت كان من يليل او نهار قلت قول الجماعة اولى لموافقة الحديث انتهى قلت فالمراد
 من قولنا عقبة بن موتانا الصلوة عليهم للملازمة بينها لان الدفن غير مكره وفي الاوقات الثلاث بالاتفاق -
 باب اذا حضر جنازة الرجال والنساء من يقدم اى الى الامام اذا اجتمعت الجنائز خير الامام بين ان يصلى على كل

واحدة وحمل اولي الكل حملها والاول افضل بقلبي الثاني فان حملها وحملها فقام عند افضلهم وان شاربهم كثير ثم خلفه
 الحيوة فيقدم الفضل بان يحمل الرجل حملها في الامام نفسه ثم اصعب ثم انما في شرب الاشئ والشهور تقديم الرجل على العبد فاما ما ذكره
 في التبرين وفواني قبوا والضرورة على نفس هذا في يحمل الفضل ما في الفضل قال ابن ابي سبيك في يحمل ما في يحمل
 من راس صاحب واستحسن الام ان النبي صلى الله عليه وسلم مع صاحب كذا فذوقه بل كيلي بدعا وايفيد كلامه قال شيخنا الشيخ
 في الصلوة يتعني الكفار بدعا واصد الشرا لم يقله حماد ولى الحرك بن قول ابنه شهد جنازة ام كلثوم و ابنه ابي
 الغلام ما لي في رصيل الامام فانكرت وفي نفسي وفي القوم ابن عباس والوسيلة الجدي والوفاة والوجه
 فالتبرين لوانه السنة اي في وضع المنارة اذا صلى كل مرة ان يوضع الرجل ما لي الامام ثم النساء وام كلثوم من بعد
 على بن ابي طالب بن فاطمة زوجة عمر بن الخطاب و ابنها زيد بن عمر بن الخطاب امت كلثوم و ابنها في يوم واحد صيب
 زيد في حرب كانت حين بنى مدني فخرج ليصل بين شجر رجل وهو لا يعرف في الظلمة فماتش اياما وكانت له مرفعة فلما في يوم
 باب بين يقوم الامام من الميت اذا صلى عليه المشهور عن الخليفة ان يقوم الامام عند الصلوة بمذابحها
 من المرأة والرجل اي قريب منه لا يحمل الايمان والشهادة لاجله وهذا على سبيل الاستحباب والا فمذابة من الميت
 ليدنو من ابي صفيحة في رواية الا يقوم للرجل بمذابح راس ومن المرأة بمذابح وسطها وبها قال اصحاب الشافعي والافصح
 الشافعي في الرجل قال يقوم بمذابح المرأة وفي رواية عن ابي صفيحة بمذابح وسطها وبها قال اصحاب الشافعي والافصح
 الصلوة وعند الواسط لمذابحها عن ابي نعالب و يقال رافع قال كنت في مكة المراد من جنازة جدها من
 كبريتا الجنازة عبد الله بن عمر في شجرة يتبعها فاذا انا رجل عليه كسارتي على جويذينة وتصغيرها من
 وهما الغرس الغير العربي وعلى راسه خرة فقيه من الشمس فقلت من هذا الدنيا قال رئيس الغرزة يدان
 قالوا هذا انس بن مالك فلما وضعت الجنازة قام انس فصلى عليها وانا خلفه اذ يحول بيني وبينه
 شئ فقام عند راسه فكبوا رابع كبيرات لم يطل ولم يسرع ثم ذهب فيقعد فقالوا يا احمرة
 المرأة الانصارية فخر بها وعليها نقش اخضر فقام عند عجزها فصلى عليها نحو صلوة
 على الرجل ثم جلس فقال العلاد بن زياد يا ابا حمزة كذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي على جنازة كهولك ككبوا عليها اربعا يقوم عند راس الرجل وعجيرة المرأة قال نعم الحديث وفي آخره
 قال ابو غالب ضالت الناس عن صبيح انس في قيامه على المرأة عند عجزها فمات في ثوبه انما كان
 له لم يكن النعوش فكان الامام يقوم حيال عجزها لسترها من القوم وهذا الكلام يدل على ان قيامه
 حيال عجزها على خلاف الاصل المتصور فلهذا اصل في القيام بموضع آخر وهو وسطها وهو الصدر ولما كان الصدر الراس
 قريبين فاذا قام الامام حيال صدر الميت يكن ان يثن من يمينه من الامام ان قام فذا راس الراس وكثيرا ما نشأ بذلك
 ما جاء في هذا الحديث لا بد منه ايضا ما علمت وفي الرواية الثانية عن سمرة بن جندب قال صليت وراء
 النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها للصلوة وسطها لان الصدر وسط البدن
 انما في الشفاة واما ايمان والرد في البصرة والمدينة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن الخطاب الغابر بن

وقعت في ريد البصرة -

باب التكبير على الجنازة قال القاضي عياض اختلف الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن مديني
انفذ الاجماع بعد ذلك على اربع تكبيرات واجتهد الفقهاء اهل الفتوى بالاصحاح على اربع لما جاز في الاعداد الصالح او سبعة
ذلك عندهم شذوذ ولا يثبت اليه قال لا أعلم احدا من فقهاء الاصحاب يخمس الا ابن ابي ليلى قلت قد نقل الطحاوي اجماع الصحابة
على اربع تكبيرات في خلافه عن ياقوت لم يوافقني عمرو بن ابي اخطاف الناس في ذلك شق فكيف عليه هذا فاسأل الى رجال من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تختلفون على الناس تختلفون من بعد حتى تختلفون
على امر يجتمع الناس عليه فانظروا امر يتجمعون عليه فكنا في القبط فقلنا لو علم يا امير المؤمنين فاشتر علينا فقال عمر بن الخطاب
انتم على ما انا ابنا بشكركم فراجعوا الامر بينهم فاجعوا امرهم على ان يجعلوا التكبير على الجنازة مثل التكبير في الاضحية والظفر اسرى
تكبيرات فاجع امرهم على ذلك انتهى واخذه الائمة الاربعه قوله عن ابن ابي ليلى قال كان نريدا يعني ابن ادم يكبر على جنازة
الرجاء والله يكبر على جنازة خمس فاسأل الله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها يعني كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر في اول الامر ثم اثم اتفق على الاسبق فلوزيد الحارثي لا يخرج فيه لانه قد صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بيتنا ان كبر الامم غسالاته ليل العتق وعنده زفر بن جابر ان هذا اجتهد فيه فيما في القمدي اماه تلت هذا ايضا مروى عن ابي نوح
في مبسوط السرخي -

باب ما يقرأ على الجنازة اختلف العلماء في قراءة فاتحة على الجنازة فذهب الشافعي الى قراتها بالتكبير الاولى
قال ابن حزم يقرأ في كل تكبيرة وذهب الامام ابو حنيفة والاك اني انها ليست بواجبة فيها قراءة فاتحة قال ابن الهيثم لا يقرأ
الفاتحة الا بنية الشاء ولم يثبت الفاتحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبره لا يقرأ بواجبة ولا يكبره وفي
قناوي ابن تيمية بعض السلف كان يقرأ او بعضهم لا يقرأ وقال مالك قراءة فاتحة ليست معمولها في بلدنا وقال الحارثي
ولعل من قرا من الصحابة كان على وجهه الصلاة على وجه القراءة فاستحل الشافعي برواية الباب عن طلحة بن عبد الله
ابن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بالفاحة الكتاب فقال انها من السنة
قلت لا استدلال فيه فان بشا فحي قال قد يكون اجتهد بالصحابة وقيل من السنة كما على ان يحيل ان يقرأ الشاء والدعاء
لا على وجه القراءة ولين هذا الاحتمال ما خرج الحافظ في الفتح وفي اخبار المكة والمدينة مروى فيه عن ابي حنيفة بن عوف قال
قلت لابن عباس كيف صلى في الكعبة قال كمال الاتصال في الجنازة تسج وتكبر الحديث قال حصل ان هذا يقرأ بعد التكبير الاول
فاتحة الكتاب بنية الشاء او بعد الصلاة ويقرأ بها الحمد اللهم الخ كما في سائر الصلوة وقيل يزيد وجل ثناك وموكلات المحفوظ
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويرد بها امورا الآخرة والماوروس وهو اللهم اغفر لحينا المكيه والكبيرة والصغير
والصغيرة اللهم اجعل لنا فرجا اللهم بعد الثالثة وسلم تسليمين بعد الرابعة وتوسى بليت بهما مع القوم وليس بعد الرابعة في الغابر
والاشهد ولا يرتبه الا في تكبيرة الاولى خلافا للشافعي فعنده يرتفع في كل تكبيرة

باب الدعاء للميت عن ابي هريرة اذا صليت على الميت فاطلصوا الدعاء استدل بهذا الحديث بعض المخنف على عدم قراءة فاتحة
الكتاب فلهذا استدلال فيه لان معناه ادعوا بالاطلاص والتم في طلب من ابي هريرة انه يصلي على الجنازة بهذه الدعاء

قال ابو هريرة اللهم انت ربنا وانت خلقتنا وانت هديتنا للاسلام وانت قضيت روحنا
 وانت اعلم بسرنا وعلايتنا جئنا شفعا رفا غفرله وعن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وزكريانا واثنا وشاهدنا
 وغائبنا اللهم من احبته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام

اللهم لا تخزننا اجزره ولا تزلزلنا بعده قلت وفي رواية الترمذي وغيره ناجية على الاسلام وتوفى على الدنيا
 وهو انظار للناس لان الاسلام هو التمسك والافتقار بالاركان الظاهرة وبهذا الاتي في الا في حالة الحيوة والاليمان في الموت
 الباطني وهو المطلوب عند الوفاة فخصيص الاول بالحيوة والثاني بالوفاة هو الوجه وقد قلب على بعض الرواة بما في رواية
 الباب في ابن داود والمعروف ما في الترمذي

باب الصلوة على القبر اختلفت العلماء في مذنب الامام مالك والوحيفة واصحابه والنخعي وآخرون الى ان
 دفن قبل ان يصلي عليه شرع الصلوة على القبر لم يفتح والا لا وعن ابي يوسف وعمر بن الخطاب عليه السلام في ثلثة ايام والصحاح ان التخيير
 ليس بلازم لانه يختلف باختلاف الزمان بردا وحرارا المكان رفاة وصلاية وحال الميت سنا وسنرا لا في تشرية كبر الراي لان
 الواجب تقديرا لا مكانا ولو صلى على ميت قبل ان ينقل تعاد الصلوة بعد الغسل اذا امكن غسله فان لم يكن بان دفن بلا غسل
 ولم يكن اخراجه الا بالشر سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل ضرورة فان لم يسل عليه التراب اخرج غسل ووصل على عليه بلا غسل
 ودفن بعيدت على القبر قبل يتقلب صحيح ولو صلى عليه غير الولى اعاد الولى ووصل على قبره ان شاملا بل حقه لا لا شاملا الغرض في هذا
 قلنا ليس لمن صلى عليه ان يصلي مع الولى لان ذلك غير مشروع وقيل لما ثبت الاعادة للولى وهو ان كان ميتا لا على الولى
 امام الحي وكل من يتقدم على الولى لان تقديم الخليفة ان حضوره واجب فان لم يحضر فكم بالمصر وبعده القاضي وبعده تقديم امام الحي حجة
 على الولى وقال الامام الشافعي واحمد بن حنبل ان الصلوة على القبر مشروع لكل واحد من صلى عليها قبلها واستدركوا بما تقدم في باب
 التكبيرة على الجنازة وعن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر رطب فصفوا عليه وكبر عليها وبعاد وان الناس صلوا على النبي
 صلى الله عليه وسلم فوجدوا قبره فثبت بهذا ان تكرار الصلوة مشروع عليها ويجوز في الباب عن ابي هريرة ان امارة سودار
 اورجلا كان يقيم المسجد فكيفه فقد الله النبي صلى الله عليه وسلم فقال غنة قيل مات فقال (لا حرف تخصيص)

اذمتموني به في موتى وفي البخاري فقالوا ان كان كذلك اقصه فقره واثنا قال ولوى على قبره فدخله فصله عليه
 في الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بعد ما صلى عليه ودفن بعد الصلوة قال الامام في الاوسط الظاهر في
 وعنه الا تطلق من طريق برهم بن سفيان فقال بعد موته ثلث وفي رواية فقال بعشر وفيه الروايات شاذة والطريق الصحيح
 يدل على انه صلى عليه في صبيحة دفنه وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند ابن حبان بعد قوله صلى الله عليه وسلم قال ان هذه القبور ملوة
 فدا على الهاديان المنصور عليهم بصلواتي وفيه دلالة على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم انتهى ما قاله الامام قال محمد بن
 المولاه والشافعي ان يصلي على جنازة قد صلى عليها وليس النبي صلى الله عليه وسلم في كغيره الا ترى ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 مات بالحنيفة فسلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركة وهو غير مستكبر من الصلوات اى لقوله تعالى في صل عليه من صلواتك
 وجوز قول في حنيفة وعامة الفقهاء اني قلت قد اقررتنا الى ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على القبر بعد الصلوة الجاهلية

على الله عليه وسلم يقول عليه السلام ان هذه القبور والحديث ونقل في موضع آخرى ان هذه القطعة حمزة مسلم في حديث أبي هريرة مدبر عن
 الامام احمد قال ان هذه القطعة كانت في حديث انس ادركها الراوي في حديث أبي هريرة قلت هذا لا يصح لان في حديث أبي هريرة
 من الطحاوي في مثل الآثار رويت هذه القطعة بنسبة غيره ايضا وبرئ من حمزة عباد بن محمد في الموطأ ما كان صلوة على الله عليه وسلم مخصوصا
 الى ان الصلوة على الميت لا يصح اذا تيسر الصلوة له صلى الله عليه وسلم عليها في زمرة لقوله تعالى صل على من صلوته ان صلواتك حسن لم يكن
 ان يقال اعادة الصلوة لكونه صلى الله عليه وسلم وليا واما ما رواه حاكم كما هو منقطع فاصط على السلام على القبور بما صلى عليه ابله لانه لو لم
 لا لقائل ان النبي صلى الله عليه وسلم من انفسهم لا يقال ان الاعادة يجوز للولي فقط ولا يجوز ان يشاركه من لم يصل عليها غيره و
 فانه الحديث ان شاركه فيها غيره ولا نقول هذا ايضا يجوز عننا كما ذلت فادس المبسوط للامام السرخسي حيث قال كان البكر
 على النبي صلى الله عليه وسلم فلما صلى على النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل احد بعد صلوة رضى الله عنه فلما صلى النبي الاعادة ويجوز
 مدان يصل فيها ايضا واما ان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فاما بعد قوم حجة لنا وكان مخصوصا بما فاته لما ان مثل
 عليه السلام ولكن ووضع على السرير بعد ان قام من المهاجرين والاصحاب ثم بعد الميتة على يابني بكر دخل البكر وعمر ومعهم انفر
 من المهاجرين والاصحاب فقال السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرين والاصحاب ثم صفوا صفونا واهم البكر و
 قالوا لحياتك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انشدها في ما نزل اليه وفع لا تمتد وجاهد في سبيل الحق اعز الله دينه وملت
 كبره وادب به ووجهه لا شريك له فاجعلنا البنائين من نبيك قول الذي هو جامع بيننا وبينه حتى تعرف بنا وتعرفنا به فانه كان بالمؤمنين
 انما رجعا لا يبالى بالايان بدلا ولا يشترى بثلثنا بدلا والناس يقولون آمين -

باب الصلوة على المسلم يموت في بلاد الشرك اخرج الضيف في الباب فتحة ما لك الحجة النجاشي وهو لقب
 لك ملك الحبشة واسم صوته قواه عن (ابي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلق الناس الا خيرا ثم يموت (النجاشي) راحته
 في يومه الذي مات فيه وخرج الى المصلحة وهو الموضع التي اعلمت للجزائر في جنب المسجد بهم وكبروا رجع كلهم يديرات
 قال المالك والشبل بن مضر روى الصلوة على الغائب من البلد وذلك قال الشافعي واهم وجهه بالسلف حتى قال ابن حزم
 ان من احد من الصحابة منعه ومن الخفية والمالك لا يشرع ذلك وعن بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه
 الميت واكثر منه لا اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فله ان كان لم يلبس
 من غير القبلة لخلع الجرح وقد اعترض من لم يصل بالصلوة على الغائب عن قصة النجاشي ما مر منها ان كان بارض لم يصل عليه بها احد
 فلبس الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال المالك لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس بها من يصل عليه واخبره
 الدائري عن الشافعية ومن ذلك قول بعضهم كشف لي عن الصلوة عليه وسلم حتى رآه فتكون صلوة عليه صلوة الامام علي عليه وآله
 ولم يره الامام ولا خلاف في جوازها وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في اسبابه غير ان ابن عباس قال كشف النبي
 صلى الله عليه وسلم من سريره النبي حتى رآه صلى عليه ولان حبان من حديث عمران بن حصين تمام وصفوا خلقه وجماله فنفذوا
 الا في جنازة من بين يديه ولان عروته اقبلينا خلفه ونحن لا نرى الا في الجنازة فلهذا من الاعتقاد ان ذلك خاص بالنجاشي لانه
 لم يمت على الله عليه وسلم على ميت غائب فيه وحيي قلت الحقيقة والخفية والمالك لا يشرع ذلك مخصوص به لان كثير من المسلمين
 انما فاته ما لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجز الخصال عليه وقد تقدم الشرط للصحة الصلوة بعضها ومنها كون الميت اهل المصلحة

فدفعه لايضع وتقدم الميت على الامام وحضور الميت او الاكثر من بدنه كالنصف مع الراس فلا يطيء على غائب.

باب في جمع الموتى في قبر والقبر ليعلمه اى يجعل له علامة قد تقدم مسئلة مع الاسماء في قبر واحد كيقين وغيره
ذلك عند الضرورة ولا بد من الحامل والا لا يجوز بل يحرم ويجوز ان يجعل له علامة يعرف بها ان قبره لايضا القبر ولا يجوز
عليه ويكون علامة يدين عند من ابد وقراة للموانسة عثمان اول من مات من المهاجرين واول من دفن بالبيع وصاحبه
مقبرة بعده وهو من اكابر اهل الصفحة قوله لما مات عثمان بن مظعون اخرج بجنازة فدفن فاهل البيت صلى الله عليه و

سلم جلان ياتيه كحج فلم يستطع فقام اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسر عن ذراعيه الحديث
ثم جعلوا دفنها عند راسه وقال العلم بها قبر احمى وادفن اليه من مات من اهل بيته وفي اشاده كثير من زيد وهو حجة
قوله اخرج بجنازة اى الى التقي فدفن فيه ووضع في جنب قبره حجر اللطامة.

باب في الحفاوير العظمى يتلک ذلك المكان اى من يحفر القبر فجد عظميت بل يحجب عن ذلك المكان ويترك ويحفر
في موضع اخرى او اذا فعل قال العلماء يوضع العظم في جانب القبر ولا يكسر قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال كسر عظم الميت كسر هجيا اى في الاثم فيه ان يتالم وانه لا يهان الميت كما لا يهان الحي اخرج ابن مسعود عن جابر قال جئنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا جئنا القبر اذ هو لم يغرق مجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه فرفع
الحفاير علما ساقا او عضدا فذهب ليكرسه ليل النبي صلى الله عليه وسلم لا تكسر يا فان كسر كايا ميتا كسر كايا وحياء ولكن بهر
بجانب القبر فذا هو سبب الحديث -

باب في العمد افضل الهجر ويجوز عند الشق بلاكراية وقال الشافعي السنة الشق واجتنب ان اهل المكدة يولوا
الشق وتوارثهم جهة ومجتبنا حديث الباب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث
لما قال الشق لغيرنا قال زين العرب جبال التورث اى الهجر آخر واولى لنا والشق آخر واولى لغيرنا اى هو اختيار من كان
قبلا من اهل الايمان وفي ذلك بيان فضيلة الهجر وليس فيه نهى عن الشق لان اباعيد بن الجراح مع جلالة قدره في
الدين والا مانه كان يصنع وكان فخما وكان ابو طلحة الانصاري محادا ولا نكاحا لو كان منهي عنه لما قالت الصحابة ايهما جاء
اولا عمل عمده روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفى اختلف الناس ان يلق القبر او يلح فبقوا رجلا الى ابي طلحة ورجلا
الى ابي صبيدة فقال عباس بن عبد المطلب اللهم اختر لنبيك احب الامم من اليك فوجدوا بطيخة من بعث اليه ولم يجدوا
من بعث اليه وكان عباس سحبا الدعوات واثارت اهل المكدة الشق لضعف اراضيهم فبنهار الهجر فان كانت الارض
رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر

باب كم يدخل القبر اى من الرجال الذين يدفنون الميت والاولى ان كان الميت انثى ان يكون الواضع رجلا
محررا او افرعما وان لم يوجد من الاجانب فلا يحتاج الى النساء قوله غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفضل
واسامة بن زيد وهم اذ خلوه قبرة قال حدثني مرحب اوابن مرحب انهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
فخافوا على من دفنه قال انما لي الرجل الهالك اذ اعتذرت له لصاحبه في عدم تشريكهم في الدفن فلو انى دافعا لى قبره صلى الله عليه وسلم
اربعه على الفضل وعباس واسامة وعبد الرحمن -

اي تحت صورة ذي روح قال في الجمع الجهور على ان الارتفاع المأمور ان لا ليس هو التسميم ولا يعرف به القبر كبحر
 وانما هو ارتفاع كثير ففعله الجاهلية فان التسميم صفة قبره صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك معنى قوله في رواية الآتية انما صرنا فضالة
 بقبره فوسى اي نجعل غير ترفع ولا الاضعة بالارض قوله عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه اكشفي لي
 عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرقة دمرتم
 ولا لا طئة راعته بالارض بمسطوحة بمطلي العرصة الحجر اي مقرونة بالمصارى التي فيها وفش عليها وتواها
 قال ابو علي والولوي تليد المنصف صاحب لغو في كيفية القبور الثلثة يقال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مقدر مديا بوجوه عند رأسه وعمره عند رجليه راي عند رجلي النبي صلى الله عليه وسلم رأسه عند
 رجلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وصورة كذا قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد بسط الامام نور الدين الشافعي السجودي في وفاء الوفاء من شام وغيره وقال ابن عسكروته كذا قبر عيسى عليه السلام

قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبر عيسى عليه السلام

باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف اي الرجوع عن وقت قوله عن عثمان بن عفان قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لي خيكم رسول
 بالقبيل فانه الاذانيس اي عن الرب والدين وعن الرسول صلى الله عليه وسلم فادعوا المدان الميت الله في الجواب عن
 سؤل المكين فيدل على مشروعية الدعاء للميت بعد فرغ الدفن وعلى سماع الموتى

باب كرمه الذي صح عنه القبر عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام قال
 عبد الله بن ابي قحافة كان ابي قحافة عن القبر يعني بقيقه او بنش في الجاهلية قال الخطابي كان اهل الجاهلية يعقرون الابل على قبر
 الرجل الجور فيقولون بخاريه على فعله لانه كان يعقرها في ميته ويضعها الاضياف فنحن نعقرها عند قبره ولا نكلمها السباع والطيور
 بعد ما نكلمها كان معصيا ومنهم من كان يذبح في ذلك الى اذا عقرت راحله عند قبره شر في القيامه ركبها ومن لم يعقر
 عنده حشر راحلا وكان هذا على مذبح من يرى البعث منهم بعد الموت انتهى فاصلا صفة الشريعة

باب الصلوة على القبر بعد حين قد تقدم بيان مفصلا وقد اخرج في الباب رواية صلوة على شهيد واحد وعنده الصلوة
 على الشهداء واجب وعند الشافعي غير واجب وقال بعضهم لا يجوز وفي حاشية المدونة اذا كان ابتداء الحرب من الكفار فلا صلوة
 على الشهداء واذا كان من المسلمين فعلى عليهم وقال احمد استحبابه قال الطحاوي معنى صلوة على الله عليه وسلم لا تخلوا من شأنه
 معان امان تكون اسفا لما تقدم من ترك الصلوة عليهم او يكون من شتمهم ان لا يصل على عليهم الا بعد مده المدونة تكون الصلوة
 عليهم جائزة بخلاف غيرهم فافها واجبة واما ان قد ثبت بصلوة عليهم الصلوة على الشهداء قوله عن عقبه بن عامر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فاصلى على اهل احد صلوة على الميت ثم انصرف
 اي شل صلوة على الميت وابل ابراهيم الذين استشهدوا فيه وكانت احد في شوال سنة ثلاث قوله بهذا الحديث
 قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى احد بعد ثمانين سنين كالمودع الاحياء والاموات

قال النووي في شرح المذهب قال أصحابنا وفيهم المراءوس الصلوة بهذا الدعاء وقوله صلوة على الميت اى دعا لهم بكفارة صلوة
الميت قال وزاد النزيل لا يرد على الميت المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس المراءوس
سين كما في الرواية التي بعد هذه الرواية ولو كانت صلوة الجنازة المعروفة لما اختلفا من سين قال واليهما لا يكون المراءوس
الجنازة بالاجل لان عندنا لا يصلى على الشهيد وعندنا في حذيفة وحى الله عنه لا يصلى على القبرين ثلثة ايام فوجب اولى الحريث
قلت عندنا في الصلاة على الشهيد انما يطوى على سكتين احداهما اذ صلى على شهيد واحد في ذلك الوقت في ايتهما اذ لم يصلى
في ذلك وقت بل صلى عليهم بعد حين فمن اختار ان يصلى بعدهم كمدل عليه رواية الباب قال من تاول في هذه الروايات من ان
المراءوس الصلوة الدعاء في تاول باطل بوجه لفظ حديث الباب مثل صلوة على الميت ومن اختار ان يصلى عليهم في وقت الدفن هو
المسك القوي عندي قال تاول النووي تحمل في حين وكلف اللسان الحافظ عامر على تاول النووي ولم يقل شيئا بل ذكره
تصا عندي بحيث متى وقت فتحة الباب والى ابن خريج للصلوة وما تعرض الى هذا احد وعندنا اذ خرج الى مسجد من بيته في
مرض الموت يدل عليه رواية الطحاوي صلى عليهم ثم اتى المنبر فالتصير الى تاول النووي لا بد منه والله اعلم

باب في البناء على القبر بحرم البناء على القبر للزينة وبكر الاحكام بعد الدفن وبكره التور وبنا القبر كما يضع الآن
في حق الاوليا والصلوات قوله سمع جابر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان يتعد على القبر ان يقصص
يقصص يقصص عليه وزاد سليمان بن موسى اوان كتب عليه قال القارى قال الاذا روي عن بعض القبور للكرات وهو
يتناول البناء بغيره عن النبي عن البناء للكرات ان كان في ملكه والحجرة في المقبرة المسئلة وبعب الهام وان كان مسجدا وقال النووي
يتمل ويحين البناء على القبر بالحجارة ولا يجرى مجرا ولا الاخران يضرب عليها خبار ويخوه وكلاهما منهي لعدم الفائدة فيه

باب في كراهة القعود على القبر قال ابن الهام وكراهة الجلوس على القبر وطؤه فحينئذ فما يصنع احاس من فنت
اذا رستم فنت حواير طلق من وطئ تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه وكراهة النوم عند القبر ونصا الى جده بل اولى وكراهة
كل الم بعد من السنة والمعوض من السنة ليس الا اذا رتبها والدعاء عند ما قاما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج
الى البقيع ويقول السلام عليكم وادعوا مؤمنين وانا انشاء الله لكم لاحقون اسأل الله ولكم العافية حتى قوله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان يجلس احدهم على جمرة حتى يتأهب حتى تخلص الى حله خيره له من ان يجلس على قبر
وقد قدم في الباب المتقدم من ان يتقدم على القبور للتفوط والحديث وقيل لا اذا روي عن ان يلازم القبر ولا يرجع عنه وقيل مطلقا
فيها هو الصحيح لان ظاهر الحديث يدل على النهي عن القعود مطلقا سواء كان التفوط او غيره لان في استنفاها حتى اخيه المسلم وحرمة
واخرج الطبري والحاكم عن عاتق بن حزم قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا على قبر فقال يا صاحب القبر انزل عن القبر
وتنزي صاحب القبر والاولى صاحب القبر والاولى وفي رواية الآتية ولا تتصلوا اليها اى لا تمسوا الميت بالجلوس
على قبره ولا تنظروا فنعلمها بليغا بالصلوة اليها وكلاهما منهيان وقد قدم في الباب المتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال قال الله اليهود اخذوا قبور انبياءهم مساجد ويصلون اليها فلعنهم وللعن

صلى الله عليه وسلم على ذلك لانه نقاب عبادة الاصنام
باب المنع من القبور في النخل اخرج المولت رواه يمين في اسباب احد ما فاذا دخل منى في القبور عليه (دلى عليه)

فعلان فقال يا صاحب السنتين ويحك اني سبتنيك ففكر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها واما بما
قوله السنتين بها النعلان انزلت شعر جلد ما والثاني عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العبد اذا وضع في
قبوره وتولى عنه اصحابه ليسمع قوع نعالهم قال الخليلي وخبر انس يدل على جواز لبس النعل لاداء القبور ولما شئ بمحض تربة
ومين طريها فاما خبر السنتين فيشبه ان يكون انما ذكر ذلك لما فيها من الخيال وذلك ان النعال السبئية من لباس اهل التربة
والتمتع فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون دخول المقابر على ذي التواضع ولباس اهل التواضع

باب في تحويل الميت من موضعه لاصح يحدث قد تقدم بيان مفصلا والحاصل ان الميت لا يخرج من القبر
الا بعد رواله فمثل ان تكون الارض منصوبة واراد صاحب الارض اخراجه وغير ذلك من الاعتذار والفتوى على ان الولد اذا
مات في غير بلده حتى لو حضرت امر لنقله اليه ما ذلك قيل لا اثم في النقل من بلد الى بلد لا يعقوب عليه السلام مات بمصر
فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل الى بيت يوسف بعد زمان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه ولما رث الباب عن جابر
قال من مع ابني رجل فكان في نفسى من ذلك حاجة فالى اخرجتني من ذلك القبر فخرجته بعد ستة اشهر فاما الميت منا
من ابني شيئا الا شعيرات كن في لحية مما يلي الارض اى اوجبت من جسدي منكم ان تغير الاشعيرات بسبب لصوتها
بالارض فانه تغيرت قال الحافظ وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن الحسن بن ابي صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجوح كوى
عبد البر بن عمرو الانصاريين كانا قد حضرا السيل قبرهما وكان في قبر واحد فحفر عنها ليغير امكانهما فوجدا المتغيرا كانهما مائتا بالاس و
كان بين احد ولهم حفرة عنهما مسدودة واربعون سنة وقد رجع فيها ابن عبد البر بعد القصة وقية نظرا لان الذي في حايث جابر اذ دفن
اباه في قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطأ انها وجداني قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطأ انها وجداني قبر واحد بعد ستة اشهر
المجاورة وادان اسيل خرق احد القبرين فنصار القبر واحد انتهى قال الشيخ قلت فيه لا لا يخفى والا وجاب ان يقال المتقول عن عبد الرحمن
بن ابي صعصعة بل بلغ فلما قدم المروى عن جابر رضي الله عنه قلت والمراوية فخرجته بعد ستة اشهر انما كان زمان الترد لجابر
لاخرجه بعد زمان الترد وفيه لان تمام مدة احواله

باب في الشتاء على الميت ينبغي ان يذكر حسان الاموات وليكن اللسان عن مساويهم لم يثبت اذكر واحسان موتاكم و
كواهم ويجوز المرأى ايضا ولكن يجنب فيه من الشار بطريق الجالبية وقد ثبتت عن الخلفاء الاربعة مزية النبي صلى الله عليه وسلم و
الاجرة ذكر مساويهم للنبي عن سبب الاموات في الحديث الصحيح في البخاري وغيره وان كانوا باطفا سفينا والميتين يعين بل ولو كانوا مشاهير
الفق والمبدع لان جوازها على جوتهم كما هي مشروطة بالناس واما بعد موتها فلا فائدة فيه مع احتمال انها مائتا على التوبة و
لهذا منع الجورس لعن زيد والحجاج وخصوص المتبذرة باعيانهم وقال عليه السلام لا تذكرواكم بالخير وفي الصحيحين انتم شهداء الله
في الارض وفي رواية المومنون شهداء الله في الارض فهذا كالتركيز من رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة واطهار عدائهم
بعد اوارشادهم لصاحب الجلالة فيبقى ان يكون لما تروى من مضرته في حق ولولده ما روى انه عليه الصلوة والسلام قال حين
اشعل على جنازة جابر بن خنيس انما جابركم كما يقولون ان كان يعلم ان لا ولي له كذا ولكن الله صدمتم فيها يقولون و
غفر له لا يعلمون قوله عن ابني هيرة قال مر واسطة رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة فانتفخوا عليها خيرا
تعالى وجبت رابطة او العفوة ثم مر وادى الاخرى فانتفخوا اشراقا وجبت رابطة او العفوة ولعلها كانت جنازة

المناقب والنبش عن سب الاموات في حق غير المناقبين والكفار وغير المتطهرين وبعده واما سب الاموات فالحرم سبهم تحذير من طغيانهم
او كان ذلك قبل التوحيد

باب في زيارة القبور قد حكى الحارثي والعبدري اتفاق اهل العلم على ان زيارة القبور للرجال حارة وذنب ابن حزم
على ان زيارة القبور واجبة ولو موقوف على العمارة والارضية فثبت زيارة قبور المسلمين سبب اذا كان غائبا عن منكرات الشرعية لانه
يورث زنة القلب ويذكر الموت والبلى وغير ذلك من الفوائد والعمدة في ذلك الدعاء لليت والا يستغفر له وبذلك وردت
السنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي جنه البقيع ويسلم على الميما ويستغفر لهم واما الاستغفار باهل القبور في غير النبي صلى الله عليه
وسلم والانبيا عليهم السلام فقد ائتمروا كثير من الفقهاء واشبه بعضهم قال الشافعي قبر موسى الكاظم ترياق يوجب لا جابة الدعاء وقال الغزالي
من امتد في جنة يستمد بعد ما تواتر الزايرة ان يقوم مستقبل القبور مستد بالعبادة ودار وجهه يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله والزيارة
يوم الجمعة افضل خصوصا في اوله وقد جاري الرواية انه يعطى للميت الادراك في يوم الجمعة الترمذي يعل في سائر الايام فانه تعالى
ولي الجود والالهام قوله عن ابني هرة قال اتني رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرامه فبكي واكبي من حوله فقال استأذني

ربي تعالى على ان استغفر لها فلم ياذن لي واستأذنت ربي ان انزور قبرها فاذن لي فزوروا القبور
فانها تذكر بالموثقال النووي قوله استأذنت ربي الخ فيه جواز زيارة المشركين في الجحيم وقبورهم بعد الوفاة
لانه اذا جازيا زجر بعد الوفاة ففي الحيوة اولى وقد قال الله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وفيه النبي عن الاستغفار للكفار
انتهى وقد بالغ السيوطي في اثبات ايمان ابوي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انقاري ثم الجمهور على ان والديه صلى الله
عليه وسلم مانا كافرين وهذا الحديث اصح ما روي في حقها واما قول ابن جرير حديث احيائها حتى احسنها ثم ثوبا حديث صحيح ومن صححه
المام القطراني والحاظ ابن ناصر الدين فعلى تقدير صحته يصلح ان يكون معارضا لريث سلم مع ان الحفاظ غنوا فيه ومنعوا
جواز و بان ايمان الياس غير مقبول اجماعا كما يدل عليه الكتاب والسنة وبان الايمان المطلوب من المكلف انا هو الايمان
الغيبى وقد قال تعالى ولورود العادو الما هو اعند وفي الحديث الصحيح هرج النفا في رد اثبتهم بعضهم بانها كان من اهل فترة
ولا عذاب عليهم مع اختلاف في المسئلة وقد صنف السيوطي الرسائل ثلثة في نجاة والديه صلى الله عليه وسلم وذكر الادلة من المجتهدين
فليك بها ان اردت بسبها انتهى قلت القول الاسلام في كف اللسان عن النجاة وعدم ردة قوله قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فميتكم عن زيادة القبور ضرور وها فان في زيادتها ذكر الموت والاخرة والظاهرة عامة للرجال والنساء في رخصة
الزيارة للقبور

باب في زيارة النساء والقبور اختلف العلماء فيه فذهب جمهورهم الى جواز الزيارة للنساء اذا كان الامن من
منكرات الشرعية من تضييع حق الزوجة والتبرج والجزع والغرض ونحو ذلك من ائمتن كما ان جواز الزيارة ايضا متقيد
برجال من كونها غائبا عن المنكرات لان الخطاب في نهيتكم كما انه عام للرجال والنساء على وجه التغليب او احوال الرجال فكذلك
الحكم في ضرور باولان الزيارة على تنذكر الموت ويحتاج اليه الرجال والنساء فلما منع من الاذن لمن وكيف لا وقد ورد
عن عائشة عند سلم كيف اقول يا رسول الله تعني زيارة القبور قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين فمرحبه
للمسلمين والمؤمنين وانا ناس الله بكم لا تخونون فبناميل باعلى صوت على ان النساء رذن لمن في زيارة القبور وكذلك ما رواه

ابن زكريا ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بمراة تكي عند قبر فقال تلقى الله واصبري الحديث ولم يكن عليه الزيارة وكذا ما رواه ابن ابي
 ان قاطبة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة وتكفي عنده قاله صواب الذي ينبغي الاعتماد عليه وبه
 جواز الزيارة للنساء اذا كان خالية عن منكرات الشريعة وقيل ان الرخصة انما هي للرجال دون النساء الا في زيارة النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل لمن النساء رخصة الا في اتباع الجنائز فلا رخصة لهن فيقولن عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذوات القبور المتخذين عليها المساجد والسراج قال المتخذ في قدر اى بعض اهل العلم ان هذا كان قبل ان
 يرخس النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور فلما رخص قبل في الرخصة الرجال والنساء انتهى واما اتخاذ المساجد فلما كانت اليهود
 والنصارى يتخذون قبور انبيائهم مساجد ولعلهم يعلو على ذلك واما اتخاذ في جوارح لم قصد التبرك لا التعظيم ولا اللوازم
 فلما يخل في ذلك الوعيد وقال جماعة بالكرامة مطلقا واما اتخاذ السراج لتعظيم اهل القبر وكذلك القمار المستور على القبور وبنا الرتبة في
 القبر كما ينعى الآن في حق الاولياء والصالحين فكما هو حرام ومكروه كما لا يخفى على من راى معرفته بالقرآن والحديث والفقه وادى لتعلق
 بالدين والايمان -

باب ما يقول اذا مر بالقبور وقد تقدم في كيفية الزيارة بالقول وفي حديث عائشة عن مسلم في حديث الباب عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم وارقوم مؤمنين وانا انشأ الله بكم لا حقوق
 قال الخطابي وانا قولنا ما فقد قيل ليس على من اشتما ما الذي يدخل الكلام الشك والارتباب ولكن عادة الحكم
 يحسن بذلك كلامه وزينه وقيل انه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون يتحققون بالايمان واخرون ينعين بهم الشقاق فكان الاستئثار
 منصرفا اليهم دون المؤمنين فعند الحق بهم في الايمان وقيل الاستئثار ائنا وقع في استصحاب الايمان الى الموت لان في
 نفس الموت -

باب كيف يصنع بالحرم اذا ماتت خلفت العلمانية قال الشافعي لا يخرج راسه وقال ابو حنيفة واحياه وبالك يغفل بالليل
 بسائر الاموات ورواية الباب مخصوص بذلك الحرم الذي اتي في العرفات قوله عن ابن عباس قال اتى النبي صلى الله
 عليه وسلم برجل وقصته ما حملت سنات وصعته قد قت غنقه والقص الكسر والذق وهو محرم فقال كفوه في
 ثوبه واغسلوه بماء وسلا ولا تحموا راسه فان الله يبعثه يوم القيمة ليلى قال ابو داود وصحت احمد بن
 حنبل يقول في هذا الحديث خمس منتهى اولها كفوه في ثوبه اى كيف المبيت في ثوبين يعني يحوط
 الانتصا على ذلك والثانية واغسلوه بماء وكسره اى في الغسلات كلها سدا راسه رواه الثوري لا تحموا راسه
 رواه الرازي ولا تغربوه طيبا رواه الثامنة كان الكفن من جميع المال - قال العيني احتج به الشافعية واحمد واسحق
 اهل الظاهرية في ان الحرم على احرار بعد الموت وله ان يجرم ستر راسه وطيبه هو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء وثوري
 وذهب ابو حنيفة والاك والاوزاعي الى ان يصنع بالجلال وهو مروى عن عائشة وابن عمر وطاوس انها عابدة فترعت
 فطلعت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله واحرار من عمل ولان الاحرام لا يفيها
 وكملت مناسكها واجابوا عن الحديث بان ليس عاما بل فقط لانه في شخص معين ولان لم يقبل بيعت يوم القيمة لميلنا بحرم فلا يندى حكم
 الى غيره الا بلبيل وقال اغسلوه بسر والحرم لا يجوز غسله بسر وذكر الطحاوي في كتاب الحج ان ابا الشعثاء روى عن ابن عباس

حلف الرجل على أن مستقبل معتق أو الراد الفعل فعل الحالف ليخرج نحو والله لا أموت ولا تطاع الشمس فإني بآب بن عمرو بن الحالف على مستقبل
سوار كان في الفعل كقول والله لا عيين يرد بها وفي الترك كقول والله لا أكرم رباً أو البر في الفعل أن يفعل مرزوق في الترك أن يترك الرب
فلو فعل مرزوق فحدثت ولم ير الكفارة وعلما أن اليمين المعتقدة على الفاعل منه ما يجب الحنث فيكون أن المسلم ومنه ما يجب في الكفر الفعل المبر
ومنه ما يتوهم فيه البر والحنث كسائر العبادات ولكن حفظ اليمين أي البر فيها أولى من الحنث وفي كونه المنقذة الكفارة فقط ولا يجب
الكفارة إلا في اليمين المنقذة فلا تجب في الغفوس والغفوة ولا يجب في الغفوس إلا التوبة والاستغفار قال الشافعي يجب في الغفوس الكفارة
أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين مصبورة كاذباً فابتعدوا بوجهه مقلعه من الناس
يجب على وجهه في النار والكذب في نفسه كبيرة والخلف عليه زيادة في كونه كبيراً لأن فيه توهين اسمه تعالى قال في الجمع وفيمن حلف على
يمين مصبورة كاذباً وروى على يمين صبراً الرمي بها وطس عليها فكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم والتصديق وهو صاحبها فوجب
بوصفها وضيفت إليه مجازاً فالخلف هو اليمين بخلاف يمين القطعين تأكيداً ولو حلف بغير حلف لم يكن صبراً
باب يمين حلف ليقطع بها ماله هذه الترجمة ليست في نسخة المصنف والآحاد في المذكورة داخله فيها تحت باب التمسك
في اليمين الفاجرة وقد علمت كمالاً باليمين وأما فإن المارد من اليمين الفاجرة واليمين لقطع مال غيره لنفسه متمكناً هو يمين الغفوس
ونعلمت معناً ومكة في الباب المتقدم قوله من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها حال هو مسلم لقي الله عز وجل
وهو عليه غضبان قال مولانا الشيخ عبد العزيز محدث دملوي إنما قيل كاذب لأن الكذب عدم مطابقة الواقع وبما لا يكون
الخبر مطابقاً ويعتقد الحالف أنه مطابق فيحلف عليه ولا يتحقق الوعيد لأن معرفة الواقع ليس في وسعه ولا يكلف الشخص الاضمار
فأورد فقط فاجراً شعاراً بان الوعيد على من حلف على يمين كاذبة مع افتقار كونها كاذبة لأن الغفوة إنما يتحقق فيقال لا تشتت
فيح الله كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فجدني فقد منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا بني صلى الله عليه وسلم إني بنية قلت لا قال لليهودي ا حلف قلت يا رسول الله
إذا يخلف ويدهب على فأتول الله تعالى أن الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم ثمناً
قليلاً إلى آخر الآية قال ابن بطال بهذه الآية والحديث أصح الجمهور على أن اليمين الغفوس لا
كفارة فيها إلا على الصلوة والسلام ذكر في غير يمين المقصود بها الحنث والعصيان والعقود والأثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت
ذكرت كما ذكرت في اليمين العقودة فقال فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير قال ابن المنذر لا نعمت تدل على قول من حلف
في الكفارة بل هي والله على قول من لم يوجبها قلت علمت ما علمت كذا في اليمين الغفوس فأن قال أن فيه الكفارة
لتوفاي ولكن لو خذتم بما سمعت فتوكلوا الراد يأخذ الكفارة لأنه تعالى فسر بها في آية أخرى فقال من لو أخذكم بما عقدتم
اليمين كفارته الآية والمراد بالعقد القصص أيضاً وفيه توقيف بين اليمينين ولأن الكفارة شرعت لرفع ذنبه فكيف حرمت ستم الله تعالى
فيمنع بالاشتباه والله كاذباً فاشبه المعتقود ولنا حديث الصحيح الذي تقدم ذكره خمس من الكبار وفيه اليمين الفاجرة وفي رواية
الغفوس وقال ابن مسعود وابن عباس كنا نعلم اليمين الغفوس من الكبار التي لا كفارة فيها وقولها كنا أشارة إلى جميع العبادات وكفاية
أجمعهم ولأن الغفوس كبيرة ومحصنة والكفارة عبادة من وجه فلا ينافي بها كسائر الكبار لأن المشروعات اللازمة للعبادة تمتد إلى جميع العبادات
لمحصنة سبها مباح عقوبة محضه سبها مخطوطة شخص وترودين العبادة والعقوبة وهي الكفارة لأنها عبادة من وجه حتى تتأدى في الغفوس

المضاف الى الصلة الى عند القوم يادها صفة الاتري ان الاتيين من اسماذ العروانة مشتق من الامانة فكان المراد بهما عن الاطلاق
خصوصا في موضع التمسك صفة الله قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بالامانة فليس منا
اي بغير اضافة الى الله فانه حلف بغير الله واذا اضاف الى اللفظ الاختلاف الذي تقدم ذكره ولا

باب المعارض في الايمان جمع معارض من التعريض خلاف التصريح اذ كان المستخلف في الحق فاعتره في ليسين
لنية المستخلف فلا يبعد في المعارض والتورية لحدوث الاول من الباب بميتك على ما يبعد فك عليهما صاحبك اي
ختمك ودعيتك قال في النهاية اي يجب عليك ان تخلف على ما يصير عليك اذ حلفت له واذا لم يكن المستخلف على الحق
فالعبرة لنية الحالف فله تورية وتعرض كما يدل عليه حديث الثاني من الباب سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومعنا دأبل بن جحج فاخذه عدو له فخرجه القوم فاقولوا ان يحلفوا وحلفت انه اخي على

سبيله فابتدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته ان القوم يخرجوا ان يحلفوا فظاف الطابع وحلفت
انه اخي ودأبل ان ليس باخي من السب قال صدقت المسلم الخو المسلم فاديد على ان التعريض مفيد وليس بكذب ذلك الوقت

باب ما جاء في الحلف بالبراءة من ملة غير الاسلام وفي نسخة باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبكلمة غير السلام فهذا واضح
والنسخة المعمولة غير ظاهرة المعنى قال الخفية اذا قال احد ان فعل كذا فهو كافر وانصراني او يهودي او مجوسي او برى من الاسلام

فلو قال هذا القول فانه يكون مبينا وتجب الكفارة وعين الحنث لان حرمة الكفر كحرمة تهتك الاسم اذ لا يحتمل التبدل كما لا يحتمل حرمة اسم الله
الستوى قال الشافعي لا يكون مبينا لا تعليق بالحصية بالشرط واذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي لشئ قد فعله كان كنه

فعلت كذا فهو كافر ومعناه انه لعين المجوس فلا يكفر عند ابي يوسف وقال محمد بكفر ولا تفصح وان كان الجعل عاما يعرف
ان يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل والجوان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف يكفر في الماضي والمستقبل لان لما قدم عليه وعنده

يكفر فذكر في الكفر قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بعبدة غيره الاسلام كاذبا فهو كافر قال احمد بن
نابر ليدى انه حلف باليهودية او النصرانية لانه ان فعل كذا فهو يهودي او برى من الاسلام كما فيه المصنف قال القاسمي غايه

الغرض بهذا الحلف الاسلامي كذا قال ويحتمل ان يتعلق ذلك بالحنث لما روى بريدة رواية الباب انه صلى الله عليه وسلم
قال من حلف فقال اني برى من الاسلام راي ان كذبت فان كان كاذبا فهو كافر قال راي برى من الاسلام لانه رضى ببراءة

من الاسلام ومن كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام ما اذ كان فيه نوع استعجاب بالاسلام وسئل على الكفر قال القاسمي و
لعل المراد به التبدل والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا او برى من الاسلام وكانه قد استحق العقوبة كما لا يهودي تعفو

قوله عليه السلام من ترك الصلوة فقد كفر وهذا النوع من الكلام ومن فعل كذا فهو يهودي او برى من الاسلام في عرف الشرع مبينا ويلتعلق
الكفارة بالحنث فيه فذهب الشافعي والازاعي والشافعي والشافعي الى ان يمين تحجب الكفارة بالحنث فيها

فقال مالك والشافعي واليعقوبي ليس يمين ولا كفارة فيه يمكن التماس ان يمين صدق فيه اوكذب قال صاحب الهداية لو قال
ان فعلت كذا فهو يهودي وانصراني او كافر يكون مبينا فاذا فعله لم يبرأ من قيا ساعلى تحريم المباح وان يمين بالنقض قال

الشافعي يا ايها النبي ان تحرم ما حل الله لكم ثم قال قد فرض الله عليكم حكمة ايمانكم
باب سب الرجل يحلف ان لا يأتيك من اي لايكل الاطعام قال في البدع وهو حلف لا ياكل الاطعام الا ان لا يصبح به بخبره كما هو في البدع

حلفهم وقوله عز وجل كفارة أي كفارة ما عقدتم من الإيمان لأن الألف في قسمي مضاناً إليهما بقاؤه لم يسبق غير ذلك العقد
 فيصرف إليه وكذا قوله تعالى ذلك كفارة أي ما كفأكم إضافة الكفارة إلى اليمين وعلى ذلك نصب الكفارة إلى اليمين فيقال كفارة
 اليمين والألف في قوله كفارة أي كفارة ما عقدتم من الإيمان لأن الألف في قسمي مضاناً إليهما بقاؤه لم يسبق غير ذلك العقد
 خير منها فليكن عن يمينه ثم ليأت الذي هو خير ولا استدلال بالحديث من وجوب أصها أنه امر بالكثير من اليمين قبل المنث
 ومطلق الأمر محل على الوجوب والثاني أنه قال عليه الصلوة والسلام فليكن عن يمينه إضافة الكفارة إلى اليمين فكذلك في الرواية
 الأخرى فليأت الذي هو خير وليكن عن يمينه من تنكير اليمين لا تنكير المنث فدل على أن الكفارة لليمين ولأن الشرع تعالى نهى عن
 الوعد إلا بالاشتماء بقوله عز وجل ولا تقولن شيئا على باطن إلا ما ظهر ذلك إلا أن يشار إليكم بالسر ومعلوم أن ذلك الهوى في اليمين أو كذا
 وأشد من حلف على شيء بل امتنعوا بغيره عاصياً بآيات ما هي فوجب الكفارة لدفع ذلك الإثم عنه وإنما أن الواجب كفارة و
 الكفارة تكون للبيات من البعد فكيف للبيات فالبيات تلغ بالبيات قال الشرع بقاءه وتعالى أن الحنثات يذهب البيات
 وعقوبة اليمين شرع قد اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع بهذا الرسل المتقدم عليه الصلوة والسلام قال الشرع تعالى
 خبراً عن إبراهيم عليه الصلوة والسلام أنه قال لا والله لا أكيدن إعناكم وقال خبراً عن أولاد يعقوب عليهم الصلوة والسلام
 أنهم لما أتوا لشرعهم لم يذكروا يوسف وكذا اليب عليه الصلوة والسلام كان حلفاً من امرأة ثم لم يشرهوا بالوفاة وخذ بيك
 عنفاً فخر به ولا تحنث ولا يابياً عليهم الصلوة والسلام معصومون عن الكبار والمواضع فدل أن نفس اليمين ليس بنصب
 ولهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا طعنتم بنا خلفنا بالله أيضاً ومن كان حاله فليحلف بالله وليذكر ما حلف الله عليه وسلم
 باليمين بالله تعالى فدل أن نفس اليمين ليس بنصب فلا يجب الكفارة لها وإنما يجب الحنث لأنها هي الحقيقة ومعنى الذنب فيه
 انفعالاً من فعله تعالى أن يفعل كذا أو لا تفعل يخرج مخرج نقض العهد من قيامه بالنقض لا بالجد ولا ذلك قال تعالى ولا يؤفك العهد
 إذا عاهدتم ولا تنتهوا إلا بإيمان بعد توكيد ما ولأن عقد اليمين يخرج مخرج الحنث والنجس لله تعالى وجعله خيراً إليه وإنما عنه
 فيمنع أن يجب بالكفارة محو الأمر وسر اليمين بل لأنهم إن الحانث يصح عاصياً بترك الاستئذان في اليمين لأن الألف في قوله
 عليهم أجمعين تركوا الاستئذان في اليمين ولم يحرز صغهم بالمعصية فدل أن ترك الاستئذان في اليمين ليس بجرام وإن كان تركه في
 مطلق الوعد منها بمنه وذلك والشرع عز وجل أعلم بوجوب أحاديث الوعد إضافة الفعل إلى نفسه بأن يقول أفعل عداكنا
 وكل فعل يفعل تحت شبهة الله تعالى فإن فعله لا يتحقق لأحد إلا بعد تحقيق اليمين تعالى منه ولا يتحقق منه إلا كسباب ذلك إلا إذا أراد
 فينصب أي قرآن الاستئذان بالوعد ليقول على ذلك يصح عن الترك وفي اليمين بذكر الاستئذان بالله تعالى على طريق التعظيم
 قد استغاث بالله تعالى دال على فروع تحقيق التعظيم الذي يحصل به الاستئذان وزايدة فلا محقق للاستئذان إلا في اليمين
 شرعاً لتأكيد المحلوف عليه خصوصاً في البيعة وقرآن الاستئذان في مثل ذلك يطل بالمعنى الذي وضعه الله عز وجل في قوله
 والولاية لكمية فتأويلها من وجوب أحاديث أي لو أنكم لم تأخذوا العهد فلهذا ما عقدتم من الإيمان والوفاة بها كقول عز وجل ولا تستنوا إلا ما
 جاءكم من غير أن تكونوا كفارة كذا وكذا بك قوله تعالى كفارة أي ما كفأكم إذا حلفتم فتركتهم أنما أفعل الأخرى قال عز وجل
 واخفوا أيمانكم على الجاهل منكم والجهل منكم أي لا يكونوا على الجاهل الحنث أي ومن يوافيكم بيمينكم فمعه منكم وكذا قوله وكذا
 كفارة أي ما كفأكم إذا حلفتم فتركتهم أي لو أنكم لم تأخذوا العهد فلهذا ما عقدتم من الإيمان والوفاة بها كقول عز وجل ولا تستنوا إلا ما

كان علينا كالتوراة والعترة والاعتية اوعلى سبيل الكفاية كتحيز الموتى وعلمهم ورد السلام ونحو ذلك لان ايجاب الواجب لا يتصور واما حكم النذر فلان لا يجوز ان يكون نذركمى او نذركمى لم يسم ثم لا يخلو اما ان يكون النذر مطلقا او معناه بشرط فان سمي شيئا ففى المطلق يجب الوفاء به وكذا فى المعلق ان كان التعليق بشرط رادوكما اذا قال ان شئى انظر ملى حتى اوان قد تم فاجب فعلي كذا وان كان غير رادوكما بان قال ان فعلت فلانا او قال ان فعلت فلانا فقلت على كذا فليس يجب عليه الوفاء بالنذر ولا يخرج عنه بالكفارة وتبيل بحرية كفارة اليمين وهو الخيار ان شاء وفى بالنذر وان شاء كفر وهو الصحيح رجع اليه الوحيه قبل موته بثلاثة ايام وتبيل بسببه وهو قول الشافعى ليعلم ان اليمين الغصب وان لم يسم شيئا مثل ان يقول ان فعلت كذا فلي فعلي عليه كفارة ليعلم ان مطلقا او معناه كفى فى المطلق فى الحال وفى المعلق عندنا

قوله عن عبد الله بن عمر قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي عن النذر ويقول انه لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجحيم فالنذر على اعتقاد انه يرد عن قدر الله شيئا منى عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب السقاء ووقع الضار ونكف فعل البطا فنفوا عنه واما اذا نذر بالاخلاص فى النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة فى المسجد الحرام فليس منى عنه

باب النذر فى المعصية قد عرفت فى شرائط من شرط ان يكون المذنب طاعة وقربة فلا يصح النذر باليسر لقرعة لاسا كالنذر بالمعاصى بان يقول لله على ان اشرب خمر اقبل فلانا او اضربه او شتمه ونحو ذلك حديث ابياب من نذر ان يعصى الله فليطعوه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وتقول عليه الصلوة والسلام لا نذر فى معصية الله تعالى ولان حكم النذر وجوب المذنب وجوب فعل المعصية محال ومعناه لا يستعذر نذرا انه ليس بيمين فانه يصير يمينا قوله عن ابن عباس قال سينا النبي صلى الله عليه وسلم يحط اذا هو بوجع قائم فى الشمس فسيال عنه فقالوا هذا ابو اسرايميل الانصاري اذا قرعنى الناصرى نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يعصى الله فليعصه ولا يقعد ولا يتكلم ولا يستظل وليعصه قال الخطابي قد عرفت نذره نوعين من الطاعة والمعصية فامره صلى الله عليه وسلم بالوفاء بما كان فيها من طاعة وهو الصوم وان تبرك باليمن بطاعة من القيام فى الشمس وترك الكلام وترك الاستئصال باطل وذلك لان هذه الامور مشاق تعيب البدن وتؤذيها وليس فى شئ منها قرعة الى البدن فالى وقد وضعت عن هذه الامور الاضرار والاعلال التى كانت على من قبلهم الخ انتهى -

باب من راعى عليه كفارة اذا كان فى معصية اختلف العلماء فى نذر معصية هل تجب عليه الكفارة اذا لم يوف نذره الشافعى الى انه لا يلزم النذر بمعصية فلا يلزم الوفاء به ولا تجب الكفارة وقال آخرون ليس معنى قولنا لا نذر فى معصية انه لا يستقبل معناه انه ليس فيه وفاء وهو يمين فوجب فيه الكفارة اذا لم يوف ويدل عليه حديث الباب عن ليس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر فى معصية وكفارة اليمين فذا صرح فى ان نذر المعصية لا يلزم فيه الوفاء بالنذر فى معصية ولكن فيه كفارة اليمين لانه يمين وكذا يدل عليه حديث الشافعى سالى النبي صلى الله عليه وسلم عن اخى له نذرت ان حج حافية غير محترمة فقال صرودها فلتختمه وتكونك ولتضم ثلاثه ايام فها هو الحديث يدل على ان نذر المعصية كفارة لان اخى عقبة بن عامر رضى الله عنه

كان نذرا بمعصية لان الحج بلا تاجر على راسها معصية وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخوار وعدم الوفاة وبالكفارة لذلك فنهى
 الرواية يومئذ حديث الزهري عن ابى سلمة وقد تكلم الى ثوبان في حديث الزهري وحديث عقبة ونقل ابو داود الكلام على حديث الزهري
 عن الامام احمد بن حنبل وحاصل كلامه ان القائل اعترض على الامام احمد بانك قلت افساده اعطيناه بالحديث فان الحديث مروي
 بسندين احمد بن حنبل عن ابى سلمة عن عائشة والثاني حديث الزهري عن سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة عن
 عائشة فلان زهري ان حايث الزهري عن ابى سلمة ليس او صحيح فاعترض عليه القائل للقول وروحه اهل صح افساده عندك ولم يروا
 غير ابى اويس وجوابه بنين السوالين المذكور في حاشية النسخة المتجانية بان لم يصح عن ابى افساد بل محتال ولم يرو غير
 ابن اويس فاعترض كيف يصح قولك وقد رواه الثقة وهو يونس عن الزهري عن ابى سلمة والذي خالفه هو حديث ابى بكر بن
 اويس وهو مختلف فيه لم يرو غير وكيف يقيم حديث يونس عن ابن شهاب فيصطقل حديث ابى بكر بن اويس فليس فيما حتم
 التليس من الزهري مطلقا فاجاب عنه الامام احمد بان ابى بكر بن اويس وان كان مختلفا فيه لم يرو عنه ابى بكر بن سليمان
 هو اوثق منه واوثى فتايد حديث ابن ابى اويس برفاية ابى بكر بن اويس في احتمال الفساد قلت بهذا الكلام فيه التريدي وغيره وهذا غفلة
 عن حديث الشافى فادري حديث يونس بسند ابى بكر بن محمد بن ابي بن مولى المدينى قال ثنا ابو خزيمة عن يونس عن ابن شهاب قال ثنا
 ابوسلمة عن عائشة فروى بلفظ الحديث وهو يدل على سماع ابن شهاب من ابى سلمة قطعا فلم يبق بهذا السند شائبة التليس في
 سند يونس عن الزهري ومنه الزهري يتحقق على جلالته والافاضة في الحديث قال السدي في حاشية الشافى قوله وكفارة كفارة
 يمين معاذة فيعتقد يمينيا يجيب فيه الحنفى وبهذا ذهب ابى حنيفة ولا يخفى ان حديث ومن نذر ان يعصى الله وامثاله لا يخفى ذلك
 فلا حجة للمخالف فيه نعم هم يتعقون حديث وكفارة كفارة يمين ولقيون ان في سنده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وانت خبير بان
 حديث محمد بن عقبة بن عمار عن عمران بن حصين وحديث عائشة في بعض اسناده عن الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها حديثنا
 ابوسلمة هذا ثبت بسماع الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها عن سليمان بن ارقم ان يحيى بن ابى كثير حدثنا سمعنا ابوسلمة وهذا
 الاختلاف يمين ونحو اثبات سماع الزهري مرة عن سليمان بن يحيى عن ابى سلمة ومرة عن ابى سلمة نفسه وعند ذلك لا يقطع
 سيما حديث عقبة وعمران يورث الثبوت انتهى واختلف الروايات في قصة اخذت عقبة بن عامر في احدى احوال عقبة انها نذرت
 ان تحج حايث غير ختمرة فاشتملت نذرها من امرين احدهما عبادته لا يطيعها والثاني بمعصيته وهو عدم تغطيعه الا ان نذرنا بالركوب لعدم
 الطاعة الشى حايث وبهذا باعتبار نذر الحج حايث ثم امر بالصوم ثلثة ايام وبهذا الحكم راجع الى نذرنا من غير ختمرة وهو كانت معصية
 فلم تغفل النذر بها وصار يميننا فامرنا بالصوم ثلثة ايام كفارة ليمين فان اليمين بالمعصية انعقدت ولم يحرجوا فاما لا اصل له
 عليه ولم قال ومن نذرنا ان يعصى الله لا يمينه فوجب الحنك ولزم كفارة اليمين عليها قلت وفيه لعل الامر بالصوم لاجل ان
 النذر بالمشى انعقدت ولترك المشى امرنا بالصوم بابل الهدي وانا في الباقية من الروايات فليس فيها ذكر عدم الاختصاص بل
 الحديث لنذر المعصية ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة وهو المشى الى بيت الله فانعقدت النذر فوجب الوفا ما ان اطاعت فاذ لم تلتحق
 وجوب عليها الهدي بان حج راكبة فوجب الهدي عليها انقصا له عما التزم عليه -

باب من نذر ان يعصى في بيت المقدس قال في البداية وان كان الشرط مقبلا مكان بان قال الله على ان على
 ركعتين في موضع كذا او تصدق على فقرا في بلد كذا يجوز ادائه في غير ذلك المكان عند اصحابنا الثلاثة وعند زهري لا يجوز الا في المكان

المشرك او تم توافقه وجب على المفسد الاداء في مكان مخصوص فاذا ادى في غير المكان لم يكن موبوا عليه فلا يخرج عن عهده الواجب ولا ان
 الباب الجديد يتبرأ من ابياب الله تعالى وما وجب الله تعالى من مقدماته لا يجوز اداؤه في غير مكانه في الحرم والوقوف بعرفة والوقوف
 بالبيت والسعي بين الصفا والمروة كذا ما وجب العبد ولنا ان المقصود والمقصد من النزول والتقرب الى السعي وعلى فلا يخل
 تمت نذر الامانة فخرته وليس في عين المكان وانما هو على اداء القرية فيه فلم يكن بنفسه فخرته فلا بد على المكان تمت نذره

فلا يتغير به المكان ذكره بالسكوت عنه بمنزلة انتهى وحديث الباب قوله ان رجلا قام ليوم الفتح فقال يا رسول الله
 فاذرت لك ان افتح عليك مكانا ان اصلي في بيت المقدس كعنتين قال صل ههنا اي بيت اي في المسجد الام
 بكاة فانه الفعل مع كونه سهل وفي آخره فقال شاك اذا اى اذا اميت ان تصلي ههنا فافعل ما نذرت من صلواتك

في بيت المقدس وزاد في هذا الحديث عباس الغبري كما في الباب قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بعث
 محمد بالحق او صلعت ههنا لاجن اعطيك صلوة في بيت المقدس

باب فضا والنذر عن الميت نذر الميت ان يكون عبادة بدنية او يكون عبادة مالية فان كان النذر لعلامة
 البدنية لا يجوز فضا الوتره عنها النبي عنه فان الناس في منته الكبري عن ابن عباس ليصوم احد عن احد لا يصلي
 احد عن احد وعن ابن عمر له اذا كانت مالية لم يصح فذلك لا يجب على الوتره وغايره واما اذا وصى الميت بوفاء نذره
 فيجب على الوتره وفاء من ثلث ماله واما لم يوص او وصى وزلا على الثلث فيستحب على الوتره وفاء نذره قوله عن ابن

عباس ان سعد بن عبادة استغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان امي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها نذر محمول عندنا على الاستحباب لا على الوجوب واما لو نذر النبي
 الثاني في حق من مات وترك صوم النذر فامرها ان تقصوم عنها قدر المحل فيه في الصيام ويجوز عندنا ان يصوم احد
 وبسبب اجراءه يوم آخر

باب ما يلزم من وفاء النذر قد علمت شرائط التي يرجع الى النذر وبه من كونه متصورا للوجود في نفسه شرعا و
 من كونه فخرته مقصودة ومن شرائط التي يرجع الى الناذر من العاقل البالغ المسلم وغير ذلك من شرائط الركن وبذلك كل من باب
 انفاق النذر ووجوب الوفاء به ثبت بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى
 ووفوا بالعقود اما النذر فانه ما يوافق العبد له اذا عاهدتم والنذر نوع عهده من الناذر مع الله تعالى فلا يفسد
 الوفاء بها به غير ذلك من الايات الدالة على وجوب الوفاء والسنة فقوله عليه الصلوة والسلام من اذران يطع الله فلا يفسد
 وغير ذلك من الامايش الكثيرة واما الاجماع فظاهر واما المعقول فهو ان المسلم يتحلى الى ان يتقرب الى الله تعالى بنوع من القرب
 المعه والى لا فخرته تركها لما يتعلق به من العاقبة الحمودة وبهي مثل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة ولابد
 لا بد وعلى تفصيل لم ينع عنه لما فيه من العسرة والحاضر وهي المشقة ولا عسرة في الترك فيحتاج الى اكتساب بسبب بخرم
 من رغبة الترك ولتتم بالفرض الوضوء وذلك يحصل بالنذر واما حديث الباب ان احمره انت النبي صلى الله عليه وسلم

فقلت يا رسول الله ان اضرب على امرسك بالدف قال اوف بدينك - فالنذر وبه
 ليس فيه من العبادة المقصودة فهو ضرب الدف بل هو مباح فلا يلزم به النذر قال المختار في ضرب الدف ليس مما يبعد في باب النذر

التي تتعلق بها النذور واحسن حاله ان يكون من باب المباح غير انه لما اتصل بها الفرح بسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم علم قدم المدينة ببعض غزواته وكانت فيه مساره الكفار وارغام المنافقين صار فعله كفعل الترحيب التي هي من قول الطامات ولهذا ارجح صوت النفس استحباب النكاح لما فيه من الانشاء بذكره والخروج به عن معنى السخاخ الذي هو اسراره عن الناس والسر علم وما يشترطه الغنى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لحسان حين استخذه وقال كاننا تمنع وجود القوم لئلا يذرك استنشاده عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك غيرهما انتهى والنذر بالخرج معتقد لانه من العبادة الحاصلة ومن جذبا جيا ولا يتين بكان قول بوانة هو مصيبين ورا بئنيح من ساحل البحر

باب النذر فيما لا يملك قد تقدم في شرط النذر ان يكون المنذور به اذا كان المملوك الناذر وقت النذر وكان النذر مضاعفا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر بهدي المملوك او بصدقة المملوك ليجعل الاستيعاق له عليه الصلوة والسلام لا نذريا لا يملكه ابن آدم الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال الملك فيما استقبل فهو هدي او قال خود صدقة او قال كلما اشترى ثيابا او ثيابا فصنع غدا في حنية واصحابه خلافا للشافعي مثل خلافا في الطلاق والعناق واما ما تقدم فراجع

قوله عن عمر بن حنبل قال كانت لعضباء الحريث وفي ذكبتها تم جعلت لله عليهما نذرا ان يخاها الله لتجنبا قال فلما اخذت المدينة عرفت الناقية ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه ردافا لندري مصيبة الله لا يملكه ابن آدم في هذا الحديث دليل على ان النذر لا يعتد في مصيبة الله ولا يملكه الناذر فان امره ان يذمر في ان يخاها الممن اي المذنبين لتجن الناقية العضباء وكانت الناقية تملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفاء لنذر في مصيبة الله وكان هذا النذر في مصيبة الله لان جزاءها بالبحر كان نذر كانت مصيبة لانها نذرت التصرف في غير ملكها وقال لها ولا فيما لا يملك ابن آدم وهذه الناقية لم تكن في ملكها فصارت النذر فيها لا يملكها قال النووي واشتغل المازري وقال كيف يراد المسلم الى دار الكفر واجاب عنه النووي ليس في هذا الحديث جين اسلم فنادى بربرجع الى دار الكفر ولو ثبت رجوعه الى دارهم وهو نذر على الجاهل بدينه فلو شك في عشرينه او نحو ذلك لم يحرم من الاكل قلت الظاهر ميل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اسلم فنادى بربرجع الى دار الكفر ولا يجوز ان يقال انه قد نذر على الجاهل بدينه من الاكل فلو كان واقع مثل هذا الامر لرد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم احد لا يجوز ارجاعه الى دار الكفر لانه زمان انقطاع العود فلا يملك الا على ما هو الحال بقول النووي وفي هذا الحديث دلالة لمنزب الشافعي وموافقيه ان الكفار اذا غنوا الاسلام لا يملكونه وقال ابو حنيفة وآخرون يملكونه اذا صاروا الى دار الحرب والحجاب عنه عن الحنفية انه لا خلاف في ان الكفار اذا دخلوا دار الاسلام واستلوا على اموال المسلمين ولم يخرجوا بها منهم لا يملكونها حتى لو ظهر عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم لا يصير ملكا لهم وعليهم رد الى اهلها بغير شيء يهتني في محل النزاع لذلك لان الحديث يدل على انهم لم يخرجوا بها منهم كانوا في الطريق وكانوا يحويرون اليهم في انفسهم نافع من المسلمين فلم يثبت احرازهم فلذلك لم يملكوا

باب من نذر ان يتصدق بما له وان يتصدق بما له كل اذا نذر احدان جميع الى صدقة لندفع عليه ان يتصدق جميع الم ويك بقدر نذره على ان نذر او جتصدق قبل ما مسكه من مال المنذور به اخرج فيه قصة كعب بن مالك قال ان من نذرت ان تلحق من حال صدقة الى الله والى رسوله وبذلك اسبب الباب لظاهره فان كسبا لم يكن لنذر البصدق بجميع المال ولكن بالناسب بالباب ان يقال

ان الرجل اذا نذر ان يصعد قبحا كان له ان يك بعض الرقيق على نفسه وعياله ثم اذا وجد ما يتبعه قبحا كان له ان يك

باب نذر الدجالية ثم اذ كان ذلك الاسلام يعني اذا نذر رجل في الجانية نذر طاعة ثم سلم قبل يلزم عليه نذر ان في الجانية ومنها الاسلام فلا يصح نذر الكفر حتى لو نذر ثم سلم لا يلزم ما لو نذر به وهو ظاهر من سب الشافعي رحمه الله ان يكون النذر من ربه ثم يترجمه في نذر النذر فعل الكفار لا يوصف بكونه قرينة انتهى وحديث الباب قد تقدم في باب الاعتكاف فارجو

باب من نذر نذر لم يسمه قال في البدائع واما النذر الذي لا يسميه فيه حكمه وجوب ما يوصي ان كان النذر نوبى شديدا سواء كان مطلقا عن شرط او معلقا بشرط بان قال الله على نذر اذ قال ان فعلت كذا فالتزم على نذر ان نوبى صوابا او صلوات او حيا او عزرة لزمه الوفاء به في المطلق للحال وفي المعلق بشرط عند وجود الشرط والتجزئة بالكفارة في قول اصحابنا على ما بينا وان لم يكن فيه فبغير كفارة اليمين غير ان كان مطلقا لم يفت للحال وان كان معلقا لم يفت عند الشرط لقوله عليه الصلوة والسلام اللهم يمين وكفارة كفارة اليمين والمارومة النذر بالمهم الذي لا يمت للنذور فيما انتهى قوله عن عقبة بن عاصم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين اى في النذر بالمهم وفي لفظ الترمذي تنصرتج بهذا كفارة النذر اى المهم ونذر المحول عند الشافعي على نذر الحاج وهو ان يقول انسان يريد الاتقاع من كلام زيد مثلا ان كلمت زيدا فله على تجزئة او غيرا وحمله احمد وبعض اصحاب الشافعي على نذر العصية وحمله مالك على النذر المطلق وحمله جماعة من فقهاء اصحاب الحديث على جميع انواع النذر قالوا هو مخير في جنس النذر وان بين الوفاء بالمهم وبين كفارة اليمين -

باب لغوا اليمين قد تقدم تفسيره وحكمه قال في البدائع واليمين اللغو فاختل في تفسيره ما قال اصحابنا من اليمين المكاذبة خطا او غلط في الماضي او في الحال على الشئ ان التجزئة كما خبروه بخلافه في النفي او في الاثبات نحو قوله والله اكلمت زيدا وفي ذلك انه لم يكلمه ثم تبين بخلافه وقال الشافعي يمين اللغو اليمين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما يجري على لسان الناس في كلامهم من غير قصد اليمين من قولهم لا والله بل والعدو واما مكان في الماضي والحال او المستقبل واما عندنا فالغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل يمين معقودة وغير المكاذبة اذا حنث قصد اليمين او لم يقصد واما اللغو في الماضي والحال فقطه وذكر محمد بن ابي خنيفة ان اللغو ايمر بين الناس من قولهم لا والله بل والعدو فلهذا محمول عندنا على الماضي والحال وعند ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف فيما بين الشافعي في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل عندنا ليس بغو فيها الكفارة وعنده لكون الكفارة فيها وقال بعضهم يمين اللغو يمين اليمين على المعاصي نحو قتل والعدو لا يلى والا اصوم وجر قول الشافعي ما روى عن عائشة موقوفنا انها سئلت عن يمين اللغو قالت اى ان يقول الرجل في كلامه لا والله بل والعدو مرفوعا عن عائشة ما روى عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو كلام الرجل في تبشير الحديث كالحديثان في الباب فثبت موقوفنا مرفوعا عن تفسير يمين اللغو انما نذر من نذر يمين المعاصي ولا يقبل فكان لغوا على كل حال اذ لم يقصد به الحالف ولنا قولنا تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان قابل يمين اللغو باليمين المعقودة وفرق بينهما بالموافاة وفيها فيجب ان يكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة تحقيقا للتمالبة واليمين في المستقبل يمين معقودة سواء وجه القضاء او لا لان اللغو اللغو اسم للشئ الذي لا حقيقة له قال تعالى لا يسعون فيها لغوا اى اذ لا يؤاخذكم بما لا حقيقة له بل على من من الحالف ان الامر ما حلف عليه والحقيقة بخلافه وكذا ما يجري على لسان من غير قصد لكن في المعاصي والحال فهو مما لا حقيقة له لانك انما تكون لغوا فلا حكم له فلا يكون يمينيا معقودة لان لها

امير الحاج في التقرير والتجريح على خزي ابن الهمام بشر في الاشتداد والاتصال بالمشقة من لطفه عنه جاسر بعلمه را لا تنفص ارساله
 اخذهم وكفه كطاس وخبأه بن عباس جواز الفصل شهر رويته مطلقا وحمل ما روي عن ابن عباس من جواز الفصل على ان
 كان الاشتداد من اجال الحكم فيكون متصلا بقصدنا خرا الفلاديين النادى بيته وبين الله تعالى في محبة وعجوى نية الاشتداد
 قال الغزالي نقل عن ابن عباس جواز تأخير الاشتداد ولعله لا يصح النقل عنه اذ لا يليق ذلك بمحبته وان صح فلهذا الادب انما
 نوى الاشتداد اولاً ثم أظهر نية بعده فمدين فيما بينه وبين الله تعالى فيما لو كان جاز تأخير الاشتداد لم يعين تعالى لبر الويل عليه
 السلام اخذ الضغث ولم يقل صلى الله عليه وسلم فلذلك مقتصر اذ لم يعين محلهما وايضا لم يحزم بطلاق وعناق وكذب و
 صدق ولا عقدة ودفع الوضيفة غيب النصور في مخالفة تجده ابن عباس في جواز الفصل بلزوم عدم الزوم عقدا لبره
 بما يرجع عليك ان فرضي لمن يباليك بالايام ان يخرج من عنك فتشني فاستحسنت قليل ان الذي اغراه به محمد بن الحنف
 صاحب المنازى وادامه اجابه الامام بذلك قال نعم اقلت وغضب على ابن الحنفى واخرج من عنده ان النبي فواته عن مكرمة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا غفر من قرئنا والله لا غفر من قرئنا ثم قال ان الله انشأ الله وفي رواية
 الثاني عن كرمه يرفعه قال والله لا غفر من قرئنا ثم قال ان الله انشأ الله تعالى في ثم قال والله لا غفر
 قرئنا ثم سكت ثم قال ان الله انشأ الله تعالى في ثم قال ان الله انشأ الله تعالى في ثم قال والله لا غفر من قرئنا
 ابن عباس قال ابو داود ورافيه ابوليد بن سلم عن شريك ثم لم يغيره ثم قلت هذا لا يصح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر قرئنا و
 فتح مكة والشاهدين قوله ان كان قبل الفتح ولم يكن للغزو وقتا معينا فكيف يقال ان لم يغيره ثم روي بعض الخوارج ارساله ولهم
 مسندنا قلت ان صح ان الله انشأ الله تعالى فهو ليس الاشتداد بل للتبرك او قال لما اخبره جبريل عليها السلام او
 امتنا لا نقول تعالى ولا نقول شي في فاعل ذلك عند الامان يشاء الله قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذكروا ولا يبين

فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في طاعة من حلف على بين فلي عي خيرا منها فليدعها ويايت الذي هو خير
 فان تركها كفارة فقال مولانا محمد اسحاق قوله ان تركها كفارة اي كفارة تركها على الشر يعني ان تركها كفارة تركها
 الزوم كفارة الخلف فهو اخر لازم انتهى فنقله الى الحاشية وقيل في الكلام على والتقدير فليتركها فان تركها موجب كفارة
 باب من تذر الله ولا يطيقه قال في البدل ثم الوفا بالمشقة وره بعبارة حقيقة انما يجب عند الامكان فاما عند التقذر فاما
 تقدير الخلف ان الخلف يقوم مقام اصل كانه هو كالترك بل عدم المار والاشهر حال عدم الاخرى فلو تذر الشئ الثاني بالصوم بعد تذر الله
 ولا عجز عن الوفا بالصوم حقيقة فليتركها بعبارة حقيقة ولا يصح كذا صام على لا يخرج ايضا الزوم بالذبح والولاء يصح عند الخلف ومحمد بن
 الحنفى ان عجز عن تحقيق التوبة بغيره عن تحقيقه بتركه تقديره بانك خلفه وهو الشاة كما في الشيخ الثاني اذا تذر بالصوم
 قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تذر الله بعبارة كفارة كفارة بين ومن تذر الله في معصية
 فكفارة كفارة بين ومن تذر الله في الاطاعة فكفارة كفارة بين ومن تذر الله في اطاعة كفارة بين ومن تذر الله في غير منصية
 سوا كان الاطاعة بعبارة حقيقة او بخلاف تركها كتاب اللعان والتذور

جسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب البصير جمع روي وهو اسم جنس ثين اول القليل والكثير في جمعه موجبه وجوبين الاول ان
 البصير بمعنى البصير والمبهمات اصناف مختلفة وانما في ان مصدرنا حقيقة واحدة وجبت نقلها الى انواع وهو في اللغة مطلق

المبادلة في الشرع قبل نقل مالك الى الغير ثم والشرع قبل مبادلة المال بالمال بالراضي بطريق التجارة وقيل مبادلة
 شيء مرغوب بشئ مرغوب وذلك قد يكون بالفعل وقد يكون بالقول وهو الايجاب والقبول والبيع من الاخذ ونقل باع كذا
 اذا اخبر عن ملكه اذا دخل فيه كما قال عليه الصلوة والسلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه لان الشئ عنه المشترا
 وبيع بثلث رواية البخاري لا يبتلع ويتجرى الى مفعولين بنفسه وقد تدل على اداء الام على المفعول الاول واتجع المسلمون على
 بوايع البيع وانكرته لغيره لان حاجته الانسان تتعلق بما في يده غالبا وصاحبه قد لا يذلل في تشريع البيع وسيلة الى البلوغ الفرض
 من غير حرج وقال الشافعي في اصل البيع وحرم الربوا - والواعد باعتبار نفسه تأخذ وموتوف وتأسد وباطل وباعتبار البيع
 من حيثة كبيع الثوب بالدينارين والبيع على الدين بالدينين وصرف اى بيع الدين بالدينين وطالب كبيع العين
 بالثمان المعلقة وباعتبار الثمن مراتية وهو البيع زيادة على الثمن الاول وتولية وهو البيع بالثمن الاول ووضعية وهو
 البيع بالثمن عن الثمن الاول ومساومة وهو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه وركنه الايجاب والقبول وشروطه في
 العاقد التميز والولاية الكفاية عن ملك كوكالة او وصية او قرابة والتعدد فالأجل لا يتولى الطرفين فيه الا لأب لا فاضى
 وسماع كل منهما كلام الآخر وان يكون البيع لا مستقوما مملوكا في نفسه متقدرا للتسليم في الحال وفي ثاني الحال وان لا يكون
 في البيع من غير البلوغ للمؤمن وسببه يتعلق بقرار المعلوم للشرع على وجوبه حكم الملك وهذا الفقرة على التصرف ابتداء
 فاعلم ولا شرع بذلك من الاخذ وقال الشافعي في مسودة ثمن خمس اى باعوه فليطلق كل منهما على الآخر -

باب في التجارة بين الحلف واللغو قال يابعض التجار ان البيع يحضر اللغو والحلف فلهو به بالصدقة المسماة جمع سسار وهو
 لغة عجمي وكان من يبيع البيع والشرع يبيعهم عجميا فاعلموا ان لا يسموهم فيه والبيع على الشرع عليه وسلم الى التجارة هي من احسن الاسما
 العربية وذلك معنى قوله لهما باعوا من منه وقد وعد العرب الناجر ايضا الرقاعى والرقع في كلامهم اصلاح المعيشة قال الخطابي
 وفي القاموس السمسار كسبه المتوسط بين البائع والمشتري جمعه سمساروه والى كذا الشئ وتبينه والسير من الجبين قوله فتشوبوه
 بالصدقة اى انفسه شئ من الصدقة لتكون كفاية عن اللغو والحلف المقادير التجارية لان الصدقة تغطي عن غضب الرب

باب في استخراج المعادن اى استخراج الذهب والفضة من معدنها او من التراب استخراجها من المعدن يجوز عند كافة الناس
 اذا كان بطريق معروفة في الشريعة كذا يجوز من التراب اذا حصلت التراب بطريق ما يبيع ترابا لمعدن فهو كبره الفلز وهو قول
 الشافعي واجمروا والاذن عن قوله عمر ابن عباس ان رجلا من غزيرة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين
 اصبت هذا الزنب قال من معدن قال لا حاجة لنا فيه ليس فيها خير قيل ان الماخوذ من المعدن لم يحسن قال الخطابي يشبه
 ان يكون ذلك بسبب علم فيه خاصة لاسن جنة ان الذهب المستخرج من المعدن لا يباع قوله وتملكه ثا من عامه الذهب الورق
 مستخرج من المعادن وقد اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلال بن الحارث المعادين القبيلة فكانوا يودون عنها الحق وهو
 عمل المسلمين وعليه امر الناس الى اليوم وقد يحتمل ان يكون ذلك من رجل ان اصحاب المعادن يبيعون ترابها من يباعها
 فيجعل ما فيه من ذهب وفضة وهو غير لا يدري هل له فيه شئ منها ام لا وقد ذكره بيع تراب المعادن جماعة من العلماء
 قوله فيه حد خر وهو ان معنى قوله لا حاجة لنا فيه فيها خير ليس فيها رواج والماخوذ فيها استخراج وذلك لان الذي كان

يحمل دنايه من ضرورة الذي جاز به غير مشروط وليس بمنزلة من يشترط دنايه من قبل اليه التام من الاول والاروم والاول من
السكنى في الاسلام وضرب الدنايه على مالك بن مروان وقبيل ذلك العيا وجه آخر وهو ان يكون التام المقتضى فيه من الشهادة غير غار
من الغرض عند استخراجهم اياه من المحدثين وذلك انهم انما استخرجوا بالمشقة وانفس او الثالث ما عاينوه ومنه غير الا يدرى بل من تعيب
العمل فيه فانه كان في ذلك بمنزلة المتقدمين في رد الابق والبدعي والشارع واللا يدرى بل فيلغ فيه اياه لا يفيد الاثبات من المنكر
والتعريض بالانفس لان رعايتها على من يميل فيه فكل من اجل ذلك معاملة وتستر في ايمانه انتهى لفصحا

باب في اجتناب الشبهات خصوصاً في الشبهات التي تقع في البيوع والاعاوضات قوله تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما امور متشابهات واحياناً متشعبة وسأضرب في ذلك مثلاً ان الله تعالى وان جازي الله

محامه وانه من يرضى على الشيء فذلك ان ظالمه فانه من ظالمه الربيه او شك ان يحرم وفي رواية اخرى وفيها متشعبة

لا يعلم الكثير من الناس من انقى الشبهات اشتراكه ودينه وعرفه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام بقوله احياناً لا يقول هذا

قول التلخيص احياناً لا يقول في قوله ان يحرم في نسخة يحرم على الحرام قال الخليلي هذا الحديث اصل في الورع فيها بل لا يمان

اجتنابه من الشبه والريب وتخي قوله وفيها امور متشعبة اي انها تشبه على بعض الناس دون بعض وليس انتهائي في ذواتها

متشعبة بل بيان ان اصول الشريعة فان الله تعالى لم يترك شيئاً يجب لغير حكم الا وقد جعل فيه بياناً وانصب عليه دليل ولكن

البيان ضربان بيان على يعرف عامة الناس كافة وبيان مخفي لا يعرف الا لخاص من العلماء سالكين عن اصول العلم والاصول واستدراك

معاني المخصوص عرفوا طرق القياس والاستنباط ودلت على المثل والظهير ودليل صحة ما قلنا ان هذه الامور ليست في نفسها

متشعبة وقوله لا يعرفها لا يعلمها كثير من الناس وقد عقل بيان فخواه ان بعض الناس يعرفونها وان كانوا قليل العدد فانه اذا

معلومه بعضهم فليس مشتبهاً في نفسه ولكن الواجب على كل من اشتبه عليه ان يتوقف ويستبصر في الشك لا التمسك الا على بصيرة فانه

ان اقدم على الشيء قبل الثبوت والتبيين لم يمان ان يقع في الحرام عليه وذلك معنى أي وضرب للثبوت وقوله الحلال بين والحرام

بين اصل كبير في كثير من الامور والاحكام اذا وقعت فيها شبهة او عرض فيه الشك هما كان ذلك فان الواجب ان يظفر فان

كان الشيء اصل في التحليل والتحريم فانه يتسكب به ولا يمارد باعتراف الشك حتى يزيله عنه بتعيين العلم فاما الشك في الحلال والحرام

الزوجة للرجل والجارية يكون عنه تيسر به او لا يتسكب بل يطلق تلك او يعقق فانه فيما عداه على اصل التحليل حتى يتبين

وقوع طلاق او عتق وكذلك الماسك يكون عنه واصل البهارة فيشك بل وقع فيه نجاسة ام لا فهو اصل البهارة حتى يتبين ان

قد حلته نجاسة وكالرجل يتلمس للصلاة ثم يتسكب في الحديث فانه يصعب ما لم يعلم الحديث يقينا وعلى هذه الامثلة واما الشيء اذا كان

مختلجاً فانه يتسكب على شرايط وعلى نجاسات معلومة كالفرج المحتل الا بعد ذلك حاله او لم يكن وكالشاة لا يحل لحمها الا ذكاة فانه بها

شك في وجوب تلك الشرايط وحصولها يقينا على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على أصل الخطر والتحريم وعلى هذا المثال لو اخطأ

امرأة بنساء وجاسيات واخطأت مذكاة ميتات ولم يميز بينهما لانه ان يقتبها كلها ولا يفرقها وان قسمها كلها الوجوه للرجل

وبهتاتسم تلك وهو ان لوجود الشيء لا يعرف اصل تقدم في التحليل ولا في التحريم وقد استوى وجب الامكان فيه طلاق وحرمة فان الورع

فيما يبا سبيل الترك والاجتناب وهو غير واجب عليه وجوب الموضع الاول وهذا كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل

منها وما قال ان من مالدين الوليد كلفه بغيره فكم ينكره ويثبت في بالالجب معاملة من كان في المشبهة او خالفه ياربنا اني اخبر
 تركا في غير اودليس بنزوم عليه ذلك ما يشين ان يصح عام او غير من حرام وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روي عن يهودي
 على اصدوع من غير اخذ بالثوب عليه ومخادومهم يربون في ثيابهم يتجاولون اثمان الخمر ويضعهم الله تعالى بانهم سماعون كذب
 اكاذون ليست نعلي هذه البوابة الثالثة بحري الامر فيها ذكرت لك وقوله ان ائمة الشهابات نقدا ستمري لديني وعرفه فنعن فابديهم بالقول
 قد روي في الشهابات وقع في الحرام يربا اذا اعتادوا واستمر عليه اذ روي في الحرام من تجاسر عليه فيقول فليقل
 ليس في الوتر في الحرام انتهى قلت شرحت ان الربا يوجب بل ثمانية عن قدرنا ثم قول ان كان الحديث في المحجبة فالشهابات
 لتأذي الدلالة وان كان في الاعمال لا انتباه في حقه في الاحكام لان المحجبة قد فعل له الاحكام ولم يدع حكما الا الحكم بالحل والحر
 نعم يكون الانتباه في حقه في الوتر ثم اعلم ان الحديث روي في بعضها من التفاعل وفي بعضها من لا تفاعل
 وفي بعضها من لا تفاعل في بعض الاول كونها غير معلومة المراسل متشابهات القرآن وتخصي الثاني عدم علم الحكم بتخصي الثالث
 الاشارة الى قياس الفقهاء في التقسيم الاثنائي اطلاق في بعض الفالحا يروي الى الاول وبعضها الى الثاني وان شئت فتحققها فارج
 الى شرح عمدة الاحكام للشيخ عبد الله بن المقدسي فانه ذكر شرح الحديث عن ابن توفيق العبد ياتر شرح الصدور

باب في اكل الربا ومكته الربا في اللغة هذا الزيادة من ربي المال اي زاده و يقال روي بكسر الهمزة والاشارة الربوية
 وفتح الراء خطا نكرة في المعرب في الشرع عبارة عن فعل مال لا يعلق بل يعرض في معاينة مال مباح ومحمق لا يعلق في
 وحرم الربا وقد ذكر الله تعالى في اكل الربا خمس من العقوبات احدى بالتخبط والثاني في الحق والثالث المحرم والرابع المكره
 والخامس الخلو في النار وذلك آية نهائية حرمته لا يقع من اكل الربا الذي تجب الشيطان يحرم اكل الربا فانما هو المحرم
 الله ورسوله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ومن عاد فانك وبك اصحاب النار هم فيها خالدون وقد روي في اخبار و
 آثار كثيرة في التعميد والتعليق قد روي ابن ماجه مختصرا انما حكمه طول من حديث ابن مسعود رفعه الربا ثمانية وسبعون بابا
 ايسر ما مثل ان يترك الرجل امه فان اربى الربا عرض الرجل المسلم وروى احمد والدارقطني والطبراني في الكبير والاسوسط
 بسند صحيح من حديث عبد الله بن خنيس خطفه رفعه درهم من الربا يا كل الرجل ويؤلم علم انه ربا اشد من ستة وثلاثين زنا وروى
 البيهقي في شعب اليمان من حديث ابن عباس نحوه وروى من ثبت بحرم حرام فاننا راوي في روى في حديث الساب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا ومكته وشأهه وكاتبه قبل المراكب الربا اكل الربا اكله بعد ذلك لا
 ومكته معطيه والاولى تركه على ظاهره معناه فكله ومكته ملعونان وان لم يباشر في الكسب وفي بعض الروايات اللعنة
 على ثمانية رجال قال النووي فيه تصريح بتحريم كتابة المتراضين باجر كان او بغيره والشهادة عليها وتحريم الاعانة
 على الماثل -

باب في وضع الربا في استقاط قال الله تعالى وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في حجة الوداع يقول الا ان كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم ورساؤكم لا تظلمون ولا تظلمون اي ساقط
 لا يطلب به صاحبه وفي رواية اول ربا روي عن ابن عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله وقد تقدم الحديث في كتاب الحج
 وترجمنا فارجو في حديثه وروى عن ابن عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله وقد تقدم الحديث في كتاب الحج

باب في كراهية البيع في البيع فان كانت كاذبة فكر انه يحرم والا فله ان يشره به قوله اختلف منققة للسعة صحفة لا كبر
المنققة يبيع اجم والفاير منها نون ساكنة مفعلة من الشقاق يفتح النون وهو الراج عند الكسوا والمنققة مثله في الوزن وعلى عياض
ضم اوله وكسر الحار والحق النقص والابال والحق الشئ عز الدين بن عبد السلام فيه سوال لان قوله تعالى لم يبق الشرا الواسع الا قبل
صدقة ولا يجبر سائر الضررات الواقعة به ونحو ذلك لا محالة ولا من السابعة والرجح ههنا هو حلال والتضررات فيه جائزة عما في
الباب اعني على الخلاف وبما لا يفتح في حل المال فما معنى الحق ههنا وجوبه ظاهر لان البركة مسرر اسرار الله فيها حيث شارو
من شره الا امانته وعدم الخيانة والصدق في الاخبار والايان وعدم الكذب فاذا انقضى شرطها البطلان الشرع جازا للصاوق و
المصدق الا من ان الخلاف على البركة وذلك بانها فلا يبارك في تجارتها وساعتها وماله وان كان حلالا فيسلط عليه ما يملكه من الشرقة
او المحرقة او الغرق وغير ذلك.

باب في الرحان بالوزن والوزن بالاجزاء يجوز للشترى ان يزيد للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيده للشترى في البيع وكذلك
يجوز ان يحط عن الثمن والزيادة والحط يتحققان باصل العقد عند المنقبة وقال الشافعي يجوز ذلك ولكن لا يصلح على اعتبار الاتقان
بل على اعتبار اتمام الصلة والبركة فالثمن الزيادة والبيع الزيادة مبتدأة لا تستم الا بالتسليم ويجوز اخذ الاجرة للوزن باجرة
وزن الثمن على الشترى واجرة كمال البيع ووزنه وانما الثمن على البائع وكذلك اجرة الاراع والعاقد قوله فجانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم شئ فساو صا بسرا ويل فبعناه وتم جعل زين بالاجز فقال له رسول الله عليه وسلم زنت وان حج اى
نكح الثمن وار حج في الوزن حتى لا يكون على من حق البائع شئ او الزيادة كانت هبة او زيادة في الثمن وايا كان يعقبه شئ
ذلك الباب وثبت ثمر السراويل ولكن لم يثبت في البيع.

باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة اى الصاع الذى يتعلق به وجوب الكفالات ويحسب به اخراج
عمدة الفطر يوصل على اهل المدينة ثم يوصل على من يبع فيه ثمانية ارطال وثلاث عمدنا وخمسة ارطال وثلاث عند الشرا فنع على اهل الوزن
وزن اهل مكة والمكيال مكيال اهل المدينة قول الخطابي با حديث قدس فيه بعض الناس وتخط في بنا ويله فوهم ان ابني
صلى الله عليه وسلم اذهب هذا القول تعدل الموازين والارطال والمكيال وجعل عيارها اوزان اهل مكة ومكيال اهل المدينة
ليكون عند التنازع حكما بين الناس يملكون عليها اذا تداعوا فادعى بعضهم وزنا او مكيالا اكثر واُدعى بعضهم ان الذى يدعيه هو
الا صغر منها دون الاكبر وبذلك تاويل خارج ما عليه اقاويل اكثر الفقهاء وذلك ان من اقر بوجوب مكياله برا وبعترة ارطال من ثمر
وغيره واختلفا في قار المكيلة والارطال فانها يميلان على عرف البلدة وعادة الناس في المكان الذى هو به ولا يخفى ان خطي
برطل مكة ولا بمكيال المدينة فقوله الوزن وزن اهل مكة يريد وزن الذهب والفضة ووزن سائر الاوزان ومعناه ان الوزن
الذى يتحقق حق الزكوة في التذود ووزن اهل مكة ووزن درهم الاسلام المعدلة منها العشرة سبعة مثاقيل فاذا املك رجل منها
ماقي درهم وجبت فيه الزكوة وذلك لان الدرهم يختلف في بعض البلدان والا ما كان منها البغلي ومنها الطبري ومنها
الخوارزمي وانواع غير ما فان البغلي ثمانية وواثني عشر الطبري اربعة وواثني عشر الدرهم الوزن الذى هو من درهم الاسلام الجازم
بينهم في عامة البلدان ستة وواثني عشر وهو اقل اهل مكة وزنه الجائزة بينهم وكان اهل المدينة يتناولون بالدرهم عددا وقت تقدم
رسول الصلي الله عليه وسلم اياها والرسول على صحة ذلك ان عايشة قالت فيما روى عنها من قصته بريرة ان خراها لهما ان اعدا لهما

هذه واحدة فقلت تريد الدرام التي هي ثمنها فاردتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النون فيها جعل العيار وزن اهل مكة
دون باقي فقلت وزني في سائر البلدان وانا قولوا للمكيال كميال اهل المدينة فاما هو الصاع الذي يتبع به وجوب الخانات
ويجب اخراج صدقة الفطر به ويكون به تقدير النفقات وما في معناها ليعياد وللناس صيغان مختلفة فصاع اهل الحجاز خمسة
ارطال وثلاث بالعراق وصاع اهل البيت في ما يذكره زعماء اهل الشيعة سبعة ارطال وثلاث ويشونه الى جعفر بن محمد
صاع اهل العراق ثمانية ارطال وهو صاع الحجاز الذي معرب على اهل الاسواق ولما في خالد بن عبد الله القسري اسواق
ضعف الصاع فبلغت ستة عشر مثقالا فاذا اجاز باب المعاملات حملنا العراقي على الصاع التعارف المشهور عند اهل بلاد
والحجازي على الصاع المعروف بالحجاز وكذلك كل بلد على عرف ابله واذا جازت الشريعة واحكامها فهو صاع اهل المدينة
فهو في الحديث ووجه عندي والعدل علم انتهى وقيل معناه ان اهل المدينة اهل زراعات فهم علم باحوال المكيال اهل مكة
اصحاب تجارتهم فهم اعلم بالموازين.

باب في التشديد في الدين والتغليظ فيه كونه مجوسا بدنية وعدم صلواته صلى الله عليه وسلم على المداون الذي مات
لم يترك بالوديعته قال الحريري احاديث الباب محمول على ما اذعن في الوفاء واستان العصية قوله اني لم آتوه بكرا ولا خيرا
ان صاحبكم ما سودة بدنية الحديث اي مجوس بدنية عن دخول الجنة قوله لم آتوه اما صيغة المضارع للشك من نوبته
توبها اذ ارفعت والمعنى لا ارفع لكم ولا اذكر لكم الا خير الا من نوى بفتح الهمزة وسكون الون وكسر الواو فزيد فيه ما
الستة اي لم توفي دعائكم الاخير اقله ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد ابد الكفاية التي هي الله عنها
ان يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضاء قال الطيبي فان قلت قد سبق ان حقوق الله منه ما على المسألة وليس كذلك
حقوق الدايين في قوله لا يفر كل ذنب الشهيد الا الذين وسبها جعله دون الكفاية قلت قد وجهناه على سبيل المبالغة في
وتوقيف عن الدين فيها مجرى على ظاهره فان قلت ان نفس الدين ليس بمجتمعة بل هو منسوب اليه فلو كان ان يكون من
الذنوب قال الطيبي يري نفس الدين ليس بمجتمعة بل هو منسوب اليه وانما هو بسبب عارض من تضييع حقوق الناس
بخلاف الكفاية فانها منهية لدايمها فمسك بجهنم الباب فاني سميت فقال عليه دين تالوا نعم دينان قال صلوا على
صاحبكم فقال ابو قتادة هما علي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو يوسف ومحمد والاك الشافعي
واحمد على ان تصح الكفاية عن سميت لم يترك بالا وغير دين فانه لو لم تصح الكفاية لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة
لا تصح الكفاية عن سميت لم يترك وفار لان الكفاية عن الميت الفلس كفالة بدين الساقط والكفاية بدين الساقط باطله و
الحديث يحتمل ان يكون اقرا باكفالة سابقة فان لفظ الاقرا والانشاء في الكفاية سواء ولا عموم كفاية الفعل وتحتمل ان
يكون وعدا بتهالك الكفاية وكان انشاءه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة عليه ليظهر طريق تضاعفها عليه فلما ظهر صلى الله عليه
وسلم قلت الاولى ان يقال ان الكفاية عن الميت لا يصح عندنا في حنفية تقصا وادبانية فيصح بهذا كان ديانة لا تضاعف
باب في المطل اي التسوية والتاخير في اداء الدين من كان غنيا قادرا على اداء الدين فمطله فلم يقران على المطل الغني فلم
فاذا اتبع احدكم على مطلي فليتيه اي اذا احيل على احدكم من الدينين على غنى فليقبل الجواز وليتبع المحتال عليه في ائذنيه قوله لا يفر
بصينة المجمول يعني احيل واصحاب الحديث يقرؤنه تشديدا للتأخير وهو مطلق وصوابه يكون التأخر على ذلك الفصل والامر

كل حال وهو ليس من ذوات الاشكال كالثياب والدواب والماليك ونوع ثمن بوجه كالكيل والموزون
 فان كان معينا في القصد كان بيعا وان لم يكن معينا وصحبه الباء مقابله مبيع وثمن ونوع ثمن بالاصطلاح وهو سلفه
 في الاصل فان كان لاجبا كان ثمنا وان كان كاسدا كان سعة وهذا لان الثمن عند العرب ما يكون دينيا في الذمة كذا قاله النضر
 والنقد والاشقي في القصد الاو دينا في الذمة ولما قلنا انها لا تتعين بالتعيين وكان ثمننا على كل حال والعروض لا تتحقق في
 القصد الا عينيا فكانت مبيعة والسلم في بعضها رخصة شرعية فلا يخرج من ان يكون بيعا وكيل والموزون يستحق في القصد
 عينيا تارة ودنيا اخرى فيكون ثمننا في حال وبيعا في حال ومن حكم الثمن ان لا يشترط وجوده في ملك المتاع عند انعقاد
 لا يبطل القصد فوات تسليمه وجع الاستبطل فيه والمبيع بخلافه قوله عن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذهب
 بالفضة ثبا الا حادها الى حيث ياتر وابتاعه بالذهب والقصير على الفتح بمعنى خذ والدانصح واشهره يقال بالكرس قال مسيو على اهله
 باك اي قد غدت لكاث وعوض منهما المدو الهزعة معناه مقبوضتين وما خودين في المجلس قبل التفرق بان يقول احد هما خذ
 ويقول الآخر شله وفي التوافق الصوت بمعنى قد مرته قوله تعالى يا قوم اقرؤا كتابي قال الطيبي ناذر الخد نصيب على الحال و
 المسته منه مقدار يعني بيع الذهب بالفضة رباني جميع الحالات الاحال الحضور والتبايض بهما وادار لانه لازمة قوله عن
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب تبراها وعينها والفضة بالفضة تبراها وعينها و
 البر بالبر مدي مدي والشعير بالشعير مدي مدي والتمر بالتمر مدي مدي والمخ بالمخ مدي مدي والمخ مدي مدي فمن زاد او
 اذاد فقد اربى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالتمر ما يزيد وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير و
 الشعير بالتمر ما يزيد وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالتمر ما يزيد وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير و
 يد ابيد الى بالزيادة والقضمان قال الخطابي وهو قول عامة المسلمين الا ما روى عن اسامة بن زيد وابن عباس في جاز
 ببيع الدرهم بالدرهمين وقد روى عن ابن عباس انه رجع عنه قال الخطابي وجواز اهل العراق بيع البر بالشعير وغيره
 وصاروا الى ان القبض انما يجب في الصرف دون ما سواه وقد جمعت بينهما السنة فلا معنى للتفرق بينهما وحمل ابن الجني
 الواحدا فيه الربح لا يجوز فيه التفاضل نسبيا ونقدا وان الجنس لا يجوز فيه التفاضل نسبيا ويجوز نقدا انتهى قلت جمعت
 السنة بين الذهب والفضة وبين غيرهما من الاموال الربوية كالبر والشعير والتمر والخبز اذا كانت تختلف في الجنس والنوع
 بان بيعها يجوز بالتفاضل ولا يجوز اذا كان نسيئة وهذا لان الامران انفقت الامة عليهما وانما شرطه التبايض في الذهب والفضة
 فثبت في غير هذا الحديث لان هذا الحديث لا يدل على التبايض بالبراجم وغيره الذهب والفضة لم يثبت فيه التبايض في المجلس
 فثبت على الجواز بهذا قال اهل العراق ان لا يجوز بيع النسيئة فيجب تعيينها ما اذا تعينت فلا يجب تبايضها في المجلس و
 الدليل عليه حديث عبادة بن الصامت فان فيه ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير بالبر ما يزيد وما انسيئة فلا ثابت
 فيه الا بشرط الجواز كونه يدايد ثم نفى الجواز اذا كان نسيئة فعلم بذلك انه ليس المراد من كونه يدايد التبايض بالبراجم في
 المجلس بل المراد ان لا يكون نسيئة اى واجبا في الذمة من غير تعيين تاما اذا تعين ولم ينتهجه فلا يكون النسيئة فيجوز ان
 غلظت الذهب والفضة فانها لا يجوز بيعها الا في التبايض بالبراجم في المجلس كما يدل عليه الدلائل ولك ان تقول
 ان الاما ريت قد جمعت بين الصرف وبين غير من الاموال الربوية بان بيعها يجوز يدايد ولكن ليس المراد بالقبض

في السيف فان كانت الحلية لم تخلص منه الا بغير رقية فقد في السيف ايضا لانه لا يمكن تسليمه الا بغير رقية ولهذا يجوز اخراجه بالبيع
كما في جذع من سقف قوله عن فضال بن عبيد قال اني انبى صلى الله عليه وسلم عامه واخيه بربلاذ فبها ذهب وخز
قال ابو بكر وابن منيع فيها خر مغلفة بذهب اتباعا لرجل تسعة وثمانين واربعة وسبعة وثمانين فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا حتى تميز بينه وبينه الحديث اي بين الذهب وبين الخرز اما قال انه لا يجوز بيع غير التميز لانه لا يعلم ان الذهب
الذي في القلادة هو مسال وتسعة وثمانين او اكثر منه او اقل فاذا كان مساويا وكان اكثر من قيمه الربا وما اختلفا في الروايات
من انه وقع الشراء بتسعة وثمانين او ببيعته كما في حديث ابن المبارك واباشي عشرة دينار كما في اخرى فوجبه الجميع ان الاول
مشكوك فيه والثاني متيقن او يقال ان الذي وقع فيه العقد آخر البند الفصل واما الاول فيكون هو الثمن قبل العقد
باب في اقتضار الذهب من الورق يجوز وكذلك اقتضاء الورق من الذهب يجوز بشرط ان يقتضيه قبل ان يتغير فلا يبيع
صرف قال الخطابي وقد اختلف الناس في اقتضار الدرهم من الدنانير فذهب اكثر اهل العلم الى جوازه ومنع من ذلك
ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو شير مته وكان ابن ابي ليلى يكره ذلك الا ببيع يورم ولا بغيره والسعر لم يبالوا كان ذلك باعلى
او اخص من سعر اليوم انتهى قوله فقلت يا رسول الله رويك اشكك اني ابيع الا ببيع بالدينار فبيع بالدينار واخذ
الدرهم ابيع بالدينار واخذ الدرهم واخذ الدنانير واخذ منه من يده واعطى منه من يده فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا بأس ان تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء غير مقبوض اي يجوز اخذ الدرهم بدل الدنانير
او بالعكس بشرط التقابل في المجلس -

باب في الحيوان نسيت في العلم ان يبيع الحيوان بالحيوان ان كان يداب سيجوز بائنا في اتفاق الائمة والاربعه واصحابهم
ان كان نسيت في العلم ان يبيع الحيوان بالحيوان ان كان يداب سيجوز بائنا في اتفاق الائمة والاربعه واصحابهم
اي حنفية ومالك والشافعي والحنابلة والاربعه واصحابهم
ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمار بن ياسر وهو قول جده والصحابة والتابعين وثانها انه ان كان سحري
الجنس فلا يجوز وان كان كاهنا علفي الجنس يجوز وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وكذلك اختلفوا في جواز ارض الجوز
كلها وبقوتها في الذمة قال الشوكاني في ذهب الجوز الى جواز البيع بالحيوان نسيت متفادلا مطلقا وشروط مالك ان
يختلف الجبس ومنع من ذلك مطلقا النسيت احمد بن حنبل والشافعية وغيره من الكوفيين ولما دوته وتسك
الاولون بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص واما في معناه من الآثار واجابوا عن حديث سمره بن جابر بن سمره
وقال الشافعي المراد بالنسيت من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسيت من طرف واحد واذا كانت
النسيت من الطرفين فهي بيع الكالي بالكالي وهو لا يصح عندنا الجمع واحتج الماتون بحديث سمره وجابر بن سمره
ابن عباس واما في معناه من الآثار واجابوا عن حديث ابن عمر بن الخطاب فسور ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرر
تأخر النسخ ولم يثبت ذلك فلم يثبت بينهما الا الطلب بطريق الجمع ان امكن ذلك او العصري في التعارض قيل وقد امكن الجمع بما
عن الشافعي ولكنه موقوف على صحة المطلاق النسيت على بيع العدوم بالمعنى ومن ان ثبت ذلك في لغة العرب او في صلال
الشرع فذلك والافلا شك ان احاديث النبي وان كان كل واحد منها لا يجزى عن مقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من

الصحة سمة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقي بعضها في الرجح من حديث واحد غير خال عن المقاتل وهو حديث جابر
 بن عمرو ولا سيما قد صح الترمذي وابن الجارود حديث سمة فان ذلك مرجح آخر وايضا قد تقر في الاصول ان دليل الترمذي
 الرجح من دليل اللاحقة وهذا ايضا مرجح ثالث انتهى قلت سياقي الكلام في حديث عبد الله بن عمرو في باب الملاحق اما حديث
 سمة فاخر جابر ابدا في الباب عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة فيك
 وقد اخبره احمد بن ضبل في صحيحه الترمذي مسنده والثلاثة في سننهم والبولعي في مسنده والضياري في مختارته وصححه ابن الجارود
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال غيره له الثقات وقال البيهقي في المعرفة قال الشافعي حديث الهيثمي عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسبة غير ثابتة قال البيهقي واكثر الحفاظ لا يقبلون سماع الحسن عن سمرة في غير حديث الحقيقة اعم قلت هذا صحيح منها مع
 هذه الكثرة من الطرق والمرسل ولوا اعتضد لطريق آخر واحد صلح حجة فانك لم تبذه بالطرق الصحيحة الكثيرة وكيف يسمح عدم
 وقد صحه بولام لا جلية الترمذي وابن الجارود والضياري وغيرهم وعلى ان كفي لصحة السماع اركان الاتقي على ما يشهد مسلم في مقدمة
 صحيحه وشهد النكير على من خالفه شاذ وكثير وجعل مخالفا للاتفاق واذا ثبت السماع في حديث واحد لا يشترط سماع في كل حديث
 وهو متصل عند الكل حتى عند البخاري قال الحفاظ واما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعه حديث الحقيقة
 وقد روى عنه نسخة كثيرة فاعلمها في السنن الاربعة وعند علي بن المديني ان كلها سماع منه وكذا حكم الترمذي عن البخاري وقال
 يحيى القطان وآخرون هي كتاب بوزن ذلك لا يقتضي الانقطاع اعم ثم نقل عن مسند احمد في هذا قطع اليد في مسنده قال الحسن حديثنا
 سمرة وقال ابو داود وعقب حديث سليمان بن سمرة عن ابيه في الصلوة ولست هذه الحقيقة على ان الحسن مع من سمراه
 ناس مانع في الاحاديث الاخر والسماع في وقت كاف على ما تقر في اصول الحديث وقال ابن المديني مراسلات الحسن اذا
 رواه اربعة الثقات صحاح الحديث جابر بن عبد الله فاخره الترمذي في جامع معروف عالفا بالحيوان اثنين ابدا لا يصلح نسبنا
 ولا باس به بل يابى وقال حريش بن احمد وفيه كبحاج بن ارفاط لكنه صدوق وان كان مدلسا فهو غير جرح عندنا ما عدا
 لا نزل من كونه حسنا ولو سلم فلا أقل من كونه شاذا ومعاضد الطرق الاخر وهذا الحديث لا يصلح الاطراف الشافعي وابن الجوزي
 وغيرهما ان هذه الاحاديث محمولة على السادس من الطرفين توفيقا بين الاول والثاني لا نقول به بل يابى وفيه التقاض من الطرفين
 فيقبضه ومقابلته عدم التقاض من احد الطرفين اى التاميل منه والالزام بالواسطة بينهما علان التاميل مردود بالاطلاق
 النص وصدق على السنية من احد الطرفين وقال شيخنا شيخنا اذن يخرج الحديث عن دلولة ولا يصير مصدرا لمصدق
 هي عن بيع الكلي بالكلي وهذا كما ترى فانها حديثان يتنازبان واما حديث جابر بن سمرة فاخره محمد بن عبد الله بن احمد في زاد المسند
 والطبراني في معجمه فروعا هي عن بيع الحيوان النسبة وفي مسنده محمد بن الفضل بن عطية وهو متكلم فيه ابن معين ليس
 بأس وقال ابن ابى حاتم عن ابى زرعة صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى وهو مع هذا كله من الحديث
 وقال لعلي بن اباس به وقال ابن حجر في تكملة صدوق شئ الحفظ والجملة هو حسن الحديث بحيث يجهلته وسال الترمذي البخاري عن
 هذا الحديث فابتنى انه مرسل زياد بن جبير والمرسل جبه عند الجوهري وعاضده ما اخره احمد في مسنده بسند جيد من حديث ابى مسان
 عن ابيه عن ابن عمر روى بالتبعوا الدليلا بالدليلاين ولا الدرهم بالدرهمين فقال رجل رسول الله ارأيت الرجل يبيع الافرس
 والخيبة بالابل قال لا بأس اذا كان يبيعها بدم وهو شير الى الهني عن النسبة بل كانا صرح فيه احدث ابن عباس اخره

ابن حبان في صحيحه من طريق الثوري عن محمد بن يحيى بن كثير عن حكيم بن عمار عن ابن عباس رضى الله عنهما عن جابر الجعفي عن جابر الجعفي
 ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق شاذان عن حمزة بن عمار عن ابن عباس رضى الله عنهما عن جابر الجعفي عن جابر الجعفي
 من هذا وقال البيهقي في المعرفة الصحيح في عن حكيم بن عمار عن ابن عباس رضى الله عنهما عن جابر الجعفي عن جابر الجعفي
 كثيره قلت زيادة الثقات مقبولة ومنها الرفع والاستاد وفي زيادة غير منافية كما خرج مرة وقد اخرجنا الطبراني في معجمه عن
 داود بن عبد الرحمن بن عمار عن حمزة بن عمار عن ابن عباس رضى الله عنهما عن جابر الجعفي عن جابر الجعفي
 مثل هذه الاحاديث قال ابو جعفر ذكران بن اناستاس الماروني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجازة بيع الجحود بالجحود
 نسيت فعل في ذلك ايضا امر قرض الجحود فقال اهل المقالة الاولى هذا لا يلزمنا لاننا قد رأينا الخطه لا يباع بعضها ببعض
 نسيت وقضها جازك ذلك الحيوان فكان من جهة ما على اهل هذه المقالة ان ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيت يحتمل ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على مثل ويحتمل ان يكون من قبل ما قال اهل المقالة الاولى في الخطه
 في البيع والقرض فان كان انما ينهى عن ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان
 من قبل انها نوع واحد لا يجوز بيع بعضها ببعضه نسيت لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى
 فاعتبرنا ذلك فرائنا الاشياء الكماليات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعضه نسيت ولا باس بقرضها ورأينا ما كان من
 غير ما مثل الثياب والاشياء فلا باس ببيع بعضها ببعض وان كانت متفاوتة في بعضها ببعضه نسيت ولا باس بقرضها ورأينا ما كان من
 فهم من يقول ان كان منها نوع واحد فلا يصلح بيع بعضها ببعضه نسيت وما كان منها من نوعين مختلفين فلا باس ببيع بعضها ببعض
 ببعضه نسيت ومن قال بهذا القول ابو حنيفة والوليد بن يوسف ومحمد بن جهم الشافعي والجميع ومنهم من يقول لا باس ببيع بعضها ببعض
 بما يبيع ونسيت وسواء عند ذلك من نوع واحد ومن نوعين فهذا احكام الاشياء الكماليات والموزونات والمعدودات
 غير الجحود على ما فسرنا فكان غير الكميل والموزون لا باس ببيعها بما هو من خلاف نوعه نسيت وان كان البيع والمبتاع شيئا باكملها
 وكان الجحود لا يجوز بيع بعضها ببعضه نسيت وان اختلف اجناسه لا يجوز بيع بعضها ببعضه ولا بقره ولا بشاة نسيت ولو كان النبي
 من النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع بيع الحيوان بالحيوان نسيت انما كان الاتفاق النوعين لاجازة بيع العبد بالبقرة نسيت لانهما
 من غير نوعهما جازا ببيع ثوب الكتان ثوب القطن الموصوف نسيت فلما بطل ذلك في نوعه وفي غيره نوعه ثبت ان النبي في
 ذلك انما كان لعدم وجود مثله ولا غير موقوف عليه واذا كان انما بطل بيع بعضها ببعضه نسيت لانه غير موقوف عليه بطل
 قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه انتهى قلت لما قال الطحاوي شيخ احاديث الجواز باحدث المنع اعترض الخالف بانه نسخ
 اجتهد بالرسالة لا بدليل سمعي صارف عليه كما قال النووي والشوكاني قلت لم يرد نسخ الاصطلاح على ان لعل النبي على
 اصل متقرر في الاصول انه يقدم على البيع لما يلزم من تكرار النسخ فهو نسخ حكمي لا حقيقي ولا اجتهدى مع ان الاحتياط ايضا
 في الدوران بين الجواز والحرمه كذلك لا سيما فيما اصله الحرمه كما في مسلم واما اجوبة الفقيه الحنفي المنع فقد علمت حقيقته
 جواب الشافعي واجاب بعضهم بانها محمولة على حيوانات متحدة الخمس فان النسبية فيها حرام لاني مختلفها وبعضهم بان النبي صلى الله عليه وسلم
 على الترميمه لا التحريم كما يشي الى ان قلنا في التخصيص فاجتمع الجواز والكرهه توفيقا بين الادلة قلت كل ذلك تعسف وتكلف بارد
 وصرف عن الظاهر من غير صارف واراد ان احاديث الجواز غير ثابت كما يأتي -

باب في الرخصة اى في بيع الحيوان بالحيوان قوله عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابى حبيب عن مسلم بن جابر عن
ابى سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يبيع حبشاً فنفذت ابل
فامرده ان ياخذ في قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعير الى ابل الصدقة يعني اذا جازا ابل الصدقة ولو بها
فلما جازا ابل الصدقة اذا بارسل الله صلى الله عليه وسلم قال الخطابي في اسناد حديث عبد الله بن عمرو ايضا فقال في قوله ان
احمد حديث سمرة ثلثت وما اشار الى الخطابي من القائل هو لاجل محمد بن اسحاق وايضا مسلم بن جابر قال الذهبي لا يدرى
من هو ابو سفيان قال الذهبي لا يعرف وعمرو بن حريش قال في التقریب مجهول الحال ايضا في السناد اضطراب قال
ابن القطان في كتابه بنو حريش ضعيف مضطرب الاسناد وفرواه حماد بن سلمة عن ابن اسحاق فساق كما رواه ابو داود
ثم قال ورواه جرير بن حازم عن ابن اسحاق فاسقط يزيد بن ابى حبيب وقدم اباسفيان على مسلم بن جابر وذكره الذهبي
ورواه عغان عن حماد بن سلمة وفيه عن ابن سنان عن ابى حبيب عن مسلم بن ابى سفيان عن عمرو بن حريش ورواه
عبد الله بن علي عن ابن اسحاق عن ابى سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريش فذكره ورواه ابن ابى شيبة فاسقط يزيد بن
ابى حبيب قدم اباسفيان كما فعل جرير بن حازم الا انه قال مسلم بن كثير وسح هذا الاضطراب فعمرو بن حريش مجهول الحال و
مسلم بن جابر اجله وذكره ولا اعلم الا في هذا الاسناد وابو سفيان فيه نظر اه قلت وايضا فيه محمد بن اسحق يختلف فيه ولو سلم
انه ثقة فهو ليس وفيه غفلة عن يزيد وقال الحافظ في اسناده اختلاف لكن اخرج البيهقي من وجه آخر قوي عن عبد الله
ابن عمرو نحوه وهذا النص من المذهب فيلزم في طريق البيهقي وولادة حديثه وما استدل الهم على جواز الاستسقاء بالحيوان
وثبوت في الذمة بحريش ابى رافع اخرج ابو داود وفي باب في حسن القضاء فهو وان كان ثابتا ولكنه فعل محتمل لجهات كثيرة
ولا عموم لها وايضا القول مقدم على الفعل كما تقرر في اصول الترتيب ونقول ايضا ان المانع مقدم وقاض على التجوز
فيقتصر به واختار يعني ان المانع القرض ثابتا في يده رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه قضاه من ابل الصدقة و
الصدقة حرام على صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ان يفعل ذلك احد

باب في ذلك اذا كان يدا بيد اى في جواز بيع الحيوان بالحيوان اتفقوا على جوازه قوله عن جابر ان النبي صلى الله عليه
وسلم اشترى عبد العبد بن اى يدا بيده وبذا انحصر واخر مسلم والنسائي والعريضي الطول منه جازع جابر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد جابر يدا بيده فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني فاشتره لعبد بن اسود بن
ثم لم يأت احد البعد حتى يدا لعبد ثم قلت ههنا اشكالان احدهما ان العبد اذا جازا او سلم يصير جازا وهذا السلم وما ذكره في
البيهقي صلى الله عليه وسلم وانما في ابن العبد بن الاسود بن ان كانا مسلمين فلا يجوز بيعهما الى دار الحرب فكيف اشترى بهما
ولم يتعرض احد الى جوابها قلت يمكن الجواب عن الثاني بانها كانا كافرين وعن الاول لعلة كان عبد قبيلة التي كان
عبد فيها وبن النبي صلى الله عليه وسلم بانه من جاعلنا منكم زده عليكم كما صلح كفار مكة على هذا العهد فبارت امره بالنيافة
يودى الهبر الذي اعطاه اياها الكفار والمسئلة بخلاف الدليل على ان العبد اذا جازا لينا تصير جازا اخرج البخاري في الشكاح
قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيح بن الحارث وابا بكر الطائفي حرا لغير عتاق حين زل اعني محاصره ووازن وقد
قال صلى الله عليه وسلم نزل فهو حر

صلى الله عليه وسلم عن سراج الربط بالتمر لسياسة فكان المارد في الحديث الاول ايضا انتهى عن شر الرطب الربط بالتمر
 ولا يخالف المشهور والله اعلم بالوضوب ثم اعلم انه ذكر في المنسوبة ومنظره في حيفته في هذه المسئلة قال في ذلك ابو حنيفة
 نقل عن هذه المسئلة وكانوا اشتد عليه في الحجة فقال الربط بالتمر انما يكون تروا اولكم فان كان تروا انما تروا
 لقوله عليه السلام التمر بالتمر وان لم يكن تروا جاز العقاب ايضا لقوله عليه السلام اذا اختلط الوضوء فمبعضه كيف شئتم ثم روي
 حديث سعد فقال هذا الحديث داخر على زيد بن عياش وزيد بن عياش ممن لا يقبل حديثه واثنى اهل الحديث في هذا الحديث
 حتى قال ابن المبارك كيف يقال ابو حنيفة لا يعرف الحديث وهو قيل زيد بن عياش مما لا يقبل حديثه قلت اخرجه مالك
 في الموطا والشافعي واهم في مسندهما والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني ثم انما يفتي في منتهى ما روي عن ابن خزيمة وانا لم
 نصحهما والبرزاني في مسنده وصحاح ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث سعد ودفعا ابو حنيفة في ما روي
 سلمه بن حزم من بطاينه الظاهرية ولسان قهقهة وانفهم الطبري قال الحاكم هذا حديث صحيح لاجتماع ائمة النقل على ائمة
 مالك بن انس وانه حكم لكل ما روي في الحديث اذ لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في حديث اهل المدينة والشام واليمن
 لما خشي من جهالة زيد بن عياش وقد تنازع مالكا في روايته عن عبد المدين بن زياد بن اسماعيل بن امية ويحيى بن ابي كثير ثم روي
 حديثهما وسكت عنهما قال البخاري وقد تكلم بعض الناس في اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول ونقل هذا
 الاسناد على راي الشافعي لا ينجبه وليس الامركا لوجه فان زيدا هذا من بني زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطا وهو
 لا يروي عن مجهول ولا عن رجل متروك الحديث وهذا من شان مالكا في عاداته انتهى وقال المنذري في مختصره قلبي عن
 بعضهم انه قال زيد بن عياش مجهول وكيف يكون مجهولا وقد روي عنه اشخان ثقتان عبد المدين بن زياد بن اسماعيل بن امية
 صفيان وعمران بن ابي انس وهما من ائمة مسلم في صحيحه وقد عرف ائمة هذا الشأن فالامام مالك قد اخرج حديثه وكذلك
 الحاكم في المستدرک وقد ذكره مسلم في كتاب الكنى وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى وكذلك ذكره الحافظ ابو احمد الكشي و
 ذكره الاسود عن سعد بن ابى وقاص وعلمت احصاه وقال ابن الجوزي في التحقيق قال ابو حنيفة زيد بن عياش
 مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفت ائمة النقل ثم ذكره في المنذري سواء علم ان بعض الحفظة اجاب عن هذه التفتات
 بان زيد بن عياش وثقة بعض الحفظة وصح بعضهم حديثه وليس هذا الحكم الا على تقليد مالكا ففهم ان مالكا لا يروي الا عن ائمة
 وانت تعلم ان مالكا يفتي في تقليد ولا يكتفي به في ذلك الامر وان مالكا لم يلاق ولم يرو عنه ذلك مثل البخاري لم يذكره وقول الخليل
 انه معروف من بني زهرة ليس بصحيح فانه مختلف فيه انه زرقى او خزومي او من بني زهرة فهاهنا على انه مجهول لا سيما
 قد تنازع ابو حنيفة ابن حزم فقال انه مجهول والاصل انه وقع الاختلاف في جرح زيد ونحوه يلبس ابى حنيفة واما
 فروايت مالكا فتعني انه يدينها وثبت الجرح عن ابى حنيفة صراحة فلا قيام لتعديل مالكا بجرح ابى حنيفة خصوصا
 لم يتألف الامام في زمانه احد فلا عبرة بمن بعدهما في ذلك والله اعلم وفيه الامام وان كان من حفاظ الحديث و
 نقاد الرجال وقلبه يوقد في الرجال كما نقلوا قوله في جرح جابر الجعفي وغيره في كتب الحديث والرجال لكن الظاهر انه علم
 في زيد بن عياش انه ما هو مذکور في بعض الروايات ايضا الا ان هذا محل العجب لان الجاهلية في القرون المشهورة لم يسمعوا
 ليس جرحا عنه على ما نقله الثقات عزوا روايته انه قال انه ممن لا يقبل حديثه فيجوز بهم كيف قيل به ما لم يفسد

الاول من مقدم على الجرح وزنا على اقل من الاماوى انه قد علم ان اصحابنا اعلان الطاهر من اذله الى ما نقل عنه
 منسلة بهول ووافقه عليه ابن سزيم والطاهر بن ابن الهام والابن في هذا بوث يميل الى تقوية قولهم ولم يسلمنا نقل
 في السنين الكلام قلت ان الامام اوله نقل الى قوة الحديث الشهير والحادى عنه والمتواتر على هذا الحديث لان الجحالة
 وان لم يكن برعا فانها مع ذلك شتمت لكلا ومنزل لعن اعالى مراتبا السعة بل اواسطه ايضا بل بقي في ادنى مراتب
 الصبر او الحسن وان كان قاطلا فخير فيه لافيا دم ارفع الاحاد بل اقوى الشبهة يكون الرتب تكرر من الطاهر عن العارف باللسان
 والافق والحدوث المشهور ناس على الجحالة المماثلة بالكيل في قوله التبر بالتميز كنه التنازل عنه مرتبة والاولى ان نقل
 انه نظر الى حديثهم ممكن العمل على المعاملة بالنسبة بل توفى من الحاصل ان الامام عن هذا الحديث وجوب ما من الجواب
 الاول انه مجهول عنه قال مسند انه منزه لا ووافقه ابن سزيم والطبري وقال اليه الشيخان ولا وقت قيل انه قد علم الخبر على القياس
 اذ كان رواه عدلا لظاهر العدل ولا لظاهر العيون ولا لظاهر الحالة والثاني انه لا يقبل بازار الحديث المستفيض المتلقى
 بالبول مع ضم ان الراتب لم يرد في الثالث ما قاله الطحاوى في شكل الاماوى روى في هذا الحديث من طريق الشافعى هذا ما
 ابو عياش الزهرنى في صحابي جليل وليس في من عبد الله بن يزيد فاعلموا منه والراجح انه على تقدير صحة استدلال على انه عن
 نسبه ولشانه قوى هو زيادة لفظ النسبة في بعض طرق كما اخرج ابو داود في الباب وهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه
 كذا رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ورواه الارسلنى ايضا وقال اجتمع هؤلاء الاربعة
 يبنى مالكا واسماعيل بن امية والضحك بن عثمان واسامة بن زيد على خلاف ما رواه ابن ابى كثير يدل على ضبط الحديث
 وتعقب بان ابو حنيفة هذه الزيادة يجب قبلها لان المذهب الخشارى في مثل هذه الزيادة عن الخشنيين قبل الزيادة وان كان
 اكثر لم يرد وبلان في حكم المستقل على ان يحيى بن كثير من اجل الثقات واجل وافضل من اسامة واسماعيل والضحك
 مع ذلك فهو غير متصرف بل تابع عليه عمران بن ابى الاسود ومن احججه به مسلم فقد رواه الحاكم من طريق حمزة بن بكير عن ابيه
 عن عمران بلغنا انه سأل سعد بن ابى وقاص عن الرجل يليف الطب بالتمر الى اجل فقال سعد نهما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن هذا واخرجه الطحاوى من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عمران لكن رواه الباقى من طريق
 شيخنا الى كم يكتفى رواية مالك لكن هذا لا يشبه عليه ولا يصح لما مر من لفظ المستدرک ولموافقة رواية الطحاوى ولقول ابى داود
 في الباب بعد ما اخرج رواية يحيى وداه عمران بن ابى الاسود عن حولى ابى الحسن محمد بن سعد نحوه ولو سلم رواية الباقى ان عمران
 موافق لما كلفه وان رواية شيخنا كذلك فلنا سند الطحاوى اقوى من سنده واجل لان يونس بن عبد الله على حافظ احججه به سلم
 فهو اجل من الرجح المرادى لانه كان في عقلة شئ يحكاها ابن ابى حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصرى حافظ جليل اجل
 من حمزة بن بكير لانه مختلف فيه ومع ذلك لم يسمع عن ابيه الاحديث في التورق قاله ابو داود والنحاس اني يجوز ان يحمل النبي
 على التبريز توفيقا من الاول فضرورة التوفيق سند له حمل على التحريم وبما ذكرنا استبان عنة ابن القتيبة مما حمل به على تحفيظ
 وضع فيه في اعلام الوابية حيث جعله والستة الثابتة المحكية بمشابه القرآن ومقتضاه القياس انهما اجمسان او جنس واحد
 وعلى التقديرين جازا لبيع وجعل هذا القول قياسا فاسدا لافا الفساد ومصادا للسنن اعظم المصادمة وقال انها جنس واحد
 احدهما زيدى والاخر بليغ زيدا ولا يمكن فصلها وتحيينها ولا المقابلة باجزاء رتبة اخرى بحيث يتساويان فانهن وحسان

فلا السنة وردت فكان المنع هو القياس بل هو في نفسه اصل قائم واجب التسليم والاقتناع وسليم سائر النصوص المتكررة ومن
العجب ان هذه السنة بخلاف القياس والاصول مع القول بجرمته مع الخلل بالسهم على دعوى انه موافق للاصول ومن
انظار ابن الربوايين القريب والطرب اقرب نصا وقريبا منه بين الحل والسهم احد قلنت هذه خيالات كاسدة هبتت له
من غير تدبر من في اصل متاصل لا ينجيه وكل ذلك سببا فيثور ولو اعتبر انشال هذه الزيادات فعر وجود اليمين الحائز
يقتصر بها المعاملة فيمكن طرحها فاشيا كما اننا نجني على ان الامام قال ذلك في المناظر بلا غلغل منع فبته الخصم
وليس ذلك قياس في مقابلة النص بل هو حمل النص على النسبة لكن نأش فيه ابن الهيثم بأنه دفع في تلك الرواية الصريح
انقص الطرب اذا جفت فعند الحل على النسبة يبقى هذا اللفظ عربا عن الفاعلة قال وما ذكره وان قائدة ان الربط ينقص
الى ان يمكن الاجل فلا يكون في هذا التصرف منفعلة لليتيم باعتبار نقصان عند الحقائق فتدفع على طريق الاشفاق حتى على ان
السائل كان في تيمم ولا دليل عليه فيقول ان منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال والوازو وليس مستملا حتى يكفيه
فان قلت فاجاب عنه الفاعل بها بالدين المرجاني صاحب الحاشية على التلويح بان وجه التيمم كان النسبة لكن بترع
سؤال الجفاف على الضرورة اى اى ضرورة في هذا اذا انقص الطرب قلنت سببا شبهة اخرى وهي ان نقصان الربط
بعد الجفاف يديهي يعلم كل احد فاما متار السوال عن امريدي لا يقال انه استنبطه من تقريرى الاشياء الصريح الصدور اليهم ان قال
ان السوال عن ذلك الربط المحض لا يخص الشخص لا الكلي ثم علم ان الحديث مضطرب سندنا ذكره لحن الاطباء المأثري
بهي بيع البضار بالسلت اذا كان البيع يابس فهو محمول على الورع والاضطراب بان مشابهة بالخطبة وقت الشبهة فيه
فيها وعندنا حياطا وعندهم تحمال نوعا كما اختاره مالك ولكن عندنا وعند الشافعي هما نوعان مختلفان فيجوز بيعهما
بالآخر متفاوتا اذا كان يلبس كما يجوز بيع الخطبة بالغير متفاوتا اذا كان يلبس لان البضار نوع من البضار
وفيه رفاة ويكون ببلاد مصر والسلت نوع من الشعر يقال له في الهندية يغري جولا لشعره واما اذا حمل على النسبة فذلك
لا يجوز لما تقدم من حديث عباد بن الصامت ولا باس بيع البر بالخير والخير بالخير كما يلبس باللبس فلا

باب في المزانية في الهدي باب بيع الفاسد هو بيع التمر على الخيل بتمريه وذلك كسيلة خضا احد والمزانية لغة المرافعة من
الزمن وهو الدفع يسمى هذا النوع من البيع بها لانه تودى الى النزاع والمنازع لان احد المتبايعين اذا وقف على
غيب فيها اشترط ان يدفع العقار والآخر ارضا وزاينا وتدا فاعا كل واحد صاحبه من حقه وقوله خضا اى من حيث
النظر لمان حيث اكمل الحقيقة لانه لو وجد الكيل الحقيقي في البديلين لم يقم التمر على رؤس الخيل بل يكون تمرا مجزوا
كالذي يقابل من المجد وذو هذا بيع فاستدفع عليه بين الائمة لان المساواة شرط ولم يوجد نعم رخص في بيع العرايا
الشافعي وغيره وسياق في بابه قوله هي عن التمر بالتمر كيلا الحديث اى بكيل موضوع على الارض فان على الخيل
لا يمكن ان يكال فيكون مقدرا بالبحر وهو حذو وطن لا يؤمن فيه من التفاوت فيكون بشمة الربو والشبهة فيها كتحفة فيجر
باب في العرايا بيع العرة وهي العطية لغة وفي الجمع هي النخلة واعلمها عطية ثمرة النخل كانت العرب في الجبل يبيعون
اهل النخل بذلك على من لا تمر يقال عرى النخلة اذا فردا عن غير ما بان اعطاهما لآخر ثمرة احد قال النووي في شرح مسلم
ولما العرايا في ان يخرص الخارص نخلا فقول هذا الربط الذي علمناه اذا لم ينحى منه ثمانية اوسق من التمر ثلثا فيعاجر

الانسان بثلاثة اوسق ثم وثيقا لبيان في المجلس فسلم المشتري الترو ليعلم بائع الرطب الطيب بالتخلية وبذا جازت فيما دون
 خمسة اوسق والايحوز فيما زاد على خمسة اوسق وفي جواره في خمسة اوسق قولان للشافعي اصحابا لا يحوز لان الاصل تخريم بيع التمر
 بالرطب وجازت العربا رخصة وشك الراوي في خمسة اوسق او دونها فوجب الاخذ باليقين وسودون خمسة اوسق و
 بقيت الخمسة على التحريم والاصح ان يحوز ذلك للفقر والافتقار وان لا يحوز في غير الرطب والعنب من الثمار وفيه قول ضعيف
 انه لا يخص بالرطب والعنب هذا تفصيل فذهب الشافعي في العتية وبه قال احمد واخرون وناووا ما كان والبوصية على
 غيرهم وظواهر الاحاديث تدل عليها فقلت في تفسير العربا اختلاف وكل ذلك منقول عن الصحابة بمنزلة جازا واخرا منها
 بعضها الشافعي ونقل لغيره مالك احمد في الموطا وهو يبعد اختياره بالبوصية ونظما ايضا محمد في موطاه والثاني ما في
 الطحاوي والاختلاف في التخرج بين مالك والشافعي حذيفة قال في البداية وتغير العتية عندنا ما ذكره مالك بن انس في
 في الموطا وهو ان يكون لرجل نخيل فيطعمها ثمره ثلثة او ثلثين يقطعها لغيره ثم يبيع عليه وجوه له انط فيسأل ان
 يتجاوز لغيره على ان يعطيه يملكها ثم يبيعها من النخل وذلك ما لا بأس به عندنا لانه لا يبيع هناك بل التمر كله لصاحب النخل
 وان اعطاه يملكها من التمر لانه اسماء الراوي التصور بصورة البيع لان يكون يباع حقيقة بل موعودة التمر ان لم يملكه التمر
 لانعدام القبض فكيف يبيع بيا ولا يوجب بيا لكان يبيع التمر بالتزالي ابل وانه لا يحوز الا بخلاف دل على ان العتية الرطب
 فيها ليست ببيع حقيقة بل هي عطية لان العتية هي العطية لعمدة قال حسان بن ثابت س ليست ببنهار ولا رجبية +
 ولكن عرابا في السنين الجوارح انتهى قلت هذا هو المذكور في الموطئين وليقولون ان رخصة رخصها الشارع في بيع الرطب
 على رؤس النخل بالتمتع بالارض بالحرص وهو منهي عنه والقياس بطلان لكن رخص فيما دون خمسة اوسق لان الرجل اذا
 كان عنده تمر مخبأ فترشقه فله ان ياكل الرطب في زمان النخيل فحوزه لذلك فيكون هذا استثناء عن المزممة وليست بطلان
 في التمر الحار ودون الرطب في الرطب على النخيل ولكن يلزمهم ان يحوز ذلك في الوفاء او ساق في صفقات وهم يلزمون مود وتخرج
 ابني حنيفة انه اذا وسب ثمره ثلثة فيشترى عليه ثم يرد الموهوب له الى بستانه ويكره ان يرجع في بيته فيدفع به اليه ثم يرد وهو صوته
 بيع في الحقيقة هبة مبتدأة لان هبة تمر النخيل لم يتم فلا يرجع ولا يبيع لعدم القبض لان القبض في ثمر النخلة الموهوبة ثابت
 بالتخلية بخلاف البيع فانه ثبت بالتخلية قال في البداية وناووا به رجحي قوله رخص في العربا ان يبيع المعري له ما على النخيل
 من المعري بتمر مخبأ وودع يبيع مجاز لان لم يملكه فيكون بابتدأ له ما معناه ان يبيع الرجل ثمره ثم يخلص بستانه لرجل
 ثم يشترى على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم لكون المله في البستان ولا يرجع من نفسه خلف الوعد والرجوع في البيعة
 يعطيه مكان ذلك تمر مخبأ بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون خلفا لوعده فما يعطيه الواهب من التمر المخبأ و
 لا يكون عوضا بل هبة مبتدأة لان الموهوب لم يصير ملكا للموهوب له باوادم متصلا بملك الواهب وهو اصل النخيل ولكن
 بذاني الصورة عوض فلذا سماه بيا مجازا لان في الصورة عوض يعطيه التخرج عن خلف الوعد وفيه بحث لان في السباب
 رخص في بيع العربا بالتمر والرطب وفي امرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وخصص في العربا
 ان يبيع غيرها بيا بيا عليه رطبا فسادا يدل على ان المراد بالعربا بيع تمر تمر وفي كثير من الاحاديث جاء بلفظ الاستثناء
 كما في حديث جابر ولا عمل لخل الاستثناء على الحقيقة والاستثناء من البيع حقيقة يوجب وجوب دخول في المشتري من الذي تمسك

ان في بعض الانظار يطلق على العربية لفظ البيع وفي بعضها اشتق من البيع والجواب عن الاول ان القرآن في الظاهر لا يوجب
القرآن في الحكم وعن الثاني انه على ذلك التقدير ينافي قول عليه السلام المشهور بالتمثيل بمثل والمشهور تناقض عليه ثلث
بعد ما ثبت تفسير الحنفية للعربا باليهودية ونحوه عراقيون في القرية ترك ظاهرا ثم يثبتها تفسير آخر من ابني عميدان العربية التي اوتى
التي تخرج من الزكاة التي تحمل الى بيت المال يعطى صاحب الزكاة من ثلث ولا يجلبها الى بيت المال وخلافه خمسة اوسق و
هو مصلح في قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة اي لا يجلبها الى بيت المال بل تصدق بها على من يشاء بجانده
فلعل بهذا جازا قيد خمسة اوسق او اودون خمسة اوسق في الدرايا والوسق ثلث الواسقون صاعا وهو ثلث مائة وعشرون رطلا
عند الجاهليين واربعة مائة وثمانون رطلا عند العراقيين على اختلافهم في مقدار الصاع وذكر عن سفيان العراقي ان كل
توسب للسالكين فلا يستطيعون ان ينظروا جذاذا فخص بهم ان يبيعوا بما شاؤوا من التم

باب في مقدار العرقوله عن ابني هريقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العراق فيما دون خمسة اوسق
او في خمسة اوسق شك داود بن الحصين

باب تفسير العربا جمع عربة وهي النخلة واصحابها عطية ثم جاز النخل كانت العرب في الجذب يتطوع اهل النخل بترك كل
من لا تمر ليقال عري النخلة اذا افردا عن غيرهما بان اعطاهما الاخر نخلة وقال الجمهور في فعلية بمعنى فاعلة وقيل عريته فعلية
بمعنى مفعول من عاروه واذا اتاه وتروا اليه صاحبه تروا اليها فقل عن ابني حنيفة ان يرب ثمرة نخلة ويشق عليه رد
الموئبل الى بلدانه وكره ان يرجع في بيته فيدفع اليه لهما ثمرا وهو صورة بيع قوله عن عبد الله بن سعيد الانصاري انه
قال العربية الرجل يعري الرجل النخلة او الرجل يتبني لمن ماله النخلة والاشتين ياكلها والمعري له يبيعها بتميزها لا بغير
بنايل الضامن يبيع ابني حنيفة ان كان معنى قوله يبيعها اي يبيع المعري له من المعري بتميزه وقدره اربعتا ولما كان
صوته الاستبدال قال يبيعها فانهم قوله عن ابن اسحق قال العربا ان يبيع الرجل النخلات فيشق عليه ان يقوم
عليها فيبيعها بمثل خرصها اي يثب على الواهب ان يقوم الموئبل على ثمرات النخل فيبذلها ويعوضها بمثل
خرص الثمر ثمرة هذا ايضا موافق لما قال به ابو حنيفة

باب في بيع الثمار قبل ان يملك صلاحها اختلاف في بدو الصلاح فعند الحنفية كما في المبسوط ان يوم فيه العانة والفساد
وكما في الخلاصة عن التجريد ان يكون متغابره وعند الشافعي ظهور الصفح ومبادئ الحلاوة ثم اعلم ان بيع التمري على الشجر لا يملك
اذا ان يكون قبل الظهور او بعده والا لاول لا يجوز والثاني لا يخلو اما ان يكون قبل بدو الصلاح او بعده وعلى الخلاف في
معناه وكل منهما لا يخلو اما ان يكون بشرط القطع او عدم القطع اي الترك او مطلقا اي لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فعنده
سنة صور قال ابن الهمام في الصفح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا في عدم جواز بيعه قبل ان يملك
الصلاح بشرط الترك لاني جاز قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يبيع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح
عندنا من العانة والفساد وعند الشافعي ظهور الصفح وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح
على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند مالك الشافعي واجد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا يبيع به في الاكل لاني علف
لا بد فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبة قضيان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال متفع في ثانی الحال

ان لم يكن منتهى في الحال وقد اشار احمد في كتاب الزكاة الى جواز فائز قال لو باع النثار في اول ما اطلع وتركها باذن
 البائع حتى ادرك النثار على المشتري فاولم يكن جائزا لم يوجب فيه العشر على المشتري وهذه البيعة على هذا التقدير باربع
 التعويل على اذن البائع على ما ذكرنا من قريب والاذن لا يشترط ان يكون مطلقا ولا يكون مبيعا وقال وان كان بحيث يتفجع به
 ولي عاقل للدواب فالباع جائز بائنا من المذهب اذا باع بشرط القطع او سلقا ووجب قطعه على المشتري في الحال فان
 باع بشرط الترك فان لم يكن منتهى غنمه فالباع فاسد عندنا الكمال وان كان قد منتهى غنمه فهو فاسد عندنا في حقيقته واما لو يوفى
 وهو القياس ويؤخر عنه فاسد فاسد وهو قول الامة الثلاثة واختاره الطحاوي وعمد البلوي ثم قال ولو باع ما اذن
 غنمه مطلقا عن الشرط ثم تركه فاما باذن البائع اذا مجرد او باذن في ضمن الاجارة بان استجار الاشجار الى وقت الادراك
 او بلا اذن ففي الصورتين اولى بين يليب الفضل والاكل وفي الثالثة لا يلزم له ويتصدق بما زاد له حصل بخرجه
 مخلوطة اما اذا باع ما منتهى غنمه فترك المشتري لغير اذن البائع فانه لا يتصدق بشيء الا لم يرد في ذهابه شيء انتهى لمصنعا
 قال النووي في شرح مسلم واما احكام الباب فان باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالاجماع قال اصحابنا
 ولو شرط القطع لم يقطع فالباع صحيح ويلزم له البائع بالقطع فان تراصيا على ابقائه جاز وان باعها بشرط التبقية فالباع باطل
 بالاجماع وان باعها مطلقا بشرط فذهبنا وما ذهب جمهور العلماء ان البيع باطل لاطلاق هذه الاحاديث واما صححة
 بشرط القطع للاجتماع فخصمنا الاحاديث بالاجماع فاما اذا شرط القطع ولان الحادثة في التمار الا ببقاء نصار كالمشروط و
 اذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقا وبشرط التعلق وبشرط التبقية لمعوم هذه الاحاديث ولان النسيب
 فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح ثم اذا بيعت بشرط التبقية او مطلقا يلزم البائع تبقيتها الى اوان الجذاذ لان ذلك
 هو العادة فيها بانها مذبذبة قال مالك وقال ابو حنيفة يبيع بشرط القطع والملك لم يمتى لمصنعا فكلت مذمومة
 ما علمناك والاصل ان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها مختلف فيه اذا اشترط اتمام التعلق عن الترك والقطع قال مالك و
 الشافعي واحمد يمسك الائمة السخري وشيخ الاسلام خواهر زاده ينال يجوز والاصح الجواز عندنا كما في الهامية الانتفاع به
 ما لا يبيع المفضل والحش واذا شرطها تركها على الخبز لم يخرجه عندنا من البيع وقال محمد يجوز استحسانا وبه قال مالك والشافعي
 واحمد واختاره الطحاوي لانه لا يتناول الناس بغيره غير مكروه والصحيح قولهما لان التعلق ليس بشرط الترك بل بالاذن
 بالترك من غير شرط كما في التحفة واستدل الشافعي ومن معه في هذا من احاديث الباب وغيره فاخرج المصنف من
 حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها يبيع البائع والمشتري اما البائع لسلكه
 اخذ البائع المشتري بلا مقابلية شيء واما المشتري لئلا يلف منه بتقدير تلف التمار رواه مالك في المطاوعة والشافعيان في
 صحيحهما وفي رواية مسلم وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته ومن عدته ايضا عن بيع النخل حتى
 تذهبوا النخل وازهي النخل صاحب غوره ولكن كريد ويقال تزي البسر بربك كرفت غوره خرا قال الخطابي
 اذهي النخل امر واخبر ذلك علامة الصلاح فيه وخلاصه من الامة ومن حديث ابى هريرة قال نهى النبي عن بيع النخل
 قبل ان يذهب النخل حتى يسير زمن كل عارض اى عاهته واذنه ومن حديث جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشق قبل ما تشق قال حماد وفضلنا دلويل عنها الواو يعنى او اى بعضها بتمار وبعضها بتمار

والحديث اخره الشيخان والطحاوي وفي رواية لمسلم لو بعثت من اخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذه من شياهم تأخذ
مال اخيك بغير حق وفي رواية لم يوضع الجوارح ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود
عن بيع العنب حتى ينشدنا العنب اول ما يكون اخضر ثم يحل الى السواد ويكون قابلا لال اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي
اليعقبي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه وفي رواية مالك زيادة مرفوعة هي قوله اذ ايت اشبع العنب الخ ومن حديث
زيد بن ثابت قال كان الناس يتبايعون الثمار قبل ان يبدوا صلاحها فاذا جاد الناس وحضر تقاضيه قال المتبايع قد اصاب
الثمر الدمان و اصابه فشاها و اصابه مرض يحجون بها فلما كثرت خصوصتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى
عليه وسلم كما المشودة ليسر بها فاما لا فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدوا صلاحها لكثرة خصوصتهم واختلفا فهم اخرج البخاري قوله
فاذا جاد الناس اي قطع الناس المشتريين الثمار قوله وحضر تقاضيه اي من البائعين قوله الدمان قال الخطابي هو بالضم
لان ما كان من الدوام والعالمات فهو بالضم كالسعال والركام وقال في الجمع الدمان بالفتح والنخعة فساد الثمرة وعنته
قبل ادراكها حتى يسود من الزمن وهو الرقون ويقال الدمان باللام معناه احم والقسم بالضم ان يتقص ثمره قبل ان
يصير لثما والمراد بالضم هار ينفع في الثمرة تلك قوله عات خبره قبل ان يري عات يحجون بها يعنيون بها عن ادراك
الثمره فاما لان شرطية وما زائدة اي لا تتركون هذا البيع فلا تتبايعوا الثمرة حتى يامن عن العانة فلا يقع الخصومة فامرك
بهذا بهذا الاخبار اخذنا هذا الشافعي وغيره وقال الحافظ ابن حجر قد اخذنا منطوقها ومعناها وفيه انه اقر النوى ان
البيع قبل بدو صلاح بشرط القطع جائز بالاتفاق وان باعها بشرط التقبيل بالبيع باطل بالاجماع فهذا هو الذي لا خلاف
قال ابن الهائم في الفتح ولنا ما تقدم من قوله عليه الصلوة والسلام من اشترى ثمرا فادركت ثمرته للمبايع الا ان يشترط المتبايع
بشرط يشترط بشرط قد دل على جواز بيعه مطلقا لان لم يقيد دخوله في البيع عند اشتراط المتبايع بكونه بذا صلاحه وفي رواية
مالك عن عروة بنت عبد الرحمن قالت ابتاع رجل ثمرة عات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فعاد لم يرد حتى تبين ان الثمرة
فسال رب الما تظن ان يصح له ان يقبله فلفظ لا يفعل فذهبت بالمشترى الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال يا
ابن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الما تظن ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو له ولو اصابه البعير لم تترقب الا قال عليه النبي
المذكور راى في احاديث الباب فنهى فتركوا ظاهره فانهم اجازوا البيع قبل ان يبدوا صلاحها بشرط القطع وبذه عارضة
صرحت بالمنطوق فنفذنا على انه تركوا الظاهر وهو لا يحل ان لم يكن لموجب وهو عندهم تعليل عليه الصلوة والسلام لم يرد
صله الله عليه وسلم اذ اريت ان ينسخ الله الثمرة لم يتصل احدكم بال احيه فانه يستلزم ان معناه انه يهي عن بيعها بذكره قبل الادراك
ومررت قبل الاصفه وقد فرس زهوا بان ثمره واصفر ونسرا ابن عمر بن تاسن العانة فكان النبي عن بيعها بذكره قبل الادراك
وامصفه قبل الاصفه او اتمته من العانة قبل ان يومن عليها وذلك لان ادراك ان الناس يبيعون الثمرة قبل ان
تقطع فهي عن هذا البيع قبل ان توجد الصفة المذكورة وما ذكرنا من نهى عليه الصلوة والسلام عن بيع العنب حتى
يسود وهو لا يكون عينا قبل السواد ليعيده فانه قبله حصره فكان معناه على القطع النهي عن بيع العنب عينا قبل ان
يصير عينا وذلك لا يكون الا بشرط الترك ان يبدوا صلاحه ويدل على تعليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله اذ اريت ان ينسخ
الثره ثم باخذ احدكم بال احيه فانه يهي عن بيعها بذكره قبل الادراك

وهذا من ذهب عند الأكثرين لان ما اصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا لما كان قال الطحاوي في الاراضي
الخراسانية: وهكذا الى الامام لو وضع الجوز لمخ المائتين مصلح المسلمين ببقا العمارة والمعاودة معاكلة من العام كما ساءت به من
المنة والمشاورة من الشهر

باب في بيع الغرر اى المبيع الذى يكون فيه غرر البائع او المشتري فيدخل فيه بيع كثير من كل جمول وبيع الاقبح وغير
مقدور التسليم فهذا اصل كبير في البيوع قوله تعالى عن بيع الغرر اذا عثما والخصاصة اى عن بيع الذى فيه الغرر وعن
بيع الخصاصة وسوان يقول اصحابنا الذين اذا نهت اليك الخصاصة فقد وجب البيع وقيل ذلك في الخيار فهذا يتبعين اثباته
الى اجل جمول او سوان يرمى خصاصة في قطع غنم فاس شاة اصحابها كانت مبيعة وتوقعين جهالة المبيع وعن بيع الماش
وهي لس الرجل ثوب الاخرى به بالليل او بالهار ولا يقبله الا بذكى اى لا يملكه الا بسبب البيع من غير ان يجزى بينهما ايجاب
وتقول في اللفظ وفسروا في الحديث والملازمة ان يمس ببلدة ولا ينشتر ولا يقبله باذامه وجب البيع رضى ام لا وعن بيع الماش
وهي ان يبيد الرجل الى الرجل شيعة وبنيته الاخر ثوبه ويكون ذلك مبيعا من غير نظر ولا تراص وقيل ان يجعل الماش لنفس
العقد او فاعطى الخيار والملازمة ان يجعل هذا المبيع كذلك وفسروا في الحديث والملازمة ان يقول اذا نهت بهذا الثوب فقد
وجب البيع من غير ايجاب ويقول ولا تراص وقوله تعالى عن بيع جبل الحجلة وفسره عبد الله الراوى وجبل الحجلة ان تنجح الناقة

بطنها ثم تحمل اى تنجح اى حين الناقة اذا حملت فاما بيع جامها وبنيها واما الراوى وجبل الثمن الى زنا جامها قال النوى اى
بيع الخصاصة فبيد ثلاث نوايلات احداهن ان يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليها الخصاصة التى اريها اذ بعتك من هذه
الارض من بينها الى ما انتهت اليه هذه الخصاصة والثانى ان يقول بعتك على انك بالخيار الى ان ارمى هذه الخصاصة والثالث
ان يجعل لنفس الرضى بالخصاصة ميعا فيقول اذا رميت هذا الثوب بالخصاصة فهو مبيع منك بكذا واما النهى عن بيع الغرر فهو
اصل عظيم من اصول كتاب البيوع ولهذا قد مر سلم ويصل فيه مسائل كثيرة غير مختصرة كتبت الاقبح والمعدوم والمجهول
ولا يقدر على تسليمه والمهتم بملك البائع عليه وبيع السمك فى الماء الكثير واللين فى الضرع وبيع الحبل فى البطن وبيع بعض
مبها وبيع ثوب من اثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيع باطل لانه غرر من غير حاجة وقد قيل لبعض الغرضاء اذا
دعت اليه حاجة كالجلل باساس الدار وكذا اذا باع الشاة الحامل والى فى ضرعها بين فانه يبيع المبيع لان الاساس ملحق للمساير
من الدار ولان الحاجة تدعو اليه فانه لا يمكن رويته وكذا القول فى حمل الشاة ولينها وكذلك اجمع السلوك على جواز اشتباها
فيها غرر حقير منها انهم اجمعوا على صحة بيع الحجلة المشوة وان لم يرتبوا ولو بيع خشو بانفاده لم يحرم و اجمعوا على جواز اشتباها
والدابة والثوب ونحو ذلك شهر اى ان الشهر قد يكون ثلثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين و اجمعوا على جواز دخول الحمام
بالاجرة مع اختلاف الناس فى استعمالهم الماروفى قد ركبهم و اجمعوا على جواز الشرب من الشفا بالعرض مع جهالة قدر
المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا اجمعوا على بطلان بيع الاجنبة فى البطن والظير فى الهوا قال العلماء
البطن بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وسوان دعت حاجة الى انكأب الغرر ولا يمكن الاحتراز عند البتة
وكان الغرر حقير اجاز البيع والا فلا وقع فى بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء فى صحة البيع فيها وشاة مبيع العين
الغائبة مبنى على هذه القاعدة فبعضهم يرى ان الغرر حقير فيجوز كالمعدوم فبيع البيع وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع والشرع

واعلم ان بيع الماسة وبيع النابذة وبيع جبل الجبله وبيع الحصاة وعشب الفحل واشباهها من البيوع التي جاز فيها
نصوص خاصة هي داخله في البهي عن بيع الغر ولكن افردت بالذكر في غير الكونهما من بيعات الجاهلية المشهورة والمعلوم
انتهى قلت في المداية وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز بها الاصل احمي كون الجاهلية القاذرة الى المنازعة فانه قاعدة
كسبية في هذا الباب بالاجماع لان مشروعية المعاملات لقطع الخصومات والمنازعات المقصدة وغير القاذرة اليها غير قاعدة
فيها الممانعة لكل جهالة لا تنفي الى المنازعة غير قاعدة الجواز فانهم والغر ما طوى عنك علمه وذكر في المبسوط الغر
لا يكون مستورا للعامة وذكر في المغرب يبي عن بيع الغر وهو الخطر الذي لا يدري ليكون ام لا

باب في بيع المضطر قبل الخصال في بيع المضطر يكون من وجهين احدهما ان يكون مضطرا الى العقد من طريق الاكراه عليه
فهذا فاسدا لا ينعقد والوجه الاخر ان يضطر الى البيع لا بد من كره او مؤنة ترهبه فيجوز في بيعه بالوكس من اجل الضرورة فهذا
سبيل في حق الدين والمروءة ان لا يبيع على هذا الوجه وان لا يفتات عليه بما له ولكن يفتقر ويجهل الى الميسرة
حتى يكون في ذلك بلوغ فان عتق البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولا يفسخ وفي استناد الحايث رجل مجبول
لا يدري من هو الا ان عامته اهل العلم قد كرهوا هذا البيع لهذا الوجه انتهى وتقال في الدلائل المختارة وفي الشنف بيع المضطر
شرء فاسد قال الشافعي هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او غيرهما ولا يبيع البائع الا باكر من ثمنها بكثير وكذلك
في الشرء منه كذا في البيع وغيره ترتيب لان قوله وكذا في الشرء منه مثال لبيع المضطر اي بان اضطر الى بيع
شي من ماله ولم يرض المشتري الا بشرء بardon من مثل البعير فاش وشال لوالدته القاضي يبيع ماله لانيار دينه والارم
الذي يبيع مصحف او عبدة سلم ويخبر ذلك انتهى قلت بيع المكره منقذ غير نافذ لان الاصل عندنا ان تصرفات المكره
قولا منعقدة الا ان يجهل الشخص منه كالبيع والاجارة لبيع ولا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعتاق والكفاح والتبرير
والاستيلاء وقولا لازم والسرفيدان الاكراه فوعان فرع لعدم الرضى وفيه الاختيار وذلك بان يكون يقتل او يقطع عضو
وهو الاكراه المحكي فوعان لعدم الرضى ولا يفيد الاختيار وذلك بان يكون يضرب او يقيد او يحبس هو الاكراه الغير المحكي و
كل منهما لا ينافي الا بهلية ولا الخطاب اي لا يزول به بهلية المكره ولا يستطاع عنه الخطاب لان المكره يتبلى وتبلا تحقيق الخطأ
الاخرى انه متمرد دين فرض وخطر ورضعة وياثم مرة ويوجراخرى وهو آية الخطاب قوله تعالى قال دعي سائلي على

الناس زمان عضو بعض المؤمنين على ما في يديه ولم يورد ذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ومباح
المضطر من قد هي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر بيع الغر الحديث وبيع المضطر بكلمة المعنيين المردون
منه عنه

باب في الشركة اي شركة الرجلين في مال فيبيعان فيحصل لهما البركة ما لم يخن احدهما صاحبه وحاصل محاسن الشركة
ترجع الى الاستعانة في تحصيل المال والشركة لغة طلب النصيبين بحيث لا يتميز احدهما وركبتها في تركه الدين اختلاطهما و
في شركة الغنم المظلمة وهي مشروعة جائزة لان البهي على الله عليه سلم لفت والناس يتعاملون بها فقررهم عليه فوعانها
الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اي يوثقوا من غير تركه وتركه وي على صحتهم شركة املاك وشركة عقود
قوله ان الله تعالى يقول انما ثالث الشركيين ما لم يخن احدهما صاحبه اذا اخاه خرجت من بينهم ثلثا عنيهم ولا يحصل في الشرك

قوله انما ثالث الشركيين اي بالثالث والاعطاء

باب في المضارب بخالف اي ما شرط عليه رب المال قال الخنابي اختلف العلماء في المضارب اذا خالف رب المال وفيه
 ابن عمر قال الربح لرب المال وعن ابن قلابه ونافع انه ضمان والربح لرب المال وبه قال احمد واسحق ولكن لا يكتم عند
 احمد في من استودع الا انما تجزئ بآذن صاحبه ان الربح لرب المال وقال اصحاب الراي الربح للمضارب ويتصدق به
 ولو ضيع عليه وهو ضمان لراس المال في الوجوهين جميعا وقال الاوزاعي ان خالف ورجع فالربح له في التصاهر وهو
 يتصدق به في الورع والتقيا ولا يصلح لواحدهما وقال الشافعي اذا خالف المضارب نظران اشترى السائمة التي لم يشرب
 بعين المال فالبيع باطل وان اشترى بالغير بعين فالسائمة للمشتري وهو ضمان للمال انتهى ثلثت عندنا اذا خالف المضارب
 ما شرط رب المال فمن مثله اذا خص له رب المال التصرف في بلد بعينه فخرج الى غير البلدة التي فيها فاشترى بها فبها
 اشترى المضارب بل يركبها ومن المال الذي اعطاه مضاربة رب المال ثم اعلم ان المضاربة مشتقة من الضرب في الشرا
 وفي الشرع عبارة عن عقد الشركة بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر وكذا الاجاب بالقول شرطان ان يكون
 راس المال من الاثمان فلا يصح الا بالمال الذي يصح بالشركة ويتعلق البقار للقر ورتبها عليها وحكم الوكالة عند الشرع
 والشركة بعد الربح وتسمى اهل الحجاز قرضا وبه المعاملة كانت في الجالية فاقترت في الاسلام وعمل برحلي الله عليه وسلم
 لم يركب قبل البعثة لاختلاف في جواز العمل بكثير من الصحابة قوله عن شبيب بن غرقدة قال حدثني ابي عن عروة قال

اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دينارا واشترى به اضيحة او شاة فاشترى شاتين فباع احدهما بلدينا وشاة ودينار
 فذا حاله بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ترابا لم يربح فيه فاما مبالغة في حصول ربح او حقيقة فان بعض انواع الربح
 يربح ويمناسبة الحديث بالباب غير ظاهر الا ان يقال ان المضارب وكيل رب المال فاذا خالف الى خير جاز كما ان عروق
 كان وكلا الرسول الشرع عليه وسلم خالف الى حيز فاجازه صلى الله عليه وسلم ثم اخرج له من عند ابن بلدينا حديثه
 الباري جازا الخبر لفظه مختلف فيه فذا اخرج الامام احمد في مسنده ولفظه ثنا ابو بلدينا عن عروة بن ابى الجعد الباري قال
 عرض للنبي صلى الله عليه وسلم جلب فاعطاني ونيارا وقال اي عروية ايت الجلب فاشترى ثاة فاشترى ثاة فاشترى ثاة فاشترى ثاة
 صاحبه فاشترى منه شاتين بدينار فبعت اسوتهما او قال اتودهما فلقيني رجل فساخني فابعد ثاة بدينار فبعت بالدينار
 وحبث بثناء فقلت يا رسول الله بديناركم وبذه فاشتم قال وكيف صنعت قال فذنت الحديث فقال اللهم بارك
 في صفقة يمينتي فلفظ الحديث انك بكتامة الكوفة فاربح الربيعين الفانيل ان اصل الى ابي وكان يشترى الجوزي
 ويبيع قوله حديثي ابو حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه دينارا

يشري له اضيحة فاشترى اهل بلدينا واهل بلدينا ورجع فاشترى اضيحة بدينار وجاءه بلدينا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له ان يبارك له في تجارته وانما تصدق لانه حصل لذلك الدينار في
 ربح ونيار اخرج بنيت الصدق لله تعالى فما زاد له به النبي ان يكون سبيل التصديق ولم يتصدق به لكرامة في التقد لانه
 لو كان ذلك لانك صلى الله عليه وسلم على حكيم بن حزام والحديثان جمة في ان تصرفات الفضولي جاز اذا اجاز الاصل
 قال الخنابي في الحديث مما يحتج به اهل الراس لانه يحيزون ربح مال زبيل لعم وبغير اذن منه وتوكيل فيه وليقف على اجابة
 المال فان اجاز ربح الا انهم لم يحيزوا الشر لغير اذنه واذا اجاز مال الشر والبيع معا وكان الشافعي لا يحيز شيئا من ذلك

لا نغزرا لا يدري بل يحجزه ام لا وكذلك لا يحجز النكاح الموقوف على رضا المنكوة او اجازة الولي غير ان الحنبرين
غير متصلين لان في احدهما وهو رواية حكيم بن حزام لا يادري من هو في خبر عروة بان الحى حدثه و
ما كان بناسيلا من الرواية لم يقيم بالحجة انتهى قلت الظاهري وغيره انما ضعف حديث عروة لان ثيب بن ابي عروة
يروي عن الحى ولم يتعرض للحديث ابدا فانه ثابت حجة لان المنذري قال وقد خرج الترمذى حديث ثمر الاشاة
من روايته ابدا في لبيد لما ذن من رواية عن عروة وهو من هذا الطريق حسن واما الكلام في حديث حكيم بن فيه يروي حنبلين
عن شيخ من اهل المدينة وهو جوفول قلت اخرج الترمذى من حديث حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام وقال
حبيب بن ابي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام قلت لم يسمع دليل على ان حبيب لم يسمع من حكيم بن حزام
ولا مانع من السماع ولو سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور حجة

باب في الرجل يتجوز في مال الرجل بعينه اذنه قوله من استطاع منكبه ان يكون مثل صاحب فرق الاذنين مثله
الحديث وفيه مثال الثالث اللهم انك تعلم اني استأجرت احيانا بقرق اذني فلما امسيت عرضت عليه فته فاني
ان ياخذته وذهب فخرته له حتى جمعت له بقرق ورعا ثم اطلقني فقال اعطيتني حق قلت اذهب الى تلك القرى ودعنا
فخذ ما نذهب فاما فخرتي فافرق كمال ستة عشر طلاجهما فرتان كطن ويطنان قوله فخرته من التتمير وهو التثنية يقال
ثرا لثرا اى كثره وفي الحديث قصة اصحاب الرقيم وسمي ثمة رجال اذوا الى الفار فقتلت على قم الفار صحرة سدت
طريق خروجهم منه فدعوا اليه بوسل احسن اعمالهم فزال الصخرة وكشف عن قم الفار بحيث خرج منه والى ريش بظاهره
غير مناسب للباب لان حقه الذي كان فرق الاذنه على ذمة المتاجر دينا لم ياخذته وتركه عند المتاجر فلم يملكه وبقى في ملك
المتاجر فالذي فعل فيه من التتمير تصرف في مال نفسه لا في مال التميم ولكن هو اعطاه اياها على سبيل الصدقة بالخير

باب في الشراكة على غيبه راس المال الشراكة ضربان شراكة المالك شراكة عقوده وشراكة الاملاك كشراكة العين وشراكة
الرجلان او شراكة يانها وحكمها انه لا يجوز للاحد منهما ان يصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
كالاجنبي والاشركة العقود هي على اربعة اوجه مفاضة وعنان وشراكة الصناعات وهي شراكة القبل وشراكة الوجه و
ههنا قسم خامس وهي فاسدة وهي شراكة الرجلان في كل شئ مباح كالشراكة في الاحتساب والاصطيا وركا هذا التماس
الجلال كالجوز والعين والفتق ونقل الطين ويخرج من ارض مباحة ايا الحصى او الملح او الكوز الحايطة وغيره او ايا
وجر الحصر في الصحبة ان العقد اما ان يذكر فيه مال او لا وفي الذكر ان تشترط المساواة في المال وركه ونصرفه ونفعه او لا
فان شرط ذلك فهو والمساواة والا فهو العنان وفي عدم ذكر المال اما ان يشترط العمل في مال الغير او لا الاول للمنازع
والثاني الوجه والفصيل في الفقه فراجع والاشراكة المشاوعة فذهب الى جوازها البوصيفة وصاحبها واخره وقال
الثاني وملك واحد لا يجوز واما شراكة العنان فهو متفق عليه والخلاف في التفصيل واما شراكة الصناعات كالخياطين
والصباغين يشتركان على ان تقبلوا الاعمال فيكون الكسب بينهما فهو ايضا مختلف فيه فغذا بالخير وبه نال مالك و
عن الثاني لا يجوز واما شراكة الوجه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشترط الوجها ويبيعا فتصح الشراكة على هذا
وسميت به لانه لا يشترى بالقبض الا من كان له وجاهة عند الناس وقيل لانه ليس بهما مال ولا عمل فيجلس كل واحد منهما

ينظر وجه صاحبه قوله عن ابي عبد الله عن عبد الله قال اشتركت انا وداود وداودها انصيب يومها فقال يا
 سعد باسير بن ولم اجد ابا عبد الله قال الشوكاني استدل به يثباتي عيادته على جواز شركة الابدان كما ذكره المصنف
 وهي ان يشترك الاحكامان فيما بينهما في كل واحد منهما صاحبه ان يقبل واميل عنقني في تاريخ حاشيتي في الاستدلال
 وبينان الصنعة وقد ذهب الى صحته مالک بشر الا اذا الصنعة والى صحتها ذهب الحنفية والشافعية والظاهرية
 الشافعية كلها باطلا لان كل واحد منهما متميز بحدته وشفافته وانما اشتركا في ما بينهما من النسل فبينما لا يثبت
 واجاب عن الشافعية عن هذا الحديث بان فتمامه بذكر كانت الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم بهما من ليشا، وهذا الحديث
 حجة على ابي حنيفة وغيره من قال ان الوكالة في المباحات لا تقع انتهى قلت وهذا الكلام يوجب بان الشوكاني في
 ان هذه الشركة من افراد الشركة الخارجة عن الحقيقة وجزية من جزئياتها وكل من الشركة في الابدان والشركة في تلك المباحات
 واحد عندهم وكل واحد من الشركين وكل من الآخر وهذا قاطع وعامة من الشوكاني وما اشار اليه بقوله كما ذكره المصنف
 بان المصنف صاحب المثنى شيخ الاسلام ابن تيمية قال في كتاب وهو ايضا غير صحيح فانه قال في حجة في شركة الابدان
 اي عندنا ما يملك المباحات عندنا قال بها فان الحقيقة كشرهم الشركة في قرق بين شركة الابدان التي تسمى شركة
 الصانع وشركة القبل وبين شركة في تلك المباحات فان الشركة في الابدان خارجة عندهم الشركة في تلك المباحات
 لا يجوز وصاحب المثنى اشار في كلامه الى ذلك وخاطبه الشوكاني ولم يفرق بينهما وفيه الشركة التي اشترك فيها عبد الله بن
 مسعود وعمار وسعد من الشركة في تلك المباحات وهو لا يجوز عندهم لاسن شركة الابدان كما هو واضح من كتبهم وقد
 ذكرنا مختصرا واحدا ان الشركة بغير المال على نوعين احدهما شركة الابدان وتسمى شركة الصانع وشركة القبل والآخر
 والصانع يشتركان على ان يقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما والثاني شركة في المباحات كالاحتساب الاصطفا
 والاشتراف في اخذ كل شيء مباح وكذا نقل الطين ويخرج من ارض صاحبها ويخرج او المخرج او الشئ او الكحل او المعدن
 او الكدور الجارية فالاول خارجة عن الماشي فاسد فالذي حصل من المال المباح لاحد بما قوله وان صاحبه كل في ذلك
 جاز عنده ذلك احمد قال ابن الهمام في فتح القدير يروي به ما رواه ابو داود وفي حديث الساب ثم قال اجيب
 بان الغنمية مقسومة بين الغنمين بحكم الله تعالى فيمتنع ان يشترك هؤلاء في ثمنها بخصوصهم وقوله صلى الله عليه وسلم
 انما يتقبل قبل الغنمة وان كان قدرا بخصوصهم وعلى قول بعض الشافعية ان غنما ثم بذكر كان للثمن صلى الله عليه وسلم
 ينصرف فيها كيف يشاء ظاهرهم واما جواز الاول فذكر في الهداية وفي شرحها فتح القدير وغيره واجبه

باب في المزارعة قال في الهداية قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث والرابع اجلة اعلم ان المزارعة لغة معاولة
 من الزرع وفي الشرعية هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند ابي حنيفة وتا لا جازة اهتمت المزارعة
 صور فثلاثة احدها ان يكون هذا العقد على درهم او دينار مسماة والثاني ان يكون على طعام مسماة على خطئة او غير
 مسماة سواء كان من جنس ما يزرع في الارض او غيره او بجزء من الارض من الخارج من الارض والثالث ان يكون
 بخصة من الخارج من الربيع والثالث او النصف والرابع ان يكون العقد على قسمة الخارج من الارض بان يكون على
 الاواني والمأذيات قلب الارض وما كان في غير ارض فهو لزاع فعلى الرابع اتفقوا على ان لا يجوز فخذ

احسن الامة وكذلك اتفقوا على الاول الاما نقل عن طاووس وطائفة قديمة انه لا يجوز كرا الارض مطلقا لا بجزء ومن الثمر
 والطعام ولا ذهب ولا فضة ولا غير ذلك اليه ذهب ابن حزم واحتجوا بالاحاديث المخلقة في ذلك وكذلك اتفقوا على
 الصورة الثانية فانه قال ابو حنيفة وصاحبه والشافعي وآخرون انه يجوز كرا الارض بكل ما يجوز ان يكون ثمناني ببيعات
 من الذهب والفضة والعروض والطعام سواركان من جنس ما يزرع في الارض او غير غير انه قال مالك انه يجوز
 كرا الارض بغير الطعام والتمر لهما بها لصيبر بن جع الطعام بالطعام قال ابن المنذر في ان يحمل ما قال مالك على
 ما اذا كان المكري بمن الطعام جازا مما يخرج منها لما اذا اكر بالاطعام معلوم في ذمة المكري او يطعام حاضر ليقضه
 المالك فلا مانع من الجواز وقال احمد بن حنبل يجوز اجارة الارض بجزء خارج منها ايضا اذا كان البزير من رب الارض
 واما الصورة الثالثة فهي التي تختلف فذهب ابو حنيفة الى انه فاسد مطلقا كما مر عن الهذلي وذهب صاحبه وآخرون
 الى انه يجوز المضاربة بجمعة من الخراج من الثلث والربع والنصف وقال ابو حنبل العقد على المزارعة والمساقات مجتمعتين
 فتساقط على النخل وتراد على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحد منهما منفردة واجابوا عن الاحاديث التي
 بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التزهير وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية منها معينة وقال
 الشافعي يجوز المزارعة ايضا بجمعة من الخراج من النصف والثلث والربع اذا كانت مع المساقاة ولا يجوز مفردة و
 معها ابو حنيفة منفردة ومجتمعة يصحون ارباب التصنيف ولكن يذكرون الجزئيات الخلافية مع صاحبها وان هذا الاختراع
 المتناهي بين المتناهيين لانه اذا فقد باب المزارعة عنده فما معنى خلاف الفروع بينهم فقول انه ذكر ابو حنيفة الفروع على
 فرض صحة المزارعة وبذلك تسمى في فائضه في جند ان يذكر فروع الخلافية في كل باب وليس كذلك بل الحق ان ابا حنيفة
 لم يقل بطلانها في الحادي القدسي ان ابا حنيفة انما كرهها ولم ينهي عنها اشد النبي فافهم فانه نادر ثم اعلم ان المزارعة
 على قول من يجوزها بشرط منها بيان المدة بان يقول الى سنة او سنتين واثني ذلك وان بين وقتا لا يتمكن فيه
 من الزراعة فسدت المزارعة فصا ذكره ولا ذكره سواء وكذلك اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلها غالبا لا يصير
 في معنى اشترط العقد على باع الملوحة ومنها بيان من عليه البذر قطع المزارعة واعلاها المعقود عليه وهو منافع العاقل
 اذا كان البذر من قبل رب الارض او منافع الارض اذا كان البذر من قبل العاقل ثم اعلم ان مطلق المزارعة
 على سنة او جزئية منها فاسدة وثلاثة منها صحيحة ابا حنيفة قال الاول ان يكون الارض والبذر لواحد والبقر والعمل
 لواحد والثاني ان يكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لثالث ان يكون الارض والبذر والبقر
 لواحد والعمل من الاخر اما الفاسدة فالاول منها ان يكون الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر وعن ابي يوسف
 ويجوز ايضا والثاني ان يكون البذر للاحدهما والارض والبقر والعمل لآخر والثالث ان يكون البذر والبقر للاحدهما
 والارض والعمل لآخر ثم الخراج في ذين الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبار السائر المزارعات الفاسدة وفي
 رواية لصاحب الارض ولا يصير مستثناة للبذر فانضال بالصلة بارضة ثم اعلم ان الخراج نوعان خراج وطيفة وكون
 يوظف الامام على الكفاكل سنة ويضع عليهم الطبيب ارضهم والثاني خراج مقاسمة وهو ان يشترط عليهم بعض الخرج
 كالنصف والثلث ونحو ذلك جزوا ثمانية ثم اعلم ان من جواز المزارعة استدلل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه

لا يعلم سمي بل يعطيه ابي الارواح من غير اذن في رواية قال جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ من يزرع ارضاً لله ورسوله اذ يقول يا ايها الله اني ازرع ارضاً
 ليك مرتبة اودعني فيها ارجل وفي رواية اخرى كثر الخيل وقال من يزرع ارضاً لله ورسوله اذ يقول يا ايها الله اني ازرع ارضاً
 لك مرتبة وفي رواية اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي بنجر حار في زرع ارض فغير يقول ما احسن زرع
 فغير قالوا ليس الطير قال ليس ارض فغير قالوا بل وكنت نزع ثلاث قال فخذوا زرعكم وروا عليه الشقة قال
 ما فاعلنا فخذنا زرعنا وروا عليه الشقة اي الى الزرع وفيه اشكال لان الزرع يكون لصاحب البذر والاخر ارجل
 فاعل كان البذر ايضا لصاحب الارض فلو قال سعيداً فقلنا خاك انكره بل بالراحم افرعوا وارضك للزراعة وفي
 رواية عن رافع بن خديج قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم المحاذلة وقال انما يزرع ثلثة رجل
 رجل له ارض فهو يزرعها ورجل فتح ارضاً فهو يزرع ورجل اشترى ارضاً فهو يزرع وفي رواية رافع بن خديج
 انه زرع ارضاً فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو سقيها فقال له من الزرع ومن الارض فقال زرعى بذرى ونملى
 الشطر لى فان الشطر فقال اذ يتما فرد الارض على اهلها وخذ نصفك قوله اذ يتما اي اتيما بالاربع النواصر
 وبه القضي ان النواصر النواصر بالبلد قيل ان حديثه را فمضطرب فيجب تركه والرجوع الى حديث غيره قال التورثي
 احاديث المزارعة التي اورد المحدثون في كتب الحديث في خواصها ثمانية واختلفت وجملته القول في وجه الحامض
 بينها ان رافع بن خديج سمع احاديث في النبي وعلها تنوعه فظم سائر في ملك واحد قلها امره يقول سمعت رسول
 الله عليه وسلم وتارة يقول حديثي عمومي واخرى اخبرني عمي والعلية في بعض تلك الاحاديث انهم كانوا يشترطون
 شروطاً فاسنة ويتعاملون على اجرة فيزرعونها وفي البعض انهم كانوا يتنازعون في زرع الارض حتى انفضي بهم الى التنازل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شاكتم فلا تزرعوا والمزارع قد بين ذلك زيد بن ثابت في حديثه وفي البعض انكره ان يخذ
 المسلم خراجاً ما علم ان عليه الارض ثم تمسك المسلم اذا تخلف الارض ربيعاً فيذهب الربيع فيذهب البذر فيذهب البذر
 وتبين لنا ذلك من حديث ابن عباس من كانت الارض فليزرعها الى ريف ذلك من طريق المروة والمواساة وفي البعض انكره
 الاغتنام بالجرارة والحرس عليها والتفرغ لها فتقدم عن الجهاد في سبل المدون وقومهم بل على الغنية والغنى ويدل عليه حديث
 ابي امامة امه اللغات الما في انات بالذال المعجمة مكسورة مسائل الماروقيل يابنت على حافتي ميل الماروقيل الجداول الموقدة
 قال في النهاية وهي الاول والرأس جمع قبل بالغنم والقبل ايضا راس الجبل والاكثة وقد يكون جمع قبل بالتحريك وهو الكثر في
 مواضع من الارض الجداول جمع جدول وهو البذر الصغير وقوله فليزرعها بفتح النون من باب فتح وكسر باس باب ضرب والاسم
 المنه بالسرطانية الخالة من الخلف هو القراح من الارض وهي الطيبة الشريفة الخالصة من شائبة السخ والصالح للزراعة منه
 حقل يحقل اذا زرع والمحاكلة مفاعله من ذلك والمزانية من الزبن وهذا لرفع المجازة هي المزارعة على نصيب معين
 كالثلث والرابع وساقى تفصيله في باب

باب في زرع الارض بغير اذن صاحبها ذهب عامة الفقهاء الى ان الزرع لصاحب البذر لانه تولد من عين الماروقيل من على
 الزرع كذا الارض غير ان احمد بن حنبل قال اذا كان قابلاً فهو لصاحب الارض واجب الحصاد يكون له الاجرة قوله عن ابن

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع في ارض قوم فغيروا ذنبهم فليس له من الزرع شيء وله نفقة والحديث مختلف فيه
ضعف بعض وحسن بعض قال الترمذي حسن غريب ونقل البخاري تحسيفه فنعني قوله ليس له من الزرع شيء اي لا يحمل له من الزرع
شيء لانه حصل له بطريق غصب الارض وان كان في الحكم له

باب في الخبارة هي المزارعة على نصيب حين كانت له والرابع كما فسر زهير بن ثابت في حديث الباب قال ان تأخذ الارض
بنصف اذ ثلثت او ربع قال الشوكاني في الخبارة مشتق من الخبير وهو الاكار وهو الزرع الخلق الحركات والى هذه الاستفاد
ذهب ابو عبيدة والاكثرون من اهل اللغة والفقهاء وقال آخرون هي مشتقة من الخبار بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الموحدة وهي الارض
الزينة وليس من الخبير بضم الخاء وهو النصيب من سمك او لحم وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خبير لان اول هذه المعاملات فيها
وفسر صاحب الشافعي الخبارة بانها العمل على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من صاحب العمل وقيل المساقات و
المزارعة والمخبرة بمعنى واحد والى هذا يشير كلام الشافعي في الامم واليه يشير كلام البخاري وقال في القاموس المزارعة المعاملة
على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من المالك والمخبرة ان يزرع على النصف ونحوه انتهى قوله عن جابر بن
عبد الله قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة والمخبرة وعن الشيا لان يعلم اي الا ان يكون الاستئثار
شيئا معلوما فانه اذا اتقن بتجارته بعد الاستئثار فلا كراهية فيه قوله من لم يلد له الخبارة فليؤذن بحرب من الله ورسوله فان
الخبارة لما كان عقد فاسدا فهو في حكم الربوا وقد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا ان كنتم
مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله قوله عن زيد بن ثابت قال هي رسول الله صلى الله عليه عن الخبارة
قلت وما الخبارة قال ان تأخذ الارض بنصف اذ ثلثت او ربع وذلك الحديثان حديث جابر وحديث زيد يبينان على منع
المزارعة على النصف والثلث وبه قال ابو حنيفة وآخرون خلافا لصاحبه

باب في المساقات وهي معاينة دفع الاشجار والكروم الى من يقوم باصلاحها على ان يكون له من الربح معلوم من ثمرها وهي كالزراعة
عند الحنفية حكاهم خلافا وقد تقدم تفصيله وقال النووي قال القاضي وقد اختلفوا في خبر بل فثبت عتوة او صلى او يملكها
عنها غيره قتال او بعضها صلى وبعضها عتوة وبعضها جلا رعية ابد وبعضها صلى وبعضها عتوة قال وهذا صحيح الاقوال هي
رواية مالك من تاليد وبه قال ابن عيينة قال وفي كل قول اثر مروى وفي رواية لمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما ظهر على خيبر اذ اخرج البيهقي ومنها وكانت الارض حين ظهر عليها الله ورسوله للمسلمين وبها يدل لمن قال عتوة اذ حق
المسلمين انما هو في العتوة ظاهر قول من قال صلى الله عليه وسلم على كرم الارض للمسلمين والمعلم و اختلفوا فيما يجوز
عليه المساقاة من الاشجار فقال داود يجوز على النخل خاصة وقال الشافعي على النخل والعنب خاصة وقال مالك يجوز على
جميع الاشجار وهو قول الشافعي فاما داود فراهضة فلم يتعد فيه المنصوص عليه والشافعي فوافق داود في كونها رخصة
لكن قال حكم العنب حكم النخل في معظم الابواب واما مالك فقال بسبب الجواز الحاجة والمصلحة وبها يميل الى الجمع فيقاس عليه
والله اعلم ثم قال بعد حديث خيبر خرج به الشافعي وهو افقوه في جوانا المزارعة تبعا للمساواة وان كانت المزارعة عند المزارع
منفردة فتجوز تبعا للمساواة فيساقاة على النخل والمزارعة على الارض كما جرى في خيبر وقال مالك لا يجوز المزارعة لمنفردا و
التبعا اما كان من الارض بين الشجرة وقال ابو حنيفة وزفر المزارعة والمساقات فاسدتان سواء اجبها او فترتها ولو عتبا

فقد اتفق ابن أبي عمير واليهود ومحمد بن سائر الكوفيين وقتهما المحدثين واتفقوا من حديثه وابن مهران وآخرين
 المساقاة والمرارة فثبتت في كل واحد منهما منهجية وإنما هو الكلام في التمام كحديثه في القليل من غرض كون المرارة
 في خبرنا جائزتها المساقاة قبل مجازتها فتأخذها وإن المعنى يجوز المساقاة مؤدوفاً في الميزان قياساً على القراض فإن جاز
 بالاجماع وهذا المرارة في كل شيء ولأن المسلمين في جميع الامصار والاعصار يستقرون على أصل المرارة انتهى لمخاضها
 قد اقدم قطعاً عن الهادي جواب أبي حنيفة من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ومأخذاً لم يكن بطريق المرارة
 المساقاة قبل كانت بطريق الشرا على وجه انهم والعسل انما يملكه عليه وسلم ملكه غنمة ولا يملكه الله عليه وسلم الميعين
 لهم المدة ولو كانت مرارة او مساقاة ليعينها لان بيان المدة شرط عند المجوزين قوله عن ابن عمر بن رسول الله عليه وسلم
 حامل أهل خيبر وشطراً يخرج من تمر او ذرع أي نصف ما يخرج من تمر أو ذراع الثمرة في المساقاة ومعاقد الزرع هي المجازة
 قوله عن ابن عباس قال اتفق رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر واسترطاب له الارض وكل صقل مريضاً وقال
 أهل خيبر نحن اعلم بالارض منهم فاعلها نأخذها على ان لا نصف الثمرة ولا نصف خبزها اعطاهم على ذلك المجازة
 أي زعم ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اليهم وارض خيبر على ان ما يخرج منها يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نصفها الجزأين -

باب في الخرص تقدم هذا في كتاب الزكاة وشيئاً هناك ما رواه عليه السلام في حديثه فراجعه
 كتاب الاجارة بكذا في اكثر النسخ وليس في بعضها بهذا اللفظ بل فيها باب في كسب المعلم قال في المغرب الجارة
 تملك المانع بوض ثم روافي في الاخرة اسم الاجارة وهي كرامة الاجير وقد اجروا اذا اعطاه اجرة

باب في كسب المعلم روى معلم القرآن قال في الهداية ولا الاستيعار على الاذان وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه
 الاصل ان كل طاعة تختص بها المسلم لا يجوز الاستيعار عليه عننا وعند الشافعي يبيع في كل ما لا يتبع على الاجارة الاستيعار على
 عمل معلوم غير متعين عليه يجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذناً فاعلم على الاذان اجراً ولان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا
 تعتبر لم يتنفل يجوز له اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلاة والان التلميم مما لا يقدر عليه المعلم لا يتبع من قبل المتعلم فكأن
 لمزاً لما لا يقدر على تسليمه فلا يبيع وبعض شأنا استحسنوا الاستيعار على تعليم القرآن اليوم لان طهر التواقي في الامور الدنيوية
 في الاقتناع ايضاً حفظ القرآن وعليه الفتوى انتهى قوله والفقه في الفقه لا يجوز الاستيعار لاجل قراءة العلوم الدنيوية كالهندسة
 والعرف والخو والعلوم الحكيمة كالطب العقول ونحوها قوله وعند الشافعي وبه قال مالك واحمد في رواية وقال في رواية
 بحرمة وهو قول الشافعي بن راهب وعبد البر بن شقيق واحباب احمد والزهري قوله ولنا حديث لوط عن عبد الرحمن
 ابن شبل وابي هريرة وعبد الرحمن بن عوف اما حديث ابن شبل فاخرجه احمد في مسنده مرفوعاً اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به حديث
 ورواه ابن راهب في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرنا في مصنفه والطبراني في معجمه وعبد بن حميد والبيهقي
 في مسندهم ورواه الاسانيد كلها صحيحاً واحديث ابني هريرة فاخرجه ابن ابي عدي في كتابه مرفوعاً عابجه واحديث عبد الرحمن
 ابن عوف فاخرجه البزار في مسنده نحوه سواء قوله وفي آخر ما عهد لخم اخبره الخضر عن ابي العاص مرفوعاً انت اناهم

واتخذ مودنا لا ياخذ على انذاره واخرجه احمد في مسنده والحاكم وقال على شرط مسلم واخرجه ابن ماجه والترمذي وحسنه
 من طريق الحسن عنه اخرجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ مودنا لا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد الاجرة
 البخاري في تاريخه من حديث المغيرة بن شعبة قلت يا رسول الله اجعلني امام قومي قال قد فعلت ثم لم يلبس الاخذ
 مودنا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد له واخرجه ابن عدي في كامله من طريق يحيى البكار سمعت رجلا قال لابن عمر في اجرك
 في الله تعالى فقال له ابن عمر وانا الغضبك في الله قال سبحان الله انا احبك في الله وانت تبغضني في الله قال نعم
 فانك تأخذ على اذناك اجرا ويشهد اليك انك تأخذ القوس من حيث الباب قولوا تحت وا قال كلمة الخفية ان المتقين
 منعوه لرغبة الناس في التقليم حسنة ومروءة للمتعلين في مجازاة الاحسان بالاحسان بلا شرط وقد رزل ذلك
 في هذا الزمان ففي الاستئصال فقيح حفظ القرآن وتعليم الصبيان لغاوم الشرع على مرالوان ويتغير الجواب باختلاف
 القرآن والدوران فيقضي بذلك اذا ضرر لامة لذلك قوله عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة
 القرآن والكتاب فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمالك اهدى واودى عليهما في سبيل الله لائمين رسول صلى الله عليه
 وسلم فلا سلته فانيته فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوسا من كنت اعلمه الكتب القرآن وليست بمالك
 وادى عنهما في سبيل الله تعالى قال ان كنت تحب ان تطلق طوقا من ارفاقك بما استدبل بهذا الحديث البوضيعة و
 من مود على ان اخذ الاجرة والعوض على تعليم القرآن وعلى من في معناه غير مباح قال الخطابي واما ذلك فافزون
 وهو مذموم عطاء بن مالك والشافعي وابي ثور واجتوا يحيى بن سهل بن سحران النخعي صلى الله عليه وسلم قال لا رجل
 الذي يطلب المرأة ولم يباها رزقها على ما معك من القرآن وقد ذكره ابو داود في موضعه من الكتاب فاولوا
 حديث عبادة على ان امكن تبرعه ونوى الاحتساب فيه ولم يكن قصده وثبت التعليم الى طلب عوض او نفقة في
 النبي صلى الله عليه وسلم الغالب اجرة وتوعد عليه وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من رخصه للرجل او يستخرج له
 من امواله عرق في تبرعه وحبته فليس له ان ياخذ عليها اجرا ولو ائنه طلب لذلك اجرة قبل ان يفعل حسنة كان
 ذلك جائزا واهل الصفة قوم لفرار كانوا يعيرون بصدة الناس فاخذ المال من تحت ابيهم مكره وودعه اليهم
 مستحب قال لبعض العلماء ما اخذ الاجرة على تعليم القرآن له حالات فاذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له
 اخذ الاجرة عليه لان فرض ذلك لا يتعين عليه واذا كان في حال او موضع لا يقوم به غيره لم يحل له اخذ الاجرة
 وعلى هذا يقول اختلف الاخبار فيه انتهى وقال البيهقي في المعرفة وظهره متروك عندنا وعندهم فانه لو قيل العتية
 بغير شرط لم يستحق الوعيد فيكون مسوغا يحيى بن عباس وحديث الخدرى قلت علم ذكر الشرط غير ذكر عدم الشرط
 فالسكوت لا يدل على العدم ولا يتبعان بحيل ذلك على كمال المباعدة فيما فيه فتاوية العوض احتياطا ومن
 باب سد الزلل فيعلم حال الشرط بالطريق الاولى واما الجواب عن حديث ابن عباس رفعه ان احق ما اخذتم
 الحديث ان المراد الجعالة في الرقبة كما في سياق الحديث وهو نوع من الاجرة وسيل اخذ الاجر عليها وكذا الجواب عن
 حديث الخدرى في قصة الدردن ورفيقه باه بالفاخرة ثم ان خاسرا راد المولف باين ذلك حيث جوز للقرآن
 اجرة اذا كانت على سبيل المعالجة وحرمت حيث كانت على التعليم مشعر بان الاجرة انما جازت في الاول كونه

فما يجب القيام به على المكلف لا كذا كالتعليم فاتها قربة وهو واجب اليها وإن كان على الكفاية وهذا هو المذهب عندنا لا يثبت في حديث الرقية بالقائمه حجة على الاختلاف في مفهوم الاجرة على التعليم.

باب في كسب الاطباء قالوا على انه طيب وحلال واخرج فيه حديث ابن سعيد وفيه قوله فقال بعضهم سيدنا ندع فهل عندنا احد منكم يعني رقية فقال رجل من القوم راى لادوي ولكن استصغنا كرهنا فاني انما نبيغونا ما انا براق حتى نجعلوا الى جعلنا نجعلوا الله فليعيا من الشان فانه فقرا عليه يام للكتاب وتبين حتى بر الحديث و

في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن علم انها رقية احسنتم واضر لو ابي معكم ليهيما انما قال يا ابي الطيب القلوبهم ولبيان انه حلال طيب وكان الربط لثنتين كعدو الشار واللدوس غلذوات السموم من حية وعقرا واكثر استعماله فيمن لدغة العقرب والسليم فيمن لسعة الحية قال الخطابي علم من هذا اذا اخذ الاجرة على تعليم القرآن ولو كان ذلك محرما لامرهم النبي صلى الله عليه وسلم برضا الطبع فلما صوب تعلم وقال لهم ختم ورفعي الاجرة التي اخذها لنفسه فقال اضربوا بي معكم ليهيما ثبت انه طلق مبلح قلت قال المانعون كما تقدم ان الطيب بالقرآن واخذ الاجرة عليه حلال واما قراءة القرآن واخذ الاجرة على تعليمه غير جائز لانه عبادة واخذ الاجرة على العبادة لا يجوز ووجههم حديث عبادة المتقدم وحديث اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به رواه احمد وسحق وابن ابى شيبة عن عبد الرحمن بن شبل وحديث عثمان بن ابى العاص وإن اخذوا مونا لا ياخذ على الاذن اجرا وغير ذلك واما قوله فلم يسم في حديث عم خارجة فقيل انه وذا لا يجوز لانه قسم بغير الله فاما ان يقار خالق عبي او يقال انه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لعمر فان الله سبحانه اقسام لعم فقلت ليس القسم بل هو كبر التاكيد وكذلك اقسام القرآن فانهم ولا تغفل فانه يتفكك بمثل خطبة المطول وغيره وقال بعض العلماء في جواب الاستدلال بحديث الباب كما قال ابن الجوزي اجاب اصحابنا عنها بثلاثة اجوبة احده ان القوم كانوا كافرا فاجازوا اخذها مواهم وثانيها ان حق التصفيف واجبت لم يصفوهم وثالثها ان الرقية ليست بقرعة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها وقال القرطبي في شرح مسلم ولا نسلم ان جواز الاجرة في الرقية على جواز التعليم بالاجرة والحديث انما هو في الرقية اهر فقلت ولو سلم كل ما ذكره قلنا يترجح الحرم على المباح عند تعارضهما كما قد مضى ارا

باب في كسب الحجام يجوز اخذ اجرة الحجام عند جمهور الامة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام الاجرة ولو كان حراما لم يعطه ولان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام اجرة فثبت جازا فقال القاضي الجليل عن احمد انه لا يباح اجرا للحجام ومن كره كسبه عثمان والبهررية والحسن في الحديث كسب الحجام خبيث كذا قيل وروى عن احمد الصنف انه كره للمحتراف ونحوه من اتفاق اجرة على نفسه ويجوز على رقية ودوابه حديث محصية في النبي عن كسبه وجواز اتفاقه في علف النواضح ويجوز للبعد مطلقا ثم في باب المنع اخبارها حديث ما في من خلق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث وممن الكلب خبيث وعمر النبي خبيث ورواه مسلم ايضا منها حديث محصية انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجادة الحجام فنهاه عنها فلم يزل

يسأله ويستأذنه حتى امره ان اعلفه ناصحك سقيفك واخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه واحمد في
 مسنده واماك في موطنه واما حديث الاباحه فمنها حديث ابن عباس قال اجتمع رسول الله صلى الله عليه و
 وسلم واعطى الحجام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه واخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ولو كان سحاما لم يعطه
 في لفظ من جازيت الشعبي عن ابن عباس مرفوعا وعافا غلاما ابني بياضة فحججه واعطاه اجرة ودا ولصفا وكلمه مواليه
 فخطوا عنه نصفه وكان عليه مالان ومنها حديث انس بن مالك قال حجج ابو طيبة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فامر له بصاع من تمر وامر اهلنا ان يحففوا عنه من خواجه واخرجه مسلم من طريق حميد بن اسلم الترمذي
 عن كسب الحجام فقال اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجج ابو طيبة فامر له بصاعين من طعام وكلم اهلنا فغلبوا
 عنه خراج فقال الخثالي بعد اخرج حديث محبته عن شيخ عبد الله بن مسلمة قال الشيخ حديث محبته يدل على
 ان اجرة الحجام ليس بجرام وان جثتها من قبل ذنابة فخرجوا وقال قوله ناصحك او سقيفك يدل على صحة التذليل
 وذلك لانه لا يجوز ان يطعم رفيقه الا من مال قد ثبت له ملكة فقد ثبت له ملكة فثبت له ملكة فثبت له ملكة فثبت له ملكة
 الذي في الترمذي في تطهير الطعم والارشاد فيها الى ما هو لطيف احسن وبعض الكسب على افضل وبعضه
 ادنى وادنى وقد ذهب بعض اهل العلم ان كسب الحجام ان كان حرا فهو حرم واجتز هذا الحديث والقبول جليل
 وان كان عبد افعلفه على ذنابه قال الشيخ وهذا القائل لم يذهب في التفريق بينهما فذهب اثنين له معنى صحيح
 وكل شئ حل من المال للعبيد حل للاحرار والعبد لا يملك له ويد له يملكه وكسبه كسبه فاما وجه اليه ما ذكره
 لك وان الجنيث معناه الذي كونه سجانا ولا يتموا الجنيث منه تنفقون ابي الدرداء قلت للجور عن احاديث
 المنع وجواب في الجواب منها ما اختاره الطحاوي انها كانت في اول الاسلام ثم نكحت باحاديث الجور ومنها
 انها محمولة على المصلحة لا على التشريع كما في هذا الكسب من الذنابة ومنها انها محمولة على الكرامة التشرية فربما
 في بابها بلفظ الجنيث والسحت ومنها ان الجنيث ضد الطبيب وهو خاص من الحمال اذا هو لا يكون فيه شبهة
 وكرامة ويكون طاهرا عن كل لوث فيشمل الجنيث ما فيه شبهة او كرامة بلا حرمة فاستكره هذه الاجرة لما فيه من
 الحسنة تنزه وقصد الى معالي الامور وعصم بعض الشافعية والظاهرية واما اهلهم بان الجنيث لا يكون
 حراما على الاطلاق كما في قوله تعالى ولا يتموا الجنيث منه تنفقون واحديث من سمعت كسب الحجام فهذا الحديث
 مفسره والمراد بالسحت غير الطبيب قلت فيه فلق اما اوله فلقوله تعالى ويجرم عليهم الجنبات فانه مشير الى كون
 الجنبات حراما على الاطلاق بما لخصوص اهل العمد هناك واما ثانيا فلان حاله عجيبة جاء في نصرة المذهب ورد
 الخائف فقد صالوا ووثبوا على الحففة اذا ورد لفظ السحت في لمن الكلب وقالوا هو متبادر على الصوت على
 الحرمته وشدة الفساد ولبلان البيع حتى لم يجوزوا كونه بيعا فاسدا غير باطل فضلا عن كونه حراما غير فاسدا
 عن كونه مكرها فبالسحت كونه ترك الاول في الجمل على التنزه وبنينا نزوله على ترك العالي الامور وخففوه
 الى مرتبة التنزه ولو لا احتمال هذه المرتبة لم يكن حملها فكذلك في ذلك الحديث وضرورة الجمع لا تقف ولا
 الى الجمل على الجمل والا يصح الى البيع واما ثانيا فلان حديث التفسير مغلوب لان الحديث كان مجملًا باعتبار

المطافيه وبارز دعام ووجه وشملة ففسره وسمحت بكلمه على الحرمة على مقتضى زعمهم لانه صريح في الحرمة ومنها
ان نخل الجواز حرة على عمل معلوم ونخل الزجر حرة على ارجح قول وهذا غير ظاهر لا يشهد به لفظ الاخبار اصلا
وقد يقال الجامة مما يعين به المسلم على المسلم والاعانة واجبة ولا استتجار في الواجب قلت هذا يجري كثير
من الامور المباح استتجارها بالمعاليق والرقية بل جميع الحرف من باب الاعانة لان الانسان مدني الطبع
باب في كسب الامار اي ما يكتب من المال على الزنا وهو حرام اجماعا لانها تأخذ عوضا عن الزنا المحرم
وسيلة الحرام حرام قوله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامار اي ما يكتب من المال على الزنا
ولو لم تأخذ عن كسب الامارة لما علمت بيدها فقال هكذا باصا لعه نحو النبي والغزاة النفس اي من
غزاة الصوف والفتن والنفس هو متوقف الصوف والفتن وقد قال الخطابي كانت لاهل مكة و لاهل المدينة
اربعين ضرابا من التبدل وهي مخارجا وعليهن ضربا لم يوسن ان يكون سنن او من بعضهم النجور
ان يسيمن بالسفلح فاصطد الله عليه وسلم بالفتنة عن كسب ومتى لم يكن يعلم وجه معلوم يكتب به في الدنيا في النبي
واشد في الكرامة وقد جازت الرخصة في كسب الامارة اذا كان في يده عمل نحو الخبز والغزل والنفس اعترفتها قلت وهو
النبي حرام بالاتفاق واما ما ذكر في بعض الحواشي شرح القواني ان الاجرة الزانية حلال فنعاه ان الاجرة الزانية التي ليست
بعض الزنا بل هو عوض الخمر مثل تلخ الطعام وغيره حلال لا الاجرة على الزنا فان عندنا مخرج ومثقف عليه ان
كل اجرة تكون على فعل المعصية تكون حراما

باب في عيب الفحل اي في اجرة تؤخذ على ضرب الفحل قال في الهداية ولا يجوز اخذ اجرة عيب النيس وهو ان يواجر
ثايبه وعلى اننا نقول عليه السلام ومن سمعت عيب النيس في المراد اخذ الاجرة عليه قلت وفي الباب عن ابن
عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل اخبره البخاري والترمذي والنسائي واخبره احمد بن حنبل عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب في المسئلة اتفاقية بين الامانة الاربعة صرح ابو الطالب الجعفي وبعض الشافعية في جوازها وحيان لانه
انتماع بمبلح والحاجة تدعو اليه يجوز كاجرة النظر لارضاع والبيع للاستغفار قال الخطابي عيب الفحل الكرامة التي
يؤخذ على ضراب وهو لا يجل وفيه عذر لان الفحل قد يضرب وقد لا يضرب وقد يلحق الانثى وقد لا يلحق فها هو منطوق
الحواشي فيه موجود وقد اختلف في ذلك اهل العلم فروى عن جماعة من الصحابة تحريمه وهو قول اكثر الفقهاء وقال
مالك لا بأس به اذا اشتبه بغيره بداهة وانما يطل ان ينزوه حتى يعلق الركبة شيعة بعض اصحابه باجرة الرضا وبارا
الفحل وزعم اهل المصلحة ولو منعوا منه لا قطع النسل قال الشيخ وهذا كانه فاسد بلح السنة منه وانما هو من باب المعروف
فعل الناس ان لا يتماثلوا عنه فاما اخذ الاجرة عليه فحرم اجماعا واما انتصرا بن الجوزي في تحقيقه له بحديث
الزبير بن جابر من كتاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل فيها وقل يا رسول الله انما نطرق الفحل فنكح
فخص في الكرامة اخبره النسائي والترمذي وحسنه وغرره في غير مفيد بل هو مضر للنبي الصريح وانما الرخصة
في الكرامة لا في الاجرة ولا كلام فيه ولو كان الاجرة جائزة في الشرع لم يكن نهاه عن اخذها او لا على ان التحريم
مقدم على الاطلاق احتياطاً عند تعارضهما ومع هذا حيث النهي اقوى لكونه مما اخبره البخاري ولا تعد طرق.

باب في الصانع قال في القاموس صانع الشيء أي سباه على مثال مستقيم فالصانع وهو صانع وصانع وصانع
والصانع بالكسر حرفه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه لما نادى رجلا ببارك له فاني قد فعلت
لما لا تسلمه حيا ما ولا صانع ولا قضا باي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نادى رجلا ببارك له فاني قد فعلت
الصانع وانما كره الحجام والقضاب لاجل النجاسة التي بها تشر انما تخرج لاجل الاحترار او الاضمار فلما يذبل منه
من الخشب ولا يذيع غلظته والذهب والفضة وربما كان منه آنية او على الرجل فهو حرام او لكثرة التوجه والكمب في
كلامه قاله في النهاية

باب في العبد يباع وله مال اى يبيع العبد مولاه وعنده مال اعلم ان في حديث الباب مسلمان الاولى بالانتم
عليها الباب والثانية ان الثمرة هل يبيع في بيع الشجر فام لا تذهب البعينة وصاحبها والمالك والثاني وانما يبيع
في المسئلة الاولى الى ان مال الذي عند العبد للبايع الا ان يشترط المبتاع اى يشترط المبتاع من المال الذي عليه
عنده فيجوز بيعه العبد ويكون ثمنه بقا بتما وروى عن الحسن والنخعي انهما قال في من باع وليده ان مالها
للشترى الا ان يشترط الذي باعها مالها واما المسئلة الثانية فقال مالك والثاني واحمد بن حنبل الثمرة في ثمنها
بالبربر فاذا لم يبيع في البيع الا يشترط قولنا بتما وروى ابن ابي ليلى الثمرة للشترى ابراهيم ولم يبرشتر او لم يشترط
ان الثمرة من ثمنه وقال الحنفية الثمرة للبايع ابراهيم لم يبرشتر الا اذا اشترطها المبتاع كالزرع قال الامام محمد في الاثمار عن
ابن حنيفة عن ابن ابي الزبير عن جابر بن زرع عن باع نخلا مورا او عبد الله مال فتمترة والمال للبايع الا ان يشترط المبتاع
قال محمد ومناخذ اذ اطلع الثمر في الثمن او كان في الارض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمرة والزرع للبايع الا
ان يشترط المشتري اهـ قوله من باع عبدا وله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع ومن باع نخلا مورا فالثمرة
للبايع الا ان يشترط المبتاع التابير هو التقيح وهو ان يؤخذ ثمنه في ثمن ثمنه فلو سعت فيودع في اول الثمن
الطاع فيكون ثمنها باذن الله عز وجل قال الثنا في واخر من حيث لنا لاننا قلنا بمنفوقه ومفهومه قال ابن
الهام في الفتح ما جاء صله ولا فرق بين المورث وغير المورث في كونها للبايع الا بالشرط وعند الثنا في والمالك واجد
ليشترط في ثمنه ثمن الثنا في ان لم تكن ابرشتر ووللمشترى وان ابرشتر فهو للبايع وحاصل الاستدلال بمفهوم الصفة
فن قال به يلزمه واهل المذهب ينتفون حجية والذي يلزمهم من الوجوه القياس على الزرع وهو المذكور في الحديث
بقوله ان متصل للقطع لا للبقاء فصا كالزرع وهو قياس صحيح وهم يقدرون القياس على المفهوم اذا تعارضوا وحينئذ
فيجب ان يحل الابار على الاثمار لانهم لا يخرجون عنه فكان الابار علامة الاثمار فعلى الحكم بقوله بخلا مورا يعني مثرا
في اصل الجواب ان التابير كناية عن ظهور الثمرة فهو مورا ان يكون الثمرة قبل الفهور في عام البيع ايضا للمشترى
كما ذكره الشيخ ابو عمر في التمهيد واثار اليم في الاثمار

باب في التلقي اى تلقى الركبان الذين يجلبون البضائع قال الخطابي وقد ذكره التلقي جماعة من العلماء منهم
مالك والاوزاعي والثنا في واحمد واسحق ولا اعلم احدا منهم افسد البيع غير ان الثنا في اثبت الخيار للبايع قولنا بتما
الحديث واحمد بن حنبل لم يكره الوضيفة التلقي ولا جعل لصاحب السلعة الخيار اذا قدم السوق وكان البعيد

الاحطى يقول لما يكون له الخيار اذا كان المتعلق قد ابتاعه باقل من الثمن في ذل ابتاعه ثمن ثمانية خيال له قبل
البيع وما قولك في يخرج على في الفقه انه ثبت قدره بالقيمة ولكن خصم بعض الصوريين واما على قول في المدينة
وهي عن تلقى الجلب وهذا اذا كان البطلان كان لا يضر باجل البطلان باس به الا اذا ليس السعر في اواردين في ثمن
يكمل لما فيه من الغرور والضرر قال ابن الهمام والمتعلق صوته ان احدهما ان يلتقيها المشترون الطعام منهم في سنة ثمانية
ليعود من اجل البطلان بزيادة وثانيتهما ان يشتري منهم باخص من سعر البطلان بهم لا يعلمون بالسعر ولا خلاف في ان
انه اذا خرج اليهم لذلك اذ يعصى الاول لم يقصد ذلك بل اتفق ان يخرج فراهم فاشترى في مئة ثمانية
عندهم يعصى والوجه العصى اذ لم يلبس وعنه ما حمل النبي اذا كان لا يضر باجل البطلان وليس اما ان لم يضر ولم يلبس
فلما باس احببتم اما اذا غرر المتعلق قوله فلما باس الشيخ فغناه وان غرر فعلا فيجب الفسخ وبانه قوله ولا يتحقق السع
حتى يبطأ الاسواق السلع بكسر الميم من جمع سلعة وهي متاع التجارة ويهبط بصفة المجهول والمروءة المتاع المحبوب
الذي ياتي به الركبان الى الباطن ليعبوا فيها وفي استقبا لها لتيسق على اهل السوق فبانه في عن متعلق المجلدان
متلغا متعلق مشتري فاشترى وبصاحب السلعة بالخيار اذا اودت السوق الجلب الفسخ اما لمعنى المحبوب الذي جاء
من بطلان التجارة قوله فصاحب السلعة بالخيار اي اذا غرر المشتري فهو بالخيار في الاسترداد وفيه دليل على صحة البيع
اذا الفاسد لا خيار فيه

باب في النبي عن النخشب قال في الجمع به ان يمدح السلعة لينفذ ويروى بها او يزيد في الثمن ولا يبرئ ثمنها بالبيع
غير فيها وقال النووي النخشب يكون جيم ان يزيد في الثمن لا الرغبة بل ليجزع غيره وقال في البطلان كراهة النخشب
اذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بثلث ثمانية اذ ان يطلبها باقل من ثمنها فيفسد رجل سلعة حتى
يتبع الى ثمنها فبطلان ليس بمكره وان كان النخشب لا يزيد ثمنها قوله في تناخضوا اي اتبعوا النخشب

باب في النبي ان يبيع حاضر لباد قال الخطابي كروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان الحسن البصري يقول لا يبيع
في هذا الزمان واما كان النبي وقع عنده في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحسن البصري يقول لا يبيع
البدوي ولا يشتري له وذهب بعضهم الى ان النبي عنه معنى الارشاد وكون اليجاب قلت النبي محضون البيع
للبدوي في بعض الصور لاسطفا ولا بالشر او لم يلجوز للمحاضر ان يشتري للبدوي في حال الرخص قال في
الهدي وعن بيع الحاضر لبادي فقد قال عليه السلام لا يبيع الحاضر لبادي وهذا اذا كان اهل البلدة في كس
وعوز وهو يبيع من اهل البدو وطما في الثمن الخالي لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا باس ببلد
الضرر انقي وقال الخطابي معناه هذا النبي ان تيرخص له بسلعة لان سيدي بعد اليوم وذك ان البدوي اذا
جلب سلعة الى السوق وهو غريب غير مقيم باعها لبدوي فبطلان الناس فيها رخصا ولفظة فيقال الحاضر
عندي لا يبيع بالشر بجمع الغلاء وانا ان ترخص لك وبيعها حرم الناس ذلك النقص وذا تم ذلك الرق فيقول
انما يحرم ذلك غير اذا كان في بلد حتى الرق اذا باع الجلب متاعا لبيع الهادوا ولفظوا فاذ لم يبيع بين
الفتيق عليه رخص من غلاء السر فيه فاما اذا كان البلدة واسعا لا يفتق الناس اثنين فيك فغيره فبطلان

مع توضيح -

باب من اشترى مصلة فكرتها التصرية ربط اختلاف الشاة او الناقه و ترك جلبها حتى تتجمع لبنها فيكثر ثقل الشترى
 ان ذلك عاودتها فيريد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها و اصل التصرية حبس المارقال منه صريت المار اذا حدثت له
 الشافعي وقال ابو عبيدة و اكثر اهل اللغة التصرية حبس اللبن في اللغة حتى يتجمع اعلم ان مسئلة بيع المصاة
 معركة الاراء وقد روى الامام ابو حنيفة عن النبي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه من اشترى شاة مصاة
 فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها ردّها مع اذن عا من ثم لا سركا رواه ابن المظفر من طريق زرعة و رواه ابن خزيمة
 من طريقه و اما نقلنا رواية ابي حنيفة فلم يطلان ما كان اهل الخلاف يفتوهون به من ان احاديث بناء المار
 الخلافية من المعارك لم تبلغ ابا حنيفة ولا جرى على القياس ولو بلغت لتركه الى الاحاديث و التي ريث اخر الشبان
 من حديث ابي هريرة و روى البخاري من ريث ابن مسعود ايضا بلطف من اشترى شاة مخففة فردّها فليرد معها
 صاعا و الخبز طريق و الفاظ اخبرنا في حرمهم و منهم و مسانيدهم و مصنفاتهم و المخففة هي المصاة و التي تحمل
 التجميع قال ابو عبيد سميت بذلك لكون اللبن يكثّر في ضرعها و كل ثني كثرة فقد خفلة تقول ضرع حائل اي عظيم
 و اختل القوم اذ اكثر جمعهم و منه محفل قال الحافظ في الفتح و قد اخذ بنظره المار ريث حرم و اهل العلم و انفتح به
 ابن مسعود و ابو هريرة و لا يخالفهم من الصحابة و قال بين التالعين و من بعدهم من لا يجزي عدده و لم يفرقوا
 بين ان يكون اللبن الذي احتلب قليلا او كثيرا و لا بين ان يكون التمر قوت لك البلاء ام لا قال العيني قلت
 ابو حنيفة غير منفرد بترك العمل بديث المصاة بل ذهب الكوفيين و ان ابي بصير و اباك في روايته مثل الى حنيفة
 و قال الطحاوي بالمخففة ذهب قوم الى ان الشاة المصاة اذا اشترى ما فحلبها فلم يرض حلابها فيها بينه و بين ثلثة ايام
 كان بالخيار ان يشار امسكها و ان يشار ردّها و ردّها مع اذن عا من ثم و ارجح في ذلك بهذه الاثار و من ذهب الى ذلك
 ابن ابي بصير الا ان قال يردّها و ردّها مع ائمة صلح من ثم و كان ابو يوسف ايضا قال بهذا القول في اياه غير ان
 ليس بالمشهور عنه و خالف ذلك كله آخرون فقالوا ليس للشترى ردّها بالعيب و لكنه يرجع على البائع بقصان العيب
 و من قال ذلك ابو حنيفة و محمد بن الحسن و ذهبوا الى ان ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك في باب البائس
 فروى هذا الكلام عنهم مجلثا ثم اختلف في الذي نسخ ما هو اعم ثم نقل عن محمد بن شعيب ان ناسخه حديث البائع بالخيار
 بالتميز قال لا تلي الا بالخيار لغير الفرق الا في صفقة خيار ثم ردّها بان هذا خيار عيب لا تقطعه الفرق بان و جله
 خلاف بالثبوت و نقل عن عيسى بن ابان ان كان في ابتداء الاسلام اذا كان الاموال في العقوبة غرامة كما روى
 في الزكاة من اداها طاعا فلما اجرا و الا اخذ ثمنه و شطره بالغرمة من غرات ربنا و كما روى في حايث عمرو بن شعيب
 في سارق الثمر انما يجره ان يضرب جلده نكالا و يعرّم ثملها فانما يبيع الله الربا و ردّت الاشارة بالخيار الى
 امثالها و قيمتها و قد علمنا ان اللبن الذي اخذ المشتري منها بعد حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد بيعها فلو
 و بعضه فيه وقت البيع فهو في حكم البيع فلا يمكن ردّها للبن كما لو بعضه مما لم يملك سيرا و لا لملك البائع اذ ملك بعضه
 البائع بالبيع و قد كنز بجزء من الثمن فلا ترد بجميع الثمن فيكون سالما لغيره من و اختار الطحاوي و جها آخر جعله

لنغز الفسخ عليها لان الفسخ لم يرد عليها ولا يمكن التبعية للانفصال فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان
 ردهما جميعا وان شاء رضى بهما بحت الثمن والابعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحصة من الثمن بان يقسم الثمن
 على القيمة وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمة الفا وقيمة الزيادة كأند الثمن الفسخ سقط
 عشر الثمن ان رده واخذ تسعائة وغير متولدة منه كالكسب وهي لا تمنع بحال بل الفسخ العقد في الاصل ودون الزيادة
 ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة وتقول احمد والشافعي ر وفي الحديث الذي ذكرناه اول الباب الذي فيه
 قول البائع انه اشتمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم اخراج البعنان فحمل الشافعي وحمدتكم المنفعة والى
 في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع
 وبين غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر لا مع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمالك ليس مكانا او الولد
 تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه لا يجوز ان يسلم له مكانا لما فيه من شبهة الربا صفت بهذا ان الحديث لم يرد
 في صورة المصراة فالحاجب ان المذكور في عامته لكننا هو حكم القضاة او ادايئة فالرد واجب في المصراة فحمل
 حيث الباب على حكم الديانة بانه واجب الرد واما حكم الرد بديانة فذكره في الوجيز والتهذيب والحلوى القارى
 جمعت هذا في البينين بزيادة الفصل المتولد او عكسه متعيب لم يرد في التهذيب والوجيز و
 الحلوى الجواز بالترضى بحمل فصار الخلاف في رد حكم قضاة او ديانة والفرق في الدياته والقضاة سلم
 عند الفريقين او وجب ادعيت من وجوب الرد بديانة فما في الفسخ ان الفسخ في غرض الفعلي واجب وحمل شيخنا
 وشيخ مشايخنا شيخ الهبة قدس سره العزيز حديث الباب على الاستحباب لان الاقالة مستحبة اذا ندم احد
 العاقلين واما ذكره صاحب المنار وغيره بان الراوى ان عرف بالفقه والتقديم في الاجتهاد كالمخالف للراشرين
 والعبادة كان حديثه حجة بترك به القياس وان عرف بالعدالة والضبط دون الفقه كاش وابي هريرة ان اقر
 حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك الا بالضرورة كبيت المصراة اصبها مردودا ويجب رده واستاظر من
 الكلب لكل عامل اما اولان هذه الضابط لم يرد عن ابي حنيفة ولا عن احد من الايمة ونسب اجنبهم الى عيسى
 ابن امان وهذه النسبة الضابط صحيح لا ضعف كتابا في المصراة فذكر فيه كلاما ولم يرد بالضابط فزعم بعض انه
 ضابطه كما قال الزبيدي وثانيا بانه كيف يقال ان ابا هريرة ليس بعقبة وهو لا يعمل بعقبة وغيره وكان يعنى
 في زمن الصحابة وكان يعارض اجلة الصحابة كابن عباس فانه قال ان عددا من الرجال التوفى عنها زوجها
 الا جليل فردوه بالهريرة وافتي بان عدته وضع الحمل هكذا ذكر ابن الهمام في التجريد وثالثا ولو سلم كل ذلك فثبت
 المصراة مروى عن ابن مسعود ايضا وهو اصل الفقه الحنفى كما تقدم عن البخارى

باب في البنى عن الخلق قال في الجمع اصل الحكم الجمع والامساك وفي حديث الباب قوله لا يحكم الا خا طى اى
 المذهب العاصى وفي رواية من احتكر فهو خاطى وهو اسم فاعل من خطى بالهمزة يقال اذا شئتم في فعله وقال المأذون
 خطى اذا نهدوا خطا ماذا لم يتبعتم قال في الهداية وبكره الاحتكار في الاقوات والدينين واليهام اذا كان ذلك في
 بلد صغير لا حكارا بل والا اصل فيه قوله عليه السلام الحائز لم يرد في التجريد واخره ابن باجر عن عمر بن الخطاب

ولأنه تعلق به في العامة وفي الانتفاع من البيع الباطل فقام بتصديق الامر عليهم فكمه اذا كان يصير بهم ذلك بان
 كانت المدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يصير بان كان المصير الى الله حائلا ملكه من غير اضار الجيرة وتخصيص الاختلاف
 بالافاق كانت الحظوة والشعير والتمن والوقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضار بالعامه حاسبه وذا خكارو
 ان كان ذسبا او فضا او ثوبا وعن محمد انه قال لا اشكار في الثياب قال ابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر او موثر في
 اكله اية والوجبة اعطى الضرر الملمح والعارف ثم المدة اذا قصرت لا يكون اشكارا لو لم الضرر واذ اطلت يكون اشكارا
 كروا الخفق الضرر ثم قيل هي مقدرة بالربعين او بالثلث البني على التبعة ولم من اشكارا ما اربعين ليلة فقد
 برى من الله وبرى الشئ من اخرجه احمد في مسنده عن ابن عمر وقيل بالشهر وبيع التفاوت في المائتين بين ابن
 يزيد بن العزة وبين ان تير لئس الخط والعياذ بالشر وقيل المدة للعاقبة في الدنيا وان قلت المدة والمحال
 ان التجارة في الطعام غير محدودة ومن اشكر غلة ضيعة او ما جابه من بلد آخر فليس بجشكر اما الاول فانه خالص
 لم يتعلق به حق العامة الا ترى انه ان لا يزرع فذلك لك لان لا يزرع واما الثاني فانه كقول ابي حنيفة لان
 حق العامة انما يتعلق بما يزرع في المصير وجلب الى فناءها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما رويها وقال محمد
 كل ما يجلب منه الى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير كرم اشكارا فيه يتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا
 كان البلد يعجز الى المصير العادة كجلب منه الى المصير لانه لم يتعلق به حق العامة انتهى ما في الهامية مختصرا وقال الخطابي
 قوله ومحمد كان يخشع يدك على ان المحظوظ منه نوع دون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فصله وعليه
 ان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جاشا ثم ينفك كفاحا ويو على الصعابي اقل جازا وابعد مكانا وقد اختلف
 الناس في الاشكار فكسبه مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع وكان مالك يمنع من اشكار اللتان و
 والصوف والزيت وكل شئ اضربا بل السوق الا انه قال ليست الفواكه من الحكمة وقال احمد بن حنبل ليس
 الاشكار الا في الطعام فاعنه لانه قوت الناس قال وانما يكون الاشكار في مثل نكة والمدنية والثور وفرق
 بينهما وبين نكاد والبصرة وقال ان السفن تجزئها وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيعة فحسبه فليس
 بحكمة وقال الحسن والا وراعي من جلب طعاما من بلد فحسبه ينظر زيادة السعر فليس بجشكر وانما المحكم من اعتراف
 سوني المسلمين اهمه وقال النووي قال العلماء والحكمة في تحريم الاشكار دفع الضرر عن عامة الناس كما
 اجمع العلماء على انه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره اوجب على بيعه دفعا للضرر عن
 الناس فاما ما ذكره في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعاوية بن ابي سفيان انهما كانا يجشكران فقال ابن عبد البر
 واخرون انما كانا يجشكران الزيت وحما الحديث على اشكار القوت عند الحاجة اليه والغلاء وكنا حملنا لثاغني
 والوجبة واخرون وهو الصحيح اهم قوله وكان سعيد بن المسيب كان يجشكر النوى والحب والبر والخط محرمة
 وروى ينعش بالخبيط ويخفف والخبين ويخط يذيق او غيره ويؤخف بالمار فتوجه الابل والبر جمعه بزره
 هو كل حب يزرع للثبات قوله عن لئس الفت وبني الرطبة من علف الدواب قوله اكله اي احبته
 باب في نكر الداهم في الموطأ عن سعيد بن المسيب انه قال قطع الثور والذئب من الضاد في الارض

وبه قال احمد بن حنبل وابن المسيب وابن شهاب الزهري وعطاء بن ابى دؤب وابن عيينه والاوزاعي
 والليث ويزيد بن ابى ليلى والحنس البصري وشمام بن يوسف والوكبر بن عبد الرحمن وعبد الله بن حصيل الهذلي
 واسحاق والبلور والوسعيد والوسيلمان وابن جبر الطبري واصحاب الظواهر ثم اختلفوا فيما بينهم فقال الماوراء
 معنى الاخر اني قد انكرت ان احد من اصحابه وقال الليث هو ان يقوم احدهما وقال الباقر بن ابي شيبة
 عن نباله التيام عن الثور واه الترمذي عن ابن عمر فله وعند الشيخين يعرجان ليقارن صاحب وعطاء بن ابى
 اذ ابلغ الفصح يوجب البيع اعلم ان هذه المسئلة معركت الاراء بلط فيها فاستبدت العصر شيون وكبرون ويؤيد
 ايهم والشيخ بالبور وقد نصب فيها طائفة من اذئاب السلف ايضا فنبط الكلام فيه ونحن الحق ونظلم
 الباطل فنقول ان الشوايف استدلوا بنظايرهم فاني اخبر ورويت بالخيار فان ظاهر البخاري بالمجلس المتفرق
 بالابان وحديث الزيار مروى عن ابن عمر وعمر بن العاص وابى بركة الاسلمي وعكيم بن حزام وسمرة بن جندب
 انا حديث ابن عمر فاخرجه الستة والمصنف اخرجه اولاً برواية مالك وللفظ قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار
 على صاحبه ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار في البيع بشرط الخيار فان الخيار فيه لا يقتصر على التفرق بل يمتد بعد التفرق الى
 مدة الشرط قال النووي اقول صلى الله عليه وسلم الا يبيع الخيار في ثلثة اقول ذكرنا اصحابنا وغيرهم من العلماء
 احتجوا بالخيار بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره ثبت لهم الخيار لم يتفرقا الا ان يتجاذبا في المجلس
 ويتجاذبا مضارا للبيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة والقول الثاني ان معناه الا يبيع بشرط فيه
 خيار الشرط ثلثة ايام او دونها فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث
 معناه الا يبيع بشرط فيه ان الخيار لهما في المجلس فليزيم البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وذا ما قيل من يبيع
 البيع على هذا الوجه والاصح عند اصحابنا بطلان هذا الشرط انتهى واخرجه برواية ايوب بمعناه وفي آخره اقول
 احدهما لصاحبه اختار لفظ او بمعنى الا ان قال الشعبي قال الخطابي هذا الوجه انتهى في ثبوت خيار المجلس فهو
 مبطل لكل تاويل يخالف ظاهر الاحاديث انا حديث عمرو بن العاص فاخرجه المصنف برواية عمرو بن شعيب
 عن ابيهم وللفظ قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية
 ان يستقبله اخرجه الترمذي بهذا السند وحسنه واخرجه النسائي وابن ماجه واحمد والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة
 وابن الحارود وفي لفظ البائع والمتبايع بالخيار حتى يتفرقا وله الفاظ اخر ايضا فنقول ان تكون صفقة خيار
 اى عقدا فيه خيار الشرط فحينئذ اذا كان فيه خيار الشرط لا يكون الخيار مقصورا الى التفرق بل يمتد الى مدة الشرط
 وبهذا المعنى ظاهر من جملة المعاني الثلاثة التي ذكرها النووي لانه لا يحتاج الى تقدير كثير لا يدل عليه الدليل
 ولا يحتاج ان يقال ان الخيار بمجته التخيير وقوله لا يحل لاحد منهما من البائع والمشتري التفرق خوفاً
 طلب الاقالة وبهذا القول لو يدان البيع قد تم بالايجاب والقبول وباقى بعد العقد خيار لان الاستقالة تبدل
 على ذلك فان في صورة الخيار لا يحتاج احدهما الى الاستقالة لانه في صورة الخيار متفرق وكل واحد منهما بالفسخ
 قال الحافظ في الفتح قال ابن العربي ظاهر الزيادة مخالف لف الاول الى ريث في الظاهر فان تناولوا الاستقالة

قية على الطبع منا ولنا الخيار في على الاستقالة واذا اتفاننا اننا ديان فنزاع الى الترتيب والقياس في ما بيننا وبينهم
 ولقد بان محل الاستقالة على الفسخ اوضح من محل الخيار على الاستقالة انتهى قلت وهاهنا يوصى بالبيان
 كما ستقف واما حديث ابى برزة الاسلمي فاخرجه المصنف في الباب مع قصته عنه مرفوعا ولقد اوردنا في بيان الخيار
 ما لا يخفى فاذا خرج ابن ماجه فخصه برون النصفة قال المصنف في مختصر السنن رجاله ثقات واما حديث يونس بن مازم
 فخرجه السبعة الا ابن ماجه فخرجه البيهقي في كتابه في مناقب ابي بكر فان كان صادقا فديننا بكونه فيهما فان كان كاذبا فديننا
 من بهما قوله واما جهاه فقال حتى يفترقا او يتفترقا مرات اى نادى بهما في احدى بيتيهما وان كانا في بيت واحد فديننا
 الشافعية ولعل البيهقي في المعرفة عن الشافعي ان جملة على تفرق الاقوال خال لا يجوز في اللسان انما يكونان متساويين
 قبل التباين ثم يكونان بعد التساوي متباينين ولا يقع عليهما اسم المتباينين حتى يتباينا ويتفرقا في الكلام على
 التباين قال ولو احتمل اللفظ ما قالوا واما ما قلنا فالقول بقول راوى الحديث اولى لان الفضل السمع والعلم باللسان
 وبما سمع هذا ابن عمر كان اذا اشترى شيئا ليعجبه فاراق صاحبه ثم مشى قليلا ورجع واما جواب البيهقي عن قول الخطابي
 الذي تقدم في تحت حديث ابن عمر قال قلت قوله او وقع شئ في ثبوت خيار المجلس فيما اذا اوجب احد المتباينين
 والاخر تخيرا ان شأنا قبله وان شأنا بعده واما ما حصل الايجاب والقبول في الطرفين فقد علم العقد فلا خيار بعد ذلك الا
 بشرط شرط فيه او خيار العيب والدليل عليه حديث سمرة اخبره النسائي ورواه حديث فاسم روى في الباب ولفظه
 البني صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما حكى كل واحد منهما من البيع ما هو يخيّر ان قلت مرات
 قال الطحاوي قوله في هذا الحديث وما حكى كل منهما ما هو يخيّر على ان الخيار الذي للمتباينين انما هو قبل انعقاد
 البيع بينهما فيكون العقد بينهما وبين صاحبه فيما رضاه منه لا فيما سواه مما لا يرضاه او اذا خلافت بين الثابتين في هذا
 الباب بان الاخر اقرب للذكر في هذا الحديث هو البيع بالابان ان ليس للمتباين ان يأخذ ما مضى به من البيع ويترك الباقي
 وانما عنده ان يأخذ كله او يبيع بالقبول لا بالابان وقول الخطابي هو مبطل لكل تاويل
 غير مسلم لان الثابتين اذا اتفقا فلا وقف الحديث يعمل بالقياس وهو ان يقاس على العقود من البيع وهو ما انتهى
 تكون بالمتباين كالاجازات وعلى ما كان يملك بين الايضاح كالاكتمه فلما لا تشترط فيه التفرق بالابان بعد العقد
 فكذلك لا تشترط في عقود البيع والجامع كون كل منهما عقدا يتم بالايجاب والقبول وقال مالك ليس لغرفتهما معلوم
 ولا وقت معلوم وبه وجهه وقضى البيع عليهما فيكون كبيع الملامسة والنافذة وكبيع الخيار الى اجل محمول وما كان
 كذلك فهو فاسدا قطعاً انتهى قلت وهذا الكلام في الحديث يحتمل معنيين احدهما معناه بخير احدهما صاحب يعني القول
 المتباين كل واحد منهما بالخيار الا ان خيرا بينهما صاحب فيقول لا خيرا لبيع فيختار البيع فيخبره بيقط الخيار و
 لا يتبدل الى آخره المجلس الثاني معناه ان يقول احدهما لصاحبه اختر اى ادخل الخيار في البيع ان شئت فبدل الخيار
 في البيع فيكون الخيار منتهى الى مدة الشرط واما النقل البيهقي عن الشافعي بان جملة الحديث على تفرق الاقوال خال
 قلت المراد في الحديث من المتباينين المتشاكلان بالبيع فان باب المتاعلة شأنها انما وان كان لمضاربة ويكون
 الاخر اقرب الاقوال كقولنا تعالى وان يتفرقا فبين الله كلاما سمعته وليس من شرط الطلاق التفرق بالابان فلما

ان التنازل من صدق عليها حاله المباشرة الا انه لا يفتقر لذلك المتباين ويكون الافتراق مجابجا بين الادلة و
 لان ترتيب التنازل على الوصف يدل على عناية ذلك الوصف لذلك الحكم فوصف المتباينة هو علة الاختيار فاذا انقصت لطلب
 الخيار بطلان سببه وتسل المتباينين على من انقسم منه البيع مجازا كشمية الخبز فالحاوان انسان بظنية ولا بد وانما سكتنا
 بالمجازة وحمل الافتراق على التفرق بالاتوال وانما هو حقيقة في الاطلاق لا راجع على المجازة الثانية لاعتضاده بالقياس
 والافقود ان سئلنا عدم الترتيب فليس احد المجازين باولى من الآخر فالحديث يثبت فيقسط الاستدلال على ان احتملا
 راجع بارواه البخاري عن ابن عمر بن رول الشريفي عليه وسلم اشترى من عمر بكرا صعبا فوبه رسول الله صلى
 عليه وسلم لابن عمر بعد التنازل ان يتفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البكر لابن عمر فثبت بذلك ان التصرف في المبيع بعد العقد جائز وان لم يخرج احدهم الاخر وفي نفس الحديث
 ما يروى من تنازله وهو قوله الامان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله فبه الزيادة تسقط خيار
 المجلس كما تقدم اذ لو كان مشروعا لم يحتج لاستقالة كما قال القسطنطيني ومات له اعياض ان الزيادة توفيق في وجوب خيار
 المجلس زده الابن باهنا ليست بقوية لانه لم يكره قياما من جهة انه تصادف الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كره
 القيام من جهة انه تصدب قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خياره اذ لو لم يثبت لم يحتج الى طلب الاقالة
 وقال في الموطن وتفسيره عندنا على ما يتبعنا عن ابراهيم النخعي انه قال المتباينان بالخيار ما لم يتفرقا عن شرط البيع
 اذ قال الباقى قد ثبتك فله ان يرجع ما لم يقبل الاخر فاذا قال المشتري قد اشتريت كذا وكذا فله ان
 يرجع ما لم يقبل البايع قد ثبت وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا انه يمين وقال القيا محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 معنى الحديث اذ قال بيبك فله ان يرجع ما لم يقبل المشتري قد ثبت وليس المراد ظاهره ان يمين لو كانا في سفينة
 او قارب او من كيف يفترقان فالماثل ان الحنفية ومن معهم حملوا التفرق على التفرق بالاتوال والخيار على خيار
 القول فاذا قبل المشتري فقد تفرق وهو البايع وانقطع الخيار كما في قوله تعالى وان يتفرقا يغن الله الكلام من سعة الالة
 فاذا طأها على يال فقال قد قبلت فقد بانته وتفرقا بذلك القول وان لم يتفرقا بايديهما فذلك ههنا وفسره محمد
 بن الحسن وقال عيسى بن ابيان في كتاب الحجج الفرقة الناطقة بالخيار هي بالادان فاذا قال قد بعيتك عبدي هذا
 بالثمن منهم فله ان يطلب بذلك ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افتراق لم يكن له بعده ان يقبل فلو لا ان الحديث ما علمنا
 القاطع من قبول الناطقة وبما روى عن ابي يوسف ثم اطل عيسى الكلام ههنا في الحجج فله ان يفرق بالادان
 بعد الايجاب قبل القول وقاسه على التفرق في الصرف قلت وآه الالة الاحناف ومن معهم فهو ظاهر نصوص الفقهاء
 كقولهم تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم اباح الله
 سبحانه وتعالى الاكل بالتجارة عن تراض مطلقا عن قيد التفرق عن مكان العقد وعنده اذا فسخ احدهم العقد في
 المجلس لا يباح الاكل فكان ظاهر النص حجة عليه كقولهم تعالى ادعوا بالعقود وقوله واشتهروا اذا ابتاعتم الالة
 وامثالها والاحاديث فكثير ومنها ما رواه ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه عن
 الشريفي طعنا فلا يبيع حتى ليؤتيه اخرا الحار في من طريق يحيى بن نضر بن الحجاب عن الامام واهل البيت

والطحاوي واخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر هذا اللفظ ووجه التسك به اشارة العموم فانه اذا قيل
حل لم يعل على العطيبة معنى الغاية وبذا مطلق من ان يكون قابضا له قبل افتراق يده وبدن بالبعد او بعده ويجوز
قبضه حل لا تصرف وبذا لا يمكن الاعتدال بزم البيع فانه وطلان الخيار فانه مانع عن تمامه ولو رومه ومنها الاشارة
في لفظ ولا يجل لان ايفاء قه ختيه ان يستقبله في حديث الباب كما تقدم من انه يدل على نفوذ البيع والا فلا يخ
للاقالة عليه واجيب به ان المراد بالاستقالة مجرد الفسخ لان الاستقالة الحقيقية لو اريدت لم يسبق للتصرف معنى قلنا
صرف عن الظاهر والتصرف معنى صحيح على ما قدمنا فانه الحمل الذي اختاره النووي وغيره غير صحيح مع انه اشارة
الى طلب الاقالة فيفاد منه انه لا يستبد وجهه بالاقالة فلو اريد منها الفسخ ليعود الفسخ ايضا الى الاقالة لان الفسخ
بالخيار يستبد به العاقل لا يفتقر فيه الى الطلب من الآخر ومنها حديث ابن عمر ذكر رجل النبي صلى الله عليه وسلم انه
يخرج في البعير فقال اذا بايعت فقل لا خلاية اخرج الشيطان والرجل حبان بن منفذ على ما رواه ابن الجارود
في مصنفه والحاكم والدارقطني وغيرهم وكذا اخرج الدارقطني والطبراني في الاوسط من حديث عمرو بن قنبل هو حبان والد
منفذ كما رواه ابن ماجه البخاري في تاريخه جزم به عبد الحق والحديث رواه احمد والاربعة والحاكم من حديث انس وزاد
اسحق في روايته يونس ابن بكير وعبد الله بن علي بن عثمان بالخيار في كل سلعة استعياها ثلث لبيان الحديث فانه يدل على
ان البيع يلزم بالايجاب والقبول والالم يمكن الى ذلك مسيس حاجة وان الخيار ثبت بالتصرف ومنها ما تقدم من حديث
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بن الخطاب قوسا فبها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمر بعد
الشر فقبل ان يفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفريق ولم يتم البيع كيف وبها رسول الله صلى الله عليه وسلم
المكر لان عمر هذا وجهه سمعي والاعطى الى اصل بالنظر الاجتهادي فهو ما قاله الطحاوي اننا لا نرى الا اموال تملك
بالعقد في ابدان وفي اموال وفي منافع وفي اقتضاة فكان ما يملك به من الاضلع هو النكاح ونعيم بالعدالة
بعدا العقد وكان ما يملك به المنافع هو الاجارات وفيها ايضا تملك بالعدالة بقرعة بعد العقد والنظر على ذلك ان
يكون الاموال كذلك في المملوكية بالعقد كالبيع وغيره وتكون مملوكة بالاقتوال لا بالقرعة بحد قياسي ونظر على
ما ذكرنا وبذا نقول اثنتا عشرة وطائفة من اهل المدينة واليه ذهب مالك وربيعة الراي والنعني اهل الكوفة
ورواه عبد الرزاق عن الثوري ونايسك ابني خفيفة والثوري اذا اجتمعا على قول فاشدد عليك به اجمعت ايضا
يقال ان اثبات الخيار لاحد المتبايعين مطلق الحق الآخر وذلك لا يجوز لما صح من حديث الاضر ولا ضرار وان جاز
البيع بالعاقدين فلا يتغير برفع احدهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ولا يتوهم ان هذه اقيسة و
تصرفات عقلية بازار النضر لانها لا تعارض بل اورفنا بما عاضدة لمحمد على احد التلميز ولنا في النصوص الاخر
المؤيدة لنا ولا يرد ان الحديث صالح لما قلنا ومحمّل الحمل عليه عرفا وكذلك به بكارة واما ما قاله الشافعي هما قبل البيع
نسا وان واسم التبايع لا يجب لهما الا بعد العقد لمجمل لهما الخيار واحتج ايضا لعجل ابن عمر فانه لا اخذ من
مشكوة النبوة ولو يرد شدة تاسية بالشر وليس له ايضا قول ابى برزة اللذين اختصا اليه ما اراد انما تفهم كما في السابق
فتقدم جوابه وقال الزبيدي واما قولهم ادبها متبايعان بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع اي قولهم اغتال

لغة اللغة فانه يطين على المتساويين اسم المتبايعين اذ اقر من البيع وان لم يكونا متبايعا كما سمي اسمعيل او
 اسحاق ذبيحا ولا نهى عن بيعهما من البيع كما سمي العصية خمر اها واجاب عن فعل عمر بن الخطاب
 ما اوله فان اتباع تاويل ابن عمر الراوي فغير لازم على المجتهد كما لم يصح من خلفه امام مالك الراوي لهذا الحديث
 في الاستدلال ولا سيما على مذاهبكم فانكم قاتلتم العبرة لما روي بالبارئ فافهم وتامنا فاعلم بالاحتياط من
 الاحتمالات الثلاثة من القرينة بالاقوال وبالابان على قولهم وعلى قول عيسى بن امان مع ابن عمر مع رواة الطحاوي
 عنه ما ذكرت صفقه خيار فهو من مال المبتاع لو يدهبنا بالاشارة كما قيل وقال الثاني ابن عمر لعجل حمل الحارث
 على الاستحباب لا على الوجوب معناه انا سلمنا شرحكم في الحارث وقلنا بالخير الجالس لكنه مستحب لان الاقوال عندنا
 مستحب واختار هذا شيخنا شيخ المشايخ الشيخ العبد قدس الله سره العزمي ففعل ابن عمر وهو القيام عن المجلس ترك
 الاستحباب وعند الشافعي ترك الواجب لان في الحارث ولا يلزم له ان يغادر صاحبه خشية ان يستفيل فافهم فان
 المناسب لجلاله قدره ان يحجل فعل ابن عمر على ما قلنا لا على قولهم وكذا الجواب عن قول ابي بزرغ مع ان فيه جوابا
 اخر من الجواب كما قاله الطحاوي واورد البيهقي في اسنن في اخر باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني
 عن سفيان بن عيينة انه حدث الكوفيين بجواب البيهقي بالخير قال فخذوا به ابا حنيفة فقال ان يذهب ليس
 بشي ارايت ان كانا في سفينة اخرج قال ابن المديني ان الشرع لا يسأله عما قال انتهى فانظر الى هذه العصبية
 اورده لتفصيل شأن الامام الا اعظم العالي قدره عند الله تعالى وعند الناس ولا تضام كجانبه وللوقعية في
 دينه واسلامه ومن يهتدوا قال مشايخنا البيهقي متعصب وحاشا لاهل الامر الذي تقلدوا به ان يغيض الخمة الذين
 او يطين في المجتهدين وبه حكايته منكرة لا يلقى بشان ابي حنيفة مع اسارت به الركبان وشحنه بكتب
 اصحابه ونحو الفهم ورعه وزهده وخشيته العروضة احتياط واستسلامه لانا حتى قدم المراسيل و
 الصغاف والمطاطيع واختار المحاميل على الراي ولو سلمت قلعة تاويل له منه وحمل على اهل المسلمين الذي
 ذكره حمد والبولس قال ابن المديني ان الله سأل عما قال قال الله سأل عما قال ابن المديني في حق
 هذا الامام ائمة فيكون في جوابه يهتدون في الارض حيران لاصحاب يدعوننا الى الهدى اثنا واما الامام
 فقد اعد جوابا ولم يترك الموضوع متصفا ثم هو غير متفرد به بل وافقه عليه ائمة منهم الثوري والنعني واما
 المدينية كما ذكرنا على هذا قال السروجي البيهقي متعصب واما قاله الثاني الدين السبكي راد على السروجي انها كلمة
 تملأ الفم لا تصدر الا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء واطال الكلام فبدا ان قال وخطري ان يذا بموتى
 ما شاع على السنة الناس ان يحكم العلماء سموه لان الوقعية فيهم وقعية في الشريعة اها قبا اسقى على هذا
 السبكي لم ينظر الى جلاله قدر الامام ومرتبته وعالوه ونظر الى مرتبة البيهقي ابن تلبية الى ابي حنيفة واما ما
 الشافعي من تلامذة تلميذه محمد بن الحسن ولم ينظر الى البيهقي والخطيب عابا الامام فنبأ البيهقي حكايات منكرة من
 طريق جاسيل فبها يقول لهما السبكي يذا حرام والوقعية في ائمة مالك والشافعي والثوري والليث وابن المبارك
 والشافعي في الشريعة واما عجايب البيهقي مسموم وكلم الامام غير مسموم ومن البيهقي شاذة متعصب بكذا قال مولانا محمد

باب في نضل الاقاله قال في القاموس ذلته البيع بالكسر واقلته فحمة واستقاله طلب اليان قيل وهو متوجب عندنا
قوله من اقال مسلما اقاله الله عشرته اى يوم القيمة كما في ابن حبان وما وسعد بن الليثي معناه تنابعا لربان ففهم
واحد منهما فاستقال الآخر فقبل الاخر واما في البيعة يعني قبل شيئا مما الله سبحانه وتعالى في قوله والعشرة الزلة و
اقاله براندختن بيع وكذا شقن كناه ودور كردن لغزش -

باب فيمن باع بيعتين في بيعة اى في عدم جواز ذلك وفسره بتفسيرين احدهما ان يقول بعتك هذا نقدا والبشره
بنسيئة بعشرين والثاني ان يقول بعتك بعدي باللف على ان يبيعي جاريك بمائة والعانة في كلا النوعين جارية
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان بيع الجارية لا يلزم بذلك الشرط وقد جعله من الثمن فينقص وليس له قيمة و
التفسير ان منقول من الشافعي وابي حنيفة نقل عن الشافعي الترمذي في جامع وعن ابي حنيفة محمد في كتاب الامار
وقد استدلل صاحب الهداية بحديث الباب غير موضح واحد قال البخاري ولقيس اناهي عنه من يبيعتين في بيعة
على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب نقد العشرة ونسيئة نخبة عشر فهذا الجوز لا لا بدري ايها الثمن
الذي اختاره منها يقع به العقد واذا جعل الثمن بطل البيع والوجه الاخر ان يقول بعتك هذا العبد بعشرين دينار
على ان يبيعي جاريك بعشرة دنانير فهذا العينا فاسد لا جعل ثمن العبد بعشرين دينارا وشرط عليه ان يبيع جارية بعشرة
دنانير وذلك لا يلزم فاذ لم يلزم ذلك سقط بعض الثمن واذا سقط بعضه صار الباقي مجزولا ومن هذا الباب ان يقول
بعتك هذا الثوب بدنيا على ان تعطيني بهادرا هم صرف عشرين او ثنتين بدنيا واما اذا باع ثنتين ثمن واحد
كدار ثوب او عبيد و ثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة فانما هي صفقة واحدة فبيعتين
ثمن معلوم وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناهما عند اكثر الفقهاء فاسد على من الطائوس
ان قال لا باس ان يقول بعتك هذا الثوب بنقد لعشرة والى شهر نخبة عشر فبيعتين بى الى احدهما وقال الحكم وجمار
ولا باس به ما لم يفرقا وقال الاوزاعي لا باس بذلك لكن لا يفرقا حتى يقاتا باحد البيعتين فقبل لانه ذهب بالسلة
على ذيك الشئين فقال هي بائلي الثنتين الى العبد الا جليل قال الشيخ هذا لا اشك في فساد ما اذا باع باحد

العقدتين في مجلس العقد فهو صحيح لا خلف فيه وما سواه لغو لا اعتبار به اى قوله من باع بيعتين في بيعة فله
اوكسها او الرابا اى للبايع الفرض الثنتين او الواحدة وهذا مشكل لم يذهب احد من الفقهاء الى خاسر ما قال البخاري
لا اعلم احدا من الفقهاء فقال لظاهر الحديث اوصح البيع باوكس الثنتين الاشياء يحكي عن الاوزاعي وهو مذهب
فاسد وذلك لما تضمنه هذه العقدة من القرض والجعل وانما المشور من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة فاما رواية يحيى بن زكريا عن حماد بن عمرو على
الوجه الذي ذكره البوداود فيمنه ان يكون ذلك في حكومة في شئ بعينه كانه اسلفه في قفيز برلى شهر دينار
فلما حل الاجل وطالبه بالبر قال لبعني القفيز الذي لك بقفيز الى شهرين فهذا بيع الثاني فادخل على
على البيع الاول فصارت بيعتين في بيعة فبر دالى اوكسها وهو الاصل فان تنابعا البيعتين فقبل ان يتنابعا
الاول كانا مبيعين اهم قلت ويمكن توجيهه بان يقال في معناه ان من باع شيئا على ان ينجده ان كان ناجزا

او بعينه ان كان نسيئة ثم افترقا من غير ان يتعين احدهما بهذا البيع فاسد لانه بيع في بيعتين وكان الحكم فيه الفسخ
 الا ان المشتري استهلك البيع او اكلم فلا يجب فيه الا المثل او القيمة وهو اوكس عادة من الثمن المتعين بينهما
 في البيعتين معافا للعائن من باع بيعتين كذا لك ثم لم يبق البيع حتى يفسخ البيع فله ان ياخذ القيمة او
 المثل ولا ياخذ الثمن لانه لو اخذ الثمن كان البقاء للبيع وهو امور لفسخه واما اذا اخذ الثمن ولم يفسخ البيع فقد ربي
 لكونه عقدا عقدا فاسدا والعقد القاسدة كلها داخلة في حكم الرد كما قال بعض شيوخنا قدس الله سره العري
 باب في النهي عن العينة قال في الجمع هو ان يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم الى اجل سعي ثم يشتريها منه
 بأقل من الثمن الاول وهو مكره فان اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم بثمن اكثر
 مما اشتراه الى اجل وقبضها ثم باعها المشتري من البائع الاول بالعقد باقل من الثمن فهو ايضا عينة و
 هو ايهون من الاول وواجب زعده بعض سميت بها الحصول التقديس صاحب العينة لان العين هو المال الحاضر
 من الغد له قال في الدر المختار وبيع العينة مكره مذوم شرعا لما فيه من الاعراض عن بركة الاقرار
 وقال الشامي قال محمد بهذا البيع في قلبي كاشمال الجبال ذميم اختره اكله الرد اه قوله اذا ابتاع العينة
 واخذ ثم اذاب البقر وضعت بالبرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذكرا لا ينشروه حتى ترجعوا الى دينكم
 اعملوا على شريعة الاسلام وجاهدوا في سبيل الله

باب في السلف اي السلم قال النووي قال اهل اللغة يقال السلم والسلف واسلم واسلف وسلف و
 يكون السلف اليما قرضا ويقال استسلف قال اصحابنا ويشترك السلم والقرض في ان كلاهما اثبات
 مال في ذمة مبتدئ وفي الحال وذكره في هذا السلم عبارات احسانه عقد على موصوف في الذمة بذل
 يعطى عاجلا سعي سلم التسليم راس المال في المجلس سعي سلفا التقديس راس المال واجمع المسلمون على جواز
 السلم اه وعرف بعضهم بقره عاقل باجل وفي التهمة السلم عقد يشبه الملك في الثمن عاجلا وفي المثل جلا
 قلت والقياس ياي عن جوازه لانه داخل تحت بيع باليس عنده الا انه جوز لورود الشرع بذلك اما الاحاد
 فبعضها نكوي في الباب واما الكتاب فاية المدينة في سورة البقرة دالة على جوازه كما روى عن ابن عباس له
 شروط مذكورة في كتب الفروع ومجموعه في قولهم اعلام راس المال ببيان جنسه وقدره وصفته وتعيينه
 قبل الافتراق واعلام المسلم فيه ببيان الجنس والنوع والقدرة والوصف وتاجيله باجل معلوم والقدرة
 على تحصيله حتى شرطوا كون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى محل الاجل فيما بينهما خلافا للشافعي فيما
 اذا كان موجودا عند حلول الاجل فقط وذلك لان القدرة على التسليم بالتحصيل فلا بد من الاستمرار والذ
 تالوا الواسم في خطه جديدة تخرج من زرعه فسد وفي مطلق صح وتفضيله في كتب الفقهاء وليد ما في
 ابى داود في الباب اللاحق عن ابن عمر لا تسلفوا في النخل حتى يبرء صلاحها واما عند الطبراني
 من حديث ابى هريرة لا تسلفوا في ثمر حتى يامن صاحبها عليها العائنه قوله من اسلف في ثمر فليسف في
 كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قوله في كيل اخر بذاني الكيليات والموزونات واما في المذونة

فبشرع معلوم وفي الحدودات المتعارفة بعد معاوم فان السلم جائز في كل منهما ولا يجوز فيما يشاؤون فاما
 في اشياء غير ذلك فيمكن تعيينه اليه ان يكون في الحيو ان فاما نشأ في الحيوان فالمراد منه ان يكون معلوم القدر في شئ الربيع
 ولا بعد ولا يفتقر طان يكون فكيف والوزن والزرع يؤمن عليه فقه عن ابي الناس فان كان لا يؤمن فاسلم
 فاما في اهل معلوم انشئت الآية في السلم الى حال فاجازة الامام الشافعي ومنعه مالك والوفيقية وآخرون
 فقال بنو موسى ومعنى الحديث انه ان اسلم في كميل فليكن كميل معلوما وان كان في سوزون فليكن وزنه معلوما
 ان يكون موجبا فليكن اجله معلوما ولا يلزم من هذا شرط كون السلم موجبا بل يجوز حاله لان اذا اجاز موطن الغر
 فجاز الى حال اولى لانه بعد من الغر وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان اجل
 فليكن معلوما الى آخرها قال قلت في الحديث حجة لنا لان سوق الكلام لبيان فطر السلم للبيان الا ان
 اوجب مراعاة الاجل في السلم كما اوجب مراعاة القدر في فذل على كونه شرطية كالقدر ولا عقد المشرع
 الا رخصة لكونه رجع اليه عند الانسان والرخصة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الامر الاصل لعرض عذر الى
 تخفيف ليس في الترخيص في السلم فغير الحكم الاصل وهو حرمة بيع ما ليس عند الانسان الى اكل بعراض
 عذر العدم ضرورة الا فلاس في حالة الوجود والقدر لا يثبتها اسم قدر الرخصة فيبقى الحكم فيما على العزم لا عليه
 باب في السلم في ثمره بعينها اي لا يجوز ذلك قال في الهديت ولا في طعام قترتي بعينها او ثمره ثمره بعينها
 لانه قد يترتب آفة فلا يقدّر على التسليم واليه اشار عليه السلام حيث قال آريت لو ان اذهب الله تعالى التمر
 يستحل احدكم مال اخيه انتهى قال المحرر لم يوجد في السلم انما اخرج الشيطان وغيرهما من
 حديث انس في باب البيع لا السلم قلت والحديث وان لم يرد بهذا اللفظ في السلم لكنه ورد فيه بمعنى وهو
 الباب قوله عن ابن عمر ان رجلا اسلف رجلا في نخل فلم يخرج منه السنة فاختصم الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال بما تسأل مالاه اؤد ذلك اليه مالاه ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدد وصلاحه انما اسلفه اليه
 قال رب السلم اى راس المال لان القدر السلم في ثمره نخل معين كان فاسدا واجب الفسخ ولم يحصل السلم
 شئ حتى يورده الى رب السلم فله يبق الا يرد راس المال وقوله لا تسلفوا في النخل اخر فيه اشارة الى ان يكون
 المسلم فيه موجودا من حين العقد الى وقت حلول الاجل كما تقدم.

باب اسلف ليجول اى لا يبدل بغيره قبل القبض بالبيع والهبة او الوصية قال في الهديت ولا يجوز
 التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من تقويت القبض استحق بالبقاء
 واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه
 لانه تصرف فيه فان تقايلا السلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه راس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام
 لا تاخذوا السلم او راس مالكم اى عند الفسخ انتهى قلت في هذا الحديث الذي اخره المصنف في الباب بقوله
 من اسلف في شئ فلا يصرفه الى غيره اى لا يبدل قبل القبض بغيره وقال الخطابي اذا اسلف دينار في ثمره خنفة
 الى شغل الاجل فاعوزه البرهان بما حقيقه ذهب الى انه لا يجوز له ان يبيع عرضا بالدينار ولكن يبيع راس المال

قولا بعم الخ وفاعله وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعا بالدينار اذا تقايلا وقبضه قبل التفرق للمالكين
ويثبت بين فاما قبل الاقالة فلا يجوز وهو معنى الهني عن صرف السلف الى غيره انتهى -

باب في دفع الجاحجة هي الآفة المستحقة لتصيب الثمار ونحوها بعد ان يكون فيها ما يغني وضعا ان تترك البائع
ثمن ما لفت قال ابن الملك وهذا مراد عند الاكثرين لان ما صاحب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا
لما كان قال الطحاوي يذاني في الاراضي الحرجية وحكمها الى الامام لوضع الجوايح ما فيه من مصالح المسلمين بقرار
العادة قال النووي يختلف العلماء في الثمرة اذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع الى المشتري بالتجارية
بينه وبينها ثم تلفت قبل اعلان الجذاذ آفة سماوية بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في
احق قوله والوجيف والليث بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجاحجة لكن يستحب قال
لشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجاحجة وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب
وضعا وان كانت الثلث فاكتر وجب وضعا وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عهده

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابا عبا فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه

الناس فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك اي
ليس لابل الثمار الا لثنين الا ذلك فتم ايدل على ان لا يجب وضع الجاحجة على البائع لانه صلى الله عليه وسلم
امر بالصدقة عليه وفعله الى غير ما فعلوا كانت موضع ليقصر الى ذلك واجاب عنه القائلون بوجوب وضعا بان يتحمل
انها تنقص بعد اوان الجذاذ ولقرط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجرة ويحتمل ان يكون اصيب في ملك الثمار
بعد اخذها واذا ما الحرجين فطرقها لصل او حرقها سبل او باعها فانتات التبريم تحفه وكل هذه الوجود قد تعرج
اشارة المصنفة فيها الى الثمار التي كانت اشاعها واذا كان كذلك فتكون من ضمان المشتري ولم يحكم بانه
حق رب المال وقالوا ولها قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ليس لكم الا ذلك ولو كانت احوال
لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين واجاب المانعون عن هذا بان معناه ليس لكم الا ان لا تاكل لكم طالبة
ما دام معسر بل ينظر الى ما يسره وليس في الحديث انه امر برب الاموال ان يصوعا عنه من ثمان الثمار ثمانية
او اكثر او اقل انما امر الناس ان يعينوه ليقضي حقوقهم فلما ابرع به امرهم بالكف عنه الى الميسرة وباعكم كل

مغلس احاط به الدين وليس له مال قوله ان بعث من اخيك ثمر فاصابها حاجة فلا يحل لك ان تأخذ منها
شيئا ثم تأخذ مال اخيك ليعجز حق استدله الموهجون لان ظاهره وضع الجاحجة مطلقا وحمله المانعون على
نا اذا كان تلف قبل التسليم فيكون في ضمان البائع فلا يحل له ان يأخذ شيئا من الثمن بخلاف وان حمل على
بعد التسليم يحل على التهدي على لا يحل لك في الوبر والتفوي ان تأخذ الثمن اذا تلف الثمار -

باب في تفسير الجاحجة وتقدم ان معناها الآفة المستحقة لتصيب الثمار ونحوها بعد ان يكون فيها ما يغني وضعا ان تترك البائع
ثمن ما لفت قال ابن الملك وهذا مراد عند الاكثرين لان ما صاحب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا
لما كان قال الطحاوي يذاني في الاراضي الحرجية وحكمها الى الامام لوضع الجوايح ما فيه من مصالح المسلمين بقرار
العادة قال النووي يختلف العلماء في الثمرة اذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع الى المشتري بالتجارية
بينه وبينها ثم تلفت قبل اعلان الجذاذ آفة سماوية بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في
احق قوله والوجيف والليث بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجاحجة لكن يستحب قال
لشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجاحجة وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب
وضعا وان كانت الثلث فاكتر وجب وضعا وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عهده

بينة فيقبل-

١٢٢

باب في منع المالك في الهدية فصل في البياه واذا كان رجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان يمنح شيئا من انفقته
والشفة الشرب لبني آدم وابها ثم قال ما لم ينفذ الميا على ثلثة اقسام احدا بالاجناس والاهل بالاعلام والغير
المملوكة وما لا يورثه العظام يحبون ويحجون ودجاة والفراخ ونكلا وجنا وسقام ذبا ونفسه وبنات بين اهل
واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضي ونصب الرعي عليه حتى ان من الادان يكره ويغير نهره الى اية
لم يمنع من ذلك ولا يتفعل بما رزقك كالانتفاع بالشمس والقمر والبرق والرياح من الانتفاع به على اية وجه شارب
والثاني كما لا ياروا الحياض والانهار والمملوكة ونحوها فيه للناس حق الشفة على الاطلاق وليس لهم سقى الاراضي و
نصب الرعي عليه حتى من الادان ينصب عليه الرعي وان بقي ذلك انما احياها كان لاهل المار ان يمنح عنه
اخره ولم يفرق والثالث المار الحرج في الاول وفيه ما رزقك بالاحرار واقطع حق غيره عنه كما في الصياد المار
ثم قال ولو كان البئر او العين او الحوض او النهر في ملك رجل له ان يمنح من يريده الشفة من الدخول في ملكه اذا
كان بجدار آخر يقرب من هذا المار في غير ملك احد وان كان لا ياتي ليقال لصاحب النهر ان تعطيه الشفة
اذا نكره ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكرهه في اي جانبه ولا يروى عن الطحاوي وقيل ما قاله الطحاوي صحيح فيها اذا
اختلف في ارض مملوكة لما اذا اختلفا في ارض موات ليس له ان يمنح لان الموات كان مشتركا واختلف
لا حيا حتى مشترك فلا يقطع الشفة ولو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه او طبعه العطش له ان يملكه
بالسلح لانه قصدا لانه يمنع حقه وهو الشفة والمار في البئر مباح غير مملوك بخلاف المار الحرج في الاراضي فله
بغير السلح لانه قد ملكه وقيل في البئر ونحوه الاول ان يقاتله بغير سلاح بعضا لان المانع ارتكب معصية فقام
ذلك المانع بغير السلح بمقام التعزير ولا الشفة اى شرب الناس المواشي اذا كان يعني المار ويتا عليه
بان كان جارا ولا صغيرا وفيما يرد من الابل والمواشي كثره ينقطع المار بشرها قيل لا يمنع منه وقيل لسانه
اعتبار البقي المزراع والجامع لتفويت حقه ولا لاهل الشفة ان ياخذ المار منه للضرورة وحصل الثياب في الصبح
وقيل يوضع ريش الثياب في النهر وان اراد ان يمتطي شجرة في داره حملها بجراره له ذلك في الاصح وقيل لا يجوز ذلك
الا اذا كان حاجدا وليس له ان يسقي ارضه ونخله وشجره من نهر هذا الرجل وبهية وقنطرة الابانة ونحوها وان لم يمنع
من ذلك وان اذن له حاجدا في ذلك واعادوه فلا بأس به لانه حقه تجرى فيه الا ياخذ كما المار الحرج في اناه انتهى
ملخصا مع توضيح وانما مسئلة الكفار فقال في الهدية ولا يجوز بيع المراعي ولا اجارتها والمراد الكفار بالبيع فلا
يرد على ما يملكه لا فخر اكل الناس فيه بالحديث حديث الباب) واما الاجارة فلاها عقدت على استهلاك عين
مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استاجر لقبرة ليشرب لبها لا يجوز فهذا الى انتهى قلت المراد بالكل
بان ثبت في ارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير اثبات رب الارض لان رب الارض لا يكون حرجا باذنه
في ارضه واذا ائتمن صاحب الارض بالسقي والتزمت في ارضه اختلفت الروايات فيه فانه ذكر في الذخيرة والمحيط ولو
باع خيشنا في ارضه ان كان صاحب الارض هو الذي اشبت بان ستمها لاجل الخشيش فبعت بتكليفه جائزا

ملكه لا ترى ان ليس لاحد ان يخذله بغير اذنه وان نبت بنفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك لبل هو مباح الاصل لا ترى
ان لكل احاد ان يخذله وفي القدر وفي الكفار في ارضه ولو ساق في المار الى ارضه وحقة مؤنة حتى خرج
الكفار يخرج بيعة لان الشركة في الكلا ثمانية بالنص وانما ينقطع الشركة بالحيازة وسوق المار الى ارض ليس بمجازة
لكل ارض في الكلا على الشركة فلا يجوز ان الاحاديث الباب فاول عن ابى هريرة مرفوعا قوله لا يمنع فضل المار يمنع بملكه
وانما في الشيا عن ابى هريرة مرفوعا قوله ثلثة ولا يكلمهم الله يوم القيمة دخل مع ابن السيل فضل ما عنده الحديث وفي
اثره ما الشى الذي لا يحل منعة قال الما والحديث وفي الرابع المسلمون شمر كما في ثلث في المار والكلا والناذ قال
التومى ما الشى عن بيع فضل المار يمنع به الكلا ونفعا وان تكون الانسان سيرة مملوكه بالثقة وفيها مرفا فضل
عن حاجته ويكون هناك كلاً ليس عنده مالا لانه فلا يمكن اصحاب المواشى رعية الا اذا حصل لهم السقي من هذه
البرية يخرجهم عليه منع فضل المار لما يشية ويجب بذل لها بلا عوض ثم قال قال اصحابنا يجب بذل فضل المار
بالثقة كما ذكرنا بشرط احدا بان لا يكون مالا آخر ليعتق به والثاني ان يكون البذل بحاجة الماشية لا الشى الزرع و
الثالث ان لا يكون ماله محتاجا اليه واعلم ان المذهب الصحيح ان من بيع في ملكه ماله مملوكا وقال بعض
اصحابنا لا يملكه اذا اخذ المار في انار من المار المباح فانه يملكه بذمه الصواب وقد نقل بعضهم الاجماع على ان قال
بعض اصحابنا لا يملكه بل يكون اخص به وبذلك غلط فاهر انتهى قلت المراد بالمار في الاحاديث المار الذي في الانهار
والبار والحياض والادوية فلا يجوز منعه من الشرب البنى آدم والبهائم ولا يجوز بيعه اذا اخذه وجعله في وعاء
فقد احرزه فجاز بيعه ومنعه والمراد بالكلا ما ثبت في الارض غير مملوكه وانبت في ارض مملوكه بغير نبات الرابض
ففي كل الناس شمر كلاً لا يجوز لاحد بيعه ومنعه وانما ينقطع الشركة بالحيازة وهو بالقطع فتجوز حينئذ بيعه ومنعه و
يجوز ان تباين الشركة في النار لا تغلغ بضوئها ولا اصطلابا وتخفيف الشيب بها وتحصيل الشغل واللبيب و
ما الفهم الموقدة وكذا الروثة المشتعلة فليس عليان يعطيها وجوبا وليس لاحد ان ياخذ منه من غير رضا وقال
الخطابي لا يمنع فضل المار يمنع به الكلا ونفعا في الرجل يحفر البئر في الارض الموات فيملكها بالا حيار وحول البئر قربها
موات فيه كلاً ولا يمكن الناس ان يرفعوا الا ان تبذل لهم ماله ولا يمنعهم ان يلقوا ما شيتهم منه فامر صلى الله
عليه وسلم ان لا يمنع فضل ماله اياهم لانه اذا فعل ذلك وحال يمينه ومنهم منعه منع الكلا لانه لا يمكن رعية و
القيام فيه منع منه المار والى هذا ذهب في معنى الحديث مالك بن انس والا وراعى وهو معنى قول الشافعى والنهني
بانه عنهم على التحريم وقال غيرهم ليس الهني على التحريم لكن من باب الموقوف فان شرح رجل على ماله لم ينتزع
من يده والمار في هذا كغيره من ضروب الاموال لا يبيع الا بطيبة نفسه ونفسه قوم ان لا يجوز له منع المار ولكن
يجب له الرقبة على اصحاب المواشى امه وفي النهاية هو يقع البئر المباحة اى ليس لاحد ان يغلب عليه ويمنع الناس
منه حتى يحوزه في انار ومملكه وقال تقي الدين سبكي في شرح المنهاج مفهوم الحديث لا يمنع ان لا يحرم اذا لم يمنع به
الكلا فلا يجب بذلك للزرع ويجب لما يشية وفي حديث آخر من منع المار يمنع به الكلا ومنعه الله فضل رحمة يوم القيمة
وفيما شانه الى ان الكلا من رحمة الله فكما منعه منعه المار كذلك مئونة العز رحمة وفيما شانه الى تحريمه لان رحمة الله

لا يمنعها الا بمحضته

باب في بيع فضل الماسوديه بنى عن بيع فضل الماء وقد تقدم ما يتعلق بهذا الباب والحديث قريباً في الباب المتقدم
من هذا فاحاصله ان كان الماسوديا حافيه واحداً القيمة عليه ومنع لا يجوز وان كان في ملكه يجوز عليه اخذ القيمة
باب في ثمن السنور قال الخطابي ومن اجاز بيع السنور ابن عباس واليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين
والحكم وحماؤهم قال مالك بن انس وسفيان الثوري واصحاب الراي وهو قول الشافعي واهمداً وحماداً
كره بيعه ابو هريرة وجابر وطاوس ومجاهد انتهى قال في فتح القدير ويجوز بيع الهرة لانهما تصطاد بالخار والهام
الموديه بنى منفع بها قوله بنى عن ثمن الكلب والسنور هذا الحديث اخبرنا الترمذي ثم قال هذا حديث في اسناده
اضطراب وقد روى هذا الحديث عن الاعشى عن بعض اصحابه عن جابر واضطراروا على الاعشى في هذا الحديث قوله
بنى عن ثمن الهرة قال الترمذي اخبرنا الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال النسائي في هذا
منكره وقال النووي واما الهرة عن ثمن السنور فهو محمول على ما لا يمنع او على انه بنى تنزهه حتى يتنازل الناس به
واعارته والسامحة به كما هو الغالب فان كان مما ينفع وباعه مع البيع وكان ثمناً حلالاً لا مذنباً ومذهبنا ان الكلب
كافه ثم قال واما ما ذكره الخطابي والعمري بن عبد البر ان الهرة بنى عن ضعفه فيليس كما قال
بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر انه لم يروه عن ابى الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه ايضا لان
قوله في نه في صحيحه كما ترى من رواية منقل بن عبيد الله عن ابى الزبير فهذاان ثقتان روياه عن ابى الزبير
وهو ثقة ايضا انتهى وقال الخطابي بنى عن بيع السنور تناول على انه انما كره من اجل احدية بنى امانه
كالوحشي الذي لا يملك قياده ولا يكاد يبيع التسليم فيه وذلك لانه يتاب الناس في دورهم ويوطئهم فليعلم فيها ثم
ينقطع عنهم وليس كالدواب التي تربط على الدواري ولا كالطيور التي يجلس في الانخفاض وقد تروى حش بعد الاذنة
ونابذ حتى لا يقرب ولا يقدر عليه وان صاها المشتري انه ان يجسه في بيته او يشده في خيط او سلسله لم ينفعه و
المعنى الآخر ان يكون انما بنى عن بيعه لانه يتاب الناس وليتعاروا ما يكون في دورهم ويرفعوا به ما قام عنده
ولا يتنازعوا اذا استقل عنهم الى غيرهم تنازع الملاك في النفيس من الاغلاق وقيل انما بنى عن بيع الوحشي منه
دون الانسى.

باب في ثمن الكلاب قال الطبري الجوهري على انه لا يبيع بيعه وان لا قيمة على متلفه سوار كان معلماً او لا وسوار
كان يجوز اقتنائه او لا واجاز ابو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واوجب القيمة على متلفه وعن مالك
روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابى حنيفة والثالثة كقول الجمهور وقال الخطابي وقد
اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابى هريرة انه قال من السحت وروى عن حماد بن الحسن والحكم وحماد
واليه ذهب الاوزاعي والشافعي واهمداً بن حنبل وقال اصحاب الراي بيع الكلب جائز وقال قوم ما ابيع
اقتناه ومن الكلاب فبيعه جائز واهم اقتنائه منها فبيعه محرم بكل ذلك عن عطاء وانحى وقد حكينا عن مالك انه
كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من اكله وذلك لانه اكل البطل عليه منفعة وشبهه بام الكلب لانه

يعتبر من مذهبهم تال بال فقال بكون في الكتب انما هي اقل اربون وديمان وطاق ترك وفتح فعمل من الحق وقدر انما في الاسرار من العبد
والعالم والاولا طالع الحرام فوجد ان في ذلك اقل فيهم الصانع ففحصوا اخص بيان ان العالم من حقهم ان كان : وفيه في القوت فوجدوا في بيان انما الصانع انما
الطالع بكونه انما لا يحل من مذهبهم من انهم في كل اخصيص من علمهم انما لا يحل

[illegible]

باب في بيع الطعام قبل ان يستوفى اى يقبض واعلم ان القبض يختلف في الاشياء حسب اختلافها في نفسها كما تقدم
منها الاشارة اليها بانها اياكون بان يوضع المبيع في بصاحبه كما في بيع الصرف ويقتضى البراءة قبل الاقباض
وبهنا ما يكون بالتخليه منه وبين المشتري كما في بيع الاعيان ومنها ما يكون بالنقل من موضوع الى موضوع آخر كما
في بيع الطعام جزاء فادمنها ما يكون بان يكتال اولوزن كما في بيع الطعام كيلا او وزنا فان اتباع طعا كيلا
ثم اراد ان يبيع بالكيل الاول بالمحجر حتى يكيله على المشتري ثانيا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى
فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري والمراد بصاع البائع صاع نفسه حين ليشتره وبصاع المشتري
صاع لنفسه حتى يبيع له لجامعهم على ان البيع الواحد لا يخلط الى الكيل مرتين وقالوا لولا كاله البائع بعد البيع يحضره
المشتري انه يبيع به ان المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومن قال انه لا يجوز بيعه بالكيل الاول
حتى يكال ثانيا الوعيضة وصاحبه والشافعي واحمد والشافعي وقال مالك اذا باع نسيئة فهو المكروه وما اذا
باع نقد فلا بأس ان يبيع بالكيل الاول ثم اعلم ان ارجح اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض فختلفوا
بنياعاءه من الاشياء فنقل الوجيضة والبوليصة والطعام لم يمتد الى الطعام الا لاغرة فان بيعها قبل القبض جائز
نقل الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغيره الطعام من السلع والدور والغار لسوار يجوز بيعه حتى يمتدحها حتى يقبض

[illegible]

وقال مالك بن انس ما عدا الماكول والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي وداود بن مخلب و
 اسحق بن عمار كل شئ منها خلا المكيل والموزون ففي حديث الباب عن ابن عمر فروق قال من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يتوفيه اي يقبضه وفي اخرى عنه قال كذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنباع الطعام منبعت علمنا
 عن يامرنا باقتاله من المكان الذي استبعناه فيه الى مكان سواه قبل ان يبعه يعني جزاءنا قوله جزا فاقترعوا لئلا يبتاع
 الطعام ولقولنا تبعناه فيه ففي بيع الطعام جزا ان لا يجوز للمشتري ان يبعه من غير ان يتقبله لانه لا يكون قابضا الا بقبول
 او ابعاء كذا واوزنا كما تقدم مفسلا وفي لفظ بنو عن يبيع احد طعاما اشتراه كيل حتى يبيعه اي يقبضه وفي لفظ
 عن ابن عباس مرفوعا من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكسره اي يأخذه بالكيل قال طائفة قلت لابن عباس
 لم لا يبعه حتى يكسره قال الا ترى انهم يتبايعون بالذهب والطعام مخرجي ابي موسى قال الخطابي وليس هذا من باب
 الطعام المحاضر ولكنه من باب السلف وذلك مثل ان يشتري منه طعاما يديته الى اجل فيبيعه قبل ان يقبضه منه
 يديته اين وهو غير جائز لان في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام موجب غائب غير حاضر وانما صار ذلك بيع ذهب
 بذهب على معناه لان المستسلف اذا باع الطعام الذي لم يقبضه واخذ منه ذمما فان البيع لا يصح فيه اذا كان
 الطعام الذي باعه منه مخرجي مضمونا على غيره وانما يقابل بالذهب ان في التقدير لكاه باع الدبارة الذي اسلفه في الطعام
 يديته اين وهو سافه من وجوب احدهما لانه دينار يديته اين والاخر لانه ناجر بغائب في بيع سبيل سبيل المضاربة
 باب في التلجل يقول عند البيع لا خلافة اي لا خيرية ذهب الشافعية والمحنفة الى ان الغبن غير لازم فلا خيار
 للمبتون سوا نفل الغبن اكثر وفي الباب قصة حبان بن منفذ قال الخطابي واختلف الناس في تاويل نال الحبان
 فقال بعضهم انه خاص في امر حبان بن منفذ وان النبي صلى الله عليه وسلم جعل هذا القول شرطه في بيعه فمكنا
 الرد به اذ تبين الغبن في صفقة فكان سبيل سبيل من باع واشترى على شرط الخيار وقال غيره والخبر على عمومه
 في حبان وغيره وقال مالك في بيع المغانة اذا لم يكن المشتري ذابصة وكان له فيه اخيار وقال احمد في بيع المثل
 يكره غبنه وعلى صاحب السعة ان يقيقه له وقد حكى عنه انه قال اذا بايعه فقال لا خلافة فلما رد وقال البوذر البيع
 اذا غبن فيه احد البيعين غنبا لا غنبا من الناس فيما بينهم مثله فاسد كان المتبايعان جائزي الامر ومجوزا عليهما و
 قال اكثر الفقهاء اذا انصاعا المتبايعان عن مضي وكما عاقلين غير مجبورين فغبن احدهما لا يرجع فيه اجمعت قلت قد
 سبق بعض ما يتعلق بهذا الحديث في باب الخيار والاولي ان يقال انه مخصوص به كما اختاره الشافعي ومحمد بن
 ابي القاسم انه محمول على شرط الخيار لان في مستدرک الحاكم قال رد قل لا خلافة ولي الخيار ثلاثة ايام فاذا لم يكون
 خيارا للشرط وفي حديث الباب قوله كان يتباع وفي عقده ضعف فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا ايها الله اجبر على فذل ان يابيه يباع وفي عقده ضعف فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الله
 ان لا اصبر عن البيع فقال صلى الله عليه وسلم هو لم يكن كنت غير تارك البيع قل لا خلافة قوله في عقده ضعف اي
 ضعيف العقل ليجد في بيعه او معناه في سانه لكنه فيدل على ان ما ذكره الحكمي المقاصد وان كانت الالفاظ
 تاصرة وتعمد شي وان النبي يطق المشورة لا الحكم الشرعي وقوله لا خلافة اي لا خيرية فاذا يقول ذلك فلا يجدونه

اناس لا يكون زمان فيه شريك من هذا الضميمة لا الحكم الشرعي فانهم فانه يتيقن قال الخياطى وليست بل بهذا الذي يشترط
يرى ان البكر على ما قال وليكن على الحجر سبيل الحجر الذي على الله عليه وسلم ولا مروان لا يساع ولم يقتصر على ما
لا خلاصة قال الشيخ ذا الحجر على البكر اذا كان فيها منسب للماله وجب كبره على الصغير وهذا اليك انما جازي في الفتوى جازي
من منفذ لم يكرهه من غير ولا اتما للماله وانما جازي كان يخدم بالبائع وليس كل من عيّن في شئ يجب ان يكون بغيره
الحجر جازي المالك ذلك المالك الحق الحجر اتم قلت وعندها الخفية في المسئلة اختلاف بين الامام وصاحبيه لعقد الامام
الاسباب الموجبة للحجر ثلثة بالهاراج المحزون والصباورق وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي باا وهو ان
والقبض على الشئ والوكوب الذين وخوف تسليع المالك بالتجارة والتجربة والاقرار بغير الغرام ايضا من اسباب الحجر
فيجري عنه سهم في الضيق للسند للمالك بالصرف الى اليدوه الباطنة وفي المبدأ راندي ليس في الثقة والقبض في التجارة
وغيره يمتنع عن تضار الدين مع القدرة عليه اذا ظهر طارئة القاضى وطلب الغرام عند القاضى ان يبيع عليه الو
يعنى بدينه ومن ركبه الدين وله مال فحاش الغرام ضياع امواله بالتجارة فرفعوا الامار الى القاضى وطلبوا زمان
يحجر عليه اذا فوان الحى امواله فطلبوا من القاضى ان يحجره عن الاخرى الا للغرام فيجري الحجر في هذه المعاشع عندهم و
عندها في حنيفة لا يجري كذا في البدائع وغيره واعلم ان الحجر من الرق والجذون والصغر فوجب الحجر في الاقوال دون
الافعال الا اذا كان فعلا يتحقق به حكم يندرى بالشبهات كالحذود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك فخر
في حق الصبي والمجنون كذا في البدائية اما لو كره الحجر في الاقوال اى ما تروى منها من البيع والتبع والضرب كالبيع والضرر
واما الاقوال التي فيها تنق محض فالصبي فيها كالبائع فيبيع منه قبول الهبة والبيع ولا يوقف على اذن الولي
وكذلك العبد والمعقود ما ما يمتنع منها ضررا كالطلاق والعقاق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير
والمجنون دون العبد كذا في البدائية فلا يجري الاول وفي الثاني توقف على الاجارة وفي الثالثة يترتب ثلثة
ظاهرا الحديث جازي لاني حنفية فان منفذ ابن جبان لم يكن يهتدى الى صواب المعاملات ولم يحجر عليه فثبت ذلك
ان الحجر على الحجر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والعقلية .

باب في العربان بضم العين وسكون الراء ربيانة ونقال فيه عربون بالضم سمي بذلك لان فيه اعرا العدا بالبائع اى
اصلا حاد اذ لا فساد ولا ملك غيره باشر اذ التفسير وفي الباب قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع
العربان قال مالك ذلك فيما نوى والله اعلم ان يشترى الرجل العبد او يتكادى الدابة ثم يقول اعطيك
دينا او على انى ان تركت السلعة والكل اعطيتك كذا اى فهو لك وواقع في الموطن في تفسيره هو او غ
قال ذلك فيما نرى والله اعلم ان يشترى الرجل العبد او الوليدة او يتكادى الدابة ثم يقول الذى اخترى منه
او تكادى منه اعطيك دينار او درهما او اكثر من ذلك او اقل على انى ان اخذت السلعة او ركب ما تكادى منك
فالذى اعطيتك هو من السلعة او من كذا الدابة وان تركت بتبائع السلعة او كرا الدابة فما اعطيتك
بغير شئ اعطيتك اتفاقا على ان اذا ترك التقدير والعربان دربيانة على كل حال واتخذت فاني جازي بالبائع
فابطل ما كوشا فاني ابو حنيفة واجازه احمد بن حنبل وضعف الحديث باه منقطع وكان رواية مالك فيمن بلغ

قال الرزقاني ومن قال حديث منقطع او ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح كونه منقطعاً بحال اذ هو ماسقط منه الراوي
قبل الصحابي او المقتبل وهذا متصل غير ان فيه راويهما -

باب الرجل يبيع مال ليس عنده ما يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه من مالكه ويدفع اليه وهذا باطل لان باع ليس
في ملكه وقت البيع وفي معنى ما ليس عنده في الفساد ببيع العبد الآتي وبيع المبيع قبل القبض والاسلم فهو باطل بصفه
هذا قوله عن حكيمة بن حزام قال يا رسول الله يايتني الرجل فيريد ان يبيع لي ليس عندي اى اقباعه له من السوق
فقال لا تبع ما ليس عندك قوله اقباعه الخ قال ابن الملك هذا يحتمل امرين احدهما ان يشتري من لسان احد متاعا
فيكون دلالاً او يدا بصح والثاني ان يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه ويدفع اليه وهذا باطل بقوله لا يحل سلف
وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك السلف بفتح السين القرض فالمعنى لا يحل بيع
بشرط قرض بان يقول لعنك هذا العبد على ان تسلفني الفاقوله ولا شرطان في بيع مثل ان يقول لعنك هذا
الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين قوله ولا ربح ما لم يضمن اى لا يحل ربح شيء لم يدر في ضمانه وهو يبيع مبيعاً مثلاً
نابغة قبل ان يثقل عن ضمان البائع الاول الى حكمانه بالقبض وسياقي محض ما يتعلق بهذا الحديث في الباب
اللاحق من هذا

باب في شرط في بيع ما اذا حكمه فاختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واخرون كل شرط لا يقضي به العقد ويجوز العقد
من غير شرط كشرط الملك المشتري او شرط تسليم الثمن او تسليم المبيع لا يفيد العقد بثبوت تدون الشرط فلا يفيد الشرط الا تأكيداً
كذلك شرط لا يقضي به العقد الا تأكيداً المبيع اى لو كان موجباً كالمبيع بشرط ان يعطى المشتري اى الثمن رسماً او كفيلاً وهو معلوم
بالاشارة او التسمية لا يفيد العقد لئلا لان الزمن شرع وثيقه وتأكيد الجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد
فايؤكد بالتمام العقد والكفالة وثيقه بجانب المطالبة والمطالبة موجب العقد كما لو كان يلائم العقد فلا يفيد كل شرط لا يقضي به العقد
او يلائم ليس بشرط في الحقيقة لا يفيد ما انا فاده العقد المطلق وكل شرط لا يقضي به العقد ولا يلائمه ولم ير الشرع بجوازه
وليس بتعارف وفيه نفع للبايع او للمشتري او للعقد وعليه وهو من اهل الاستحقاق يفيد بان المشتري لو باع على ان يكتب
الملك او باع عبداً على ان يخدم البايع فهو باطل او باطل اى ان يكون فيه البائع شرطاً او باطل على ان يكتب عليه البائع الى اهل
كثرة الا يبيع المشتري العبد المبيع بخلاف لو اشترى نخل او شمر كالشرط ان يخدمه البايع فانه لا يفيد لانه متعارف
بين الناس والعرف فاض على القياس ولو كان الشرط لا يقضي به العقد ولا يلائمه ولا منفعة فيه لاحد من المتعاقدين و
لا للعقد وعليه لا يفيد بل الشرط يلحق بشرطان لا يبيع المشتري الدابة المبيدة والقولنا قال الشافعي في مثل هذه
الشرار والمبيع بشرط العلق فانه يجوز عنده ولا يجوز عندنا فان فيه نفعاً للعقد وعليه وهو من اهل الاستحقاق فيفرض الى
النازعة وفرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين وقال الشرط الواحد لا يفيد والشرطان يفيدان
وبنحو الاول وعي على ظاهر حديث الباب حديث جابر بن عبد الله ثلاث والحجة ما في الباب السابق لا يحل
سلف وبيع ولا شرطان في بيع الى بيت وقادروى محمد في الشارح ابن حنيفة ثنا يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب
ابن السدس عن ابي الطعن الى اهل الشرع اى اهل مكة فانه هم عن اربع خصال عن بيع المبيع بوضوء وعن ربح المبيع بوضوء

تاليتها علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوف فيها احكام البيوع من القبض والتسليم وغيرهما وانما اراد
 ان ينفذ ويبس له فالتفخج الجمل فذلك من اجل ذلك جرى الامر فيها على المسالمة الا ترى انه قد دفع اليه
 ثمنه الذي سماه وورد اليه الجمل يدل على ذلك قولنا انما كسبك لافذ جملك وعلى الخطابي سبنا ثمنه بسنده عن
 عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها اباحيفه وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسالت اباحيفه عن رجل
 باع بيعا وشرط شرط فقال البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فسالت فقال البيع جائز والشرط باطل
 ثم اتيت ابن ابي شبرمة فسالت فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله فثمة من الفقهاء العراقي اختلفوا
 في مسئلة واحدة فانيت اباحيفه فاجبرته فقال ما ادرى ما قال لا حتى عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانيت ابن ابي ليلى فاجبرته فقال ما ادرى ما قال
 حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشتري بريرة فاعتقها وقال
 يعني اشتر على الولا له ابها البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي شبرمة فاجبرته فقال ما ادرى ما قال لا حتى
 مسعر بن كدام عن حارث بن دثار عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية او ثمانية عشر طي
 حملا الى المدينة البيع جائز والشرط جائز قال الشيخ هذه الاحاديث كلها متفقة على معاني ما قدناه من البيان من
 ترتيب الشرط والمقصود من وجوبها في مواضعها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث التي استدل بها ابو حنيفة اخرج في مسنده و
 الطبراني في اوسطه والحاكم في علوم الحديث وذكره عبد الحق في احكام من جهة الحكم وسكت عنه جابر بن القطان
 فاجبرته ان يقول وعلته ضعف ابى حنيفة في الحديث انه قلت هذا فقلت لاسامة ادب وقلة حياء منه كما قال العيني
 ولا عوج ومن يشال فان لم يعلم كعب واقدا ما اسخه وانما فاشاخته في مضامير هذه الحسارات حسلا وان الارض
 قبضتهم وقطابها مسطويات بايمانهم جوا احوالها واكثر طيوتها التناقل في وقتها واستطوا عن القيمة
 خامسا قيل لابي موسى فلتا ولا قلة ولا يسوي حبة وكذا لم جوا فانها نصف الهلك عاتمة موزعة على الخول ابى حنيفة
 علوا وسخلا والصف النخي عاتمة نصيب سائر الائمة بذلك هذه الموازين وهذه الافة قد سقطت حصبة الحلف
 على بيع العصبة واما ائمة السلف فقامتهم منقولون مشترطون الا من شذ وتدر من لغيره شيء منه لم يقر عليه بل تنبه
 فرج واثاب لما رواه قصة بريرة ففي بعضها انها كانت على تسع اواق في كل عام اوقية وفي رواية وعليها
 خمس اواق بخس في خمس سنين وفي رواية ولم يكن قد من كتبها شيئا وفي رواية عروة عن عائشة الماضية
 في الباب المساجد فقال اهلها ان شئت اعطيت بالقي فخرم الاسماعيل بان رواية الخمس المتعلقة غلط وكين
 الخ ان التسع اصل والخمس كانت لقيت عليها بعدما ادى منها اربعة اواق وهذا جزم القرطبي والمحجب
 الطبري ولكن ني لها ما في رواية قتيبة بلفظ ولم يكن ادت من كتبها شيئا ويجب بانها كانت حصلت الاربعة
 اواق قبل ان تستعين عائشة فادتها ثم جاتها وتلقى عليها خمس اوقي قول ولم يكن ادت من كتبها شيئا
 اي لم يكن ادت فلما بقي من كتبها شيئا ودياتي في كتاب العتق في باب بيع المكاتب اذا فحمت المكاتب يعطون
 ثم هذه القصة مشكلة لما في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة واشترى لهما الولاءة

صدور الازن صلى الله عليه وسلم في الشرط على شرط فاسد فاختلف العلماء فيهم من انكر الشرط في الحديث فقال الخطابي
 في المعالم ان يحيى بن ابي اسحق انكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصحة بالاشراط
 كونه انفرادها دون اصحاب ابيه وشارع غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واشتد الرواية
 وقولوا هشام حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه ثم اختلفوا في توجيهها فزع الطحاوي ان المزني حاشه بعين
 الشافعي بلفظ واشترطى بهيمة قطع بغيرة شناعة ثم وجه بان معناها اطهرى لهم حكم الولاء والاشراط لانها رتال اول
 ابن حجر شرط فيها نفسه وهو مصمم اى اطهر نفسه انتهى وانكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزني والامم عن الشافعي
 كرواية الجهور واشترطى بصيغة الامم الموثق من الاشراف ثم على الطحاوي تاويل الرواية التي بلفظ واشترطى ان الامم
 في قوله واشترطى لم يمتعه على كونه تعالى وان استتم فيها وحكي الخطابي عن ابن خزيمة ان قول يحيى بن اسحق غلط و
 التاويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تاويل الامم يمتعه على ههنا ضعيف لانه عليه اصدقه والسلام
 انكر الاشراف ولو كان يمتعه على لم يمتعه وضعفه ايضا بن دقيق العيد وقال الآخرون الامر في قوله واشترطى لا باء
 وهو على جهة التنبيه على ان ذلك لا يمتنع وجوده وعدمه سواء وليقوى هذا التاويل قوله في رواية ايمن اشترطها
 ودعيهم يشترطون ماشاءوا قبل الامم فيمنع الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى وعملوا ما شئتم وقال
 الشافعي في الامم لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا فكانت في المعاصي حاد واداب وكان
 من ادب العاصيين ان يعطى عليهم شر وطهر لم يدعوا عن ذلك ويرتدع بغيرهم كان ذلك من السير الادب
 وقال غيره معنى اشترطى اتركى مما لقيتم فيما شرطوه والاطهرى تراجمه فبادعوا اليه مراعاة للتخيير العقوق لتثوث
 الشارع اليه وقال النووي القول الاجابة ان هذا الحكم خاص بعاشرة في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع
 عن هذا الشرط المحالفة حكم الشرع وهو كسخر الحج الى العمرة كان عاصيا بتلك المحجة مبالغة في ازالته ما كانوا عليه من
 منع العمرة في اشتهار الحج وتقديس بن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بالليل واعرب ابن حزم فقال كان
 الحكم مما يجاوز اشراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشرطه في الوقت الذي كان جازا فيه ثم نسخ ذلك الحكم
 بخطبه صلى الله عليه وسلم ولقولنا انما الولاء لمن اعتق ولا يخفى لعبا قال وسياق طرق هذا الحديث تدفع
 في وجهه الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث ان الولاء لما كان كلحية النسب الانسان اذا
 ولد له ولد ثبت له نسب ولا ينتقل نسبه ولونسب الى غيره كذلك اذا اعتق عب راثبت له ولاره ولو اراد نقل
 ولائه عنه وارثه في ثقله لم ينتقل فلم يجبا باشرطهم الولاء وقيل نال اشترطى ودعيهم يشترطون ماشاءوا
 نحو ذلك لان ذلك غير قاض في العقول بل بمنزلة السفوس الكلام وآخرا علمهم بذلك ليكون رده والباطل الذي
 شير يخطب به على المنبر ظاهر اذ هو بائع في التكمير واكد في التعزير انتهى وهو قول الى ان الامر فيه للاباحة كما
 تقدم كذا قاله الحافظ في الفتح

باب في عهدته الرقيق وفي الباب عن عقبته بن عامر فروعا قال عهدته الرقيق ثلثة ايام قال الخطابي من
 عهدته الرقيق ان يشترى العبد او الجارية ولا يشترط البائع البراة من العيب لما احاب المشتري به من عيب

في الايام الثلاثة فومن الى البائع فيرد عليه بانيته فان وجابه عيبا بالثالث لم يرد الا ببنيته وذا فسر فتاوة قال الشيخ
 والى فاذهب ما كتب ابن ابي وقال هذا اذا لم يشترط البراءة من العيب قال وعنده السنة من الجحون والجذام والبرص
 فاذا مضت السنة فقد جرى البائع من العهدة كلها قال ولا عهدة الا في الرقيق خاصة قال وهذا قول اهل المدينة و
 ابن العيب والبرص في هذه السنة في كل دار عتال وكان الشافعي لا يعتبر الثالث والسنة في شئ منها فينظر
 الى العيب فان كان يحدث مثله في مثل تلك المدة التي استمر فيها الى وقت الخصومة فالقول قول البائع
 من بينه وان كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة رد على البائع وضعت احمد بن حنبل عهدة الثالث وقال لما ثبت
 في العهدة ما ثبت وقالوا لم يمسح الحسن بن عتبة بن مازنيا وحدث شكوك فيه فمروا قال عن سمرة ومرو قال عن عتبة قلت
 عند الكهنة في المسألة تفصيل قالوا واذا اطلع المشتري على عيب في المبيع ولم يكن شرط البراءة من كل عيب فهو بالخيار
 ان شاء ما يحب الحق وان شاء رد وان كان العيب ظاهرا ومعهما الايثام مثله كما لا يصح الزائدة او الناقصة فان
 التامني اثنين بارود من غير تخلف اذا طلب المشتري انما يتقنا بوجوده عند البائع وان كان باطنا لا يعرف الا الاطباء
 كوجع الكبد والشمال يرجع الى قول الاطباء في حق سماع الدعوى وتوابع الخصومة او عيبا اطلع عليه النصارى كالقرن
 والرق يرجع الى قول النساء في توجع الخصومة فاليتاقي في هذه الموضع تخلف البائع على قيام العيب في يد المشتري
 في الحال ولا يحتاج المشتري الى اقامة البينة على قيامه في الحال وان كان عبدا لا يعرف الا بالتجربة كالاباق و
 السرقة والبول في الغرث فاذا ادعى المشتري ابقاء العبد المشتري وكذا به المبيع فالتقاضى لا يبيع ودعوى المشتري
 حتى تثبت وجود العيب عنده فان اقام بينة انه الباق عنده يبيع ودعواه ويقال للبائع هل كان عندك هذا العيب في
 الحالة التي كانت عند المشتري فان قال نعم رد عليه وان انكره ووجهه وسال القاضي المشتري الكسب بنية فان اقامها
 عليه رد عليه وان لم يكن البينة وطالب المبيع يتخلف انه لم يبق عنده فالحاصل ان عندها ايضا لا يعتبر الثالث والسنة
 بل ينظر الى العيب وفي الموطن قال محمد لسنا نعرف عهدة الثالث ولا عهدة السنة الا ان يشترط الرجل خيارا لثلاثة ايام
 او خيارا سنة فيكون ذلك على الشرط وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز الخيار لثلاثة ايام احمه يريد لسنا نعرف في الشرع باطن
 الذي يجب به الحمل وان العهدة المنقولة ان كانت بالشرط دخل في خيار الشرط فيعتبر وشرطها لكن لا تخصيص له
 بالثلاث والسنة وكذلك لا تخصيص له بالبريق بل يجري في كل الدواب بل في كل شئ وفي كتاب الحج مجمعه ابي حنيفة
 انما اشتري العبد او الوليدة بغير البراءة فنقبض ما اشتري فاصاب العبد شئ او حدث به عيب في الايام الثلاثة او لبع
 ذلك من دون اوجام او برص او غير ذلك لم يقدر المشتري على ان يرد العبد بما حدث عند لاشه حدث عنده وكيف
 يرد بما حدث عنده وقال اهل المدينة ما اصاب العبد او الجارية عن المشتري في الايام الثلاثة يرد واذ مضت
 الايام الثلاثة لم يرد من شئ الا من ثلثا خصال الجحون والجذام والبرص فاذا اصاب شئ من هذه الثلاثة في السنة
 من حين يشتر به رد بذلك فاذا مضت فقد جرى البائع من العهدة كلها قال لو كان عندهم في ذلك حديثا لمفسر
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد من الصعابة لا تجزئ به وانما ارادى عنكم مصلح عليه وليس هذا فيل منكم للا
 باجود والبر ان كرهتم بين الرقيق في بذوين الدواب هو حيوان يحدث فيها شئ كما يحدث في الرقيق والحيوان

باب فمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجده به عبدا فزده على ما كان فاعطاه لمن هي قال الخطابي اختلف العلماء في
هذا فقال الشافعي ما حدث في ملك المشتري من غلة ونساج ما شئته وولده ما نكل ذلك سواء لا يرده شي ويرد البيع ان
لم يكن ناقصا عما اخذه وقال اصحاب الراي ان كان ما شئته فخلها او خلها او شجرة فاعطى من ثمرتها لم يجز له ان يردها ليعيب
ويرجع في الارش وقالوا في الدار يردها ليعيب وقال مالك في اوصاف الماشية وشعرها انما للمشتري ويردها الماشية
الى البائع فاما اولادها فانه يردها مع الامانات واختلفوا في البيع اذا كان جارية فوطئها المشتري ثم وجدها عيبا فقال
اصحاب الراي تلزمه ويرجع على البائع يارش العيب وكذلك قال الثوري والشافعي بن راهويه وقال ابن ابي ليلى
يردها ويردها شيئا وقال مالك ان كانت ثيبا ردها ولا يردها شيئا وان كان بكر لم يجز له ردها ويرجع بما اقتضاها
العيب من اصل الثمن ونفاس اصحاب الراي المعضوب على البعير من اجل ان ضمانها على الغاصب لم يجز له
رد الغلة فاحتجوا بالحدث وعمومه اى حديث الباب قلت اما ذهب الحنفية في الغلة وغيره فاقدم ذكره في
باب المصرة مفصلا فارجعه وحاصله ان حديث الباب حديث عائشة مرفوعا بخراج بالضمنان المراد بالخراج
يخرج من غلة العين المشتراة عبدا كان او غيره وذلك بان لم يشتره فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب كان فيعند
البائع فله رد العين المبيعة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استعمله لان البيع لو لم ينف في يده لكان في ضمانه و
لم يكن له على البائع شي فالتقدير بخراج سقني بالضمنان اى لسبب اى ضمان الاصل سبب ملك خراج فله الخراج
وارد على زيادة مفصلة غير متولدة من البيع كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب بل تمنع العقد في الاصل دون
الزيادة وليسلم الزيادة للمشتري بما بخلاف زيادة مفصلة متولدة من البيع كالولد والثمر والبن وهي تمنع الرد
بالعيب لانه لا سبيل الى فسخ مقصود الا ان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى فسخ تجال انقطاع التبعية بالانفصال
ويصل الشافعي واصلهم المصلحة المتولدة في حكم الكسب لا سبيل الى فسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري
قلت بينهما فرق وهو ان الكسب ليس بمبيع بحال لانه تولد من المنافع وهي غير الاعيان والولد والثمر والبن تولد
من البيع فيكون حكم البيع فلا يجوز ان يسلم له بما لا يفيدهم الربوا لانه يبق في يده بلا عوض في عقد المعاوضة
والربوا اسم لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض لئلا يظن ان ابن الهمام في الفسخ ونحن نفترق بين الكسب الذي تولد
من المنافع وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر مالا مع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمالك ليس
مكاتباً والولد تولد من نفس البيع فيكون له كما لا يجوز ان يسلم له بما يفيدهم من شبهة الربوا وامسلة الحارث بن المثنى
فكنا عندنا ما حكمنا عند مالك في الثيب والبكر قوله عن عائشة ان رجلا اتبع غلاما فاقام عنده ما شاء ان يعين
ثم وجده عبدا فخاضه الى النبي صلى الله عليه وسلم فردد عليه قال نعم قال الرجل يا رسول الله
استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه له فخرج بالضمنان قال الواحدي هذا اسناد ليس بذلك
قال المذري يشير الى ما اشار اليه البخاري من تضعيف المسلمين خالده الزنجي وقد خرج هذا التردى في جامعه من
حديث عمر بن علي المقدسي عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى عن الحر اخرج بالضمنان وقال هذا
حديث من صحيح غريب من حديث هشام بن عروة وقال ايضا استغرب محمد بن اسماعيل هذا الحديث من حديث

عمر بن علي قلت تراه ليس قال لا وحكي البيهقي عن الترمذي انه ذكر لمحمد بن اسمعيل البخاري وكانه اعجب به من اخيه
وعمر بن علي بن جابر بن حفص عمر بن علي المقدسي البصري وقد اتفق البخاري وسلم على الاحتجاج بحديثه ورواه عن عمر
بن علي بن ابي سلمة يحيى بن خلف الجوباري وهو ممن يروي عنه مسلم في صحيحه وهذا السناد جيد ولهذا صحح الترمذي وهو
غريب كما اشار اليه البخاري والترمذي والبيهقي اعلم اهل العلم قلت اخبرني احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وخلفه
البخاري والبوداؤني في مسنده من الضعف بمسلم بن خالد الزنجي قلنا صحح الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود
وابن حبان والحاكم وابن القطان واما مسلم بن خالد بن الشيخ الشافعي في طريقه رواه الشافعي في مسنده وان
ضخه البخاري وشيخه ابن المديني فقد وثقه كثير منهم ابن عدى وابن معين ويحيى بن معين والدارقطني وذكر ابن حبان
في الثقات وقال كان من فقهاء الحجاز ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل ان يلقى مالكا فهذا يرشدك على ان لا تقل
من ان يعتبر حديثه حسنا ولا ضعيفا.

باب هذا اختلاف البيهقي والمبيج قائم ما اذا حكي قال في الهداية واذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما
ثما وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيينة قضى لهما وان
اقام كل واحد منهما بيينة كانت البيينة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبيينة البائع اولى
في الثمن وبيينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بيينة قيل للمشتري اما ان رضى بالثمن الذي ادعاه
البائع والا فسخنا المبيع وقيل للبائع اما ان سلم ما ادعاه المشتري من المبيع الا فسخنا المبيع فان لم تتر افضلا فاستخلف
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر ويثبت ما يمين المشتري وان كان يمين بعين بعين او ثمن ثمن بدأ القاضي يمين
ايهما شارفا فان خلفا فسخ القاضي المبيع بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل
او في شرط الخيار او في استنفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من نكل الخيار والاحل مع يمينه فان
ملك المبيع ثم اختلفا لم يثبتا فعندنا في حنفية وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن النافان ونسخ المبيع على
قيمة المالك وهو قول الشافعي وعليه ما اذا خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بعيب انتهى لمخاض الحال
انهم اتفقوا على ان العاقدين اذا اختلفا في المبيع او الثمن او كليهما وليس لاحد منهما بيينة يتجالفان اذا كان المبيع موجزا
واما اذا تلف المبيع فكذلك عند الشافعي ومحمد بن النافان وقال ابو حنيفة وابو يوسف والنخعي والثوري والاوزاعي
لا يتجالفان بل القول قول المشتري مع يمينه وبه قال مالك في شهر الرأيتين قوله اشترى الراشع

رقيقا من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين الفا فارس عبد الله اليه في ثمنهم فقال انما اخذتم بعشرة الاف
تقال عبد الله فاحتمر رجلا يكون غني ويدينك قال الاشعث انت بيني وبين نفسك قال عبد الله فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف البيعان وليس بينهما بيينة فهو مال يقول رب السلعة او تيتان
اي البعير اي تيتان فاشترى من العترة فاختلف الاشعث وعبد الله بن مسعود في الثمن فقال عبد الله بعشرين وقال
الاشعث بعشرة الاف قال في الهداية وفيه التوافق قبل القبض على وفاق القياس لان البائع يدعي زيادة الثمن
والمشتري ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع بما قلده والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فيخلف فاما بعد القبض

فما لقي القياس لان المشتري لا يدعي شيئا لان المبيع سالم لبقى ودعى البائع في زيادته الثمن والمشتري بملكه
فكيف يتجلفه كذا عرفنا بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ببيعتهما تحلفا وتزاد
انتهى قلت بهذا الرواية قد اختلفت الفاظ قد علمت لفظ ابى واكد وعنده الترتيب اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع
والمقبل على الجار وعنده النسائي فاحر البائع ان يتجلف ثم يتجلفا للمتلعب فان شاء اخذوا وان شاء ترك وفي المولى اما
بيعان متبايعان فالقول قول البائع او تيردان وعنده الطبراني والدارمي اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة
ولا يبين له حاجتها على الآخر تحلفا وفي لفظ والمبيع قائم بعينه ولكن هو اني اسأله قلت كلما هم لا تسلم في اسأله ما
ان سلم فانظر ان حديث ابن مسعود مجموع طرقه لاصل بل هو من صحيح بلكن في لفظه اختلاف.

باب في الشفعة قال في الهادي الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشترة الى الغفار
الشفعة الشفعة واجبة للتقليط في نفس المبيع ثم للتقليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجوار فانها لا غط تبوت حق
الشفعة لكل واحد من هؤلاء واذا بالترتيب قال وليس للشريك في الطريق والشرب والجوار شفعة مع التقليط
في الرقعة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذ بالجوار قال الشفعة واجبة في الغفار وان كان
مما لا يقسم وقال الشافعي والشفعة فيما لا يقسم فالشفعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لا شفعة الا في
ربع او حائط وهو حجة على مالك في ايجابها في السفن انتهى لمخصا اعلم انه اختلف العلماء في الشفعة فمذهب مالك وزاعي
والليث ومالك والشافعي واحمد وسحق والشفعة الشريك لم يقاسم ولا تجب الشفعة بالجوار وقال النخعي ومالك
القاضي والثوري وعمر بن حريث والحسن بن حي وقتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان والبخاري و
البيهقي ومحمد بن جرير بن عبد البر والشافعي والاراضي والربيع والحواشي للشريك الذي لم يقاسم ثم للشريك الذي
قاسم وتلقى حق طريقه او مشربه ثم ثم بعد بهما الجوار الملائق والملاذ في قوله الشفعة في كل شريك رابعة او حائط

لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شرهه فان باع فهو باع حتى يؤذن اي لا يجوز للبائع بيعها حتى يعلم شريكه فان باع
ولم يؤذن شريكه فالشريك احق بمن غير الشريك بكسر اوله ويكون الرابع لا اسم من الشريك والمراد منه الشيء
المشترك والرابعة والرابع الذي يربح به الانسان ويتوطئ يقال يربح وربعة بالها كما قالوا دار ودات وفي
الحديث اثبات الشفعة في الشراكة وهو اتفاق من اهل العلم وفيه دليل على ان الشفعة لا يجب الا في الارض
والغفار دون غيرهما من العروض والامتنع والحيوان ونحوها والشراكة عام سواء كان في نفس المبيع او في حق
من حقوق المبيع كالطريق والشرب والمسيل قوله اما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في
كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة قال الخطابي هذا الحديث ابن في الدلالة
على نفى الشفعة لغير الشريك من الحديث الاول وكلمة انما يعمل تركيها وهي ثابتة للشيء ثمانية لمساواه
ثبتت اذا لا شفعة في المقسوم والماتولة فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فقد حجت بكل لفظ منها قوم
واللفظة الاولى فيها حجة لمن لم ير الشفعة في المقسوم والما للفظ الاخرى فقد حجت بها من ثبتت الشفعة
بالطريق وان كان المبيع مقسوما انتهى قلت اخرج الشافعي بهذا الحديث حديث جابر بن عبد الله بن مسعود في

باب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة فيها فانه ظاهر على ائسادا وقعت الحدود وصرف المالك
فليس فيه حق شفعة لاحاطت بها جميع المالك في شفعة الجوار واستدلال على ذلك مفهوم الحديث وقد راجع صرح
الحديث فهو راجع عليه فطالبنا بالثبوت فنقول بان الحديث ليس بالشك في نفس البيع او في حق البيع الشفع
وحق الشفعة ولا يسمى الشفعة في الجوار الشفع بل يسمى بالجار وفي الجوار لا تنقسم اليه اقسام الثلاثة بالشفع
فلا ترق بين الحديث والشفعة الا في التلقيب فلا تنفي الحديث حكم شفعة الجوار منها وقال عامة الاحناف معنى
قوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة اى للشركة يعنى صانع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس
البيع وفي حقه واما حق الشفعة بالجوار فيبقى وهو ثابت بحديث صحيح لا مرد له فقال بعض العلماء ان قطعة اذا
وقعت الحدود والحدود من قول جابر ليس بمرفوع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثباته اخرج الطحاوي
بسند عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدثت الطرق فلا شفعة وحديث ابى هريرة
عنه المصنف في الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة يدل على ان هذا من كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس بالمسند بل مسند صحيح قوله سمع ابا رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار حق لشفعة
الشعب بالسيرة في الصادق في الاصل القرب يقال سقت الدار واسقت اى قربت قال الخطابي وقد خرج حديث
ابن ابي عمير الشفعة بالجوار وان كان متفاسما الا ان هذا اللفظ مبهج يحتاج الى بيان وليس في الحديث ذكر الشفعة
فيجوز ان يكون ارادوا الشفعة ويحمل ان يراد به حق بالية والمعقود وفا في معناهما وقد قيل ان البيع بين الجارين
فيقال ان الجار حق لشفعة او كان شركا فيكون حتى يخرج من على الوفاق ودون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك
لانه قد يجرى وشركه وتساكن في الدار المشتركة بينهما كالمراة تسمى اجارة لهذا المعنى وقد تكلم اهل الحديث في اسناد هذا
الحديث واضطرب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع وقال بعضهم عن ابي رافع و
ارسله بعضهم وقال فيه فتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد والاحاديث التي جازت في ان لا شفعة للاشريك لسانه
خيار ليس في شيء منها اضطراب انتهى قلت هذه التاويلات محض تاويل وتشيبة على المذهب ولا خلاف بين الجارين
اصلا وقد اخرج المصنف في الباب عن سمرة مرفوعا قال جابر الدار حق لدار الجار والارض ولقطعة واللتورج
والشك من الراوى واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وفي الباب ايضا عن جابر مرفوعا قال الجار حق
لشفعة جاره ينتظر بما وان كان غائبا اذا كان طرفيهما واحدا واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن واخرجه الطحاوي
باسنا ومنعه بهذا اللفظ ثم قال في هذا الحديث الجواب الشفعة في البيع الذي لا شريك فيه بالشرك في الطريق
وقد اوقفنا البخاري في شفعة الجوار وكيف يقال انه مضطرب وقد اخرج البخاري قال باب عرض الشفعة
على صاحبها قبل البيع وقال الحكم اذا وزن لقبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعة وهو شايد
لا يغيرها فلا شفعة لحدوثنا المكي بن جابر سمع ابا ابن حنبل اخبرني ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال
وقفت على سعد بن ابي وقاص في المصورين مخزومة فوضع يده على احدى سيكتي اذ جاز الورا فمولى النبي صلى الله
فقال يا سعد اتبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله انا اتبعها فقال يا مسور والله لست اتبعها فقلت يا سعد

والله لا زيدك على الاربعة الاف منجبة او مقطعة قال ابو ارفع لقد اعطيت بهما حسن مائة دينار ولو لا اني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق ببقية ما اعطيتكما بما ربيعة الاف وانما اعطيت بهما حسن مائة دينار
فاعطاهما اياه باب اى الجوار اقرب انما انتهى ما فى البخارى وقال الطحاوى واما الشفعة للجوار فثبت بما حدثننا ذكرنا
بنا وجياد حديث الشرفوعا جارا للاحق بالدراو وحديث سمعون بن جندب مرفوعا قال جارا للاحق بالشفقة
الدراو ثم ذكر بسنده عن الحكم عن سمع عليا وعبد الله ليقولان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجوار وقال غنى
بذه الاثار وجود الشفعة للجوار فان قال قائل قد يجوز ان يكون الجار شريكا فادى لثمن الشريك جازيل ليس فى
الحديث ما يدل على شئ مما ذكرت ولكنه قد روى عن ابى ارفع ما قد دل على ان ذلك الجار هو الذى لا شريك له
فذكر بسنده عن عمرو بن الشريد يمثل رواية البخارى المذكور ثم قال فدل ما ذكرنا ذلك الجار الذى غناى عن الشريك
صلى الله عليه وسلم هو الجار الذى تعرف العامة ومن اعطاك ان الشريك ليقال له جارا وابن وجدت هذا فى
لغات العرب فان قال لاني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها قيل له صدقت قد سميت المرأة جارة زوجها
ليس لان الجار محال للتميم ولا دونهما محال للتميم ولكن لقرىبهما منه فذلك الجار يسمى جارا لقرىبه من جارة لان الجارة
اباه فيما جاوره به ثم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا من ايجاب الشفعة بالجوار ونفسه ذلك
الجوار ما قد حدثننا هبة بن سليمان فذكر بسنده عن الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله ارضى ليس لاحد
فيها قسم ولا شريك الا الجوار سمعت قال الجوار احق ببقية فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
احق ببقية جوابا لسؤال الشريد اياه عن ارض منفردة لاحق لاحد فيها ولا طريق فدل ما ذكرنا ان الجار الملائق
يجب الشفعة بحق جواره انتهى لمختصا

باب فى الرجل يئس بجد الرجل متاعه بعينه عند اى المفلس ما اذا حكمه صورته ان يبيع الرجل متاعا
لرجل او يقرض الرجل مما يبيع فيه القرض ثم افلس المشتري او المستقرض فوجد البائع متاعه الذى باع
او المقرض ما اقرضه عند المفلس وهو الذى حكم الحاكم بالفلسه فالبائع والمقرض احق بمتاعه من غيره واسوة
للمقرض فيه اختلاف فذهب مالك واجمده والشافعى واسحاق الى ان صاحبه احق به من غيره من الغرماء وقال
ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن شبرمة قاضى الكوفة وكيع بن الجراح والوضيعة والابو يوسف ومحمد
زفران بائع السلعة اسوة للغرماء ثم قال مالك ان قبض شيئا من ثمن السلعة البائع من المشتري او
مات المشتري مفلسا ثم وجد عين ماله فهو اسوة للغرماء وقال الشافعى لا فرق بين ان يقبض شيئا من الثمن او
لم يقبضه وكذلك سواه مات مفلسا او لم يميت فى اذ اذا وجد عين ماله كان احق به والتفقوا على ان الذى اودع
ودعيه عند رجل ثم افلس المودع فالودع احق به بلا خلاف وكذلك اتفقوا فى العواري والحضوب فمالك
احق به من الغرماء وفى الباب عن ابى هريرة مرفوعا روايت فى لفظ قال اياها رجل افلس فادرك الرجل متاعه
بعينه فهو احق به من غيره استدلل بهذا الشافعى ومن معدوفى روايت مالك مرسل قال اياها رجل باع متاعا
فاقلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو احق به وان مات المشتري

نصاباً لمتاع أسوة الغرما لمحمّل مالك الحديث الاول على هذا وقال ان كان قبض البائع شيئاً من ثمن السلعة
 او مات المبتاع فهو أسوة للغرما وهو حجة على الشافعي فانه قال هو احق به في هذه الصورة ايضا وقد اسند هذا الزيد
 ولنظرنا قال فان كان لثما من ثمنها شيئاً فابقى فهو أسوة (الغرما ما ايا امرى بك وعنده متاع مصرحى بعينه
 اتقضى منه شيئاً او لم يقضى فهو أسوة الغرما وهذا ايضا يدل على مذنب مالك خلافاً للشافعي وفي رواية يونس
 في هذا الحديث مسلماً فذكر معنى حديث مالك وزاد وان كان قد قضى من ثمنها شيئاً فهو أسوة للغرما فيها قال ابو داود
 وحديث مالك صحيح اي مسلماً من حديث الزبيدي الذي هو المسند قلت قد قضى البوسرية خلاف ذلك كما اخرج
 المصنف عن عمر بن خالد قال اتينا ابا هريرة في صاحب لنا افس فقال لا تقضين فيكم بقضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من افس ادبنا فوجدنا رجل متاعه بعينه هو احق به فهذا مخالف لما تقدم من رواية انه
 أسوة للغرما قال الخطابي وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بها كثير من اهل العلم وقد قضى بها عطاء
 بن عفان وروى ذلك عن علي بن ابي طالب لا يعلم لهما مخالف في الصحابة وبه قال الشافعي وآخرون و
 قال ابراهيم النخعي والوجه فيه وان شيرته هو أسوة للغرما وقال بعض من يحتج بقوله لم يخالفوا في الاصول
 الثابتة والمعاينة والمبتاع قد سلك السلعة فلا يجوز ان يقضى عليه ملكه وتاولوا الخبر على الوداع والبورع
 السادسة وعلى المقبوض على سوم الشراء ونحوها قال الشيخ والحديث اذ صح وثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فليس الا التسليم لم معتبر في نفسه فلا يجوز ان يعترض عليه بآراء الاصول المخالفة له او ينزعه
 الى الجلالة لعدم النظر له وقلة الاشتباه وفي نوعه فهذا احكام خاصة ورويت بها احاديث فصارت اصدولاً وكثيراً
 الجنيين وحديث القسامة والمصاهرة وروى اصحاب الرسل حديث التبيذ وحديث التهمته وبما صح ضعف
 سندهما مخالفان للاصول ثم اطال الكلام في تعديد الجزئيات ثم قال ولم يستنكر شيء من هذه الامور ولم يبعث
 بخالفها بآراء الاصول وكذلك الحكم في المفلس انتهى قلت هذا ما قلتم ونصحتكم على الراس والعين بل الشئ
 الزائد منه لا نأخذ اذا جاء عن الرسول فعلى الراس والعين وان كان مسلماً بل ضعيفاً بضعف يسير وترك
 القياس ولو كان جلياً بما بلغه واذا جاء عن الصحابة روى الله عنهم بخلافهم ولكن اذا جاء عن الرسول صلى الله عليه
 وسلم وكان في ظاهره قضاء وتعارض تخيلاً فيجب التاويل حتى لا تضاد وان لم يمكن يجب المصير الى القياس
 والاصول المستنبط من الشريعة الغراء وهذا قد تعارض الاثنا كما عرفت في احاديث الباب من انه أسوة
 للغرما في احيائها وهو احق به في الاخرى وقد اخرج الدارقطني عن ابي هريرة مرفوعاً ايما رجل باع سلعة
 فادركها عند رجل قايض فهو له بين غرما فاختلف الرواية فيمكن ومن في الحديث كما عرفت وفي سنده
 اسمعيل بن عياش لكنه وثقه احمد واحتج به غيره واحد من العلماء وما قاله الا في قلبي بانه مرسل فالمرسل حجة عند
 جمهور الامامة مع ان يجوز ان يكون معناه انه احق بماله فيتميز في الفسخ ويرويه الاثنا دلياً وهو الاصلح الاولى كما في
 قوله تعالى واشهدوا انما بيعتم وغيره وقال الطحاوي ان المذكور من ادسك ماله بعينه والمبيع ليس بوعين ماله
 وانما بوعين ماله قد كان له وانما ماله بعينه يقع على المنصوب والعواري والودائع وما اشبه ذلك فذلك ماله

لا يبيعه فهو احق بمن الغرام وفي ذلك جازها الحديث والذي يدل عليه ما روي في حديث سمرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده عند رجل بعينه فهو احق بعينه ويرجع المشتري
 على البائع الا ان يثبت فيه بانه قد جاز في لفظ الحديث صريح لفظ البيع كما في الباب وعند سلم ايجار بلع متاعا كان له
 فلا نقاد فيه وقال شيخ مشايخنا الشيخ رشيد احمد رضى الله عنه على ما نقله صاحب البندل قال قوله ايا رجل
 باع متاعا اذ اذاعه الامر على قبض الثمن متعرة بان المراد يكون المبيع بعينه ليس هو البقا على صورته وذلك لانها
 لا تتبدل صورته وان قبض البائع كل ثمن بل المراد ببقائه بعينه بقائه بحيث يبقى اضافة على ما كانت فان
 تبدلت صفته وازا فته لم يبق البائع الا اسوة للغرام لانه لم يبد متاعه بعينه فان لم يتبدل اضافة مطلقا و
 كانت على ما كانت كان البائع احق بمن غيره ولما كانت صفة البيع تمامها بالقبض او باقتضا شيء من الثمن
 او ايراد على القبض او اقتضا شيء من الثمن فنقول ان الذي اشترى شيئا من احد ولم يقبضه حتى انفس المشتري
 فانه يكون احق بمن غيره وكذلك اذا اشترى رجل شيئا ولم يودعه ثمنه ولم يقبضه ايضا فظاهر ان يرد
 ضمان البائع ولم يتبدل اضافة لان العقد هو القبض حقيقة كقولنا فانه عليه ان البيع الم يقبض المشتري
 على شرف السقوط والافساح بهلاك المبيع فالتبدل في الاضافة فان كان متحققا قبل القبض في الجملة
 الا انه غير معتد به ولا جل عدم الاعتداد به ان يهلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا وما يودع المراد
 بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الاضافة لا تبدل صورته ما روي في الرواية من قوله ايا المشتري ما كان عند
 متاع امرى بعينه فهو اسوة للغرام فانه سوى البائع بغير الغرام اذ كان للبيع تاما فانه يتم بهلاك اصل المتاعين
 ولو كان المراد بكونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري لكون البيع بعينه لا تبدل في صورته والاعلى
 ما اخترنا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهر لان البيع قبيل القبض لما كان على
 ثمره السقوط اقتصر لاني تمامه الى مرجع من اقتضاه الثمن او يهلك المشتري واذا وجد شيء منها علم بتبدل
 الاضافة يقينا ولا كذلك قبله فانه دقيق ثم ان هذا التوجيه محتاج الى حديث وجعل لفظ البيع صراحة واما
 حيث اطلق فهو محمول على العارضة والعصب والامانة وغيره مما لا يوجب تبديلا في الاضافة انتهى قلت و
 ان سلم شرح الشواغح بعينه فهو محمول على حكم الريانة لا الاقتضار واختاره شيخنا نور الله قلوبنا بنوره
 متنا الذي يطول بقائه آيين والمراد ان يعطى المليون المفلس الراتب متاعه بعينه اذا كان موجودا عنده
 بعينه تعلق حقه بما قالوا في الفرس الذي عاد الى دار الحرب ثم اصاب المسلمون ان ما كانه اذ باعته المسلمون
 باب نين ايجي حسيرا ابي عاجز عن المشي ايكلها قد اختلف اهل العلم فيه قال الخطابي وذمب اكثر الغنم
 الى ان يكلها لم يزل عن صاحبها بالجرع عنها وبنيها سبيل اللقطة فان جاز بها وجب على فاجد بارد ذلك
 وقال احمد بن حنبل وسحاق بن ابي اسحاق اذا كان صاحبها تركها بمهلكة واجح اسحق بن حريث الباب و
 قال عبد الله بن الحسن قاضي البصرة فيها وفي النواة التي ياتيها من ياكل التمر ان قال صاحبها لم اعلم
 للناس فالقول قوله وتجلت انه لم يجهل للناس انتهى واستدل الجمهور بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل

لازم متولد من ملكه ويكون رهنها مع الاصل لانه تجرد الرهن حق لازم فيسرى اليه اسم وفيه واجبة البيت
 الذي يحتفظ فيه الرهن على المرتين وكذلك اجرة الحافط واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان
 ما يحتاج اليه المصلح الرهن وتبقيته فهو على الراهن لان العين باقية على ملكه وكذلك رهنه فهو على ملكه فيكون
 وتبقيته عليه لانه مؤتمنه ملكه كما في الوديعة وذلك مثل النفقة في مالها ومشربه واجرة الراعي في معاداة
 علف الحيوان قال وكل ما كان يحفظه اولده الى يال المرتين او لزوج منه فهو على المرتين مثل اجرة الحافط
 لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه اهم قلنت ويجوز عندنا للمرتين ان تغلق من الرهن
 اذا اجازة الراهن المالك ولا يكون ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا قال في الهباته وليس للمرتين ان
 يتفقد الراهن بالهبة ام ولا سكنى في البليس الا ان ياذن له المالك لان له حق ان يحبس دون الانتفاع اذ فعل
 باليمن لئلا ننقل ان يجوز للمرتين ان يشرب لبن الرهن ويركب على الرهن اذا اجازة المالك ولم يكن
 ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا ويحتمل ان لا يكون لفظ المرمون في الحديث بمعنى مصطلح الفقهاء بل
 المراد منها النية وقد ثبت الراهن بمعنى الماسخ في اللغة كما في القاموس فعلى هذا الاشكال في الحديث و
 ليراجع الطحاوي المجلد الثاني في صفحة ٢٥٣ والى حديث ابى داود ومن باب الزكوة والى شرح الزيلعي ناز
 تجد فواحدة اخرى وقال الطيبي الاول ان يجاب بان البار في نفقته ليست للبيته بل للبيت والنفقة ان ظهر
 يركب وينفق فلا يمنع المرتين الراهن من الانتفاع بالرمون ولا يسقط عنه الاتفاق كما صرح به في الحديث الا ان
 باب الرجل ياكل من مال دله هو اذ الاحتياج اليه يجوز له اكله لغير اذنه وما اذالم يحتج فلا يجوز له الاكل الا
 باذنه قال في الهباته ولا يشارك الولد في نفقته ابويه احد لان لهما مالهما ويلا في مال الولد بالنص قال والنفقة
 ابوه متاعه في نفقته جاز عندنا في حقيقته قال واذا جاز بيع الاب والتمن من جنس حقه وهو النفقة فله
 الاستيفاء منه قال ثم له ان باخذه منه نفقته لانه من جنس حقه وان كان للابن الغائب مال في يده
 والفقهاء لم يعينوا لهما استوفيهما حتما لان نفقتهما واجبة قبل انقضاء على ما روي قالوا جنس الحق اتي
 لخصا قوله ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه وفي رواية ولد الرجل من كسبه عن
 اطيب كسبه نكلوا من احوالهم فبعد دليل على ان يطيب له الاكل اذا احتلج ولو بلغوا اذهم ا قوله قال ابو
 محمد ابن ابي سليمان زاد فيه اذا احتجتم وهو منكم فهو عدول عن الاصطلاح فان المنكر من الزيادة انما هو
 الضعيف فيها النفقة وهما اولاء ليس بخالف فان الزيادة لم تكن منافية لرواية من هو ادق ويصرف ذلك
 بمعنى من حيث المستقل وثانيا لو سلمنا فانه تكون ثاذا لا منكر الا ان حماد بن ابي سليمان نفقة حافط
 في العلم كما فيهم احد من الامنة الاشعبة فروه بحديث الشفعة للحار وبما كاترى قوله فقال يا رسول الله
 ان لم يلا دونه احد والذى يحتج مالي قال انت وما لك لا يملك قوله يحتج يحرم على الجيم في ج
 الفسخ لابي داود وكذا في المشكوك برونه ابي داود وابن ماجه ولكن ضبط الخط في تهديم الجيم على الحار و
 قال متنا ديتا صلوه وياتي عليه ومنه الجائز ومن الالة التي تصيب المال فتلكه قال ولشبهة ان يكون مال

السائل من اقتراح والده انه سبب النفقة عليه بان يكون ما يحتاج اليه النفقة شيئا كثيرا ليس بفضله الا ان المصنف
من راس المال يحتاج اصله ويأتي عليه فلم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص له في ترك النفقة قال له انت
والك لوالدك على ان اذا احتاج الى مالك اخذ منه قدر ما يحتاجه كما ياخذ من مال نفسه الخ

باب في الرجل يبيد عياله ماله عند رجل يظاها من الباب باع التكرار وليس مكررا في الحقيقة لان هذا الباب
يحمل على مال المستتر واقتصب ونودوية والباب الاول كان محله في البيع فلا تكرار فالتفتوا على ان المال اذا
وجب بالملك وبان المرفق عند رجل فبها فقه وان هذا والله المأبى فان باع الغاصب والرافق او المودع

فياخذ من المشتري ومويرج الثمن من بالعه لانه عليه حمل الطي اوى احاديث الباب الاول قوله عن سمر بن
جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد عياله ماله عند رجل فهو احق به ويشيع البيع من باعه
فياخذ نفسه من بالعه لامن المالك والبيع بالشديد يطلق على البائع والمشتري والمراد بينهما المشتري -

باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده اى من تحت يده الاخر يربا اذا كان الشخص حق على احد وهو لا يودى الحق
فياخذ صاحب الحق من ماله بغير اذنه اعلم ان اهل العلم اختلف فيه وتسمى مسئلة النطق قال الحافظ في الفتح ان من
عند غيره حق وهو عاجز عن استيفاء جاز له ان ياخذ من ماله بقدر حقه بغير اذنه وهو قول الشافعي وجماعة
والراجح عندهم لا ياخذ بغير جنس حقه الا اذا انعد جبر جنس حقه وعن ابي حنيفة المنع وعنه ياخذ جنس حقه ولا ياخذ
من غير جنس حقه الا اذا انعد جبر بل الآخرون ان المالك يملك ربايات كنهه والآراء وعن احمد المنع مطلقا قوله

جاءت بهذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان اباسقين رجلا ممسك فهل على من حرج ان
اتفق على عياله من ماله بغير اذنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج عليك ان تتفق عليهم بالمعروف
وفي رواية رجل شجع وابنه لا يعطيه ما يكفيه ونجى فهل على من جناح ان اخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكفيه

وبنيك بالمعروف والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة ان يعطيه وفيه دليل على من كان عاجزا عن
استيفاء حقه من احد ياخذ بغير اذنه وهذا انما لا يقتضيه على الغائب فانهم يأنه ذال الا اقام قوله عن يوسف بن

مالك المكي قال كنت اكتب لفلان نفقة اثباتا كان وليهم فغالطوه بالف درهم فاذا اها اليهم نادركت لهم
من ماله مثلها قال قلت انقض الالف الذي ذهبوا به منك قال لاحدنا ابي انه سمع رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول اذا الامانة الى من استملك لا تخن من خائبك قال الخطابي هذا الحديث يعني عا لفا في الظاهر
حديثه منه وليس بينهما في الحقيقة خلاف وذلك لان الخائن هو الذي ياخذ باليس لا خذ ظاهرا او باطنا
من كان ذا ذناله في اخذ حقه من ال خصمه واستردك ظلامته منه فليس بخائن ومعناه لا تخن من خائبك بان

تقبل بغير امانة مثل خيانتة وهذا المصلحة لا تقتض حقا لنفسه والاول كان مقتضيا حقا لغيره وكان المالك
يقول اذا ودع جل رجلا الف درهم فخذ ثم ودع لجاجا الف المبحر له ان يحجر فقال ابن القاهر هم صاحبينة
فذهب الى هذا الحديث -

باب في رجل يبيع لثما طمعات في المدي على لثم طمعات سبعة الرجل لمن هو وونه كالحا هم ونحوه فهو اكرام له

والذي فيه غير مقتض ثوابا وبه الصغير الكبير طلب رفق ومغفرة والثواب فيها واجب والاهية النظرية
 في الخائب فيها معنى التورود والتعريف وقيل ان فيها ايضا ثوابا وما اذا ذهب بهيته واشترط فيها الثواب فهو
 لازم وقد ذهب بعض العلماء في ذلك الى انها عقار من عقود المعاوضات وقال يجب ان يكون العوض معلوما
 واشتت فيها شرط المبيعات من وجوه الاختيارات الثلاث والاربها ونحوها قال الخطابي الثواب العوض قوله
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويتيب عليها قال الخطابي قبول النبي صلى الله
 عليه وسلم الهدية نوع من الكرامة وثواب من حسن الخلق ويتألف به القلوب وكان اكل الهدية شعارا له و
 اشارة من امرته ووصف في الكتاب المغنمة بأنه يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة لانها اوساخ الناس وكان
 اذا قبل الهدية ثاب عليها لئلا يكون لاحد عليه بد ولا يلزمه لاحد منه اثم وما قوله صلى الله عليه وسلم وادبهم الله
 لا تأمل بعد يوم من هذا من اخذ هدية الا ان يكون لها اجر اقربا او الصدايا او دوسيا وتقبضا ان قال ذلك
 لعائض وذلك كما في الحديث اخرجه احمد بن ابراهيم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بكرة وعوض منها
 ست بركات فخط الحديث -

باب الرجوع في الهبة الهبة لغة مذهب ومذهب واجب واصلا وبسبب كونه وعدة ومعناها الجبال الشيء للغير
 بما ينفعه لا امان او غير ويقال وبسبب الله ولدا صاحبا قال الله تعالى حكاية عن زكريا وبسبب لي من لا يملك
 وليا يثني ويسمي الموهوب به وبسببه وجهها سيات وهي في الشرع تملك المال بلا عوض واليهما الصالح
 لهما من مواعيل التبرع وركبتها الايجاب والقبول لكنهما عقد القوم بها ومن شرطهما القبض قال في الهبة
 واذا وبسبب بهته الاجبني فله الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد او يضاعف او يموت احد المتعاقدين او
 يخرج الهبة عن ملك الموهوب له قال ولا يبرع الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم انتهى العلم ان في الرجوع اختلاف
 اهل العلم فذهب جمهور العلماء الى ما قال مالك والشافعي واحمد في ظاهره انه يحرم الرجوع في الهبة بعد القبض
 وعند الحنفية يجوز الا في عدة اشياء فلهذا اعتبر بجواز قبض واحد او كونهما لاجبني لا لحي رحم محرر والثاني ان يكون
 قد سلمه والثالث يجوز مطلقا والثالث ان لا يقترن بشي من مواعيل الرجوع قبيل هي سبعة جهها الغافل في قوله
 سه مواعيل الرجوع في فصل الهبة بدأ صاحب حروف مدح خرقته في الدلالة الزيادة والميم موت الواجب و
 العين العوض والخارج عن ملك الموهوب له والاراي الرزومية والقافة القراءة والها رهاك الموهوب
 ونكر في الاسلام فلهذا زاد في بسوط انها تسعة موت الواجب وموت الموهوب له والتاسع التغير من غير
 الى جنس قلت كبدا في عامة كتبنا وفي الدر المختار ان الرجوع في الهبة وان فقدت المواعيل كمد ونحوها او
 تنسبها ويقتض من نكح القدر في باب التيمم عدم جواز الرجوع حيث قال يتبلى الحاح بكل ما يميز من بهية فلهذا
 العطش لا يجوز التيمم قال المصنف في التيمم الحيلة فيه ان يسهل من غير ثم لم يتوعد عنه وقان فاختار
 في فتاواه هذا ليس بصحيح فانه لو ارادى مع غيره دار قبل الثمن او يقبل بغيره لا يجوز له التيمم في ذلك من الاحتياط في الهبة
 كيف يجوز التيمم ويحكم ان لا يفرق بان الرجوع بان الرجوع تملك بسبب كونه وهو مطلوب اليه ثم عاين في ذلك

يعبر الى ما معدوما في حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة كما ذكره بحججنا الباعث انتهى وللتأني في غير الباب من الامور
 قولان احدهما لارجوع كما هو ظاهر حديث الباب والثاني وهو الصحيح انهم كالأب وعنه مالك لا يرجع لهم سوى
 الام وقال احمد لا يرجع لهما ايضا قوله العالم في بيته كالعالم في بيته قال همام وقال قتادة ولا نعلم القتي الا
 حواما اي الذي يعود في بيته ويرجع من الموعوب له فهو كالذي بقي ثم يأكل قتيه قيل فيه تحريم قيل لا شيء في تقبيل
 والذي يوبان المراد بتقبيلهما وقع في الروايات من التشبيب بالكلب القتي فيعود لقتيه وليس يحكم عليه بالحركة فهو
 محض تقبيل وتقبيل قال الطحاوي وقوله كالعالم في بيته وان اقتضى التحريم لكون القتي حراما لكن الزيادة في الرواية
 الاخرى وهي قوله كالكلب يدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد بالقتي ليس حراما عليه والمرد التمسك به من فعل
 لبشيق فعل الكلب امة قلت يريدان بهذا التشبيب في معنى الاستقبال والاستعداد لانا في حرمته لا رجوع كما زعم الشافعي
 لان فعل الكلب يوصف بالقبول لا بالحرمة وبه نقول انه مستقيم وما اورده عليه انه مستبعد ومنافر لسباق الخبر
 وعرف الشرع في مثله زجر شديد كما في خبر النبي عن الاقمار في الصلوة ونقرأ الغراب وافرأش الثعلب لانهن منه الا
 التحريم فردود بان هذا الصنف لضرورة الحج بين الاخبار لانه روى من حديث ابي هريرة وابن عباس وابن عمر فروعا
 انه قال الواجب ان يهتبه الماشية منها فانه القطة حديث ابي هريرة اخبر ابن ماجه والدارقطني وابن ابي شيبة
 وفي سنده ابراهيم بن اسماعيل بن محجب بن جارية يختلف فيه والصحيح فيه انه روى الحسن والاحمد بن ابن عباس
 فلطريقان احدهما اخبره الطبراني في معجمه فروعا من سبب فواحق يهتبه الماشية منها فان رجح فهو كالذي
 بقي ثم يأكل قتيه وفي سنده رواية متكلم فيهم ولكن لا يخط عن درجة الحسن والطريق الاخر اخبره الدارقطني عنه رفعه
 من وهب يهتبه فارتفع فيها فواحق بها الماشية منها ولكنه كالكلب يعود في قتيه وفي سنده ضعف واما حديث
 ابن عمر فاجزأه اكم في مستدر كعنه رفعه من وهب يهتبه فواحق بها الماشية منها وقال صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه وخرجه الدارقطني في سننه فجملة هذه الروايات لا تمر في صلوحها حجة الامن هو ما لو ان القتل بعد
 هذه الاثرة والقوة وما يجاب بان الهدية لا تخلو عن نحو من الغرض كالتمتع في الثواب في الادنى وطلب المودة
 وحسن العشرة والمودة في المساوى فلا تخلو الهدية عن اثباته ونحو من طلب الكفاة قلنا اولاهم صرف عن الظاهر
 فلا يسمع بالضرورة لمجيئه وثانيا انه غير لازم مطلقا ولا نسلم ذلك ولا كون كل غرض اثميا وثالثا انه تخريف
 للحديث لانه على ما لا يكون الحاجة ماسة الى التقبيل بقوله الماشية عليها بل هو اشارة الى العوض في الهدية
 كما تقدم عن عائشة كان يقبل الهدية ويثيب عليها وعلى هذا لا يكون لهذا القول معنى ومضمون محصل وخرج
 احمد بسند صحيح عن ابن عباس وهب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة فاثابه عليها الحديث كما
 تقدم وصححه ابن حبان فعلم ان معنى الاثابة ليس فاهمة ذلك الجيب وانما هو ما حس وهبه قوله لا يحل لرجل ان
 يعطي عطية اديب هبة فيرجع عالا والوالد فيما يعطى ولله الحديث قال الطحاوي قوله لا يحل لايستلم
 تحريم وهو كقولنا لا يحل الصدقة لغني وانما معناه لا يحل لمن حيث يحل لغيره من ذوي الحاجات والزبائن
 والاراد بذلك التغليب في الكثرة امة قلت قد تقدم من تشبيه كالكلب يعود داخل وفي رواية البخاري ليس لنا مثل السور

الذي يعود في بنته كالكلب الفقي ثم يرجع فيه امة ان يشير بل كالصرح في ان مستكره تبين بلعما وشه عال ان يجر
او فاسدا وباطل ومن سبنا قال بعض الكلبة انما كره الرجوع لان فشاء العود فيها افره من ماله وتبلغ طبعه
بخل وضعة بذلك الموهوب او فقص عنه واضرار بالموجب لكل ذلك من الاطلاق المذمومة والضا في
نقض سبته امضا باوا حكمها ورو ضغينة بخلاف ما لم يعط من الالاس فتبه العائد في البتة يعود الكلب تمثيلا
معنى في بادي الراي ويثبت فتح هذه الحالة بالبح وجب الالام ان يكون بينهما مباشرة رابعة لئلا تفسد كما بين لولها
وولده امة قوله فاذا استرد الواهب فليعرف بما استرد ثم يلدع اليه ما ذهب فايدل على ان
لوا سبب حق الرجوع في بنته مع الكلبة في ذلك وهو ما بينا

باب في الهدية لقضاء الحاجة وفيمن انى امانة مرفوعة قال من شفع لاخيه شفاعته فاهدى له هدية
عليها نقبلها فقد اتى با عظيم من الواب الربا فهو في حكم الرشوة وذلك لان الشفاعته الحسنة مندوب لها
وتدركون واجبة فاذا الهدية عليها يصح اجرا كما ان الربا يصح الحلال

باب في الرجل يفضل بعض ولده في النخل اى العطية هل يجوز قال النووي في استحباب التسوية بين الاولاد
في ابنته فلو وهب بعضهم دون بعض فذهب الشافعي وبالك والوجه فيه انه مكره وليس بحرام وابنته بحجة
وقال احمد والثوري واسحق موحرام واجتوا بقوله عليه السلام لا شهيد على جور واجته الاولون بما جازى به ابنة
فاشهد على هذا غيري ولو كان حراما وباطلا لما قال هذا ويقولوه فارجدوا ولو لم يكن نافذا لما احتاج الى الرجوع
وانما عني الجور فليس فيه اذ حرام لانه ميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء
كان مكرها او حراما فقلت والذي تخلفه لابنة النعمان كان حائطا من نخل كما في لفظ اخرجه الدارقطني قال
البيهقي في المعرفة في الحديث دلالة على امور منها حسن الادب في ان لا يفضل احد بعض ولده على بعض في كل
فيعرض في قلبه شئ يمنه من يده لان كثير من قلوب الناس جبلت على القصور في البر ومناها نخل الوالد
بعض ولده دون بعض جائز والالكان عطاؤه وتركه سوار قال الشافعي فضل ابو بكر عائشة بنخل وفضل عمر ابن
عاصما بشئ اعطاها وفضل عبد الرحمن بن عوف ولدا م كلثوم وبنها رجوع الوالد في بنته للولد ابنتي وفضل ابن
الجوزي في تحقيقه ان مذهب احمد وجوب التساوي بين الولد وان نخل بعضهم وجب الرجوع فيها فاذا ابيض
الحديث امة نيل صرح به البخاري وهو قول اسحق والثوري وآخرين وابنته باطلة عن عدم المساواة في
مفاد الامر بالارجاع وقوله تعالى والقوا له وحديث اعدوا بين اولادكم وقوله صلى الله عليه وسلم فلا آذن
قولا لا شهيد على جور ولفظ النبائي الاسويت بينهم ولفظ ابن حبان سوار بينهم ولفظ سودا بين اولادكم
في العطية فلو كنتم مفضلا احد الفضل النساء اخرجه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي باسناد حسن و
روى ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي اتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان عمره بنت راحة نفست بسلام واني سميت النعمان وابنتا ابنت ان تزيجتي جعلت له
حديقة من الفضل ما هو مالي وبنها قالت اشهد بالحديث وفيه قوله لا شهيد على جور ولفظ الجوزي في رواية

تسجين وفي حديث جابر بن نفيل يصلح هذا وفي لا تشدد الا على حق وعند مسلم على ابن ابي ابي في النخل كما تجوز
ان يعدلوا بينكم في البر وعند احمد ان لبنك عليك من الحق ان تعدل بينهم فلا تشدد في علي حواء يشرك ان
يكوون اليك في البر سوار قال نعم قال فلا تؤذوني في الباب ان لم عليك من الحق ان تعدل بينهم كما ان يكون
الحق ان يعدلوا عند النساء في الاسويت بينهم وعند ابن حبان سويتهم وظاهر الفاظ وجوب التسوية
وبد قال سفيان واحمد واسحق وبعض المالكية والمشهور عنهم انها باطلة وعن احمد تصح وعند جواز التفاضل
سبب كان يحتاج الولد لزمانته او دينه او نحوها دون الباقيين وقال ابو يوسف يجب التسوية ان قصده
بالتفضيل الاضرار واحتجوا ايضا بان قطع الرحم والعقوق حرام فالودي اليها حرام فيجوز التفضيل ثم
اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن والاحمد واسحاق وبعض المالكية ذلك فغية العادل اعطاه
الذكر خطيبين كالميراث وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى واختلاف في الارث للعقوبة اما الرحم
فيها فيها سوار كما ولا دلام -

باب في عطية المرأة بغير اذن زوجها من مالها قال اكثر العلماء من الادب انها لا تصرف بالها بغير
اذا بها وان صرف يجوز ذلك لها الا ان المك قال يرد ما فعلت من ذلك حتى يا اذن الزوج قلت قد ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال للمرأة تصدقن فجعل المرأة تلتقي الفراء واليا تم وبلال ثيلقا بالمكسائه وهذه عطية
بغير اذن الزوج قوله لا يجوز لامرأة امر في مالها اذا ملك نردجها عصمتها لا يجوز ان ينفق على معنى حسن العشرة
واستطاع لنفس الزوج بذلك ويحتمل ان يكون ذلك في غير الرشيدة قوله لا يجوز لامرأة عطية الابان
زوجها ان كان المراد من العطية من مال زوجها فكم تقدم من ان لا يجوز ذلك الابان الصريح او
الضمني وانما اذا كان المراد من العطية من مالها فهو محمول على الادب والاختيار والمشاورة مع الزوج
باب في العمري العمري ان يقول الرجل لصاحبه اعزتك بده الى مثلها او جعلتها لك عرك او حيا بك او
ما عشت او حبيت او لقيت او ابقيت او ابقيت بها المعنى ومعناه جعلتها لك مائة عرك او خلف اهل العلم فيه قال
الوجه ان اذا اتصل به القبض كان تملكها لقبته واذا ملكها في حال حيوة وجاز له التصرف فيها ملكها بده
وارثه الذي يرث المالك قال في الهداية والعمري جائزة للمعرك حال حياته ولو زينة من بده لما روينا به
ان يجعل داره لمدة عمره واذا مات ترد عليه فصيح التملك ويبطل الشرط لما روينا وفيه بينا ان الهبة لا تبطل
بالشرط الفاسد انتهى وبه قال الشافعي ومحمد بن علي عن مالك انه قال العمري تملك المنفعة دون الرقبة فان
جعلها عمري له فهي لمدة عمره ولا يورث وان جعلها له ولعقبه بده كانت منفعته ميراثا لا الهية قوله (العمري
جائزة وفي رواية جابر مرفوعا قال من اعمر عمري فهي له ولعقبه يورثها من يرثه من عقبه وفي رواية
العمري لمن ذهب له قال الخطابي قال الشيخ في قوله صلى الله عليه وسلم فهي له ولعقبه بيان ونوع
المالك في الرقبة والمنفعة معا ويؤيد ذلك حديث الآخر من طريق مالك نفسه وفي رواية ابو داود في الباب لفظ
ايما رجل اعمر عمري له ولعقبه فانها للذي يبطا بالانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال الشيخ لا عذر لماك بعد ما علم

باب من خال فيه ولعقبه قال النوري واما عقب الرجل فكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها
كما في نظائره واما عقبهم اولاد الانسان فانما ساءل اقال اصحابنا العمري ثلثة احوال احدا ان يقول اعرك
بذه الدار فاذا مت فني لورثتك واولعقبك فتصح بلا خلاف ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار وهي بيتها كنهها بعبارة
طولية فاذا مات فالدار ورثة فان لم يكن له وارث فلبيت المال ولا تعود الى الواهب بحال خلافا لما لك
الحال الثاني ان يقتصر على قوله جعلتها لك عرك ولا تعرض لما سواه ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي فيهما
وهو الجريده صحة ولحكم الحال الاول والثاني وهو القديم انما بطل قال الثالث ان يقول جعلتها لك عرك
فاذا مت عادت الى اولي ورثتي ان كنت متة ففي صحة خلاف عند اصحابنا منهم من البطله والاصح عندهم
صحة ويكون له حكم الحال الاول واعتمدوا على الاحاديث الصحيحة المطلقة العمري جائزة وعدلوا بعن قياس
النسب والفاصلة والاصح الصحة في جميع الاحوال وان الموهوب لم يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع وغيره
من التصرفات بهذا مذمنا وقال احمد تصح العمري المطلقة دون الموققة وقال مالك في اشهر الروايات عنه
العمري في جميع الاحوال تملك لمنافع الدار مثلا ولا يملك فيها رقبة الارباج والابو حنيفة بالصحة كذا
وبن قال النوري والحن الصالح والوعبيدة وحج الشافعي وموافقيه هذه الاحاديث الصحيحة والدار عرق
واخرج فيه عن جابر بن عوف قال ايام رجل اعمرى عمري له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي
اعطاها هذا آخر منوع ما قوله لانه اعطى عطارد وقت فيه الموارث فهو مارج من قول ابى سلمة بين
ذلك ابن ابى ذئب عن ابن شهاب عن ابى سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فمين اعمرى
عمري له ولعقبه فني له ثلثة لا يجوز للعطى فيها شرط ولا ثنوية قال ابو سلمة لانه اعطى عطارد وقت فيه الموارث
رواه مسلم واقول عبد الله في حديث الباب قال فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
فجوابه اذ منته ولعله اخذ من مفهوم ايام رجل اعمرى له ولعقبه ولا حجة في الاجتهاد فلا يخفى به الاحاديث المطلقة
باب في الرقي قال في الهياينة والرقبي بالغة عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جائزة لان قوله داري لك
تمليك وقوله رقي شرط فاسد كالعمري ولها ان عليه الصلوة والسلام اجازة العمري ورد الرقي ولان معنى الرقي عندهما
ان مرت فملك فهو لك واللفظ من المراقبة كذا راقب مودة والتعليق التملك بالخطر فبطل واذا المتصح كون
عارية عندهما لا يتصفن اطلاق الاشتغال به انتهى ولفظها قال مالك ولقول قال النوري والثاني في واحد
قلت حاصل الاختلاف راجع الى تفسير الرقي مع اتفاقهم على انها من المراقبة فعمل ابو يوسف بهذا اللفظ على انه
تمليك للحال مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز وانتظار الرجوع باطل كما في العمري وقال الامام
في نفس التملك لان معنى الرقي بذه الدار لاخر ما موقا كما انه يقول اراقب موتك وتراتب مديني فان مت
فملك فني لك وان مت قبل فني في مكان هذا التعليق التملك ابتداء بالخطر وهو موت الدار قبله وبذا
باطل فلا تنفذ ملك الرقبة وانما يكون عارية فيجوز للعمران يرجع فيه ويبيع في اي وقت شاء لا يتصفن
اطلاق الاشتغال وتفسير الجاهل في الباب للرقي تفسير ابى حنيفة وفي الباب اخج جابر بن عوف العمري

لاجلها والشرعي جائزة لاجلها وعن زهير بن ثابت مرفوعا عن عمر شيئا فهو لمعمر مجدا، ومجانبه ولا ترقبوا
 فمن ارقب شيئا فهو بسبيله وفي لفظ المناشي عن ابن عباس مرفوعا لمن ارقب شيئا فهو سبيل الميراث وفي
 لفظ لدا ترقبوا امواكم فمن ارقب شيئا فهو لمن ارقبه وفي اخرى عند المناشي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا
 لا عمري ولا رقبتي فمن اعمر شيئا او ارقبه فهو لحياته ومماته ففي هذه الاحاديث دليل لمن اجاز ارقب شيئا في
 محمول على الكرامة او المصلحة في حفظ الاموال لا على الحرمة للصوفاء كسابق الحديث العمري جائزة ولو سلم
 حمل على الحرمة فالحرمة لا تعارض الجواز المتقابل للفساد والبطلان على ما حققه الحنفية رضي الله عنهم ارضوعه
 باب في تضمين العارية قال الجوهري في الصحاح العارية بالشديد منسوبة الى العار لان طلبها عيب عار
 وفي المغرب اصلها عورته فعيلة منسوبة الى العار اسم من الاعارة واخذ ما من العار العيب والعري خالف
 وقيل هي مشتقة من التعاور وهو التناوب فكما يجعل للغير نوبة في الانتفاع بالملك على ان تعود النوبة اليه
 بالاستدرا حتى شاء وله ان كانت الاعارة في المكليات والموزونات والدرهم والدينار فرضا لانه لا ينفع بها
 الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه في تلك العين لتكون عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليها في مثيلها
 اعلم ان اهل العلم اختلفوا في تضمين العارية فروى عن علي وابن مسعود سقوط الضمان منها وقال شريح
 والحن البصري لا ضمان فيها واليه ذهب سفيان الثوري والوجيه واسحق وروى عن ابن عباس في هريرة
 انهما قالوا هي مضمونة وبه قال عطاء والشافعي واحمد في رواية وفي اخرى ان شرط المعبر الضمان كانت مضمونة
 والا فهي امانة وقال مالك اظهر ملكه كالحيوان ونحوه غير مضمون ووافي ملاك ككثوب فهو مضمون قال في البراءة
 العارية جائزة لانه نوع احسان وقد استأجره النبي عليه السلام دروعا من صفوان وهي تملك المنافع
 بغير عوض قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء لقوله عليه السلام المنية مردودة والعارية مودعة
 والعارية امانة ان ملكك من غير تعدل ضمن وقال الشافعي يضمن قال وليس للمستعير ان يوجرا ما استعاره فان
 اجره فطبيب ضمن قال وله ان يعيره اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي ليس له ان يعيره
 قال رضي الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت
 والانتفاع فلم يستعير فيه ان ينفع به اى نوع شارفي اى وقت شاء عملا بالاطلاق والاشافعي ان يكون مقيدة
 فيها فليس له ان يجا وزيفه ما سماه عملا بالتقييد لا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او جيز منه وثالث ان
 يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليس لان يتعدى ما ساء فلو استعار
 دابة ولم يسلم شيئا له ان يحل لغيره وغيره للحمل لان الحمل لا يتفاوت وله ان يركب ويتركب غيره وان كان الركبة
 مختلفا لانه لما اطلق فيه فلان يعين اهل قولنا قال على اليد ما اخذت حتى تؤدي ثم ان الحسن بن سعيد فقال
 هو اهملك لا ضمان عليه هذا كلام قتادة على فهمه فانه فهم من حديث الحسن مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
 تؤدي ان سناه ان روال العارية واجب اذا كان موجودا واذا ملك يجب عليه ضمانه فظن ان الحسن بن سعيد
 الحديث فقال بعد ذلك ان المستعير امين لا ضمان عليه وانما تعلم ان هذا ظن من قتادة والا فلا مخالفة

بين كلام الحسن بن داود بن قول النبي صلى الله عليه وسلم فان الحديث لا يدل على ان المستعارة اذا ملك يلزم على الضمان
 بل معنى الحديث ان ما اخذه المستعير واجب عليه رده وادائه ولا ذكر فيه الضمان فلا يخالف قول الحسن بن داود
 حديث عارية الذرير عن صفوان فنفه اختلاف اخرج المصنف في الباب برواية يزيد بن عمار ولفظه استعار
 ادراها لوم حنين فقال اغضب يا محمد فقال لابل عارية مضمونة وقال ابو داود في رواية لواء سطر لغيره على زنا
 واخرجه النسائي واحمد وحاكم هذا وقال حاكم لا شاهد صحيح فاخرج عن ابن عباس مرفوعا استعار من صفوان
 ادراها وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله عارية موداة قال نعم عارية موداة قال الحكيم صحيح على شرط مسلم
 ثم اخرج المصنف مراسلا من طريق عبد العزيز بن رافع عن اناس من آل عبد الله بن صفوان ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان مل عندك من سلاح قال عارية ام غصبا قال
 لابل عارية وفي اخرى عن صفوان قال قلت يا رسول الله عارية مضمونة او عارية موداة قال
 بل موداة فاختلفت الرواية في عارية صفوان في كونها عارية مضمونة او موداة قلت حديث يعلى بن داود
 الى عدم الضمان لكنه قد يستفاد منه وجود الضمان في الجملة واما قوله في جواب صفوان بل عارية مضمونة فاما
 ذلك لانه كان لم يسلم بعد فلا يتفرق بين الاسلام واليمين نفسه اليه وزيادة قوله مضمونة يدل على ان هذه العارية
 مختصة بالضمان لوجه خاص ولا يدل على انه في جميع العوارى ان تلك يجب بالضمان بل دلالة على ان المستعير
 لو استعير من ادى ضمانه ولو لم يودعه لايح عليه ان اذنا فقدنا من ادركك اذنا عاقل فغرم لك تدل على
 ان الاداء لم يكن مضمونة لانها لو كانت مضمونة فاسأل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لم يغرم لك بل كان
 واجبا عليه ان يضمنها قوله العارية موداة والمخة مردودة والدين مقضى والزعيم عايد
 المتيعة ما يمينها الرجل صاحب من الارض او خشا او شجرة ليزرع او يشرب اللبن او ياكل الثمر في حق الحاكم
 يجب رد عينها ويجب على المديون ان يقضوا فان لم يقض فوجب الغرامة على الزعيم وهو الكفيل ففي الحديث
 دليل على ان العارية موداة اي واجب رد عينها لانها فيها تملك المتفعة لا الرقبة
 باب فيمن افسد شيئا لغيره مثله لقولنا لا فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 والمثل الكامل مثل صورة ومعنى لانه اعدل والمثل الناقص هو المثل معنى فقط فاذا كان الشيء مثليا
 كالمكيلات والموزونات يجب فيه المثل وبالمثل لصورة ومعنى يجب فيه المثل المعنوي وهو القيمة واما
 الاناء من القصعة والجفنة والصفحة فبعضها مثلي وبعضها غير مثلي في زمانها واخرج المصنف في الباب
 حديث صفية لقصعة الطعام فكسرت العائشة القصعة فاعطى صلى الله عليه وسلم عوضها القصعة الصحيحة
 بيت عائشة قال الخطابي يشبه ان يكون هذا من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم لوجوب المثل فان
 القصعة والطعام المصنوع ليس لهما مثل معلوم ثم ان هذا طعام وانا واهله من بيت صفية وما كان من
 بيت اذنا من طعام ونحوه فان الظاهر منه والغالب عليه ان ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين
 يحكم في ملكه وفيما تحت يده مما يجري مجر الملك بما يراه ارفق والى الصلاح اقرب وليس هذا من باب اجماع الناس

في حكم احكام في ابواب الحقوق والاموال وفي اسناد الحديث متقال ولا علم احدا من الفقهاء وزوب الى انه
يجب في غير المكمل والموزون مثل الان داوود يكتفي عذرا اوجب في الجود ان المثال واوجب في العبد العبد
وفي العصفور العصفور وشبهه بجزا العصفور انتهى قلت بعض الانا لا يثبت في الاثبات وفيها وكذلك يكون بعض المتأخرين
مثليا ويكتفي حمل الحديث على العبد وفي الحديث ولا على ان الغاصب ومن في حكمه عليك المصعوب من
اداء الضمان فان القحطة المكسورة كانت منقوعة بها ولم يربوا على نكبتها وايضا فان الكليئة التي يبيها
في رواية الاخرى مشعرة بذلك وهي مارة تالت عاتشة ما دلت صانعوها على مشقة صنعت اسم الله

باب المواساة في نقد ذرع قوم اختلاف اهل العلم فيه فزبيب اهتم الشافعي الى ان اذا لم يكن مالكا للربة
معا فان افسدت زرع قوم ليليا فعليه الضمان وان كان نهرا فلا ضمان عليه فان كان معبا فعليه ضمان
بالتلف سواء كان راكبا او سائما او قائدا وبه قال مالك وذهب اصحاب ابني حنيفة الى ان اذا لم يكن معبا
صاحبها فلا ضمان عليه ليليا كان او نهرا قوله يقتضي ان حفظ الحيوان بالنهر على اهلها وان خضع الماشية ترب

على أهلها دان على أصل الماشية ما صاحب ما شتيم بالليل قال الخطابي وشبه ان يكون انما فرق بين الليل و النهار في هذه لان العرف ان اصحاب الحواط والبساتين يحفظونها بالليل ولا يولكونها الحفاظ والنواظر و عادة اصحاب المواشي ان ليسرحوا بالليل ويردوها مع الليل الى المراح فمن خالف هذه العادة كان به خازر عن رسوم الحفاظ الى حدود التقصير والتضييع فكان ممن القى متناعه في طريق شارع او تركه في غير موضع حرز فلا يكون على احد قطع وقال اصحاب الراى لافرق بين الامرين ولم يجعلوا على اصحاب المواشي غزا واحتجوا بقوله عليه الصلوة والسلام العجاير جرحا جارا هم آخر كتاب النبوع

اول كتاب القضاء

باب في طلب القضاء قال في الهداية ويكره الدخول فيه لمن ينجى منه العجز عنه ولا يامس على نفسه الخيف
كليا بصير شرا لمباشرة التفتيح وكرد بعضهم الدخول فيه فمما انقله عليه السلام من جعل على القضاء فكما مذبح
غير سكين والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامته العدل والترك عزيمته فلعله يحكي طمعه ولا يوفى الا
تولى يكره الدخول فسر الكرامة بهنا بدم الجواند اما الحديث فقد اخرج في الباب عن ابي هريرة مرفوعا والفظ
قال من دلى القضاء فقد ذبح لغير سكين اي من جعل متوليا وفي لفظ قال من جعل قاضيا بين

الناس فقد ذبح غيرة يسكين أخرجه اصحاب السنن الاربعه وحسنه الترمذى قل الخطابي معنى هذا الكلام التخيير بين طلب القضاء والحكم عليه يقول من تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليجزه وليتوقه وقوله البعير يسكين

إلى أن يجعل عالما من القضاء والامارة من طلب قال في البداية وينبغي أن لا يطلب الوالاية ولا يسألها القوت
عليه السلام من طلب القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده وإن من طلبها يفتقر على نفسه
فيحرم ومن أجبر عليه يقول على رب يعلمهم أم قد تقدم في الباب السابق ما يؤيد عن انس مرفوعا من طلب
القضا واستعان عليه وكل إليه ومن لم يطلبه ولم يستغن عليه أنزل الله ملكا يسدده أي يشده طريق
الحق والصواب والعدل وقوله وكيل إليه أي فوض إليه ولم يكن له اعانة من المدد ولم يوفق لأن من
فوض امره إلى نفسه لم يند إلى الصواب

باب في كراهية الرشوة في نياح عن ابن عمر مرفوعا قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرشاشي لم يشي
الراشي المعطي والرشاشي الآخذ وإنما يلحقهم العقوبة معا إذا استويا في القصد والارادة ورشاش المعطي لينال بالباطل
ويتوصل به إلى الظلم فاما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو يبعد عن نفسه ظلما فانه غير داخل في هذا الوعيد
والفرق بين الرشوة والهبة ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعينه والهبة لا شرط فيها وهذا في الرواية والراشي
وهو الوكيل في كتب اللغة وحديثهم لا يكون بلا صل ولا علم

باب في هذا العمل قال في البداية ولا يقبل هبة إلا من ذي رحم محرم أو ممن جرت عادتة قبل القضاء
بها داته لأن الأول صلة الرحم والثاني ليس للقضا بل جرى على العادة وفيما وراء ذلك يصير كالمقضاء
حتى لو كانت للترتيب خصوصية لا يقبل هبة وكذا إذا نادى المهدى على المعتاد أو كانت له خصوصية لانه لا جمل
القضا فتبني ما ولا يحضر دعوة إلا ان تكون عامته لأن الخاصة لا جمل القضاء فيهم بالاجابة بخلاف العامة
فكذلك والأصل في هذا ما أخرجه البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا
من الأزد يقال له ابن اللبنة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه والسلا ما جلس في بيت أبيه
أو بيت أمه فينظر المهدى له أم لا هم ولقد هم شمله في الأبواب السابقة في هذا الكتاب قوله يا أيها الناس
من عمل منكم لنا على عمل فلتبنا مخيطا فما توقعه فهو على يأتي به يوم القيامة أخرجه
المخطوطة والبردة والغاويل الخيانة أو غل معناه طوق في عنقه

باب كيف القضاء وفي الباب عن علي رفعه وفيه فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين
حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه أحق به إن سميت لك القضاء أي وجه القضاء
قال الخطابي فيه دليل على أن الحاكم لا يقضي على غائب وذلك إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله
حاضران حتى يسمع كلام الآخر يدل ذلك على أنه في الغائب الذي لم يحضره ولم يسمع قوله أو بالمتبع وذلك
لأنه إن يكون مع حجة تبطل دعوى الحاضر ويحضر حجة ومن ذهب إلى أن الحاكم لا يقضي على الغائب
مخرج من غير وجه وهو قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى وقال مالك والثوري القضاء على الغائب
جائز وإن أبو حنيفة يري القضاء على الغائب إذا تيقن الحاكم أن فراره واستخفاه أنه هو فرار عن الحق ولا يبرأ
قلت قال في البداية ولا يقضي القاضي على غائب إلا ان يحضر من يقبض مقامه وقال الشافعي بخلافه

الحجة وبهي البينة فظهر الحق ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المنازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجد
ولانه يجتنب الاقرار والانكار من الخصم فيثبت وجه القضا لان احكامها مختلفة قال ومن يقوم مقامه قد
يكون نائبا بانابة كالوكيل او بانابة الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكما بان كان ما يدعي
على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر

باب قضاء القاضي اذا اخطأ قال في المبادئ وشرحها فتح القدير ولو قضى في المجتهد فيه مخالفا
لرأيه ناسيا لمذنبه نفذ عندنا في حقيقته رواية واحدة وان كان عاما فغيره روايتان عنه ووجه النفاذ ليس
بخطا يمتنع لان رأيه يجتنب الخطأ وان كان الظاهر عنده الصواب ولا يغيره بحتم الصواب وان كان
الظاهر عنده خطأ فليس لواحد منهما خطأ يمتنع فكان حاصلا قضاء في محل مجتهد فيه فينفذ ووجه عدم النفاذ
ان قضاء مع اعتقاده غير حق عبث فلا يعتبر كمن اشبهت عليه القضاة فوقع تحريمه الى جهة فصله الى غير ما لا يصح
لاعتقاده خطأ نفسه فكذا يذنبه اذ شبهت الشمس الأئمة الا وزجدي وبالأول اخذ الصدر الشهيد قال وعندهما
لا ينفذ في الوجهين يعني وجه الشبان والعبد لا يقضي بما هو خطأ عنده وقد تضمن وجه أبي حنيفة جوابا يسير
تأمل قوله وكل شيء قضى به القاضي في الظاهر بغيره فهو في الباطن كذلك اى هو عند الله حرام ان كان الشبهة
الذين قضى بهم كذب القاضي لا يعلم وكذا اذا قضى باطلا يكون حلالا لعنده الله تعالى وان كان بشهادة الزور
ويذنبه في حقيقته وهو مشروط بما اذا كانت الدعوى بسبب عيب المحل والحرمة كالبيع والنكاح والطلاق
وبغيره المشابهة التي تقدمت في النكاح المعنونة بان القضاء بالعقود والفسوخ بشهادة الزور بغير علم القاضي
نافذ عندنا في حقيقته اطنا خلافا لصاحبه وباقي الأئمة ومن أنشأ دعوى رجل على امرأة نكاحا وبهي حاجته و
اقام بينة زور قضى بالنكاح بينها حل للمدعى وطؤا وبها التمكن خلافا لهم وكذا اذا ادعت نكاحا على رجل
وهو يحجره وبها قضى ببيع امته بشهادة زور بان ادعى على رجل انه باعها منه وانك اشتريتها حل للمدعى وطؤا با اذا
قامت البينة الزور وقضى بها وكذا في الفسوخ والطلاق وفي البينة روايتان ومنها ادعت ان الزوج
طلقا ثلاثا وهو ميكر فا قامت بينة زور وقضى بالفرقة فنزحبت باخر حل له وطؤا عندنا تعالى وان علم حقيقة
الحال ولا يخل عند الأئمة اذا كان عالما بكذب الشهود ومن صور التحريم صبي ومبينة تكبر واعتقا ثم تزوج احدهما
بالآخر فجارحى مسلما واقام بينة انها ولده قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجح الشهود وتبين انهم شهود
زور لا يخل للزوج وطؤا عنده لان القضاء بالحرمة نفذ باطنا وظاهرا ومجهد في هذا الفرع مع بني حنيفة لانه لا يعلم
حقيقة كذب الشهود واجمعوا في الاملاك المرسلة عن تعيين سبب ان لا يخل باطنا والوجه في الاصل الفرق
تقدم قبيل باب الاولي والاكفاء ومن الاوجه لما في حقيقته انه لو فرق بينهما بالزوج نفذ ظاهرا وباطنا فأنشأ
اولى والقاضي بامور ذلك منه جل وعلا الخ نكحت المراد بالنفاذ ظاهرا اذا قضى القاضي بالنكاح خلافا
لرأيه للمرأة الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فان زوجه وبالنفاذ باطنا ان يخل له وطؤا ويحل لها التمكن فيها
بينهما وبين الله تعالى فان حكم القاضي المبصرة انشاء النكاح وحكم القاضي يجعل النكاح شائبا في المأخوذ

الزمان بكم لا تفتنوا، وذلك لان التفاضل ما ورثا التفاضل بما في وسعه عند قيام الحاجة والى بنى وسعدان يبعها زوجه له
 بطريق الانذار ان كان بينهما عقد سابق ولطريق الانشاء ان لم يكن يدل عليه ما روى عن ثنى بن ابى طالب رضى
 ان رجلا قام بنته على امرأة انا زوجه بين يدي على نقضى على ذلك فقالت المرأة ان لم يكن لى سنة بديا
 امير المؤمنين فزوجني منه فقال شاهداك زوجاك رواه محمد بن الاصل فله الاصل فان قيل لو كان نقضه
 انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود وعنده قلنا عند البعض لا يشترط واليه ال شمس الائمة وعند البعض
 لا يشترط لان انشاء العقد لا يثبت مقصودا بل مقتضى صحة قضاة فى الباطن واثبت مقتضى الاربع شرائط
 بخلاف الاملاك المرسلة المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكا مطلقا في الجارية او الطعام مثلا من
 غير تعيين شرء وارث حيث ينفذ القضاء نظرا لابطانها بالاتفاق حتى لا يكمل للمقتضى له وطبها لان في الانشاء
 نزاجما فلا يمكن تسميته ولا يوجب الملك الباطنى بينها لان وجود الملك الذي هو السبب بدون السبب
 محال والسبب متغير وكما هيبة والارث والشرء ولها احكام مختلفة ولا يجوز ان يثبت سبب باقتضا كذا لم
 المعارضة بعض الاسباب بعضها فيلزم الترجيح بلامرتج ولما لم يمكن تقدير السبب لم يمكن تقدير السبب
 بحسب الواقع وفي الباب اخرج عن ام سلمة مرفوعا قال اما ان ابشر انكم تختصمون الى دعل بعضكم
 ان يكون الحن كحجة من بعض فاقضى له على نحوها اسمع منه فمن قضيت له من حق اخيه

فلا ياخذ منه شيئا فانما اقطع له قطعة من النار لان ماله اليها وفيه ان البشر لا يعلم الغيب الا ان
 يعلم الله تعالى وان يحكم بالنظر وحكمه صلى الله عليه وسلم في مثل هذه لا يكون الا صحيحا لانه لا يحكم الا بالبينية
 كما هو مقتضى البينة وان كانت خطاء وفيه ان حكم الحاكم لا ينفذ باطنا ولا يحل حراما قلت نعم هذا في املاك
 المرسلة كما في الباب تصريح بالميراث واما في العقود والفسوخ فينفذ حكمه نظرا لابطانها سواء كان في الفرج
 او في الاموال اذا كان حكمه مبنيا على دليل شرعى مثلا اذا ادعى زيد على بكران باع منى هذا الفرس والدار
 بكذا اشهد عليه شاهدى زور ان باع منه وحكم الحاكم بذلك فانه ينفذ البيع بينهما ويجب عليه الثمن ويجوز للمشتري
 التصرف في المشتراة وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة خالته عن موانع النكاح نكاحا وثبتة بالبينة و
 حكم الحاكم فانه ينفذ قضاء نظرا لابطانها ويجوز للزوج وطبها والمقام معها ولا يخالف هذا الحكم هذا الحديث
 فانه يقتضى من قضيت له من حق اخيه شيئا وفي العقود والفسوخ لا يقتضى من اخيه شيئا بل يحكم بالفسخ الذي هو الحق كذا
 يقتضى من غير حصة العقد والفسخ لا ينفذ حكمه نظرا لابطانها وانما الباطن عند الله تعالى فلا ينفذ حكمه لان حكم حق اخيه وبوليس تحت القضاء
 قلت قد يقال في صورية العقد والفسخ ايضا يستحق هذا الوعيد للزور والكذب في الدعوى والاشهاد و
 لكنه يكل التصرف لنفاذه باطنا بالقضاء والخصوم هموا من مذنب الى خبيثة ان عنده لامعصيته في هذه
 الدعوى الباطلة الكاذبة وهو غلط قال في فتح القدير ثم على المبتدئ بالدعوى الباطلة وانتباهها للطريق
 الباطل اثم الما من اثم غير ان الوطرب بعد ذلك في جل ونحو الى خبيثة اوجه وقد استدلت على اصل المسئلة
 بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كاذبا ومن نقضى به حل للمبايع وطبها واستدل بها

مع علمه كذب ودعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالتعق وان كان فيه ائلاف ماله لانه ابتلى بائنه فاعلم ان
يختار اهل بيته وذلك ما يسلم له فيه وفيه امر

باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي قال في الهداية واذا حضر استوى بينهما في الجوس والاقبال
لقوله عليه السلام اذا تبلى احدكم بالقضاء فليستو بينهما في المجلس والاشارة والنظر والايثار واحدا من
ولا يلقنه ولا يصحك في وجه احدهما ولا يلاما زجه ولا واحد منهما امر قوله استوى بينهما الخ المستحب بان لا يعلم
ان يجلسها بين يديه ويشغى ان يجلس الخصمين بمقدار راعين من القاضي والمجلس واحدا عن يمينه والاخر
عن شماله لان لليمين فضلا والحديث اخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن ام سلمة مرفوعا وفيه زيادة ولا يرفع
صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر وهذا الوجه رواه الطبراني في معجمه وفي الباب عن عبد الله بن الزبير قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم كما في نسخة وليس فيه كيفية الجلوس

باب القاضي يقضي وهو غضبان وفي الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي الحكم
بين اثنين هو غضبان وفي رواية مسلم لا يحكم ادين اثنين وهو غضبان وفيه النهي عن القضاء في حال الغضب وذلك
لان الغضب يغير الطبع ويفسد الراي ويطير العقل وليتخى بالغضب كل حال يخرج الحاكم عن سداد النظر و
الاستقامة كالشيخ المفرط والجمع المقلق والهم والفرح البالغ وكل هذه الاحوال يكره له القضاء فيها خوفا من
الغلط فان قضى فيها صح لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شراج الهرة في مثل هذا الحال وقال في اللفظ
مالك ولها الى آخره وكان في حال الغضب قاله النووي قلت لا يجوز ان يقاس عليه على الله عليه وسلم غيره
باب الحكم بين اهل الذمة كان التحكيم في اوائل الاسلام بين الحكم بينهم وبين الاعراض فلم يخلت ذلك
وانزل الله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله اى عليك وهو الحكم بالقبض موافقا للاسلام

باب اجتهاد الراي في القضاء فيه اثبات حجية القياس وهو متفق عليه خلافا لاهل الظاهر قوا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اواد ان يعث معاذ الى اليمن قال كيف تقض

اذا عرض لك قضاء قال اقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فنبسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم د

لا في كتاب الله قال اجتهد راى فضره رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاية فقال الحكمة
الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله اجتهد راى قال الخطابي يريد الاجتهاد في رد القضية من طريق القياس الى معنى الكتاب والسنة ولم
الراي الذي يسخ لمن قبل نفسه ويخطر بالامن غير اصل من كتاب او سنة وفي هذا اثبات القياس واجاب

الحكم به انتهى قلت والمحدث اخرجه الترمذي وقال لا نعرف الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمجتعل قال
أخافه جمال انتب المزى المارث بن عمرو ولا يعرف الا بهذا الحديث وقال البخاري لا يصح حديثه ولا يعرف قلت
او زده الحق بانه جته في كتبهم واعتمدوا عليه وله شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهم

وابن عباس ورواهما البيهقي في سننه المذهب فمحمدا بن عبد الله بن قتيبة

باب في الصلح الصلح اسم بين المصالحمة وهو خلاف الممانعة واحدة من المصالحات وهو ما تقوم به المصالحات
 في الشريعة عبارة عن تقدير من النزاع قال الله تعالى والصلح خير باهت واليه المرجع والمنتهى لمن بينكم
 خير او كل خير مشروع قالوا ان القاضي يستقبل الامارات بين المتنازعين كما يستقبل الخصم قال في المصالحات
 الصلح على ثلاثة اشياء صلح مع اقارب وصلح مع سكوت وهو ان ايقهر المدعى عليه ولا ينكر وصلح مع انكار ونكس
 ذلك جاز الا ان قوله تعالى والصلح خير ولقولك على السلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الصلح اتمل حرمه
 او مزمع الا اذا قال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا وهذا بهذه العدة لان البطل كان هذا المعنى
 الدافع مراعاة على الاخذ بقلب الامر لان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عن نفسه وبذات شوق ولا ينفذ
 واول ما روينا وتأويل آخره احل حرام العينة كالخمر او حرم حلالا العينة كالصلح على ان ابيها الشتره وان يسلط
 بر دعوى صبيته فيقتضيه يجوز لان المدعى يأخذه عوضا عن حقه في زعمه وبذات شوق والمدعى عليه يدفع العدة
 الخصومة عن نفسه وبذات شوق ايضا اذا المال وقاية النفس ودفع الشدة لدفع الظلم امر جواز انتهى قلت
 الحديث حديث الباب قوله فيقلب الامراي فيكون حراما على الدافع وحلالا على الاخذ ونقول ان المدعى ان
 كان رعا كان اخذ المدعى حلالا قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان كان مبطلا كان اخذ المال على الدعوى الباطلة
 حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح فصار صلحا احل حراما وحرم حلالا فالت اولى ان يحل على ما يحل عليه
 المصنف لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه وذكره الشافعي غير محتمل اذ الصلح مع
 الاقرار لا يخلو عن ذلك فان الصلح يقع على بعض الحق عادة فما زاد على المأخوذ الى تمام الحق كان حلالا فمدعى
 اخذ قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعى عليه فقبل الصلح وقدر بالصلح قال الشوكاني ظاهره في المعاملة
 العموم فيشمل كل صلح الا ما استثنى ومن ادعى عام جواز صلح زائد على الاستثناء الشارح في هذا الحديث غلبه الدليل على
 العموم بسبب الوجوه والاك وحملها على رد وكفى في الجمع عن العترة وقال الشافعي وابن ابي ليلى انه يصح الصلح
 من الانكار والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجة للزوج على ان يملكها ولا يترفع عليها او يبيت عند
 ضربها والذي يحرم الحرام كان يصالح على وعلى امته لا يكل له وطبها او كل مال لا يكل له ولا يكو ذلك بهم فمحمدا بن قتيبة
 والحكمة لعينها قوله انه تقاضى ابن ابي حنبل وروينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المسجد الحدي وفي آخره فاشارة له به ان وضع الشطر من دينك قال كعب قد نعت
 يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ناقضه قال الخثعمي في هذا من الفقهاء ان التقاضي ان يطمع من
 الخصمين وفيه ان الصلح انما كان على وجه الخط فانه يجب نقضا

باب في الشهادات الشهادة في اللغة عبارة عن الاخبار بصحة الشيء عن عيان وشاهدة ولينها
 انها مشتقة من المشاهدة التي تعني عن المعاينة وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق في مجلس الحكم
 بالخط الشهادة فالأخبار كالشهادة والاعمال كالشهادة الصادق يخرج من الكذب وفي المجلس كغيره

يخرج الزبائر الصادقة غير الشهادات وسببها معانيها ما يتجملها ومشاهدتها بما يتحقق بمشاهدة من السماع في السموعات والابصار في المبصرات ونحو ذلك وسبب ادائها ان المطلب المدعى منه الشهادة او خوف قوت حق المدعى اذا لم يعلم عليه والاسلام ان كان المدعى عليه مسلما وحكمها وجوب الحكم على المخاضفة تضاميا والقياس لا يقتضي ذلك الاحتمال والكذب لكن لما شرط العدالة لترجح جانب الصدق وورود النصوص بالاشتهاد جعلت موجبة قبال في البداية الشهادة فرض تلزم الشهود ولا ينعم كتمانها اذا ظاهروا المدعى بقوله تعالى ولا يالي الشهاد اذا ادعوا ونحوه تعالى ولا تكتسوا الشهادة ومن يكتمها فانه انتم قلبه انما يشترط طلب المدعى لاثباته فتيقظ على طلبه كسائر الحقوقي اصح قوله فتتوقف الجزئية نقص بها اذا علم الشهادة الشاهد لم يعلم بها المدعى ويعلم الشاهد ان لو لم يشهد بغير حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثمره والواجب ان الحق بالمطلوب والادلة فان موجب الادعاء عند الطلب اجبار الحق وهو فيها ذكر ثم موجود فالحق قوله الا اخبوكم بخير الشهاد والذى ياتي بالشهادة تكون عندها ويحبو لشهادته قبل ان يسأله ان لا يعلم بها الذي هي له ويوقعها الى السلطان بها في الشهادة تكون عنده الرجل ولا يعلم صاحب الحق بخيرها اياها وقيل انها في الامانة والوديعه يكون ليعلم مكانها غير مخبر وما يعلمه من ذلك -

باب في شهادة الزور كبيرة من الكبائر وفي الباب مرقع فقال عدلت شهادة الزور بالاشهاد بالله ثلث مرات ثم قرأ فاتجنبوا الارجاس من الاذنان واجتنبوا قول الزور وحفظ الله غيبيكم من الزور من القول مراتب اعلاها الاشرار بالله ولها احرارها عالت في الآيات مع الاشرار بالله والظاهر في الآيات هذا **باب من تردد شهادته** قال في البداية ولا يقبل شهادة الاعيان ولا الملوك ولا الخوارج وفيها اتفاق وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا من تمام الحمد وقال الشافعي تقبل اذا تاب قال ولا شهادة الوالد لولده ولد لولده ولا شهادة الولد لولده ولا لولده لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره وهو في مصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من قول شريح وقال في الخلاصة زواه الخصاص باسناده مرفوعا قيل هذا بالاجماع ولكن عن احمد لا يقبل شهادة الولد لوالده وعنه تقبل شهادة احدهما الآخر وهو قول مالك والي ثور والمزني ودانود وعلى ذلك القديم عن الشافعي ورشد شريح شهادة الحسين حين شهد مع قنبر لعل فقال على ما سمعت انه صلى الله عليه وسلم قال الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال صدق صلى الله عليه وسلم ولكن ايت بشاهد آخر فقيل عزله ثم اعاده وزاد في رد فقيل رجع على اني قوله قال ولا يقبل شهادة الاحل والزوحين للاخره قال الشافعي تقبل ردنا قال مالك واحمد وابن ابي ليلى والثوري والشافعي قال ولا شهادة المولى لعبده ولا المكاتب ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولا تقبل شهادة غث ولا ناصح ولا مغني ولا مد من الشرب على الله ولا من لم يلب بالطير ولا من يئس للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي تتعلق بها الخلفس ولا من يدخل الحمام من غير اناء او ياكل الربوا ويقامر بالرد او الشطرنج ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق ولا يقبل شهادة من يظهر بلسان انتهى قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد شهادة الخائن والخائنة وذى الفرج على اخيه

صحتها القانع اهل البيت واجازها الغنيمة قال ابو داود والغير المحقق والشيخنا
 قلت القانع الخادم والسائق والمخاض في جميع ذلك ان غير العادل والعاقل المتهم لا يقبل شهادته كما نرى من كان
 باب شهادة البدوي على اهل الامصار اختلف اهل العلم فيه فذهب مالك بن انس الى انه يجوز شهادة
 البدوي على المصري وقال جمهور الامم منهم ابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل يجوز اذا كان مدلا في السبب من
 ابى سريرة مرفوعا لا يجوز شهادة بدوي على صاحب القرية قال البخاري يشهد ان يكون انما ذكر شهادة اهل البادية
 لما فيهم من الجفاف البدن والجمالة احكام الشريعة لانهم في الاغلب لا يضبطون الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حقها
 لتصور عليهم عما يحلها وتغيرها عن حقيقتها وقال عامة اهل العلم شهادة البدوي اذا كان عدلا يقيم الشهادة على وجهها
 جائزة وقال البيهقي في سننه لا يحتمل ان يكون ورد في الشهادة على الاسرار وفيما يعتبر ان يكون الشاهد فيه
 من اهل الخبوة الباطنية

باب الشهادة على الرضاع قد اختلف الناس في عدم يقبل شهادتهما في الرضاع من النساء فروى
 عن ابن عباس انه قال شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع اذا كانت مرضعة وليست مع شهادتها و
 كذلك قال حسن البصري وبه قال احمد بن حنبل واشترط اليميني وقال ابو حنيفة وآخرون شهادة المرأة يقبل
 فيما لا يطلع عليها الرجال قال في الهداية ويقبل في الولادة والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال
 شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع الرجال النظر اليه والجمع المحي بالاشارة
 ياربنا نجس فينا والاقول وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع اخص وبه قال عطاء وبقولنا قال الحسن بن
 واحمد وروى عن علي بن ابي طالب انه اجاز شهادة القابلة وحدها في الاستقبال وقد روى ذلك عن الشعبي
 وانحصر وقال مالك يجوز شهادة امرأتين وهو قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة واما حديث الهداية فغريب وقد اخرج
 عبد الرزاق من حديث ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليها من عورات النساء
 والاشبه ذلك من جملهن وحيضهن وروى محمد بن الحسن في اول باب الشهادة من الاصل عن ابي يوسف
 عن غالب بن عبد الله عن مجاهد وعن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وطاء وسنان قالوا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع الرجال النظر اليه وهذا من جهة عن عامة الناس وروى
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن الشهاب الزهري قال مضت الستة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
 غيرهن من ولادات النساء وحيوضهن وروى ايضا عن حديث عمران جاز شهادة امرأة في الاستسبال واما
 مسئلة الباب فخذنا شهادة الرضاع كشهادة على المال رجلان او رجل وامرأتان انما شهادة امرأة سواك
 مرضعة او غيرها فعبارة الفقه اختلف فيها في بعضها انها تقبل قبل الكحل لا بعدا وفي حاشية الزملي على البحر
 انها تقبل ويا نذا لقضار عن عقبه بن الحارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فدخلت علينا امرأة
 سرادقنا فزعمت انها اضعفتنا جميعا فانيت النبي صلى الله عليه وسلم قد كبرت ذلك اليه فاعرض عني
 فقلت يا رسول الله انما لكاذبة قل وما يدريك وقد قالت ما قالت دعها عنك

قال الخطابي قوله ما يريك تعليق منه القول في امر ما وقوله وعما عنك اشارة منه بالكف عنها بطريق الورع
لا من طريق الحكم وليس في هذا دلالة على وجوب قبول قول المرأة الواحدة في هذا وفيما لا يطالع عليه الرجال من امر
النساء لان من شرط الشهادة من كان من رجل او امرأة ان يكون عدلا لان سبيل الشهادات ان تقام عند الائمة
والحكام وانما يذهب امرأة جات فاجرت ما يربو من فعلها وهو مكذب لها ولم تكن هذا القول منها شهادة عند
النبي صلى الله عليه وسلم فتكون سببا للحكم والاجتاج به في اجازة شهادة المرأة الواحدة في هذه وفيما يشبهها من
هذا الباب قلت كذلك جملة ابن الهمام على التوسع

باب شهادة اهل الذمة والوصية في السفر قال في الهداية وقبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض
وان اختلف ملهم وقال مالك والشافعي لا تقبل لانه فاسق قال الله تعالى والكافرن هم الفاسقون فيجب
التوقف في خبره ولهذا لا تقبل شهادته على المسلم كالمتردد ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة الضار
بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه وعلى اولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه الفسق
من حيث الاعتقاد وغير المانع لانه يجنب ما يتقده محرم دينه والكذب مخطور الا ديان كلها بخلاف المرأة لانه لا يدر
وخلاف شهادة الذي على المسلم لانه لا يدر بالاضافة اليه ولا يتقبل عليه لانه يظن قهره وابه وطل الكفر
ان اختلفت فلا تهر فلا يحلهم الغبط على التقول ولا تقبل شهادة الحربي والمستامن على الذي وقيل شهادة الذي
عليه شهادة المسلم عليه وعلى الذي وقيل شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة و
ان كانوا من دارين كالروم والترك لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف
الذي لانه من اهل دارنا ولا كذلك المستامن انتهى قلت اخرج ابن ماجة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز
شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وفي رواية عنده عند اجازة شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض وفي رواية
ابن داود عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض وفي رواية
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود في اربعة فشهدوا انهم راؤ ذكره في فرجها كالميل في المحكة فامر رسول
صلى الله عليه وسلم بجمعها ورواه ابن ابي عمير والبولعي في مسانيدهم مثله واسند الطحاوي من طريق الشعبي عن
جابر بن عبد الله بن جابر في اربعة مسلم يشهدون وبه النص على قبول شهادة الكفار وهم اليهود وبعضهم على بعض قوله

ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة يدق فداء هذه ولم يجد احدا من المسلمين يشهد به على وصية
فاشهد رجلين من اهل الكتاب فقدما الكوفة فاتيا ابا موسى الاشعري فاخبراه وقد ما بركة
ووصية فقال الاشعري هذا امر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاحلفنا بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتمان ولا غير وانما لو وصية
الرجل وتركته فامضى شهادتهما ابو موسى وكان عالما ذلك قوله وهذا امر لم يكن بعد الذي اشارة
الى قصة عدي بن براء وتيمم الدارسي التي هي مذكرة في رواية الثانية من الباب وتماثل في التزني قال الخطابي
في هذا دليل على ان شهادة اهل الذمة مقبولة في وصية المسلم في السفر خاصة ومن روى عنده قبلها في مثل هذه

يكون خلافه وهو بيان كنه كمال المراتبة عن غيبها وعلى خاليتها مع قوله تعالى والكل لكم اولاد وكنتم من قبل منكم
 وتحرير النحر الابدية وكل ذي ناب من السباع مع قوله تعالى قل لا اجد فيها اوقى الى تحريم الامانة كما ذكرنا في كتابنا
 عليه وسلم من المؤمنين مع الشاهد وقد اجمعوا على القضاء بقرار المدعي عليه وقضوا بكون المدعي عليه عن ابي عبد الله
 ذلك في الآية وبما قد لفظ وأصب اللين والجلد مع الموضوع في الحيطان وليس ذلك في شيء من القرآن بل في
 مع الشاهد في ذلك لانه بالسنة اتم قلت الظل في لفظ الجمل والعناد في حق محمد ربه الله مع انه قد اشتهر بينهم ان
 اذبال المالكية والشافعية مطهرة عن لوث التعصب الفاظ التخليط والتشيع وانما العصبية ظن الخفية فقط من ان
 لو فرض انه غير مخالف للقرآن لغاية قول محمد ربه الله في رعه خلافة يكون خادرا عن اجتهاده واشكال هذا الخلفاء
 عليه صاحب فضل ابن سبأ وليتهم ويخلص عليه يعنف شديد والفاظ الخلطة والرفالة ثم اعلم ان حديث ابن عباس
 اخرج المصنف في الباب مرفوعا لفظه عن قيس بن سعد عن عمر بن دينار عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين وهما قتال المخالفة ابن حجر في الدراية اخرج مسلم من طريق قيس
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس لكن ذكره الترمذي في العلل عن البخاري ان عمرو بن دينار لم يسم
 من ابن عباس انتهى اعلم ان حديث ابن عباس هذا ما اخرج مسلم وابو داود والنسائي وابن ابي عمير والترمذي
 والبيهقي وصححه الشافعي وقال ابن عبد البر صحيح لا مطعن لانه في اسناده ولا خلاف بين اهل العلم في صحته وقد
 القضاء باليمين والشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريرة وعمر بن الخطاب وابن عباس وزين بن ثابت
 وجابر بن عبد الله وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومسروق بن ابي عمار وسعد بن
 اما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا يروي له رواية عن عمرو بن دينار فلا يدرج في صحته لانها البان اثنان
 كميان وتند سمع قيس من اقدم من عمرو وبمثل هذا لا تروى الاخبار الصحيحة اتم قلت اما حديث ابن عباس فمقدمة
 واما حديث ابي هريرة فاخره الاربعة وحسن الترمذي مرفوعا قضى باليمين مع الشاهد واما حديث جابر مرفوعا
 مثله فاخره الترمذي وابن ابي عمير وصححه ابن خزيمة وابو عوانة واما حديث سعد بن عباد مرفوعا مثله فاخره
 في جامعه والطبراني في معجمه واما حديث مسروق مرفوعا اجاز شهادته رجل ويدين الطالب فاخره ابن ابي عمير
 رجل مهتبه قال الشافعي هو لا يخالف ظاهر القرآن لانه صلى الله عليه وسلم علم بما اراد الله وتدارا الله ان ينفذ
 وتنبى عما نهانا قلنا لا كلام فيه ولا نمانيت لو ثبت قطعا انه قوله صلى الله عليه وسلم وافعله وانما هي اخبارنا
 فنية وانما ترجح القرآن لكونه قطعيا لان كلام المديترج على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه سنة الخلفاء وقد اقرنا بانبايعهم والثاني حديث ابن عباس مع شواهد كثيرة حتى بلغ الامر الى الشهادة
 انه يعارض القرآن في الحديث المشهور روي عن علي الكتاب انفاقا ونسخ به اطلاقه وعمومه وحيث ابن عباس اخرج
 مسلم فيكون اصح الاحاديث واجيب عن الاول انه لا ينقطع كما تقدم عن الترمذي فقل في علله عن البخاري ان ابن
 لم يسم من ابن عباس وكذلك اعله الطحاوي باننا لا نعلم قيس بن سعد حديث عن عمرو بن دينار فقل في ما يفتق
 وبما يصلح الزامنا لا تحقيقا لان الحنفية لا يبدون الاقطار جرحا كالارسال بعد ائمة الرد على ان

وإنما يكسب صحيح مسلم له مع ان إمكانه التي يكفي للاتصال على ما هو عندكم أيضا ما رواه حديث صحيح طرق يحيى بن معين كما
أنقله ابن أبي عمير في حاشيته الترمذي في مطالب بالدليل ولم يجد بل الظاهر خلافه على ان لا عبرة بقول ابي عبد الله في طريقه
مع ان ما ذكره واشتد له رفع منه شائنا صحيح واما من رواه سهيل بن ابى صالح انكر روايته والراوى اذا انكر روايته
لا تزل كما في الاصول فبذلك يعلم الاصل ايضا مطالب بالدليل ولا يوجد مع ان سهيل ليس في صحيح طرقه وثانيا
انه معارض للحديث المشهور كما ذكره صاحب البداية انه يعطى القصة فينا في الشرح لكنه مفهوم فلا يعارض المنطوق
وهذا ايضا مشهور على رأيهم وان لم يسلمه الحنفية مشهورا مع ان الحصر اضافي لان الشاهد ايضا قد يعلق والبينة تجب
على المناظر في الدين اذ اخيف غواصة خصمه بدورها ولا يسمي مدعى كونه مشروطا بمجلس القضاء وثالثا انه معارض
بحديث الاسود كما مرنا به اذ اوردناه في الحديث واوله ونحوه فلا بد من كمال الاذكار رواه مسلم والاربعة
الحصر فيه اصرح وقدر امثاله واما جوابه بان معنى شاهدك بينتيك سوا كانت رطلين او رجلا وامرأتين او رجلا مع
يمين فمعناه شاهدك او ما يقوم مقامهما ولو لا هذا التناويل لزم رد الرجل والمرأتين فتعسف ظاهر لان الرجل مع المرأتين
يسمي الشاهدين وكذلك من امره القاضي بالشاهدين فاحضر الرجل والمرأتين عند مثل تلك الحالات ما لو احضر شاهد وحلف
مع ان قبول شهادة الرجل والمرأتين منصوص الكتاب فلا يفسد حقيقة واليمين ليست من الشهود حقيقة مع ان
المدعى انما انكر وجود الشاهدين فكان ينبغي ان يقال شاهدك او يمينه او يمينك مع شاهد واحد ذلك ولا يعاير ما قاله
فخر الدين الرازي ان قول الصحابي مرفوعا قطعه بكذا وبنى عن كذا لا يغير العموم لان الحجة في الحكمى لا في الحكاية والحكمى قد
يكون خاصا وايضا فالقبضاء له معان اقربها في هذا الموضع فصل الخصومات وهذا مما يتعين فيه الخصوص اذ لا يتأتى
فيه الحكم لكل شاهد من النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الساعة بل انما يقتضى بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوى
قد اعتمد على قرينة الحال الشاهدة على ان المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا اشتقاق الجنس انه قضى بجنس
الشاهد وجنس اليمين اى قضى بهما احيانا وبذلك احيانا انما لم يوجد شاهد للمدعى وما اورد عليه بانه لا بد من اربعة
بعض الروايات كى يثبت على عند الراى لفظي واليه يقتضى مرفوعا قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق وكى يثبت
عبد الدين عمرو عند الراى لفظي مرفوعا قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاز بشاهد واحد حلف مع شاهده
فيقال انه مدخول الاسانيد والصحاح غير مصرح بل بمهمة مع ان المصحة ايقما ممكنة التناويل لاحتمال ارادة
المدعى علمين لفظ الطالب وصاحب الحق لانه طالب الخلاص والبراءة الحق ثم يؤيده ما رواه الطحاوى انه امر
لم يكن في عهد النبوة والخلفاء ووقفا قالوا انه احد شريعتين ويجوز ان يكون الشاهد خزيمة بن ثابت وشهادته وجدها
كانت تكفى لكل احد كما يعطيه حديث فضله كما تقدم ذكره والظلمة الساجي بانه على هذا لا معنى لليمين لكن يمكن ان يقال
ان وقع لتأكيد الحق وتثبيت الامر وللتدب لالله حوب وبذلك للتوفيق بين الادلة قلت في الاولى في الجواب ان يقال
انه فعل لا عموم له وواقعة واقعة التي ذكرها المصنف في الباب بعد هذا الحديث بسنده قال سمعت جدي ^{سبحه} يقول
يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا الى بنى النضير فاخذواهم بركبتهم من ناحية الطائف
فانساؤهم الى بنى الله صلى الله عليه وسلم فركبت فسبقتهم الى النبي صلى الله عليه وسلم

قلت المسلمون عليهم باني الله ورحمة الله وبركاته انا انا جندك فاخذ دنا وقد كنا اسلمنا وخضعتنا
 قطعنا اذن النعم راي اطراف افانها وكان ذلك في الاموال علامته من السلم ومن لم يسلم فلما قدم بعثوا
 قال لي بني الله صلى الله عليه وسلم هل لكم بنية على انكم سلمتم قبل ان تاخذوا رني نسخة تؤخذ من الجيوش
 معكم في هذا اليوم قلت نعم قال من يتيك قال سمرة رجل من بني العنبر رجل آخر سماه له فشهدنا ان
 ربنا قد اسلمنا قبل ذلك وبني سمرة ان يشهد فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد ابي ان يشهد تخلف
 (افتحاض) مع شاهدك الاخر فقلت نعم فاستخفي خلفت بالله لقد اسلمنا بالله يوم كذا وكذا اذ حضرنا
 اذن النعم فقال بني الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا (خطاب الجيش) فقام سمعهم انصاف الاموال
 ولا محسوزا رايهم لولا ان الله تعالى يجب ضلالة العمل اذ يشك عقلا لا حديث اى افقتناكم حبلا ضلالة العمل
 اى ضياعه وطلانه فهذا واقعة قد ثوبا ان قضى لشارع ويمين وليس لهم فيها حجة اصلا فان فيه اذ هو افقتنا سمعهم
 يدل على انه جعل اليمين مع الشاهد سببا للصالح والاخذ بالوسط بين المدعى والمدعى عليه لانه قضى بهما بالردوى
 والا فكيف التصديق بهذا المصاحفة لا فصل الامر بالقضاء وذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يحكم لهم الا بنصف
 المال ولولا ان المدعى لا يثبت بشاهد ويمين لما فعل ذلك لانه لم يكن على تقدير ثبوت اسلامهم ان ياخذ شيئا
 من اموالهم والبيان قوله عليه السلام ان الله لا يحب ضلالة العمل اقوى حجة على انهم في اخذ اموال هؤلاء لم يكونوا
 على باطل لا يشكر على عمله ولا يوفى له حبل على عمله كائنا ما كان كاسارق والغاصب ومن كان يملك فلو كان
 اخذ الجيش من هذا القليل كما يولوا من على قوكم لانكم تقولون ان الشاهد الواحد مع اليمين بنية كالملة ثبت بها الدعوى
 فيها ان ثبت بهذا اسلامهم لما كان اخذهم اموالهم اقل من الغصب بثبوت اسلامهم على زعمكم ونحن نقول ان
 اسلامهم لم يثبت بيمينهم لان يمين المدعى لا يفيد وذلك لو سلم انه كان دعوى منهم ولم يثبت نصاب الشهادة ايضا
 فلم يثبت ثبوت الاسلام الا في خير الخفاء غير انه صلى الله عليه وسلم احب ان لا ينجس فروع عليهم نصف اموالهم كما روى على
 سوا من كاهما وكان ذلك لاذن اهل الشكر انك والافضة الزرية وهي بساط ذو حبل فلما حجة فيها على ان بني العنبر
 كانوا لكو اموالهم بل الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم من امر الزريب باخذ صاحبه انما كان لانه خالف صلح النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم حيث اختار بعد المناصحة والتقسيم من حق العجز ثم ان القاضي يجوز له ان ياخذ من مال المدعيون للمدعي بقدر
 حقه الذي عليه ولو من غير جنس حقه كما يظهر من اثار النبي صلى الله عليه وسلم سيفه ليعدا ثبت له حق في الزرية و
 وهذا اختاره الشافعي والشافعيون منا كما تقدم وفيه دلالة على ان الغاصب يملك المتعصوب بعد اداء النسيان و
 لولا ذلك لرد عليه ولم تكن الا في العسكرو عندكم الاشتغال به حرام

باب الرجلين يدعيان شيئا وليس بينهما بنية والشيء يكون في ايديهما او في يد غيرهما ويؤيد على فيه شيئا
 اختلف اهل العلم في الشيء يكون في يد الرجل فتراها اثنان وتقيم كل واحد منهما بنية فقال احمد بن حنبل واسحق بن
 راهويه يقرع بينهما من خرجت له القرعة صارت له وكان الشافعي يقول بوقرعة ما تم قال في اليد يقرع في ان احدهما
 يقضى به بينهما لتضمنين وبما قال ابو حنيفة وسفيان الثوري واحمد بن حنبل في رواية وما لك في رواية والقول الاخر

اقرضا بينهما اربعا فزنت سهم حلف الله شهيد شهوده بحق ثم تقضى له بدينه قال احمد في روايته وقال مالك لا احكم به لوجوبها
 اذ كان في يدي غيرهما وبكى عنه انه قال هو لا علمنا شهودا واشهرهما بالصلاح وقال الاوزاعي لو فزنا بك البنتين عدوا
 وبكى من الشئ ان يدينهما على حصص الشهود قال في الهداية واذا ادعى انسان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم
 ان له الا اقام البينة فبني برأيهما وقال الشافعي في قول تهراتهما وفي قول لغيره بينهما لان احدهما لبنتين بانه
 يتعين للاستاتة ان يملك المالكين في الكل في حالة واحدة وقد تعدد التبرعات فيهما تراق او يصار الى القرعة لان البينة
 صلى الله عليه وسلم اقرضا فيه قال الهمامت الحكم بينهما ولنا حديث يميم بن طرفة ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم في ناقة واقام كل واحد منهما بينة فقص بها بينهما النصفين وحديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ولا يلحق
 لا بما دنا في معنى كل واحد منهما تختم الوجه بان اقتضاها سبب الملك والآخر اليه فصحت الشهادتان فيجب العمل بها
 ما لم يكن وقد امكن بالنصف اذا حمل فبذلك وانما يصف للاستاتة في سبب الاستحقاق فان ادعى كل واحد منهما
 املاك امرأة واقام بينة لم يقض لواحدة من البنتين لتعد العمل بهما لان الحمل لا يقبل الاشتراك قال وان
 اقام احد المدينين شاهدين والاخر اربعة فبها سوا لان شهادة كل شاهدين على تمامته كما في حالة الانفرد والفرج
 لا يقع بكثرة العمل بل بقوة فيها على ما عرفت انتهى حتى لا يخرج القياس بقياس آخر ولا الحديث بحدث آخر ولا الآية
 بآية اخرى لان كل واحد منهما على تمامته بغيرها اذا كانت احدا لا اثنين والاثنتين تتحمل التأويل والاخرى لا يتحمل
 وكان غير المحتمل اولى وكذلك لو اقام احد المدينين مستورين والاخر عدلين فانه تخرج الذي شهد له لان وانما
 وضع المسئلة في دعوى ملك العين بملك المطلق بين الخارجين لانها لو تنازعا في نكاح امرأة واقام كل واحد
 بينة انها امرأته لم يقض لواحد منهما بالاتفاق وتفضيله في الفقه وكذلك لو كان الدعوى في المقيد بالسبب المعين
 او بالتاريخ فيه تفصيل وتلاف ايضا وكذلك لو كان الدعوى بين الخارج وصاحب اليد واقام بينة فينبية الخلع
 اولى والتفصيل في الفقه فراجعها واحديث القرع ومعناه قد تقدم وسياتي واحديث يميم فاخرجها من
 ابى شيبة في مصنفه مسلا وسننا اخبارا فخرته منها حديث الباب عن ابى موسى مرفوعا واخرجه احمد في مسنده
 والحاكم في الاحكام من مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ان رجلين ادعيا لغيره على محمد النبي صلى الله
 عليه وسلم فبحث كل واحد منهما شاهدين نفسه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال المنذر لسانه
 كلم لغات هذا هو حديث الثاني واخرجه النسائي وابن ماجة والمصنف في الباب من وجه آخر يمتن آخر عن
 ابى موسى الاشعري ان رجلين ادعيا لغيره ادواة الى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد
 منهما بينة فحمل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اى قضى ان البعير بينهما انصاف ولعل البعير كان في ايديهما
 او في يد غيرهما وهو لا يدعي فيه شيئا فزرب بعض الى انهما واقعتان وجعله ابن عساکر حديثا واجدا قال الخطابي هذا
 مروى في الاسناد الاول الا ان في الحديث الاول انه لم يكن لواحد منهما بينة وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاز ان يدين
 فاحتمل ان يكون القصة واحدة الا ان الشهادتين لما تارضت تبارت قصارتا بآية له لو حكم لها بالنصفين
 لهما استواءهما في اليد يستعمل ان يكون البعير في يد غيرهما فلما اقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشئ

من يراى عليه ودق راسها قوله استهما على اليمين ما كان احدا ذلك اذكرها يقول اذكره ولا تتران اليمين اذ استجلبت
ذاتها من اذنا الى الجواب معنى الاستماع بها من الاقتراع يريها بالقرعة فانها خرجت من القرعة حلف واخذها اذ اذبح
قلت ومعنى الزكراه الاكراه بيننا الا لا كراهية لان المدعى عليه لا يكره على اليمين فمعنى ما كان احدا ذلك اذكره
كان محبوبا لغيره اذكرها والا اختلاف في استعمال القرعة قد تقدم فراجع ومن قول الهداية كان في التبدل لانه لم ي
كان استعمال القرعة في وقت كان القمار مباحا ثم انسخ ذلك بخرمة القمار لان تعيين المستحق بمنزلة الاستحقاق في القمار
فكان ان اخلق الاستحقاق بخروج القرعة يكون قمارا كذلك تعيين المستحق بخروج القرعة يكون قمارا ايضا بخلاف
قصة المال المشترك فللتقاضى هناك ولاية التعيين من غير قرعة وانما يقرع تطبيقا لغيرها وانما التهمة اليسل عن نفسه
فلا يكون ذلك في معنى القمار

باب اليمين على المدعى عليه اذ لم يكن للمدعى بينة ليخلف لان اليمين حقه بالحدوث الشهور فاذا طالبه برحمته
عن العجز عن اقامته البينة والقرار اليمين على المدعى كما تقدم اختلاف اهل العلم في ان اليمين توجه على كل من ادعى
حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاف ام لا فذهب اليه الجمهور منهم الشافعي والوضيعة وقسروا مالك في توبع اليمين
ان يكون بينهما خاتمة لئلا يتبدل السهام اهل الفضل ولا اصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
باب كيف اليمين قال في الهداية فصل في كيفية اليمين والاختلاف واليمين باحد دون غيره لقوله عليه السلام من
كان منكم خالفا في حلف بالثبوت لينذر وقال عليه السلام من حلف بغير الشفاعة اشرك (الاولى في اليمين) الثاني في النذر
وقد يوكده كروا صفة وهو الغليظ وذلك مثل قول قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم
يعلم من السر والخفايا ما يعلم من العلانية ما لظان بذا عليك ولا قلبك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا وان شئت
ولم ادع في التقاضى ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان يقتض منه الا ان يحتمل ان يكره على اليمين لان المستحق يمين هذا
والتقاضى بالخيار ان شاء غلظ وان شاء لم يغلظ فيقول قل بالله او الله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلاح و
يغلظ على غيره وقيل يغلظ في الخطيئة من المال دون الحق فينتهي قوله قال لعني الرجل حلفه بالله الذي

اليهود ماله عندك شئ نعم يا بني اذ يغلظ اليمين يذكر بعض الصفات قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
باليمين على المدعى عليه في دليل لما يوجب الجمهور

باب اذا كان المدعى عليه ذميا يحلف والمدعى مسلم ولم يكن له بينة وفي الباب عن الاشعث قال كان بيني وبين
رجل من اليهود ارض يجرى في نقد متة الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الى النبي صلى الله عليه وسلم
الك بينة قلت لا قال لليهودي احلف قلت يا رسول الله اذ يحلف ومذهب بمالي ارض وريالي
في باب الاذ يقال في متدليس لك منه الا ذلك

باب الرجل يخلف على علمه بما غاب عنه قوله ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي
صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمن فقال الحضرمي يا رسول الله ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي
بدينه قال لك بينة قال لا ولكن احلفه والله ما نعلم لنا ارضي واعتصمنا ابوه فتمسك المتدليس باليمين

وفي رواية الثاني فقال الحضرى يا رسول الله ان هذا غلبنى على ارضى كانت لى فقال الكندى همى ارضى
 فى يدي ان ارضى ليس له فيها حق فقال النبى صلى الله عليه وسلم الحضرى الك بنية قال لا قال
 ذلك بنية قال يا رسول الله فاجلس يالى ما حلف ليس يتورع من شئى فقال ليس لك منه
 الا ذاك والحد يشان مع سديهما قد تقدم مع شريهما فى مبدء ابواب الايمان والهدى وارجع اليه
 مطابقة الباب خاسر فى حديثه الاول

باب الذى كيف يتخلف قال فى الهدي واليمين بالله دون غيره ولو كان يذكرا وصا قال ويتخلف اليهودى
 بالله الذى انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 لابن صوريا الا عور الشرك بالله الذى انزل التوراة على موسى ان حكم الزانى تباكم هذا ولان اليهودى يعتقد نبوة موسى
 والنصرانى بنوة عيسى عليهما السلام فيقطع على كل واحد منهما بذكر المنزل على نبية ويتخلف المجوسى بالله الذى خلق النار
 وبكذا ذكر محمد فى الاصل ويروى عن ابى حنيفة انه لا يتخلف احد الا بالله والصا وذكر الحضايف انه لا يتخلف غير اليهودى
 والنصرانى بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان فى ذكر النار مع اسم الله تعالى تظهيرها وما ينفى ان نعلم بحال الكتبيين
 لان كتبهم مفسدة (وهو صفة الله تعالى) والثنى لا يحلف الا بالله انتهى والحديث فى الباب عن ابى هريرة مرفوعا
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى اليهودى الشك كره الله الذى اتزل التوراة على موسى ما تجدون
 فى التوراة على من سرق فى وى رواية قال له يعنى لابن صوريا اذ كره بالله الذى نجاكم

من آل فرعون واقطعكم البحر (فلن) وظل عليكم الغمام (فى القية) وانزل عليكم المن والسلوى
 وانزل عليكم التوراة على موسى المتحدون فى كتابكم الرحمن اى على من زنى فهو يتخلف بالله ووصفاته

باب الرجل يحلف على حقه في القضي بين رجلين فقال المقتضى عليه لما ادبر حسبى الله واعم الوكيل فقال
 النبى صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يومئذ على العجز ولكن عليك بالكيس فاذا غلبك امر فقل حسبى الله نعم الوكيل
 الكيس فتح الكاف وسكون اليا القبطى فى الامور اى اذا استوثقت واستمكنت الكيس فقل امر فقل الخ

باب فى الدين هل يحبس به المحبس مشرع لقوله تعالى ونيقوا من الارض فان المراد بالحبس ولم يكن فى زمان
 النبى صلى الله عليه وسلم داني بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم حتى وكان يحبس فى المسجد والى يمين حيث امكن ولما كان
 زمن على رضى الله عنه احدث السجن بناء من تصب فقه الصواع فى بيتى جنان من در قال فى الهدي واذا ثبت الحق عند
 القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريم لم يجعل حبسه وامره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء لما ملأه فلا بد من ظهور ما
 قال فان اتفق حبسه فى كل دين كرهه بدلا عن مال حصل فى يده كتمن المبيع او التمر بعد كالمهر والكفالة ولا يحبس
 فيما سوى ذلك اذ قال انى فقير الان ثبيت غريمه له لا لا يحبس تال يحبس شهرين او ثلثة ثم يبال عنه فالحبس
 لظهور ظلمه فى الحال وانما يحبس مدة لينظر له لو كان يخفيه فلا بد من ان تمتلذذ ليعيد به الفائدة فتدبما ذكره
 ويروى غير ذلك من التقدير شهر او اربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير مقوض الى رأى القاضي لا خلاف حول
 الاختصاص فيه فان لم يظهر له ما ظن سبيله يعنى بعد مدة لا استحق النفي الى الميسرة فيكون حبه بعد ذلك

فلما ولدت قامت البنية على افلاسة قبل المدة تقبل في روايته قوله في الواجد يحمل عرضه وعقوبة قال ابن
 ابن المبارك يحمل عرضه يغذله وعقوبة يحبس به اي لا جل مثل الغني القادر على قضاء دينه يحبس ويتغذى في القيد
 ويقال انت مظنة في قوله انتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال الزمعة ثم قال لي يا خابني تميم هاتين
 ان تفعل يا سبرك اي الذي الزمته في دينك قوله حبس سر جلا في تهمة قال الخثالي هذا
 دليل على ان الحبس على ضربين اثنين عقوبة وحبس استظهارا لتقوية لما تكون الا في واجب وانما كان في تهمة
 فانما يتبين بذلك ليتكشف به عما وراءه وروى انه حبس رجلا في تهمة ساعة من تهاشم على عنه اص
 باب في الوكالة الوكالة الفتح الواو كسر الاسم للتوكيل من وكلة فكذا اي فوض اليه ذلك والوكيل هو
 القائم بما فوض اليه كانه فاعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه لا امر اي مفض اليه وفي اصطلاح الفقهاء عبارة
 عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وبشيء يتعلق بالبقاء والمقدور متبعا لهما وركبنا لفظ وكلت
 واشباهه وشروطها ان يملك الموكل التصرف ويلزمه الاحكام وصفها انه عقد جازم يملك كل من الموكل والوكيل
 العزل بدون رضى صاحبه وحكمه مباشرة الوكيل ما فوض اليه قال في البداية مل عقد جازم ان يعقد الانسان
 بنفسه جاز ان يوكل بغيره ولان الانسان قادر على العجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان
 يوكل بغيره فيكون لسبيل منه ودفع الحاجة قد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرار حكيم بن حزام فقدم في
 العيص وبالفريق عمر بن ام سلمة واخرجه النسائي في النكاح قال ويجوز الوكالة بالخصومة في سائر حقوق وكذا
 بايقاظها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس اص
 قوله عن جابر بن عبد الله انه سمعه يحدث قال اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيل فخذ منه
 عليه وسلم سلمت عليه وقتلت له اني اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيل فخذ منه
 خمسة عشرة وسقدا ان استغنى منك آية فضع يدك على ترقوته اے مقدم
 الحلق في في المصدر فكان ذلك علامة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله الى وكيله في خيبر
 باب في القضاء اي امضاء الحكم من القضاة والحكام في الامور قد جمع المصنف في الباب اجب قضاء
 النبي صلى الله عليه وسلم بعضهما من باب المعروف وبعضها من واجبات الشرعية الحق على صاحبها الصلوة و
 السلام فنهيا في الطريق قال اذا اندارت في طريق فاجعل سبعه اذرع يعني ان كان طريقا بين ارض قوم لاد
 عارتها فان اتفقوا على شئ فذاك وان اختلفوا في قدره جعل سبعه اذرع هذا والحيث والمازاد او بطريق
 مسلوكة وهو اكثر من سبعه اذرع فلا يجوز لاحد ان يتولى على شئ من ذلك له عمارة ما حواله من الموات فتلكه
 بالاحياء بحيث لا يضر المارين قال الخثالي يشبه ان يكون هذا على الارفاق والاصلاح ومن الحد والتخيب
 ومنها غرز خشبة في حدار الغر اذا استاذن احدكم اخاه ان يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه قال الخثالي
 عامة الفقهاء يذهبون في ناو اليه ان ليس بإيجاب يحمل عليه الناس من جهة الحكم وانما هو من باب المعروف ومن
 الامم بن حنبل فانه يوجب على الواجب قال على الكلام ان يقضوا به ويضوه عليه ان اوضح منه ومبانيع الضرر

عنه عتبة بن جندب انه كانت له عضد من نخل في حاله رجل من الانصار قال ومع الرجل اهله فكان
 سمره يدخل نخله فينادي به وليثق عليه فطلب اليه ان يبيعه فابي فطلب اليه ان يثا
 ريبا له بنخل آخر فابي فابي (والانصاري) النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك
 فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعه فابي فابي فطلب اليه ان يثا قال فابي فابي فابي فابي
 ولك ان احللك الامور غيبه فيه ومن امر اخره فابي فقال انت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا انصاري اذهب فاقبل نخله من ذلك قوله عضد قال الاصمعي اذا صار للنخل جذع يتناول منه المتناول فتلك
 النخلة العسيمة وجميع عضدان فلما انكر معروفا له وسبته قال له انت تريد ان تضر الناس ومن يريد ان يضر الناس
 جازع الضرر وامر بقطع نخله ومنها حكم تقسيم الارض ان رجلا خاضع الزيد في شراج الحرة التي يبعون بها
 فقال الانصاري ما يح الماء يمر فابي عليه الزيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزيد اسق يا زهير ثم
 ارسل الماء الى جادك قال فغضب الانصاري فقال يا رسول الله ان كان ابن عتيك فقلون
 وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احمي حتى يرجع الى الجسد
 هو ما رفع حول المزارة كالجدار وهو النخلة امره صلى الله عليه وسلم اولا بالمساحة والاثار بان يقي شيئا يسيرا ثم
 يرسل الى جاره فلما قال الانصاري اقال وجعل موضع حقه امره فانيان ياخذ تمام حقه ويستوفيه فانه اصلح له
 بالزجر المبلغ وقول الانصاري ما قال ذلك من الشيطان بالغضب فانه كان مسلما بريا وقيل كان منافقا و
 قيل له الانصاري لا تحاد القبيلة والآية تدل على الاول من انه مسلم وفيها تلقى الخطاب بالآية فبلا وربك لا يؤمنون
 حتى يحكموك وقضى بين قريش وبين بني قريظة ان الماء الى الكعابين لاجبى الاعلى على الاسفل اى بعد
 ما يبلغ الماء الى الكعابين فكان في ذلك الزمان والمقام ان اول الحق بالماء للاعلى ثم الاسفل ثم تبدل العرف بان
 اسبق الحق للاسفل ثم للاعلى ومنها مشه حريم النخل قال اخصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا
 في حريم نخلة فاصبر بها نذر عت فوجدت سبعة اذرع وفي حديث الاخر فوجدت خمسة اذرع فقضى بذلك
 انما امر بملك ليعلم مقدار ما احاط به النخلة من الارض وكان في ارض الموات فنع الغائل من الغرس فيه لئلا
 تختلط ثمارهما اذا سقطت ولئلا يضر كل نخلة بالآخرى واما في الارض المملوكة فلا يبيع ابن اراد الغرس اثره بالثمن

اول كتاب العلم

باب فضل العلم اى فضل تعلمه وتعليمه الكتاب والسنة وما يتعلق بهما من الكلام والفقه و
 اصول الفقه والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان وغيرهم والعلم نور في قلب المؤمن منعس من نور
 النبوة من الاقوال المحمدية والافعال الاحمدية والاحوال المحمودية بهتدى به الى الله تعالى وحنافه وافعاله
 واحكامه فان حصل به اسطة البشر فهو كسبي والالهو العلم الا وفي تقسيم الوحي والابهام والفراسة والنجوى ان الله
 يشرف العلوم فيها كان المعامر اشرف كان العلم الحاصل به اشرف والعلم اما ان يكون دينيا او دنيويا

ان العلم الذي اشرف من غير الدين واما العلم الذي فبعضها اشرف من بعض فانه كنت جالساً في المسجد في مسجد دمشق فبادر رجل الحديث فيقول ان يكون هذا الحديث الذي فكره ابو العلاء وادبره والمطلوب للمرجل الذي اشرف
 وفكر ذلك بمشيرة وكذلك يتمل بمعية من سفر بعيد ومسافة طويلاً لتحصيل الحديث من ان سعة اقباله لا يحتمل
 ان يكون سمعه بالتفصيل ولكن اردان لسمعه بالواسطة لا فائدة العلم ولا ياديه يقينه او لعلوا الناس وادبره من
 الدين ايضا قوله وان الملائكة لتلتصق اجنحتها راضاً لطالب العلم من وضع الملائكة الاجنحة المتواضع والخشوع
 تعظيم الحق طالب العلم وتوقير العلم كقول تعالى وانخفض لها جناح الذل ووقيل معناها الكنت عن الطيران لا ان لا يطير
 عنده كقول صلى الله عليه وسلم ان قوم يذكرون الله تعالى الا حقت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وقيل معناه
 بسط الجناح وفرشها ليجعل عليها فيعبدون حيث يقصدون البقاء في طلبة ومعناه المعونة في تفسير السعي له في طلب العلم
 قوله وان العالم يستغفر له من في السموات والارض والحيتان في جوف المسار كزال بعض الظالمين
 ان الله سبحانه خفيش للحياتان وغيره من انواع الحيوان بالعلم وعلى السنة العلماء انواع من المنافع والمصالح والارزاق
 فهم الذي ينبتوا الحكم فيجعل ويجرم منها وارشده الى المصلحة في ايها وادعوا بالاحسان اليها ونفي الضرر عنها فاجابها الاستغفار
 للعلماء مجازاة على صيغهم بها وشغقتهم عليها فان فضل العالم اى الغالب عليه العلم وهو الذي يقيم نبش العلم بعد اداء
 ما توجه اليه من الفرائض والسنة الموكدة على العابد اى الغالب عليه العبادة وهو الذي يصرف اوقافه بالانفاق مع كونه
 عالماً بما تصعب العبادة كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال القاضي شمس العالم بالبر والعبادة بالكتاب
 ان كمال العبادة ونور الاتباع من العابد ونور العالم يتعدى الى غيره فيمتضي بوجهه المتلقى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم كالشمس تليق نوره من نور الشمس من عالمها عز وجل -

باب رواية حديث اصل الكتاب في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احداً تكمل الكتاب
 فلا تصدقوه ولا تكذبوا بهم فلو اصاب الله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوه ان كان حقاً لم تكذبوا به وفي اخره ان زيد بن
 ثابت امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له كتاب يهود فقال اني الله ما من يهود كتابي الحديث اى لم يثبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على ان يكون كاتبين اليهود مثلاً ليطس عليه في الكتاب ويحزن فيه فيكتب ما لم يقرأ ولم يكتب ما يقرأ
 زار بن ياريت عليه نعمته وكان يكتب له ويقرأ

باب كتابة العلم وفي الباب عن عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شئ اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه سلم الحديث وفي آخره انك تكتب كل شئ اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له كتاب يهود فقال اني الله ما من يهود كتابي الحديث اى لم يثبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على ان يكون كاتبين اليهود مثلاً ليطس عليه في الكتاب ويحزن فيه فيكتب ما لم يقرأ ولم يكتب ما يقرأ
 زار بن ياريت عليه نعمته وكان يكتب له ويقرأ

الذي يرضى على قولهم الشريف وتقدموا على محبة رواية من كان كافرا فاسلم وكذلك اجمعوا على قبول شهادته والافرق بين الشهادة
والولاية والشهادة وشهادة الفرق في تحريم الكذب عليه في الله عليه وسلم بين ما كان في الاحكام وما كان في الاحكام في الاحكام
والترتيب والاعادة وغير ذلك فلكل حرام من كبر الكفاية والجمع التباين اجمع المسلمين الذين يفتيهم في الامانة في الامانة في الامانة
لكذا اية الخاتمة المبتدعة في زعمهم بالباطل ان يجوز في الحديث في الترغيب والترهيب وما يعم على ذلك من في الامانة
الذين يفتيهم انفسهم الى الامانة وسبهم جارية منهم وشبهه زعمهم بالباطل انه جاز في روايته من كذب على الله تعالى فيفضل
فليستوا بمعتد من انما زعم بعضهم ان الكذب له على الله عليه وسلم الكذب عليه وهذا الذي اتفقوا عليه وفعلوه
استدلوا به في غاية الجلالة ونهاية الغفلة وارسل الابل على بعد من معرفة شيء من الحق اعد الشرع وقد جعوا فيه جبالا من الجبال
الانفة بقتولهم السيئة واذا بانهم البعثة الفاسدة فاما قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر
الفساد كل اولئك كان عند مسئلكم الفتن اوضح هذه الاحاديث المنويزة والاحاديث الصريحة المشهورة في عظام
شهادة الراوي في اجماع اهل الحل والعقد وغير ذلك من الابل القلعيات في تحريم الكذب على كتمان الناس فكيف
بين قولهم بطلان مدعي وانظر في قولهم بذلك على الله تعالى فان الله تعالى قال وما يثيق عن الهوى ان هو الا
وتنوي ومن يحب الانتباه قولهم بذلك لودنا بجل منهم لسان العرب وخطاب الشريف فان كل ذلك عند محمد كذب
والالحديث الذي تعلقت به فاجاب العلماء عنه باجوبة احسن واخصر بان قوله يفضل الناس زيادة باطلة انفق الخطا
على الخطا وانها لا تعرف صحة بحال الثاني جاب الى جعفر الطوسي انها لو صحت لكانت تلكايد لقوله تعالى فمن اعظم
من اقرى على الكذب يفضل الناس الثالث ان الام في يفضل ليست الام التعليل بل هي لام الصبر وانه العاقبة
معناه ان عاقبة كذبه وسعيه والاضلال بكقوله تعالى في القتل افرعون يكون لهم عدا وخرنا ونظاهرو في القرآن و
كلما لم العرب اكثر من ان تحصر وعلى ذلك يكون معناه فقد يصير كذبه اضلالا وعلى الجملة فهم ارك من ان يفتي باماره
والعجائز يتم بالعادة وافسد ان يتجسد الى افساده والله اعلم ومنها تحريم روايته اثيرت الموضوع على من عرف كونه
او غلب على نفسه وضعه عن روى حديثا علمه وطن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوجه مندرج في
جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل عليه ايضا حديث من روى عني بحديث يري ان كذبه فواحد الكاذبين
ولهذا قال العلماء يفتي لمن راو روايته حديث او ذكر ان يظن ان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا او فعله او نحو ذلك من شيء الحرام وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او ادراهمي وشبه ذلك من صنف الحرام
بل يقل روى عنه كذا وروي او يدرك او يروي او يقال او بلغنا او ما يشبه ذلك والله اعلم كذا في النووي

باب الكلام في كتاب الله بلا علمه اي في تفسيره من غير فتح اقوال الائمة من اهل اللغة والعربية المطا
للقواعد الشرعية بل بحسب الفهمية فله وهو ما يتوقف على النقل فانه لا مجال للعقل فيه كاسباب النزول والناسخ والمنسوخ
وما يتعلق بالتخصص والاحكام او بحسب ما يقتضيه ظاهر النقل وهو ما يتوقف على العقل كما مقتضاهايات التي اخذ المجتهد
لنحوه او باعضاؤه استعمالا في العقول او بحسب ما يقتضيه بعض العلوم الالهية مع عدم معرفته بتبنيها في العلوم
الشرعية فيما يحتاج لذلك فكذا كذا حديث باراه الترمذي عن ابن عباس مرفوعا عن قال في القرآن بانه يفتي بموافقة

من النار وفي رواية من قال في القرآن بعز علم فليتبوأ مقعده من النار وفي الباب عن جندب مرفوعا قال قال
 في كتاب الله بولاه فاصاب فقد اخطأ اي يحذر واية قال البيهقي ان صح اراد به والمذا علم الراي الذي
 يوجب على القلب من غير دليل فام عليه واما الذي يشده بمران فالقول به جائز واما قوله فقد اخطأ ومعناه اخطأ طريق
 الحق فان من يجهل على ذلك لا يامن عليه ان يقع في الخطأ فلا يشق له الاجزاء على ذلك حتى يرجع فيها في بيان اللغة الى
 أهل اللغة وكذلك في بيان اسباب التنزيل وغيره حتى يرجع الى ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم وقال
 المادري قد حمل بعض المتأخرين على الحديث على ظاهره واتبع من ان يشتبه معاني القرآن بجهلها ولو صحبها الشواهد
 ولم يارض شواهد نص صريح بهذا عدول عما يقبله ما يعرفه من النظر في القرآن استنباط الاحكام منه كما قال الله تعالى
 يا الذين يتنبطون منهم ولو صح اذنب اليه لم يعلم بالاستنباط ولما فهم الاكثر من كتاب الله شيئا وان صح الحديث فتاويله ان
 من تكلف في القرآن مجوايه ولم يعرج على سوي اللفظ فاصاب الحق فقد اخطأ الطريق واصابته اتفاني اذ الغرض انه مجر
 راي لا شأ به فقلت الفارق والمميز بين ان هذا التفسير بالرأي وذاك ليس بالرأي ووقى سليم ومفوض الى ذوق لذوي
 ذوق سليم ولا ضابط له يميز بينهما فافهم

باب يحكم به الحديث اي عادة الحديث والكلام وفي الباب كان اذا حدث حديثا اعاده ثلث مرات
 اي الحديث المشتهر بشدة فيكره حتى يقيم ذلك الحديث فيما لا يخفى من النفس وذلك اما لان من المأخرين من يقصدهم عن وعيه
 فيكره له فهم واما ان يكون القول فيه بعض الاشكال فيقضيها بالبيان والماجر وسهولة الحفظ

باب في مسند الحديث اي تتابعه وتواليه والاستعمال فيه وفي انايب عن عائشة مرفوعا الحديث الحديث لو شأ العباد
 ان يحصيه احصاه اي عد كل كلمة بالتحصى والمرا والبالغة في الترسيل والثاني وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يكن يسر الحديث ثم لم يمتحى اليه وسروكم بالحديث

باب التوقي في الغتيا اي الاحتياط فيه في الباب عن معاوية مرفوعا يخفى عن الغلوطات والغلوطات واصدا
 غلوطه اسم من الغلوط كالركوب من الركوب وهي الانغمار وروي في الغلوطات واحدا اغلوطه والمغنة انه يعني ان يعرض
 للعلا بضعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليسترثوا فيها وليستقطر رايهم فيها وفيه كرايمته التعمق والتكلف بما لا حاجة للانسان اليه
 من المسائل فوجب التوقف عما لا علم للسؤال والنبه حيث اراد بكتبت احد وتنزيله ولا يصير فيه اذا كان لتدريب السالك فذلك ما نحن
 صلي الله عليه وسلم يقول ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم حتى توفي ما هي الحديث ويوب عليه البخاري باب طرح الاما
 الساتر على اصحابه ليجتهدوا في العلم قوله من افنى بغير علمه كان امه على من انقائه وفي رواية من افنى بصيحه
 اي ان عمل على الجاهل فليس الاثم على العاقل الذي استغنى من الجاهل الذي كان بصورة العلماء ولكن الاثم على المفتي الجاهل

باب في كراهية منع العلم اي في العلم الذي يلزم العالم لتعليم اياه تبعين عليه فروع من راي كافر يرد الاسلام
 ويقول ملوث بالاسلام والدين ولكن راي رجلا حديث العهد بالاسلام ولا يمين الصلوة وقد حضرته وتها يقول ملوث كيف
 اهل ولكن ما يستغنيا في حلال ما حرام يقول الفتوى وارشد وفي فانه يلزم في مثل هذه الامور ان يمنع الجواب عما يسأل عنه
 من العلم فنقول ذلك كان انما مستحقا للعدو وبذا معنى حديث الباب من شل عن علم كتمه الجمل الله لمجا من يردوه لقيمة

على الناس طلبا للراية فهو يراعى ذلك ويحتال وقد قيل ان المتكلمين على الناس ثلثة اصناف ذكر وواعظ وقاص
فالذكر الذي يذكر الناس الامور وتعمائمهم على الشكر والواو اعطى نفوسهم بالله وينذرهم عقوبته فيروهم عن المعاصي و
القاص هو الذي يروي لهم اخبار الماضين ويروي عليهم القصص فلا باس ان يروي فيها وابقص والمذكر والواعظ
ما من عليهما هذا المعنى والعدا علم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الاشربة هي جمع شراب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من الماء
سواء كان حراما او حلالا وفي الشرع اسم لما كان حراما ومسكرا

باب تحريم الخمس قال في التاموس انحرما اسكر من عصية العنب او عامهم فلابل اللغة فيها قولان احدهما انها
مفوض بعصية العنب الذي يبلج حلا اسكارا وانما هي افعالهم منه واما ما ورد ذلك فاسما للاشربة المعروفة المسكرة كثيرة فمنها
السكر والنضج والتبع وغيره وسياقي في بابها فاما الطب اذا غلا واشتد واسكر فاسمه السكر واليه من ما ليس اسكر
فهو النضج فبذلك العسل اذا اسكر فالتبع وبذلك الخلطة والشعير اذا صار مسكرا فهو الحبة فاختلاف اسمائها تدل على ان النحر نوع
واحد وهو اسم للشي من ما العنب اذا غلا واشتد وبلج حلا اسكارا فقول عمر في الباب قال تحريم النحر يوم نزل وهي من

خمسة اشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والنخس ما خاصر العقل
فلانها في زمان غرضه حتى الله عنه انها كانت تصنع حين نزول الحرمة من ذوا ان كل ما خاصر العقل في حكم النحر فحرام لان
كلما بين النحر علم ان حرمها نزلت تدريجيا كما في الباب عن عرفت في الآية التي في البقرة يستلزمك عن

النحر والميسر فلنفيها اتم كبرى الآية وهو يقتضي ان يحرم ولذا قال عمر اللهم بين لنا في النحر ما يشاء

فنزلت الآية التي في النساء يا ايها الذين امنوا اتقوا الصلوة وانتم سكارى ففي هذه الآية

تحريم النحر والسكر في حاله مخصوصة منى حادة الصلوة وبسبب حاجة الرب اما ما علم فحرم فيها ولذا قال عمر مرة اخرى اللهم

بين في النحر ما يشاء فنزلت هذه الآية فحل اتم منتهون اي من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا انحرتم فامسوا

الانصاب والازلام حين من عمل الشيطان الى قوله قبل انتم منتهون فقال عمر انصفتا قال الطيبي وفي الآيتين سبعة

دلائل على تحريم النحر احدها قوله جرب الحس وهو الخس وكل خس حرام والثاني قوله من عمل الشيطان وما هو من عمله حرام والثالث

قوله فامسوا وامر الله بانصبا فهو حرام والرابع قوله لعلمكم تقولون وعلق رجلا بالفلاح باقتناءه فالاتيان به حرام والخامس قوله

انما يد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في النحر والميسر وهو سبب فروع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام

والسادس وبصداكم عن ذرا الله وعن الصلوة وبالصدا به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلوة فهو حرام والسابع قوله قبل

انتم منتهون وما امر الله عباده بالانتهاء عنه فالاتيان به حرام اتم علم ان النحر احكام مختصة بنا فبنا ان يحرم شرب تليها وكثير ما

لانا حرمه العين ومنها ان يكثر مستحلبا لان حرمها ثبتت بدليل مقطوع به ومنها ان يمد شرابا قليلا او كثيرا لاجماع الصحابة على

ذلك واكثر من حرام حواجا لما كان كانت الغلبة للنحر بحسب الحد وان غلب الماء عليها حتى زال عليها ورجع الى الحد لانه

يحرم شرب الماء الممزوج بها للنجاسة ومنها ان حذر شرب النحر والسكر قد يشبه بين طليقة في الزوال لاجماع الصحابة ومنها ان يحرم على

المسلم تليها وتلك ما بائرا صاحب الملك وانما حرمته الارتفاع على المسلم ومنها انه لا يصح من تليها اذا كانت المسلم وان كانت الذي

الغيب عن هذا العالم لا تافى ومنها انها تجتنب طائفة حتى لو احب ان يترك من قدر المديح فيجوز العلم والسكر والغضب في
 الزميب فخرج من شرب قليلها واكثرها ولكن الكيف من شربها ولكن حذرتها ومن حذرتها ان يترك قوتها بابل غيرة حذرتها من ان
 الاحاد وانما العجائب والاي شرب القليل منها لان الحدانما يجب بشرب الخليل من الخمر ولم يوجب لشربها من حذرتها السكر من كل شرب
 كحرمة الخمر لثوبها بابل مقلوعه وموئل الاية فكانت حرمة السكر من كل شرب اذ يوجب من الكتاب كحرمة الخمر ويجوز بها بعد
 الى حذيفة مع الكرامة وعند ابى يوسف ومحمد لا يجوز صلاومنها كما يجب استئذانها في حذيفة واثباتها انما هو اما ان
 اكثر من قدر المديح من جواز الصلوة وروى انها لا تمنع اصلا لان نجاسة الخمر ثبتت بالشرع فيختص بسبب الخمر وعن ابن يوسف
 انه اعتبر في الكثرة لا في القدر ففرق بين احكام هذه الاشربة الاربعة الخمر والسكر والغضب ونقيع الرقبة المارعة الا ان
 لا يطلق الا على الاول منها واما ما سواها فينتج النبذ من كل محبوب وتسمى بمخدرات وسياقها ما بينها

باب العهيد الخمر اي اتحاد الصعير بها وفي الباب عن ابن عمر لعن الله الخمر وشاربها وسياقها
 بالعباد ومبتاعها ودعا صرها ومختصرها وسوا عملها والمحمولة اليه والملاذ الساقى الذي يسقى الخمر لانه يلبث
 مشربها وبالعاصر الذي يعصر الغلاب ليتخذ الخمر وفيه المطابقة للحرمة وبالمختصر العاصر نفسه وعن كل شئ على حذيفة الخمر
 تحريمها ولما وتبجد بالوالمكره بها

باب ما جاز في الخمر اهل الاختلاف اهل العلم في قتال الشافعي لا يجوز التخليل من صاحب الخمر يعالج من خل او
 ملح او غيره بما لا يخل وان طلبها بالقتل من موضع الى موضع اى موضع النفس فقتل الشافعي فيه قولان اصحابا نظيره و
 قال ابو حنيفة ان الخمر اذا تخللت بنفسها او خلطها صاحبها يعالج من خل او ملح او غيره بما لا يخل من خلط حلال وحرام
 ما كثر ثلث روايات اصحابنا ان التخليل حرام فلو خلطها بعصى وطهرت وانثانية حرام ولا تطهر والثالثة حلال وتطهر وقال
 احمد بن حنبل لا يجوز التخليل الخمر ولا تطهر اذا خلطها بخمر او بصل او خيرة او من الشس الى الظل او من الظل الى الشس او بالمع وغيره
 ذلك واجوز انها اذا اقلبت بنفسها خلا طهرت وقد مر عن محمد بن المالك انها لا تطهر فان صح عنه فهو مجوز باجماع من قبله

قوله ان ابا طلحة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتيام وذكروا اخرها قال اهرتها قال انلا
 اجعلها خلا قال لا انها من عن تخليها لان ذلك الزمان كان زمان حرمتها وكانت النفوس قد اقلت بها وكل الوف
 تميل الى النفس فغشى النبي صلى الله عليه وسلم دنواخل الشيطان فيها هم عن اقرارها بالكلية فهي تنزهة لسائر الخمر والتخليل
 وسيلة اليها واما بعد طول عهد الترميم في التبع السبب لا يشي به الدواخل وهذا كما ينهى صلى الله عليه وسلم عن الاتباع في اتبعها
 من الدباء والحتم والمرقت والنقيع ثم جاز في وعاء كلها

باب الخمر مما هي قال في البدن في بيان اسماء الاشربة المعروفة السكر اما اسمائها الخمر والسكر والغضب ونقيع الرقبة
 والطلاء والبازق والمنصف والثملت والجهورى وتسمى بالواسقيا والمخلطان والمزروا الحجة والتبراج
 قلت اختلاف اسمائها تدل على اختلاف انواعها وعلى ان الخمر نوع واحد مخصوص باسمها والخمر هو ما سلم من ما راعى العيب اذا
 غلا واشتد وبلغ حد السكر اما العنب اذ لم يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه فهو الطلاء وسكر الطلاء وتشديد الام والمد ونحوه صفا
 البازق والمنصف فاذا لم يطبخ العنب حتى يذهب اقل من نصفه فهو البازق فاذا ذهب نصفه الطبخ فهو المنصف اما العنب

اذاعلا واشتد واسكر فاسكر واما النبي من امار البسرا واسكر فو الغضغض واما نبذة الحنطة والشعير اذ اصارا مسكرا فو الحنطة واما
 نبذة العسل اذ اسكر فو التبع واما نبذة الذرة دجوارم اذ اسكر فو الغبيل واما السكوكة ايضا واما نبذة الشعير والذرة فو الحنطة
 ايضا والفرق بين احكام الاشربة الاربعة او الخمسة قد تقدم واما احكام الانبذة المتخذة من البرود والشعير والذرة والعسل وغير
 فبقية اختلاف قال في الهداية الاشربة المجرمة اربعة او خمسة او نحوها عصير العنب اذ اعلا واشتد وقذف بالزبد والثاني والعصير اذ اطح حتى
 يذهب اقل من ثلثيه وهو الطلار المذكور في الجامع الصغير والثالث وبقية التمر وهو السكر والرابع وبقية الزبيب اذ اشتد وغلا
 ثم قال واما العصير اذ اطح حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو المطبوخ اذ في بلخه فبقي الباقى والمنصف وهو ما يذهب نصفه اطح
 فكل ذلك حرام عندنا اذ اعلا واشتد وقذف بالزبد واما اختلاف في الاشربة على اختلاف قال في الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة
 لانه مشروب طيب وليس بخمر قال واما بقاء التمر وهو السكر وهو النبي من امار التمر ايطب فو حرام مكره وقال في تحريك عنب
 انه مباح قال واما بقاء الزبيب وهو النبي من امار الزبيب فو حرام اذ اشتد وغلا ويتاقي فيه خلاف الا واعي الا ان حرمة هذه
 الاشربة الثلاثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستعملها وكيف تحل الخمر قال وبقية العسل والتين وبقية الحنطة والذرة والشعير
 حلال وان لم يطح وبقية النبي حنيفة واما يوسف اذ كان من غير له وطرب قال وعصير العنب اذ اطح حتى يذهب ثلثاه وبقية
 ثلثه حلال وان اشتد وبقية النبي حنيفة واما يوسف اذ كان من غير له وطرب قال وعصير العنب اذ اطح حتى يذهب ثلثاه وبقية
 قصبة النبي الاكل بالاتفاق وعن محمد بن قيس فو حرام عندنا وكذلك وقوف لهم في اثبات الحرمة فذكر عليه السلام كل مسكر خمر
 وتوله عليه السلام ما اسكره كثيرة فعليه حرام ويروي عن علي عليه الصلوة والسلام ما اسكر الحجة حرام فخرجت منه حرام انتهى لمخضا قلت
 لابي حنيفة وروى يوسف احاديث واثار فيها ما في هذا الكتاب وسأنيبه على ذلك منها ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار باسناد جيد
 صحيح فمن الرفوع في صفح ٣٢٣ عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من العنب خمر اذ انها كمن كل
 مسكر وعن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر قوله وانها كمن كل مسكر وفي صفح ٣٢٤ عن عبد الله بن عمر
 قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرب فاذا ناهى الى فيقطب فوه فقال رجل يا رسول الله احرام هو فوالله ان شرب ثم عاد
 بار نصبة عليه ذكر من شرب او ثلثا ثم قال اذا اغتسلت هذه الاسقية عليكم فاكسروا منوتها بالماء وفي رواية تافع قال سألت ابن عمر
 فقلت ان اهلها يبيذون نبذة في شرب فاذا ناهى الى فيقطب فوه فقال ابن عمر انما البغي على من انا النبي شهدت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عند هذا الركن وانا ورجل يقدر من نبذة الخمر وعن ابي مسعود قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حبل الكعبة
 فاستقى فاني يبيذون نبذة السقاية فشره فقطب نصيب عليه من اوزم ثم شرب فقال رجل احرام فقال لا وعن ابي موسى
 الاخير قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ومعاذ الى اليمن فنقلنا يا رسول الله ان بها شرابا بين يصفغان من البر
 والشعير احراما فقال للمرو والآخر فقال في التبع فما شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شربا ولا تسكروا وفي رواية عن عبيد الله
 الى ارض كثير شراب اهلها فقال شربا ولا تشربا مسكرا وعن ابن عباس وفيه فقال يا رسول الله فان اشتد في الاسقية فقال
 صوابا عليه السلام وقال لهم في الاشربة او الرابعة فاسكر فوه واما الآثار فكثيرة ايضا فيها ما رواه الطحاوي عن عثمان بن عفان في سفر
 فاني يبيذون شراب منه فقطب ثم قال ان نبذة اللطائف لا غرام فذكر شدة لاحتها ثم دعاهما فصب عليه ثم شرب قلت
 غلام باليمن المعجزة وقع بها بالصبي بالعين المبهمة قال في الحافظة هذا صحيح الآثار وايضا عن عثمان بن عفان قال اننا شربنا من هذا النبي

شرابا يتبع لحوم الابل في بطونهم من ان يودوني قال في حديث من يبيد نكاحا اشبه النبيذ وفيه قال اني عمر رجل سكران فاجاب
 فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان وفي رواية جارية بن قنطري الى خازن عمر فاستشفاه فلم يستجب فاني لم ينجيه فلو شرب
 منها فسكر فاقى به عمر فاعتذر اليه وقال انما شربت من بطونك فقال عمر لا فخر بك على السكر فغضب عمر وفي الموطأ عن عمر بن
 قطيب حتى ذهب لثماؤه وبقى لثمة فاقا به الى عمر بن الخطاب فادخل اصبعه فيه ثم رفع يده فثبته فثبط فقال هذا الظاهر مثل
 طلاء الابل فانما سكر ان يشربوه فقال عباد بن الصامت احللتها والله قال كلا والعمر احللتها اللهم اني لا احل لهم شيئا
 حرمته عليهم ولا احرم عليهم شيئا احللتهم له وانما كثر شربه وان عمر بن مسعود وابن عباس فبعضا في الطحاوي وبعضها في كتاب
 الآثار لم يذكر قال في الصحيحين والبوليصة احتجوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في انما الصحابة في انما الحريث فادركوا
 الطحاوي في شرح الآثار عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم في انما الحريث فادركوا
 واما الآثار فبها ما روى عن عمر ان كان يشرب النبيذ الشديد فيقول انما النحر الحرام وان العنق منها للحر وعمر لا يقطع الا النبيذ الشديد
 ومنها ما روي عنه انه كتب الى عمار بن ياسر اني ايتت بشرب من الشام فطبخ حتى ذهب لثماؤه وبقى لثمة فثبط حمله ويذهب حرامه
 وروى جؤنة فمر من فبك فليتوسعوا من ان شربتم فقص على الحل وشرب على المعنى وهو زوال الشدة السكر بقوله ويذهب ربح
 جؤنة وذهب الى الشرب بقوله فليتوسعوا من ان شربتم ومنها ما روى عن سيدنا علي انه اضاف قوما فقال هم فسكر بعضهم فحرمه
 فقال الرجل تقديري ثم تحدي في فقال اني انا احكم للسكر وروى في انما الذي يذهب عن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن عمر قال
 حين سئل عن النبيذ شرب الواحد والاثنتين والثلاثة فاذا خفت السكر فبع فاذا ثبت الاحلال من سكر الاربعة والستة والاربعة
 فاقول بالتحريم يرجع الى انفسهم فانه بدعة وهذا عدل وحقيقة احلال الثلث من سكر الاربعة يذهب الستة والاربعة فقتل في بيانها
 ان يفضل الثنتين ويحب الثنتين فان يرى المسح على الخفين وان لا يحرم نبيذ الخمر لمان في القول تجربة ففسق كبار
 الصحابة ووافى عن انفسهم والاسماك عن الطعن فيهم من سكر الاربعة والستة والاربعة واما ما روى من الاخبار فبها طعن ثم
 ما روى ثم قول بوجوبها اما الطعن فانه يحيى بن معين قد رواه وقال لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا نقل صاحب الحديث
 عنه وقال الحافظ جمال الدين الزبيدي لم يجد تقدم ابن معين قلت لم اجب ايضا الا في رأي في مسند خوارزم جرحه ولكن لم يذكر
 ماخذه نعم وجدت جرح ابراهيم النخعي في كتاب الآثار ما لم يجدوا من نقله الاحاديث قطع يكون جرحا في الحديثين واما
 التاويل فبها محمول على الشرع للثني في ثقتهم في الدلائل صيانة لها عن التعارض واما القول بالموجب فهو ان السكر
 عندنا حرام وهو القدر الاخير ان السكر لا يحصل به الاسكار او يحصل بالقدر الاخير وهو حرام قليل وكثير وهذا قول لموجب
 الاحاديث ان ثبت بجمل الله تعالى واما ما قيل ان هذه الاثمة فخر لوجود معنى الخمر فيها وهو صفة مما زاد العقل فلما اسلم الخمر
 للثني من راد العيب اذا صار سكر حقيقة ولسا انما شربته مجاز لان معنى الاسكار والخمر فيه كامل في غير ما ناقض فكان
 حقيقة له مجاز الغيرة وهذا لا بد لو كان حقيقة لغيره وكان الامر لا يخلو لاحد وجهين اما ان يكون اسما مشتركا او يكون اسما
 عاما لا سبيل الى الاول لان شرط الاشتراك اختلاف المعنى فالاسم المشترك يقع على سميات مختلفة المجرود والمحقق كاسم
 العين ونحوها وبها ما اختلف ولا سبيل الى الثاني لان من شرط العموم ان يكون افراد العموم متساوية في قبول المعنى الذي
 وضع له اللفظ لا تشاؤمة ولم يوجد التشاؤم بينها واذا لم يكن بطريق الحقيقة تعين ان بطريق المجاز فلا يتناوبها مطلق اسم الخمر

والسجدة نغالي العلم انتهى قلت اختلف اهل اللغة وغلب عليهم مذنبه في بيانها ذكر صاحب القاموس معناه موافقا للشافعي
 وذكر الحاشي وهو على مرتبة من لانه امام اللغة موافقا لابي حنيفة ولا بد من تسليم انه يستعمل في كلام المعين حقيقة في لسان الشرع
 وان كان في الاصل حقيقة في معنى ابي حنيفة ونظيره في الفارسي كلاب اذا اطلق فهو كلاب واذا قيد فعليه المقيد ككل تركس
 او كل بابونه او كل خطي وكلام المعين حقيقة ثان فافهم ولا تغفل ثم اقول في غير العبارات فقها نالنا لا نغرا ضميم بان ماسوي
 الاثرية الاربع حرام القدر قليل بقصد التقوى على العبادة وعن ابي حنيفة وابي يوسف لان عبارتهم تشعرون الاصل فيها العبادة
 والحرمه بعارض التلوي واقلت تشعرون الاصل الحرمه وانما يباح منها القدر القليل بقصد التقوى على العبادة فاذا كان يكون
 التقوى مثل التلوي فيحول الامر الى باب التلوي ولا يكون الاحاديث في الفالاني حنيفة ولا تضاد وهذا الشيء قولنا
 ان الميتة حرام الا عند الاضطرار فيكون التقوى على العبادة مخصوصا فستثنى دليل التخصيص عمل جمهور الصحابة واحاديث
 الصحيحة وفي ثمناس شرب الماء شرب الخمر على حكاية فوحرام ونداهوا القول لابي هريرة ذرره ابن الحجاج المالكى في المثل
 وكذلك امن حرام الامن حبس علال وبه الكهنة طالت كان كثيرة حراما وقليل حلالا وفي شرح الهداية ان احقاص الكبير ارفق
 بحرمه النبذ فقبل له خالفت ابا حنيفة قال لاننا عنده حرام بقصد التقوى والناس يشربونه على التلوي احم وعلى ما وجدته
 عن الامام كما في شرح الهداية ان قال لو اعطيت جميع ما في الدنيا وشبهها معها لاشرب فطرة من بئيد فلا اشرب فانه
 مختلف فيه ولو اعطيت جميع ما في الدنيا وشبهها معها لاشرب فطرة من بئيد فلا اشرب فانه
 الناسخ والمنسوخ قال في نفسى في هذه القضايا كاشمال الجبال ولكن عادة الملبداى الكوفة وفي الباب عن النعمان بن بشير رفعه

ان من العنب جمل دان من التمر جمل دان من العسل جمل دان من البخر جمل دان من الشعير جمل دان
 اى ان بلغ نبذ بنده الاشبار حلالا سكار يصير خمر ويكون حكمه حكم الخمر وهو حرمها وعن ابي هريرة رفعه قال الخمر من هاتين
 الشجرتين الخلة والغنبة ليس المراد الحصر في الشجرتين بل المراد الغالب بينهما ومثل الخمر ما يتخذ منهما ما هو الخلة والغنبة
 قال الطحاوى يحتمل ان يكون ارادوا بقوله الخمر من هاتين الشجرتين احداهما فعمها بالخطاب وارادوا حدهما دون الاخرى كما قال الله
 عز وجل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما وكما قال يا معشر الجن والاناس الم ياتكم رسل منكم والرسول من الاناس
 لاس الجن وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت فاخذ علي صحابه في البعثة كما اخذ علي النساء
 ان لا تشركوا ولا تسرفوا ولا تنزلوا ثم قال من احصا من ذلك شيئا فعوقب به فو كفاة له وقد علمنا من اشركم فعوقب بشرك فليس
 ذلك بكفاة له ذل ما ذكرناه انما اراد ما سوى الشرك مما ذكر في الحديث فلما كانت هذه الاثبات قد جاءت ظاهرا على الجمع و
 بالظن على خاص من ذلك احتمل ايضا ان يكون قوله الخمر من هاتين الشجرتين الخلة والغنبة ظاهرا بذلك عليهما وباطنه
 على احدهما فيكون الخمر المقصود في ذلك من الغنبة لا من الخلة ويحتمل ايضا قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون عني به
 الشجرتين جميعا ويكون ما خمر من شربهما خمر كما ذهب اليه ابو حنيفة والابو يوسف وخميد فيما يتبع من الزبيب والتمر فعملوه جمل
 ويحتمل قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون ارادوا الخمر منها وان كانت مختلفة على اقسام من العنب ما قد علمنا من الخمر وعلى انها
 من التمر ما لا يكون خمر العنب هي عين العصير اذا تشدد وتمر التمر هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر فلما احتمل في الحديث
 فعلوه النبي ذكرنا لم يكن احدا بالى من لقيتها ولم يكن لنا ول ان يتبادر على احد بال الا كان تخصصه ان يتبادر على ذلك فان

قال قائل فما معنى حديث علقول ايها الناس انزل تحريم الخمر وسيؤمّن من خسة التمر والعنب والعسل والحلوى والشعير
 والخمر ما لا العقل وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر والنعمان عن ابني حنبل والشعيرة وسلم قيل لا يتحمل ذلك الحديث
 رجع المعاني التي يتحملها الحديث الاول غير معني واحد هو ما احتمله الحديث الاول: مما حمل عليه من ذهب الى كراهية التمتع بالتمر
 الرسيب فانه لا يتحمل هذا الحديث لانه قرن مع ذلك تحريم الحلوى وتمر الشعير وهم لا يقولون ذلك لانهم لا يرون في تنقيح الحلوى والشعير
 باسا ولا يفرقون بينها وبين تنقيح التمر والرسيب فذلك التناول لا يتحمل هذا الحديث وكذا يتحمل التناول الاخر كما يتحمل الحديث
 الاول فان احق في ذلك بما روى عن انس قال كنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الطيب والبسر فلما نزل تحريم
 الخمر اهرقناها من الاوعية ثم تركناها في رواية وكان خمرهم يومئذ بالرواية والتمر وفي رواية وانا نعد اليوم من غيرنا فاولاها
 ما يدل على ان ذلك كان حراما ايضا قبل ان يمس ذلك دليل على ما ذكرت لانه لا يجوز ان يكون ذلك الشراب تنقيح تمر مختز
 بذلك قول من كره تنقيح التمر ولا يجب بذلك حرمه طبعه وكما ان يكونوا فعلوا ذلك لعلمهم ان كثيرا من مسكر فلم يمانوا على
 انفسهم الوقوع فيه لغرب عهدهم به فكسروا ذلك واما قول انس وانهما خمر باليومئذ فيتم ان يكون اراد بذلك ما كانا خمر
 الدليل على ذلك ما حدثنا محمد بن كسيرة عن عيسى ان ابا عبد الله في انس في حاجة فالبصر عن طلاء شديدا والطلا ما يسكر كثيرا
 فلم يكن ذلك عند انس خراوان كثيرا يسكر وما صنعنا ان الخمر عند انس لم يكن من كل شراب وكنا من خاص من الاشربة
 وقد وجدنا من الآثار ما يدل على ما ذكرنا ايضا ما تاملنا عليه حديث انس فذكر كسيرة عن ابن عباس قال حرمت الخمر لغيرنا
 والسكر من كل شراب فاخير ابن عباس ان الحرة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر الاشربة سواء اثبت بذلك ان
 ما سوى الخمر التي حرمت ما يسكر كثيرا في اربع شربة قليلة الذي لا يسكر على ما كان عليه من الاباحة المتقدمة تحريم الخمر وان
 الخمر بمحادثاتها ما هو في عين الخمر والسكر مما في سواها من الاشربة فاحتمل ان يكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة
 واحتمل ان يكون كل ما يخرج من الخمر من عصير العنب وغيره فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء تقدم تحليلها جملتها ثم حدث تحريم
 في بعضها لم يخرج شيء مما راجع على تحليله الا باجماع ياتي على تحريمه ونحن نشهد على السعدي وجل انه حرم عصير العنب اذا
 جازت فيه صفات الخمر والنشيد عليه انه حرم ما سوى ذلك وانما يشتمل في هذه الصفة فلهذا نشهد على الله بنحو ما به الخمر
 الذي اتمنا به ويليها من حيث قد اتمنا بنحوها والذي لا نشهد على الله انه حرم هو الشراب الذي ليس به خمر فما كان من خمر
 فقليله وكثيره حرام وما كان ما سوى ذلك من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح هذا ما نلاحظه عننا الى اخذنا قال
 باب ما جاء في السكر اي في السكر قال الطيبي الخمر ستر الشئ وقيل لما لا يتبر به خمار والخمرى بكونه خمار
 المتز العقل وسواء عند بعض الناس اسم كل مسكر وعند بعضهم اسم للشيء من العنب والتمر انتهى وفي النهاية تنقيح شراب
 يتخذ من رسيب او غيره يتبع في الماء من غير طبع والتبذير هو العمل من الاشربة من التمر والرسيب والعسل والحلوى والشعير
 وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب اذا تركت عليها ما لا يصيب نبيذ الفصف من مقول الى قيل وفي الباب عن ابن عباس
 كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وعن ابن عباس رفعه لكل مسكر خمر وكل مسكر حرام الخمر معناه غطى العقل فهو في حكم الخمر
 اذ بلغ حد السكر وهو حرمته وادع ابن عباس بن عبد الله رفعه ما أسكر كثيرا فقليله حرام كل مسكر خمر
 وهي تحسن العين واما ما عدا الخمر فحرمه القليل منبذ على ان القليل دال على الكثير واذا شرب الطيبي والمصيبة وعذري على ظاهر

في كبره فليد حرم الاقليل بقصد تقوى على العبادة فانه حلال بديل اخر ومن قالته مشي دل الله عليه عليه السلام
 عن البتبع فقال كل شراب اسكر فحرام وعن ابن عمر قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن شراب من العسل فقال ذاك البتبع قلت وينبذ من الشعير والذمارة قال ذاك الزهر
 ثم قال اخبر قومك ان كل مسكر حرام وعن عائشة ردت كل مسكر حرام وما اسكر منه الله الفربق
 فلهذا الكف منه حرام واخرج الطحاوي بسند عن عوف بن عبد الله عن مسكر حرام وعن ابن عمر ردت كل مسكر حرام وعن مسعود بن
 عن قليل لا اسكر كثيره وعن ابن عباس ردت عن الله حرم الخمر والميسر والكوتة وقال كل مسكر حرام واخرج روايات الباب وغيره
 ثم قال قال ابو جعفر ذهب قوم الى ان حرموا قليل النبيذ وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وقالوا انهم في ذلك آخرون فاما ما
 من ذلك بالاسكر وحرموا الكثير الذي يسكر وكان من الحجج لهم في ذلك ان هذه الآثار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن تأويلها يحتمل ان يكون كما ذهب اليه من حرم قليل النبيذ وكثيره فيمنع ان يكون على
 المقدار الذي يسكر منه شرابه خاصة فلما احتملت هذه الآثار كل واحد من هذين التاويلين نظرنا فيما سواهما لنعلم باي اثنين
 اريد بما ذكرنا فيها فوجدنا من الخطاب وهو احد الشفر الذين روي عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام
 قد روى عنه في ابانته القليل من النبيذ الشديد باحدثنا فذكرنا عنه عن جماعة كان في سفرنا في نبيذ فشرب منه فطلب ثم قال
 ان نبيذ الطائف غرام فذكرنا عنه لا احبهم ثم دعانا فربص عليه ثم شرب والغرام بيننا وبين العجوة والبيع بالهله ثم اخرج
 عن عمرو بن ميمون قال شهدت عمر بن الخطاب فصاروا الطيب فقال اي الشراب احب اليك قال النبيذ فاتي فشرب منه فخرج
 من احدي طعنيته ثم اخرج مثله من ذواته قال عمر وكان يقول اننا شرب من هذا النبيذ فشرنا بالقطع فحرموا ابل في بطونهم من
 ان يؤذونا قال وشرب من نبيذه فكان انشدا النبيذ ثم اخرج عن مسعود بن ذي النوء قال اتني عمر بن عبد الله فحدثني قال
 انما شرب من شرابك فقال وان كان وفي اخوي قال جابر بن عبد الله قال اتني اخي فحدثني قال اتني جابر بن عبد الله فحدثني
 منها فذكرنا في بعرفنا عنه رايه وقال انما شرب من طيعتك فقال علمنا ما اضر بنا على السكر فشرع عمر وعن ابن عمر قال
 امر نبيذ فضع في بعض تلك النازل فالباطر عليهم ليلة فاتي الطعام فطعم ثم اتى نبيذ فلاحف واشتد فشرب منه ثم
 قال ان هذا الشديد ثم احرمنا فصب عليه ثم شرب وهو اصابه وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب قال في حادثة فيها ثمانية عشر عترة
 فانها فذات فوجد حلو فقال انكم انتم فطعمتكم عنه وعن عبد الرحمن قال صحبت عمر فذكر الحديث وفيه ولم يشرب الاخرى حتى
 اشتد فاني فذهب عن فشرب منه فوجد فذاشته فقال اسكره بالمار قال الطحاوي فليما ثبت بما ذكرنا عن جماعة قليل
 النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام كان ما فعله في هذا ولما كان ما حرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد وهو السكر منه لا غير فاما ان يكون سمح ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلو لا
 رآه رايا فان يكون في ذلك يكون رآه رايا فافرية في ذلك عن ناجة ولا سيما اذا كان فعله المذكور في الآثار التي رويها ما عدا حفرة
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن عليه منكر فذل ذلك على ما بعدهم اياه عليه فذهب عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة
 عليه وسلم كل مسكر حرام وقد جعل الله عليه وسلم في شراب فاذناه الى فيه فذهب فذهبه فقال رجل يا رسول الله احرم سوفرد
 الشراب ثم عاد بما رتب عليه ذكر مرتين او ثلثا ثم قال ان اذ علمت هذه الاسمية عليكم فاكسروا متونها بالمار في هذا الماجة قليل

حادي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

النبذة الشديدة واولى الاشياء ثمانية تجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام
 على المقدار الذي يسكر منه من النبذة ويكون ما في الحديث الآخر على اباة قليل النبذة الشديدة وقدر روى عن ابن مسعود والنصارى
 نحو حديث ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستقى فأتى بنبذة من نبذة السقاية فشقها فصب عليه
 من ما في مزهم ثم شرب فقال رجل احرام هو فقال لا وقد روى في ذلك عن ابي موسى الاشعري قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم اذ ومعاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بهاشم بن يعنق من البر والشعر احدهما يقال له المزور والآخر يقال له النبع
 فما شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واشربوا ولا تسكروا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمسى موسى ومعاذ من
 سالا عن التبع اشربوا ولا تسكروا ولا تشرابا مسكرا كان ذلك وليلا ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم ما لا يسكر منه
 فدل ذلك على ان ما ذكره ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله كل مسكر حرام انما هو على المقدار الذي يسكر على العين التي
 كثير ما يسكر وقدر روينا حديث ابي سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم الذي سألته عن التبع بقوله كل شراب مسكر
 فهو حرام فان جعلنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيرا فصار جواب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى وان جعلنا على
 تحريم المسكر خاتمة على تحريم الشراب انما هو حديث ابي موسى واولى الاشياء ثمانية جعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه
 وقدر روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا قال ان القوم اجلسوا على الشراب وهو يحل لهم فياخذون حتى يروى عليهم من
 عليهم من قيس انما كل مع عبد الله بن مسعود وخبرنا ابا جهم قال فأتينا بنبذة شديدة فشد يديها فسيرنا في حرة فخرنا فشرابوا منه وعن
 علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسكر قال الشربة له الاخرة فهذا عبد الله بن مسعود روى عنه
 في اباة قليل النبذة الشديدة من فعله وقوله ما ذكرنا من تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام على ما وصفتنا
 وقدر روى عن عبد الله بن عباس ما يدل على ان البضا في قنطرة وقدر القيس وفيه فقالوا يا رسول الله ان أشد في الاستقبة قال
 صبو عليهم من الماء وقال لهم في الشاة والاربع فابرقوه ففي ذلك الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح لهم ان يشربوا من
 نبذة الاستقبة وان اشبه فان قال قائل فان في امر واياهم باهرا تترك بعد ذلك وليلا على نسخ التقيم من اباة قليل النبذة الشديدة
 يكون ذلك كذلك وقد روى عن ابن عباس من كلامه ليدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لغيرها والسكر من كل
 شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرت فدل ذلك ان الخمر في الاثمة كان على الخمر لغيرها فليها ما كثيرا والسكر من غير الخمر
 كما ينجر على ابن عباس مع غله وفضله ان يكون قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يجب تحريم النبذة الشديدة
 يقول حرمت الخمر لغيرها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب من غير الخمر وان كان كثيرا ليسكره ليسكره لان
 غير جاز عليه عندنا ولكن بعنى بالاربابه اراق النبذة في حاشية قيس انه لم يأنسهم عليه ان يسرعوا في شربه فيسكروا والسك
 الحرم عليهم فاسم باهرا قل ذلك وقد روى مثل هذا عن اهل البيت الذي قد روى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقد
 عبد القيس انهم ما سألوه عن الاثمة فقال لا تشربوا في الديار ولا في النقيع واشربوا في السفار والحلال الموكا عليها فان أشد
 فأكسروه بالمانان اعياكم فابرقوه فان قال قائل قد روي في هذا الباب عن عبد الله بن مسعود في حديث عمرو بن ميمون وغيره
 وقد روى عنه خلاف ذلك السائب بن زيد ان عمر بن الخطاب خرج فصلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم اني وجدت انفسا من
 عبد الله بن مسعود في الشراب فالتفتوا فوجدوا عمر بن الخطاب واني سألت عنه فان كان ليسكر حراما قال نعم شهدته عمر بذلك عليه

اباح لهم ان يشربوا من نبيذ الاسقية وان اشربوا ثلث في الحديث جحان لا يخففه بوجعهم او لهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اباح لهم من النبيذ ان شربوا ما يصلحوا به من الماء عليه وذا يدل على ان لحمها قد لا يبلغ حد الاسكار وما لم يبلغ ذلك لم
 بل يكون قليلا لا يضر بها والاشياء في غير فرق بين الخمر وكل مسكر سواء كان الخمر حرة حلالا لم يبلغ حد التبليغ وكثيرا لا يكل شي من مسكر
 الماء وما سائر المسكرات فحرمتها منوط بكونها احد الاسكار وما قبل الاسكار فحلال وبعد بالسكر كوكا كانت سائر المسكرات فحرمت
 للخمر في الحكم لما جاز الكسرة الماء فان الخمر لا يضر بصاحب الماء فله ان يشربها وان حرمتها لعارض السكر لا بعينها بخلاف الخمر
 باب في الخليطين في انساب روافعي ان يثبت الزهيب والتمر جميعا وروي ان يثبت البسر والطيب جميعا
 وفي اخرى يفي عن خليط الزهيب والتمر وعن خليط البسر والتمر وعن خليط النمر هو و السرط

وقال ان يثبت واحد واحد عليهما قال الخطابي وقد ذهب غير واحد من اهل العلم الى تحريم الخليطين
 وان لم يكن الشرب المتخذ منها مسكرا او لا بظاهر الحديث ولم يحلوه معذولا بالاسكاره اليه ذهب عطاء وطاوس وبه قال مالك
 واحمد بن حنبل واسحق وعامة اهل الحديث وهو غلب ذهب الشافعي وقالوا من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فيه فهو
 من جهة واحدة ولا شرب بعد حدوث الشدة فالتم من وجع من شرب الخليطين والاخر شرب المسكر ورض فيه من انشور
 واصحاب الراي وقال الليث ابن سعد ما جاءت الكراية ان يثبت جميعا لان احدهما يشد بصاحبه ثلث قول الليث موجب
 وبذلكما يفي عن الانتباه في آية خوفنا ان يصير مسكرا فيها ولا نعلم بذلك ثباتا فذلك هو ما يفي لان احدهما يشد بصاحبه
 مسكرا ولا يعلم صاحبه فلهما حال الزمان واشهر تحريم المسكرات ولغير ذلك في نفوسهم نفع ذلك وابعج لهم الانتباه في كل
 وعاء كذلك اباح الخليط ويدل عليه احاديث اخر الباب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

يبيد له زبيب فيبقى فيه تمر او يبيد تمر فيبقى فيه زبيب وفي رواية صفية بنت
 عبيدة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالناها عن التمر والزبيب

راى الخطابي في الانتباه فقالت كنت اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالتقيهما فامرته
 دادك بالاصالح ثم استمعه النبي صلى الله عليه وسلم فذا يدل على جواز الخليطين وقد اقر الخطابي قال قولها امر
 تريد بذلك انها لم تكن صاعبا في الماء والمزج والمزج واحد وفيه حجة لمن راي الانتباه بالخليطين قال النووي قال
 اصحابنا وغيرهم من العلماء ريب الكراية فيه ان الاسكار بسبب الخلط قبل ان يتغير فهو فطين الشارب ان ليس مسكرا وكون
 مسكرا ومنه يثبت ان يبيد الجوزان في المني كراية التزويج ولا يحرم ذلك ما لم يمسكرا وهذا قال جماعة العلماء فقال بعض العلماء
 هو حرام وقال ابو حنيفة وابو يوسف في رواية فيه منابذة لصاحب الشرع قد ثبتت الاحاديث في النبي عند فان لم يكن الحرام
 كان مكره وقلت ذاك يفي على الغلبة منه وكذلك من قال ان هذا قياس في مقابلة النص مع وجود العارقي فهو ناسك
 فاس على تزويج احد الاثنين مفردة تزويجهما مجتمعين فهذا ايضا يفي على الغلبة من التفرقة بين المسائل القياسية وبين
 الرجوع في معرفته احوال الاشياء الى ما هو الاصل فيها فان مقصود من قال اذا اكل كل واحد مفردا فلا يحرم جميعا لان
 الاجتماع بين الخلائين ليس من اسباب الحكم بالكرهية بل من اسباب الحكم بالاحكام لا يحل في جميع الحالات
 ان سبب القبيحة الرحم وذا طرق مسلوكة بين القهات الذين ولهم الشرع في الفضل في الحكم والعقل للاحكام فلا يفي ان يبيد

سئل عن رجل شرب من نبيذ الاسقية ثم شرب من نبيذ الاسقية ثم شرب من نبيذ الاسقية

باب في نبذة البسرا في الباب عن قتادة عن جابر بن خباب وعكرمة انهما حكاهما في البسرا وحدهما
 ذلك عن ابن عباس وقال ابن عباس اخشى ان يذن الزمراء الذي ذميت عنه عبد القيس
 فقلت لقتادة ما الزمراء فقال النبي في الختم والمنهفت في التفسير قتادة الزمراء وذكر ابو عبد الله في التفسير
 المسكرة شراب يقال لها الزمراء ولم يفسره بالكثر من هذا والتفسير لا يخل من شرب السمات وبس الشرب ثم بهم لهذا
 جز فيهم الزمراء والمسكرة فالتفسير قتادة هو خلاف ما فهم ابن عباس من معناه فشي ان يخل الزمراء في تفسير قتادة
 لا يخل منها البسرا وحده في الزمراء المنهفت

باب في صفة النبيذ قال في النهاية النبذة هو ما يعمل من التمر والزبيب والعسل والخميرة والشعير وغير
 ذلك يقال نبذت التمر والغلب اذا تركت على الماء ليعصر منها فصرف من مغلول الى حبل في الباب فقلنا يا رسول الله ان
 لنا عندك ما تصنع بها قال مزبوجها قلنا ما تصنع بالزبيب قال ابتذله على غداكم واشربوه على عشاءكم
 وابتذله على عشاءكم واشربوه على غداكم الحديث وعن عائشة نبذة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم غداة فاذا كان من العشي فغشي راكل العشاء شرب على عشاءه
 فان فضل شيء صببه او فوضعه في اناء شرب غيره ثم تبتذله بالليل فاذا اصبح تغذى
 فشرب على غداه قالت ففعل السقاء غداة وعشاء اى اول النهار واخره لزيارة النفاذة
 ولعل كان في ايام العصف والحارة فلا يجالغ ما في الباب عن ابن عباس قال نبذة للنبي صلى الله عليه وسلم الزبيب فيسركم
 والتمه وبعده الغدالي مسارنا لثمة ثم يامر فيسقي الخدم او يراق فانه كان لعل في زمن الشتاء واما البرد الى ثلثة ايام وبعده
 قبل بلوغ الاسكارسقي الخدم وبعده يراق والدمع

باب في شراب العسل في الباب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر عند زينب
 زينب بنت جحش فيشرب عندها عسلا فتواصيت انا وحفصة اتيانا ما دخل عليهما النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فلتقل اني اجد منك سراج مغاير فدخل على احداهن قالت ذلك له فقال
 بل شرب من عسلا عند زينب بنت جحش ولن اعود له اى الا شرب بعد اليوم وقد
 اقسم عليه ففعلت لم تحرم ما احل الله لك فتتقي الى تتوبا اليه لعائشة في حفصة اى الخطاب في هذه الآية لعائشة و
 حفصة في تفسير لفظ الحديث في التمر بل هو قول صلى الله عليه وسلم لا زواج بل شرب عسلا واما قوله لها لا تجنعي
 بذلك اجدوا المغاير صنف يتولد من غفر فريكة كبره ويقال له مغاير بالثارة لثمة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره
 ان يوجد منه ربح كبره واما ما وقع في رواية الثانية فسقنتي حفصة فهو غلط من بعض الرواة انما سقنت زينب ومعنى
 قوله جوست اى اكلت كلة العرق فلو من شجر العضاة وفسره ابو داود وبنيت من ثبت النخل اى تاكل النخل فيقولون
 اكله العسل الذي فيه رائحة كبرية

باب في النبيذ اذ غلا قدينا المسائل والاختلاف فيها من الخمر والاشربة والنبيذ وافتي اكثر الحنفية على اتمان
 محمد بن الحسن الشيباني واما في الشافعي ان كل شراب يتاقي منه الاسكار يحرم قليلا وكثيرا وبه قال مشايخنا الكرام واما ما كان سكر

من الجادات كالخ والحشيش والافقون واليقوم مقابها فقد قال صاحب الفتاوى انها حرام وعز عن حملها وانكر كنهها حملها كالحشيش
والنجاسة فيها وذل الشامي مثل ابن جرير المكي من التلبي بالافقون وصار حيث لا ياكلها ميت فاجاب حل ولكن ينقص شربها شربا
حتى ينزل اخره وبذلك على الكراهية التحريمية وقال الشامي التباك فيها خلاف كثير وسبب البعض الى تحريمه والبعض الى كراهية التحريم
والبعض الى الكراهية التحريمية والبعض الى الاباحة مع الكراهية الطبيعية وعندى القول الآخر والقول بالتشريع بهما راجع في غالب
الحال وقال قالوا في الفتوة قد رويها البعض ولا وجه له ولا تخاف في حلتها ومن المار اشار الى فوجها الشامي مستوفى على تحريمها و
تجسيما والثاوى ايطر من غل الشار والخرافى رايها قوله عن ابى هريرة قال علمت ان رسول الله صلى الله عليه

عليه وسلم كان يصوم تحميت فطره فينبذ صنعة في ديارهم اتيته به فاذا هو نقيش انظر فقال اضرب بهذا
الحائط فان هذا الشارب من الايامون بالله واليوم الآخر قوله تحميت اى طلبت حين فطره ووقته

باب في الشارب قائما قد بين عن الشارب قائما فعن انس رفعه جوعن الشارب قائما في رواية بنى عن ابي
قائما وكذلك عن ابى سعيد روى في رواية ابى هريرة مرفوعا لا يشرب من احد كذا قائما فمن نسي فليستقى وفي رواية
ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم وهذا كله في
الصحيح في مسلم وغيره وفي الباب عن علي بن ابي طالب وعنه ما يفسره وهو قائم ثم

قال ان سراجا ليكراه احدكم ان يفعل هذا وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يفعل مثل ما سراجا ليكراه في فعلت اى يشرب قائما قال البيهقي في سننه النهي عن الشارب قائما
اما ان يكون في تنزيه او تحريم ثم صار مرفوعا بحيث ان شرب من زمزم قائما هو وقال النووي النهي يحمل على كراهية التنزيه
واما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فبيان الجواز واما من زعم كراهته واخبره فقط فخطا فاحشا واما قوله من نسي فليستقى فيحمل على
الاستحباب والندب فيجب لمن شرب قائما ان يتقياه لهذا الحديث قال واما قول القاضي عياض في خلاف بين اهل العلم ان
شرب قائما ناسيا ليس عليه ان يتقيا فاشارة الى ان ذلك لا يفتى في الحديث فلا يفتى في الحديث وقال بعض العلماء ان شرب
فضل الوضوء واما الزمزم قائما مستحب في غيرهما كرواه الا اذا كان ضرورة ولعل وجه تصحيحهما ان المطلوب في الزمزم
وصول بركته الى جميع الاعضاء وكذا في فضل الوضوء فقلت النهي في الزمزم لا يفتى في شربه قائما فانهم

باب الشارب من في السقاء في الباب عن ابن عباس رفعه بنى عن الشارب من في السقاء وانما ذكره ذلك من
اجل ما يخاف من اذى عماله ان يكون فيه ليلاه الشارب حتى يدخله جوفه فاستحب لهم ان يشربوا في اناء ظاهر بصره فهذا النهي ايضا
بنى ارشاد وشفقة

باب في اختناث الاسقية هو ان تشرب روئها وتعطينا ثم تشرب منها قال في انبهاية خذت السقاء واغثيت له
الى خارج وشربت منه وفي الباب عن ابى سعيد رفعه بنى عن اختناث الاسقية هو في اخرى عن عبد الله بن

انيس ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا عبادة يوم احد فقال اخذت قم الاداة ثم اشرب من فيها
قال الخطابي يحتمل ان يكون النهي خاصا بالسقاء الكبير ومن الاداة ونحوه ويحتمل ان يكون اباحة للضرورة والحاجة ابى في
واما النهي عند ان يتخلى اللسان دابة وعادة اخذت والظاهر عندى ان النهي عنه بنى ارشاد وشفقة وذلك لان جبانة دعه

بالنساء في المعزة مضربها اذن اجل ما يخاف من اذى عساده ان يكون فيه ليلاده الشارب اولئذا يترشش الماء على الثياب
يقبل انما هي عنه نعتنا فادامة الشرب هكذا فيرجعها -

باب في الشرب من ثلثة القداح في الباب عن ابى سعيد رفعه عن ابى عن ثلثة القداح اى عن
فريق من لادن الثمنا ساك عليها ثم شارب وربما نصب الماء على كوبه وبرد وقيل لا يلائم التطيق التمام اذ غسل الاناء وورد
معد الشيطان ولعلنا اورد عدم النظافة وبالجملة انتهى بهى ارشاد وشفقة -

باب في الشرب في ائنة الذهب والفضة قال في الهداية ولا يجوز الاكل والشرب الادابان والتطبيب في
ائنة الذهب والفضة للرجال والنساء لقول عليه السلام في الذى يشرب في اناء من الذهب والفضة انما يخرج جوفه من الجنة ما رجعهم
واقى ابو هريرة بشرب في اناء فضة فلم يقبله وقال نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا شرب هذا في الشرب هكذا في
الادابان ونحوه لانه في معنى ولا تشبه بزقي المشركين ونعم المتقين والمسرفين وقال في الجامع الصغير كره ومراؤه التحريم
وليسوى في الرجال والنساء لعموم النهي وكذلك الاكل بمعلقة الذهب والفضة والاكحل بسيل الذهب والفضة وكذلك
ما يشبه ذلك كالكمية والمرأة وغيرهما لما ذكرنا انتهى قلت حديث الاول اخرج الشيخان عن ام سلمة مرفوعا والثاني في اخره السنة عن حذيفة
والثاني في الباب عن ابى ليلى قال كان حذيفة بالمداخن فاستسقى فاناء دهنقان بائنا من فضة فصره به

فقال اى لم اسره به الا اى قد فضيته فلم يقبله وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الكمه والديبا ج وعن الشرب في ائنة الذهب والفضة وقال هي لهم في
الدنيا ولكم في الاخرة الدهقان القوي على التصرف مع حدة والتأبورعش القليم معرب جمعه وادقته وقين
قال حذيفة اعتذارا عن المخاضرين عن فعله اى لم اسره به الا قريته ان ياتين الماري في اناء فضة فلهتمتة قال النوى اجمعوا
على تحريم الاكل والشرب في اناء ذهب وفضة على الرجل والنساء ولم يخالف في ذلك احد الا الشافعي في قوله القديم انه يكره
لا يجرم وادق الناهي انه يجرم الشرب الا الاكل سائر الوجوه من الاستقبال وبها باطلان بالنصوص فجرم استعمالها في الاكل و
الشرب والمداخلة والاكل بالمعلقة من احبهما والتحريم مخرجه والبول في الاناء منه وسائر استعمالها

باب في الكرع وهو السقي بالغم غير واسطة اليد والاناء في الباب عن جابر بن عبد الله قال
دخل النبي صلى الله عليه وسلم وحمل من اصحابه على جبل من الانصار وهو يحول الماء في حائطه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان عندك ماء بان هذا البية في ثقل الكرعناى لشرب بالكرع من السواني اذن
اللاذول على جوار الكرع وقت الحاجة

باب في الساقى متى يشرب في الباب مرفوعا ساقى القوم اخوهم شرابا وهذا من باب الادب والاستحباب فانه
ان قدم لغير عليهم يكون ذلك علامة على شره حوصفا ان فعل ذلك فاحذر نصيبه او لا فلا بأس فيه لانه ليس بايجاب اما
حدديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلبين قد شيب بما وعى يمينه اعرجى وعن
سائر الروايات فشراب ثم اعطى الاسراى وقال لا يمين فالا يمين فانما اورده ليعلم ان محل ساقى القوم اخوهم شرابا وماذا
كان الساقى شره كما لم يكون الشى مشركا بينهم جميعين فانما اذا كان من خالص حق الساقى بان اهدى لادوا كان ملكه فاحب ان يقيم

فلما فعل عليه وسلم هذا

باب في النفخ في الشرب في الباب عن ابن عباس قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم نففس في الأناء وينفخ فيه أي إذا شرب لا تنفس فيه من غير إبانة إلا من فيه قال الخطابي يحتل أن يكون النبي عن ذلك من أجل ما إذا ان يبر من رية وروية فمقيق في المار وقد يكون الهنكية من بعض من يشرب متغيره فتعلق بالرائحة بالبرقة ولطفه فيكون الحسن في الباب أن ينفس بعد إبانة المار من فيه وإن لا تنفس فيه لأن النفخ إنما يكون لأحد حين فإن كان من حرارة الشرب فليصبر حتى يبرد وإن كان من أجل تذاير صير وفيه فليطبع أصبع أو خطمال أو نحوه وللحاجة إلى التبريد

بجاء قلت في الباب المتقدم عن انس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنفس ثلاثا وقال هو أسهنا وأمره في تنفس في حالة الشرب بإبانة الأنا من فيه ولم يشرب مرة واحدة قال في الهناية يقال شربان الطعام ومرا إذا شرب على المعدة والخز عينا وقوله أسهنا أي يبرأه من ألم العطش وإداراته لا يكون منه مرض وقال عطاء الدين صاحب الطب النبوي قوله أمر أي اسرع بخلا آمن امرى وأعلى المعدة ولعل أن يمرى البدن وينبعث ثم علم أن في بعض الحديث ذكره عن وفي بعضها ثلاثا وجهان النفس الثالث بعد الفرغ عن الشرب فذكره بعض للاحتش فلا اختلاف في الحديث عنه صلى الله وسلم الشرب مرة واحدة.

باب ما يقول إذا شرب اللبن يجب في أول الشرب واجترار الطعام التسمية كما يستحب حمد الله تعالى في آخره والتسمية في شرب الماء واللبن والحل والمرق والدوار وسائر المشروبات كالسمية على الطعام وتحصل التسمية بقوله لا اله إلا الله قال لبيد الله الرحمن الرحيم كان جائرا وسوار في استجاب التسمية والمحمد بعد الجنب والحل النض وغيرهما وفي الباب عن ابن عباس في الحديث الطويل ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن فشرب فقال رسول الله عليه وسلم إذا شرب أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واغننا من خيره ومنه وإذا سقى لنا فليقل اللهم بارك لنا فيه ونزدنا منه فإنه ليس شيء يجزي من الطعام والشراب إلا اللبن كان في تلك الفضيلة يفوق على اللحم وإن كان اللحم زواضل أخرى حتى صار سيلا

باب في الكار والآنبة أي ربطا راسها ولا يعيا كشوفة في الباب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أغلق بابك وإذا كسر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأطفأ مصباحك وإذا كسر اسم الله وخسر أهلك ولو بعد تعرضه عليه وذكر اسم الله وأوك سقاك إذا كسر اسم الله وفي رواية فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ولا يحل وكار ولا يكشف إذا رواه الفوسيتته الفارة، تضر على الناس بينهم فأنما في الفتية فتخرج البيت في الحديث دليل على استحباب تخمير الأنا وصوت نفطية والكبار السمار وغلق الباب وذكر اسم الله تعالى عليها وأطفا السرلج والنار عند النوم وفي بعضها كف الصبيان والمواشي بعد المغرب ففيه عمل من أول الخمر والآداب الجامعة لمصالح الآخرة والدنيا فامر صلى الله عليه وسلم بهذه الآداب التي هي أسباب السلامة من أذى الشيطان وجعل الله تعالى هذه الأسباب أسبابا للسلامة من أذى فلا تقدر على كشف الأنا ولا حل السقا ولا فتح الباب إذا وجدت هذه الأسباب ليس وقت فعله آخر كتاب الأشرية

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطهارة طوام وهو البر وما ياكل بل والشرب الصافي يذوق في الطعام والشرب احكامها
قال الله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا اعلم ان ضرورة الطعام ثلاثة الاولى محافظته النفس عن الهلاك وهذا القدر فرض الاكثار
تركه وايتم بتركه له ثلث ولا تملقوا ايديكم الى التهلكة فيفرض عند خوف الهلاك لدفع الهلاك به ولا يترك ما يصنعون
اهل الرضا ففعلهم اكل اكل النفس حتى تموت فلا يجوز وياثم بتركه ولما لا زالت القوة وهذا الى قدر مشرع يجوز واما ما زاد
عن اوسط فلا يجوز والافضل ان يترك الهلاك فيها ولا يصف لا يترك تحت الحكم والثانية لتقوى على الطامات فقدر بالقوى على
الخبر كاجاد النصوص والصناعة وخدمة المؤمنين وطلب العلم والمعيشة المستحقين ومنها نفسه فيكون فيها ما جاز وما زاد طعام
الصالحين لا يقصدون بقصده صحيح الوجه الشكر الكريم والثالث لراحة النفس ولذات الحلال فهذا اسباح الى الشبع ليزيد قوته
وذلك طعام العوام لا يقصدون بالطهارة والاسقية الا بالذات لا يجوز فوق الشبع وليس المراد بالشبع شبع الشرعي وبثلث البطن
كما في الحديث ثلث للطعام ثلث للشراب وثلث للنفس وهذا احسن طريق الطعام من التقليل والاسراف بل المراد بالشبع هو
اكل الطعام بحيث لا يثقل على لذة ان يفسد معدته فانه ان ظن انه يفسد معدته فهو فوق الشبع وهذا حرام فان اكل قدر ما يضره و
فوق تحمل العدة او اكل شيئا يعلم انه مضر لا يجوز قال الله تعالى ولا تسرفوا وليس الاسراف ما فوق الضرر واما ضرر فوق ضرر في
الصحة والسلامة والاكل فوق الشبع ضرر يخل بالصحة ويفسد المعدة فحرم ولا يباس بالطهارة النفيسة والفواكه اللذيذة وغسل اليد
بالخالي والاشنان والصابون وغوا وعن ابى حنيفة جواز الغسل بالذيق وسنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ولعله يمسح
ان شار لابس بالمسح بالماء لئلا يترك اثر الطعام والشمية اوله والحكم اخره وفي بعض الانا يربو عنها بعد الاكل وسياقي ولا ياكل
على خوان ولا يتكيا ولا من فوق القعدة ولا وسطها ومن كل جوانبها الا ان ياكل طعاما مختلفا فلا يباس ان ياكل من كل جانب
ومن السنة ان يلقى اصابعه والقعدة وان سقطت اللقمة من اليد يرفعه وسبحان كان عليه نيا لكمة تكبرا لما يحتاج اليه و
شكر النعمة الشكر الكريم الا ان يكون طعاما رطبا وسقط في مكان نجس فلا يباس يرفعه في منبذة مما ذكره العلماء من الخفية وغيرهم
وسياقي بعضها -

باب ما جاء في اجابة الدعوة اى الطعام وفي الباب عن ابن عمر فعتال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليها
قيل الوليمة كل دعوة تغتفر سرور حادث من نكاح او ختان او من معاودة سفر من حج او غيره او عن الفراغ من علم او غير
مكان او غيرهم لكن اشهر استعماها في دعوة النكاح وظاهر الامر فيها الوجوب وكذلك قوله ومن لم يات الدعوة فقد
عصى الله ويسوله اى من غير عذر فان خلاه الوجوب ايضا وهو مذنب البعض في الاجابة الى وليمة النكاح وحمل بعضهم
على الذنب في كل دعوة وعلى تأكيد الاستحباب ثم الواجب اجابة الدعوة واما الاكل فمندوب غير واجب ان لم يكن صائما بل عليه
قوله فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع اى يدعو لاهل الطعام او مساهة فليترك الطعام وقيل اجابة
الوليمة مستحبة وقيل واجبة وقيل فرض الكفاية لانها اكرام موالاة اشبهت بالسلام وهذا اذا عيّن الداعي المدعو بالدعوة فاذا
لم يصبه لم يجب الاجابة لان الاجابة معلل بما فيها من كسر قلب الداعي واذا عمدا كسر وسقط الاجابة با عذر عوكون الشبهة
في الطعام او حضور الغدا فقط او من لا يلقى محالته او يدعى بجائسته ولما عاود على الباطل او كون المنكح منك مثله فغدا ودرش
الجرود في الباب عن ابى هريرة كان يقول شرب الطعام طعام الوليمة يدعى الاغنيا ويترك المساكين -

باب في استحباب الوليمة للزكاة الانفصل ان يولم يلاين مني بها ويجوز ان يولم يلاين الكفاح او بعد الخصة وقيل قبل الثلث
البناء في الباب عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل على احدا من نسائه ما اولم عليها
اولم بشاة اي على زينب بنت جحش وعنه اولم على عصفية بسوق وتسا

باب الطعام عند القدوم من السفر عن جابر قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة شخر جزوا
او بقره ولعله كان رجوعا من سفر ترك هذا ايضا داخل في الوليمة

باب في الضيافة اذا اضاف الضيف عند فتح الضيافة ثلثة ايام ويكره في الكلام والمجالسة ويتكلف شيئا في
الطعام في اليوم الاول الضيف ويشي للضيف ان لا يوقعه في المخرج والضيق بعد الثلاثة وهذا معنى قوله صلى الله عليه
وسلم فيكم ضيفه جائزته يومه وليلة الضيافة ثلثة ايام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتوى
عنده حتى يحرجه قوله يتوى اي يقيم قوله جائزته يومه وليله اي يكرمه ويتجده كما قال مالك

باب في كم ايام تحب الوليمة سميت وليمة لاجتماع الزوجين ووليمة الشئ كمالا وجميعه من اللتيام والاكثر ان
الوليمة سنة والى ثلثة ايام في الباب مرفوعا قال الوليمة اول يوم حتى والثاني معروفا واليوم الثالث سمعة و
سرايمه وقيل كان في عاداتهم كذلك والا فان كانت القرية كبيرة واحب ان يطعم كل محلة محلة على كل يوم محلة
فلا بأس ولو لم يطعم شهر ما لم يكن سمعة ورياء

باب من الضيافة ايضا قال القاضي عياض من الترم ثم راع الاسلام لزكرك اكرام ضيفه وجاره وبره ما قد اوصى
الشباب الاحسان الى الجار والضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الاخلاق وقد اوجبها الله تعالى ليله واحدة واحتج بحديث
عقبه ان تولته لقمه فامروا بالكرام يا شيخ الضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذي ينبغي
وعامة التقدير على انها من مكارم الاخلاق وحجته قوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليمة والجائز العطية والمخوة
الصلة فذلك ليكون الا باختيار وقوله فليكرم يدل على ان الضيافة لا يستعمل مثل في الواجب قالوا الا اذا ثبت بانها
كانت في اول الاسلام اذ كانت الموساة واجبة اعمير الى ان حضيض الباب كلها منسوخة فمنها ليله الضيف حتى على كل

مسلم من اصبح ليلتها فهو عليه دين ان شاء اقتصى وان شاء ترك وفي انزوي ايهما دخل اضاف قوله ما ناصح
الضيف محمد وقال ان نصر حتى على كل مسلم حتى ياخذ بقري ليلة من نهدعه وماله اي من صار ضيفا عندك
فيومك له ضيافة يوم وقاوان ابادا وايضا اشار الى شجاء بقدر باب بعدد وقيل بالاحمول على حاله الا اضطر وقيل
حاش عقيبته محمول على ان الضيافة كانت حقا على المسلمين داخل في العهد فالمراد بقوله في ذواتهم الا اضافة ضيفه انه
لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم انما فعله عند تشيئها التوجيه في هذه الاية بل معناه انه لم يشك انهم ضيفه
ولا يبعد انما لم يغفلون الدكاكين والاسواق حتى يبقى جياعا وكانت اهل الزمة يفعلونك عن انقال فخذوا
منهم حتى الضيف اي القيمة والديرجانه ولما لم يعلم

باب نسخ الضيف في الاكل من مال غيره من النسخة وفي نسخة نسخ الضيف بالكل من مال غيره وفي اخرى باجار
في نسخ الضيف في الاكل من مال غيره الاجارة والثالثة منحة في اللفظ والمعنى المراد بنسخ الضيف نسخ حكم الضيف وفي نسخة

باب نسخ الضيق في الأكل من مال غيره ونهيه أيضا بمعنى التراحم والتقديس يعني كان الغنيك ما ولا في الأكل من مال غيره إلا
تجارة ضيفا كان أو غيره ثم رفع ونسخ ذلك الضيق وفي الباب ابن عباس قال في تفسير قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكان الرجل يحرج ويخرج من أن يأكل عند أحد من الناس
بعد ما نزلت هذه الآية فنسخ ذلك الآية (مفعول) التي في سورة النور ذفا نل نسخ فقال (تعالى) ليس عليكم
جناح أن تأكلوا من بينكم إلى قوله اشتاتا كان الرجل الغني يدعو الرجل من إبله إلى الطعنة قال أني لأجرح
رأي قال المدعو رأي جناحا وأما أن أكل منه ويقول المسلمون أحق بي في أكل في ذلك الآية أن يأكلوا
مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعاما من الكتاب فهذا قول بعض المفسرين إنهم قالوا نزلت هذه الآية التي في النساء
بأنهم يأكل بعضهم طعام بعض الإبل بشراف القرى كان أيضا مخطو را بهذه الآية حتى نزلت في سورة النور ليس
الاعمى حرج الآية والى حصل أن حكم الضيف كان في ابتداء الإسلام واجبا على المضيف أن يأكل من الأثم رفع ذلك الحكم
بآية النساء وصار مخطو را ثم رفع ونسخ ذلك الترخيم بآية النور وصار مباحا فعلى جميع النسخ معنى إلى حيث مضى إلى الاختيارية
ولكن هذا التفسير ضعيف عندنا جريفة قال في التفسير قال أبو جعفر وأولى ما بين القائلين بالصواب في ذلك قول
السدي وذلك أن الله تعالى حرم أكل أموالنا بيننا بالباطل ولا خلاف بين المسلمين أن أكل ذلك حرم علينا فان الله لم يحل
قط أكل الأموال بالباطل إذا كان ذلك كذلك فلا معنى لقول من قال كان ذلك منهيًا في أكل الرجل طعام أخيه
على وجهه إذ نزل ثم نسخ ذلك فنقل علماء الأئمة جميعا وجهها لما إن قرى الضيف والطعام كان من حرمه أفعال بل
الشرك والإسلام التي حرم الله عليها ونهى عن أكلها وان الله لم يحرم ذلك في عصر من التصور بل نزل الله عبادة جهنم
عليه وإذا كان كذلك فهو من معنى الأكل بالباطل خارج ومن أن يكون ناسخا ونسوخا بمعزل لأن النسخ إنما يكون
منسوخ ولم يثبت النبي عنه فيجوز أن يكون منسوخا بالاجتهاد

باب في طعام المتقاربين أي المتقاربين وفي الباب عن ابن عباس رفعه عن النبي عن طعام المتقاربين أن يؤكل
المتقاربين المتقاربين أن يؤكلها يقال يتقارب الرجلان إذا فعل أحدهما فعل صاحبه فيرى إليهما يغلب صاحبهما وأما
ذلك لما في من الأرب والمباحات لا داخل في جملة ما نهى عنه في أكل المال بالباطل -

باب الرجل يدعي فيرى حكرها أي في محل الدعوة قال في الهراية ومن دعى إلى وليمة أو طعام فوجد شبهة أو غشاً
فلا بأس بأن ينعو ويأكل قال الوضيفة أتبلت بهنارة فصبرت وبذلك إجابة الدعوة شبهة قال عليه السلام من لم يحجب
الدعوة فحقصها إياها فاسم فلان كما لما اقترنت بين الدعوة وبين غير مكلوفة الجحانة واجبة الإقامة وإن حضرته أيتها
فإن قدر على المنع منهم وإن لم يقدر لصبره وإذا لم يكن مقتدى فإن كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا ينعو لأن في ذلك
شين الدين ونجس باب العصبية على المسلمين والحكمي عن أبي حنيفة في الكتاب كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك
على المائدة لا ينبغي أن ينعو وإن لم يكن مقتدى لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا كله بعد
الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضره لم يلزمه الدعوة بخلاف ما إذا أجمع عليه لأنه قد زعمه وولت المسئلة على أن الملهام
كلها حرام حتى الغني للضرب القريب وكذا قول أبي حنيفة أتبلت إياها لا ابتلاء بل حرم يكون انتهى وفيه مباحث فخرج

الى فتح القدير ان شئت قلت الحاصل انه لا يخلو ان الله ان يكون في مجلس الطعام او في بيت غير بيت المائدة و
كذلك اعلم قبل ان يحضره بالاخبار واعرف التعميم او لبعادة الناس ان المجلس بمجلس الله اعلم يعلم قبل الدخول بل
بحجم بعده فان كان من يقدر على المنع عليه النبي يحضر وليظهر المجلس عن مثل هذه الخبايا وان لم يكن قادرا
على منعه وكان نهوس اهل العلم واهل التقوى ولقد يدعون الناس به ويتكلمون ببعده المبحر اذا علم قبل ويخرج الزلم
لجاء المحض وسواء كان الله على المائدة او في بيت غير ما متعلقه بالمجلس الطعام لان في ذلك شين للدين ان المتقدي اما
في الدين وفعل امام الدين على خلاف الدين استخفاف بالدين في نظر الناظرين وان كان من العوام الذين لا يعتقدون
الناس به لم يكن الله على المائدة فلا يجوز ان ياكل فيقعده وان كان الله على المائدة فلا يجوز له الاكل فالتعدي بها
وان كان من العوام قال الله تعالى فلا تقع بعد الذكرى مع القوم الظالمين والجلوس امامه الرضا فيجب بهم واعلم قد
كثر في زماننا اتخاذ الله بل لا يخلو مجلس نشاط من الرقص والغناء وان قلت لا يحبون انما مجلس النشاط والمائدة يكون
في بيت والجلوس في راحة اخرى فاذا دخلت دخلت مجلس الرقص والغناء وبعد ذلك يدعوك صاحب المجلس الى الطعام
ويذهب بك الى المائدة فقلت ودخلت الله ثانيا او ذهبت الى بيتك وبهذا طريق الاكثرنا اما الخواص من العلماء و
العباد لا يحضرون مجلس الرقص ويدخلون اول دخول على المائدة ثم كلفوا وخرجوا منها ويقبلون للطعام والغناء ما حضروا
الغناء اكلنا الطعام والطعام ليس بحجرة والله ما هذا الخليل الا لئلا يهتدوا من الله ولا يستهزئوا بشريعة المصطفوية تزيين
من الشيطان وتضليل من النفس استغفر الله من ذلك وكذلك مجالس الكناز اذا جازوا في المعينة واهلها الى
ناحية وحضر القاصي فخطب وتم القدوة جارا الممتدة الى المعينة يهتدون وتغنون وترقصون والقاصي ان كان من اهل النوع
يفسر كفر الغنى من الاسد فيخرج كالحرج فلما حول ولا قوة الا بالله تعليك ان لا تدعها من هذه المجالس الشيطانية ولا تقع
بعد الذكرى مع القوم الظالمين بهم لا يتركون ما يريدون مع انهم يعلمون انهم خاطئون وانت تعلم الصواب تتحرك ليعلمهم
فلا تفعل بل والى الله المرجع والمآب وفي الباب ان عليا رضي الله عنه صنع للضيف طعاما قالت فاطمة لودعنا

الصلاة فقال عبد الله بن عمر ويحك ما كان عشاءهم اتراة كان مثل عشاء أبيك اي انزلن كان لهم ما هم و
عشاءهم مثل عشاء أبيك الزبير بن سفيان والواحد والآخر بالواحد ان كثير حتى لا يفرغوا منها الا ابي فراس العشاءة فقال الخنماني
ومجيب بن النخعي ان الاول انما ياتي من كانت نفسه قد ازمته شهوة الطعام وكان شهوة التوقان اليه فاذا اكل
لا لك وحض الطعام وكان في الوقت فضل به الطعام ليكن شهوة نفسه فلا يذهب عن توقية المعلومة بها وكان كلامهم
يخف عنهم في الطعام ويقترب منه الغرض منه اذا كان الايشكرون منه ولا يصبون الماء ولا يلبسوا لوان الموان فانما هو
ذوقه بل ان اوشتر من سواك اوف من تروا ونحو ذلك وشمل هذا الوتر العداوة عن زمانها واخر جابري عن وقتها فاما
حديث جابر ان كان الاخير الصلوة الطعام والغيرة قد فيها كان خائف ذلك من حال المعلى وحضنة الطعام ووقت الصلوة
لان كان الطعام لم يوضع وكان الانسان تمامسا لنفسه وحضنة الصلوة وجب ان يباليها ويؤخر الطعام عنهم
باب في غسل اليدين عند الطعام اى غير واجب اذا كانتا مائتين في الباب عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم خرج من الخلاء فقلد ماله طعام فقال الا ناتيكم بوضوء قال انما احرت بالوضوء اذا قمتم الى الصلوة
اشارته الى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الاية فالحاصل ان الوضوء غير مأمورة الا الصلوة واما الطعام فليس بامورة
فيها فدخل فيه غسل اليدين للطعام ان غير واجب فمن اعلى انهم ارادوا وضوءا شرعي لما علموا من عادة الوضوء على الوضوء
ولكن انهم قصدوا بذلك غسل اليدين الا ان اجاب يحمل الوضوء على غير ما فهم البيان المسئلة وهي ان الوضوء ليست
مأمورة بها الا عند الصلوة وكان عدم غسله يوجب ما المقصوده

باب غسل اليدين قبل الطعام ثم بعد ذلك فبيان قال في الدر المختار ومنه الاكل البسملة اوله والحمد لله ثم غسل
اليدين قبله وبعدة يلتقى احد

باب في طعام الفجأة اى من غير سبق عدة او عدة فهل يجوز اكله ولا يغسل اليدين عن جابر قال قبل رسول الله
عليه وسلم من شعب من الجبل وقد قضى حاجته وبين ايديها تمر على ترس او حنفية قد دعونه فاكل معنا
وما من ماء

باب في كراهية ذم الطعام واما انظار الكراهية الطبيعية كما في الضيق فليس يعيب في الباب ما عاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم طعاما قط

باب في الاجتماع على الطعام يجوز المسلمين وشعارهم وفيه ركعة في الباب ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قالوا يا رسول الله انا ناكل ولا نشبع قال فلعلكم تقرقون قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم فاذكروا اسم الله عليه
يادرك لانه فيه اى اكلوا مجتمعين

باب التسمية على الطعام اجبوا على سنية التسمية على اول الطعام وقال احمد انها واجبة وكذا السبع التسمية في اول
الشرب بل في اول كل امرئى بال ولوتر احد في اول الطعام حامدا وانسا او عابا او مكررا او ما جاز العاصى اخر
فإن كان في انشاء الكراهية استحب ان يسمى وليقول باسم الله اوله واخره لقوله صلى الله عليه وسلم في الباب اذا اكل احدكم
فليذكر اسم الله عليه فليكن لى ان يذكر اسم الله في اوله فليقل باسم الله اوله واخره والتسمية في شرب الماء واللبن

والعسل والرق والدار وسائر المشروبات كالتمذية على الطعام في كل ما ذكرناه، وتجعل القبول باسم الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم يكون جائزا، اقله ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر اسم الله استغفار بما في بطنه فهذا المحمول
على الحقيقة، فنزل على الحجاز والاستغارة.

باب في الاكل متكنا يكره متكنا والمقبول من سبائة الاكل باقية اقبال تام على الطعام وليس فيه كثرة الاكل، باتساع
البطن وليس من سبائة المتكبرين، فلما اجتمعت فيه الثلاثة كان اخضل وهو الاقترار كما في الباب عن انس بن مالك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجعت اليه فوجدته يأكل ثملا وهو متقع احد وما فيه اثنان منها او واحد كان يقبض
قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكل متكنا او هو الجلوس مطمعا على الارض والمتمتع بالجلوس جانبا على ركبتيه او
مقفا والتزج فنج قال الخطابي بحسب اكثر العامة ان المتكني هو المائل للعمدة على احد شقيه لا يعرفون غير ذلك ولا يعينهم
تينا ولا الكلام على ذهاب الطب ودرغ الضر عن البدن او كان معلوما ان الاكل المائل على احد شقيه لا يكره ولا يسلم
من ضغطته في مجاري طعامه ولا يشيعه ولا يسهل نزوله الى مقعد وقال الشيخ وليس معنى الحديث ما ذهبوا اليه انه المتكني
بما هو للعمدة على الوطاء الذي تحته فكل من استوى قاعا على وطاء فهو متكني والاكثار ما هو من الكواء وزنة الانتقال منه
فالتكني هو الذي اوكى حوزة وسد بالقود على الوطار الذي تحته والمعنى اي اذا اكلت لما تقرر متكنا على الاوطية و
الوطاء فكل من يكسب من الطاعة ويتوسع في الالوان ولكن اكل علة- واخذ من الطعام بلغة فيكون تعودى مستوفرا
له روى ان كان على الشر عليه وسلم يأكل متقيا ويجعل انا عبد اكل كما ياكل العبد

باب في الاكل من اكل الصحة قد تقدم من ان لا يأكل من فوق الصحة ولا وسطها ولا من كل جانبها الا ان يأكل طعاما
مخلعا فلا بأس ان يأكل من كل جانب وفي الباب عن ابن عباس رفعوا ذاك اكل احد كره طعاما لا يأكل من اكل الصحة
ولكن يأكل من استلجها ذاك البركة تنزل من اعلاها اي الى اسفلها فان البركة تنزل اولها على اعلاها ثم ينصب الى اسفل
فانما اخذ من اعلاها ينقطع البركة واما اذا اخذ من الاسفل لا ينقطع لان ينصب من الاعلى.

باب الجلوس على مائدة عليها البجى ما يكرهه لا يقعد على المائدة اذا كان سناك فاحشة او لبوا قولا هي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الحجر قوله مطعمين اي طعنين او فعل طعنين
وعن الجلوس متعلق بنبي.

باب الاكل باليمين التفوق على الاكل والشرب باليمين مستحب وسنة وعلى كراهما بالشمال اذا لم يكن عنه
فان كان هذين الاكل والشرب باليمين من مرض او جراحة فلا كراهما في الشمال وفي الباب عن ابن عمر رفته
اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفي
اخرى قال صلى الله عليه وسلم وكل يمينك وكل يمينك وفي بيان ثلث سنن من سنن الاكل وسبب التسمية والاكل باليمين
والاكل ما يليه لان الكه من موضع يصاحبه سور عشرة وترك مروءة فقد يتخذ صاحبه لاسما في الامراق وشبهها واما
اذا كان نمر او اجناسا نجوز اختلاف الابدى في الطبقي ونحوه.

باب في اكل اللحم في الباب يعني بالشرع لانه النضج والله الحما والبعد عن موضع الاذى وكان احب العراقي الى

مرسل الله صلى الله عليه وسلم عراقي الشاة العراق العظم اكل لحمه والعرق العظم يلحم فاذا اخذ لحمه فهو عراقي او كلاهما
لكليهما ولحم العظم الذفال اذن العظمين فيك فانه ابتداء امر اى فذل اللحم بالاستنان -

باب في اكل الثريد هو ان تفت الخبز ثم تبله بمرق في الباب كان احب الطلاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الثريد من الخبز روى والمرق والثريد من اخيس وروى يتخذ من الخبز المفتت والتمر والاقط والسمن والبيده
والثريد روى هو في روى

باب كراهية التخذ للطعام لى بلا وجع شرعى وصح عن الشرب وفي الباب وساله رجل فقال ان من اطعم اطعم
اخرج منه فقال صلى الله عليه وسلم لا يخلجني في نفسك شئ صارعت فيه النصرا نية اى شابهت فيه الرسالية
والجملة الشرطية مستأنفة لبيان سبب النهي والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق ورجح لانك على الخفية السمحة السهلة
فاذا شكت وشردت على نفسك مثل هذا شابهت فيه الرسالية -

باب النهي عن اكل الجلالة والباها والجلالة التي تعاد اكل العذرة وهذا ظاهر انما هي في الجها ولبها واما ما لم ينظر اثرها
يجوز اكلها ولعل الطور لا يشي بان تجلس حتى زال اثر النجاسة منها وفي حديث الباب دليل على ان الوال بالوكل يحرم ورواه
عنه وسلم لم يسبق هذا على ذين احد وفي الباب عن ابن عمر روى عن اكل الجلالة والباها وفي اخرى نهى عن الجلالة
في الابل ان يركب عليها ويشرب من البها انما نهى عن الركوب لاجل النتن في عرقها

باب في اكل لحم الخيل قال في الهداية ولا يجوز اكل اللحم الابلية والبغال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وموقوف مالك
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لباس بالكلية يثبت جابر ان قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحم الحمير الابلية
واذن في لحم الخيل يوم خيبر وحديث الباب واخرج البخاري في غزوة خيبر ولابي حنيفة قوله تعالى والخييل والبغال والحمير
لتركبوا وازيد خرج مخرج الاقنان والاكل من اعلى منافقها والحكيم لا يترك الاقنان باعلى النعم ويمتنع باذنا ولان
التركاب العذ وفيكره اكله احترازا ولا يضرب البسم في الغنمية ولان في اجابته تغليل آله الجهاد وحديث جابر
معارض بحديث خال والتزجج اللحم ثم قيل الكراهية عنده كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيهه والاول اصح والله فنفذ
قيل لباس به لانه ليس في شربه تغليل آله الجهاد وانتهى فقلت اختلفت الروايات عن الامام في حكم الخيل فعلى رواية
الحسن عنه انه يحرم اكل لحم الخيل واما على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة انه يكره اكله واختار صاحب الهداية كراهية تحريم قال
ابن الملك في شرح مجمع البحرين وذكر الامام الاسيحي اني ان الصحيح هو انه مكره تنزيها وقال محمود بن الياقوت في شرح التقاة
بظاهر الرواية وفي الدر المختار ان ابا حنيفة رجع من هذا اما الاستدلال لا يحمية على رواية الحسن بالكتاب فبقوله تعالى و
الخييل والبغال الاية كما استدلل به في الهداية وقد استدلل به ابن عباس وهو انه سئل عن لحم الخيل فنظر اربعه آيات
وقال لم يقل تبارك وتعالى لنا كلوا واما السنة فهو حديث جابر لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فخذوا من الحمير
فأجوز ما فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحمير الاسبية وكوم الخيل الحديث وعن حديث خالد بن الوليد في الباب

ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحم الخيل والبغال والحمير وعن المقدام بن معدى كرب ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال حرم عليكم الجار الا لابي وخيلها وهذا نص على التحريم وبالا جملة وهو ان البغل حرام بالا جملة وهو

ولما فرس فلو كانت امره حلالا لكانت يوحى الى ان يحكم الولد يحكم امره لانه منها ومو كعبتها فلما كان حكم الفرس حراما
كان له البطل كذلك واما ما ورد من الاحاديث في باب الاذن والاباحة كما في الباب عن جابر رفعوا ذنبا لنا في
حكم الخيل اى يوم خيبر وقوله لم يخبرنا عن الخيل تخيل انه كان ذلك في الحال التي كان يוכל فيها الحر يوم خيبر
كانت الخيل تוכל في ذلك الوقت ثم حرمت يدل عليه ما روى عن الزهري انه قال ما علمنا الخيل اكلت الا في حلال
وعن الحسن انه قال بان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكلون لحوم الخيل في مغازيرهم فهذا يدل على انهم
كانوا ياكلونها حال الضرورة كما قال الزهري ويحتمل على ذلك ما يدل بالليل صيانة لها عن التناقض او يخرجها عن الخطر على
المبلغ احتياطا على ان التحريم زاد وادخله وهو سلم به خيبر فلم تكن رواية التحريم المتأخرة عن الاباحة فانها كانت
في خيبر والاصل في رواية الصحابي انه سمع من غيره واسطوخ واحتمال واسطوخ عن النخعي عن النخعي عن النخعي عن النخعي
باب في اكل الكراية والارنب حلال بالكرامة الاحديث الباب
قالا يدل على جواز اكل الارنب لانه صلى الله عليه وسلم قبلها واما الثاني فمع ضعفه لا يدل على الكرامة فان فيه
نقصا كما لا يخفى عليه عن الكرامة في بعض النسخ والارنب حلال بالكرامة صلى الله عليه وسلم تلك الحادثة
انها راجعة الى العجوة وليس المراد بذكر التحريم او الكرامة بل لبيان ان خروجها عن النكاح والبيع من تلبس بالجرم
باب في اكل الضب دونه قال النووي اجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا ما حكم عن اصحاب ابي حنيفة
من كراهته والا حكايا القاضى عن قوم اهتموا بالوجوه واما ما ذكره من احد وان صح من احد فمخرج بالخصوص والاجماع
من قبله انتهى قال الحافظ فقل ابن المنذر عن علي بن واين يكون الاجماع مع مخالفة ونقل الزهري كراهته من بعض اهل العلم
وقال الطحاوى في معاني الآثار كره قوم اكل الضب هم البوصية والبولوسف ومحمد بن الحسن وقد اخرج البوداوى في آخر
الباب عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب قال الحافظ في الفتح و
استاذ حسن وحدث اسمعيل بن عياش عن الشاميين قولى وهو لا يرضون ثقات ولا يفترون ولا يفترون ولا يفترون
بناك وقول ابن حزم فيه ضعف جمهوريون وقول البيهقي قولى ابن عياش وليس بنحوه وقول ابن الجوزى لا يبيع في كل
ذلك تسائل لا يخفى قلت بل تعصب فان رواية اسمعيل عن الشاميين قولى عن النخعي قد صح الزهري بعضها و
فاخرج احمد والبوداوى وصح ابن حبان وطحاوى وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنبل من نزلنا ارضا كثيرة
الضباب الحريث وفيه اثم طبع منها فقال صلى الله عليه وسلم ان امره من بنى اسرائيل مسخت دواب فاشى ان يكون
بذه فاكفوا ومثله حديث ابى سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان قلت على الكل تصريا ولم يواو
نصا فانما يجمع بينها وبين الحديث المذكور صلى الله عليه وسلم على اول الحال على تجويز ان يكون مما نسخ وحينئذ امرنا بالفتور
ثم توقف فلم يمار به ولم ينهاه وحمل الاذن فيه على ثانيا الحال لما علم ان المحسوس لا ينسل له وبعد ذلك كان يستقذره
فلما ياكله ولا يحرمه وكل على ما ذكرنا من ذلك على الاباحة وتكون الكرامة للفتن به في حق من يتقذره وتحمل على الاباحة
على من لا يتقذره انتهى قلت فلو جرح الجميع في البعد غاية البعد بل الى جان رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه ولا يمكن
ترك الكرامة ولا اعتدائه بل يمكن في ارض قومي فاجبى اعاد ثم ترد فيه باحتمال كونها من جنس التمسكات

وقال ان امته من بنى اسرائيل سخطت ووابا في الارض واني لادعى اني العاطف يعني لم يخرج ان امته من بنى اسرائيل
اني سخطت على صورته اي الواب هي لان المسوخ اذا كان على اي صورة الواب يكون حراما ولو علم ان المسوخ على
صورة الشب يكون الشب حراما لان القردة والخنازير حرامان بعض الانتم سخطت على صورتها فلما لم يعلم رسول الله
صله الله عليه وسلم زدد في اكده وزره فلم ياكل ولم يمشي ولم يتزوج وفي ان المسوخ لا يعيش ثلثة ايام ولا يقبض ثكبان
في حكم الاباحته الاصلية ثم بعد ذلك قد نبى عنه فصاحوا بهذا الوجه اولى لان فيه تغليب الخطر على الاباحه وقد اخاره
مسلم في الصحيح حيث اورده روايات بهذه الترتيب وكذلك ابو داود في الحاصل ان الاختلاف في الترتيب الاحاديث
في اكل والحركة كلاهما صحيحان فانهم

باب في اكل لحم الجباري وهو طائر معروف واحد باوجها سوار والها ليست للثانث والالماقن وهي اشد الطير
طيارا وسوطا وكبير العنق رمادي اللون لحمه بين لحم دجاج ولبط اجمعوا على حله لم اري فيه خلافا قاله النبي صلى الله عليه
سما في الباب قال سفينة اكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحم جباري

باب في اكل حشرات الارض معناه وواب الارض كاليربوع والضب والبقا وذو النمل اعلم ان الجباري على وجهين
بحري وبري واما البحري فسياتي بيانه واما البري فعلى انواع ثلثة ما ليس له دم اصلا وما ليس له دم سائل وما له دم سائل
فما ليس له دم اصلا مثل الجراد والزنبر والزاب والخنكوب والعضابة والخنفسار والبعائنه والعقرب ونحوها من اليربوع
لا ياكل الا الحلالا الجراد خاصه لانها من الحنث لا تستبعد الطبيعة السليمة اياها وقد قال الله تبارك وتعالى ويحرم عليكم الخمر
الا ان الجراد خص من هذه الجملة الحديث سيأتي ذكره في باب في الحشرات والبقا في ظاهر النعم وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ
وسام البرص وجميع الحشرات وهوام الارض من الفار والقراد والقناذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف
في حرمة هذه الاشياء راى في الضب فانه حلال عند الشافعي وغيره وعندنا حرام وقد تقدم بيانه وما له دم سائل فوعان مستأنس
وتوش فاستأنس من البهايم لا تاكل منها الفيل والحمة عند عامة العلماء الا ما حكى عن بشر بن المريسى انه قال لا باس
باكل الجمار لحم اخيل عند مالك وابي حنيفة يكره وقال ابو يوسف ومحمد لا يكره وبما اخذ الشافعي وقد تقدم في باب بيانه و
اما المتوش فبما يحوز الظهار لوقد الوش وحمل الوش وابل الوش فحلال باجماع المسلمين ولقولنا تعالى يسلطونك ما فاعل
لهم قل اهل مكة الطيبات وقولنا في رجل اكل من طيبات ويحرم عليهم الحنث فكان حلالا واما المتأنس من السباع
وهو الضب واستنوزا الهن في الجبال وكذلك استوش منها السبع الوش والطيروكل ذي ناب من السباع و
كل ذي مخلب من الطير الحديث يأتي في باب في ذوات الناب من سباع الوش مثل الاسد والذئب والضبع والبرص والعنه و
الضب والسور البري والسحاب والغنك والسور والذئب والقرود والفيل ونحوها فلا خلاف في هذه الجملة انها
حرة الا الضبع فانه حلال عند الشافعي وسياتي في باب في ذوات الناب من الطير كالسار والباشق والشاهين والصقور
الطاة والغاب والسنور والعقاب وما اشبه ذلك فيدخل تحت الهن عن اكل كل ذي مخلب من الطير ولا مخلب له
من الطير استأنس منه كالدجاج والبط والمتوش كالحمام والفاخه والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي ياكل
الحب واليربوع والعنق ونحوه حلال باجماع وكذلك يكره من الطير الا ياكل الا الجيف ولا باس بالعنق لا ليس

بذئ من الخب ولا من الأنثى الذي لا يأكل إلا الحب روى أبو يوسف أن قال سألت أبا حنيفة في أكل العقيق فقال لا بأس فقلت
 أن يأكل الحب فقال لا ينبغي فحصل من قول أبي حنيفة أن ما غلب من الطيور لا يكره كالأكل وقال أبو يوسف يكره
 لأن غالب الأكل الحبيبة كذا في البدائع وفي الباب عن ثعلب بن ثعلبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لحشر أن الأرض سحرها قال الخفاف ليس فيه دليل على أنها مباحة لكونها أن يكون غير قد سعد وفي الباب عن أبي هريرة
 ذكر أن تغذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبثت من الحب أن

باب في أكل الضبع هو الواحد الذكر والأنثى ضبعان ولا يقال ضبعة ومن عجب امرأ أن يكون سنة ذرا وسنة أن يخلق
 في حال الذكورة ويولد في حال الأنثوية ذكره في البينل ويقال له في الفارسية كفتار وفي الهندية سندر وأذكره مولانا
 عبد الحكيم أنه يقال له في الهندية كجوفهوا يختلف أهل العلم فيه فذهب الشافعي وأحمد إلى أكله ومنع الآخرون وقالوا
 بحرمة صوفى الجهور منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأك وسفيان الثوري وآخرون واستدلوا بحديث المشهور الذي
 يروى عن أبي كل ذي ناب من السباع وهو من ذئ ناب واستدلوا أيضا بأخرج الترمذي من حديث خزيمية بن جزل
 سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال أكل كل الضبع أحرم في رواية من يأكل الضبع وفي الباب
 عن جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هو صيد ويجعل ذئب يش

إذا صاده الحرم كله من ذئب إذا قتله الحرم ولا حرج فيه على كل أكله لأن بيان يكون صيدا فلا يجوز قتله في الأحرام والحرم حتى يبيع
 الجوز ارتقى الحرم وذئب ذئب الكلب وأما رواية الترمذي عن عبد الرحمن قال قلت لجابر بن عبد الله قال نعم قلت أكلها
 قال نعم قلت آكل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم فطاهر حجة لمن قال يحل أكله ولكن أكله الطحطاوى في منكر
 الآثار نقله عن يحيى بن سعيد القطان وأما حطب الكلام فراجع قلت هذا ليس يخص في أبا حنيفة الضبع فقلت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إن صيدوه فممنه أن يحل أكله فذهب أهل أبي حنيفة إلى أنه ليس يخص في أبا حنيفة الضبع فقلت رسول الله

باب ما جاء في أكل السباع جمع سبع الناب بالفارسية ذئان فيش وذناب حيوان منتبذ بالناب أي ليصول
 ويأخذ الحيوان ويحرقه وينشق لحمه بكمال منتبذ فلا سنان نوع للأكل ولا جرح منها كما في الطبس والثاوي
 أمثالها ونوع للجرع كما في الأسد والذئب الكلب قال الناب للجرع والمخلب ناخن وذئب الطائر الذي له
 أخلاط يصيبها ويختلف بها وفي الباب أخرج إسناده من أصحاب المتعذر مرفوعا يروى عن أبي كل ذي ناب من
 السبع وعن كل ذي خب من الطية يذهب الجهور منهم أبو حنيفة وأحمد والشافعي إلى أن يحرم أكل كل ذي ناب من
 السباع وكل ذي خب من الطيور وقال مالك يكره وأحرم وأحدث الباب حجة عليه وإنما قيد ذئب يكون من السباع
 لأن البعير ذئب يخرج بقوله من السبع ولكن يأكل منه ولا يصيد به

باب في كل حرم بحر الآية في الباب روايت يروى خبر عن جهماء وفي رواية حرم لحم البحر الآية وفي رواية وجه
 القدر وتوفي الجهماء فمما رآها فقال لا تأكلوا من لحمها شيئا وفي رواية ينها عن لحم البحر الآية وفي رواية ابن القبا
 وأكسروا وفي رواية أخرى من أكل لحم البحر صلى الله عليه وسلم إلا أن الله ورسوله نهاكم عنها فادرس من عمل الشيطان
 وغير ذلك واختلف أهل العلم فيها فقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم تحريم لحمها وعن مالك ثلث روايت

اشهر ما اناكر وبه كراية تنزيه شديد والثانية حرام والثالثة مباحة والصواب التحريم كما قال الجمهور منهم ابو حنيفة و
 اصحابه والثاني واحد واسحاق قوله عن غالب الجرح اصابنا سنة فلم يكن في مال نشتي اطعم على الاثني من جهر
 يتكلم ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجحر الا لهيته فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله
 اصابنا السنة فلم يكن في مالي ما اطعم ابي الاسمان جهر وانك جومت لحوم الجحر الا لهيته فقال اطعم اباك من
 سمين جهر كما فانما حرمها من اجل جوال القرية قال الحافظ اسناد ضعيف والمتن شاذ مخالف لاحاديث
 الصحيح فلا اعتماد عليه قال المنذري اختلف في اسناد كثير قال النووي هذا الحديث مضطرب مختلف الاسناد شديد
 الاختلاف ولو صح حمل على الاكل منها في حال الاضطرار.

باب في اكل الجراد وفي الباب عن ابن ابي اوفى عن عذوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست وسبع غزوات
 كنا ناكل منعه اى الجراد قال النووي فيه اباية الجراد واجمع المسلمون على اباحته ثم قال الشافعي والوفيق واحد و
 الجاهل سوار مات بذكره او باصطيا وسلم وعجوى او مات خفف الف سوار قطع بعضه او احدث في سبب وقال مالك
 في المشورة واحد في رواية لا ياكل اذا مات بسبب بان يقطع بعضا ويسلق او يطبخ في النار جريا او يشوي فان مات
 خفف الف او في وعاء لم يجل والتعلم.

باب في اكل الطافي من السمك الطافي اسم فاعل من طفا الشيء فوق المار ليطفو اذا غلا والمراد من السمك الطافي
 هو الذي يموت في المار خفف الف ويلو فوق المار ولا يربس قال الامام محمد في الموطا اذا مات المحيطان من حراو
 برد او قتل بعضها بعضاً فلا باس باكلها فاما اذا ماتت نفسها طفت فهذا يكره من السمك اجم وقال مالك والشافعي
 واحد والظاهر يربس لا باس به واستدلوا بقوله تعالى وطعامه مما لكم معطوفوا على قوله اكل لكم صيد البحر اكل لكم طعامه
 وهذا تناول منه ما صيده ومنه ما لم يصبه والطافي لم يصبه فبيناه له ويجري احلت لنا الميتتان السمك والجراد وفسر الميتة
 بالسمك من غير فصل بين الطافي وغيره ويجري هو الطوراد والحل ميتة واحق ما يتناول اسم الميتة الطافي ولا يفت
 ومن معه قول علي قال لا تتبعوا في اسواقنا الطافي وابن عباس قال ما سوره البحر وما وجبة ليطفو على المار فلا تاكلوا
 وحديث الباب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اتى البحر وجز عنه فكلوه
 وما مات فيه وطفا فلا تاكلوه قوله ما اتى البحر وجز ما انكشف عنه المار وذهب عنه وروى عن ابن عمر وابي هريرة
 مثل هذا وهذا باب لا يعرف قياساً فثبت انهم قالوه سماعاً لا آية فلا حجة فيها لان المراد من الطعام ما نذره البحر الى انشط
 فانت وذلك حلال عندنا وليس بطاف انما الطافي اسم لما مات من غير كرفه وسبب حادث وهذا ما بسبب حادث
 وهو القذف فلا يكون طافياً وكذلك المراد من الحريش غير الطافي فان قلت ضعف البيهقي حديث جابر بن يحيى بن
 سليم قلت اخرج الشيخان فهو ثقة ونقل ابن القطان انه ثقة واسماعيل بن امية هو القشري الاموي فهو ثقة ليس هو
 ابو الصلت فانه مترك قوله قال ابو داود ودرى هذا الحديث سفيان الثوري وداود وجماد عن ابي الزبير
 روى عنه لا يفرقه على جابر وقد استدل هذا الحديث من وجبه ضعيف عن ابن ابي ذئب عن ابي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس بمجفوظ

ولا عرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا قلت قول البخاري على انه يذهب بالاشتراط للاتصال السند المعنى ثبوت
السماع وقد انكره سلم ذلك انكارا شديدا فخرج من قول مختصر وان المتفق عليه انه يعني للاتصال امكان السماع فبعد
ان يكون غير مدس وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسماعه ممكن فصح الحديث -

باب يمين اضطر الى الميتة والاصل فيه قوله تعالى اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغيره من
اضطر غير بارع ولا عاقل الاثم عليه ان الله غفور رحيم والميتة ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح واضطر غدا
اخرج والحج وهو انقل من الضرورة واصله من الضرر وهو الضيق فلما حرم الله تلك الاشياء استثنى عنها حال
الضرورة وهذه الضرورة لها سببان الجوع الشديد وان لا يجد اكل ولا حلالا لا يذهب به الرق فبعد ذلك يكون مضطر اذا
اذكره على تناوله لم يجر له تناول وقد تقدم مفصلا فراجع ثم الاية اختلف فيها في مواضع منها ما يتعلق بهذا الباب
وسوان الشافعي وابو حنيفة واصحابه قالوا لا ياكل المضطر من الميتة الا قدر ما يسكب ريقه وقال عبد الله بن الحسن
الغضيري ياكل منها ما يسجد به وعن مالك ياكل منها حتى لا يبيع ويشرد وفان وجد عن غيرهما قلت لما كان
سبب اخصه هو الالجاب في ارتفع الجباد ارتفعت الاضطرار بأكمله وجد الحلال لم يجز لتناول الميتة لارتفاع الجباد
الى اكملها لوجود الحلال فكذلك اذا زال الاضطرار بأكمله قدر منه فالزائد محرم ولا اعتبار في ذلك بسبب الجوع على ما قاله
الغضيري لان الجوع في الانتهاء لا يبيح اكل الميتة اذا لم يخف ضررا بتركه فكذا سببنا ويدل عليه ايضا انه لو كان من
الطعام مقدارا اذا اكلمه مسك ريقه لم يجز له ان يتناول الميتة فاذا اكل ذلك الطعام وزال خوف الشاف لم يجز له
ان ياكل الميتة فكذا اذا اكل من الميتة ما زال معه خوف الضرر وجب ان يحرم عليه الاكل بعد ذلك كذا في تفسير
منايع الغيب الامام الرازي والمصنف اخرج في الباب روايتين الاولى قصته رجل النازل وفيه نقال هل غنك

غني فبنيك قال لا قال فكلوها اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلوا الميتة والثاني عن النجيج العامري

انه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حمل لنا الميتة قال ما طعنا مكم قلنا فنتفق ولصطح قال

الولعيم فشر لي عقبة قدح غدقة وقدح عشية قال خلك ذاني الجوع فاحل لهم الميتة على هذه الحال قوله

وابي الجوع الواو لقتهم تأكيد اي بذل القدر لا يكفي من الجوع بل به الجوع المحذور للميتة المثبت حالة المتحصنة قال الخطابي

القتح من اللبن بالذرة والقدح بالعشى ميك الرق ولقيم النفس وان كان لا يغزو البدن ولا يشبع الشبع البتامة

وقد اباح لهم مع ذلك تناول الميتة فكان دلالة ان تناول الميتة مباح الى ان يأخذ النفس حاجتها من القوت الى

بذل ذئب مالك بن انس وهو قول الشافعي وذلك ان الحاجة منه قائمة الى الطعام في تلك الحالة كهي في الحالة

المتقدمة فمتى في راحة لغيره حاز قبل ان يأخذ منه حاجة وبذلك الرجل يخاف العتب ولا يريد طول الحيرة فاذا رجع لم يحاج

الامة ومصار الى ان في حال العتف لم يبطل النكاح وقال الوصف لا يجوز له ان يتناول منها الا قدر ما يسكب ريقه

والي هذا ذئب المزني وقالوا ذلك لانه لو كان في الاستدبار بهذه الحالة لم يجز له ان ياكل خنثيا منها فكذلك اذا بلغها التامة

وقد روي نحو ذلك عن الحسن البصري وقال قتادة لا يضر اكل الميتة قلت ظاهر حديث الشافعي ان الاضطرار لا يتوقف

على خوف الهلاك وان خوف الهلاك ليس بمناسط لعل الميتة كيف والمأليس بعد اغنياق القدر واصطبا جرمها فانه

يذكر في الحديث على قول من يرى تناول الميتة مع ادنى شئ والتناول منه عند الاضطرار الى حال الشئع والجواب بان
 انه الذي بين رتبته هو الاضطرار في الالة ولا يتحقق ذلك مع ما يبلغ من الغثوث والصبوح فيمسك الرشق فالوجه
 ان يقال لا يغني بقدره والاصطحاب آخر كما على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم يدل عليه قوله لا يحمل لنا وقوله عليه الصلوة
 والسلام ما داموا فلم يمتين له ان القوم مضطرون الى اكل الميتة لعدم الغناء في اسماك الرشق بما وصفه من الطعام
 اياهم تناول الميتة على تلك الحال فلا وجه التوفيق بين الحاشيين والالة

باب في الجمع بين كونين من الطعام قد تقدم انه لا بأس بالاعتمة النفيسة ولو اكلته الذبذبة وفي الباب قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وردت ان عندى خبزة ايضا ومن بوزة سمر لم يلقه خ مخلوطة بسمين ولين الحديث والحديث
 يدل على عدم جواز الضرب -

باب في اكل الجبين بالضم وضمتين كمثل معروف قاموس وانما اعتد الباب له لان في جمعته كان احتمال النجاسة
 فاجتنب بحديث الباب انه طاهر يجوز اكله ويجوز قطعه بالسكين عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بجمته في تهوك فذاع بالسكين فسمى وقطع اى قال بسم الله لعل كان قد مر ما يابس فلهذا قطعوا بسكين -

باب في اكل الحنظل وسر ما حمض من عصير العنب وغيره عن جابر روى قال نعم الا دام الحنظل قال الحنظلي في معنى هذا الكلام طرح
 الاقتصاد في المأكول ومنع النفس عن ما لا ذلة له كانه ليقول ان موافق الحنظل وما كان في معناه مما يخف ثمنه ولا يضر
 وجوده ولا تناسفوا في الطعام فان تناول الشبهات مفسدة للدين مرسومة للبدن قلت غرض الحنظلي من بيان مراد الرتبة
 هو مدح هذا الطعام في المأكول واما مدح الحنظل فهو داخل فيه وتام له ولا ينافيه ما ورد من ذكر الاقتصاد في الروايات الاخر
 فتقول النووي في جواب الذي ينبغي ان يخرج من براندس الحنظل نفسه والاقتصاد في الطعام وترك الشهوات فتعلم من
 قواعد اربع كما ينبغي فضلا عن ان يكون صوابا -

باب في اكل اللحم النقي على اياه الكلبة كانه يكره لمن اراد حضور المسجد او حضور جمع في غير المسجد او مخاطبة الكبار و
 يلحق بالتوهم كل ماله رائحة كريهة من البصل والكراث فاكل كل ذلك جائز مطبوخا كان او غير مطبوخ وعيد ان يعقد
 له بيته ولا يحضر المسجد والبناء حتى يذهب ريح وكذا من يجرح شفق يخرج منه رائحة وصاحب البخر والذفر والذي يستعمل
 وادكرية الرائحة يوزي الناس ريح وكذا من شرب الدخان وسكره يطير حتى تهمل لا يجوز لهم الخروج الى المسجد والشهود
 الى الجماعة حتى يذهب ريح قال من اكل ثوما او بصلا فليقرن او ليعتزل مسجدنا والمرايا بالمساجد والمجالس المضادة
 الى شمير الجميع التكملة في الناس المسلمين ومساكينهم وعن ابى سعيد الخدري قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

التوهم والبصل شقين يا رسول الله وانشد ذلك كله التوهم افتخر به فقال النبي صلى الله عليه وسلم يكون ومن
 اكله منه فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب منه رائحة وان ذبيب ريح بالطبخ فيجوز بيده اكله فيل السجدة
 قال ان كثر لادب اطرها فاعتبها والطبا وعن علي قال سمى عن اكل الثوم الا مطبوخا بنى بصفه بمجول وفي
 آخر الباب ان اكل الطعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعامه فيه لبصل اى مطبوخ قد قيلت رائحة
 لباب في التمسك من اذناهم وانا في الباب رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل كسرة من خبز خبز

عليه السلام وقال في هذا الباب من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
عليه السلام

باب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
وذكر عليه السلام في هذا الباب من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
فاما ما كان من كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
السوس من ذلك ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
عليه السلام

باب الاذقان في التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الان لا تذاق اذقان احدكم ولا الاخران في الاذقان في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
او تذاقوا باس او تملحوا في ان هذا التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
وعن غيره من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
تفسير غيره من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
شك في ان هذا من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الاكلين منه ولا يوجب ان كان الطعام لنفسه وقدمه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ليسا ويوم وان كان كغيره في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ويريد الاسراع للشغل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الى الاذان وليس كما قال بل الصواب ما ذكرنا من التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
روى البرازن حديث بريد بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا

باب في الجمع بين المؤمنين عند الاكل من الثمر والفاكهة والباقى من الثمر الذي تقدم كان من انواع الفواكه ما كان من انواع الفواكه
من جود بين السمن واللبن وفي الباب من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
هذا وهو هذا وهو هذا وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
التمر وفيه جواز اكل المؤمنين وطعمين معا والتوسع في الطعام ولا خلاف في ذلك قال القسطلاني وقال النووي وما نقل
عن بعض السلفين خلاف هذا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
باب في استعمال آية اكل الكتاب في باب من جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
آية المشركين واستقيمتم فتعجبوا ان لا يعيب ذلك عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على استماع آية المشركين في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ظاهر ويح ويح ويح وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الاغلب انهم في جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ظاهر وكذلك في جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا

اي سبيل للخروج اذ روجا وسوءه اى جوله سائغا

باب في غسل اليد من الطعام ثم تقدم ان شئت الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ويعيد مسح ان شاء الله
بالمسح بالمزيد لتزول اثر الطعام وفي الباب مرفوعا من تام وفي يده غمرا ولم يغسله فاصابه شيئا فلا يلزم من الا
لاذ البقي في يده الغمر والمغسل يده فاصابه بين الهوام لهذا

باب في الدعاء لرب الطعام اى اذا اكل عنده وهو محتجب وفي الباب صنع ابو البشير بن التميمي للنبي صلى الله عليه
وسلم طعاما فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما فرغوا قال انبيؤا اخاكم دعوه فقالوا يا رسول الله
وما اتاهه قال ان الرجل اذا دخل فاكل طعامه وشرب به فدعوا له فذلك ان اتاهه وفي اخرى فجا رسعد مجبوز وزيت
فاكل ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اظفر عندكم الصائمون واكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة

اي فالواصله صلى الله عليه وسلم دليل على سنينة الدعاء لرب الطعام

باب في قسمة العجوة وهو نوع من اوجود التمر ويا في هذه الترجمة في كتاب الطب فنذكره هناك آخر الاطعمة

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطب قال في انقياوس الطب ثلثه الطاهر علاج الحميم والنفس بالكمس
الشهوة والارادة وبالفتح الحاذق الماهر بعلمه كالطبيب قال السيد علي وداره على ثلاثة اشياء حفظ الصحة والاحتجار
عن المؤذي واستفراغ الاخلاط والمواد الفاسدة في اساس البلاء جاف طمان يستطب لوجده اى لينتوصف الطبيب
والاحاديث الماثورة في الطب لا تحصى وقد صنف الكتب فيه وبعضهم سماه طب النبوى واختلف في مبدأ هذا العلم على
اقوال كثيرة والمختار ان بعض علم الوحي الى بعض انبياء وساره بالتجارب واعلم ان كل مصحح او معرض فبقدر الله تعالى

باب الرجل يتبادر اى يجوز له ذلك اذا مرض قال الغزالي لعلم المريض انه ان لم يتبرأ وموت واذا ارادى بدوار
مخصوص يصح فان مات ولم يداو فهو ماعص كما يجالغ الذي مات وعنده طعام ولم ليكل وان كان الطرفان نساويين
فالعلل جازما وان كان الطرف الموافق موهوبا فترك العلاج اولى وهو التوصل قوله فقالوا يا رسول الله شئت اى
فقال تداواوا الشاهسران الامر للاباحة والخصه وقيل للندب فقصد اوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان للحي ازم
لوى موافقة صلى الله عليه وسلم لوجده على ذلك قلت الامر لاستحباب يدل عليه قوله في آخر الحديث فان الله تعالى لم يعص
دارا ولا وضع له دارا فليودعوا احدا المهرم ففقه دليل واضح الى استحباب الدوار ورد على من انكر ان اوى من غلاة
الصوفية وقال كل شئ يقصا وقد رفلنا حاجة الى التداوى وما فهم ان التداوى هو ايضا من قدر الله ونهذ كما لا يرتبال
اكتافه والتحصن ومجانبة الاقارب البليد الى التملكت مع ان الاجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر ولا تتقدم عن اوقاتها ولا بد
من وقوع المقدرات والشراعلم

باب في الجملة ربه يبرئ اى من المضرات وقد ذكر الله تعالى في آية الوضوء بقوله تعالى ان كنتم مرضى او على سفر فلا
فاجل للمريض العدول عن المار الى التراب حمية له ان يسميه بالوزية وفي الباب عن ام المزدخرية ولنا دواعي
انقياوس رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل متها اكل نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لعل معكم اناته حتى اكل على وصفت شعيرة وسلفا لمجتمعت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي اصب

من هذا النوع الكالد والى جن الدابة وبى الحلق من البسطق على الشجر وغيره باومت من اسما لافعال بمعنى كفت
والناتج بالقاء المكسورة يقال انه الملائق يتقنه وماذا اذ ابرر واناق وكان تمرب العبد من المرض ولم يمت الى كمال
صحة وتوزر الساق جهنم من الخنزرات ادام وفي الى بيت دليل على فضل علم الطب وان الطبيب يقبل قوله ويرجع اليه
في تركه لمفسر وتناول النافع -

باب ما جاز في الحجة اعلم ان المرض هو خروج الجسم عن الجزي الطبيعي والمد اذ اوده اليه وحفظ الصحة بقار عليه
فقطها يكون باصلاح الاغذية وغيره لا يكون بالادوية المعادة للمرض ولتقريبه ليقول الاشياء تراوى
باضدادها وكان تدرى في بعض حقيقة المرض وحقيقة طبع الدوار فتقتل النشوة بالمعادة ومن ههنا يقع الخلل من الطبيب
فقد يظن الدابة من مادة حارة فيكون عن غير مادة او عن مادة باردة او عن مادة حارة دون الحرارة التي طلبها فلا يحصل
الشفا والى ذلك كثير من المرضى يداونون لفق العلم بحقيقة المد اذ اوده لفق الدوار فلا يخالف لكل داردوا
وبذا فاضح ثم اعلم ان الامراض الاستثنائية وموتية او صفراوية او سوداوية او باقية فان كانت وموتية تشفاها باخراج الدم
واخراجها بالحجامة او الفصد او بوضع العلق وغيره مما في معناها وان كانت من الثلاثة الباقية تشفاها بالاسهال
بالسهل الا ان لكل خلط منها ثم اعلم ان علم الطب من اكثر العلوم احتياجا الى التفصيل حتى ان المرض يكون الشيء
وداره في ساعة ثم يصير داره في الساعة التي تليها بمرض يعرض من غيب يجمي مزاجه تغير علامه او سوادا متغيرا وغير ذلك
ما لا يخفى كثرته فاذا وجد الشفا في الشيء في حاله الشخص لم يلزم منه الشفا في سائر الاحوال وجميع الاشخاص والاطباء
مجموع على ان المرض الواحد يختلف علامه باختلاف السن والزمان والعادة والارادة المتغيرة والتدبير المتألف و
قوة الطباع فاذا عرفت ما ذكرناه فاعلم ان الحجة التي ذهب فيها وخص عليها لبقول ان كان في شيء مما تداوت به بغير
فالحجامة وعين على خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كان احدنا يشكى الى امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجعا في امره الا قال احب اليه لان سببه في ذلك الزمان كان غلبا يغلبه الدم وفورانه وكذلك ما وروى فيها
الحض والزغب على من تداوى بالحجامة -

في باب في موضع الحجامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجج على هامته وبين كتفيه وهو يقول من احبني
من هذه الدمار فلا يصير ان لا يتلذذ بشي لشي اى من الدوا وغير الموت بعد اذ ادم لا بعد ذلك لا يصير المرض
فهذا الاغاث ما في الباب قال عمر اجمعت فذهب عظمي حتى كنت القن تحتها الكتاب في صلوتي وكان اجمع على
هامته لانه اخطار الموضع المرض فاضره ذلك والاشارة في قوله من هذه الدمار ما الى ان ما عارجه في الحجامة اذ الى
موضع الهامة والكتف والافان عرقان في جانب العنق والكتف مابين الكتفين -

باب متى يجب الحجامة وفي الباب مرفوعا من اجمعت سبع عشرة وتسع عشرة وحادى وعشرين كان شفا من كل
دأماى وكان سببه غلبة الدم وقد ارجع الاطباء على ان الحجامة في النصف الثاني واليمين من الربع الثالث من ارباع
انفع من اول الشهر واخره قال ابن سينا في القانون ان الطوبات الصالحة تكون في الظاهر والفسادة في
الباطن في النصف الاول من الشهر وفي النصف الاخير يعكس الامر ولان الدم يغلب في اوائل الشهر يقل في اخره

والاوسا يكون هو الاول وكذا لك بعض الايام ينبي فيها كما في الباب الآتي ان يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقاى
لا يقطع فيه يادم من اجتهاد فاصروا ليسكن وربا يملك لان هذا يوم غلبة الدم ولا يكثر فيه الدم
باب في علاج العرق وهو وضع الزبد فيه بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى ابي طيبيا فقطع منه عرقا وفي رواية سلم
ثم بعد ذلك كواه ليرقى الدم والمصنف عقد لعبد نداء

باب في الكلى واخرج فيمن عمر بن حصين قال نحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلى فاكثرت انما افلحي
ولا اتجن وفي الترمذي فما افلحنا ولا اتجننا معناه لما اتيلينا بالاعراض المزمنة التي لا يتج فيها الا الكلى ويخاف الملاك عند تركه
وكان المباح عند ذلك فاكثرت انما افلحنا ولا اتجننا معناه لما اتيلينا بالاعراض المزمنة التي لا يتج فيها الا الكلى ويخاف الملاك عند تركه
الى قصته مهذبة كان بن ناصورا وباسورا وكان موضوعه خطر انهاء النبي صلى الله عليه وسلم عن كنيته ولكن لما اضطر الى الكلى
اكتواه وكان الملائكة يسلمون عليه فلما اكتمى كفوا عن التسليم فتأسف عمران عليه ثم اعلم ان جابر النبي عن الكلى والخصية
كما في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ من رعيته ابي جبر عن رمى السهم ليقطع الدم فهو
جابر غير مرضي الا ما لا بد منه يدل عليه حديث الشين عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شئ
من اودئكم خسر في شريطة فحجم او شربة غسل او زعة بنار فوافق الدار والحب ان اكتمى فبعضه صلى الله عليه وسلم فيه اصول
العظم في ذلك الزمان الى اخراج الدم ان كان الامتلاء في الدم بالحجامة وبالفصل الى المسلمات ان كان الامتلاء في
زير الدم وشار بقوله ما احب الكلى الى تأخير العلاج بالكلى حتى يضطر اليه لما فيه من استئجال الالم الشديد في رفع الملم فيكون
اضعف من الم الكلى

باب في السعوط السعوط دوار يصيب في الالف مائتا كان اوجا داء الله ودفعه للام هو الداء الذي يصيب اجزى
ثم المريض وليتقاه او يدخل هناك باصبع وغيره ويحك به ويقال منه دية الداء وحكي الجذير ايضا الدية رابعيا و
التردوت انا وقال يقال للدواء ايضا والوجور هو الداء الذي يصيب في وسط الفم وفي الباب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استسقط

باب في النشرة بضم النون وسكون الشين المعجزة وهو ضرب من الرقية وفي الباب مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن النشرة فقال هو من عمل الشيطان قال ابن رسلان وهو ضرب من الرقية والعلاج والتطبيب بالاعتسال
على هيات مخصوصة بالتجربة لا يتجها القياس الصحيح الطبي فيعالج به من لظن ان برسا من الشيطان والجن وسيت
لشرة لان العلل فيشرها عن نفسه حاجا من مس الداء اى كيفه ويزايعه وانما اراد بها النوع الذي كان بل انجاليه
يعالجون به ويزعون انه يشفيهم من مرضهم ويكون فيها من الالفاظ الشرعية انتهى وقال الحسن بن مني السحر وقال انتهى
اضافتها الى الشيطان محمول على انها اشارة خارجة عن كتاب الله تعالى واذا كاره وعن المداواة المعروفة التي هي من
جنس المباح وقد اختار بعض المتقدمين ما ذكره جل المعقود عن امرأة قد حكى البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب انه
مثل عن رجل بطب اى ضرب من الجنون اولى قد عن امرأة انكلى عنه ونشرت الالباس بالماير يرون به الصلح فلم ينه
عما يفع به من ابا النشرة الطبري وهو الصحيح قال النووي وسيا في مسئلة الرقي في اية

باب في الترياق هو دواء السم ويكون على نوعين مفرد ومركب والمفرد ما جاز كما قوت لسم الامناس واما المركب كدواء الرنح
سم عيش وبخمسك واما حيوان كما تقدم في الذباب فان في احد جناحيه داء في الآخر شفا و قيل ان في راس الحية حبة تسمى
في نفع سمها ومركب فان كان مفرد اطهر او مركب من الشيا طاهر فهو طاهر لا بأس بكلمه وشعر به بالاتفاق وان كان مفردا
نجسا او مركب من نجس كالمختلط بلحوم الافاعي يطرح منها راسها واذا نهاها ويستعمل واسطها في الترياق وهو محرم عند جمهور
الامة لانه نجس حرام وخص فيه بعض العلماء ومن رخص فيما فيه شئ من لحوم الافاعي مالك لانه يرى اباحة لحوم الحيات
وتفضيه مذنب الشافعي لباحة التداوي ببعض الحشرات كما قاله ابن رسلان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه

سلمه يقول ما ابالي ما ابالي ان انا شربت ترياقا او تلعلقت قمحة او قلت الشعر من قبل نفسي اى من جبهه نفسي ما خرج
ما قاله جاكيا من غير ذلك في الصحيح خذ كلمة قالها الشاعر كلمة لم يبد ما خلا المرابط ويخرج عنه ما قال لا على قصد الشعر
نحو رموزنا ومعنى ما ابالي اى لا اكثرت شئ من امر ديني ولا اهتم بما فعلته من ان فعلت هذه الثلاثة او
فعلتها منها وهذا ما لفته عظيمة وتهديد شديد في فعل شئ من هذه الثلاثة اى من فعل شيئا منها فهو غير مكثف بما يفعل
ولا يبالي به بل هو حلال او حرام وهذا وان اضناه الجنبه صلى الله عليه وسلم اليه فالمراد به اعلام غيره بالحكم ثم اعلم
ان الثلاثة سواء في ان حرمها مباح وقبيحها منهي عنه فان الترياق لو لم يكن في شئ من الحشرات والشعر لو لم يكن في شئ
من الاغذاء المنوعة التلقلظ والتيمية اذ لم يكن فيها شئ من الكفر ولا لفظ جهول المعنى ولا في تعليقها اعتقاد بانها
كان حلالا مباحا لاضيفه ونعكس الحكم انعكاسا احوالها فلما ابالي ما ابالي من ذلك لاني اتيه حلالا مباحا وكذلك ابالي
ان اتيه من الترياق ان اتي الحرام من الشعر والشعر استواء الكل في تحريم ما حرم منها قال ابو داود هذا كان النبي صلى
عليه وسلم خاصة وقد رخص فيه قوم لعني الترياق لمعنيين اولهما هذا اى النهي عن الشعر من قبل نفسي كان النبي صلى
عليه وسلم دون امته وكان انتشار الشعر يجوز لهم فاما النبي صلى الله عليه وسلم فكان حراما عليه ان يشئ شعرا من قبل نفسه لانه
ثم بين ابو داود حكما آخر وقال قد رخص فيه قوم واظهر مرجع الضمير قال لعني الترياق في نفسه ذلك لان الترياق مختلفة
فالجوز لا يجوزونه وبعضهم رخص فيه وهو المالكية فاتهم اباحوا لحوم الافاعي فرخصوا فيه والثاني ما قال بعضهم مفاد كما ان انتشار
الشعر من قبل نفسي حرم على كل ما شرب الترياق وتعليق التمام حرام على ما اعلى الامة فالتمام والانتاء الشعر غير حرام والترياق
المختلج من الاشياء الطاهرة لا بأس به قاله ابن رسلان

باب في الادوية المكروهة اختلف اهل العلم فيه فقال احمد بن حنبل لا يجوز التداوي بما حرم الله تعالى من النجاسات وغيرها
والاشئ فيه حرم وقال مالك يجوز التداوي بجميع الحرام ولو كانت المسكر والخمر اختلفت عبارات مشايخ الاحناف في قول
البحران اصل ما فيها عدم الجواز بالحرم وجوز المشايخ وفي فتح القدير يجوز التداوي بالمسكر وغيره ولعل في الجواز هل فانه
روى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة من كان في اصبعه خراج يجوز له ان يلقى فيه المراته وروى الطحاوي عن ابى حنيفة
جواز شدا السن بالذئب ويذكر في عامة الكتب جواز لبس الحرير للمكة لعل في المذهب تفصيل وقال الطحاوي يجوز التداوي
بجميع الحرامات سوى الخمر ليرث العرنين وتجويع اليمى وبه قال ابراهيم النخعي وشهاب الدين الزهري وقال شيخنا عثمان بن
عن التداوي بالحرم مقيد بالجهة التي حرم الدوا باعتبار اى الحرام المأكولات دون غير ما حرم الاضغاع به

مطلقا في الخبر والخبر في الميتة حرم الانتفاع به مطلقا كيفما كان في ميتة الشئ وميتة الحجران اكلها ميتة الجوارح
 السمك والميتة جازا الاكل والحرمة الانتفاع جاز الانتفاع به في غير الاكل وفيه في باب الباب الضعيف والسرطان و
 سائر دواب الجوفان الانتفاع بها جميعا لاجل في غير الاكل من دون ذبح والانتشارت فما ليس فيه منج كالحية والديدان
 سائر الدواب في الاطعمة والضمادات وسائر اشياء الاكل ما فيه منج كالفارغة والوزغ فلو وقف محل الانتفاع بها في
 الشربة فغلب في ذلتها عن الضعف فمحمول على ان السائل سأل عن ادخاله في المأكول من الدواب في الميتة عن تعلقه
 في ذلك في اباة انتشارت وسائر دواب الجوف في الشافعي ايضا حيث جوز سائر دواب الجوف قوله لان الله اشبه الما في الارض
 وجعل كل دار دارا ونفذ دارا ونفذ دارا الحرام اي خلق الله الدواب وقدر له الدواب وخلق لكل دار شافعي بالدار والبركة
 بركة السباب بالسباب فتد او لا يبيح ضرب المعافاة من الحجامة وقلع العروق وشرب الادوية والسقوط واللدود و
 الرقي وقد يكون المراد بالزال المأكلة الموكلمين مباشرة مخلوقات الارض من دواب ودار ونفذ قوله لا يتناول الجوارح و
 كما قوله في عن الدواب والجند اي محرم العين او النجس او الحرام او ما يتغير عنه الطبع وقجا به تفسيره في رواية الترمذي
 باسمه وقد استدل بهذا الحديث ويحيى ان الشر لم يجعل شفاها التي فيما حرم عليهم على انه لا يجوز التدوي بمحرم ولا شئ فيه محرم و
 لباب عن العلي واما في رواية العتيقي قال فان الحديثان ان يحتمل لان على الميتة عن التدوي بالسمك وعلى التدوي بالحرام
 من غير ضرورة لجمع بينهما وبين حديث العرينيين ثلثت معناه لا تطلب الشفا في الحرام بلا ضرورة تشديد لان الشافعي يطبق
 في الامور للمباركة قال الله تعالى فيهما ثم كره ومنافع للناس فحرم منفعته لا شفا وقوله اصل النبي صلى الله عليه وسلم على الجحيم
 نهاه الجريح وفيه وكذا اذا عصى مضرب الجسد كل من يشربها واما من غص بلغمه ولم يمد يده ليعتقها بالانفاس فيلزم الاساعه لان
 حصول الشفا حينئذ منقطع عن جملات التدوي بها وحمل ابن حزم النبي عن التدوي بالحرم على التدوي على حالة الاختيار
 وقال ان في حالة الاضرار يجوز قطع القول تعالى الامن اضطرارية وحمل ايضا حديث العرينيين قبل نزول حكم النجاسة
 قوله من حساساته في يده تحساده في ما جهنم خال محله فيها ابا قبل هذا اذا كان مستحلا لقلت معناه ثم يذوق فعله فابا
 اذ لم في جهنم لان قيامه فيها يدي فافهم فانه دقيق وبقية ما يله ذلك في انتم الجليل في شرح مسلم
 باب في حرمة العجوة هو نوع عبيد من تمر المدينة وفي الباب مرفوعا من تصبغ سبع تمرات عجوة لم يصبر ذلك اليوم سم ولا سحر
 اي من اكل وقت الصبح على الرقي وذلك لما خاض فيه في ذلك اوله على صلى الله عليه وسلم وفي رواية من اكل سبع تمرات
 ما بين لا يقيها حين يصبح لم يصبر سم حتى يمسي وفي اخرى ان في عجوة العالية شفاها وانها تزيق اول البكرة والعالية
 الاكل من الحاط من الجبهة للمدينة العليا ما يلي نجد والسافل من الجبهة الاخرى ما يلي تهامة وادنى العالية ثلثة اسيال
 والبعده ثمانية من المدينة قوله فقال انك رجل مفقود انت الحارث بن كلدة اخا ثقيف فانه رجل تشبيب ي
 يعالج قال ابن ابي حاتم الحارث لا يصح اسلامه وهذا الحديث يدل على جواز الاستئانة بابل الدرة والطب فقل الحارث في
 النصابة قوله فلما خذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهم بنواهم ثم يلدك بهم اي يرضعهم مع نواهم
 الفؤاد من احصاه دار في نواده
 باب في العلوق والاعلاق معا لجهة غدة الصبي وهو وجع في حلقه ودرم يفعله امر باصابعها وغيرها وحقيقته ان غلت عليه

ازالت العلوق منه وهي الدائمة المنع وقال الخياط صوابه اعلمت عنه او معنى اعلمت عليه اوردت عليه العلوق اى بانها رتبه
 من وغرله وعوده النساء في معالجة العذرة ان نأخذ المارة خرقه فقتلها قتلا شديدا وتدخلها في الفم العصبى وتلعطن في الفم
 فينجز منه دم اسود وروبا قهقره وذلك الطعن يسمى دغرا وهذا قوله عن ام قيس بنت مخضون قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بان لي قد اعلمت عليه من العذرة فقال على م تداخون اولادكم بهذا العلاق عليكم بهذا العود الحمد لله
 فان فيه سبعة اشقيه منها ذات الجنب يعني يسيط من الحارثة ويلد من ذات الجنب قولوا قد اعلمت عليه بكذا في البخاري
 من رواية غيره ومن رواية سفيان قال اعلمت عنه ويزيد هو المعروف عند اهل اللغة قوله على م تداخون اى تغزبن بهذا الغمز
 الدغرا العلوق هي الالة والدائمة والاعلاق معالجة عذرة العصبى وهي وجع حلقه كما سبق واما ذات الجنب فهي مرض معروف
 والعود يندى يقال راد القسط والكسبت لثنتان مشهورتان قال جالينوس ينفذ الكزاز ووضوح الجنبين وتقل حب القرع وقد
 خفي على كثير من الاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه ولو ظفروا بالجل هذا التقل عن جالينوس نزله من راد النص
 كيف وقد نص كثير من الاطباء المتقدمين على ان القسط ينفع النوع البلغمي من ذات الجنب وغيره الحقيقي بالاولا
 باب في الكحل في الباب وان خيرا الحكم الماعز بالبرص او نبت الشعر من الانابت اى شعرا على العينين الثابت على
 اشعارها بالاثمد هو الكحل الاسود والكحل الاصفر في فيه حفظ صحة العينين ولقوة لنور الباصرة وتلطيف للمادة الروية
 باب ما جاء في العين وفي الباب مرفوعا عن العين حتى يريده الاضرار بالعين والاصابة بها كما يجب الشخص من الشيء
 بما رآه بعينه فيقتصر ذلك الشيء بعينه حين ينظر اليه بها قال النوى انكر طائفة العين فقالوا لا اثر لها والدليل على فساد قولهم انه
 امر ممكن والصواب ان لا يوقعه الا بالحواس كذا في قول من فرق بين تكذيبهم بهذا وتكذيبهم بما يجرب من امور الآخرة واعلم ان العين
 عينان عين السنية وعين حنية وكما تصيب العين بالنظر تصيب بالوصف من غير رؤية وان كادوا ليس لقولك بالبداهة
 لما سمعوا الذكر يعني من غير رؤية وزعم بعضهم ان العائن تبعث من عينه قوة سميت تتصل بالعين فتتلك كما تبعث
 من الانفي واقرط طريقه قاهبا من ينحل الاسلام منهم ان قالوا لا يبعد ان تبعث جوارح لطيفة غير مرتبة من العين فتصل
 بالعين وتخلل مسامحهم فيخلق الله سبحانه وتعالى البلاك عندها كما يخلق البلاك عند شرب السم عادة اجزاء الله تعالى
 وليست حموضة ولا طبيعة الجوارح العقل اليها وبذلك رمل السنية ان العين انما تفقد وتهلك عند نظر العائن ليعمل
 الله تعالى اجري المبرحانه وتعالى العادة ان يخلق الضرر عند مقابلة هذا الشخص شخص آخر واما انبعاث جبر منه يكون
 الممكنات وفي الباب عن عائشة قالت كان يومر العائن فتوضا ثم لغتله منه المعين اى الذى اصاب العين بان
 يصيب المعين الماء على راسه وقد اختلف العلماء في العائن الذى اصاب الشيء بعينه هل يجزى على الوضوء للعين اى
 اصابه العين ام لا واخرج من اوجبه رواية مسلم واذا اغتسلتم فاغسلوا قال المازري والصحيح عندي الوجوب و
 بعد الخلاف فيه اذا خشى على المعين البلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبربر وكان الشرع انجز جارا
 عاما ولم يمكن زوال البلاك الا بوضوء العائن فان يصبر من باب من تعين عليه احياء النفس مشروطة على البلاك وقد
 تقرر انه يجزى على بذل الطعام المضطرب الاول قال القاضي في هذا من الفقه اشيعي اذا عرف فاحدا بالاصابة بالعين
 ان يحتسب ويجزى منه ويغنى للامام ان ينعى من مدخله الناس ويا موبلزم بهية فان كان خيرا راد بالنعى وكيف اذا

عن الناس فضره اشده من ضر اكل البصل والثوم وصفت هذا الوضوء في رواية الامام احمد عن سهل بن حنيف
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو مكة حتى اذا كانوا بالشعب الخراز من الحجة اغتسل سهل بن حنيف
وكان زبل اسفين من الحجر والجلد فغسل يديه عشرين مرة حتى يغتسل ثم قال ما ريت كاليوم
والجلد متعبا فغسل يديه على الارض فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل له يديه فغسل له يديه
في سهل فالتفتا رفع راسه واليفيق قال هل تهتمون فيمن احد قالوا انظر اليه عامر بن ربيعة قد ارسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عامر فغسل عليه وقال علي لم تغتسل احدكم اخاه هل لا اذا ريت ما يعجبك بكت ثم قال له اغتسل انفسك وجبه
ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه ودخل ازاله في قدح ثم صب ذلك الماء عليه ليعصب رجل على راسه ونظيره
من خلفه ثم كفى في القدح وراره فخرج سهل مع الناس ليس به باس وقول بركت اي قلت اللهم بارك عليه فانه يدف
عنه اصابة العين ويدفع ذلك قوله لما اشار الله الا باله وداخله ازاله فيه قولك احدهما ان الطرف المتدلى الذي
يلحقه الامين والثاني المرفق قال النووي وصفت وضوء العائنه عند العلماء ان يوقى في القدح بار والوضع التوج
في الارض فياخذ منه غزوة فيتمضمض بها ثم يجهز في القدح ثم ياخذ منه ما يغسل به وجهه ثم ياخذ ليشماله ما يغسل به كفه اليمنى
ثم ياخذ من يمينه ما يغسل به كفه اليسرى ثم يشماله ما يغسل به مرفقه الامين ثم يمينه ما يغسل به مرفقه الايسر ولا يغسل بيمين
المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبتيه اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدح
ثم داخلة ازاله على ما قدماه واذا استكمل هذا صبه من خلفه على راسه وقيل يستنقله بذلك عند صبه عليه وفي رواية ذلك
قال للعائنه اغتسل انفسك وجبه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاله -

باب في الغيل واصل الغيل ان يجامع الرجل امراته وهي ترضع سوار كانت حامله ام لم تكن ويقال فيه الغيلة كالبغين
فالغيلة والغيل بمعنى وقيل لا يصح فتح الغين الاعم حذف التاء وقيل الغيل والغيل وسبحان ليلد المآة فينشأ ما
زوجا وهي ترضع فتعمل فاذا حملت فسد اللبن على الصبي اخرج في الباب حديثين احدهما ان قتلا اولادكم سرفان
الغيل يدمرك القمار من فريد عشره عن خرسه اي يصرع عن ظهر فرسه يريد ان سوار اثة في بدن الطفل وفسادها
ان ذلك لا يزال ال موثا فيداني ان يبلغ مبلغ الرجال فيدرك ذلك حال ركوبه فرسه فيقطع عن فرسه وسبب ذلك هو الغيل
فيكون ذلك قتل الاولاد سرفان اي عن الغيل والثاني القديمت (ابن ابي عن القيلة حتى ذكرت ان الروم وهم القهارا
يفعلون ذلك فلا يعظم اولادهم وفي هذا الحديث جواز الغيلة وهو الجمار في زمان الرضاع فانه صلى الله عليه وسلم وبنو ابي
هل الاصول وقيل لا يجوز لمكة على الوحي والصواب الاول قيل قيل ذكر فارس والروم ثلثة اوجه احد اكثرهم والثاني سلفا
اولادهم في الغالب والثالث انهم اهل طب وحكمة فلو علموا انه يلزم ما فعلوه فالي ثيان متعارضان ومتنافيان بوجوبين
احدهما ان في اول حديث اسما را خبر صلى الله عليه وسلم وكذا القسم كان في رواية النسائي في قوله الذي نفسي بيده ان الغيل يدمر
فارس الحديث بوجوب الغيل واثره واخره ونفيه في ثاني حديث جد امته بان الفارس والروم يفعلون ذلك ولا يضرهم
والوجه الثاني ان النسائي في بيها بوجوبه وبنو عدي فان حديث اسما يدل على ان صلى الله عليه وسلم بنى عنه فان قال لا يقتلوا
اولادكم سرفان اي وفي حديث جد امه القديمت ان ابي عن الغيلة واما القتيبي انه لم يرد عنك كيف وجه التوفيق بينهما

ابن حبان في صحيحه

قلت لعن نظرا ولا على عادة القرب وخيا لانهم ان الفيل يضر فم ان ينهي عنه ولكن لما نظر الى فعل فاس والروم
فطن انه لا يضر كنه عنه واتفق ثم بعد ذلك علم من التذات ان لا يضر ولكن ليس ضرره على الغالب بل هو قليل يؤثر احيانا
في بعض الامراض فبني عنه تشريها فاتفق الحريشان ولم يبق بينهما تعارض وتداخل فافهم -

باب في تعليق التامم جميع قيمته والمراد به في حديث الباب الخثرات التي تعلقت بها السائر في اعتناق الاولاد على ظن انهم
يخرجون من ابائهم المعوزة وغيره فوجاز بالافتقار قوله ان الوحي والتامم والعقولة شر كاي من افعال المشركين اولاد
يفضي الى الشرك اذا اعتقد ان لنا اثرا حقيقة المراد بالرقية بهما ما كان باسما لا اصنام او الشياطين والقول برفع
من السحر تجب المرأة الى زوجها قوله لاسرقة الاصل عين اوجمة ليس هذا المحصر على ما جرت يد بمغومه على عدم
جواز الرقية في غيرهما -

باب ما جازني الوحي اختلفت الروايات فيها بين النهي عنها والاذن فيها فقال عامة العلماء جميع الرقي جائزة اذا
كانت بكتاب الله تعالى او بذكره او بغيره ما لم يكن مشتملا على ما لا يجوز وما اذا كان مجهولة المعنى او مشتملا على ما لا يجوز في
غير جائزة وهي نهى عنها ما كان باسما لا اصنام او الشياطين او بما لا يعرف معناها لاحتمال ان معناها كفر او فساد
منه او كفر او فساد او بما كان معتقدا ومن منفعتها قضا شرها بطبعها كما كانت الجاهلية تزعم في اشياء كثيرة فهدت كلها غير
وايا ما كان بايات القرآن وبالاذكار المعروفة وبرقي الاسلام او بما يعرف معناها ولم يكن فيها شئ من المحظورات
فهذه كلها جائزة بل بعضها سنة ولا يخالف ما ورد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرقون ولا يسيرتون على
رهبهم يتكلمون لانه مدرج والمراد بها ترك الرقي التي لم يرد بها السنة - الرقية انفسون منتر

قوله عن عوف بن مالك قال كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على ربكم ان كان
بالوحي ما لم يكن شركا كانا يوجب التوقيف بين النهي عن الرقية والاذن فيها وفي الباب امر النبي صلى الله عليه وسلم
اشقار ان تعلمت حفصة سراقية التهمة وهي قروح تخرج في الحجب او الخنثين ورقية التهمة كلام كانت نسارا العرب
تسمعه يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع وهي ان يقال العوس تحفل وتختضب وتكمل وكل شئ تفعل غير ان
لا تعصى الرجل فقال ابن قتيبة وغيره كانت الجوس تزعم ان ولد الرجل من اخته اذا خط على التهمة شفى صاحبها
قوله لرقية الا في نفس اوجمة اولاد غنة وفي اخرى لاسرقة الاصل عين اوجمة او دم ميو قاوله ريتا جواب
سؤال كان قليل اذا حصل بعد الرقية فاجب بانه قمار الدم او معناه يرقا الدم ليقطع المراد بالنفس عين والحننة
ذئب عقرب وسف يطلق على ابرة العقرب والزنبور ونحوهما جنة لان السم يخرج منها يوم من التجوز بالسنه على اياما و
ثم يطلق على اللدغ من الحية والعقرب واللدغة جامعة لكل امته تلدغ قال في النهاية واللدغ والسع سوار
والحصير فيهم كقولهم لا سيف الاذ والفقار ولا فتى الا على لا يدل على عدم جواز الرقية في غير رسم وقد رقي صلى الله عليه وسلم
في غير رسم واما قال ذلك لان اثر هذه الاشياء يكون بالقول لا بالخير فينبغي ان يكون علاجا ايضا بما يكون فيه تاثير
بالقول وهو الرقية -

باب كيف الرقي اى رقي الاسلاميه فيها اللهم رب الناس مذهب الباس اشرف انت الشافي لاشافي الا انت

اشقه شفا را ليغادر سقما اي لا يترك شيئا من الاسقام الا نال منها ما كان يرقى بوفه اليه على موضع الم لقوا به
 اعوذ بعزة الله وقدرته من شرها ما اجد وقال صلى الله عليه وسلم من اشكى منكم شيئا او اشتكا له احد فليقل من اجابته
 الذي في السما وقد اسما اسمك في السمك في السمك كما جئتكم في السما فاجعل رحمتكم في الارض اغفر لنا
 حونا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمتك من رحمتك وشفا من شفاكم على هذا الوجه فبيد اي ذلك المشكى
 باذن الله والحجبة الاثم وكان صلى الله عليه وسلم يعلم من الفزع في الليل او غير اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه
 وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضر دن اي اعوذ بك ان يحضرون عندي وكان عبد الله يعلم من
 عقل من اولاده ومن لم يعقل كتبه في صك وعلقه في عنقه وفي الباب اما ريت فيها الرقبة بغا نعمة الكتاب الموقون
 واخذ الاجرة على الرقي والطب وان الرقية حق وباطل فزينة الحق ما كانت بالكتاب والسنة او غير ما من ذكر الله تعالى
 وان كانت بغير ذلك مالا يعرف معناه لا يجوز الاحتمال ان يكون كفر فيها.

باب في السمعة بالضم ووار السمن عن عائشة قالت اراد ان يمسني لاني خوي على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قالت فلم اقبل عليها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 المأة لزوجه قبل الدخول السمن المعتدل دون المفروق والسمن مطبوخة في الزوجة كما يطلب الجمال وتحسين المرأة
 عند الدخول لانه اوقع في القلوب وجالب للجنة وطول الصعبة وفي الحديث ويل للسنة اي اللاتي يستعملن السمعة
 لتفخرن على غيرهن او تحصل لهما الغرض الفاسدة.

باب في الكهان والكاهن من يتعاطى الخرج عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي ان لسانه من الجن يلقى اليه الاخبار
 ويهم من يدعي انه لا تطلع لسان الجن بل يستدرك الامور بفهم اعطيه ومنهم من يعرف الامور بقدمات واسباب لتدرك بها
 على مواقعها من كلام او فعل او حال ويخص باسم العراف وهو الذي يتعاطى مكان المسروق ومكان الضالة ونحوها
 ومنهم من يدعي علم الحوادث والكواشف التي لم تقع ويشيع في مستقبل الزمان ويؤمنون انهم يدركون معرفتها بغير الكواكب
 في عارها واجتماعها وافتراقها ويتحدون بحجى المطر وتووع السيل والزلازل وهبوب الريح وتغير الاسعار وما علموا شراسته
 ويخص باسم النجم وحديث الباب من اتى كاهنا يري شئ من الكاهن والعراف والمجتم وتولوا فقد بوى مما اتزل على
 محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل والمصدق او على التغلظ

باب في النجوم قال النبي صلى الله عليه وسلم من اتبس علما من النجوم اتبس شعبة من السمير اذ ما نراد
 اي من زاد في علم النجوم زاد من السحر فقدر ما زاد فكما ان تعلم السحر والعلم به حرام فكما تعلم النجوم والكلام في حرام
 والنهي عنه باذكارنا في الباب السابق وما علم النجوم الذي يعرف به الزوال وجهة القبلة وغيره داخل فيما هي عنه
 وليس علم الهيئة وكذا ما يتعلق بعلم الطب ويقال للطبيب ايضا كاهن ونجم فيها بهذا المعنى غير داخل في خبر
 قوله اما من قال مطرنا بخبرك اوكذا فذلك كاشري من بالكواكب قال القرطبي ظاهره انه الكفر بتحقيق لانه
 قابل المؤمن الحقيقي فيعمل على من اعتقد ان المطر من فعل الله اكره خلقها الا من فعل الله تعالى كما يعقله بعض
 جهال المجنين والطبايعين فاما من اعتقد ان الله هو خالق المطر ثم تكلم بهذا القول فليس بكافر لكنه غلط في بعض

الذوات المنة والندوة من قبل اقبال نار كماله انما بدلتها قالا وسميت قوله تعالى لتصور بالعبادة اي لتتقاهم عنه الله ومن
 كانت الاربعة اطلع منهم من المشرق وسميت الآخرة من المغرب فحدث عن ذلك مثل ما روي عنهم من ينسب الى الثاني فيهم
 من ينسب الى الثالث والثالث الى الثاني من هذا القول لئلا يتشبه بهم في نطقهم فان الكواكب من مخلوق الله
 ليس لها بصر ولا ثاني ولا تعدد الابع والاوراق والابنية ومثروا من مثل ذلك في مثل النمل ليلته في منزلتها منها وليست
 في الحرب بل ليلته من ليلته منزل مع الماوراء والابنية اخرى متقابلها ذلك الوقت في المشرق فتسقط جميعها مع
 الانقضاء السبعة فينبغي ان الاربعة يكون منزلتها بذكرها قالوا بلغة الشرقية هذا الزعم الباطل
 باب في انباء ائمة بني الهادي عليه السلام في بعض النسخ في المتن ثم بعد الحديثين - قال
 باب في الطيرة والنجاة قال ابن عباس الخدا هو الذي خلقه الخا ذي الجوار المهملة والزاي هو الخا ذي روم وميلدي
 ينظر في انبيات الله وهو علم قد ذكره الناس فياتي صاحب الحاجة الى الخا ذي فيعلمه جلا وانما يقول لما تعدد حتى
 اخذها كدبني يبي الخا ذي غلام لم يميل ثم ياتي الى الارض برحمة فيعلم فيها خلقها كثيرا في اربع اسطر العجبة لئلا
 ياتها العدم ثم يرتفع فيصيرها على جبل خليلين وعلامة يقول للتقوى اي عيان اسرع لبيان فان لقي
 خلتان فهو علامة النجاح وان بقي خطأ واحدا في علامة الخيبة وهذا علم معروف للناس فيتم تصانيف كثيرة وهو معمول
 الى الآن ويستخرجون به الصغير وهو ضرب من الكهانة وزجر الطير والعبادة هي زجر الطير والتفادل باسمها وهو
 ومعلم والطيرة وهي ايضا التشاؤم بالشيء والطرقي وهي الضربة بالحصا الذي تفعله السار لزجر الطير فاذا زجرها
 تيراموا اذا طارت لجهة اليمن وتشاؤموا بها اذا طارت للشمال يتيقا ولون بطيراتها كالسناج وهو الصي الذي يمر عن
 يسارك الى ميانك البارج وهو الصي الذي يمر عن ميانك الى ميسارك من الطير والظباير وغيرهم فهذا كله
 من نوع الكهانة وكان هذا يصح من مقلدهم فقاه الشرع والبطلة وبني عنه والبطل ان ليس له نافي في جلب
 لفع او دفع ضرر بل هو مما لا يدس به اليه وليس ويا مبره ان ليا به الذي يطيعونه واما ما جاز في الحديث ويجبى فقال
 الصالح والفعال الصالح الكلمة المحسنة ليس بها الانسان وفي اخرى اخذنا فالك من فيك اي قد اخذنا فالك
 الحسن ايها المتكلم من فيك وان لم تقص خطا بنا فهذا جاز بل سنة لان فيه الامل والرجاء من المديحانة وتعالى اذ
 في الطيرة وغيره اسما للظن بوقوع البلا فالبطلة وفي الباب لاعدوى ولاصغره ولاهامته وفي اخرى ولاور
 وفي اخرى ولاغول وفي اخرى ولا طيرة العدى مجاوزة العلة من صاحبها الى غيره بالمجاورة والقرب بظاهر
 يخالف حاشيت لا يوردن ممرض على مصحح وحاشيت فمن الميزوم ففرا ك من الاسا اخرج البخاري وغيره فانه
 لما اورد اعراض الشبهة العارضة لعلى ذلك في الابل بقوله ما بال الابل تكون في الرمل كما ان الطباير فيخاطبها
 البعيد الاجوب فيجيبها فالبطلة النبي صلى الله عليه وسلم واقطع حجة وانما ح شبه بكلمة واح - قال من عدى
 الاول مثناه ان البعير الاجاب الذي ارجب به الصحاح على زعمك من ابن جابر الحرب من قبل نفسه لم من
 بعير آخر فليرم السلسل فظهر ان الذي فعل الاول والثاني هو الله تعالى في كل شيء وبان الحديثان يثبتان اعد
 ناختلوا في وراجع بينهما فقال بعضهم ان الحديثان فسوخان بحيث لا عدوى وقال بعضهم لبي عن ايراد الممرض

على البع ليس للعادة وهي بل لمتاعى بالارثه الكريمة وفي حورته ومورة الحية يوم وقال بعضهم نفى العادى رسول الله
والحيثان فهو لان على سدا ليلتين الاثبات العادى وقالوا لجهنم والاصل فيه بذكر الحديثان وحديث العادى
المراد نفى ما كانت الجارية تزرع وتعتقد ان المرض والعاية تسمى بطبها لا بفعل الله تعالى بخلق اسبابها
الى حيثان يرش ان الى نجاسة ما يسل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره نفى العادى بطبها بالاسباب
عادى ولم ينف حصول الضرر عندها لاسباب العادى بقدر الله تعالى وفعله قوله ولا صغر قال مالك ابو عبيدة
هو ما خبرهم ثم خبرهم الحرام الى صغر مع الشئ الذى كانوا يفعلونه وقال ابو عبيدة وغيره ان الصغر وادب في البطن
هى ودو كانوا يفعلونه ان في البطن وادب تخرج عنها الجوع وبما قتلت صاحبها وكانت القرب تراه اعدى
من الحرب فابطله الله في الاسلام قوله والامة وفيه ايضا ما يلان احد هما ان العرب كانت تشارم بالهامة
وهي الطائفة المعروفة من طبرستان وقيل هي اليمامة قالوا اذا استطعت على دارا حرم فسرمانا عليه لنفسه وبعض
المه يفسر ذلك والثاني ان العرب كانت تعتقد ان روح الاولى وقيل عظيمة يتقلب بامته يطير ويسمونها الصدى و
قيل روح القتيل الذى لا تدرك بثارة ليعبر بامته فيقول اسقوني فاذا اورك بثارة وطارت فابطلت جميع معانيها
الشاعر وقوله لا تودع قدمه معناه قوله ولا غول بينهم الغيب نوع من الجن كانوا يرون ان الامم اثيرا في الاصلال عن الطير
والاملاك وادب تصويره بصور مختلفة فابطل الشاع الاثير وليس هذا البطل ليعين القول ووجوده فقد جاز ان
الاقل يدفع الخيلان وفي رواية لا غول ولكن السعالى وهم حرة الجن اي ولكن في الجن سحرة لهم ليس وتخييل
وفي حديث الرب كان لي تمر في سهوة وكانت الغول تجي فتاكل منه وقوله لا طيرة تقدم معناه قال في التباية
جاء الطيرة بمعنى الجنس والفعال بمعنى النوع وفي الباب ولا طيرة وان تكن الطيرة في شئ نفى الفرح المرة و
الدماء خاسره تقي الشوم الطيرة في الفرس والمرأة والدار حيث اوردنا بلفظ ان الشرطية الدالة على انعي وانعي
فالمعنى لا تحقق الشوم لكان في هذه الثلاثة لكنه غير متحقق فيها فلا يتحقق في شئ فيجاء في الباب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الشوم في الدماء والمرأة والفرس قال القرطبي لانظر ان الذى رخص فيه من الطيرة
في هذه الثلاثة هو على نحو ما كانت الجارية تعتقد انها كانت لا تقدر على ما طيرت به ولا تفعل لوجوه بان هذا من
خطاؤنا ذلك ان هذه الثلاثة المذكورة اكثر ما يشارم الناس وتطيرون بها الملاء منها الفرس التي يربطونها
للجاء ونحوه والمرأة التي تزرع وجوبها خصوصا ان جوارها اولاد والدار التي يسكنها فن وقع لشي من ذلك
فقد اباح الشرع لادب تتركه ويستبدل به غيره مما يطيب به نفسه وتسكن لفاطره ولم يلزمه الشرع ان يقيم
في موضع كبره او يترحم امرأته كبرها بل قد فسخ لفي ترك ذلك كلبيع وعق وطلاق ونحو ذلك اهم وقيل
ان تكن بمنزلة الاشتماراى لانكون الطيرة الا في هذه الثلاثة فيكون اخبارا عن غالب وقوعها وهو لا ينافي في دفع
من النهي عنها وفي الباب مثل مالك عن الشوم في الفرس والدار قال كم من دار سكنها قوم فحلوا ثم سكنها
فلما كلفوا الغيبة فيها تسمى والله اعلم فحمله مالك على خاسره وقال ان الدار قد يجعل الدرسكنها سببا للضرر
والهلاك ولما اذا المرأة المغنية او الفرس او الخادم قد يحل الهلاك عنده ليقض الله تعالى ومعاذ قد يحل

الشوم في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية الشوم في الدار والمرأة والفرس وفي رواية الشوم في ثلثة المرأة والفرس والدار وفي رواية ان كان الشوم في بشى ففى الفرس المسكن في المرأة وفي رواية ان كان في بشى ففى الرين والحارم والفرس وكلها صحاح اخرجها مسلم وغيره ثم اعلم ان الاحاديث في هذا الباب ثلثة اقسام احدها بالرفع المضرب ولا اطردت به عادة خاصة ولا عامة فلا طيرة فيه وانكر الشارع الالتفات اليه فلا يلتفت اليه والثاني ما يقع منه الشرع ولا يحضه ونادر الاستكرار كالوباء فلا يقدم عليه ولا يخرج منه والثالث ما يخص لا يعلم كالدار والفرس والمرأة فهذا يساح منه الفرار وقال بعض العلماء ان الطيرة بمعنى الشوم الذاتي والخصيصة الخلقية مثبتة كما كانت الجارية تنقذ ما واما الشوم بمعنى ما يلقى من المضار احيا نا او قاتلة الجردى في بعض افرادها بنسبة الى البعض الآخر منها فغير مثبت بل انبثت لبقوله الشوم في الدار والحريث فالما حصل ان النفي والاثبات اجاب الى شيئين لا الى شى واحد فلا تعارض والتفارق التجزئة والعادة وفي الباب عن ضرادة بن مسك قال قلت

يا رسول الله ارض غنما لي قال لها ارض امين هي ارض سريفا (زرعنا) ودمرنا (طعمنا) وانما وبة اذ قال ويا ايها شديدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها عنك فان من القرط التلف اى من بالابة الدار و ملاقات المصن تلف و ملاك يعنى من قارب متلفا تلف يعنى اذ المكين هو ملك الارض موافقة لك فانكها فهو من الطب فان استصلاح الهوار من اعوان الاشيار على صحة اللبدان ونسار الهوار من اسرع الاشياء الى الاستقام وكذلك من الطب زدوها ذميمة اى مذمومة اى تركها هذا الدار فانها مذمومة فعيلة بمعنى مفعولة قال صلى الله عليه وسلم في جواب من قال انا كفى في دار كثير فيها امواتنا فقولنا الى دار اخرى فقل فيها عددنا قلت فيها امواتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زدوها ذميمة فهذا من الطيرة العادية ومن الطب فان الهوار والدار مختلف فبعضهاوافق الطابع وبعضها يخالفها فالدار الاول كان هوها وياها وبناتها كانت مؤمنة لهم والدار الثانية مخالفة لهم وامرهم ان يتركها ارشاد الى المصالح الدنيوية والدنيوية فانهم اخرجت الطب -

اول كتاب العتق

العتق والعتاق لغة عبادتان عن القوة ومنه البيت العتيق لاختصاصه بالقوة الدافعة عنه ملك احدي عصر من العصور وقيل للعتيق عتيق لقوة سبقه منه سى الصديق عتيقا لجماله وقيل لقدره في الجبر وقيل لعتقه من النار وقيل لشدة قوته في الحب فالاعتاق اثبات القوة وفي المغرب العتق الخروج من المماكنة يقال عتق العتقا وعتقا وعتناقه وهو عتيق واعتقه مولاده ثم جعل عبارة عن الكرم واتصل به كالحرية فعتق رابع وعتاق الجبل والطير كرائها وقيل بالتركيب على التقدم ومنه العائق لما بين المكب والعتق لهما من العتيق القديم وقال ابن الهمام لا يخفى ما في الاعتاق من الحسن فان الرق اثر الكفر فالعتق ازالة اثر الكفر وهو احياى حكمي نان الكافر ميت معنى فان لم يتبع بجمية ولم يذق حلاوة العلية نصار كانت لم يكن لروح قال تعالى اذن كان ميتا فاحيياه اى كافر فحيياه ثم اذكركم الكفر الرق الذي هو سلب الحرية لما تابل لالعلاء من ثبوت

الولايات على الغير من انكسار البنات والتصرف في المال والشهادة واتنا عسب فكس عن كثير من الابرار كالموت
الجدة والنج والجماد وكذا ما في هذا كله من الضرر لا ينبغي فانه صار بذلك ملحقا بالاموات في كثير من الصفات فكان
التعلق احياء له معنى

باب في المكاتب يودى بعض كتابه فيعجز او يموت المكاتب قيل ما خوذ من كتب بعينه او جوب كقوله تعالى كتب عليكم
الصيام وكتب عليكم القتال وان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والمعنى جمع وضم على الاول ما خوذ من
معنى الالتزام وعلى الثاني من الخا لوجوده فيها غالبا ولما فيه من جمع نجم الى نجم وهو عقد شرعى بينها بلطف الكتابة
وما يجري مجراها يوجب حتر يا حال اذ رقت لا اذ ركنها الايجاب والقبول وبسببها هو سبب سائر العقود ومن تعلق
اقتدار المقدور بسببها قيام الرق في المحل وكون المسمى اى بدل الكتابة بالامعلا واجبه وقد رده وحكمه خصوص العبد
بنفسه وبما فيه وكونه احق بها من مولاه فلا يبقى لسيده عليه سبيل ولا على ابي كسبة قال ابن التين كانت الكتابة متعاقرة
قبل الاسلام فاقرها الشارع واول من كتب في الاسلام ابو المول وقال ابن خزيمة اول من كتب في الاسلام
سلمان الفارسي ثم بريده قال في الهذلية واذا كاتب عبده او استع على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار كتابا اياك
نلقوله تعالى انك تبيعهم ان علمتهم فيهم خيرا ولا ليس اذ يجاب باجماع بين الفقهاء فانما هو اذ يرب هو الصحيح في المحل على
الاباحة الفار الشراط وهو مباح يدونه اما التي رتبة تعلقه به والمرد بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بل التعلق
فان كان يضربهم في الفضل ان لا يكاتبه وان كان يصح لو فعله واما التشرط قبول العبد فانه مال يلزم فلا بد من التزيم
ولا يتش الا بالادراك البذل لقوله عليه السلام (وكتب الباب) ايما عبدا كتب على ثمانية دنانير فاداه الا عشرة وثمانية وعشرين
وقال حيايه السلام المكاتب عبا يلقى عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة ما اخترنا قول زيد بن اشعث اختلاف العلماء في الكتابة
اذا كاتبه العبد فقال داود الظاهري وغيره اذا علم المولى فيه خير اوجب عليه ان يكاتبه ويؤديه ما خرج عبد الرزاق في
مصفه وذكره البخاري تعليقا ان سيرة بن سال النسي بن مالك الكتابة فابي فاطم الى عمر فاستعاه عليه فقال عمر لانس
كاتبه فابي فاطم بالبره لكن حماد بن القصار على النسي وقال الجمهور الكتابة بيع وعشق وكلامها لا يجب والا مرد للندب
او الالباحه كثيرا قال ابن عبد البر على تفسير الخيرة بالدين والامانة والصدق والوفاء فظاهر الامر لا يوجب قلت والي ثمان اخرجها
في الباب بلطف المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابة درهم وبلطف اجماعا عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشرا واثان
فهو عبد ايا عبد كاتب على مائة دينار فاداه الا عشرة وثمانية وعشرين وهو عبد وقول صاحب الهذلية وفيه اختلاف الصحابة
بل اختلاف في المرفوع ايضا فقد روى الترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان رجلا اذا اصاب المكاتب حاد او ميرا ثا ورت
بحساب ما عتق منه ويوردى المكاتب بحصة ما ودى ودية حره ما بقي ودية عبد قال الترمذي وفي الباب عن ام سلمة وروى
خالد بن ابراهيم عن عكرمة عن علي بن ابي طالب قال ابو عيسى الترمذي والعمل على هذا الحديث عنه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وهو قول سفيان الثوري
والشافعي لا مدد ما ساقه تلت اما اختلاف الصحابة فجمهورهم مع الجمهور فهاين بين ثابت فقد اخرج اثره الشافعي في
مسند وعبد الرزاق في مصنفه والبخاري في صحيحه تعليقا وابن ابي شيبة في مصنفه وهاين اخرج اثره ابن ابي شيبة وهاين

ابن مازن خرج اثره ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وذكره البخاري تعليقا بالنظر هو عبدان ماض وان مات وان بقي عليه
 شي ومنهما عائشة اخبره البخاري في صحيحه تعليقا عنها هو عبد الباقي عليه شي واخره عبد الرزاق بسند صحيح ومنهما عثمان ابن
 اثره ابن ابي شيبة من مراسيل الخفي ومنها ام سلمة اخبره اثره عبد الرزاق في مصنفه وقال علي بن ابي نعيم في المستدرج
 قال عبد الصمد بن سعد اذا ادى قدر قيمة ليعقوب وفيما زاد على ذلك يكون المولى غريما من غريمه وقال ابن عباس اذا
 اخذ العبد صحيفة الكفاية ليعقوب في الحال نفوس العتق وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتابة وعن علي اذا ادى العتق فغيره
 وكذلك اختلفوا فيمن مات ترك وثار فقولوا اذا كان لاحد لم يكن مكاتب فكان عنه ما لو ادى له فحجب به منه على ان
 اذا مات ترك وثار فثابتة كان حرا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لم يكن حرا وقتنا قال علي ان اراد به الاحتياط
 في المرد لا يعرض ان يعقوب في كل ساعة بان يعجل بنحوه اذا كان واجرا لها لا ان اذات صار ترك الوفا قال
 في البداية فان مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكتابة وتقصي ما عليه من ماله وحكم بعتقه في آخره من اجزائه حيا
 وبالقى فهو ميراث لورثته وليعقوب اولاده وبه قول علي وابن مسعود ورواه البيهقي وبه اخذ علمنا وقال الشافعي
 تبطل الكتابة بموت عبد وما ترك مولاه وامه في ذلك فريدين ثابت اهم تلت ويقول ابو حنيفة ان مالك وهو
 قول الحسن قال ابن حزم وبه يقول معمر والحسن وابن سيرين والنخعي والشافعي وعمر بن دينار والثوري والبخاري
 والحسن بن حي واسحق بن راهويه اهم قلت وعن الشافعي فيه روايتان رواية ابي حنيفة قلت واما مسألة الاحتياط
 عن عبد نيات في باقيل بن الحجاب مخصوص باذواه على الشرع عليه وسلم قبل الاداء -

باب في بيع المكاتب اذا استخفت المكاتبه قال في الهداية واذا عجز المكاتب عا دالي احكام الرق لا تفلسح الكتابة وما كان
 في يده من الاكساب فهو مولاه لا يظهر ان كسب عبده وبه لا لا كان موقوفاً عليه او على مولاه وقد زال التوقف اهم
 قلت اذا عجز المكاتب عن الاداء بدل الكتابة ولم يرض بالفسخ فهل يستبد المولى به او يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان
 عن ابي حنيفة واما بيع المكاتب قبل الفسخ فلا يجوز عند الجمهور وهو قول ابي حنيفة واصحابه وما كان في المشهور عنه والشافعي
 في اصح قوليه واختاره بعض جواز بيع رقبته اذا رضي بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول احمد والاوزاعي واحمد بن قولي مالك
 والشافعي واختاره البخاري متمم لفظة بيرة اشتريها واعتقها فانما الولاء لمن اعتق وقد كانت مكاتبته واجاز
 اشتراها ولم يثبت انها عجزت نفسها ثم اشتريتها عائشة لكن اختلفوا في ان كانت عجزت نفسها بديل استعانتها عائشة في
 ذلك يعقب بان الاستعانة لا تستلزم العجز لا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كما قال الجمهور وان
 اختلفت فيه عن مالك واحمد وقال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديثها ان عجزت عن ادائها الخ ولم يثبت
 بان قد فعل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرق استقصا له صلى الله عليه وسلم لها عن شيء منه قلت قد وقع عند بعض رواة
 البخاري فاعينني بصيغة للماضى من الاعباد اى عجزتني الا واثق عن تحصيلها انما يشير الى انها عجزت نفسها فاذا اثنى
 المصنف حيث عقد ما يبيع المكاتب اذا استخفت المكاتبه وايضا وقع في مشايير الروايات سبع اوقات في كل عام اذنية
 وعلق البخاري من طرق فيه وعليها خمس اوقات تجت عليها في خمس سنين واجابوا في الجمع بانها الخمس التي بلغت عليها
 ورواه في طرق قتيبة عند الثخين ولم تكن اوت من كتابتها شيئا ثم لم يبق محيص الا بالقول بانها الخمس المستحقة

ما سألنا من قبله من قبله والله اعلم بالصواب
بشيء على ما في نسخة ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر
قال الترمذي في نسخة ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر
لا لا يقتضي من الحقوق الا ما وجبت له وقد روي ان
ولم ينج العقد فبدل ذلك بيعت فداخلة على بيع المكاتب قال الفقيه
الصادق كثرها لا رقتها واهله قال مالك وروى في
لا لا يدرى ما يحصل لمن الخدم او الرقبة قيل انهم باعوا بشرط العتق
والثانية لا الخفية القائل بعد صحت البيع بشرط العتق
جوزت عن عائشة قالت وقعت جويرة بنت الحارث بن الصطاح في
ذكارت على نفسها وكانت امرأة ملاحنة فاخذها العيين اليثري وفيه قال
هو يا رسول الله قال اودعي عنك كتابتك واتزوجك قالت قد فعلت قلت في
وليت نفسها ولو لا ذلك لما قبلت جويرة ولم تكن لها ان تقبل من دون ان
دلالة على ان النكاح تنقذ لعبارات النساء ولو لا ذلك لما قبلت جويرة ولا
الودود وهذا حجة في ان المولى هو زوج نفسه اى سواء كان رجلا او امرأة قال ابن
كاه صلي عليه وسلم ويتعلق بالمولى ولا شهوة ولا كان هناك ولي وشهوة وفل
وانتزوج بها لم يهرأ ولو كان مال الكاتبة لم يبق قال جعلت مال كتابتك
باب في البتة على شرط في الباب عن سفينة قال كنت مملوكا لامسلة فقالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عنت فاعقتني واشترطت على قال الخطابي
الفقهاء لا يصحون ايقاع الشرط لغير العتق لانه شرط لا يملكه الا في الاجارة او في
وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وروى عنه احمد
شرطه قيل له يشترى بالدرهم قال نعم

باب فيمن اعق نصيبا له من مملوك قال في الهراية واذا اعق المولى بعض عبده
فمنه المولا وعنا في حنفية وقال الا يعق كله واصله ان الاعاق يتجزى عنه فيقتصر على ما اعق
فاضاف الى البعض كما ضاف الى الكل فلهذا يعق كله ان الاعاق اثبات العتق وهو قوة حكمية
وهو الرق الذي هو ضعف حكمي وهما الرق والعتق لا يتجزأان ربا للاتفاق وكذا في الاعاق
عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزى، والابى حنفية ان الاعاق اثبات العتق بازالة الملك
الشري المطلق التصرف او هو ازالة الملك لا اثبات العتق بازالة الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق
التجزى لان الملك حقه والرق حق الشرع اوحق العامة فان الرق ضعف حكمي وليس من الصفات الشرعية

كالاضافة والتهمة فالرقبة باعتبار جميع المسلمين في الملك باعتبار المالك خادته ومقابل الرقبة الحق والملك متجزئ كما
 ازانته وهو الاعتراف بالاعتق، وكل من الترفيد ما يدل ثبوت ولاية التصرف وهو ان الحق له وهو الملك لا حق فيه له والرقبة
 والاصل ان التصرف يقتصر على موضع الاضافة والتدنى الى ما دونه ضرورة عدم التجزئ والمالك متجزئ كما في البيع والتهمة تبقى
 على الاصل وهو ان يقتصر التصرف على موضع الاضافة، فقلت قاضي كلامي على امرين وكل منهما متعلق بافاضة المطلوب و
 لقوله الاعتراف اثبات الحق بازالة الملك والمالك متجزئ فالاعتق كذلك وانما قانا باثبات الحق بازالة الملك بالالة
 الرقبة لان الاعتراف نصف ذلك ما هو نصف الالة بدوي ولاية التصرف فالاعتق لا يتجزئ ولاية التصرف انما يكون على
 ما هو حقه وحقة الملك فولاية انما يكون على الملك والآن الملك متجزئ فذلك بالاجماع ولقوله الاخر الاعتراف ازانته الملك و
 الملك متجزئ فالاعتق ازانته متجزئ وازانته المتجزئ متجزئ، وقب السعاية لاقتباس ماله البعض عند العبد والمتنفس بمنزلة الملك
 عند لان الاضافة الى البعض لتوجب ثبوت المالكية في كله وباعتبار الحق لالة لا يتجزئ، وباعتبار الملك في بعضه
 دعي ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرقبة لالة لا يتجزئ فقلنا جتمع في العبد ما يوجب بقا الملك في اكل العمل بيمين يمكن
 فعلنا باليمين باثر المكتات او هو ملك بالارقة والسعاية كبهل الكتاب فله ان يستعصم واختيار ان يثبته لان الملك
 قابل للاعتاق غير ان اذ غير لاي روى الى الرقبة لالة استناد الى احد فلا يقبل، فخرج خلاف انكساره المقصود ان اعتقا
 ويخرج وليس في التلماقي والعقود عن الشخص حاله متوسطة فاقبنا في اكل ترجيح المهر والاستيلاء ومنجزه عند
 حتى لو استول نصيبه من مديرة يقتصر عليه وفي الفتنة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ولكل الضمان تكمل الاستيلاء
 انتهى وفي الباب قوله ان هذا اعتق شفعه له من غلام فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لنا شريك
 في لشدة احمد سحره ليس لشريك منا وان حصته العبد لما اعتق وصار حرا فكذلك صار العبد تعالى ليس فيها حق لغيره فثبت
 الحصة التي لم يعتق على الرقبة فكانه صار شريك بين المدينين ومن العبد فيلزم ان لا يبقى النصف الباقي بعدد في
 البصيرين وغيرهما من اعتق شفعه في مملوك فغلبه خلاصه في مال فان لم يكن مال قوم المملوك فبقيته عدل ثم استعصى
 في نصيبه الذي لم يعتق غير شفعه عليه في بائتين الروايتين انه لا يعتق جميعه الا اذا كان له مال وان لم يكن مال
 فساقى حكمه ثم عقده المصنف بابا آخر وقال -

باب ثمين اعتق نصيبا من مملوك بينه وبين آخر لفرق بين هذا الباب والباب المتقدم ان الباب المتقدم كان في
 العبد الذي يكون له رجل واحد فيعتق منه حصته منه وهذا الباب يخص في العبد الذي يكون له شركا من اثنين او اكثر فيقتق احد
 الشركين حصته منه فقال في الهادية فاذا كان العبد بين شركيين فاعتق احدهما نصيبه عتق واذا كان نصيبه فان كان
 مؤسرا للشريك بالدار ومن ثلث ان شارب اعتق وان لنا ضمن لشركيه فبقيته نصيبه وان شارب استعصى العبد فان ضمن رجع
 المعتق على العبد والوالا للمعتق وان اعتق او استعصى فالوالا بينهما وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار ربعين
 ان شارب اعتق وان شارب استعصى العبد والوالا بينهما في الوجهين وهذا عذابي حفيظة وقال ابو يوسف ومحمد ليس لالا
 الضمان مع البسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والوالا للمعتق وهذه المسئلة رجوع المعتق على
 العبد وعدم الرجوع اذا اراد الضمان على حريتين واصليين وقبيحين (احدهما تجزئ الاعتراف وعدمه على ما بيناه

اذن الامتناع يتجزى عند الامام فبعضه على الاعتق وعند هذا يتجزى فانما فاته الى العبد كما فاته الى الفل وبه قال الشافعي
والثاني ان يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنه وعند هذا انتهى وفي الباب قول الحسن ان يعتق امية الى بني فملكه يفتق
من ماله ان كان له مال اي عتق العبد كما يفتقه بالاعتاق وبعد الساية قال ابن عبد البر لا خلاف ان التقويم لا يملكه الا
على المورث ثم اختلفوا في زلت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية لا يفتق في الحال ولا يفتق رعاية العبد
حيث قال هو عتق وروى الطحاوي من طريق ابن زب عن نافع فكان الذي يفتق ما بلغ ثم يفتق عتق كمنه المشهور
عند المالكية ان لا يفتق الا بدفع القيمة فلو عتق الشريك قبل اخفاء القيمة فخره وهو احد احوال الشافعي قلت اما قال الثوري
ان المولى اذا عتق بعض عبده واحصته من العبد المشترك بينه وبين غيره عتق ذلك العبد وليس في بقية قيمته كالماء
او لقيمة وكذلك للشريك الاعتاق والاستعارة وان كان المعتق موصرا فلا يفتقه الا في النكاح والطف والحاجة له
ما في الروايات من ذكر السعاية وتركه في بعضها لا يفتق عده ومن لم ير السعاية نظر الى ان عثمان العديا مات لم يفتق
غير التصفين والعفو فبذلك سبها بملك السنة ثم عقد المصنف

باب من ذكر السعاية في هذا الحديث فاخرج فيه عن ابى هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق فنجبا
في مملكه فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مستقوت عليه اي في حصة الشريك الغير
المعتق من غير ان يملك المملوك في حال سعاية ما يفتق عليه ولا يملك السيد او كما فعل ما لا يقدر عليه او يفتق عليه في
رواية من اعتق شقيقه او استقصاه في مملوك فخلصه عليه في ماله ان كان له مال ووجب الشريك الآخر
التعدين فيمردى قيمة حصته اليه فان لم يكن له مال قوم العبد بقيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمة غيره مستقوت
عليه اي فخر حصته الشريك الغير المعتق وهذا الحديث اخبره السنة في كتبهم عن ابى هريرة مرفوعا قال ابو داود ورواه
روح بن عباد عن سعيد لم يذكر السعاية وسروا وجيرو موسى وذكر اخيه السعاية عنه وقال الترمذي لم يذكرها بشعبة
قال النسائي اتفق عليه شعبة وشمام على خلاف سعيد لم يذكرها وروايتها واللعلم اولى بالصواب عندنا وقد بلغني ان
هما انفصل السعاية فجعلها من قول قتادة وروح ابن مهدي احاديث بهام عن قتادة على غيره وقال كتبها ملا قال
الرازي لفتي سمعت ابا بكر النيسابوري يقول احسن ما رواه بهام وفصل الاستعارة فجعلها من راي قتادة وقال الخليلي
اضطرب فيه سعيد مرة ذكر السعاية ومرة لم يذكرها فدل على انها ليست بمنعن الحديث عنده وقد فصله بهام وبنيته قال
الرازي في نصب الراية بعد نقل كلامه هو لا الائمة المضعفين ذكر السعاية وفي قول هو لا الائمة نظر فان سعيدا لا نسب
في قتادة وليس هو بدون بهام وقد تنازع جماعة على ذكر الاستعارة ورفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم جري بن خازم
وابان بن زيد الطار وحماد بن جلال وموسى بن خلف وحماد بن ارطاط وكجي بن جرج الخراساني وروى الطبراني في
مسند الشاميين من حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له فادبره
ومن نصيب شركا له بقيمة عدل فان لم يكن له شيء استسعى العبد وحديث اخبره ابن عدي في كامل من حديث عمرو بن
فضيل عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقعا من زنيق فان عليه ان يفتق بقية فان
لم يكن له مال استسعى العبد حتى يرد او عبد الزاني في مصنف من زيادة الاعرج مرفوعا في رجل اعتق عبده عند الموت

وترك ونياديس له مال فقال في الحديث في قوله من حديث علي بن ميمون ورواه قال في حديث الامام علي بن ابي طالب
بالاستسقاء والاعوان في قوله في جملة ما قاله علي بن ابي طالب في الحديث في قوله من حديث علي بن ابي طالب
في باب ما روي عن علي بن ابي طالب في حديثه في قوله من حديث علي بن ابي طالب في حديثه في قوله من حديث علي بن ابي طالب
ان لم يكن له مال لم يستسقى في نسخة ابن مسلمان باب من روي عنه في نسخة ابن ابي شيبة باب من روي
من لم يكن له مال لم يستسقى وفي نسخة في قوله من روي عنه في نسخة ابن ابي شيبة باب من روي
ذلك والشافعي راعى ما كان المتقصر من غير ان يفتقر الى ما كان له من مال لم يستسقى في نسخة ابن ابي شيبة
السعاية كالتائب عندنا في حقيقته ورواه في نسخة ابن ابي شيبة في نسخة ابن ابي شيبة في نسخة ابن ابي شيبة
عندنا عسائر السعاية لا غير وفي الباب عن عبد الله بن عمر ان رسول الله عليه وسلم قال من اعتق نسمة
في مملوك اتهم بوزم العبد عليه فبما العبد ناعلى خسر ما به حصصهم وان اجروا ما اعتق عليه العبد لم يملك
الشريك المتقصر كل العبد ولا انقاد اعتق منه ما اعتق اى ان كان المتقصر حراً اعتق من حصته من اعتق غيره
حصته فقط ولا يتقبل من غير اعتق كما في الباب فاعتق منه ما اعتق وفي رواية من اعتق نسمة من مملوك
فعلية عتقه كما ان كان له مال يبلغ ثمنه روى في نسخة ابن ابي شيبة في نسخة ابن ابي شيبة في نسخة ابن ابي شيبة
وان لم يكن له مال اعتق نصيبه اى نصيب المتقصر فقط وبقي حصته غير المتقصر روي في نسخة ابن ابي شيبة في نسخة ابن ابي شيبة
المذكورين في الباب والشافعي -

باب من ملك ذراعاً محرماً وفي الباب عن سمرة بن جندب عن مالك فادعهم تحريم ذراعاً محرماً من لا يملك بها
من الاقارب على التاميد كالاب والام والعم ومن في معناه قال في الهداية ومن ملك ذراعاً محرماً منه عتق عليه
وبناء الفظ مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه النسائي عن ابن عمر وقال عليه السلام واخرجه اصحابه
الاربعة عن سمرة من ملك فادعهم تحريم منه فهو حر والفظ بعونه من ينظم كل قرعة نحو بدنة بالحرمية ولاواو غيره والشافعي
في مخالفته في غير ذلك فرق بينهما اذ كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام لعوم العلة اى هو القارة المحرمة
للتكاح وسواء كان المالك صغيراً او كبيراً صحيح العقل او مجنوناً او يروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعطاء بن
والزهري وحماد والحكم والثوري وابن شبرمة وابي سلمة والحسن بن قتيبة والليث وعبد الله بن وهب واسحاق و
بقال احمد بن حنبل واهل الظاهر وقال مالك يمتنع في قرابة الاولاد والاخوات لا غير وقال الاوزاعي يمتنع كل
ذي رحم محرمانه كان او غير محرر قلت في الحديث صحيح ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وان كلم فيه بعض

باب في عتق ايهات الاولاد استغنى اعلی ان ايهات الاولاد استغنى العتق فتعقق بن ميثاق المولى وان ربح الا
فاسد روى محمد في كتاب الاثام من طريق ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان ينادى على
منه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع ايهات الاولاد حرام اذ اولدت لسيدها عتقت وليس عليها بعد
ذلك في قول محمد بن ابي حنيفة لا يباع باهات حيا اى امره وراسل النخعي مقبولة مطلقاً على الاصح عندنا في الحديث

وكوئنداء على المبعوثين الى اذكان لمجهر كثير من كبار الصحابة واذا لم يكن عليه احوال كان حاله على الاجماع وروى
من طريق ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام ولد فخرج قال لا تباع بحال قال في الهدية اذا ولدت الامنة من ولدا
فقد صارت ام ولد ولا يجوز بيعها ولا تمليكها لقوله عليه السلام اعتقها ولدا واخرج ابن ماجه والحاكم في مستدرک من
حديث ابن عباس (اخرج عليه السلام عن اعتاقها ثبتت لبعض مواجبه وسو حرة البيع ولان المجزئة قد حصلت بين
الواطي والموطوءة بواسطة الولد فان المائتين قد اختلطا بحيث لا يمكن التمييز بينهما على ما عرفت في حزمة المصاهرة الا
ان بعد الانفصال تبقى المجزئة حكما لاحقية تضعف السبب فواجب حكما مؤجلا الى ما بعد الموت وبقرار الجزئية
حكما باعتبار النسب ويوم من جانب الرجال فكذلك المجزئة تثبت في حقهم لان حقهم حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد
ولدت منه لا يفتق بموتها زال الزوج البند وثبتت حق مؤجل تثبت حق المجزئة في الحال فيفتتح جواز البيع واخراجها
الى الحرية في الحال ولا يجب عقوبتها بعد موتها كذلك اذا كان بعضها مملوكا لانه لا استيلاء ولا تجر شئ فانه فرع النسب
فيعتبر باصله وله وطيبا واستحقاقها واجارتها وتزويجها لان الملك فيها قائم فاشتبهت المديرة واذا مات المولى
عقبت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذت بقيق اهبات الاولاد وان لا يعين
في دين ولا يتبعن من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والذين لا تكفيين بخلاف التبدير
لانه وصية بما هو من زعماء الكواشي انتهى وقد ذكرنا ان حديث الاول اخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس
قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها ولدا وفي سنده الحسين بن عبد الله بن
عبد الله بن عباس الهاشمي المدي في وهو كذا فنيه وقد اخرج ايضا ابن ماجه واحمد من طريق شريك عن الحسين عن عكرمة
عن ابن عباس رفع ابا رجل ولدت امته من نبي متعة وعن ربيعة واخرجه الحاكم لوجه اخرايم امته ولدت من سيدا
في حرة بعد موتها وفي الباب عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس قالت قدم في عمي في الجاهلية
فباعني من الحباب بن عمر الخبي اليه يسر بن عمر فولدت له عبد الرحمن بن الحباب ثم هلك فقالت امرأته
الآن والله تباع علي في دينه فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من ولي الحباب قيل اخوه ابو اليسر بن عمر فبعت اليه فقال اعتقها الحديث لان ولدا ما اعتقها
وروى مالك في الموطا عن عمر قال اياا وليدة ولدت من سيدا فانه لا يبيعها ولا يهبها ويستبيعها ما عاش فاذا
مات فهي حرة قال الخطابي فيسب عامته اهل العلم الى ان يبع ام الولد فاسد وانما روى الخفاف في ذلك عن علي
فتنا وعن ابن عباس انها تعلق في نصيب ولدا قال الشيخ واختلاف الصحابة اذا ختم بالاتفاق وانقض العتق
صدا اجماعا وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نحن لانورث تركنا صدقة وقد خلف صلى الله
عليه وسلم ام ولده مارية فلو كانت مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفرق بين
الاولاد والاهبات وفي يمين تفرق يمينين وبين اولادهم وقد وجبنا حكم الاولاد وحكم اهباتهم في المجزئة والرق
واذا كان ولدا من سيدا حاول على حرة الام امه وقال بشر بن غياث المدي وادأد الاصباني الظاهري يجوز
لا تعلق بموت المولى لحديث الباب عن جابر قال بعنا اهبات الاولاد على عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم

داني بكر فلما كان عماما فانتبهت فخرجت النساء وابن ماجه والنظامين ما به كتابا فيعزلوا وادبوا اولادهم
 صلى الله عليه وسلم فيناحي لازي بذلك باسوا اسناد صحيح وذكر ابن حزم في المحلى ان يعمر مروي عن ابي بكر بن علي بن
 ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير بن زيد بن ثابت وعن عمر انهما ان اعنتت واسلمت عقت وان اخبرت فخرجت
 رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز قال الخطابي قال لبعض اهل العلم في محتمل ان يكون هذا الفعل منهم في
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يشهد بذلك لانه امر قبيح نادرا وليست ايهات الا ولاؤكسا الرقيق التي تبتدأ بها
 الاملاك فيكسر بهن وشرائهن فالحق في الامر على الخاصة والعامة في ذلك وفي محتمل ان يكون ذلك في العصر الاول
 ثم نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قبل خروجه عن الدنيا ولم يعلم به اليك لان ذلك لم يحدث في ايامه لتقصيرها
 ولا شغلها بالامور الدينية ومحاربة اهل الردة واستصلاح اهل الدعوة ثم نبى في ذلك في عصر عمر من الزمان
 ثم نباه عمر بن بلقة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبه عليه النبي وقال ابن رسلان في محتمل انهم باعوا
 ايهات الاولاد في النكاح لان الملك قلت قد روى البخاري من حديث عمرو بن الحارث اخي جويرية قال ما كنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته وربما ولا دينارا ولا عبدا ولا امته الا بغلبة البغيضه وسلاحه وارضا جعلها صدقة
 في الحديث عبيد بلامرية وقوله ولا امته دليل على عتق ام الولد وهي مارية فلا يجازعه حديث جابر ولا غيره وسند ما عن
 حديث جابر في محتمل عدم اطاعة علي هذا الفعل منهم وايضا اذا تناقض المبيع والمخاطب رجع الى المارضا فاعني انهم اجماع الصحابة
 لمحض عمر على موافقة رائه كانت لنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في مارية اعتقها ولدا ما حديث سعيد بن المسيب فقد
 اخبره الدارقطني ان عمر عتق ايهات الاولاد وقال اعنتت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد سعيد بن المسيب
 عن عمر بن الخطاب في مارية وسبع منها ام وليده اخبره الدارقطني من حديث ابن عمر فنبهني عن بيع ايهات الاولاد
 وقال لا يبعن ولا يوايهن ولا يورثن ويستتبع بها سيدا ما دام حيا فاذا مات فهي حرة هذا الحديث اخبره باسناد متخذ
 موثوقا ومرفوعا وموثوقا على عمر ايضا ورجح الرفع -

باب في بيع المدبر وهو مقول من التدبير وهو في اللغة النظر الى عاقبة الامور في الشرعية هو ايجاب العتق الى العمل
 بعد الموت بالغائه مثل عليه صرحا والاولاد وهو نوعان مطلق ومقيدا المطلق فهو ان يعلق الرجل عتق عبده بموته
 مطلقا واما المقيد فهو ان يعلق عتق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرا آخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا
 او من سفرى هذا فانت حر ونحو ذلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ومحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر
 مع موته شرطا آخر محتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد ثم اعلم انهم اختلفوا في جواز بيعه ونسبه ونحوهما من التصرفات
 الوجبة لتقل ملكه من مالك الى مالك بعد ما اتفقوا على جواز الاستخدام والاجابة والوطي والتزوج ونحو ذلك فنعني
 لا يجوز اخراج المدبر المطلق من ملكه كونه مستلزما لابطال حق الحرية الثابت للمدبر جزما ولقولنا قال عامة العلماء
 والسلف من الحجازيين والشاميين والكويتيين وهو المروي عن عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وهو
 قول شريح وثنائة والثوري والاوزاعي وهو مذهب مالك في الموطن وقال الشافعي بجواز بيعه وسببه وسببه قال احمد
 داود وسماق وهو مذهب جابر وعطاء وعند مالك يباع في الدين حال حيوة سيده وبع موته خلافا لمجهورا والمدبر

المقيدين به بالاجتماع ثم اعلم ان حكم التدبير لوعان فارجع الى حيوة المدير ونوع يرجع الى ما بعد حيوة اما الذي
 يرجع الى حال حيوة المدير فهو بثبوت حق الحرية للمدير ان كان التدبير مطلقا وما عندنا وعندنا الشافعي الماحكم له في
 حال حيوة المدير راسا فلا يثبت حقيقة الحرية ولا حقها وهكذا بثبوت حقيقة الحرية على الموقوف مقصودا راعاه وعلى نهائين
 بين المدير المطلق انه لا يجوز عنده جاز ولا محجبة لا في حقيقة ما روى الدارقطني عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال المدير لا يبيع ولا يهب وهو حر من ثلث المال قال الدارقطني لم يسند غير عبيدة بن
 حسان وهو ضعيف وانما هو عن ابن عمر من قوله ثم اخرج من طريق علي بن ظبيان ثنا عبيدة بن عمر عن نافع عن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدير من الثلث وقال علي بن ظبيان ضعيف قلت او لا
 عبيدة بن حسان فختلف فيه وقد احتج بهذا الحديث الطحاوي وغيره من الائمة فكانه توثيق منهم لعبادة وثانيا
 ان صوب الدارقطني وقد نقلته حماد وهو قد وقع على ابن عمر ولكن الموقوف فيما نحن فيه فيما نلاحظ ظاهر الراي
 يحمل على السماع فانه حكم الرفع وثالثا انه روى ابو الوليد الناجي ان عمر روي المدير في ملا خيرة القرون وجمهم
 منقوا فرون وهو جامع منهم ان بيع المدير لا يجوز وابعاد اذا تراض الا اننا صرنا الى الراي فقلنا ان ذلك
 يعتبر بام الوليد بما جعله عتقه بما عتق الميراث وقد علمت ان هذا مذهب جمهور الصحابة والتابعين حتى
 قال ابو حنيفة لولا قول هولاء الامة لقلت بجواز بيع المدير لما دل عليه من النظر واستدل الشافعي
 بحديث الباب عن جابر بن عبد الله ان رجلا اعتق غلاما له عن ديوهته ولم يكن له مال غيره فاصره
 النبي صلى الله عليه وسلم ببيع مائة وتسع مائة قال الزبلي ولنا عن ذلك جوابان احدهما اننا نحمله على
 المدير المقيدين عندنا لا يجوز بيعه الا ان يثبتوا انه كان مبرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك ومعناه هذا حكمه حال
 لا عموم لها فيمكن حمله على المقيدين فاذا جاز الاحتمال بطل الاستدلال الا ان يثبتوا انه كان مبرا مطلقا ولا يقدرون
 على ذلك فلا استدلال لهم وكونه لم يكن له مال غير وليس عليه في جاز بيعه لان المذهب فيه ان العبد يبي في تيمنة
 وحينئذ يدل عليه ما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زياد الاعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبده
 وليس له مال قال يبيعه العبد في تيمنة ثم اخرج عن علي بن خزيمة وسواه الاول مرسل يشهد بهذا الموقوف والثاني
 اننا نحمله على بيع الخيانة والنقطة زبان آجره والاجارة تسمى بيجا على لغة اهل المدينة اذ فيها بيع المنفعة لا بيع
 الرتبة بدليل ما اخرج الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي جعفر قال ذكر عنه ان عطار وطاوسا
 يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتقه عن دبر فامر ابن عبيدة
 ونقيض رنية فباع ثمان مائة درهم قال ابو جعفر شهدت الحديث من جابر انما اذن في بيع خدمته قال الدارقطني
 وابو جعفر اذا كان من الثقات ولكن حديثه مرسل قال عبد الحق في احكامه اخرج ابن عدي عن ابي رزم
 عبد الغفار بن قاسم الكوفي عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الرزاق بقصة هذا المدير وفيه وانما اذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في بيع خدمته قال عبد الحق وعبد الغفار هذا يري بالذهب وكان غالبا في التشيع انتهى وقال ابن ابي عمير
 في كتابه حديث مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان الحرشي وهو ثقة انتهى وقال صاحب التتبع

للولي عنده وفي يده فاضافة المال اليه مجازاة يتولى حفظه ويتصرف فيه باذن سيده كما يقال غنم الراعي فكذلك اضافة
 الضمير في الرأى العبد مجازاة يقال انه صار له على انه تفصل من السيد له لما روى ابن عمر كان اذا اعتق عبدا
 لم يتعرض لماله اى تفضلا منه عليه وهذا قول جمهور اهل العلم قالوا ان مثل البيع سوا المال للسيد وعلى هذا يجوز
 ان يكون الضمير في لم يعود الى السيد لا الى العبد الحديث المتفق عليه من باع عبدا وله مال فماله للبائع والحديث
 ابن مسعود اخرج الاثر وسبق في رفع من اعتق عبدا فماله الذي اعتقه ولان العبد وماله كانا جميعا للسيد فان زال
 ملكه من احدهما بقي ملكه للآخر كما لو باعه وقد تقدم ان عند مالك الحسن في اهل المدينة المال للعبد فان عندهم بملك
 العبد المال اذا ملكه السيد فيقولون بظاهر حديث الباب فعلى هذا قول الان ليشترطه السيد ان قلنا ان المال
 للعبد فقلنا لا لان يشترط السيد ان لا يكون كسب عليه ومعدوان قلنا ان المال للسيد كما هو قول الجمهور فيكون
 التقدير لا ان يشترط السيد ان يهبه للعبد ليعا العتق -

باب في عتق ولد الزنا في عتق العبد والامة لاجروا كانوا غير مسلم وغير ولد رشدة ول الزنا لان يخاف
 على العبد المؤمن الرجوع عن الاسلام وعلى العبد الكافر المصطفى الى دار الحرب او على الولد من الزنا الزنا و
 والطغيان او على الرجل قطع الطريق وعلى المرأة زناها فبكرة اعتاقهم وان غلب على الظن هذا فيكون حراما
 لان التوصل الى الحرام حرام ولما كان ولد الزنا اكثر ثم حايلا وملايسا بالزنا نهي عن اعتاقه لئلا يكثر منه
 اذا استبد بنفسه وقال ابو هريرة لان النفع واعطى راكب دابة بسوط يسوق بها الى ابي في سبيل الشرايح
 الى من اعتق ولد زنية قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد الزنا شر الثلاثة قيل هذا في رجل
 بعده كان موسوما بالشرو قيل انما يكون الشر من والديه لانها قد يقيم عليهما حد يكون كفارة لهما بخلاف
 ولديهما فانه لا يردى ما يبتاع به فهو علم الله تعالى وقيل هو شر الثلاثة اصلا ونسلا ومولدا لانه خلق من
 ما الزاني والزانية وهو خبيث بخلاف والديه وقيل اشهرهم لان الزانيان اخفيا فعلهما وصارنسيا منسيا و
 هذا ينكر لهما الناس وقيل يكون في الاغلب اشهرهم -

باب في ثواب العتق قال في الهداية الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ايما مسلم اعتق
 مؤمنا اعتق العبد بكل عضو منه عضوا منه من النار واخرجه الامة الستة في كتبهم ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل
 العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء اراه وفي الباب اتباع رسول الله صلى الله عليه و
 سلم في صاحب لنا اوجب يعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه ليتحق الله بكل عضو منه عضوا منه
 من النار وفي رواية اخرى حتى فرج بفرجه والمرد بالقتل اما قتل العم لا لغيره وقتل نفسه فان كان قتل غيره
 متعمدا فمذنب على ان تخليص الاذى المحصوم من ضر الرق وتمكينه من تصرفه في منافع على حسب ارادة
 من اعظم القرب لان الله تعالى ورسوله جللا عتق المؤمن كفارة لقتل بعد اوار موجب القتل الى ولي
 المقتول وفيه دليل على ان الحدود غير كافية في تكفير الجناية اذ لو كانت فيها كفاية لما احتج الى اعتاق الرتبة
 بعد اذ كان قتل نفسه فوطا هو فيه انه من افضل الاعمال وما يحصل به العتق من النار ودخول الجنة

وقية استحباب عتق كامل الاعضاء فلا يكون نصيبا ولا فائدة غير ذلك من الاعضاء وان في الخصم الياء افضل العظيم ولكن يروى -

باب في اى الرقاب افضل قيل اغلاها قيمة وقيل احسنها خلقة وقيل اتقاهما واحلاها ايمانا والمومن انشغل من كافروا ان افضل للرجل ان يعتق رجلا وللأمة امرأة وانه يستحب ان لا يكون العبد جميعا ولا ناقص الاعضاء وان عتق العبد افضل من عتق الامنة وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم الاناث افضل لانها اذا اعتقت كان ولدها حرا سواء تزوجها حرا وعبد وقال آخرون عتق الذكور افضل للذكر ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال وفي الباب مرفوعا ايمان رجل مسلم اعتق رجلا مسلما فان الله تعالى ما جعل وقار كل عظيم من عظامه عظميا من عظام من عظمه من النادر ايا امرأة مسلمة فان الله جعل وقار كل عظيم من عظامها عظما من عظام من النادر ايوما القيمة الوقار للصون الشئ وليست عينا لؤديه وفي اخرى من اعتق مربية مومنة كانت نذاه من النادر اى فدية لمبناها وفي اخرى فكاهه من النار يجزئ اى يقضى وينوب عنه قوله تعالى لا تجزى نفس عن نفس واخرج بقيد المسلم والمومن الكافران وان صح عتقه لكن لا يحصل فيه هذه الفضيلة -

باب في فضل العتق في الصحة وفي الباب مرفوعا مثل الذي يعتق عبدا الموت كشئ الذي يهدى ايا اذا شبع من اكله وفي النسائي اوصى رجل بذي نافر في سبيل الله فعل ابو الدرداء فحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يهدى وينصدق عند موته مثل الذي يهدى بعد ما شبع - آخر كتاب العتق -

اول كتاب الحروف والقراءات اى الحروف والقراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الى ربه سواء كانت القراءة متواترة او لم تكن فذكر المصنف بعض اختلاف القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة وهي مذروعة في الكتب لازمة في بيانها كثير فائدة - آخر كتاب الحروف -

اول كتاب الحمام قال في النهاية ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام فاما الحمام فتعارف الناس ولم يعتبر الحمام لاجماع المسلمين اهم ثلثت بعض العلماء ذكره الحمام اخذ انما بهر قوله عليه الصلوة والسلام والحمام خير بيت ومنهم من فصل بين حمام الرجال والنساء فذكره اتحاد الحمام للنساء لانهم يهتجون عن البروز واقرن بالقرار وروى عن احمد بن حنبل انه لم يزوج اجرة الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة والحاجة في حق النساء اظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال عن الجنابة والحوض والنفس ولا يمكن ذلك في الانهار والحياض ويمكن للرجال وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الحنفية وتناول ما روى من الكراهة هو ان يدخل مكشوف العورة فاما بعد التستر فلا بأس بالدخول ولا كراهة في غلته كما لا كراهة للدخول له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن دخول الحمامات ثم رخص رجل ان يدخلها في الميادين مخرج ميرز بنعي الاثار والمراد السرايا من السرة والكرية وفي ابن ابي عمير رخص النساء

وقوله انما استفتح كذا رضى العجم واستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلابد خلتها الرجال الا بالاندراد منوعوا
النساء الا امرضا او نفسا وروى الحاكم على شرط مسلم يقال للحمام قفالاو يارسول الله ما يذهب الدرن ويذهب
المريض قال من دخل فليستتر قلت الى اصل ان دخول الحمام يجوز للرجال وليستطر ان تستر العورة وللنساء ايضا
ويستطر ان تستر العورة بازار سانخ والى سلم من نظر الى عورة آدمي ومع ذلك ان تكون لهما حاجة شديدة
لرض او حيض او نفاس ولا يمكن ان يغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها او خوفها من ضررها فليس فيها جرم
ذلك واما مع عدم العذر فلا -

باب النهي عن التخرى اى كشف العورة وفي الباب مرفوعا ان الله حي شديد يحيب الحياء والسلطان اذا
اغتسل احدكم فليستتر اذا كان في النقصاء بخضره الناس فعلى الوجوب واذا كان في الخلو فلعلى الاستحباب
لحديث البخاري ان موسى اغتسل عريانا وان الوب كان يغتسل عريانا اى في الخلو قوله ان التخذ عورة
وقوله لا تكشف فذلك ولا نظره الى فخذى ولا ميتة ذليل ان التخذ عورة وهو ما يهيب اى حفيظ والشافعي
واورد في حديث انس حرس النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذ وفي اخرى من ركبة انس فخذ صلى الله عليه وسلم
فلا يدل على عدم كونها عورة فان المرد حرسا سوى الازار وس الركبة مع الازار على التخذ فانهم
باب في التخرى اى من غير الرادة واختيار كما يدل عليه حديث الاول من الباب او في الخلو فيجوز كما
يدل عليه حديث الثا في الله احق ان يسيحي منه من الناس - آخر كتاب الحمام

اول كتاب اللباس

الضابط في اللباس ان يكون ساترا بقدر العورة فالرجل ليستتر من سرو الى الكفيتين وجوبا وغيره بالاولوية
والمرأة تستتر باطن الراس الى القدم فلا يجوز لها كشف الراس واليد الى المرافق ونحوها وازارها تسبل الى ان
لا تكشف شيء من القدم ولا يجوز للرجال ان يسبل ازاره او رداءه او قباها حيث ليستركعبيل السنة الازار
الى النصاب السابقين ويجوز الى ما فوق الكعبين ولا يحل للرجال لبس الحرير والذهب والفضة ولا استعمالها
وللنساء لبس الخمرتين بها وتختب عن الاستعمال كالرجال ولا ينبغي للنساء التفاضل والخيلاء
والدلايب المسرفين ولبس من لبس ثوبا جريدا من رداءه وكسوة او سراويل او عبا او قميص او عمامة
او نعل او بساط يجلس عليه او منديل او خذعة او خذك سماه ثم يدعوكما في الباب قوله كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا سماه باسمه اما قميصا او عمامة ثم يقول اللهم لك الحمد انت كسيتني به
اشكك من خير وخير ما صنع له واعوذ بك من شره شر ما صنع له وهو استعماله في طاعة الله وعبادته
وفي معصية الله ونحو الفقه والخيلاء وفي اخرى مرفوعا في الباب ومن لبس ثوبا فقال الحمد لله
الذي كساني هذا الثوب وسر دينه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر لم يذكر
الترمذي وابن ابي لفظه واما ذكر كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون اللباس ثوبا جديدا ويدعوا كما

في الباب تنبل ويختلف الله تعالى اي يستعمل هذا الثوب حتى تنال ويصير خلقا وسيدراك الدعاء وجل خير امره ويختلف
باب في ما يدعى لمن ليس ثوبا جديدا تقدم ما كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا
للايس ثوب الجدي وفي الباب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ايلي داخلتي مغناه الدعاء بطول النهار
ويروى بالغار ايضا ويدل عليه الحديث المتقدم ايلي ويختلف السر والخلقي من الاخلاق منساة في كلام المشبهة الحسن
باب ما جاء في القميص وسمى قميصا لان الاول يقيص اي يدخل فيه فقميص ليستتر به وكان احب
الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص كما في الباب لانه يكن في السترة الرداء والا زار الذين جا
كثير الرباط والامساك وغير ذلك وقد احب السراويل لاذ ايضا واشترى كما في الحديث اما قوله كانت
بينكم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السبع بالسين والصاد وهو مفصل ما بين الكف والساعد فالجني فيه
بين اليد والكم اما ان يؤل بالاضافة البائية والانا جبال للفظين رائد ولفظ الترمذي اولى منه كان كم يذلل
عنه المرعية وسلم قال الحافظ ابن القيم في الهدى واما الاكام الواسعة الطوال التي كالخراج فلم يلبسها
سوى الاحد اصحاب البتة وفي جواز النظر فانه من جنس الخيلاء احدثت الى السبع ستة والى الاصابع جاز
كما اخرج البيهقي في شعب الزايمان عن علي كان يملك القميص حتى اذا بلغ الاصابع قطع افضل احدى الزائد
من الاصابع سدل فيكره -

باب ما جاء في الاقميص يفتح الثوب باللبسة ستة وقوله صلى الله عليه وسلم وشم بين اصحابي في الباب
باب في لبس الشهيرة كان غرض اللابس مقصدا للباس الشهرة باعتبار التفاخر والخيلاء كما في
لباس الفاخرة او باعتبار التزهد كما في غير ما هو مكره وتحريم او حرام كما في الباب من ليس ثوب شهرة
اليسد الله يوم القيمة ثوبا مثله اي ثوب شهرة تلهي فيه اي تشتغل الثوب في النار ومن تشبه نفسه
بأكثار في اللباس وغيره او بالفساق او الفجار او باهل التصوف الصلوا لا البر فهو منهم في الاثم او الخير عن الثواب
كما في الباب من تشبه بقوم فهو منهم واما التزوي بزى الصلحاء والعلماء وقصد بذلك الشهرة من الناس
وان يكرم كما يرمون بها اذا دخل في الحديث الاول ولا يعر محمودا عند الله تعالى -

باب في لبس الصوف والشعر الصوف الصان والشعر المعز ولباس قراختاره الصوفيا وقوله صلى الله عليه وسلم
البي حلى الله عليه وسلم واصحابه كما في الباب وعليه من طهر حل من شعر اسدى الكسار الذي في خطوط
اوقية تصاوير رجل واما شبه ذلك قوله كسا في خيشتين الخيش ثياب في نسجها رقة وخيوطها غلاظ من
مشاقة الكتان او من اعطى العصب قوله انا اكسي اصحابي اي افضلهم كسوة قوله فاخرجت اليها
انما الغليظا مما يصنع بالين وكساها من ابيهم ثوبا ثوبا قيل هي الرقعة وقيل الغليظة كما نركب بعضها بعضا
اغظها وصار يشبه اللبد وقوله قبض في هذين الثوبين ففي امثال هذه الاحاديث بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى عليه كان من الزاوة في الدنيا والاعراض عن متاعها وقيل في بعض الاحيان احسن الملابس في اعلاها
الابواب ان الجدة انما تلبس ثياب المهادي اورنح التكافعين حفر ذلك الاكل انه حين لبس الاحسن وشبه

في ساعته واليسير

باب ملجاء في الخنزير المجهة وتشديد الزاى ما غلط من الديباج واحمد من وبر الارنب ويقال
 ذكر الارنب خرزوزن عمر في القاموس الخنزير كصر وذكر الارنب ومنه اشتق الخنزقال في الكوكب والمنسج
 ن الابريم والصوف وقال غيره حرير غيلط لوبر وشبهه زنال ابن العربي احوه عيه الب اذوا واللمة حررو
 اخر سواه وفي الباب ما رأيت رجلا يتكلم بخله يبعث عليه عاملة خنز سودا فقال كسانها
 يستول لله صلى الله عليه وسلم قال النسائي قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله بن حازم السلمي امره ان
 وبنايل ان الخنز جازر للذكور وفي رواية الثاني قوله ليكون من امتى اقوام يستحلون الخنز والخنز
 الحديث زاد النجاشي والخنز والمعازف وهو صناعات الملاهي قلت الخنز ان كان من الحرير فهو حرام وان كان
 من وبر الارنب فيجل فالروايات السابقة محمولة على الاول وما كان فيها من الرخصة فعلى الثاني ويستحلون الخنز
 ضبط بعضهم بكسر الحاء وسكون الراء المهملين وقال اصله حرج وهو الفرج فنفى اخرى الحائش ويجوز اخرج
 كفرن واخر اخرج معناه انه كثير فهم الزنا في الفرج قال المنذري

باب ملجاء في ليس الحرير وبها يخرج من وود القرفينج منه الاثواب قال في البداية لايحل
 للرجل لبس الحرير ويحل للمرأة لبس الحرير صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباج وقال انما يلبس
 من لا خلاف له في الاخرة واما حل للنساء يجزيه آخر وهو ما رواه عاترة من الصحابة منتهى علمي ان ابني صلى الله
 عليه وسلم خرج وباحدي يد حرير وبالاخرى ذهب وقال هذا حرام على ذكورا حتى حلال لانهم يروى
 حل لانهم الا ان القليل عفو وهو مقدار ثلاثة اصابع واود ربع كالا اعلام والمكفوف بالحرير يروى ان علي
 السلام نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلث اوار ربع ارا لا اعلام وعنه عليه السلام ان كان يلبس جبة
 مكفوفة بالحرير لم يلبس الا احاديث اخرجهم المصنف وغيره قوله في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه
 انما يلبس هذه من لا خلاف له في الاخرة اي الاصب لفي الاخرة وقيل من لا حرمته له وقيل من لا دين
 فعلى الاول محمول على الكفار والمشركين وعلى القائلين الآخرين يتناول المسلم والكافر الاستبرق الديباج
 الغيلط او ديباج ليعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الحرير الا ما كان هكذا وهكذا اصبعين وثلاثة اذرا وسلم ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعية
 الوسطى والسبابة وضهما ولفظ البخاري نهى عن الحرير الا كذا و اشار باصبعية اللتين تليان الابهام وفيه
 يجوز لبس الحرير الطراز والطرف كالسجاف بشرط ان لا يجاوز اربع اصابع فان جاوزها حرم لا فرق في ذلك
 بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والرقيع كالشطرز والفاطر فاطمة زينة على زنا لمية
 امر على وفاطمة بنت حمزة وفاطمة بنت شيبة -

باب من كرهه الحرير وفي الباب عن علي نهى عن لبس القميص رفعه وسلم بطرق متنى ومنه
 وكذا في النسائي نهى في رواية نهيت وفي رواية كذا اقول نهى كرهه ولذا في رواية مسلم في الصلاة وليس

معناه ان النبي غلب على العلي واقام معاه ان المظلم الذي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الى فانما انقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس فليعلم في الامام من نفس بين تلك الامم التي
 الهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقيمة من سنن سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 بالحري ولم يكن كلبا حريرا ولم يكن حرمت اذ ذاك والمستقيمة في ذلك المين بما رويته معزة بين عيب شدة
 كانت مكففة بالسند وسد الرق من الحري والديابج ان النفس الغفيرة لا تكون من سنة بين بل الرتبة
 مستغفرة الكمين من سندس وداير وفيها وقيل انها الجبة الواسعة فلا يحتاج الى ثياب التاويل وفي الحديث
 كان يلبس البرنس والمساقق صلى الله عليه وآله وسلم فيها ومنه حديث ثماره صلى الله عليه وآله وسلم في سنة قوله لا تلبس الديباج
 هو الصوف الاحمر والحديث يعمل على النبي عن ركوب ميثرة اليرقان للاشارة لشدة كراهته لبس غيره قوله
 فلا ليس المكفف بالحري وهو الذي عمل على ذيله والكامنة وجنبه كفاف من الحرير كما استجاب في قوله
 على ما زاد على اربع اصابع او تركه تنزع عنه قوله تعالى عن ميثرة الديباج مع ميثرة من ولما رويته
 على رجل البعير تحت الركاب واصلة الواو وميثرة اكمة وقيل اغشية المسرعة والحرمه متعلقة بالحري
 من الجلود والنبي للاسراف اولانه يكون فيها حريرا -

باب الرخصة في العالم خيط الحري تحت القدم عبارات الهامة الا ان التخليل عنه يوم قد اوشا منه
 اصابع او اربع كمالا اعلام والمكفوف بالحري بعد فيجوز من الحرير الطراز والطرف كالسجاف يشبه طراز السجاف
 اربع اصابع وفي الباب عن اسماء بنت ابى بكر يا جارية نأخذ لبي جبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غلبه
 فاخرجت له جبة طيلة السدة مكفوفة الجيب والكمين والفرج بالديباج الجيب وهو موضع القوامة المكنة
 يدخل منه الراس والفرج في الثوب الشق الذي يكون امام الثوب وخلفه في اسفله والديباج نعت من
 الحرير وفي الحديث جاز لباس الجبة المعروفة بلباس ماله فرجان من خلف وقدام وان لا كراهية فيه وان كان
 لا يلبس لفقههاء والصالحين في هذا الزمان للقبضة ومن صدقت نيتهم مع الله تعالى لا يبالي بما يلبس فليكن
 ابو الخبيب السهمودي يلبس العمامة في وقت لبشته ونايروه في وقت بلطق وفي الباب عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما المعلم من الحرير وسدى الثوب فلا يلبس
باب المصمت هو الذي جميع حرير لا يخالطه نطن ولا غيره السدى يكون الحصى زمانا فهو
 خلاف النجوة وهو مدطولا في النج ويساقي حكمه -

باب في لبس الحرير لحد الثقال في الهامة ولا يلبس الحرير والديباج في الحرب عند ما لم يرد
 الشعبي اذ عاين السلام رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منافع لمعزة
 السلاح واسبب في عين العدو ولبرقة ويكره عندنا في حقيقته لا لا فصل فيما روينا والضرورة انما تقتضي
 وهو الذي لمحى حرير وزمناه غير ذلك والمطلوب الاستباج الا للضرورة وما رواه محمود على المخلوط ولا يلبس
 اسده حرير ونجته غير حرير كالنطن والحري في الحرب وغيره لان الصحابة كانوا يلبسون الحرير والخمسة في الحرير

لان الذنوب انما يسير تدوا بالنعى والتعجب بالاجرة فكانت هي الغلبة فدون السندى وقال اله اوسف اكره ان يوب القفر
 يكون بين القفر والظلمة ولا ارى يشق القفر باس لان الذنوب ما يوسس والحشة غليظة ومن وما كان له حمة حريرا
 سدا غير جرب لاس به في الحرب والغزوة ويكره في غير الاعمالها والافتقار لئلا يمتدحى على ما ينال انتهى وفي الباب
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابن ابي عمير بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 من جنة (جرب) كانت دوما قال ابن رسلان وكما يجوز لبسه كما ذكره يجوز لبسه لا قبل له في بيت النخيل ان
 عبد الله بن عوف والزيه بن العوام شكيا القمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصص بهما في قصص الحرب
 في غزوة والا صغ ذلك سفر وحضر اكما سواها من الحرب وفي وثقة في ذلك بالسفر واختاروا ابن الصلاح بقاء
 الى بيت واذا ثبت حكم الجواز في حق صحابي ثبت في غيره ما لم يقم الدليل على اختصاصه غير الحكمة والقيل الذي
 يقع فليس بالحري في معناه فيقاس عليه وفي قول مالك واسمه لا يباح لبسه لم يمس التحريم وهو قول ابي حنيفة
 وهذه الرخصة يحتمل ان يكون خاصة بهما والا صغ الاباحة لان تخصيص الرخصة بهما على خلاف الاصل المقر
 فان لما كان من حكمة وقد تعين العلاج بهما الضرورة كونهما على السفر والاشتي ثم تبادى بهما ابج للضرورة
 لا شغلا بهما وثقة بقدر الضرورة وهذا نظير التداوى بالاولاد

باب في الحدود للنساء تقدم حكمه قلع عن الهداية والتقوى على ان لبس الذهب والحرير لا يجوز للرجال و
 اما لبس اللبس فقال ابو حنيفة لا لباس باقر الشكر والدياباج والندم عليها وكذا الوسايد والمرفق ^{السط}
 والسويز من الدياباج والحرير اذا لم يكن فيها تماثيل ونبال صاحبها يكره جميع ذلك قال في الهداية ولا لباس ^{سيد}
 والنوم عليه عمن ابي حنيفة وقال لا يكره وكذا الاختلاف في ستره الحري وتعليقه على الابواب لهما العمومات ولا من
 زكى الاكاسرة والمجابرة والتشبه بهم حرام وقال عمر اياكم وزى الاكاسم ولم يروى انه عليه السلام علبس على مرفقة
 حري وثقه كان على يسا عبد المدين عباس مرفقة حري ورواه ابن سعد في طبقاته ولان القليل من الملبوس
 مباح كالاعانم كما ذكره القليل من اللبس لم الاستعمال والجامع كونه نمودجا على ما عرف اهم وفي الباب عن علي كره
 وقاله ان نبي الله صلى الله عليه وسلم احذ حرياء يجعله في عييته واخذ ذهبها فجعله في شماله ثم قال
 ان هذا من حرام علي ذكر ^{سور} امتى زاد ابن ماجه لانهم

باب في لبس الحبرة قال الجوهري الحبرة مثل الغلبة وبريدان يكون من كتان او قطن سميت جرة
 النابج اذ هي مزينة والتجيرة التزبين والتسين واما كانت الحبرة احب الثياب واعجب الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما في الباب لا لبس فيها كثيرة زينة انما كانت مخططة ولا نها اكثر اختلا من الينسج من غيرها
باب في البياض كان احب الثياب اليه صلى الله عليه وسلم وضعا القميص وضعة الجري ولونا البياض
 في ثياب من ابن عباس رقع البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنا ذنبا مودا كمر
 الحديث وقد كمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب بياض
باب في الخلفان وفي عمدة الذنوب انما هو الذنوب الذي على من اللبس يثني للانسان من طيف الثوب

من الاوساخ الظاهرة بالبدن وكذلك تنظيف شعر الرأس بالغسل والرجل والتدريس بالزيت ونحوه لازالة
 القمل وينبغي ان يلبس من الثياب التي تليق بحاله من الغنى والفقر ليعرف الفقراء وذوي الحاجات انه
 ذا غنى وبها يفكر في الباب اما كان هذا يجدها يغسل به خوفا وفي اخرى عن مالك بن نضلة قال
 آتيت النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب دون خلق فقال مالك مال قال نعم قال من اى المال
 قال قد اتاني الله من الابل والغنم والحيل والرقائق قال فاذا اتاك الله مال فليبارك فيه الله
 غلبت وكرامته التي اكرمك الله بها من المال ففقه على الجمال والزينة بما يليق بشيئان
 الا يكون طلبا للشهرة والفخر

باب في المصبوغ اى في لبس الثوب المصبوغ قال ابو حنيفة: واحدا به يجوز كل لون الا المعصر
 والمزفر للرجال بكرة خاصة ويجوز للنساء كلها يجوز عندنا لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن معصفا وقال الشافعي
 ان لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن حريرا كراهية في لبسه للرجال قلت وفي الباب عن ابن عمر رفعه وقد كان
 يصنع به اثني عشر يوما حتى عاينته اى بالصقرة اختلف الناس في ذلك فقال بعضهم اراد الخضاب للحيمة
 بالصقرة وقال آخرون اراد ان يعصر ثيابه ويلبس ثيابا بصفرا

باب في الخضر هو من لباس اهل الحنة ومن اتفق الا لوان لا ابصار وفي الباب خبر ايت عليه
 بردين اخضرين اى على النبي صلى الله عليه وسلم

باب في الحريرة يجوز للرجال الحريرة اذا لم يكن معصفا ولا مزفرا وفي الباب قوله وعلى ربيعة مفرجة
 بالعصر فقال هذه الربيعة الحديث فيها انما لا تسره فاحض اهلت فانه لا يابس به للنساء
 الزينة كل ما ذكروا لم يثبت في الحديث فانه لا يابس به للنساء الزينة كل ما ذكروا لم يثبت في الحديث
 الباب المفهومة التي ليست بمشبهة اى تضعف الشهية الحريرة ولا المودعة اى بحمرة الخفيفة مثل لون الورد
 فيه شيء الرجال عن لبس المعصر والمزفر وفي رواية على ثوب مصبوغ بعصر موسى دا هذا صحيح
 وواضح انا قوله صلى الله عليه وسلم جل عليه ثوبان احمران فسلم عليه فلم يرد عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم فقيه الاحمران مطلقا من غير قيد المعصر فحمل على المصبوغ بالعصر وكذا قوله
 الا ادى هذه الحريرة قد علمتم اى غلبتم او قال ذلك لانه ذم المتزينين والمتكبرين

قوله ونحن نصنع ثيابا لها بمصر فبينما نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما راى المصنوع التي تلت فداخ منهن ارضى السرعها اذ رجح لانه لم يزل الطين الاحمر والافس المعلوم
 عند كل من اصحاب المذاهب ان الحريرة الخالص من المعصر وغيره جاز للشركاء فكيف يمكن ان يذكرها في القول
 ان الزينة بها بعيد ايضا لان لون الحريرة لا ياتي في الزبد بل الصبح بها يوسم الزبد فليس فيه غير ان صلى الله عليه وسلم
 لما رجع وكان رجوعا عاجلا لم يبدت عند وصوله الى الباب فداخ رجح لانه لم يزل الطين الاحمر والافس المعلوم
 لسوء الاصل والاجنبات واشتغالهن في امرهن من الصبح وتجهيز الثياب وغير ذلك رجح لذلك ولهمنت

ينبغي ان لم يرجح الالكراهية المغرة وكثيرا ما يشبه المراد ويحيى لذلك نظير والمغرة الطين الاحمر وغيره

باب في الخمسة اى في الحجرة في الحجرة سبعة اقوال للاخفاف منها انها واجبة ومنها سنة ومنها مستحبة ومنها مندوب ومنها مباح ومنها مكروه ومنها حرام والخيار ان مباح لاسنة ولا مكروه وفي الباب رايته في حلة حرام لمراسيتها قطا احسن منه وفي اخرى رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتحن في خطب على بغلة وعليه برد احمر الجريش وهذا البرد والحلة الاحمر يحل على انه لم يكن مصبوغا بالعصفر بل كان جريا مخطوطا بخطوط الاحمر غير المعصفر والبرقع

باب في السوداء في الناعن عائشة قالت صبغت للنبي صلى الله عليه وسلم بردا سودا فلبسها بالبريق وثبتت في فخر من واحد لبيته الثوب السوداء

باب في الهدب هو حمل الثوب وشعر اشفار العين والمراد منها سوا الاول

باب في العمامة الصلوة في العمام مستحب ولا يكره ما عداها ويحب للجمعة والعيد وغيرهم وللأمام الكندري الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الدرداء لئكة يملكون على صاحب العمام يوم الجمعة وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفقه مكة وعليه عمامة سودا وفي اخرى رايته النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سودا وقد ادخى طم فيها بين كنفه وفي نسخة طم فيها وهو المعروف وفي اخرى فرق ما بين ثنائدين المشركين العمامة على القلائدس يريد ان المشركين كانوا يعمون على رؤسهم من غير ان يكون تحت العمامة قلنسوة ونحن نعم على القلنسوة وعن عبد الرحمن بن عوف يقول عمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لها من بين يدي ومن خلفي اى شد على راسي عمامة فارسل طرفها من خلفي وطرفها الاخر على الناصية ففيعمدل العذبتين وكان عادته صلى الله عليه وسلم مدل العذبة خلفه وكان عمامته صلى الله عليه وسلم في عامة الاحيان ثلثة اذرع وفي الصلوات الخمس سبعة اذرع وفي الجمعة والاعياد وحين الوفود ثمانية اذرع

باب في لبسة الصماء اختلف اللغويون والقهار في تفسير اشتغال الصماء فقال الامعي هو ان تشتمل بالثوب حتى يكمل جميع جسده ولا يرفع منها جانبا قليل لها الصماء لانه اذا اشتمل بها السدت على يديه وجلبه المنافذ كلها كالعورة الصماء التي ليس فيها ثقب والما تفسير القهار فهو ان تشتمل بالثوب والاحليس عليه وغيره فم يرفع من احد جانبيه فيضع على احد منكبيه على هذا فانما هي علة لا يردى الى كشف العورة وعلى تفسير ايل اللغة انما هي مخافة العرض شيء يحتاج الى رفع يده ولا يردى الى ذلك بسبيل الا يكشف العورة وفي الباب نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصماء وعن الاحتباء في ثوب واحد والاحتباء ان يجلس الرجل على الارض ويضع رجله الى بطنه ثوبا يحجبها من ظهره ويشير عليها وقد يكون الاحتباء باليد من عوض الثوب والنهي لكشف الفرج كانى بداية التقدير انتهى عن ليستين ان يعقب الرجل مفضيا يفرجه الى السماء اى من غير ساتر لفرجه فهذا احد الثنتين المنوعتين والثانية هي الدخلة في الدخلة في الصماء اى ان يلبس ثوبه واحد جانبيه خارج

دكشون بلاستر، ديلقي شود به على عاتقه من احد جانبه قيد و عورته

باب في حل الاذنين مع زركانت عاده العرب ان يكون جويهم واسعه فرمايتد ونهايزو رجايرتونها مفتوحة وكان عامه احوال النبي صلى الله عليه وسلم الشد وقد يكون جنب نصيه غير شد وكما في الباب دان نصيه لمطلق الا زار وفيه قال عروجه فادليت معاديه ولا ينه قط الا لمطلق اذ رادهما بهذا ثقل الصحابة والتابعين فمن بعدهم من السلف الصالح باتباع السنه والمداومه عليهما استنطا عوا جعلنا الله تعالى من اهل الاتباع وجناب عن الابتداع وان كان اختيارا لما هو خلاف الاولي خصوصاً في الصلوات لكنها احبا ان يكون على رأي النبي صلى الله عليه وسلم وان كان اطلاقه ازاره اذ ذاك لعارض ولم يكن من عامه احوال صلى الله عليه وسلم وذلك لما فيه من ثلثه المبالاهم الصلوة الا ان الكراهه لعلها لا تبقى في حق معاوية بن قرة وابنه تكون الباعث لهما جعلي الله عليه وسلم وانباعنيما رايه من الكيفيه صلى الله عليه وسلم

باب في التفتيح يجوز الاستظلال من حر الشمس بالرداء والشمسية والظلة قوله هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلاً منقحاً أي مغطياً رأسه بردي حفظاً للشمس

باب ما جاء في اسبال الاخراس هو تطويله وترسيله نازل عن الكعبين اذ امشي وانما يفعل ذلك في الغالب كبر اقال العلماء المستحب في الازار والثيب الى نصف الساقين والجار بلا كراهته تحتة الى الكعبين نازل عن الكعبين فهو ممنوع فان كان الخيلار فهو ممنوع منع تحريم والا فممنوع منع تنزيهه والاسبال يكون في الازار والقميص الحجة والعمامة والطيلسان يدل عليه حديث الباب من تجرثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيمة لان الثوب عام ونحوه الاحاديث في تفقيدها بالجر خيلار تدل على ان التحريم مخصوص بالخيلار وبه قال الشافعي وعندهما قيد واقعي واجمعوا على جواز الاسبال للنساء وقد عرج عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن لمن في ارضه رذيلين فاعادوا وكان ابو بكر خيفاً فلا يستمسك ازاره عليه بل يتجرى عن حقويه بلا ارادة ولذا قاله ليست ممن يفعل خيلاء فخير منقبة عظيمة لا يبي بكره واحاديث الباب ظاهر وفيهم وعيد شديد لمسبل الازار

باب ما جاء في الكبر وسجودهم بالاتفاق والخيلار والخيلاء والزهر والتجود والكبر كلها بمعنى واحد وفي الباب قال الله تعالى الكبرياء ردائي والعظا اذ لي فمن نادعني واحد منهما قذقت في النار ما كان فان الثوبان يخصان اللابس بحيث لا يستغنى عنهما ولا يقبلان المشاركة عبرة للعالين عن الغلبة بالذرع عن الكبرياء بالرداء على جهة الاستعارة المستعملة عند العرب وبالحمد يري ان العز والكبر بار من اوصاف الله تعالى الخاصة به التي لا ينبغي لغيره وفي حديث الشافعي لا يدخل حلق الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر اي لا يخلها دون مجازاة ان جازاه ولا يلزم انه لا يجازيه بل لا بد ان يدخل كل الموحدين الجنة اي اولادنا ثانياً بعد تعذيب صحاب الكبراء الذين اتوا مصرين عليها ويل لا يخلها مع الشقيين اول وبله وقيل معناها من تكبر من الايمان فلا يدخل الجنة اصلاً والاولى ان يقال انه لا يكون في قلبه كبر حال ودخوله الجنة كما قال تعالى ونزعنا ما في صدورهم من ثقل كما قال صلى الله عليه وسلم لم لامرأة عجزوا ان لا تدخل الجنة عجزت واما من

اذا كانت عجوز الاشتهى فلا بأس بمصافحتها وسيد بالافلام خوف الفتنة والصفيرة اذا كانت لا تشتهي بياح سهاو
والنظر اليها ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها للضرورة ويخفى ان يعلم امرأة ما اذا انها فان لم يقدر واليستر
كل عضو منها سوى موضع المرض وينظر الرجل من الرجل الى جميع بابه الاماين سترته الى ركبتيه وما يباح النظر اليه
لاول من الرجل بياح المس ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه من ان كانت الشهوة لا تستوار
الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالثياب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة
الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلوات الجنس اغلظ فان كان في ثلبها شهوة او اكبر
رأسها انما تشبه او شكت في ذلك فيجب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل اليها وجوزت الصفرة في النظر
وفي الباب عن عائشة ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق
فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصح لها ان يرى
منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه قوله ثياب رقاق تريد ليف الراس لها لون
البشرة من الرقة فقال ان المرأة اذا بلغت لا يجوز لها ان تظهر للاجانب الا ما تخرج الى اظهار الحاجة الى معاملة او
شاة الا الوجه والكفين وبها عند من الفتنة واما عند اخرون من الفتنة فلا ويدل على تقديره بالحاجة اتفاق
المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجه لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره -

باب في العبد ينظر الى شتمه ولا يختلف العلماء في ان عبد المرأة محرم لها من الاقارب الشافعي الى انه هو
محرم لها نكاحا وبها وبها فرمها وينظر منها ما ينظر محرما وقال ابو حنيفة واخرون ان العبد ليس محرم اليه واجتنب من
جعل العبد كالحرم بقوله تعالى او ما كنت ايمانكم تعجب بما رآه ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب قال لا يفرك
بذه الكاكة انما يعني بها الفسار لا العبد وحجة الاحناف فيه قول ابن عباس ومروا علم الناس بتفسير القرآن في الباب
ان ام سلمة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة فامر ابا طيبة ان يحجمها قال (الرازي)

احسبت انه (اباطية) قال كان اخاهما من الرضاة ادغلقا لم يحتملوه وجهه ان لجامه انما يكون غالبا في
يد المرأة في الايجوز للاجنبي الاطلاع عليه كغير اسبابها او تقابا او ساقها فقال ان كان من ذات محرما او صبيبا فان
المصنف ترجمه الباب بالتأليفة فان الاخ الرضاة والغلط لا يخلو لما حاز لها النظر الى شعر المرأة يجوز للعبد
ايضا لا تخاف منها في انها محرم للمرأة وبها ما يوقف على كونه محرما وعننا ان سلم ذلك واما قوله لافطمة ليس عليك
باس انما هو ابوك وغلا ذلك فلا حاجة فيه ايضا فان العبد كان صبيبا لا طلاق لفظ الغلام وانها
واقعة حال لا عموم لها واما حديث اذا كان لاجنبا لمكانه وكان عنده ايلوزي فلتعجب منه ومفهومه انها لا تعجب
قبل ذلك فالمرء من الاحتجاب كمال الاحتجاب كالا جانب وعلى ان المفهوم غير معتبر عزنا وحمل الطحاوي على سب
الذرايع فالمرء للاحتجاب اذا لم يرد تعنتا كيملا يقطع العلاقات قال في الهامة ولا يجوز للملوك ان ينظروا من
الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها او قال مالك هو كالحرم وهو احد قول الشافعي وهو قال في نظر الرجل من ذوات
محارمه من امره وابنته والبالغة وابنته ومن كان ذات رحم محرم منه ومن كل محرم من الرضاة او النكاح او الوطى وكذلك

ما دام يولي ابيه او ابنته او نكاح ابنته وان لم يكن فيها رحم فقال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه والراس والصدرة
 والساقين والخصيتين ولا ينظر الى ظهرها ولا يلبسها وقد باو الاصل فيه قوله تعالى ولا يمد يدين زنيتهن الا بغير لهن الاية
 والمراد بالعلم ما وضع الزينة وهي ما ذكرنا في الكتاب ويض في ذلك الساعد الاذن والعنق والقدم لان كل
 ذلك موضع الزينة بخلاف النظم والبطون والنخذ لانها ليست موضع الزينة ولان البعض يخل على البعض من
 غير استئذان وانتشام والمرأة في بيتها في ثياب مبهمة عادة فوهم النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج وكذا الغيرة
 أهل المحرمات البوابة نقل انتهى بخلافات اولها لانها لا تكشف عادة ولا لباس بان ليس ما جازان ينظر اليه منها ولا يلبس
 باخاؤة ولا سافرة بين وينظر الرجل من مملوكة غيبه وولي يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارم

باب في خلقه ثلثا غير اولى الذرية والارث والارث الحاجة والشهوة قال في الهياكل والنحى في النظر الى الاجنبية
 كالفعل وكذا الجبوب وكذا الخنث في الرضى من الانفعال والحاصل انه لو خذ في حكم كتاب العمد المنزل فيها
 يربحكم كتاب العمد قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من البصائر الخ قل ثلث الاية ان قوله تعالى او السابعين
 غير اولى الارث من الرجال من المتشابه وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا لوجوههم فخذ بالحكم وتقول كل من كان
 من الرجال وان كان من النحى والجبوب الخنث فلا يحل لها ان ترضى موضع الزينة الباطنة بين يديها ولا يحل
 النظر اليها والخنث من الخنث هو الانكسار والخنثي والا ستر خارج وهو الذي يشبه بالنسار في اخلاقه وكلامه و
 حركاته وسكناته وتارة تكون بها خلقة ولا زلمه ولا اثم عليه وتارة تكون بتكلف وهو ملعون بالمرءة لعن العمد
 التشبهات بالرجال من النساء وفي الباب عن عائشة قالت كان يدخل على ابي حنيفة رضي الله عنه فيجلس اليه

فحدثه فكانوا يقولون له من غير اولى الاية فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه
 وهو يذيع امرأة وقال ران فتح الله عليك الطائف فعليك ببادية بنت عماران
 النقي انها اذا اقبلت اقبلت باويع فاذا ادبرت ادبرت بتمان رجع تغركا لا تخوان ان طبت
 مننت وان كلمت لغفت بين رجلها كالانار المكفوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وان غلغلت النظر اليها
 يا عمار انك اذا رى هذا يعلم ما هذا لا يدخل عليك هذا الخجوبة قوله اقبلت باويع اي عمن البطن
 اقبل من من كل ناحية اثنان وكل واحد طرفان فاذا ادبرت صارت اطراف العنق ثمانية والعنق هي الفخية التي
 تكون في البطن من كثرة السن والعر يوصف المرأة بالسمن فما سمح رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام منه علم انه
 من اولى الارث فمنع من دخوله ولا يترتب الفساد على دخوله على النساء لوصفها باهن الا جانب وكالوا يظنون انه
 لا يعرف شيئا من احوال النساء ولا يحظر له سبيل لان الخنث كان فيه خلقة وطبيعة ولم يكن يعرف منه الا ذلك
 وبذا كانه ايعود من غير اولى الارث ولم يتكروا ولا دخلوا على النساء وروى البيهقي كان الخنثون على عهد رسول الله
 عليه وسلم ثلثة مانع وثيب وميت وهم قيل هذا كان ميت والصواب انه سب بالنون والبارء الموحدة ثم انهم
 اختلفوا في تفسيره او السابعين غير اولى الارث من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشبه النساء خلقة وطبعا وقيل هو
 الجبوب الذي جفت ماؤه وقيل الاية الذي لا يدرى ما يصنع بالنساء انما بهمة طبية وقيل شيخ كبير قد ماتت شهوته وفيها

اخرج النبي صلى الله عليه وسلم ذلك المختص من المدينة كان باليهود عيينة على جملة ما بينته ام اي ايل ايل
في الاسودع ان يطلعوه ويظهروه فيرجع من المدينة الى البصرة قال العلماء ان ارجاء المختص وفيه كان لثلاثة معان
المعنى المذكور في الحديث من وصف النساء ونحاسهن ودورانهن بحضرة الرجال وقبحهن ان يعيب الرجل زوجهما نكاح
اذا وصفها الرجل للرجال والثاني انه ظهر له انه كان يطلع من النساء واجبا من ودورانهن على ما لا يبلغ عليه كثير
النساء لا سيما على ما تقدم انه وصفها من وجهها وهو الفرج والثالث انه كان يلقن ابنه من غير اولي الارث قلنا
ويجوز اخراجه خاف في اقامته هناك فغته فان النساء قلما يحترزن من رايته شلن وقطن ان ما لا يهينون وكان
ذلك مورثا لانه

باب في قوله تعالى وقتل المؤمنات يغضضن عن اي قل يا محمد صلى الله عليه وسلم من آمن بك من المدينة
يغضضن من نظرين فوجهه يعني الامور التي من التبعيض والمراغض البصر عما يحرم دون ما لا يحرم وقال ابن عباس
نسج من هذه الآية من غرض البصر المؤمنين والمؤمنات جواز البصر الى القواعد من النساء ومن اللاتي قد نزل عن كفن
والولد من الكبر ولا يطلعن فيه لكا حامن الكبر ليس عليهن جناح ان يضعن شيئا من يعني الثياب الظاهرة كالمفقة
والجلباب التي فوق الخمار غير متبرجات بزينة اي قاصدات بوجوه الثياب المتبرج بالزينة وقد تقدم نقلنا عن الهامة
في باب المتقدم ما يتعلق بهذه الآية من احكام الفقه وفي الباب فاقبل ابن ابي مكتوم بعد ان امرنا بالجلباب
فقال احجبوا منه فقلنا يا رسول الله اليس اعصى لا يصير ذولا لغيره فقلنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
احجبوا فان انما السمتا تبصر انه انما وفيه دليل على ان المرأة لا يجوز لها النظر الى الرجل قال النووي
وهو الاصح وقال الجمهور يجوز نظر المرأة الى بدن الاجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم يكن خوف الفتنة كما تقدم
عن الهامة والدليل عليه حديث عائشة انها نظرت الى الحبشة وهم يلعبون في المسجد وحديث فاطمة بنت قيس
قال صلى الله عليه وسلم لها اعتدي في بيت ام مكتوم فانه رجل اعى لضعفين الثياب عنده فوقع الفراق بين
الاحاديث بالمنع والرخصة نقبل المنع محمول على الوضوء وحديث الحبشة وغيره محمول على الرخصة وقيل المنع محمول
على خوف الفتنة والرخصة في حالة الامن وبعضهم قالوا ان المنع في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة والرخصة
في غيرنا وقد اختاره ابو داود وحديث قال وفي الازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة الى آخر ما قال قوله اذا
خرج احدكم عبدا امته فلا يظلم الى عسرهما فان المملوك اذا ذرهما مولا ما يربط تكون كالاجنبية
في حق الولي في الاستئصال بها بشهوة فلا يجوز النظر اليها بشهوة ولا الاستمتاع بمس وقبلة واما الاستمتاع بها بالزينة
من غير شهوة فيباح -

باب كيف الاختصاص اي ليس الخمار وفي الباب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها
وهي تحته فقال لا يمتري اي اختري بلبية واحدة لا يمتري قال ابو داود معني قوله لا يمتري بلبية واحدة لا يمتري يقول
لا تهم مثل الرجل لا تكثر له طاقا وطاقتين قال الخطابي فيه ان يكون لها ان تاوي الخمار على راسها
لئلا يكون تعصبت بخمار باسارت كالمعتزم من الرجال وهذا على معنى فيه النساء عن لباس الرجال اهم وقد عرفت

بأن الزمان ان تلبس المرأة على رأسها السديل فيه ليات كثيرة ففسال الشرعانية فيما احسن -

باب في ليس القباطى للنساء القباطى جمع قبطية منسية الى القبط وهم اهل مصر وهذا فى الثياب و
فى الامميين يقال قبطى والقبطية ثياب بعض رفاق من كنانين تجرد بمصر فحوز للنساء لبسها اذا جعلت تحتها ثوبا اخر
بعض لا يخلى ما تحتها كما فى الباب اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقباطى ولعطاني منها قبطية فقال
اصدأها صدعين فاقطع احداهما فوجدوا عطا الاخر اصرأ تلك تحتها به فلما اذبر قال و امر
اصدأ تلك ان تجعل تحتها ثوبا لا يصغها اى لا يظهر منها شعر اسها الصدرع الشق -

باب ما جاء فى التذليل اى قد حوز للنساء راطالة اذ يابهن من التمهيص والازار بحيث ليدرن الى ان يذراع
من اذ يابهن الى الارض ليكون ظهورا لهن مستورة لا تزيد على الذراع كما فى الباب وقد اختلف العلماء فى التذمين
هل هى عورة ام لا فعن ابى حنيفة روايتان وقال مالك لا يجوز لها ابدان ظهور قديها فى الصلوة ولا فى غير ما حتى اذ
تبرز ظهور قديها اعادت الصلوة وفى غيرها لا يجب الاعادة بعد وقفتها وقال الشافعى بعيدا فى الوقت وبعده وفى الباب
قال نافع لا تزيد عليه اى على الزرع -

باب فى اذهب الميتة الاباب بكسر الهمزة ثقل هو الجلود طفا وقال الاصمعى هو الجلد قبل الدباغ فالجود لا يسمى
ابا فى باب الاصح قال ابو داود كذا قال النخوين شميل يسمى اهابا بالميم ينج فاذا دبح لا يقال
الهاب انما يسمى شدا وقريته واما الدباغ فبالكسر ويرستن پوست وياكل كرون كل ما ينخ وتنق والفساد فهو دباغ فانيا
كان استعمال القرد ونحوه على ما شرطه الشافعى فهو حقة ولا يعود نجسا قط وان كان بالترتيب والشميش والاقطار
فى الرشح فهو حكة وعن الامام فيه روايتان والظاهر انه يعود قياسا وعنه فى يوسف ومحمد لا يعود استحسانا وهو الاصح قال
محمد فى الآثار حديثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شئ ينخ الجلد من الفساد فهو دباغ اختلف اهل العلم فى
اباب الميتة بعد الدباغ هل يجوز الانشغال عنها ام لا فى سبب الحنيفة واصحابه وجمهور الامم الى ان كل اهاب يحتمل الدباغ
انما دبح فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء من اجله المحننير والادعى وقال الشافعى كل اهاب اذا دبح بالباغة
الحقة فيجوز استعمالها ويظهره اجله المحننير والادعى والكعب وقال الاوزاعى ان الدباغ لا ليعمل اللاني جلد
بالوكل لعله لا يظهر جلد النور والاحمار وكل ما لا يوكل لحمه وبه قال ابو ثور وقال مالك ان جلد الميتة مطلقا سواء كان
جلد اوكل لحمه او غيره لى الدباغ نجس لا يجوز الصلوة عليه ولا الانشغال به الا فى الجاهل من الاشياء استدل ابو حنيفة

بحديث ميمونة فى الباب رفعه فقال اكد دبعتم اهابا فاستمتعتم به فقالوا يا رسول الله انها ميتة قال انما حرم
اكلها وكذلك اخرجه مسلم والبخارى والنسائى عن ابن عباس بدون ذكر ميمونة وبحديث ابن عباس بنو
اذا دبح اهاب فقد ظهر واخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان واهمروا الزوائد والحق والشافعى بلفظ ايا
الاب دبح فقد ظهر وسلم بلفظ المصنف وفى لفظه دباغ ظهور وبحديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
ان يستنشق بجوار ميتة اذا دبعتم اخرجه النسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وفى لفظه دباغ جلود الميتة ظهورا
ولما اطلق من وجهه من الجوار على اديم رباغ ومن وجهه استمتعوا بجوار ميتة اذا دبعتم تراها كأن اورا ولى ادا كان

بعد ان يريد صلاحه واستاده ضعيف ويحيى سنة من الحق في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غيره بوجه نبوت اتى على بيت فاذا قرأته محادثة فسال الماء فقالوا يا رسول الله انها ميتة فها
د بانها طهرتها اخرها انساني وان حبان وفيه احاديث اخرى في حجة المذنب الجاهل من جبال الميتة يطهرها الدباغ
ظاهره وباطنه ويجوز استعماله في الاشياء المأثمة والبالغة وبديل لفظ الميتة في حديث عائشة وغيره باطلا على ان يطهر
وان كان اكل لحمها او لا غير الخنزير والادى وزاد الشافعي الكلب اخرج بعموم الجلود ابو يوسف وداود على ان الدباغ
يؤثر في جميعها حتى الخنزير واستثنى الاذاعي والبنو ورجله الا ياكل لحمه كالحمار واحتج ابو حنيفة والجمهور بالطلاق الدباغ
وليفظ يطهرها الماء والقرظ على ان الدباغة مطلقا يطهرها -

باب من روى ان لا يستنقع بالهاب الميتة وهي الملقب الدباغ وفي الباب عن عبد الله بن حكيم
قال قرأ عليا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بارض جهينة وانا غلام شاب ان لا
تستمتعوا من ميتة بالهاب وكالعصب قال ابن رسلان في حجة لما روى عن مالك ان الجاهل الدباغ نجس وهو
ناسخ لاحاديث اذا دافع الهاب فقد طهر وانما لو قد بالآخر فالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل هذا
مرسل لا من كتاب لا يعز حاكم واجب بان كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كلفظ لو لم يكن ذلك لما كتب النبي
صلى الله عليه وسلم لاحد وقد كتب الى مالوك الاطراف والى غيرهم فلم يمتهم بالحجة به وحصل البلاغ وحمل اصحابنا حديث الهاب
على ما لم يدع بن شني وقال القويش في هذا الحديث ناسخه للاخبار الواردة في الدباغ كما في بعض الطرق انما
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته لشهر والجمهور على خلافه وقالوا الاتقاد من ملك الاحاديث صحيحة واشتهر انهم
ابن حكيم لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم انما حدث حكايته حال ولو ثبت فحقه ان يحيل قبل الدباغ وقال الترمذي
كان احمد بن حنبل يقول ثم تركه لما اضطروا في اساده قال البيهقي واتفقوا من روى عن ابن حكيم نقل السعيد في
الترجيح قلت في العصب عندنا في روايتنا في رواية عصب الميتة نجس لان فيه حياة بليل الموت وانما طهره لا عظم من عظم
وبدل عليه حديث ثوبان روى اشترى الفاطمة قلاوة من عصب وسوارين من علاج -

باب في جلود الفهود في بعض النسخ والسياع المودع نمر والنمار في معنى نور قال في الهبات وكل الهاب
دبغ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخنزير والادى بقوله عليه السلام اما الهاب دبغ فقد طهر ودلالة الترمذي
وضيح وهو مجموع حجة على ما في جلد الميتة ولا يعارض بالهني الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام
لا تنفعوا من الميتة باهاب الا ان اسم يغيره لم يورث وجبه على الشافعي في جلد الكلب وليس الكلب نجس العين الا ترى
انه ينفع به جرائد واصطفايا وانما في الخنزير لا نجس العين اذا همار في قوله تعالى فانه نجس منصرف اليه لقوله وحده
الانتفاع بجوار الادمي لكرامة فخر جوار ميتاه قال وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي نجس لا من اجز الميتة
ولنا انه لا حيوة فيها ولهذا لا يتا لم تقبلها فلا يحكمها الموت اذا الموت نوال الحيوة وشعر الانسان وعظمها طاهر وقال الشافعي نجس
قلت الاختلاف في عظم الميتة وشعرها مني على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وعند الشافعي فيها حيوة وقال مالك في العظم
حيوة ودون الشعر وفي الباب لا تركبوا الخنزير ولا النمار وفي رواية لا تصحب الملائكة دفعة فيه لجلل شمر وفي رواية

هذه عن ليس جلود السباع والركوب عليها وفي رواية أخرى عن جلود السباع قال الخياط الملائكة
الدباغ لا يصلح إلا في جلديا يوصل لحمه وموت قول الأوزاعي وقناويل الأحاديث عند غيره إن المنهي عنه أن يتيمم قبل الدباغ
وقد لا أصاب الشافعي أن الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعره على أنه إنما ينهي عن استعمالها من أجل شعره لا من أجل
البنود والخروج عنها يستعمل مع بقا الشعر عليها وشعر الميتة نجس عنده وقد يكون المنهي عنه أيضا من أجل أنها مركب
أهل السلف والخيار احرص

باب في ألا نتعال اتفاقا على أن ليس التعال وبأن معناه من المدايس والخف مستحب وفي الباب عن جابر أنه
قال: كثرنا من التعال فإن الرجل لا يزال وأكيا ما انتحل بهذا الكلام بلغنا رافدا فاصبح أربعين على
منواله لا يوتي على مثاله وفيه إرشاد إلى مصلحة الماشي وينبغي على تخفيف المشقة عنه فإن الخافي تلقى من التعب والمشقة
والإلم والتعار ما يقطع عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده بخلاف المتعل فإنه يكون كالراكب فإنه يكون كالراكب
في ثقله والتعب وجوده الراحة وانحطاس من أذى خشونة الأرض والتأذي بما يطارد عليه من سيول وعجاجة ونحوها يصل
إلى مقصوده سريعا كالراكب فلذلك شبه بالراكب وقدره في دعوى الله صلى الله عليه وسلم أن يتنزل الرجل حتى إذا
بما في الباب لأن ليسها أيسر لا سهل ولكن له وربما كان ذلك سببا لانقلابه فامر بالعودة له والاستعانة به بالبر في أيام
فأما قوله وقال يعيش أحدكم في النعل الواحد لا يتنعلها ولا يتخلعها جميعا كما في الباب فلما كان
أحدى الرجلين أرفع من الأخرى ويكون سببا للثقل والعباءة فاعلموا على أن هذا يخرج عن الاعتدال ويخالف الفوائد
ومثابه لأرى الشيطان كما لا كل بالشمال وكذلك ليس أحد الخفين وأخرج أحدى اليدين من أحد الكفين إرسال
الأرجل من الكفين وإعرا الجانب الآخر منه وكذلك نيب فيه إتيان ليس باليمين وعله بالشمال كما في الباب
إذا انتحل أحدكم فليسير باليمين وإذا نزع فليبدل بالشمال ولكن اليمين أدلهما تتولد وأخرها

تخرج في روية وكان يجب التيمم ما استطاع في شاة كله في طهارة وتوجاه
فتنعل له وهذا ما في التكميم كلبس الثوب والسر ايل والجيت والنعل والخف ودخول المسجد والخروج من الخمار
وتقليم الأظفار وقص الشارب وحلق الرأس ونحو ذلك كما تقدم من قبل في هذا الكتاب بخلاف المستحذر واليس في معنى
التكميم كما يخرج من المسجد والدخول في الخمار والامتناع وخلق النعل وغير ذلك فإنه يتبدل في كل ذلك بالشمال -
باب في الفرائض جمع فرائض كسبائك ولبط قال الله تعالى وفرض مرفوعة يجوز أن تأخذ الفرض بقدر الحاجة وما زاد على الحاجة
فمكروه ويقتصر ويقدر على ما لا بد منه في اللباس والفرائض وغيرهما ويتواضع في الاقتصا على العليقة منه اليسيرة في اللباس
والفرائض على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم من الزيادة في الدنيا والأعراض عن متاعها وملازيمها وشهواتها وما زاد بها
ونحوها وجترأه بما يحصل به أدنى التجربة في ذلك كله والاحتجاز الترتيب والتحسين في اللباس والفرائض يجوز أن تأخذها
كما قال صلى الله عليه وسلم جازع تزوج أخذت إنما قال وإني لنا أنا كما في مسلم وفي الباب والامتناع جمع فطوبى
طهارة الفرض وقيل في الفرض ويطلى على بساط لطيف له حمل يجعل على اليهودج وقد يجعل ستر ومنه حديث عائشة تأخذت
غطا فستر على الباب فالمراد في الباب هو الأول ومكن كان عادت على الله عليه وسلم الاكتفاء على العليقة كما في الباب

كان وسادة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تنام عليها بالليل من ادم حتى زمانه
وفي رواية ابن ماجه الاخر وفي حديث ام سلمة كان فراش النبي صلى الله عليه وسلم نحو ما بين الانسان في جيرانه
موضع القبر القبر الذي كان طول فراشه ذراعان ونحوه وعرضه ذراع ونحوه قوله فما شئ الرجل قال
للملكة وفراش للضيف والرايح للشيطان قال العلماء معناه اي انما على الحاجة فالتحاشي انما هو
للمساكين والاحتياج والالتفات بربنا الدنيا والآخر فلهذا نوم وكل نوم يصيب الى الشيطان انما الذي
اليه يوسوس به ويحسد ويساعد عليه ويرغبه فيل ان على ظاهره وانما اذا كان بعينه ما كان للشيطان عليه بيت
كما يحفل له البيت بالبيت الذي لم يذكره صاحبنا عند قوله اعدوا فراش للضيف فهو لا يراكم انما هو
باب في انما أخذ السند ويكره من الحيطان بالتياب المنقشة وغيره لان ذلك من السفوف وقبول زينة الدنيا
التي هي الشر الذي صلى الله عليه وسلم ان ينظر اليها بقوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زينة الدنيا
هي تنزهه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قاطبة فوجدت بابها سائرا فلم يدخل
الحديث وفيه دليل على تاديب الاولاد والزوجات والاقارب بالاعراض عنهم والامتناع عن الدخول عليهم حتى يرجعوا الى
الستر وشبهه والمراد بالرم الخشبي والنقش -

باب في الصليب في الثوب وفي الباب عن عائشة رفعه كان لا يترك في بيته شيئا فيه للصليب
الا قصبة ولفظ البخاري الاقتصار قطع وكسره وغير صورة الصليب سواء كان في ثوب الملبوس او السند
والسجاد في الآلات والصليب وان لم يكن على صورة ذي حيوة لكن على ما يعبد الصاري -

باب في الصور جمع صورة والمراد بالصورة صورة الحيوان تصوير صورة الحيوان حرام شديدا التحريم وهو من الكبار
لان متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنع بما يشبهه او بغيره فصنعته حرام لكل حال لان فيه
مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب او بساط او دريم او دينار او نيس او انار او حائط او غيره او ما تصويره
الشجر غيره بما ليس بصورة حيوان فليس بحرام وهذا حكم نفس التصوير واما اتخاذ الصورة في صورة حيوان فان كان ما
على حائط او ما يلبوس او مما هو ونحو ذلك مما لا يعبد فيها فهو حرام ايضا وان كان في بساط او لباس ومخدة وسادة وكوم
ما يشبهه فليس بحرام ولكن هل يمنع دخول لانه في الرحمة ذلك البيت في غلات وقد تقدم من قبل والصحيح انما منع نال الخيال
وانما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب او صورة مما يحرم اقتنائه من الكلاب والصوفان ما ليس بحرام من كلب الصيد
الزرع والماشية والصورة التي تشبه في البساط والوسادة وغيرها فلا يمنع دخول الملائكة بسببها لانه لا يشاء ان
الى نحو ما قاله الخليلي والظاهر ان عام في كل كلب كل صورة وانهم يمتنعون من الحج لاطلاق الاحاديث ولان الجوز الذي
كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان فيه عذرة ظاهر ولا معصية فيه فانه لم يعلم به ومع هذا منع جبريل
عليه السلام من دخول البيت وعلى الجوز فلو كان العذر في وجود الكلب والصورة لا يمنع جبريل من الدخول لان عام
اول كتاب الترحيل والترجل والترحيل تسريح الشعر وتنظيفه وتشميعه نهاية وفي القاموس الترحيل تسريح الشعر
وارساله وهو ان يكون باصلاحه بالامشاط ثم الغالب استعمال الترحيل في اللباس والستر في النجاسة وفي الباب

نهي عن الترجل اكتفيا والغلب ان يفعل ويؤثر في اياها والمراد بالني ترك الواحدة عليه والالتزام به وهذا عند ما افترق
وان دعا الضرورة الى الترجل كل يوم لباس به قوله نهان عن كثرة من الاوقات والاعمال والتميز وتبيل التوت
في المعظم والمشرب والملبس والادمان وانما قول ان البدن ذرة من الايمان كجوهري رابعة الهبة والتميز في
اللباس وانما كان البدن ذرة من كمال الايمان لانه يودي الى كسر النفس والله اعلم

باب في استحباب الطيب قوله كانت للنبي صلى الله عليه وسلم سكة يتطيب منها بماء و
الاعيار ونحوها والسكة معجون من انواع الطيب او دعا للطيب او قطعة من المسك او نوع من الشيب
باب ما جاء في اصلاح الشعر وفي الباب مرفوعا من كان له شعر فليكرهه وان لم يكن له شعر فليحلقه
وتعاهدا جميع في شعر الرأس من الذر والتمل بالكتيف عند الغسل والتزجيل والتدخين وان لم يتفرغ فليحلقه
فليكره بالاناء بالخلق ونحوه

باب في الخضاب للنساء اي في اليبدين والجلبين بالخمار فهذا استحباب للنساء وحرام للرجال الا ان كانت
ونحوه ولما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة على النساء وشرط فيها ان لا يبرقعن ولا يزينن الحديث قالت هذا
بنت عتبة بن ربيعة ام معاوية يا نبي الله يا ايحي قال لا بايعك حتى تغيري كفيك كانهما كفا سبعين
اي بالخمار وفي رواية الشافعي افاضت امرأته من وادع ستريدها كتاب في رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم بيده فقال ما ادري اي رجل ام اي امرأة فقالت بل بين
امرأة قال لو كنت امرأة لغيرت اظفأ ولت اي كفيك بالخمار ثم سبقت الى الفهم من الحديث
ان سبالة صلى الله عليه وسلم للنساء كانت باخذ اليد وليس كذلك وقدم من حديث عائشة ان مبالغة صلى الله عليه وسلم
النساء كان كلما يكلمها به والدماس يبهها امرأة فقط وقال الشعبي وكان يبالغ النساء وعلى ما يلوب مطوى و
لعل كانا محرمان

باب في ضلوة الشعر وفي الباب لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة
والواشمة والمستوشمة وفي اخرى والغاصصة والتمصصة والمتلطيات قال ابو داود وقد تفسير الواصلة
التي تصل الشعر ليشمل النساء والمستوصلة التي تشد من يفصل بها ذلك والغاصصة التي
تنتفش وتنفق الحجاب حتى تتركه والمستصمة المعول بها والواشمة التي تجعل الخيلان في
وجهها ليحل اعداء الواشمة فاعلة الوشم هي ان يازر بر في بدن المرأة حتى ليس الله ثم يشبه ذلك الوضع
بالكل فحضر ذلك الموضع والمستوشمة المعول بها والتمصصات هي التي تبرزها الشاير والراعات
رغبة في تخمين اسنانهم قال ابو داود وكان احمد بن حنبل يقول ان من ليس به لباس ولا شعر
النساء انما قبه شعر النساء اجماعا لا حجة في الفقه فان عندهم الضغائر من شعر وحيث وابر لم تصل بها المرأة شعرا
يجوز اذا لم يكن من شعر الانسان والما الحديثين فعمدوا الحرة سحا فان شعر انسان او بغيره فحلقه صرح احمد بن حنبل
بان القرام لباس به وان كان صورة صورة الوصل لانه لا يجي على كل احد ان ليس من شعرا فان سخي كان زوايا

بهناء و دخل في اللغة و يقال ان حازه للضرورة لقتله النساء بالرجال قلت لعل الفقهاء حملوا النبي في الوصل على
ان حرمة الوصل تحول على ما اذا كان بشعر النساء لان استعمال جزم الادى حرام اما الوصل بغير شعر النساء فلا بأس به
لان ليس في استعمال جزم الادى بل بوزنية و هي مطلوبة لها فالجواب ان وصلت شعرا بشعر ادنى فهو حرام بما خلافت
وان وصلت بشعر غير ادنى او بصوف او حريرا و خرق فهو مختلف فيغنيها الجهور لا بأس به وعند مالك والطبري الوصل
ممنوع بكل شئ وقال النبي بن سعد النبي يقتص بالوصل بالشعر مطلقا ولا بأس بالوصل بصوف و خرق وغيره
والوشم حرام بالاتفاق و اما المناصصة و هي التي تنزل الشعر من الوجه و المتعصصة التي تطلب فعل ذلك بها فنهى عنها
حرم الا فانبت المرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالتها بل تخب عند جمهور الامامة وقال ابن جرير لا يجوز خلق شئ من ذلك
ولا تغيير شئ من خلقها بزيادة و نقصان و اما الملتصقات بالانسان بان تبرؤا من الانسان من الطلح
و هي فرجة بين الثنايا و الرابعات و تفعل ذلك العجوز من فارتبها في السن انهارا للصغر و حسن الاسنان و يقال لها
ايضا الوشر و منه لعن الواشرة و المستوشرة فنهى الفعل ايضا حرام على الفاعلة و المفعول بها -

باب في رد الطيب في الباب رفوعا من عرق عليه طيب فلا يرد فانه طيب الريح خفيف الحمل
مصدرا معناه الحمل لانه لا يمتد له حية و لا مائة لحق في قبوله لجران عا و هم بذلك الا في زنا ما غلا ثمنه من العطريات و المك
و العنبر -

باب في طيب المرأة للزوجين من البيت من استعملت العطر و هو ما غلب ريح على لونه فصار رسول الله صلى الله عليه و سلم
زانية كما في الباب و في النساء في ذلك و هذا احتياط و خروج المرأة اي ان لا تكون مطيبة و لا متزينة و لا ذات خلخال
تسع صوتها و لا ثياب فاخرة و لا تخلط بالرجال و لا شاة و نحوها ممن يفتش بها او يجاز في الطريق فتنه او نحوها -
باب في الخلق للرجال الخلق طيب فيها زعفران و هي للشار لان لها لون لا يخالجها و في الباب قوله
ثلاثة لانقر بهم الملائكة جنة الكاف و المتصفح بالخلق و الجذب الا ان يتوضأ سو لا كان الخلق زعفران و ذلك الرجال
فيه و في اخرى من احاديث الباب و عديد شديد عن التمر شعر للرجال -

باب ما جاء في الشعر و الاختلاف الواقع في الروايات في شعره صلى الله عليه و سلم مني على اختلاف اللؤل
و الاوقات و القوة الشعر الى شجة الاذن ثم الحمة التي بلغت المتكبين ثم اللثة التي المت بالمتك -

باب ما جاء في الفرق و هو تفرق شعر مقدم الاس نصفين نصف الى اليمين و نصف الى الشمال و هو
اسماء على الجبين و الفرق هو السنة في الشعر لانه الذي رجح اليه النبي صلى الله عليه و سلم و الظاهر ان رجح منه تعالى
باب في تطويل الحمة و هي من شعر الاس اسقط على المتكبين مباح بل سنة و في الباب عن داود بن

حجر قال اتيت النبي صلى الله عليه و سلم و لي شعر طويل فلما دأني رسول الله صلى الله عليه و سلم
قال ذباب ذباب قال فرجحت فخرزته ثم اتبعه من الغد فقال اني لم اعنك اي لم ارك
لنقولي ذباب ذباب و في نسخة لم اعنك فيه دليل على ان بعض الصحابة قد يقاطع فيهم مراده صلى الله عليه و سلم الذباب
الشوم و يقال الذباب الشر الدائم -

باب في الرجل يضرب شعره وفي الباب قدما النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وله اربع غدا ابر
تحتي عقالهم الذرار الصفا والوقا لخص جميع عقيدته وهي الشعر المقصوص اصل العقص الى وادخال الطريق
الشعر في اصوله

باب في حلق الرأس وفي الباب مرفوعا فقال ادعوا الى الحلاق فاعلموا فخلقوا رؤسنا وفيه ان الكبير
من اقارب الاطفال يتولى امرهم وينظر في مصالحهم من حلق الرأس وغيره

باب في الصبي له ذؤابة وفي الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفزع والقرعان
يخلى رأس الصبي فيترك بعض شعره وتفسير القرع في بعض الروايات مرفوع وفي بعضها موقوف وفي البخاري
والقرع فاشار لنا عبد الله قال اذا حلق الصبي ترك بهنا شعرو بهنا وبيننا فاشار لنا عبد الله الى ما نصبت و
جانبه الى اليمين قلت ليس بذا مختص بالصبي بل اذا فعله كبيره لذكرك فذكر الصبي باعتباره العادة الغالبة وقال
ابن وهب الذي يرب كراهه مطلقا لا يطلق الحديث اى سوار حلق من اى جانب الرأس وترك باى جانب الرأس
وكذلك كراهه ذلك والخفيته

باب ما جاء في الوجوه في ذلك وفي الباب عن انس قال كانت لي ذؤابة فقال لي اى لا
اجزها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عداها ياخذها بكبره الكرمية وفيه التبرك باننا الصالحين والابرار
على اذكار المسوءة قيل ان الذؤابة انما يجوز اخذها بالسلام اذا كانت على كل رأسه شعربها واما اذا حلق شعره كله
ترك له ذؤابة فهو القرع التي هي عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل عليه قول انس لحجاج بن حسان

اجلقوا هذه بين اقصوها فان هذا زى اليهود باب في اخذ الشارب في الباب مرفوعا تخس من
القطر الختان ولا يستحم ولا ينفذ الاقطر قليلا الاطفال وقص الشارب وفي رواية اخرى باحفاء الشارب وهو ان
يحبث يهد وطفن الشفة واحفاه وهو الباعثة في جزها قال مالك ان استعمال الشارب شئنا ونحالف الكوفيين
استعملوا البراءة الصحيح انكوا الشارب ولفظ مسلم احفوا الشارب واول ما كلف بالان المراء واحفاه ما طال من الحفنتين
وقال الطحاوى لم يرد عن الشافعي في هذا شئنا منصوصا واصحابه الذين رأينا بهم المزي والريج كانا يعفان شارب
متريدا وسمعت يقول وقد قل عن الاحفاه السنة وجمع بعضهم بين الاحافيه فقال نقص الشارب ونحو الاثار
وهو ما احاط به قلت نقص الشارب بحيث يكون قريبا من الحلق وهو السنة وهو المراد بالحقار والاحفاه بالمزى فهو
مشبه مكره وفي الباب عن جابر قال كنا نغفل لسبيل اى ندعها على اخلقها الله تعالى من طول وقصر لكونها
متصلتين بالجمجمة فاعطيا حكمها وانظر ان المبالج سبلة وهي طرف الشارب وبها من الجمع المراد بالالتئيم
لان من المعلوم ان الانسان ليس له الا الاسنان لان الحكمة في نقص الشارب لمخاطبة المائل والمشرع وبها ان
لا يخاف ان المائل والمشرع كانا كالجمجمة قال الغزالي في الاحيار ولا باس بترك سبلة التئيم على ما خلق الله تعالى
وبما ظفر الشارب

باب في تنف الشيب والمراد الشعر الابيض وفي الباب مرفوعا لا تنفقوا الشيب ما من مسلم يشيب

في الاسلام الا كانت له تدابير القليلة وفي القلة الا كتب الله بها حسنة محدث عنها حديثا
 اتفق العلماء على انه يكره خضف الشيب للفاعل والمفعول بنقل النووي وتوقيل حريم التفتيش الترمذي
 في الصحيح لم يجز قال ولا فرق بين تنف من اللحية والراس يعني الشارب والاعتقده والحاجب وفي ابن ابي ابي
 باب في الخضاب قال النووي فان خضف الشيب خضاب الشعر للرجل والمرأة للصخرة او خضف من خضاب
 بالسواد على الاصح ثم قال والصحيح بل الصواب انه حرام ومن صرح به صاحب الحاشي الا ان يكون في الجواهر
 دليل الاستحباب لغير السواد في الباب ان اليهود والنصارى لا يجنبون خضف الشعر وهو في رواية غلاة اهلنا
 بشئ واجتنبوا السواد وفي رواية ان احسن ما غير به هذا الشيب الخضاب الكحل وفيما اختلفت الروايات في
 خضف الشعر عليه وسلم ففي رواية ابى رزقه في الباب فكان قد لم يخط الحية والخنا وفي رواية انس في الباب لم يخط
 ولكن قد خضب ابو بكر وعمر وفي رواية ابن عمر في الباب الا في ان يصف لحيته بالورس والزعفران
 باب في خضاب الصخرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يليس النعال السبعينية ويصف لحيته
 بالورس والزعفران فاختلغوا في التطبيق فقال بعضهم بان معنى حديث انس
 انه لم يخط يديه ولا جلده ومعنى حديث ابى رزقه انه خضب لحيته بالخنا وفيه انه لم يمس ان ابكر وعمر خضب يديه وخنا
 وهذا باطل فكذلك ان قال بعضهم ان من لم يخط خضابه فقد نفى ما كان حايما منه كل لحيته اى لم يخطب كلها ومن اثبت فقد
 اثبت فيما يفيض من شعره وقال بعضهم لم يخطب اى راسه وهو لا يثا في اخضاب لحيته وقال بعضهم الخنا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت ترك في معظم الاوقات فاخبر كل بما راي وهو صاوق وقيل بالاعتدال كالتبيين
 للبحر بين الاحاديث فقلت اختلغوا في ان الخضاب افضل ام تركه بعد ان اتفقوا على جواز كلا الامرين فقال
 بعضهم ترك الخضاب افضل وقال اكثر من الخضاب افضل وقد خضب جماعة من الصحابة والتابعين وعقبهم
 النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ثم بعضه اولى من بعض فخصاه بالخنا احسن واحسن منه بالزعفران او الصخرة كما في
 الباب الخنا معروف والكتف منبث تجلب من اليمن يصبغ به الشعر وغيره مع الخنا فيكثره حرمة الى الدمة ومن قال
 هو الوسمه المتخذة من النيل فهو غلط والورس منبث اصغر من يمين وقيل خضف من الكرم وقيل يشبه به وكان الوسمه
 منكره في باب الا في انشار الشعر على والدها علم بالصواب - والصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب
 باب ما جاء في خضاب الاسود قال محمد في الموطأ لا يرمى بالخضاب بالوسمة والخنا ولا الصخرة باسواء
 ان تركه ام يشب فلا بأس بذلك كل ذلك حسن انتهى فقلت الوسمه اذا لم تكن اسودا وشد السواد بل بقي التميز بين الشعر
 الشاب فهو جازا بالسواد الى الصخر فهو مكره وتحريمه في الحديث له تهديد شديد فناروى عن عثمان والحسن والحسين
 وعقبة بن عامر وابن سيرين والي بلدة وآخرين انهم يخضبون بالسواد فالمراد بالسواد الضعف بحيث لا يشبه
 بالشاب الشيب وفي الباب عن ابن عباس رفعه يكون قد تم يخضبون في اخر الزمان بالسواد كحما صل
 الحما لا يبرحون راحة الجنة المراد بالوصلته صدره والوعيد لعدم دخول الجنة يدل على تحريمه وقد عذرنا
 المكن في الزيادة من الكبار وكثيره ما خرجنا الطريق عن ابى الدرداء رفعه من خضف بالسواد وسد السواد لم يمتنع

والماريات ابن عمر التي تنال على الجواز فلا يعارض الروايات الصحيحة فان في سند ضعاف
باب ما جاء في الاستنعا بالعلاج قال في القاموس العلاج الذبل والناقصة اللينة الاعطاف وعظم الغيل
والذبل جلد السلفاة الحرة او البرية او عظام لهر دابة بحرية يتخذ منها الاسود والانتشاء اختلف اهل العلم في
عظم الغيل فعلماني حنفية يوطاها ويوقول للشافعي وفي قول نجس وان ذكي وفي الباب عن ثوبان رفع فيه
يا خببان اسنانا فاطمة قلادة من عصب سوارين من عصب قال ابو موسى
محمد الا صعبا في تحصيل عندي ان الرواية لفتح الصاد وهي اطناب مفصل الحيوانات فيحمل انهم كانوا يأخذون عصب
بعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويعلقونه شبه الخرز فاذا لميس يتخذون منه القلاء وادوا اجاز لان يتخذ من عظام
السلفاة وغيرها الاسود اجاز ان يتخذ من عصب اشيا بها خرز تنظم منه القلاء ثم ذكر لي بعض اهل اليمن ان لعصب
سن دابة تجر في فرس فروعون يتخذ منها الخرز ونصاب السكين وغيره ويكون ابيض كنافا له المظالي قلت في
عصب الميتة عندنا روايتان -

اول كتاب الخاتم

لفتح القاموس ما يتعم به قال في الهداية ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب لما روينا ولا بالفضة لانها في معناه الا
بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة لتحقيقا لمعنى النموذج والفضة اغذت عن الذهب اذ هما من جنس
واحد كقوله وقفا جاري اباة ذلك آثار وفي الجامع الصغير ولا يتعم بالاباضة وهذا نص على ان الخاتم بالجواز لا يحد
الصغير حرام وما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم عنده فقال الى ابن ربك راحة الاصنام وما على آخر
خاتم جديد فقال مالي اري عليك حلية اهل النار ومن الناس من اطلق في الجهر الذي يقال له ريش لا لئلا يسبح
او ليس لثقل الجواهر والاطاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه والتعم بالذهب على الرجال حرام لما روينا وعن علي
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعم عن الخاتم بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم او النموذج وقد
انفذت بالادنى وهو الفضة والحلقة هي المعتبرة لان قوام الخاتم بها ولا يعتبر بالنص حتى يجوز ان يكون من حجر
يجعل النقص الى باطن كنهه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن وانما يتعم القاضى والسلمان لحاجة الى الختم
فاما غيرهما فالفضل ان يترك لعدم الحاجة اليه

باب ما جاء في اتخاذ الخاتم قد اجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة الرجال واختلفوا للنساء فقال بعضهم
يكراه خاتم الفضة للنساء واكثرهم قالوا بالجواز للنساء وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر مشال فادونه وفي
رد المحتار قدر درهم وفي الباب اذ رسول الله صلى الله عليه وآله ان يكتب الى بعضى العاجم فقيل له انتم لا تفرحون
كتابا الا بخاتم فانتخذ خاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغير جواز نقش الخاتم واسم صاحب الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى قال العلماء ولما ان نقش اسم نفسه او كلمة
مكة او اسم ذلك اسم الله تعالى في بيكاحه قبض وفي يد ابي بكر حقه قبض وفي يد عمر حقه قبض
وفي يد عثمان حقه هو عند بلوا سقط في البير فاص بها فانحوت فلم يقدر عليه

أى أخرج بإيراريس وطلب إلى أن تم فلم يرد عثمان على أن تم وفي لفظ النساء وفي يعثمان ست سنين من علم فلما
كثرت عليه فند إلى ريل من الانصار فكان يحتم به فخرج الانصار إلى قلبب لثمان فقط فالتس فلم يوجد في خروج
وأخرج تارة فلم يجدوه واختلفت الروايات في قصة تغيل في وقت خاتم قصته وفي وقت خاتم قصته حبشي وفي حارث
قصته عتيق قلت كان قصته من حرجي من جرح أو عتيق وكان تحت قصته فلا اختلاف في الروايات .

باب ما جاء في ترك الخاتم وفي الباب برواية ابن شهاب عن انس بن مالك أنه سأل في
سيد النبي صلى الله عليه وسلم خاتما من ورق يوم أحلوا فصنع الناس فليسوا فطرحه النبي
صلى الله عليه وسلم فطرح الناس قال القرطبي هذا الحديث من رواية ابن شهاب عن انس وهو صحيح من ابن شهاب
عند تبع أهل الحديث وإنما اتفق ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في خاتم الذهب توأما ليدركوا عن الزهري
الآخره أراد بذلك نفى الخاتم عن أحد من تلامذة الزهري ليتقن نسبة الخاتم إلى الزهري بحيث أثبت الطرح لما تم
الورق مع ان الروايات متطابقة على ان المطرح إنما هو خاتم الذهب لا الورق قال النووي يخيل أنهم لما علموا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه خاتم فضة وليقت معهم خاتم الذهب كما هي مع النبي صلى الله عليه وسلم
إلى ان طرح خاتم الذهب واستبدل الفضة فطرحوا الذهب واستبدلوا الفضة فقلت في رواية الزهري اختصار
محل والمعنى قد كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه طرحوها حتى تم قبل ذلك وهي خواتيم الذهب فخفف ما يدل
على ان الطرح كان قبل اتحاد الورق فاشبه الامر -

باب ما جاء في خاتم الذهب اجتمعوا على اباة خاتم الذهب للنساء واجمعوا على تحريمه على الرجال الا ما
عن ابن حزم انه اباة وعن بعض انه كرهه لاحرام وفي الباب عن ابن مسعود كان بنو الله صلى الله عليه وسلم يكرهون
خلال وفيه التخمم بالنسبة إلى الرجال وقتلوا حاديث الشيخ في هذا الكتاب -

باب ما جاء في خاتم الحديد وقد تقدم ذهب النفقة لثقلها عن البداية قال البغوي : يعني عن خاتم الحديد
ليس بنهي تحريم فانه صلى الله عليه وسلم قال التمس ولو خاتما من حديد وقال قال اصحابنا لا يكره خاتم النحاس ارجح
ولا الحديث على الاصح ولا يلحق بفسخ خاتم تغيل على شقال قلت لاجته في حديث الصدوق فانه اراد بذلك شيء خفي
لا عنه وفي الباب ان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له مالي اجد

ريح الا صنام فطرحه فترجاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي اراك حلية اهل
الدار فطرحه فقال يا رسول الله من اى شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمته مثقالا
وانما قال في الشبه ربح الاصنام لانها تتخذ من النحاس يشبه الذهب وفي الحديث حلية اهل النار لان سلاسلهم و
اغلاهم في النار الحديث -

باب ما جاء في التخمم في اليمين واليسار قال النووي اجمعوا على جواز التخمم في اليمين وعلى حوازه في
اليسار ولا كراهية في واحدة منهما واختلفوا بينهما افضل فتخم كثير من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار
بالك اليسار كرهه اليمين وفي مذهبه وجهان لاصحابنا الصحيح ان اليمين افضل اجهلت وعنده التخمم في اليمين

تلك الثياب او الترس وتب الى البيوت وقيل المماس هذا الكسار على نامر البيت تحت القتب انما اذيلت اليها الفتنة
 وادامها ذلك رتبا قال بي سرب وحرب الثمنين الحرب الثار والحرب انما قال ايها الاختناق بحيث لا يترك شيئا
 واصل محمد بن ابي نضلة في اتم خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه فثارت بين المسلمين حتى ثارت وفتحت الى
 زمن خلافة معاوية والفاق الناس عليه بعد صلح الامام حسن بن علي رضي الله عنهما قوله فشرقت خلافة السمر
 المراد بالسرا العمار التي تسرا الناس من البصرة والخرار والعائنة من البصرة والعراق واخضعت البها لان السبب في
 دخولها ان اكلاب المعاصي بسبب كثرة النعم اولانها تسرا كما قالوا في النخل في الدين والفرقة بين المسلمين قوله وفتنها
 اكلابها وسببها في اثارها على في النعم ولكن ليس من اقلها ومن اهل في الفعل لانه لو كان من
 اهل لم يبرح الفتنة قوله ثم ديه الله الاناس كذب بل كذبت على ضلع هذا مثل والمراد ان اجتماع الناس على هذا الامر
 لا يكون على ثبات لان الورك تنقله لا يثبت على القطع لدفعة والسنة ان يكون غير اهل الاولانية عليه دفعة رايه وحله
 اي يصطلحون على رجل لانهم لم يروا لاستقامته لأمرو وحاصله انه لا يستبد ولا يستعد لملك فلا يقع عند الامر وقعه
 واصل محمد بن ابي نضلة في رمضان سنة الف وثلثمائة واربع وثلثين ومنشأها ان الشريف حسين بن علي
 كان في زمن حكومة الاتراك مشرفا تابعيا لمؤتمهم في مكة ثم راسل احدى سلطنة من الضماري في زمان الحرك الكبير
 وكان الحرب بين سلطنة الاتراك وحكومة النهرانية فلقى بالجمهورية النهرانية سرا ووافق جميع على حرب الاتراك
 فقتل الاتراك الذين كانوا في مكة المكرمة من جنود الاتراك وسبب انهم وقد سبوا في الهند واصحابه وطلما في
 حكومة النهرانية ثم تولى الحكومة بنفسه وهي نفسه ملك الحجاز وفي حكومة المعونة قريبا من عشرين شهرا ثم
 اضطر امره واصطلح الناس على حكومة ابنه علي بن الحسين ولم يتقدم الامر في كورك على ضلع وانما سميت هذه الفتنة
 فتنة السرا لان بناها واسباب حدوثها كانت في السرا فان الحكومة النهرانية امد اليها سرا واصل البها من
 الجنبيات الوفا وكنتي في السرا على حكومة الاسلام والاسلام ويخوف عنها فقم من هذه الجنبيات في اهل البصرة
 وتوافق معهم على قتال الاتراك المسلمين وكل ذلك في السرا وافق ان قائد الاتراك الذي كان بمكة اجترأ
 من هذه الفتنة فسأل الشريف عنها فحلف عند الكعبة ان لا اصل له حتى اطمأن قائد الاتراك ثم وقع ما وقع من
 قتل المسلمين وبسبب نسايم وعلمهم وارسالهم الى الكفار ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكما ان
 يكون السرا من السرا لان في ذلك الزمان بعد الحصار والمضايقة الشديدة ثرت على العرب الجنبيات
 والجوب وسائر الاطعمة بعد الفقر الشديد حتى ان احد منهم من انقر العيران لا يملك جنتين ملك ثمانية واربعين
 الف جنبا وهو عبيد المدين هويل الحارمي وغيره قوله ثم فتنة آل هيماء والديها السواد والتصغير للذم
 اي الفتنة العظماء والطامة العمار بحيث اثر بالعلم الناس ويصل لكل احد من ضرب اهل العسلا والمجته و
 المراد بها من ذكر المحل وازاحة الحال ففرقة مومن خالص وفرقة لا ايمان فيه اصلا وكما لا مانية من اعمال
 المنافقين من الكذب والحيانة ونقص العهد واشتال ذلك وبه الفتنة بعد وسكون قبل ظهور المهدي وبيته
 الى نزول عيسى عليه الصلوة والسلام قوله فما العمة من ذلك تلك السعيف فها لهم بقا لاهي فتنة الردة التي

كانت في زمن ابن بكير الصديق رضي الله عنه وفي الرواية اختصار ولكن قوله قلت بعد السيف قال بقتية على
 اقتداء وهذا على دحرجة فإني أنا هو ولا يصحاق على وقعة الردة إذا لم يكن بعد ذلك رد وإنما كانت الكدورات
 بعد مقتل عثمان إلا أن تحمل المعجزة على الغير المتصلة منها أو يقال على بعد ذلك الأمر لم يكن من صفاء القلوب بعد
 إلى بكير مثله في زمنه صلى الله عليه وسلم وإن لم يظهر في أمر الدين إلا قوة وشدة كما وقعت في أيام عمر وبها جملة حمل
 قوله بالسيف على المتألمة بقتية عثمان أوفى بالعامة وليس في السيف منها شيء في الفتنة حتى يلزم مخالفه قوله
 صلى الله عليه وسلم في الفتنة وشدة توكيده في التحريم عنها لأن معنى الفتنة ما لم يظهر خطارها من صوابها وأما إذا
 غشيت الحرب وجب عليك تأييد أهل الحق على مخالفة ذلك بخلاف وجه اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فيما
 بينهم حيث اعانوا طائفة فأخذت وبعثتهم فريدية وصار بمنزل منهما جميعا كما في قصة علي يوم الجمل فليس على أحد منهم
 اعتراض وذلك لأن من اعان احدا منهم فاعان انما يؤول إلى الحق عنده ومن رأى ذلك فتنة ولم يظهر القلوب
 عنده لم يشارك احدا منها فيقول بالسيف معصية فتنة التي في آخر زمن عثمان رضي الله عنه وقوله بقتية على اقتداء و
 بدرة على فتنون ورضن معصية ما وقع بين معاوية وعلي من الصلح والتحكيم والمبرجة فاعلم القدر ارجع قري
 وهو ما يقع في العيون من غبار ما يرمى بين الناس بقتية على نسا وفي قلوبهم ويكون الصلح على بقايا من الضغن والذين
 قوله فتنة عمياء صماء عليهم أذاعة على ابواب الدار لا يبدون كميل بن زياد على ما وقع في أيام يزيد من معاوية
 من قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وجماعة أو على ما وقع في أيام الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك حيث
 قتل ابن الزبير رضي الله عنه قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من يبايع أبا فاطمة لا يقطع له صفقة يدك وقمة قلبه فليطعنا فاستطاع فان جاء النخعيين بأذنه فاضربوا
 سر قبلة آل النخعيين فلهما مع عبد الرحمن بن الحارث قال قلت لهذا ابن علقمة معاوية يا بنينا
 ان تفعل وتفعل أي يا ابننا فبأنه على ومقتلنا مع ان عليا هو الاول ومعاوية هو الآخر الذي قام منازعا فاجاب
 ابن عمر وقال اطع في طاعة الله أحسنه فعصية الله قولنا ليع في طاعة الله مشكل إذ لا شك ان عليا كان
 هو الاول ببيعة واحق منه بالخلاف وكان معاوية في اول ما صار به على خلاف الحق على انه قد اخطأ في اجتبابه
 حيث تواترت اليه الاخبار بما أوردت من علم لعين بان قتل عثمان رده انما هو باشارة علي وعلمه بذلك وصار وجود
 الحسين على باب عثمان وقت الفتنة والقتل لذلك قرينة وجبة للمعادين الذين كانوا متصددين لافساد ما بينهم
 وكذلك نقول فمين لم يبايع يزيد منهم ومن باليه منهم فان معنى قوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الآخرين ليس على طاعة
 كيف ولو كان الامر يقتل الآخرين مطلقا عن كل تعقيب لادى ذلك إلى تكليف بالاطاعة كيف وانه امر لكل من باي
 القتل وتيسير لا لمن لم يتأت منه ذلك ايضا وإذا كان الامر يقتل للمتمكن منه لا مطلقا كان ذلك اجازة لا تعيذ
 التغلب إذا لم يتيسر قتله والا كان القتل لنفسه في التهلكة بخلافه وإذا تحققت هذا فاعلم ان الصحابة كلهم اتفقوا بعد
 على معاوية ولما وصلت النبوة إلى يزيد من معاوية تفرقت منهم فرق فمن جوز خلافه نظر إلى النصوص الواردة في
 اطاعة أمير المؤمنين لم يجوزوا انفسهم إلى تخليجهم بل يقوم به امرهم فمن هذا الخبر ابن الزبير فانه رأى نفسه احق بالخلاف

فانما البيعة واحدة اذ البيعة اول من بيعة يزيد او مبعوثي الوحيين جميعا فلا يلزم ان يكون من خلف يزيد ولم يبايعه
 باغيا كيف دانه لم تصر خليفة حتى يلزم مخالفة البغاة نعم يشكل على ذلك بيعة ابن عمر فنقول انما يبايع يزيد لما راي من
 قلبه وخاف الفتنة لوانكره فكان ذلك من الذين اشرنا اليه قريبا لما بين ابن الزبير فقد راي من نفسه ان يقاومه
 فلم يطاوعه ولم يلقوه على ذلك ابن عمر وذلك لانه لم يجد قوة ابن الزبير بحيث يقدر على مقاومته يزيد ومخالفة وان رعم
 ابن الزبير من نفسه ذلك بقي بيننا حتى وهو ان حسين بن علي كنيته اجمع عن بيعة الرجلين جميعا فنقول انما يزيد لم يتعاقد
 الحسين البيعة معه لما لم يره مخالفا لما بين اهل الحل والعقد لم يكونوا المتعاقبين على احسنى يلزم مخالفة البغي فاما
 ابن الزبير فلعله لم يسلطه امر خلافة او بلغه فترضى ان يبايعه اذا وصل الى المدينة فلم يتفق له ذلك لما اتى من لؤي فالتابع
 او يكون ذلك لا بهال من ذلك لم يراى ابن الزبير يقوى على مقاومته يزيد وان كان خليفة في عنده فاحب ان يجمع اهل الكوفة
 وغيرهم على بيعة فبيب اليه لذلك فلم يتيسر له ارادو كان من امره ما كان وايا ما كان فلا يلزم بغاوة احد من هؤلاء لاعتبار
 كذا قال شيخ مشايخنا الكنگوي قدس سره قوله لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من امتي بالمشركيين
 ولعله اشار الى ما وقع من الردة في خلافة الصديق او في الحكومة المغربية تونس تسلط عليها النصاري فخرج من خرج
 منها من المسلمين وبعضهم صار والنصاريا قوله وحتى تعد قبائل من امتي الاوشان ولعله اشار الى
 ما بعده المبتدعون من القبور وغيره او اشار الى ما يقع في آخر الزمان ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
 فطرب البيات نساء وروس حول ذي الحصة قوله انه وسكون في امتي كذا يكون كلهم يزيد عمر الله نبى
 واستباحاتهم للنبيين (النبى بعدى وقد خرج الى هذا الزمان كثير من نهم كما ان في هذا الزمان خرج
 في الهند المسيح القاديانى في نواحى فغجاب في بلدة قاريان من مضافات امرتسوادى انه المهدي وانه المسيح وانكر
 نزول المسيح واثنى على عيسى بن مريم عليه الصلوة والسلام توفى وقبره في كشمير ولعله بقي منهم بعضهم ولوزادوا على
 ثلثين لا يكون مخالفا للحديث لان مفهوم الحديث لا يعتبر على ان الثلثين هم الكبار منهم وآخرون اضاغ بهم وفي
 الاحاديث شجرات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله تعالى كما اخبر به صلى الله عليه وسلم فضلوته والصلوة على
 رسوله الصادق الذى لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى لوى وما بقى سيوقع قوله رتد ورجى الاسلام
 لمعنيين احدهما اى تستقر وتستمر دائرة رحى الاسلام وتقيم دورها على وجه النظام والثاني انه يتبدل دوران
 دائرة الحرب وتزلزل وحركاته وسكناته في الاسلام من ابتداء ظهور دولة الاسلام وسي زمن هجرة خير الانام الى الهند
 خمس وتثلثين فان يتخفى خلافة الخلفاء الثلاثة از بعد باقتل عثمان الاولى ست وتثلثين فان فيه
 نصية الجمل الاولى سبع وتثلثين فان فيه وثقة الصفيين فافقه اونها للتنوع او يقال انها بمعنى كل فان الامر
 في اول المدة اهلون مما بعد لانها امر الاسلام ونظام الاحكام قوله وان يقيم لهم دينهم لهم سبعين عاما
 اى وان لم يتخلفوا في املاكهم وانفقوا فيه فيقيم لهم ملكهم الى سبعين عاما لعل الاراد بذلك مدة ملك بنى امية وانما قال
 الى بنى العباس فانه كان بين استقرا الملك لبنى امية الى ان ظهرت دعاة الدولة العباسية بخراسان نحو من سبعين
 قوله يتقارب الزمان في معناه اذ اقول قيل الاراد اقتراب الساعة قيل تقارب اهل الزمان بعضهم بعضا في الشر

والفتنة قيل قصر اعمار المهتمين قرب مدة الايام واللبالي حتى تكون السنة كالشهر والخبر كالجمعة والجمعة كالايوم والايوم كالساعة وذلك للاستئذان العيش عند خروج الهدي والحق ان المراءون البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامته قرب القيامة فيصير الانتفاع مثلاً بالايوم بقدر الانتفاع بالساعة.

باب الذي عن السقي في الفتنة اي ما تعلم الحق من الباطل وتميز الحق منها فالساعي فيها تركب للحرم والقاتل والمقتول فيها في النار ولما من قتل في تأييد الحق وقيل ظلم لا يري قتل احد فليس هو قاتل فتنة ولا ساعياً واحديث الباب ظاهر المعنى.

باب في كف اللسان اي في الفتنة ما لم يتميز الحق من الباطل.

باب الرخصة في الدين في الفتنة اي الخرج الى البادية وترك القرى والبلدان لغير بدية من الدين ما لم يبين له الحق ولم يكشف عن الفتنة.

باب في الذي عن القتال الفتنة لا يجوز ما لم تعلم الحق من الباطل فيبطل الباطل ويحق الحق بنصر الحق على الباطل بعد ما تبين الحق واكتشف عن الفتنة.

باب في تعظيم قتل المؤمن والتغليظة فيه في الباب مرفوعاً كل ذنب عصى الله ان يغفر الله الامن مات مشركاً ومؤمن قتل هو منا متعمداً وفي لفظ من قتل مؤمناً فاعتبط يقتله لم يقبل الله منه صراً ولا عدلاً قوله فاعتبط يعين مجازة معناه انه قتلته ظالماً غير قصاص يقال عبطت الناقة واعتبطها اذ شحرتها من غير داء ولا انه يكون بها ومات فلان عبطت اذ مات شاباً واحضر قبل او ان الشيب والهزم وشل الراوي عنه فقال فقال الذين يقاتلون في الفتنة يبرئ الله على فلا يستغفر الله تعالى عنه وهذا التفسير يدل على انه من الغلبة بالجمعة وهي الفرح والسرور لان القاتل يفرح بقتل خصمه ومن فرح بقتل المؤمن دخل في ذنبا الوعيي قلت لم يكن غرض السائل تحقيق بدلول اللفظ كما يدل عليه الجواب بل الذي يشبه على السؤال هو ان شيئاً من المعاصي لا يفضل على الكفر والشرك وشأنها قبول التوبة اذ ان تاب عنها في مال القاتل لا يقبل منه شيء وحاصل الجواب ان عدم القبول انما هو لعدم التوبة لا انها لا تقبل منه وان تاب وقول ابن عباس ايضا محمول على انه لا يوفى للتوبة او مخصوص بالمستحل او على التشديد والتغليظة وفي لفظ لا يزال المؤمن معتقداً صالحاً

ما لم يصيب دماً حراماً اذا اصاب دماً حراماً لم يحرم اي انقطع من الاعيان فلم يقدر ان يتحرك وقد الجواب ليريد وقوعه في الهلاك باصابة الدم قوله محققاً اي مسرعاً في طاعته ونسطاً في عمله وقيل يوم القيمة وقال الطيبي هو موقوف الخيرات مسارعاً اليها او اخفة النظر من الآثام اي بسيرة الخف.

باب ما يوجب في القتل اي لا يوليها ولا يقتل في قتل اوليائهم من الابرار وذلك ليعلم بهم من قتلهم من غير ان والكاتب ويدل عليه رواية الباب كلاً ان مجسبكم القتل اي كيفيكم القتل من هلاك الآخرة قال سعيد فبما آيت اخواني قتلوا فحصل لنا عليهم الغم واجبا ولا فصيرون عليهم ولكن ان يولد ما يوجب في القتل المتولين أنفسهم آخون كتاب الفتن.

اهل كتاب الملاحمة جميع الملمحة وهي المقتلة او الواقعة العظيمة قيل الحرب وموضع القتال مأخوذ من اشتراك
 الناس واختلافهم فيها كاشتراك جهة الثوب بالسدي وقيل من الملمحة لكثرة لحدوم القتل فيها ومن اسماء صلوات الله
 وسلم بنى الملمحة وفيه اشارته الى انه معدن الجلال كما انه معدن الجبال ومنعده كونه بنى الرحمة والجمع بينهما هو الكمال
 وفي الباب عن جابر رفته الى ازال هذا الدالين قائما حتى يكون عليكم انتاعشر خليفة تجتمع عليه
 الامامة وفي لفظ لا يزال هذا الدالين عزي الى اثني عشر خليفة كما هو من قرينش وفي
 رواية فلما رجع داي جابر الى منزله اتته قرينش فقالوا ان يكون ما اذا قال ثم
 يكون المهرج ليس فيه نفي الزيادة على اثنا عشر والمراد بالخليفة ان كان اعم من ان يكون على سيرة الخلفاء الراشدين
 او لا اي ملك تالافظا به ان كان كذلك وان اراد ان يكون على سيرة اولئك فنقول ليس فيه اشتراط انهم يكونوا
 على التوالي من دون ان يفصل بينهم من ليس كذلك فكم من ملوك هم على طريقة مسلوكة من الائمة الراشدين وانما
 بعض علمائنا كونه على التوالي وعموما في كونهم عادلين او جارين وقالوا ان شوكة الاسلام وقوته تنزل في
 كماله في زمانهم وبعضهم يقولون لا يشترط التوالي فيهم ويشترطون كونهم على سيرة الخلفاء الراشدين فيهم المصنوعون
 عبد العزيز واخرهم الامام المهدي وبها هو المختار عندي وقالت الائمة عشرية من الروافض انهم هم المعصومون
 المنصوصون من الله سبحانه وتعالى اولهم ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ثم ابي اسحق ثم اخوه الحسين
 ثم ابي علي بن الحسين زين العابدين ثم ابي محمد بن علي الباقر ثم ابي جعفر بن محمد الصادق ثم ابي موسى بن جعفر الكاظم
 ثم ابي علي بن موسى الرضا ثم ابي محمد بن علي النقي ثم ابي علي بن محمد النقي ثم ابي حسن بن علي العسكري ثم ابي محمد بن الحسن
 المهدي المنتظر وعزوا انه خلف في عازم من راي في مرويات في اثني عشر خليفة لا يعلم سببه غيره وان خوف
 اعداءه ويغير قبل القياية فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وهذا من خيالهم وتزبايتهم فانهم يزعمون
 ان في ابتدار اختلاف كانت غيبة الصغرى بلا قية بعض السفر اثم بعد ذلك صارت غيبة الكبرى فلا يمكن ان يلقوا
 بآيات في ذكرهم كنعلم من الاحاديث ان اكثر زوايا تقع بين المسلمين والصغارى فينزل عيسى على نبينا و
 عليه الصلوة والسلام لا صلاح الصغارى ويكون نبينا وبعث على شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم وليك بعد الزوال
 اربعين سنة كما في باب خراج الرجال الآتي ذكره فيكشف في الارض اربعين سنة ثم يتوفى الخ واما في مسلم انه يهلك
 الرجال ثم يهلك الناس سبع سنين فعنه ان الناس يهلكون سبع سنين وقيل ان السبع بعد زواله فيكون ذلك
 مضانا لما قبل رفته الى السماء فمروا ذلك ثلث وثلاثون سنة بالمشهور وسبقت المهدي لا صلاح المسلمين
 فيعد زوال عيسى يرحل المهدي الى العقبى من الدنيا ويحيى يعوث يكون عمر اربعين سنة فيلبث سبع سنين او تسعين
 وبها اولى ومن قال سبع سنين وكانه اسقط سنين التين البقي فيها مشغولا بالقتال اسمع محمد بن عبد الله الحسن حجة
 ابو ابيه والحسين جد ابو امره فيكون من جهة الوالد حسينا ومن جهة الام حسينيا فلا خلاف ويكون شبيهها في الاخلاق
 لتمام الانبياء وان لم يكن شبيهه في ظاهر الصورة فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا قبل ظهوره
 قبل بعثته بسبب الى كونه ثمان يحياه من المروية خليفة لانهم يعرفون انه هو المستحق للولاية فلهذا سبب ونبه وصلاح

وتلقاه بخلاف اهل مكة فانهم لا يعلمون انه هو المستحق كما في الباب عن ام سلمة رفته قال يكون اختلاف
 عند موت خليفة فيخرج رجل من اهل المدينة هاديا الى مكة فيأتيه فاس من اهل مكة فيخرجونه
 وهو كانه فيبايعونه بين الركن والمقام ويبعث اليه بعث من المشركين ^{من رسلهم} فيخفف بهم بالليلاء بين مكة والمدينة فترز من كرامة المهدي فاذا راي الناس ذلك رخص
 اعداءه اذ ابل الشمام وعصائب اهل العراق فيبايعونه المهدي ثم ينشأ رجل من قريش
 اخواله كلب وفيما رز المهدي في امره وليتبعين باخواله من بني كلب فيبعث اليهم بعثا فيظفرون
 عليهم وذلك بعث كلب والحبيبة لمن لم يشهد غنمة كلب ^{روى} ترغيب للمسلمين بان
 يحضر القتال فبش كلب وليتبعوا من غنيمته فيقسمه المهدي المال ويعمل في الناس بسنة
 نبهم صلى الله عليه وسلم ^{السلامة} فيراي بغيره غنمه الى الارض وروى استعاره فالبعية لا يلقي بخمار
 الا اذا طأ ان غاية الطمانينة فيلبث سبع سنين ثم يتوفي ويصل عليه المسلمون قال بعضهم تسع
 سنين قوله يقال له الحارث بن اسد بن اسد حرافة رفته لاي زراع خط مقد من
 حبشية رجل يقال له منصور يوطى العيون لال محمد ^{المهدي} كما مكنت قريش لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وجب على كل مؤمن نصره اذ قال جابر بن عبد الله ^{رضي} عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث انقطاع
 باب مايا كوفي قرن المائة اى ان المائة سنة قرن فيموت فيها الخلفاء فيبعث على راسها المهدي وفي الباب
 مرفوعا ان الله يبعث لهذا الامة على راس كل مائة سنة من ينجي دلهما دينهما ^{اي بين سنة}
 من البدعة وكثير العلم ولجنة المهدي وتبع البدعة وكثير العلم اختلفوا بل المهدي واحد متقدم بل هو من الفقهاء او
 الصوفيا او الحاشين قلت لفظ من تقع على الواحد والجمع ولا يخص باحد من المذكورين فان الانتفاع وان
 كان باحد من اكثر من الآخر ولكن نفس انتفاع الامة كما هو الفقيه كثير كذلك باولى الامر واصحاب الحديث والقرآن
 والوعاظ والا با ايضا كثيرة حفظ الدين وقوانين السياسة وبش العدل وطفة اهل الامر وكذلك القراء واصحاب
 الحديث فيفعلون لضبط التنزيل والا احاديث التي هي اصول الشرع والامانة والوعاظ فيفتقون بالوعظ والحث على
 لزوم التقوى بالتقوى والتخريف بالبعث ليشترط ان يكون مشار اليه في كل فن من هذه الفنون جامع الفنون ان
 كان واحدا كما ذهب اليه اكثر من ان لكل زمان واحد وان قلنا بتعددده وهو لا ولي لان كثير من تشرف بالتخريد
 لا يصدق عليه ان كان جاد كل نوع من انواع الدين فكلم من محدث ليس اهل من تجديد الفقه نصيب وكم من بعث
 على اعمال حسنة هو في نشر اقسام العلوم غريب مع انه لم يسمع ان احدا من هؤلاء عصية وفيه جملة الاقطار و
 تشرفت بتجديده بحسب الظاهر جملة القرى والامصار واما اذا قلنا بتعدددهم فالامر سهل ولا يستعان بكون لكل مملكة
 وبلدة من عظم الممالك محدثا على راس راسه كما هو متعدد بحسب العلوم والفنون نعم لا يكره ان يكون لاحد منهم
 تأثيرا بطيئا لم يمس به في غيره وكذلك
 باب ما يدين كومن ملاحمه الحرم قال في معجم البلدان الروم جبل معروف في بلاد واسعة تصانف اليهم يقال

بلاد الروم وانفذوا الى اصل نسيبهم ما حردوا الروم لشارتهم وشماهم الزكوة وبنوهم الشام والاسكندرية ومنارهم البحر
والاخرى كانت الزكوة والشايات لهم ما تروى في حردوا الروم ايام الاسكندرية وكانت دار الملك انطاكية الى ان نفاهم
الحمد لمون على الصبي ملاويهم وحديث الباب ظاهر -

باب في فوائد الاسكندرية والباب من حديث عيسى بن يونس عن معاذ بن جبل رفعه الحمدة الكبرى وقتع
الزكوة من الزكوة وشماهم الزكوة والاسكندرية في سنة ١٠٠٠ اذ هم اخبر الزكوة وابن ماص وقال الزكوة غريب وفي حديث
شيرة بن شريح عن عبد الله بن بسر رفعه فان ابن الحمدة قد دفعه الى الزكوة سنة ١٠٠٠ ويخرج المسير الى الجا
في الاسكندرية قال ابو داود في كتابه من حديث عيسى بن يونس اشارت الى
رفع الزكوة بان الثاني اخرج اسنادا فلا يعارضه الاول وقيل يمكن ان يكون بين اول الحمدة وآخرها شتين و
يكون بين آخرها وفتح المدينة وهي القسطنطينية مدة قريبة بحيث يكون ذلك مع خروج الدجال في سبعة اشهر
باب في فوائد الاسكندرية والاسكندرية في سنة ١٠٠٠ اذ هم اخبر الزكوة وابن ماص وقال الزكوة غريب وفي حديث
الفرق الخليفة من الكفار على خلاف المسلمين قوله بوشك الامران قلنا عي عليك كما قلنا عي الاكلة الى قصصها
اي نداء فرق الكفار اجتماعا ودعار بعضها بعضا حتى تصير العرب بين الامم بقصة بين الاكلة مما طابها من كل
حاشب قوله فقال قائل من قلنا نحن يومئذ قال بل انتم يومئذ كثير ولكم غناء كغناء السيل
وليزنن الله من صدوركم المهادية مذكروا وليقتلن الله في قلوبكم الوهن فقال قائل يا رسول
الله فالوهن قال خب الدنيا وكواهيها **المرور** الكفار يا يحيى نوح ايل
ما يحملن الزبد والوسخ وغيره اراد به اراذل الناس وسقطهم والوهن في اللغة الضعف والحين -

باب في المعقل من الملاحم اى في الممار في الباب عن ابى الدرداء رفعه ان قسطاط المسلمين يوم
المحمة بالخطوة الى جانب مدبنة يقال لها دمشق من خيول المشاة القسطاط الخيصة والمراد بها الحصن و
المعقل والغوط هي الكورة التي منها دمشق استدارتها ثمانية عشر ميلا يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها و
ولاسيما من شمالها فان جبالها عالية جدا والغوط كلها اشجار وانهار متصلة وهي بالاجماع انزله بلاد السواد وجنابها منظر
قال ابو داود وحديث عن ابن عمر رفعه بوشك المسلمون ان يمتصروا الى المدبنة حتى يكون اليهم مسلمهم سلا
وهو موضع قريب من خيبر ويذليل على كمال التصديق عليهم واجاطه الكفار حوا اليهم

باب ارتفاع الفتنة في الملاحم اى اذا تداعى على المسلمين فرق الكفار لا يبقى بينهم قتال بل ذلك الوقت
ينفق المسلمون ويحاربون الكفار فالمراد بالفتنة منقالة المسلمين فيما بينهم فان باسهم يرتفع من بينهم اذا قاتل عدو
من غيرهم فيجمعون لقتالهم كما في الباب مرفوعا لن يجمع الله على هذه الامة سيفين سيفا منها وسيفا من
عدوها **باب في فتح النكاح والحشة في الباب مرفوعا دعوا الحشة فادعكم وانكروا التزك**
ماتوا كمنكم اى ما دام تركوا الممارية والقتال معهم وشكل هذا القول تعالى قالوا المشركين كاذبيل آلاية
مطلقة والحديث مفيد في المطلق على المقيد ويحمل الحديث مخصصا للعموم الآية كما خص بها في حق الجوس فانهم كفرة

ومع ذلك اخذته الحجة بقوله عليه السلام سنوا برسنة اهل الكتاب قال الطيبي ويحتمل ان يكون الآية ناسخة للشيء
لضعف الاسلام واما تخصيص الحبشة والترك بالوداع فان بلاد الحبشة وغيره من المسلمين وبينها جهاد فغار
فذلكم المسلمين دخول ويارهم كقوله في الحبشة واما الترك فباسم شدي وبلادهم باردة والعرب فيهم
جند الاسلام كما نؤمن بالبلاد الحارة فلم يظلمهم دخول بلادهم فلم يذنبوا السنين خصصوا واما اذا دخلوا بلاد المسلمين
فجروا النصارى باليد فلا يجوز لحد ترك القتال لان الجهاد في هذه الحالة فرض عين وفي الحالة الاولى فرض كفاية
قلت وقد اشار رحمه الله عليه وسلم الى هذا المعنى حيث قال ما تركوكم وحال الكلام ان الامر في الحديث لفرض
والاباحة لا للوجوب انما ايضا فان المسلمين قد جازوا الترك والحبشة ما دين والى الآن لا ينجوزان عن ذلك و
قد اعز الله الاسلام وبلغه ما ناك قلت في الحديث واتركوا الترك اشارة الى فتنة النصارى والتمسور.

باب في قتال الترت وفي الحديث شبه وجوبهم بالترس والمجان لتبسطها وتوزنها وبالطريقة لتعلمها وكثرة
الحجما لقتال صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقاتلوا المسلمون الترت قوما وجوههم كالحيان المطرقة
الحديث وفي رواية صفاد العين ذلك الاذوف قال النووي وبه كلها معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها وقابلهم المسلمون مرات ونالوا الشكر الكريم اخذوا العاقبة للمسلمين
في امهم وامرهم وسموا راجوا لهم وادامة اللطف بهم قلت لم يوجد القوم كلهم المسلمون الا الاترك والعرب وفي آخر
حديث الباب اشارة الى فتنة النصارى.

باب في ذكر البصرة اي في ما ذكر من لفظ البصرة في الحديث سواء روي به في القرية المشهورة بهذا الاسم كما
في رواية الثانية يا اباي ان الناس يمضون اصنادا وان مصرا منها يقال لها البصرة اذ البصرة
فان انت مررت بها ودخلتها فانيك وسبائكها اكلها فوسقها ديار امرها وعليك لبواحيها
قائه يكون بها خسف وقذف وقوم يبيتون يصبحون قسردة و
بخازير وفيه اشارة ان فيها منقاد فريه يكون الخسف والسخ لعم في هذه الامة الكلام والضاحية موضعان بالبصرة
اولا يزيد في البلدة المشهورة بهذا الاسم كما في الاول قال يترك ناس من امتي يغالط يسمونه البصرة
عند هذا يقال له دجلة يكون عليه جسر يكثر اهلها ويكون من اصناد المنهاجر من
المراد بالبصرة ههنا البصرة واقية باب يسمى باب البصرة ولويده ان دجلة جريها في بغداد والواقعة التي في الحديث لم تقع في
البصرة المعروفة انما وقع في بغداد وان المعتصم بالله العباسي.

باب في ذكر الحبشة في الباب مرفوعا اتركوا الحبشة ما تركوكم فانه لا يستخرج كذا الكنية الا
ذو السور يفتدين من الحبشة تصغير الساق وعامة سوق الحبشة بها حوث ودية قبل ظهور نبي الله
بوت عيسى على نينا وعلى الصلوة والسلام بعد ملك ياجوج واجوج فيبعث على اير طيع ما بين سبع مائة الى ثمانية مائة
فيهم يفترون اليه اذ لعبت النمر بيا مائة ليلة فتقبض فيها روح كل مؤمن
باب في امارات الساعة اعلم ان ما قال مروان في حديث الباب اول العلامات الدجاء اولها علامات علامتها

الكبرى مطلقا سوار كان بعد الاسلام مشكوكا ولم يكن وظاهر ان الدجال اولها ولكن عبد الله بن عمر بن الخطاب لم يبعث
 التي بعد اربعون في الاسلام ووجه الابهام في هذه العلامات ان الساعة في الحقيقة انعدام الاسلام وفرويه وليس بعد
 الدجال ذلك بل الاسلام بعده احسن ما يكون فانك قال عبد الله كما في الباب لم يبق شيئا آخر ما قال
 مروان ليس له اصل ولم يات مروان بشي يتدبر ومثاله ليعتد عليه ما بل الذي اتفق ان يخلق عليه اسم لعلم
 والامارة ما ليس بعده وسعة تقبول الكلمة ووجه ان المذكورين من الابهام وطلوع الشمس من مغربها وتغل في
 الى شي قوله لم يقل شيئا يريد ان قاله باطل الاصل لكن فعله البقي عن علي بن ابي طالب ان آيات ظهور الدجال ثم
 نزول عيسى ثم خروج ياجوج ماجوج ثم خروج الدابة وطلوع الشمس من مغربها وذلك لان الكفار يسمعون في زمان
 عيسى حتى يكون الدعوة واحدة فلو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال ونزول عيسى لم يبق
 ايهاهم ايام عيسى ولو لم ينفعهم ما احاد الذين واجد اولئك اول بعثته في الحديث بان آيات امارات والد على قرب
 قيام الساعة وعلى وجودها ومن الاول الدجال ونحوه ومن الثاني طلوع الشمس ونحوه فالاولية طلوع الشمس
 انما هي بالنسبة الى القسم الثاني وفي الحديث بيان اول الآيات الغير المألوفة فالدجال وغيره وان كان قبل ذلك
 لكن هو واثاله ما لو كان كونه اشر او اخرج الدابة على شكل غريب غير ما لو ونحو طبعها الناس ورسمها اياهم بالآيات
 او الكفر فامر خارج عن مجاري العادات وذلك اول آيات الارضية كما ان طلوع الشمس من مغربها على خلاف
 عادتها المألوفة اول آيات السماوية وقوله ولو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال و
 نزول عيسى لم ينفع الكفار نحو معنى ان الایمان لا ينفع من بعد طلوع الشمس الى قيام الساعة وتأمل ان يقول
 ان لا ينفع من علمهم بالمشاهدة او بالتأخر وينفع بعد ذلك من عدم فيه احدهما فقد قال الله تعالى بعض آيات ركب
 لا ينفع الاية فليتأمل فيه واما ترتيب الآيات في حديث سيد بن اسيد بن اسيد الغفاري في الباب فلم يذكر على ترتيب وقوعها
 فاول آيات الخسوفات ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى ثم خروج ياجوج ماجوج ثم الريح الذي تقبض عنده ارباب
 اهل الايمان ثم طلوع الشمس من مغربها ثم خروج دابة الارض ثلث والاخر في مثل التوقف والتفويض وان
 المناسب ان يذكر الطلوع وخروج الدابة قبل الريح والنداء علم -

باب حصر القرأتين كثر من نهر الكوفة وقدر في الباب عن اخذ كنز الذهب لان في اخذه تركه في الجنة
 لا يقع فيه الانتحال -

باب خروج الدجال وفي الباب مرفوعا ما بعث نبي الا قد انت امة الدجال الاعور الكتاب
 الا انه اعور من الريح استشكل ذلك مع ان الاحاديث قد ثبتت انه يخرج بعد امور ذكرت وان عيسى عليه
 السلام يقتله بعد ان ينزل من السماء ويحكم بالشرعية المحمدية والجواب انه كان وقت خروجه اضحى على نوح ومن بين
 ولم يذكر لهم وقت خروجه في روايتهم من فتنه ولو ماؤه قوله صلى الله عليه وسلم ان يخرج وانا فيكم فانا جميعه وكنتم
 فانه محمول على ان ذلك قبل ان يبعث في وقت خروجه فكان صلى الله عليه وسلم يجوز ان يخرج في جودته ثم بين الابد
 ذلك حاله ووقت خروجه فاجزه فبذلك يجمع بين الاخبار قال القاضي والاحاديث في قصة الدجال تحت المذنب

اهل الحق في صفة وجوده وان يخص بعينه اهل السيرة عباده وادركه على اشياء من مقدورات الله تعالى من احيى الموتى
 الذي يقتله ومن ظهور سره الدنيا والمحب معجزة وناره ونهره واتباع كثير الارض له وامره السامع من فطر
 ففطر الارض ان تنبت فنبت فيقع كل ذلك بقدرته تعالى وخشيته ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر
 على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويضل امره وقتله عليه صلى الله عليه وسلم وثبت الله الذين آمنوا ابتداءً من اجل الله
 وجميع المؤمنين والفقهاء والنظار خلافه انكره والبطل امره من الخواص والجمهور وبعض المعتزلة وخلافه المحب في المحبة
 وموافقه من الجمهور وغيرهم في انه يتجلى الوجود ولكن الذي يدعى مخارصه وخيالاته لا تحقق لها وزعموا انه لو كان
 حقا لم يوثق معجزات الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهذا غلط من جميعهم لانهم يدعون النبوة فيكون ما معه كاشفاً
 وانما يدعى الالهة وهو في نفس وعواذ كذب لها بصورة حاله ووجوده لا يخل الخدوش فيه ونقص حيويته وعجزه من
 اناله العور الذي في عينيه وعن اناله الشاهد كغير المكتوب بين عينه وقلته الدلائل وغيره لا يعتبر الادعاء
 من الناس لسد الحاجة والفاقة ورغبة في سر الرق او لثقة وخوفنا من اذاه لان فتنة عظيمة جدا تدش العقول
 وتغير الاسباب مع سرعة مرورها في الامر فلا يكتفى بحيث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الخدوش فيه والنقص فيصده
 من يصده في هذه الحالة ولهذا عذرت الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم جميعين من فتنة ومنه ما على نفسه دلائل
 ابطاله واما اهل التوفيق فلا يفترون به ولا يخفون بما معلما ذكرناه من الدلائل المكذبة لا مع ما سبق لهم من العلم
 بحاله ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحياه بالزود فيك الابصيرة يا آخر كلام القاصي قوله ذات بين عينية
 مكتوب كاذب يقره كل مؤمن كافي رواية وزاد ابن ماجه كاتب وغير كاتب قال النووي الصحيح الذي عليه
 المحققون ان الكتاب المذكور حقيقته جعلها العلامة قاطعة لكذب الدجال فظهر الله المؤمن عليها ونفعها
 من اراد شفاؤه وقال يستعظم مجاز عن محمد الحارث عليه وهو مذنب ضعيف بهم قوله ان مسير الدجال
 رجل فصيل الفجر جعله اعدو مطر من الدين ليس بناتية ولا سجواء اي ليس برتقة ولا غائرة وفي رواية
 اعدو العيون اي ان عينه غلبة طافته لدميت طافته بالهزة وتركته بالهزة حتى التي ذهب نورها وخير الهزاة التي
 ثأنت وطفعت مرتفعة وفيها ضوؤه وكلاهما صحيح وفي رواية اليسرى وهما ايضا صحيح والعور في اللغة العيب وعينه
 معيتان عور وان احدهما طافته بالهزة لاضوئها والاخرى طافته بلا هزة فاستمرت طافية قوله فعليه الانانية يساقى
 انه اعظم ما انانية من رجل وذلك لان مع الناس الشول يربوا والناظر قصير الغلظة سمته فلا يبلغ على طول نامته
 يتناول كوكبا في الذي اذا شئى باعيه بين رجلين له جدا وفي رواية شاب قطعا اي شدة جوده بالمرساة بهجود
 الموبة قوله قلنا وما لفتى في الارض قال لا يعرفون يوم ما يوم كسنة وجوم كسنة ووجوم كسنة ووجوم كسنة
 اي من جملة اربعين يوما مدة فتنة ايام بهذه الكيفية قوله قال لا اقدر داله قد زعمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بن يقدر لاصاة قد راى يوم واحد اربعة وعشرون ساعة لان طول يوم الدنيا ان الساعة منه حقيقة فقلنا
 ان كان يقدر داله واما في البلاد التي تكون اليوم الطول فالصلة فيه مقدار على قدره لا على حقيقة والبلاد التي لم يجمع
 فيه وقت الضيق عليهم خمس حلوات ويمل اربعة يوم قال الربيعي في نقله انما من استطاع خاتمة العبادات

فقال حالكم توشاور وسقط يده قلت وبقول الاول فنقول قال القاضي وصريث الباب محمول على ظاهره وليس في الواقع سنة بل طول كسنة وهذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع قالوا ولولا هذا الحديث وكننا الى اجتهادنا لا تقتصر زانية على الصلوات الخمس عند الاوقات المعروفة في غيره من الايام والحد قليل انه تصور لثمة الابلار وليس في الواقع سنة قلت القول الاول هو الصحيح عندنا وبذلك قال الحافظ في الفتح في قوله فالذين تردون انه نادر هو ما والذين تردون انه نادر هو ناد ان نادر يرجع من اختلاف المروي بالنسبة الى الراي فانما ان يكون الدجال سائر فيخيل الشئ بصورة عكسه واما ان يجعل المداطن الحجة التي سخر بالدجال نارا وياطن النار جنة فانهم انما هذا ايضا يكون من شجدة ومحد والافسنة كاملة -

باب في خبر الجحش ثمة انما سميت بذلك لتجسها الاخبار للدجال وجار عن عبد الله بن عمرو بن العاص انها دابة الارض المذكور في القرآن ويطا بق خروجها يوم طلوع الشمس من مغربها ويكون لها عصى وخاتم ترسم المؤمنين بالعصى يظهر منه لفظ المؤمن ويرسم الكفار بالخاتم ويظهر منه لفظ الكافر وحديث الباب معدود في مناقب تميم لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه هذه القصة وفيه رواية الفاضل عن المفضل ورواية المتبوع عن السليق وفي قبول خبر الواحد وقد وقع في بعض الرواية فاذا انا بامسدة وفي بعضها دابة قيل يمكن ان يكون لجاسوسان دابة وامرأة او ان يصح اطلاق الدابة على الانسان لانه فانه اسم لكل ما يدب على الارض او لان الجحش شيطان قيل باي صورة شارف انما تارة بصورة امرأة ومرة بصورة سمكة قوله نلقيت دابة اهل بك كثيرة الشعر بيان لاليل والليل كثره الشعر وغلظها -

باب خبر ابن الصائغ يقال لابن صياد وابن صائد واسمه صاف قال العلما ان قصة ابن صياد وقصة دجال في غاية الاشكال والاشتباه فان ابن صياد ولد بالمدينة في اليهود وانشأ فيها وتربى حتى لقيه النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه فاعطاه الكلام الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بيل على نفسه وسور فطرته وهو قوله النبي صلى الله عليه وسلم تشبهاني رسول الله ودعاؤه اني اتيه صادق وكاذب وان يري عرشا فوق المارثم بعد ذلك اسلم وبقى في المدينة ووقع قصته مع ابن عمر بن قحطبة بن عبد الله بن عكرمة بن عكرمة فاشفعه حتى ملا السكة ثم دخل ابن عمر عن حفصة فقالت ما تزيه اليه التمسع انه قد قال ان اول ما يبعث على الناس غضب يغضب وكذلك قصته مع ابي سعيد الخدري في مصاحبة الى مكة ومخاطبة منتهى قال ابو سعيد كدت ان اعذرو ثم قال في آخر كلامه واني لاعرف مولدك وابن هو الان ثم وقع الاختلاف في مائة قال الخطابي اختلاف السلف في امره بعد كبره فروى عنه انه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة وانهم لما ارادوا الصلوة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وقيل لهم اشهدوا اوردوا بسند صحيح عن جابر قال فقدنا ابن صياد يوم الحرة وهذا يطل روايته من روى انه مات بالمدينة وصلى عليه ثم بعد ذلك حديث تميم الداري الذي تقدم في باب المتقدم فيه التضرع بان الدجال غير ابن صياد والحديث صحيح وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره واخبر به الناس ثم روى بطريق مختلفة ان لا يمكن مع كون ابن صياد هو الدجال المشهور بالبيع الدجال فقال النودى قال العلما قصة ابن صياد مشككة وامر مشكك حتى ابن عمرو جابر

في روى عنها يحنفان ان ابن صياد هو الدجال لا يمكن ان يكون في قبيل الجبار انه اسلم فقال وان اسلم فقبل انه دخل مكة وكان في المدينة فقال وان دخل فقال النوسي لكنه لا شك انه دجال من الدجالين والطاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوح اليه في امره شيئا وانما وحي اليه بصفات الدجال وكان في ابن صياد فرائض محتملة فلذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يتطوع في امره شيئا بل قال لعمر لا خير لك في شدة الحريث واما اختياره بانه مسلم الى سائرنا فذكر فلذلك لا يفتي في دعواه لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن صفاته وقت خروجه اخر الا ان الخ ما قال وقال الحافظ واقر بانه يجمع به التضمن حديث تميم يكون ابن صياد هو الدجال ان الدجال بعينه هو الذي شابه تميم موثقاً وان ابن صياد في شيطان يندى في صورة الدجال في تلك المدة الى ان توجه الى اصحابه فاستترع قريته الى ان تجي المدة التي قدر الله تعالى خروج فيها اهلها فان قيل كيف لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم مع انه ادعى بحضرة النبوة فاجاب ان ان يقال ان كان غير بالغ واختاره القاضي واما ان يقال انه كان في ايامها ذمة اليهود وحلفائهم جزم عليه الخطا في معالم السنن وقال واما استحسان النبي صلى الله عليه وسلم بما خالفه من آية الدخان فلما كان يسلط ما يدعيه من الكهانة ويتجاهل من الكلام في الغيب فاستحتمه ليعلم حقيقة حاله ويظهر الباطل حاله للصحة وانه كاهن ساجديته الشيطان فيلقي على لسانه ما تلقاه الشياطين الى الكهنة فاستحتمه باختمه قول الله تعالى فارتقب يوم تأتي السحاب بارحان مبين وتقال حبات لك خبياً فقال هو الدخان وهي لثته فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسب انك تعلم وقد ترك اي لا تخاف وقد ترك اي لا تخاف من الكهان الذين يخفون من لقاء الشياطين كلمة واحدة من جملة كثيرة راي ولم ينكشف له تمام الآية بخلاف الانبياء رسلوات الله وسلامه عليهم فانهم لوحي الله تعالى اليهم من علم الغيب بالوحي فيكون واضحا جلدا كاملا وبخلاف ما يليه الله والاوليا ومن الكرامات والله اعلم قلت كان ابن صياد من الدجالين وكان كاهنا خلقه ولذا تباين عيناه ولا تنام قلبه وكان له سبعة ولما كان يرى دخانا انتم له آية الدخان فاطلع على ضميرة ناقصا كما يهودا بن الكنانين -

باب في الامور والنهي اعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من اهم الدين واذ كان المنكر حراما واجب الزجر عنه فاذا كان مكرهاً مذنباً والامر بالمعروف ايضا متبع لما يوجب من ثواب واجب فواجب وان ذنب فمذنب وثمرتها ان لا ادى الى الفتنة وان يظن قوله فان ظن انه لا يقبل فيستحسن اظهار الشعار الاسلام ولفظ من في من راي منكم منكراً ليعرفه كل احد رجلاً او امرأة عبداً او اسقفاً او صبياً مميزاً ان كان يستحق ذلك الفاسق قال الله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وقال عز وجل لم تقولون الا ما تفعلون وانشد سه وغيره في يامر الناس بالحق طيب يراوى الناس وهو مريض وفي الباب مرفوعا ما من رجل يكون في قوة يزل فيهم بالمعاصي يقدرون على ان يغيروا عليه فلا يغيروا الا اصابهم الله بعقاب من

قبل ان يموتوا اي في الدنيا وفي اخرى مرفوعا من راي منكم ان يغيروه بيده فليغيروه اي اضعف خلال الايمان وفي اخرى اتموها بالمعروف وتنازعوا عن المنكر حتى اذا سارت شحا مطاعا

وهو مسدود من مشرة واعجاب كل ذي رأي برأيه فليكن بنفسك ودع عنك العوام
 الحبيب الذي في تلك الزمان لا يقبل الا امر بالمعروف والنهي عن المنكر ويقلب الفساد ويعرج الجبل فلا يخرج فيها الفصح
 ولا يقبل قول افواص معين اذ ذاك ليقط وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وامانو له صلى الله عليه وسلم
 افضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر اى ظالم فانما صار ذلك افضل الجهاد لان من جاء بالهدى
 كان مترددا بين رجا وخوف لا يدري هل يغلب او يغلب وصاحب السلطان مقبور في يده فهو اذا قال الحق ولو
 بالمعروف فقد تعرض للتلذذ واهراق نفسه للهلاك فنصار ذلك افضل انواع الجهاد من اجل غلبة الخوف
 وقابل صلى الله عليه وسلم اذ علمت الخطيئة في الارض كان من شهدها فكرها وانكروها كان ممن غاب عنها
 ومن غاب عنها فرضيها كان ممن شهدها اى في الاثم -

باب قيام الساعة من مات فقد قام قيامته قال العلماء ان روح العالم والدنيا كلمة لا اله الا الله فاذا فرج
 الروح وبقى اثر الانسان نفس العالم والدنيا - آخر كتاب اللامح

اول كتاب الحمد قال في الهداية الى لغة هو المنع ومنه الى الباب وفي الشريعة هو العقوبة المقدرة
 حق الله تعالى حتى لا يسي القصاص حاله حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الاصل من شمر
 الانزجار عما يتضرر به العباد والطهارة ليهت اصليته فيه بدليل شمر في حق الكافر قوله عما يتضرر به العباد
 في النفس والعرض والمال ففي حال الانصاية النفس وفي حال القذف صيانة العرض وفي حال السرقة صيانة
 المال قلت المحقق عند التحفة ان الحد وكفارات بعض الكفارة كما في البدائع واليشير كلام الطحاوي فقال
 الشافعي هي سوا وكفارات وفي الحديث الصحيح عن عبادة رفعه ان الحد وكفارات في مستدرک الحاكم
 عن ابى هريرة رفعه لا ادري ان الحد وكفارات ام لا بسند قوي باعتراف الحافظ والاسلام ابى هريرة من انما
 عن عبادة فالعبرة له

باب الحكم بيمين ائدت عن الاسلام باى ردة كانت لعبادة الاوثان او بالنصرانية او باليهودية او ببدعة
 كالمروافض والخوارج والقبائرية فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام قال العلماء اذا ارتد المسلم عن الاسلام
 والعياذ بالله عرض عليه السلام فان كانت له شبهة كشفت عنه لادعائه اعترفت بشبهة فتزاح وتزال ويحس بثلاثة ايام
 فان اسلم فيها والاقتل سواركان حاد عبادا وكراوا ففى وباعند الشافعي لعيم المرأة وعند الحنفية المرتدة لا تقتل
 ولكن تجلس حتى تسلم او توفت حرة كانت او امته ويروى ان الامم تضر بها مولا باقى كل ايام مبالغة في اكل على الاسلام
 واما عرض الاسلام وانما يجله ان ثلثة ايام طلب ذلك ولم يطلب فعندنا مستحب غير واجب وعن الشافعي ردا بين
 في رواية يوجب على الامم ذلك وفي رواية وهو الصحيح من مذهبه انه ان تاب في الحال فيها والاقتل بمجرد معاذرة
 من قبل دينه فآتت له من غير تشديد بالانقار وهو اختيار ابن المنذر وفي الباب قال معاذ في حق المرتد لا يلى
 لا اجلس حتى يقتل قضا الله ورسوله وفي اخرى لا اتول عن داود حتى يقتل وكان
 قد استتب قبل ذلك الا طلب منه الوبى ان يتوب عن الارتداد وسلم فلم يثب وفي الباب ان عليا احرق

فاسأله عن الاسلام الى حيث قال المائدة في الفتنة ذم ابو سفيان في الملل والنحل ان الذين اخرجهم على
 طاعة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سباريه وسمى ابنه الاسلام واتبع
 هذه الملة وانه يمكن ان يكون اسمه ماروتيه في الجزية لثلاثين نسيب ابني طاهر الخلف قال قيل لعلي ان سينا قوم
 على باب المسجد يدعون انك ربيهم فاعلمهم فقال لهم ويحكم ما تقولون قالوا انت ربنا وجاقلنا وارتنا فقال ويحكم منا
 انا عبد خلكم اكل كما ناكلون واشرب كما نشربون ان الهة الله اثنا عشر قالوا انت ربنا وجاقلنا وارتنا فقال ويحكم منا
 واجبوا فاجابوا فلما كان القدر وعيد فباقتبر فقال قد اهدى الله لقلوبكم ذلك الكلام فقال ادخلهم فقالوا لا
 فلما كان الثالث قال لمن قاتم ذلك لا تخشاكم خابث قلة فاجابوا لا ذلك فقال باقتبر اتني ببعلة معهم مروهم في علم
 اخذوا بين باب المسجد والقصر وقال احضروا فاجابوا في الارض وجابوا بالخطف فطرحوه بالنار في الاخدود
 قال اني طارحكم فيها ورجعون فاجابوا ان يرجعوا فقتلهم في بيتهم اذا استرجعوا قال له اني اذا رايت امر اسألك
 او قدرت ناري ودعوت فغيره وسد بها من انتهى قلت فاسأله ان اخرجهم قبل القتل اجابوا ولكن في التهميد ابني عمر
 ان اخرجهم بغيرهم وروي رواية عليه يقول انه لما طرهم بقتلهم في الاخدود ثم علم ان العلماء اختلفوا في تحريق
 الجوانات والاشنان فيقبل حرام وقيل مكروه تحريما وقيل تنزيها وقيل الاكرهية اذا رأى الامام بذلك التخليط
 فله وقد اختلف ابو بكر رجالا وقيل على بن ابي طالب ابو حنيفة يعز الا امام الاوطي بما يكره من الاحراق او يهدم الحياطة
 عن الامام احمد انه يجوز احراق الجوانات المفوية من القتل والناحية عند الضرورة قال الشافعي رحمه الله وبه
 فافذ وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ونحوه لعل ذم رجل مسلم يشهد ان لا اله الا الله وفيه رسول الله واحد وثلاث
 الشيب الزاني والنفس بالنفس والتناكك فيه المقاتل للجماعة اي الجماعة المسلمين فانه اذا ارتد عن الاسلام لم يكونه
 مسلما يقتل قالوا اي الذي تقام من بديل دنيه فاقبلوه عام بديل على ان المرتدة تقتل كما يقتل المرتدة وخلفه الخليفة
 بالذكر الحديث يعني عن قتل النساء وقالوا ايضا ان من الشرطية لا تعم الموث وحمل الحاقط حديث النبي عن قتل النساء
 على الكثرة الاصلية اذا لم تبشر القتال وتقال قتل ابو بكر في خلافة امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يكر ذلك
 عليه احد وقال ولينظر من نصب الراية وغيره وسند الحديث في حايث معاذان النبي صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى
 اليمن قال له ايما رجل ارتد عن الاسلام فادعوا وان عادوا لا فاضرب عنقه وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها
 فان عادت والا فاضرب عنقه وسأله عن موضع النزاع فيجب المصير اليه انتهى قلت قبا في الخفية
 حديث العام بالعام وعمل الصحابة لعجل الصحابة ولكن هذا خاص يجب الجواب شافيا عنه فاقول ان في نصب الراية
 ما يخالفه قال الربيعي حديث آخر رواه الطبراني في معجمه حدثنا حسين فذكر لسند عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال حين بعثه الى اليمن ايما رجل ارتد عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منه فان لم تيب فاضرب عنقه
 وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منها وان ابست فاستبها انتهى -
 باب الحكمين سب النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن بطال
 اختلف العلماء في من سب النبي فاما اهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم

منهم الا ان يسلم واما المسلم فيقتل بغير استئذان ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي واحمد واسحق مثله في حق البيهقي
 ونحوه روى عن الاوزاعي واما في مسلم انها ردة ليستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا غاروا ان كان مسلما
 فهي ردة قلت قال صاحب رد المحتار قوله يكون بتعريضه بالقتل رايت في الصارم السلول للماظ ابن تيمية ان
 من اصول الحنفية ان لا تقتل فيه عندهم شغل القتل بالقتل والجماع في غير القتل اذا تكرر فلما لم ان يقتل فاعلم
 وكذلك لان يزيد على الحق والمقدور اذا راى المصلحة في ذلك ويحتمل ان جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من
 من القتل في مثل هذه الجرائم على انه راى المصلحة في ذلك ليموت القتل سياسة وكان جاصدا ان كان يعزى بالقتل
 في الجرائم التي تظلمت بالقتل وشروع القتل في جنبها ولذا افق اكثرهم بقتل من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 من اهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا القتل سياسة انتهى قلت حديث ابن عباس وحديث الشعبي المذكور
 في الباب مجملان على السياسة وحديث ابى برزة في الباب يدل على ان غضب الصحابي على احد وكذا غضب احد
 عليه وسب ليس بمستوجب لكفره وقتله ونقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحا وجب
 قتله وان تاب -

باب ملجأ في الحاربة اى محاربة العدو ورسوله قال السعدي رجل انما جاز الذين يجارون العدو ورسوله ليعيون
 في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الارض اختلاف العلماء في
 المستحق اسم الحارب للعدو ورسوله الذي يلزم حكمه فيه فقال بعضهم هو اللص الذي يقطع الطريق وقال بعضهم
 هو اللص الجار لبلد صعيدة المكاثرة في المصر وغيره وبه قال الاوزاعي وقال مالك من حمل السلاح على المسلمين
 في مصره فله ان يقتل ذلك منه على غير تائدة كانت بينهم ولا دخل ولا عداوة قاطعا للسبيل والطريق والدار فخطا
 بسلاحه يقتل احدا منهم قتله الامام كقتله الحارب وقال آخرون الحارب هو قاطع الطريق فاما المكاثرة في الارض
 فليس بالحارب الذي حكم الحارمين ثم اختلفوا في المروءة هذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التخيير فيجوز الامام بين
 هذه الامور الا ان يكون الحارب قاتلا فيقتل بقتل قتله وقال الشافعي هي على التقسيم قال في البدائع قطع الطريق
 اربعة انواع اما ان يكون باخذ المال لا غير واما ان يكون بالقتل واخذ المال جميعا واما ان يكون بالتخويف
 غير اخذ ولا قتل واما ان يكون بالقتل لا غير من اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن قتل لم يخاله
 قتل ومن اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة الامام بالخيار ان شارف قطع يده ورجله ثم قتله او صلبه وان شارف لم يقتله
 قطعه او صلبه وعندهما يقتل ولا يقطع ومن اخذت ولم يخاله المال ولا يقتل نفسا يضيء والنفى في قوله تعالى او ينفوا
 من الارض قال بعضهم المروءة ونيق من الارض بخلاف الالف ومعناه ينفوا من الارض بالقتل والصلب اذهبوا
 النفي من وجه الارض حقيقة وهذا قول من تناول الآية في الحارب الذي اخذ المال وقيل ان الامام يكون مخيرا
 بين الاجزاة الثلاثة والنفي من الارض ليس غير واحد من هذه الثلاثة في التخيير لان بالقتل والصلب يحصل
 النفي فاذا لا يجوز ان يجعل النفي مشاركا للاجزاة الثلاثة في التخيير فانه يراحم القتل لانه ذو دية كثيرة وقيل فليكن بطر
 حتى يخرج من دار الاسلام وهو قول الحسن وعن ابراهيم النخعي في رواية ان نفية طلبه وبه قال الشافعي اذ يطلب

في كل بلد حتى يعزوا والقبولان لا يصحان لانه ان طلب في البلد الذي قطع الطريق ونفي عنه ثقله الذي ضرره على بلده
وان طلب من كل بلد من بلاد الاسلام ونفي عنه يضل دار الحرب وفيه تعريض له على الكفر وجعله جارا لنا وبهذا يجوز
عن النخعي في رواية اخرى انه لا يجوز حبس حتى يحدث ثوبه وفيه نفي عن وجه الارض مع قيام الحيوة الا عن المواضع التي
حبس فيه ومثله لما في عرف الناس ليلي نفعيا من وجه الارض وخروجها عن الدنيا انشد بعض المجوسين

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلنسنا من الاحياء فيها ولا الموتى

اذا جاهدنا السجبان يوما لحاجته عجبنا وقلنا حياء هذا من الدنيا انتهى

وفي الباب حديث العرينيين وقال بعض المفسرين فيهم نزلت الآية انما جزاء الذي يجارون الله ورسوله الا انما في الباب
وقال ابو طلحة بن عمار قال سمعت ابا بكر وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب
الرحمهم وسمر اعينهم والقوا في الحرة يستقون فلا يسقون وقيل نزل ذلك قصاصا لانهم قتلوا ابا راعي مثل ذلك
في رواية الباب زادتمني عن عتبة اخلاف العلماء في حكم العرينيين فقال بعضهم ما امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
وانما فعله الصحابة من عند انفسهم وقال بعضهم كان ذلك بحكم على المدعيه وسلم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انما جزاء الذين
يجارون الله ورسوله الا فيهم نزلت هذه الآية عتبا رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ابا راعي فقال بعضهم نزل
بل فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعرينيين حكمه في نظر ائمة اهل البيت في قوله تعالى انما جزاء الذين آتوا
حكم من الله في من حارب وسعى في الارض فسادا بالحري قالوا والعرييون الزنادقة وقتلوا وسرقوا وحاربوا الله ورسوله
فكفهم عنكم الساعى في الارض بالفساد من اهل الاسلام والذمة وقال آخرون لم يسل النبي صلى الله عليه وسلم
اعين العرينيين ولكنه كان الاذن ليعمل فانزل الشرح وجعل هذه الآية على من يعترف بالحكم فيهم ونهاه عن عمل اعينهم و
قال بعضهم النبي عن المشركين بمنزلة ليس بجرام وقال بعضهم انما فعل ذلك معهم قصاصا لانهم فعلوا بالردة كذلك
قلت وفي النسائي قال حماد بن اسحق سمعت من خطبة صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية الا وحدث فيها على الصدقة وبني
عن المشركين وقد صح عن ابن سيرين ان حديث العرينيين قبل النبي عن المشركين -

باب في الحديث فيه تنقيح حروف الاستفهام اي لم يرفع الى القاضي وجوابه في الباب نكلمه اسامة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسامة الشفع في حلف من حدود الله تعالى الحديث وهذه المرأة المخزومية التي
سرقته فقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسمها اختلاف قيل اسمها فاطمة بنت الناسود وقيل بنت ابي الاسود
وقيل ام عمر وبنت سفيان بن عبد الاسود وكانت تستعير الحلي وتختبئ بها فالتقى ابنها سمرقوت وفي الباب سمرقوت
تظفها من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن عائشة رعدا فقيل رعدن ذوى الهيات عشرا ائمة

الا الحديث الذي يخافوا عن ذوى سميات حسنة الذين لم يعرف منهم الاخير لا ائمة غير ما يجب الحديث قال الحافظ
سراج الدين القرطبي ان هذه الرواية موضوعة ورعد على الحافظ وقال اخبره النسائي ايضا من غير هذا الطريق
والحديث حسن انما الشفع لاسيما مع اخراج النسائي له كما لم يخرج في كتاب منكر الاواسيا والاعن رجل
باب يفتي عن الحديث دعاء ميلغ السلطان في الباب مرفوعا قال تعافوا الحديث فيما بينكم ما لم يفتي من حد قوله يجب

اي تجاور واعنها ولا ترفعوا الي واما اذا بلغني وثبت عندي فلا يجوز التجاوز والعفو في مقام اذ ذاك
باب السترة على الحد اداى استحبابه فيما فيه حق الشرع الى قال في الهداية والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهد بين
الستر والظهار لانه بين جنتين اقامة الحد والتعق من التمسك والستر افضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده
لو سترته فهو بك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من لم يلق
الدر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على افضلية السترة لا ان يحجب به ان يشهد بالمبال في السترة
فيقول اخذنا حيا ربح المسروق منه ولا يقول سرق محافظة على السترة انتهى رواية روية الباب والشئ -

باب في صاحب الحديث في السترة قال في الهداية والافرار ان يقرر البالغ العاقل على نفسه بالزنا رابع مرات في رابع
مجالس من مجالس المقر كلما اقرره القاضي فاشترط البليغ والعقل لان قول الصبي والمجنون غير معتبر
او غير موجب الحد واشترط الاربع نياتا وعند الشافعي يكفي بالاقرار مرة واحدة اعتبارا لسائر الحقوق وبنا لا يظهر
وتكرار الاقرار لا يفيد زيادة الظهور بخلاف زيادة العدو في الشهادة ولنا حديث ما عرفنا عليه السلام آخر الاقرار
الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في الاربع مجالس فلو ظهر وروها لما اخرا بالثبوت الوجوب ولان الشهادة انتقصت
بزيادة العدد فكذلك الاقرار اعطاه الامام الزنا وتحققا لمنه السترة ولا بد من اختلاف المجالس لما روينا ولان الاتحاد
المجلس اثر في جمع المتفرقات فعنده يتحقق شبهة الاتحاد في الاقرار والاقرار قائم بالمقر في غير اختلاف مجلسه و
مجلس القاضي فالاختلاف بان يرويه القاضي كلما اقر فيه سبب حيث لا يراه ثم يجيء فيقر جو الروى عن ابى حنيفة
لانه عليه السلام طرد ما عرف في كل مرة حتى تدارى بيمينه ان المدينة قلت واما في السترة فيجب القطع باقراره مرة واحدة
عن ابى حنيفة ومحمد والاك والشافعي وقال ابو يوسف لا يقطع الا باقرار مرتين وهو قول احمد وابن ابي ليلى وزفر
ابن شبرمة وعن ابى يوسف اشترط كون الاقرار في المجالس واما رواية قصة ما عرفه تقدم واخرجه الشيخان
وغيرهما واما رواية الباب فساكت عن قبيح الاربع مطلقا يحمل الساكت على الناطق على المقيد واما قوله فلما امر به

قام صاحبها الذي وقع غلبا فقال يا رسول الله انا صاحبها اى الذى فعل بها تلك العلة لانا الرجل وفي رواية
الترذلي لم يرحم فلا يخفى اننا نراه شكل اذ لا يستقيم الامر ارجح من غير اقرار ولا بينة وقول المرأة لا يصلح بينه بل الى متى
تستحق ان تحرق القذف فقليل معناه قلنا قارب ان يامر به وذلك قال الراوى فنظر الى خاتمه الامر حيث انهم حضروا
عنده لاكم فقال بعض من ايماننا الامر لم يكن الا باخراجه وابعاده حيث راوه اختل عتله وتشتت امره لم يشب عليه
شئ ولم ينفع وجه القضية الا ان صاحبه طين انهم يذنبون به لا قامة الحد عليه فاعترف لظنه بذلك وكذا كان
روى فلما امر به لم يرحم فزاد لفظ ارجح ظنه او تهمنا وانما كانوا احاطوا به ليعبد ودين جنابه ولكن الازدحام كثيرا
يمنع النظار عن ان نيكشف لهم الامر كما هو ظن الراوى فافهم -

باب في التلقين في الحد وهو انكلم بكلمة عن المقر فيفهم منه الانكار عن اى فينكر ويرجع وبه التلقين مستحب
في مقرى في الزنا والسرقة لدر الحد لا لا سقاط حتى المسروق منه مثلا فيعطى اربعة وان اذنى الحد وفي الباب
ابى النبي صلى الله عليه وسلم ان يلقى بلس قد اعترف اعترافا لم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشارطون في تقديره وقد ذهب مالك إلى أنه لا يقطع في أقل ربع دينار أو ثلاثة دراهم ويروى قال أحمد وقال الشافعي
 لا يقطع إلا في ربع دينار وإذا كان الصنف مختلغا ليقوم غير الذئب بالذئب عند الشافعي وبالدرهم عند مالك و
 قال ابن أبي ليلى لا يقطع في أقل من خمسة دراهم وقال بعضهم أنه يقطع في درهمين وهو رواية عن الحسن البصري
 وقال بعضهم في أربعة دراهم قال أبو سعيد وقال بعضهم دينار أو ما يبلغ قيمته وهو رواية عن الشافعي وقال بعضهم ربع دينار
 من الذئب ومن غيره في الغنيل والكثير قال ابن حزم وقال أبو حنيفة وأصحابه وسائر فقهاء العراق إن الغنير
 الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا يقطع في أقل من ذلك هذه جملة المذاهب المذكورة في المسئلة وتواجهها الحنفية
 الفتح عشرين مذهباً فراجعه واستدل الشافعي بحديث الباب عن عائشة وقطع كان يقطع في ربع دينار فصاعداً وفي
 رواية قال لا يقطع يد السارق في سراج دينار فصاعداً وفي لفظ لا يقطع في سراج دينار فصاعداً قال الشافعي إن
 الأصل في التقويم الأشياء بها الذئب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال ابن تيمية الدرهم إذا لم يكن قيمته يابح
 دينار لموجب القطع واستدل مالك بحديث الباب حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة
 دراهم وفي رواية قطع يد رجل سارق ثوباً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم قوله صفة النساء لعله موضع في المسجد
 منفل للنساء يصلين فيه كالصفة للفقراء المهاجرين فقال مالك إن التقويم بالدرهم لربع الدينار إذا كان الثلث
 مختلغا واستدل أبو حنيفة ومن معه بحديث الباب حديث ابن عباس قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يد رجل في مجن قيمته ديناراً وعشرة دراهم وروى محمد في الأثرين طريق أبي حنيفة حدثنا القاسم بن عبد الرحمن
 عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال لا يقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم وهذا صحيح رجاله أوثق الثقات
 وأفتهم الفقهاء غير أنه موقوف لكن له حكم المرفوع لأنه من التقادير الشرعية المنوطة بالسماع وروى أيضاً من طريق
 عن حماد عن إبراهيم قال لا يقطع يد السارق في أقل من ثمن المجن وكان ثمنها عشرة دراهم وقال قال إبراهيم
 لا يقطع السارق في أقل من ثمن المجن وكان ثمنه عشرة دراهم ولا يقطع أقل من ذلك أعلم أن أدلة مذهب
 أبي حنيفة على كثرتها ترجع إلى أخبار مرفوعة مسانيد ومراسل وآثار موقوفة على الصحابة وسبعهم ذكر أراهم للنظر
 القياس وأما الأخبار فالأول حديث الباب حديث ابن عباس وأخرجه النسائي والحاكم بإسناد صحيح المجن يقوم
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وقال أبو داود وأحمد بن محمد بن مسلمة
 وسعد بن أبي يحيى عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير
 لا يخرج بها تلك نفس التذليس ليس حرجاً عننا وعند المحققين فضلاً عن غنعة المدرس ولو سلم فللمحدث طرق متعدي
 صحيحاً الحاكم والنسائي حيث لم يتكلم فيها في المجتبه ولو سلم فالتعددية جارية لضعف السيرة ولو سلم فقد أخرجها الساجد
 من طريق وفي سنة قال عن ابن عباس قال ثنا عمرو بن شعيب أن عطاء بن أبي رباح حدثني قال فلفظ التحدث
 والسماع فيها موجود فلا يضره تدليس ولا تذليس عمرو بن شعيب ومهاققان في نفسها وبعد محمد السديقي
 ما حجة من حديث ابن عمر وحديث عائشة مع أن فيه اضطراباً ما في حديث ابن عمر فقد أخرج النسائي عنه في مجن قيمته
 خمسة دراهم وأما في حديث عائشة فقد رواه النسائي من طريق غيره ربع دينار ومن طريق من المجن ثلث دينار و

نصف دينار فصايد اذ قد عزم ما في الصحيحين مطلقا على غيره ولو صح ما غير مسلم لا بد من حجة من السنة او الكتاب فصح ما قاله الطحاوي انه مضطرب والثاني حديث عبد الله بن مسعود مروي مسندا ومرسلا منقطعاً ومرفوعاً وموقوفاً فقد اخرج محمد في كتاب الآثار كما تقدم نقله من قال لا تقطع بالسارق في اقل من عشرة دراهم ورواه ابو حنيفة في مسنده الذي يجوز المحض من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابي عن ابن مسعود قال كان قطع اليد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم كما رواه البخاري من طريق خلف بن يساب عن خلف بن ابي نعيم عن ابن مسعود في عشرة دراهم ورواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وبالعبد عليه كسح والثوري وابن المبارك وغيرهم عن ابن مسعود وهو ثقة ثبت روى له الاربعة واستشهد به البخاري لاسيما في رواية وكيع عنه وفي رواية عن القاسم كما اسلفناه واخرج الطبراني في اوسطه من طريق ابي مطيع الخثعمي عن الامام عن القاسم عن ابي عن ابن مسعود واليهم مطيع وان يكلف فاشوا بدقوا له كما عرفت وبهذا دفع ما قاله الترمذي انه منقطع لم يدرك القاسم ابن مسعود وان دفع ايضا انه موقوف لامر نوع علان الموقوف له حكم الرفع بهن كما عرفت ولا يعارضه رواه الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود دفعه قطع سارقا في خمسة دراهم كما زعم البيهقي لان في ثلث علل الثوري ليس فيه غشوة وابن ابي عزة ضعفه القطان وانشأ الى لينه احمد بن حنبل وعنه ابن معين وابن حبان والشعبى عن ابن مسعود منقطع لم يسمع منه وبهذا طريق متصل عن ابن مسعود واخرج الطحاوي من طريق المسعودي عن القاسم عن عبد الله بن مسعود لا تقطع اليد الا في الدنيا وعشرة دراهم ورواه عبد الرزاق عن القاسم عن ابن مسعود ولا يخرج الطبراني وانشأ الى الترمذي لكن القاسم في احاديث ابن مسعود حجة ولو مرسل كما راى في مسنده كما انشأ الى البخاري في نهذيب الترمذي وقد اخرج عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابي عن جده وهو متصل واما الجرح في امام الائمة ابي حنيفة ومحمد كما صدر عن بعضهم فخرج عن قضية العقل غير مقبول - والثالث حديث ابي بن امية اخرج الثوري من طريق شريك عن منصور عن عطاء بن رافع لا تقطع اليد الا في ثمن الجن وثمنه يومئذ دينار واخرج الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن يحيى الحماني عن شريك به واخرج الطحاوي فزاد في الاثنا وقال عن ابي بن امية عن امه ام ابي بن ابي عن ابي المنن ورواه علي بن عبد الله بن مسعود في عشرة دراهم واخرج الحاكم وكنت عليه من طريق سيفيان عن منصور عن مجاهد عن ابي بن قيس قال لا تقطع اليد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن الجن وثمنه يومئذ دينار واخرج الطبراني من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه السارق ثمن الجن وكان يقوم دينار او ارباعا عنه بانه منقطع لان ابي بن ابي كان هو ابن ام ابي حنيفة صلى الله عليه وسلم فلم يدركه عطاء ولا مجاهد لانه استشهد يوم حنين وان كان والد عبد الواحد وابن امرأة كعب بن جوفال بن نائل بن ربيعة بن مسعود ورواه الثوري عن ابي حنيفة وغيرهما لكنه خلاف ما في عامة الطريقين من التخييل بانه ابن ام ابي حنيفة ورواه الطحاوي فنسب البيهقي اليوم فيها الى شريك ويظهر من رواية الطبراني انه ممن دونه ومن بيننا نقل عن الثوري انه قال لمحمد بن الحسن انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطع في ربع دينار فصايد انكثت ثلث بئس ما في اقل من عشرة دراهم فصايد انكثت قد

روى شريك عن مجاهد عن ابي بن ام ايمن اخي اسامة بن زيد لامة فا حاب الشافعي بان ايمن بن ام ايمن قبل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل ان يولد مجاهد وقال ابن ابى حاتم في المراسيل سالت ابي عن حديث
 رواد الحسن بن صالح عن منصور عن عطاء روى مجاهد عن ايمن وكان نقيبها فقال تقطع يد السارق في ثمن الجن وكان
 ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار فقال ابى هو مرسل وارى انه والد عبد الواح بن ايمن وليس له صحبة
 قلت اوله على كل تقدير لا ينزل عن درجة الحجة عنه لان الارسل والاقطاع ليس فيهما جرحا عندنا بالعلقة
 الراوى ولعل هذا هو وجه عدم جواب محمد بن ابراهيم الشافعي لانه لم ينفذ صالح الجواب ولا متجما على دليله والافانث
 لعلم قوة نظر محمد ومناظرته واعترف بذلك الشافعي في مواضع من بين اصحاب الامام وقال ابو الحجاج المزني في
 كتابه ائمة الحديث مولى بني مخزوم وروى عن سعيد وعائشة وجابر وعنه ابنه عبد الواح وثقه ابو زرعة ثم قال
 ايمن مولى ابن الزبير وقيل مولى ابن ابى عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في السقرة الى ان قال وعنه عطاء
 ومجاهد قال النسائي احسب ان له صحبة اه فقد جعلنا اسمائنا ليعين فعلى هذا يكون الحديث مرسل اما ابن حبان و
 ابن ابى حاتم فجعلاهما واحدا فقال ابن ابى حاتم ايمن الحديث مولى ابن ابى عمرو روى عن عائشة وجابر روى عنه
 مجاهد وعطاء وابنه عبد الواح سمعت ابي يقول ذلك ورسل ابو زرعة عن ايمن والد عبد الواح فقال مكي ثقه و
 قال ابن حبان في الثقات ايمن ابن عبد الحديث مولى ابن ابى عمر المخزومي من اهل مكة روى عن عائشة و
 روى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواح بن ايمن وكان اخا اسامة بن زيد لامة ويقال له ايمن ابن ام ايمن مولاه
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن زعم ان له صحبة وهم وحدثه في القطع مرسل اه وهذا يخالف ما زعمه الشافعي
 انه صحابي قتل يوم حنين وكذا قال الدارقطني في سننه ان ايمن لاصحبه له وهو من التابعين ولم يدرك زمن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا الخلفاء بعده وهو الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمن الجن دينار
 عنه ابنه عبد الواح وعطاء روى به قلت زعميت بهم جارا لان ام ايمن كانت مكناة بزيد قبل ان تخرج زيد بن جارة
 وكان ابنها ايمن من زوجة الاول ولانها كانت حاضنة صلى الله عليه وسلم فلامحالة تكون اكبر منه بعشرين او
 عشرين او بما بينهما وكان عمره حين توفي ثلث وستين سنة على اتفاق الجمهور ولا اثل من اثنين على قول وهى
 اكبر منه بكثير وكيف ولدت لعدة ايمن في عمر الثمانين او التسعين او مائة ولان ايمن كيف لم يدرك احد من الخلفاء
 وامه ام ايمن ماتت في خلافة عثمان فانه الاقوال محجة جدا ولعل من ناقض الحافظ في التقريب ايمن في السقرة
 قيل هو الذي قبله اى والذبح الواحد وقيل مولى الزبير وقيل ايمن بن ام ايمن والاخير خطأ والاول استنباه
 وعد جامع من الائمة ايمن من الصحابة منهم ابن اسحق وابن سعيد والواقاسم البغوي وابو نعيم وابن المنذر
 ابن قانع وابن عبد البر وثمانيا انه زعم الطحاوى ومحمد صاحب العقود ان ايمن ماتت وانه الى ما بعدهم بالنسبة
 فعلى هذا يمكن سماع عطاء ومجاهد عنه وثالثا انه لم يسمع الارسل فالمرسل حجة عند الخصوم الصياغة عند الاعتقاد به بسل
 مسند آخر وهما شواهد كثيرة في الراجح حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دنانير اخرجه النسائي من طريق ابن اسحق عنه واخرجه ابن

ابن شيبه في مصنفه والدارقطني في سننه واجابوا عنه بان فيه ابن اسحق مع الجنة وبانه رواه الحسن بن علي بن فضال عن ابي اسحق
 انه راى ابن عمر ولا يثبت والجواب عن الاول ما مر وان كان لا ارسال نجيبا باعتقاد من اسنادنا فخره اخرجه
 وابن راهويه وابن ابى شيبة والدارقطني من طريق ججاج بن ارطاط عن عمرو بن بلقطة لا يقطع السارق في اقل
 من عشرة دراهم وحجاج القينا وان كان لا يقطع ليعلم جاجرا كالمسل للمسل وعن الثاني ان فيه اضافة الى
 عهد النبوة وذكر الصابي في ذلك الحكم الرفع عنه لم يثبت هو راى ما منبل هو محمول على السماع ثم في طريق الدارقطني
 دلالة ظاهرة على الرفع وفي رواية ابن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق دون
 ثمن الجن قال عبد الله وكان ثمن الجن عشرة دراهم وفي طريق احمد بن حنبل في ظاهره لا يقطع يد السارق في اقل
 من عشرة دراهم هذا هو المراسل فيها مرسل عطاء بن رباح في سنن ابن اسحق عن ابيوب بن موسى عنه سلا
 كما في حديث ابن عباس ومنها مرسل النخعي كان ثمن الجن عشرة دراهم وامام ابو حنيفة من طريق حماد بن عوف
 رواه الحارثي في مسنده ومنها مرسل سعيد بن المسيب اخرج عيسى بن ابان في صحيح من طريق موسى بن داود واما
 الموقوف فيها اثره اخرج ابن ابى شيبة في مصنفه من طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن
 عن القاسم بن عبد الرحمن قال اتى عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطع
 ومنها اثر على اخرج عبد الرزاق في مصنفه قال لا يقطع الكف في اقل من دينار وعشرة دراهم وفيه الحسن بن عمار
 ضعيف بعضهم وثقة بعضهم وهو الاصح ومنها اثر عبد الله بن سعد اخرج عبد الرزاق لا يقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم
 ومنها قول عطاء بن عمر وابن شيبه رواه الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريح قال كان قول
 عطاء بن قول عمرو بن شيبه لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وقول عطاء بن رباح في اقل من عشرة دراهم وفيه
 يد السارق ثمن الجن وثن الجن يومئذ عشرة دراهم ورجح النسائي ومنها اثره عثمان وعلي بن اسود ذكره محمد
 في الموطا بلباغ ومنها قول ابن المسيب ومجاهد والنخعي وغيرهم كل ذلك مذكور في موضع لا يطيل بها الكلام
 واما النظر فما ذكره الطحاوي ان العشرة مجزوم بها وما دونها مشكوك فيه للاختلاف والتعارض في اصلها لاخذ
 بالمتقين وطرح المترد فيه وان الاحتياط في الحدود في الدرر وفي اخذ الاكثر درر ولا يبيع ما قيل ان لا خنبا
 هو اتباع البليل لان الالة قد تعارضت فيها كما عرفت هذا ومن اراد البسط فليرجع الى معاني الآثار
 للطحاوي بقى جواب عن بعض ادلة الخصوم فاما استدلال الظاهرية بالآية والحديث كما اسلفناه فجاهل ان
 الآية مجمل في حق النصاب لا مطلقة للقطع بان السرقة تصدق بسفرة حبة من شعير او خردل ولا يقطع فيها اليد
 علانية فانقل اجماع الصحابة ايضا على التقدير في تنقيده الآية مع ان الاخبار على كثرتها وان كانت احاداً متجمعة
 متواترة معني في التقدير ولا اقل من ان يعد من المشايير المشهور بحوزة الزيادة على الكتاب عندهم يجوز بحجة
 ايضا عن الحديث انه قال البخاري فيقال الا عشر كانوا يرون اربعة من الحريد والحبل كانوا يرون ان منه
 ما يساوي دراهم ثم لم يحتج بسلك النسخ فالاولوية فيه مع الجمهور فان مثله في باب الحدود متعين كيف وقد عمل به
 الخلفاء بعده فقلت والاولى في جواب الحديث ما سلفناكم في هذا الكتاب فقلنا عن شيخنا وشيخنا من مولانا محمود

قيس السمرقاني ذكره واما جواب حديث مالك والشافعي فقال الطحاوي بن ذكر الاخبار المختلفة الدال بعضها على
 القطع في ثلثة دراهم وبعضها في ربيع دينار وبعضها في عشرة دراهم ان الله تعالى قال في كتابه السارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما الخ وجمعوا على ان الله لم يعن بذلك كل سارق ولما عني بهما صامن السارق بمقدار من المال المملوك
 فلما يدل خيافا جمعا ان العتق خاصا بالامانة اجمعوا وقد اجمعوا ان الثلثة عني عشرة دراهم واختلفوا في سارق
 ما هو وبنها هو من عني العتق قال قوم مؤمنهم وقال قوم ليس منهم فلم يحز لنا ما اختلفوا في ذلك ان نشهد على الله عني
 ما لم يجعوا له عتقا وجاز لنا ان نشهد بما اجمعوا ان الله عتقا لمجعلنا سارق العشرة فما فوقها داخل في الآية وجعلنا
 ما دون العشرة خارجا من الآية وقال محمد بن المعطى رفاذ جوار الاختلاف في الحدود اخذ فيها بالثقة يري ما جاز للاختلاف
 في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن صحابه بعده ولم يعرف التقدم والتأخير لعرف النسخ والمنسوخ
 اخذنا فيه بالاحاطة بما لا يثبت فيه وسبعة عشرة دراهم لان الحد وثبتت بالثبات ولا يثبت الا بالاشك
 قلت ان حقيقة الامر سواء العتق والاعطاء على قيمة الحقن وهذا كان مختلفا في مختلف الامكنة فيجب ان قيمة بل
 كان في اول الامر ثلثة دراهم اربع الدينار ثم غلت او بالعكس فاقول والله اعلم ان قيمة غلت بعد كونه اقل
 فاذا تحققت هذا في الكلام في ان العتق للقيمة الاولى او الآخرة فقال ابو حنيفة بالآخرة وهذا كما في هذا الكتاب في
 باب الديارات ان الدينار كانت اربع مائة درهم ثم غلت الابل فصارت الدينار ثمان مائة درهم ثم غلت بقر الدينار
 عشرة آلاف درهم فهذا ليس يخرج بل بعضها ما خذ وبعضها متروك وكمن فرق بين المنسوخ والمتروك الى
 هذا اشار صاحب الهداية حيث قال واقل ما قل في نقدية ثلثة دراهم وقد قيل في ما ثبت في اقل عشرة دراهم
 قطع انه محمول على السياسة والقطع سياسة وان لم يذكر في كتب الخفية الا انهم يذكرون القطع ثلثا سياسة
 وكذا قالوا ان لا دام ان القتل من عمل قوم لوط والقتل اشد من القطع هذا والله اعلم بالصواب
 باب ما لا قطع فيه عند الخفية فيما يوجد فيها مباحا في دار الاسلام كالخشب والقصب والطيور وان كان
 الدجاج والبط والحمام وكالصبي والترشيح والطين الاحمر والنورة وقال الكافي بحجب القطع في كل ذلك
 الا في الطين والزراب والسقون وسبق قال البيهقي في رواية ولا قطع عند الخفية فيما يتسارع اليه الناس كالطين
 والجر والنفوك الرطبة وكذلك لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصل لعدم الاحراز وقال الشافعي
 في كل ذلك قطع اذا آواه الجربن وفي الباب عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا قطع في ثمر ولاكثر زاد الترمذي وغيره الا آواه الجربن والكثير الحمار ويهشم النخل الذي يخرج به الكافور ويؤ
 دعار الطلع من جوف شجر او كثيرا لانه اصل الكوفير حيث يجمع وتكثر الودى نخل صغار والمراد بالمراد بالمراد
 على الشجر بل ان يجرد ويجردوا شملت الحكم في الودى فتايسر والجاح عدم الاحراز او كونه مما يتسارع اليه الناس
 او كونه ناهيا حقيقا والحد يحد اخبر الناس في ابن ماجة والترمذي في منهم واحمد في مسنده والدارمي في مسنده و
 ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ومالك في موطاه والطبراني في معجمه وصححه الحاكم والبيهقي وابن حبان والترمذي
 واختلف في وصله وارسال قال الطحاوي هذا الحديث تلقته العلماء منه بالقبول ورواه احمد في مسنده وابن

في سنة من حديث أبي هريرة قال الحافظ اسناد صحيح وقيل فيه عاصم بن سعيد المقبري ضعيف ما أخرجه الكافي
موطأه منقطع قال مالك عليه شيان والحمادان والوعوانة وغيرهم قال ابن العربي فان كان فيه كلام المتيقن
واما المتن فيصح كما اشار اليه الطحاوي والوعوانة وراشاه من حديث عبد المدين بن عمرو بن العاص عن ابي داود
حديث ابي هريرة عن ابي ماجه والمسئلة ثمانية فيها كما علمت ان عليه القطع عند ابي يوسف وبه قالت الآية
الثالثة واحتجوا بما زاد الترمذي من الاستثانة من قوله الا ما آواه الأجر من حديث عبد المدين بن عمرو ومروعا في
الباب من عن التمر المعلق فقال من اصاب لفيه من ذي حاجة غير محتج بحديث فلا شيء عليه ومن خرج

بشيء منه فعليه غرامة مثلية والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يودعه الجربين فبلغ ثلثي الجرب فعليه
القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثلية والعقوبة قال ابو داود والجربين الجوخان اخرجه النسائي
وصححه الحاكم وحسنه الترمذي وفي مسنده عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لكن قال الحاكم قال اما سنا اسحق بن
راشويه اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثلثة فهو كاليوب عن مانع عن ابن عمر قال الخطابي والجربين ليس
بهو حر الثمار وما كان في مثل معناها كما كان المراج جز الغنم واما تحرز الاستيثار على حب الامكان فيها
وجريان العادة من الناس في شغلها وليست به ان يكون انما اباح لذي الحاجة التناول منه لان في المال من
العشر فاذا اوتت الضرورة اليه كل منه وكان محصوا بالصاحبه مما لصاحبه عليه من الصدقة وصارت يد في التقدير
كيد صاحبه لاجل الضرورة فاما اذا تحمل منه في ثوب او نحو ذلك ليس من باب الضرورة واما ما هو من الاستئصال
فيغرم ويلجأ اليه الا لا يقطع لعدم الحرز ومضاعفة الغرامة نوع من الرفع والتكليف وقد نال فيه غير واحد من
الفقهاء وقد بين اقولهم في ذلك في كتاب الزكوة انتهى قلت قوله فعليه غرامة مثلية وليس فيه قطع لما ذكرنا
انه ليس من الحرز والغرامة المالية كانت في براءة الاسلام وقد نعت في مجرى الضمان او يجوز سياسته عند ابيها
واما اجازة الاكل هناك فللعرف فيه

باب القطع في الخلسة والحيانة الخلسة هو ما يؤخذ بالسراة سلبا ومكابرة والحيانة هي الاتهام في بنية على الاجابة
وانكارها قال في الهداية ولا قطع على خائن ولا خائنة لقصور في الحرز ولا منتهب ولا مختلس لانه يجازي بغيره كيف
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن انتهى الفتاوى على ان لا قطع على خائن ولا على
المنتهب والمختلس والفتاوى على ان اسم السرقة لا يشتملها ولا يصدق معنى الارباق عليهم وقد ورد فيه اخبار صحيحة
غير صحيحة عن عدة من الصحابة مرفوعة وموقوفة منها حديث جابر في الباب رفعه ليس على المنتهب قطع ومن
اتهب بهبته مشهورة فليس منا وليس على الخائن قطع ولا على المختلس قطع الحديث اخرجه احمد والنسائي
وابن ماجه والترمذي وصححه الدارمي والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقات كذا معلول بين علمته ابو حاتم و
النسائي ولكن النسائي اخرج له متابعا فاجاب النقص لفظ الترمذي والنسائي ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب
قطع ومنها حديث انس رفعه مثلا خرجه الطبراني في اوسطه ورجال ثقات ايضا ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه
ليس على مختلس قطع واسناد صحيح ومنها حديث ابن عباس نحو اخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهي وضعفه فيها

اثر زيد بن ثابت اخرج بالاك في الموطا وروى في ذكره -

باب ثمين سرق من حرز الاخراج من الحرز شرط عنه عامة اهل العلم تنفق حتى السرقة وكل من عاينته و
اعين وانفى ان من جمع المال في الحرز قطع وان لم يخرج به وعن الحسن كل قتل الجبانة وروى عن ثاور
الظاهر ان لا يعقب الحرز اصلا لاطلاق الآية وهذه الاقوال شاذة غير ثابتة عن ثمين فقلت عنه قال ابن المنذر في
الاثراف وليس فيه خبر ثابت ولا مخال فيه لابل العلم الا ما ذكرناه من كمال الاجماع والاخبار الواردة في عدم قطع
تخصيص الآية كما في اقل من الحن وفي حرز الجمل ونحوه وكثير فبعد تحصيل الاماها من الامور الاجتماعية او
باجار الاحاد ثم اختلفوا في جزئيات الحرز قال في الهداية والحرز على ثمين حرز اعني فيه كالبيوت والديور
حرز كما قلنا قال العبد الضعيف الحرز لا بد منه لان الاستسرا لا يتحقق دونهم بدو قد يكون بالمكان فهو المكان المأمن
لاحرز الا الشبهة كالديور والبيوت والصندوق والحانوت وقد يكون بالمكان فكل من جلس في الطريق او في المسجد
وعنده متاع فهو حرز به وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق اراصفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد
انفى الرواية اخرج في الباب عن صفوان بن امية قال كنت نائما في المسجد على حمصة لي تم ثلثين درهما

فجا رجل فاختمها منى فاخذ الرجل ثاقي به النبي صلى الله عليه وسلم فاصم به ليقطع قال فانتبه فقلت انقطعه
من اجل ثلثين درهما انا ابيع والنسبة تمنها قال فها كان هذا قبل ان تاتي بي وفي لفظ نام صفوان
وفي لفظ انه كان نائما في مساق خسر حمصة من تحت راسه وفي لفظ من تحت راسه فانتبه فاصم به
فاخذ وفي لفظ فنام في المسجد وتوسد رءاه في مساق فاخذ دأوه فاخذ السارق ثاقي به النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم واخرج بالاك في الموطا وفيه فقال صفوان لم ارد هذا رسول الله عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فما قبل ان تاتي بي واخرج الرجل ثاقي من طريق عمرو بن شعيب عن ابي عن حماد مر قوما اقطع سارقي ردار
صفوان من المفصل واخرج السارق من وجه آخر عن صفوان وفي اخرها انقطعت من اجل ثلثين درهما انا ابيع
ثمنا فقال فلما كان هذا قبل ان تاتي بي واخرج الرجل ثاقي من طريق عمرو بن شعيب عن ابي عن حماد مر قوما اقطع سارقي ردار
ولم يشاهد الحديث يدل على ان اذا سبب المسروق من السارق بعد القضاء قبل الامضار لا يقطع الحر وهو
قول ابي يوسف والثاقي وعنده في ضيقه لم يقطع قبل القضاء ويعقب الامضار فاجاب ان في البتة
والهاتفة ليشترط القبض ولم يوجد وكتميل انه اراد بقوله هو عليه صدقة المسروق او اقطع وبه القطع لا لفظ
كما في رواية وبهت القطع واذا ابراع المسروق من السارق قبل القضاء فيسقط الى بال اتفاق واذا باع
بعد القضاء فهو على الاختلاف المذكور في الهبة -

باب في القطع في العارية اذا حصدت فقد تقدم عن الهداية ولا قطع على خائن ولا خائنة انه فلا يقطع جاحد العارية فانه
خائن لا يصدق على جاحد الوديعة والعارية استخائن فان العارية والوديعة امانة في يده قال بالاك في الموطا في
الذي يستعير العارية فيجوز ان ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فيجوز ان ليس عليه في جاحده
قطع وقال احمد واصحق والظاهر ان على جاحد العارية قطع واستدل اهل من حرم حديث الباب ان امرأة قطعت

كانت تسعد المانع وتحيي دفا من النبي صلى الله عليه وسلم بما لم تسمع به من حديث ابن عمر وفي
 حديث عائشة قالت كانت امرأة من بني تميم تسعد المانع وتحيي دفا من النبي صلى الله عليه وسلم تسعد به صاواته
 بهذا اللفظ اسلم واخرجه ابن الزقاق بسند صحيح من حديث ابن بكار بن عبد الرحمن والجباب عنه ولا انه خلاف
 ما رواه الحنفاء عن الزهري واخرجه الشيخان كلاهما وغيرهما كما تقدم في هذا الكتاب فنعمة بهما من حديث يونس
 عن الزهري باقلا ان امرأة سرقته ومن حديث الليث عنه كذلك واخرجه النسائي من زوايد اربعة من حفاظ
 اصحاب الزهري واخرجه سلم من حديث جابر وكذلك اخرج ابن ماجه من حديث سعد بن الاسود باقلا ما سرق
 تلك المرأة القطيعة اليه و قد اخرج المصنف كما تقدم من طريق الليث عن يونس عن الزهري نحو حديث عمر
 واخرجه البخاري والبيهقي والحاكم وغيرهم صرحا بذكر السنة وصحة الحاكم ورواه الباقون وعلقه البودا وذا الترمذي
 فلا يعقد بانها بول لا لحفاظ وثانيا انه لا يصيد في معنى السرقة على اطلاقه والثالث انه وقعت فيه شبهة بالاختلاف
 والى يزيد بها ورواها ان قال ابن دقيق العيد لا ثبت ترتيب الحكم على المحجور والمترجح رواية الجحدلي رواية القسري
 ثم رواه الجحدلي والشيخان في الترتيب بل ذكره على انه كان عادة لهما وهي معروفة به والقطع بخبر السرقة ذكره
 الحنفاني وتبعه البيهقي والناصري وغيرهما والفتنة واحدة كما قاله ابن دقيق العيد نعم عدم صدق السرقة على الجحدلي
 ظاهر لا سرقة فيه ولا يمكن لئلا لا تترك بينهما والفرق ظاهر ونجاسا انه عارضه ما تقدم من احاديث الصحيحة في
 باب الخسة والخيانة فهي لا ترجع على هذا والخامن نكرة في الحديث فهي تطلق في الشمول والعموم ولو سلم عدم الترجيح
 فالنساء قطعية لا يرجع الى الاصل وهو العدم ولا اقل من ايراد الشبهة وهي كافية في الرد

باب في المحنون يسرق او يصيب حلا للمجنون والثائم والصبي غير مكلف حتى لو صد منهم بالوجوب الى لا يلحق به
 ولا اثم عليه فيما فعله من المعصية اما في حقوق العباد من الاموال اذا صد منهم شيء من ذلك مثلا خرق المجنون
 ثوب احد او اتم من مال احد يصيب الثمنان في اماله وفي الباب عن ابن عباس قال اتى عمر بجنونة قد
 زنت فاستشأ رديا انا سا فاصرها عمر ان ترجع فترجعا على بن ابي طالب فقال ما شان هذه قالوا المجنونة
 بنى فلان زنت فاصرها عمر ان ترجع قال فقال ارجعوا بها ثم اتاه فقال يا امير المؤمنين اما علمت
 ان العلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبكر وعن الثائم حتى يتسقط وعن الصبي حتى يعقل قال بل
 قال فما بال هذه ترجع قال لاشي فاسلمها قال يجعل يكلو هذه تجا من غفلة في الحكم بالرجم قال الخطابي
 لم يامر عمر برجم مجنونة المطبق عليها ان يغنون ولا يجوز ان يغني هذا عليه ولا على ابن عمر بجنونة ولكن به امر
 كانت تجن مرة وتفتق مرة اخرى فمراي عمر ان لا يسقط عنها الحد لما يصيبها من المجنون اذا كان الزنا منها في حالة
 الا فانه وراي على ان المجنون شبهه بذكرها الى غير مبتلي به والحد وندرك بالشبهات ولعلها اصابت وهي في
 بقية بلائها فواتق اجتهد عمر جهاده في ذلك فدرأ عنها الى قلت ويدل على ذلك لفظ حديث الباب وهذه
 معقوبة بنى فلان لعل الذي اتاه من الزنا اما هاهي في بلادها وفي جنونها فقال عمر لا ادري الا
 باب في الغلام يصيب الحد الصغير في اول احواله كالمجنون لكنه اذا عقل فقد اصاب هرا من ابلية الاداء

القاصفة فيسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالعبادات وكالي وزد والكفارات واما
 حال البلوغ فالتفقد اعلى ان بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والازوال اذا وطئ وبلغت الجارية بالحيض و
 الاختلام والحبل في اختلافوا في جعل انبات العانة علامة البلوغ فانكره ابو حنيفة وقال بعضهم انه علامة في السلم
 والكافر وهذا صحيح الشافعي وقال بعضهم انه علامة يجتليج اليها عن الاشكال وهو ما يوجب الك و قال بعضهم انه علامة
 في حق الكفرة خاصة فهو الصحيح عند اصحاب الشافعي بناء على ان ليس ببلوغ وانما هو اشارة عليه لانه يستعمل بالمعاجزة
 وتوازيح موال المسلمين بسبيل الكشف عنها بخلاف الكفرة وعليه حمل حديث الباب عطية القرظي قال كنت من
 سبي بني قريظة فكانوا ينظرون فمن انبت الشعر فخل ومن لم ينبت لم يقتل فقلت في من لم ينبت وفي من لم يقتل
 فكشفوا عاني فوجدوا ما لم تنبت فجمعوني في ابي ابي من اشتبه حاله بل بلغ او لم يبلغ فكشفون عانة ليعلم به
 البلوغ وعدمه فقال مالك انما اعتبر الانبات في حقهم مكان الضرورة وقال الشافعي انما يخص طرقي الكفار
 اذ لو سلموا عن الاختلام او يبلغ منهم لم يكونوا يتخذوا بالصدق اذا راوا فيه الملاك ولكن بنايرود حديث ابن عمر
 قال السنة ان انبت عانة الغلام جرت عليه الاقلام واما موقوف لرفع حكمي لقوله السنة ولكن سند ضعيف و
 اتفقوا على ان البلوغ اذ لم يوجد بالاختلام والاحبال والازوال ان اعتبر بالسن وان اختلفوا في تحريمه
 الا ما حكى عن داود انه قال لا حد للبلوغ بالسن الحديث رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتمل الحديث وانبات البلوغ
 بغيره في الفخر فقلت لابل لرافقه لان فيه اخذ العلامة واحتقيلها لانها ومثله كثير في الخصوص لوضوح المقصود
 والامكن الجارية بالغة لان حملها تادروا كثر بلوغها بحضها قيل ما قاله هو قول مالك ثم بعد ذلك اختلفوا في تحريم
 السن فقال محمد وابو يوسف اذا لم يغلظم والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابني حنيفة وسوق الشافعي

واحمد الحديث الباب حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عرفه بطوم احد ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه
 وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازته وقال عمر بن عبد العزيز ان هذا الحد بين الصغير و
 الكبير اى اذ لم يبلغ باختلام وغيره قيل تمام خمس عشرة سنة وفي رواية للبيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغته فبذره
 الزيادة صحها ابن خزيمة وبه الزيادة اظهر في تقديره البلوغ ولكن ابن الصاعد قال غريب ويحتمل ان هذا
 التقدير ليس للبلوغ بل مطمح نظره في البلوغ الى الاطاعة في القتال ولا تعرض فيه للبلوغ وعدمه كما روى عن
 سمرة بن جندب مرفوعا تعرض عليه عثمان الانصار في كل عام فليقل من ادرك منهم فعرضت عليه فالحق غلاما و
 وردني فقلت يا رسول الله لقد احقته وردني ولو صار عتة لصر عتة قال فصارت فصاعة فصر عتة فاحقني اذ جرم
 الحالم وصح وروى ابن عبد البر في استيعاب من طريق الواقدى مرفوعا استشعر عمر بن ابي وقاص وارلورده
 فبكي ثم اجازته بعد وهو ابن ست عشرة سنة وقال ابو حنيفة للغلام ثمان في عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة
 وفي رواية عنه للغلام تسع عشرة سنة وانكر مالك حد البلوغ بالسن مطلقا وقال انه بالاختلام وعن ابني يوسف
 ان ثبتت نبات الشعر العانة ايضا وهو رواية عن ابني حنيفة ايضا والله اعلم بالصواب

باب السارق يسرق في الغزو والقطع وفي الباب كتمانع يسرق ابطاة فاني بصادق يقال له مصداق

سرق بجنيته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في السفر ولو لا ذلك لقطع
وفي لفظ الترمذي والدارمي في الغزو بدل السبق قال الا وراعي لا تقطع في الغزو والسبق قيل المراد بالغزو والسبق
في مال الفينة لانه شريك بسببه فيه وقيل اذا خيف الحق المقطوع يده بالالحرب وقيل لا محل لاقامة الحدود
الغزو لانه يكون في دار الحرب.

باب في قطع النباش اي الذي ينبت في القبور ويلب الاكفان من الموتى قال في الهداية ولا تقطع على النباش
وهنا عند ابني حنيفة وصح وقال ابو يوسف والثناخي عليه القطع احد لقولنا قال الثوري والا وراعي والزهرى و
مكحول وهو قول ابن عباس ولقول ابني يوسف قال مالك واجمدا واثور والحسن والشعي واخني وداود
الظاهرى وهو ذهب عمرو عاتقة وابن مسعود قال مالك في الموطا رواه الامر عن ابني الذي ينبت في القبور انه اذا بلغ
ما اخرج من القبر يجب فيه القطع فعليه في القطع وذلك ان القبر حرز لما فيه كما ان البيوت حرز لما فيها ولا يجب عليه
القطع حتى يخرج به من القبر وقال احمد اذا اخرج من القبر كفنا قتيمة ثلثة دراهم قطع دبره وشعر الكاكي بان
المراد بكنن السنة فان كان اكثر منها وترك في تابوت فسرق التابوت وترك معطوب او ذهب او فقت او جوهر
لم يقطع باخذ شئ من ذلك لانه ليس بكفن مشروع وفيه تضييع وسقط فلا يكون محرزا فلا يقطع سارقا وروى محمد في الآثار
من طريق ابني حنيفة حدثنا احمد عن ابناهم ان قال في النباش اذا نش عن الموتى فنبههم ان يقطع وقال ابو حنيفة
لا يقطع لانه متلع غير محرز لكنه ينجح ضربا ويحبس حتى يبرأ خيرا وقال محمد يفتنا عن ابن عباس انه افتى مروان بن
الحكم انه لا يقطع به ولو لنا احد ثلث واخرج ابن ابني شيبة في مصنفه عن ابن عباس موقوف ليس على النباش قطع
واخرج عن الزهرى انه اتى مروان بالقوم يختمون القبور فضرهم ونفاهم والصحابة متوافرون وفي رواية انه ذلك
كان في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرته من الصحابة والفقهاء فاجمع رأيهم على ان يضرب
ويطاف به واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الزهرى ثلث وباروى خلاف ذلك فهو محمول على السبابة
وفي الباب مرفوعا كيف انت اذا اصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف يعني القبر ثلث الله ورسوله
اعلم وما خاد الله له وهو قوله قال عليك بالصبر او قال تصبر قال ابو داود قال حماد بن ابني سليمان لا يقطع النباش
لانه دخل على الميت بيته ثلث القبر وان اطلق عليه لفظ البيت ولكنه ليس بحرزا فاذا كان البيت خاليا ليس عليه
الحفاظ لا يكون حرزا.

باب السارق يسرق مرارا فذا حكمه اختلف اهل العلم فيه فقال ابو حنيفة واصحابه يقطع بين السارق من
الزاد ويحبس من ان سرق ثانيا يقطع رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وخلق في السجن حتى يتوب او يظفر عليه سبعة
رجل صلح او يعز روبة قال احمد بن حنبل والا وراعي وكل من سرق على ايضا وقال الثناخي ومالك واسحق بن ابراهيم
في الثالث يقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة عندهما يحبس ويعز روبة وعند بعض الظاهريين
يقتل في الخامسة وهو مروي عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وعمر بن العاص وعثمان وفي السابق عن
جابر بن عبد الله قال حكي بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق

او ما ضيا بلا ملك وشبهه او كمينه من ذلك او كمينه نيا بما لم يصدق على الوكان مستلقيا فتعوت على ذكره فتركها حتى ماتت
 خشقة ذكره فرجها فانها لم يجد فيه وليس الوجوه من سوى التمكن من ذكته والواستكرهه عليه ففعلت الفاعل الوطو
 بنفسها سواء علمت او علمت على يد غيرها او دخلته فيه اكرها او تحركت بنفسها والاطية كانا زانبت بالبينة والاقراء بالبينة
 ان لشهدا رابعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا واذا شهدوا ليسا لهم الا امام عن الزنا ما هو وكيف هو واين في
 وقتي زني ولبن زني فانما بينوا ذلك وقالوا لارينا ويطيه في فرجها كالميل في المكحلة والاقراء ان يقر بالبالغ العاقل
 على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كما اقرده الحاكم والدليل على اربعة الشهدا قوله تعالى
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال تعالى ثم لم ياتوا بأربعة شهداء وما رواه ابو يعلى في مسنده ان شريكاً قد فطال
 ابن ابيه بامراته فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة شهداء وشهدون والاف
 على ظهرك واما الدليل على الاقرار اربعة فقصته ما غر في الباب فقال يا رسول الله اني ذنبت فاقم علي كتاب الله
 فاعرض عنه فعاد فقال الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك فعلتها اربع مرات فمن ذنبت فقال
 بقائمة قال هل ضاجعتها قال نعم قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعتهما قال نعم فاصبر به ان يرجع الحديث
 وفي رواية قال لما عرضت عليك فقلت او عجزت او نظرت قال لا قال افكنتي قال نعم وفي رواية شاهده
 على نفسه انه اصاب امرأته حراما اربع مرات كل ذلك يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة
 فقال انكبتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب الحذر والميل في المكحلة
 والشهاد في البعد قال نعم قال هل تتدعى ما الزنا قال نعم اتيت منها حراما ما ياتي الرجل من امرأته حلالا
 الحديث بهذا صريح باذني شرط في الاقرار بالزنا ان يكون اربع مرات فان نقص عنها لم يثبت الحذر وبه قال ابو حنيفة
 واصحابه وابن ابي ليلى والاحمد والشافعي والحسن بن صالح فهو حجة على الشافعي واماك وغيرهما فذهبوا الى ان الامام
 يسئل عن الشهود بعد الاشهاد او المتزوج الاقرار عن الزنا وعن الكيفية وهذا كله ظاهر بحمد الله تعالى فانما بين ذلك اربعة
 الحد لتمام الحجية فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامته الى وفي وسط قبل رجوعه على سبيله ولا ما من ملحق المقر ارجع
 فيقول لعلك لمست او قبلت او لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا كله ظاهر والاصل قصته ما غر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال شل هذا المعز لعلك ان يرجع عن اقراره فيعفى عن الحياتوب فيتوب الله عليه وفي الباب
 حلا تركته لعله ان يتوب فيتوب الله عليه فهذا حجة لمن قال ان المعترف اذا رجع عن اقراره يترك ويسقط
 منه الحد وبه قال احمد والشافعي واصحابه وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قتال ابن ليلى وابو ثور انه لا يقبل
 الرجوع عن الاقرار بعد كما لا يخفى من الاقرارات وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قلت يجب التفصيل في
 القول انه اذا فرغ من الالم لا يسقط الحد وقدر لم يرجع يدل عليه لفظ الصحيح فلما وجب من الحجارة فقرأوا واجب الحد
 كان الزاني او الزانية او كلاهما محصنا رجم المحصن بالجمرة حتى يموت وان لم يكن محصنا وكان حرا فانه مات حذرة
 وان كان عبدا فانه محسن جلدة والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا تنزع من ثيابها الا الفرد والحشو
 وان حفر للمرأة في الرحم جارة لا يحفر لرجل فالزاني المحصن والزانية المحصنة رجمه ولا يحل له رجمه قال ابو حنيفة والشافعي

واماك وجهور الامة وسورايه عن احمد فقال احمد في رواية لا حتى وداود بن المنذر ان الزاني المحسن يكفون
 برجم واما غير المحسن فاختلف العلماء فيها فقال الجوهري والبكر الزاني والزانية يجازان وفي بيان وقال الخفيف
 يجلدان فقط وحاصل الاختلاف ان الزاني داخل في الحد اما الزانية فليخلو في الحد ولا يخلو في حد مختلف
 القامون بالتغريب بل هو عام للحرم والعهد هو مخصوص بالحرم لا كونه فقال الشافعي بالشورى بالتعريف
 عن الشافعي انه لا ينبغي القتيق ونص الاذاعي بالحرمة والذكورية وهو قول مالك واسحاق وعنه احمد وايتان
 والحاصل ان عند مالك يجمع بينهما في الرجل دون المرأة وفي المحرم والعهد ومن نفى حبس في الموضع الذي
 ينبغي اليه وللشافعي اقرار في العبد في قول يغرب منه وفي قول منه استبرأ وفي قول لا يغرب اصل بل يجلس
 وفي المرأة في قول تغرب مع محرما او اجرة عليه وفي قول على بيت المال وفي المحرم قيل بحسبه السلطان على الخرج
 معها وقيل لا واذا كان الطريق استأفى تغريبها بغير محرم وجان واختلاف في المسألة التي ينبغي اليها ان قيل هو الى
 راي الامام وقيل لا يشترط مسافة القصر وقيل الى ثلثة ايام وقيل الى يومين وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل
 وقيل الى ايتلين عليه اسم نفى وشرط المالكية الحبس في مكان ينبغي اليه فيها ما حدث الاول ان على المحرم جازيل
 الرجاء لا والثاني ان تغريب عام داخل في حد البكرام لا والثالث في الحكم بعم العبد والحر والذكور والاناثا
 مخصوص باحاديث نفى الباب عن ابن عباس قال والاثني يمين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا وعليهن
 منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا وذكر الرجل بدل
 المرأة ثم جمعها فقال والاذان ياتيانها منكم فاذهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنها فخرج ذلك بابا للحال
 فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لا يدين عبا من الالذان ياتيان الفاحشة
 على فوهن اما محصنة او غير محصنة فبغير نكاح الاية حكم غير المحصنة بان ياتيه جلدة وبين السنة بالاية المنسوخة
 التلاوة ان يجرم النوع الثاني فكان كلا الحكمين يمينان اجمال قوله تعالى او يجعل الله لهن سبيلا فخرج الاية المتلوة
 وهي قوله تعالى والاذان ياتيانها بهذين الحكمين كما قال ابن عباس في الباب ان عمر خطب فقال ان الله
 بعث محمد اباحق وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية الرحيم فقرأها وادعيناها وادعهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورجعنا بعده وافي خشيت ان طال بالناس الزمان ان يقول قائل ما نجد آية الز
 في كتاب الله الحديث لانها صارت منسوخة التلاوة وتبقى بعد وفاته فظهر بذلك انه لم يخرجه حكمه وهي الشيخ والخليفة
 اذ انما يوجبها انكالا من البدن والدمع رزقكم وبه الاية في مصحف ابن مسعود موجودة واستدل صاحب البدر
 على ان التغريب غير داخل في الحد بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الاستاذ
 من وجهين احدهما انه عز وجل امر بجلد الزانية ليجوز النسخ بخبر الواحد الثاني انه سبحانه وتعالى جعل الجلد جزاء الحد
 اسم باليقين لكن الثاني ما خذ من الاجتهاد وهو الاتكاف فلو اوجبتا التغريب لائق الكفاية بالجلد وبذلك خلاص النص
 ولان التغريب لغرض التغريب على الزنا لا دام في بلدته يمتنع عن العتار والمعارف حياء منهم وبالتغريب يزل
 هذا المعنى فيرى للاداعي عن الموانع فيقام عليه والزنا يمتنع فما انقضى عليه شدة وفعل الصحابة محمول على انهم نادوا

قالوا ان الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لا يدين عبا من الالذان ياتيان الفاحشة

في مصلته على طريق التعزير لا يرى انه روى عن سيدنا عمر انه نفى رجلا فلقق باليوم فقال لا انفي بي يا ابا وعنه
 سيدنا علي انه قال كفى بالفتنة فقال علي ان فليعلم كان على طريق التعزير فحين يقولون ان الامام ان ينفي ان رايه
 في التعزير ويكون تعزيرا لاهل الله سبحانه اعلم انه قلت اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المسيب قال غرت عمر بن
 في الشارب الخبير فلقق به رجل فقص فقال عمر لا اغرب بعد سلما فلو كان هذا المعنى معروفا من الحديث لم يكن العبد على
 عدم فعله طلقا وكان هذا ما ظهر به كونه فتنة ايضا على ما قاله علي بن ابي طالب بعد النفي والسياسة هو العمل الصحيح
 اخرج عبد الرزاق في مصنفه ومحمد بن النعمان عن ابراهيم النخعي قال قال عبد الله بن مسعود في البكر بن زبي بالبكر بن زبي
 ما به وبنينا سنة قال وقال علي حبيبنا من الفتنة ان نفيها واخرج محمد بن الصياغ عن ابراهيم قال كفى بالفتنة ام
 ومع انه ليس في الخبر ان من مقومات اليرب في عطف واجب على واجب على تقدير كونه واجبا ولا يصير به حد ابل ماني
 البخاري من حديث ابي هريرة رفته قضى بين زني ولم يحصن بنفي عام واقامة المظاهرة ليس في الحديث عطف عليه فهو
 بوجوب الغيرة والتجوز في العطف بعد الاحاجة اليه على ان نقول في التعزير كما قال الجمهور في حديث عبادة في
 الباب اخرج مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني حذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا
 الشيب بالثيب جلد مائة ورمي بالجماد والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وفي لفظ جلد مائة و الرجم
 بدل رمي الجمادة فقالوا ان حديث عبادة ينسوخ والتاخذ له ما ثبت في قصته ما غر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رجم ولم يذكر في احد طرق البلد وكذلك في قصته الغامدية واليهوديين وقال في اخره اذ يهود فارجموه وكنابني حتى غير
 ولم يذكر الجلد نزل ذلك ذكره على عدم وقوعه وول عدم وقوعه على عدم وجوبه وقال الطحاوي ان حكم الجلد والتعزير
 عام شامل للرجوع والعبد وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامنة اذ انت فقال فاجلدوه واثم ان زنت فاجلدوا
 ثم ان زنت فاجلدوا واثم يبيع بالبعير وشئت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم
 فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامنة بالجلد ولم يامر مع الجلد بنفي وكان حكم الجلد عا للجم والمملوك فجلدنا بذلك
 ان الحق اذ انت لميس عليها النفي ولا على الرجل كذلك واستلنا بذلك ان النفي ليس بداخل في الحد لان الحد
 لا يترك بل هو على التعزير اذ اراد الامام في ذلك مصلحة يحكم بالنفي والجواب عن حديث عبادة فوجبه من الاول ان نسخ
 قال الحازمي في كتابه روى حديث ما غر جماعة كسبل بن مسعود ابن عباس ونفرت اخر اسلامهم وحديث عبادة كان في
 اول الامر وبين الزنا بين مدة وقال الحافظ التذري في مختصره ذهب الى الجمع بين الجلد والرجم على بن ابي طالب
 وابي بن كعب وابن مسعود وقال ابو بكر وعمر وابراهيم والوجه حنفية والاك والشافعي والازاعي وسفيان ان الشيب عليه الرجم
 دون الجلد ورواه حديث عبادة فسوقا وسكوبا وحديث يدل على النسخ منها حديث البصيف اخرج البخاري ومسلم عن
 ابي هريرة وفيه فان اعترفت فاعترفت فرجها وهذا الحديث آخر الامرين لانه من رواية ابي هريرة وهو سائر الا سلام
 ولم يتعرض للجلد فيه والثاني من الجواب ان معناه الشيب بالثيب جلد مائة ان كانا غير محصنين والرجم ان كانا محصنين
 والاولا وفيه نظير لما في قوله تعالى اولى اجهت شي وثلث وارباع وما روى انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الجلد والرجم في
 الرجل محمول على ان لم يعلم باحصاء فجلده ثم علم باحصاء فرجم وقد صرح به اخرج ابو داود والنسائي عن جابر ان رجلا زني

فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلده ثم اخبر ان كان قد احسن فامر به فرجم واما الجواب عن اخر على بعد تسليم صلوة واجتنب
 الافتقار على ارباب الاجتهاد فبينوا الاول ان قد ثبت اجماع الصحابة قبل ذلك بخلافه في خلافة عمر فانما جملوا
 بالنسك من تفردكم بغير الاجماع المصون عن عمر وذلك لان عمر في خلافة رجم ولم يجد يحضرن الصحابة ولم يكملوا
 احد فخل عمل الاجماع والثاني ان يجوز ان يكون جلده او لا لعدم العلم باحصائها على وفق كتاب الدعوى فبينوا
 على وفق السنة كما قال بنفسه ايضا في كتابه الواقعة نظيرة الواقعة المرفوعة كما سلف لكن في عقد الاجماع مع
 بعض افاضل المجتهدين وكابرهم كعلي خاتم الخلفاء والكبرياء الفقهاء كلام واما ما يؤولون له من اتفاق جابتهما اكثر
 ثم في جواب الثاني فنظرنا قد ثبت ان ناسيه كان هو الجمع بينهما كما ذكره المنذري وغيره فلا يصح التناويل الا ان
 نقول ان يكون ذلك من حيث يتبادر من امثال افكاره وهي محتملة لما قلنا ولا يبعد ان يجاب ان ذلك كان اجتهادا منه كما
 يشير اليه قوله جلدها بكتاب الله فذكر الى ان الكتاب مطلق عن قيد عدم الاحصان او عن قيد البكارة والاجتهاد ولو كان
 الصحابي لا يلزم منه اجتهاد اخر ابتداء ثم قد ثبت ترك الجدل في بعض الاخبار الصحيحة بغير معنى الاحصان فبقيت مختلف
 في الشرع مرة اطلق على الحر ومرة على المتكوتة وعلى المسلمات وعلى العتقات وهذا كله في القرآن واما في الحديث
 فظني ان اطلاق على النكاح فانه ركن ركنين من اركان الاحصان ثم عندنا فرق بين احصان القذف واحصان الزم
 فاحصان الزم قال في البائنة اما احصان الزم فهو عبارة في الشرع عن اجتماع صفات واعتبارها بالشرع لوجود
 الزم وهي سبعة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والنكاح الصحيح وكون الزوجين جميعا على هذه الصفات وسواء
 يكونا جميعا غائلين باليقين حريين مسلمين فوجبه هذه الصفات جميعا فيها ما شرط لكون كل واحد منهما محصنا والدخول في
 النكاح الصحيح بعد سائر الشرائط متاخرا عنها فان تعدد ما لم يعتبر ما لم يوجد ودخول آخر بعد ما اقبل ما صار الزم بهذه
 الصفات محصنا ثم زنى في حرمه وكذلك اذا صارت الزوجة بهذه الصفات محصنة ثم زنت فترجم وليس المراد بكون
 المحصنين الزانيان كما فهم بعض الناس فتنبه ولا تكن من الباطلين وسند خلاف الشافعي وابي يوسف في رواية
 في بعض شرائط الاحصان في باب رجم اليهوديين انشاء الله ثم اذا رجم ومات يغسل ويكفن ويصلى عليه بماء بارد
 والاولى ان لا يصلى عليه الامام واصل الفضل اذا لم يشب واما بعد التوبة فيصلى الامام ايضا وقال احمد في رواية
 لا يصلى الامام وان تاب وقضى النبي صلى الله عليه وسلم على الغادية بعد رجعت وتابت وسيأتي في باب ما
 رجم ما رزق قال يا رسول الله ان صنعت به بالاصنعوا بالاصنعوا بموت ما من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه
 اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه من طريق ابى حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريته عن ابيه قال احدثتني
 ابى حنيفة بهذا الاسناد قال ابن حجر وفي اسناده ابو حنيفة والباقيون من رجال الصحيح ثلثت ابو حنيفة اعلی وافضل من
 عامة رجال الصحيحين لا يستضعف الا من كان بر عقله ومن سقه نفسه واما مقصده ما عرفت في الباب فقد اختلف فيها على جابر
 فقيل صلى عليه وقيل لم يصل عليه وهو اختلف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى الباقون من حديث ابى
 ابن سبيل انه صلى عليه وفي الباب من حديث ابى برزة وحدث ابن عباس انه لم يصل عليه فيقول في الجمع ان الشافعي
 على ابن في رجم النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان لم يصل نفسه امر غيره وقد يجمع الما قبل الصلوة على الدعاء في الاشياء

على صلوة الجنائز في النسي ما يجتهد في الاثبات والنفي على العمل قال اولوا صلوا على صاحبكم ثم بعد ذلك اما ابو
 واما الاجتهاد صلى عليه والدم اعلم بالصواب واما قول عمر كجرهم حتى على من ذني من الرجال والنساء اذا كان محصنا
 اذا قامت البينة اركان حمل او اعتراف الحديث فاستدل به من قال ان المرأة تحاذا واجبات حامل ولا ينج لها
 ولا سيد ولا ينكر شبهة وهو قول مالك واصحابه وقال جبهولا لانه ان مجرد الحمل لا يثبت به بل لابد من الاعتراف او البينة
 واستدلوا بالاحاديث الواردة في رد المدود بالشبهات وقالوا ان هذا من قول عمر ومثل ذلك لا يثبت به بل
 الامر للخطيم الذي يقتضي اى هلك النفوس وتغيب بان قال في مجمع الصحابة ولم ينكر عليه احد فيكون في قوة الاجماع
 وقد اجاب الطحاوي بان المراد ان كان الحمل من زنا وجب فيه الرجم ولكن لابد من ثبوت كونه من الزنا بالرجم بالشهود
 او الاعتراف وتغيب بانه ياتي عن ذلك حمل الحمل محتال بالبينة والاعتراف قلت لم يثبت كون الحمل سببا للرجم بالاجماع
 وقد ثبت ذلك عن عمر في جماعة الصحابة ولم ينكر عليه اثنى في ان يول تبديل حسن فقال الحافظان عمر كان يقول
 بالرجم بالحمل في بعض الصور لاني كلما قال به مالك وقال النووي اذا حملت ولا تدري نكاحا فكيف ترجم عليها
 كونهن ولا يجب علينا تحقيق سرايا الخلق قلت يمكن ان يقال ان امر الحمل لا يثبت كذلك بل ينتهي الى الاعتراف
 او البينة فان عادة الناس انهم لا يرون سدي بل يحسبون حتى تدعى الكناح وتعترف او يتقام البينة ثم اقول
 لعل غرض عمر لا يثبت في دار الاسلام بالنسب به بل بالنسب بخلاف ابى حنيفة والشافعي قال عند سماعها يجوز ان يكون
 بعضهم غير متسعين الى احد فان عند الحنفية اذا اولت الام ولم يدع مولاه بقي ولد بالنسب وكذلك عند الشافعي
 من اتي بحمل ولا تعلم نكاحا فوله لا يكون بالنسب ولعل على هذا ما ياتي عمر من رجاء امهات الاولاد فهي واخاها لمجهور فانهم
 واما اختلاف الرواية في قصته ما غرنا في الروايات المشهورة ان ما غرنا من اني واخبروا بما فعل واعرض عنه اربع
 مرات رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأل عنه عن حاله في بعض روايات الباب عن ابن عباس قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما غرنا ما لك احق ما بلغني عنك فاجاب عند الطيبى بانه لا يبعد ان يقال انه بلغه حديث
 ما غرنا من خبرين بانه فاستنطقه لينكر ان نسب اليه ليدل على ذلك اقر عرض عنه الى اخر ما رواه الرواة قلت قد تقدم
 من اتوجهات اختلافات الرواة في قصتها فارجو -

باب في المرأة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جبينه وفي الباب قال ابو داود وقال الشافعي جبينه
 وعامدا يارسق واجدا غامدا لطن من جهنم وقصتها انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انها ذنت وهي حبل
 وفي رواية فقالت اني فحرت فقال ادعي فرجعت فلما كان الغدا اتته فقالت لعلك ان تردني كما سرردت
 ما غرنا من مالك فوالله اني بحلي فرجعت فلما كان الغدا اتته فقال لها ادعي حتى تلد لي فرجعت فلما ولد لها بنته
 بالصبي فقالت هذا ثد ولدته فقال ادعي فادريه حتى تعطي به فحجته به وقد فطمته وفي يد شي ياكل فامر
 بالصبي فذبح في رجل من المسلمين فامر بها تحفر لها وامر بها فرجعت وفي رواية تحفر لها الى التمدد يقال
 في النهاية التمدد وان الرجل كالشبين للمرأة اى الى الصارم كان خالد في من يرحمها فرجما بحجر فوعدت فظفر
 من دمها على وجهه فنبها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم همد لا يخالد خال الذي نفسى بيده لعد تاب نوبة

لأنها صاحب مكنس الغفران، وأمر بها فعمل عليها فأنشئت وفي رواية فمأمرهم فعملوا عليها فنقل عمر بن الخطاب
 فصل عليها وفيها منعت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد تابعت حبة لوسميت دين سبعين من أهل المدينة
 وسعتم دمل وجعلت أفضل من أن جادت بنفسها الحريث أي كنت في نعمها تونبني الله وفيه إلهيت الزنا عن إقرار
 بأربع مرات وفيه إن لا تزعم الجمل حتى تقع سواركان جهام من زنا أو غير ذلك فأنشع عليه لئلا يقتل جنبهما وكذا لو كان حياء
 الجمل وهي حامل لم تجلب بالاجتماع حتى تقع وفيه إن المرأة تزعم إنا فأنشع وهي محضنة كما يحرم الرجل وبها الحايث يحمل على
 أنها كانت محضنة لأن الإجماع والصحة والإجماع تنطابقان على أن لا يزعم غير المحضن وفيه إن من وجب عليها
 قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تنسج ويدفع عليه ثم لا تزعم الحامل الزانية ولا تقتص منها بعد وضعها حتى تنسج
 ولد لها البوار فينسج عنها بلبن غيرها واختلاف العلماء فيه فقال الشافعي وأحمد وأصحابهم أنها لا تزعم حتى تنسج من رضع
 فان لم تجر راضعة حتى تغلم ثم رجعت وسور وأبو عبيد بن مالك وقال أبو حنيفة ومالك في رواية إذا وضعت رجعت ولا تنسج
 حصول مرضعة وفي الباب قصة السيف برواية أبي هريرة وفيه إشكال من حيث إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث أنيسا إلى المرأة وقال فان اعترفت فارجعها والحال أن الزنا لا يتجسس فيه ولا يتنقب عنه بل يتجسبون القصة
 ليرجع كما في قصة ما غرق في سبب بعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيسا فاجاب عنه النووي إن واللفظ
 قال في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ابنتي هذا زني بامرأة فهذا القول قد ثبت لها بالزنا فثبت لها ما طالت
 موجب القذف إن أنكرت الزنا فأنها بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلام المرأة بأنها ربيت بالزنا فان
 أنكرت الزنا فغيرها بان لها عنه عد القذف فخطأ الباب في التوعية وإن أنكرت بها تزعم فاعترفت بالزنا ورجعت
 قال الخ فاعلم أن القذف على اسم المحضن ولا الأب ولا المرأة ولا على اسمها بل العلم ولا على عدد زعم

باب في سراج اليهوديين تقدم قلنا عن البدر المعنى الإحصان قال في الهداية وإحصان الرحم إن يكون
 عاقلا بالغ مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا وظل بها وسما على صفة الإحصان فالعقل والبلوغ شرطان بلية العقوبة
 إذا لا خطاب دونهما وما وراهما يشترط لكل الجنائز بواسطة تكامل النعمة إذا كفران النعمة فيبطل عند كسرها وهذه الأشياء
 من جلال النعم وقدر شرع الرجم بالزنا عند جميع أئمة فاطنا به بخلاف الشرف والعلم لأن الشرع ما ورد باعتبارهما ولعب
 الشرع بالراي متعذر ولأن الحجة يمكن من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح يمكن من الوطئ الحلال والأصالة شفع بالحسالة
 والإسلام يمكن من نكاح المسلمة وليكون اعتقاد المحرم فيكون الكل مترجعة عن الزنا والجنابة بعد تولد الزنا ورجوعها
 والشافعي يخالفنا في اشتراط الإسلام وكذا أبو يوسف في رواية لهما ما روى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قد زينا فلما كان ذلك بكلم التوراة ثم خرج يديه فوالله لا سلام من أشرك بالله فليس بمحصن أهم قلت حديث من
 أشرك بالله ليس بمحصن أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قال إسحق بن عمرو مرة وفيه أخرى لواءه الدار فمضى من طريق إسحق وقال لم يرعه غير إسحق وقال أخرجه عن طريق
 مؤتوف وللهارطقي من وجه آخر يلفظ لا يحسن من أشرك بالله شيئا وقال وسهم في روضة غنيت بن سالم عن الثوري
 قلت عفيف ثقة وثقة الإجماع الحديث مرفوع على أن الرفع زيادة معارضة للوقف وزيادة الثقة منسوبة والحديث

وخرج صاحب الجوهر النقي شيئا من عبد الباقي بن القانع الحنفي في باب من يلاع من الازواج وبينه وبين ابني داود
 واسطة واحدة ورواه بسند عن ابن عمر فروعا ورجال السنن ثقات وبقوله لنا قال مالك وهو مروي عن علي بن ابي طالب
 في باب المكاتبنة بن محمد بن ابى بكر الصديق كان عاملا على مصر في زمان خلافة علي بن ابي طالب فكتب الي علي ان سلما بن بنديبة
 فقال علي حول الذميمة الي الذين يمين وارجع المسلم فدل علي عام رجم الذي وبقوله الشافعي قال احمد ولنا ايضا قولنا
 فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب الآية قيل معنى قوله احصن اسلمن
 قال الرزقاني في شرح الموطا موقفا قرئ فاذا احصن لفتح اوله اي اسلمن او عققن عند الاكثر ومعناه عند البعض
 تزوجن وبضعها اي احصن بالازواج اي اتهم احصنوهن عند من شرطه وعند غيرهم معناه احصن بالاسلام فكما
 ان الزوج يحصن الامة فكذلك الاسلام يحصنها والمعتبان متاخلان في القرأتين نقضه عن ابى عمر بن عبد البر
 اجاب الحنفية والمالكية عن رجم اليهوديين بانهم ارجعوا بحكم التوراة تنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم وليس من حكم الاسلام
 في شيء ويحتمل ان لا يكون الاسلام من الاحصان في ذنبهم ثم نسخ ذلك الحكم اذا نزل الرجم ثم فعل وقعه في واقعة حال
 محتملة ولا دلالة فيها على العموم لكل كما قرأتنا هذا جواب الطحاوي وقد رده الحافظ ولكن في جواب الطحاوي اختصاره
 لا يمكن رده قال الحافظ قال المالكية وعظم الحنفية ويرى شيخنا الك شمرط الاحصان الاسلام واجابوا عن حديث الباب
 بانصه الشر عليه وسلم انه ارجعها بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام شيئا وانما هو من باب تنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم
 فان في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان لمعه
 باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى شيع ذلك في شرع رجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واللاتي
 ياتين الفاحشة من نسائهم الآية الى قوله لا يجعيل الله لهن سبيلا ثم نسخ ذلك بالقرآن بين من احصن ومن لم يحصن
 قلت اعلم اولان العلماء اختلفوا في الحكم بين اهل الذمة اذا ارتكبوا الذنبا او اجاب ذلك علينا ام نحن فيه بخير وقل
 جماعة من فقهاء الحجاز والعراق ان الامام والحاكم يحيران شاكهم بينهم وان شاكهم عرض عنهم وقالوا ان قوله تعالى فان
 جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم حكمهم لم ينسخ ناسخ ومن قال بذلك مالك والشافعي في احد قوليه وقال آخرون واجبت الحكام
 ان يحكم بينهم اذ اختلفوا عليه حكم الله تعالى وزعموا ان قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نسخ لاية التخيير واليه ذهب الحنفية
 واصحابه وهو احد قول الشافعي واختاره الشافعية وبه قال احمد بن حنبل وثابتا بينهما مباحث الاول ان واقعة الباب
 متى وقعت وامحلتا في اكثر الروايات انها وقعت في المدينة وفي بعضها انها وقعت في خيبر وفي اسباب النزول للسيوطي
 انها وقعت في الفكر نادى الحافظ انها وقعت في السنة الثامنة وما الى ما يشفي الصدور وتسك به ريث ابن عباس
 وقال اذ شهد الواقعة وكان هجرة مع امية في السنة الثامنة قلت لا استدلال في حديث ابن عباس فان ما من لفظ
 يدل على ان شهد الواقعة وكذلك تسك بان عبد الله بن حارث بن جرد روى الواقعة وقد راى في المدينة في السنة الثامنة
 قلت فيه ايضا ما من لفظ يدل على شهوده في الواقعة الا ما خرج الطبراني بسنده انه تلم لم يذكر ان حارث بن جرد في
 الصحابة فكيف يصح ان يري مع امية في السنة الثامنة في المدينة ففى الرواية وهم قطعوا الذي جازع ابي يوسف والسري بن عباس
 لاجد السري بن حارث بن جرد وهم جازع عبد الله بن حارث في السنة الثامنة في المدينة وذكر القسطلاني ان الواقعة واقعة السنة

انزل الله وما عند ربك وقت لا شك في ان واقعة الباب قبل نزول آية الرجم وآية الجدي تلي عليه حديث منبها ان في
 واقعة الباب كون منبها من اليهود وقد قبلوا في قرب احد منهم كعب بن اشرف واما ما أخرجه ابن جرير في تفسيره عن
 ابن جرير وناظره ان ابا هريرة كان شهد الواقعة فهوهم ايضا يلى عليه حديث ابي هريرة في الباب والثاني ان
 اليهود قبل جعلوا النبي صلى الله عليه وسلم حكما ام لا وعلى تقدير الحكم بل يجوز ان يحكم بما في شريعتهم ام لا وهل يجوز الرجم
 ما يعلونه من شريعتهم ام لا ثم بعد ذلك بل كان الاسلام شرط الاحصان في التوراة ام لم يكن بل كان الرجم على
 المحصن وغيره شرط في احصان الرجم الاسلام في ديننا ثم اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لو راجع الحكم بما في التوراة
 ففي الباب من حديث ابي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم في احكم بما في التوراة فاصبر كما فسرهما قال
 الشرحي بلفظ ان علمه بولاية نزلت فيهم انا انزلنا التوراة فيها احكاما ودور حكم بها النبيون الذين اسلموا كان
 النبي صلى الله عليه وسلم منهم وقد ثبت في الصحيح كان يجب العمل بما في التوراة قبل نزول الشريعة واخرجه البخاري
 كان يجب العمل بالكتاب ما لم ينزل فيحكم الله به ثم في روايات الباب توافقه فصرح في الاولى منها ان اليهود
 جاءوا بانفسهم قبل ان يفعلوا ما كانوا يفعلونه فيهم اذ اننا احدهم وفي الثانية فصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ
 بالمشية حين رآهم يفعلوا ما فعلوا ثم ان في الثانية تصريحا بأنه دعاهم فسأهم والثالثة مصرحة بانهم دعوا النبي صلى الله
 عليه وسلم في القف وفي الرابعة انهم اتوا وسو في المسجد لا يمكن حملها على تنزيه الواقع لانه لا يمكن ان يكون ابن صوريا انكر
 في كل مرة بعد ثبوت الرجم في التوراة حتى يقتصر الى اثباته ثانيا والثالثا وارجوا قد ثبت ان الذي ناظره وناشده في
 عليه وسلم هو ابن صوريا فالثابت والصحيح انهم كانوا اشاورا فيما بينهم ان ياتوه وليستفتوا منه صلى الله عليه وسلم فاعلم
 ان يامرهم بما روي اهل جماهروا وجب عليهم التوراة وهو الرجم وذلك لما رافق في شريعة صلى الله عليه وسلم من السوراء
 واليسر ليس في شريعتهم او يكون عند العذر افعال بعضهم لبعض اذ هو اجابنا الى هذا النبي فاذ بعث بالتحفي فان
 انما ما بغيتا دون الرجم قبلنا يا واجتبا بهما عند الله وقتلنا فتيا نبي من انبيائنا قال قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسالوا فما رجم من التوراة فذهبوا ولما لم يروا فيه تخفيفا فعلوا ما كانوا يفعلون فاتفق انه صلى الله عليه وسلم راي
 اليهودي الذي استفتوا فيه على حماره ووجهه فحبب بما فعلوا حيث لم يعملوا بما امروا فطلب اليهود وسألهم عن
 ذلك فكان من امرهم ما كان ثم بدله ان يذم بسب نفسه اليميم وارسلوا اليه صلى الله عليه وسلم ليطلبوه فذهب الى القف في
 بيت المدراس راي المدرس فروي كل من الرواة ما راي ولا يروى رواية علي رواية والبرقي اعلم ثم لا يخفى ان هذا
 الحكم منه صلى الله عليه وسلم كان الا يكون حكما فحكم بما في كتابهم واما الزاوا والزام بما يمترونه ليس ببعيد واما واقعة
 لابل الكتاب لانه كان يجب موافقتهم فيما لم ينزل عليه او كان ما موراه ثم نسخ او لم يكن في التوراة شرط الاسلام
 للاحصان او كان الرجم فيها لكل من زنى سواء كان محصنا او غير محصن ثم شرط الاحصان في شريعتنا وشرط الاسلام
 للاحصان كما يلى عليه الآية وحديث الذي استدل للناظر ولورالقي والفتيا ولو سلم ما قال الشواخ قلنا انه صلى الله عليه وسلم
 حكم بذلك كون الزاني والزانية غير محصنين تعزيرا عليه حيث فعل المشيوع الفاحشة فيهم ولم يكن الحكم على اهل الذمة
 جزا بعد بل كان مخيرا بين ان يحكمهم وان لا يحكمهم وكان ذلك الحكم لما اتهم اليه ثم وجب بعد ذلك على الامام ان يحكمهم

الامام ثابت بالاضافة الى خصوص هذا العادة ايضا وصلا وحقيقة وعادة وجبا ولذا يقوم بها امور البيت في المجلس
 الساكنين لما جهتهم واذا جهتهم ونجايتهم ويجري فيهم التوالد والتناسل منهم ويغيبون في غيبين وليكن لهم غير ان الشرع نظر
 الى الامور العارضة الخارجة عن هذه المحلة الخاصة بالاضافة اليه وكان نظيره من غير هذه المحلة ولكن بالنسخ الكلي صار
 كما غير مشروع مطلقا كعرض الجلد والامان الاعضاء في الشرائع السابقة لكن ملاحظة الاصل السابق اوجب
 شبهة ولو خفية غصينة في الدرر واما قاله اهل الاصول انه مجاز عن الثقب فمحمول على ما ذكرنا ثم حيث ايا امرأة
 تكنت بغير اذن وليها فتكنا بها باطل فان دخل بها قلبها المهزب استحتمل من فرجها حديث صحيح معاضد لمذهب الامام
 حيث حكم بطلان العقد مع وجوب المهر ووجوب سقط المهر بالاتفاق على انه ترتيب عليه بعض آثار العقد مع بطلانه فلم
 ان بطلانه لا يؤثر في نفى الآثار بالكلية ولما ان الحديث لا يعمل بظاهره ولا يضرب لانه كلام على تقدير صحة مذهب المخالف
 او على تقدير ايراده ظاهره ولانه ما دل ايا ما يقول اهل بطلانه باعتراض المولى في غير كفوا وتخصيصه بما لم يكن فيه
 للمرأة ولا يد على نفسها كالامة والصبيته فهو باطل على ظاهره وما روى ابن ماجه عن ابن عباس رفعه من وقع على
 محرم فاقبلوه واخرجه المصنف في الباب عن العلاء بن عازب قال بينما انا اطوف على اهل لي ضللت اذ قبل
 سركب او فرس معهم لو ان قبل الاعراب يطيقون في ملأ من لحي من النبي صلى الله عليه وسلم اذ اتوا قبة فاستخرجوا
 منها رجلا فاضربوا عنقه فسالت عنه فذكروا انه اعرج من باصورة ابيه وفي رواية عنه قال لقيت نجي معه
 راية فقلت له ابن تميم فقال القتي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تلح امرأته ابيه فامرني ان
 اضرب عنقه واخذ ما له فمحمول على انعقده ستملا وان تذب لما يفيد لفظه من بعلى فاعده الجالبة وذلك
 خلا لا فصار مرتد به وتعرسه بها لا يلزم وطية اياها وغير الوطى لا يبرأ اتفاقا فضلا عن القتل ولان الحديث
 ضرب العنق والقتل واخذ المال بل هو جزاء الرزة ولانه لما جازا لامر ان يقتل المرأة والوطى لم يعين كونه للوطى
 فلا دليل على احد ما يعينه وجزاؤه امر بياسته وتعرضا واذا جازا الاحتمال بطل الاستلال واعطار اللوار يولد
 قتل للمارتد وقتل اهل الجالبة والمجد بالرحم او بالجدة وفي الحديث اضطرب

باب في الرجل يني في جارية امرأته قال البخاري روى عن علي ابياب الرحيم على من وطى جارية امرأته وبه
 قال عطاء وقتادة والاك والشافعي واحمد واسحق وقال الزهري والاوزاعي يجلب ولا يرحم وقال اصحاب البا
 في من اقترانه في جارية امرأته يمد وان قال طنت انها تحل لي لم يمد وعن الثوري انه قال اذا كان يعترف
 بالجالبة يعز ولا يداهم قلت قد تقدم معنى الزنا الموجب للمد قال في البداية الوطى الموجب للمد الزنا
 في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبه الملك لا يفعل مخطور والمحرم على
 الاطلاق عند الثوري عن الملك شبهة يولد ذلك قوله عليه السلام ادروا الحمد وبالشبهات ثم الشبهة نوعان شبهة
 في القبل تدعى شبهة اشتباه وشبهة في الحمل تدعى شبهة حكمية فالاولى تتحقق في حق من اشبه عليه لان معناه ان يظن
 غير الدليل وبلا ولا بد من الظن لتحقيق الاشتباه والثانية تتحقق بقاء الدليل الثاني للمحرم في ذاته ولا تتوقف على ظن الجاني
 واعتقاده والمدينة في النسخين لا إطلاق الحديث والشبه ثبتت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان

ادعاءه لان الفعل يخص زنا في الاولى وانما يفظ الى المراجع اليه وهو انتباه الام عليه لم يخصص في الثانية فثبت
 الفعل في ثمانية مواضع جارية بآية وامر وزوجته والمطلقة مثلثا وهي في العدة واثنا بالطلاق على مال وهي في
 العدة واثم ولما اعتقها مولاه وهي في العدة وجارية المولا في حق العبد والجارية المبرورة في حق المهرن في رواية
 كتاب الحى ودفني هذه المواضع لاحد اذا قل ظننت انها تمل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الي واكشبه في محل
 في ستة مواضع جارية ابنه المطلقة طلاقا باثنا بالكنائيات والجارية المبعة في حق البائع قبل التسليم والمهرورة في
 حق الزوج قبل القبض المشتركة بينه وبين غيره والمهرورة في حق المهرن في رواية كتاب الرهن فنفى هذه المواضع
 لا يجب الحى وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة والثالثة عند ابى حنيفة تثبت بالعقد وان كان منقضا على تحريم
 وهو عالم به وعند الباقيين لا تثبت اذا على تحريمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم اعم فالوطي بجارية زوجة من شبهة الفعل
 فاذا قال ظننت انها تمل لي لاحد عليه ولو قال علمت انها على حرام وجب الحى اخرج محمد في كتاب الاثنا من طريق
 ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه سئل عن جارية امراته فقال ما بالي اياها انت او جارية عوجبة قال عوجبة
 منكسبة حية قال حماد وبناقول ابى حنيفة وقولنا جارية امراته وغيره يا سوادا اذا اثنا على وجه الشبهة ردنا عنه
 الحى كذلك بلنا عن علي بن ابى طالب وابن مسعود ثم اخرج من طريق سفيان الثوري عن علي ان امرأة اتت عليها
 فقالت ان زوجي وقع على امي فقال صدقت هي وابيها ولي قال اذهب فلا تعد قال محمد بن ربيعة عن ابى لها شبهة

قلت ورواية الباب ان صح فحمل على التعريض عن جبيب بن سالم ان رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين
 وقع على جارية امراءته فرفع على النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لا قضين فيك القضية
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة دان لم تكن احلتها لك سرحتك بالحجارة
 فوجدته قد احلتها فخلده مائة الحديث قال الخطابي هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه وقال ابو عيسى الترمذي
 وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمد يقول لم يسع فتاة من جبيب
 بن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفة في الالبشر لم يسع من جبيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه
 عن خالد بن عرفة قلت قول البخاري قد روي في رواية الترمذي لانه لم يذكر خالد بن عرفة في سننه واما على رواية
 ابى داود وفي رواية ذكر خالد بن عرفة في رواية قتادة وابى بشر عن خالد بن عرفة عن جبيب بن سالم وليس المراد
 باحلال الزوج تمليك الامة للزوج بالية او غير ما بل المراد تخليل الوطى واباحة من غير تمليك واما اللفظ حديث سلمة

ابن المحقق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امراءته ان كان استسكسها فبى حرة و

عليه لسيدتها مثلها وان كانت طادعت به له وعليه لسيدتها مثلها وفي اللفظ وان كانت طادعت به فبى مثلها

من ماله لسيدتها قال الخطابي لا اعلم احرام الفقهاء يقول به وفيه امور يخالف الاصول منها ايجاب النسل في
 الحيوان ومنها استحباب الملك بالزنا ومنها استسقاء الحى عن الزانى وايجاب العقوبة في المال وهذه الامور كلها منكدة
 لا يخرج على ذلك احد من الفقهاء وخليف ان يكون الحديث منسوخا ان كان الاصل في الرواية امر وكذلك قال الباقر
 في سننه وقال انه منسوخ بالاتحاد في الحدوث ثم اخرج عن اشعث انه قال بلغني ان زكوان قبل الحى وقلت قال شيخ

أوشين وبه قال أحمد وأبو مالك وفي وجبههم عليهما جدار وفي وجبههم من شانهن كحل حتى يموت وصح الراعي في ترحل
 أبو جريح أنه يجد إن كان كبر أو ليعر وان كان مختصنا جرحهم ولقتل القول بالقتل عن جميع من السلف كان يكره على غيره سما
 وقتل عن علي أنه يقتل بالسيوف أو لا ثم يحرق بالنار وروى البيهقي ما ذكره من أن جمع أرا الصبا على تحرق القاتل والمفعول به و
 سنده مرسل وقال الترمذي أحرقت اللوطية بالنار أبو بكر وعبد الله بن الزبير وشام بن عبد الملك وروى البيهقي عن
 علي وابن عباس أن زكريا من أعلى بنار في القرية فكلوا ثم تبع الجارية وقيل يهد عليه جدارا كما روى عن عمرو عثمان إذا تم
 رأيكنا كبر من أفرط جلد ولم يحرق في مسللك الغفل جزؤا سهلا يصل على إمام لا تبنى حفيظة فيما رأى إذا جلد عليه جواراني
 ولم يدر أنه لم يثبت عنده نص صحيح يخرج في حده فإن عامة المرفوعات فيه ضعف الأسانيد ولو سلمت فهي غير صحيحة في الحد
 بل إنما يلوح بان هذه الأناثا إنما هي في التعزير والسياسة ولو على أعلى الرتب وأقصى ما يتصور فيه وكل ذلك قال الإمام
 بان الإمام إذا رأى في ذلك مصلحة فعل وأما الموقوفات أو لم تسم بها فهي أيضا موقوف على طريق التعزير والسياسة على
 اختلاف عنهم في تعيينها ولو كان منصوبا قرانيا أو بنويا قطعيا أو مشهورا لم يخلو غايبا إن قتل أو يحرق أو يرمى أو يجرم
 أو يجمع بينها فاشمال هذه الاختلافات سندا أو تنافضا وسمما في النصوص والاختلافات أرا الصبا جملت
 أبا حنيفة على أنه لم يوافقهم في أنه يجد الزنا جلا ورجلا إذا اختلف فيه الصابة وهم مشبهوا آثارا للتعزير ولما عابوا
 أنوار جمال الرسول الجاحج حرقوا آثاره وسنه وعلموا أن أحواله وأفعاله وهم أهل اللسان وأشد وأعلى فيها ودراية ورواية
 في معاني الآثار النبوية علم أن لم يرد فيه حد محدد وحكم مقطوع به ونص غير معدول عنه والألم يعدلوا إلى هذه الاختلافات
 والتفتوا على ما ورد لاسيما الخلاف إذ هم أركان قصصا فامدود واساطين نظم الامتد وسياستها فها دل دليل على أنه
 ليس من مسمى الانانعة وشعار

باب فيمن اتى بهيمة قال في الهداية ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه لانه ليس في معنى الزنا في كونه جنسية وفي وجود الداعي
 لان الطبع السليم متغير عن الحال عليه بهيمة الشدا وقرط الشبق ولهذا لا يجب سزوه الا ان يعز لما بينا والذي يروى انه
 تدخ بهيمة وتحرق فذلك قطع التحدث به وليس بواجب انتهي ولما غنى فيه وجهه في قول نجيب عليه خلا لانا قياسا على
 الزاني وفي الباب عن ابن عباس قال ليس على الذي يأتي بهيمة حد قال أبو داود كذا قال عطاء بن راسد ليس على
 من اتى بهيمة حد وبه قال أبو حنيفة وصاحباؤه وأبو مالك والشافعي وأحمد وفي الباب قال الحكم أرى ان يجلد تعزيرا

وذكره ينف به الحد فقال الحسن هو بمنزلة الزواني أي كان كان مختصنا جرحهم شأن لم يكن معصيا يجلد وروى البيهقي عن جابر
 بن زيد أقيم عليه الحد وبالجلد انعقاد الاجماع على تحريمه وإنما الخلاف في أفاعته الحد فقال الأئمة اللاربية لاحدية ولكن
 يعزرو في الباب عن ابن عباس رفعه قال من اتى بهيمة فاقطعوا عنقه وأقبلوها معه قال دعكم عنه قلت له (ابن عباس)
 ما شأن البهيمة قال ما أدرك ذلك الا انكسره ان يوكل كجهل كوقد عمل بمذاك العمل واخرج الترمذي وقال به حديث
 لا تعرف الامن حديث عمرو بن ابى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان الثوري عن
 عاصم عن ابى زرير عن ابن عباس أن قال من اتى بهيمة فلا حد عليه وبذا اتفق من الحديث الاول قلت على لغة رصحة
 محمول على السياسة لا يقتل البهيمة وقيل لنا ان مقتضاها اللاتية لمزجوا على صورة الانسان وانسان على مذهبهم وكل

الاستبان لم يجمع صاحبها خرمي في القائه كما قال صاحب الهدية وقيل كما قال ابن عباس -

باب اذا تفرج الرجل بالزنا ولم تقصر المرأة قال في الهدية ومن اقر اربع مرات في مجالس مختلفة اذ
في بقاءه وتبالت به تزوجتي اداقته بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا احد عليها وعليه المهر في ذلك ام وقال ابو يوسف
والشافعي وحمد بن محمد المقرئ **باب** عن سهل بن سعد فعن رجل انا فخر عندنا انه سرق في بامراة سماها
له فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألهما عن ذلك فابكرت ان تكون زانية
فجلد احد تركها وفي رواية عن ابن عباس رفعه ان رجلا من بني بكر بن ليث اتي النبي صلى الله عليه وسلم
فاخرا انه زنى في بامراة اربع مرات فجلد مائة وكان بكرا فسر سألته البيهقي عن المرأة فقال

كذب والله يا رسول الله فجلد احد القرية ثمانين دسوطا واحد الاخر اربعا فذاقوا لذة الحرام على ان المقرئ
ولان الاقرار حجة في حق المقر وعنه تبعوه في حق غير المقر لا يورث شبهة العدم في حق المقر كما لو كانت غائبة او لم يسمها
ثم القصة في **باب** ان كانت واحدة نظاهر والا يقال في الاول لعل المرأة ما ادعت عليه القذف ولو ادعت
لضرب حد القذف انما ادعت جلد ولم يذكره الراوي -

باب في الرجل يصيب من المرأة جماعا فينتقل ان يباخذ الامام قيل اسم صاحب الحادثة
ابو اليسر وقيل بهمان التمار وقيل عمرو بن عزيه كان لا لعب امرأة من غير جماع تلا عليه رسول الله عليه وسلم
اتم الصلوة طرقي النهار ولفا من الليل الى آخر الاية وتماها ان الحسنة يمين السيات ذلك ذكرى للذكرين
وقال للناس كافة - اي يباحكم عام -

باب في آلامه توفي وله شخص اخلف العلماء في احصان الاما غير ذوات الاثراج ما هو فقال طائفة
احصان الامنة تزويجا فاذا زنت ولا تزوج لها فليلا الادب ولا احد عليها وقال طائفة اسلامها فاذا كانت مسلمة
وزنت وجب عليها تمسوم جلدة سوار كانت ذات زوج او لم تكن روى نافع بن عمرو بن نوفل على ابن مسعود بن عمر
وانسب اليه ذهب النخعي والوحشيقة وصاحبها وما كلف الشافعي والاوزاعي والليث وروى محمد بن كتاب الناصب طائفة
عن حماد عن ابراهيم ان غفل بن مقرن المزني اتى عبد الله بن مسعود بامته لمزنت قال اجلد خمسين جلدة
فقال انها لم تحسن قال عبد الله اسلامها احصانها قال محمد بن نافع الا في خصلته لا يقيم الا السلطان دون المولى
قال في الهدية وان كان عبد اجلد خمسين جلدة لقوله تعالى فليحسن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت
في الامار ولان الرق منقص للعتية فيكون منقصا للعقوبة لان الجنابة عندنا افر النعم فحش فيكون ادعى الى الجنابة
والرجل والمرأة في ذلك سوار وقال ولا يقيم المولى الى على عبده الاما ذن الامام وقال الشافعي انه ان يقيم احد
وامتنل الحفنة بما روى عن ابى مسعود وابن عباس وابن الزبير موقوفوا ومرفوعا اربع الى الولاية الحدود والكل
والجماعات والنخعي ولان الذي خالص حق الدعوى فلا يتوقفه الا نائبه وهو الامام وفي الباب عن ابي هريرة
دزيد بن خالد الجهمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة اذا زنت ولم تحسن ما ان زنت
فاجلدوها الحديث ومعنى ولم تحسن اي ولم تنكح وفي رواية اخرى عن ابي هريرة رفعه قال اذا

من ثمة امة الحسن كروا فليحدا ولا يجرها الى ريش استدل بالشأن وجملا الماله وعلى التسيب اى نكيب سببا
جلد بارافعة الى الامام ولا يخلصها

باب فى اقامة الحد على المريض الذى يخاف موته بالى قال فى البهاريه واذا زنى المريض وقاته الرثم رجم
دبالاتفاق الامارة الاربعه لان الاثلاث ستحق فلا يثبت بسبب المرض وان كان حده الجلد لم يأتى سيرا كذا الفقيه الى
الملك ولهذا لا يقيم القوط عند شدة البرد والحرج واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تنقع حملها كذا ابو ذى الى مالك الولد ونحو
محرمه وان كان حده الجلد لم يحد حتى يتعالى من نفاسها اى ترلغ يريده يخرج مدلان النفاس نوع مرض فيؤخر الى زمان
البر بركات الرجم لان التأخير لاجل الولد وقد انفصل وعن ابى حنيفة انه يؤخر الى ان يتفنى ولدها عنها اذ لم يكن ان يقيم
تبريته لان فى التأخير صيانة الولد عن الضياع وقدر وى اذ عليه السلام قال للغامة بعد ما وقعت الرجم حتى
يتفنى ولدها انه قلت يا اكفر من مرض يرجي زواله وعن ابى القطان من الشافعية انه لا يؤخر ويضرب فى المرض بحيث يمتد
وبن قال احمد وعن احمد ان يؤخر كقول العامة وان كان مرض لا يرجي زواله كالتسل او نحو ذى الخلقه اى ضعيفا لا تليل
السياط فعند الحنفية وعن الشافعي و احمد يضرب بعكال فيه مائة شمرخ فيضرب دفعة واحدة او يضرب مائة سوط فمئة
ضربة واحدة والا صل فيه حديث الزهري عن ابى امامة انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
الله اشتكى رجل منهم حتى ضفى فعاد جلد على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففش لها فوقع عليها فلما
دخل عليها حال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني وقعت
على جارية حتى خلت على فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وقالوا ما وائنا يا احد من الناس من
القرى مثل الذى هو به لو حملنا اليك لتفست عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ياخذ واله مائة شمرخ فيضرب به اضرربة

باب فى اخراج الطبراني من حديث ابى امامة عن ابى سعيد الخدرى
ورواه النسائي من حديث ابى امامة بن سهل عن ابيه قال السبقي المحفوظ عن ابى امامة مرسل واخرجه احمد وابن ماجه
من حديث ابى امامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا قال ابن حجر فان كان هذه الطرق كلها محفوظة حمل ان
يكون ابو امامة يتكلم عن جماعة من الصحابة اعم فهذا الحديث وارو على غير الوجه البر من المرض والاثمن النظار ان
الواجب هو الحد بالكتاب القطعي فلا يغى عن حاله ولا حرج فى التأخير وقال مالك لا يعرف الحد الا حدا واحدا لا يجمع
والمرضى فى ذلك سواروفى الباب عن على قال فحوت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا على انطلق فانهم عليها الحد قال فادطلقت فاذا به ادم يسيل لم ينقطع فاقبته فقال يا على
فراغت فقلت اتيةها ودمها يسيل فقال دعها حتى ينقطع دمها اخرجهما عليها الحد الحديث و
فقط قال لا تغى راحة حتى تقض والا اجمع قال المنذرى واخرجه النسائي باللفظ الاول واللفظ الثانى واخرجه
مسلم فى صحيحه ولفظه خطب على قال يا ايها الناس اتقوا على اركانكم الحد من احسنهم ومن لم يحسن فان امته لرسول
صلى الله عليه وسلم زنت فامرني ان اجلدها فاذا رى حديثه عهد بنفاس فخشيت ان انا جلدها ان اكلها فذكرت ذلك لرسول

خطه عليه سلم فقال احسن واخرجه الترمذي وفي رواية مسلم انكبا حتى تماثل ولم يكر من احسن منهم ومن لم يحسن احد
باب في حلال القاذف القذف في اللغة الرمي وفي الشرع نية من احسن الى الزنا صريحا او لادلة فقال في
 الهامة واذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بالزنا وطالب المفذوف بالحد حمله الحاشية ثمانية ووطا
 ان كان حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة الالة والمراو الرمي بالزنا بالرجل
 وفي النص اشارة اليه ويؤاخذوا لادلة من الشهاد اذ يقتض بالزنا ويشترط مطالبة المفذوف لان فيه حقيق من
 حيث رفع العار واحصان المفذوف ملأوا فقال وان كان القاذف عبدا جادا ليعين سوطا للمكان الرق اسم
 اخرج اليك في موطاء والثوري في جامعه من طريق ابى الزناد انه قال جلد عيسى بن عبد العزيز في ضرية ثمانين قال
 ابو الزناد فسالت عبد الله بن عمار بن ربيعة عن ذلك فقال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والكل عام
 لم جازما رأيت احب عبد الله بن قتيبة اكثر من اليعيين في طريق الثوري ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم
 فلم اترهم ليضربون المملوك في القذف الا اليعيين فدل انهم خصصوا الالة بالاحرار وهم المفذوف قبل وفيهم الى
 عدم النصيص في حق العبد ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابو ثور والاوزاعي والزهري والليث والظاهر من نظر
 الى عدم الالة لكن القياس على الامار في قوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب جلبي نكاحه ولا دالة
 النص في العبد ولا اثر لاثباته اصلا واشتبه في الخلاف الا عن حاشية قليلة وفيه آثار اخر ثم الاصل في حد
 القذف رواية الباب عن عائشة رفته فلما نزل عدوى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك
 ولا تخفى القرآن فلما نزل من المنبر امر برجلين والملة ففرضوا احد همر وفي رواية
 فامر برجلين وامرأة من تكلم بالفا حشنة حسان بن ثابت ومنطهم بن اناثة قال النفي وليقولون
 الملة حشنة بنت جحش واخرجه الترمذي واحمد وابن ماجه والنسائي وآية البراة قوله تعالى ان الذين
 جاؤا بالايات العشر الايات والاحمد المدين الى سلول المناق وهو الذي تولى كبره لم يذكره في هذه الروايات انضرب
 الحرام لا وقد وقع في رواية ابى اويس عن حسن بن زيد عن عبد الله بن ابى بكر اخرجا الحاكم في الاكليل انهما ايضا وفيه عليه
 الحدنان صح هذا يعمل على انه ايضا قاذف صريحا كما وقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عن عبد بن ابى حاتم وغيره وفي مرسل
 مقاتل بن حيان عندكم في الاكليل بلغته فما عاهد الله بن ابى وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلغة اشغ من ذلك
 وان ائبت فيقول ما قال عياض اذ ائبت خبر ان قذف صريحا بل الذي ثبت انه كان يتبرج ويتوشه فلم يجر
باب في الحد في الخمرة قال في الهامة ومن شرب الخمر فاخذوا ريجها موجودة او جازا بسكران فشد الشهود
 عليه بذلك فجلدوا له وكذلك اذا اقر ريجها موجودة فان اقر بعد ذهاب راجتها لم يحد في حفيته وابي يوسف قال محمد
 يحد وكذلك اذا شربوا عليه بعد ما ذهب ريجها فان اخذه الشهود ورجها او وجدته او هو سكران فذهبوا به من مصر الى
 مصر فيه الامام فاقطع ذلك ان يتهوا به تحد في قوم جميعا ومن سكر من البند حرا ولا على من وجب منه الخمر لا الخمر
 او نقيبا اذا لم يشاهد منه الشرب ويقال الشافعي واحمد واخرون وقال مالك في طائفة يعل على من نقي الخمر لان رائحة
 عتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكاه واضطر لظايل السكران حتى يعلم انه سكر من البند وشربه طوعا لان السكر من المباح

[illegible]

ان في ثمانين في عهده صلى الله عليه وسلم غير صحيح وقد خرج الباقين الموصلي في مسنده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 وشوخر فاجد وثمانين واستاذن ضعيف وروى الطبراني في تيسر الاوسط عن علي بن ابي طالب عليه السلام حذرت
 جلداني الثمانين وروى عبد الرزاق من مسند الحسن بن محبوب قال ابن الهمام فهدد الاحاديث تفيد ان لم يكن فيه
 في زمنه صلى الله عليه وسلم بعد مدعيين ثم قارده اليك وعمر العيين ثم التقوا على ثمانين وانما جاز لهم ان يتبعوا على ما
 والحكم المعلوم من صلى الله عليه وسلم عام تعيينه عليهم بانتهى الى هذه الغاية في ذلك الرجل لزيادة شأفيه ثم اهل الناس
 تغير وانما قال السائب حتى عتوا وضفوا وعلما انه كلما تآخر الزمان كان فسادا لكثرة فكان ما اتبعوا عليه هو ايمان
 حكمه صلى الله عليه وسلم في امثالها واما روى انه جلد على اربعين بعد ذلك فليبع لثقت الاتباع اليها في نفسه حجة تطبيق
 كالنص الكتابي وكما لست المتواترة وان لم تعلم مسنده على ان لشواذ سمعوا من جلد الثمانين ولا يعارضه الا ربع
 لما روى ان كان بجربتين او بجدية ذات اربعين قال اربعون لها حكم الثمانين وقياس عليا وروى في زمن ابي بكر وسيل على
 هذا النمط وغير ذلك مما علمنا قلت قد اشار صاحب الهادي ان اجماعهم يذو فعل وليس ينبغ بل هو اخذ البعض ترك
 البعض وذا يجوز للخلفاء الراشدين المهديين وكمن فرق بين نسخ وترك حيث قال في كتاب المعامل والعاقلة اهل
 الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان الى ان قال ولنا قضية عمر بن الخطاب في الشريعة فانه لما دون الدواوين جعل يقتل
 على اهل الديوان وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكليفهم وليس ذلك ينبغ بل هو قضي معنى (وان كان لشخص صورة)
 لان العقل كان على اهل النصرة وقد كانت بالانواع بالقرابة والحلف والولاء والعهد وفي عهد عمر قد صارت بالديوان
 فجعلها على اهل اتباعه للبيعة الخ قال يزيد بن النخعي بهم انهم اجمعوا على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بل
 اجمع على وفاء ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على
 العشرة باعتبار النصرة فقد كان قوة المرء ونصرة لوليه بعشرة فلما دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان
 فلهذا افعلوا بالديوان على اهل الديوان كذلك يقال بهن ان حد الشارب كان مختلفا في عهده صلى الله عليه وسلم فعليه ان
 عمر اجمعوا عليه فانهم قد اتفقوا وروايات الباب كلها ظاهرة المعنى وفي قصته الوليد بن الحارث حيث شهد احدا
 انه اذا شرب ما يعطى الخمس وشهد الاخر من ماء انه لا يثقياها فقال عثمان انه لم يثقهاها حتى شربها
 فيه دليل على انه من تقدير الحارثي حد الشارب وفيه دليل على انه لم يثقهاها فقال عثمان انه لم يثقهاها حتى شربها
 والوليد بن عتبة بن ابي معيط بها هو اخوه عثمان بن عفان لاسم الوليد يوم الفتح وشاهد في كف عثمان الى ان شرب
 فوالله الكوفة بعد عزل سعد بن ابي وقاص وقصة صلوة بالناس اربعا وسوكران شهيرة وقصة عزل لعبد الله بن مسعود
 شرب الخمر ايضا مخروجة في الصحيحين وعمر لعثمان بعد عهده عن الكوفة وولاها سعيد بن العاص ويقال ان بعض اهل الكوفة
 تعصوا عليه شهده اعدا بغير الحق حكاه الطبري واستنكره ابن عبد البر ولما قتل عثمان اعتزل الوليد الفتنة فلم يشهد
 مع علي ولا غيره ولكنه كان يحرض معاوية على قتال علي ليعزله ويكتبه واقام بالردة الى ان مات وكانت ولاية وليه
 سنة خمس وعشرين وعزل سنة تسع وعشرين كذا في الاصابة -

بيان ان سرية الحلفاء اهل الدين

باب اذا نتاج في شرب الخمس قال المنذرى اجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر واجموا على انه لا يقتل اذا

تكرمه الاطافه مشا ذة قالت يقتل بعباده باربع مرات للبريه وسبع الكافيه نسوت ام وقال البخالي الامر يقتل على
اوجه النوع والزوج والتبديد والروع والتخدير لاعلى الفعل او كان على وجلب ياسته او المرويه الغرب الشبيهه وقال
او يونسوخ لاجماع الامه على عدم القتل وفي الباب اخرج المصنف احدث بطرق متعدد واعلم ان الحديث مروي
عن عدة من الصحابة حديث ابى هريره اخرج ابن حبان والى كرم في صحيحهما والشافعي والدارمي وابن المنذر والنسائي
وابن ماجه والمصنف من طريق ابى ابن ابي ذئب عن الحارث عن ابى سلمه عن ابى هريره رفعه اذا سكر فاجلسه ثم
ان سكر فاجلسه ثم ان سكر فاجلسه فان عاود فاقنطروه واقتلوه واقتلوا ابن حبان اذا سكر ولم يقبل الترخيم وقال الحاكم
صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال ابو داود وكن احدا بيت عمر بن سلمه عن ابيه عن ابى هريره عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلسه فان عاود الرابعة فاقتلوه وكن اسهيل بن ابى صالح عن ابى هريره عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان شربوا الرابعة فاقتلوه هم ورواه محمد بن معاوية بن ابى سفيان رفعه اذا شربوا
الخمر فاجلسه ثم ان شربوا فاجلسه ثم ان شربوا فاجلسه ثم ان شربوا فاقنطلهم
اخرجه الاربعه واللفظ للمصنف قال ابو داود وفي حديث الجندب بن عبد الله عن معاوية بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه
قال فان عاود في الثالثة او الرابعة فاقتلوه ورواه احمد بلفظ ثم اذا شرب الرابعة فاقنطلوه اعنفه فاجلسه ثم
طريق عاصم عن ابى صالح عن معاوية قال الترمذي عن البخاري رواية ابى صالح عن معاوية اصح في هذا من روايه
ابى صالح عن ابى هريره وحديث ابى سعيد الخدري اخرج ابن حبان وابن ابى شيبة في مصنفين من طريق ابى صالح والجلي
ابو صالح رواه عن ابى هريره وابى سعيد ومعاوية وحديث ابن عمر المصنف من طريق حماد عن حميد بن بزيد
عن نافع عن ابن عمر رفعه بما تقدم قال واحسبه قال في الخامسة ان شربها فاقتلوه وحديث عبد الله
ابن عمر وابن العاص بن يحيى عن ابي هريره وحديث ابى هريره عن ابى هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم
وجاء الزرق والبطراني من طريق الحسن قال عبد السلام بن بجل شرب الخمر اربع مرات فلكم على ان اضرب عنقه وحديث
عبد المدين عمر بن عمر بن نضر عن الصحابة اخرج النسائي من طريق عبد الرحمن بن ابى نعيم عن ابن عمر ولفظ من اصحاب سوال
صلى الله عليه وسلم وحديث معاوية وقال ابو داود وكن احدا بيت ابى نعيم عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم وحديث جابر الجعفي اخرج الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه فروعاً نحوه وحديث جابر اخرج النسائي مرفوعاً
مثل حديث معاوية وراثة ثم اتي بجل قد شرب في الرابعة فجلده ولم يقتله فترى السبلون ان الى قدره واخرجه البزار
وسماه النعمان وحديث ابن مسعود اخرج الطبراني وحديث شرجيل بن اوس اخرج به هو الحاكم وحديث عمرو بن النزيه
عن ابيه اخرج الحاكم وذكره المصنف وقال والتوحيد عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا شربه وحديث ابى غطفان
غطفان اخرج البزار في مسنده وذكره المصنف بعد اخرج حديث ابن عمر وقال وكن احدا بيت ابى غطفان في
وحديث قبيصة بن ذؤيب رفعه من شرب الخمر فاجلسه فان عاود فاجلسه فان عاود في الثالثة او الرابعة
فاقتلوه فاتي بجل قد شرب فجلده ثم اتي به فجلده ووقع القتل فخرجت الخمر من المصنف من طريق احمد
اسد بن عبد الصق سفيان قال انه روى اخيه عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعاً قال سفيان حديث الزهري

بهذا الحديث وعند منصفين الحق في قول بن راشد فقال لما كونا دافدي اهل العلم بهذا الحديث وهذا الحديث
وحديث جابر صريحان في نزع القتل ولذا قال الترمذي ليس في كتابي هذا حديث اجبت الامة على ترك العمل به الا حديث
الجمع بين الصلوة وبين غير خوف ولا مطر والاخر حديث قتل الشارب في الرابعة وقال ايضا لا نعلم في ذلك خلافا من
اهل العلم في القديم والحديث اهم وكذا قال الشافعي وقوله كونا دافدي اهل العلم بهذا الحديث اي بحديث قصبة
فان فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الشارب في الرابعة فضلا في المرة الاولى وانما قال ذلك لان اهل العراق
كانت يثبتون فيه مفرقة وهم الخوارج يخرجون تركب الكمية عن الايمان فاراد ان يرسلهم عقيدتهم بحديث النبي صلى الله عليه
وسلم حيث لم يقتله باصر الكمية فكيف باتباعها مرة فقط ولولا ان مسلم لما تركه وما قول علي وقصة ابن الوليد في حديث
الباب تقدم شره في باب المتقدم - وقد علمت ان الحديثان معمول بهما عندنا

باب في اقامة الحد في المسجد وفي الباب عن حكيم بن حزام رفعه قال سميت ان يستأخذ في المسجد
وان تمشد فيه الاشعار وان تقام فيه الحد ودلان في الحدود والقصاص احتمال تلويث المسجد بالم
وعنه وقال في الهلية يخرج جلي ارض فضاء

باب في ضرب الوجه في الحد في الهلية يا سر الامام بضره بسوط الفرة لضره من سوطا وعنه ثمانية
معناه دون الازار وليفق الضرب على اعضائه الاربعة ووجهه وقبره لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحارثي العجم
والماذكي ولان الفرج مقفل والراس مجمع الحواس وكذا الوجه ويجمع الحواس ايضا فلا يؤمن قوت شي منها بالضرب ذلك
الملك معنى فلا يشترط حلاصه وفي الباب عن ابي هريرة رفعه قال اذا ضرب احدكم في وجهه فليكن في وجهه شاملا للحد وغيره
واخره الشيطان وفي هذا الكتاب في قصته جرم المرة او الموت او التقوا الوجه وفي مسلم عن جابر رفعه في عن الضرب في الوجه
وعنه الترمذي في الوجه قال محمد في الاثنا عشر ابراهيم ليفق الحد في اعضائه اذا جلدت قال وهذا قول ابي حنيفة وقولنا في الحد
كلها الا اننا لانضرب الراس والوجه والفرج واما في التعزير فانه لا يفرق في الاعضاء كما يفرق في الحد ووجهه ولكنه يضرب
في مكان واحد وهو اشد الضرب ولا يجز في حد ولا تعزير ولا غير ذلك ثم روى عن ابراهيم قال الرازي يجلد وتروصن
عنه ثمانية بضر ما بهر حوا القاذف يضرب وعينه ثمانية وشارب الخمر يضرب على ما يضرب القاذف وضربهما دون ضرب
الرازي قال محمد وهذا القول ابي حنيفة الا في حصلة واحدة وكان يجز الشارب كما يجز والرازي -

باب في التعزير من التعزير يعني الجزع والروع قال الاستاذ العلامة نور الله تعالى بنوره التعزير والسياسة
بابان مستقلان متغايران عندى واباب السياسة موجود عند الكل الا انه يوسع عنه الحقيقة وقد صنف عبد الرحمن الشاذلي
كما باسماء لسان الحكام وذكر فيها مسائل كثيرة وصفها من قيمته ايضا وسماه بالسياسة الشرعية وعرض في ذلك الكتاب
الروعي عن يقول ان مسائل الاسلام لا تكفي نظام العالم ويحيث قيمها من جانب الشرعية لاس من جانب المذنب
قال في الهلية والتعزير اكثر من ثلثون سوطا واثلاثون جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا
الاصل في تعزير على السلام من يبلغ حد في غير حد ومن المعتدين راى المتجاوزين عن حد الشرع اخره البيهقي ومحمد بن
في كتاب الآثار فوجاهوا اذا تعزير عليه حد فابوا حنيفة ومحمد نظرا الى ادنى الى وهو حد العبد في التعزير فصرناه الى ذلك

الربعين نقصا منه سوطا والبوصة اعتبر أقل إلى في الاحرار اذا الاصل به الحجة ثم نقص سوطا في رواية عنه وسوق
 زفره والقياس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو ما اوضح على نقله ذلك البغوي في شرح السنة عن ابن ابي ليلى وعن
 ابي يوسف انه على قنار عظم الجرم وصغره وعنده ان يقرب كل نوع من ما يقرب اليه من حاد الزاوية والقاف لغير الزاوية
 من ٧ تنفذ وان راى الامام ان يقيم الى الضرب في التعريف الجبر في فعل انتهى ثم المستقلة يختلف فيها لقول الشافعي
 في المرحل قولنا وقولنا في العبد تسعة عشر لان حده في النحر عشرة وعشرون قال مالك لاحاد اكثره والامام منوطا بالامام
 مصلية زادوا نقص لما روى عن عمر انه ضرب فيه مائة وجسه وكل من فيه مائة اخرى فكلم فيمن لم يضر به مائة اخرى فله
 واما ما نقله المصنف عن علي فلم يوجدهم في عياره وانه اياه اليه فقال عن ابي بردة الانصاري روى عنه لا يجلي ذوق عشرة
 اسواقا في حد من حد ^{والله} وهو رواية الباب بلفظ لا يجلي ذوق عشرة رجل تاكل في حد من حد فيقول موت قبل
 اليه واحد واسحق وبعض الشافعية ولكن الثانية من الائمة وزيد بن علي جوزوا الزيادة على العشرة قال النووي
 لم يقل الجمهور بدلولاهم قالوا وهو منسوخ ما ثبت من عمل الصمى على خلافه ولو كان ثابتا لم يكن على عمل بخلافه اختلفوا
 عن عمر على خلافه وهما من الخلفاء وكتب عمر الى موسى ان لا يبلغ بنكالا اكثر من عشرين سوطا ويرى ثلثين الى
 اربعين ولو كان فيه ثلثا عشرة شرع في معصوم لا يحق عليهم لا سيما على الخلفاء واذا اختلفت الآثار فانه ما بها بما ياضد
 القياس فالت في مثل الآثار ومعاني الآثار لان الامام يعز بانها ما بلغ ولا تحيد لاكثر وكما قال مالك فيها المختار
 غندري ونجل ما في الفقه انه لسد ذرائع ارباب المظلة من سلاطين الجور والجواب عن الحديث ان معنى الحديث في خبر فقهي
 من وضع القهار لم يكن في عهد النبوة الا بالمعنى العام الشامل للتعريف ايضا فالمنع عن الزيادة فيراجع الى ما فيه تاديب
 الاولاد والامانيك وغيره قال ابن دقيق العيد بلغنا من بعض حفاظ العصر انه يقول ان المراد بالحدود وليست حدود
 الفقه بل حدود القرآن اى مناهى الشرع ثم ادعى الحديث ان لا يعز على الاشياء خفية صغيرة ازيد من عشر جلدات قلت
 المراد ببعض حفاظ العصر وابن تيمية ويمكن ان يكون مراد الحديث سد مظالم الباطنين اى المنع عن التعزير على امور
 محقرة واللعلم - آخر كتاب الحدود

اول كتاب الدييات

جمع الدين في لغة المصدر من ودى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل للمال
 الذي هو بدل النفس الدين تيمية بالمصدر والارش اسم للواجب على ما دون النفس وقد ادخل المصنف القصاص
 في الدين ثم اعلم ان الجنابة في اللغة اسم لما يجنب اى كيتبه من الشرعية للمصدر من جنى عليه ثم اوجاهم الى اننى الشرع خص
 بفعل يحرم شرعا حل بالنفس والاطراف والاولى اى قتلا وهو فعل من العباد يزيل بالجموع والثاني اى قتلها وجرحا و
 سبها سبب الجرح وشرطها كون المحل حيوانا فان القتل الذى يتعلق به الاحكام من قصاص ودية وكفارة وجريان الميراث
 على خمسة اوجه واما انواع القتل السابعة من القتل لقتل المحرمى والقتل قصاصا والقتل صلبا تقطع الطريق خارجة
 من هذه وقد تقدم ذكرها الاول عند الثالث شبهة عند الثالث خطا والاربع ما جرى مجرى الخطا والخامس القتل بسبب
 ما بعد ضرب القاتل عدوا قصدا بما يفرق الاجزاء كسلح تنخ من الحديد نحو السيف والسكين او بما جرى مجرى السلاح في

تفرق الابرار من الخشب وقشر القصب والمروءة المحدودة والنار وانما اشتد ذلك لان العمد هو القصد ونحوه
 لا يوقت عليه فهو امر بطن فاقبهم استعمال الآلة القاتلة بما مقام تسيب المكان متعمدا في عند ذلك وموجب ذلك انما هو
 ومن يقتل مومنا متعمدا فخر او جنتهم خال انهم ما نطق بغير واحد من الاحاديث وعليه القصد اجماع الامم وموجب القصد عندنا ليس
 للولى اقله الذي لا يرضى القاتل وبه قال الشافعي في قول الا ان للولى عند حتى العود الى المال من غير مضارة
 وفي قول الواجب احدها بالعبية ويتعين باختيار الولي وليس في موجب الكفارة وعند الشافعي الكفارة النيا وشبهه العمد
 ابى حنيفة ان يعمد الضرب باليس بموضوع للقتل كالعصا والسوط والحجر الصغي والكبير والخشب الغليم وقال البيهقي
 ومحمد بن حنبل الشافعي اذا ضرب بحجر عظيم وشبهه عظيمة فهو ايضا عمدا لعدم ريم ضرب قصد لما لا يطيق البنية حتى ان ضرب
 قصدا بحجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وبه يأم ويجب القود عينا وشبهه العمد عند ريم ان يعمد ضربا بالايقتل به غالبا كالسوط
 والحجر الصغي وموجب ذلك على القولين الآثم دون اثم العمد والكفارة لشبهه الخطار والدية مغلطة على العاقلة وتخليق به
 حرمان الميراث وليس فيه قود وقال مالك لا ادري ما شبه العمد وانما القتل نوعان عمد وخطا اذ لا واسطة بينهما في سائر
 الانفال كقولي هذا الفعل والخطا على نوعين خطأ رمي القصد وخطا رمي الفعل وانما انحصر في رعين لان رمي السهم
 الى شئ معين بالقصد اليه شتمل على فعلين فعل القلب وهو القصد وفعل الجارحة وهو الرمي فلما اتصل الخطار بالفعل
 الاول كان هو النوع الاول ولما اتصل بالفعل الثاني كان هو النوع الثاني فلما انحصر فعل الرمي مثلا على هذا الفعلين
 انحصر الخطار ايضا ضرورة فالخطا رمي قصد الفاعل وظنة وهو ان يرمي شخصانيه صيا فاذ هو آدمي او يظنه حربيا فاذ هو مسلم
 والخطار في نفس الفعل لا في طية وهو ان يرمي عرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك اثم ترك الاحتياط لا اثم القتل والدية
 على العاقلة لقوله تعالى فخريرقة مومنة ودية مسلمة الى الملة الآية ويحرم عن الميراث وما اجرى مجرى الخطا قتل ابناء
 سقط على آخر فكل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه فحكم الخطا في الشرع لكنه دون الخطار حقيقة فانما ليس من اهل القصد
 اصلا وانما وجبت الكفارة لترك التحريم في موضع يتوهم ان يصير قاتلا كما يجب في القتل الخطار لترك التحريم
 اما القتل بسبب كاتلاف حافر البئر واصلح الجرح في غير ملكه وموجب اذ تلف فيه اذى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه ولا يتقيد
 حرمان الميراث وقال الشافعي تجب الكفارة وينتبت بحرمان الميراث الى ما بالخطار ولقول ان القتل معروم منه حقيقة
 فالجرح في حق الضمان يفتي في حق غيره وعلى الاصل وهو ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بموت الرجل وكان الكفارة كاتلاف
 ونسب القتل وكذا الحرمان بسبب نسب القتل وما يكون شبهه عمد في النفس فهو عمد فيما سواها بموجب القصاص قطع
 الاعضاء وكسر الاسنان وغيره لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس لا يختص اطلاقه بالدية
 آتة والله اعلم كذا في الهادي

باب النفس النفس هي النفس وهو قول تعالى اى يقتل نفس يقتل نفس اطلاق الامر ولم يقيده بما فيه خل فيها ما حفظه
 ابا وهو المسلم والذي سواه كان حرا وعبد اذ كان حرا ويخرج ما يستحق القتل كالحرني والمستامن لكفره منها قال في
 القصاص واجب بقتل كل مخطون الدم على التام اذ قتل عمدا وبقتل الجرح والجرح بالعب والمسلم بالذي ولا يقتل المستامن
 لانه غير مخطون الدم على التام ولا يقتل الذي بالمستامن وبقتل المستامن والمستامن من قتل الرجل بالمرء والكبير والصغير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يأتهم صاحبته أمة فيكون أصحابها الذنبا قال فأرسله
ونفذ مسلم كيف تقتله قال كنت أنا وبو ثعلبة من شجر خضبي فاضطربنا فاضطربنا فاضطربنا فاضطربنا فاضطربنا
شيء قودى من نفسك قال ما لي بالأسكنى وناسي قال فترى قودى بشيئرك قال أنا أبون على قودى من ذلك الحديث
هذا الحديث ان قودى من قودى العمد فكان حكمه القود ولعل حكمه على الله عليه السلام بهذا رواية او قيل ان ضرب بطون الخشب
فيكون القتل شبه العمد قال في الهراية ومن ضرب رجلا بغير قتله فان احب اليه يترك به وان احب بالعود فعليه الدية قال في قتله
وبذا اذا صاح بجدة الى يد لوجود الجرح وان احب اليه يترك به باي حجب والقصاص، وهو رواية عن ابي حنيفة اعتبارا منه للآلة من
الحديد وعنه انما يجب اذا جرح وهو الاصح **قوله** فقال يا رسول الله اني لجد لأفعل دحلم في غرة الاسلام مثلا
الاعتقاد ددت على الماء ضحى اولها ففعل اخرها، امثل ومطابقة ان المحرم قتل رجلا لم يعلم القتل واعطى الدية كما نرى
اول الغنم ففعل الناس عن الاسلام بان لا يقتل، ويعطى الدية فينبغي لك ان تقتل، لا الاول حتى لا تشغل الآخرين ثم مثل ثيابا
هذا وقال السنن الذي هو غير غير يلو اعطيت الدية ولم تقتل القاتل يكون تيجبه ان يفر الناس فيلزم لك ان تغيبه
غدا تقتل فيكون كما امثلا قال الخطابي هذا مثل هذا معناه ان لم تقتض منه اليوم لم تشبهه غدا ولم تغيبه فحلك بعد ذلك ان
لم تقتل ذلك وجدا لقاتل سبيل الى ان يقول مثل هذا القول اعني قول السنن اليوم وغيره غدا فغير لك ذلك سبيل لاجلها
والاصل انه اخرج الكلام على الوجه الذي يوجب الخطأ ويحس على الاقبال على المطلوب منه ويقتل القاتل لا اخذ الدية بل
البنى صلى الله عليه وسلم لم يفتت الى كلام ذلك الرجل كيتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم خمسون في
تمود ناهل وخمسون اذا جئنا الى المدينة الى بيت

باب ولي لعن ياخذ الدية تختلف العلماء ان في موضع يقتل العمد القود واجب علينا وليس للولي اخذ الدية الا
برضا القاتل ام الولي مخير بين القود واخذ الدية فقال ابو حنيفة وصاحبه واك وسفيان الثوري ان القصاص واجب علينا
لقول تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والقصاص هو القود ولان المال انما يجب في الخطأ ضرورة صيانة الدم عن العمد
انما سلمت بينه وبين النفس ففي العمد لا يجب المال مع احتمال امثل صورة ومعنى وقال الشافعي ان اوليا المقتول لهم حق
العدول الى المال من غير غرامة القاتل وفي اخرى ان الواجب اما القود واما الدية لا يعين ويتعين باختيارهم واسئل القود
فمن عفى عن من اخذ شيئا وروى البخاري عن ابن عباس في تفسير العفو انه الدية وبما روي الباب السابق مرفوعا في اختيار احدى ثلث
اما ان يقتل واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية الى غير ثمانية صريح في ان المخير في القود واما الدية هو الولي وبما روي الباب السابق
ناهله بيت خيرتين بين ان ياخذ العقل او يقتلوا وفي اخرى من خطيب بعد فتح مكة فقال من قتل
له قتيلا فهو عيبا بالنظرين اما ان يوجد امان يقاتل والجواب ان التخيير هو الصلح ورضا المقاتل قال الحافظ قال
الطحاوي والجمهور لهم حيث انس في قصة الربيع عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الدية القصاص فانه حكم القصاص بالخبر
ولو كان اختيارا للولي اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ائمتنا بانهم اجمعوا على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تطيبني كذا على
ان لا تقتلك ان القاتل لا يجزى على ذلك ولا يؤخذ منه كذا في الفقه
باب من قتل بعد اخذ الدية قال الحافظ قوله فان اراد الاربعة فخر واعلى يدية ومن اعتدى بعد ذلك فله عذاب الجحيم

اختلف في تفسير الدواب في هذه الآية ليعقل هذه الآية
 عكرمة وقتادة والسدي يقيم القتل والاشيكن الولي من اخلاذيه وفيه حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل
 قتل دوابي حكي الذئب وفي انفس الباب لا نعني قال في النهاية بناء على ما رواه لا نعني وعلى ما اعني صيغة ما عني من
 للفقول وفي ادب الاصول السبعة لا نعني بغير الهزة وكسر الفاء على صيغة المضارع انكلم المعادم من الاعفاء يعني لا اعتدوا
 وزنا تعبدا وتثريروني الى بيت القتل الاول ان الحسن البصري لم يسمع من جابر ولا ثانيا من سطر الوراق لم يسمع من الحسن بن ضعيف
باب في من سبق لغيره لاسما اذا داهم فمات اذ قد مات منه قال الخطابي وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعامه
 رجل سما فاكل فقال بالكلية التورود واجبة الشافعي في احد قوله اذا جعل في طعامه سما فاكلها او في ثمره فاشتهاه ولم ياكله ان
 سما قال الشافعي ولو تملك طعام فوضعه ولم ياكله فاكلها او شرب فمات فلا تورود عليه قال الخطابي والاصل ان المبارقة
 والسبب اذا اجتمع كان حكمه المباشرة مع ما على السبب كما في البيرة والواقع فيها واما اذا استكره على شرب السم فغلبه القود على
 ما يجب الشافعي وما كان في الوجدان ان سقاء السم فمات لم يقتل به وان اوجره اياها كان على عائلته الدية انتهى فقلت في كتاب
 الخليفة ما قال في البراءة وواظم غيرهما فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه الا ان كان باختياره لكنه يفرز
 ويفرب ويورد لانه انكسب جناية ليس له ان يقرر ويجوز الغرور فان اوجره السم فغلبه الدية عينا وعندها لا شيء عليه الاقتصاص في
 وفي الباب عن انس ان اصله يهودي اخرجته من ابي هريرة وفيه فقالوا لا تقتلها قال لا لا صلى الله عليه وسلم لا يتم لنفسه
 وفي حديث جابر بن يهودية عن اهل خيبر سمعت شاة مصلية فذبحتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى راع فاكل منها اكل رطط من اصحابه معه ثم قال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فخذوا اين يكبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يده ودية فداها فقال لها اسمعت
 هذه الشاة قالت اليه يهودية من اخبرك قال اخبرتك في يدي الذراع قالت نعم قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فما اردت الى ذلك قالت قلت ان كان نبيا فلم يضره وان لم يكن نبيا استر
 متفقاً عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجزها في ذلك الوقت لانه لم يوجد بها الا طعام السم ولم يوجد بها جناية بعد ولعل ذلك
 توفي بعض اصحاب الذين اكلوا من الشاة الحنث وفي رواية ابي هريرة مثله وفيه قال فمات بشرين الدواب من
 مع ولا تضار وفيه فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلت تورولا ووجدت منها جناية قال الخطابي امر به
 اليهودية فقد اختلف الرواية فيه فاما حديث ابي سلمة فليس متصل وحديث جابر ايضا ليس بذلك المتصل لان الزهري لم يسمع
 من جابر شيئا ثم ان ليس في هذا الحديث اكثر من ان اليهودية اذنتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقت بها اليه فصار
 ملكا له وكان اصحابا ايضا فانه لم يكن هي التي قد ذبحتها اليه واليهم وما هو بسبيل القود فيه ساقط لما ذكرنا من علته المباشرة
 وقد رويها على السبب انتهى

باب من قتل عمدا ومثله به اذ قد مات منه قال في الهداية يقتل الحر بالحر والحر بالعبد المعنويات وشبه قوله تعالى
 كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وسلم القود العمد وقال الشافعي
 لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقالة ان لا يقتل حر بعبد ولا عبي على السلوة

وهي منتفية بين المالك المملوك ولهذا لا يقطع طرف الرجل في خلاف العبد بالعبد لأنها ليست بآيات ولا خلاف العبد بين قتيل
تفاوت الى نقصان ولنا ان القصاص ليعتد المساواة في العتمة راي غصية المم ولما قيل لا يقتل بالاعتقال بالاعتقال في المملوك
ومن بالدين رعيته او بالملك رعيته وليست بآيات والرجل العبد فيها وجريان القصاص بين العبد وبين ذنوبه في قتل باغضه
الاباحة والنقص تخصيص بالملك كذا في ماعده قوله والنقص الرجوع عن استدلال الشافعي لو غصية المم بالاعتقال بالاعتقال
فيما عدا على اصلنا فانه مفهوم على ان لا يجيب ان لا يقتل العبد بالرجل لقوله تعالى العبد بالعبد على ان اختصاص بالملك
لا يدل على نفي غير كما تقر في الاصول فيكون معناه الحر يقتل بالحر والعبد بالعبد يقتل بالحر والحر يقتل بالعبد
لما قلنا ان اختصاص لا يدل على نفي غير وما استدلال بالاطراف فيجب ان القصاص في العتمة المساواة في العتمة
المجان فانه لا يقطع الا الصحيح بالشارع ولا مساواة بينهما في ذلك لان الرق ثابت في اجزاء الجسم بخلاف النفوس في القصاص
فيما يعتمد ما في العتمة وقد نساها فيما قال ولا يقتل الرجل باغضه لقوله عليه السلام لا يقاتلوا الدواب ولا يخرجوا التيريس و
ابن ماجه عن عمر وسيد طلحة حجة على مالك في قوله لا يقاتلوا ذنوبهم في جوارحهم ولا يقتل الذنوب بالذنوب ولا بالرجال
ولا يقتل الرجل بعبد ولا بغيره ولا مكاتبه ولا بغيره ولا لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا اولاد عليه وكذا
لا يقتل بعبد ملك بعضه لان القصاص لا يتجرى اهما فاذا سقط في البعض سقط في الكل قال الخطابي وفروا خائف الناس
فيما يجب على من قتل عبدا او قتل عبدا غيره فروي عن ابي بكر وعمر انه لا يقتل منه اذا فعل ذلك وكان روي عن ابن الزبير
قول الحسن وعطاء وعكرمة وعن ابن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال ابن المسيب والشافعي
الخفي وقتادة القصاص بين الارحار والعبيد ثابت بالنقص واليه ذهب اصحاب الراي وبه في من قتل عبدا لغيره وقال
اذا قتل عبدا او عبدا غيره قتل به وفي الباب عن الحسن عن حمزة روي قال من قتل عبدا قتلناه ومن سجن عبدا
جند عنه وفي لفظ من خصى عبدا خصيته فانه محمول على التغليب والتشديد فان وقع
يكون محمولا على التعزير والسياسة قولهم ان الحسن شفي هذا الحديث فكان يقول لا يقتل حر بعبد
وفي رواية قال الحسن لا يقاتل العبد وذا ظن من قتادة والافان الحسن لم يسمه ولم يخطئه فيه وقد علم ان كان
تعزيرا والمولى لا يقتل بعبد وان كان مراد بالعبد العتال لا مطلق العبد ولعل كان زهير بن الحارث يقتل بالعبد مطلقا
قال الخطابي وقتادة والبعضهم في انه انما جاز في عبد كان يملكه مرة فزال ملكه عنه وصار كعبد بالحرية فاذا قتل كان مقتولا
قال وفيه بعض اهل العلم في ان حديث سمرة بن جندب نسوخ وقال لما ثبتا ثمتا معا ولما نجا نجا معا يريد لما سقط المودع
بالاجماع سقط القصاص كذا في قوله جاء رجل مستصرخ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جارية له يا
رسول الله فقال ويحك مالك فقال شري ابي لسيدي جارية له فدار عليها فحبب هذا كبريا
وصاله في البصر جارية لسيده ولعل ذلك نظر اليها بشهوة فغار على ذلك فحببها له فذكره فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم علي بالرجل (السيدي) فطلب فلم يلقه فعليه رطل من الخوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والعبد اذهب فانك حر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في (لو استرقني مولاي) قال غل على كل مسلم اذا قال على كل
مس من قال ابوداؤد الذي علق كان اسمه روح بن زيار والذي جيزه بن جراح البورج مولى العبد واخرجه ابن ماجه

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم صارت فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد اقبل جارية فقلت
 اليك مثله وفي اخرى انك قد اقبلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اني قد اقبلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
 ما اسفناك يا النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انك اذا اقبلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
 ابا ولم ينقه الفرس وخرج من باب اخرى فانهم فاذنية فاك في وانه وايقنا انما ياتيها من ان اكلت العشب اي ان
 معاملة الاموال التي وقيل علم الباب بان المولى ان كان سواها في القصد -

باب القسامة قسم يعني القسم قيل مصدر يقال قسم القسم قسامة اذا ساف في الشيء عبارة عن ايمان فبينما
 اوليا العلم على استحقاق وم صاحبهم كما ذهب بعضهم واقيم بها على المذهب عليهم السلام كما قال بعضهم وقال اخذت من ايمان
 لي قسم بها اهل عانة او دار وجب فيها القتل به جازاة او ضرب او حرق او ايعا من قتلها يقتل قسمون ربنا من اهل الجاهلية
 كلها احبهم بالدماء قتلتهم ولا علمت لثامها وسبها وجعل القتل كما ذكرنا وكذا ما ذكرنا باليمين على لسان اهل ولا يفتن ايمان
 بالدماء قتلتهم ولا علمت لثامها كسبها وشربها بلوغ المقسم وعقله وحريته وان يكون الميت المذنب وعلى الكافية المذنبات قبول
 اليمين بخمس فان لم يبلغ المقسمون ذلك على يد غيره عليهم اليمين حتى يبلغ القسم وكما القصد اوجب اليمين على الخاف
 الجس الى الخلف ان البوادة على المولى العمد الحكم بالدين عن النكول ان ادعى المولى الاختار ومن خاصها بخطر المذنبات
 عن الملهد وخلص من تهمه بالقتل عن القصاص واليمين الخمسين فثبت بالاعاديت قال في الهلية واذا واجه القتل في
 محامد العلم من قبله اختلف خسون رجلا منهم بخيرهم المولى بالدماء قتلتهم ولا علمت لثامها كسبها وشربها بلوغ المقسم وعقله
 لوثه اختلف الاوليا خمسين يمينا وتقصي لهم بالدين على المدعى عليه كانت الدعوى او خطا وقال مالك يقتضي بالتدوا اذا كانت
 الدعوى في القتل العمدية او اجنول الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 من عدوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غيره عدل ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن الظاهر شهادة المذنب فمذنب
 مذنبان في الهلية المدعى عليه غير انه لا يكره اليمين بل يرد على المولى المدعى فان حلفوا اليمين عليهم للشافعي في الهلية
 بينهم المولى قوله عليه السلام في الباب الاول واليمين قسم خمسون اليمين قتلوه والان اليمين تجب على من شهد له الظاهر ولها
 تجب على صاحب اليد فاذا كان الظاهر شهادة المولى فمذنب اليمين والمدعى عليه في الهلية اصل للمذنب في النكول غير انه
 ولا له فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلهذا وجبت اليمين دون القصاص ولنا قوله عليه السلام
 المينة على المدعى واليمين على من انكره في رواية على المدعى عليه وروى سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 باليهود بالقسامة وجعل اليمين عليهم لوجود تعجيل بين اظهرهم وروى اهل القليب اخراج الزاري مسنده ولان اليمين تجب
 للدفع دون الاستحقاق وجازة المولى الى الاستحقاق ولهذا لا يتحقق بمينة المال المتبذل فاولى ان لا يلتحق بالنفس
 المحترمة وقوله بخيرهم المولى الى ان خاتمين الخمسين الى المولى لان اليمين حقه والظاهر ان يتخير من تهمه بالقتل
 او صاحب اهل المحلة لمانا ان يتخيرهم عن اليمين الكاذبة بلغ التحرف فيظهر القاتل وقامت اليمين النكول فان كانوا الاوليا
 ويعلمون بغير يمين الصلح على العلم بالبلغ ما يفيد يمين الطالح ولو اختاروا اعمى او مجذوا في القاتل جازا لانيمن ليسوا
 بشهادة فانما حلفوا على اهل المحلة بالدين ولا يتخلف المولى وقال الشافعي لا تجب اليمين في حديث عبدالرحمن بن مسعود

بنسلكم اليه وديابها ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدين والقسامة في حديث سهل وفي حديث نيار بن ابي
 ذكوان جمع بينهما وعلى ما عده اسم قبيلة من بني النضير في حديثه ان قبيلة وجاب بين وداعة وارجب وكان الي
 وداعة اقرب فقتلهم عليه عمر القسامة والدين فقال وداعي يا امير المؤمنين لا ايماننا يدفع عن اموالنا واموالنا يدفع
 عن ايماننا فقال انما حقتنم انكم يا امير المؤمنين انما اغرتكم الدين لوجود القليل بين الطركم وتولية علي السلام بشركم اي
 علي الابرا عن الابرا عن القصاص والجس وكذا البيهقي بنبرته عما وجب للمؤمنين والقسامة ما شرعت لتجيب الدين اذ انكروا
 شرعت ليظهر القصاص فتجوزهم عن البيهقي لكاذبة فيقتل فاذا حلفوا حصلت المرأة عن القصاص ثم الدين تجيب
 بالقتل الموجود بينهم ظاهر الوجود القليل بين الطركم لا يتكلموا او وجبت بتقصيرهم في الحانظ كما في القتل الخطا قال نيار
 الذي ذكرنا اذ ادعى الولي القتل على جميع اهل الحلة وكذا اذا ادعى على البعض باعيانهم ان قتل وليه خطأ فذكر
 الجواب يدل على إطلاق الجواب في الكتاب وبكذلك الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف في غير رواية الامم ان في القسامة
 تعد القسامة والدين عن ابي حنيفة بن اهل الحلة وليا لولي الكذب بنه فان قال لا يستخاف المذموم عليه في قتلها
 واحدة ان حلف برئ وان نكل والدين في المال ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في قتل الدين
 وان كان كمينه ثبت اذ عاها انتهى لمصداقك لعل التجارى موافق لنا في حديث اخر قسامة ابي طالب في الجارية فثبت
 قسامتنا واشارنا بان تلك القسامة باقية على ما كانت في الجارية والواقعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة والخلاف في
 تخريجها ففي الباب روى حماد عن يحيى بن سعيد من حديث رافع بن خديج ان عبيدة ابريت وفيه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شخصكم على رجل منهم فيدفع برة قالوا امير المؤمنين كيف تخلف
 قال فتبركم اليهود بايمان خمسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فودا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قبله الحديث ودعاة بشر من المفضل مالك عن يحيى بن سعيد قال اختلفون
 خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم وقاتلكم ودعاة ابن عيينة عن يحيى بن عبد الله بن قيس بن عبد الله بن قيس
 يهود وخمسين يمينا يخلفون ولم يذكروا الاستحقاق وفي رواية سهل ورجال من كبراء قريظة
 الحديث وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امان يدي واصحابكم واما ان يذ ذل الجواب
 فكتبت اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بن لك فكتبوا انا والله ما قتلنا لا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لحيصة وحيصة وعيل الرحمن اختلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا
 قال فتخلف لكم اليهود قالوا اليسوا مسلمين فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند
 الحديث ففي رواية حماد بن ابي اسنهم مخدوف اي القسم شئونكم الخ ثم عقد
 يا ايها الذين آمنوا ان القسامة والدين في حديث سهل بن ابي حنيفة ان نفر من قومه اذ اطلقوا الى
 خديج فقتلوا فوافوا فاحد هم قتيلا فقالوا الذين وجدتهم عندهم اليهود قتلتم صاحبنا
 فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فاذ اطلقنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تافوني بالبينه
 على من قتل قالوا ما لنا ببينه قال فيحلفون لكم قالوا لا نرضى بايمان اليهود فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم

من اجل القسامة والدين في القسامة والدين في القسامة والدين في القسامة والدين في القسامة والدين في القسامة

[illegible]

من ذلك ما ينسب إلى النبي عليه السلام حينما قال ابن السخري في السيرة لما انتشر إلى الحرب والايان بل كانوا اذ لا يخرجهم من ارضهم حيث شاءوا في البخاري وفي غيره صلح اى كان معهم عهدا فذا صرح ولذلك لم تنفع النبي صلى الله عليه وسلم في القتل بانه حق التبعية لكون القوم على سائر قلوبهم فيها لا حمل اول الامر في القتال والجدا لكان خلاف المصلحة وعلى هذا فلا يراد على الحنفية ما اورد من ان هبكم في القسامة تخلف الملاك لا السكان وههنا قد خلف السكان اقول لحظهم ولم يتعزز بالملاك وبهم المسلمون وانما جرى امر القسامة عليهم لما ان القوم كانوا معا بين وكانت القسامة شائعة في الجاهلية على النحو الذي قلنا فافترى الشرع عليها فلا يورثه انه لم ينفع بعد لما قبلوا ذلك منهم لانهم كانوا غير متقربين عليهم والاعلم بالصواب -

باب يقاد من القاتل كما في نسخة بجر ومثل ما نقل قال في الهداية ولا يتوفى القصاص الا بالسيوف يعني اذا وجب القتل الموجب للقود لا يتوفى الا بالسيوف وقال الشافعي يجعل بيشل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فانما يتاخر ثبته لان معنى القصاص على المساوات ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيوف واخرجه ابن ماجه عن ابى بكر والمراد السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفار الزيادة لو لم يحصل المقصود ومثل ما فعل فيجب التخرع كما في كسر العظم انتهى قلت اختلف العلماء في صفة القود فقال مالك ان يقتل مثل ما قتل فان قتل بعضا او كسبى او بالترقي يقتل بمثله وبما قال الشافعي واهموا حتى وقال الشافعي ان طرح في النار عمد احتياطات طرح في النار حتى يموت وقال ابراهيم النخعي وعامر الشعبي والحسن البصري وسفيان الثوري والوضيعة واصحاب لا يقتل القاتل في جميع الصور الا بالسيوف واحتجوا بما رواه الطحاوي بسنده عن الثعلبي عن النعمان رفعه لا قود الا بالسيوف واخرجه ابن ماجه والوداد والطحاوي ولفظه لا قود الا بالسيوف اذ احدث الباب عن ابن جارية وجعل قد ضل اسمها بين مجرى فقيل لها من قتل بك هذا اذ لا حتى سأل اليهودي فادمت براسها فاخذ اليهودي فاعترف قاتله النبي صلى

الله عليه وسلم ان يرضى واسله بالحجاسة وفي رواية فامس به ان يرحم حتى يخرج حية ما وليس فيه ذكر الاعتراض وفي اخرى فامس به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل بين مجرى ولم يذكر فيه الاعتراض ايضا وذكر في رواية الاولى قتادة فادعى بعض المالكية ان زيادة قتادة زائدة غير مقبولة قال الحافظ ولا يخفى فساد زيادة قتادة فافتاده حافظ زيادة مقبولة لان غيرهم لم يتعرض ليقها فلم يتعارضوا والشيخ لا يثبت بالاحتمال واجاب عن هذا الحديث بعض الحنفية بانه منسوخ شيخ المثلثة قلت بل هو متحول على التعديل والسياسة لانه كان القتل شبه عمدا عنه وان كان عمدا عن صاحبه ويمكن ان يقال ان قتل لانه كان قطع الطريق فكان من قطاع الطريق فيقتل

باب يقاد المسلم من الكافر قال في الهداية ويقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالدمى خلافا للشافعي وقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا حتى في الباب عن علي وفي طول وفيما لا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذكركم هذا الحديث اى لكافرا ولا ذكركم لانهما وقت الجنانية وكذا الكفر يخرج فيورث الشبهة ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذى ارجل الرقطنى في سنة من ابن عمر ولان المساواة في العصبة ثابتة نظر الى التكليف والادلة

والشيخ كفر الحاربي ومن انسلم بالذمى، والقيل بناءً فقولنا بانفاء المسبب اى نيل الذي بالذمى، والمراد بما روى المحرر اية
ولا ذمهم في عهدى والعطف للغايرة ولا يقتل بالمتأسن ولا يقتل الذي للثمن وتقبل المتأسن بالمتأسن وهو هذا
نابا لانفاق وفي اخرى المعاهدة وفي المتأسن روايتان قال الجافظي في النسخ ان رجلا قاتل زفر بن الحارث عندكم بندير
بالشبهة واية شبهة اعلم من شبهة كفرة فقال زفر كن شرا بعلني اتي رحبت مما قال ابو خزيمة امر واجاب عن نابا صاحب البلية
تقريره اننا لانسلم ان مطلق الكفر يخرج بل الشيخ كفر الحاربي قال الشرع على قاتله الذين لا يؤمنون بالشرع الى قوله حتى يعطوا
الجزية فافهم فلم اعلم ان نيل الذي وذى عهد حرام عند الشافعي وان قتل فلا قصاص بل بالدية وقالوا ان معنى الجملة الثانية
اى ولا ذمهم في عهدى وغير مصداق الاولى وقال الطحاوى ان مراد الثانية ان لا يقتل ذمهم في عهدى بل كافر
فصار حاصل الحديث لا يقتل مسلم بحربى قلت ما قاله الشافعي ايضا قتل ولكن لا يقتل ذمى عهدى فقبض من ذم
المعا بمحققين الدم اجماعا فان يكون حكمه كالمسلم لا يقتل مسلم بل حربى وقال العيني في العمدة ان هذا الحديث
ليس متعرضا الى ما نحن فيه بل غرضه على السلام بهذا وضع دمار الجالبية اى لا يقتل بعد الاسلام بل ما كان من دم الجالبية
وقوله ثوابا ايضا منها انه صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع وقال فيها الاوان دمار الجالبية موصوفة تحت قارى الحديث
اخرجه مسلم وغيره ثم في كلامه فان فيه ذكر حجة الوداع وفي سائر طرق انه خطب في فتح مكة والرجح انه خطب في فتح مكة متحدة فان كان
صا شرح الجملة الاولى ليغافل اللفظ ولكن الجملة الثانية صارت ركيزة واما على فشرح الطحاوى المراد بالكا فر كافر الحاربي
فيطالب وجه تخصيصه وقيدناه على شئ اخر لا ركيزة ولا تخصيص ومنه وان يقال ان الذي في حكم المسلمين حقن دمه مستفاد
من حقن دمار المسلمين فصا معنى قوله لا يقتل مسلم بكافر لا يقتل مسلم ومن في معناه وهو الذي بدل كافر وليس هو الا الحاربي
ثم دلينا ما خرج الطحاوى بسند قوى ان عمر امر ان يقتل من سلم بكافر ثم امر ان لا يقتل بل يؤذى وزعم الشافعي ان عمر
رجع عن القصاص وقال الطحاوى ان الرجوع بغيره بل امره لا بالمسئلة الشرعية ثم صالح بالدية وذكر علماء ابن ابي عمير
انه صلى الله عليه وسلم قاتل مسلما بكافرا وكفى له ما يتفصيل تلك الواقعة ولعل يحسب فيها امر في باب القصاص ان قتل بالقصاص
رجل من بني نصر بن مالك شجرة الزكا الحديث ولكن في القصاص

باب في من وجب مع اهله الجلاء ايقتله لا يقتل بل يشهد عليه اربعة شهداء والا لاعتن فان قتل يقتل من قضا
وفيما بينه وبين الشجر الزكاه وفي الحديث من قتل ذمى لم يوثق به الحديث وفي الباب عن ابي هريرة ان سعد بن
عبادة قال يا رسول الله الرجل يحب مع اهله رجلا يقتله فان ديسول الله عليه السلام لا قال
سعد بل الذى اكرمت بالحق قال ليع صلى الله عليه وسلم اسعوا الى ما يقول سيدكم
ليس بالعزيز ولا على قتله الرجل بدون الشهاد بل حاصلة مدح صفته الغيرة وان من سمته سادات الناس وذكر اسمهم
واعتمد اذن من جانب سعد بانما صدر منه هذا القول من غايه غيرته وحمية وانه لا يقول وانا اغير منه والله اعير منى وفي رواية
في الباب ادب لو وجد مع امرئ رجلا امله حتى اتي بأربعة شهداء قال نعم وقول بل اذى يقتله
ولا يتايل فيه ولا يخروليس مراد منه ذلك كلامه ومخالفة امره صلى الله عليه وسلم بل كلامه اخبار عن حقيقة حاله عند ذم
احد اص امراته مع استيلاء الغضب

باب في ما يوجب الموت من خطاء اي سبه احد خطا قبل لقيص منه فجو ابر في الباب اي نعم من عائشة
 رخصت به من سبني في ذمة مبردا قال في نسخة وخصص رجل في صلته فضر به اليهم فنتج ما قالوا
 في سبه من ذمة مبردا فقالوا في ذمة رسول الله فقال ليصل الله عليه لئلا يكون له الحديث فصالحهم على مال الضمان
باب في ذمة من سب رسول الله في حديث جارية وحدثت قرضت وقدمت كرا

باب في ذمة من سب رسول الله في نفسه وفي الباب عن ابي سعيد الخدري قال بينا رسول الله
 على الدار فبني عليه من سبه اقبل رجل فكب رازحه وجرم فطعته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان
 معه فخرم فوجره فقال لا بأس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تستقل اي خذ القصاص متى قال بل عفوت يا رسول الله
 وفي الباب حديث اخر من الخطأ فقال في له ابعثوا لي ايضا لئلا يشا ذكرو ولا لياخذوا اموالكم فمن فعل

به ذنب فليؤنه الى اقصد عنه قال عمر بن العاص لو ان رجلا ذنب بعض رعيته اتقه ذنبه
باب عفوا النساء عن الدماء قال الخطابي وهذا خلف الناس في عفوا النساء فقال اكثرهم العلم عفوا النساء اليهم
 جازك عفوا الرجال وقال الاذاعي وابن شبر ليس للنساء عفوا وعن الحسن وابراهيم النخعي ليس للرجل ولا للمرأة عفوا في الدم
 قال في البداية واذا اصلح القاتل واواليا القاتل على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا فلو قال تعالى

فمن عصى لمن اني شئ الاية على ما قيل نزلت الاية في الصلح وقول عليه السلام من قتل لقتيل الحرث والمردو والمد اعلم الاية
 بالرضاع على ما بناه وهو الصلح لعينه واذا عصى ابن الشراك من الدم او صلح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين
 عن القصاص وكان لهم نصيب من الدية واصل هذا ان القصاص حتى جميع الورثة وكذا الدية خلافا لما لاك والشافعي
 في الزوجين رجل يذروا نعتهم واذا سقط القصاص يتقلب نصيب الباقيين بالا وليس للعاني شيء من المال الا

استخذه بفعله ورضاه به وفي الباب عن عائشة روت قال علي المقتتلين ان يحجر الاول فالاول فالكاف
 اصله قال ابو داود في صحيحه كيفوا عن القود قال الخطابي وفيه ان يقتل رجل وله ورثة رجال ونساء فبهم عفا
 وان كان امرأة سقط القود وصار ذمة وقوله الاول فالاول يريد الاقرب فالاقرب قوله على المقتتلين بصيغة الجمع على انما
 قال الخطابي في شأن يكون بينهما ان يطلب اولياء القاتل ويمنع القاتل فيشار بينهما الحرب والقتال لاجل ذلك
 جعلهم مقتتلين لما ذكرنا قال في صحيحه ان يكون الرواية المقتتلين بنصيب الاثنين لا يقال تقتل فهو مقتتل غير ان

ما يستعمل اكثره في من قتله الحب قوله عن عمر روت من قتل في عميا في دمي يكون بينهما محجاة او باسباط
 او ضرب بعضها فهو خطاء وعقله عقل الخطاء ومن قتل على فهو قاتل في عميا اي في حال يمي امره فاشبه
 قاتله ولا حال قتله واسيا لم يجمع سوط

باب في الدية كره والدية في قتل شهيد العمد مختلفة على العاقل ولا شيت التخليط الا في الابل فاحذروا
 ما من الابل اربعا خمس وعشرون بنت محاص وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
 وهذا مروي في الباب عن عبد الله بن مسعود قال عبد الله في شهيد العمد الحديث وبه قال ابو حنيفة واليوسف واحد من جليل
 وقال يحيى والشافعي دية شهيد العمد ما من الابل اثنا ثمانون جذعة وثلاثون حقة واربعون بنتا كلها خافات في بطنها

[illegible]

حتى استخلفهم فقام خطيبا فقال ان الابل قد علت قال فخر ضها عن علها هل الذئب الفديار
على اهل الوقت اثني عشر الفا على وزن سين وعلى اهل البقي ما نقي بقير تد وعلى اهل لشاة الفئ شاة وعلى اهل
الحلل ما نقي حلة قال وزلت دية اهل الذمة لم يرفعها فبارف من الدية في رواية الباب
عن عطاء بن ابي وباح رفعه قضى في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقي
ما نقي بقير تد وعلى اهل الشام الفئ شاة وعلى اهل الحلال ما نقي حلة وعلى اهل الفجر شتيبا لم يحفظ
محمد بن اسحق وفي الباب عن ابن عباس ان رجلا من بني عدي قتل فجعل ليعي صلى الله عليه وسلم
ديمة اثنا عشر الفا فهاذيل على اربعة الابل كانت رعت في زمته صلى الله عليه وسلم الى اثني عشر الفا على وزن
سنة فاختاره عمر ذلك فيه كما يدل حديث عطارد كانت قيمة الابل في عهد علي رضي الله عنه من الحلل والبقر والشاة
ما اختاره عمر ولا يخالف ما روى عن عمر فرض عشرة الاف درهم فانه على وزن سبعة قاله الامام محمد قال في الهداية ومن
العين (الذئب) الفديار ومن الورك عشرة الاف درهم وقال الشافعي من الورك اثنا عشر الفا ما روى ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم تعنى بذلك ولما روى عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة الاف درهم
وتناول ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوزن سنة وقد كانت كذلك دالي عهد عمر ولا ثبت الدية الا من هذه الازواج
الثلاثة (الابل والذئب والنفقة) عندنا في حيفه وقالنا ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلال ما نأخذ
كل حله ثوبان لان عمر كان اجل على اهل مال منها وله ان التقدير انما يستقيم بشي معلوم المائة وبه الاشارة بوجه الهداية
ولهذا التقدير بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاشارة المشهورة عندنا في غير ما ذكره محمد في المعامل ان لو صاح على الزيادة
على ما في حلة اواني بقرة لا يجوز وبها آية التقدير بذلك دفان ما هو المقدور شرعا لا يصلح الصلح على الزيادة عليه كما في الابل و
الذئب والنفقة ثم قيل يجوز ان الكل فترفع الحلات وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا القول
موقوف على علي ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ما دون الثلث لا ينصف ولا شافعي في الثلث ثوبان
واما في زيد بن ثابت ودية المسلم والذي سار وقال الشافعي في الجاهلية وسياقي في ابيه اقول جده المدين عمرو في الباب دية
اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين تلك كنهذا من حكم على الاتي بما مضى باستصحاب الحال بالانفاد
ثبت ان صلى الله عليه وسلم اتم دية اهل الذمة كالمسلمين فلا حاجة للشافعي في قوله

باب في دية الاعضاء قال في الهداية في كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة دية لقوله عليه السلام في كل اصبع
عشرين الابل ولان في قطع اكل نفوت جس النفعه وفيه دية كاملة وهي عشرة تنقسم الدية عليها والاصابع كلها سواء الا
اليد والاسوار في اصل النفعه فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لا ينفوت بقطع كلها
نفعه الا في نجوب اليد كاملة ثم فيها عشرة اصابع تنقسم الدية عليها اعشارا وفي كل اصبع فيها ثمانية مفاصل ففي اصبعها
ثمانية دية الاصبع وبانها مفصلان ففي اصبعها نصف دية الاصبع ومثلها في تقاسم دية اليد على الاصابع وفي كل سن خمس
من الابل لقوله عليه السلام في حديث ابى اسحق رضي الله عنه في الباب وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاضراس سواء
الاطلاق ما روى في بعض الروايات وفي الباب عن ابن عباس والاسنان كلها سواء ولان كلها في اصل النفعه

سوارفلا يعتبر التفاضل كالأيدي والاصابع وهذا اذا كان في المار فان كان من الغيبة الاسماء اقول ان افعالها بالاعمال
عامة بل العلم على ترك التفصيل وان في كل من خمسة اجزاء وفي كل اصبع عشرة اشعة. الابل خمس اصابع والاربع عشرة اصابع
البيد والرجل في ذلك سائر كما جعل في الحردية كالماء الصغير والطفل والكبير السن والهي والذبيبة في اركانها
ولو اخذ على الناس ان يعتبروا الجبال والمنفعة لا تختلف الا في ذلك ان افعالها لا ينفذ ولا ينفذ على الارض من ذلك
ما وازد ذلك من الزيادة والنقصان في المعالي ولا اعلم خلافا بين ان افعالها ان كل من قطع يهتز من الكور فان ملائمة
الدية الا ان ابا عبيد بن طرب زعم ان نصف الدية يستحق في قطعها من المنكب لان اسمها على الشمل والاشمال
انما يقع على ما بين المنكبين الى اطراف الابل انتهى وفي الساب عن ابي موسى رفته قال الاصابع سبع اذ بها عشر
عشر من الابل وعن ابن عباس رفته هذه وهذا سواء يعني الابهام المضمون في رواية عن رفته الاصابع وسواء
والاسنان سواء الذنبيبة والفرس سواء هذه وهذه سواء وفي اخرى عن رفته الاسنان والاصابع سواء وفي رواية
عن رفته جعل اصابع اليبين والرجلين سواء وفي رواية عن رفته سبعين من شفعين من ابي عبد الله عن رفته قال في
خطبته وهو مستظهر كما في الكعبة في الاصابع عشرة عشر وفي رواية عن رفته قال في الاسنان خمس خمس
قال الخطابي سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصابع فجعل في كل واحدة عشرة من الابل وسوى بين الانسان وجعل في
كل من خمس من الابل وهي مختلفة الجبال والمنفعة ولولا ان السنة جارت بالتسوية لكان الغنيس ان تفاوت بين بيتها
كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغه الحديث فان سعيد بن المسيب روى انه كان يعمل في الابهام خمس عشرة وفي الساب
عشر وفي الوصل عشر وفي البصرة عشر وفي النخضر شاة وفي جدينا با عند عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الاصابع كلها سواء اخذ به وكذلك الاثر في الاسنان كان يجعل فيما قبل من الاسنان خمسة البقرة وفي الاضراس بغير
بغير اقال ابن المسيب فلما كان معاوية وقعت اضراسه فقال انا اعلم بالاضراس من عمر بن الخطاب قال في الهامة وفي المار
الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية والاصل فيه ما روى سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النعل الدية
وفي اللسان الدية وفي المار الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفي النسائي
ومراسيل ابني داود عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الغرض من ارض والديات ولعبث بجمع عمرو بن حزم فقهر على اهل اليمن وفيه ان في النعل الدية
مائة من الابل وفي الانف اذا استوعب بارنه الدية وفي اللسان الدية والاضراس في الاطراف انه اذا قوت جسد شقعة
على الكمال او زال جبالا مقصودا في الآدي على الكمال يجب كل الدية لا تملك النفس من وجه وهو معلق بالامان من كل
تفطيم الآدي اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والالف وعلى ان يجب فروع كثيرة فنقول
في الالف الدية لا تزال الجبال على الكمال وهو مقصود وكذا اذا قطع المار من الالف والاربع والاربع والاربع والاربع
دية واحدة لا تعضو واحد وكذا اللسان لقوت شقعة مقصودة وهو النطق وكذا الذر لا ينفوت بشفقة الوصل والامان
استمسك البول والري به ووفق المار والايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كامة لان
الحشفة اصل في منفعة الايلاج والدفن والقصة كالتدبير وفي النعل اذا ذهب بالضرب الدية وكذا اذا ضرب سدا بالضر

او ثمة اوزو قد لان لكل واحدة منها مشقة مقصودة وقد روى الابن ابى خنيس في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في
 خيرة واحدة ذهب بها النفل والكلام والسمع والبصر في العنين الدينية وفي السين الدينية وفي الرجلين الدينية وفي كل واحدة من
 هذه الاشياء نصف الدين وفيما التبة النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن حزم وفي العنين الدينية وفي احدهما نصف الدين ومن ذهب
 عضوا فذهب مشقة ففقد دينه كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوؤها انتهى المصنف وفي الباب عن عمر بن خنيس
 عن ابيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطاء على اهل القرى او جماعة ديار
 او عدل لها من الوقت ويقومها على اثمان الابل فاذا غلت رفع في قيمتها واذا اهاجت رخصا نقص من
 قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانين اربعة دنانير الى ثمانمائة دينار واعد لها
 من الوقت ثمانية الاف درهم قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل البقر مائة بقرة ومن
 كان دية عقله في الشتاء فالتى شاة قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العقل ما يورث بين
 و دثة القنيل على فتم فافضل فللعصبة قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاف
 اذا جيع الدية كاملة وان جدعت شدة فقة (ارب) فصنف لعقل خمسون من الابل او عدل لها
 من الذهب او الوقت او مائة بقرة او الف شاة وفي اليد اذا قطعت نصف العقل وفي الرجل
 نصف العقل وفي المامومة ثلث العقل ثلث وتلثون من الابل وتلث (اي) ثلث قيمة ابل
 او قيمتها من الذهب او الوقت او البقر او الشاة والجماعة مثل ذلك ثلث العقل وفي الاصابع
 في كل اصبع عشر من الابل وفي الاسنان في كل سن خمس من الابل وقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان عقل المرأة بين عصبتها من كانوا الا يرضون منها شيئا الا ما فصل عن ودفنتها فان
 قتلت فعقلها بين وقتها وهم يقتلون قاتلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل شيء وان لم يكن له وارث فوارثه اقرب الناس
 اليه ولا يرث القاتل شيئا قال محمد هذا كله حديثي الحديث في الحديث
 ان الدية ميراث قيمته على ذوى الفروض والعصبات وفي الانف اذا قطع دية كاملة وعينان في الاربع ايضا دية كاملة وفي
 الحديث نصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية وفي كل سن خمس من الابل وقد ذكرنا عن الهدي وفي الدية
 وفي كل سن من الرجل خمس من الابل او خمسون دينار او خمس مائة درهم لقول الله تعالى وفي كل سن خمس من الابل نصف
 عشرة ويره لور او نصف عشر قيمته لوجهه فان قلت تزيد في دية الانسان كلها على دية النفس ثبته انما سبنا قلت نعم ولا بان
 لاثباته بالنفس على خلاف القياس كما في الغاية وغيره وليس في البرك ما يجب تنفوت اكثر من قدر الدية سوى الانسان
 وقد وجدوا اجزاء اربعة تكون انسانا ثمانين ذكره القمستاني وفيه ان في الممومة هي الجنينة البالغة ام الدماغ
 هو الدماغ او الجذوة الحقيقية التي عليها ثلث الدية وهي ثلث وثلثون من الابل وثلث قيمة ابل وكذلك في الجائفة وهي الجنينة
 التي تلج الحوت قال في البداية الشجاع عشرة الحارصة وهي التي تحرس الجملادى تحسب ولا يخرج الدم والامعة وهي التي
 تظهر الدم ولا تسيل كالدية في العين والدية وهي التي تسيل الدم والبرص وهي التي تصح الجملادى تقطع الملامعة وهي

التي تان في اللحم واليسما هي التي تصل الى السماق وهي حلة رقيقة بين اللحم وعظم الارس والموصحة وهي التي توضع على
 اى تيبية والهاشمية وهي التي تكسرم والمقولة وهي التي تنقل العظم بعد الكسري نحو له والامروهي التي تصل ام الارس
 وهو الذي فيه الدراع ففي البوصحة القصاص ان كانت عند الماروي انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموصحة واخرج
 اليه بنى بعينه ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساءة فيها فنيما ولدن الموصحة حكومت العدل لانه
 ليس فيها ارض تغدرو ولا يمكن ابدله فوجب اعتبار بحكم العدل وسواء لو عن اتهم وعمر بن عبد العزيز وفي الموصحة
 ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر الدية وفي المقولة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامثلة الدية
 وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فما جافقتان ففيها ثلث الدية لما روى في كتاب عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الموصحة خمس من الابل وفي الهاشمية عشر وفي المقولة خمسة عشر وفي الامثلة روى المأمومة ثلث الدية وقال عليه السلام
 رضى ذلك الكتاب في الجائفة ثلث الدية وعن ابي بكر انه حكم في جائفة فقالت الى الجانب الآخر فبشي الدية ورواه عبد
 في مصنفه عن ابن المسيب قال وبنى الهاشمية اخرى تسلى الدامعة وهي التي تصل الى الدراع وانما لم يذكرها لانها تقع
 قتلا في الغالب لاجناتية مقصورة مفرقة بحكم علي بن ابي طالب في الحديث ان القتال محروم من الارث من دية المقتول و
 من تركته ثم في الباب عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل
 نفيه العمد مغالط يثقل العقل لمن لا يفعل حناى صاحب شبهة العمد يلوي الى الرمي مغالط وكل ذلك ببناء ومنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحاضرته من كاذب وعنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم في العين القائمة السادسة لما كانت بثلث الدية لما روى العين التي كانت قائمة في موضعها ولم تكن تبصر شيئا
 وكان فيها الجمل فقط فمن فقاها آتلف الجمل فقط فيجب ثلث الدية وعلى هذا لا يخالف الرمي شيئا من المراسم والعظم
باب دية الجنين فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستر من باب طلب وهو الولد ما دام في الرحم ويكفي استبانته
 بعض خلقه نظره وشعره قال في الهائية واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه غرة وهي نصف عشرة دية قال الرمي
 معناه دية الرجل هذا في الذكر وفي الانثى عشرة دية المراد بكل منهما خمسة درهم والقياس ان لا يجيب شي لانه لم يمتين جميعته و
 انظاره لا يصح جبال الاستحقاق وجب الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم والسلام انه قال في الجنين غرة عبد او امه ثمانية
 حسنة ويروى خمسة فتركنا القياس بالاثرة وسجوة على من قدر باستمائه نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عن زنا
 وقال مالك في مال لا يبدل الجوز ولنا في اعلى السلام تقضي بالغرة على العاقلة حديث الباب ولانه بدل النفس ولها نساءه
 عليه السلام دية حيث قال دوه (رواه الطبراني) وقالوا اندي من لا صاح ولا استهمل الحديث وتجب في سنة وقال الشافعي
 في ثلاث سنين ولنا ما روى محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل بالغرة على العاقلة في سنة
 وليندوى فيه الذكر والانثى لاطلاق ما روي فان القلت حيا ثم مات ففيه دية كاملة وان القلت ميتا ثم ماتت الام فلعينه دية
 بفشل الام وغرة بالقاتها وقد صحح عليه السلام قضى في زنا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضر ثم خرج الجنين فذلك
 حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم القلت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي
 جيب الغرة في الجنين ولا يجيب في الجنين موروث عنه لا يبدل نفسه فترت ودية ولا يرد الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة

لما قلت انهم يتنافسون على قاتلة الاب غرة ولا يرث (الاب) منها لانه قاتل بغير حق مباشر ولا ميراث للقاتل انتهى لمخوضا وفي الباب
 عن المغيرة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل (لا يمتثل من الناس) فضربت احداهما الاخرى بمود
 فقتلها وقتلت جنيبتها فاغتصبا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدا لرجلين (روى القائلين كيف ندى من لا
 صالح ولا اكل ولا شرب ولا استهل فقال لسميع كسميع الاعراب وقضى فيه بقرعة وجعل على عاقلة
 الملة (القائمة) زنا جيري فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة الملة في
 بطنها وفي الباب عن المسورين غمرة ان عمر استنار الناس في املاص المرأة واستألفها الله فقال يا مغيرة
 شهنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل فيهما بقية عيل وامه وروى في مقام البهة (عمر) حمل بن مالك
 فقال ان بين امرأتين فضربت احداهما الاخرى بمسطح فقتلتها وجنيبتها فقتل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في جنيبتها بقرعة وان تقتل زنا بقرعة عيل وامه قال فقال عمر الله اكبر لو لم اسمع بهي لغضينا
 مفضا وليريد كروان تقتل زنا بقرعة عيل وامه قال فقال عمر الله اكبر لو لم اسمع بهي لغضينا
 بغير هذا (توفي في الحظ) وعن ابن عباس قال فاسقطت غلاما وقد نبت شعره ميتا وماتت
 المرأة فقضى على العاقلة الدية فقال عمرهما قد اسقطت يا بني الله غلاما وقد نبت شعره
 فقال ابو القاتلة انه كاذب انه حلاله ما استهل ولا شرب ولا اكل فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم اسمع الجاهلية وكما بينهما اذ في الصبي غرة قال ابن عباس اسم احديهما مكينة والاخر
 ام عتيق في الباب عن بلال بن رباح وفيه ان المرأة التي قتلت عليها بالقرعة توفيت فقضى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وصلى عليه وصلى على غيرها وان القتل على عصبتها
 وبها ذكر المرأة المقضى عليها بانها توفيت الجاهل لا يستعبد بها او لا تشكل وجسر
 الحديث والامر سهل لانها لما جنت كانت آذنت على عاقلتها وعصبتها
 لان الغريم بالنتم ولما ماتت كان وزانها للحارث لان الوراثة لزوج الفروض
 والعصبات وفي الباب عن عبد الله بن
 بريد عن ابيه ان امرأته حذرت امرأته فاسقطت فخرج ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجعل في دلها خمسمائة شاة ونهى بومئذ عن الحق قال بوداد ذكر الحديث خمسمائة
 شاة والصواب مائة شاة قلت اعني الحديث خمسمائة وروى في موضع درهم شاة فاعلموا في الباب عن الشدحي قال
 الغرة خمسمائة يعني درهم قال بوداد فقال البينة التي تجوز كافت ونهت شهودا ويزاريا وى خمسمائة درهم وهو
 نصف عشر الدية قال النووي وقد فسر الثوري الحديث بجدا وانه قال العلماء ما وجدنا للتقسيم لا الشك والمراد بالقرعة
 عبدا وائمة وهو اسم لكل واحد من كانا غرة عن اسم كماله كما قالوا اعنق رقبة واحل القرعة بياض في الوجه وانها
 قال ابو عمر والمراد بالقرعة الاسمين منها خاصة قال ولا يجوز في الاسمين وهو خلاف ما انفق عليه الفقهاء انه تجزى فيها البيضاء
 والسودا ولا تشين البيضاء وانما العترة عندهم ان يكون ثمنها عشرة الام او نصف عشرة في الاب فانما اجابني بعض

الروايات بغيره جبرادامة او فرس او بلخ خروا بطله انتهى قلت هذه الرواية في الباب روى عيسى بن يونس من حديث
ابن سريته وقد روى يونس وغيره كثير الخط ومما ينبغي التنبيه عليه ان في واقعة الباب سقطت الحنينين اولا وقد كانت تحكم
بديتهما الحنينين ثم ماتت امه فحكم بديتهما.

باب في دية المكاتب قال في المأهولة واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك وغار فلا قصاص
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصا لانه اشتبه بسبب الاستيفاء فانه المولى ان مات حر او الملك بنات
عبد او لولده حر او لولده غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من المولى لانه المولى ان مات عبد او لولده
ان مات حر او ان لم يترك وفارول وورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبد لم يارب لانسلاخ الكتاب
وقال ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لانه اقل على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر قضى للعشرة
الآلاف الا عشرة وفي الامنة اذا ماتت قيمتها على الديات خمسة الآلاف الا عشرة وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
تجب قيمته بالعتق ما بلغت انتهى فان مات العبد المكاتب بشئ من مال الكتاب فهو عبد الباقي درهم يودي دية العبد قال
الخطابي اربع عامات الغنم اثنان للمكاتب عبد الباقي عليه درهم في جنايته الا ابراهيم النخعي وقد روى ايضا في مثل ذلك شئ ايضا
عن علي بن ابى طالب واذا صاح الحريث وجب القول به اذا لم يكن بنسوخا او مضاعفا بما هو اولى منه انتهى قلت اراد
بالحريث حديث الباب عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية المكاتب يقتل

يودي ما ادى عن مكاتبته في الحريث في دية المملوك وفي رواية اخرى عن زرعة قال اذا اصاب المكاتب حدا
او دنت ميتا او يوث على رقبا وعققت منه قال ابو داود ورواه وهيب عن ابيوب عن عكرمة عن

عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم دارس حماد بن زيد واسماعيل بن علية قول عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وسلم رفعه له رسلا وجعله اسمعيل بن علية قول عكرمة اي موقوف على قوله
عرفت ان الخطابي اقر بان حديث المكاتب عبد الباقي عليه درهم تلقنه الامنة بالقبول وعمل به عامة الفقهاء وهو معارض بهذا
الحريث فلا يجب القول به كما قاله بنفسه مع انه تكلم فيه ابو داود وبما تروى ويمكن توجيهه رواية الباب بجمل لفظ ما المذكور فيها
على انه يستلزم ما دام على المصدرة على ان يكون المصدر ظرفا لقولهم اتيك نفوق النجم والمعنى يودي المكاتب حين ادى
بدل كتابته ويحترم حين لم يودي دية العبد وكذلك في الرواية الثانية يحل فقطع رقبا الزيادة او يكون المعنى
على تقدير عدم الزيادة ان يودي على مقدار ما عتق ولما لم يكن اتيك متجرا بالرمز فيه يودي ويرث ارث الحر فظن ان ادى بدل
الكتابة او العبد فقطع ان بقي عليه شئ او قيل العبد لا قدر له وانما الارث ملحق على قدره فلا يرث ما لم يبق ولا يفرق ما بقي
عليه درهم وكذلك الحد فان حد الحر انما يجد به العبد لو كان له من القدر ما له واذا فلا يلزم كبح من حد حر عبد

باب في دية الذي قال في الهاربة ودية الذي والمسلم سوار رجالهم ونساءهم كسائهم في النش وما روهناهم
وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني الاربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة
الآلاف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم (لفظ النخعي) والكل عنه اثنا عشر الفا وللشافعي ما روى ان ابى
صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي اربعة آلاف ودية المجوسي ثمان مائة روى الشافعي في مسنده قول عمر ولنا قولنا

قلت المريض كان ضامنا والمتعالي على اوعلا الير فمعتد فاذا تولد من ذلك التلف من الدية وسقط عنه القود لا فلا يتسبب له
 ودون اذن المريض في بناء الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته المراد بالطبيب الذي جاهل من الطب في الباب
 من عمر وبين ان شرب عين ابيه من حزن يورده قال من قطيع ولا يعلم منه طب فهو ضامن قال
 ابو داود اذا كان المرء يورده اذ الوالدين لا يورده صغيرا ولا كبيرا وفي رواية عن بعض الوفاة روى اياها طبيب قطيع على
 قنم لا يورده ان قطيع قبل ذلك لم يعتد فهو ضامن قال سفيان الثوري اما انه ليس بالعتد انما هو قطع العرق
 طائفة دالكى حاصل ان الطبيب اذا عالج شيئا من المعالجة بغيره مثلاً فصدق قطع العرق واشتق الجذر او كواه بمكواة
 او سقاها بغيره فاجز في غير قنق فيه بناء على ذلك والدية واذا وصف له الدوار وبني للمريض باللسان او كتب له نسخه
 فاكل او شرب المريض بغيره فلا ضمان فيه

باب القصاص من السن قال في الهدي ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل قطعت يده وان كانت يد كبر
 من اليد المقطوعة لقوله تعالى والجروح قصاص ويحكى عن المماناة لكل ما لم يكن رعائتها فيجب فيه القصاص الا اذا
 ذكرا لمن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر بكبير اليد وصغرها لان منقعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل و
 مارن الاثف والاذن لا يمكن رعاية المماناة وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان سن من فتيح
 منه اكبر من السن الاخر لان منقعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر وفي كل شيء تحقق فيها المماناة القصاص لما تلونا
 ولا قصاص في عظم الا في السن وفي اللفظ مروى عن عمرو بن شعوب قال عليه السلام لا قصاص في العظم والمراد
 غير السن انتهى بلخصه قال عمرنا لا نقيد من العظام وقال ابن عباس ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي وممن
 رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفي الباب عن انس بن مالك قال كسرت الربيع عمة انس بن مالك اخ
 انس بن النضر ثنية امرأتها فاقام النبي صلى الله عليه وسلم فقصى فكاتب الله القصاص (السن بالسن)
 فقال انس بن النضر والذي بعثت بالحق لا تكوث ثنيةها اليوم قال يا انس كتاب الله القصاص

فرضه باذن اخي ذلك الحديث قول اليوم اى في هذا الوقت وكان ذلك اخبارا عما يجد في نفسه لقوله على ربه اذا
 لحكمه عليه ولم يفرح كذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقام على الله لا يور

باب في الدابة تنفر بجلها اى تضرب الشخشا في ذلك وادبها لفتت الالباب اذا رمت بها فالت زفال
 في الهدي الركاب ضامن لما وطأت الدابة واصابت به او رجلها او راسها او كدت دكره او دخطت وكذا اذا
 صدمت دكونت ولا يضمن انفتحت برجلها او ذنبها والاصل ان المرد في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة
 لانه يتصرف في حق من وجوه في حق غيره ومن وجوه يكون مشتركا بين كل الناس فقلنا بالالباب مقيد بما ذكرنا ليعتدل النظر
 من الجانبين ثم انما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يتقيد بما لا يمكن الاحتراز عنه لما فيه من المنع عن
 التصرف وسبابه وهو مفتوح والاحتراز عن الاضرار وايضا فيه يمكن فانه ليس من ضرورات السير تقيد به النظر
 السلامة عنه والفتنة بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنهما السير على الدابة فلم يقيده فان اوقها في الطريق فممن الفتنة
 والاحتراز عن الاضرار وان لم يمكن الفتنة فصار متديا في الايقاف وتخل الطريق وان اصابت به باو جملها

حصة أولاده وأثارت غبارا وحجرا صغيرا فقتل اثنين انسانا واشد ثوبه المصنوع وان كان حجرا كبيرا ضمن فان رايت
 اوابالت في الطريق وهي تيسر فغضب به انسان لم يصنع وكذا اذا وقعها ذلك والسائق ضامن لما اصابته بيد او رجلا
 والثابت ضامن لما اصابته بيد با دون رجلا والمرد النخعي وجهان النخعي بمراعي عين السائق فيمكن الاحتراز من ضرب
 عن ابصر النخعي فليكن التحذير عند قول اكثر المشايخ ان السائق لا يصنع النخعي ايضا وان كان يراها اذ ليس على رجلا ما ينهيه
 فلا يمكن التحذير عند قول الشافعي يصنعون النخعي كلهم والسائق والثابت والركب لان فعلها مضاعف اليهم والحجة عليهم ما ذكرناه
 وتوابعه السلام الرجل جبار معنا النخعي بالرجل انتهى لمخصا بقدر الضرورة وفي الباب عن ابي هريرة دفعه الرجل جبارا
 اى ما اصابته اليد بـ رجلا يد قال الخطابي وقد نكلم الناس في هذا الحديث فقليل ان يخرج محفوظا وسفيان بن جسيم معروف
 بسوء الحظ في الروايات بما هو العجمي رجلا روى عن ابي هريرة نكلم الناس في هذا الحديث فقليل ان يخرج محفوظا وسفيان بن جسيم معروف
 بالحديث وقد تقدم ثم سهره قال ابو داود والجهاد المنقلبة التي لا يكون معها احد وكذا في كتابها قال
 الخطابي وانما يكون جرحها يد اذ كانت منقلبة عارة على وجهها ليس له ثابته ولا سائق.

باب في النار قد روي ابي ثعلبة بن جندب احد التاميين قال في الهبات ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا فيه
 لا تمتد فيد ولو حركته الريح الى موضع اخر ثم احرق شيئا لم يصنع فليسح الرزق فقل اذا كان اليوم رجلا يصنع لا يفعل
 عليه بما فيه وقد انقضى اليها فجعل كما بشرته قوله ولو حركته اى لو حركت الريح عين الحجر وانما قيل به لان عن بعض اصحابنا
 ان الريح اذا هبت لبشر با فاحرق شيئا فالضمان عليه في ذلك لان الريح انما هبت لبشر با ولم ينسب اليها فان العين
 باقى في مكانه فكانت الحجة باقية فكان ضمان ذلك عليه فليضمن هذا احتيازا شمس الائمة الشريفة وكان شمس الائمة الحلو في
 لا يقول بالضمان مطلقا وفي الباب عن ابي هريرة دفعه النار جبارا قال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب ابي هريرة
 يقولون غلط فيه عبد الرزاق وانما هو البير جبار حتى وجدته لابي داود عن عبد الملك الضعاعي عن حمزة بن ابي داود
 لم يفرده عبد الرزاق ومن قال فهو ضعيف البير راجع في ذلك بان اهل اليمن يملكون النار كسر النون منها فسمعت بعضهم على الامة
 فكتبه بالياء ثم نقله الرواة مصححا قال الشيخ وان صح الحديث على ما روى فينا ولو بالنار التي يوقدها الرجل في ملكه لا ارب له
 فيها فيطير بالريح فيشعلها في مال او متاع لغيره من حيث لا يملك ردها فيكون بغير ضمان من عبد الله انتهى قلت عندنا تعقيب
 بحيث لا يخفى منها الحركة وما اذا اشعلها والريح بالحجة وجب الضمان وان كان في ملكه وداه

باب جناية العبد يكون للفقره او لا خلافا في ان العبد يقتل بالعبد والحجر وبالي النفس والامانة
 فيما دون النفس فعندنا لا قصاص بين الحر والعبد ولا بين العبدين خلافا للشافعي فان عنده يقتص في جميع ذلك فيما دون
 النفس ايضا اعتبارا للاطراف بالنفس الا في الحرق قطع طرف العبد فان فيه عنده ايضا لا يجب القصاص وعندنا في الاطراف
 مسك الاموال فيتعذر التماس البقاوت بالقيمة فلا يقتص من العبد في دون النفس وتجب فيه الدية ولا فرق بين كون
 العبد لشخص او لغسل او لغني او لغيره وفي الباب عن عمر بن الخطاب بن حصين ان غلاما مالا ناس فقرا قطع اذن
 غلاما لانس اغنياء فأتى اهلهم للبيعة صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اننا ناس فقراء فلم يجعل
 عليه شيئا المراد بالغلام في الحديث الصغير من الاطراف لا العبد لو كان عبد الاناء اليهم عن

جناية ولما صح قولهم ان ما انفرد لان الدعوى كان على العبد وهو موجود لهم ولا يطالب بهم شي افسوى العبد الجاني حتى يعتذر و اياه
لا شئ لهم فان ارادوا اودان المراد في الحديث العبد فظاهر ان ليس بسيد يدوان اثبت الدعوى قياسا حيث لم يجب شئ لقطع الظاهر
فلا يجب شئ لقطع العبد ايضا والجاح انهما يسانى ايدىهما شئ وانما يحجز لان عن التصرفات فليس لهما الا فترار ولا الصلح على شئ فهذا ايضا
غير صحيح وذلك لانه مكلف فلا يصح ان يقاس على العبي وهو غير مكلف شرعا فافترقا قال في الهبة اذ جنى العبد جناية خطا قيل
لمولاه اما ان تدفعوها او تغفره وقال الشافعي جناية في رقبة يباع فيها الا ان يقتضى المولى الاش وفائدة الاختلاف في
اتباع الجاني بعد الحق والمسئلة مختلفة بين الصبي ورضع ان العليم قال فان دفعه ملكه ولّى الجناية وان فله فله بارثها
وكل ذلك يدرج اولاها فيما اختاره وفعله لا شئ لولى الجناية غيره

باب فيمن قتل في عمياء بين قوم العيا بكسر عين وتشديدميم وقصر اى في حال العمى امره فلا تبين قاتله ولا
لا حال فتلك حكم الخطا حيث تجب الدية لا القصاص ودية الخطا وفي الباب عن ابن عباس رفعه من قتل في عمياء
او دميّا تكون بينهم مجزاة بسبب ففعله عقل خطا لثبوت وقته تقدم قريبا بالسنة لومينا قال حدثت ولم يسم من حدثه
فهذا رواية مجهول كذا قال المنذرى والمعلم - آخر كتاب الديات
بسم الله الرحمن الرحيم

اول كتاب السنة

باب شرح المسئلة اى كشف معانيها وبيان فضايلها وتميزها من البدعة

باب في لزوم السنة قوله الا فى اذ تبت الكتاب ومثله معه اى مثل الكتاب هو الحديث لانه الذى
غير المتلو والمأثمة في وجوب العمل والاغتيا جميعا لان اى ريث اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل شئ القرآن
قوله ليسا لعن القتل لفتح الدال فكيف ما قدره الله تعالى من القضاء ما قال في شرح السنة الايمان بالقدر فرض لازم
ويؤمن بيقين ان الله تعالى خلق الخلق اعمال العباد خيرا وشررا كقولهما في اللوح المحفوظ قبل ان خلقهم ولكل بقضا لتدوير
والارادة وشيئين غير ان رضى الايمان والطاعة وعد عليهم الثواب ولا يرضى الكفر والمعصية واوعى عليهم العقاب والتقدير سبب
من اسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبيا مرسل ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل بل يجب ان يقتضوا ان الله
خلق الخلق ليجعلهم قرتين فرتبة خلقهم للتعليم فضلا ورتبة للجهنم عدا وصال رجل علم ابن ابي طالب فقال اخبرني عن الخيرة
فقال طريق عظيم لا تسلكه فاعاد السؤال فقال بجمعين لا تخبرنا عدا السؤال فقال سر السر مقتضى عليك فلا تفتنه وتبذر
من قال به تبارك من اجرى الامور بحكمة كما اشار لاظهار ارادة والمبعض
فما لك شئ غير ما المرشاة فان شئت طب نفسا وان شئت مت كلها

ويشئ بعض بيان القدر في باب الله تعالى وفي الباب عن الحسن البصري كلمة خرجت لا تحتمل اى لا تشارك
الكرهان الى البلدان ولكنها حملت اليها وكان الحسن كظم بكلمة شبيهة فالتبست على السامعين فربوا بالاعتزال والتقدير فرد
المصنف على هؤلاء الذين ادوا ثبات عقيدته على وفق اهل السنة لكونه من اكابر طريق الحقيقة والشرعية قوله فليكن السنة

دسنة الخلفاء الحديث في دليل على ان الواح من الخلفاء الاشد من اذا قال قولاً وخالف فيه غيره من الصحابة كان الميسر
الى قول الخليفة اولى فلو كان كل محدث يدعيه فكل ينك صلاته قال الخطابي في خاص بعض الامور دون بعض
بكل شئ احث على غير مثال اصل من اصول الدين وعلى غير عبارة وقياسه فاما ما كان منها مبني على قواعد الاصول
ومردوا اليها فليس بهدئة ولا ضلالة.

باب في التفضيل اى طريقة السلف في التفضيل بين اصحابه صلى الله عليه وسلم وفي الباب كنا نقول في
زمن النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك ان يكون له اثم ثم شتمه انكى فسادى بالى بكر احد من الصحابة بل نفضله على
غيره من جميع الصحابة وكذلك بعد انى بكر عمر كذلك بعد عثمان وذلك ما نسب اهل السنة والجماعة وخالفه طوائف المبتدعين
من الروافض وهذا الامر افضلية انى بكر عمر ثم عثمان ثم علي بن ابي طالب في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مجموعا عليه لا يكره احد من الصحابة ولو كان هذا الاعتقاد مبني على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ثبوتها بالنقل
باب في رد الارحاء وهو اعتقاد انه لا يفرغ الايمان بمعصية واحدة الباب تدل على ان الاعمال داخلية في انبائها

سواء كان من عمل الجوارح او القلب فاذا ترك الاعمال ونقص فيها يضر وذلك.

باب الدليل على الزيادة والتقصان اى في الايمان قال البخاري في كتاب الايمان وهو قول فاعل و
يزيد وينقص قال الحافظ والكلام ههنا في المتقين احدهما كونه قولاً وعملًا والثاني كونه يزيد وينقص فاما القول فالحمد لله
النطق بشهادتين واما العمل فالمراد به ما هو الاعمال من عمل القلب والجوارح ليكمل الاعتقاد والعبادات فمراد من ادخل ذلك
في تعريف الايمان ومن نفاه انما هو بالنظر الى ما عند الله تعالى فاسلف قالوا هو اعتقاد القلب لنطق باللسان وعمل بالاركان
وارادوا بذلك ان الاعمال شرط في كماله ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والتقصان كما سياتى والمرحمة قالوا هو اعتقاد
ونطق فقط والكل اية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف انهم
جعلوا الاعمال شرطاً في صحة السلف جعلوها شرطاً في كماله وبذلك كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى واما بالنظر الى ما عندنا
فالايان هو الاثر فقط فمن اقر اجريت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه في الآخرة قيل يدل على كفره كالسجود
للصنم واما المقام الثاني فذهب السلف الى ان الايمان يزيد وينقص وانكر ذلك اكثر المتكلمين وقالوا متى قيل ذلك
كان شكاً انتهى قلت قال الرافضى الايمان افعال من الامن يقال آمنة وآمنة غيرى ثم يقال آمنة اذا صدق
وحقيقة آمنة التكذيب الخالفة والاعتدية بالباطل فليصنع منعه اقره اعترف ودعته بالالام كما في قوله تعالى انؤمن بك
واتبعك الا اذلولون فليصنع معنى الانعان والافتقار واما ما حكى ابو زيد عن العرب ما آمنت ان احد صحابة اى ما اؤثقت
فحققت صرت ذا امن به اى ناسكوك وطائفة وقال بعض شراح كلامه حقيقة قولهم آمنت صرت ذا امن وسكون.

ثم ينقل الى الوثوق ثم الى التصديق ولا خفاء ان اللفظ مجاز بالنسبة الى الذين آمنوا لان من آمنه
التكذيب فقد صدقه ومن كان ذا امن فهو وثوق وطائفة فهو افعال من الملذوم الى اللازم انتهى وقال العلامة
الاولى والايمان في اللغة التصديق اى ادعان حكم الخبر وقوله جعله صادقا وهو افعال من الامن واما في الشرع فهو
التصديق بما علمه من النبى صلى الله عليه وسلم به ضرورة الفصل فيها علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً وبذلك ذهب جمهور المحققين

والمراد حصول العلم الضروري بثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كون الثابت ضروريا في العلم انما يحصل بالترقي
تقدم اقسام التواتر حاصلان الايمان في الشرع مجرد تصديق الرسول عليه السلام في كل ما علم به باثباته وتصديقه
جائزا بالقلب سواء كان دليل اولاهم علم انهم يختلفون في ان الاقرار باللسان بل هو ركن الايمان ام شرط له في حتمه
الاحكام او لا شرط ولا ركن فكل بعضهم هو شرط لذلك حتى ان من صدق الرسول في جميع ما جاز به عن عند الله تعالى في جميع
فيما بينه وبين الله وان لم يقر باللسان وقال الحق اظن الدين انفسى هو المروى عن ابي عبيدة واليه ذهب الاشعري وموتول
الى منصور لما تريد وقال بعضهم هو ركن لكنه ليس باصل كما تصديق بل هو ركن زائد ولم يندسقط حاله الا كما هو واجهر
وقال فخر الاسلام ان كون ركننا زائدا يذهب الفقهاء وكونه شرطا لاحكام الحكماء يذهب الحكماء وقيل ان الايمان عمل
باللسان فقط وهم فرقتان الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان فقط ولكن شرط كون ايمانا حصول المعرفة في القلب
فالمعرفة شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا هادوا فاخت في سمي الايمان بقول غيلان بن مسلم الدمشقي والغضل الرقاشي
والثانية ان الايمان مجرد الاقرار باللسان وموتول الكرامية وقيل ان الايمان عمل القلب واللسان مع سائر الجوارح
وهو يذهب اصحاب الحديث والسلف والاك والشافعي واحمد والاوزاعي وهو يذهب المعتزلة والنجاشي والزيدية الا
ان من هذه المذاهب فرقا وان ترك شيئا من الطاعات سواء كان من الافعال او الاقوال خرج من الايمان عند المعتزلة
ولم يدخل في الكفر بل وقع في مرتبة بينها يسهونها بمنزلة بين المبتدئين وعند النجاشي دخل في الكفر لان ترك كل واحد من
الطاعات كفر عند بعضهم وعند السلف واهل الاثر والشافعي والاك وغيرهم لم يخرج من الايمان الا الشك في الايمان لم ينصروني
والاقرار والعمل بالاولى وحده منافق وبالثاني وحده كافر وبالثالث وحده فاسق يخرجون النجود في النار ويدخلون الجنة
قال الامام بن قتيبة الصوري لان العمل اذا كان ركنا لا يتحقق الايمان به ونفي المؤمن كيف يخرج من النار ويدخل الجنة
قلت قد تقدم من الخافضين حجج جواب ان السلف جعلوا الاعمال شرطا في كمال الايمان لان في اصله فقال العيني ذهب
عن هذا الاشكال بان الايمان في كلام الشارع قد جازعني اصل الايمان وهو الذي لا يتغير فيه كونه مقرونا بالعمل كما في حديث
الايمان ان تؤمن بالله وملكه ولقبائه ورسوله وتؤمن بالبحث الحديث وقد جازعني الايمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما
في حديث وقدر القيس ان الذين الايمان بالله وحده قالوا الله ورسوله ما علم قال شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا الله
واقام الصلوة واتيان الزكاة الحديث والايمان بهذا المعنى هو المراد بالايمان المتفق في حديث لا رني الزاني حين يرضى وهو يؤمن
الحديث وكذلك موضع جازعنا في الخلافة في المسئلة لفظي لانه راجع الى تعذر الايمان وانه في ابي المعين منقول شرعي
وفي ايها مجاز ولا خلاف في المعنى فان الايمان المتجني من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين والايمان المتجني
النجود في النار هو الاول باتفاق اهل السنة خلافا للمعتزلة والنجاشي ومثلي على ذلك حديث ابي ذر ما من عبد قال
لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة قلت وان رني وان سرق الحديث وتوكل على الاسلام يخرج من النار من كان
في قلبه مشغال وذر من الايمان فالحاصل ان السلف والشافعي انما جعلوا العمل ركنا من الايمان بالمعنى الثاني دون
الاول وحكموا مع فوات العمل ببقائه الايمان بالمعنى الاول وبانه يخرج من النار باعتبار وجوده وان فات الثاني
قلت قد اشترع السلف قولهم الايمان عقد قول وعمل وان الاعمال كلها داخلية في معنى الايمان وكل الشافعي لجماع

الصغيات والتابعين ومن بعدهم من ادرهم على ذلك وانكروا على من اخرج الاعمال عن الايمان انكارا شديدا
 فاما من قيل ان الايمان هو مجموع الاشياء الثلاثة مثل اثنين في جارية لا تعلق بينهما وبه قال الشريفة وقيل ان
 الايمان هو العقد القلبي والاعمال شوابه وقيل الايمان هو العقد والاعمال في الاخلاق فثابتان عن العقيدة والعقد
 هو الاصل والاعمال والاخلاق فرع وقيل ان الايمان شيء واحد ومظاهر ثلاث فان رسخ في القلب تفقيد وتصديق
 وان استولى على القلب الجوانح فخلق وعمل والايمان شيء واحد والمظاهر ثلاث كما قيل في وحدة الوجود والظاهر عند مراد
 قولهم ان قول وعمل اي لا بد من القول والعمل ولا يريد من انكسب وبه اجزاء فانه فلسف والمردن في القول والعمل
 المتعدي المصدر الى الاصل بالمصدر كقول سفيان في الفتح ١٩٣ فافهم وتشكر وقيل لا يريد ان يتعد العمل من الايمان
 لانه كعمل في رتبته كما يقال الرأس واليدان من الانسان ومعلوم انه يخرج عن كونه انسانا بعد الرأس ولا يخرج عنه
 بكونه مقطوع اليد وكذلك يقال التسميعات والتكبيرات من الصلوة وان كانت لا تبطل لفقدانها فالصديق بالقلب
 من الايمان كالرأس من وجود الانسان اذ يعدم وجوده وبقية الطاعات كالاطراف بعضها اعلى من بعض وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا نرى في الزاني عيني ويؤمنون بالصحة بما اعتقدوا فذهب المختصون في اخرج عن الايمان بالزنا
 ولكن معناه غير مؤمن حقا ايمانا تاما كاملا كما يقال للعاجز المقطوع الاطراف فليس بانسان اى ليس له الكمال
 الذي هو وراء حقيقة الانسانية قال البخاري في صحيحه وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي ان للايمان فرائض
 وفرائع وحدودا وسننات من استكملها استكمل الايمان ومن استكملها لم يستكمل الايمان قال الحافظ في الميزان ان
 الكلمات لان الشارع اطلق على كلمات الايمان ايمانا قال الشيخ ولي السفي حجة البالغة ولايمان شعب كثيرة و
 مثلها كمثل الشجرة يقال للذوذة والاغصان والاوراق والثمار والازهار جميعا انها شجرة فاذا قطع اغصانها وثمارها وزوا
 وخفت ثمارها قيل شجرة ناقصة فاذا قطعت الذوذة بطل الاصل وقيل ان التصديق والاعمال عند السلف اجزاء
 عينية للايمان بحيث لا يلزم من فوات بعض الاجزاء فوات الكل كاليد والرجل والراس من الانسان لا الاجزاء حقيقة
 بحيث يلزم من فوات بعضها فوات الكل وبه الفلسف والحق ان الاختلاف بين اهل السنة والجماعة حيث قال السلف
 ان الايمان معرفة بالقلب واثبات باللسان وعمل بالاركان وحيث قال المتكلمون ان الايمان تصديق بالقلب فقط فخطا
 بعد جريئة الاعمال اختلاف في وكان مقصودا السلف الروي المرجحة الذين حملوه قولنا فقط بالاعمال لقولنا اهل يقول وعمل
 ومقصود المتكلمين الروي المختص والفرع الخارج القائلين بجريئة الاعمال بحيث لا يلزم فوات اجزاء فوات الكل راسا ومقتضى
 المصدق بل ما جاز به رسول الصلي عليه وسلم سلوب الايمان عندهم اذا تركب كبيرة من الكبار فعمل ان النزاع بين
 القائلين بجريئة الاعمال من الايمان وبين منكرها من اهل السنة والجماعة قريب من النزاع اللفظي فانه سهل
 كمال الايمان وقولوا بجريئة العمل للايمان الكامل الذي يحصل بل لا يدخل الاولي في الجنة او الايمان الكامل الذي حصل
 المؤمن السابقين المبرزين وهو لا رادوا نفس الايمان الموقوف عليه النجاة من التجديد لا لانه معنى لولاه لا تنسخت وانكسرت
 الجزئية فثبتت الاعمال الى الايمان عند اهل السنة ليست لجهة الجزئية الى الكل بل لجهة الفرع الى الاصل اوليت البدن الى
 الروح المبرر فالبدن الخالي من الروح طيه لا شيء والروح الانساني المبرر عن البدن ايضا قاصرون بعض اعمال المخلوق

بان معنى قول السلف ان الايمان

الايمان هو العمل

وكذا العمل من دون الايمان لا يجذب اصلا عند الشارع والايمان بدون العمل لا يعتبر في رتبة ما وذاك من قبيل اختلاف الانظار
لا من اختلاف الثمرات فاليت، واحد عند الكل والا بواب كثيرة يدخل السقي من ايمانها رب

فدبارا تناشيت وحسبك واحد وكل الى ذاك الجمال يشير

واما النزاع بين اهل السنة والجماعة وبين طوائف المعتزلة والخوارج والمرجئة فهو تحقيق لا محيص عنه الا بالاطال آرائهم
الفاصلة الشريعة وقد ابلغها علماءنا منهم من توصلوا والمرجئة فانهم بيان جزئية الاعمال ومنهم من اشتد عناء تيرود المعتزلة
والخوارج فبالغ في نفى الجزئية وكلاهما يجمعا للمعنى الشد وخير ليقى ان التصديق فاذا لم يعلم انهم اختلفوا في التصديق لتمام
بالقلب الذي هو جزم مفهوم الايمان على قول السلف وتمامه وعينه على قول المتكلمين آريون باب العلوم والمعاني
اذن باب الكلام النفسى فالفق ارباب النطق والمقول اذ من باب العلم والادراك الامر زائد فانه قال ابن
لواحق الادراك وبقول الطوسي الخذول واعترض عليه صدر الشريعة بان ذلك غير كاف فان لبعض الكفار كانوا
عالمين برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفون ان ربهم آية وفروع كانوا عالما
برسالة موسى عليه السلام لقوله تعالى حكايه عن خطاب عليه السلام مشير الى المعجزات التي اوتيتها قال لقد علمت ما انزل
هولاء ارب السموات آية ومع ذلك كانوا كافرين ولو كان ذلك كافيا لكانوا مؤمنين وقيل ان المراد بعباده اللغوي
وهو ان ينسب الصدق الى الخبر اختيارا قل وانما قيدنا بهذا لانه ان وقع في القلب صدق الخبر ضرورة كما اذا اذاع
الشيء النبوة واظهر المعجزة ووقع في قلب احد ضرورة من غير ان ينسب الصدق الى النبي عليه السلام اختيارا لا يقال في اللغة
انه صدق فعلم ان المراد من التصديق ايقاع نسبة الصدق الى الخبر اختيارا الذي هو الكلام المعنى سوي عقد الايمان الكفار
العالمون برسالة الانبياء عليهم السلام انما يكونوا مؤمنين لانهم كذبوا الرسل فهم كافرون لعدم التصديق لهم اهو وقيل ان
يقول التصديق بالمعنى اللغوي عن التصديق المقابل للتصور لان ايقاع نسبة الصدق الى الخبر هو الحكم بثبوت الصدق
وهو عين هذا التصديق وانما لم يكن الكفار العالمون برسالة الرسل مؤمنين مع حصول التصديق لهم لان من انكر منهم سائرهم
البطل تصديقه القلب بزيادة الساسي ومن لم ينكر باطله ترك الاقرار اختيارا لان الاقرار اشرط اجزاء الاحكام على راي كما
وركن الايمان حالة الاختيار على راي كما مر فلا بد من كفرهم على ان التصديق غير كاف ولهذا لم يحصل التصديق لاحاديث
من ساعته فجاء قبل الاقرار يكون موثقا اجماعا وتقي بهنا شئ آخر وهو ان التصديق ما سوره فيكون فعلا اختيارا بالتصديق
المقابل للتصور ليس باختيارى كما بين في موضعه فبغنى ان يحصل التصديق فعلا من افعال النفس الاختيارية او يفيد
بان يكون حصوله اختيارا بما يشترطه سبيل الحصول كما قيد المعتزلة التصديق اللغوي بذلك الا انه يلزم على هذا اختصاص
التصديق بان يكون عالما صادرا عن الدليل كذا في المعنى وقال الحافظ ابن تيمية والاصل الثاني الذي غلطوا فيه
ظنهم ان كل من حكم الشارع بان كافر مخلد في النار فانما ذلك لانه لم يكن في قلبه شئ من العلم والتصديق وبهذا اخرج الغلبة
الحسن العقل والشرع والجمع عليه طوائف بني آدم السليبي الفطرة وجماعهم النظر فان الانسان قد يعرف الحق مع غيره
ومع هذا يجي ذلك لحسنه اياه اول طلب علوه عليه اولهوى النفس ويجله ذلك الهوى على ان يعتدى عليه ويرد ما يقول لكل
طريق وهو في قلبه يعلم ان الحق معه وعامة من كذب الرسل علموا ان الحق معهم وانهم صادقون لكن الحسن والارادة العلوية اراسته

وجبهم لما هو عليه بالعلم لما انكروا او جيب لهم التكذيب والمعاداة لهم جميع من كذب الرسل لما ثبت صحة تقدمه في
 صدقهم وانما العمدون على مخالفة احوالهم لقولهم لفتح عليه السلام انون لك واتبعك الازن لون وقول فرعون انون
 لبشر من مثلنا وقولهم لنا عابدون وقولهم لبي على السلام المزيك فينا وليا والآتينين وقول مشركي العرب لبينا وليا
 عليه وسلم ان تتبع الهدى ممكنت تحطفت من ارضنا قال الله تعالى لا ذلنا عليهم ولم نكن لهم حما امنا يحبني اية ثمرات كل شئ
 بنى ابو طالب وغيره كانوا مع محبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ومحبتهم لعلو كلمته من عام حبيبهم وعلمهم بصدقه وقرارهم بوجوب العلم
 لدين توحيهم ورايتهم لفراة وزم قرش لهم على عدم اتباعه على دينه القويم وبه المستقيم فلم يتركوا الايمان لعدم العلم بل هو الذي
 فكيف يقال مع هذا ان كل كافر لم يفرع من علمه بالشره على هذا الكفر انواع كفر انكار وكفر جحد وكفر عناد وكفر فراق لعين
 ان كان التكذيب اى عدم التسليم بالقلب وباللسان جميعا فهو كفر انكار وان كان باللسان فقط مع حصول المعرفة
 والاستيقان بالقلب فهو كفر جحد وان كان مع حصول المعرفة والقرار باللسان لمحض العناد فهو كفر عناد وان كان
 بالقلب فقط مع التسليم والانقياد باللسان فهو كفر فراق وقال امام الحرمين في الارشاد والتصديق على التحقيق كلام النفس
 لكن لا يثبت الا مع العلم وكلام النفس ثبت على حسب الاعتقاد واليه ذهب جماعة ونقل صاحب الغنية عن الاشعري
 في معناه فقال مرة هو المعرفة بوجوده واليهي وقيل مرة هو قول مرة هو قول في النفس غير ان يتضمن المعرفة ولا يصح ردها
 وارتضاءه بالباطني فان التصديق في التكذيب بالاقرار اجازته بالمعارف والعلوم اتم وقال ابن الهمام وطاهر عباد
 الاشعري في هذا السياق ان التصديق كلام النفس مشروط بالمعرفة يلزم من عيها عدمه وتحتل ان الايمان هو
 المجموع من المعرفة والكلام النفس فيكون كل منهما ركنا من الايمان فلا بد في تحقيق الايمان على كلا الاحتمالين من
 المعرفة اعني ادراكك لمطابقة دعوى النبي للواقع ومن امر آخر هو الاستسلام بالباطن والانقياد لقبول الامام و
 اللواهي المستلزم للاجلا والعدم الاستخفاف بدمع التبري من الكفر الذي كان فيه وهذا الاستسلام بالباطن هو
 المراد بكلام النفس قلت انما قل ان بعضهم في التصديق المعترف في الايمان بالاختيار والكسب كما في السعد وقال
 ان حصول هذا التصديق فيكون بالكسب اى سببا شرعا بالاسباب بالاختيار كالقار الذي من وصف النظر وتوجيه
 الحواس وما اشبه ذلك وقد يكون بدونه كمن وقع عليه الضوء فعلم ان الشمس طالعة فالمعترف في الايمان به بالتصديق
 الاختياري وان كان حصوله بدونه كسب واختيار فهو غير معتبر في الايمان وقال ابن الهمام بل اذا حصل كذلك فدينا
 كفى اذا ضم الى ذلك الانقياد والباطن وعندى التصديق فعل من افعال القلب الفعل لا يكون الاختياريا فلا ضرورة
 الى ما قلنا كما قال العلامة الزبيدي في شرح الاحيار لاظهار التصديق قول للنفس غير المعرفة والعلم لان الغنى
 من التصديق لانه هو نسبة الصديق الى القائل وهو فعل والمعرفة ليست فعلا انما هي من قبيل وكيف المتقابل لمقولة
 الفعل وقابل الاشعري انكلام النفس فلا يخفى ان فان نسبة الصديق الى القائل راسخا كذا شئت امام في القلب
 بكلام نفسي واذا نظر به اللسان فكلام لفظي واما العلم والمعرفة والاستيقان مع الحجج والبراهين فليس من الايمان في شئ
 قال الساريني في شرح عقيدته وكذلك من قام بقلب علم والتصديق وسبح الرسول واجاب به كاليهود وغيرهم من
 سماه الله كافرين لم يسلمهم من غير قط ولا دخلوا في شئ من احكام الدين فكم كفارا ثم اعلم انهم اختلفوا في ان الاسلام هو

كتاب التبيين في الايمان والاسلام

في بيان ذلك علم دخول الاسلام في الايمان

الايمان او غير ذلك ان كان غير فاعلم ان من فصل عنه ليوحد دينه او مرتبط به لايضمه فيقبل انما شئ من ايمانهم شئ من
 لا يواحدان وقيل انهما شئ واحد ولكن يثبت احدهما بالآخر فثبت ان ايماني على اخصيه الايمان والاسلام وانما شئ من ايمانهم حقيقة والاولى
 ان يقال ان السانفة بينهما واحدة متساوية بان الايمان يخرج من الدخول الى الخارج والاسلام يدخل من الخارج الى الداخل
 فيظهر ان الاسلام على القلب واثر الايمان على الجوارح والسانفة واحدة متساوية واستعمال بالشرع قد ورد مرة على الشرع وفوق
 على سبيل الاختلافات وقد ورد على سبيل التداخل كما ان الزاد في قوله تعالى فاخرجنا من مكان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها
 غير بيت من المسلمين ولم يكن بالاتفاق الا ببيت واحد وقال تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين
 وقال صلى الله عليه وسلم الاسلام على خمس وفرد بالقيس انما الاختلاف فقوله تعالى قالت الاعراب
 آمنت قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما دخل الايمان في قلوبكم فمضى الايمان عن قلوبهم وهو التصديق او شرح التصديق
 وانتهى الاسلام اى الاسلام على اهل اللسان والجوارح وفي حديث جبريل لما سأل عن الايمان فقال ان تؤمن بالله
 بالحيث وآما للداخل فما روى في الصحيح او يسئل فقيل اى الاعمال فدخل فقال صلى الله عليه وسلم ايمان بالله وفي حديث
 اخرجه احمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة وقيل اى الاسلام افضل فقال صلى الله عليه وسلم الايمان قال العراقي
 اسناد صحيح لكنه متعلق وبما يدل على الاختلاف والتداخل وهو ان استعمال في اللفظة لان الايمان عمل من الاعمال
 وهو افضلها والاسلام هو تسليم امار القلب واما باللسان واما بالجوارح وافعلها الذي بالقلب وهو التصديق الذي يسمى ايمانا
 قال استعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل التوافق كذا غير خارج عن طريق الخبر في اللفظة وقال الحافظ
 ابن حبيب اذا فرغ من الايمان والاسلام بالذکر فلا فرق بينهما حينئذ وان قرن بين الاثنين كان بينهما فرق والتحقيق
 في الفرق بينهما ان الايمان هو تصديق القلب واقراره ومعرفة ما لا سلام هو الاستسلام له والخضوع والانقياد له و
 ذلك يكون بالعمل وهو الدين كما سمى الله تعالى في كتابه الاسلام واما في حديث جبريل سمي النبي صلى الله عليه وسلم بالاسلام
 والايان والاحسان واما قال الايمان والاسلام كاسم الفقيه والمسلمين اذا اجتمعا فافترقا واذا افترقا اجتمعا فاذا افترقا
 دخل فيه الآخر واذا قرن بينهما احتاج كل واحد منهما الى تعريف يخصه فاذا فرق بين الايمان والاسلام فالمراد بالايان
 جنس تصديق القلب بالاسلام جنس العمل قلت وحسنه قاله ايمان كالحرج والاسلام دينه وآما لايمان سمي الحقيقة و
 الاسلام صورتهما والايان هو الاصل والاسلام فرمهم علمان العلامة العينية استدلال على عدم دخول الاعمال
 في الايمان بانهم رتبها ان الخطاب الذي توجه علينا بان حفظ آمنوا بالله انما هو بلسان العرب ولم يكن العرب تعرف من
 لفظ الايمان في احوال التصديق والنقل عن التصديق لم يثبت فيه اذ لو ثبتت تنقل الينا قلنا لم يتقبل عرفنا انك على معنى
 التصديق واتقاني آيات الدلالة على ان محل الايمان هو القلب مثل قوله تعالى او ليكن كتب في قلوبهم الايمان
 وقوله تعالى من الذين قالوا آمنت بافواههم ولم يؤمن قلوبهم ويؤيدوه قوله صلى الله عليه وسلم لاسامة من قبل من
 قال لا اله الا الله اعترضا به لم يقدح اعترضا بل عن خوف لم يقتل لما شققت عن قلبه الوجه الثالث ان الكفر ضد
 الايمان ولما استعمل في مقابلته قال تعالى لمن كفر بالظن عوت وليون بالله والكفر هو التكذيب والتجديف
 يكونان في القلب فكذا ما بينهما اذ لا تضاد بينهما فثبت ان الايمان فعل القلب وانما عبادته عن التصديق

لان هذا التكذيب التصديق ومنها عطف العمل الصالح على الايمان في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 جنت الفردوس نزلا وقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وقوله تعالى انما يعز مساجد الله التي فيها يكلمها تمل غائب
 عبادا ودخل فيه يلزم عطفها على التكرار من غير فائدة ومنها مقارنته بالعمل الصالح كما في قوله تعالى وان كان من المؤمنين
 اقلتموا الآية ووجهه لا يدعى المطلوب انه لا يجوز مقارنته الشيء بغيره وقدر ترجم البخاري لنقل باب وان كان من المؤمنين
 من المؤمنين اقلتموا فاحصوا فيها فمنهم المومنين فذهب على ان اسم المومنين لا يزيل بان الكتاب لبعض الذنوب ومنها
 قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بغيره اي لم يخلطوه بان كتاب المحررات ولو كانت الطاعة داخلية في الايمان كان
 انظم منفيا عن الايمان لان ضجرا الشيء يكون منفيا عنه ولا يلزم اجتماع الضدين فيكون عطفه لا لانتفاء منها بل
 تكملة لفائدة ومنها انه تعالى اجعل الاسلام شرا لصحة العمل قال تعالى واصلحو اذ انتم تنكحون وطيعوا الله ورسوله انتم
 مؤمنين قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ومنه طائفة يكون خارجا عن مابية روي في الصلوة ومن يات بها
 فذلك يدل على خروج العمل من مفهوم الايمان ولا يلزم التكليف بحصول الحاصل ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص
 عند سؤال جبريل عليه السلام عن الايمان بذكر التصديق حيث قال الايمان ان تؤمن بالله ولائكته وبلغائه ورسوله
 تؤمن بالبعث ثم قال في آخره هذا جبريل على تعليم الناس ومنهم من لو كان الايمان اسما للتصديق مع شئ اخر كان
 عليه وسلم حقيقة في الجواب وكان جبريل ارشاد السليم عليهم امر ومنهم من لا يكتمها به ومنها ان دعاء امر المؤمنين بالتوبة
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة خيرا في قوله تعالى الى الله جميعا ايها المومنون وهذا يدل على صحة اخراج
 الايمان مع المعصية لان التوبة لا تكون الا من المعصية والشيء لا يتحقق مع ضجرتة فقلت لا شك ان الخلائق الايمان في
 القرآن والاحاديث على التصديق فقط وعلى التصديق مع الاعمال كلها موجودا لان لا يمكن لاحد ان يرد احد الاطاعتين فانهم
 عاها المسئلة الثاني كونه زيدا ونقص قال العيني وهو ايضا من فروع اخلائهم في حقيقة الايمان فقال بعض من
 ذهب الى ان الايمان هو التصديق ان حقيقة التصديق شئ واحد لا يقبل الزيادة والنقصان وقال اخر ان لا يقبل
 بالنقصان لانه لو نقص لا يبقى ايمانا ولكن الزيادة وقال الداودي سئل ما لك عن نقص الايمان وقال انه لا يترك
 لياتوني القرآن واذ انليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وتوقف عن انقصه وقال لو نقص لوجب كل ذلك لو كان
 عبد الرحمن بن عمر في كتاب الايمان قال واما توقف ما لك عن القول بنقصان الايمان فحقيقة ان شيئا ولو
 عليه مائة النجاة في حال جهول السلف انه زيدا ونقص وهو قول الشافعي وجمهور من قبله وفي النقل عن
 ابي حنيفة اختلاف قال بعضهم يمنع الزيادة والنقصان وقال بعضهم انه يمنع النقصان لا الزيادة والصحيح
 انه يقول بالزيادة والنقصان واختاره ملا على القاري في شرحه فقد اكبر وقال الامام هذا البحث لفظي لان المراد
 بالايمان ان كان هو التصديق فلا يقبلها وان كان الطاعات فيقبلها ثم قال الطاعات كلمة للتصديق كل ما قام
 من الدليل على ان الايمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروف الى اصل الايمان الذي هو التصديق وكل ما لم
 يكون الايمان لا يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف الى الكمال وهو مقرون بالعمل يقال لبعض المتأخرين الحق ان

الايمان لقبيلها سوا كان عبارة عن التصديق مع الاعمال وهو ظاهر او بمعنى التصديق وحده لان التصديق القابل
 هو الاعتقاد الجازم وهو قابل للقوة والضعف فان التصديق كما يحتاج الى الذي بين ايدينا اقوى من التصديق بحسبته
 اذ كان بعيدا عما ولا يتبدى في التنزل من اجلي البرهات كقولنا انقيضان للبحثان ولا يرتفعان ثم ينزل الى
 ما دون كقولنا الاشياء المتساوية شيئا واحدا وتوحيث ان اجلي النظريات كوجود الصانع ثم الى ما دون ذلك كونه مرسيا ثم الى
 اخفاها كاعتقاد ان العرض لا يتغير فان بعض المحققين الحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقصان
 بوجهين الاول بالقوة والضعف لانه من الكيفيات النفسانية وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والنصب
 ولعلهم يرون كذلك فكيف ان يكون ايمان النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الامم سوا ذلك باطل اجماعا ولقول ابراهيم عليه
 السلام ولكن لطيفي الخبي الثاني التصديق التفصيلي في افراد ما علم بحجبه به جز من الايمان شياب عليه ثواب على تصديقه
 بالآخر وقال بعضهم انظر ان نفس التصديق يزيد بكثرة النظر ونظاير ذلك ولما يكون ايمان الصديقين الى اثنين
 في العلم اقوى من ايمان غيرهم بحديث لا تعزيم الشبهة ولا يزلزل ايمانهم معارض ولا تزال تلويمهم مشرحة للاسلام و
 ان اختلفت عليهم الاحوال انتهى بتغير فقلت الحق عندي ان الزيادة والنقصان في الايمان ثابت كما قال السلف ومن
 ذهب الى حقيقته كما اختاره العلامة علي القاري واما الزيادة والنقصان في التصديق فلم اجاب احد من السلف من حق اليه
 ولان الامم وانما احدهم المشككون فقال اكثرهم من الاحاث والمثاقبة والمالكية تبعهما وقال بعضهم الاقل بهما
 والقول ان الزيادة في نفس التصديق ونقصانه غير متحقق عنه لا ولا النكلم سمعتم علم ان الايمان الشرعي هو التزام اطاعة
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء وقبول كل ما جاز به كما قد علمت وهذا امر واحد يجب على كل الشريعة باسمه واجب المؤمنين
 لا يزيد ولا ينقص اي لا يتصور الايمان الشرعي بتسليم بعض ما جاز به دون بعض كما ثبت عليه في قوله تعالى انتم ممنون
 ببعض الكتاب وكفرون ببعض وقوله تعالى ولقولون انؤمن ببعض وكفرت بعض نعم يتفاوت بحسب الاجمال في تشجيع
 وهذا منه قول الامام ابي حنيفة استواء بالحجة ثم بالتفصيل كما حكى عنه الكوردي في مناقبه وهذا لا يستلزم في الزيادة و
 النقصان من وجه غير ذلك الوجه الذي استمر اليه قال الكوردي ويجوز ان يرد بالزيادة في بعض الايات والاحاديث
 الزيادة في نور الايمان فانه من عمل الاول ونور قال تعالى فمن شرح صدره للاسلام فهو على نور من ربه و
 قال تعالى او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نور انوار في الناس - وشرح الصدر عبارة عن التوفيق ومع الاكثاف
 فضلا منه تعالى وكلمة من عامة تنزل كل من فلا يجوز قصره على علي وعما في ذلك النور يقبل الزيادة والنقصان في
 الدارين فالتحجج الاسلام الامام القرابي فان قلت فقد اتفق السلف على الايمان يزيد وينقص يربا بالطاعات وتنقص
 بالعصية فانما كان التصديق هو الايمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فاقول السلف هم الشهود العدول والاحاد
 عن قولهم عدول فاذكره حق وانما الشان في فهمه وفيه دليل على ان العمل ليس من اجزاء الايمان وازكان وجوده بل
 هو مزية عليه يزيد في اركانه موجودا والاشياء لا يزيد بانها فلا يجوز ان يقال الانسان يزيد براسه بل يقال
 يزيد بحجته وسمه ولا يجوز ان يقال الصلوة تزيد بالكسوع والسجود بل تزيد بالاداب والسنن فهذا التصريح بان الايمان له
 وجود ثم له الوجه بخلاف حاله بالزيادة والنقصان فان قلت فالاكسال فانعم في ان التصديق كيف يزيد وينقص وهو

لا يمكن ان يكون في قلبه من تشب وكشفنا الغطاء رتق الاشكال فنقول اللهم
 اسم شريك الياقوت ثمانية اوجه الاول الياقوت المتعالي القلب على سبيل الاعتقاد والتفكير من غير كشف ولا شرح
 من مدونة الياقوت العوام بل ايمان الثاني كلهم الاواضع وثالث الاعتقاد عقدة على القلب تارة تشد وتلوى وتارة
 لتدب وتسر في كالعقدة على انية الشا والاشياء والاشياء بهدوء وباليهودى وصلابة في عقيدة التي لا يمكن من عقدة
 بنويف وتغير وتبديل ووداد والاشياء وبرهان وكذلك النصارى والمبتدعة فيهم يمكن التشكيك به بادي كلام ويمكن
 استزاد من اعتقاد بادي استعمال او خوف من غير ذلك في عقدة كالاول ولكنها متفادان في شدة التعميم وهو موجود
 في الاعتقاد الحق والياء وامل يورث في نماذج التعميم وزيادته كما يورث في المارني نماذج الاشجار واذ لك قال تعالى فزادهم
 ايمانا وقال تعالى ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وذلك بتأثير الطاعات في القلب وبذلك لا يمكن الا من راقب احوال نفسه
 في اوقات الموانعة على العبادة والخير والبر والنجاة مع اوقات الفتور وادراك التفات في السكون الى عقائد
 الايمان في هذه الاحوال حتى يزيده الله استعصاء على من يريد به التشكيك بل من يعتقد في التعميم معنى الرحمة اذا عمل
 بموجب اعتقاد فصح رأسه فطاف به ادرك من بالية تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل وكذلك مقتضى التواضع اذا
 عمل بموجب علم مقبلا وساجدا للغير احسن من قلبه التواضع عند اقامه على الخيرة وبذلك راجع صفات القلب لتدبرها
 اعمال الكون ثم ليدور في الاعمال عليها فذكر ما يزيد باخذ او جزايدة الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ولقد قال
 على كرم الله وجهه ان الايمان ليس بدمعة مضيئة فاذا عمل العبد بالصالحات تمت فزاوت حتى يبيض القلب كله وان
 التفات ليس بدمعة سوداء فاذا انتبهت الحرات تمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه ذلك هو الختم وتلاوه كما
 كمال لان على قلوبهم آية كذا اوردها صاحب القوت في باب الاشتناء في الايمان الا انه قال ان الايمان يبدو وان
 التفات يبدو من غير لام فيها وقال فاذا انتبهت الحرام العبد وفيه ذلك هو الختم ثم قرأ كابل لان على قلوبهم ما كانوا بك
 ويروي بوجه آخر قال ان الايمان يبدو بالظلمة مضيئة في القلب فكلم الايمان عظم ازاد ذلك البياض فاذا استكمل
 الايمان ابيض القلب كله وان التفات يبدو بالظلمة سودا وكلم الايمان عظم ازاد ذلك السودا فاذا استكمل التفات
 اسود القلب كله وايم الله شققتهم عن قلب مؤمن لوجهه ابيض ولو شققتهم عن قلب منافق لوجهه اسود قال
 السيوطي في الجامع الكبير كذا اخبر ابن المبارك في الزهد وابن ابي شيبة في المصنف والوجه في الغرب ورست في الايمان
 البسيط والاشكال في السنة والاصح في في الحج قال اجمعي للنظر مثل النكتة او نحوها وفي نهج ابن الاثير للنظر بالضم مثل
 النكتة من البياض هذا نظير هذا ان مراد السلف غير انهم جهلوا المصنفين ان الاعمال دجلة في زيادته الايمان
 وفحصنا لانها داخل في الايمان كما قالوا حقيقة الايمان تنور وتضي بالاعمال الصالحات فيزياد النور والضياء
 واذا ارتكب المعاصي فينقص النور والضياء فعلى هذا قول السلف يزيد وينقص ليس فرع قولهم انه قول وعمل
 والمتبادر من القرآن ان الايمان في القلب كما علمه فلا يكون الاعمال فعل الجوارح داخل بل دجلة كما حقيقة
 فانهم ولا يمكن من الغالبين وقد روى احمد عن ابن مسعود انه كان يدعو اللهم زدنا ايمانا وقبلا فها جمع عن عمار قال قال الله
 من كن فيه فقد استكمل الايمان انصاف من نفسه والافاق من الافتقار وبذلك السلام للعالم ذكره البخاري وتعال جنب

بيان الايمان والاعتقاد

واما قوله تعالى فزادهم ايمانا فانه لا يكون الايمان الا بالاعمال الصالحات لا بالتعميم

ابن عبد السلام ابن عمر وغيرهما اطلعنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فاردنا ايماننا والاثار في هذا كثيرة جدا والزيادة قد نطق
 القرآن في عدة آيات كقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى
 يتوكلون وقوله اخرجني المومن اذا تليت عليه الآيات ازيد عليه فليعلم القرآن ومعرفته حانية من علم الايمان بالممكن حتى كانه
 لم يسبح الاية الا لاجل زيادة في الايمان وقال تعالى ان الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
 فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فهذه الزيادة عند نحو تعليمهم بالهدى فزادوا اليقين والوكلا وثباتا على الجبار
 توحيد ايمان لا ينفكوا المخلوق وقال تعالى واذا ما انزلت سورة فبينهم من يقول ايكلم زارته هذه ايمانا فانا الذين آمنوا فزادهم
 ايمانا وهم يستبشرون وقوله الزيادة ليست مجرد التصديق بان الله انزل به لولهم من حيث يشاءون وان كانت كانت ايمانا
 بالجبار وغيره فزادوا رغبة فيه وان كانت هنيئا عن شيء انتهوا عنه فزادوا قال بهم يستبشرون والابتسار غير محذور
 التصديق وقال تعالى فاجعلنا اصحاب النار اهلها ويزداد الذين آمنوا ايمانا وقال تعالى هو الذي انزل السكينة في
 قلوب المؤمنين ليزدادوا ايمانا نعم ايمانهم وهذا انزلت لما رجح النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية واصحابه فجعل السكينة
 موجبة لزيادة الايمان والسكينة هي طمأنينة في القلب وقوله تعالى بهد قلبه يهدهم فلهذا زيادة في ايمانهم كما قال تعالى
 والذين آمنوا وادخلهم قلوبهم قسوة فقال تعالى انهم قسوة قلوبهم فزادهم ايمانا وادخلهم قلوبهم قسوة فقال تعالى
 ولما راى المؤمنون الاحزاب الى ما زادهم ايمانا وتسلما وقال تعالى ويزيد الله الذين آمنوا وادخلهم قلوبهم قسوة فقال تعالى
 ان الذين اتوا العلم دليما ويزيدهم خشوعا اي لما يزيدهم علما ويطيقوا بامر الله تعالى على ما حصل لهم من الادلة فزادهم ايمانا
 نعم الايمان مباحث وموضوعة البخارى وفي فصله واستاذى في فتح الملهم شرح المسلم فارجع

باب في القدر بفتح الدال واسكانها الغمان تقول قدرت الشيء اذا احطت بمقداره والقدرة ان العلم تقدير الاشارة
 وانما قبل ايجادها ثم اوجدها سبق في علمه اذ لو جازم كتحريف صادر عن علمه وقدرته فزادته هذا هو المعلوم من الدين
 بالبراهين القطعية كما ذكر في علم الكلام وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين الى ان حدثت بدعة القدر
 في اخر زمن الصحابة واول من ابتدعه بالعراق رجل من اهل البصرة يقال له يسير بن ابي الجهم او يسير بن
 تملقا عنه مجاهد الجهمي فاخذ غيلا عن مجاهد وقال اول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة فقال رجل استقرت القبة
 فقال اخر لم يقدر الله هذا ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين احد يكره القدر فاما ابي عبد الله عليه السلام فزادهم ايمانا
 بقي من الصحابة كعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عباس واثبتوا الاستغرضي عنهم وكان اكثرهم بالبصرة والثام والكل
 منه بالحجاز ثم علم ان بعض القدرية قال لسا القدرية بل انتم القدرية لاعتقادكم باثبات القدر وهذا توهم من مولد الجملية
 فان اهل الحق يعترفون امورهم الى الله سبحانه وتعالى وليصفون القدر والافعال الى سبحانه وتعالى ومع لا الجملية الضميمة
 الى الغيب وتدعى الشيء لنفسه ومضيقها اولى بان ينسب اليه من يعقده لغيره وينفيه عن نفسه وفي الباب
 القاطية مجوس هذه الامة قسمهم بهم لتقسيم الخير والشر في حكم الارادة كما قسمت المجوس فصرفت الخير الى يزدان والشر
 الى اهرمن ولا خفا باختصاص هذا الحديث بالقدرية قال الحافظ في الفتح وقد حكى المصنفون في القالات عن طوائف
 من القدرية انكار كون الباري تعالى عالما بالشيء من اعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما يعلمها بعد كونها قال القاطية

وخلص في تقليد من الغيبة في الخبر والبراهين من الاشياء الممكنة في خبرنا وعلينا بالبراهين ومجملها

وغيره قد انقضت بهذا المذهب يقال والقدرة اليوم طبقون على ان العالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف
 في زعمهم بان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وبتوهم كون نسبها باطلا اخف من المذهب
 الاول وانما المتأخرون منهم فانكروا تعلق الارادة بافعال العباد وداروا من تعلق القديم بالخير وبهم خصوصاً قال
 الشافعي ان سلم القدرة العلم خصم يعني يقال له يجوز ان يقع في الوجود خلاف ما تقتضيه العلم فان منع وافق قول
 اهل السنة وان اجاز لمزمنة الجبل تعالى الله عن ذلك وسيجي ببقية هذا الجواب في باب في الجنية فانظره-
 باب في ذراري المشركين جمع ذرية وهي اولاد الانس والجن والملاوئها الصغار اختلف العلماء في اولاد المشركين
 فقيل انهم من اهل النار تبعاً لآلآبائهم وقيل من اهل الجنة نظر الى اصل الفطرة وقيل انهم حرام اهل الجنة وقيل
 انهم يكونون بين الجنة والنار لا معنيين ولا متعيينين وقيل من علم الله تعالى ان يؤمن ويموت عليه ان عاش دخل الجنة
 الجنة ومن علم انه يفر ويكفر دخل النار وقيل بالنسبة في امرهم وعدم القطع بشئ وبما قال اكثر اهل السنة وقال ابن حجر
 انهم من اهل الجنة ولما سئل ابو حنيفة عنه قال الله اعلم بما كانوا عاقلين كما في حديث الباب قوله قال الله اعلم
 بما كانوا عاقلين قال الخطابي في تفسير هذا الكلام يوم انهم صلوا عليه وسلمت السائل عنهم وان رد الامر في
 ذلك الى علم الله تعالى من غير ان يكون قد جازى من المسلمين او اتهم بالكافرين وليس هذا وجه الحديث وانما لغناه انهم كفار
 يلقون في الكفر بابائهم لان الله تعالى قد علم انهم لم يؤمنوا احياء حتى يكفروا الكفار لم يعملوا عمل الكفر ولم يرد حديث عائشة
 قالت قلت يا رسول الله ذراري المؤمنين قال من آباؤهم فقلت يا رسول الله بل اعمل قال الله اعلم بما كانوا
 عاقلين فزيد على ذلك في حقهم المسئلة وقال شيخ مشايخنا قوله الله اعلم بما كانوا عاقلين حاصله والله اعلم ان
 دخول الجنة قد يكون لاجل الاعمال وقد يكون لغير ذلك من العوارض فالسؤال لم يكن الا عن الدخول المرتب
 على الاعمال فاجاب انهم ليس منهم عمل حتى ياجلوا الجنة دخول كذا او لا مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني
 فلم يتبين انهم لم ينكر عنهم بل انبته لبقوله كل مولود يولد على الفطرة فانهم لما ولدوا على الفطرة ولا معتبر بما صدر
 عنهم حاله الصغر كما قلنا قريباً كانوا مسلمين قبل الولاد ومن البين انهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها
 بعد الولاد ايضا اذا ما ولدوا صغارا وذلك لما قلنا ان ما كن من الكفر غير محرم على عليه ولا ظهر من افعالهم لا يعتد بهم حتى
 الحكم فيهم الا ما كان قبل الولاد فترك بيانه الكمال على ما هو الظاهر وعليه يحل قوله من آباؤهم فانهم ليس لهم من الحكم الا
 ما كان لابائهم وبوالدخول المرتب على الاعمال وكذلك في المؤمنين واولادهم وتالم يمكن للدلالة على افعالهم لم يكن
 لهم الدخول المرتب عليها والاصل انهم شاركوا الاباء في الدخول المرتب على الاعمال فالمتوهمون واولادهم وكذلك
 المشركون واولادهم كلهم اجمعون ثم كاربنا فيهم في ان الدخول مرتب على الاعمال فاعمال المؤمنين المحنة عليهم
 الجنة واعمال المشركين السيئة دخلتهم النار والذراري من النوعين لم تكن لهم اعمال حتى تترتب الدخول في
 احد الدارين المرتب عليها وانما الدخول بغير ذلك غير متعرض به فينظر فيه الى نصوص آخر فربنا قوله عليه السلام
 كل مولود يولد على الفطرة وقوله تعالى وما كنا منذرين حتى نبعث رسولا فيبيان العذاب عنها جميعاً فانتهى في ذلك دخول
 ذراري المشركين النار اساساً كما انتهى الدخول المرتب على الاعمال وليس مجرد الفطرة نافية في دخول الجنة فلم يثبت

بذلك الدخول في شئ فينظر الى نصوص آخرت ثبت دخول الجنة ولا ينافيه ما ورد في رواية خارجة عن الحسن بن سالم عن ولده
 الذي مات في الجبلية فقال يهودي النار لان كل مرتبة هي بالنسبة الى ما فوقها النار والعرب لم يسمي كل شدة ناراً ولا شك
 ان اصحاب اعراف في شدة اذا قاسوا احوالهم باحوال اهل الجنة وان ثبت دخول دراري المشركين الجنة كان
 غير مخالف لقوله ايضاً فان دخولهم هناك لما كان غير مضائق الى استحقاق وكفا كالمعبد والعلمان والمكتمل
 ما يكون للمؤمنين واظنا بهم من الاكرام والتعظيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله عليه السلام خلقها لهم وسيم في اصحاب
 آياتهم ليس فيه تضييع بانهم في النار وفي الجنة فقول انما كتب قبل خلقهم انهم في الجنة من غير عمل عملوه وانما روي
 عائشة لانها تكلمت بما ليس بها علم به وان كانت مصيبة فيما قالت انتهى قوله قال سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث كل
 مولود يولد على الفطرة قال حماد بن عمار في حديث انه اخذ المراهقين عليهم في اصحاب آياتهم حيث قال الست بركم قالوا
 بلى قال الخطاب في معنى قول حماد في هذا احسن وكانه ذهب الى انه لا عبرة الايمان الفطري في احكام الدنيا وانما يعبر
 الايمان الشرعي من المكشوب بالارادة والفعل الذي انه يقول قالوا به هو ان يهودي يهودي وجود الايمان الفطري فيه
 محكوم بحكم ابيهم الكافرين وفيه حجة اخرى فيسب اليه عبد المبرك حين يسل عنه عن الاطفال فقال المالك
 بما كانوا عالمين بربهم والبرهان ان كل مولود من البشر لما يولد على فطرة التي جبل عليها من السعادة والشفقة
 وعلى ما سبق له من قرة العدم وشيئة فيه من كفر وايمان كل منهم صار في العاقبة الى ما فطر عليه وخلق له وعامل في الدنيا
 للعمل المشاكل لفطرة في السعادة والشفقة وذن المرات الشقاوة لولذلك يولد لليهوديين والنصرانيين يجهلانه
 لذلك روي اعتماد دين اليهود والنصارى او يعمدانه اليهودية والنصرانية او يموت قبل ان يعقل فيصنف الدين فهو
 محكوم بحكم والديه اذ هو في حكم الشرعية بتعاله والديه وليشهده حيث عائشة اني لاصبي من الانصار يصل عليه فقلت
 يا رسول الله روي في الحديث قلت هذا روي عندي فانهم وذا هو معنى قول ابي حنيفة
 باب في الجهمية وفي نسخة والمعتزلة والجهمية منسوب الى جهم بن صفوان الذي قال بالايجاب والاضطر الى الاعمال
 وقال لا فعل لاحد غير العدم وانما ينسب الفعل الى العبد مجازاً من غير ان يكون فاعلاً او مستطيعاً لشيء وزعم ان علم الله
 حادث واقع من وصف الله تعالى بان شئ وحى او عالم او مراد فيقال لا اصبه لوصف يجزي اطلاقاً على غيره قال
 واصفه بان الخلق وحى ومعبود وموجد لخلق الهمة الثقيلة لان هذه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله تعالى
 حادث قال الحافظ وليس الذي انكره على الجهمية مذنب الجبر خاسنة وانما الذي اطلق السلف على ذمهم بسببه
 انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام العدم وانما مخلوق وكذلك المعتزلة سمو انفسهم اهل العدل التوحيد
 وعقوب التوحيد واعتقدوا من نفى صفات الالهية لا اعتقادهم ان صفاتها لا يتلزم التشبيه ومن شبهه المذنبات اشرك
 وبهم في نفى الصفات موافقون للجهمية وانما اهل السنة ففسروا التوحيد بنفى التشبيه والتعطيل ومن ثم قال الجهمي
 افراد التوحيد من الحاشي وقال ابو القاسم تيسمي التوحيد مصدر وجود وحشي وحدت المراءى معتدرة منفردة واذات
 وصفاته لا نظير له ولا شبهة وقيل معنى وحاشية علمته واحداً وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام
 وفي صفاته لا تشبيه له وفي الالهية ملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره انتهى لمخصا وقال شيخ مشايخنا

لا عدل لا هو بالكلية وهذا المعنى يخالف بعضه السواء صفة فعل بمعنى القهر مخلوقاته والغلبة لهم وإن العزة لله ورسوله و
 للمؤمنين وبهذا المعنى لا يكلف وأما الحكيم فصفة ذات بمعنى العليم وصفة فعل بمعنى الاحكام ومقلب القلوب صفة فعل
 من فرغ القدره اى مبال الخاطر ونافض العزائم فان قلوب العباد وتحت قدرته يقلبها كيف يشاء ويختل ان
 يكون بمعنى جاعل القلب قلبا ومعنى خالق الارادة وغيره من اعراض القلبية قال الله تعالى وقلب افئدتهم و
 البصائر قال الراغب تغليب الشيء تغييره من حال الى حال والقلب التصرف وتغليب المد القلوب والبصائر
 صرفه من راي الى راي ومعنى قلب افئدتهم تصرفها ما شاء وأما السمع والبصر وهو السمع البصير السميع من له سمع
 يدرك به السموعات والبصير من البصير يدرك به المراتب لانه سمع بلا سمع كما قال المعتزلة ولانه سمع بمعنى العالم انه
 يعلم السموعات كما اوله بعضهم لانه لا يجب المساوات بينه تعالى وبين الاعلى والاصم الذي يعلم ان السماء خضرو
 ولا يراه ولا في العالم اصواتا ولا يسميها وشفاة ظاهره فوجب كونه سمعا بصيرا مفيدا امرانا على ما يفيد كونه عالما
 فان قيل كيف يتصور السمع للخالق وهو عبارة عن وصول الهوى المتوج الى المعصب المفروش في مقعر الصماخ
 قالت ليس ذلك بل هو حاله فيخلقها العرفي اى نعم جرت سنة الله تعالى بانه لا يتخلف عادة الاعضاء وصول الهوى اليه
 ولا ملازمة بينهما عقلا فالله تعالى سميع السموع بدون هذه الوسائط العادية كما انه يرى بدون المواجته والمقابلة
 وخروج الشعل ونحوه من الامور التي لا يحصل الا بصارا لا بها عادة فالحاصل انها غير صفته العلم وبها من الصفات
 الذاتية التي هي صفات الوجودية من السبعة وعند حدوث السموع والبصر تحصل التعلق وفي فتح الملهم قال شيخ الاسلام
 ابن تيمية كل كمال في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه ومن المتع ان يكون فاعل الكمال وتبدعه عاربان
 بل هو احق به والديوانه وتعالى له المثل الاعلى المستوى وهو المخلوق في قياس شموله ولا في القياس شمول بل كلما
 ثبت لمخلوق من كمال فالحال في تعالى احق به وكل نقص منزلة عنه مخلوق فافترس به له الخلق عنه اولى قال ولهذا
 كان المستعمل في الكتاب والسنة وكلام السلف في حقه تعالى هو القياس الاول في شمول العلم ان ثبت لغيره من
 كمال مطلق لا نقص فيه احق بان نثبت له من ذلك الكمال ما هو احق به مما سواه فاذا كان بالحياة والعلم والقدره
 كمالا لا نقص فيه وهذا النقص به المخلوق فالحال في احق ان يصف بالحياة والعلم والقدره وانما ينزعه عن غيره ومن
 العيوب هو سبحانه احق بغيره به من كمال في قوله تعالى ولله المثل الاعلى قال شيخنا فاسم العلوم والخيرات نور الله
 ونفعنا بعلومه ان الكمالات والخيرات كلها وجودية تابعة للوجود وهو اصلها ومصدرها ولذا لا يصف المعدوم
 بشئ من الكمال كما ان الضرورة والتعاليق باسرها عدمية لا تخلو عن عدم وهو شفاة وما خد ما فالبصير مثلا كمال هو
 امر وجودي والعلم نقص وهو عدم البصر والسمع كمال وجودي والصمم اى عدم السمع نقص وانما ظاهره لنقص حقيقة
 كل كمال ونقص وراجع كتب الشيخ فانه اثبت انه اذا راج كل شئ به باشع بيان وانما فعله هذا لا يمكن ان يوجد نقص
 وتصور في ذاته سبحانه وتعالى لانها منزلة من شوائب العالم مطلقا ومن كمال لا يجب ان يكون موجودا فيه
 سبحانه وتعالى على وجه التمام لانه منبع الوجود ونحوه والممكنات لما كانت حقا لهما وجودا فاصلة بين الوجود و
 عدم لا موجودا واجبا بالمعنى وباحضا فانه خلط فيها الامران الخير والشر والكمال والنقص والحسن والقبح اقتضاء

من جانبيه الوجود والعدم ووافنا لخصيها فالوجود مع التوابعين الكمالات والخيرات صادرة ناقصة من جناب الحق سبحانه وتعالى على كل جود من اجزاء العالم مقصده وقصيفته ولفظه وقطبيه حسب تفاوت درجاتها كما ان نور الشمس مع صفاته اللازمة من الحرارة والتنوير وغيرهما ناقص على السموات والارض وايضا من السيارات العلوية والولوليد السفلية مع اختلاف استعلاء وقوابله فالمراد الصغيلة مثلا اذا حافتها الشمس مثلا كما انها في البرقي واللمعان في الشمس بعينها وان في هذا الشأن غير ما من الاشجار والاعجاز في الاستفاضة منها وكذا الماء الصافي في وقت مغابته في الشمس شأن ليس للبادور وغيره فكما ان النور الصادر من الشمس الواقع على الارض او المارة وايضا كان اذا نزل عنه بل نور الشمس او غير ما يقع غايته قربة من الارض والمراة والتصاقه بهما وتبعده عن الشمس بالف الاف فرسخ في باري النظر تجاب بان نور الشمس الساجدة في حكمها لا غير ثم هو في درجة متنزلة من النور الذي في جرم الشمس كثير وسواء ان نسب الى الارض بادي تلبس الا ان زمام امره بهد الشمس لا يبدل الارض المستضيئة به ولذا ينبغي تعلقه بالارض ما دامت الشمس باقية على مجازاتها فكان ينبغي تحييدها وينسب بذهابها كذا في الوجود ونواشيه من الكمالات والخيرات في اى ممكن وجود في اى مرتبة تحقق هو وجود البارى عز اسمه وكما لا تهى كمالاته ليس للممكن منها نصيب الا ان النور الذي للارض من نور الشمس وهذا مسئلة واحدة الوجود وتعدد الموجودات التي ذوب اليها المحققون وتلعل الى هذه الحقيقة اشار سبحانه وتعالى حيث قال وما بكم من نعمته فمن الله تعالى ما اتاكم من حصة فمن الله وقال وما ريت اذ سميت ولكن التذرى وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان خير كله في يديك والشر ليس اليك فليدرك المحمديين العالمين لا شريك له وكل شئ اخلا السوا بل لا ان رفعت كرة الشمس بمنزلة ذات الحق سبحانه وتعالى عن تمثيلنا والنور العظيم الذي في جرمها بمنزلة وجود الحق تعالى الاشعة اللازمة لها الصادرة منها بمنزلة صفات الحق وتووقع الاشعة على الاعيان الخارجية بمنزلة تعلق الصفات والاسماء بالمجالات وبه الاعيان المستضيئة بصورة الشمس بمنزلة حقائق الممكنات التي يقال لها الاعيان الثابتة وضوء الشمس العارضة للاشياء وحرارتها العارضة لها بمنزلة وجود الممكنات وصفاتها الوجودية الكمالية ينبغي لك ربط المبحث بالقديم وتجلي كثير من الاشكال العديدة التي استصعب تفهيمها وبالله التوفيق وظهر لك ايضا ان صفات الحق سبحانه وتعالى لا يقال لها عين الذات ولا غير الا ترى ان الشعاع الواحد من اشعة الشمس لا يمكن ان يقال في حقه انه عين النور العظيم الموجود في جرم الشمس اى في مرتبة ولا غير غيره بخايرة السواد والبياض الثوب وسائر صفات الممكن لا اذ بل الشعاع هو منزل النور الموجود في جرم الشمس فكذا ذات الحق سبحانه وتعالى هي مصدر جميع صفاته ووجود الصفات نازل عن وجود الذات لا عين ولا غير بخلاف الممكن فانه بنفس ذاته وحقيقته يكون عاريا عن الوجود والكمالات الوجودية كلها وانما حصل له الوجود وسائر الكمالات من خارج كحصول النور للارض من الشمس كما قرناة قريبا واما الشرور والتناقض التي في الممكن فانما نشأت من احاطة عاربه بوجوه الخالص كما ينشأ شكل التزيح والتظليل والاستدارة والمحروية وغيره من التقطيعات في نور الشمس الواقع على الارض وغيره من احاطة ظلال الاشياء بالكمالات بذلك النور الواحد الساطع

الكمالات

سكناء

الصفحة

هذه المنتشرة في الافاق فيشكل بترجيح اواشكيت مثلاً وان لم يكن موجوداً في نفس نور الشمس الا ان ظهر بسبب هذا النور
 في المحل بالبرية لانه احاط بانخل وهو قد من النور ولو لا لما وجد محيطاً ولا احاطاً ولم يظهر بهذا الشكل قطعاً فكذا الشهور
 والنقائص في العالم وان لم يكن انصاف ذواته سبحانه وتعالى بها اصل الا انه تعالى هو الموجب لهذه الظواهر ايضا فيهما
 فالشهور كلها مخلوقة لله تعالى وبغير عز عنها وبغير ان كانت كنهها صادرة منه وموجودة فيه سبحانه تعالى باتم وجهه واكمل طريقه و
 بامن حسنة جليلة او دقيقة الا به اتخاذ بناحيتهما ان حربي جميد مجيد فانهم يكن على بصيرة ومن ربك حتى يتضح لك الحق
 بآخرا من الظنون والادام الفاسدة ولا يمان مجوساً في سجن الا لفاظ ودواثر الاشكال وارتق منها الى المقصود
 الذي يضيئ عن غشايق البيان فان الرب جل جلاله ليس كشدة شئ وهو السميع البصير حتى يلفظ الشرف وتوربحت
 ذواته الخال المدور ونفعنا بعلومه بطول بناءه آمين وقال العلامة الشهيد المصطفى قيس الدمرسري في ان الحكميات
 الارادة لا تعالی بعد ما احتشد في العالم من النظام الفاضل والتدبير الخلل وارتباط العلويات بالسفليات و
 الغيبات بالشهاديات والاوراق الغاليب واخراج التصاريف على تناسب الاتصوار احسن منه من الضرورات العادية
 لايتاني الكار من غافل وهو لا يمكن الا لظلفوش الكتابة المكتوبة على غاية حسن وبهاء المطابقة لقوانين تلك
 الصناعة غاية مطابقة ثم جوز انها صدرت من الحركة الارادية عاشية في انفت القوانين بسبل الاتفاق او كن سجع
 اثار امور ومنه بليغة محتجزة على انواع الصنائع البديعية ثم توهم انها صدرت من الشارع على غير روية وقصد الى
 مراعاة وزن وقافية ومن غير اعتبار لرعاية مقتضى الحال ومن غير اعتدال بالصنائع بل انما صدر الصوت منه
 على طريق الاضطرار فانفق ان القل على شجاذ مختلفة في امارت الفاظ متواليات ثم اتفقوا اليها في لفظ على نحو خايق
 الوزن والقافية ومقتضى الحال وهل يتعد هذا المتوهم الاسن المجابين -

واما الوجه قال المدعي ان شئ بالاك الالوهية وحديث جابر عذو بوجهك فآل ابن بطال في بذه الآيات والحديث دلالة على
 ان الله وجبا ومن صفته ذاته وليس بجارية ولا كالوجود التي نشاهد من المخلوقين كما تقول انه عالم ولا تقول انه
 كالعلماء الذين نشاهد من وقال غير ذلك الآيات على ان المراد بالترجمة ربما اني الاصل ولعل الصحيح الوجه ولو كانت صفة
 من صفات الفعل شلهما بالاك كما شلهما غير من الصفات وسو محال وقال الراغب اصل الوجه الجارية المعروفة
 ولما كان الوجه اول ما يتقبل وهو اشرف ما في ظاهر البدن استعمل في مستقبل كل شئ وفي مبدئه وفي اشراقية تفصيل وجه
 البهاز وقيل وجه كذا اني ظاهره وبها اطلاق الوجه على الذات كقولهم كرم الدروج وكذا قوله تعالى في بيتي وجه ربك ذو الجلال
 والاکرام وقول كل شئ بالاك الوجه وقيل ان لفظ الوجه صلتة والصفة كل شئ بالاك الالوهية وكذا ايتي وجه ربك وقيل المراد بالوجه
 القصد الى شئ ما يريد به وجه قلت وهذا الاخر نقل عن صفيان وغيره وقيل المراد بالوجه في آيات والحديث الذات الوجود والصفة
 وجهه كذا الوجه لذلك لا كالوجود استعمله على المعنوية المعروفة بتعيين التاويل او التوفيق وقال البيهقي تكرير كذا الوجه
 في القرآن والصفة الصحيحة وهو في بعضها صفة ذات كقولهم المراد الكبرياء على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن علي بن سري
 وفي بعضها يحسن من اجل كقولهم انما نطقكم لوجه السرد في بعضها معنى الرضا كقولهم يريدون وجهه الاتخاذ وهو ربه انا على
 ليس المراد الجارية جربا والامر اعلم واما العيون فقال المدعي ان الشئ على معنى وتجرى باعينا اى مختلي وعلينا قال البيهقي

منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه ومنهم من قال المراد بالعين الرؤية فعلى هذا القول لا يتبع على عيني اى تكون
 بمرأى منى وكذا قوله واصبر لحكم ربك فانك باعيننا اى بمرأى منا والنون للتخفيف وآل الى ترجيع الاول لانه نائب السنت
 وتيادها يوقع في الحريته واشار بيده فان فيه ايمارا الى الرد على من يقول معناه بالقدرة صرح بذلك قول من قال انها صفة
 ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على اثبات العين لمن حديث الرجال من قول ان الله ليس باحد من جهة ان
 العور غدا هم العين وصد العور ثبوت العين فلما نزعته هذه النقطة لزم ثبوت الكمال بعدها وبوجود العين وهو
 على سبيل التمثيل والتقريب للغم على معنى اثبات الجارحة قال ولا يلل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد
 ثلاثة اقوال احدها انها صفات ذات اثباتها السمع ولا يمتد الى اليها العقل والثاني ان العين كناية عن صفة البصر واليد
 كناية عن صفة القدرة والوجه كناية عن صفة الوجود والثالث امر اياها على ما جرت مقوضا معناه الى المتعالي وقال
 الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة لا يخبر المرء في كتابه وثبت عن رسوله الاستوار والنفول والنفس و
 اليد والعين فلا يتصرف فيها تشبيه ولا تعطيل اذ لا اخبار المرء ورسوله انما سطر عقل ان يحكم حول ذلك احمى قال
 الطيبي يادى المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احدهم
 اصحاب من طريق صحيح التصريح بوجوب تاويل شئ من ذلك ولا الشئ من ذكره ومن الحال ان يامر المنبرية بتبليغ ما نزل اليه
 من ربه وينزل عليه اليوم اكملت لكم دينكم ثم تترك باب الباب فلا يميز ما يجوز نسيته اليه مما لا يجوز مع حشده على التبليغ عنه لقوله
 ليبلغ الشاهد الغائب حتى نقلوا اقواله وافعاله وادوار وصفاته وافعاله بحضرة خليل على انهم اتفقوا على الايمان بها على وجه
 الذى ائذوه منه بها وجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات لقوله تعالى ليس كشيء لئن لم اوجب خلاف ذلك لجريهم
 فقد خالف سبيلهم وبالبدن التوفيق واما اليد وقال المتعالي لما خلقت بيدي قال ابن بطال في هذه الاية اثبات يدين
 لمتعالي وبها صفتان من صفات ذاته وليست باجارتين خلافا للمشبهة من التشبيه للجمعية من المعطلة وكيفي في الرد على من
 زعم انها بمعنى القدرة انهم اجمعوا على ان له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة لغير قول النفاة لانهم يقولون انه
 قادر لانه لا يدل على ان اليدين ليستا بمعنى القدرة ان في قوله تعالى لا يلبس ما صنعتك ان نسيها لما خلقت بيدي اشارته
 الى المعنى الذى اوجب السجود لوك كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم والبلبل فرق لشاركا فيها خلق كل منهما به
 هي قدرته وتعالى اللبس وادى فضيلة على وانا خلقتى بقدرتك كما خلقتى بقدرتك فلما قال خلقتى من نار وخلقته
 من طين دل على اختصاص آدم بان الله خلقه بيده قال ولا جاز ان يراو باليدين الفتان لاسمالة خلق المخلوق بخلق
 لان النعم مخلوقة ولا يلزم من كونها صفتي ذات ان يكونا جارتين وقال ابن التين قوله وبهيد الاخرى الميزان
 يرفع تاويل اليد بها بالقدرة وكذا قوله في حديث ابن عباس رفعه اول ما خلق الله التلهم فاخذه سميت وكلتا يديه
 الحديث وقال ابن فيركيل اليد بمعنى الذات وبه يستقيم في مثل قوله تعالى مما علمت ايدينا بخلاف قوله لما خلقت بيدي
 فانه سبق للرد على اللبس تلوم على الذات لما اتجر الرد وقال غيره هذا ليقا مساق التمثيل للتقريب لانه عهدان من
 اعتنى بشئ واحد باسمه بيده فيستفاد من ذلك ان الغاية بخلق آدم كانت الهم من العناية بخلق غيره والتدبر في اللغة
 تطلق لمعان كثيرة اجمع لاسمها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة ومجاز الاول الجارحة الثاني القوة نحو واوذا لا يلائم الثالث

الملك ابن الفضل بن العبد المبرور في ايامهم ومن قوله يدي لك ابو فاء الخامس الاستسلام والانقياد قال
الشاعر اطاع يد ابالقول فوذلول + السادس النعمة قال - وكلم لظلام الليل عن يدي من يد السباع الملك تمل الملك
بهذا المبرور هذا كرم مع الثالث انما من الذي حتى يعطوا الجزية عن يد السباع دياض او يعطى الذي بهاء وعندهما الكرخ
العاشر السلطان الحادي عشر الطاعة الثاني عشر الجماعة الثالث عشر الطريق يقال اخذتهم يد الساعل الرابع عشر اتفرق
تفرقوا ايدي سبأ الخامس عشر الحفظ السادس عشر يد القوس اعلاها السباع عشر يد السيف مقبضه الثامن عشر يد الرمي
عود القابض التاسع عشر جناح الطائر العشرون المدة يقال لا لقاء يد اليه الحادي والعشرون الاتية لير يقال الغنية
اول ذات يدي واعطاه عن طريا الثاني والعشرون يد الثوب افضل من الثالث وعشرون يد الشاة امامه الرابع والعشرون
الطاقة الخامس وعشرون النقا نحو بعة يارب يارب واما استواء على العرش وقال السعدي ثم استوى الى السماء قال ابن الجوزي
اختلف الناس في الاستوار المذكور هنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واخبروا بقول الشاعر

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجهمية معناه الاستقرار وقال بعض اهل السنة رابوا العالمة معناه ارتفع وبعضهم رجا به معناه علا وبعضهم
ملكه والقاهرة ومنه استوت للمالك يقال لمن اطاع اهل البلاد قيل معنى الاستوار التمام والفرغ من فعل الشيء
ومن قوله تعالى ولما بلغ اعظمه واستوى فعلى هذا المعنى استوى على العرش اتم الخلق وحض لفظ العرش لكونه اعظم الاشياء
وقيل ان على في قوله على العرش يعني الى فالمراد على هذا انتهى الى العرش اي فيما يتعلق بالعرش لان خلق الخلق شيئا بعد
شيء ثم قال ابن بطال فاما قول المعتزلة فانه فاسد لانه لم يزل قاسرا غلبا مستويا وقوله ثم استوى يقتضي افتتاح
هذا الوصف بعد ان لم يكن ولا نعم تاويلهم انه كان مغالبا فيه فاستوى عليه فخر من غلبه وبذلك شئت عن المبرج
انا قول المجبة فاسد ايضا لان الاستقرار من صفات الاجسام ويلزم منه الحمول والتناهي وهو محال في حق الله
ولا تفتي بالخبر فان لقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وقوله التسنو على طوره ثم تذكروا نعمتك
اذا استوت فم عليه قال واما تفسير استوى على فصحح وهو الما يرب الحق وقول اهل السنة لان الله سبحانه وصف نفسه بالعلی
وقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهي صفة من صفات الذات واما من فسره ارتفع فغير نظر لانه لم يصف به نفسه قال
واختلف اهل السنة هل الاستوار صفة ذات او صفة فعل فمن قال معناه علا قال هي صفة ذات ومن قال غير ذلك
قال هي صفة فعل وان الفعل فعلا سماه استوى على عرشه لان ذلك قائم بذاته لا ساجا لقيام الخواص به انتهى لمصا
وقد الزم من فسره بالاستيلاء بمثل ما الزم به من انه صار قاهرا لعل ان لم يكن فيلزم انه صار غلبا لعل ان لم يكن
والانفصال عن ذلك للفرق بين التمسك بقوله تعالى وكان الله عليا حكما فان اهل العلم بالنفس قالوا معناه لم يزل
كذلك وسال عن عباس بن مافع بن ارق راس الارزاق من الخواص بمكة قال وقال وكان الله غفورا رحيم اعز
حكما سمعنا البصير انك ان كان ثم مضى فقال واجاب وكان الله غفورا رحيم اسمي نفسه ذلك وذلك قوله اي لم يزل كذلك
فان الله لم ير شيئا الا صاب به الذي اراد قال الحافظ يميل كلام ابن عباس انه اراد سي نفسه غفورا رحيم وانما التسمية
مضت لان التعلق لنفسه واما الصفة فلا يزل لان كذلك لا يشق على الله تعالى ان اراد ان الغفرة والرحمة في الحال او

الاستقبال وقع مراد بالكرمان قال وكثير ان يكون ابن عباس اجاب بكون ابن ابي طالب ان النسب حتى التي
 كانت ونهبت والصفه لانها تليها والآخرة معنى كان الدوام فانه لا يزال كذلك وكثير ان يحيل السؤال على ملكين و
 الجواب على رفقهما كان يقال هذا اللفظ مشربا في الزمان الماضي كان غفورا جريما مع انه لم يكن هناك من يغير او يرحم
 وما ليس في الحال كذلك كما يشتر بلفظ كان الجواب عن الاول بله كان في الماضي هي برعون الثاني بان كان تعطي
 معنى الدوام وقد قال الخاقاني كان لثبوت خبر ما ضا داما ومنقطعا وتلقى من معاني استوى ما نقل عن ثعلب بن
 الوجد النصل في استوى القدر مثلا واستوى ثلثان وثلاثان مثلا واستوى الى المكان اقبل واستوى القاعا فاما ما بينكم
 قاعد او يكن ردي بعض هذه المعاني الى بعض وكذا ما تقدم عن ابن بطلال وقد نقل ابو ميمون الهروي في كتاب الفاروق
 لبسه الى داود بن علي بن مخلوق قال كنا نخذل في حب المدين الاعرابي يعني محمد بن زياد البغوي فقال له رجل الرحمن على
 العرش استوى فقال هو على العرش كما اخبر قال يا ابا عبد الله ما معناه استوى فقال اسكت لا يقال استوى على
 الشيء الا ان يكون له ضدا ومن طرق محمد بن احمد بن النضر الازدي سمعت ابن الاعرابي وليقول ارادني احمد بن ابي داود
 ان اجاب في لغة العرب الرحمن على العرش استوى بمعنى استوى فقلت والدماء أصبت هذا وقال غير ذلك كان بمعنى استوى
 لم يخص بالعرش لانه غالب على جميع المخلوقات ونقل محي السنة البغوي عن ابن عباس واكثر المفسرين ان
 معناه ارفع وقال ابو عبيد البكر وغيرهما نحوه واخرج ابو القاسم الاككاقي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري
 عن ابن عمر عن ابن مسعود انها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولا قرأه ايمان والحجود بكسر وسن طريق ربيعة
 بن ابي عبد الرحمن انه مثل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى
 رسوله البلاغ وعلينا التسليم واخرج البيهقي بسند جيد عن الاوزاعي قال كنا والنسابةون متوافرون ليقول ان الله على
 عرشه وليس بها ووردت بالاسم من صفاته واخرج الثعلبي عن وجدة عن الاوزاعي انه سئل عن قوله تعالى ثم استوى على
 العرش فقال هو كما وصف نفسه واخرج البيهقي بسند جيد عن عبد المدين وبسب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال
 يا ابا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى فاطرق مالك فاخذ الرخصة ثم رفع راسه فقال الرحمن على العرش
 استوى كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عند فروع وما الاك الا صاحب بدعة اخرجنا ومن طرق يحيى بن يحيى عن مالك
 بن المنقول عن ام سلمة لکن قال في الاقارب واجب والسؤال عنه بدعة واخرج البيهقي عن طريق ابي داود الطيالسي
 قال كان صفيان التوزي وشعبة بن حماد بن زيد وحماد بن سلمة ومهزيك والوعوانة لا يحذون ولا يشبهون ويرون هذه
 الاحاديث ولا يقولون كيف قال ابو داود وهو قولنا قال البيهقي وعلى هذا مضى اكارنا واسند الاككاقي عن محمد بن النسيان
 (صاحب ابني حفيظه) قال اتفق الفقهاء كلهم في المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالحديث التي جازها اشتقا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفته الرب من غير تشبيه ولا تفسير فمن فسرها منها وقال بقول جهم فتخرج عما
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ووافرق الجماعة لانه وصف الرب بصفة لا شيء ومن طريق الوليد بن سلمة ان
 الاوزاعي وماكا والنوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفه فقالوا انما جازت ملائكة وخرج ابن ابي
 في مناتب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى سمعت الشافعي يقول انما اسما وصفات لا يس احد اربا ومن خلفه بعد شتوت

عليه كغفران قبل قيام الحج فانه يبعد راجع الجبل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر فثبتت هذه الصفات و
 تنفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه قال ليس كمثل شئ وارسد البقي لم يمتدح عن احمد بن الحارثي عن سفيان بن عيينة قال كل
 ما وصف الله نفسه في كتابه بغير قولنا له والسكوت عنه ومن طريق ابى بكر الصديق قال ذنب اهل السنة في قوله الرحمن
 على العرش استوى قال لا كيف والآثار فيمن السلف كثير وهذه طريقة الشافعي واهم من جعل رواه حنفية والبولوث و
 محمد كما تقدم وقال الزمخشري في الجاحق عقب حديث ابى هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف نفسه في كتابه كذا
 قال غير واحد من اهل العلم في هذا الحديث وايضا من الصفات وقال في باب فضل الصلوة في حديثه هذه الروايات
 فمنهم من يهاولونها وهم ولا يقال كيف كذا جازع ابن مالك وابن عيينة وابن المبارك انهم اتروا بالاكيف وهذا قول اهل العلم
 من اهل السنة والجماعة واما الجمجمة فانكروا وقالوا لا تشبيه وقال اخنوخ بن راهويه انما يكون التشبيه بغير كبرياء
 سمح كسبح وقال في نفسه الملائكة قال الائمة تؤمن بهذه الاجازة ومن غير تفسير منهم الثوري واما ابن عيينة وابن المبارك
 وقال ابن عبد البر اهل السنة مجمعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكفوا شيئا منها و
 ابا الجمجمة والمستتر في الخواص فقالوا من اقربها فهو مشبه فيها من اقربها معطلة وقال امام الحرمين في الرسالة النظم
 اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فمرى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وبالجملة من السنن و
 ذهب ائمة السلف الى الاكتفاء عن التاويل واجازوا الظواهر على ما وردوا في تفسير معانيها الى المتعالي والذي ترفعه
 رايانين السيرة عقيدة اتباع سلف الائمة لل دليل القاطع على ان اجماع الائمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر اختيارا
 لا وشك ان يكون اجتهاد فوقي استقام لفرع الشريعة واذا انصرف عصر الصحابة والتابعين على الاضراب عن
 التاويل كان ذلك هو الوجه الملتزم انتهى وقد تقدم نقل عن اهل العصر الثالث وهم فقهاء الامصار كالثوري و
 الاوزاعي ورواه حنفية وابى يوسف ومحمد واما مالك والليث ومن عاصروهم وكذا من اخذ عنهم من الائمة فكيف لا يوافق بما افق
 عليه اهل القرون الثلاثة وبمخير القرون بشهادة صاحب الشريعة وقسم بعضهم اقوال الناس في هذا الباب الى ستة اقسام
 قولان لمن يجربها على ظاهرها احدهما من يعتقد ان من جنس صفات المخلوقين يسمي المشبهة بغيره من قولهم نده آراء
 والثاني من يثني عنها بصفة المخلوقين لان ذات الملائكة صفات نقصان لا تشبه الصفات فان صفات كل مخلوق
 تناسب ذاته وتلائم حقيقة وقولان لمن ثبت كونهما صفة ولكن لا يجربها على ظاهرها احدهما يقول لا نقول شيئا منها
 بل نقول الله اعلم بمراده والاخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستسلام الى القدره ونحو ذلك وقولان لمن لا يجرب
 بانها صفة احدهما يقول يجوز ان تكون صفة وظاهرها غير مراد ويجوز ان تكون صفة وقال الاخر لا يجازي من في شئ من
 هذا فانه من المتناسب قال البخاري.

ما ب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وقد جعلون له اندادا فك رب العالمين قال ابن بطال غرض البخاري
 في هذا الباب اثبات نسبة الافعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا او شررا فهي مشتقة عن خلق وللعباد كسب و
 لا يشوب شئ من الخلق غير الله تعالى فليكون خسرنا وكذا وما دال في نسبة الفعل الى قدره المتعالي عبادة على ذلك بالا
 المذكورة وغيره المصروفة الى الله تعالى والانداد والائمة المذكورة من صفات العلى من يزعم ان خلق الله ما حذر المؤمنين

بيان ان افعال العباد اختيارية لكن لا اختيار لهم

افعال العباد اختيارية لكن لا اختيار لهم في ذلك الاختيار ولا بد عليهم ان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى كان ذلك الاختيار فيهم الجبر انما يحسن الجزاء ويرجع الى ترتيب بعض افعال الله تعالى على البعض بمعنى ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العباد فاختفى ذلك في حكمته ان يختل في حاله اخرى من النعمة او الاثم كما ان يختل في الامور فاختفى ذلك ان يكسوه صورة الوارء انما يشترطه جود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض لا بالذات وذلك لان النفس الناطقة لا تقبل كون الاعمال التي لا تشتمل اليها بل الى غير ما من جهة الكسب ولا الاعمال التي لا تشتمل الى اختيارها وقصد اليها في حكمته امدان بجازي العباد بالمقتضى لونه فاذا كان الامر على ذلك كفي هذا الاختيار غير مستقل في الشرطية اذا كان مصححاً لقول كون العمل وهذا الكسب غير المستقل اذا

كان مصححاً لتخصيص هذا العبد بخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره وهذا تحقيق شرفي مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظ قال ايضاً الاكبر في الفتوحات نور الشس اذا تجلى في البدر يعطى من الحكم بالاعطية من الحكم بغير البدر لاشك في ذلك ان الاختيار لا اله الا الله اذا تجلى في العبد يظهر لافعال عن الخلق فهو ان كان بالاعتذار اله الا الله لكن يختلف الحكم لانه لو اسقط هذا التجلي الذي كان مثل المرأة الخفية وكما يعلم عقلا ان القمر في نفسه ليس فيه من نور الشس شيء وان الشمس انما تلمعت اليها انما كان لها تجلي كذلك العبد ليس فيه من خالق شيء ولا حصل فيه وانما هو تجلي له خاصة ويظهر له قال الشيخ في السراويلي فان قيل من اين وجب على الانسان العبد في من اين وجب عليه ان يتقوا ولا يرسل ومن اين حرم عليه الزنا والسرقة فان جواب وجب عليه ان حرم عليه ذلك من حيث وجب على اليها ثم ان رعى الحشيش وحرم عليه اكل اللحم وجب على السباع ان تأكل اللحم ولا ترقى الحشيش ومن حيث وجب على التحل ان يتجنب البعوض الا ان الحيوان استوجب تلقي علومها اليها باجنيابها واستوجب الانسان تلقي علومه كسبا ونظراً وحياً او تقليداً قلنا قد نظم اشعاراً في نور الله قلنا بنور الله نظماً طويلاً منها

طويل وتخير الخلف يطول	اي اصاحبي ان الكلام بقدرتك
ولكنه نحو القدير ليول	وافعالنا مناسل اختيارنا
لجبر اختيار لا يملك في قبول	ففيك اختيار ليس منك وذلك
وفيه اتقنا فليكنك قبول	وهذا هو الكسب الذي كلفوا به
محال فلا يسالك عنه سؤل	واما اختيار مستقل فانه
في زعمه الظلم الصريح قبول	وشير شر شر ما ينبغي له
لهبعا ولا ياتيه قال ليقول	كل اثار خبث البذر خبث نسا به
تفوت يادني مسيلة فيقول	ولا يستوي الميزان لا يخلص له

بيان الوجه والنظر الى السر

أما لو جئت فقال الله تعالى وجهه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة اخرج عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر وان افضلهم منزلة لمن ينظر في وجهه ربه ويحل في كل يوم مرتين قال ثم تلا وجهه يومئذ ناظرة قال بالبياض والصفا الى ربها ناظرة فانتظر كل يوم في وجهه الله ولفظ الطبري فاكرهم على الله تعالى من ينظر الى وجهه غدرة و

وعشيه واخرج الطبري بسند صحيح الى يزيد النخعي عن مكرمة في هذه الآية قال ينظر الى ربها فانظر واخرج عن الحسن قال ينظر
الى الخالق وحق لها ان تنظر واخرج عبد بن حميد عن مكرمة ثبات الروية وانظر واخرج بسند صحيح عن مجاهد ناظر ينظر الى
وعن ابني صالح نحوه قال البستي وجه الدليل من الآية ان اللفظ ناظر الاول بالضماد المعجمة الساكنة من النضرة بمعنى
اسرور ولفظ ناظر انما للمعجمة المشابهة للثبوت في كلام العرب الابد اشبار نظير التفكير والاعتبار كقول تعالى افلا ينظرون
الى الابل كيف خلقت ونظر الانظار كقول تعالى لا ينظرون الا صبغة واحدة ونظر النطق والروية كقوله تعالى لا ينظر الله
ونظر الروية كقوله تعالى لا ينظرون اليك نظر الغشي عليهن الموت والثالثة الاول غير مراد اما الاول فلان الاخرى ليست
بل اراد الله ان اما الثانية فلان في الانظار تنقيصا وتكديرا والاية خرجت مخرج الاثنتان والبارحة وابل الحجة لا تنظر
شيئا لانه مهابا خطير انوابه واما الثالثة فلا يجوز لان المخلوق لا يتعطف على خالقه فلم يبق الا النظر الروية والنضم الى ذلك
ان النظر اذا ذكر مع الوجه النصف الى نظر العينين الثنتين في الوجه ولانه هو الذي يتعدي بالي كقوله تعالى ينظرون اليك
وانا ثبت ان ناظر فيها بمعنى رايتها من قول من زعم ان المعنى ناظر الى ثواب ربها لان الاصل عدم التخيير وايد
منطوق الآية في حق المؤمنين بمفهوم الآية اخرى في حق الكافرين انهم عن ربهم يومئذ يحجبون وفي رواية بالقيام في
الآيتين اشارة الى ان الروية تحصل للمؤمنين في الآخرة ودون الدنيا انتهى لمخصا موضحا وفي آخره اخرج ابو العباس
السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجردى وميوزن شيعي البخاري سمعت عمرو بن ابي سلمة يقول سمعت مالك
ابن انس يقول لما يا ابا عبد الله قول الله تعالى الى ربها ناظر يقول قوم الى ثوابه فقال كذبوا فاني سمعته قوله تعالى
كلما هم عن ربهم يومئذ يحجبون ومن حيث النظر ان كل موجود يصح ان يرى وبذلك على سبيل التدرج والاصناف التي
للتفاس على صفات المخلوقين واوله السمع فانه يتوقع ذلك في الآخرة لابل الايمان ودون غيرهم ومنع ذلك في الدنيا
الانه اختلف في بنيان اصلي الله عليه وسلم رواه الصحيح انه رأى ربها في العيّن وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة ان البصار
ابل الدنيا فانية والبصار بهم في الآخرة باقية جبر ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه وشهوده بالمعززة من الروية
متمسكين بان من شرط المني ان يكون في جهة والدمشقة عن الجهة والنطق على ان يرى عبادا فهو راس جهة واختلف من
اثبت الروية في منشاها فنقل قوم يحصل للمرئي العلم باليد تعالى برؤية العين كما في غيره من المراتب ومعلوم في
قوله في حديث الباب كما ترون القمر انه مشرقة عن الجهة والكيفية وذلك امرنا على العلم فقال بعضهم ان المراد بالروية العلم
وعبر عنها بعضهم بانها حصول حاله في الانسان فثبتها الى ذاته المخصوصة نسبت البصار الى المراتب وقال بعضهم روية
المؤمن من الله كشفت وعلم الاله انه وفتح من العلم وبذلك اقرب الى الصواب من الاول ولتعب الاول بانه حينئذ
لا اختصاص لبعض دون بعض لان العلم لا يتفاوت ولتعب ابن التين بان الروية بمعنى العلم شديد لمفهومين فنقل
رايت زيارتها اسي علمت فان قلت رايت اسد لانتقالا لم يفهم منه الروية البصرة يزيد تحقيقا قوله في الخبر انكم سترون
ربكم عيانا لان اكثر الروية بالعيان لا يتجمل ان يكون بمعنى العلم وقال ابن بطال ذهب اهل السنة وجوب الروية الى
جواز روية المعنى في الآخرة ومنه خروج المعتزلة وبعض المحدثين ويمسكوا بان الروية يجب كون المرئي مينا وحال في
مكان واوله قوله ناظر ينظر وهو خطأ لانه لا يتعدي بالي ثم ذكر نحو ما تقدم ثم قال وانما مكوبا فاسا يعقلم الاله على

بيان معنى النظر الى النظم

بيان روية السمع في الدنيا

ان الله تعالى موجود والروية في تعلقاتها بالمرئي بمنزلة العلم في تعلقاتها بالمعالم فاذا كان تعلق العلم بالمعالم لا يوجب حاشية
 كذلك المرئي قابل وتعاقد القول لا تتركه الابصار ويشبهه تعالى للمعنى ان تراه في الجواب عن الاول انه لا تتركه الابصار
 في الدنيا جاعلين رجلي الامتين وبان في الادراك لا يستلزم نفى الروية لامكان روية الشيء من غير حاله بحقيقة وعن
 الثاني للمراد ان تراه في الدنيا جاعلا ايضا ولا نفى الشيء لا يقتضي حاله مع ما جاز من الاحاديث الشاذة على وفق الآيات
 وقد تناقها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدثت من انكار الروية وخالف السلف وقال القليل
 اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبينة الخصوصية والمقابلة والاتصال الاشعة وزوال الموانع كالعبء وحجب
 في خطبهم وتحكم وآمل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرائي فيرى المرئي
 وتقتصر بها احوال يجوز تبدلها والعلم عند الله تعالى وفي فتح الملهم باب في الروية الذي في سبانه في القياسات فيثبتها اهل
 السنة والجماعة لما ورد فيها الاخبار الصحاح وآراء المعتزلة والجمية والخوارج والرافض فينكرونها وقالوا ان الروية توجب
 كون المرئي محاشا وحالات في مكان قال القليل اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبينة الخصوصية والمقابلة و
 الاتصال الاشعة وزوال الموانع كالعبء وحجب في خطبهم وتحكم وآمل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود
 المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرائي فيرى المرئي وتقتصر بها احوال يجوز تبدلها والعلم عند الله تعالى و
 احاديث الباب صريحة في روية الله تعالى في الآخرة ونحن نخبر شمل هذه الاحاديث على ظاهرها ولا نذكر لها المعاني فتاوها
 بولاء القصور علنا وعن ركها فافهم واختلف السلف في روية النبي صلى الله عليه وسلم ربه فثبتت عائشة وابن مسعود
 الى انكارها واختلفت عن ابي ذر وزيد بن جارية الى اثباتها على عبد الله بن عباس وعنه الحسن بن علي بن جهمادى
 ربه واخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير اثباتها وكان يشهد عليه اذ ذكر له انكار عائشة وبه قال سائر اصحاب
 ابن عباس وجزء به كعب الاخبار والزهرى وصاحبه عمر وآخرون وبه قول الاشعري وغالب اثباتهم اختلفوا
 هل رآه بعينه او قلبه وعن احمد بن حنبل في ذلك جات عن ابن عباس اخبار مطلقة واخرى مقيدة فيجب حمل مطلقاتها
 على مقيدة ما من ذلك ما اخرج النسائي باسناد صحيح وصححه الى كمال ايضا من طريق عكرمة عن ابن عباس قال تعجبون
 ان تكون الخلة لا يراى الكلام للمعنى والروية الحمد واخرج ابن خزيمة بلطفان الدار صفة ابراهيم بالخلة الى ربه واخرج ابن
 اسحاق عن طريق عبد الله بن ابي سلمة ان ابن عباس قال راي محمد ربه فاسئل الله ان نعم ومنها اخرج مسلم
 من طريق ابي العلاء عن ابن عباس في قوله تعالى ما كان يب الفؤاد ما تولى ولقد رآه نزلة اخرى قال راي ربلف اده
 منين ولمن طريق عمار عن ابن عباس قال رآه بقلبه واصرح من ذلك ما اخرج ابن مردويه من طريق عطاء بن
 عن ابن عباس قال لم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه انما رآه بقلبه وعلى هذا فيمكن الجمع بين اثبات ابن عباس
 ونفى عائشة بان يحيل ايقها على روية البصر واشتات على روية القلب ثم الما بروية الفؤاد روية القلب لا محذور
 حصول العلم لانه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله على الدوام بل مراد من اثباته رآه بقلبه ان الروية التي حصلت
 خلقت في قلبه كاخلاق الروية بالدين لغيره والروية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلا ولو جرت العادة بخلتها في العين
 وتوى ابن خزيمة باسناد قوي عن انس قال راي محمد ربه وعنه مسلم من حديث ابي ذر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

بيان اختلاف السلف في روية النبي صلى الله عليه وسلم في السجود

ذلك فقال توراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولابن خزيمة عنه قال راك فقل لم يره بعينه وبهذا تبين مراد ابى خزيمة
 بذكره النوران النور حال بين روية له بصرة وقد رجع القرطبي في الفهم قول الوقت في هذه المسئلة وعزاه جماعة من
 المحققين ونوه بان ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين فلو اصر باحتجازه رتبة قابلة للتأويل قال
 وليست المسئلة من العمليات فكيف فيها بالادلة الغريبة وانما هي من المعتقدات فلا يكفي فيها الا بالدليل القطعي وجح
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد دلل فرجع الاثبات والمطب في الاستدلال لها يطول ذكره وحمل ما ورد عن ابن عباس على
 ان الرقيا وقعت مرتين مرز لجنه ومرز لجنه فيها اوردين من ذلك فتبين ومن اثبت الروية لتبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 الانام احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن المزوري قلت لاجلهم يقيرون ان عائشة قالت من زعم ان محمدا راي ربه
 فقار اعظم على الله الفرية فباي شيء يدفع قولها قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر
 من قولها وقال صاحب الهدى علي من زعم ان احمد قال راي ربي يعني الاستئصال وانما قال مرز راي محمد ربه قال
 مرز لجنه اوده على بعض المتأخرين راي لجنه راي راسه ومن تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن
 مسروق قال قلت لعائشة يا امنا هل راي محمد ربه قالت لقد قلت شئرا مما قلت ابن انت من ثلث من خالفك من فقد
 كذب من خالفك ان محمدا راي ربه فقد كذب ثم قرأت لاندركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان
 للبشر ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب اليرث وفيه وكذا راي جبرئيل في صورته مرتين قال النووي لم تنف عائشة
 بحجة شامرية في راي ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النسخي لا يلزم علما ولم تحك عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبرنا انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسعيجيب فتأملت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فغده
 من طريق داود بن ابى هند عن النبي من مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت متكئا فجلست فقلت ان النبي صلى الله
 ولقد رآه نزلة اخرى فقلت انا اول هذه الامتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما راي جبرئيل واخرجه
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بن ابى هند قال استأذنت قال انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت
 يا رسول الله راي ربي قال لا انا رايت جبرئيل فنهبط انتم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس
 فاخرج الترمذي من طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راي محمد ربه قلت ليس الله يقول
 لا تملكه الابصار وقال ويكذلك اذا تجلى بوجهه الذي هو نوره وقد راي ربه مرتين وتناحله ان المراد بالآية نفى الاحاطة
 عند رويها لان نفى اصل رويها وروى عن ابن عباس راي ربه مرتين اي راي اولابا العين وصدقه القلب
 ثانيا فافهم واستدل القرطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلي بالالف واللام فيقبل التحصيل وقد ثبت دليل
 ذلك سمعا في قوله تعالى كلا انهم من ربهم ليسند لحوجب فيكون المراد الكفار بربيل قوله تعالى في الآية الاخرى ووجه
 يؤمنه فاضرة الى ربها فاضرة قال واذا اجازت في الاخرة جازت في الدنيا كذلك في التبيين بالنسبة الى المراتب
 وهذا استدلال جدير وقال عياض روية النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة جازت في الدنيا كذلك في التبيين بالنسبة الى المراتب
 في الآخرة واما في الدنيا فقال ذلك انما لم يرسو في الدنيا باق والسابق لا يري بالغا في اذا كان في الآخرة وروى
 البصا رايت راي ربي قال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر الله

في ذلك فقال توراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولابن خزيمة عنه قال راك فقل لم يره بعينه وبهذا تبين مراد ابى خزيمة
 بذكره النوران النور حال بين روية له بصرة وقد رجع القرطبي في الفهم قول الوقت في هذه المسئلة وعزاه جماعة من
 المحققين ونوه بان ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين فلو اصر باحتجازه رتبة قابلة للتأويل قال
 وليست المسئلة من العمليات فكيف فيها بالادلة الغريبة وانما هي من المعتقدات فلا يكفي فيها الا بالدليل القطعي وجح
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد دلل فرجع الاثبات والمطب في الاستدلال لها يطول ذكره وحمل ما ورد عن ابن عباس على
 ان الرقيا وقعت مرتين مرز لجنه ومرز لجنه فيها اوردين من ذلك فتبين ومن اثبت الروية لتبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 الانام احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن المزوري قلت لاجلهم يقيرون ان عائشة قالت من زعم ان محمدا راي ربه
 فقار اعظم على الله الفرية فباي شيء يدفع قولها قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر
 من قولها وقال صاحب الهدى علي من زعم ان احمد قال راي ربي يعني الاستئصال وانما قال مرز راي محمد ربه قال
 مرز لجنه اوده على بعض المتأخرين راي لجنه راي راسه ومن تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن
 مسروق قال قلت لعائشة يا امنا هل راي محمد ربه قالت لقد قلت شئرا مما قلت ابن انت من ثلث من خالفك من فقد
 كذب من خالفك ان محمدا راي ربه فقد كذب ثم قرأت لاندركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان
 للبشر ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب اليرث وفيه وكذا راي جبرئيل في صورته مرتين قال النووي لم تنف عائشة
 بحجة شامرية في راي ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النسخي لا يلزم علما ولم تحك عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبرنا انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسعيجيب فتأملت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فغده
 من طريق داود بن ابى هند عن النبي من مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت متكئا فجلست فقلت ان النبي صلى الله
 ولقد رآه نزلة اخرى فقلت انا اول هذه الامتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما راي جبرئيل واخرجه
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بن ابى هند قال استأذنت قال انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت
 يا رسول الله راي ربي قال لا انا رايت جبرئيل فنهبط انتم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس
 فاخرج الترمذي من طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راي محمد ربه قلت ليس الله يقول
 لا تملكه الابصار وقال ويكذلك اذا تجلى بوجهه الذي هو نوره وقد راي ربه مرتين وتناحله ان المراد بالآية نفى الاحاطة
 عند رويها لان نفى اصل رويها وروى عن ابن عباس راي ربه مرتين اي راي اولابا العين وصدقه القلب
 ثانيا فافهم واستدل القرطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلي بالالف واللام فيقبل التحصيل وقد ثبت دليل
 ذلك سمعا في قوله تعالى كلا انهم من ربهم ليسند لحوجب فيكون المراد الكفار بربيل قوله تعالى في الآية الاخرى ووجه
 يؤمنه فاضرة الى ربها فاضرة قال واذا اجازت في الاخرة جازت في الدنيا كذلك في التبيين بالنسبة الى المراتب
 وهذا استدلال جدير وقال عياض روية النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة جازت في الدنيا كذلك في التبيين بالنسبة الى المراتب
 في الآخرة واما في الدنيا فقال ذلك انما لم يرسو في الدنيا باق والسابق لا يري بالغا في اذا كان في الآخرة وروى
 البصا رايت راي ربي قال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر الله

على صورة مختلفة وكنت أكثر ما رآه على صورة دحية بن خليفة الكلبي وكان أحياناً لا يراه قبل ذلك إلا كما يرى الرجل صاحبين
وراء الغراب فولدنا دحي إلى عبده ما دحي الضمير لله تعالى لا جبريل فعنه الطبري فاوحي الله لي ما أوحى وخومنه عنده مسلم و
ليس بذلك تشارافي الضمائر ولا انشكاكاً في النظم فإن هذا لوصف شخص في الشر وإن فعله هناك موجباً ومعلماً وإن لم يفتقر
رسولاً انتهى المراد من الرسول ما لم يكن الرسول موجباته المرسلة هو الموحى على شاكته قوله تعالى أو يرسل رسولا فيوحي
بأذننا ما يشاء وإنه ليس هناك متعاطفات بالواد وانما هي سلسلة مرتبة بعضها إثر بعض في الخارج والانتها إلى العدم وهو
فذلكم البصا كما قبلنا في قوله إن ما أوحى دحي يوحى وهو استيفاف أيضاً بأعادة ما استوفيت عنه كقوله إن الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم ثم قال ما كذب القواد ما رأيته فصلة عما قبله ولم يعطف عليه لأنه شامل لرؤية الله تعالى بالقواد
ولرؤية جبريل على صورته وبما قبل الأسرار ولما رأيته في ليلة الأسرار لقوله تعالى فيما بعد لقد رأيته من آيات ربك العظمى
ولقوله في بني إسرائيل لسريين آياتنا ولقوله هناك ويا جبريل ما رأيته في ليلة الأسرار لقوله تعالى فيما بعد لقد رأيته من آيات ربك العظمى
المارة بهناني في قوله أنتما رؤيتني ما يرى فقوله ما كذب القواد ما رأيته أي ما كذب القواد وعبدنا ما رأيته أي هذا العبد ما
لقواد وبعبارة كاذب منقاد إلى المعولين كقولهم صدقت فلانا إلى حيث كذبت وكتميل الانقصار على فعل واحد الضمائر
ما قال كذبا بآية المقول بل قال ما وقع بعد عياناً في الأسرار بالنسبة إلى رؤية الله تعالى ولعله لا ضمير لقوله عز وجل وأوحى
إلى العبد وكان الواضح أن يقال ما كذب القواد ما رأيته أي ما رأي القواد أي ما افتراه وما قاله كذبا وكون الرؤية
بشأن رؤية القواد وفيما بعد رؤية البصر لا يورث فكأن في النظم فإن الرؤية امر واحد والفرق من المتعارف الفاعل وتصحيح
الاحاديث المرفوعة والناظر في الروتين ورؤية الله لا ولي بالقواد الثانية بالبصر على مشاكته حديث البعثة من تقدم
الزوي على الواقعة ثم ذكر صلة الله عليه وسلم لكل طراز من الكلام كما نقله في المواهب عن المهدوي ولم ينس على ضابطه
الانفاذ شرجاً مستعاراً جامعاً وانما قبل فكر بعض الماصد ذات واطرافاً من القصة ومثله كثير في الحديث وعند
السلف كحديث أول مسجد أُنشئ على التقوى ثم قال انتماروسه على ما يرى ولم يقل ما يرى قد رأى نبل على آت ثم رواية أخرى
بعنده قال السبلي وقال على ما يرى ولم يقل فيما يرى لأنهم كانوا يمارون في نفس الرؤية لا في خصوص المربي و
عن ابن عباس أن كان يقول إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربهم مرتين مرة ببصره ومرة بقواد ورواه الطبري في
في الأوسط ورجال رجال الصحيح خلاصتين منصور الكوفي وحنوب بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات كذا في الزوائد
وعنده الدارقي عن ابن غنم قال نزل جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق بطنه ثم قال قلب وكعب فيما زمان
سمعتان وعينان بصيرتان الخ قال أبو محمد وكعب يعني شديداً أي يتينا ثم قال ولقد رآه نزلة أخرى وبه أيضاً شاملة
لرؤيتين الماروسية جبريل فظاهر ما رؤيته الله تعالى فلما بها لا يكون إلا بدو منه تعالى كسروله إلى السمار الدنيار في الثالث
الليل الآخر وكحديث يطبع السري ابل الجنة فيقول بل قضيت فقوله عند سررة المنتهي متعلق بالرأي كقولك ركبت الهلال
من المسي لا بالركن كقولك رأيت من السحاب وقوله في الطبري قوله أدبته السرة ما يشاء أي من الأنوار و
التجليات فاجتعت الملكة عليه كالفراش وعند السائي وأنت سررة المنتهي قضيت خربت لسا جاداً وبه أيضاً
هي الظل من الغمام التي يأتي فيها الشرحي ثم قال ما زلت البصر ما ظنني فصرح إذ تيقن وهو أيضاً عام لكل ما رأي

من حيث المثل لا يمكن محطس معاملته مع الله فقط ثم قد يقول القائل لا من آيات ربنا الكبرى ولم يعطه الله ايضاً عام لكل ما رأى
وحديثه الى ذرايت نوراً يورثني الازمان معناه واحداً ويدلون من اين رأيت وفي كتاب العلوك الذي نقل المروزي عن
ابي عبد الله وسأله ما تدفع قول عائشة قال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي وقال احمد في مسنده ثنا اسود ثنا
حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي عز وجل اسنداً قوي
ليس مختصراً ما عند الترمذي من تفسير سورة ص من ابن عباس ايضاً لا حديث آخر من طريق ابي قلابة وبنا من طريق بكر بن
عنه وبه في تفسير الخمر عند الترمذي ايضاً وهو مشهور عن ابن عباس وبعضهم في رويته العين ويريدان العين لا تكفي في تلك
الرؤية فكل ما روى في هذه المسألة متجه ذكر كل طرفاً والمجموع جامع للاطراف اجمع في سابق الرواية لا هنا لانك تفتق فيها
مخالفات فكان الوجه في ابراهيم هذا والله اعلم

باب في القرآن

اي في ان كلام الله تعالى لا يخلو من كلام خلقه الله تعالى في بعض الاجسام وبعض الالسنه قال البيهقي في كتاب الاعتقاد
القرآن كلام الله وصفته من صفات ذاته وليس شيء من صفات ذاته مخلوق ولا حي ولا حادثا قال الله تعالى
انما قولنا شيء اذا اردنا ان نفعول لكن ننبهون فلو كان القرآن مخلوقا لكان مخلوقا كغيره من المخلوقات لان يكون قول الله تعالى
القول لا يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيستلزم وبه فاسد وقال الله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان فخص القرآن
بالعليم لا كلامه وصفته وخص الانسان بالخلق لا خلقه وصنعه ولا ذلك فقال خلق القرآن فالانسان وقال
الله تعالى يعلم السرور السكيا ولا يجوز ان يكون كلام التكلم قائماً بالغير وقال تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
بوحى الا ننبهون فلو كان الوجود لا مخلوقاً لكان مخلوقاً في شيء لا بشرى في قوله ان الاله لا يستد اجمع الخلق في
سماعه غير المنبسط قول الجحيم انه مخلوق في غير الله ولا يميزهم في قولهم ان المخلوق كانا في شجرة كلمه موسى ان يكون من
سبع كلام المومن تلك ايقى افضل في سماع الكلام من موسى ولا يميزهم ان يكونوا اشجور هي المشككة بما ذكره الله كلمه موسى
وهو قوله اني اعلم الله الا لا فاعبدي وقد انكر الله تعالى قول المشركين ان هذا القول البشر ولا يعترض بقوله تعالى انه
القول رسول كريم لان معناه قول لقاء عن رسول كريم بقوله تعالى فاجرة حتى يسبح كلام الله ولا يقولوا اناجلنا وقرنا عينا
لان معناه سمينا قرنا وهو قولهم وتعلمون فتركوا انكم تكذبون وقوله ويجعلون شراً ما يكذبون وقوله وما ياتيهم من ذكر من ربهم عسى
انما اراد ان تنزيهه الياسم الحامدي لا لا ذكر نفسه وتبني الحج الامام احمد ثم حاق البيهقي حديث شاذ بكسر النون وتخفيف التثنية
ابن كرم ان ابا بكر فخر عليه سورة الروم فقالوا هذا كلامك او كلام صاحبك قال ليس كلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله
واصل هذا الحديث اخره الترمذي صحيحاً وعن علي بن ابي طالب با حكمت مخلوقاً با حكمت الالافقران ومن طريق سفيان بن عيينه
سمعت عمرو بن دينار وغيره من تيننا يقولون القرآن كلام الله ليس مخلوقاً وقال ابن حزم في ملل النحل اجمع اهل الاسلام
على ان الله تعالى كلم موسى وعلى ان القرآن كلام الله ولا يميزهم في قولهم ان المخلوق كانا في شجرة كلمه موسى ان يكون من
سبع كلام المومن تلك ايقى افضل في سماع الكلام من موسى ولا يميزهم ان يكونوا اشجور هي المشككة بما ذكره الله كلمه موسى
وهو قوله اني اعلم الله الا لا فاعبدي وقد انكر الله تعالى قول المشركين ان هذا القول البشر ولا يعترض بقوله تعالى انه
القول رسول كريم لان معناه قول لقاء عن رسول كريم بقوله تعالى فاجرة حتى يسبح كلام الله ولا يقولوا اناجلنا وقرنا عينا
لان معناه سمينا قرنا وهو قولهم وتعلمون فتركوا انكم تكذبون وقوله ويجعلون شراً ما يكذبون وقوله وما ياتيهم من ذكر من ربهم عسى
انما اراد ان تنزيهه الياسم الحامدي لا لا ذكر نفسه وتبني الحج الامام احمد ثم حاق البيهقي حديث شاذ بكسر النون وتخفيف التثنية

الفاعلة قامت على بن الدر الشبهة من خلقة لوجس التوجه فلما كان كلامنا غير ناكوا كان مخلوقا وجب ان يكون كلامه
 سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا وقال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا في ان كانت الهمجية والمعتزلة
 وبعض الزيدية والامامية وبعض الموحدين كلامهم المخلوق خلقا بمشيئة وقد رتب في بعض الاجسام كالشجرة حين تكلم موسى و
 حقيقة فلوهم بن الدر لا يتكلم وان نسب اليه ذلك في طريق المجاز وقال المعتزلة يتكلم حقيقة لكن فيخلق ذلك الكلام في غيره
 وقالت النكالية الكلام صفة واحدة فذات العين لازمة لذات العدم كالحياة ولا ينكلم بمشيئة وقد رتب في كل كلمة انما خلق
 اذراك ليس به الكلام ولا يدر لموسى لم يزل كلمه معه ذلك الدر اذ حينها جاءه وحكي عن ابي منصور الماتريدي من النخبة نحو كون
 قال خلق صوتا حين ناداه فالسعة كلامه وزعم بعضهم ان هذا هو مراد السلف الذين قالوا ان القرآن ليس لمخلوق واخذ يقول
 ابن كلاب القاسمي والاشعري واتباعهما وقالوا اذا كان الكلام قديما ليعينه لانه ذات الرب لم يخلق وليس بمخلوق
 فالجروف ليست فذات لانه متعاقبة وكان ان سبقوا لغيره لم يكن قديما والكلام القديم معنى قائم بالذات لا متعدد ولا يتجزأ
 بل بمعنى واحد ان عبرته بالعربية فهو قرآن او بالعبرانية فهو تورا مثلا وزعم بعض النكالية وغيرهم الى ان القرآن العربي
 كلام الله وكذا التوراة وان الله لم يزل يتكلم اذا شاء وانه يتكلم بوجه القرآن واسم من شار من الملائكة والانبيا رسوله
 وقد قال ان هذه الجروف والصاوت فذات العين لازمة لذات ليس متعاقبة بل لم تزل قائمة بذات منتشرة لا تسبق ولا تتأخر
 لما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق وزعم اكثرهم ان الاصوات والجروف هي المسموعة من القاريين والى ذلك
 كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من الغافلين وزعم بعضهم الى انه يتكلم بالقرآن العربي بمشيئة وقد رتب بالجروف والاصوات
 القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الازل لم يتكلم لانه لا وجودا لما حدث في ذات لا محرمات وحيث
 الكرامة الى انه حادث ذاته ومحدث وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية ان قول من قال انه تعالى يتكلم بكلام ليعوم
 بذاته وبشيئة واعتباره بواجب الاقوال فكلوا عقلا وخال في تقرير ذلك والمحفوظ عن جهول السلف ترك البعض في ذلك
 والتعق في ذلك واقتضا على القول بان القرآن كلام الله وانه غير مخلوق ثم اسكت عما وراء ذلك قال الخافض في
 باب قول الله تعالى فلما جعلوا للشان اذ ان غرضه اسي البخاري) بهذا الرد على من يفرق بين التلاوة والخلق
 ولذلك اتبع هذا الباب بالتزام المتعلقة بذلك مثل باب لا تحرك به سنانك لتقبل به وباب واسروا قولكم اواجروا به وغيرهما
 وقده المسئلة هي المشهورة بلسنة النطق ويقال لاصحابه اللغوية واشتد انكالا ما احمده من تبطل على من قال نفطى بالقرآن
 مخلوق ويقال ان اول من قاله الحسين بن علي الكلابسي احد اصحاب الشافعي الثقلين لكتاب الفقيه فلما بلغ ذلك احمد
 بدعه ونحوه ثم قال في ذلك واودع على الاصحاب في رأس الظاهرية وهو يوشى بذا بونفا على اسحق وبلغ ذلك احمد
 فلما قدم بغداد باذن له في الدخول عليه وخرج ابن ابي حاتم اسما من اطلق على اللغوية انهم جهة فبنوا اعدادا كثيرة من
 الامة وافر لذلك بابا في كتابه على الهمجية والذي يحصل من كلام المحققين منهم انهم اراوا جسم المادة صونا للقرآن ان
 بوصفه يكون مخلوقا واذا حقق الامر عليهم لم يفتضح احد منهم بان حركة اللسان اذ قرأ قديما وقال البيهقي في كتاب الاسمار و
 المضغفات مذنب السلف والخلف من اهل الحديث والسنة ان القرآن كلام الله بوصفه من صفات ذاته واما التلاوة
 فلم يزل على طريقتين منهم من فرق بين التلاوة والخلق وسمي من احب ترك القول فيه واما ما نقل عن احمد بن حنبل انه سوي بينهما

انه لم يزل يتكلم اذا شأنا نص على ذلك احمد في كتاب الرد على الجهمية وانفردوا بقرنتين منهم ثلث جوازهم لذاته والحروف
 والاصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامهم من شاروا الترتيم قال ابن حنبل في كتابه في معرفة ما شاع من شواهد نادى موسى عليه السلام حين
 كلمه ولم يكن ناداه من قبل والذي استقر عليه قولنا لا شاعرت ان القرآن كلام الله غير مخلوق مكتوب في المصاحف محفوظ في
 الصدور مقرر وبالله التمسنا قال المتنعي في تاجه حتى يسمع كلام الله وقال تعالى في هاتيك الايات في صدور الذين اوتوا العلم
 وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر انهما فرقا بالقرآن الى ارض العدو كراهية ان يناله العدو وليس المراد اني الصدور
 بل بانني الصعق واتبع السلف على ان الذي بين الفيتين كلام الله وقال بعضهم القرآن يطلق ويراد به المقرور وهو
 الصفة القدسية ويراد به القراءة وهي الالفاظ الدالة على ذلك وبسبب ذلك وقع الاختلاف واما قولهم انه منزه عن الحروف
 والاصوات فمرادهم الكلام المنطوق بالذات المتعاقبة فمن صفات الموجودات القائية واما الحروف فان كانت حركات
 ادوات كاللسان والشفنتين فهي اعراض وان كانت كتابية فهي احكام وقوام الاجسام والاعراض بذات الله تعالى محال
 ويلزم من اثبات ذلك ان يقول خلق القرآن وسواء في ذلك ولا يضره قائل ذلك بعضهم الى ادعاء تقدم الحروف كما التزمه
 السابية ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ومن شدة اللبس في هذه المسئلة كثرت في السالف عن الخوض فيها واكتفوا بفتح
 ان القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئا وهو اسلم الاقوال والله المستعان

باب قول السلك يوم هو في شأن ما يابى بينهم وذكر من ربه محمد بن قول السلك الذي يحدث بعد ذلك امر وان حدث
 لا يشبه حرفي المخلوقين لقوله ليس كمثل شيء وهو السمع البصير قال ابن بطال غرض البخاري الفرق بين وصف
 كلام الله تعالى بأنه مخلوق وبين وصفه بأنه شيء فاحال وصفه بالخلق واجاز وصفه بالحدث اعتمادا على الآية وبهذا
 قول بعض المعتزلة واهل الظاهر وهو خطأ لان الذكر الموصوف في الآية بالا حركات ليس هو نفس كلامه بتمامه الاليل على
 ان ميثاقا ونشأ ومخترا ومخلوقا لفظا متروكة على معنى واحد فاذالم يجر وصف كلام الله تعالى بذاته بأنه مخلوق لم يجر وصفه بأنه
 محدث فاذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بأنه محدث هو الرسول لان الله تعالى قد سماه في قوله تعالى قد انزل اليك
 ذكرنا رسولا فيكون المعنى ما ياتيهم من رسول محدث ويحتمل ان يكون المراد بالذكر ههنا وعظ الرسول اياهم وتحذيره من
 المعاصي فسماه ذكرا واضافه اليه اذ هو فاعلمه ومتدبر رسول على الكسابة وقال بعضهم في هذه الآية ان مرجع الاحداث الى
 الانبياء لان الذكر القديم لان نزول القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شتيا بعد شئ وكان نزوله بعد شئ حينا
 بعد حين كما ان العالم يعلم بالابلية الجاهل فانما اعلمه الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احدا عنده العلم التلم احداث عين المعلم
 قلت والاحتمال الاخير اقرب الى مراد البخاري لما قدمت قبل ان ياتي بهذه التراجع عنده على اثبات ان افعال العباد مخلوقة
 مرداه ههنا الى ان يثبت بالنسبة لا لزال وبذلك يزعم ابن السير ومن تبعه فقالوا ان الله تعالى سبب وجوده واهل
 فالاولى هي الترتيبات والثانية هي القائية والثالثة الخلق والرزق وهي حادثة ولا يلزم من حدوثها تغيير في ذات الله ولا في صفاته
 الوجودية كما ان تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعلومات والقدرة والقدرة حادثة وكذا جميع الصفات الفعلية فاذا تغير ذلك لا تزال
 حادثة والمنزل قديم وتعلق القدرة حادثة ونفس القدرة قديمة فالمراد وهو القرآن قديم والذكر حادثة واما ما نقله ابن بطال
 عن الملبس فنفية نظر لان البخاري لا يقصد بذلك ولا يرضى بما نسب اليه الا لا فرق بين مخلوق ومحدث لا اعتلا ولا نقلا ولا عفا

فقال ابن المنية قيل وكثير من ان يكون مراده حمل لفظة حديث على الحديث فحقى ذكر الحديث اي حديثه وقاخرج ابن ابي حاتم عن طريق هشام بن عبيد السرازمي ان رجلا من اليهودية احتج اربعة ايام القرآن فخلو في هذه الآيات فقال له هشام حديث النبي صلى الله عليه وسلم الى العباد وعن احمد بن ابراهيم الدورقي نحوه ومن طريق نعيم بن حماد قال حدثت عن الخاقاني عن السرياني قال قالوا له ما المراد من الحديث عند النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بعد ان كان لا يعلمه وآباء السريانية وما على فلم يزل عالما وقال في موضع آخر كلام السريانيين بحرف لان لم يزل متكلما لانه كان لا يتكلم حتى احبث كلاما لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه السريانية لان الخاقاني كانوا لا يتكلمون حتى احبثوا لهم كلاما فكلوا به وقالوا لا اعجب الحديث ما اوجده ان لم يكن ذلك ما في ذوات الاحياء عند من حصل عنده و يقال لكل ما قرب عهد حديثه فعلا كان او متقالا وقال غيري في قوله تعالى لعل الحديث بعد ذلك امر او في قوله لعلهم يتقوا او حديث لهم ذكر الحديث عندهم لم يكن يعلمونه فلو نظير الآية الاولى وقد نقل الهروي في الفاروق بسنده الى حرب الاكراني سالت اسحق بن ابراهيم النخعي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم حديث قال قد بين رب العزة حديث الى الارض بهذا هو سلف البخاري في ذلك وقال ابن التين الاحتج من قال بخلق القرآن بهذا الآية قالوا له الحديث هو الخلق والجواب ان لفظة الذكر في القرآن تيصرف على وجوه الذكر بمعنى العلم ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى العظمة ومنه والقرآن ذي الذكر والذكر بمعنى الصلوة ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى الشرف ومنه وان ذكر لك وتقولك و لغتنا لك وذكرك قال فانما كان الذكر تصريف الى هذه الوجة وهي كلها محدثة كان جملة على احدا او الاولى ولان لم يقل ما ياتيهم من ذكر من ربهم الا كان محمدا ونحن لا نكف ان يكون من الذكر ما هو حديث كما قلنا وقيل حديث عندهم ومن الزائدة للتوكيد وقال الدودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو حديث عن نوايه ومن صفات تعالى ولم يزل سبحانه وتعالى يجمع صفاته قال ابن التين وبنا منه من الدودي وعظيم واستلادير وعليه فانه اذا كان لم يزل يجمع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفته محدثة وهو لم يزل بها الا ان يريد ان الحديث غير الخلق كما يقول البلخي ومن تبعه وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال وان حديثه لا يشبه حديث المخلوقين فابنت انه حديث انتهى وما استغن عن كلام الدودي وهو محجب تخيله والا فاذي نفي ان مراد الدودي ان القرآن هو الكلام القديم الذي من صفات الله تعالى وهو غير حديث وانما يطلق الحديث بالنسبة الى انزاله الى المكلفين وبالنسبة الى انهم لم يقرئهم غيرهم ونحو ذلك وترا عاود الدودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشاني في نفسي كان احقر من ان يتكلم الله في ما يزل قال الدودي فيه ان الله تكلم بمكة عائشة حين انزل بركتها بخلاف قول بعض الناس انه لم يتكلم فقال ابن التين ايضا بان الدودي عظيم لانهم من ان يكون الله تعالى متكلما بكلامه فخلق فيه الحوادث تعالى الله عن ذلك وانما المراد بانزاله الى الانزال هو الحديث ليس ان الكلام القديم نزل الا ان انتهى وهذا مراد البخاري وتعدال في كتاب خلق افعال العباد وقال ابو عبيد يعني القاسم بن سلام احتج هؤلاء بالجملة بايات وليس فيما اجتوا ابراهيم باسا من ثلاث آيات قوله وخلق كل شيء فقدره تقديرا وانما السبع عيسى بن مريم رسول الله وكلمته وما ياتيهم من ذكر من ربهم حديث قالوا وان قلتم ان القرآن لا شيء كغيرهم ان قلتم ان السبع كلمة الله فقد اخرتم ان خلق وان قلتم ليس بحديث ردوكم القرآن قال ابو عبيد اما قوله وخلق كل شيء فقد قال في آية اخرى اننا لو انشئنا اذا اردنا ان نخلق لكون شيكون فاخبرنا ان خلقه بقوله واول خلقه يوم اول انشئ الذي قال وخلق كل شيء فقدره تقديرا فانه خلقه بقوله فعل على ان كلامه قبل خلقه وانما السبع قالوا ان المخلوقين

لا شبهة في كونه القائل بالمرحوم ولم يقل القائل بالمرحوم عليه قول تعالى ان مثل عيسى عندنا كمثل آدم خلقتنا من طين ثم قال يكون
 وآلايته اثنا عشر فانما حدث القرآن عند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بالمرحوم القائل بالمرحوم والقرآن تام الاثني عشر مخلوق
 ثم ساق الكلام على ذلك الى ان قال سمعت عبد الله بن زيد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعني بالقائل يقول انزلت اسع
 اصحابنا يقولون ان افعال العباد مخلوقة قال البخاري حركا بهم واصواتهم وكسا بهم وكنيا بهم مخلوقة فاما القرآن المتكلمين
 المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله سبحانه قال وقال اسحق بن ابراهيم بن ابي
 فاما الادوية فمن يشك في خلقها قبل البخاري فاما دعا الورق ونحو خلق وانت تكتب الله فاما في فاته ونحو خلق
 من فعلك هو خلق لان كل شيء دون الله هو بخلق ثم ساق حديث خليفته ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت جبرائيل
 كتاب الادب باب الحكم واخلاق النبي صلى الله عليه وسلم قد مر في المقدمة فراجع

باب في الاجرة الاجل اخذ وفي الباب قوله ولا يلحق المسلم ان يجر اجاره فوفى ثلث ليل الى الاخر في الدين قال البخاري
 وآبا الجيران اثل من ثلث فانما جاز ذلك في جيران الاجل اخاه لعتب وموجده اثنى يكون منه آبا جيران العالم الاول والآخر
 الزوجة ومن كان في معناها فلا يفتق اكثر من ثلث وقد يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء وشهرا وقال البيهقي والمراد
 حرمة الجيران ان كان الباعث عليه وقوع تقصير في حقوق الصعبة والاخوة واداب العشرة كاعتقاب وترك للصعبة ما كان
 من جهة الدين والمذهب فجزان اهل البدع والابواء واجب الى وقت ظهور التوبة ومن خاف من مكالمته احره وصلة ما يفسد عليه
 الدين او يضل مضرة في دينه يجوز له الرجعة والبعد عنه وقرب يجر حسن خيرة من مخالطة مودية

باب في كراهية الغمار والرمي والغنائم بالصوت وفي الباب عن نافع قال سمع ابن عمر رارا قال فوض اصبعي على اذني و
 نائي عن الطريق وقال لي يانف هل سمع شيئا قال قلت لافرن اصبعي من اذني الحديث وشك في ان ابن عمر عز عن سماع
 الصوت واذن لنافع لسماعه والجواب عنه اما ان يقال ان احتراز ابن عمر عن سماعه ليس بكونه محررا لان الحرم لم يمتنع لسماع
 وآما لو منع في الاذن من الصوت فليس يحرم فاحتراز ابن عمر وسد سماعه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لا لحرمة ذاتها
 في الاذن لنافع او يقال ان نافعا اذ ذلك كان لم يبلغ الحلم

باب ما جاء في الرؤيا اي في تحقيق امر الرؤيا وفي الباب اذا اقرب الزمان لم تكذبوا المسلم ان تكذب اليه اي اذا قرب زمان
 الساعة قيل انما اعتدل الليل والنهار في ايام الربيع وقيل اذا قرب الاجل فبلغ في الكهولة والمشيبة اعلم ان كثير العلماء ذهبوا
 ان الرؤيا تابعة للتعبير المعبر واستدلوا بحديث الباب الرؤيا على رجل طائر الم تعبيرة فاذا عبرت وقعت وقالوا اسنادا لا يثبت قراره
 بالمعبر وقال البخاري الرؤيا اصل حقيقة فان وافق التعبير الحقيقة فيها والاصل العمل بالتعبير فيها اصلا وعلى هذا معنى الحديث ان
 مصداق الرؤيا غير معلوم قوله رؤيا المؤمن جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة قيل معناه ان الرؤيا تجي على موافقة النبوة
 لانها جزء من النبوة وقيل ان الرؤيا جزء من اجزاء علم النبوة وعلم النبوة باق والنبوة غير باقية ذهب النبوة لوقت
 المباشرة وهي الرؤيا الصالحة قلت معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم لويحي اليه في المنام سنة اشهر واجد ذلك كان يوحى اليه في
 البقعة ثلثا وعشرين سنة وستة اشهر جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة قيل سنة قوله من في المنام شير في في البقعة
 وهذا بشارة عظيمة لرحمن الخاتمة وقيل في المخصوص بزمانه قيل معناه ان ليداء اي حتى كالتوبة في البقعة ولا يظهر لشيطان

ويتطوع بحيث يكن الرائي انه يرى على السرة وسلم قيل هذا مختص بصوته المعهود فيعترض الشك الشريفة المعسورة منه
 فان ثابتت الصورة المرسومة تلك الشك في رؤياي والاولا الحق اني علم كل صورة والاختلاف من احوال الرائي والله اعلم بالصواب
 باب في الاستئذان قال في الدر المختار وفي القنية نظر في باب دار رجل ففعل الرجل عليه الاضيمن ان لم يكن مختصة
 من غير فقها وان امكن ضمن وقال الشافعي الاضيمن فيها ولو ادخل راسه فمراو كجرح فقها الاضيمن اجماعا انما الخلاف
 في من نظرم خارجا ونقل صاحب الروا مختار عن معراج الدراية من نظري بيت انسان من ثقب ابوشق باب او نحو فقلعته
 صاحب الدر المختبة اوراهه بخصاصة فقها عليه الاضيمن عن زنا وعند الشافعي الاضيمن فعلم بهذا ان روايات الحنفية مختلفة وليس
 فيها نص عن ابن حنيفة ولا عن صاحب في حاشية الباب نفى جناح اي معصية وهو متفق عليه فانهم
 باب في قتل الذرو في الباب قبل الملة واحدة اي فلما احرقت ملة واحدة قال البخاري النمل الصغير الذي يقال له الهدي يخرج
 قتله وقال عياض في هذا الحديث دلالة على جواز قتل كل موزة ويقال ان لهذه القصة مبدءا وهو ان هذا النبي صلى الله عليه وسلم قتلها
 الدر المنوب اباهم فوقف تعجبنا قال يارب قريش كان فيهم صبيانا وداوا ومن لم يقتل فزنا ثم نزل تحت شجرة فحرق له هذه القصة
 ففهم العجل ولا على ابن الجهم الموزي قتل وان لم يزد فقتل اولاده وان لم يبلخ الا الذي نهبوا الظاهر والجمل ان لم يلبس
 انكارا لما فعل بل جوباه والله وايضا حاكمه شمول اهل تلك القرية فحضره المثل لكان اي اذا اختلط من يتيق
 اهل تلك بغير ذنوب اهل تلك المستحق جازا اهل الكجج ولما انظر اكثر من الكفا بانه مسلمين بغير ذلك كذا في الفخ
 باب في الرجل يسب الدبر في الباب يؤذي ابن آدم يسب الدبر وانما الدبر يدي الامر طلب الليل والظلمة اى انما ياتي
 الدبر ومثاله فلا تفل باجبة الدبر قال الجافظ معنى النهي عن سب الدبر ان من اعتقد انه الفاعل للمكروه فليس خطأ فان الدبر
 الفاعل فاذا سبته من انزل ذلك بكم رجع السب الى الدبر والى وقال وقال عياض زعم بعض من لا تحقيق له ان الدبر
 من اسماء الدتعالى وهو غلط وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والعلموة والسلام على سيدنا ومولانا فاما ثمانية اثنين
 واما المسلمين وعلى آله واصحابه وازواجه واتباعه اجمعين وعليتنا وعلى استاذنا وعلى مشايخنا وعلى عباد الله الصالحين
 وقد وثق بفخرنا محمد الدتعالى وبخوفه سبحانه وتعالى بتاريخ احدى عشر من شهر ربيع سنة اربع واربعين بعب
 ثمانية والف من الهجرة النبوية الامين وقد اشغفت بعد ذلك في بعض المواضع من التبدل وفتح الملم

اللهم تقبل منا كما تقبلت من عبادك المقربين الصالحين واجعله خالصا لوجهك الكريم واغفر لنا ما وقع منا
 من الخطاء والذلل وانا نرضى بيمين العمل فانك عفو كريم رب غفور رحيم وانا نعوذ بك الضعيف في الحن الخزيق
 محمد صديق ابن مولانا المولى الحكيم الشيخ ابن الشيخ محمد مراد ابن الشيخ حسين بن الشيخ الصبار العجيب اباي
 وكان سلمى جاءه من البخاري الى الهند ودخلوا المدينة ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة دلي ثم الى العجيب اباي والد علم

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِمَا كَانَتْ بَيْنَهُ وَلَيْنُ سَعَى فِيهَا وَلِكُلِّ سَيِّئَةٍ الْمُسْلِمَاتَيْنِ : آمِينَ يَا أَرْبَ الْعَالَمِينَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
 عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ (كتبه عبد الاحقر محمد أكبر)

بإهداء تمة من الفصل الثالث من مقدمة هذا الكتاب

قد اتفرتحت من رضى مولانا الفضل محمد ريس الميرزا استاذ الجامعة الصديقية دلي عليه نبذة من احوال الشيخين فاجاب بغيرى وادام الشان
بإهداء من احوال حضرت الشيخ مولانا محمود الحسن شيخ العرب والحجج شيخ الهند

كان الشيخ رحمه الله تعالى عالما نقيها محدثا عارفا بالله قد بذل وسعه في نشر العلوم واشادة الدين حتى بقي مشتغلا في الدرس
بدار العلوم الديوبندية الى الرابع والاربعين سنة وهي هذه لم يقبله الا من كبريا شاعري الهند ان يخدم العلوم فيها كان السد على
خلقته لنشر العلوم وصيانة الدين في الهند فان سادع العلوم التجارية في الهند اعنى المدارس العربية اكثرها قد انفتحت من مدرسته
فان اساتذتها وعلمائها قد تحرفت منها بلا واسطه ولو اسطه وهي اسوة في احداث المدارس في الهند فانهما قد راسست لكن
في الهند مدرسته دينية جامعة لدرس العلوم والفنون كلها فاحاطت بجميع العلوم التي كانت منتشرة في نواحى الهند وكان قبل
كل الصيد في جوف الغراء وكان مراجع العلوم في دلي التي كانت ذلت وجفت في ايام الدفاع الوطنى الكبير من الهنديين الذين
يسمونه بالكلية "نابند" قد اجسبت في ساحات ديوبند وشراب العلوم التي قد اسسها الشاه عبدالعزیز ثم الشاه ولي الدرهم الله في
دلي وكانت آثارهم ممدودة ولم يبق منها شئ الا كتابي الوشم في ظاهري اليد قد عرنا الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى في ديوبند و
كان مقتضيا لبارها محمدا رسوما رجمها الله فجاءه المجد والعلوم لا العلوم الدينية فقط بل سائر العلوم والفنون فانه لم يكن
اناداة ودر وسه مخدنة بالمرث والفقير كان يدرس جملة العلوم والفنون وكان في كلها اذنا باعابا الى الغاية القصوى
ولم يكن الشيخ في دروسه الفنية وتحقيقات العلمية مقلدا لسا بقية فقط بل كان ذا رأى صحيح وفكر صاحب فكان يذكر لاولي دره
الار للتدوين واخرهم مع غاية الاحترام ثم يذكر لطائف فكره ومزايا فلسفه وتكون شعبة متقنة سيما في درس الحديث والفقه
فان درايته الصائبة فيها كانت نافذة بالحق والصواب فانه قلما ذكر شيئا من اخش نوحه الحديث واذيل الفقه الا ووجد لها
اصل من مشاكلة النبوة على صاحبها افضل الصلوات عليه الصلوة والسلام وعارفا بجملة الدين اصول الشريعة
والمجلة كان كاعرف وتلقية الاسن شيخ الهند فان اهل الهند لم يعرفوا الا هذا القرب وكانت فترهم كلها متفقة على تلقيبه بهذا
وكان الشيخ رحمه الله قد نشأ بقرية ديوبند سنة ثمان وثمانين واثنا عشر ادى في فله سامية علمية من الشيوخ الثمانية الذين
اتصل بهم لسيدينا عثمان ذى النورين رضى الله عنه وترى في هذا الفضائل والعلوم تحت رعاية ثمودى دار العلوم ومقربين
فانهما قاما بسبب في بيان عندهم فخر ثلاثة تها ولس اساتذتها والشيخ وان كان تلمذ من الشيخ فانه لم يحددهم والشيخ السيد مولانا
محمد يعقوب رحمه الله وغيرهم من كبرائى اساتذته دار العلوم وتربى تحت رعاية راس الحديث والفقه قطب العالم الشيخ مولانا رشيد
الكلوى رحمه الله بلكن الروح الاعظم الذي كان ساري في قلبه ومنطباع في مرآة صدره هو روح المجد الاعظم سيدنا ومولانا محمد تاسم
رحمه الله عليه فانه لم يختلف منه في السغرو لاني المحض حتى استكمل الدروس واستتم العلوم كلها في ركائزى فان مزياه العلمية التي سادها
على اقراءه بنى على كسب هذا النور النام الذي كان جبره وعصره ومجده وعنده في العلوم بل كان جهتها في شيوة العلية وادله الدينية
وكفى كاس شارب تصانيفه التي العالما وان كانت هندية لكن معانية عرشيته لم يفر بها احد وكان الشيخ رحمه الله سادس اسوة شيخ
مترس تحت رعاية والارباب والراحي ان التام الذي هو اساس الانفاة والاستفا وحسنه في لمرل تها مينا حضورا بها ونا ونا
ون اعظم على ربنا النور التام هو صغار الباطن وسلوك طرق المعجزة واليقين فكان الشيخ عابرا زاهدا عارفا بالحق ذى البصيرة

في الورع والتقوى والمقام الرفيع في العبادة والزهد تخلياً باخلاق من تعبت لئيمهم كلام الاخلاق وشا سباً بسوء قد كان لهم في رسول الله اسوة حسنة فكان علماً وعلماً كما جاهد في الحديث عباده الذين اخبروا وذكر الله او كما قال

ومن افضل ما ذكر من مزاياه التي اغنيها مجاميع الغيوب وعظمت مكانته عند جميع موجوده الشكور وسعيه الموفور في دفاع الحكومة الاجنبية المستسلطة على الهند وجهاهه الذي اوطى وقد عرف اشحق الفروغ معني قال بالنبي صلى الله عليه وسلم ثبات ولا يجر منه نفسه بالجهاد فقبائل سميت بالجايش ولا اعلم الجهاد كله حتى عند سلطان حائر ولاي ان النبي صلى الله عليه وسلم كيف على احياء الالياء واقامة الصلوة والعبادات وبلغ الاحكام الشرعية وتركته النفوس بل قد جاهد بنفسه وملك في ميل الشقاق وجره كثير رابيه وقال على الطريق الذي لم يبد له لودت اقل في بل شتم احمي شتم اقل ثم احمي ثم اقل ثم اقل وهذا الاذواج السابح والديني التام هو الذي بشر بهما فرغ من الاشارة مني الدين في رخصه اسانه اعني خدمت العلوم الى اربع واربعين سنة في دار العلم ديو بندلي اود هذا الواجب الديني العظيم واتي في هذا السبيل ما كان في وسعي حتى سافر من الهند الى الحرمين الشريفين وصار اسيراً يابدي الحكومة الانكليزية عيس في جزيرة مانا الى خمس سنين وتخل في ايامه للاسادة ولجدهما شذائمه ومضاسب تقطع سماعه والمجاود ونشئ بذكره الاقلام (وان اجببت الاطلاع على تفاصيل هذا الجهاد العظيم فعليك بمطالعة كتاب اسير السلا والاسخبار باحواله عن تلامذته وقد امدته شفاه) وكان الشيخ في هذا الجهاد يحكي رسوم شيخ شياخه الشاه ولي الله والقائد الاعظم الشيخ مولانا سيد احمد بيلوي ورفقا بهما في ايام تيسر له في فسخي الهند فيما العلماء منهم روحا وطيا هو اساس الجهاد الوطني في ملك اليا ومن آثاره فتنه جميع العلماء في الهند التي هي جمعة وشيعة سياسته لا تزال تبرز في جملة وفي الدفاع الاجنبي عن الهند والوطن فقد اقلت تلك الشمس البازغة والتمر السمينين الهند والعالم الاسلامي لوجاهه وعودته من اسادة التالبا لشهر وقوف في دلي صاحبه الهند يوم الثلثا لثمانية عشر مضت من ربيع الاول سنة تسع وثلاثين وثلاث عشرة مائة من الهجرة ومثقل جسد الاله من دلي الى ديوبند فمضى على جنازة في مقامات عديدة ملا الشهداء كل مرة جماعات من الناس لا يحصيها العدد وقدن في جوار شيخنا فاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم التالوي اجما المتدعي رخصه واسوة توارثه

نبذة من احوال شيخ الاسلام مولانا الشاه محمد الورشاه الكشميري

والقنيس من نفحة العزم من هدي الشيخ الاندلس

يُشخ الاسلام افا هذا العصر رعية الناس في سائر العلوم سيما في علوم الحديث فانها ذرة تاج فخره واسطة عقد فضل وكان يجري على طراز الاولين في تحقيق الحديث وكان ثباته نفاة جزم يكن فوق سبط الارض اعلم من قرأنا وجدنا وفقها وكلاما ولغة وعربية وتوفنا وكان اما ذا في علوم الحديث حافظا مستوعبا للطبقات والتاريخ والسير حتى صار جبهة ثباتي في شرح صحيح الانوارو معاني الاحاديث وغوامض العلوم العقائدية وعو بصياهما - وكانت غزارة مطالعته ومطالعة بالذ الى حد ليس دونه الغاية تمييز العقول وتبشيره الانظار لم يكن مطالعته عند الحاجة او لا فتناره في التدريس والتالين كما ترائس بل كان ابر في المطالعة ان كمل تيسر لكتاب مخطوطا كان او مطبوعا سقيما كان او سليما في موضوع علمي اى موضوع كان ومن اى مصنف كان يلقاه ويطلبه من اولى الى آخرة نعم بل سعاد ان يطالع كتب المتقدمين ثم كتب اكابر المتفقيين من القرون التي عجزت لان مطالعته كان غزارة وقوة فليد وتخل فرغته بقي مد الى آخر انفاص حياته لم يغفل عن سرفاني السرفواني في المحضر لالى العصر ولا في الرض

حتى أن أقرأ يوم من الأيام الذي توفي فيه فانه قد ترك جملة الاشغال الا المطالعة وكان لا يعطال كما عامة الناس سلقيا غير سال به بل كان
يراعي كل الاحترايم في انشاء المطالعة معنيها به -

والا قوة حفظه كانت معجزة لا يكاد يصح فيها احد دون ان يراه فان الشيخ الخريث مولانا حسين احمد لهما جاز المحدثي قال سمعت
عن حضرت الشيخ قال اذا طالع كتابا لم يجزأه ولم اوداها بامه حتى في حفظي اني لم يخش عشرة سنة فكانت اسفار العلوم في صفحات
الكتب مرتبة في ذمته وكان كلما سئل عن شيء في اعي علم كان ومن اى كتاب كان يحجب مع العين هاهنا الصفحات والسطور
كان الكتاب بين يديه وكان كما قيل دار الكتب بمجلة العلوم والفنون ثمسي بين ايدينا -

وبالمجلة كان اهتمامه في علوم الرواية والدراية وقوة حفظه وغزارة الخلاء وذكاة الظهور وشيئا من الناس معجزة في تلك الايام
وكان منبت ذلك النقص البياضي واصل ذلك الفرض من بلاد كشمير في اربعة الهجر والفضل من بيت طاهر روي حديث
النجف كابر آ عن كابر وانتقل بالعلوم في بلاد كشمير اولاهم ارتحل الى بلاد الهند فطرحه بلوچ بنده عندم لودكشخ العالم
مولانا محمود الحسن قدس سره فقبض من علمه الخب وكان من معقود اصحابه وفاته تامة حتى ان تقف الله فكانت وفاته ليلة
في الدين فكان شيئا لم يسهل من ذلك الشئ وتصعد في مقام في نشر العلوم وخاصة الدين وانتقل لدرس الحديث في رابطة الدين في كشمير
خصوصية لحي ثم تدت اليه الرجال من جميع الاقطار وشهد في درسا الفضل في تحصيل علوم الاحاديث والاخبار واستفاد منه
رجال لا يحصى العدد واستفاد من منه في عمل عصره في الفتاوى والمكتبات فانقطب العلماء بحال وجروا على تحفة فاراد وحقا
ومطالعة الحديث وتركوا الجود على الرسوم المندسة فكان رساله قائم الحديث في الهند واما هذه الشئ العلمية الحديث فيها
كان الناس قبل هذا العصر يفتون بالدين في الحديث وكان غاية فيهم انهم اذا طلعوا على حاشيتي الف نذهب واحسن ائمة
الاجتهاد تصدروا وليس دون ان يستقر وطرق تلك الحديث وما في طرق من الاختلاف وكان باب التحقيق مسدودا
عليهم فمن الدعي الهندية فهداهم الى علوم الحديث وكيف يمدون وليصدرون فاقبهم من كان موقفا للسعادة بدلا لاسم
ويجاءل على رتبة مقامه محمود وانه لم يزل على قلب العالم الشيخ العارف مولانا رشيد احمد الكاكوي قدس سره وواقف من النوادر
فيحصل منه الاجازة لرواية الاحاديث والعلوم - ومن اهم خدماته في الدين الانصاف لدين المذنب الفتنه العيا رابتي نبشت
من ارض قاندا من فجاب قبل مجوده في المطالعة تلك النار ذ - لسانا دجرو وبيانا و - صنف كتابا عديدة وحشها
واوثنى ثلاثة لدراف هذه الفترة الباغية الطاغية حتى ان وقت سنين حياة الاخرة لحماية حوزة الاسلام وحماس في رابطة اليها
ولقي رساله في دار العلوم الديوبند متعلقا في حاشيت الحديث وحماية الدين برز من الزمان حتى استغنى من دار العلوم لوجوه
فاسد على اكثر من المدارس ان يجاز اليهم فلم يقبل منهم واحاذا الى جامعة تعليم الدين لقرية دابيل من مضافات سورث وانتقل
في اثنائه العام وشره السنة النبوية على صاحبها الف تحية الى ان حج عليه الامراض فعاد الى مسكنه بلدة دلو بند قناده
الرضوان والغيم المقيم واشتاشت اليه الجبان فتولى الى الملا لاطلى - وتوفي الشيخ رحمه الله ليلة الثلاثاء من صفر ١٢٩٥
وصلى عليه صلوة الجنازة في مساه دار العلوم مولانا السيد صغير حسين الديوبندي شيخ سنن ابي داود ودار العلوم ودفن به نيد
بالجانب الغربي من المصلي في بقعة كان وصلي لشرائها - وكانت ولادة صبيحة يوم السبت السابع والعشرين من اشوال ١٢٩٥
من الهجرة لقرية قودوان من كورة لولاب باجاية شالية من مضافات كشمير اللهم اكرم نزلنا في خبات من التي وعد بها المعول

فهرس الجواب أو الأحكام شرح سنن أبي داود من المجلد الثاني إلى آخر الكتاب

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١	كتاب النكاح	٢	باب في إتيان الحائض قبل الحيض	٣	باب في كفارة من أتى حائضا	٤	باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين
٥	باب في تزويج الزانية لا ينكح	٦	باب ما يؤمر من الرجل لا يكون من أصاياه	٧	كتاب الطلاق	٨	باب في من غيب المرأة زوجها
٩	باب في الرجل تفسد منه ثم تزوجها	١٠	باب في المرأة تسأل زوجها	١١	باب في كراهية الطلاق	١٢	باب في طلاق السنة
١٣	باب في من غيب المرأة زوجها	١٤	باب في طلاق المرأة	١٥	باب في من غيب المرأة زوجها	١٦	باب في طلاق المرأة
١٧	باب في من غيب المرأة زوجها	١٨	باب في طلاق المرأة	١٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٢٠	باب في طلاق المرأة
٢١	باب في من غيب المرأة زوجها	٢٢	باب في طلاق المرأة	٢٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٢٤	باب في طلاق المرأة
٢٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٢٦	باب في طلاق المرأة	٢٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٢٨	باب في طلاق المرأة
٢٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٣٠	باب في طلاق المرأة	٣١	باب في من غيب المرأة زوجها	٣٢	باب في طلاق المرأة
٣٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٣٤	باب في طلاق المرأة	٣٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٣٦	باب في طلاق المرأة
٣٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٣٨	باب في طلاق المرأة	٣٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٤٠	باب في طلاق المرأة
٤١	باب في من غيب المرأة زوجها	٤٢	باب في طلاق المرأة	٤٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٤٤	باب في طلاق المرأة
٤٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٤٦	باب في طلاق المرأة	٤٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٤٨	باب في طلاق المرأة
٤٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٥٠	باب في طلاق المرأة	٥١	باب في من غيب المرأة زوجها	٥٢	باب في طلاق المرأة
٥٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٥٤	باب في طلاق المرأة	٥٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٥٦	باب في طلاق المرأة
٥٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٥٨	باب في طلاق المرأة	٥٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٦٠	باب في طلاق المرأة
٦١	باب في من غيب المرأة زوجها	٦٢	باب في طلاق المرأة	٦٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٦٤	باب في طلاق المرأة
٦٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٦٦	باب في طلاق المرأة	٦٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٦٨	باب في طلاق المرأة
٦٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٧٠	باب في طلاق المرأة	٧١	باب في من غيب المرأة زوجها	٧٢	باب في طلاق المرأة
٧٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٧٤	باب في طلاق المرأة	٧٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٧٦	باب في طلاق المرأة
٧٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٧٨	باب في طلاق المرأة	٧٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٨٠	باب في طلاق المرأة
٨١	باب في من غيب المرأة زوجها	٨٢	باب في طلاق المرأة	٨٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٨٤	باب في طلاق المرأة
٨٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٨٦	باب في طلاق المرأة	٨٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٨٨	باب في طلاق المرأة
٨٩	باب في من غيب المرأة زوجها	٩٠	باب في طلاق المرأة	٩١	باب في من غيب المرأة زوجها	٩٢	باب في طلاق المرأة
٩٣	باب في من غيب المرأة زوجها	٩٤	باب في طلاق المرأة	٩٥	باب في من غيب المرأة زوجها	٩٦	باب في طلاق المرأة
٩٧	باب في من غيب المرأة زوجها	٩٨	باب في طلاق المرأة	٩٩	باب في من غيب المرأة زوجها	١٠٠	باب في طلاق المرأة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨٧	باب في من بات وعليه صيام	١٠٨	باب الرجل يفر ويأجر	١٠٨	باب في لزوم الساقية	٢٥	باب النطق من الزب الفضة
٨٨	باب الصوم في السفر	١٠٩	باب الرجل يفرز واولاه كادان	١٠٩	باب على ايقايل المشركون	٢٥	باب في الامام يشترط لنفسه
٨٩	باب اختيار الفطر	١١٠	باب في النساء يفرزون	١١٠	باب انبؤى يوم الجفت	١٢٧	باب الامام يفرزون في العبود
٩٠	باب متى ينظر لسا فواذ اخرج	١١١	باب الفرو مع ائمة الجور	١١١	باب في حكم الجاسوس	١٢٨	باب امان المرأة
٩١	باب مسيرة ما يفر فيه	١١٢	باب في الرجل يشترى نفسه	١١٢	باب في رجل يبيع نفسه	١٢٩	باب في صلح العدو
٩٢	باب في صوم العيون	١١٣	باب فيمن تسلم يقتل مكانه	١١٣	باب فيمن تسلم يقتل مكانه	١٣٠	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٣	باب صيام يوم التشرقي	١١٤	باب في الرجل يموت مسلما	١١٤	باب في الرجل يموت مسلما	١٣١	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٤	باب انهم انهم يوم الجمعة	١١٥	باب في كراهية خبر خاص في الليل	١١٥	باب في كراهية خبر خاص في الليل	١٣٢	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٥	باب في صوم الدهر	١١٦	باب فيما يتجنب النائم الليل	١١٦	باب فيما يتجنب النائم الليل	١٣٣	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٦	باب صوم شهر رجب	١١٧	باب في يوم من القيام على الدواب	١١٧	باب في يوم من القيام على الدواب	١٣٤	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٧	باب صوم شعبان	١١٨	باب في قتله الجاني بالاذن	١١٨	باب في قتله الجاني بالاذن	١٣٥	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٨	باب صوم شوال	١١٩	باب في قتله الجاني بالاذن	١١٩	باب في قتله الجاني بالاذن	١٣٦	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
٩٩	باب صوم الاثنين والخميس	١٢٠	باب في ركوب الخلال	١٢٠	باب في ركوب الخلال	١٣٧	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٠	باب صوم العشر	١٢١	باب في الترخيل بين البهائم	١٢١	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٨	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠١	باب صوم عرفة بعرفة	١٢٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٩	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٢	باب في صوم عاشوراء وغيره	١٢٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٠	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٣	باب في التخييل في الصوم	١٢٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٤١	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٤	باب انقضاء الصوم	١٢٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٢	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٥	باب في المرأة تصوم بغير اذن زوجها	١٢٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٣	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٦	باب ان يكون الاحتكاف	١٢٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٤	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٧	باب في كتاب الجهاد	١٢٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٥	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٨	باب في الجاهل في الجهاد	١٢٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٢٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٦	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٠٩	باب في دوله الجهاد	١٣٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٧	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٠	باب في النهي عن السباحة	١٣١	باب في الترخيل بين البهائم	١٣١	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٨	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١١	باب في غسل الفخذ في قتال الروم	١٣٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٩	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٢	باب في ركوب البحر الفرد	١٣٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٠	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٣	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٣٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٥١	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٤	باب في حربه الجهاديين	١٣٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٢	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٥	باب في السرية تحقق	١٣٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٣	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٦	باب فضل الزاوة	١٣٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٤	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٧	باب في ركوب البحر الفرد	١٣٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٥	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٨	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٣٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٣٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٦	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١١٩	باب في حربه الجهاديين	١٤٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٧	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٢٠	باب في السرية تحقق	١٤١	باب في الترخيل بين البهائم	١٤١	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٨	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٢١	باب فضل الزاوة	١٤٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٩	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٢٢	باب في ركوب البحر الفرد	١٤٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٦٠	باب فيمن تسلم يقتل مكانه
١٢٣	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٤٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٤	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٤	باب في حربه الجهاديين	١٤٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٥	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٥	باب في السرية تحقق	١٤٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٦	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٦	باب فضل الزاوة	١٤٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٧	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٧	باب في ركوب البحر الفرد	١٤٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٨	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٨	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٤٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٤٩	باب في الترخيل بين البهائم		
١٢٩	باب في حربه الجهاديين	١٥٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٠	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٠	باب في السرية تحقق	١٥١	باب في الترخيل بين البهائم	١٥١	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣١	باب فضل الزاوة	١٥٢	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٢	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٢	باب في ركوب البحر الفرد	١٥٣	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٣	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٣	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٥٤	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٤	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٤	باب في حربه الجهاديين	١٥٥	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٥	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٥	باب في السرية تحقق	١٥٦	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٦	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٦	باب فضل الزاوة	١٥٧	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٧	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٧	باب في ركوب البحر الفرد	١٥٨	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٨	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٨	باب فيمن تسلم يقتل كافرا	١٥٩	باب في الترخيل بين البهائم	١٥٩	باب في الترخيل بين البهائم		
١٣٩	باب في حربه الجهاديين	١٦٠	باب في الترخيل بين البهائم	١٦٠	باب في الترخيل بين البهائم		
١٤٠	باب في السرية تحقق						
١٤١	باب فضل الزاوة						
١٤٢	باب في ركوب البحر الفرد						
١٤٣	باب فيمن تسلم يقتل كافرا						
١٤٤	باب في حربه الجهاديين						
١٤٥	باب في السرية تحقق						
١٤٦	باب فضل الزاوة						
١٤٧	باب في ركوب البحر الفرد						
١٤٨	باب فيمن تسلم يقتل كافرا						
١٤٩	باب في حربه الجهاديين						
١٥٠	باب في السرية تحقق						
١٥١	باب فضل الزاوة						
١٥٢	باب في ركوب البحر الفرد						
١٥٣	باب فيمن تسلم يقتل كافرا						
١٥٤	باب في حربه الجهاديين						
١٥٥	باب في السرية تحقق						
١٥٦	باب فضل الزاوة						
١٥٧	باب في ركوب البحر الفرد						
١٥٨	باب فيمن تسلم يقتل كافرا						
١٥٩	باب في حربه الجهاديين						
١٦٠	باب في السرية تحقق						

